

جواهر الإكليل

شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب
الإمام مالك إمام دار التنزيل
للإمام العلامة والبحر الفهامة التوكل إلى الله تعالى
الشيخ صالح عبد السميع الذي الأزهري
أدام الله بقاءه ونفعنا بعلومه آمين

الجزء الثاني

الكتبة الثقافية
بيروت

جَوَاهِرُ الْأَكْلِيَّةِ

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
 ﴿باب﴾ في البيع (ينعقد) أي
 يوجد (البيع) وهو أخراج ذات
 عن الملك بعوض والشراء ادخالها
 في الملك بعوض وصلة ينعقد (بما
 يدل) دلالة عادية (على الرضا)
 بخروج الثمن من ملك بائعه
 ودخوله في ملك مشتريه في نظير
 الثمن وخروج الثمن من ملك
 المشتري ودخوله في ملك البائع
 في نظير الثمن سواء كان قولا من
 الجانبين أو فعلا كذلك أو قولا
 من أحدهما وفعلا من الآخر غير
 معاطاة بل (وان) كان ما يدل
 على الرضا مصورا (معاطاة) بان
 يعطى البائع الثمن للمشتري
 ويعطيه المشتري الثمن فيعقد
 البيع وقد وافق في هذا الامام أحمد
 رضي الله تعالى عنه وخالف أبو



﴿باب﴾

يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَإِنْ بِمُعَاطَاةٍ وَيَبْعَثُ فَيَقُولُ بَعْتُ وَبَاتَّعْتُ أَوْ
 بَعْتُكَ وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا وَاحْتَفَافٌ وَالْأَلْزِمُ أَنْ قَالَ أَيْبَعُكُمْهَا بِكَذَا أَوْ أَنَا
 أَشْتَرِيهَا بِهِ أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا فَقَالَ بَكَمْ فَقَالَ بِمِائَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا وَشَرَطُ عَاقِدِهِ
 تَمَيُّزٌ إِلَّا بِسُكْرِ فَرَدُّهُ وَلِزُومِهِ تَكْلِيفٌ

لا

حقيقة رضي الله تعالى عنه فقال لا بد من القول في غير الحقرات وقال الشافعي لا بد من
 القول مطلقا الحقرات وغيرها سواء (و) ينعقد البيع بما يدل على الرضا ان تقدم الايجاب على القبول أو تأخر (ب) ان يقول المشتري للبائع
 (بعتي) هذا الشيء بكذا درهما (فيقول) البائع (بعت) بكه به فيلزم المشتري ولورجع وقال لم أرض (و) ينعقد بما يدل على
 الرضا وان (ب) يقول المشتري (ابتعت) أي اشتريت منك كذا بكذا (أو) قول البائع (بعتك) كذا بكذا (و) يرضى الآخر
 بفتح الحاء وهو البائع في الاولى والمشتري في الثانية (فيهما) أي المساثنين (وحلف) البادى بصيغته مضارع بائعا كان أو مشتريا ثم
 قال بعد رضا الآخر لا أرضى ولا يلزمه البيع (والا) أي وان لم يحلف (لزم) البيع ولا ترد البيمين لأنها بمن تهمة فيحلف البائع (ان قال)
 أي البائع ابتداء (أبيعها) أي السلعة بكذا فرضى المشتري به وقال البائع لم أرض وانما أردت المساومة أو المزع فان حلف فلا يلزمه
 والا لزمه (أو قال) المشتري ابتداء (انا اشتريها به) أي الثمن المعلوم ورضى البائع به فقال المشتري لم أرض الشراء وانما أردت
 الاختيار أو المزع فان حلف فلا يلزمه والا لزمه فان كان رجوع البادى قبل رضا الآخر فله الرد بلا يمين (أي) أي وحلف ان (تسوق)
 أي أحضر البائع سلعته في سوقها المأمور لبيعها (فقال) له المشتري (بكم) تبيعها (فقال) أبيعها (بمائة) من نحو الدراهم
 (فقال) السائل (أخذتها) بالمائة فقال المسوق لم أرض البيع وانما أردت المساومة مثلا فيحلف ولا يلزمه البيع فان لم يحلف لزمه البيع
 (وشرط) صحة عقد (عاقده) أي البيع بائعا كان أو مشتريا (تميز) أي فهم مقاصد العقلاء من الكلام فلا يصح البيع من غير تميز لصغير أو
 أغماء أو جنون فهم يختلف العلماء في أن بيع الصغير والجنون باطل لعدم التمييز واتوقف انتقال الملك على الرضا لقوله على الله عليه وسلم
 لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو مفقود من غير المميز واسمثنى من مفهوم تميز فقال (الا) أن يكون عدم
 تميزه (بسكرك) حرام أدخله على نفسه (في عدم صحة بيعه) أي طريقته ان فطر بقة ابن رشد والباجي عدم صحة بيعه اتفاقا وطريقة
 ابن شعبان وابن الحاجب وابن شاس عدمها على المشهور ووجهارة المصنف توهم ان التردد في الصحة وعدمها وليس كذلك فأولي حذف
 قوله الا بسكر فردد لان بيعه غير صحيح اما اتفاقا أو على المشهور (و) شرط (لزمه) للبائع والمشتري (تكليف) أي بلوغ وعقل

أى ورشد وطوع بدليل قوله فى الحجر والبولى رد تصرف مبرز وهو شامل للسفيه وقوله لا أن أجبر عليه جبراً حراماً (لا) يلزم البيع البائع ولا المشتري (أن أجبر عليه) أى البيع (جبراً حراماً) أما الجبر الشرعى كجبر المديان على البيع لوفاء الغرماء والجبر على بيع الأرض لتوسعة الجامع أو الطريق أو المقبرة فهو لازم وكذلك الجبر على بيع الطعام المحتاج اليه فهو لازم (و) أن أجبر المالك على بيع شئيه جبراً حراماً (رد) أى المبيع بالجبر الحرام (عليه) أى البائع ولو تداولته الأيدي أو أعتق أو وهب واستولد وإن علم المشتري جبر البائع على بيع أمته ووطئها حدو يعلم من قوله (ورد عليه بلائمن) أن الإكراه على سبب البيع وهو المال فإذا قدر على خلاص شئيه الذى باعه فانه يأخذه ممن هو بيده بلا غرم منه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وأمان أجبر على البيع فيرد عليه بالئمن أن كان باقياً عنده أو تلف بسببه فان ثبت بيئته تلقه بلا سببه رد عليه بلائمن (ومضى) البيع المحبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه ما من ظلم فامر السلطان ببيع ما بيده ليو فى من ثمنه ما ظلم فيه لا نه جبر شرعى ومحل البيع إذا لم تكن الأعيان المغصوبة باقية بأعيانها بيد العامل والأردت أعيانها (ومنع بيع) رقيق (مسلم) صغير أو كبير (وهو مصحف) وكتب حديث وفقه وكل ما اشتمل على علم شرعى (و) رقيق (صغير) كافر يجبر على الإسلام وهو الجوسى اتفاقاً والكتاتى على الزجاج وصلة بيع (ل) شخص (كافر) وكذا يمنع بيع آلة الحرب للحر بين (و) أن يبيع مسلم أو مصحف أو صغير لكافر مضى بيعه فلا يفسخ (و) (أجبر) الكافر الذى اشترى شيئاً ما ذكر (على إخراج) عن ملكه ولا يفسخ شرائه ولو كان المبيع قائماً وصلة إخراج (بعتق) من المشتري الكافر ولكن يتولاه الامام (أو) (هبة) لا جنبي بل (ولو لولدها) أى الكافر المشتريه ما ذكر (الصغير) لمسلم بان كان من زوجها لمسلم أو أسلم الولد الصغير لصحة إسلامه وقدرتها على اعتصامها وهبتها لولدها الصغير لا يمنع من (٣) الاكتفاء بها فى الإخراج (على الإرجاع)

عند ابن يونس من الخلاف قال الحطاب الخلاف المذكور وترجيح ابن يونس إنما هو في عبد النصرانية يسلم وذكره المصنف في اشتراء الكافر المسلم فكانه رأى أنه لا فرق بينهما وهو كذلك وفيه أنه أن أراد بقوله وهو كذلك من جهة النقل فلم يذكر ما يدل عليه

لَا أَنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدَّ عَلَيْهِ بِالْأَمْنِ وَمَضَى فِي جَبْرٍ عَامِلٍ وَمُنْعَ بَيْعٍ مُسْلِمٍ وَمُصْحَفٍ وَصَغِيرٍ لِكَاثِرٍ وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ بَعْتَقٍ أَوْ هَبَةٍ وَلَوْ لَوَلَدَهَا الصَّغِيرَ عَلَى الْإِزْجِ لَا يَكْتَنِبُ وَرَهْنٍ وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقَةٍ إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنُهُ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْ وَالْأَعْجَلُ كَعْتَقِهِ وَجَازَ رَدُّهُ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ فِي خِيَارِ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يَمْلِكُ لَا تَقْضَاؤُهُ وَيُسْتَعْجَلُ الْكَافِرُ

وإن أراد من جهة النظر فبينهما بون بعيد فعلى المصنف المؤاخذه في تخليطه بين المسألتين وهب أن نظره يوجب مساواتهما فلا يعتمد عليه بل عليه أن يذ كر كل مسألة في محلها وحيث فرضها الأولون أذ هي ظنية المقلد و طريقة النقل (لا) يكفى الإخراج (بكتابة) من الكافر للرقيق المسلم مع تولى الكافر قبض نجوم الكتابة فتنماع المسلم وسيفيد المصنف مضيها وجوب بيعها بقوله ومضت كتابته كافر مسلم وبيعت (و) لا يكفى الإخراج (رهن) من الكافر للرقيق المسلم في دين عليه لمسلم فبياع عليه (وأنى) أى باقى الكافر (برهن ثقة) أى موف للدين (أن علم مرتته بالإسلامه) أى الرقيق الذى رهنه الكافر حين عقد الرهن (ولم يعين) أى لم يشترط في عقد البيع أو القرض رهنه بعينه (والا) أى وإن لم يعلم مرتته بالإسلامه سواء عين أم لا (عجل) الكافر الدين المرهون أن كان موسر أو الدين مما يعجل بان كان عينا من بيع أو قرض وشبهه في التعجيل فقال (كعتقه) أى عتق الكافر رقيقه المسلم الذى رهنه عند أمره بإخراجه عن ملكه فيعجل الدين المرهون فيه سواء كان موسر أو معسر ولا يبقى الرقيق رهنا في عسره لتلا استمرار المسلم في ملك الكافر ولا يخفى أن تعجيل الحق من المعسر إنما يكون برد عتقه وبيع رقيقه في الدين (و) أن باع الكافر رقيقه المسلم أو الكافر لمسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاء) له (رده) أى الرقيق المسلم (عليه) أى الكافر بعيب بناء على أنه نقض للبيع وهو المذهب وقيل لا يجوز يرجع بارش العيب بناء على أنه ابتداء بيع لا يقال الذى يتولى بيعه السلطان وبيعه بيع براءة فكيف يتأتى رده عليه بالعيب لا نقول ببيعه هنا ليس ببيع براءة أه أجهورى (و) أن باع كافر رقه الكافر لمسلم بخيار للمشتري وأسلم الرقيق (في) زمن (خيار) مشتر مسلم فانه (يمهل لا تقضائه) أى الخيار فان اختار البيع حصل المطلوب من خروج الرقيق المسلم من استيلاء الكافر عليه وإن اختار رده جبر الكافر على إخراج عن ملكه (و) أن باع كافر رقيقه الكافر لكافر بخيار لا أحدها وأسلم الرقيق في زمن الخيار فانه (يستعجل الكافر) الذى له الخيار فى امضاء البيع أو رده ولا يمهل لا تقضائه ويجبر من يعهده على

اخر ارجه عن ملكه بائعا كان أو مشتريا لان الغرض ان كلا منهما كافر فيلزم بقاء المسلم في ملك الكافر ان لم يجبر على اخر ارجه عن ملكه وشبهه في التعجيل فقال (كبيعه) أي الرقيق من السلطان (ن اسلم) الرقيق المملوك لسكافر في غيبة الكافر (و بعدت غيبة سيده) يكونها على عشرة أيام فان بيع في بعد الغيبة وقدم سيده وأثبت أنه أسلم قبله نقض بيعه ولو اعتقه المشتري نقض عتقه ولو حكم به حاكم لان حكمه لم يصادف محلا (و) ان باع مسلم رقيقا كافر السكافر بخيار للبائع وأسلم الرقيق (في) زمن خيار (البائع) المسلم فانه (يمنع) البائع المسلم (من الا مضاء) للبيوع وان كان مشتريا بقي الخيار لمذته لحق المسلم (وفي جواز بيع من) أي رقيق كان كافرا (و) (أسلم) في ملك كافر وأجبر على اخر ارجه عن ملكه فهل يجوز له بيعه (بخيار) للاسقفصاء في ثمنه أولا يجوز له بيعه بخيار (تردد) قال التتائي هذا التردد لما زرى وحده ومتشا ترده عدم نص المتقدمين (وهل منع) بيع الرقيق (الصغير) لكافر (اذ لم يكن) الصغير (على دين مشترية) فان كان على دينه جاز بيعه له (أو) المنع (مطلق) عن تقييده بكونه على غير دين مشترية (ان لم يكن معه) أي الصغير (ابوه) في البيع فان كان معه أبوه فيه فلا كلام بالنسبة للصغير لتبعيته أباه فان كان على دين مشترية جاز ولا منع في الجواب (تأويلان) البساطى هذا كله تعسف والظاهر أن المنع مطلق سواء كان على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا والعلة الجبر على الاسلام (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو الحجز من مطلقا والكتابي الصغير جبر على الاسلام (و) (جبره تهديد) أي تخويف بالضرب (و ضرب) بالفعل ان لم يفد التهديد بمجلس واحد (وله) أي الكافر (شراء بالغ على دينه) أي معتقده الخاص فلا يكفي موافقته في مطلق النصرانية أو اليهودية لان كلا منهما ملل من تمسك بشيء منها حكم بكفر غيره وعاداه (ان أقام) السكافر المشتري (به) أي البالغ (٤) الذي على دينه أي شرط في عقد البيع اقامته به في بلد الاسلام فان لم يشترط

كبيعه ان أسلم وبعدت غيبته سببه وفي البائع يمنع من الا مضاء وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد وهل منع الصغير اذ لم يكن على دين مشترية أو مطلقا ان لم يكن معه أبوه تأويلان وجبره تهديد وضرب وله شراء بالغ على دينه ان أقام به لاغيره على الاختيار والصغير على الأرجح وشرط المعقود عليه طهارة لا كزبل وزيوت تنجس وانتفاع لا كمحرم أشرف وعدم نهى لا ككلب صيد

فلا يصح شراؤه له ولو أقام به بالفعل (لا) يجوز لكافر شراء (غيره) أي البالغ الذي على دينه وغيره هو الصغير مطلقا والبالغ الذي ليس على دينه (علي المختار) للخصي من الخلاف (والصغير) قال التتائي يحتمل عطفه على بالغ أي وله شراء الصغير (على

وجاز

الأرجح) عند ابن يونس ويحتمل عطفه على غير

أي ولا شراء الصغير فهو موافق لقوله أولا ومنع بيع صغير لكافر والصواب أن يقول على الاصح فيكون إشارة لزوجيج التأويل بالنوع مطلقا كان على دين مشترية أم لا والمصحيح هو عياض لا نه استبعد التأويل الآخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا ترجيح كما قال ابن غازي والخطاب ومن تبعهما (و شرط ا) صحة بيع الشيء (المعقود عليه) ثمنه كان أو مثمنا (طهارة) حاصلة بالفعل أو يمكن حصولها كثوب تنجس (لا) يصح بيع النجس الذي لا يقبل الطهارة (كزبل) لحرم كفرس وبغل وحمار أو مكروه كسبيع وهر قال البنان مشي المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزبل قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة فدل على ان بيع العذرة ممنوع بالاحروية وقد حصل الخطاب في بيعها أربعة أقوال المنع لما لك رضي الله تعالى عنه على فهم الاكثر للمدونة والكرامة على ظاهرها والجواز لابن الما جشون والفرق بين الاضطرار لها في جزو وعدمه فيمنع لا شبه (وزيت تنجس) أي لا يقبل التطهير والا ظهور في القياس ان بيعه جائز لمن لا يغش به اذا بين لان تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب جملة المنافع منه فيجوز أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان فله هو أن يصرفه فيه (وانتفاع) به انتفاعا شرعيا لا اوما لا كزبل صغير أو هييمة صغيرة (لا) يصح بيع ما لا ينتفع به (ك) حيوان (محرم) أكله كزبل (أشرف) على الموت تبع في التقييد بالحرم ابن عبد السلام وتعقبه ابن عرفة بان ما أشرف على الموت لا يصح بيعه سواء كان مباحا أو محرما واجيب بحمل المشرع في كلام ابن عبد السلام على الذي لم يبلغ حد السياق وأما البالغ حد السياق فاتفق على منعه محرما أو مباحا (وعدم نهى) عن بيعه وان كان طاهرا منتفعا به ما دوننا في اتخاذ (لا) يصح بيع ما نهى عن بيعه (ككلب صيد) وحراسة زرع وبستان وهاشية قال ابن عاشر كان المصنف لم يرتض رجوع بيع الكلب لشرط الانتفاع لوجود الانتفاع في كلب الصيد والحراسة فيبي حكم بيعه على شرط عدم النهي عن البيع وكانه والله أعلم أراد به ما نهى عن بيعه لم يفقد فيه شرط آخره قال البنان وهو طاهر لان المازرى وابن شاس وغيرهما

ذكروا ان مثل ما لا منفعة فيه ما نافعه كالمحرمة كالدم أو جل المقصود منه محرم كالزيت النجس بخلاف ما نافعه كلها أو جعلها محللة كالزيت فان كانت المنافع المقصودة منها محلل ومنها محرم ككلب الصيد أشكال الامرو ينبغي أن يلحق بالمنوع اه (وجاز ان يباع (هر) بكسر الهاء) رشد الرء (وسبع) المقصد أخذ (الجلد) لا انتفاع به قال البناني الصواب ان قوله للجلد قيد في بيع السبع وأما الهر فيجوز بيعه لينتفع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة (و) جاز أن يباع (حامل) بجنسين (مقرب) بضم فسكون فكسر أى قريبة الولادة لأن الغالب سلامتها فحذف غررها (و) شرط للمعقود عليه ثمة كان أو مضمنا (قدره) لبائع ومشتري (عليه) أى تسليمه وتسليمه ومنه الحمام في برجه وان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة وينع شرأؤه وهو طائر عنه (فلا) يصح بيع (كأبق) بمد الهمزة أى رقيق هارب من مالكه لم يعلم موضعه أو علم موضعه وكان عند من لا يتيسر خلاصه منه (ولا) يصح بيع (ابل اهملت) أى تركت في المرعى حتى توحشت لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شيء (مغصوب) لغير غاصبه اذا كان الغاصب لا يمتضى عليه الاحكام أقربه أم لا اتفاقا أو تاخذه الاحكام وأنكر الغصب وعليه بيته فيمنع على المشهور لانه بيع ما فيه خصومة وهو غرر (وهل) جواز بيعه لغاصبه (ان رد) المغصوب (لربه) وبقي عنده (مدة) حددتها بعضهم ستة أشهر فكثر هذا طريق ابن عبد السلام أو ان علم عزمه على رده جاز بيعه له اتفاقا وان لم يرده وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان أشكل فقولان هـ شهورها الجواز وهذه طريقة ان رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد لا يوافق اصطلاح المصنف لان القوانين منصو ضان في صورة الاشكال لا نأقول يصح التردد المتأخر بن في نقلهما (و) الشخص (الغاصب) شيئا وباعه أو وهبه أو تصدق به (نقض) أو فسخ بيع (هـ) أى المغصوب الذى (باعه) الغاصب أو هبة مارهية أو صدقة (هـ) فأتصدق به لتصرفه فيما لم يملكه (ان ورثه) أى ورث الغاصب المغصوب

وَجَازَ هِرٌّ وَسَبْعٌ لِلْجِلْدِ وَحَامِلٌ مُقَرَّبٌ وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَأَبْقٍ وَابِلٌ أَهْمِلَتْ
وَمَغْصُوبٌ إِلَّا مِنْ غَاصِبِهِ وَهَلْ أَنْ رُدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ تَرُدُّهُ وَلِلْغَاصِبِ نَقْضٌ مَا بَاعَهُ
أَنْ وَرَثَتُهُ لَا اشْتَرَاهُ وَوَقَفَ مَرَهُونٌ عَلَى رِضَا مَرْتَمَنَةٍ وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَا
وَلَوْ عِلْمٌ لِلْمُشْتَرِي وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رِضَا مُسْتَحَقِّهَا وَحَلَفَ أَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّضَا
بِالْبَيْعِ ثُمَّ لِلْمُسْتَحَقِّ رَدُّهُ أَنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرَشَ وَلَهُ أَخْذُ ثَمَنِهِ
وَرَجْعُ الْمُبْتَاعِ بِهِ أَوْ ثَمَنِهِ

قبله بهية أو نحوها من ربه بعد ان باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك (و) ان باع الرهن الرهن بلا إذن مرتبته صح بيعه (و) وقف (مرهون) أى بيعه من رهنه (على رضا مرتبته) أى المتبرع به في حقه فله اجازة بعه وله رده أن بيع باقل أو كان دينه عرضا وان اجاز تمجلا وما هنا يحمل وسيأتى تفصيله في الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير اذنه صح بيعه ووقف (ملك غيره) أى بيعه والضمير للبائع (على رضا) أى المالك فان امضاه مضى على المشهور وان رده ردوه صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولى بل (ولو عد المشتري) انه فضولى فهو لازم من جهة المشتري متجمل من جهة المالك ومحل نقض بيع الفضولى ان لم يفت البيع بذهاب عينه فان فات بذهاب عينه وعليه الاكثر من ثمنه وقيمته (و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنائته بلاذن مستحقها صح بيعه ووقف (العبد الجاني) على نفس أو طرف أو مال أى بيعه من سيده قبل تخليصه من جنائته (على رضا مستحقها) أى ارش الجناية سواء كان المجنى عليه أو وليه فله رد بيع المالك وامضاءه (و) ان باع المالك عبده الجاني علما بجنائته قبل تخليصه منها فادعى عليه مستحقها انه رضى بتحمل ارشها وأنكر السيد الرضا به (حامل) السيد الذى باع عبده الجاني علما بجنائته لم يبعه راضيا بحمل ارش جنائته (ان ادعى) المستحق او المشتري (عليه) أى على السيد (الرضا) بتحمل ارشها (و) سبب (البيع) للجاني مع العلم بجنائته لدلالة علمه دلالة ظاهرة فان نكل لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرض بحمل الارش (للمستحق رده) أى المبيع واخذ العبد في جنائته (أن لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى مشتري الجاني (الارش) فللمستحق رد البيع واخذ العبد في جنائته (وله) أى المستحق امضاء بيعه و (اخذ ثمنه) أى ثمن العبد الجاني أى الثمن الذى باعه سيده به والاولى تأخير ان لم يدفع ارش عن قوله وله اخذ ثمنه لانه شرط فيه ايضا ليكون نظم الكلام هكذا ثم للمستحق رده واخذ ثمنه ان لم يدفع ارش ثم ان دفعه السيد فلا اشكال (و) ان دفعه المبتاع (رجع) المبتاع على البائع به أى الارش الذى دفعه للمستحق (او ثمنه)

أي العبد الجاني (ان كان) الثمن (أقل) من الارش اذ للبائع الحجة بان لا يلزمه الا مادفعه المبتاع له وان يختار حينئذ اسلام العبد ان كان الارش أقل فلا يرجع الا به الحجة البائع بان لا يلزمه الا مادفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقبل منهما (والمشتري رده) أي العبد الجاني على بائنه (ان كان) (تعمدها) أي الجناية ولم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه غيب (و) ان قال انما لك لرقيقه ان لم فعل بك كذا مما يجوز له فعله به فانت حرثم باعه قبل فعله به ذلك (رد البيع) في حلة قبله بحرية رقيقه بصيغة حنت نحو (لا ضربته) أي الرقيق أو أحبسها أو أفل به (ما) أي فعلا (يجوز) فيمنع من بيعه حتى يبرق يمينه سواء قيد يمينه باجل أم لا فان تجرأ وباعه قبل بره في يمينه فبرديعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل انحلت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس قال الخطاب علم منه ان الرقيق قبل رديعه في ملك مشتريه وضمانه (ورد) الرقيق الحلو فبعته بصيغة حنت على فعله به ما يجوز (للملكه) أي الخالف ويمنع في الحث المطلق من البيع والوطء وفي المؤجل من البيع فان لم يضرب به حتى مات السيد عتق من ثلثه (وجاز بيع عمود) المراد به ما يعتمد فيعم الخشبة والخجر (عليه بناء البائع) أو غيره كستأجر أو مستدير (ان انتفت الاضاعة) لما من له البناء الذي على العمود مما تنقضي به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه (و) ان (من كسره) أي العمود حين اخرجه من البناء بشهادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقصه) أي البناء الذي على العمود أو علقه وأدغمه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود حينئذ فضاؤه منه (و) جاز بيع قدر معين كعشرة أذرع من محل (هواء) بالمدى الریح المالى ما بين الارض والسماء (فوق) محل (هواء) متصل بارض أو بقاء بان كان لشخص أرض خالية من البناء أراد البناء بها أو بناء أراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدر معين من الفراغ الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي أراد احدا منه فيجوز (ان وصف) (٢) البناء الذي أريد احدا منه أسفلا وأعلى ليقبل الغرر لان صاحب الاسفل رغبته

ان كان أقل والمشتري رده ان تعمدها ورد البيع في لا ضربته ما يجوز ورد للملكه و جاز بيع عمود عليه بناء للبائع ان انتفت الاضاعة وأمن كسره ونقصه البائع وهو كسره فوق هو كسره وصف البناء وغرر جذع في حائط وهو مضمون الا ان يذكر مدة فاجارة تنفسح بانهدامه وعدم حرمة ولو لبعضه وجهل بمضمون أو ثمن ولو تفصيلا كعبدى رجلين بكذا أو رطل من شاة وتركب صائغ ورد المشتريه وهو خاصة وله الأجر

في خفة الاعلى وصاحب الاعلى رغبته في متانة الاسفل ولصاحب البناء الاعلى الانتفاع بها فوق بناءه بغير البناء وليس لصاحب الاسفل الانتفاع بما فوق بناء الاعلى لا بالبناء ولا بغيره ونص المدونة ولا مرق لصاحب الاسفل في سطح الاعلى (و) جاز (غرر) جذع في حائط الجارى أى العقد

عليه عوض على وجه البيع أو الاجارة (وهو) أي الغرز (مضمون) أي في ضمان صاحب الحائط أو وارثه أو المشتري من لا أحدها بدأ ليمه موضع الغرز من الحائط كبيع علو على سفلى فان انهدم الحائط فعلى ربه أو وارثه أو المشتري من احدها عالما بالغرر بناؤه ويستمر الثمان في كل حال (الا ان يذكر) في العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر سنين (فد) العقد (أجارة) تنفسح بانهدامه أي الحائط قبل تمام المدة وبرجمان بالحاسبة فلا يلزم رب الحائط بناؤه (و) شرط المعقود عليه (عدم حرمة) تملكه فلا يصح بيع حرم تملكه كخمر وخنزير واناء نقد هذا اذا كانت الحرية لجميعه بل (ولو) كانت (لبعضه) أي بعض المعقود عليه مع علم العاقدين بحرمته كبيع حرور رقيق وملك وحبس معا فيفسد العقد في الجميع لجمع الصفة حلالا وحراما مع علمهما واحدهما بالحرام وأشار إلى قول ابن القصار تحريجا من عند نفسه بابطال الحر ام وامضاء الحلال بما يقابل (و) شرط للمعقود عليه عدم (جهل) من العاقدين أو أحدهما (بمضمون أو ثمن) فلا يصح بيع شيء مجهول جملة وتفصيلا كبيع ما في بيت أو حانوت أو ما وهب له أو وارثه وهما لا يعلمان به (ولو) جهل المعقود عليه (تفصيلا) وعلمت جملة (ك) بيع (عبدى) بفتح الدال مثنى عبد حذف نونه لاضافته ل(رجلين بكذا) ثمن معلوم مشترك بينهما في مقابلة العبدين من غير بيان مال لكل عبد من الثمن المقابل لها فجملة معلومة وتفصيله مجهول (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلا (من) لحم (شاة) مثلا قبل تذكيته أو قبل سلقها للجهل بصفة اللحم الا ان يكون المشتري هو بائع الشاة تقب بيعها لعلها بصفة لحمها بحسب علمها ولا ان اللاحق للعقد كالواقع فيه فكانه باعها واستثنى ما اشتراه وينبغي تقييد المنع بعدم شرط خيار المشتري بالرؤية (و) لا يجوز بيع (تراب صائغ) ان وقع فسخ (ورده) مشتريه (لبائعه) ان لم يخلصه بل (ولو خلسه) فليس تخليصه ما نعام رده (وله) أي المشتري (الاجر) في تخليصه رحيث قلنا ان المشتري يرجع باجارة

عمله فزادت على قيمة الخارج فهل يرجع بها أو انما يرجع بها ما لم تزد على الخارج اقتصر ابن يونس على انه انما يرجع بها بشرط ان لا تزيد على الخارج (لا) يمنع بيع تراب (معدن ذهب او فضة) بغير صفته واما بصنفة فيمنع اذ الشك في التامثل كتحقق التفاضل والفرق بين تراب المعدن وبين تراب الصائغ شدة الفرر في تراب الصائغ دون تراب المعدن (و) جاز بيع (شاة) مثلاً مذكاة (قبل سلقها) جزافاً لا وزناً فيمنع كافي المواق والخطاب (و) جاز بيع (حنطة) بكسر الحاء المهملة أى قمح مثلاً بعد بيعها (في سنبل) بضم السين جمع سنبله قائمة بارضها قبل حصدها او بعد وقتها او منقوشا قبل درسها (و) في (تين) بعد درسها وقبل تدرتها (ان) كان البيع (بكيل) ككل اردب بكذا ولم يتأخر تمام حصده ودرسها وتدرتها اكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قت) أى مقتوت أى حزمة رؤسها كلها في ناحية واحدة مما ثمرته في رأسه كقمح وشعير (جذافاً) بثلاث الجيم أى محزور اقدر كبله لا مكان حزره عند رؤيته لا نحو فول وحمص وعدس مما ثمرته في جميع قصباته فلا يجوز بيع قته لعدم امكان حزره عند رؤيته (لا) يجوز بيع الزرع جزافاً حال كونه (منقوشاً) أى يجعل لارؤسه الى جهات مختلفة لعدم امكان حزره (و) جاز بيع (زيت زيتون) أى قدر معلوم منه قبل عصره (بوزن) كرتل او قنطار (ان) لم (يختلف) وصفه بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كفايته المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته في كل حال (الا ان يجير) أى يشتري عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حينئذ لتردده بين السلفية والثمنية (و) جاز بيع قدر معلوم كصاع من (دقيق حنطة) قبل طحنها ان لم يختلف وصفه فان اختلف فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري (و) جاز بيع (صاع) مثلاً او اكثر من صبرة معلومة جملة ما فيها من (٧) الصيعان او مجموعاتها والمشتري عدد معلوم

من صيعانها (او كل صاع) أى جاز بيع كل صاع بدرهم مثلاً (من صبرة) والمشتري جميعها أن علمت جملة ما فيها من الصيعان بل (وان جهات) جملة صيعانها لانه يغتفر جهل الجملة اذا علم التفصيل (لا) يجوز بيع صيعان او اذرع او رطل غير معلومة العدد (منها) أى الصبرة او الشقة (واريد

لَا مَعْدِنَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَشَاةٍ قَبْلَ سَاخِهَا وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتِنٍّ إِنْ بِكَيْلٍ وَقَتٍّ جِزَافًا لَا مَنَفُوشًا وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ بَوْزَنٍ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جِهَاتٍ لَا مِنْهَا أَوْ يَدُ الْبَعْضِ وَشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةٍ أَرْطَالٍ وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرَهَا وَصُبْرَةٌ وَثَمْرَةٌ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ ثَلَاثٍ وَجِلْدٌ وَسَاقُطٌ بِسَفَرٍ فَقَطْ وَجُزٌ مُطْلَقًا وَتَوْلَاهُ الْمَشْتَرِي وَلَمْ يُجَبَّرْ عَلَى الذُّبْحِ فِيهَا بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ وَخَيْرٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ

البعض) أى شراؤه فقط لا الجميع لعلق الجبل بالتفصيل ايضاً (و) جاز بيع (شاة) حية أو مذبوحة قبل سلقها (واستثناء أر بعد أر طافي) ونحوها لما لم يبلغ الثلث فان بيعت بعد سلقها جاز استثناء قدر الثلث فقد قال الخطاب التحديد بدار بعة هو الذى في اكثر الروايات وفي بعضها ثلاثة وفي بعضها خمسة او ستة او اكثر مما دون الثلث (ولا ياخذ) بائع الشاة المستثنى أربعة ابطال منها (لحم غيرها) عوضاً عنها لانه بيع طعام المعوضة قبل قبضه بناء على أن المستثنى مشتري (و) جاز بيع (صبرة وثمره) على اصلها جزافاً فيهما والواو بمعنى أو ومحط الجواز قوله (واستثناء قدر ثلث) من كيل أو وزن أو عدد فلا يجوز استثناء الاكثر من الثلث (و) جاز بيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه وأكارعه لا كرشه وكبدته فانهما من اللحم فيجوز عليهما حكمه وهو الجواز فيما دون الثلث ان استثنى منه ابطالاً والمنع ان استثنى البطن كله أو جزأه معينا منه لقول المدونة لا يجوز أن يستثنى الفخذ والبطن أو الكبدة (بسفر فقط) ظاهره انه قيد في الجلد والساقط يؤيده قول المدونة واما استثناء الجلد والرأس فقد اجازته مالك في السفر الا لا ثمن له هناك وكرهه في الحضر (و) جاز بيع شىء واستثناء (جزءه) شائع منه كربعه أو ثلثه أو نصفه (مطلقاً) عن تقييده بكونه ثلثاً وعن تقييده بالسفر وحينئذ يصير البائع شريكاً للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) أى المبيع المستثنى منه ابطالاً أو جلد ورأس فيباشره وتولاه من علف وسقى وحفظ وذب وسلخ وغيرها وقوله وتولاه (المشتري) خاص بصورة استثناء الجلد والساقط لانه لا كان لا يجبر على الذبح وله دفع المثل او القيمة للبائع صار اكلهما في ذمته واما المستثنى منه جزء شائع فيتولاه معاً بحسب مال الكل منهما فيه واجرة ذبحه وسلخه عليهما كذلك (ولم يجبر المشتري على الذبح) فيهما أى مسألة الجلد والساقط ومسألة الجزء الشائع (بخلاف) استثناء (الارطال) فيجبر المشتري على الذبح لان البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذى استثناءه الا به (وخير في دفع) بدل او مثل (رأس وبقية وساقط

ومثل جلد (أو) دفع (قيمتها) أي الرأس (وهي) أي القيمة (أعدل) ليعدها عن شائبة الربا (وهل التخيير) بين
 المثل والقيمة (نابائع أول المشتري قولان) تؤيد المدونة عليهم والقول بأنه للمشتري أسعد بظواهرها (ولومات ما) أي الحيوان الذي
 بيع (استثنى منه) جزء (معين) وهو الجلد والرأس والا كارع والارطال (ضمن المشتري) للبائع (جلدا وساقطا) لعدم
 جبره على الذبيح فيهما (لا) يضمن المشتري للبائع (لحما) وهو الذي عبر عنه قبل بالارطال لجبره على الذبيح ولما سكنت عنه البائع كان
 مفروطا (و) جاز بيع (جزاف) مثلث الجيم فارسي معرب وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عرفة بأنه بيع ما يمكن
 علم قدره دون أن يعلم ولا أصل منعه وخفف فيما شق عليه يريد من المعداد وقل جهله من المكيل والموزون إذ لا تشترط المشقة فيها
 (ان رى) أي أبصر حال البيع أو قبله واستمر المتبايعان على معرفته إلى حين بيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة
 برؤية متقدمة (و) ان (لم يكثر) المبيع (جدا) أي كثرة مانعة من حرز قدره بالمكيل أو الوزن أو العد فان كثر جدا منع بيعه
 جزافا لعدم حرزه (و) ان (جهلاه) أي العاقدان أي جهلا مكيلاه أو وزنه أو عدده (و) ان (حررا) أي العاقدان المبيع أي عرف قدره بالحزر
 أي الظن وكما نعتا دين للحزر وحزر بالفعل فلا بد من الامرين (و) ان (استوت أرضه) أي المبيع أي الارض التي هو عليها أي علم
 العاقدان أن أرضا استواءها حين البيع فان علمها أو ظنا عدمه فسد للغرر (و) ان (لم يعد) المبيع جزافا (بلا مشقة) فالمدود بلا مشقة يمنع
 بيعه جزافا (ولم تقصد افراده) أي المبيع جزافا فان كانت تقصد افراده وتختلف الرغبة فيها كلقيق والدواب والثياب فلا يجوز بيعه
 جزافا في كل حال (الا ان يقل ثمن) الافراد من (ه) (أ) كبيض وبطيخ ورمال فقد وقع في المذهب ما يدل على جواز بيعه جزافا (لا) يجوز

أَوْ قِيمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَّائِعِ أَوِ الْمُشْتَرِي قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَشْتَرِيَ
 مِنْهُ مَعِينٌ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي جِلْدًا وَسَاقِطًا لِحَاوِ جَزَافٍ إِنْ رِئِيَ وَلَمْ يَكُنْ
 جِدًّا وَجَهْلًا وَحَزَرَ أَوْ سَتَوَتْ أَرْضُهُ وَلَمْ يَعْدَ بِلَا مَشَقَّةٍ وَلَمْ تَقْصِدْ أَفْرَادَهُ إِلَّا
 أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مِلَّ ظَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَفَرُّغِهِ إِلَّا فِي كَسَلَةٍ
 بَيْنَ وَعَصَافِيرِ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ وَحَمَامٍ بِرُجٍّ وَثِيَابٍ وَتَقْدِيرِ سَكٍّ وَالتَّعَامُلِ بِالْعَدَدِ
 وَالْأَجَازِ فَإِنْ عُلِمَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ الْآخَرَ بِقَدَرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوْ لَا فَسَدَ
 كَالْغَنِيِّ وَجَزَافٍ حَبٍّ مَعَّ مَكِيلٍ مِنْهُ أَوْ أَرْضٍ وَجَزَافٍ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلِهِ لَا

بيع (غير رئي) جزافا الا الخل
 فانه يفسد الفتح فيجوز بيعه
 جزافا بلا رؤية (وان) كان (ملء
 ظرف) أي وعاء كغرامة ان كان
 فارغا بل (ولو) كاد ملان و باع
 ما فيه مع مثله (ثانيا بعد تفرغه)
 فلا يجوز لعدم رؤية مثله (ثانيا حين
 بيعهما وليس الظرف مكيلا
 معتادا والالم يكن جزافا واستثنى
 من واقبل ظرف الخ فقال (الا)
 انه يقع بيع ملء ظرف ثانيا بعد

تفرغه (في كسلة) اناء مضاف ومن خشب رقيق أو قصب فارسي

(التمين) وزيب مما جري العرف بجعله كالمكيل المعلوم فيجوز بيع ملئه فارغا وبيع ملئه الحاضر مع ملئه ثانيا بعد تفرغه لانه بمنزلة
 المكيل المعلوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) ونحوها عما يتدخل من الطير (حية بقفص) لانه يدخل به فيه تحت بعض فلا يمكن
 حرزه ومفهوم حية جراز بيع لذبوحه جزافا وهو كذلك (و) لا يجوز بيع (حمام برج) لعدم امكان حرزه فان حرزه جاز (و) لا
 يجوز بيع (ثياب) ورقيق ودواب ونحوها جزافا لقصد افرادها (و) لا يجوز بيع نقد أي ذهب أو فضة جزافا (ان سك) بضم
 السين المهملة وشد السكاف أي صبيغ بالكيفية الخاصة وختم بختم السلطان (والتعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده أو مع الوزن
 لقصد افراده (والا) أي وان لم يكن النقد مسكوكا سواء تعامل به وزنا أو عددا (جاز) بيعه جزافا لعدم قصد احاده (فان) تبايعا
 شيئا جزافا واحدهما يعلم قدره دون الآخر ثم (علم أحدهما) أي المتبايعين جزافا بعد البيع (بعلم الآخر) حين البيع (بقدره)
 أي المبيع جزافا (خير) غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غره ابن رشد ما يعد أو يكال أو يوزن لا يجوز بيعه جزافا لا مع
 استواء البائع والمبتاع في الجهل بعد ما يعلمه ووزن ما يوزن وكيل ما يكال لانه متى علم ذلك أحدهما وجهله الا خر كان العالم بذلك قد
 غر الجاهل وغشه (وان أعلمه) أي أعلم العالم الجاهل بعلمه بقدره أو علم به من غيره (فسد) البيع للغرر والخطر وشبهه في الفساد
 فقال (ك) بيع الامة (الغنة) بشرط كرتها مغنية لاستزادة ثمنها فهو فاسد (و) لا يجوز بيع (جزاف حب) كقمح مما
 أصله أن يباع كلب (مع مكيل منه) أي الحب كأردب لخروج أحدهما عن أصله (أو) مع مكيل (أرض) ونحوها مما أصله البيع
 جزافا لخروجهما معان أصلهما (و) لا يجوز بيع (جزاف أرض مع مكيلاه) أي المذكور لخروج أحدهما عن أصله (لا) يمنع

أني بتياب مخالفة لما كتب في
البرنامج وادعى انه ما وجد في العدل
الاهي وقد ضاع البرنامج أو لم
يضع وادعى البائع أن المشتري
غير ما وجدته في العدل وان
ما كان فيه موافق لما في البرنامج
فأقول قول البائع (وحلفه) ان
ما في العدل موافق لما كتب في

مَعَ حَبٍّ وَيُجُوزُ جِزْأَانِ وَمَكِيلَانِ وَجِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ وَجِزْأَانِ عَلَى كَيْلٍ إِنْ
اتَّعَدَ الْكَيْلُ وَالصَّفَةُ وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا وَجَازَ بِرُؤْيَةٍ
بَعْضِ الْمَثَلِيِّ وَالصُّوَانِ وَعَلَى الْبَرِّ نَاصِجٌ وَمِنْ الْأَعْنَى وَبِرُؤْيَةٍ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا
وَحَافٍ مُدْعٍ لِيَبْعَ بَرٌّ نَاصِجٌ أَنْ مُوَافَقَتُهُ لِلْمَكْتُوبِ وَعَدَمَ دَفْعِ رَدِيٍّ أَوْ
نَاقِصٍ وَبَقَاءِ الصَّفَةِ إِنْ شُكَّ وَغَائِبٍ وَلَوْ بِلَا وَصْفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ عَلَى يَوْمٍ

(۲ — جواہر الاکلیل — ثانی)

(٢) - جواهر الاكلیل - ثانی)
ما كتبت مسافته بـ (برنامج) ومعمول حلف (ان موافقته) أى ما وجد فى العدلين عن نحو الثياب (للمكتوب) فى البرنامج
ثابتة فان حلف فلاشىء عليه وان نكل حلف المشتري ورده على البائع وان نكل لزمه ما فى به ولا شىء له على البائع (و) ان دفع شخص
لا خردنا نير أو دراهم صرفاً أو ثمن سلعة وقبضها المدفوع له مصداقاً افعها فى عددها وجودتها وغاب عليها ثم ردها كلها أو بعضها وادعى
انه وجد رديها أو ناقص وزن وأنكر دفعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع ردىء أو ناقص) انه ما دفع الا جيداً فى علمه الا ان
يتحقق أنه ليس منه فيحلف على البت فان نكل حلف قابضها على ما ادعاه فان حلف فيلزم الدافع اتمام العددين كان المدعي نقص
العدد وابدال ما اتفق النقد على ردائه ان كان المدعي رداء الدرهم أو الدنانير (و) ان بيع شىء برؤية سابقة لا بتغير المبيع بعدها عادة
وقبضه المبتاع ظاهراً بقاءه على صفته التي رآها ثم ادعى أنه تغيرت صفته قبل قبضه وخالفه البائع وادعى بقاءه بصفته التي رآها (حلف)
البائع على بقاء الصفة التي رآها المشتري بها (ان شك) أى شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه أم لا فان قطع بعدم التغير
بين الرؤيتين فالقول للبائع بلائمين وان قطع به فالقول للمشتري كذلك (و) جاز بيع معين (غائب) عن محل العقد معروف
بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه أو جنسه (على شرط خياره) أى المشتري في الامضاء والرد (بالرؤية) للمبيع لان وقع البيع على
اللزوم أو السكوت فيفسد للجهل بالمبيع وهناك من يقول ان الغائب لا يباع الا على صفة أو رؤى بمتقدمة قال في المقدمات وهو
الصحيح وفي كتاب الضرر من المدونة وهو قولها فى بيع اله وروا لرضين الغائبة لا تباع الا بصفة أو رؤى بمتقدمة دليل له اهـ (أو)
أى ولو بيع بالصفة على اللزوم غائب (على يوم) فقط ذهاباً جازوا و اعترض الخطاب كلام المصنف باقتضائه ان الحاضر بالبلد لا يباع
بالصفة مع أن الذي يفيد النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا ما فى فتحه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة

ولو بالبلد على المشهور وان لم يكن في احضاره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع (أو) أى وجاز بيع غائب بالصفة ولو (وصفه غير بانه) بان وصفه بانه وفيه رد على من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بانه لا نقدية جاز في صفاته لتفريق وتحسين سلعة (ان لم يعد) الغائب المبيع بتا بصفة ورؤية متقدمة فان بعد فلا يجوز اما المبيع بالصفة أو الرؤية المتقدمة على الخيار بالرؤية أو بدونها أى الصفة والرؤية فكذلك أى على الخيار فيجوز ولو بعد فتحصل ان ما يبيع برؤية متقدمة يشترط فيه أن لا يتغير بعدها وان لا يعد وما يبيع بصفة يشترط فيه أن لا يعد وان المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير فان بعد (كخراسان) مدينة باقصى المشرق (من أفريقية) مدينة بوسط المغرب فلا يجوز (و) ان (لم يمكن رؤيته) أى المبيع بالصفة بالزوم (بلا مشقة) بأن أمكنت بمشقة الغائب عن البلد ومفهومها أنها أن أمكنت بلا مشقة فان كان حاضرا في محل البيع فلا يجوز بيعه بالصفة وان غاب عنه جاز بيعه به ولو كان حاضرا بالبلد على المشهور (و) جاز (النقد) أى تعجيل دفع الثمن للبائع تطوعا بلا شرط (فيه) أى بيع الغائب على اللزوم عقار كان المبيع أو غيره لا على الخيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا (و) جاز النقد (مع الشرط) من البائع على المشتري لتعجيل الثمن (في) بيع (العقار) على اللزوم بوصف غير بانه وان بعد لا نه لا يسرع غيره بخلاف غيره واما بوصف بانه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعا (و) ضمنه (أى) العقار المبيع غائبا جازا (المشتري) بمجرد العقد يبيع بشرط النقد أم لا ان لم يكن في المبيع حق توفية فان بيعت الدار مزارعة فالضمان من البائع بلا اشكال (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أى العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على اللزوم برؤية متقدمة أو بوصف غير بانه ولم يكن فيه حق توفية والكاف استقصائية (و) ضمنه (أى) غير العقار المبيع غائبا بشرط النقد أم لا (بائع الا لشرط) ان ضمناه على مشتركه فلا يضمنه البائع (او منازعة) من المشتري للبائع في ان العقد صادف العقار المبيع غائبا باقيا او الكاسا او معينا فضاءه (١٠) حيثئذ من بانه لان الاصل انتفاء ضمنا نه عن المشتري فلا يتقبل اليه الا بامر

أَوْ وَصَفَهُ غَيْرُ بَائِعِهِ إِنْ لَمْ يَبْعُدْ كَخِرَاسَانَ مِنْ أَفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تُمْكِنْ رُؤْيَاهُ بِلاَ مَشَقَّةٍ وَالنَّقْدُ فِيهِ وَمَعَ الشَّرْطِ فِي الْعَقَارِ وَضَمْنُهُ الْمُشْتَرِي وَفِي غَيْرِهِ إِنْ قَرَّبَ كَالْيَوْمَيْنِ وَضَمْنُهُ بَائِعُهُ إِلَّا لَشَرْطٍ أَوْ مَنَازَعَةٍ وَقَبْضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَحَرَمَ فِي تَقْدِوْطَعَامٍ بِرِافْضَلٍ وَنِسَاءٍ لَا دِينَارٍ وَدِرْهَمٍ أَوْ غَيْرِهِ بِمِثْلَيْهَا وَمَوْخَرٍ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَائِبَةً أَوْ عَقْدًا وَكُلٌّ فِي الْقَبْضِ أَوْ غَابَ تَقْدَأُ أَحَدَهُمَا وَطَالَ أَوْ تَقْدَأُهَا أَوْ بِمَوَاعِدَةٍ أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ تَأَجَّلَ

محقق (وقبضه) أى المبيع الغائب غير العقار أى الخروج لمرتين به (على المشتري) وشرطه على بانه مع كون ضمانه منه يفسد بيعه (و) حرم (في) بيع (نقد) أى ذهب أو فضة بنقد (و) (في بيع) طعام (بطعام) (و) بافضل (أى زيادة) (و) ربا (نساء) بفتح النون ممدود أى تأخير وضايفه

للدين (لا) يجوز ان يباع (دينار ودرهم) دينار ودرهم لعدم تحقق المائلة باحتمال رغبة أحدهما في دينار وان الآخر فيقا بله بديناره وبعض درهمه ويصير باقى درهمه فى مقابلة درهم الآخر والشك فى التماثل كتحقق التفاضل والفضل المتوهم كالفصل المحقق (و) ان يباع (غيره) أى المذكور من الدينار والدرهم كشاة ودينار أو درهم (بمثالهما) أى دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشاة ودينار أو درهم بالنسبة للمثال الثانى (و) حرم صرف (هؤخر) ان كان التأخير طويلا بل (ولو) كان التأخير منهما او من أحدهما (قريبا) مع فرقة بدن أو ما التأخير اليسير بدون فرقة بدن فقيه قولان مذهب المدونة كراهته ومذهب الموازية والعقوبة جوازه (أو) كان التأخير (غلبة) بخيولة سليل أو نار أو عدو بينهما (أو عقد) شخص الصرف (و) كل (غيره) (في القبض) فيبطل لانه مظنة التأخير الا ان يقبض الوكيل بحضرة موكله فيجوز على الراجح وقد شهر فى الشامل منعه (أو) أى وحرم صرف مؤخر ان غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) دنائير أو دراهم (أحدهما) أى المتصارفين (وطال) زمن غيبته فيفسد الصرف وعطف على نقد أحدهما فقال (أو) غاب (نقداها) أى دنائير ودراهم المتصارفين معا فيحرم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن (أو) أى ولو حصل التأخير (بمواعدة) منهما بالصرف أى جعلها عقدا كذهب بنا الى السوق بدرهمك فان كانت جيادا أخذتها منك كل عشرة بدينار فتحرم المواعدة المذكورة وشهره ابن الحاجب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المازرى الكراهة ونسبها للمخمسى المالكا وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وصدر به فى المقدمات ونسبه لابن القاسم ونسبه واما المواعدة فتكره فان وقع ذلك وتم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال اصبح يفسخ (أو) أى ولو حصل (ب) التأخير (ب) صرف (دين) بدین (ان تأجل) الدينان عليهما بان كان لاحدهما على الآخر دنائير مؤجلة وللآخر عليه دراهم كذلك سواء اتفق الاجلان او اختلفا وتصارفا قبل

حلولهما بأن اسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تاجل (من احدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين العين للمدين سواء كان من بيع أو قرض فليس له بأخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تاجلا فقد اشترى كل منهما ماله عليه على ان لا يستحقه حتى يحل أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصر عن عقده بمدة لاجل طالت أو قصرت وان تاجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ماله عليه على انه لا يستحق قبضه الا بعد مضي أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبضه عن صر ف بمدة الاجل (او) كان التأخير بصر ف مرتين من رهن رهننا بعد وفاة الدين أو قبلة أو مودع بالفتح من مودع بالكسر وديعة (غالب رهن) مصرف (أو وديعة) مصرفة عن مجلس عقد الصر ف فيحرم التأخير القبض عن العقد لان حيابة المرتين والمودع بالفتح حيابة امانة وضمان الرهن والوديعة من الرهن والمودع بالكسر اصله ولا ينتقل ضمنا لهما الا بقضيهما من انفسهما بعد وصولهما الى الحل الذي به الرهن والوديعة فقد تأخر قبضيهما عن صرفهما (ولو ك) المذكور من الرهن والوديعة أي صبيخ ذنا نير أو دراهم وختم عليها بختم السلطان وأشار بالمبالغة الى القول بجواز صرف الرهن المسكوك والمسكوك غائبين عن مجلس الصرف وشبه في منع الصرف مع الغيبة فقال (ك) - صرف حلى ذهب أو فضة (مستاجر) بفتح الج (وعارية) أي أومار فيحرم صرفهما غائبين لما تقدم في الرهن والوديعة (و) كصرف نقد غائب (مغصوب) من مالكه سواء صرفه غاصبه أو غيره فيحرم (ان) كان قد (صبيخ المغصوب لا حمال هلا كنه فيلزم قيمته لمن غصبه لا لتحقاقه بالمقوم باصاغته وصر فه يحتمل كونه اقل او اكثر من قيمته وهما جنس واحد فادى صرفه في غيبته لا احتمال بالفضل وهو كتحققه (الا ان يذهب) أي يخرج المغصوب المصوغ من يد غاصبه بتلف أو غيره (فيضمن) الغاصب (قيمه) حالة (ث) هي (كالدائن) الحال في جواز الصرف (و) حرم الصرف (بتصديق) من أحد المتصارفين الآخر (في) عددا أو وزن أو جودة نقد (ه) الذي (١١) يدقه له لا انه قد يجبر به بعد تفرقهما فيجده

ناقصا أو رديئا فيرجع فيؤدى الى صرف مؤخر وشبه في منع التصديق فقال كمبادلة شخصين بشئين (ربو بين) نقدين كدنانير بمثلها أو دراهم بمثلها أو طعامين متحدى الجنس قال ابن رشد فان وقح الصرف أو مبادلة الربو بين بتصديق فلا يفسخ

وَأَنْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَغَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَلَوْ سُكِّمَتْ أَوْ عَارِيَةٌ وَمَغْصُوبٌ
أَنْ صَبِيخٌ أَلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ فَكَالْدَيْنِ وَبِتَصَدِيقٍ فِيهِ كَمُبَادَلَةِ رَبَوِيَيْنِ
وَمُقَرَّضٍ وَمَبِيعٍ لَا جَلَ وَرَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ وَمُعْجَلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ وَبَيْعٍ وَصَرَفٍ
أَلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ دِينَارًا أَوْ يَجْتَمِعَ فِيهِ سِلْعَةٌ بِدِينَارٍ أَلَّا دِرْهَمَيْنِ أَنْ
تَأْجَلَ الْجَمِيعُ أَوْ السِّلْعَةُ

الاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعما من فلا يجوز ان يصار فيه سوارين على ان يصدقه فف وزنهما وينقص البيع وان اقرقا ووجدها كذلك فلا بد أن ينقص فلو وزنهما قبل التفرق فوجد نقصا فصر فيه أو زيادة فتوكلها الاخر فذلك جائز (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم سواء كان طعاما أو نقدا أو غيرها فيحرم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص أو عيب فيغتفره لاحتاجته أو عرضا عن معروف التسليف فيلزم السلف بزيادة (و) ككل شيء (مبيع) بضم الميم (بشئ) (لاجل) معلوم طعاما كان أو غيره فيحرم التصديق فيه لئلا يجد نقصا فيغتفره لتأجيل الثمن فيؤدى لا كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي أصل (مال سلم) أي مسلم فيه فيحرم التصديق فيه لئلا يجد نقصا فيغتفره لتأجيل المسلم فيه فيلزم أكل المال بالباطل (و) ككل دين (معجل قبل) حلول (أجله) فيحرم التصديق فيه لئلا يجد نقصا فيغتفره لتأجيل فيصير سلفا جاز نفعه لان المعجل بكسر الجيم مسلف (و) حرم أن يجمع بين (بيع وصر ف) في عقد واحد كبيع ثوب ودينار بعشرين درهما وصر ف الدينار عشرة دراهم لتنافي أحكامهما لجواز الاجل والخيار والتصديق في البيع وامتناعهما في الصرف فان وقع فقييل هو كما عقده الفاسد فيفسخ ولو وقع الفوات وقيل من البياعات المكروهة فيفسخ مع القيام لادع الفوات ابن رشد وهو المذهب انه يستثنى أهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين اولاهما قوله (الا ان يكون الجميع) أي النقد الذي اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحدا كان يشترى سلعة ودرهم دينار والثانية قوله (أو) - يكون الجميع اكثر من دينار و (يجتمع) أي البيع والصرف (فيه) أي الدينار كان يشترى ثوبا عشرة دراهم دينارين وصر ف الدينار عشرة دراهم ثوبا دينارين وصر ف الدينار نصف الدينار فقد اجتمع البيع والصرف في دينار (و) حرم (سلعة) أي بهما (دينارا) الا درهمين ان تاجل أي تأخر عن العقد (الجميع) أي الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (أو) تعجل الدينار والدرهمان وتاجلت (السلعة) لا نه بيع وصر ف تأخر

عوضاه في الأولى وبعضهما في الثانية (أو) تعجلت الساعه وأحد النقدين وتأجل (أحد النقدين) أو بعضه (بخلاف تأجيلهما) أي النقدين بأجل واحد وتعجل الساعه فهي جائز لا لانه على قصد البيع وتبعية الصرف مع بسارته فان اختلف أجلهما منع (أو) أي وبخلاف (تعجيل الجميع) فيجوز بالأولى من تعجيل الساعه وحدها قال الخطاب هذه المسألة من مسائل اجتماع البيع والصرف وخصها بالذكر لانهم يجوزوا فيها ما لم يجوزوه في غيرها من مسائلهم أجازوا فيها تعجيل الساعه مع تأجيل النقدين وشبهه في مطلق الجواز فقال (ك) استثناء (دراهم من دنانير) شرط (المقاصة) أي كلما يجتمع من الدراهم المستثناة صرف دينار أسقط له دينار (و) الحال انه (لم يفضل) شيء من الدراهم بعد المقاصة فيجوز وذلك كشرء عشر سلع كل سلعة بدنانير الا درهماً ودرهمين وصرف الدينار عشرة دراهم وشرط المقاصة فكأنها دخلت على ان ثمنها تسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقداً والى أجل لتمحض البيع بالدنانير وانقضاء الصرف (و) الحكم (في) فضل الدرهم (والدرهمين) بعد المقاصة كشرء عشر سلع كل سلعة بدنانير الا درهماً وعشر أو خمس دراهم فمجموع الدراهم المستثناة أحد عشر أو اثنا عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبقى درهم أو درهمان (ك) حكم (ذلك) المتقدم من شراء سلعة بدنانير الا درهمين من انه ان تعجل الجميع أو الساعه جازوا الامنع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بان كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهمان ونصفا فمجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة وتبقى خمسة (ك) حكم اجتماع (البيع والصرف) من الجواز ان اجتماعا في دينار بشرط تعجيل الجميع (و) حرم (صائع) أي معاقبته وفسرها بقوله (يعطي) بفتح الطاء (الزينة) من الدنانير أو الدراهم لحلي مصوغ عنده أو سبيكة يذهب أو فضة عنده يصوغها حليا (١٢) (و) يعطي (الاجرة) لصياغته وذلك صادق بصورتين احدهما ان يشتري

أو أحد النقدين بخلاف تأجيلهما أو تعجيل الجميع كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل شيء وفي الدرهمين كذلك وفي أكثر كالببيع والصرف وصائع يعطي الزينة والاجرة كزيتون وأجرته لمعصرة بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته دار الضرب لياخذ زنته والآخر خلافه وبخلاف درهم ينصف وفلوس أو غيره في بيع وسكا واتحدت

من صائع سبيكة ذهب بوزنها دنانير أو سبيكة فضة بوزنها دراهم ويترك السبيكة عنده على انه يصيغها حليا مثلاً ويزيده أجره الصياغة وفي هذه ربانساء وربما فضل والثانية أن يشتري منه حلياً مصوغاً عنده بوزنه ذهباً أو فضة ويزيده الاجرة

وعرف

ربا الفضل فقط فان لم يزد الاجرة جازت الثانية

وامتنعت الاولى للنساء فان اشترى الذهب بفضة أو الفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الاجرة وامتنعت الاولى ولو لم يعطه أجره للتأخير وشبه في المنع فقال (ك) دفع (زيتون) وسهمم ويزركتان وقرطم وحب فيجل أحمر وقصب (و) دفع (أجرة) عصر (معصرة) أي لدى معصرة أو باخذ صاحب الحب من المعصر قدر ما يخرج منه من الزيت بالنحرى ان لو عصر الآن فيمنع لعدم تحقق المماثلة في القدر ولا مفهوم لدفع الاجرة اذ المنع متحقق للعلة المذكورة وهو عدم تحقق المماثلة في القدر واخرج من المنع فقال (بخلاف تبر يعطيه المسافر) (و) يعطي (أجرته) أي أجره سكه (دار الضرب) أي أهله (ليأخذ) المسافر من أهل دار الضرب (زنته) أي التبر مسكوكا عاجلا فيجوز ان كان فيه ربا الفضل لاحتياج المسافر للرحيل (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) أي الجواز وخلاف الجواز هو المنع (وبخلاف) اعطاء (درهم) شرعي أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص (بنصف) أي لدرهم أي ما يروج رواج النصف زاد وزنه أو نقص (وفلوس) أي يدفعه ليأخذ بنصفه فضة وبقايقه فلوسا (أو غيره) أي غير المذكور من الفلوس كطعام أو عرض قال الخطاب تعرف هذه المسألة بمسألة الرد في الدرهم وصورتها أن يعطي درهماً يأخذ بدل نصفه فلوساً أو طعاماً أو عرضاً أو بالنصف الباقي فضة والاصل فيها المنع لما تقدم انه لا يجوز أن يضاف لأحد النقدين في الصرف جنس آخر لانه يؤدي للجهل بالائتمال وهو كتحقق التفاضل لكن استثنيت هذه من القاعدة المذكورة لضرورة الناس المعاملات (في) بيع (واجارة) وكراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا فرض (وسكا) أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكوكين ولا في مسكوك وغير (واتحدت) سكة الدرهم ونصفه قال الخطاب انظر مامعني هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونهما سكة ملك واحد أو سكة ملك سكة واحدة وان تعددت الملوكة اذ كان التعامل بين الناس بملك السكك أو ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجري التعامل بين

الناس بان هذا نصف هذا وعلى هذا تبدل فتاوى المتأخرين (وعرف الوزن) للدرهم ونصفه فن شرط الردم مرة الوزن والا كان بيع الفضة بالفضة جزفا ولا خفاء في منعه (وانتقد) أى عجل (الجميع) أى درهم ومقابلته من النصف فلا يجوز مع تأخير شي منها (ك) بيع سبعة (دينار الادرهين) في الجواز ان تعجل الجميع أو السبعة وتأجل النقدان (و) من صرف من رجل دينارا بدرهم ثم لقيه بعد أيام فقال له قد استرخصت مني الدينار فزدني فزاده درهم نقد او الى اجل فجاز ولا ينقض الصرف وقوله نقد او الى اجل يفيد ان الزيادة كاهية لا من جملة الصرف ثم ان اطلع على عيب في الدراهم الاصلية وردّها (ردت زيادة بعده) أى الصرف المردود (عليه) لانها زيدت لأجله (لا) ترد الزيادة بعده (لعييبها) هذا ما في المدونة والذي في الموازية له ردها لعييبها ثابت (مطلقا) عن تقييده بتعيينها وعدم ايجابها في الكتمانين خلاف (أو) عدم ردها لعييبها (الا ان يوجبها) دافعا على نفسه بان يعطيها له بعد قوله نقصتني عن صرف الناس فزدني وحيث ترد لعييبها فيحمل ما في المدونة على عدم ايجابها وما في الموازية على ايجابها فيبينها وفاق (أو) عدم ردها لعييبها (ان عينت) عند دفعها وعليه يحمل ما في المدونة فان لم تعين ردت لعييبها وعليه حمل ما في الموازية فلا خلاف أيضا في الجواب (تأويلان) ثلاثة الاول بالخلاف والثاني والثالث بالوافق وببحث المازري في الثالث بان قول المدونة فزاده درهما نقدا أو الى اجل يرده لان المؤجل غير معين ويوجب بان معنى قولها الى اجل انه قال له ان أريد عند اجل كذا فجاءه عند الاجل فاعطاه درهما فوجده زيفا فليس عليه بدله لان رضاه بمادفعه اليه ولم يلتزم غيره (وان) صرف شخص من آخر دينارا بدرهم ثم اطلع أحدهما على عيب فيما قبضه (رضي) واجد العيب (بالخضرة) بنقص وزن) في الدينار او الدراهم صح الصرف لان له الصرف به ابتداء (أو) (بكرصاص) ونحاس وحديد (بالخضرة) أى خضرة (١٣) عقد الصرف ويلزمها حضرة الاطلاع

صح الصرف (أو) لم يرض واجد العيب به و (رضي) دافع الميعب (باتمامه) أى الصرف بتكميل الوزن أو العدد وتبديل كركصاص صح الصرف (أو) رضى آخذ الميعب (ب) نقده (مغشوش) بادنى منه كدينار مغشوش بفضة أو نحاس ودرهم مغشوشة بنحاس او رضى

وَعُرِفَ الْوَزْنُ وَانْتَقَدَ الْجَمِيعُ كَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ وَالْأَفْلَاحُ وَدَّتْ زِيَادَةُ بَعْدَهُ لِعَيْبِهِ لَا لِعَيْبِهَا وَهَلْ مُطَاقًا أَوْ يُوجِبُهَا أَوْ أَنْ عَيَّنَتْ تَأْوِيلَاتٌ وَأَنْ رَضِيَ بِالْخَضِرَةِ بِنَقْصِ وَزْنٍ أَوْ بِكَرْصَاصٍ بِالْخَضِرَةِ أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ أَوْ بِمَغْشُوشٍ مُطْلَقًا صَحَّ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ أَنْ لَمْ تَعَيَّنْ وَأَنْ طَالَ تَقْضِي أَنْ قَامَ بِهِ كَنَقْصِ الْعَدَدِ وَهَلْ مُعَيَّنٌ مَغْشُوشٌ كَذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ تَرَدُّدٌ وَحَيْثُ تَقْضِي فَأَصْغَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ فَأَكْبَرُ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ

دافعه بإداله صح للصرف (مطلقا) أى سواء كان النقد معيناً من الجانبين أو أحدهما وغير معين وجواب ان رضى (صح) الصرف وجذفه من الثلاثة قبله لدلالة هذا عليه وان تصارفا دينارا بدرهم ووجد أحدهما عيبا فيما قبضه وقام بحقه بخضرة النقد في نقص القدر وفي المغشوش مطلقا عن التقييد بالخضرة وتنازع في تمام الصرف وفسخه (أجبر) الممتنع منهما من اتمامه (عليه) أى اتمام العقد بتكميل القدر وتبديل المغشوش (ان لم تعين) الدينار والدراهم للصرف عند عقده بان قال له بعنى عشرة دينار بمائة درهم فان عيناهما أو أحدهما فلا يجبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد الصرف ولو حكما بان افتراقا لبدن بلا طول (نقص) أى فسخ الصرف في جميع ما تقدم انزله الرضا به بالخضرة (ان قام) اجد العيب (به) وشبهه في النقص لا بتقييد القيام فقال (كنقص العدد) اذا وجد في أحد النقدين سيرا كان أو كثيرا بعد مفارقة طول فلا يجوز الرضا به وينقض الصرف (وهل معين ما) أى النقد الذى (غش) سواء كان التعمين من الجانبين كعني هذا الدينار بهذه الدراهم العشرة أو أحدها كعني هذا الدينار بعشرة دراهم أو هذه الدراهم العشرة بدينار (كذلك) أى كنقص العدد في تعين نقص الصرف ان قام به بعد مفارقة او طول (او يجوز فيه) أى المعين المغشوش (البديل) فى الجواب (تردد) أى طريقتان للمتأخرين فى النقل عن المتقدمين (وحيث نقص) أى حكم بفسخ الصرف (أو) الذى ينقص صرفه (أصغر دينار) لاجتماعها اذا كان فيها كبيرة وصغيرة كدينار صرفه خمسة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرون درهما فان كان العيب فى درهم الى خمسة فالذى ينقص صرفه دينار الخمسة (الا ان يتعدى) صرفه (أو) الاصغر ما فيه العيب من الدراهم كستة الى عشرة (أو) الذى ينقص صرفه دينار (أكبر منه) وهو ذو العشرة الا ان يتعداه كاحد عشر الى عشرين فينقص ذو العشرين (لا) ينقص (الجميع) من الاكبر والاصغر لان كل

دينار كانه منفرد بنفسه اذ لا يختلف صرفه سواء صرف وحده أو مع غيره (وهل) فسخ الاصغر فقط لأن يتعداه فأكبر منه اذ اسمي لكل دينار عدد من الدراهم أو مطلق (ولو لم يسم لكل دينار) عدد من الدراهم (تردد) للمتأخرين قال الخطاب والذي يظهر انه لا حاجة لذكر هذا التردد بل ذكره يشوش الفهم واما هناك طريقتان أحدهما للمازري وابن عبد السلام انهم اختلفوا هل ينقض صرف الجميع أو انما ينقض صرف اصغر دينار سواء سميا لكل دينار عددا أم لا والطريق الثاني للاباجي انهما ان سميا لكل دينار شيئا فلا خلاف انه انما ينقض صرف دينار فالطريقان يتفقان على انه لا ينقض الا صرف دينار ما اتفقا أو على الراجح وليس هناك من رجح نقض الجميع حتى يشير اليه بالتردد (و) اذا صرفت دينارين من سكك مختلفة بالعلو والدناءة وظهر عيب في الدراهم مقتضى نقض الصرف في (هل ينفسخ) الصرف لوجود نقض أو غش (في) الدراهم التي صرفت بها الدنانير ذات (السكك) المختلفة بالعلو والدناءة فينفسخ (أعلاها) أي الدنانير لان دافع الدراهم ان علم عيبها وكتمه فهو مدلس ولا فهو مقصر في النقد فأمر برد الاعلى تاديبا له (أو) ينفسخ (الجميع) الاعلى والادنى لاختلاف الاغراض في السكك المختلفة في الجواب (قولان) محلهما ان لم يشترط شيء والا عمل به (وشرط للبطل) عن المعيب بغش أو نقص وزن (جنسية) أي كونه من نوع المبدل منه بأن يكونا ذهبين أو ورقين فلا يجوز ابدال دينار بدراهم ولا دراهم بدنانير لانه يؤدي الى بيع دنانير ودراهم بدراهم ودنانير ودراهم بدنانير (و) شرط للبطل (تعجيل) للسلامة من رب النساء وأجاز أشهب التأخير قال لانه من رفع الخصومة والنزاع لا معارضة حقيقة (وان استحق) نقد مصروف (معين سك) أي مسكوك (بعد مفارقة) بين المتصارفين بالبدن أو طول في الزمن (أو) استحق مصروف (مصوغ مطلقا) عن التقيد بالمفارقة أو الطول (نقض) (١٤) الصرف لانه يراد لعينه فلا يقوم غيره مقامه ولا أن أخذ عوضه بعد استحقاقه

وهل ولو لم يسم لكل دينار تردد وهل ينفسخ في السكك أعلاها أو الجميع قولان وشرط للبطل جنسية وتعجيل وان استحق معين سك بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقا نقض والا صح وهل ان تراخيا تردد وهل المستحق إجازته ان لم يخبر المصطرف وأجاز محلي وان ثوبا يخرج منه أن سبك بأحد النقدين إن أبيعته وثمرت وعجل مطلقا وبصنفه ان كانت

بمثابة من عقد الصرف وكل في القبض ولا شك في عدم جوازه قال الخطاب استحقاق المصوغ نوجب نقض الصرف كما ذكره المصنف ولم أوفيه خلافا قال ابن عبد السلام لانه يراد لعينه فنقض بيعه باستحقاقه فكيف بصرفه (والا) أي وان لم يكن استحقاق المسكوك

العين بعد مفارقة أو طول بان استحق بالحضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة (ان تراخيا) المتصارفان بالبدن الثالث ومن أباه منهما لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباه يجبر عليه في الجواب (تردد) للمتأخرين وأما غير المعين فلا يشترط فيه التراضي اتفاقا لقوله في العيب وأجبر عليه ان لم يتعين (و) ان صرف مسكوك معين أو مصوغ ثم استحق بعد مفارقة أو طول (و) (المستحق) للمسكوك المعين أو المصوغ المصروف (إجازته) أي الصرف في الحالة التي ينقض فيها وهي بعد مفارقة أو طول في المسكوك والمصوغ مطلقا والحالة التي لا ينقض المسكوك فيها واذأ جازه أخذ منه ممن باعه ومحل جواز الإجازة (ان لم يخبر المصطرف) بكسر الراء أي المستحق منه بفتح الحاء بان صار فيه متمديا فان أخبر بتعديده حال الصرف تعين نقض الصرف فليس للمستحق إجازته لدخول المصطرف على خيار المستحق فهو كشرط الخيار والمشهور منه في الصرف (و) (إجاز) أن يباع شيء (محلي) بضم الميم وفتح الحاء وشد اللام أي من بن بذهب أو فضة كصحن وسيف بل (وان كان) المحلي (ثوبا) طرز بأحد ما حيث كان المحلي (يخرج منه) ذهب أو فضة (ان سبك) أي حرق فان كان لا يخرج منه ذهب لا فضة اذا حرق فلا تعتبر تحليته فهو كالجرد منها فيجوز بيعه بخمس حليته نقدا أو الى أجل وتنازع بين المبيع والمصرف فهي رخصة لما شروا فأدأوها بقوله (ان أبيعته) التحلية وذلك في مع غيره به المشتمل على ربا الفضل ومن الجمع بين البيع والصرف فهي رخصة لما شروا فأدأوها بقوله (ان أبيعته) التحلية وذلك في المصحنف والسيف وملبوس مرأة فان حرمت وذلك في السرج والركاب وما يوسر رجل فلا يجوز بيعه بأحد النقدين وأشار لثاني الشرط بقوله (و) (ان سرت) الحلية في المحلي كالقصوص المصوغ عليها وحلية السيف المستمرة في حائله وجفنه وأشار لثالثها بقوله (و) (محلي) المبيع الشامل لكل من العوضين فان أجل امتنع بالنقد وأجاز بغيره (مطلقا) عن التقيد بكون الحلية تبعا وفي بعض النسخ بغير صنفه مطلقا وهذا هو الملائم لما بعده فينبغي تقديره في نسخة سقطت ليتناسب الكلام (و) جاز بيع المحلي (بصنف) حليته (ه ان كانت) الحلية

(الثالث) من مجموعها مع الحلي فان كانت أكثر منه امتنع ببيع بصنفه (وهل) يعتبر كون الحلية الثلث (بالقيمة) لها لا بوزنها (أو) يعتبر كونها ثلثا (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) أي قولان مشهوران الأول قال ابن يونس هو ظاهر الموطأ والموازبة والثاني قال الباجي هو ظاهر المذهب فإذا بيع سيف نحلي بذهب بسبعين دينارا ووزن حليته عشرين دينارا وقيمتها ثلاثون دينارا لصياغتها وقيمة السيف أربعون دينارا جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة (وان حلي) شيء (بهما) أي الذهب والفضة (لم يجز) ببيعها (بأحدهما) أي النقدين تساويا أم لا (الأن تبعاً) أي النقدان الحلي بهما (الجوهر) أي الذات المحللة بهما بان كان ثلث الجميع فيجوز ببيعها بالقل منهما قاله صاحب الأكمال وفي بيعه بصنف إلا أكثر منهما قولان قال ذلك الخطاب (وجازت مبادلة) النقد المسكوك (القليل) أي ابدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير مثلهما عدد اودراهم كذلك بشرط أفاد أولها بقوله القليل فلا تجوز في الكثير وأفاد ثانياً أنها بقوله (المعدود) أي المتعامل به عدداً وبين القليل بقوله (دون) أي أقل من (سبعة) بان يكون ستة أو أقل منها (ب) دون سبعة مسكوك (أوزن) أي أزيد في الوزن واحتزبه من الزيادة في العدد فلا تجوز فالشرط أن يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد منع وعلى هذا اعتمد المازري وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكر واغیره وان كان للخمى نسب للغيرة اجازة بدل دينار بدنانير من سكة واحدة ولكن المازري لم يرتض ذلك وصلة أوزن (منها) أي دون السبعة ويشترط كون الاوزنية (سدس سدس) أي أن تكون زيادة كل دينار أودرهم على مقابلته سدساً أو أقل فلا تجوز بماز يادته أكبر من السدس كخمس فأعلى واشعر قوله بأوزن منها أنه لو كانت الدراهم والدنانير من الجانبين متساوية في الوزن جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المناجزة (١٥) (و) النقد (الاجود) أي الاحسن ذهبية أو فضية حال كونه (انقص) وزناً

الثالث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف وإن حلي بهما لم يجز بأحدهما إلا أن تبعاً الجوهر وجازت مبادلة القليل المعدود دون سبعة بأوزن منها سدس سدس والأجود أنقص أو أجود سكة ممتنع وإلا جاز ومراطة عين بمثله بصنعة أو كفتين ولو لم يوز ناهي الأرجح وإن كان أحدهما أو بعضه أجود لا أدنى وأجود ولا أكثر على تأويل السكة والصياغة كالجودة

أفضية حال كونه (انقص) وزناً ممتنع ابداله بنقد ردي ذهبية أو فضية كاملاً وزناً لا تنقاه المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) نقد (أجود) أي أحسن (سكة) وهو أنقص وزناً (ممتنع) ابداله بنقد ردي سكة كامل الوزن لا تنقاه المعروف (والا) أي وان

لم يكن الاجود ذهبية أو سكة أنقص وزناً بان كان مساوياً للذي في الوزن أو أوزن منه (جاز) الا بادل المعروف لضعف الفضل من جانب واحد (وجازت مراطة عين) أي ذهب أو فضة (ب) عين (مثله) أي ذهب بذهب وفضة بفضة وذكر ضمير العين وهي مؤنثة باعتبار كونها نقداً ولا فرق بين كونها مسكوكين أو غير مسكوكين أو مختلفين وسواء كان التعامل بالمسكوك بالعدد أو بالوزن وسواء اتحدت السكة أو اختلفت وسواء كان بين كبار من الجانبين أو بين كبار من جانب وانصاف أو أثلاث أو أرباع من الجانب الآخر وصلة مراطة (بصنعة) بفتح الصاد المهملة أي مثقال معلوم القدر كركط أو نصفه أو أوقية أو درهم توضع في كفة الميزان ونقد أحدها في الكفة الأخرى فإذا اعتدنا أخذ نقد أحدها من الكفة ووضع نقد الآخر فيها فإذا اعتدنا أخذ كل نقد الآخر (أو) (بكفتين) للميزان يوضع نقد أحدهما في كفة ونقد الآخر في الكفة الأخرى فإذا اعتدنا: أخذ كل نقد الآخر ونجوز المراطة بكفتين ان وزن النقدان قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزن) أي العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وقال كثير من العلماء إذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطة بهما في كفتين إلا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا يجوز اهوتجوز المراطة ان استوى النقدان جودة أو رداءة بل (وان كان أحدهما) أي النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بدنانير مصرية (أو بعضه) أي أحد النقدين (أجود) وبعضه الآخر مساو للآخر في جودته (لا) تجوز المراطة ان كان نقد أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر (والأكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أي تنزيل (السكة) في أحد النقدين المرادل بهما كالجودة في دوران الفضل بها إذا قابلت السكة الاجودة فلا تجوز مراطة مسكوك رديء الجوهرية بغير مسكوك جيد الدوران الفضل من الجانبين (و) الأكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجودة) في دوران الفضل بها إذا قابلت فلا تجوز مراطة مصوغ دنىء المعدن بغير مصوغ جيده

(و) جاز أن يباع نقد (مغشوش) كدنانير فيها فضة أو نحاس أو دراهم فيها نحاس (ب) مغشوش (مثله) مراطلة أو مبادلة قال الخطاب ظاهراً ولم يتساو غشهما وهو ظاهراً كلام ابن رشد (و) جاز بيع نقد مغشوش (بخالص) من الغش على القول الراجح الماخوذ من كلام المدونة وغيرها (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) أي خلاف الجواز وهو منع بيع النقد المغشوش بالنقد لخالص من الغش وجعل صاحب الشامل الأول هو المذهب فقال وصحح منعه بخالص والمذهب جوازه اه قال في التوضيح بعد ذكر الخلاف إذا تقرر هذا علمت أنهم إنما تكلموا في المغشوش الذي لا يجري بين الناس ويؤخذ من كلامهم جواز بيع المغشوش بصنفة الخالص إذا كان يجري بين الناس كما عندنا بمصر اه وبه جزم في الشامل فقال بعد كلامه السابق اما مغشوش يتعامل به فيمباع بصنفة وزنا اه فظاهر كلام الموضح وبهرام انه يجوز بلا خلاف وظاهر ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد دخول الخلاف فيه (و) شرط جواز بيع المغشوش مراطلة أو مبادلة أو غيرهما ولو بغيره أن يباع (لن يكسره) أي المغشوش ليصيفه حلياً (أو) لا يكسره ويدهه بخاله (لا يغش به) بأن يدخره لعاقبة أو يبين غشه عند بيعه (وكره) بيعه لمن لا يؤمن غشه به كالصيارفة (وفسخ) بيعه (من) يعلم أنه (يغش به) ان كان قائماً وقدر عليه فيجب فسخه (الا أن يفوت) لمغشوش حقيقة بذهاب عينه أو حكماً بتعذر مشيئة وإذا فات (فها) يملكه (أي يملك ثمن المغشوش بانه أي يستمر ملكه ولا يتزع فلا يتخلع ويلزمه التصديق به وانما يتدب فقط (أو بتصدق) بانه وجوباً (بالجميع) أي جميع عوض المغشوش لان بيعه لم يتعقد (أو) بتصدق وجوباً (بالزائد) من ثمنه (على) ثمنه لو بانه (من لا يغش) به والباقي ندبافي الجواب (أقوال) اعد لها ثالثها (و) جاز قضاء قرض (أي مستلف) (١٦) بفتح اللام سواء كان عيناً أو طعاماً أو عرضاً وسواء كان حالاً أم مؤجلاً (ب) شيء

ومغشوش بمثله وبخالص والاظهر خلافه لمن يكسره أو لا يغش به وكره لمن لا يؤمن وفسخ بمن يغش إلا أن يفوت فهل يملكه أو يتصدق بالجميع أو بالزائد على من لا يغش أقوال وقضاء قرض بمساو وأفضل صفة وإن حل الأجل بأقل صفة وقدر إلا أن يدعده أو وزناً لا كرجحان ميزان أو دار فضل من الجائنين ومن المبيع من العيب كذلك وجاز بأكثر ودار الفضل بسكة وصياغة وجودة وإن بطلت فلوس فالمثل

(مساو) لما في الذمة قدراً وصفة (و) (أفضل) بما في الذمة (صفة) لانه حسن قضاء ان لم يشترط في عقد القرض والا فهو سلف جرته والعادة كالشرط (وان حل) بفتح الحاء وشد اللام أي حضر وأن (الاجل) لدين القرض او كان حالاً ابتداء جاز قضاء (ب) شيء (أقل) منه

صفة وقدرا بما كصنف دينار أو أردب عن كامل جيد لانه حسن اقتضاء وأولى بأقل صفة فقط وأقل قدراً فقط ومفهوم أو الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضع وتعجل أي أسقط بعض الحق وأعجله لك (لا) يجوز قضاء قرض بشيء (أزيد) منه (عدداً) ولو قل على الشهور لانه سلف بزيادة (أو) أي ولا يجوز قضاء قرض بأزيد (وزناً) في التعامل به وزناً حل الاجل أم لا للسلب بزيادة (الا) أن تكون زيادة الوزن يسيرة جدار كرجحان) أحسد النقدين على الاخر في (ميزان) واستوائهما في ميزان آخر فيجوز في التعامل به وزناً فان كان التعامل بالعدد فقط جاز القضاء بأزيد وزناً مع تساوى العدد كما تقدم (أو) أي ولا يجوز قضاء قرض ان (دار فضل) أي زيد (من الجائنين) أي المقرض والمقترض لخرجهما عن باب المعروف الى باب المكايسة كقضاء تسعة مجدية عن عشرة بزيادة (ومن) الشيء (المبيع) المترتب في ذمة المشتري حال كونه (من العين) أي الدنانير والدرهم أي قضاؤه (كذلك) أي قضاء القرض في جوازه بأفضل صفة مطلقاً وأقل صفة وقدرا ان حل الاجل (وجاز) قضاء ثمن المبيع العين (ما كثر) عدداً أو وزناً حل الاجل أو لا لا تنفاه علة منعه في قضاء القرض وهي سلف جرته واحتراز بقوله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاءه قبل أجله بمساويه قدر او صفة لا أزيد لحط الضمان وازيدك ولا أقل لضع وتعجل (ودار) أي حصل من الجائنين (الفضل) في قضاء القرض (بسكة) في احد العوضين وجودة في الاخر فلا يجوز قضاء مسكوك كدني عن غيره جيد وعكسه (و) (صياغة) فاحدها (وجودة) في الاخر فلا يجوز قضاء مصوغ دني عن غيره جيد ولا عكسه والواو في قوله وصياغة بمعنى أو (وان بطلت فلوس) أي النحاس المسكوك الذي يتعامل به وبطلانها ترك التعامل بها بعد ترتبها في ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدرهم فمن ابتاع بشيء منها أو اقترضه ثم بطل التعامل به. يكن عليه غيره ان وجد ولا دقيمته ان فقد (فالمثل) لما بطل التعامل به على من ترتب في ذمته وأولى ان تغيرت قيمتها مع استمرار التعامل بها في المدونة من ائتمنته فلوساً فاخذت بها رهناً

ففسدت الفلوس فليس لك عليه الا مثل فلوسك وياخذ رهنه وان بعته سبعة بفلوس الى اجل فانما لك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لك سادها (أو عدهمت) الفلوس أو الدنانير أو الدراهم بعد ترتبها في ذمة شخص ببيع أو قرض (فالقائمة واجبة) على من ترتبت عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لا خذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول أجلها (والعدم) لها ولا يجتمعان الا وقت المتأخر منهما فان استحققت ثم عدمت فالتقويم يوم العدم وان عدمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها (وتصدق بما غش) أو دبال الغشاش ويتصدق به على من علم انه لا يعش به وافهم قوله تصديق بما غش انه لا يكسر الخبز ولا يراق اللبن وطرح عمره في الارض اجتهاد منه رضى الله تعالى عنه لم يوافق عليه الا امام وحمل على القليل ولا قائل يجوز اراقة الكثير ويجوز التصديق بالغشوش ان لم يكن بل (ولو كثر) المغشوش هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقول ابن القاسم لا يتصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك له ان امن غشه به والابيع لمن يؤمن قال الخطاب هو أحسن من قول الامام لان التصديق به من العقوبة بالمال والعقوبة بالمال كانت في أول الاسلام ثم نسخت وصارت في البدن فقول ابن القاسم أولى بالصواب والقياس ان لا يتصدق بقليل ولا كثير (الا أن يكون) المغشوش (اشترى كذلك) أي مغشوشا فلا يتصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يمكن من بيعه (الا) الشخص (العالم) بغشه يشتره (ليبيعه) غاشا به فيتصدق به عليه ومفهوم لبيعه انه ان اشتراه لياأكله أو يذخره فلا يتصدق به عليه ومثل الغش فقال (كبل الخمر) يضم الخاء والميم جمع خمار بكسر هاء ما تخمر به المرأة رأسها من خز أو حربر أو غيرها (بالنشاء) أي الصمغ والعجين ونحوها قال ابن رشد فان علم المشتري ببلها بالنشاء وانه يصفقها ويشدها فلا كلام له وان لم يعلم ذلك فله الخيار بين ردها والتسك بها فان قامت ردت الى القيمة ان كانت أقل من الثمن (وسبك ذهب جيد بردي) وكذا الفضة ويكثر ان خيف التعامل به ومن خلط الرديء بالجيد خلط لحم الا نثى بلحم الذكر والهزيل بالسمين والمعز بالضان (١٧) (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الا على

فيظهر انه سمين وهو ليس كذلك
(فصل) في بيان ما يحرم فيه
ربا الفضل والنساء من الطعام
وبيان ما هو جشش أو أجناس
منه وما يصير به الجنس
الواحد جنسين وما لا
يصير والبياعات المنهى عنها
وما يتعلق بها (علة) أي علامة

أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالْعَدَمُ وَتَصَدَّقَ بِمَا غَشَّ
وَلَوْ كَثُرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى كَذَلِكَ إِلَّا الْعَالِمَ لِيَبِيْعَهُ كَبَلُ الْخَمْرِ
بِالنِّسَاءِ وَسَبَكِ ذَهَبٍ جَيِّدٍ بِرَدِيٍّ وَنَفَخَ اللَّحْمَ
(فصل) (علة طعام الربا) أَدْخَارُ وَهَلْ لِقَلْبَةِ الْعَيْشِ نَأً وَيَلَانَ
كَحَبٍ وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ

(٣ — جواهر الاكلیل — ثاني) حكمة حرمة (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل فان العلة الشرعية علامة جعلها الشارع غير مؤثرة قال الخطاب والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمنزل يدا بيد فن زادوا واستزاد فقد ربي فاذا اختلفت الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد واختلفوا في العلة المقتضية للمنع حتى يقاس عليها فانها هو الى عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الاول (اقتيات) أي أكله (إقامة البنية) به (وادخار) أي تأخير له وقت العلة لا احتياج اليه قال ابن الحاجب وعليه الاكثر قال بعض المتأخرين وهو الممول وعليه تاول ابن رشد المدونة عليه. وقال ابن القصار ان العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالباً وعبر عنه عياض بالمقتات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالباً ونسبه للبغداديين قال وأتول ابن زرقون المدونة عليه ثم قال وذهب كثير من شيوخنا الا انه لا يلزم التعليل بكونه أصلاً للعيش غالباً والمدار على ادخاره غالباً وكونه قوتاً الى هذا الخلاف أشار المصنف بقوله (وهل) يشترط كون ادخاره (لقلبة العيش) قال الخطاب معناه هل العلة الاقتيات والادخار ويشترط منع ذلك كونه متخذ للعيش غالباً أو لا يشترط معهما اتخاذ العيش غالباً في الجواب (تاويلان) الاول لابن زرقون والثاني لابن رشد واقتصر المصنف على هذين القولين لان الفروع التي يذكرها مبينة عليهما فسيستدكران الثبن ليس برؤى وهذا على القول الثاني وان البيض رؤى وهذا على القول الاول وترك المصنف بقية الاقوال لضعفها عنده وحاصلها القول الثالث الاقتيات والاصلاح الرابع الادخار غلبت الادخار السادس الاقتيات والادخار والتفكه والادخار السابع المالية فلا يباع ثوب بشوبين على هذا القول وهو يوجب أيضاً الربا في الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن من قول ربيعة مالية الزكاة التاسع قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه السكك العاشر قول الشافعي رضى الله تعالى عنه الطعام وأما علة ربا النساء فجرح بالمطعومية على غير وجه التداوى سواء كان مقتاتاً مدخراً أم لا كطرب الفواكه والبقول (كحب) أي قمح لا نه الذي ينصرب الحب اليه عند اطلاقه لشهرته فيه (وشعير وسلت)

حب بين القمح والشعير لا قشر له (وهي) أي الثلاثة (جنس) واحد على المعتمد لتقارب منفعتها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الخنطة أو تقاربا كالقمح والشعير فهما جنس وان تباينا فيها كالتمر والقمح فجنسان (وارز ودخر وذرة وهي) أي الثلاثة (أجناس) فيجوز الفضل بينها (وقطنية) وهي عدس ولوبيا وحمص وفول وترمس وجلبان وبسلة (ومنها) أي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف وسكون الراء وشذ النون شجرة صغيرة لها ثمرة في غلاف مصدع مبول للدم مسمن للدواب نافع للسعال قال ذلك في القاموس ومنعدها في الربويات لا قتيانها وادخارها في بعض البلاد والافاق تقدم يقتضى انها دواء قال التتائي قرية من البسلة وفي لونها حرة قال الباجي هي البسلة (وهي) أي القطنية (أجناس) فيجوز الفضل بينها قال الخطاب المشهور من المذهب ان القطنية أجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول الامام الاول واختاره ابن القاسم قال صاحب الطراز لا اختلاف صورها واسماؤها الخاصة بها أو منافعها وعدم استحقاق بعضها الى بعض ولان المرجع في اختلاف الاجناس الى العرف وهي في العرف أجناس وقيل جنس واحد وهو قول الامام الثاني واختلف فيها قوله في البيوع ولم يختلف قوله في الزكاة انها جنس واحد وذلك ان الزكاة لا يعتبر فيها الجنسية وانما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع ألا ترى ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع (وتمر) بفتح التاء وسكون الميم وأصنافه كلها جنس واحد بلا خلاف (وزبيب) ولا خلاف ان أصنافه كلها جنس واحد (ولحم طير) كحمام ودجاج وأوز (وهو جنس) أي لحم الطير ان اتفقت مرقته بل (ولو) اختلفت مرقته جنس وشبهه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرقه فقال (ك) لحم (دواب الماء) الحلو أو المالح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقته ولو أدمية وكلية وخزيرة (١٨) (و) كل لحم (ذوات) الارجل (الاربع) ان كان انسيا كغـ وابل وبقر بل

وهي جنس وعاس وأرذ ودخن وذرة وهي أجناس وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس وتمروز وبب ولحم طير وهو جنس ولو اختلفت مرقته كدواب الماء وذوات الأربع وإن وحشيا والجراد وفي رويته وفي جنسية المطبوخ من جنسين قولان والمرق والعظم والجلد كهم ويستثنى قشر يبيض النعام وذوزيت كفجل والزيت أصناف كالعسل لا الخلول والأنبذة

(وان) كان (وحشيا) كغزال وحمار وحش وبقره كله جنس واحد (و) كـ (الجراد) وهو جنس غير الطير (وفي رويته) أي الجراد وعدمها (خلاف) أي قولان مشهوران (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كل لحم طير ولحم نم في

إناء أو أناء بن بازر ناقلة لكل منهما من التي فيصير ان بالطبخ بها جنسا واحدا يحرم الفضل فيه وعدم اتحادهما وبقائهما والاختبار جنسين على أصلهما (قولان) والجاري على قاعدة المصنف خلاف لترجيح كل من القولين (ولرق) للحم كاللحم فيباع بمرق مثله ولحم مطبوخ وبمرق ولحم ومرق ولحم بمثابة ما في الصور الاربع (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في بيع اللحم باللحم فاذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهو) أي اللحم فيباع منه بوحدة باخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه اذ هو عرض (ويستثنى قشر يبيض النعام) من الجانبين اذا بيع بمثله ومن جانب واحد اذا بيع ببيض غيره لا نه عرض فان لم يستثنى لزم في بيعه بمثله بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره بيع طعام وعرض بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي (وذوزيت ك) حب (فجل) أحمر وسمن وزيتون وقرطم فهي روية وكل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالاخر مع فضل أحدهما (والزيت) الماء كولة (أصناف) أي اجناس لا اختلاف منافعها وانفقوا على ان كل زيت يؤكل روي وأجاز ابن القاسم الفضل في زيت الكتان لانه لا يؤكل كل ويؤخذ منه انه غير روي وكأر المصنف ترجح عنده انه روي بحسب عادة بلده فان كثير من الناس بمصر يستعملون زيت الكتان في قلى السمك ونحوه خصوصا وقد قال ابن رشد زريعة الفجل وزريعة الكتان من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها اثنان بواحد وذلك في البلد الذي يقتات فيه ذلك أفاده الخطاب اه وشبهه في تعدد الجنس فقال (كالعسل) بضم العين المهمة جمع عسل من نحل وقصب ورتب وزبيب فهي أجناس يجوز بيع بعضها بعض مع فضل أحدها ويستفاد كونها روية من كونها جناسا وسيصرح برويتها وأخرج من تعدد الجنس يقال (لا) يتعدد جنس (الخلول) بضم الخاء جمع خل من عنب وخل زبيب وخل تمر أكلها جنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الأنبذة) بكسر الموحدة جمع نبيذ أي ماء منبذ فيه تمر ونبيذ زبيب ونبيذ تين كلها جنس واحد

والخلول مع الانبذة جنس واحد على المعتمد للتقارب منفعتها (و) لا يتعدد جنس (الاخبار) جمع خبر فهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) في بعضها غير حاشية (الاالكهنت) المعجون أو الملطخ (بازرار) جمع بزور بكسر الموحدة وفتحها وهي التوابل الآتية والباد الجنس الصادق بزور واحد كسمسم والحق البخمي الدهن بالازرار فقال يجرز لا السفنج بالخزج فضل أحدهما والسفنج الزلاية (و) ك (بمض) فهو الجرعطف على حب فهو روي على المشهور فلا يباع الا مثلاً مثل تحريا وان اختلف للعدد كبيضة باكثر (و) ك (سكرو) فهو روي وكله جنس واحد (و) ك (عسل) فهو روي وتقدم انه أجناس (و) ك (مطلق لبن) من أبل أو بقر أو غنم حليب أو مخيض أو مضر وب وكله جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بلبن آدمي أو نعم بفضل أحدهما نص عليه المشدالي في حاشية المدونة قال ابن ناجي لبن آدمي عندى كاحد الا لان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها (و) ك (حلبية) بضم الحاء المهملة فهي ربوية (وهل) محل ربويتها (ان اخضرت) أي كانت حضراء فيمنع الفضل فيها فان كانت يابسة فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها أو ربوية مطلقا (تردد) قال الحطاب اختلف في الحلبية هل هي طعام وبه قال ابن القاسم في الموازية أو دواء وبه قال ابن حبيب وقال أصمغ الخضراء طعام واليا بسة دواء (ومصلحه) أي الطعام روي فهو مبدأ خبره محذوف قال ابن عرفة الطعام ما غالب اتخاذه لا كل آدمي أو لا صلاحه أو شر به (كلمح وبصل وثوم) لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند الامام ولم يظهر خلاف في الملح وهو جنس آخر (وتابل) وقد مثل له بقوله (كفلق) بضم الفاء بن حب معروف (وكزبرة) ان كانت يابسة (وكراويا أو أنيسون وشمار) كحجاب (وكونين) أخضر واسود ويسمي الثاني حبة سوداء وشونيزا (وهي) أي التوابل المذكورة (أجناس لا) ك (خردل) فليس من (١٩) المصلح فلا يدخله ربا الفضل وكالخردل بزور البصل والخزج والكراث

والأخبار ولو بعضها قطنية إلا الكعك بأثرار وبيض وسكرو وعسل ومطلق لبن وحلبية وهل ان اخضرت تردد ومصلحه كماع وبصل وثوم وتابل كفلق وكزبرة وكراويا أو أنيسون وشمار وكمونين وهي أجناس لا خردل وزعفران وخضر ودواوين وموز وفاكية ولو ادخرت بقطر وكبندق وبلح ان صغر وماء ويجوز طعام لا جل والطحن والعجن والصلق إلا الترمس والتنبيد لا ينقل بخلاف خله وطبخ لحم بأبراز وشبهه وتجفيفه بها والخبز

(وتين) والراجح انه روي ونص ابن المواز قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بعضه ببعض وان كان أحدهما لا يتربب وكذا التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالاغلب فهذا نص مالك رضى الله تعالى عنه ان التين روي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الاول غير روي (وموز فاكية) كخوخ واجاص وفتح وكثيرى رمان فليست ربوية ان لم تدخر بل (ولو ادخرت بقطر) أي ناحية من البلاد كادخار التفاح ونحوه بدمشق وغيرها وكالبطيخ الاصفر بخراسان لندور ادخارها وعدم اقتنياتها (وكبندق) وجوز ولوز وفسق فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الاقطار كلها لانها ليست للاقتنيات (و) لا (بلح ان صغر) لا نه علف لا طعام (و) لا (ماء) فليس روي بل ولا طعام فيجوز بعضه ببعض مع فضل أحدهما إذا يبد وبساويه لا جل لا باكثر منه مؤجلا لا نه سلف جر نفع ولا باقل منه لا جل لا نه ضمان بجم (ويجوز) بيع الماء (طعام لا جل) وبيعه قبل قبضه والماء العذب وما في حكمه مما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذي لا يشرب بحال كماء البحر الملح جنس آخر (والطحن) لحب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والعجن) لدقيق لا ينقل عجينه عن جنسه (والصلق) لحب لا ينقل عن جنسه (الا الترمس) فينقله اذا نقع بالماء حتى حلا (والتنبيد) لتمر أوز يابس أو تين أي نعه بالماء حتى يحلو (لا ينقل) المذبذ فيه عن جنس المذبذ فلا يباع به ولو مثلاً مثلاً بخلاف خله أي تحليل ما ينبذ من نحو تمر فينقل الخل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فضل أحدهما (و) بخلاف (طبخ لحم) جنس (بازرار) فينقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن النبي (و) بخلاف (شبه) أي اللحم يزار فينقله عن النبي (و) بخلاف (تجفيفه) أي اللحم يثار أو شميس أو هراء (بها) أي الازرار فينقله عنه (و) بخلاف (الخبز) لعجين فينقل المخبوز عنه وعن الدقيق والحلب (و) بخلاف

(قلى قمح) ونحوه من الحبوب فينقله عن أصله والحق به تنبئت القول وتدميسة (و) بخلاف (سويق) أى طحن الحب بعد قلبية أوصلقه وتجفيفه فينقله عن أصله بالأولى من نقله بمجرى القلى (و) بخلاف (سمن) أى أخرجه من الحليب فينقلب السمن عن اللبن الذى أخرج سمنه (و) جاز تمر) أى يبعه أن كان جديداً بمثله أو قديماً بمثله بل (ولو قدم) بضم الدال (بتمر) جديد مماثلين هذا قول الامام رضى الله تعالى عنه وخالفه في ذلك عبد الملك فقال يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه اللخمي لعدم تحقيق مماثلتهما لشدة جفاف القديم (و) جاز لبن (حليب) من نسيم بمثله (و) جاز (رطب) بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماجشون (و) بلح (مشوى) بمثله (و) بلح (قديد) بمثله (و) بلح (عفن) بمثله في كتاب القسمة من المدونة اذا تبادلا قمحاً عفنًا بعفن مثله فان تشابهها في العفن فلا بأس به وأن تباعدا فلا يجوز (و) جاز (زبد) بزبد مثله (و) جاز سمن بمثله (و) جاز (جبن) بمثله (و) جاز (أقط) وهو لبن أخرج زبدته ويس (بمثله) أى المذكورات من قوله وحليب الخ (وزيتون ولحم) قال الخطاب كذا رأيت في نسخة بعطف الزيتون بالواو فيحسن قوله لا رطبها بضمير المؤنث العائد الى المذكورات جميعها غير أنه لو أخر قوله بمثله عن قوله وزيتون ولحم لكان أحسن (لا رطبها بيا بسهما) كذا في أكثر النسخ بثنية الضميرين وفي بعض النسخ لا رطبها بيا بسهما بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل رطب الجبن بيا بسهما والرطب بالتمزيع منع الرطب بالياء بس مقيد بما اذا لم يكن في أحدهما ابزار والافه وجنس آخر صرح به في توضيحه (و) لا يجوز بيع (مبلول) من قمح وقول ونحوهما (مبلول) مثله من جنس واحد ربوى لا مماثلين ولا متفاضلين لا كيلا ولا وزنا لعدم تحقق الممة ثلثة في البل اذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره قال الخطاب والفرق بينه وبين المشوى والقديد كثرة اختلاف المبلول ونحو لفة أسفله أعلاه وقتله في المشوى غالباً (و) لا يجوز بيع (لبن) فيه زبد (بزبد) الآن يخرج (٢٠) زبدته أى اللبن فيجوز بيعه بالزبد (واعتبر الدقيق) أى قدره

وَقَلَى قَمَحٍ وَسَوِيقٍ وَسَمْنٍ وَجَازٍ تَمْرٍ وَلَوْ قَدَّمَ بَتَمْرٍ وَحَلِيبٍ وَرُطَبٍ وَمَشْوَى وَقَدِيدٍ وَعَفْنٍ وَزُبْدٍ وَسَمْنٍ وَجَبْنٍ وَأَقْطٍ بِمِثْلِهِا كَزَيْتُونٍ وَلَحْمٍ لَا رَطْبِهَا بِيَا بِسَهْمَا وَمَبْلُولٍ بِمِثْلِهِ وَلَبَنٍ زَبْدًا أَلَّا أَنْ يُخْرَجَ زُبْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ فِي خُبْزٍ بِمِثْلِهِ كَجَبْنٍ بِمِخْنَطَةٍ أَوْ دَقِيقٍ وَجَازٍ قَمَحٍ بِدَقِيقٍ وَهَلْ أَنْ وَزَنَ نَأْتَرْدُ وَاعْتَبِرَتِ الْمِثْلَةُ بِمِخْيَارِ الشَّرْعِ وَالْأ

ولو بالتحري (في) بيع (خبز) بمثله) وقد ذكر ابن الحاجب هذا القول مطلقاً واعتضه في توضيحه وذكر ان الباجي قيده بكونهما من صنف واحد وذكر ابن رشد انه لا خلاف ان المعتبر الوزن في الخبز بين المختلف أصلهما على مذهب من رأى ان الاخبار كلها

صنف واحد قال فليس هذا القول على

فبالعادة

مجموعه كما قال ابن الحاجب اهو في الشامل المعتبر الدقيق ان كان صنفوا واحداً والافوزن الخبز بين اتفاقا وشبهه في اعتبار الدقيق فقال (ك) بيع (عجين بمخنة أو) (بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق في المسألتين بالتحري من العجين ان كان أصلهما جنسا واحدا ربوا والاجاز من غير تحرياً الكلية لدقيقهما السكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله بالتحري ليقع العقد على معلوم (و) جاز قمح) أى يبعه (بدقيق) بشرط مماثلتهما لان الطحن لا ينقل (وهل) الجواز (ان وزنا) أى الدقيق والقمح وهو حمل ابن القصار أو الجواز مطلق في الجواب (تردد) قال ابن شاس اختلاف في بيع القمح بالدقيق فقبل بالجواز مطلقاً وقيل بنفيه كذلك وقيل بجوازه بالوزن لا بالكيل قال ابن غازى لما ذكر ابن القصار قول مالك رضى الله تعالى عنه في بيع القمح الدقيق جمع بينهما بالقول بالجواز محمول على الوزن والقول بالبيع محمول على الكيل وهذا الجمع غير صحيح لانه فسر قول مالك بما نص على خلافه من أن القمح لا يباع وزناً فاذا لم يجز بيعه وزناً بالدرهم ونحوها مما هو مخالف لجنسه خشية الغرر للعدول به عن معياره فكيف يجوز بيعه وزناً بما يمنع التعاضل بينه وبينه وهو دقيق وأجاب عنه ابن عرفة بان يبعه وزناً غير ان المعروف كيله والموزون منه محمول القدر بالكيل فيؤدى الى جهل قدر المبيع والمقصود في مبادلة القمحين مثلاً اتحاد قدر ما يؤخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعتبرت المائلة) المشتربة في ابدال ربوى ربوى من جنسه (بمعيار) أى الكيفية الواردة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن في النقود واللحم والسمن والعسل والزيتون فلا يجوز بيع قمح بقمح وزناً ولا ذهب بذهب كيلاً ولا يشترط الكيل خصوص المد والصابغ الواردة عن الشارع بل المعتبر ما وضعه السلطان واعتاده الناس وان خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا يشترط في الوزن الدهم والدينار والواقية الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس الوزن به وان خالفها بزيادة أو نقص (والا) أى وان لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الربويات كالبرص والثلث والملح

والتوا بل (ة) تعتبر المائلة فيه (ب) معيار (العادة) أي ما اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلا أو وزنا (فإن عسر) أي شق (الوزن) فيما هو معياره لعدم آله (جاز التحري) لوزنه (ان لم يقدر على تحريه) أي الشيء الذي معياره الوزن (لكثرة) جدا ولعل قوله ان لم يقدر ارجح مصحف عن قوله ان لم يتعذر تحريه لتوقف صحة الكلام عليه (وفسد) عقد أو عمل (منه) عنه (لذاته) كخزير ودم أو لصفته كخمر أو بخار جاز عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاغراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبيه بمن يسجد لها وللشيطان الذي يدني رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم للتشاكل عن اسمائها فان كان الخارج غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والطهارة بما مغصوب فلا يقتضي الفساد قال الخطاب اختلف الاصوليون هل النهي يدل على فساد المنة عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساد (الادلل) شرعي يدل على صحته كبيع النجس والمصرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة أو على صحته في حالة دون أخرى كتفريق الامن ولدها فانه يمضي اذا جمعا بملك واحد قاله في عنه ثلاثة اقسام فاسد مطلقا وهو ما لم يدل على صحته أصلا وصحيح مطلقا وهو ما دل على صحته مطلقا وصحيح في حال وفسد في أخرى وهو ما دل على صحته في حال دون أخرى ومثل للفساد فقال (أ) بيع (حيوان) مباح (بلحم جنسه ان لم يطبخ) اللحم فان طبخ جاز بيعه بحيوان من جنسه لان اللحم ينقل بالطبخ عن جنسه ويجوز فيه التفاضل فلان يجوز بالحيوان من باب أولى (أو) كحيوان (ب) أي حيوان من جنسه (لا تطول حياته) كسرف على الموت (أو) بحيوان (لا منفعة فيه الا اللحم) كخصي معز (أو) بحيوان (قلت) منفعة كخصي ضأن ولا بد من اشتراط الجنس في هذه الاقسام كما يشترط في بيع اللحم بالحيوان لتقدير الحيوان في هذه الاقسام لحما (فلا يجوز ان) أي لا تطول حياته (٢١) وما لا منفعة فيه الا اللحم وما قلت منفعة يحمل

الاخيرين واثبت التثنية الضمير أي بيعها (بطعام لاجل) لانه طعام بطعام نسبية ومثل لما قلت منفعة بقوله (كخصي) ضأن الا أن يقتنى لصوفه (وكبيع) شيء بوجه (الفر) أي الخطر والتردد بين ما وافق الغرض وما لا يوافقه قال المازري بيع الفر ما ترد بين السلامة والعطب ولما كان كليا

فبالعادة فإن عسر الوزن جاز التحري إن لم يقدر على تحريه لكثرة وفسد منه عن الأدلل كحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فلا يجوز ان بطعام لاجل كخصي ضأن وكبيع الغور كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه أو توليتك سلعة لم يذكرها أو تمنها بالزام وكلامه الثوب أو منابذته فيلزم وكبيع الحصاة وهل هو بيع منتهاها

في نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما فسد للنهي عنه مثل له المصنف بامثلة متعددة فقال (كبيعها) أي السلعة (قيمتها) التي يقومها به أهل المعرفة لا يدري كل من العاقدين هل تقوم بقليل فيوافق غرض المشتري ويحاجه غرض البائع أو بكثير فيعكس الامر (أو) بيعها بشمن موقوف قدره (على حكمه) أي العاقدان يصادق بالبائع والمشتري لعدم معرفة كل منهما ما يحكم به (أو) (رضاه) أي أحد العاقدين أو الاجنبي (أو) (كثوليتك سلعة) اشتراها غيرك بشمن معلوم ومعنى توليتها بيعها (بمثل الشمن الذي اشتريت به) لم يذكرها أي المولى بالكسر أي لم يذكر السلعة المولى بالفتح حال التولية سواء ذكرتمنها أو لم يذكرها (أو) ذكرها ولم يذكر (تمنها) ومحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه أو تولية بدون ذكر السلعة أو تمنها اذا كان بالزام أي شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صح في الجميع (و) بيع ثوب بلا نشره ولا علم صفته بشرط لزوم البيع للمشتري بمجرد (ملاسة) أي لمس (الثوب) مثالا قال مالك رضي الله تعالى عنه والملاسة شراؤك الثوب لا نشره ولا تعلم ما فيه أو تباعه ليلا ولا تمامه أو ثوبا مدرجا لا ينشر من جرابه (أو) بيع ثوب بثوب من غير معرفتهما بصفتهما بشرط لزوم البيع بمجرد (منابذته) أي المبيع أي نيدكل منها ثوبه للاخر اخرج مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ نهى عن الملاسة والملاسة (فيلزم) البيع أي محل الفساد ان شرط لزوم البيع بمجرد اللبس أو التبذان بشرط الخيار جاز (وكبيع) شيء بشرط اعتباره حال (الحصاة) الخبز مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الفرر (و) اختلف في تفسيره فهل هو (أي بيع الحصاة) (بيع منتهي) أي ما بين ما ينتهي اليه رميها (من الارض) وبين محل وقوف رامها سواء رامها للبائع أو المشتري

أو غيرها للغرر بالقرب والبعد باختلاف قوة الرامي وصفة رمية والفساد ان يبيع بالزام فان كان بخيار صرح (أو) هو يبيع شيء بمكيسة بين العاقلين مشروط فيه انه (يلزم) بهما أو أحدهما (ب) مجرد (وقر عها) أي الحصاة من بد أحدها أو غيرها أي متى سقطت لزم البيع لانه يبيع لاجل مجهولا (أو) هو يبيع شيء غير معين من أشياء مختلفة (على) شرط أن البيع (ما) أي الشيء الذي (تقع) الحصاة (عليه) من تلك الأشياء (بلا قصد) ممن هي معه (أو) هو يبيع شيء معين بديارهم أو دنانير عددها (بعدد ما يقع) من اجزاء الحصاة المرمية على الارض في الجواب (تفسيرات) للحديث (وكبيع ما) الاجنة التي (في بطون) اناث (الابل) اقتصر عليه تبرك بلفظ الحديث وان كان الحكم عاما لها ولغيرها من البقر والغنم والخيل والجمير (أو) يبيع الماء المتكون في (ظهور ذكورها) بحيث لا تنزوالا على اناث المشتري (أو) يبيع شيء معلوم بشئ معلوم مؤجل (الى أن ينتج التناج) بكسر النون أي الولد وهو جنين حين البيع والتأجيل بولادته فالتن مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع (وهي) أي المذكورات مما في البطون الذي فسر به (المضامين) التي في الحديث جمع مضمون أي محمول في البطن (و) ما في الظهور الذي فسر به (الملاقيح) بفتح الميم جمع ملقوح ونتاج التناج الذي فسر به (حبيل الحبلية) أي المحبول (وكبيعه) أي المالك عقارا أو حيوانا أو عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أي البائع (حياته) أي البائع فلا يصح للغرر ألا يدري مدة حياته وما ينفق عليه فيها (و) ان وقع البيع وأنفق المشتري على البائع مدة فسخ البائع ورد المبيع لبائعه (ورجع) المشتري على البائع (بقيمة ما أنفق) عليه ان كان مقوما (أو بمثل) أي مثل ما أنفق المشتري على البائع (ان علم) المثل الذي أنفق عليه ف يرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقيمة المثل المجهول وبمثل المثل المعلوم وله الرجوع (٢٢) بقيمة ما أنفق ان لم يكن سرقا بل (ولو) كان (سرقا) بالنسبة للمنفق

أَوْ يَلْزَمُ بِوُقُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَمُّ عَلَيْهِ بِلاَقْصَدٍ أَوْ بَعْدَ مَا يَقَعُ تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعٌ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِ التَّنَاجُ وَهِيَ الْمَضَامِينُ وَالْمَلَاقِيحُ وَحَبِلُ الْحَبْلَةِ وَكَبَيْعُهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ مَا أَنْفَقَ أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ سَرَقًا عَلَى الرَّجْعِ وَرَدًّا إِلَّا أَنْ يَفُوتَ وَكَعْسِيبِ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عُقُوقِ الْأُنْثَى وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَّاتٌ فَإِنْ أَعْقَتْ أَنْفَسَخَتْ وَكَبَيْعَتَيْنِ بَيْعَةٌ يَبِيعُهَا لِزَامٍ بَعَشْرَةَ نَقْدًا أَوْ كَثْرًا لِأَجَلٍ أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجُودَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ

عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به (على الارجح) عند ابن يونس من الخلاف من انه لا يرجع بالسرف الزائد الا في قيامه ولا يرجع بدفي فواته ومقابلته انه يرجع بالمعروف في مثله أي لا بالسرف (ورد) المبيع بالنفقة على البائع حياته ذاتا كان أو منفعة في كل حال (الأن يفوت) المبيع بهدم أو بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه بما أنفق (وكبيع

(عسب) أي ضراب أو ماء (الفحل) أي الذكر وفسر بيعه بقوله (يستأجر) بضم التحتية وفتح الجيم أي قيمتهما الفحل (على عقوق) قال الخطاب الظاهر انه بفتح العين ونظر فيه بعضهم بان المصادر الانية على قول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وما عداهن بالضم كالدخول والخروج أي احوال (الا نثى) للفحل لاحتمال حملها من مرة فيغن صاحبها أو من أكثر أو لا تحمل فيغن الآخر (وجاز) العقد على عسب ان قدر (زمان) كيوم أو أسبوع (أو مرات) كثلث أو سبع ولا يجوز الجمع بين الايام والمرات (فان) سمى زمان كيوم أو أسبوع (وأعقت) بفتحات منقلا أي حملت الا شيء قبل تمام الزمان أو المرات وعلامته اعراضها عن الفحل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الانثى من الاجرة بحسب ما مضى من الزمان أو حصل من المرات (وكبيعتين في بيعه) أي عقد واحد في الموطأ انتهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعه ومحله عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه على صورتين أشار المصنف لاحداها بقوله (ببيعها) أي مائت السلعة المعينة (ب) شرط (الزام) للمشتري أو للبائع بالشراء وانه ليس له تركه على وجه يتردد فيه النظر ومحصل به الغرر كبيعها (بعشرة) من الدراهم مثلا (نقدا) أي حالة (أو بأكثر) منها كعشرين (لاجل) كشهري ومفهوم بالزام انه لو كان بخيار في الاخذ والترك جاز وهو كذلك وأشار الى الثانية بقوله (أو) يبيع احدي (سلعتين مختلفتين) في الجنس كعبد وثوب أو في الصفة كشئ ووروى وروى بشئ واحدا على اللزوم لهما أولا حدهما فان كان على الخيار لهما جاز ولما شمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس والصفة والرقم والجودة والرداءة وكان الاختلاف بالجودة والرداءة لا يقتضي الفساد لعدم الغرر به استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجودة) لاحداهما (ورداءة) للآخرى وبمنهما وحدهما هو مضموع المسألة فيجوز بيع احداها على اللزوم لان المشتري لا يختار الا الجيدة والبائع داخل على ذلك فلا غرر (وان اختلفت

قيمتيهما) أي الجيدة والريضة واهو للرجال لان اختلاف القيمة لازم للجودة والرداء فلا تصح المبالغة ولما ذكر ان السلعتين المختلفتين بجودة أحدهما وورداة الاخرى يجوز بيع أحدهما على اللزوم وشمل ذلك الطعام والحكم فيهما المنع أخرجهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفين بجودة أحدهما وورداة الاخر مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كيلا انه اذا اختار أحدهما يقدر انه اختار الآخر قبله ثم انتقل عنه للآخر فيلزم بيع طعام بطعام متحدى الجنس مع فضل أحدهما وبيع طعام معاوضة قبل قبضه ان يبيع بكيل فان اتفق الطعمان جودة أورداة وكيلا وجنسا جازوا المشهور الجواز اذا اختلفا جودة وورداة واتفاقا فيما عداهما (وان) كان الطعام (مع غيره) كصبرة وثوب وصبرة وثوب آخر ين بيع أحدهما بدينار على ان المشتري يختار احدي الصبرتين والثوب الذي معهما بالزام وانما بالغ على هذه الصبورة لدفع توهم جوازها لتبعية للطعام غيره ومثل الطعام مع غيره فقال (ك) بيع (نخلة مشمرة) غير معينة بشمن معلوم حال أو مؤجل على اللزوم يختارها المشتري (من نخلات) مشمرات فلا يجوز بناء على من خير بين شيئين يعد منتقلا فاذا اختار واحدة يقدر انه اختار قبلها غيرها وانتقل عنها الى هذه فيؤدى الى بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفيه بافضل معنوي ولما كانت العلة المذكورة هي بيع طعام وعرض بطعام وعرض فيمن باع بستانه المثمر واستثنى منه عدد نخلات مشمرات يختارها وكان جائزا استثناءه فقال (الا البائع) يستأنه المثمر بشمن معلوم حال أو مؤجل (يستثنى خمسا) بفتح الخاء المعجمة وسكون الميم من النخلات المشمرات (من جناته) الذي باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كالأجاب به الامام مالك رضي الله تعالى عنه بعد بوقفه فيها أربعين ليلة اما لان المستثنى مبقى أو لان البائع يعلم جيد حائطه والمشتري داخل على أنه لا يختار الا الجيد فلا يختار ثم ينتقل ولا بد ان يكون ثمرت الخمس قدر ثلث الثمرة كيلا (وكبيع) اى آدمية أو غيرها (حامل) بجنين في بطنها (بشرط الحمل) ان قصد به استزادة الثمن بان كان مثلها اذا كان غير حامل يباع باقل مما بيعت به فان قصد التبرى (٢٣) جاز في الحمل الظاهر في العلى والوخش

وفي الخفى في الوخش اذ قد يزيد ثمنها به دون الرائعة لنقصه من ثمنها كثير افيكثر الغرر (واغتفر غرر يسير) للضرورة كاساس عقار فيجوز بيعه وشرائه من غير معرفة عمق اساسه وعوضه

قيمتيهما لا طعام وإن مع غيره كنعلة مشمرة من نخلات إلا البائع يستثنى خمساً من جناته وكبيع حامل بشرط الحمل واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد وكما بنى مجهول بمعاوم أو بمجهول من جنسه وجاز إن كفر أحدهما في غير ربوى ونحاس يتور لا فلوس وككالى بمثله فسح

والمبنى به واجادته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وصلة اغتفر (للحاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) الغرر اليسير فخرج بقيد اليسير الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء فلا يغتفر اجماعا (وك) بيع مشتمل على (مزبنة) بضم الميم من الزين وهو الدفع يقال للملائكة الموكلين بالنار زبانية لدفعهم السكفار في النار الحديث تهى رسول الله ﷺ عن المزبنة وهي بيع تمر رطب كيلا وبيع زبيب بغير كيلا وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مما في الحديث اشموله ببيع غير الربوى واليه أشار بقوله ببيع شيء (مجهول) قد (ب) شيء (معلوم) قدره من جنسه ربوى كان أو غيره (أو) ببيع شيء مجهول قدره بشيء (مجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم أو المجهول من جنسه كصبرة قمح بارد بول فلامزبنة فان اتفقت الغرر فيها جازت والى هذا أشار بقوله (وجاز) ببيع مجهول بمثله أو بمعلوم «نسه» (انه أكثر أحدهما) أى الوضعين المجهولين أو المعلوم أحدهما كثرة بينة تحقق بها مغلوقة أحد العاقلين حاله كون المعاوضة (فى) شيء (غير ربوى) أى ما لم يحرم فيه ربا الفضل وان حرم فيه ربا النساء كرطل فاكهة بصبرة كبيرة من جنسها يدا بيد ومفهوم في غير ربوى منه في الربوى لربا الفضل (وجاز) أن يباع (نحاس) غير مصنوع مجهول الوزن (بتور) بفتح التاء اناء من نحاس مفتوح يشمل الطشت والكروانة مجهول الوزن أيضا لان صنعته صيرته جنسا آخر (لا) يجوز بيع نحاس (بفلوس) لعدم انتقالها بصنعته عن جنس النحاس ان جهل عددها سواء علم وزن النحاس أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس قال المشاوى وغيره من الحقيين هذا فى الفلوس القديمة التى كانت مجرد قطع من نحاس وأما فلوس وقتنا المسكوكة فصنعته كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالنحاس كالوانى (وك) بيع (كالى) بكسر اللام أى دين (ب) دين (مثله) وسمي الدين كالا لئلا نه مكلف ففهم من استعمال اسم التاعل فى معنى اسم المفعول لعلاقة التعليق الاشقاقي فى خبر عبد الرزاق نهى رسول الله ﷺ عن الكالى بالكالى أى الدين وأقسامه ثلاثة فسح دين في دين وبيع دين بدين وابتداء دين بدين وقد أفاها المصنف بادئها لانه أشدها لانه بالجاهلية كان رب الدين يقول لدينه اما ان تقضى ديني وأما ان تبنى لي فيه فقال (فسح) أى

ترك (ما) أى دين (فى الذمة) أى الصفة القائمة بالدين التى يقبل بسببها الالتزام والالتزام (فى) مائة شىء (مؤخر) : من وقت الفسخ يلزمه المدين فى ذمته وهو من غير جنس الدين المسوخ كفسخ دينار فى دراهم أو عرض وأما تأخير الدين الحال أو المؤجل بأجل قريب الى أجل بهد أو أخذ مساويه أو أقل منه من جنسه فليس فسخ دين فى دين بل مجرد تسليف أو تسليف مع أسقاط البعض فهو من المعروف المرغب فيه (ولو) كان المسوخ فيه شياً (معيناً يتأخر قبضه) عن وقت الفسخ (كشئ) غائب (عقاراً أو غيره) (و) كلمة (مواضعة) فلا يجوز لمن له دين على مشترىها فسخه فيها قبل حيزها إلا أنها لا تنتقل لضمائه حتى تحيض فهو فسخ دين فى مؤخر (أو) كان المسوخ فيه (منافع عين) أى ذات معينة كركوب دابة معينة وخدمة رقيق معين وسكنى عقار معين وزرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء تمامها عن وقت الفسخ وفى المدونة ومن لك عليه دين حال أو الى أجل فلا تكترى منه دار سنة أو عبده شهر أو تستعمله هو به عملاً يتأخر ولا تتابع به منه ثمرة حاضرة فى رؤوس النخل قد أزهرت أو أرطبت أو وزرعا قد أفر لك لا سبخارهما ولو استجدا الثمرة استخمد الزرع بلا تأخير جازاها فأد القسم الثانى من أقسام الكالى بالسكالى بقوله (وبيعه) أى الدين ولو حالاً (بدين) لغير الدين وأد القسم الثالث بقوله (وتأخير رأس مال السلم) أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسمي ابتداء دين بدين لأنه لا تعمر الذمة به إلا بالعقد وهو أخف من بيع الدين بالدين لا غتفار التأخير فيه ثلاثة أيام (ومنع بيع دين ميت) أى عليه (و) منع بيع دين على (غائب) أن بعدت غيبته بل (ولو قربت غيبته) وثبت بيمينته وعلم ملاؤه (و) منع بيع دين على شخص (حاضر) ولو ثبت يمينه فى كل حال (إلا أن يقر) أى يعترف الحاضر بالدين فيجوز بيع الدين الذى عليه أن كان الدين مما يباع قبل قبضه وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بفضة (٢٤) ولا عكسه وليس بين مشترىه وبين مدينه عداوة (وكبيع) شئ بشرط (العربان)

ما فى الذمة فى مؤخر ولو معيناً يتأخر قبضه كغائب ومواضعة أو منافع عين وبيعه بدين وتأخير رأس مال سلم ومنع بيع دين ميت أو غائب ولو قربت غيبته وحاضر إلا أن يقر وكبيع العربان أن يعطيه شيئاً على أنه إن كره المبيع لم يعد إليه وكتفر بق أم فقط من ولدها وإن بقسمة أو بيع أحدهما لعبد سيد الآخر ما لم يتفر معتاداً وصلة المسبية ولا توارث ما لم ترض

بضم العين وسكون الراء وتبدل العين همزة وذلك أن يبيعه شيئاً بشئ معلوم على أن يعطيه أى يعطي المشتري الدائع (شيئاً) من الثمن مقدماً (على أنه) أى المشتري (أن كره المبيع) ورده لباثقه (لم يعد) ما أعطاه المشتري للبائع (إليه) أى المشتري وأرجحه حاسب به البائع

من الثمن أو تركه له بما لا نه من أكل أموال الناس بالباطل فان وقع فقيل يفسخ فان مضى بالقيمة ومفهوم لم وفسخ بعد أن كان يهودا ليه أن كره وان رضى حاسب به جاز (وكبيع) مشتمل على (تفريق أم فقط) لاجدة ولا أب ولا غيرهما (من ولدها) والأصل فى هذا الباب ما خرج الترمذى عن أنبأ يوب رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والده وولده فارق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة هذا إذا كان التفريق ببيع بل (وان) كان التفريق (بقسمة) بين مشتركين فبهما برضاة بل ولو بقرعة وفى المدونة إذا ورث أخوان أماً أو بنتاً فلهما أماً أو بنتاً فلهما ببيعهما ابن يونس إذا رآه الاخوان القسمة أو البيع جبر على جميعهما وفى المدونة سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن أخو بن ورث أماً وولدها صغيراً فإرادا يتقاوما الأم وولدها فإخذ أحدهما الأم والاخر الولد وشرط أن لا يفرق بينهما حتى يبالغ الولد فقال لا يجوز ذلك لهما وإن كانا فى بيت واحد أو اعياهم لهما أن يتقاوما الأم وولدها فإخذ أحدهما الأم بولدها أو يبيعهما جميعاً قال ابن حبيب فان وقع القدم فسخ كالمبيع ومن ابتاع أماً وولدها صغيراً ثم وجد باحدهما عيباً فليس له رده خاصة وله ردهما معاً بجميع الثمن (أو) أى ولو كان التفريق (ببيع أحدهما) أى الأم وولدها (لعبد سيد الآخر) ولو غير ماذون له فى التجارة وقيد حرمة التفريق بين الأم وولدها فقال (ما لم يفر) بفتح أوله وثانية مشددة أى يثبت بدل روضه بعد سقوطها وروضه أسنانه التى نبتت له زمن رضاعه ولا بد من كون التفار (معتاداً) فلا تفريق إذا أنفر قبل وقته المعتاد (و) أن سببت حربية مع ولد صغير وأدعت أنها أمه (صدقة) المرأة الحربية (المسبية) فى دعاها أنها أمه فلا يفرق بينهما ما لم يتحد سائهما أو أختلف صدقهما السابى أم لا إلا لقرينة تكذبها وتحلف فى حالة الاشكال فقط وان بلغ فلا يخلى بها (ولا توارث) بين المسبية وما ادعت أنه ولدها فى المدونة ولا يوارثان بذلك ابن يونس لأنه لا ميراث بالشك وقيد حرمة التفريق بين الأم وولدها بقيد آخر فقال (ما لم ترض) الأم بالتفريق

فيجوز لأنه حق لها واستحسنه اللخمي وقيل أنه حق للولد واختاره ابن بونس والمازري وغيرها فان وقع البيع المشتمل على التفريق (فسخ ان لم يجمعا) أي المتبايعان أي الام وولدها (في ملك) ويجبر ان على جمعهما في حوزة مثل البيع هبة التواب لا اجارة أحدهما أو تزويج الام لعدم التفريق في الملك (وهل) التفرقة في الملك بين أم وولدها (بغير عوض) كهبة أحدهما أو هبة الام لشخص والولد الآخر (كذلك) أي مثل التفريق بعوض في الجبر على جمعهما في ملك بجامع مطلق التفريق في الملك وكونه بعوض وصف طردي (أو يكتفى) بضم التحتية في جمعهما (بحوز) لان السيد لما ابتداء بفعل المعروف علم انه لم يقصد الضرر فتناسب التخفيف وشبهه في الاكتفاء بحوز فقال (كالعق) لا أخذها فيكتفى فيه بجمعهما في حوز اتفاقا في الجواب (تاويلان) أي فهمان لشارحيها في قولها وهب الولد وهو صغير بغير ثواب جاز وترك مع أمه ولا يفرق بينهما (وجاز بيع نصفهما) أي الام وولدها الصغير أو ثلثهما أو ربع الآخر لواحد أو أكثر (و) جاز (بيع أحدهما) أي الامة وولدها الصغير (للعق) المنجز لا لكتابة أو تدبير أو عتق لاجل (و) ان كاتب السيد أحدهما جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابة أمه) لواحد وبيع الام مع بيع كتابة الولد الواحد ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا عتق المكاتب منهما قبل الانقار (و) جاز (ل) (كافر حربي) (معاهد) أي مؤمن ومعه امة وولدها الصغير (التفرقة) بين الام وولدها ببيعهما وبغيره (وكره) أي حرم قاله أبو الحسن (الاشتراء منه) بالتفرقة ويجبر المشتري والبائع على جمعهما في ملك مسلم مشتر أو غيره ولا يفسخ البيع لثلا يعود الى ملك المعاهد ومفهوم معاهد من الذي من التفرقة لا انزاهه أحكام الاسلام (وكبيع وشرط يناقض المقصود) من البيع لانهم عنه فقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وحمله أهل المذهب على وجهين أحدهما الشرط الذي يناقض مقتضى العقد والثاني الشرط الذي يعود لخلل في الثمن فاما الشرط (٢٥) الذي يناقض مقتضى العقد فهو الذي

لا يتم معه المقصود من البيع
(ك) شرط (ان لا يبيع)
المشتري المبيع لإحدا من الناس
أو الا من ثقليل واما ان شرط
عليه ان لا يبيعه لفلان زيد من
الناس بخصوصه أو نفر قليل
فيجوز واستثنى من الشرط

وَفُسِّخَ أَنْ لَمْ يَجْمَعَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ بَغَيْرِ عَوْضٍ كَذَلِكَ أَوْ يَكْتَفَى بِحُوزٍ كَالْعَتَقِ
تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْعُ نِصْفِهَا وَبَيْعُ أَحَدِهِمَا لِلْعَتَقِ وَالْوَلَدِ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ وَلِمُعَاهِدِ
التَّفَرُّقَةِ وَكَرِهَ الْإِشْتِرَاءَ مِنْهُ وَكَبَيْعُ وَشَرْطُ يَنْقَاضُ الْمَقْصُودَ كَأَنْ لَا يَبِيعَ إِلَّا بِنَجَازِ
الْعَتَقِ وَلَمْ يُجْزِ أَنْ أَبْنَاهُمْ كَالْخَيْرِ بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَتَقِ كَأَنْهَا حُرَّةٌ
بِالشَّرَاءِ أَوْ يُخْلَ بِالثَّمَنِ كَبَيْعٍ وَسَلَفٍ وَصَحَّ أَنْ حَذَفَ أَوْ حَذَفَ شَرْطُ التَّدْبِيرِ

(٤ — جواهر الاكلیل — ثاني) المناقض للمقصود فقال (الا) شرطا متلبسا (بتنجيز العتق) من المشتري للرقيق الذي يشترطه فهو جائز وان كان مناقضا لمقتضى العقد لتشوف الشارع للحرية قال في المدونة لان البائع تعجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع فيه غرر واحترز بالتنجيز من التدبير والعتق لاجل والا يلاذ فان ذلك لا يجوز للغير بموت السيد والامة قبل ذلك (و) ان باعه بشرط تنجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) المشتري عليه (ان) كان البائع (ابهم) أي اطلق في شرطه تنجيز العتق أي لم يقيد به بإيجاب ولا بخيار بان قال له أبيعك بشرط ان تعتقه واقتصر على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ابن القاسم وقال اشهب وسحنون يجبر قال اللخمي وهو أحسن وشرط النقد في هذا يفسده لئلا يفسده لئلا يفسده بين السلفية والتمنية لتخير المشتري في العتق فيتم البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه وشبهه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (المخير) أي الذي خيره البائع بين العتق ورده لبايعه فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده وامتنع النقد بشرط لئلا يفسده بين السلفية والتمنية (بخلاف الاشتراء على) شرط (إيجاب العتق) على المشتري والزامه به ورضى المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تنجيز العتق فانه يجبر عليه فان لم ينجزه نجزه الحاكم وشبهه في تنجيز العتق فقال (ك) بيع الرقيق بشرط (انها) أي الذات المبيعة أنتى كانت أو ذكرا (حررة) (نفس) (الشراء) فتصير حرة به بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري وعطف على يناقض المقصود فقال (أو يخل) أي يوجب الجهل (ب) قدر (الثمن كبيع و) شرط (سلف) من أحد العاقدين للآخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جملة الثمن وهو مجهول فقد اوجب شرط الجهل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من الثمن وهو مجهول فقد اوجب شرط الجهل به وهو ثمن أيضا (وصح) (البيع) (ان حذف) السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري (أو) أي وصح اليه بشرط التدبير ان (حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود وشبهه في الصحة لسكن مع بقاء الشرط

ولزمه فقال (ك) بيع بشمن مؤجل بـ (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط (حميل) أي ضامن المشتري في الثمن (و) كشرط- (أجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها وبالغ على صحة البيع إذا أسقط شرط السلف فقال (ولو غاب) المتسلف على السلف غيبة تمكنه إلا انتفاع به فيها فيصح البيع ويرد الساع له به فهو راجع لقوله وصح ان حذف فكان الأولى ذكره عنده (وتؤوات) أي فهمت المدونة (بخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو أسقط الشرط تمام الراب بينهما (وفيه) أي المبيع بشرط السلف (ان فات) بيد المشتري (أكثر) شيئين (الثمن) الذي وقع البيع به (والقيمة) التي يحكم بها أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان أسلف المشتري) البائع لا تنهيه به أن أخذ السلعة بناقص عما تباع به لا سلفه فيعامل بنقيض قصده (والا) أي وان لم يكن المتسلف المشتري بأن كان البائع (فالعكس) أي فيه أقل الثمن والقيمة لا تنهيه على أنه زائد في ثمنها عما تباع به لا سلفه فيعامل بنقيض قصده قال الخطاب ينبغي أن يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدته يرى أنها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها والافيه القيمة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الآتي في شبه قول المصنف في فصل العينة وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين اهـ (وك) بيع (التجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين معجمة وقد فسره بقوله (يزيد) في سوم سلعة وهو لا يريد شراءها (ليغر) أي يمدح غيره فيقتدي بظاهره سواء كانت الزيادة على ثمنها الذي تباع به عادة أو على أقل منه وهو ظاهر قول المازري وغيره التجش هو الذي يزيد في سلعة ليقتدي به غيره وهو خلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ والتجش ان تعطيه في سلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها ليقتدي بك غيرك قال ابن عرفة قول المازري وغيره أعم من قول مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن العربي الذي عندي أنه ان بلغها التجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمبتاعها (فان علم) البائع بالتجش واعتبره وبني عليه البيع (فلا يشتري) (٢٦) رده أي المبيع ان كان قائما وله التمسك به (فان فات) المبيع بيد المشتري

كشَرَطَ رَهْنٌ وَحَمِيلٌ وَأَجَلٌ وَلَوْ غَابَ وَتَوَوَّاتٍ بِخِلَافِهِ وَفِيهِ أَنْ فَاتَ أَكْثَرُ الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ أَنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَالْعَكْسُ وَكَالتَّجَشُّ بِزَيْدٍ لِيَغْرَ فَإِنْ عَلِمَ فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ وَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَكْفَ عَنْ الزِّيَادَةِ لِأَجْمَعِ وَكَيْفَ حَاضِرٍ لِعُمُودِي وَلَوْ بَارَسَا لَهُ لَهُ وَهَلْ لِقُرْوِي قَوْلَانِ وَفِيهِ سَخٌّ وَأَدَبٌ وَجَازَ الشَّرَاءُ لَهُ وَكَتَلَقَى السَّلْعَ أَوْ صَاحِبَهَا كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ وَلَا يُفْسَخُ

(فالقائمة) يوم القبض وان شاء دفع الثمن لصحة البيع قال ذلك ابن حبيب (وجاز) لحاضر سوم سلعة أراد شراءها (سؤال البعض) من الحاضرين الذين أرادوا الزيادة في سومها لشرائها (ليكف) نفسه (عن الزيادة) في سومها ليشترائها السائر برخص (لا) سؤال (الجميع) ولو حكما

كلا أكثر أو الواحد الذي يقتدي به في الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بدينه أو اقرار خير البائع في جاز قيام السلعة بين ردها وعدمه فان فاتت فله الاكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عني ولك دينار جاز ولزمه الدينار اشتري أو لم يشتري ولو قال كف عني ولك بعضها على وجه العطاء مجازا لم يجز لأنه أعطاه على الكف ما لم يملك (وكبيع) شخص (حاضر) أي ساكن حاضرة ضد البادية أي مدني في حاضرتة وموافق البيع - لمعة مملوكة (الشخص) عمودي (نسبة للعمود) نصب بيته من نحو الشعر عليه أي ساكن بادية ومنع بيع الحضري سلامة البدوي اذا قدم بها بل (ولو) كان (بارسالة) السلعة للحضري لبيعها هذا هو المعروف من المذهب - وأشار بلو اقول الامام رضي الله تعالى عنه بجواز بيعها الحاضر لصيرورتها أمانة عنده واقتصر عليه الابن في شرح مسلم ونصه وليس من بيع الحاضر ان يبعث البدوي سلعته لبيدها له الحاضر (وهل) يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (الشخص) (قروي) أي ساكن قرية صغيرة أو لا يمنع في الجواب (قولان) محلهما اذا جهل القروي سعرها بالحاضرة والاجازة اقا (وأدب) كل من الحاضر والبادي والمشتري اذ لم يعذر بجمل (وجاز) للحاضر (الشراء) أي المدودي هذا هو المشهور وعن مالك رضي الله تعالى عنه الشراء كالبيع أي في المنع (وكتلقى) أي الخروج من البلد لشراء (السلع) الجلوية اليه قبل وصولها الى سوقها الذي تباع به عادة قال ابن رشد نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الساع حتى يبط الى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة الى الجلائب التي تساق اليها فيشتري منها ضحايلا وما يؤكل ولا لتجارة وشبه في المنع يقال (كاخذها) أي شراء الساع من صاحبها المقيم بالبلد (في البلد) قبل وصول السلعة له أو لسوقها ان كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها أو في برنامج (و) ان تلقى السلع أو صاحبها أو أخذها في البلد بصفة (لا يفسخ) البيع لصحته وهل يختص المشتري بالسلع التي تلقاها وأخذها في البلد بصفة

وشهره المازى أو يشاركه من شاء من أهل البلد وشهره عياض روايتان (وجازلن) منزله أو قريته خارج البلد الجلوب اليه (على كسنة أميال أخذ) أي شراى شيء (محتاج اليه) لقوته لا للتجارة أن كان لها سوق بالبلد الجلوب اليه والا فله الاخذ ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) مبيع المبيع (الفاقد بالقبض) من المشتري للمبيع نقد منه أم لا ففي سماع سحنون ابن القاسم فيمن اشترى زرا بعد يبدسه يضمن فاسدا فاصا بته جائرة ألتفتة فضا منه لا نه قابض له وان لم يحصده فان كان اشتراه قبل بدو صلاحه على أن يتركه فييبس واصا بته عاهرة فصبيته من بائعه لان المشتري لا يقبضه الا بحصده ومفهوم الضمان ان ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لابد من فواته وهو كذلك قال ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والقوات قال في التوضيح يعنى اذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فاسدا بقبضه فملكه لا ينتقل به بل لابد من ضميمة فواته او فائدة نقل ملكه بهما عدم رده وابطاح لا انتفاع به خلافا لقال لا ينتقل ملكه بهما فيجب رده ويحرم الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضمانه ان هلك عند مشتريه بينة وهذا مقابل المشهور الذي أشار اليه ابن رشد (و) ان قبض المشتري فاسد المبيع (رد) بضم الراء وشد الدال أى المبيع لبائعه وجوب ابقائه على ملكه (و) ان كان المشتري استغله بعد قبضه (فلا) يرد (غائبة) لان ضمانه منه والخراج بالضمان وان كان المشتري أنفق عليه فلا يرجع على بائعه بنفقة فان لم يكن للمبيع غلة فله الرجوع بالنفقة فان أحدث المشتري بالمبيع فاسدا ماله عين قائمة كبناء وصنع فيرجع بنفقتيه والسكنى واللبس له ومحل رد المبيع فاسدا ان لم يفت (فان فات) بيد مشتريه فلا يرد لبائعه (ومضي) أى صح البيع (المختلف في) صحته (ه) وعدمها (بالتن) الذى بيع به مثال المختلف فيه السلم في ثم حائط معين بدله هو بشرط أخذه ثم ايفوت بقبضه نقله في التوضيح عن ابن القاسم واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار وما ذكره المصنف أكثرى لا كلى لا نه تقدم له أن البيع وقت الجملة فان مضى بالقيمة وهو مختلف فيه ويأتى له في بيعوع الآجال وصح أول من يبيعوع الآجال فقط الا أن نفوت الثاني فيفسد خزان وهو مختلف فيه (٢٧) ويأتى له في العينة ما يخاف ما هنا أيضا (والا) أى وان لم يكن الفاسد الذى فات

وجازلن على كسنة أميال أخذ محتاج اليه وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض ورد
ولا غلة فان فات مضي المختلف فيه بالثمن ولا ضمن قيمته حينئذ ومثل المثل
بتغير سوق غير مثلي وعقار وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران
واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة وبنتقل عرض ومثلي للبلد بكلفة وبالوطء

درج ابن الحاجب وهذا أيضا أكثرى اذ قد تعتبر يوم البيع كما يأتى في قوله وفي بيعه أى المبيع فاسدا قبل قبضه مطلقا تأويلان من انه على القول بالقول بالنفوت تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل المثل) المبيع بكيل أو وزن أو عدد ووجد مثله والا ضمن قيمته معتبرة يوم القضاء عليه بالرد وصاله فات (بتغير سوق) أى سعر بغلاء أو رخص مبيع (غير مثلي) مكيل أو موزون أو معدود (وغير عقار) كحيوان وعرض ومفهوم غير مثلي ان المثل والعقار لا يفتيهما تغير سوقهما ولو اختلفت الرغبة فيهما بتغير السوق قال البنانى كون المثل لا يقيته حواله السوق مقيد بما اذا لم يبع جزا فافا لا فيقوت بحواله السوق وغيره اففى النواذر من اتباع حليما يباع فاسدا فان كان جزا فافا فحواله السوق تقيته ويرد قيمته وان كان على الوزن فلا يقوت بحواله السوق ويرده أو مثله (و) نفوت المبيع فاسدا (بطول زمان) اقامة (حيوان) بيد المشتري ولو آدميا (وفيها) أى المدونة الطول (شهر و) فيها أيضا لا يكفى في الطول (شهران) هذا مراده ولا أغني عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللخمى من نفسه (انه) أى المذكور (خلاف) معنى (وقال) الماذرى من نفسه (بل) هو خلاف (في شهادة) أى بسبب الحالة المشاهدة فالحل الذى فيه الشهر طول مبنى على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير في الشهر والحل الذى فيه الشهر ان ليس بطول مبنى على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقر ليس شأنه التغير فيهما وأعلم ان الحل الذى فيه الشهر ان ليس افوتافيه أيضا الثلاثة كذلك فالاولى ابدال وشهران بثلاثة لا يها م عبارته انه نفوت باتفاق اخلين وليس كذلك (و) نفوت المبيع فاسدا (بنقل عرض) بتغير العين وسكون الراء (ومثلي) مكيل أو موزون أو معدود من بلد المقد (البلد) آخر أو عكسه أو من محل لا آخر في بلد واحد اذا كان النقل (بكلفة) أى مؤونة ومشقة أى شأنه ذلك وان لم يتكلفه المشتري بحمله على دوابه وخدمه ويضمن مثل المثل بموضع قبضه (و) نفوت المبيع فاسدا (بالوطء) لامة بكر أو ثبيا لاستلزامه مواضعها المستلزمة طول الزمان وهو نفوت ومفهوم الوطء أن الغيبة عليها بدونه ليست فواتا وهو كذلك قال في الشامل وطء الامة نفوت لا غيبته عليها وان قال وطئتها صدق عليه كانت أو وخشا صدقه البائع أو كذب به وان نقاه صدق في الوخش ولو كذب به البائع فله ردها

(و) يفوت المبيع فاسدا (بغير ذات) مبيع (غير مثلي) كعقار وعرض وحيوان يفوت العقار بالهدم والبناء والارض بالغرس والقلع والعرض والحيوان بنقص أو زيادة وهو مفهوم غير مثلي ان المثل لا يقيته تغير ذاته لقيام مثله مقامه الخطاب قيد تغير الذات بغير المثل جريا على ما نقله في توضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب والفوات بتغير ذات ظاهر كلامه ان تغير الذات يقيت المثل وكذا قول ابن شاس والذي في اللخمي والمازري وابن بشير انه لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اهو الظاهر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان رد مثله مرتب على فواته لقوله سابقا والاضمن قيمته ومثل المثل ولو كان لم يفت لرد عينه وهم قد صرحوا هنا بدم مثله اه (و) يفوت المبيع فاسدا (ب) (خروج) للمبيع (عن يد) أي حوز للمشتري ببيع صحيح أو هبة أو صدقة أو تحييس عن نفس المشتري (و) يفوت المبيع فاسدا (ب) (تعلق حق) بالمبيع لغير مشتريه (كرهنه) أي المبيع فاسدا في دين على مشتريه الا أن يقدر على فسخه من الرهن للملائة (و) (ك) (اجارته) أي المبيع فاسدا الا أن يقدر على فسخها إما بتراضيها أو كونها مباحة (و) تفوت الارض المبيعة فاسدا بتغير (أرض) (ب) (حفر) (بئر) فيها السقي ماشية (و) (فتق) (عين) فيها ولو ماشية (و) (ب) (غرس) (شجر) فيها (و) (ب) (بناء) فيها (عظيمى المؤنة) نعت لغرس وبناء فقط والقلع كالغرس والهدم كالبناء ومحل افاته البناء أو الغرس اذا عمرا كلها أو معظمها أو أحاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فاشار له بقوله (وفانت) (ب) (أحد) (هما) أي الغرس والبناء (جهة هي الربع) أو الثلث أو النصف عند أبي الحسن وابن رشد ونصه و اذا كان الغرس بناحية منها وجملها لا غرس فيه وجب أن يفوت منها ما غرس ويسخ البيع في سائر ما لا ضرر على البائع في ذلك اذا كان للغرس منها يسيرا كما لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزومه الباقي ولم يكن له رده اه فانت تراه أحوال القدر الذي يفوت بالغرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في البيع الصحيح لزومه الباقي وقد قال المصنف ورد بعض المبيع حصته الا أن يكن الاكثر ثم قال وتلف بعضه أو استحقاكه كعيب به وقوله (٢٨) (فقط) راجع لقوله جهة أي لا الجميع فلم يمتز به عن الثلث والنصف (لا) تفوت بهما جهة

و بتغير ذات غير مثلي وخروج عن يد وتعلق حق كرهنه وإجارته وأرض بئر وعين وغرس وبناء عظيمى المؤنة وفانت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائما على المتول والمصحح وفي بيعه قبل قبضه مطلقا أو يلا أن لا ينقص بالبيع إلا فاته وارفع المقيت أن عاد إلا بتغير السوق (فصل ٨) ومنع للثمة

هي (أقل) من الربع فلا يقيت شيئا منها ولو عظم مؤنته ويعتبر كون الجهة الربع أو أقل أو أكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه العمل في ذلك أن ينظر الى الناحية التي فوتها بالغرس ما هي من جميع الارض

فان كانت الثلث أو الربع فسوخ البيع في الباقي ثلثي الثمن أو ثلاثة أرباعه فيسقط عن المتاع ان كان لم يدفعه ويرد اليه ان كان دفعه وصح البيع في الناحية الفائتة بالقيمة يوم القبض فمن كان له منهما على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه اذ قد تكون قيمة تلك الناحية أقل مما تابها من الثمن أو أكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الغرس أو البناء في أقل من الربع ورد المشتري المبيع فـ (له) على البائع (القيمة) للغرس أو البناء يوم الحكم حال كونه قائما) لا نه فعله شبهة (وفي) مضى (بيعه) أي المبيع بدم فاسدا من المشتري أو البائع بيعا صحيحا (قبل قبضه) من بائه أو مشتريه بان باعه المشتري قبل قبضه من بائه أو البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وعدمه (مطلقا) عن تقييد بكونه عقارا أو عرضا أو حيوانا أو مثليا ولم يحصل فيه مفوت (أو يلا) فالتاويلا في بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفي بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وبقيت صورة ثلاثة فيها التاويلا أيضا وهي بيعه البائع بيعا صحيحا بعد تمكنه شتره فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالفعل وأما قبل تمكنه منه ففاض باتفاق فلا تدخل هذه في كلامه (لا ان قصد) المشتري (بالبيع) الصحيح بعد القبض أو قبله (الافاتة) للبيع الفاسد فلا يقيته معاملة له بنقيض قصده ويسخ وجوب كسبه فاسدا لم يحصل فيه بيع ولا غيره من المفوات (و) ان حصل في المبيع فاسدا مفيت ووجبت قيمته أو مثله دفع ذلك أم لا ولم يحكم حاكم بعدم رده ثم عاد المبيع لحاله (ارتفع) أي زال الحكم الذي اقتضاه (المقيت) وهو مضى البيع ووجوب القيمة أو المثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مفيت فيجب رده لبائعه الاصل سواء كان عوده باختياره كشرائه بعد بيعه أو بغيره كارتبه (الا) اذا كان الفوات (بتغير سوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يتم فيه (فصل ٩) في بيان أحكام بيعوع الاجال وبدأ المصنف ببيان موجب فساد بيعوع الاجال على وجه الاجمال فقال (ومنع) كل بيع جائز في الظاهر مؤداه ممنوع في الباطن كثر قصده فيمنع (للتهمة) لعاقديه على

التوصل به لان يحصل بينهما (ما) أى ممنوع (كثر قصده) من الناس (كبيع) شرط (سلف) كبيع شيئين بدينارين
 لاجل ثم يشتري البائع من المشتري قبل حلول الاجل أحدهما بدينار نقد اقال الامر الى أن البائع الاول خرج من يده عرض
 ودينارياً خذ من المشتري اذا حل الاجل دينارين أحدهما من العرض والاخر قضاء عن الدينارين فتيهما على انهما قصدا للجمع بين البيع
 والسلف بشرط وتوصل الى ذلك ببيع الشيئين بدينارين لاجل ثم شراء أحدهما بدينار حال لجواز هذا بحسب الظاهر قال الخطاب
 اعلم انه لا خلاف في منع صريح بيع وشرط سلف وكذلك ما أدى اليه وهو جائز في الظاهر لا خلاف في منعه صريح بهذا بن بشر ونا بعوه
 وغيرهم (وسلف بمنفعة لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى الى ممنوع قل قصده للتهمة على التوصل به الى ان يجعل بين عاقديه (ما) أى
 ممنوع قصده من الناس (كضمان يجعل) للضمان وذلك على قسمين ما يبعد قصده جدا وما يبعد قصده لا جدا والثاني كضمان يجعل
 كبيع شيئين بدينار لاجل ثم شراء أحدهما عند الاجل بدينار قال أمره الى دفع ثوبين ليضمن له أحدهما لآخر للاجل وحكى ابن
 بشير وابن شاس فيه قولين مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بلا تشهير الا انه قال في توضيحه ظاهر المذهب جوازه لبعد قصده
 واقتصر عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان يجعل لان الشارع جعل الضمان والقرض والبيعة لا تفعل الا الله فأخذ
 العوض عليها سحت ثم أشار الى الاول الذى يبعد قصده جدا بقوله (أو أسلفنى وأسلفك) كبيع شيء بدينارين لاجل ثم يشتريه
 بدينار حال ودينار لاجل لبعد من الاجل الاول قال الامر الى دفع البائع دينار نقد او أخذه عند الاجل دينارين أحدهما قضاء
 عن الدينار الاول والثاني سلف من المشتري يرد له البائع عند الاجل الثاني فقد أسلف كل منهما الآخر فالمشهور عدم اعتبار هذه
 التهمة لضعفها بقلة قصدها جدا ولما بين موجب منع بيع الآجال فرع صورها (٢٩) عليه فقال (فمن باع) شيئا معينا مقوما أو مثليا

بشئ معلوم (لاجل) معلوم هذا
 شرط في بيع الآجال اذ لو كان
 نقدا لا تنفك التهمة (ثم اشتراه) أى
 البائع أى اشترى ما باعه عن اشتراه
 منه أولا (بجنس ثمنه) الذى باعه به
 وقوله (من عين) بيان أى نقد
 متفق فى البيعتين صنفها وصفة
 (وطعام) من صنف واحد فيهما

ما كثر قصده كبيع وسلف وسلف بمنفعة لا مآقل كضمان يجعل أو
 أسلفنى وأسلفك فمن باع لاجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من عين وطعام
 وعرض فإما نقدا أو لاجل أو أقل أو أكثر بمن ثمن أو أقل أو أكثر
 يمنع منها ثلاث وهى ما تعجل فيه الأقل وكذا لو أجّل بعضه ثم منع
 ما تعجل فيه الأقل أو بعضه كتساوى الأجلين إن شرطنا نفى

والواو معنى أو (وعرض) كذلك أى تتفق صنفها وصفة قال الخطاب والقصد ان هذه المسائل التى يذكرها الآن فيما اذا كان الثمن الثانى
 موافقا للاول من وجه كبيعه بدراهم وشراؤه بدراهم من نوعها وسكتها أو باعة بذهب واشتراه بذهب من نوعه ؟
 وسكتها أو باعه بطعام واشتراه بطعام من صنفه وصفته أو باعه بعرض واشتراه بعرض من صنفه وصفته (فاما) بكسر الهمزة ان يكون
 الثمن الثانى (نقدا) أى حالا (أو) مؤجلا (لاجل) الذى أجّل اليه الثمن الاول (أو) مؤجلا لاجل (أقل) من الاجل الاول (أو) مؤجلا
 لاجل (أكثر) من الاجل الاول فهذه أربعة أحوال للثمن الثانى باعتبار حلوله وتأجيله وفى كل منها اما أن يكون الشراء الثانى
 (بمثل) أى قدر (الثمن) الاول (أو) ب (أقل) منه (أو) ب (أكثر) منه فهذه اثنتا عشرة صورة بين احكامها بقوله (يمنع منها
 أى الاثنتى عشرة (ثلاث) من الصور (وهى) أى الثلاث الممنوعة (ما تعجل فيه) الثمن (الأقل) كله على كل الاكثر بان باع
 شيئا بعشرة اشهر ثم اشتراه بثمانية حالة أو لنصف شهر أو باثني عشر اشهرين وعلة منعها تهمة قصده سلفا بمنفعة (وكذا) أى المذكور
 من نقد الثمن الثانى كله أو تأجيله كله فى الامتناع لبعض الصور والجواز للباقي (لو أجّل بعضه) أى تأجيل الثمن الثانى وبين الصور
 الممنوعة منه بقوله (ممنوع) من صورته التسع أربع صور اثنتان فى قوله (ما) أى عقد (تعجل فيه) أى بسببه الثمن (الأقل)
 كله على كل الاكثر كبيعه بعشرة اشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا وسبعة اشهرين واثنتان فى قوله (أو) تعجل فيه (بعضه) أى الأقل
 على كل الاكثر كبيعه شيئا بعشرة اشهر وشراؤه بثمانية اربعة نقدا واربع اشهر او اشهرين والخمسة الباقية جائزة وهى بيعه بعشرة
 شهر وشراؤه بعشرة خمسة نقدا وخمسة للشهر أو لنصفه أو لشهرين وبعه بعشرة اشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا وسبعة للشهر أو
 نصفه قال البائى ساعدا ان الثمن الثانى ان كان اقل من الاول منعت الثلاث كلها وان كان مثله جازت كلها وان كان أكثر منه منعت
 واحدة وهى تأجيل البعض لا بعد من الاجل الاول وجاز الاخير ان هو لما كان قد بعرض لبعض صور الجواز المنع العوض مانع
 وبعض صور المنع الجواز لا رتفاعه نبه على هذا مشبهافى المنع فقال (كتساوى الأجلين) للثمنين فيمتنع (ان شرط) أى العقدان (نفى)

أى عدم (المقاصة) بينهما بما على كل الآخر كبيع شئ بمائة لشهر ثم شرائه بمثلها أو أقل أو أكثر متوا لشهر بشرط عدم المقاصة وان كلا منهما يدفع عند حلوله ما عليه الآخر فيمتنع (ل) ابتداء (الدين بالدين) لعامة ذمة كل منهما للآخر ولو لم يشترط نفى المقاصة لجاز لسقوط المائتين ولا يبقى الا الزائد في ذمة أحدهما صرح بهذا الرجز اجب وغيره (ولذلك) أى لاجل كون المنع اذا شرط نفى المقاصة للدين بالدين (صح) المبيع (في) شراء ما باعه لاجل بشمن (أكثر) مما باع به مؤجل (ل) أجل (أبعد) من أجل ما باع به (اذا اشترطها) أى المقاصة لا تنفأ الدين بالدين بسبب شرطها قال الخطاب في الجواهر اذا اشترط المقاصة جازت الصور كلها أى الاثنتا عشرة صورة لا رتفاع التهمة اهـ (والزكاة) في أحد الثمنين (والجودة) في الثمن الآخر معتبرتان فيهما (ك) اعتبار (القلة) في أحدهما (والكثرة) في الآخر فالرديء كالقليل والجيد كالكثير ثم صرح ببعض مفهوم قوله بجنس ثم منه فقال (و) منع) بيع شئ (بذهب) لاجل (و) شراءه (بفضة) في الصور الاثنتى عشرة ولا يذهب في الاثنتى عشرة صورة للصرف المؤخر فيمنع في كل حال (الا ان يعجل أكثر من قيمة التؤخر جدا) بان يزبد المعجل على المؤخر بقدر نصفه فيجوز لا تنفأ تهمة الصرف المؤخر وذلك كبيع شئ بدينارين لشهر ثم شرائه بستين درهما نقدا أو صرف الدينار عشر ون والمراد بالقيمة ما جعله الامام صرفا للدينار من الدراهم (و) منع بيع شئ ثم شراءه (بسكتين) مختلفتين كحمدية ويزيدية (الى) أجل كشرائه (للاجل) الذى باع اليه واولى لدونه أو أبعده منه وصلة شرائه (بحمدية) ما باع بيزيدية (لاجل) انقضائه للدين بالدين (وان) باع شئاً بنقد أو عرض لاجل ثم اشتراه (بعرض) مخالف ثمة أى المبيع جنسا نقدا أو لاجل أو أقرب أو أبعد وفى كل قيمته ما قدر الاول أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة (جازت ثلاث) صور (النقد فقط) وهي كون (٣٠) قيمة العرض الذى اشترى به ثانيا نقدا قدر الاول أو أقل أو أكثر

المُقَاصَّةُ لِلدِّينِ بِالْدينِ وَلِذَلِكَ صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَعْدَادِ إِذَا اشْتَرَطَهَا وَالرَّدَاءَةُ وَالْجُودَةُ كَالِهَلَةِ وَالْكَثْرَةُ وَمُنْعَ بَذْهَبٍ وَفِضَةٍ إِلَّا أَنْ يُعَجَّلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جَدًّا وَبِسَكَّتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ كَشْرَائِهِ لِلْأَجَلِ بِحُمْدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِزَيْدِيَّةٍ وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرْضٍ مُخَالَفٍ ثَمَنَهُ جَازَتْ ثَلَاثُ النِّقْدِ فَقَطْ وَالْمِثْلِيَّةُ صِفَةً وَقَدْرًا كَمِثْلِهِ فَيُمنَعُ بِأَقْلٍ لَا جَلَّهٍ أَوْ لَا بَعْدَانَ غَابَ مُشْتَرِيهِ بِهِ وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِهِ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَالَفٌ أَوْ لَا

ومفهومه امتناع صور الاجل التسع وهو كذلك للدين بالدين قال ابن غازي المراد بالثمن هنا ثمن المبيع في الصفة الاولى أى فان اشترى ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذى باعه به كبيع ثوب بجمل ثم اشتراه ببغل أو غيره مما هو مخالف للجمل في الجنس جازت صور النقد الثلاث وهي كون قيمة العرض الثانى

مساوية لقيمة الجمل أو أقل أو أكثر ونبه بقوله فقط على منع صور الاجل التسع للدين بالدين (و) مثل المبيع لاجل تردد (المثلي) المكيلى أو الموزن أو المعدود (صفة وقدر) المشتري بعد بيع المثلي لاجل قبل انقضائه (كثله) أى كعين المثلي المبيع في جريان الاثنتى عشرة صورة فيه وامتناع ما يمتنع منها وجواز ما يجوز فاذ باع مثليا لاجل واشترى من المشتري مثله قدر أو صفة امتنع بأقل نقدا أو لدون الاجل أو بأكثر لا بدو يمنع صورتان منها أيضا فأداهما بقوله (فيمنع) شراء مثل المثلي (ب) ثمن (أقل) من من المثلي المبيع أولا مؤجلا (لاجله) أى المثلي المبيع أولا (أولا بعد) من أجمع المثلي المبيع أولا (ان غاب) على المثلي المبيع أولا (مشتريه) أى المثلي بان غاب غيبة يمكنه الانتفاع به فيها للسلف بمنفعة لان الغيبة على المثلي تعد سلفا وقد انتفع البائع الاول بزيادة ثمن الاول في نظير الاسلاف مثاله باعه أردب فبح بدينارين لشهر ثم اشترى منه أردب قمح آخر مثل الاول صفة بدينار للشهر أو لشهرين فيتقاصان في دينار ويدفع المشتري للبائع ديارا في نظير تسليفه الار دب فصارت الصور الممنوعة خمسة من الاثنتى عشرة صورة الخطاب معنى المسألة ان من باع مثليا الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفة والمقدار فكانه اشترى ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخريان أشار إليهما بقوله فيمنع بأقل لاجله أو أبعد ولذا كانت الواو أو نسب قاله ابن غازي والشرط تختص بالصورتين الأخيرتين وعلة منعهما هـ في التوضيح انهم يعدون الغيبة على المثلي سلفا فصارت الواو أو نسب قاله ابن غازي والشرط تختص بالصورتين الأخيرتين وعلة بدينار عند الاجل اهـ (ق) ان باع طعاما لاجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الاجل طعاما من غير صنفه ولسكنه من جنسه فهل غير صنف طعامه أى البائع الذى باعه لاجل (ك) بيع أردب قمح لاجل (و) شراء أردب شعير من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) أى ينزل منزلة المخالف لما باعه في الجنس كبيع ثوب بالاجل وشرائه عبدا في جواز صورته كلها (أولا) ينزل

منزلة المخالف في الجنس بل ينزل منزلة شراء مثله في امتناع الصور الثلاث ان لا يغيب والخمس ان غاب في الجواب (تردد) قال ابن
 ماسر الظاهر ان من قال انه غير مخالف في الجنس جعله من المخالف في الصفة بالجودة والرداءة اهـ أى حكمه حكم شراء ماباعه مع زيادة
 في الجودة وحكم شراء أقل ماباعه في الرداءة لان الجودة زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً (مقوماً) كشوب لاجل ثم اشترى
 من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله (فمثله) أى المقوم الذي اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أى المبيع أولاً في جواز الصور كلها لان
 ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله (ك) تغييرها (أي الذات المقومة المبيعة لاجل على المشتري تغييراً) (كثير) بزيادة أو نقص ثم
 اشترى ماباعه قبل حلوله فتجوز الصور كلها ولما تقدم حكم شراء المبيع لاجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع
 ثوبين مثلاً لاجل و (اشترى) البائع من المشتري قبل حلوله (أحدثوا به) اللذين باعهما بمائه شهر مثلاً بثمان مئة (ل) لاجل (أبعد)
 من الشهر امتنع (مطلقاً) عن التقييد بكون الثمن الثاني أقل من الاول أو أكثر منه أو مساوياً له لما في الاكثير والمساوى من
 سلف بمنفعة لان المشتري الاول يدفع مائة عند تمام الشهر الاول ياخذ عند تمام الشهر الثاني مائتين أو مائة وزاد له الثوب الباقي عليها
 ولا في الأقل من بسع وسلف (أو) اشترى أحدهما بثمان (أقل) من الثمن الاول (نقداً) أو لدون لاجل (امتنع) للبيع والسلف (لا)
 يمنع شراء أحدهما (بمثله) أى الثمن الاول (أو أكثر) من الثمن الاول نقداً أو لدون لاجل فيهما ولا لاجل سواء كان الثمن الثاني
 قدراً الاول أو أقل أو أكثر فامتنع خمس صور من الاثنى عشر صورة والجائز السبعة الباقية منها وهى صور لاجل الثلاثة
 والاكثير والمساوى نقداً أو لدون لاجل (وامتنع) شراء أحدثوا به (ب) بثمان (غير صنف منه) الذى باع به بان باعهما بذهب لاجل
 واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للبيع والصرف المؤخر فيمنع في كل حال (٣١) (الا ان يكسر) الثمن (المعجل) جداً
 في شراء أحدهما بالنسبة لثمنهما

تَرَدُّدٌ وَإِنْ بَاعَ مُقَوِّمًا فَمِثْلُهُ كَغَيْرِهِ كَتَغْيِيرِهَا كَثِيرًا وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدَهُ ثَوْبَيْنِ
 لِأَبْعَدَ مُطْلَقًا وَأَوْقَلَ نَقْدًا اِمْتَنَعَ لَأَيِّهِ أَوْ أَكْثَرَ وَامْتَنَعَ بِغَيْرِ صِنْفٍ مِمَّنْهُ إِلَّا
 أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا أَوْ لِأَبْعَدَ
 بِأَكْثَرٍ وَبِخُمْسَةٍ وَسِلْعَةٍ اِمْتَنَعَ لِأَبْعَشْرَةٍ وَسِلْعَةٍ وَمِثْلٍ أَوْ أَقَلَّ لَا بَعْدَ وَلَوْ اشْتَرَى
 بِأَقَلَّ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالْتَّعْجِيلِ قَوْلَانِ كَتَمْكِينِ بَائِعٍ مُتَلَفٍ مَا قِيَمَتُهُ أَقَلُّ
 مِنَ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ

المشتري قبل حلوله (مع سلعة) بثمان (نقداً) أو لا قرب (مطلقاً) عن التقييد بمساواة الثمن الثاني الاول أو عدمها (أو) اشترى مع
 سلعة (ل) أجل (أبعد) من أجل الاول (ب) بثمان (أكثر) من الثمن الاول امتنع للسلف الذى جرنقعا في شرائه بثل أو أقل نقداً
 أو لدون لاجل وللبيع والسلف في شرائهما ياكثر نقداً أو لدون لاجل أو لا بعد منه (أو) اشترى ماباعه بعشرة لشهر من
 مشتريه قبل تمامه (بخمسة وسعة) نقداً أو لدون الشهر أو لا بعد منه (امتنع) للبيع والسلف وللشهر جائز (لا) يمنع شراء ماباعه
 بعشرة اشهر ثم اشتراه (بعشرة) أو بأكثر منها (وسعة) نقداً أو لدون الشهر أو لا بعد فيمنع فيها للسلف بزيادة (و)
 لو باعه بعشرة اشهر ثم اشتراه (بمثل) أى بمثل العشرة التى باعها بان اشتراه بعشرة (فأقل) من المثل مؤجلاً المثل والاقل
 (ل) أجل (أبعد) من أجل العشرة التى باعه بها فهو جائز فهذا تتميم لصور الجواز (ولو) باع شيئاً بعشرة لشهر ثم (اشترى) البائع ماباعه
 من المشتري قبل تمامه (ب) بثمان (أقل) من الثمن الاول كخمسة مؤجلة (لاجله) أى الثمن الاول وهذا جائز على المشهور
 (ثم رضى) المشتري الثانى الذى هو البائع الاول (بالتعجيل) للثمن الثانى اقل قبل تمام أجله وهذا ممنوع لتأديه اسلف بزيادة فهل
 يستمر الجواز نظر الحال المقدود الغاء للطارىء ولا يستمر فينتفى ويخلط المنع نظر المآل اليه الامر من دفع قليل في كثير في الجواب
 (قولان) للمتأخرين ثم شبه في القوانين فقال (كتمكين) شخص (بائع) بالتقوين (متلف) بالتقوين بضم الميم وكسر اللام
 نعمت بائع وتنازع بائع ومتلف (ما) أى شيئاً (قيمة) أى الشئ المبيع (أقل) من ثمنه الذى باعه البائع به لاجل كبيعته شيئاً بعشرة
 لشهر ثم تلفه البائع عمد اقبل تمامه فقوم له عليه بخمسة وغرمها حالة فهل يمكن البائع (من) أخذ (الزيادة) التى زادها الثمن على
 القيمة (عند) حلول (الاجل) فيأخذ العشرة التى باعها وعدم تمكينه منها فيأخذ الخمسة التى غرمها فقط لاتمامه بالتعجيل على

تسليف خمسة عشرة قولاً الأول للامام مالك رضي الله تعالى عنه في المجموعة والثاني لابن القاسم في العتبية فان أتلعه خط فله جميع الثمن
بلا خلاف لعدم التهمة (وان أسلم) شخص أى دفع لآخر (فرساً) مثلاً رأس مال سلم (في عشرة أوثاب) لشهر مثلاً (ثم استرد) مسلم الفرس
بعد غيبة المسلم اليه عليه غيبة يمكنه الانتفاع به فيها (مثله) أى الفرس (مع) زيادة (خمس أوثاب) مثلاً من المسلم اليه (منع) العلم (مطلقاً)
عن التقييد بكون خمسة الاوثاب نقداً، للاجل أو لدونه أو بعد للسلف بزيادة لان الفرس في مثله قرض وانفع المقرض بخمسة
لاوثاب وشبهه في المنع فقال (كألو استرده) أى المسلم الفرس بعينه مع خمسة أوثاب نقداً ولدون الاجل أو لا بعد فيمنع في الصور كلها (الا
أن تبقى) الاوثاب (الخمس لا جملها) بصفتها المشروطة لا أجود ولا أدنى فيجوز وعلة منع ما قبل الاستثناء البيع والسلف لان رد الفرس
شراءها من المسلم اليه بخمسة أوثاب من العشرة التي عليه وتعييل الخمسة الاوثاب المرودة مع الفرس تسليف من المسلم اليه المسلم
يقتضيها من نفسه اذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليف من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لان) الشيخ (المعجل لما في الذمة)
بان رده حالاً ولدون الاجل كالمسلم اليه الذى دفع للمسلم مع الفرس خمسة أوثاب حالة ولدون الاجل قضاء خمسة من العشرة التي في ذمته
مسلف (أو) الشيخ (المؤخر) لما في الذمة كالمسلم الذى أخز المسلم اليه بخمسة أوثاب مما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع)
شخص (حماراً) مثلاً (بعشرة) من دناير مثلاً (لاجل) معلوم كشهر (ثم استرده) أى البائع من المشتري بالاقالة (و) زاد عليه المشتري أولاً
(ديناراً نقداً) منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذى باع به أولاً لا نه بيع وسلف لان المشتري ترب في ذمته بالبيع الاول عشرة
دناير دفع عنها الحمار وديناراً نقداً لياخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة دناير تسعة ثمن الحمار وهذا بيع ودينار عن الدينار الذى يحمله
مع الحمار وهذا سلف (أو) زاد مع الحمار (٣٢) ديناراً (مؤجلاً) منع) أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للاجل أو أقرب

وان أسلم فرساً في عشرة أوثاب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقاً كما
لو استرده إلا أن تبقى الخمسة لاجلها لأن المعجل لما في الذمة أو المؤخر
مسلف وان باع حماراً بعشرة لاجل ثم استرده وديناراً نقداً أو مؤجلاً
منع مطلقاً إلا في جنس الثمن للاجل وان زيد غير عين وبيع بنقد لم
يقبض جاز أن معجل المزيّد وصح أول من يبيع الا جال فقط إلا أن يفوت
الثاني فيفسخا وهل مطلقاً

أو أ بعد للبيع والسلف في كل حال
(الا) أن يكون الدينار المؤجل
(في) أى من (جنس الثمن)
الذى بيع به الحمار بأن يوافق
في السكة والجوهريّة والوزن حال
كونه مؤجلاً (لاجل) الذى أجل
اليه ثمن الحمار لالدونه ولا لا بعد
منه فيجوز لانه آل الامر
الى ان البائع اشترى الحمار بتسعة

دناير من العشرة التي في ذمة المشتري وأبقى الدينار العاشر لاجله وهذا المحذور فيه (وان زيد) بكسر الزاي أو
مع رد الحمار المبيع بنقد المؤجل (غير عين) كفرس أو ثوب جاز ان يعجل المزيّد مع الحمار لان البائع اشترى الحمار والعرض المزيّد معه
بما في ذمة المشتري فان آخر المزيّد امتنع له بسخ دين في دين (و) ان (بيع) الحمار (بنقد) أى دناير أو دراهم حاله (لم يقبض)
حتى رد الحمار مع عرض او نقداً أو مؤجلاً ورد الحمار مع عرض او نقد بعد حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المسألتين (ان يعجل المزيّد)
مع الحمار كان عيناً أو غير هاء في الثانية بشرط كونها أقن من صرف دينار فان آخر منع لانه ان كان من جنس ثمن الاول فهو تأخير في بعض
الثمن بشرط وهو سلف مدع البيع للحمار بياقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن الاول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين
في دين ان كان غير هاء (وصح) بيع اول من يبيع (الا جال) الواقعة على الوجه الممنوع كبيع شيء بعشرة لشهر وشرائه بخمسة نقداً أو
لنصفه أو باثنى عشر لشهرين اذا اطلع عليه قبل فوات المبيع فقد صح بيعه بعشرة (فقط) أى دون بيعه الثاني فيفسخ لان الفساد انما
جاء منه وهو دائره أمافسخ الثاني فقال ابن الحاجب وغيره باتفاق وحكى اللخمي فيه قولاً ضعيفاً وأما عدم فسخ الاول فهو قول
ابن القاسم وهو الصحيح ، قال ابن الماجشون يفسخ البيعان معا (الا ان يفوت) مبيع البيع (الثاني) بيد المشتري الثاني وهو
البائع الاول قال ابن رشد اختلف فيما نفوت به السلعة فتبيل نفوت بحواله سوق وفسخ البيع انما لا نفوت الا بالعيوب المفسدة اذ هو ليس
ببيع فاسد الثمن ولا مضمون وانما فسخ لانها تطرقا به الى استباحة الربا (فيفسخا) أى البيع الاول والثاني لسريان الفساد من الثاني
للاول وجينئذ فلا طاب للاحد هاء على الآخر لرجوع المبيع فاسداً لبايعة فصار ضمانه منه سقط ثمنه الاول عن مشترى الاول لرجوعه
لبايعة فيرجع به ان كان قد دفعه وسقط الثمن الثاني عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق (وهل) فسخ البيعين بقوات الثاني (مطلقاً)

عن تقييد القيمة في الثاني بكونها أقل من الثمن الاول لانهما كعقد واحد لا رتباط أحدهما بالآخر (أو) انما يفسخ الاول (ان كانت القيمة) للمبيع التي تلزم البائع الاول يوم قبضه (أقل) من الثمن الاول فان كانت مثله أو أكثر منه فلا يفسخ الاول في الجواب (خلاف) الاول لابن القاسم وشهره ابن شاس والثاني لسيحون وعبر عنه ابن الحاجب بالاصح فان فاتت بيدي المشتري الاول ففسخ الثاني فقط ولا يفسخ الاول باتفاق القولين وان كانت القيمة أقل من الثمن الاول ففسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى أعلى أعلم (فصل) في بيان أحكام مسائل بيع العينة وأصلها عوننة لانها من العون قلبت الواو ياء لسكونها عقب كسر قال أبو عمر بيع العينة هو بيع ما ليس عند بائعه ابن عرفة مقتضى الروايات انه أخص مما ذكر فالصواب انه البيع المتخيل به على دفع عين في أكثر منها وقسم ابن رشد بيع العينة الى ثلاث أقسام جائز ومكروه وممنوع وزاد في التنبيهات راجعاً وهو المختلف فيه والى الجائز أشار المصنف بقوله (جاء) شخص (مطلوب منه سلعة) ليشتريها طالبا لها وليس عنده وهو من أهل العينة وفاعل جائز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السلعة (ليبيعها) أي المطلوب منه السلعة لطالبا لها منه (بشمن) كله حال أو كله مؤجل اتفاقا بل (ولو) بشمن (مؤجل) بعضه (لاجل) معلوم وبعضه معجل (وكروه) قول من طلب منه سلف ثمانين بمائة أشهر مثلاً (خذ) أي اشترى (بمائة) اليه (ما) أي شيئاً يباع (بثمانين) نقداً (أو) قول من طلب سلعة من انسان وليس عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (ويومي) أي يشير الطالبا (لتربيحه) أي شرائها من المطلوب منه بربح في البيان والمكروه أن يقول أعندك كذا وكذا تباعه مني بدين فيقول ابتع ذلك وأنا أبتاعه منك بدين وأربحك فيه فيشتري ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعد عليه وفي المقدمات المكروه أن يقول لشتر سلعة كذا (٣٣) وأنا أربحك فيها واشترها منك من غير أن يراوضه على الربح أه (و) ان وقع المكروه (لم يفسخ) أتى به مع علمه من حكمه بالكره لرفع توهم ان المراد بها التحريم للتخيل بدفع قليل في كثير (بخلاف) قول من طلب سلعة شخص . ليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (بعشرة) وأنا (آخذها) أي اشتريها منك (بائني عشر لاجل) معلوم كشهر وقول المصنف بخلاف البيع تحتل أنه أراد بخلاف كذا فيمنع وأنه أراد فيفسخ

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ خِلَافٍ
(فصل) جاز لمطلوب منه سلعة أن يشتريها ليبيعه بمال ولو بمؤجل بعضه وكروه خذ بمائة ما بثمانين أو اشتريها ويومي لتربيحه ولم يفسخ بخلاف اشتريها بعشرة نقداً وآخذها بائني عشر لاجل ولزمت الأمر أن قال لي وفي الفسخ إن لم يقل لي إلا أن نفوت فالقيمة أو إمضائها ولزومها الاثنى عشر قولان وبخلاف اشتريها لي بعشرة نقداً وآخذها بائني عشر نقداً إن تعد المأمور بشرط وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما والأظهر والأصح لا جعل له

(٥ — جواهر الاكلیل — ثاني)

واستظهر الاول (ولزمت) السلعة الشخص (الامر) بشرائها بعشرة نقداً ويسقط عنه الزائد عليها (ان قال) الامر اشتريها (لي) بعشرة نقداً (وفي الفسخ) للبيع الثاني المدلول عليه بقوله وآخذها بائني عشر لاجل (ان لم يقل لي) بان قال اشتريها لنفسك أو قال اشتريها ولم يقل لي ولا لنفسك بعشرة نقداً وآخذها بائني عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال حينئذ فيرد المبيع بعينه (الأ أن نفوت) المبيع بيد الامر (فالقيمة) تلزم الامر للمأمور معتبرة يوم قبض الامر حاله وفي قوله الا ان نفوت مسامحة لا تقتضيه انها اذا فاتت السلعة لا يفسخ البيع وليس كذلك لفسخه مطلقاً على هذا القول فلو أسقطه ان قال بدله مطلقاً كان أبين (وامضائها) أي البيعة الثانية من المأمور للأمر بائني عشر (ولزومه) أي الامر (الاثنى عشر) أي دفعها للمأمور اذا حل اجلها سواء كانت السلعة قائمة او فاتت لان ضمانها منه لو تلقت والاولى الاقتصار على هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لابن القاسم وروايته عن مالك والمناسب في قول المصنف وامضائها الواو اذا خلا في الفسخ والامضاء لا في احدهما كما تقيده او ولذا اجيب بانها بمعنى الواو (وبخلاف) قول الامر (اشترها لي بعشرة نقداً وآخذها بائني عشر نقداً) فيمنع (ان نقداً) أي دفع (المأمور) شراء السلعة العشرة لباثني عشر (بشرط) من الامر لا جعل له الدرهمين في نظير تسليفه العشرة وتولية الشراء له فهي اجارة وسلف بزادة (وله) أي المأمور (لاقل من جعل مثله) في توليه الشراء نيابة عن الامر (والدرهمين) اللذين سماها له والاولى الدرهمين بالواو لان الاقلية لا تكون الا بين اثنين (فيهما) أي اشترى بعشرة نقداً وآخذها بائني عشر لاجل واشترها لي بعشرة نقداً وآخذها بائني عشر نقداً (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لاجل له) أي المأمور فيهما لانه تميم للفاسد

(وجاز) نقد المأمور العشرة (بغيره) أي الشرط وشبه في الجواز فقال (كشفتد الأمر) العشرة للمأمور لينقدها البائع السلعة التي امره بشرائها للمأمور الدرهمان (وان لم يقل) الأمر للمأمور اشتريها بعشرة نقدا (لي) بان قال له اشتريها بعشرة نقدا لنفسك أو اشتريها بعشرة ولم يقل لي ولا لنفسك وأخذها باثني عشر نقدا (ففي الجواز) أي جواز شرائها منه باثني عشر نقدا (والكرهية) لذلك (قولان) الإمام مالك ورضي الله تعالى عنه فجازاه مرة وكرهه مرة للمرأضة الواقعة بينهما في السلعة قبل دخولها في ملك المأمور (بخلاف) قول الأمر (واشترها لي باثني عشر لا جمل واشترها) منك (بعشرة نقدا) فلا يجوز له سلف بزيادة (فتلزم) السلعة الأمر (ب) الثمن (المسمى) أي الاثني عشر لا جمل (ولا تعجل العشرة) للمأمور لا نه سلف بزيادة لان الأمر استاجر المأمور على شراء السلعة له بتسليفه عشرة ينتفع بها الى الاجل ويقضى عنها اثني عشر (وان عجلت) العشرة للمأمور (أخذها) الأمر من المأمور ولا يتركها عنده الى الاجل ولا يفسد العقد بتعجيلها لا نه سلف مستقل بعد بيع صحيح (وله) أي المأمور (جعل مثله) ولوزاد على الدرهمين لان المسلف هنا هو الأمر فعوله بتيقض قصده (وان) قال اشتريها باثني عشر لا جمل وأخذها بعشرة نقدا (لم يقل لي) سواء قال لنفسك أولا واشترها المأمور باثني عشر لا جمل وباعها للأمر بعشرة نقدا (فهل لا يرد) أي لا يفسخ (البيع) الثاني من المأمور للأمر بعشرة نقدا (اذا فاته) المبيع بيد الأمر (وليس على) الشخص (الأمر) العشرة التي اشترى بها السلعة من المأمور هذا رواية مسجون عن ابن القاسم قال ابن القاسم وأحب الي أن يزيد الدينارين (أو يفسخ) البيع (الثاني) فسخا (مطلقا) عن التقييد بعدم الفوات وترد عيناها (الأمر أن نفوت) السلعة بيد الأمر (٣٤) (فالقيمة) لها يوم قبضها الأمر تردها وهذا قول ابن حبيب والله سبحانه

وجاز بغيره كنفذ الأمر وإن لم يقل لي ففي الجواز والكرهية قولان وبخلاف اشتريها لي باثني عشر لا جمل واشترها بعشرة نقدا فتلزم بالمسمى ولا تعجل العشرة وإن عجلت أخذت وله جعل مثله وإن لم يقل لي فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأمر إلا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا لأن نفوت فالقيمة قولان (فصل ٨) إنما الخيار بشرط كشهري في دار ولا يسكن وكجمعة في رقيق واستخدمه وكثلاثة في دابة وكيوم لركوها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريد بن وفي كونه خلافا

وتعالى أعلى واعلم (فصل ٩) في البيع بشرط الخيار وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له اذ لا يدري ما يؤهل له الأمر لكن أجازاه الشارع ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثمن وينفي الغبن عن نفسه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلا

انما (يثبت) الخيار (في امضاء البيع ورده لا أحد المتبايعين أو لغيرهما (بشرطه) (في عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التروي أي النظر والتفكير في امضاء البيع ورده هذا هو القسم الذي ينصرف اليه بيع الخيار عند اطلاقه في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحكمي وهو ما وجبه ظهور عيب في المبيع أو استحقاق ويسمى خيار النقيصة أيضا وسيأتي ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالسكاف ستة أيام كافي المدونة (في) بيع كدار) هذا مذهب المدونة وفي الموزانية والواضحة وشهرين وجعله ابن يونس وابن رشد تفسير او ابن الحاجب خلافا (ولا يسكن) المشتري بشرط خياره الدار باهله ومتاعه وله دخولها بنفسه ويأتمرها (وكجمعة في) بيع (رقيق) وفي الشامل وحيل بين الامة والمتابعين في زمنه والمشتري استخدمها دون غيبة عليها (واستخدمه) أي استخدم المشتري الرقية استخدمها ما يسير الاختيار حاله ان كان للخدمة فان كان ذابضة فلا يستعمله ان أمكن معرفتها بدونه والا استعمله وعليه أجرته ولا يجوز اشتراط شيء من كسبه أو ربحه للمشتري (وكثلاثة) من الايام (في) بيع (دابة وكيوم لركوها) قال ابن غازي يعني ان أمد الخيار فيها ثلاثة كاثوب فاذا شرط ركوها للاختيار فله ركوها بيوم فليست بمنزلة الدار التي لا تسكن والثوب الذي لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذي يستخدم مطلقا بل لها حالة بين حالتين بقدر الحاجة الى الاختيار وبهذه افسر ابن يونس قوله في المدونة والدابة تركب اليوم وشبهه فقال ابن يونس قال ابن حبيب يجوز الخيار في الدابة اليوم واليومين والثلاثة كاثوب ونحوه في النكت (ولا بأس بشرط) ركوها الدابة المشتراة بشرط الخيار في (البريد) عوضا عن اليوم وقال (أشهب) لا بأس بشرط ركوها في (البريد بن وفي كونه) أي قول أشهب (خلافا) لقول ابن القاسم بحمل البريد في كلام ابن القاسم على الذهاب والبريد بن في كلام أشهب كذلك او البريد في الاول على الذهاب والا ياب وفي كلام الذي البريد بن كذلك او وفقا

يحمل البريد في الاول على الذهاب الثاني في في الثاني على الذهاب والا ياب (تردد) حقه تاويلان التوفيق لابي عمران وفهم الخلاف
 لغيره (وكثلاثة) من الايام (في) بيع (ثوب) وسائر العروض والمثلثات وترك المصنف مدة الخيار في القواكه والخضر وفي
 المدونة ومن اشترى شيئاً من رطب القواكه والخضر على أنه بالخيار فان كان الناس يتشاورون في هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه الى
 رأيهم فلهم من الخيار في ذلك بقدر الحاجة مما لا يقع فيه تغيير ولا فساد (وصح) أن يشترط (الخيار) في البيع (بعد) عقده
 بـ (بت) لاحد العاقدين أو لهما أو لاجنبي وجاز ابتداء (وهل) محل الصحة والجواز (ان) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن
 للبائع وعليه الاكثر وعليه اقتصر ابن بشير فان لم ينقد فلا يجوز لا خذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البت سلعاً بخيار وهو لا يجوز
 لانه فسخ مافي الذمة في مؤخر أو الصحة والجواز سواء نقد أم لا وهو ظاهر كلام اللخمي لانه ليس ببيع حقيقة وانما المقصد به تطييب
 نفس من جعل له الخيار في الجواب (تاويلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البائع باخذ السلعة عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والا منع
 اتفاقاً لفسخ مافي الذمة في مؤخر (وضمنه) أي المبيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعد بت البيع (المشتري) لانه صار
 بائعاً بخيار (وفسد) البيع (بشرط مشاورة) شخص غائب بمحل (بعيد) لا يعلم ما يشتره الا بعد تمام مدة الخيار في المبيع (أو)
 أي وفسد البيع بشرط الخيار في (مدة زائدة) عن مدة الخيار المقدرة للمبيع بان شرط الخيار فيما زاد على الشهر ونحوه في الدار وعلى
 الجملة ونحوها في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوها في الدابة والعرض (أو) أي وفسد البيع بشرط الخيار في (مدة مجهولة) كالي امطار
 السماء أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته (أو) أي وفسد البيع بشرط (غيبه) من بائع أو مشتري (على ما) أي مبيع (لا يعرف بعينه)
 لتردده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه ان شرط الغيبة على ما يعرف (٣٥) بعينه جائز اذ لم تردده بينهما لان الغيبة
 عليه لا تعد سلفاً (أو) أي وفسد

تَرَدُّدٌ وَكَثَلَةٌ فِي ثَوْبٍ وَصَحَّ لَعَدَبَتْ وَهَلْ أَنْ نَقْدَتْ تَاوِيلَانَ وَضَمَّنَتْ حَيْثُ نَدَّ
 الْمُشْتَرِي وَفَسَدَ بِشَرَطِ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى
 مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ أَوْ لِبَيْسِ ثَوْبٍ وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَيَلْزَمُ بِانْقِضَائِهِ وَرَدُّهُ فِي كَالْغَدِ
 وَبِشَرَطِ نَقْدِ كَغَائِبٍ وَعَهْدِ ثَلَاثٍ وَمَوْاضِعَةٍ وَأَرْضٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِرِيحِهَا وَجُعِلَ
 وَاجِرَةً لِحَرْزِ زَرْعٍ وَأَجِيرَ تَأْخِرَ شَهْرٍ أَرْمَنُوعٍ وَأَنْ بَلَّ شَرَطٍ فِي مَوْاضِعَةٍ وَغَائِبٍ
 وَكَرَاءٍ ضَمَّنَ وَسَلَّمْ بِخِيَارٍ وَاسْتَبَدَّ بِأَنْعٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ غَيْرِهِ

(في كالغد) لزمن الخيار وأدخلت الكاف اليوم التالي للغد (و) فسد بيع الخيار (بشرط نقد) أي تعجيل ثمنه عن تمام زمن الخيار
 وان لم ينقده على المعتمد لتردده بين السلفية والتمنية ومفهوم بشرط أن النقد تطوعاً لا يفرضه وهو كذلك وشبهه في الفساد بشرط النقد
 سبع مسائل فقال (ك) بيع شيء غائب عن بلد العاقدين غيبة بعيدة غير عقار لقوله سابقاً ومع الشرط في العقار وفي غيره ان قرب
 كايومين (و) بيع رقيق (بمدة ثلاث و) بيع أمة (مواضعة و) كراء (أرض) لزراعة (لم يؤمر ريحها) من مطر أو بحر (وجعل) بضم
 الجيم وسكون العين على تحصيل شيء ابن يونس و يمنع في هذا النقد تطوعاً أيضاً قال البهائي هذا هو الظاهر من الضابط الآتي لما يمنع النقد
 فيه مطلقاً نعم عبارات الأئمة تدل على ما افاده المصنف من جواز التطوع بالنقد ففي المنتقى ما نصه ومن شرط الجمل أن لا ينقد الجمل
 ورواه ابن المازن وابن حبيب عن ما لك رضي الله تعالى عنهم ابن حبيب الا أن يتطوع بذلك لانه قد لا يتم ما جعل له عليه فيرد ما قبض
 وقد يتم قصيره له فتارة يكون جعلاً وتارة يكون سلفاً (واجارة الحرز) أي حفظ وحراسة (زرع) لاحتمال تلفه بجائحة فتفسخ الاجارة
 لعدم لزوم خلفه فيرده وسلامته فلا يردده فتردد بين السلفية والتمنية (و) اجارة (أجير) معين على عمل (ناخر) شروعه في العمل (شهر) أو
 وكذا تاخره أكثر من نصف شهر (بمنع) النقد بشرط بل (وان بلا شرط في) بيع أمة (مواضعة و) في بيع شيء غائب (في) كراء
 ضمن) أي وصف متعلقه ولم يعين (و) في عد (سلم) وقيد المسائل الاربع بقوله (بخيار) لتأديته لفسخ مافي الذمة في مؤخر سواء
 كان بشرطاً وتطوعاً واللازم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين السلفية والتمنية وانما يمنع اذا كان بشرط (واسعد) أي استقل
 بالامضاء أو الرد شخص (بائع أو مشتري) شيئاً (على) شرط (مشورة) أي مشاورة (غيره) مشاورة مطلقة فله ترك مشاورته
 والا استقلال بنفسه في امضاءه ورده وأما المقيد بان باع على مشورة فلان على أنه ان أمضى البيع معني والافلا فلا يس له الاستبداد لان هذا

البيع بشرط (لبس ثوب) مبيع
 بخيار لغير قياسه عليه مجانا (و)
 اذا لبسه (رد أجرته) للبيسه
 الكثير المنقص قيمته لان ضمانه
 من بائعه فغلت له (ويلزم) المبيع
 بخيار من هو بيده من المتبايعين
 (بـ) سبب (انقضائه) أي
 زمن الخيار (ورد) من له الخيار
 المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء

اللفظ يقتضي توقيف البيع على اختيار فلان نقله في التوضيح عن المازري (لا) يستبدل بالمضاء أو الرمن باع أو اشترى (على خياره) أي غيره (ورضاه) لا نه اعراض عن نظره نفسه بخلاف مشروط المشورة فانه اشترط ما يقوى نظره (وتؤولت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على نفي استبداد من شرط خيار غيره أو رضاه سواء كان بائعا أو مستترا (على نفيه) أي الاستبداد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضاه ومفهوم في مشتران البائع بشرط خيار غيره أو رضاه له الاستبداد لقوة تصرفه في المبيع بمسكه وضمانه (و) تؤولت أيضا (على نفيه) أي الاستبداد في البيع والشراء بشرط (فقط) أي لا في البيع والشراء بشرط. رضاه غيره فله الاستبداد (و) تؤولت أيضا (على انه) أي المجهول له الخيار والرضا (كالوكيل فيهما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق (ورضى مشتر) شيئا بشرط خيار (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فكتبه بقرضه منه بشرائه فليس له رده بعدها بناء على أنها اعتق وأولى العتق الناجز والتدبر والعق لاجل قال الخطاب أو وهب أو تصدق وقال اللخمي عتق من له الخيار من باع أو مشتر باض وهو من البائع رد من المشتري قبول (أو زوج) المشتري الامة التي اشتراها بشرط خيار فهو رضا بشرائها اتفاقا بل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المشهور (أو قصد) بتجريد الامة (تلهذا) بها ظاهره وان لم يتلذذ بها بالفعل فان قصد به تقليد ظاهره ولو التذبح بالفعل فليس رضا (أو رهن) المشتري الشيء الذي اشتراه بشرط خيار في دين عليه فكذلك رضا منه بالبيع (أو أاجر) المشتري الشيء الذي اشتراه بشرط خيار فكذلك رضا منه بالبيع ولو كانت الاجارة مياومة (أو اسلام) أي دفع المشتري الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره لمعلم (للصنعة) كخياط (أو تسوق) أي وقف المشتري في السوق (بها) أي السلعة التي اشتراها بشرط خياره ليبيعه (٣٦) ولمرة لفظ المدونة أو سارم بهذه الاشياء للبيع (أو جني) المشتري على ما اشتراه

بخيار فهو رضا (ان تعمد) ها فان
لا خياره ورضاه وتؤولت أيضا على نفيه في مشتر وعلى نفيه في الخيار فقط وعلى
أنه كالوكيل فيهما ورضى مشتر كاتب أو زوج ولو عبدا أو قصد تلهذا أو رهن
أو أجر أو أسلم للصنعة أو تسوق أو جني أن تعمد أو نظر الفرج أو عرب
دابة أو ودجها لان جرد جارية وهو رد من البائع إلا الاجارة ولا يقبل
منه أنه اختار أو رده بعده إلا ببينة ولا يبيع مشتر فإن فعل فهل يصدق
أنه اختار بيمين أو لربها نقضه قولان

اخطا فليست رضا (او نظر)
الرجل المشتري (الفرج)
للامة قصد الامة لا يجرى للشراء
عبارة المدونة ونظر المبتاع الى
فرج الامة رضا لا نه لا يجرى في
الشراء ولا ينظر اليه إلا النساء
ومن يحل له الفرج (أو عرب) أي
قصد المشتري (دابة) في أسافلها

(أو ودجها) أي قصدتها في أوداجها (لا) يعد رضا (ان جرد) المشتري (جارية) من ثيابها لقصد تقليدتها كما في المدونة وانتقل
قال ابن يونس ظاهرها انه جائز لتقليد ما هو كذلك فقد يكون عيب بحسبها (وهو) أي المذكور من قوله كاتب الى هنا (رد) للبيع
إذا حصل (من البائع) شيء بشرط خياره في زمنه (الا الاجارة) والاسلام لتعلم الصنعة فليست رد لان الغلة له ما لم ترد مدتها عن مدة الخيار
قال الخطاب بقى عليه شيء أو استثناه لكان حسنا وهو اسلام للصنعة فان اللخمي استثناه مع الاجارة ونقله ابن عرفة عنه (ولا يقبل)
من كان له الخيار بائعا كان أو مشتر ادعواه بعد مضي زمن الخيار وليس المبيع بيده (أنه اختار) فيه الامضاء بالبيع (أو) اختار فيه
(رد) البيع وصلة لا يقبل (بعده) أي زمن الخيار (الابينة) تشهد له بما ادعاه (ولا يبيع) بحزم المضارع بلا الناهية أي لا ينبغي أن يبيع
حتى يختار (مشتري) ما اشتراه بشرط خيار والنهي عن البيع الواقع في زمن الخيار لان المبيع في ملك البائع وضمانه فهو تصرف في ملك الغير
وعبارة المدونة لا ينبغي أن يبيع حتى يختار قال البنا في مقتضاها السكر اهة لكن نص عبارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز للرجل أن
يبيع شيئا اشتراه على أن له الخيار فيه قبل أن يختاره اهو هو ظاهر لا نه تصرف في ملك غيره والله أعلم (فان فعل) أي باع المشتري ما اشتراه
بخيار في زمن الخيار قبل اخباره البائع باختياره الامضاء ونازعه البائع (فهل يصدق) في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(فيمين) وهذا الامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (أو) لا يصدق (ولربها) أي بائع السلعة (نقضه) أي فسخ بيع
المشتري لتعدي به به وأخذ السلامة واجازته وأخذ الثمن رواه علي بن زياد عن الامام أيضا في الجواب (قولان) قال في التوضيح
وطرح مسجون التعخير في هذا القول وقال انما في الرواية على ان الربح للبائع لانها كانت في ضمانه قال ابن يونس هذا هو الصواب
لان انما يتهم انه باع قبل أن يختار فيقول له البائع بعت سلمتي وما في ضمانه فالربح الي وما نقض البيع فليس له ذلك لان بيع المبتاع لا يسقط

خياره فلو نقص البيع كان له أن يخبر بأخذ السادة فلا فائدة في نفيه ١٥ وبه يرخ الخري أولاً وهو متعين فلو قال المصنف في القول الثاني أن أولهما ربحه أنزل على هذا (و) أن باع أو ابتاع مكاتب بخياره وعجز في زمنه قبل اختياره (انتقل) الخيار (لسيد) شخص (مكاتب) بائع أو مبتاع بخياره (عجز) من اداه بنجوم كتبته زمن خياره وقبل اختياره رق إبقاء حق المكاتب (و) أن باع أو ابتاع شخص بخياره وفلس أو مات في زمنه قبل اختياره انتقل (ل) شخص (غريم) أي رب دين (احاط دينه) بمال بائع أو مشتري خياره وقام عليه غراماؤه أو مات قبل اختياره في زمن خياره (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين محيط بماله ومات في زمن خياره قبل أن يخبر بالسكلام فيه لغرامائه (لا كلام لو ارث) في كل حال (الا أن ياخذ) الوارث المبيع (عالمه) أي الوارث بعد رد الغراماء ويدفع ثمنه للبائع فيمكن من الاخذ (و) أن باع أو ابتاع شخص بخياره ومات في زمنه قبل اختياره انتقل (لو ارث) واحداً أو متعدد (و) أن تعدد ورثة المشتري بخيار ومات في زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختلفو في الاجازة والرد فـ (القياس) عند أشهب خبر القياس (رد الجميع) أي الباقي وهو الحيز من ورثة المشتري بخيار (ان رد) بيعه (بعضهم) واجاز بعضهم فيجوز الحيز على الرد مع رد لا انتقال حصصة الراد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعض الصفقة ولا بيع نصيب من رد لمن اجاز ومورثهم إنما كان له اخذ الجميع او رد الجميع فقياسهم عليه يقتضي رد الجميع بجامع ضرر التبعض (والاستحسان) عنده أيضاً وهو معنى ينقدح في ذهن المجتهد تقتصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دابل الحكم الذي استحسانه لا نفس الحكم لانه يذكره وهو هنا (أخذ) الوارث (المجيز الجميع) أي جميع ما اشتراه مورثه ويدفع ثمنه من ماله وان لم يررض البائع اذ لا ضرر عليه فيه فان ابى أخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه (٣٧) بتبعض صفقته (و) أن باع شخص

بخياره ومات في زمنه قبل اختياره واجاز بيعه بعض ورثته ورده بعضهم (فهل ورثه البائع) شيئا بخياره ومات في زمنه قبل اختياره المختلف في الامضاء والرد (كذلك) أي مثل ورثة المشتري المختلفين في الاجازة والرد في جريان القياس والاستحسان فيهم وليس ورثة البائع كورثة المشتري في جريان

وَأَنْتَقَلَ لِسَيِّدِ مُكَاتَبٍ عَجَزَ وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ وَلَوَارِثٍ وَالْقِيَاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ وَالْإِسْتِحْسَانُ أَخْذُ الْمَجِيزِ الْجَمِيعِ وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ جُنَّ نَظَرُ السُّلْطَانِ وَنَظَرُ الْمُغْمَى وَإِنْ طَالَ قُسَيْخٌ وَالْمَلِكُ لِلْبَائِعِ وَمَا يُوْهَبُ لِلْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَسْتَشْنِيَ مَالَهُ وَالْعَلَّةُ وَأُرْشٌ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ بِخِلَافِ الْوَكْدِ وَالضَّمَانُ مِنْهُ وَخَالَفَ مُشْتَرٍ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ

القياس والاستحسان وإنما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فليس لمن رد اخذ نصيب المجيز لانه إنما اجاز للاجنبي أي المشتري لا للوارث بخلاف ورثة المشتري فان الحيز منهم يقول للبائع أنت رضيت باخراجه ساعتك لمورثي بهذا الثمن وانا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الرد من ورثة البائع أن يقول هذا المان صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تأويلان) الاول لابن أبي زيد والثاني لبعض القرويين (و) أن باع أو ابتاع شخص بخياره (و) جن من له الخيار بائعاً كان أو مشترياً في زمن خياره قبل اختياره وعلم انه لا يفيق أو يفيق بعد زمن طويل بضر بالاعاقد الآخر (نظر السلطان) أي ذو السلطنة والحكم خليفة كان أو نائبه ومتعلق نظرها هو الاصلح له من الامضاء أو الرد (و) أن باع مبتاع شخص بخياره واعمى عليه في زمن الخيار قبل اختياره (نظر) أي انتظر (المغمى) عليه حتى يفيق وينظر لنفسه ولو تأخرت افاقته عن ايام الخيار ان لم يطل زمنه حتى يضر بالآخر (و) ان طال زمن اغماؤه بعد زمن الخيار (فسخ) البيع (و) الملك (للمبيع بخيار) في زمنه (للبائع) فلا مضاء نقل ملك من البائع للمشتري لا تقرير فلذا كان ضمنا منه من البائع (وما) أي المال الذي (يوهب للعبد) المبيع بخيار في زمنه للبائع في كل حال (الا أن يستثنى) أي يشتري المشتري مال العبد فله ما يوهب في زمنه (والعلة) اخذ العلة أيام الخيار للمبيع به كلبن وبيض واجرة عمل للبائع (وارش ما جنى أجنبي) علي مبيع بخيار زمنه (له) أي البائع (بخلاف الولد) الذي تلده الانثى المبيعة بخيار زمنه فليس للبائع لانه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف التام (والضمان) المبيع بخيار في زمنه اذا قبضه المشتري وادعى تلفه أو ضياعه فيه (منه) أي البائع اذا كان مالا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري أي مما يغاب عليه وثبت تلفه بيينة (و) أن اشترى شخص شيئا بخياره وقبضه من بائعه وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدقه بائعه في دعواه (خالف مشتري) مالا يغاب عليه بخيار وادعى ضياعه أو تلفه بعد قبضه في كل حال (الا أن يظهر كذبه) أي المشتري في دعوي التلف والضياع مالا يغاب عليه بشهادة بيينة برؤيته عنده بعد الزمن الذي ادعى التلف والضياع فيه أو بايداعه أو بيعه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه

(أو يغاب عليه) أي المبيع بخيار بان يمكن اخفاؤه فيضمنه المشتري المدعى تلفه أو ضياعه (الابينة) تشهد له بضياعه أو تلفه بغير سببه وتقر يظه (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما أتلفه أو ضيعه مما لا يغاب عليه أن ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له بينة (ان خير البائع) أي كان الخيار مشروطا له ومفعول ضمن (الاكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لأن له اختيارا لا مضاء ان كان الثمن والردان كانت القيمة أكثر قال البساطي الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فإن أمضى فليس له الا الثمن وان رد قوله القيمة (الا أن يحلف) المشتري ان ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقر يظه (فالثمن) يضمنه دون القيمة الزائدة وعليه فان كانت القيمة أقل أو تساوي غرم الثمن بلا يمين وشبه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضياع ما في (خياره) أي المشتري فيضمن ثمنه ولو كانت قيمته أكثر (وكيفية بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلفه أو ضياعه (والخيار) مشروط (لغيره) أي البائع من مشتري أو أجني فيضمن البائع ثمنه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه أي البائع بملكه بسبب ضمانه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلف البائع لقد ضاع أو تلف وان جني بائع على مبيعه في زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أي البائع وجني (عمدا) ولم يتلفه (ف) عمده (رد) للبائع عند ابن القاسم (و) ان جني بائع والخيار له (خطأ) فله امضاء المبيع بماله من خيار التروى لان جنايته خطأ ليست ردا للبائع لعدم دلالتها عليه لمنافاة الخطأ لقصد الفسخ فان أمضى البائع البيع (فالمشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شيء له والرد وأخذ منه لان العيب الحادث زمن الخيار كالقدح (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار له (انفسخ) البيع (فيهما) أي العمد والخطأ (وان خير غيره) أي (٣٨) البائع وهو المشتري (وعمد) البائع الجناية على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلفه

أَوْ يُغَابَ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً وَضَمَنَ الْمُشْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَكْثَرُ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ فَالثَّمَنُ كَخِيَارِهِ وَكَغَيْبَةِ بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لِغَيْرِهِ وَإِنْ جَنَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا فَرَدُّ وَخَطَأٌ فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا وَإِنْ خَيْرَ غَيْرِهِ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ وَأَخْذُ الْجَنَائِيَةِ وَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ وَإِنْ جَنَى مُشْتَرٍ وَالْخِيَارُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رَدُّ وَخَطَأٌ فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا تَقَصَّ وَإِنْ أَتَلَفَهَا ضَمِنَ الثَّمَنُ وَإِنْ خَيْرَ غَيْرِهِ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ أَخْذُ الْجَنَائِيَةِ أَوْ الثَّمَنُ فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ

(فالمشتري الرد) للمبيع على البائع وأخذ منه لماله من خيار التروى (أو) امضاء البيع (وأخذ) ارش (الجناية) وهو ما حسده الشارع كنصف عشر القيمة في الموضحة برأس أو لحى والثالث في الآمة والجائفة واستشكل أخذ المشتري ارش جناية البائع مع ان البائع ما جنى الا على ملكه ومضمون واجب بانه لا كان الخيار للمشتري وهو متمكن

وان

من امضاء البيع فكأن البائع جنى على ما للمشتري فيه حق

(وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار للمشتري (ضمن) البائع للمشتري (الاكثر) من الثمن والقيمة لحجة المشتري باختيار الرد لماله من خيار التروى (وان أخطا) البائع في جنايته على المبيع بخيار في زمنه ولم يتلف وهو لغيره (فله) أي المشتري (أخذه) أي المبيع حال كونه (ناقصا) بلا أخذ ارش من البائع بجميع الثمن ولو كان لها دية مقدرة ورئت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لتعلق حق المشتري به لعذره بالخطأ (أورده) أي المبيع لماله من خيار التروى وخيار النقص (وان تلفت) الذات المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انفسخ) البيع (وان جني) شخص (مشتري) على شيء مبيع بخيار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أي المشتري (ولم يتلفها) المشتري أي الذات الجني عليها بجنايته (عمدا فهو) أي فعل المشتري (رضا) بالشراء (و) ان جني مشتري والخيار له (خطأ فله) أي المشتري (رده) أي المبيع بماله من خيار التروى (ودفع ارش) ما نقص (لبائعه) لان الخطأ كالعمد في مال الغير وله التمسك به مبررا بلا ارش لا نه تبيين انه جنى على ملكه ويغرم الثمن للبائع (وان أتلها) المشتري أي الذات التي جنى عليها عمدا أو خطأ في زمن خياره (ضمن الثمن) للبائع (وان خير غيره) أي المشتري من بائع أو أجني (وجني) المشتري على المبيع بخيار في زمنه (عمدا أو خطأ) ولم يتلفه (فله) أي البائع بماله من خيار التروى رد البيع (وأخذ) ارش (الجناية أو) امضاء البيع وأخذ (الثمن) والمنقول عن ابن عرفة ان هذا في العمد ويخير المتنازع في الخطأ بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية في الحالتين أي حالتي أخذ المبيع وتركه (وان تلفت) الذات بجناية المشتري عليها عمدا أو خطأ في زمن خيار البائع (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن الذي يبعث به

اذللبائع امضاؤه (والقيمة) اذله رده (وان اشترى) شخص (أحد ثوبين) مثلاً غير معين (وقبضهما) أى الثوبين المشتري (ليختار) أى يعين واحداً منهما للشراء ويرد الآخر واشترط الخيار لنفسه فيما يعينه بين أمساكه ورده (فادعى ضياعهما) أى الثوبين معا بلاينة (ضمن) المشتري (واحداً) منهما (بالتن) الذي يسع به ولا يضمن الآخر لأنه أمين عليه (فقط) راجع لواحد الا لقوله بالتين لانهما ضمان لآخر بالقيمة وليس كذلك ويضمن المشتري واحداً بالتين ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) المشتري البائع (في اقباضهما) أى الثوبين (أو) ادعى (ضياع واحد) منهما في الغرض المذكور (ضمن) المشتري نصفه (أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع المبيع أو غيره فضمن النصف عملاً بالاحتمالين (وله) أى المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقى) وله رده وليس له اختيار نصف الباقي على المشهور لا نه ضرر على البائع وقال محمد ان له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان لمبيع ثوب واحد واذا اختار جميع الباقي لم كون المبيع ثوباً ونصفاً وهو خلاف الغرض وشبهه في إطلاق الضمان فقال (ك) شخص (سائل) أى طالب من آخر (ديناراً) قرصاً أو قضاء عن دين (فيعطى ثلاثة) من الدنانير ليختار منها واحداً لنفسه ويرد اثنين (فزعهم تلف اثنين) من الدنانير الثلاثة (فيكون) قابض الدنانير (شريكة) فيها لدفعها (بالتن) في السلم والتلف فله ثلث السلم وعليه ثلث كل من التالفين وان لم يصدق الدافع في تلف الاثنين فيحلف عليه فان حلف فلا يضمن الاثنين والا فيضمنهما فان قبضها ليربها أو وزنها فان وجد فيها طيباً وازناً أخذها والا رد جميعها وزعم تلفها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده وان قبضها رهنما عنده حتى يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا أن ثبت الضياع ببينة (وان كان) اشتراها مع ائتمار أن له فيهما خيار التزوي وقبضهما ليختارهما للشراء معا أو يردهما معا (٣٩) (فكلاهما) أى الثوبين (مبيع) ولزمه بمضي المدة (للخيار) (وهما) بيده (أى المشتري) فان مضت المدة (وهما) بيد البائع فلا يلزم المشتري شيء وان كانا بيد المشتري وادعى ضياعهما معا ضمنهما بالتين الذى اشتراها به (و) ان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار واحداً منهما وهو فيما يختاره (في اللزوم) أى به

وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيَخْتَارَ فَادْعَى ضَيَاعَهُمَا ضَمِنَ وَاحِدًا بِالتَّيْنِ فَقَطُّ وَلَوْ سَأَلَ فِي إِقْبَاضِهِمَا أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِنَ نِصْفَهُ وَلَهُ اخْتِيَارُ الْبَاقِي كَسَائِلِ دِينَارٍ فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيَخْتَارَ فَرَزَعَهُ تَلَفَ اثْنَيْنِ فَيَكُونُ شَرِيكًا وَإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُمَا فَكَلَاهُمَا مَبِيعٌ وَلَزِمَاهُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَهُمَا بِيَدِهِ وَفِي اللَّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّ وَفِي الْاخْتِيَارِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَرُدُّهُمَا بَعْدَ مَشْرُوطٍ فِيهِ غَرَضٌ كَثِيبٌ لِيَمِينَ فَيَجِدُهَا بِكَرٍّ أَوْ إِنْ بِنَمَادَةٍ لَا أَنْتَفَى وَبِمَا الْعَادَةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ كَعَوَرٍ

لا بالخيار (لا أحدهما) ومضت أيام الاختيار ولم يختار أحداً منهما وتباعدت وهما بيد المتبع وألباع فانه (يلزمه) أى المشتري (النصف من كل) منهما لان أحدهما مبيع ولم يعلم ما هو فوجب كونه شريكاً فيهما (و) ان اشترى أحدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (في الاختيار) فضمت مدة الخيار وهما بيده ولم يختار واحداً منهما فلا يلزمه شيء (منهما) اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه لا على ايجاب أحدهما فيكون شريكاً ومن باب أولى اذا كانا بيد البائع (ورد) المبيع المعلوم من السياق أى يجوز للمشتري رده لبايئة (ب) سبب (عدم) وجود وصف (مشروط) وجوده في المبيع من المتابع وله (فيه غرض) صحيح سواء كان يزيد في القيمة ككون الامة طبخة ولم توجد كذلك أولاً (ك) شرط (ثيب) أى ككون الامة ثيباً (ليمين) من مشتريها انه لا يظا بكرة (فيجدها بكرة) فله ردها لبايئة ويصدق في دعوى اليمين ولا يصدق في غيرها الا ببينة كاشتراط كونها نصرانية لزوجها لبعده النصر اني فيجدها مؤمنة والفرق بين اليمين وغيرها خفاء اليمين غالباً ويرد المبيع بعدم مشروط فيه غرض ان شرط صريحاً بل (وان) كان مصوراً (بنمادة) من الدلال مستندة لزعم الرقيق يامن يشترى من تزعم انها طبخة مثلاً فالمشتري ردها بعدمه (لا) يرد المبيع بعدم مشروط (ان انتهى) قان الخطاب كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموجود في أكثر النسخ والضمير للغرض ويلزم من انتفائه انتفاء المالبة لانها من الغرض وفي بعض النسخ لان انتفاء بضمير التثنية وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا غرض فيه ولا مالبة فانه بلغى ولا عذر له كشرطه في العبد انه امي فوجده كاتباً وفي الامة انها ثيب فيجدها بكرة لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا الغرض (و) (رد المبيع) (ب) وجود (ما) أى عيب فيه (العادة السالمة) منه (منقص للثمن) كابق وسرقة أو لذات كخصاء للعبد (و) (كعور) وأولى عى وذهاب بعض نور العين كذا به كله حيث كانت

العادة السلامة منه (وقطع) لبعض الجسد ولولا صبح (وخصاء) ومثله الحب والرتق والافضاء زاد في الشامل وان زاد في ثمنه
 أى لانها منفعة غير شرعية كزيادة الامة المغنية فتزد وان زاد ثمنها وكون الخصاء عيبا يرد به في غير فعل غنم أو بقر معد للعمل فلا
 يرد بخصائه اذ العادة لا يستعمل منه الا الخصى (واستحاضة) في على أو وخش وروى محمد مدة الاستحاضة التي هي عيب
 شهران (ورفع) أى تأخر (حيضة استبراء) عن وقت مجيئها زنا لا يتأخر اثنائه (وعسر) بفتح تين وهو العمل باليد اليسرى
 وضعف اليمنى في ذكر أو أنثى (وزنا) ابن عرفة في المدونة الزنا ولو في العبد أو وخش عيب (وشرب) لمسكر (وبخر) لقم أو فرج
 وقيل بخر الفرج عيب في الرائحة فقط (وزعر) الجوهر الزعر قلة الشعر والذكر والأنثى فيه سواء (وزيادة سن) وراء
 الاسنان أو طول احداها لذكر أو أنثى على أو وخش بمقدم الفهم أو غيره حيث علمت الزائدة على الاسنان (وظفر) بفتح تين والظفر
 لحم نابت في شحم العين وفي الصمغ الطفر جلدة نبتت على بياض العين من جهة الانب الى سوادها (وعجر) بضم العين وفتح
 الجيم فسر المصنف بكبير البطن وابن عرفة بعقدة على ظهر السكف أو غيره من الجسد (وبجر) بفتح الموحدة وفتح الجيم ما ينعقد
 على ظاهر البطن البطني يصح ضبطها في المتن بفتح تين مصدرين ففي الصمغ البحر بالتحريك خروج السرة ونحوها وظل أصلا
 والعجر بالتحريك الحجم والتو يقال رجل أعرج بين العجز أى عظم البطن (و) وجود أحد (والوالدين) دنية وأولى وجودها
 معا ولعل المراد بوجودهما ظهورهما بيلد شراء الرقيق لا بجيئهما من بلدهما بعده (و) وجود (ولد) وان سفل وكذا وجود زوج
 لامة حر أو عبد وزوجة للعبد حرة أو أمة (لا) يرد الرقيق بوجود (جد) له من قبل أبيه أو أمه (ولا) يرد بوجود (أخ) له
 شقيق أو لاب أو لام (و) يرد الرقيق (٤٠) بد (جذام أب) له وان علا أو أم وان علمت لان المنى الذي خلق منه منهما لسانه

وَقَطَعَ وَخِصَاءً وَاسْتَحَاضَةَ وَرَفَعَ حَيْضَةً اسْتَبْرَأَ وَعَسَرَ وَزَنَا وَشَرَبَ وَبَخَرَ
 وَزَعَرَ وَزِيَادَةَ سِنٍ وَظْفُرًا وَعَجَرَ وَبَجَرَ وَوَالِدَيْنِ أَوْ وَلَدًا جَدًّا وَلَا أَخًا
 وَجُذَامًا أَبًا أَوْ جُنُونَهُ يَطْبَعُ لَا بِمَسِّ جَنٍّ وَسَقُوطِ سِنَيْنِ فِي الرَّائِعَةِ
 الْوَاحِدَةِ وَشَيْبٍ بِهَا قَطْعُ طَوْنٍ قَلَّ وَجَعُودُ تِهٍ وَصُهُو بَنَتِهِ وَكُونُهُ وَلَدَزْنَا وَلَوْ
 وَخَشَاوَبُولٍ فِي فِرَاشٍ فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ أَنْ تُبْتَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَالْأَخْلَفَ
 إِنْ أَقَرَّتْ عِنْدَ غَيْرِهِ وَتَخَنُّثُ عَبْدٍ وَفُحُولَةُ أُمَةٍ اشْتَهَرَتْ

ولو بعد أربعين فرعا وكالجذام
 البرص الشديد وسائر ما تقطع
 العادة بغيره للفرع (أو)
 بد (يجنونه) أى الاصل ذكر
 كان أو أنثى (يطبع) أى جبلة
 بان كان بغلبة السوداء أو
 الوسواس الساكن في الانسان
 فبني خلقه الله تعالى خلق معه
 سكانه فصرعهم (لا) يرد
 الرقيق بجنون أصله (مس جن)

عازض يعرض أحيانا ويفارقه أحيانا لعدم بغيره للفرع (و) يرد الرقيق بد (سقوط سنين) وهل
 بفتح النون مثقلة مثنى سن ولو من غير الاضراس في وخش وفي غير مقدم الفهم (وفي) الامة (الرائعة) أى الزائدة في الجمال
 (الواحدة) من الاسنان سقوطها عيب ترد به ولو من غير المقدم ومفهوم الرائعة ان سقوطها من غيرها لا يرد به الا التي من المقدم فيرد
 به في وخش ونقص السنين وزيادة الواحدة عيب فيهما (و) ترد (بشيبها) أى الرائعة الشابة التي لا يشيب مثلها عادة (فقط)
 أى لا وخش أو ذكر الا الكثير الذي ينقص الثمن ان كثير شيب الرائعة بل (وان قل) شيب الرائعة هكذا قال ابن المواز (و) ترد
 الامة العلية والوخش بظهور (جعوده) أى تجعيد شعرها بلقه على نحو عود بمعنى انه يكون فيه تسكيرات من لفه على عود ونحوه
 لان أصل الخلقة لانه مما تمدح به لكن المناسب لهذا ان يقول وتجعيده لان الجعوده ما كان من أصل الخلقة لاما كان بما ناة (و)
 ترد (رائعة فقط) بصهو بته أى ميل لون شعرها الى الحمرة ان لم ينظره المشتري حين الشراء ولم تسكن ممن شأنه ذلك (وكونه)
 أى الرقيق (ولدزنا) لسكرة النفوس ان كان عليه بل (ولو) كان (وخشا) أى خسيسا دنيأ قال الخطاب الظاهر رجوعه
 الى الثلاثة قبله أى الجعوده والصهو بته وكونه ولدزنا (و) يرد الرقيق بد (بول) منه (في فراش) وهو نائم (في وقت ينكر) بوله فيه وهو نائم
 قال ابن عبد السلام وهو الذي ترعرع وفارق حد الصغر جدا ويرد الكبير به (ان ثبت) بيئته بوله في فراشه (عند البائع والا) وان لم
 يثبت بوله الرقيقة فيه عند البائع (حلف البائع) انه لم يبل عنده في فراشه ولم يرد عليه ومحل حلفه ان (اقرت) بضم الهمزة وكسر
 اللام وضعت أمانة (عند غيره) أى المشتري ليعلم هل يبول في نومها ام لا وبالت عند الامين وحلف البائع مع انه مصدق في نفي العيب بلا
 يمين لنقوى دعوى المشتري باخبار الامين (و) يرد الرقيق بد (تخنث عبد) بد (فحولة) أى تشبيه (أمة) بالرجل (ان اشتهرت) الصفة من

الامة (وهل هو) أي المذكور من التخنث والفحولة (الفعل) بأن يؤتى العبد وتساحق الامة وهو ما في الواضحة وتناول عبد الحق المدونة عليه (أو) هو (التشبه) بأن يرى نث كلامه وحركاته وذكر الامة كلامها وحركاتها وهذا لا ينزى زيد قال فعل أخرى (تأويلان) ويحتج بالتأويل الثاني بأنه لو أريد الفعل لكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتج لقيد الاشتراك في الامة (و) رد الرقيق (ب) (قلف) أي عدم ختن (ذكر) عدم خفض (أنثى مولد) كل منهما ببلد الاسلام وفي ملك مسلم (أو تأويل الإقامة) بها بين المسلمين وفي ملكهم وفات وقته منها بأن بلغا طوراً يخشى أمر ضهما أن ختننا فيه (و) رد الرقيق (ب) (يخنن) مجلو بهما (خوف) كونه رقيق مسلم أبق اليهم وشبهه في الرد فقال (كبيع بعهد) أي ضمان من عيب قديم ومفعول يبيع (م) أي رقيقاً (اشتراه) أي البائع الرقيق (ب) شرط (براءة) من عيب لا يعلمه البائع به مع طول إقامته عنده سواء كانت البراءة صراحة أو حكماً كوهوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع أنه هبة أو ميراث فلم يشتره رده لقوله لو علمت أنك ابتعته ببراءة أنه ملكته بهبة أو اشتريته من ارث لم اشتريته منك بعهد إذ قد أصيب به عيباً وأنت مفلس أو عديم فلا أرجع على بائعك أو واهبك (و) ترد الدابة (ب) (كسر هص) بفتح الهاء والراء فصداً مهملة دمل في باطن الحافر من وطء حجر (و) (ب) (عثر) بفتح العين والمثناة ان ثبت عند البائع أو قال أهل النظر أنه لا يحدث بعد بيعها أو كان أثره بقوائمها أو غيرها (و) (ب) (حرن) أي عصيان وعدم انقياد ووقوف عند اشتداد الجري (و) (ب) (مدمج) على ظهرها (معتاد) لمثلها (لا) يرد الرقيق (ب) (ضبط) أي عمله بيديه على السواء وفي يمينه قوتها المعتادة لا نهزاة لا نقص (و) لا ترد الامة (ب) (ثيو به) ولوراعة (الافيمن) أي أمة (لا يفتض) مثلاً (لصغرها) فتدال رائحة مطلقاً والخش ان اشتربت عذارتها (و) لا ترد الامة (ب) (مدمج) أي تفاحش (ضيق قيل) لا نه من الصفات المستحسنة ومفهومه ردها بغيره المتفاحش ان كانت ترد للوطء وكذا بسعته المتفاحشة (١٦) وفي بعض النسخ صغره وهذا أولى لأنه عيب

ولغطر رواية أشهب عن الامام رضي الله تعالى عنه والصغيرة القبل ليس بعيب الا ان يتفاحش فيصير كالنقص (و) عدم فحش (كونها أي) الامة (زلاء) أي قليلة اللحم الا ليتين قال ابن الحاجب وفي المدونة كونها زلاء ليس بعيب وقيد باليسير (و) لا يرد رقيق ولا بهيم (ب) (سكى) لم ينقص القيمة والارده وان لم ينقص

وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان وقلف ذكر وأنثى مؤلّد أو تأويل الإقامة وخنن مجلو بهما كبيع بعهد ما اشتراه ببراءة وكرفص وعثر وحرن وعدم حمل معتاد لا ضبط وثيو به الأفيمن لا يفتض مثلاً وعدم فحش ضيق قبل وكونها زلاء وكى لم ينقص وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءة وما لا يطالع عليه إلا بتغير كسوس الخشب والحوز ومرقنأه ولا قيمة ورذال البيض وعيب قل بدار وفي قدره رد دوزج بغيره كصدع جدار لم يخف عليها منه إلا أن يكون واجهتها أو

(٦ — جواهر الاكليل — ثاني) الخلق ولا الجمال (و) لا يرد الرقيق (ب) (تهمة) له وهو عند بائه (بسرقة حبس فيها) وأولى ان لم يحبس (ثم ظهرت براءة) منها بثبوت ان السارق غيره (و) لا يرد المبيع بظهور (ما) أي عيب باطن (لا يطالع عليه الا بتغير) في ذاته حيواناً كذا أو غيره كغش بطن الحيوان (كسوس الخشب) وقال ابن حبيب لا يرد به ان كان من أصل الخلقة و يرد به ان كان طارئاً (و) فساد بطن (الجوز) والبندق والتين (ومر) أي مرارة (قنأه) وخيارو يياض بطيخ (ولا قيمة) للمشتري في العيب الذي لا يرد به كسوس الخشب والجوز ومر القنأه (وردالبيض) لظهور عيبه لا نه يطالع عليه بدون كسره قال في المدونة لا نه مما يفسده قبل كسره فان كسره المشتري رده مكسور أو رجع بجميع ثمنه وهذا اذا كسره بحضرة يبعه وان كسره بعد أيام فلا يرد له لا نه لا يدرى أفسد عند البائع أم عند المشتري (و) لا رد المبيع بسبب وجود (عيب قل بدار) الخطاب عيب الدار ثلاثة أقسام يسير لا ينقص ثمنها فلا يرد به ولا يرجع بقيمته كسقوط طرفة وخلع بلاطة وخطير يستغرق معظم ثمنها ويخشي منه سقوطها فترده ومتوسط بينهما لا ترد به ويرجع بما نابه من الثمن كصدع حائط اه (وفي قدره) أي العيب المتوسط الذي لا يرد به ويرجع بقيمته (تردد) قليل بالعادة فما قضت بقلته فقليل وما قضت بكبرته فكثير (ورجل) المشتري على البائع (بقيمته) أي العيب المتوسط (كصدع) أي شق (جدار) لم يخف عليها (أي الدار الانهدام) (منه) ونص ابن الحاجب وفيها أي المدونة لصدع في الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تهدم من رده والا فلا قال الخطاب وانظر ما نسبته ابن الحاجب لها مع قولها ومن ابتاع دار افوجدها صدعاً فان كان يخاف من سقوط الجدار فلا يرد والا فلا هو صدع الجدار الذي لا يخاف عليها السقوط منه متوسط في كل حال (الا أن يكون) الجدار المنصع (واجهتها) أي الحائط المواجهة لداخل الدار وهو الذي فيه بابها ونقص ثمنها ثلثه أو ربعه فترده به ولا قيحة له (أو) أي وترد

الدار (بقطع) أي عدم (منفعة) من منافعتها (كملاح بشرها بمحل الماء ذي (الحلاوة) وفي الشامل وفساد أساسها أو غور مائها أو ملوحتها بمحل المذوبة أو تعفين قوا أعيدها أو فساد حفره مر حاضها كثير وقد روي عن مالك رضي الله تعالى عنه رد الدار بسوء الجار ومن اشترى دارا فوجد جيرانها يشرؤون فله ردها (وان قالت) لامة لمشتريها (أنا مستولدة) لبائعي أي أم ولد أو ولي حرة (لم تحرم) الامة بقولها أم ولد على المشتري لانهما بالالكذب لترجع لائعهما (لكنه) أي قولها أم ولد (عيب) فللمشتري ردها به (وان رضى) المشتري (به) أي عيب دعوي أمومة الولد أو الحرية وأراد بيعها (بين) لم يرد شرائها أنها ادعت ذلك وعجزت عن اثباته لانه مما تكرهه النفوس (وتصرية) أي تأخير حطب (الحيوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو حمارة أو أمة لا رضاع ليحظم ضررها ويكثر حليبها ثم يبيعها على تلك الحالة (كاشط) لكون ذلك لبنها في كل حلبة ثم يظهر بخلافه فلم يشتري ردها لانه غرر فعلى الخطاب يعني ان التغيرير الفعلي كالشرط وهو ان يفعل بالمبيع فعلا يظن المشتري به كالأفلا يوجد وشبه في الكون كالشرط فقال (كتلطبخ ثوب عبد بحداد) أو جعل دواة وقلم بيده ان فعله السيد وأمر به (فردة) أي يرد المشتري المبيع المصري كان من النعم أم لا (بصاع) أي معه ان كان من النعم وظاهره اتحاد الصاع لو تكرر الحلب ودليل رد الصاع ما في الصحيح من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصر والابل والبقرفن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها أن رضىها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقال اشهب لا تأخذ به لانه قد جاء ما هو ثابت منه وهو الخراج بال ضمان قال ابن يونس حديث الخراج بال ضمان عام وحديث المصرة خاص والخاص يقضى به على العام وذكر ابن حجر ان حديث المصرة أصح وأثبت وشرط الصاع كونه (من غاب القوت) لاهل بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلاف قوتهم هذا مذهب المدونة قال (٢٤) (الباجي) وهو المذهب وقيل يتعين رد التمر لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في

بِقَطْعِ مَنْفَعَةٍ كَمَلَحٍ بِبُشْرَهَا بِمَحَلِّ الْحَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلِدَةٌ لَمْ تَحْرُمْ لَكِنَّهُ عَيْبٌ أَنَّ رَضِيَ بِهِ يَنْ وَتَصْرِيَةِ الْحَيَوَانِ كَالشَّرْطِ كَتَلَطِّخِ ثَوْبِ عَبْدِ بَحْدَادٍ فِيرُدُهُ بِصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْقَوْتِ وَحَرَّمَ رَدَ اللَّبَنِ لِأَنَّ عَلَيْهِ مَصْرَاعَةً أَوْ لَمْ تُصَرَّ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ إِلَّا إِنْ قَصِدَ وَشْتَرِيَ فِي وَقْتِ حَلَابِهَا وَكَتَمَهُ وَلَا يَغْيِرُ عَيْبَ التَّصْرِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدُّ بِتَعَدِّهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحُ وَإِنْ حَلَبْتَ ثَلَاثَةَ فَإِنْ حَصَلَ الْأَخْتِيَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضَا وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا نَائِلًا

خير لا تصر والابل والغنم الخ هذا حديث متبع ليس لاحد فيه راي ولذا صدر به ابن شاس وابن الحاجب وحجة المشهور انه اقتصر على الغالب وغاب قوت المدينة اذ ذاك التمر (وحرم رد اللبن) الذي حلب من المصرة للبائع لانه يبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوض اللبن

وهذا يفيد حرمة رد غير اللبن من نقد أو عرض بالاولى واقتصر على اللبن لدفع توهم جواز رده اذ الاصل ان يرد على البائع ومنع عين شيئا منه ان رد المصرة بالتصرية قبل حلبها فلا شيء عليه وأنه يجوز رد اللبن مع الصاع وانه يحرم رد غير الغالب مع وجوده (لا) ترد المصرة بالتصرية (ان علمها) المشتري (مصرة) قال اللخمي أن اشتراها وهو عالم انها مصرة فليس له ردها الا ان يجدها قليلة الدرود المعتاد من مثلها (أو) أي ولا ترد ان (لم تصر) قد (ظن) المشتري حال شرائها (كثيرة اللبن) لسكبر ضررها مثلا فتختلف ظنه فليس له ردها في كل حال (الا أن قصد) بضم فكسر من اتحادها اللبن لالحلمات ولا عملها (و) قد (اشتريت وقد كثرة حلبها) كفصل الربيع أو عقب ولادتها (و) قد (كتمه) أي كتم البائع عدم كثرة لبنها فالمشتري ردها بلا صاع اذ هي ليست مصرة (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) عيب (غير عيب التصرية على الاحسن) من الخلاف وروي أشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصرة (وتعدد) الصاع (تتمدها) أي المصرة المردودة بالتصرية بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكاتب قال ابن زرقون وليس عليه العمل وقال الاكثر يكتفى بصاع واحد لجمعها اذ غاية ما يفيد التعدد كثرة اللبن وهو غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها ومحل الخلاف في المشتراة بعقد واحد فان تعدد العقد تعدد الصاع بعددها اتفاقا (وان حلبت) حلبة (ثلاثة فان حصل) لمشتريها (الاختيار) انقدر لبنها (ب) الحلبة (الثانية فهو) أي حلبها ثالثة (رضاهما) فليس له ردها (وفي الموازية له ذلك) أي ردها بعد الحلبة الثالثة به حلقه انه مريضها (وفي كونه) أي ما في الموازية (خلاف) لما في المدونة فهما قولان وعليه المازري واللخمي قال وما في الموازية احسن أو وفاقا بحمله ما ذالم يحصل الاختيار بالثانية وعليه الصقلي (تاويلان) قال ابن عاشر اذا تأملت كلام المصنف والمدونة وما

فيها من التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصریحهما بالنقصان وتبين لك ان التأويل في كلام الموازنة لا في كلام المدونة على خلاف اصطلاحه (ومنع منه) أي رد المبيع بعينه القديم (بيع حاكم) على مدين مفلس أو ميت أو غائب أو فدية دينه (و) بيع (وارث) لقضاء دين على مورثه الميت أو تنفيذ وصيته ومفعول يبيع قوله (رقيقاً) وقوله (فقط) راجع لحاكم وارث أي لا غيرها وللرقيق أي لا غيره (بين أنه) أي الرقيق (أرث) ظاهره كالمدة أنه شرط في الوارث فقط ونصها وبيع السلطان الرقيق في الديون والمغنى وغيره بيع براءة وان لم يشترط البراءة وكذا بيع الميراث في الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البراءة اه قال ابن عبد السلام معنى البراءة التزام المشتري في عقد البيع للبائع انه لا يطالبه بشيء من سبب عيوب المبيع التي لم يعلمها قديمة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخير) في الرد والتامسك (مشتري) رقيقاً من حاكم أو وارث (ظنه) أي ظن المشتري ان البائع (غيرها) أي الحاكم والوارث وان لم يظهر له عيب قديم (و) منع من الرد (تبري غيرها) أي الحاكم والوارث (في) به (عه) أي الرقيق (مما) أي عيب (لم يعلمه) البائع المتبري منه فلا رد به ان ظهر بعد الشراء (ان طالبت اقامته) أي الرقيق عند بائه ولم يطلبه على عيبه وغلب على ظنه انه لو كان به عيب لظهر له فان كان علمه أو لم تطل اقامته عنده فلا ينفعه تبرييه من عيبه فبقي ظهر فيه عيب قديم فالمشتري به رده على بائه (واذا علمه) أي البائع أي علم عيب مبيعه حاكماً كان أو وارثاً أو غيرهما (بين) البائع وجوبا (انه) أي العيب (به) أي المبيع (ووصفه) أي وصف البائع العيب للمشتري وصفا شافيا بعد اعلامه به ان كان خفيا كالسرقة والا باق لان منه ما يغتفر ومنه ما لا يغتفر (أو أراه له) أي المشتري ان كان مما يرى كقطع وكى (ولم يحمله) أي لم يحمل البائع العيب حين بيانه بان يذكره مفصلاً بان يقول يسرق كذا من كذا (٤٣) أو باق الى كذا أو يغيب كذا ثم ياتي بنفسه

أو يؤتي به أو يشرب كل يوم اوكل مرة أو يزي بالاماء فقط أو بالحرائر أو مطلقاً فان اجمله فلا يكفي (ومنع) من الرد (زواله) أي العيب بعد البيع وقبل القيام به (الا) عيباً (محمّل العود) أي الرجوع بعد زواله كبول بفرس في وقت ينكر وسلس بول وسعال مفراط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكره ويوضح

وَمَنْعَ مِنْهُ بَيْعَ حَاكِمٍ وَوَارِثٍ رَقِيقًا قَطَطَ بَيْنَ أَنْهُ إِرْثٌ وَخَيْرٌ مُشْتَرِ ظَنَّهُ
غَيْرَهَا وَتَبْرِي غَيْرِهَا فِيهِ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ إِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ وَإِذَا عِلْمُهُ بَيْنَ أَنْهُ بِهِ
وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ وَزَوَّالَهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي زَوَّالِهِ بِمَوْتِ
الزَّوْجَةِ وَطَلَّاقِهَا وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ أَوْ بِالْمَوْتِ فَقَطُّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ
أَوْ لَا أَقْوَالُهُ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا إِلَّا مَا لَا يَنْقُصُ كَسَكْنَى الدَّارِ وَحَلْفَ
إِنْ سَكَتَ بِلاَ عُدْرٍ فِي كَالْيَوْمِ لَا كَمُسَافِرٍ اضْطُرَّ لَهَا

عين ونزول ماء مستمر وجذام وبرص حيث قال أهل المعرفة انه يعود فان زواله ولو قيل البيع ولا يمنع الرد لقول ابن حبيب على البائع ان يبين حصول البول في الفراش وان انقطع لان عودته لا تؤمن (وفي زواله) أي عيب الزوج (بموت الزوجة) للعبد التي دخل بها أو الزوج للامة الذي دخل بها (وطلاقها) أي الزوجة والواو بمعنى أو (وهو) أي الزوال بالموت أو الطلاق (المتاويل) الذي فهمت المدونة عليه (والاحسن) عند التنوين في قولها واذا اشترى أمة وهي في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجة بموت أو طلاق (أو) يزول (بالموت فقط) دون الطلاق وهو لا شهب وابن حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لان الموت يقطع التعاقب دون الطلاق (اولاً) يزول عيب الزوج بموت أو طلاق لان من اعتاده لا يصبر عنه قال ذلك الامام رضي الله تعالى عنه قال البساطي لا ينبغي ان يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) به من المشتري بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهوراً من قول كرضيت أو فعل كركوب واستخدام وكتابة وتزويج واجارة (الاما) أي شيئاً (لا ينقض) المبيع فليس رضا (كسكنى الدار) بنفسه أو اسكانها غيره وادخلت الكاف القراءة في المصحف والمطالعة في الكتاب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع بعد شرائه وسكت مدة ثم اراد رده على بائه فلم يقبله وادعى ان سكوته رضا بعينه وانكر المشتري كونه رضا به (حلف) المشتري ان سكوته ليس رضا (ان سكت) المشتري بعد علمه عيب المبيع عن رده (بلا عذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان نكل فلا مفهوم في اليوم انه لو سكت زمناً يدل على رضاه فلا يرد ومفهوم بلا عذر انه ان سكت لعذر فله الرد هو كذلك قرب أو بعد (لا) يدل على الرضا بعيب الدابة الذي اطلع عليه في سفر ركوب (كسافر) ومكره (اضطر) المسافر أو نحوه (لها) أي الدابة في الركوب بل ولو لم يضطر لركوبها على المعتد لعذره

بالسفر حيث لم يمكنه ردها وندب له الا شهادة على أن ركوبها ليس رضا منه ببيعها ولا كراء عليه لركوب (أو) أي ولا يمنع ركوب الدابة في الحضر بعد علم عيبها ردها ان (تعذر قودها) لصعوبتها أو كون مشتريها من ذى الهيئات (الشخص) حاضر) أى غير مسافر ركوبها لحمله مثلا بعد علمه ببيعها وأما ركوبها لردها فلا يمنع ردها ولو تسرق ردها (فان) علم المشتري عيب المبيع وأراد رده على بائعه فوجده قد (غاب بائعه) عن البلد (أشهد) عدلين انه لم يرض بالبيع ثم يرد المبيع عليه اذا حضر ان قربت غيبته أو على وكيله الحاضر (فان عجز) المشتري عن الرد لبعده غيبته وعدم وكيل له يرد عليه (اعلم) المشتري (القاضي) شأنه (فتلوم) بفتحات مثل الواو أى تربص القاضي زمنا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعيد الغيبة) بان كان على عشرة أيام مع الامن ويومين مع الخوف (ان رجى قدومه) قال ابن غازى كذا في النسخ الصحيحة ان رجى قدومه شرط في التلوم وشبه في التلوم فقال (كان لم يعلم قدومه) أى الغائب فيتلوم له (على الاصح) عند أبي الاصبغ بن سهل (وفيها) أى المدونة في كتاب التجارة لا رضى الحرب (أيضا) أى كافيها التلوم لبعيد الغيبة المرجو القدوم في كتاب العيوب (نفى) أى عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت غيبته ورجى قدومه فحملها بعض الشيوخ على الخلاف وقال المتيطي عن بعض الموثقين الموضعا متفقان وكانه قال يتلوم له الا ما ان طمع بقدومه ولم يخف على البعده فانه خاف عليه ذلك أو لم يطمع بقدومه باع العبداه أو الوفاق بحمل المطاق على المقيد (وفي حمله على الخلاف تأويلان) تأويل بالخلاف وتأويل بالوفاق (ثم) بعد تمام زمن التلوم (قضى) القاضي للمشتري بالرد على الغائب (ان اثبت) المشتري عند القاضي (عهدة) أى شراءه المبيع بها (٤٤) أى ان البائع لم يتبر من عيب الرقيق فليس المراد عهدة الثلاث

أو السنة أو الاسلام وهى درك المبيع من الاستحقاق فقط (مؤرخة) أى العهدة وفى نسبة التاريخ لها تجوز اذ المؤرخ حقيقة الشراء ليعلم من تاريخها قدم العيب أو حدوثه (و) أثبت أيضا (صحة الشراء) خوف دعوى البائع اذا حضر فساده فيكافئه اليمين بصحته (ان لم يخلف)

أو تهذر قودها لحاضر فإن غاب بائعه أشهد فإن عجز أعلم القاضي فتلوم في بعيد الغيبة ان رجى قدومه كأن لم يعلم موضعه على الأصح وفيها أيضا نفى التلوم وفي حمله على الخلاف تأويلان ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخلف عليهما وفوته حسا ككتابة وتذبير فيقوم سائلا ومعيبا ويؤخذ من الثمن النسبة ووقف في رهنه واجارته خلاصه وردان لم يتغير كعوده له بعيب أو بملك مستأنف كبئع أو هبة أو إرث فان باعه لأجنبي مطلقا

أو

المشتري (عليهما) أى العهدة وصحة

الشراء فان حلف عليهما فلا يحتاج لاثباتهما بينة وتعين الحلف على عدم اطلاعه عليه الا بعد البيع وعدم الرضا الا لا يعلم الامن جهته (و) منع الرد بالعيب القديم (فوته) أى المبيع (حسا) أى وفوته محسوسا بتلف أو ضياع أو غصب أو حكا (ككتابة وتذبير) وتنجز عتق وصدقة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاعه على العيب فليس لرده وتعين له الارش وهو الواهب أو المتصدق اذ لم يهب أو يتصدق الا بالمبيع واذا فات ووجب للمشتري الارش (فيقوم) المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوما كان أو مثليا حال كونه (سائلا) من العيب بمائة مثلا (و) حال كونه (معيبا) بشانين مثلا يؤخذ له شترى من البائع (د) مثل (النسبة) لما نقصته قيمته معيبا لقيحته سليما (من الثمن) وهو الخمس في المثال المذكور (و) لوعلق المشتري بالمبيع حقا لغيره بأمره في دين عليه أو اجارة ثم علم عيبه الذى لرده به (وقف) المبيع (في) صورة (رهنه) في صورة (اجارته خلاصه) من الرهن بدفع الدين المرهون فيه أو برأئه منه أو تمام عمل الاجارة (ورد) لبائعه بعد خلاصه (ان لم يتغير) المبيع وهو مرهون أى مؤجر فان تغير جرى فيه ما ياتى في قوله وتغير المبيع أن توسط الخ وشبه في الردان لم يتغير فقال (كعوده) أى المبيع (له) أى المشتري بعيبه غير حال بعيبه وصلة عوده (بعيب) ظهر للمشتري سواء كان قديما من عند البائع الاول أو حدث عند المشتري الاول والمبيع في ضمان البائع الاول بمهدة أو مواضعة للمشتري الاول رده على البائع الاول ان لم يتغير (أو) عوده له (بملك مستأنف كبئع أو هبة أو إرث) أى اذا باع لبائعه بما ذكر فله رده على بائعه الاول ظاهر ولو اشتراه من مشتريه عالما بالعيب وهو كذلك لا نه يقول اشتريته لا رده عليك (فان باعه) المشتري أى باع المبيع العيب غير عالم بعيبه (لا جنبي) أى غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعه بمثل ثمنه أو أكثر وعدم تدليس بائعه مادام لم يعد اليه ففي المدونة وان اشترت من رجل عبدا ثم بعته فادعيت بغيره ان العيب كان بائعه عند بائعه منك فليس لك خصومه الا ان لو ثبت

لم أرجعك عليه بشيء فان رجع العبد اليك بشراء أو هبة أو غير ذلك فلك القيام به عليه ثم قال ولو وهبه لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعته به منه ثم لك رده على بائع الاول واخذ جميع ثمنك منه ولا كلام له (أو) باعه المشتري (له) أى لبائعه (بمثل ثمنه) الذى اشتراه منه به فلا رجوع له على بائعه الذى اشتراه الان سواء باعه له قبل اطلاعه على العيب أو بعده دلس أم لا أى علم البائع الاول العيب وكتبه أم لا لكن للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رده عليه ان لم يدلس في بيعه بان باعه له بعد اطلاعه عليه لانه بمنزلة حدوده عنده (أو) باع المشتري المبيع لبائعه قبل اطلاعه على عيبه (ياكثر) من ثمنه الذى اشتراه به منه (ان دلس) البائع الاول أى لم يدين العيب عالما به حين يبيعه أولا (فلا رجوع) للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول على بائعه الذى هو المشتري الاول بزيادة الثمن الثانى على الثمن الاول لشرائه عالما بعيبه (والا) أى وان لم يدلس البائع الاول بان لم يعلم العيب حين يبيعه (رد) أى للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رد المبيع بالبيع على المشتري الاول (ثم رد) كذلك أى للمشتري الاول رده به (عليه) أى على البائع الاول (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه (له) أى لبائعه (ياقل) من ثمنه الذى اشتراه به منه (كامل) البائع الاول الثمن الاول دلس أم لا ونظرا بن عبد السلام في حكمه لانه ان يدلس قال لا احتمال كون النقص من حواله السوق وتبعه في التوضيح (وتغير المبيع) المبيع بعيب قديم عند المشتري وسواء خرج من يده ثم عاد اليها أم لا سواء كان التغير في ذاته بسببه أو غير سببه أو في حاله كالزوج والسرقة (ان توسط) أى التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فله) أى المشتري التمسك بالمبيع و (أخذ) ارش العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أى المبيع لبائعه (ودفع) ارش العيب (الحادث) عنده لبائعه (وقوما) أى العيبان القديم والحادث تقويا مصورا (بتقويم) الشئ (المبيع) ثلاث تقويمات ان اختار المشتري رده فيقوم سالما ومعيبا بالقديم وحده ومعيبا بهما فان اختار التمسك قوم سالما ومعيبا (٤٥) بالقديم فقط فيقوم صحيحا ومعيبا بالقديم

وياخذ نسبة النقص من الثمن فان كانت قيمته سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس الثمن فيرجع المشتري به على البائع فان كان اشتراه بخمسة عشر فيرجع بخمسة اثنان ويعتبر التقويم (يوم ضمنه) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع (وله)

أَوَّلُهُ بِمِثْلِ ثَمْنِهِ أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَلَسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدَّتْهُ رُدَّ عَلَيْهِ وَلَهُ بِأَقَلِّ كَمَلٍّ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ اخْذُ الْقَدِيمِ وَرُدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ يَوْمَ ضَمْنِهِ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ بِكُصْبِغٍ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْتَرِكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَجَبَرَ بِهِ الْحَادِثُ وَفُرِقَ بَيْنَ مُدْلَسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ كَهَلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ وَأَخْذِهِ

المشتري (ان زاد) المبيع عنده (بكصبغ) بكسر الصاد ما يصنع به كزعفران واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر او هو الظاهر من عبارة المدونة ونصها ولو فعل بالثوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حبسه واخذ قيمة العيب اورده ويكون بازادت الصنعة شريكاه والمصدر المنسبك من قوله (ان يرد) بفتح الهمزة مبتدأ خبره له أى رد المبيع للمبيع بعيب قديم لبائعه ثابت له (ويشترك) المشتري مع البائع في المبيع (ب) مثل نسبة (ان زاد) من قيمته بصبغه او خياطته على قيمته خاليا عن ذلك معيبا فان قوم مصبوغا بخمسة عشر وغير مصبوغ بعشرة شاركه بثلاثة دلس بائعه أم لا او يتمسك ياخذ ارش القديم وتعتبر القيمة (يوم البيع على الاظهر) صوابه على الارجح والحكم على الاظهر كذا في نسخة صحيحة من ابن غازي بعضها بخط التتائي وفي خطه لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري (و) اذا حدث بالمبيع المعيب عيب عند المشتري وزيادة (جبر) به أى جبر الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عنده مشتريه فان ساواه فقال ابن بونس ان تمسك فله ارش القديم وان رد فلا شيء عليه وان نقص ورده غرم تمام قيمته معيبا وان تمسك به فله اخذ ارش القديم وان زاد وتمسك به فله ارش القديم وان رد شارك بالزائد (وفرق بين) بائع (مدلس) كاتم عيب مبيعه عالما به (و) بائع (غيره) أى المدلس (ان نقص) المبيع المعيب عيبا قديما عند المشتري بصبغه مثلا بما لا يصبغ به مثله فان كان البائع قد دلس ورده المشتري فلا ارش عليه لانه قصه وان تمسك فله ارش القديم وان كان غير مدلس فان رد أعطى ارش الحادث وان تمسك اخذ ارش القديم وشبهه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلاكه) أى المبيع المعيب (من) أى بسبب عيب (التدليس) وبسبب عيب غير التدليس فان سرق الرقيق المبيع فقطعت يده وأبقى وأحارب فله ان كان البائع قد دلس بذلك فلا شيء على المشتري ويرجع بجميع ثمنه وان لم يدلس ف ضمان الرقيق من المشتري وله ارش العيب القديم (واخذه) بفتح الهمزة وسكون الخاء أى شراء

البائع المبيع (نه) أي المشتري (د) ثمن (أكثر) من الثمن الذي باعه له به فان كان البائع مدلسا فلا شيء له والا فله رده على المشتري ثم المشتري رده عليه وقد تقدمت هذه في قوله أو بأكثر ان دلس والارد ثم رده عليه وأعادها لجمعها مع نظائرها وعطف على هلاكه فقال (وتبر) بفتح الفوقية والموحدة وشذراء من بائع رقيق (نما) أي عيب (لم يعالجه) (البائع بحسب أخبارة) وقد طالت إقامته عنده فان كان في نفس الامر كذا انفعته راء ته وان كان علمه وكتمته وكذب في قوله لم أعلم به عيبا فلا تنفعه براءته ويتبين كذبه باقراره أو شهادة بيته عليه بعلمه به حال بيعه (ورد سمسار) أي دلال توسط بين البائع والمشتري ومنعول رد (جعل) أخذه من البائع ثم رده عليه المبيع بعيب قديم فبرده له ان لم يدلس البائع دلس السمسار أم لا فان دلس البائع ورد عليه المبيع فلا يرد السمسار الجعل ان لم يعلم السمسار العيب فان كان علمه فكذلك عند ابن يونس الا أن يتواطأ مع البائع على التدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وعند القاسبي له جعل مثله في حال علمه ان لم يرد المبيع فان رد فلا شيء له (ورد مبيع) مبيع نقله المشتري لحله ثم علم عيبه واختار رده لبايعه فردّه (لحله) الذي قبضه فيه لبايعه المدلس (ان رد) المبيع على البائع (بعيب) قديم وعليه أجرة نقل المشتري له الى بيته مثالا (والا) أي وان لم يكن البائع مدلسا (رد) أي رده المشتري على بايعه بعيب قديم (ان قرب) الموضع الذي نقله المشتري اليه وهو مالا كلفة في نقله اليه (والا) أي وان لم يقرب (فات) الرد والمشتري أرش العيب ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود عيب قديم عند البائع فقال (كعجف) أي هزال (دابة) من النعم أو غيره (وسمنها وعمي وشلل وتزويج أمة) قال الخطاب أما العجف فالمشهور انه من المتوسط الموجب لخيار المبتاع بين الرد ودفع اersh الحادث والتمسك وأخذ اersh القديم وأما سمنها فقال ابن رشد اختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه في سمن الدواب فرأه مرة فو تأخير المبتاع به بين الرد والامساك والرجوع بقيمة العيب ومرة لم يره فو تأ وقال ليس له الا الردها وأما عيوب الاخلاق (٤٦) كالزنا والسرقة وشرب الخمر اذا حدث شيء منها عند المشتري وقد

اطلع على عيب قديم فالذهب على قولين احدهما أنها عيوب يرد اershها ان رد المبيع والاخر انها ليست بعيوب فله رده ولا شيء عليه واقتصر المصنف على التزويج ليرتب عليه جبره بالولد فقال وجبر تزويج الامه (بالولد) الذي ولدته الامه من تزويج المشتري

مِنْهُ بِأَكْثَرِ وَتَبَرَّ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ وَرَدَّ سَمْسَارُ جُعْلًا وَمَبِيعٌ لِحَلِّهِ إِنْ رُدَّ لِعَيْبٍ
وَالرُّدُّ إِنْ قُرِبَ وَالْأَقَاتُ كَعَجْفٍ دَابَّةٍ وَسَمْنَهَا وَعَمِيَّ وَشَلَّالٍ وَتَزْوِيجِ
أُمَةٍ وَجُبْرِ بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ بِالْحَادِثِ أَوْ يَقِلَّ فَكَالْعَدِيمِ كَوَعَكٍ وَرَمَدٍ
وَصُدَاعٍ وَذَهَابِ ظُفُرٍ وَخَفِيفِ حُمَّى وَوَطْءِ نَيْبٍ وَقَطْعِ مُعْتَادٍ
وَالْمُخْرَجِ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفَيْتٍ فَالْأَرْشُ

في جبر الولد العيب الذي حدث عند المبتاع بالمبيع ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عيب ككبر فليس له الا التمسك من غير شيء والرد من غير غرم عليه قال ابن عرفة من سماع ابن القاسم من ابتاع جارية فزوجه فو ادت ثم وجد فيها عيبا قد نما فله ردها بولدها وحبسها ولا شيء له وقوله (الا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم) مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أي ان محل التخيير المذكور الا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جدا بحيث لا يؤثر نقصا في الثمن كافي الامثلة الا تية فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل انما التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالعدم لانه انما كان له التماسك وأخذ القديم لخساره لا لاجل العيب الحادث وحيث أسقط عند البائع حكم العيب الحادث زال معلوله ففعله فكالعدم راجع للمسا لتين أي الا أن يقبله بالحادث فكالعدم أو يقل فكالعدم ثم اخذ في امثلة العيب القليل جدا بقوله (كوعك) أي مرض يعارض بعضه بعضا فيخف ألمه (ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حمى) وهي مالا تمنع التصرف (وطء نيب وقطع) أي تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) وهو ما جرت العادة بفعله مثله في المبيع قال الخطاب ظاهر كلامه أن القطع المعتاد من العيب الخفيف الذي لا يرد اershه سواء كان بايعه مدلسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب اه ومفهوم معتاد فوته غير المعتاد قال في المدونة فان قطع الثياب قصصا أو سراويلات أو اقنية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير في حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلس به البائع فلا شيء على المبتاع لما نقصه القطع ان رده ثم قال الخطاب اذا علمت هذا فاعد المصنف القطع المعتاد في العيب الخفيف الذي يرد به بلا شيء غير ظاهر لان هذا انما هو في حق المدلس واما غيره فهو في حقه من العيب المتوسط الذي يوجب له الخيار في التمسك والرجوع بارش العيب القديم والرد ودفع ما نقصه القطع المعتاد (و) ما تغير الحادث بالمبيع عند مشتريه (المخرج) المبيع (عن) الغرض (المقصود) منه (مفيت) لرده بعيبه القديم واذا فات رده (فالارش) للعيب القديم حق للمشتري على البائع دلس ام لا فيقوم ساعدا ومعيبا بالقديم وللمشتري من الثمن بنسبة ما نقصته

الثانية للاولى ومثل النسخ فقل (ككبر) حيوان (صغير) أدى أو غيره المطاب هذا مذهب المدونة وفي الموازنة لما لك
رضي الله تعالى عنه متوط وأدخلت الكاف هدم العقار أو بناءه (وهرم) بفتح الهاء والراء أى ضعف القوة عن جميع المنفعة أو
أكثرها وقيل متوسط شهره في الجواهر وقيل خفيف وأنكر (وافترض) أى إزالة بكرة أمة (بكر) عليه أو وخش الحطاب
عده في المقيت مخالف للمصنوع من انه من المتوسط ونص الشامل في العيب المتوسط وكافتراض بكر (وقطع) لشقة (غير معتاد)
كقلاع لمركب أو قلائس أو سراويلات صغيرة تستر العورة المغلظة وبعض الخففة فقط سواء كان البائع مدلساً أم لا واستثنى من قوله
فلا رشح فقال (الأن يهلك) المبيع (بعب التندليس) من البائع على المشتري بأن علمه وقت بيعه وكتمه كتدليس بحرايته فحارب فقتل
(أو يهلك) (بشئ) (سماوى) منسوب للسماء أى لا دخل لأدى فيه (زمنه) أى زمن التندليس (كونه) أى الرقيق المبيع
الذى دلس بائه بابقه فابق من المشتري ومات (في) زمن (أباقه) واحتز بقوله زمنه وقوله في أباقه عن موته بسماوى في
غير زمن عيب التندليس فيرجع بارش العيب القديم فقط (وان باعه المشتري) قبل علمه عيبه (وهلك) المبيع عند مشتريه الثاني
(بعيبه) أى عيب التندليس من البائع الاول (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجعه (على
بائه) وهو المشتري الاول لعدمه أو موته أو غيبته بعيدا واصله رجع (بجميع الثمن) الاول فان ساوى الثمن الثاني فواضح (فان زاد) الثمن
الاول على الثمن الثاني (ف) الزائد (ل) المبيع (الثاني) فإدركه المشتري الثاني للمشتري الاول (وان نقص) الثمن الاول عن ثمن
المشتري الثاني ولم يعطه المدلس غير الثمن الاول (فهل يكمله) (٤٧)

أولا يكمله له لرضاه باتباع
البائع الاول فلا رجوع له على
الثاني قولان (و) ان ظهر
للمشتري عيب قديم وأراد
رده به فادعى عليه بائه
انه اشتراه عالما به وأنكر
المشتري علمه به حين
الشراء (لم يحلف مشتري) شيئا
علم عيبه القديم بعد شرائه
واراد رده به على بائه فادعى
رؤيته (العيب حين شرائه

ككبر صغير وهرم وافترض بكر وقطع غير معتاد إلا أن يهلك بعيب
التندليس أو بسماوى زمنه كموته في أباقه وإن باعه المشتري وهلك بعيبه
رجع على المدلس إن لم يمكن رجوعه على بائه بجميع الثمن فإن زاد فللثاني
وإن نقص فهل يكمله قولان ولم يحلف مشتري أدعى رؤيته إلا بدعوى
الإراءة ولا الرضا به إلا بدعوى مخبر ولا بائع أنه لم يبق بابقه بالقرب
وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالزائد أو أقله بالجميع أو بالزائد
مطلقاً أو بين هلاكه فيما بينه أو لا أقوال ورد بنقص المبيع بحصته

فأنكرها المشتري فالقول قوله بلا بين وله رده به في كل حال (الا) أن يحق البائع عليه دعوى رؤيته (بدعوى الإراءة) من
البائع العيب للمشتري حين شرائه أو كان العيب ظاهراً لا يخفى على غير المتأمل فيحلف وله الرد فان نكل فلا رده (و) ان اراد المبتاع
رد المبيع بعيبه القديم فادعى عليه بائه أنه نرضى به بعد علمه به بعد باعه وانكر المبتاع رضاه به بعد دفعه (لا) يحلف مشتري ادعى عليه
(الرضا به) أى العيب بعد علمه به بعد العقد فأنكره (الا) أن يحق البائع ذلك عليه (بدعوى) البائع اخبار (مخبر) برضا المشتري بالعيب
بعد علمه به فيحلف كما في المدونة وهو المعتمد وقال ابن أبي زمنين يحلف البائع أولاً ان أخبر اصداقاً أخبره برضاه ثم يحلف المشتري انه ما
رضيه وله رده (و) من ابتاع عبداً فابق عنده فادعى قدمه واراد رده فحلف البائع وأنكر قدمه فلا يحلف (بائع انه) أى العبد (لم يابق) عنده
(لا بابقه) أى العبد عند مشتريه (بالقرب) من شرائه اذهب الا يستلزم قدمه (و) ان بين البائع بعض عيب مبيعهم وكتمه بعضه وهلك المبيع
عند المشتري بسبب عيبه (هل يفرق بين) بيان (أكثر العيب) بان قال يابق خمسة عشر وهو يابق عشرين (يرجع) المشتري (ب) ارش
العيب (الزائد) على ما بينه البائع وهى الخمسة في المثال (و) بين بيان (أقله) أى العيب كخمسة من عشرين فيرجع المشتري (بالجميع) أى
ثمنه ولا فرق بين هلاكه فيما بينه وهلاكه فيما كتمه (أو) يرجع (ب) ارش العيب (الزائد) على ما بينه (مطلقاً) عن التقييد
ببيان الاكثر والهلاك فيما بين أو فيما كتّم (أو) يفرق (بين هلاكه) أى المبيع (فما بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري
عليه بقيمة العيب الذى كتّمه فقط (أولا) يهلك فيما بينه بل فيما كتّمه فيرجع عليه بجميع ثمنه في الجواب (أقوال) وفي كلام
المصنف اجمال في القول الاخير لا نعلم منه عين الحكم وقد علمت حكمه وانه يرجع عليه بجميع ثمنه (و) ان ظهر عيب في بعض
المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد للمشتري (رد بعض المبيع) على بائه والرجوع عليه (بحصته) أى البعض المردود من

ثمن الجميع ويلزمه التمسك بالبعض السليم بحصته وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القيمتين ونسبة كل منهما لمجموعهما هذا اذا كان الثمن مثليا أو غيرها (و) ان كان مقوما (رجع بـ) حصصة البعض المعيب من (القيمة ان كان الثمن) للمبيع المقوم المعين المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه (ساعة) أي شيئا مقوما وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزمه التمسك بالسليم بحصته من الثمن او قيمته في كل حال (الا ان يكون) البعض المعيب (الاكثر) من النصف فليس له رده والرجوع بحصته من الثمن أو قيمته بل أما ان يتمسك بالجمع أو يردده أو بالبعض السليم بجميع الثمن (أو) يكون المعيب (أحد) شيئين (مزدوجين) لا يستغنى باحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين أو حكاء كسوارين وقرطين فليس له رده بحصته والتمسك بالسليم الا برضاها لا مكان ان يشتري فردة أخرى يتم بها الانتفاع فلا يلزم اضااعة المال (أو) يكون المعيب (أما) رقيقة (وولدها) المبيعين في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أي أحدهما فلا يجوز رده وحده لا يلزم عليه من التفرقة بين الام وولدها وهي غير جائزة ان ترض الام والابن (و) ان اشترى اشياء مقومة كشياب بشمن واحد في صفقة واحدة فاستحق أكثرها فلا يجوز التمسك بـ (بعض) (أقل) أي قليل من مبيع مقوم متعدد (استحق أكثره) أي المبيع لا نفسا بخ البيع باستحقاق أكثر المبيع فالتمسك بالباقي بحصته انشاء شراء بشمن مجهول اذ لا يعلم حصصة الباقي من الثمن الا بعد تقويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لمجموع القيمتين وأجازه ابن حبيب ورأى انها جهالة طرأت بعد تمام الشراء (وان كان درهما وساعة تساوي) الساعة (عشرة) من الدراهم مثلا بيعا (ثوب) قيمته بحسب تراضيهما اثنا عشر درهما (فاستحققت) أي ظهرت (الساعة) ملكا لغير بائعها أو ظهرت بها عيب قد يرددها مشتريها به فهي وجه الصفقة اذ هي خمسة اسداسها (و) قد (فات الثوب) (٤٨) الذي هو ثمن الدرهمين والساعة بيده مشتريه بها بخواتمة سوق فاعلى (فله)

وَرَجِعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سَلْعَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ أَوْ أَحَدُ مَزْدُوجَيْنِ
أَوْ أَمَّا وَلَدَهَا وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ وَإِنْ كَانَ دِرْهَمَانِ
وَسَلْعَةٍ تُسَاوِي عَشْرَةَ ثُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّلْعَةُ وَفَاتِ الثُّوبُ فَلَهُ قِيَمَةُ
الثُّوبِ بِكَفَالِهِ وَرَدُّ الدَّرْهَمَيْنِ وَرَدُّ أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ
وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ لِلْمُشْتَرِي وَحَلْفٍ مَنْ لَمْ
يُقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَقَبِلَ لِلتَّعَذُّرِ غَيْرَ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ

أي مشتري السلعة التي استحققت والدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفائت (بكفاله) وهي اثنا عشر درهما (ورد) مشتري السلعة والدرهمين وجوبا (الدرهمين) الباقيين بيده بعد استحقاق السلعة وله التمسك بالدرهمين واخذ خمسة اسداس قيمة الثوب وهي عشرة دراهم وجاز له ذلك وان

كان تمسكا بأقل ما استحق أكثره لان شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فات هنا (و) ان اشترى شخصان وفي شتا من واحد ووجداه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) نصيبه منه دون صاحبه ولو أبى بائعه وقال لا أقبل الا جميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء بتعدد المشتري واليه يرجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه بعد ان قال قبله انما لهما الردهما او التمسك معا وكلاهما في المدونة (و) ان اشترى شخص شيئا من شخصين في صفقة واحدة ووجد فيه عيبا قدما جاز له ان يرد (على أحد البائعين) نصيبه منه دون نصيب الآخر قال البازري وتعد صفقتيها صفقتين (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع خفيا كزنا وسرقه وإباق وانكره البائع فـ (القول) للبائع (في) (نفي العيب) القديم الخفي في المبيع بلا يمين لتمسكه بالاصل وهي سلامة المبيع (أو) أي ان ادعى المشتري قدم العيب وانكره البائع فالقول للبائع (في) (نفي قدمه) أي العيب يمين تارة ودونها تارة كإي (الا بشهادة) اهل (عادة) للمشتري (بقدمه) فالقول للمشتري بلا يمين ان قطعت بصدقه (وحلف من لم يقطع بصدقه) من بائع او مشتري فان ظنت قدمه حلف للمشتري وان ظنت حدوثه او شككت حلف البائع ومفهومه انها ان قطعت بصدقه فلا يشتري بلا يمين ويجدونه فللبائع بلا يمين ومعنى شهادة العادة شهادة اهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعانة وهذا في عيب يخفي واما الظاهر الذي لا يخفى على من قاب المبيع كالاقدام وطمس العينين فلا ينفع المشتري شهادة العادة ولو قطعت لحلة على علمه حين شرائه ورضاء به (وقبل) في الاخبار بحدوث العيب او قدمه وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدول ونائب فاعل قبل (عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان كانوا مشركين) أي كفارا الا انه خبر لا شهادة ومفهومه للتعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجي والمازري وكلام ابن شاس يقتضي ان الترتيب بينهما على وجه الكمال (ويمينه) أي البائع على عدم العيب او حدوثه صيغتها (بعته) وما هو به أي ليس به العيب الذي ادعى المشتري

قدمه (و) يزيد (في) يمينه على عدم أو حدوث عيب المبيع (ذى) أى صاحب (التوفية) أى الكيل أو الوزن أو العد (وأقبضته) أى المبيع للمشتري (وما هو) أى العيب موجود (به) أى المبيع لأن ضمان العيب الحادث بذى التوفية قبلها من بائه ويحمل البائع (بتأني) عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعمى والعرج والور (وعلى نفي العلم في) عدم أو حدوث (الخفي) كالزنا والسرقة (والعلة) الناشئة من المبيع المعيب الذي لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء نشأت بلا تحريك كلبن وصوف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام كسكني دار لا تنقص (له) أى المشتري من حين العقد اللازم (للفسخ) للمبيع بسبب العيب أى ادخال المبيع في ضمان بائعة برضاها برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم كما يأتي وأما المبيع غير اللازم كبيع الفضولي مع علم المشتري فلا علة لانه حينئذ كعاصب إلا أن يجزأ مالك المبيع (ولم) الاولى ولا (ترد) العلة للبائع مع المبيع المردوده بعيب قديم صرح به لافادة عود ضمير له للمشتري وليخرج منه قوله (بخلاف ولد) لهيئة أو أمة اشترت حاملاً أو حملت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولدها معها (و) بخلاف (ثمرة أبرت) حين شراء أصلها واشترطها معها إذا تدخل في البيع إلا به فإن رد الأصل بعيبه ردها معها لأن لها حصصاً من الثمن وقال أشهب لا يرد لها لأنها غلة وانفق ابن القاسم وأشهب على عدم رد اللبن وإن كان في الضرع يوم البيع لخفة أمر ذلك إلا أن تكون مصرة يوم شرائها فيرد معها صاعاً من غالب القوت أن ردها بعيب تصر بها (و) بخلاف (صوف تم) وقت الشراء فيردها مع الغنم أن ردها بعيب لأن له حصصاً من الثمن وإن جزه وقات رده وزنه إن علم قال اللخبي أن وجد العيب بعد ان عاد إليها الصوف وردها فلا شيء عليه للصوف الأول لأن هذا كالاول وشبهه في عدم رد العلة فقال (ك) مشتري شقصاً في أصول مثمرة بشمرة مؤجرة واشترطها ليست أوجدتها ثم أخذت منه الأصول (شفعة) فقد فاز بها (واستحقاق) أى رفع ملك بائع لأصول مثمرة بشمرة مؤجرة (٤٩) اشترطها لمشتريها ويست عند أوجدتها

وثبت ملكها لغير بائعها فقد فاز المشتري بشمرتها (و) من ابتاع نخلاً لا ثمراً أو فيها ثمراً ولم يدفع ثمنها حتى فليس وجدها وأخذ البائع النخل (تفليس) المشتري فقد فاز المشتري بالثمرة التي جدها (و) كمن اشترى أصولاً مثمرة بشمرة مؤجرة واشترطها وأذهت عنده

وفي ذى التوفية وأقبضته وما هو به بتأني الظاهر وعلى العلم في الخفي والعلة له للفسخ ولم ترد بخلاف ولد وثمره أبرت وصوف تم كشفة واستحقاق وتفليس وفساد ودخلت في ضمان البائع أن رضى بالقبض أو ثبتت عند حاكم أن لم يحكمكم به ولم يرد بطلان سمي باسمه ولا يفي ولو خالف العادة وهل إلا أن يستسلم ويخبره بجهله أو يستأمنه

(٧ — جواهر الاكلیل — ثانی) وكان عقد البيع فاسداً وفسخ شراؤه (فساد) فالثمرة له ولكن قال الخطاب وأما في البيع الفاسد فلم أقف الآن على نص صريح فيه والظاهر أن حكمه حكم الرد بالعيب (ودخلت) السلعة المردودة بعيب في ضمان البائع أن رضى (بائعاً) بالقبض لها من مبيعها ولو لم يقبضها ولم يمض زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها (وثبت) عيبها الموجب لردّها (عند حاكم) وحكمه بل (وإن لم يحكم) الحاكم (به) أى الرد إن كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء ومفهوم أن رضى الخ لانه أن لم يرض به ولم يثبت عند حاكم لا تدخل في ضمانه ظاهره ولو وافقه على عدم العيب وهو كذلك لانه قد يدعى انه قد يبرأ له منه وانه رضى به (ولم) أى لا (يرد) لمبيع (بطلان) أى جهل باسمه الخاص به (أن سمي) المبيع (باسمه) العام الذي يعمه وغيره كبيع حجر معين بثمن قليل فتمين ياقوتا أو زمرداً أو أما فقد فاز المشتري به وليس لبائعه رده لانه يسمى حجراً وأولى أن لم تسمه أصلاً ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المدكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه انه لو سمي باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شيء باسم ياقوتة فتوجد حجر أو لا تشتري رده وكبيع زجاجة فتوجد ياقوتة فلا بائع ردها وعن كلام المصنف أن لم يكن البائع وكيناً ولا رد بالغلط بلا نزاع (ولا) يرد المبيع (بغبن) أى زيادة على الثمن المعتاد بالنسبة للمشتري ونقص عنه بالنسبة للبائع أن وافق العادة بل (ولو خالف) الغبن (العادة) وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب وجوب الرد بالغبن إذا كان أكثر من الثلث بصحيح لقوله ﷺ لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض (وهل) لا يرد بالغبن في كل حال (إلا أن يستسلم) الجاهل بالثمن المتبايعين به (ويخبره) أى يخبر الجاهل العالم به (بجهله) بالثمن ويقول له يعني كان يبيع الناس أو اشتريتها كما تشتري من الناس فاني لم أعلم بالثمن فيغنيه بالزيادة في البيع والنقص في الشراء فله الرد به (أو يستأمنه) تنويع لفظ التفسير أى أن الاستسلام وهو الاخبار بجهله أو استئمانه فإذا قل المستأمن قيمته كذا أو الأمر بخلافه فله رده به مطلقاً عن التقييد بهد الاستسلام

(تردد) أى طريقان وهما كطريقة ثالثة تقول انه لا خلاف في ثبوت الغين لغير العارف وفي العارف قولان (ورد) الرقيق خاصة (في) يبيعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع له في اليالى (الثلاث) بأيامها من كل ما يحدث به فيها فللمشتري رده (بكل) عيب (حادث) به فيها سواء كان بدينه أو خلقه أو بدنه ولو موتاً أو غرقاً أو حرقاً أو سقوطاً من شاهق أو قتل نفسه (الأن يبيع) المالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قديم يعلمه بعد طول اقامته عنده فلا يرد بمحدث فيها (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أى المواضعة التى توجب ضمان البائع قال ابن رشد اذا أقامت في الاستبراء ثلاث ليال أو أزيد فان كل أقل من ثلاث فلا بد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث المواضعة في السنة وانما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء اه ولا تكون عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيار الا بعد انبرامه ولا يحسب من الثلاث اليوم الذى عقد فيه البيع (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث زمنياً واه من الكسوة (عليه) أى البائع (وله) أى البائع (الارش) للجناية عليه زمنياً وشبهه في الكون للبائع فقال (ك) المال (الموهوب له) أى للرقيق زمنياً (الا) الرقيق (المستثنى) المشتري (مثاله) لمشتريه فالمشتريه المال الموهوب له زمنياً لم يتكلم المصنف على غلة الرقيق في أيام العهدة قال ابن الحاجب غلته للمشتري على المشهور قال الموضح هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما نظر لان في العتبية أن ما ربح في الثلاث أو أوصى له به وان لم يستثن المشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازري ان القاضى أباحمد أشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانها للمشتري قال ولكن المنصوص هنا ان ذلك للبائع اه (و) رد الرقيق (في) يبيعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع له في (السنة) من جذام وبرص وجنون (ب) حدوث (جذام وبرص وجنون) قال ان شاس انما اختصت عهدة السنة بهذه الثلاث لان هذه الادواء تتقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون (٥٠) فصل بحسب ما أجري الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأخير ذلك السبب بذلك

فَرَدُّهُ وَرُدَّ فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَادِثٍ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِبَرَاءَةٍ وَدَخَلَتْ فِي
الِاسْتِبْرَاءِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَرْشُ كَمَا لَمْ يُوْهَبْ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَنَى مَالَهُ وَفِي عَهْدَةِ
السَّنَةِ بِجُذَامٍ وَبَرَصٍ وَجُنُونٍ بِطَبْعٍ أَوْ مَسْجِنٍ لَا بِكَضَرَبَةٍ أَنْ شُرْطَا
أَوْ اعْتِيدَ أَوْ الْمُشْتَرَى اسْقَاطُهَا وَالْمُحْتَمَلُ بَعْدَهَا مَنَّهُ لَا فِي مَنْكَحٍ بِهِ أَوْ مُخَالَعٍ
أَوْ مُصَالَحٍ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسَلِّمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ
مُكَاتَبٍ أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كِفَافٍ

الفصل اه وقيد الجنون بقوله
(ب) فساد (طبيع) من الطباع
الرابع كغلبة السوداء (أو)
ب(مسجن) أى دخوله فيه
وتغيبه عن احساسه لانه لا يزول
وان زال فالغالب عوده (لا) ان
كان الجنون (بكضربة) وطربة
وخوف فلا يرد به لا مكان زواله
بمعالجة وأمن عوده (أو) لم تشتترط

أى عهدة الثلاث والسنة و(اعتيدا) في بيع الرقيق الخطاب يريد اوجمل السلطان الناس
عليهما ولعله أكتفى عنه بقوله اعتيدا ولا بد في اشتراطهما من التصريح بها ويكفى قوله اشترى على عهدة الاسلام فانها الضمان من العيب
والاستحقاق (ر) للمشتري اسقاطها (أى العهدتين عند البائع بعد وقوع العقد عليهما بشرط أو عادة اذ هو حق له فله ترك القيام بما
يحدث زمنياً (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة وظهر فيه عيب بعد مضي مدتهما (المحتمل) حدوثه (بعدهما) أى العهدتين
وفيهما ضمانه (منه) أى المشتري (لا فى) رقيق (منكح) بضم الميم وفتح الكاف أى مزوج (به) أى مجعول صداقاً فاهما (ان
ساقطتان فيه لبناء النكاح على المكارمة ولا نه يجوز فيه من الغرر والجهل ما لا يجوز في البيع وقد ساء الله تعالى نحلة والنحلة العطية بلا
عوض وقال أشهب فيه العهدة قياساً على البيع قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شئ بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) به أى خالعت
الزوجة زوجها به فلا عهدة فيه له عليها لان سبيله المناجزة غاليا ولا غتار الغرر فيه (أو) رقيق (مصالح) به فى دم عمره قصاص فلا عهدة
فيه لهذا (أو) رقيق (مسلم) بفتح اللام أى مدفوع (فيه) رأس سلم الى نصف شهر مثلاً فلا عهدة فيه للمسلم على المسلم اليه وقال ابن حبيب
فيه عهدة لا نه يشتري قال ابن رشد وجه قول ابن القاسم بعدم العهدة انه ليس مشتري وبينه وانما هو ثابت في الذمة بصيغة قاشبه القرض
(أو) رقيق مسلم (به) أى مجعول رأس مال سلم (أو) رقيق (قرض) أى مقرض بفتح الراء فلا عهدة فيه فاذا اقترض شخص رقيقاً سلماً ثم
حدث به عيب يرد به فى العهدة ان لو كانت فيه فانه يلزمه رد مثله سليماً الا أن يرضى المقرض برده معيباً فيجوز لا نه حسن اقتضاء (أو)
رقيق (بيع وهو غائب (على صفة) أى وصفه من بائعه أو غيره فلا عهدة فيه (أو) رقيق (مقاطع) به أى الرقيق رقيق (مكاتب) معتق على
مال مؤجل فاذا أخذ السيد رقيقاً عما في ذمة مكاتبه فلا عهدة له عليه لانها بما أدت له جزه والشارع مشغول للحرية (أو) رقيق مبيع
(على كفلس) فلا عهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالسكاف مبيع على سفيه او غائب لوفاء دين او نفقة كزوجة

أو رقيق (مشتري) بفتح الراء (العتق) فلا عهدة فيه للتشوف للحرية (أو) رقيق (ماخوذ عن دين) من قرض أو بيع ثابت ببينة أو أقراران تخليص الحق بغير فيه مثل هذا أو أكثر منه عادة وللحث على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لئلا يكون ديناً بدين (أو) رقيق بيع و (رد) على بائعه بعيب قديم فلا عهدة للبائع على المشتري لأن الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداء بيع (أو) رقيق (ورث) فلا عهدة فيه لمن أخذه من الورثة في القسمة على باقيهم (أو) رقيق (وهب) لثواب فلا عهدة فيه فأحري لغير ثواب (أو) أمة (اشترأه أزواجها) فلا عهدة له على بائعها للمودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها في الثلاث أو السنة (أو) رقيق (موصى ببيعته من زيد) مثلاً واشترأه علماً بالوصية فلا عهدة له لأنها بما تؤدي لبطلان الوصية (أو) رقيق موصى ببيعته (من أحبه) الرقيق فلا عهدة لمشتريه علماً بما لذلك أي أنها بما تؤدي لبطلان الوصية (أو) رقيق معين موصى (بشرائه للعتق) فلا عهدة فيه فإن لم يعين ففيه العهدة (أو) رقيق (مكاتب به) فلا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله المتقدم أو مقاطع به مكاتب (أو) الرقيق (المبيع) بيعاً (فسداً) المردود على بائعه بالفساد فلا عهدة فيه لبائعه على مشتريه لأن رده فسخ للمبيع وإنما نص على هذا الدغم توهم أن الرد في البيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة (وسقطتا) أي الهدتان (بكتق) ناجز وكتابة وتدير للرقيق المشتري بهما من مشتريه (فيهما) أي العهدتين فليس له القيام بعيب حدث فيه بعد عتقه أو تدبيره (وضمن بائع) شيئاً (مكيبلاً) كحب وغاية ضمانه (لقبضه) أي المكيل (بكيل) فهو كقول ابن الحاجب والقبض في المكيل بكيل (كشيء) (موزون) شيء (معدود) فيضمنه بائعه في حال وزنه وفي حال عدده (والاجرة) للكيل أو الوزن أو العد الذي يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أي البائع لو حوب التوفية عليه (٥١)

ولا تحصل الا بذلك وأجرة كيل الثمن أو وزنه أو عده على المشتري لأنه بائعه لا لشرط أو عرف بخلاف ذلك في المسألتين (بخلاف الاقالة) أي ترك المبيع لبائعه بثمنه (والتولية) أي ترك المبيع بثمنه لغير بائعه (والشركة) أي ترك بعض المبيع بمحضته من ثمنه لغير بائعه فالأجرة على المقال والمولى

أَوْ مُشْتَرَى لِّلْعَتَقِ أَوْ مَخْذُودٍ عَنْ دَيْنٍ أَوْ زِدَّ بَعِيْبٌ أَوْ وُرِثَ أَوْ وَهَبَ أَوْ اشْتَرَاهَا زَوْجُهَا أَوْ مَوْصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ يَمَنُ أَحَبَّ أَوْ بِشِرَائِهِ لِّلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ أَوْ الْمَبِيعِ فَاسِدًا وَسَقَطَتَا بِكَعْتَقٍ فِيهِمَا وَضَمَّنَ بَائِعٌ مَكِيلًا لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالشَّرَكَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ فَكَالْقَرْضِ وَاسْتَمْرَ بِمُعْيَارِهِ وَلَوْ تَوَلَّاهُ الْمُشْتَرَى وَقَبِضَ الْعَقَارَ بِالتَّخْلِيَةِ وَغَيْرِهِ بِالْعُرْفِ وَضَمَّنَ بِالْعَقْدِ إِلَّا الْحَبْوَسَةَ لِلثَّمَنِ وَاللَّشْهَادَ فَكَالرَّهْنِ وَالْإِلْغَابَ

والمشرك بفتح لام المولى وراء المشرك (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لأن المكيل والمولى والمشارك بكسر لام المولى وراء المشرك إنما فعل معروف فاذا لا يغرم (في هي) كالقرض) للمكيل أو موزون أو معدود في أن أجرة كيله أو وزنه أو عده على المقرض لا على المقرض لأنه ما صنع الا المعروف فاذا لا يغرم (واستمر) الضمان على البائع مادام المبيع (بمعياره) أي آلة كيله أو وزنه ان تولى كيله أو وزنه البائع بل (ولو تولاه) أي الكيل أو الوزن (المشتري) قال الخطاب قال البرزلي سئل ابن رشد عن المكيل اذا امتلأ فهل ضمانه من البائع أو المبتاع وكيف لو صبه في القمع فأريق كله أو بعضه فأجاب ضمانه من البائع حتى يصل الى اناء المشتري على القول بوجوب التوفية ولا فرق بين اراقته من مكيباله أو من قمعه فقال السائل القمع من منافع المشتري تطوع له به البائع ولو كان الاناء واسعا لم يحتج الى القمع قال وان كان فان البائع لم يلزم صبه لمزجه ما حدث بعده فقال السائل لو قال له البائع لا أصيب في الاناء الضيق حتى تأتي باناء واسع أو وقع فقال القول له واختره السائل (وقبض العقار) المبيع أي الارض وما اتصل بها من بناء وشجر الموجب لنقل ضمان المبتاع (بالتخلية) للمبتاع وتمكينه من التصرف فيه بتسليمه فماتت (وقبض غير بالعرف) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقود الدابة (وضمن) أي ضمن المشتري ما اشتراه شراء صحيحاً بلا خيار ولا توفية فيه ولا عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولى أو رقيق أو سفيه أو صغير بلاذن وليهم أو بخيار الا بعد اجازة المالك والسيد والمولى وبت البيع واستثنى من الضمان بالعقد فقال (الا) السلعة (الحبوسة) المؤجرة عند بائعها (القبض) (الضمن) (الحال) من مشتريها (أو للشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على ان ثمنها حال في ذمته لم يقبضه أو مؤجلاً (في) يضمنها بائعها ضماناً (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه وبين ما هلك ببينة وما هلك بدونها (والا) المبيع (الغائب)

على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبا لقبض) يضمه مشتر به الا العتق المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزافا فيضمه بالعتق الصحيح اللازم من الجانبين ان اتفقا على سلامته حين العقد فان بيع مزارعة أو تنازعا في سلامته حين العقد فبقبضه كغيره (والا) الامة (المواضعة فيخرج وجهها من الحيضة) تدخل في ضمان المشتري ومفهوم المواضعة ان ضمان المستبرأة من المشتري وهو كذلك (والا التمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رؤس شجرها فيضمه بائنها (ا) وقت أمن (الجائحة) بتأهلي طيها (و) ان بيع عرض أو مثلي غير عين بعين وقال البائع لا أدفع المثلن حتى أقبض المثلن وقال المشتري لا أدفع المثلن حتى أقبض المثلن (وبرى) بضم الموحدة وكسر الراء مشددة (المشتري) الجبر على دفع المثلن النقد (للتنازع) أى عند تنازعه مع البائع في لدفع اولالان المبيع في يد البائع كالمثلن في المثلن (و) ان بيع شئ معين يباع بتأهليها وتلف وهو في ضمان بائعه (والتلف) للمبيع (وقت ضمان البائع) بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة وكان تلفه (سماوي) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (بفسخ) بضم ف لا يلزم البائع الا تيان بعينه المبيع المعين بخلاف تلف المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لتعلقه بذمته (و) ان لم يثبت السماوي ولم يتصادق عليه (خبر المشتري ان غيب) بفتح الغين وشذ ألباء أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت ببينة ونكل البائع عن اليمين فيخير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعه وتمسكه وطلب بائعه بمثله أو قيمته بان حلف البائع تعين ففسخه (أو عيب) المبيع وقت ضمانه من بائعه فيخير مبتاعه بين التمسك به بجمع ثممه ولا ارش له ورده الرجوع بجمع ثممه (أو استحق) جزء (شائع) من مبيع معين في ضمان بائع أو مشتري ان كثر كثلته بل (وان قل) الجزء الشائع المستحق كسبع عشرة فيخير المشتري بين التمسك بالباقي وحينئذ فيرجع بحصة المستحق (٥٢) من الثمن ورده فيرجع بجمع ثممه ان كثر المستحق كثلث سواء

فبا لقبض والا المواضعة فيخرج وجهها من الحيضة والالتام للجائحة وبري المشتري للتنازع والتلف وقت ضمان البائع سماوي يفسخ وخبر المشتري ان غيب أو عيب أو استحق شائع وان قل وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم التمسك بالأقل الا المثلي ولا كلام لو اجد في قليل لا ينفك كقاع وان انفك فلا بائع التزام الربع بحصته لا أكثر وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقا

قبل القسمة أم لا كان متخذ اللغة أم لا كان قل عن الثالث ولم يتقسم ولم يتخذ اللغة فان انقسم أو اتخذ لها فلا يخبر ويلزمه باقيه بحصته من ثممه (و تلف بعضه) أى المبيع المعين وهو في ضمان بائعه (أو استحقاقه) أى استحقاق بعض المبيع المعين في ضمان بائع

ورجع

أو مشتر (ك) ظهور (عيب) قديم به في أنه ينظر للباقي فان كان النصف

فاكثر لزم التمسك به بحصته من ثممه (و) ان كان أقل (حرم التمسك بالاقل) من نصف المبيع المعين الذي تلف أو استحق بعضه لا نفساخ البيع بطلب أكثر المبيع أو استحقاقه فالتمسك باقله بحصته من ثممه انشاء شراء بتمن مجهول اذ لا يعلم ما يخصه منه الا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك باقل استحقاق أكثره وما هنا مفروض فيما يعرض في ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله الى المشتري وذكره هنا أيضا ليرتب عليه قوله (الا) المبيع (المثل) أى المكيل أو الموزون أو الممدود الذي تلف بعضه في ضمان بائعه أو استحق بعضه في ضمان بائعه أو مشتريه فلا يحرم التمسك باقله فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من ثممه لان ما ينوب بعض المثلي من ثممه معلوم فلا يتوقف على تقويم ونسبة (ولا كلام) لمشتري مثليا (واجب في قليل) عيب وهو المعتد وجوده في المبيع بحيث (لا ينفك) أى لا يخلو المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الارض من أمر طارئة عليه (ك) بل طعام (قاع) أى الطعام الذي في اسفل البيت الذي به الطعام من طراوة أرضه فلا يحط عنه شئ من ثممه بسببه (وان انفك) العيب القليل عنه الا أنه لا خطب له كابتلائ بعضه بمطر أو ندى فان أراد البائع أن يلتزم المعيب ويلزم المشتري السالم بما ينوبه من الثمن كان له ذلك بلا خلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السالم ويرد المعيب بحصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما في المدونة وروي يحيى عن ابن القاسم أن له ذلك (فالبائع التزام الربع) (المعيب من المبيع) (بحصته) من الثمن والزام المشتري السالم بما ينوب به من الثمن فان أراد البائع أن يلتزم المشتري السالم بحصته من الثمن ويسترد المعيب كان له ذلك بلا خلاف وان أراد البائع أن يرتد المعيب ويلتزم السالم بحصته من الثمن لم يكن له ذلك بلا خلاف أيضا (لا أكثر) من الربع وذلك يصدق بكونه ثلثا أو نصفًا فان أراد البائع الزام المشتري السالم بحصته من الثمن لم يكن له ذلك على مذهب ابن القاسم ورواه عن مالك رضى الله تعالى عنها وله ذلك على مذهب أشهب واختيار سحنون (وليس للمشتري التزامه) أى البعض السالم من العيب (بحصته) من الثمن ورد البعض المعيب الى بائعه والرجوع عليه بحصته منه (مطلقا) أى في الاقسام التي بعد القسم الاول لان من حجة البائع أن يقول أبيع

مجتعما يحمل بعضه بعضا (و) اذا كان المبيع مقوما متعدد ككثرة شياء بمائة كل شاة بعشرة واستحق منها بعضها أو ظهر معيبا وليس الاكثر وجب التمسك بالباقي أو السالم بحصته من ثمنه واذا (رجع) فيما يخص كلا منهما (للقيمة) التي يحكم بها العارفون للمستحق والباقي والمعيب والسالم فتنسب قيمة أحدهما لمجموع قيمتهما ولو يمثلها بخصه من الثمن فان قويم المستحق أو المعيب بعشرين والباقي أو السالم بثلاثين رجح بخمسي الثمن وان كانت قيمة كل منهما عشرين رجح نصفه وعلى هذا القياس (لا) يرجع (للتسمية) عند العقد لكل سلامة لاختلاف السلع بالجودة والرداءة (وصح) البيع ان شرط الرجوع للقيمة على تقدير طرأ ان استحقاق أو ظهر عيب لبعض بل (ولو سكت) بضم فكسر عن بيان الرجوع لها أو للتسمية ويرجع للقيمة (لا) يصح البيع (ان شرط) أي المتبايعان (الرجوع لها) أي التسمية ان خالفت القيمة والاصح فهذا تنميم لقوله ورد بعض المبيع بخصه (وانلاف المشتري) المبيع بتفاوت ضمان بئنه (قبض) من المشتري لما أتلفه مقوما كان أو مثليا فيلزمه ثمنه (و) انلاف (البائع) المبيع بتفاوت ضمان مبتداء (و) انلاف (الاجنبي) أي غير المتبايعين سواء كان المبيع بضمان بائع أو مشتري (يوجب الغرم) أي العوض المتألف على البائع أو الاجنبي ولا خيار للمشتري في أخذ نأيره (وكذلك) أي انلاف كل المبيع في كونه من المشتري قبضا ومن البائع والاجنبي يوجب الغرم (انلافه) أي المشتري أو البائع أو الاجنبي بعض المبيع ومنه تعييبه فان كان من المشتري فهو قبض لما أتلفه أو عييبه وان كان من البائع أو الاجنبي فانه يوجب الغرم فلا جنبي يغرم العوض لمن الضمان منه مشتريا أو بائعا والبائع يغرمه المشتري ان كان الضمان منه فان كان من البائع خير المبتع كإدماه في قوله خير المشتري ان غيب أو عيب ففي العمدي يخير بين التمسك والرجوع بالارش والرد وفي الخطأ يخير بين التمسك بالارش والرد البائني قال ابن عاشر الذي في ابن الحاجب وكذلك تعييبه ومثله في نسخة ابن مرزوق (٥٣) والظاهر ان نسخة انلافه تحريف (وان)

باع شخص صبرة على كيل كل أردب بكذا فأهلك قبل كيلها (فأهلك) أي أتلف عمدا شخص (بائع) بالثوبين (صبرة) أي جملة من مثلي طعام أو غيره بيعت الصبرة (على السكيل) كل صاع بدرهم أو انوزن كل رطل بدرهم مثلا أو العد كل عشرة بدرهم مثلا وأهلكها

ورُجِعَ لِلْقِيَمَةِ لِاتِّسَامِيَةِ وَصَحَّ وَلَوْ سَكَنَّا لِأَنَّ شَرْطَ الرَّجُوعِ لَهَا وَانْلاَفُ الْمُشْتَرِي قَبْضُ وَالْبَائِعِ وَالْأَجْنَبِيِّ يُوجِبُ الْغُرْمَ وَكَذَلِكَ انْلاَفُهُ وَإِنْ أَهْلَكَ بَائِمٌ صَبْرَةً عَلَى الْكَيْلِ فَالْمِثْلُ تَحْرِيًّا لِيُؤْفِقَهُ وَلَا خِيَارَ لَكَ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالْقِيَمَةُ إِنْ جُهِلَتْ الْمَكِيلَةُ ثُمَّ اشْتَرَى الْبَائِمُ مَا يُؤْفِقُ فَإِنْ فَضَّلَ فَلِلْبَائِمِ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالِاسْتِحْقَاقِ وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ الْأَمَّا طَعَامُ الْمَعَاوِضَةِ وَلَوْ كَرِزَقٍ قَاضٍ اخْتِذْ بِكَيْلِ

البائع قبل كيلها أو وزنها أو عددها (فالمثل تحريا) لصيغتها أو أراطها أو عددها يلزم البائع (ليؤفقه) أي ليوفي المثل بكيله أو وزنه أو عدده المشتري (ولا خيار لك) يا مشتري في فسخ البيع والتمسك وأخذ قيمتها ولو برضا البائع لانه يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع ومفهوم أهلك بائع انها لو أهلك بائع فسخ البيع وقد تقدم في قوله والتاف وقت ضمان البائع بسماوي بفسخ (أو) أي أهلك (أجنبي) صبرة بيعت بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم انلافها تلزمه (ان جوهات المكيلة) أي قدر كيل الصبرة فان عرفت المكيلة تلزمه مثليا (ثم) اذا غرم الاجنبي قيمة الصبرة (اشترى البائع) بها (ما) أي مثليا (يوفي) قدر الصبرة تحريا للمشتري (فان فضل) شيء من القيمة لحدوث رخص المثل (فالافضل للبائع) اذا حق للمشتري فيه (وان نقص) ما اشتراه به عن قدر الصبرة تحريا لحدوث غلائها (فكالا مستحق) بعضها فان كان ثلثا فاكثر فالمشتري الفسخ والتمسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان أقل منه سقطت عن المشتري حصته من الثمن (وجاز) لمشتري أو موهوب شيء (البيع) الذي اشتراه أو وهب له حيوانا كان أو غيره مقوما كان أو مثليا (قبل القبض) له من ثمنه أو أهبة (الامطلق طعام المعاوضة) أي الذي ملك بعوض مالى أو غيره كصداق وخلع وارش جنانية وأراد بمطلقه الر بوى وغيره ان ملك الطعام بمعاوضة مالية كشرء وقبول هبة أو اب بل (ولو) كان كرزق (أي طعام مرتب) (قاض) من بيت المال في نظير قضاة وأدخلت الكاف رزق امام المسجد ومؤذنه والعالم في نظير التعليم والتتوى وأشار بلول للقول بجواز بيع رزق القاضي قبل قبضه لانه على فعل غير محصور فاشبه الصدقة والصحيح عند أهل المذهب ان تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعميدي لما في الموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكتماله ومحل منع الطعام قبل قبضه اذا (أخذ) الطعام (بكيل) أو وزا أو وعد فيجوز يبدل ما خوذ جزا فاقبل قبضه على الاصح لقبضه بنفسه شرائه لهدم العتوية فليس فيه توالي عقدتي بيع لم يخلها ما قبض وعطف على

أخذ بكيل فقال (أو) كان الطعام (كبان شاة) فلا يجوز لشتره ببعه قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لا نه يشبه المكيل نظرا لكونه في ضمان بئعه وأجازه أشهب نظرا لكونه جزافا (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أى لا يعتبر قبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فن وكل على شراء طعام فاشتره وصار بيده أو وكل على بيعه وقبضه من موكله لبيعه ثم اشتراه من موكله في صورتين فلا يجوز له بيعه فيهما مكتفيا بقبضه من نفسه لنفسه لا نه كلا قبض (الا) أن يكون القابض من نفسه ممن يتولى الإيجاب والقبول معا (كوصي) يتصرف (ليتيمية) المحجورين له بإبصاره عليهم أمن أبوهم والدولديه الصغيرين فإذا باع طعام أحدهما للآخر جاز له بيعه لا جنى قبل قبضه لمن اشتراه له قبضا حسيا وذ كرم فهو مأخذ بكيل فقال (وجاز) بيع طعام المعاوضة (ب) مجرد (العقد) عليه وهو (جزاف) لا تنقله لضمان المشتري بمجرد العقد إذ ليس فيه توفية فصار كالمقبوض حسا فلا يلزم على بيعه بمجرد العقد توالى عقدتي بيع لم يتخللها قبض وذ كرم فهو معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبة تغير ثواب فيجوز للمتصدق عليه والموهب له بيه قبل قبضه من المتصدق به وهبة إذ ليس فيه توالى بيعتين ليس بينهما قبض إذ لم يكن المتصدق أو الوهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من بئعه والا فلا يجوز للمتصدق عليه والموهب له بيه إلا بعد قبضه (و) جازان كاتب رقه بطعام (بيع ما) أى الطعام الذى (على مكانب) له بالكتابة (منه) أى للمكانب فيجوز للمكانب بيع الطعام الذى على مكانبه بهين وعرض قبل قبضه منه أى المكانب لا نه يفتقر بينهما ما لا يفتقر بين غيرها (وهل) محل جواز بيع ما على مكانبه منه (ان عجل العتق) للمكانب ان باع المكانب جميع ما على مكانبه منه أو بعه وعجل عتقه على الباقي في ذمته فان لم يرجع عتقه فلا يجوز به قال سحنون أو الجواز لم يقيد بتعجيل عتقه لان ما عليه ليس دينانا با في ذمته فلا يحاصص به السيد في فاس المكانب او موته وعليه دين في الجواب (تأويلان) وهذا كالاستثنى من قوله (٥٤) ولم يقبض من نفسه (و) جاز لمن اشترى طعاما بكيل (اقرضه) أى تسليفه قبل

أَوْ كَلَّيْنِ شَاةٍ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا كَوْصِيَّ لَيْتِيْمِيَّةٍ وَجَازَ بِالْعَقْدِ جُزَافٌ
وَكَصَدَقَةٌ وَيَبِيعُ مَا عَلَى مَكَاتِبِ مِنْهُ وَهَلْ إِنْ عَجَّلَ الْعَتَقُ تَأْ وَيْلَانِ وَأَقْرَضَهُ
أَوْ قَاوَهُ عَنْ قَرْضٍ وَيَبِيعُهُ لِمُقْتَرَضٍ وَإِقَالَةٌ مِنَ الْجَمِيعِ وَإِنْ تَغَيَّرَ سَوْقُ
شَيْئِكَ لَا بَدَنُهُ كَسَمِنْ دَابَّةٍ وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ وَمِثْلُ مِثْلَيْكَ إِلَّا
الْعَيْنَ فَلَهُ دَفْعُ مِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ وَإِلَّا قَالَةَ يَبِيعُ الْآفِي الطَّعَامِ وَالشُّفْعَةِ

قبضه من بئعه (أو فائه) أى
الطعام الذى اشتراه قبل قبضه (عن
قرض) عليه إذ ليس بينهما توالى
بيعتين بلا قبض بينهما (و) من
اقترض طعاما ولم يقبضه من مقرضه
جاز (بيعه) أى الطعام المقترض
(لمقترض) أى منه لانه ملكه
بالقول وليس فيه توالى عقدتي بيع

بلا قبض مالم يقترضه من اشتراه ولم يقبضه والا فلا يجوز لمقترضه بيه إلا بعد قبضه (وجاز) لمن اشترى طعاما على وجه والمرابحة السلم أو البيع (اقالة) لبائعه (من الجميع) أى جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبائعه بشمته وصفة عقده لانه حل للمبيع واحترز بقوله من الجميع من الاقالة من قبضه فلا يجوز (ان تغير سوق) أى قيمة (شيئك) يامشترى الذى دفعته ثمننا للطعام بزيادة او نقص لان المعتبر عينه وهي باقية (لا) تجوز الاقالة من الجميع قبل القبض ان تغير (بدنه) أى شيئك (كسمن دابة) بجعولة ثمننا للطعام (وهذا) أى الدابة فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وبعد تغيرها بأحد هالا نه حيا يذ بيع ذو تنف لتغير الثمن في ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) سمن وهذا (الامة) الجعولة ثمننا للطعام فلا يمنع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وقرق بان الدابة يقصد لحمها وشحمها بخلاف الرقيق (و) من ابتاع طعاما بمثل ثم أراد البائع الاقالة منه قبل قبضه فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بشمن مثلى على أن يرد عليك البائع (مثل مثلك) يامشترى الذى دفعته ثمننا (الا العين) الدنانير والدرهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رديتها (فله) أى البائع دفع مثله (وان كانت) العين (بيده) أى البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لانها لا ترد امينها (والاقالة) اي رد المبيع لبائعه بشمته (بيع) في شرط فيها شرطه وتمنعها موافقة وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعدها فله رده به (الا) الاقالة (في الطعام) قبل قبضه فلا يس لها حكمه ان وقعت بمثل الثمن الاول فان وقعت بزيادة او نقص عنه فبيع مؤ تنف (و) الاقالة (في الشفعة) أى الاخذ بها فليست بها مطلقة ولا حلا مطلقة وانما هي بيع في الجملة وحل في الجملة قال الخطاب اختلف في الاقالة هل هي حل بيع أو بيع مبتدأ والمشهور انها بيع الا في الطعام فليست بيعا وانما هي حل للمبيع السايق وان اجازت فيه قبل قبضه والا في الشفعة فن باع شقصه من عقار مشترك فشر بكمه الشفعة ولو تعدد البيع فله الخيار في اخذ باى

بيع شاء وعهدته على المشتري الذي يأخذ منه فلو قال المشتري البائع الأول فلا تسقط الشفعة (و) إلا الاقالة بالنسيئة إلى (المراجعة) فليست يباعان اشتري شيئاً بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم تقايلا فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر إلا ببيان الاقالة ويبيعه بها على عشرة مع بيان الاقالة أيضاً لكرهه النفوس المقال منه (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه أو تركه لغير بائعه بثمنه (و) جاز (شركة) في الطعام قبل قبضه أي جعل جزء منه بخصته من ثمنه لغير بائعه لأنهما من المعروف ولخير أبي داود وغيره من إباحة طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شركة وتولية وأقالة وعمل الجواز في الشركة (إن لم يكن) عمداً الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط (أن يتقد) من اشركته معك في الطعام ثمن حصتك منه (عنك) فلا تجوز الشركة فيه لأنه حينئذ يبيع وسلف بشرط فيفسخ إن وقع إلا أن يسقط شرط النقد (واستوى عقداهما) أي المولى بالكسر والمولى بالفتح والمشارك بالفتح قدر أو أجلاً وحلوا ورهنا وحيلاً (فيهما) أي التولية والشركة في الطعام قبل قبضه وتي شرط ثالث وهو كون رأس المال عيناً أو مثلياً لا مقوماً لأنه يؤول إلى القيامة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب وقصره ابن القاسم على العين لأنهار خصصة فيقتصر فيها على ما ورد ولعل المصنف انتفى عن هذا الشرط بقوله واستوى عقداهما لأن المقوم يؤل إلى القيامة المؤدية إلى الاختلاف (والأى) وإن لم توجد الشروط المتقدمة (ف) المذكور من الاقالة والتولية والشركة في الطعام (بيع كغيره) من البيوع في اشتراط انتفاء موافقه (و) إن ابتعت شيئاً معيناً واشركت فيه غيرك وتلف الشيء المعين قبل قبض من اشركته معك نصيبه (ضمن المشرک) بفتح الراء الشيء (المعين) أي حصته منه لا جمعيه (و) إن ابتعت طعاماً أو كlette ثم وليته أو اشركت (٥٥) فيه شخصاً ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والمشارك بالفتح ضمناً (طعاماً) كlette وصدقه (من) اشركته أو وليته في كlette ثم تلف (و) إن اشركته أي من اشرك شخصاً سألته إن يشركه معه فيما اشتراه بأن قال له اشركتك (حمل) الاشراك (و) إن أطلقه المشرک وصلة حمل (على النصيب) لأنه الجزء الذي لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر فإن قيد بجزء عمل به (و) إن سأل أي طالب شخص (ثالث) من مشتركين في شيء بالنصف (شركتهما)

والمراجعة وتولية وشركة إن لم يكن على أن ينقد عنك واستوى عقداهما
فيهما ولا يبيع كغيره وضمن المشرک المعين وطعاماً كlette وصدقت وإن اشركته
حمل وإن أطلق على النصف وإن سأل ثالث شركتهما فله الثلث وإن وكلت
ما شترت بما شترت جاز أن لم تلزمه وله الخيار وإن رضي بأنه عبدهم
علم بالثمن فكره فذلك له والأضيق صرف ثم إقالة طعام ثم تولية وشركة
فيه ثم إقالة عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتدأوه
(فصل) وجاز مراجعة

فاشركاه فيه (فله) أي الثالث (الثالث) من المشرک فيه (و) إن أوليت شخصاً (ما) أي شيئاً معيناً وموصوفاً (اشتريته) لنفسك بثمن معلوم ولم تبين ذلك الشيء للمولى بالفتح (بما) أي الثمن الذي (اشتريته) به ولم تبينه له أيضاً (جاز) عقد التولية مع جهل المولى بالفتح بالثمن والمثمن لأنه معروف (إن لم تلزمه) أي أن لم تشتط عليه أن المبيع لازم له بأن سكت أو شرط له الخيار (و) الخيار بين الأخذ والترك إذا علم الثمن والمثمن (و) إن رضي المولى بالفتح (بأنه) أي المبيع الذي ولاه له مبتاعه (عبد) مثلاً قبل علمه بثمنه (ثم علم بالثمن) للمبيع الذي ولاه (فكره) أخذ المبيع لغلاء ثمنه (فذلك) أي الرد والامتناع من الأخذ (له) أي المولى بالفتح لأن التولية معروف فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح وأشار بقوله (والأضيق) من الأبواب التي تعتبر فيها المراجعة (صرف) لأنه لا يغتفر فيه التأخير ولو قرياً أو غلبة (ثم) إلى الصرف في الضيق (اقالة) أحد المتبايعين (الآخر) من (طعام) قبل قبضه لأنه اغتفر فيها الذهاب لبيته أو قرب به لياق بالثمن (ثم) إلى الاقالة في الضيق (تولية وشركة فيه) أي الطعام قبل قبضه لا يغتفر تأخير الثمن فيهما قرب اليوم وعلة منع التأخير فيهما ناديت ببيع دين بدين مع بيع الطعام قبل قبضه (ثم) يليهما في الضيق (اقالة) أحد المتبايعين الآخر من (عروض) مسلم فيها لأنه يؤدي لفسخ دين في دين (وفسخ الدين في الدين) لا يغتفر التأخير بقدر ما ياتي بمن يحمله (ثم) يلي ما تقدم في الضيق (بيع) الدين لجواز تأخير ثمنه أي من ثم (ابتدأوه) أي الدين بالدين لا يغتفر التأخير فيه ثلاثة أيام وذلك كما خير رأس مال السلم فإنه أوسع مما قبله لأنه يجوز تأخير اليومين والثلاثة والله أعلم (فصل) في بيان أحكام بيع المراجعة (جاز) البيع حال كونه مراجعة أي بضمن مبني على الثمن الذي اشتراها به أما بزيادة عليه أو نقص عنه وقد يساويه وقد عرف بيع المراجعة ابن عرفة

بقوله يبيع مرتب ثمنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساواة له قال البناني والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة مجرد اصطلاح وان المتاعلة على غير بابها كسافر وعافاه الله (والاحب) أى الاحسن الاولى (خلافة) أى يبيع المراجعة والمراد بخلافه يبيع المساواة لقول ابن رشد البيهقي على الماكسة والمكاسية أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم رقال عياض في التذمبات البيهقي باعتبار صورها أربعة يبيع مساومة وهو أحسنها ويبيع مزايده ويبيع مراجعة وهو أضيقه ويبيع استرسال واستماته (ولو على) مثل ثمن (مقوم) معين كشراء دار بحيوان معين ثم يبيعها بمثله وزايده معلومة من حيوان أو غيره لا بقيمته هذا مذهب ابن القاسم والمراد انه اشتراه بمقوم معين رابعه مراجعة على مثله لا على قيمته وقال أشهب بمنعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري للنهي عن بيع ما ليس عند بائعه لا نه سلم حال (وهل) جواز بيع المراجعة على مثل المقوم المعين عند ابن القاسم (مطلقاً) عن التقييد بكون المثل عند المشتري إبقاء لكلامه على ظاهره (أو) محله (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أى في ملكه والا فلا تجوز المراجعة عليه فيوفى ابن القاسم أشهب على هذا التناول في الجواب (تاويلان) حملها في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تحصيله والامنع اتفاقاً كقوم معين في ملك غيره لعزته عليه (وحسب) على المشتري بالمراجعة من غير بيان ما يرجح له وما لا يرجح له وانما وقع على ربح العشرة احد عشر مثلاً ونائب فاعل حسب (ربح ماله عين) أى اثر وصفة (قائمة) أى مشاهدة بحاسة من الحواس الخمس (كصبغ) فيحسب أصله وربحه زيادة على ثمن السلعة الذي اشتراها به (وطرز) أى نقش في الثوب بحريراً وغيره (وقصر) أى تبيض للثوب (وخياطة وفتل) لتجوحرير (وكمد) بفتح الكاف وسكون الميم أى دق للشقة لتصفق وتحسن (وتطرية) للثياب لتأين وتذهب خشونتها (و) حسب (٥٦) (أصل ما زاد في الثمن) أى قيمة المبيع ولا اثر له مشاهد ولا يحسب ربحه (كحمولة)

والأحب خلافه ولو على مقوم وهل مطلقاً أو ان كان عند المشتري تأويلان وحسب ربح ماله عين قائمة كصبغ وطرز وقصر وخياطة وفتل وكمد وتطرية وأصل ما زاد في الثمن كحمولة وشد وطي اعتياداً جرئتها وكراء بيت لسلعة والألم يحسب كسمنسار لم يعتد ان يبن الجميع أو فسر المؤنة فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا أو على المراجعة وبين كربح العشرة أحد عشر ولم يفصل ماله الربح وزيد عشر الأصل والوضعية كذلك

الابل التي تحمل الاحمال وأجرة حملها فهو مشترك بينهما والمراد هنا الثاني فاذا اشتراها بعشرة واستأجر على حملها بخمسة وعلى شدها وطيها بخمسة فانه يحسب العشرة التي اشترى بها وربحها وبحسب عشرة الحمل والشد والطي دون ربحها (و) حسب كراء (شد) وطي اعتياداً جرئتها ولا يحسب

له ربح فان لم تعتد أجر جرئتها فلا يحسب كتوليتها بنفسه (و) حسب أصل (كراء بيت لسلعة) وحدها يعني ان كراء البيت لا للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاذا كان لنفسه والمتاع ولا يحسب تبع له أو له للسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها (والا) أي وان لم يكن للفعل عين قائمة ولا اثر زاد في الثمن ولم تعتد أجره الشد والطي ولم يكن البيت لخصوص السلعة (لم يحسب) أصل ذلك ولا ربحه وشبه في عدم الحساب فقال (ك) اجرة (سمنسار لم يعتد) فان اعتيد ان لا يشتري المتاع الا بواسطة حسب أجره دون ربحه على مذهب المدني والموطأ واختاره ابن المواز وقال عبد الوهاب يحسب ربحه أيضاً واذا شرط جواز بيع المراجعة بقوله (ان بين) أى فصل البائع ابتداء (الجميع) أى جميع ماصرفه في المبيع بان بين ما يحسب ويربح له وما يحسب ولا يرجح له وما لا يحسب واشترط الربح على الجميع (أو) أجل ماصرفه ابتداء ثم (فسر المؤنة فقال هي) أى السلعة قامت على (بمائة) من الدراهم مثلاً (أصلها) أى ثمنها (كذا) أي ثمانون مثلاً (وحملها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) أى خمسة مثلاً وصبغها خمسة وطرزها خمسة وطيها وشدها خمسة وشرط الربح فيما يرجح له خاصة (أو قال) أبيع (على المراجعة وبن) ما يرجح له وهو ثمنها وأجرة مدله عين قائمة وما لا يرجح له وهو ما زاد القيمة وليس له عين قائمة وما لا يحسب ومثل للمراجعة فقال (كربح العشرة أحد عشر ولم يفصل) أى المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يرجح له (وزيد عشر الاصل) أى الثمن الذي اشترت السلعة به وماله عين قائمة أى اذا قال ربح العشرة أحد عشر فعناه انه زاد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليها عشرة وان كان مائة وعشرين زيد عليها اثنا عشر (والوضعية) أى الحططة من الاصل ارشطت فهي (كذا) أى ان الوضعية والاسقاط في النسبة الى الاصل مثل الربح في نسبته الى الاصل فاذا وقع البيع على ان ربح العشرة واحدة بزيد عشر الاصل فتصير العشرة أحد عشر فكذلك الوضعية والاسقاط فاذا وقع البيع على

ان الوضیعة والا سقاط عشر الاصل فيحط الا احد عشر الى عشرة فينقص منها جزء من احد عشر فتصير الا احد عشر عشرة كما صارت العشرة في مراجعة الزيادة احد عشر هذا ما يفهم منها عرفا لانها حقيقة عرفية لا لغوية قال البنانى والعرف عندنا في وضیعة العشرة خمسة تصير العشرة خمسة محط النصف (لا) تصح المراجعة ان (أیهم) أجل أى أجل البائع ولم يبين ما ير بجله ولا الربح ولا كون الربح على الجميع (ك) قوله (قامت) السلعة (بكذا) أى مائه مثلاً أو ثمنها كذا ولم يفصل وباع مراجعة العشرة احد عشر قال عیاض الوجه الرابع ان یهم ذلك ويجمعه جملة فيقول قامت على بكذا أو ثمنها كذا وباع مراجعة للعشرة درهم فهذا بين الفساد على أصولهم لا نه يدري ما يحسب له من الثمن ولا يحسب له وما يضرب له الربح وما لا يضرب فهو جهل بالثمن منهما جميعاً وان علمه البائع فالمشتري جاهل به وهذه صورة من صور البیوع الفاسدة وهو عندی ظاهر المدونة (أو) قال بائع المراجعة (قامت) بشدها وطبها (بكذا) كناية (ولم يفصل) ثمنها وما لها عن قائمة وما لا عير له قائمة وما لا يحسب بها عاير ببيع العشرة واحد مثلاً (وهل هو) أى الابهام (كذب) أى حكمه حكم الكذب بزيادة في الثمن لزيادة فيه ما لا يحسب فيه وحمل الربح على المراجعة له وسيأتى حكم الكذب في قول المصنف وان كذب لزم المشتري ان خطه ورجحه الخ (أو) هو (غش) أى حكمه حكم الغش وعلى هذا فالحكم هنا انه يسقط ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقى فانت السلعة أم لا لا ينظر الى قيمتها في الجواب (تأويلان ووجب) على كل بائع مراجعة أو غيرها (تبين ما يكره) أى يكرهه المشتري في ذات المبيع أو صفته في الجواهر يغزمه الاخبار عن كل ما لو علم المتبايع به لقلبت رغبته في الشراء اذ فان تحقق البائع عدم كراهة المشتري فلا يجب عليه البيان ولو كرهه غيره وشبه في وجوب البيان فقال (كأنه) على الثمن الذى دفعه المشتري للبائع (و) هو خلاف ما (عقده) أى عقد الشراء به (مطابقاً) عن التقييد بحال مخصوص سواء عقد على ذهب ونقد فضة أو عكسه أو عقد على عين ونقد عرضاً أو عكسه قال في المدونة من (٥٧) ابتاع سلعة بأحد درهم وأعطى فيها مائة

دينار أو ما يوزن أو يكال من عرض أو طعام أو ابتاع بذلك ثم نقد عيناً أو جنساً سواء مما يكال أو يوزن من عرض أو طعام فليبين ذلك كان في المراجعة ويضربان الربح على ما احبا مما عقد عليه أو نقده اذا وصفه (و) وجب

لأبهم كقامت على بكذا أو قامت بشدها وطبها بكذا ولم يفضل وهل هو كذب أو غش تأويلان ووجب تبين ما يكرهه كما نقده وعقده مطلقاً والأجل وإن بيع على النقد وطول زمانه وتجاوز الزائف وهبة اعتيدت وأنها ليست ببلدية أو من الشركة وولادتها وإن باع ولدها معها وجذ ثمرة أبرت وصوف تم وإقالة مشتريه إلا بزيادة

(٨ — جواهر الاكلیل — ثاني) بيان (الاجل) للثمن ان اشترطه المشتري أى اشترط الاجل في الشراء لان له حصصة من الثمن بل (وان اشترى على) شرط (النقد) أى تمجيل الثمن ثم تراصيا على تأجيله لان اللاحق للعقد كالواقع فيه ولان الرضا بالاجل بعد البيع دليل على زيادة في الثمن (و) وجب بيان (طول زمان) اقامة المبيع عنده لرغبة الناس في الجديد دون العتيق قال ابن رشد فان باع مراجعة أو مساهمة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخبر المتبايع في القيام ويغرم الاقل من الثمن أو القيمة في القوات (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أى النغيب بنقص وزن أو غش أو رداء معدن أو سكه أى رضاع البائع به وقبوله اياه سواء كان كل الثمن أو بعضه ففي المدونة من ابتاع سلعة بدرهم نقد ثم اخبر بالثمن أو نقد وخط عنه ما يشبه حطيطة البيع أو تجاوز عنه درهما زائفاً فلا بيع مراجعة حتى يبين ذلك (و) وجب بيان (هبة) بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتبايعين فيجب عليه البيان في بيع المراجعة فان كانت قائمة وخط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لا تزمه قال ذلك سحنون وقال أصبغ لزمته حتى يحط ربحه أيضاً فان فاتت لزمته ان خطه باتفاقهما بان لم تمتد لكثرتها فلا يجب بيانها (و) وجب في بيع المراجعة وغيره بيان (أنها) أى السلعة غير البلدية المتشبهة بالبلدية المرغوب فيها اكثر (ليست بلدية) أى غير مصنوعة ببلد البيع وهذا ليست خاصاً بالمراجعة فان لم يبين فهو غش (أو من الشركة) أى يجب بيان أنها من الشركة اذا كانت منها لان النفوس تزدها وتفر من حوائج الميتان لم يبين فهو غش (و) ان ابتاع حاملاً وولدت عنده وأراد بيعها وحب بيان (ولادتها) عنده امة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لانه لا يقتضى ولادتها عنده (و) ان اشترى شجرة مثمرة مثمرة مؤبرة وجدها أو غنماً عليها صوف تام وجزه وأراد بيع كل مراجعة ووجب عليه بيان (جذ ثمرة أبرت) يوم الشراء (و) بيان (جز) صوف تم يوم الشراء لان لكل منهما حصصة من الثمن فان لم يبين جذ المؤبرة وجز التام فكذب (و) وجب بيان (اقالة) المشتري (و) عليه أى المبيع مراجعة على الثمن الذى اقبل منه بان اشتراه بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اقاله فان اراد بيعه بمراجعة على الخمسة عشر وجب بيانها (الا) ان تكون الاقالة (بزيادة) على الثمن المقال منه بان اشتراه بعشرة ثم باعه بخمسة عشر ثم اقاله بعشرين

(أو نقص) عنه بأن أقاله في المثال باثني عشر فلا يجب بيانها في بيعه مراححة بعشرين أو اثني عشر لأنه يبيع مؤتلف (و) أن اشترى دابة وركبها ركوبا منقصا ثم أراد بيعها مراححة وجب عليه بيان (الركوب) المنقص للدابة التي أريد بيعها مراححة (و) أن اشترى ثوبا ولبسه لبسا منقصا ثم أراد بيعه مراححة وجب بيان (اللبس) المنقص للثوب الذي أريد بيعه مراححة فإن لم يبين فكذب فيها (و) أن اشترى سلعة في صفقة واحدة ثم واحد ثم قسمه عليها وأراد بيع شيء منها مراححة وجب عليه بيان (التوظيف) أي قسمة الثمن عليها أن كانت السلع الموظف عليها مختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه (متفقا) في الصفة كشئتين متنفقين جنسا وصفة لا نه قد يخطئ في توظيفه ويزيد في ثمن بعضها لاستحسانه والامر بخلافه (الا) إذا كان المبيع (من سلم) متفق في الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لأن أحاده غير مقصوده لعينها بالاعتد عليها وإنما قصد ما انصف بالصفة المشترطة ولذا لو استحق المسلم فيه كله أو بعضها لا يفسخ السلم ويرجع بمثل ما استحق ومن اشترى ربعا واستغله ثم أراد بيعه مراححة (لا) يجب عليه بيان أخذ (غلة ربع) بفتح الراء وسكون الموحدة أي منزل معد للسكنى به ومثله الأرض والشجر والحيوان قال في المدونة ومن ابتاع حوائط أو حيوانا أو ربعا فاغتاها وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراححة لأن الغلة بالضمان ولكن الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصا في المبيع أو ما يختلف الأغراض به وشبهه في عدم وجوب البيان فقال (كتكميل شرائه) سلعة ابتاع بعضها أولا ثم اشترى باقيها من شريكه فيها ثم أراد بيعها مراححة فلا يجب عليه بيان ذلك وقيد اللخمي بما إذا لم يزيد في شراء (٥٨) الباقي لدفع ضرر الشركة والا وجب بيا نه (لا) يتنفي وجوب بيان تكميل

الشراء (ان ورت) البائع (بعضه) أي المبيع واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه مراححة فيجب عليه أن يبين أنه ورت باقيه (وهل) وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لأنه يزيد في ثمن الباقي ليكمل له ما ورت بعضه فان تقدم الشراء فلا يجب البيان (أو) وجوب البيان ثابت (مطلقا) عن التقييد بتقدم الارث فيجب ولو تقدم الشراء لأنه يزيد في ثمن البعض لرتبه ارث باقيه في الجواب

أو نقص والرَّكُوبُ وَاللِّبْسُ وَالتَّوْظِيفُ وَلَوْ مُتَّفَقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ لَا غِلَّةَ رُبْعٍ كَتَكْمِيلِ شِرَائِهِ لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْارِثُ أَوْ مُطَاقَمًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ غَلَطَ بِنَقْصٍ وَصَدَّقَ أَوْ أَثْبَتَ رَدًّا أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرَبْحُهُ فَإِنْ فَاتَتْ خَيْرُ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ وَقِيمَتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنْ الْغَلَطِ وَرَبْحِهِ وَإِنْ كَذَبَ لَزِمَ الْمُشْتَرِي إِنْ حَطَّهُ وَرَبْحُهُ بِخِلَافِ الْغِشِّ وَإِنْ فَاتَتْ فِي الْغِشِّ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ وَفِي الْكَذْبِ خَيْرٌ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ أَوْ قِيمَتِهَا مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى الْكَذْبِ وَرَبْحِهِ وَمُدْلَسُ الْمَرَا حَةِ كَغَيْرِهَا

﴿فصل ٦﴾

(تأويلان) في فهم قول المدونة وان ورت نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع حتى يبين لأنه إذا لم يبين دخل في ذلك تناول ما ابتاع وما ورت وإذا بن فأنما يقع البيع على ما ابتاع (وان غلط) بائع المراححة على نفسه فأخبر (بنقص) عن ثمن السلعة (وصدق) أي صدقه المشتري منه في غلظه (أو) لم يصدق (وأثبت) البائع غلظه ببينة وحلف معها (رد) المشتري السلعة وأخذ ثمنه (أو دفع) المشتري للبائع (ماتبين) أنه ثمنها (وربحه) إذا كان المبيع قائما (وان فات) المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا بحالة سوق (خير مشتريه) أي المبيع بالمراححة (بين) دفع الثمن (الصحيح) وربحه للبائع (و) دفع (قيمتها) أي المبيع المقوم ومثل أمثلي ونه تبر قيمته (يوم يبعه) لصحة العقد وفي الموطن يوم قبضه وعليه ابن الحاجب (ما لم تنقص) قيمته (على الغلط وربحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط وربحه (وان كذب) البائع في اخباره بالثمن بزيادة بان قال خمسين وهو أربعون (لزم) المبيع (المشتري ان حطه) أي أسقط البائع القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه ويخير بين التمسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) ككتابتها على المبيع أكثر من ثمنه وبيعه بالمراححة على ثمنه فلا يلزم المشتري ويخير بين التمسك والرد مع القيام (وان فاتت) السلعة بناء أو نقص أو حو التسوق (ففي الغش) يلزم المشتري (أقل) أمرين (الثمن) الذي بيعت به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح على الأقل (وفي الكذب خير) البائع (بين) أخذ (الصحيح) وربحه أو قيمتها ما لم زد قيمتها (على الكذب وربحه) فان زادت عليه وربحه فيلزم المشتري الكذب وربحه فقط لرضا البائع به (ومدلس) بيع (المراححة) أي المدلس فيها (ك) المدلس في بيع (غيرها) أي المراححة من بيع المساومة والزائدة والاستئمان في أن المشتري يخير بين الرد ولا شيء عليه والتمسك ولا شيء له والله أعلم ﴿فصل ٧﴾ في بيان

ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العرية بخبر صها والجائحة (تناول) تناولا شرعيا لجرى ان العرف به (الباء والشجر) أى العقد عليهما بيعا كان أورهنا أو وصية (الارض) التى بها البناء والشجر (وتناولها) أى تناول العقد على الارض البناء والشجر الذى بها اذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه (لا) تناول الارض (الزرع) الذى بها (و) انما تناول (البذر) المغيب فيها فلاولى تقديمه على قوله لا الزرع (و) لا تناول شيئا (مدفونا) فيها قال الخطاب هذا هو المعلوم من مذهب ابن القاسم انه لا حق للمبتاع فيما وجد تحت الارض من بئر أو جب أو رخاء أو حجارة قال في البيان وهو للمائع ان ادعاه وأشبهه ان يكون له ميراث أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة (كلو جهل) رب المدفون فلا يتناوله الارض ويكون سبيله سبيل اللقطة في ان محله بيت المال (و) لا يتناول (الشجر) أى العقد عليه الثمر (المؤبر) كله (أو أكثره) وتأثير النخل تعليق طلع الذكر على ثمرة الانثى لئلا يسقط ويسمى لقاحا أيضا (الا لشرط) من المبتاع تناول المؤبر وشبهه في عدم الدخول الا بشرط فقال (ك) ثمر غير النخل (المعقد) أى البارز عن موضعه فلا يتناوله العقد على أصله الا لشرط من المبتاع و (ك) مال (العبد) الكامل الرق مالك واحد فلا يتناوله العقد على العبد الا لشرط من مبتاعه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد ويبقى بيده حتى ينزعه المشتري (و) (ك) بخلفة أى ما يخلف بعد جز (القصيل) بالقاف واهمال الصاد أى الذى يقصّل ويجز من الذرع فلا يتناول العقد عليه خلفته فليس لمشتريه الا الجزة الاولى التى وقع العقد عليها الا بشرط من مشتريه بشرط كونها مؤنة بأن كانت بارض سقى غير مطر واشترط جميعها (وان ابر النصف) أو ما يقرب منه من الثمرة ولم يؤبر نصفها الآخر (فلا كل حكمه) فالمراد بالبايع ما لم يشترط المبتاع وغيره للمبتاع (واكلهما) أى اكل من المتبايعين اذا كان الاصل لاحدهما والثمره للآخر أو بينهما (السقى) الى وقت (٥٩) جذ الثمرة عادة (ما لم يضرب) سقى أصل المشتري

(ب) ثمرة (الآخر) أى البائع (و) تناولت (الدار) أى العقد عليها الشيء (الثابت) فيها بالفعل حين العقد عليها لا غيره وان كان شأنه الثبوت (كتاب) مركب فى محله (ورف) كذلك لا ما ينقل كخشب وحجر وأزيار وحيوان (و) تناولت (الدار) (رحا) أى آلة الطحن التى تدور باليد (مبنية)

تَنَاوَلَ الْبِنَاءَ وَالشَّجَرَ الْأَرْضَ وَتَنَاوَلَتْهَا الْأَرْضُ وَالْبَذَرَ وَمَدَفُونًا كَلَوْ جَهْلًا
وَلَا الشَّجَرَ الثَّمَرُ الْمُؤَبَّرَ أَوْ أَكْثَرَهُ إِلَّا بِشَرِّطٍ كَأَنْعَقِدَ وَمَالَ الْعَبْدَ وَخَلْفَةَ الْفَصِيلِ
وَأَنْ أَبَرَ النِّصْفَ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَلِكُلِّهَا السَّقْيُ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالْدَّارُ
الَّتِي كَبَابَ وَرَفٍ وَرَحًا مَبْنِيَّةً بِفَوْقَاتَيْهَا وَسُلَامًا سُمَّرَ فِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ
وَالْعَبْدُ ثِيَابَ مَهْنَتِهِ وَهَلْ يُوقَى بِشَرِّطٍ عَدَمِهَا وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا كَمُشْتَرِطٍ
زَكَاةٌ مَا لَمْ يُطَبَّ وَأَنْ لَا عَهْدَةٌ أَوْ لَا مُوَاضَعَةٌ

سفلاها (بفوقاتيتها) التى تدور وطحن (و) تناولت الدار (سالمها سمر وقي) تناول سلم (غيره) أى المسمر وعدمه (قولان) محلهما اذا كان السلم لا بد منه لرقى فى غرفها نقله ابن عرفة عن المتيطى (و) تناول (العبد) أى الرقيق ذكرا كان أو أنثى (ثياب مهنة) أى ثياب الخدمة سواء كانت عليه أم لا وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (هل يوفى بشرط عدمها وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذى يوجب القياس والنظر فى الذى باع الجارية على ان ينزع ما عليها من الثياب ويبيعها عريانة أن يكون بيعه جائزا وشرطه لازما لا أنه شرط جائز لا يؤول الى غرر ولا خطر فى ثمر ولا مضمون ولا يجوز الى ربا ولا حرام فوجب أن يجوز ويلزم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شرطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا اشترط أن يبيع جارية عريانة فله ذلك وبه مضت الفتوى بالاندلس اه (أولا) يوفى بشرط عدمها وحينئذ فيبطل الشرط ويصح البيع (ك) شرط مشترعا قبل طيبه (مشتراط زكاة ما) أى ثمر (لم يطب) حين شرائه مع اشتراط زكاته على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط الا به غررا لا يعلم مقداره ايزكي به وتجيز كانه على مشترىه لحدوث سبب وجوبها وهو الطيب وهى فى ملكه هكذا نقله فى التوضيح عن المتيطى واعترض بان الحكم فى هذه فساد البيع كما يدل عليه كلام العتيبة والنوادر وابن بونس وأبى الحسن وسند وصرح به ابن رشد قال الخطاب ولم أر من صرح به حجة الباع وبطلان الشرط لا لمصنف فى التوضيح (و) كشرط بائع (أن لا عهدة) ثلاث أو سنة فى بيع رقيق وهى معتادة أو محكوم بها من السلطان فيلغى شرطه ويصح بيعه والذى اختاره للخصم التوفيق بالشرط ولا عهدة عليه اه وأما عهدة الاسلام وهى ضمان المبيع من الاستحقة فلا ينفع اشتراط عدمها سواء كان المبيع رقيق أو غيره (و) كشرط (أولا مواضعة) فى بيع أمهات أو وخصأقربا لها بعدم استبرائها من وطئه قبل بيعها فيبطل الشرط لحق

الله تعالى ويصح البيع ونحوها واضعتهما (أو) شرط ان (لا جائحة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طمها فيبلغى الشرط ويصح البيع ظاهره ولو في العادة فيه انه يحتاج وهذا قول الامام رضى الله تعالى عنه في كتاب ابن المراز وسماح ابن القاسم وعليه اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات ونقل اللخمي وأبو الحسن فساد البيع لزياة الغرر (أو) شرط البائع شيئا بشمن مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) أى المشتري (بالثمن) المؤجل (لكذا) أى عند استهلاكه لشعبه بن ثلث (لا يبيع) مستثمر بين المتبايعين فيبلغى الشرط ويصح البيع ويكون ثمن مؤجلا الى الاجل الذى سمياه وان هضى ولم يأت المشتري بالثمن فلا يرفع البيع وليس للبائع الامطالبة المشتري بشمنه (أو) شرط (ما) أى شرط (لا غرض فيه) للمشتري (ولا مائة) أى لا تزيد قيمة المبيع بوجوده ولا تنقص بعدمه ككون الرقيق نصرانيا أو أميا فيوجد ميسما أو كاتبا فيبلغى الشرط ويصح البيع (وصحح) أى عدم التوفية بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثانى المشار اليه بقوله أولا وقررناه الراجح في جواب هل يوفى أولا (تردد) فهو راجع لما قبل الكاف (وصحح) مع ثمر سواء كان لتخل أو غيره (ونحوه) أى الثمر كقمح وحب وفول وخس وكرات (بدا) أى ظهر (صلاحه جزافا) ان لم يستتر لثمر باكامه ولا بورقه كلبج وغنب فان استتر فيها كحفظه مجردة عن سلبها وجوز ولوز مجرد عن قشره جزافا ولا يجوز اما جنى لا خلاف انه لا يجوز ان يغرر في البيع دون قشره على الجذاف مادام فيه وأما شراء السنبيل اذا يابس ولا ينفعه الماء فجائز وكذا الجوز والباقلأ أهمل منه انه يمنع شراء الجوز ونحوه مجرد عن قشره ولو بعد قطعه جزافا ويجوز شراء قشره ولو باقيا في شجره اذا بدو صلاحه وتقدم ان ماله صوان يكفى رؤية صوانه (و) صحح بيع ثمر ونحوه (قبله) أى قبل بدو صلاحه وذلك في ثلاث صور أحدها بيعه (مع أصله) وأصل لثمر الشجر وأصل الزرع الارض فيصح بيع (٦٠) الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره وبيع الزرع قبله مع أرضه ثابتهما أشار

أولا جائحة أو أن لم يأت بالثمن لكذا فلا يبيع أو ما لا غرض فيه ولا مائة وصحح تردد وصحح بيع ثمر ونحوه بدو صلاحه ان لم يستتر وقبله مع أصله أو الحلق به أو على قطعه ان نفع واضطر له ولم يمالأ عليه لا على التبعية أو الاطلاق وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه ان لم تبكر لا يطن ثابا أو ل وهو الزهوا وظهور الخلاوة والتهيو للتضج وفي ذى النور بانفتاحه والبقول باطعامها وهل هو في البطيخ الا صفرا أو التهيؤ للبطيخ قولان والمشتري بطون

اليها بقوله (أو) بيع أصله من شجر أو أرض أولا (والحق) بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (به) أي بالاصل ثالثها أشار اليها بقوله (أو) يبيع الثمر أو الزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبل بدو صلاحه (على) شرط (قطعه) أى المذكور من الثمر ونحوه في الحال أو قريبا منه

بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طور آخر فيجوز (ان نفع) المذكور من الثمر ونحوه كالحصرم فان لم ينتفع به فلا يبيع يعمه لانه فساد واضاعة مال (و) اد (اضطر له) أى المذكور من الثمر ونحوه من انتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يمالأ) أى لم يكثر وقوعه والدخول (عليه) من أهل بلدها (لا) يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله (على) شرط (التبعية) له على أصله حتى يتم طيبه (أو) على وجه (الاطلاق) عن التقييد بقطعه أو تبعيته فلا يصح (وبدوه) أى الصلاح (في) بعض ثمر (حائط) ولو في ثمر شجرة واحدة (كف) في صحة بيع (جنسه) كتنخل أو ثمن أو غنب وهو مضموم في جنسه ان بدو صلاح البعض لا يكفى في غير جنسه فلا يصح بيع بلح وبدو صلاح غنب مثلاً أو أجزائه ان رشدان كانا لم يطلب تابعا لما طاب (ان لم تبكر) أى تسبق الشجرة التى بدو صلاح بعض ثمرها غير باذن من طويل لا يتلاحق فيه طيبه طيب ثمرها فان بكرت فلا يكفى بدو صلاح ثمرها في صحة بيع ثمر غيرهما من جنسه (لا) يباع (بطن ثاب) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) بدو صلاح بطن أول (أول) ومعناه ان من باع بطنا يبدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثاب بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يبدو صلاح البطن الاول (وهو) أى بدو الصلاح في ثمر التنخل (الزهو) أى احمراره أو اصفراره (وظهور الخلاوة) في ثمر غير التنخل (التهيو) أى الاستعداد والقابلية (للتضج) أى الطيب والاستواء بان يبلغ حدا اذا قطع فيه ووضع في الثبن أو النخلة يطيب كالوزفانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك (و) بدوه (في ذى النور) يفتح النون وسكون الواو كالورد والياسمين (انفتاحه) أى انفتاح أكمامه البنانى الصواب اسقاط ذى من قوله وفي ذى النور (و) بدو الصلاح (في البقول اطماها) أى لا تنفع في الحال (وهل هو) أى بدو الصلاح (في البطيخ الا صفرا) بالفعل (أو التهيؤ للبطيخ) بقربه من الاصفرا في الجواب (قولان) الاول لابن حبيب والثانى لاصح (وللمشتري بطون)

ما يخلف ولا يتميز بعضه من بعض (كياسمين) أى يقضى له بها بلا شرطها (ومقتاة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز
 كخيار وعجوز وقرع (ولا يجوز) شراء بطون كياسمين ومقتاة مؤجلة (بكشهر) لا حثلاف حملها بالعملة فيه والكثرة فقيه غرر
 (ووجب ضرب) أى تقدير (الاجل) فى بيع ثمرا لا يتميز طر نه ولا تنهى (ان استمر) أى دام اخلافه مادامت شجرة (كالموز)
 فى بعض البلاد وكضرب الاجل تعيين بطون (ومضى ببيع حب) مع قشه قائما بارضه جزافا ثمرته فى رأسه كقمح (افرك) أى
 صار فريكا وبيع (قبل يسه) وان لم يجز ابتداء ويمضى (بقيضه) أى حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم بقبضه فسيخه قبله
 (ورخص) أى أبيع (ا) شخص (معر) بضم الميم وسكون العين أى واهب ثمرة (و) شخص (قائم مقامه) أى المعري هذا اذا قام
 مقامه بارث الاصول بل (وكان) قائم مقامه (باستراء الثمرة فقط) دون أصلها فلا يجوز شرائها بخبرصها لغير معريها ومن قام مقامه
 ونائب فاعل رخص (اشترى ثمرة) معرأة من المعري له بفتح الراء ومن قام مقامه بارث أو شراء ونعت ثمرة بمجملة (تيسس)
 ان تركت على أصلها وان كانت حين شرائها رطبة (كلوز) وجوزو بلح وعنب وتين بغير مصر (لا) ان كانت لا تيسس (كلوز)
 ورماني وخوخ وتفايح وكعنب وبلح وتين مصر وأشار لشر وط الرخصه فقال (ان) كان المعري حين هبة ثمرة (لفظ) لمفظ
 (العربية) بان قال أعرك هذه الثمرة مثلا فان قال وهبتك مثلا فلا يجوز قصر الرخصة على موردها (و) ان كان (بدا) أى ظهور
 (صلاحيها) أى الثمرة حال شرائها لا حال اعرائها (و) ان كان (شراؤها) بخبرصها (أى قدرها) بالكيل حزر او تخمينا لا بازديده ولا
 بانقص منه (و) ان كان شراؤها (نوعها) أى صنف الثمرة ظاهره (٦١) ولو أوجد أدنى وخلاف فى هذا اللغوى وان

كان الخرص (بوفى) بضم النحبة
 أى يدفعه المشتري للبائع (عند
 الجذان) أى قطع الثمرة المعتاد
 للناس لا على شرط تعجيله
 فيفسد وان لم يعجل بالفعل (و)
 ان كان الخرص (فى الذمة)
 أى ذمة المشتري لافى ثمر حائط
 معين (و) ان كان المشتري من
 العربية (خمسة أوسق فاقل) منها
 وان كانت العربية أكثر منها فلا
 يضر فى المدونة ان أعري خمسة
 أوسق شراؤها أو بعضها بالخرص
 فان أعري أكثر من خمسة فله

كِيَّاسِمِينَ وَمَنْثَاةٍ وَلَا يَجُوزُ بِكَشْهَرٍ وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجْلِ إِنْ اسْتَمَرَ
 كَلْمُوزٍ وَمَضَى بَيْعُ حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ يُبْسِهِ بِقَبْضِهِ وَرُخْصَ لِمَعْرٍ أَوْ قَائِمٍ مَقَامَهُ
 وَإِنْ بَاشْتَرَاكَ الثَّمَرَةَ فَقَطَّ اشْتَرَاكَ ثَمَرَةً تَيْبَسُ كُلُّوْزٍ لَا كَلْمُوزٍ إِنْ لَفَظَ بِالْعَرَبِيَّةِ
 وَبَدَأَ صِلَاحُهَا وَكَانَ يَخْرِصُهَا أَوْ نَوْعُهَا يُوْفَى عَقْدَ الْجَذَاذِ وَفِي الذِّمَّةِ وَخَمْسَةَ
 أَوْسُقٍ فَأَقْلَ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعِيْنٌ عَلَى الْأَصْحِ إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى
 عَرَائِفَ حَوَائِطٍ فِنْ كُلِّ خَمْسَةِ إِنْ كَانَ بِالْفَظِّ لَا بِالْفِظِّ عَلَى الْأَرْجَحِ لِدَفْعِ
 الضَّرَرِ أَوْ لِمَعْرُوفٍ فَيَشْتَرِي بَعْضُهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ وَيُبْعِيهِ الْأَصْلَ وَجَازَ لَكَ
 شِرَاؤُ أَصْلٍ فِي حَائِطِكَ يَخْرِصُ إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطَّ وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ

شراء خمسة أوسق منها (ولا يجوز) للمعري أو من قام مقامه (أخذ) أى شراء قدر (زائد) أعراه (عليه) أى القدر المرخص فيه وهو
 خمسة أوسق أو قل (معه) أى القدر المرخص فيه (بعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موردها (الامن أعري)
 أى وهب بلفظ العربية (عرايا) أى ثمار الواحد (في حوائط وكل من العرايا) خمسة أوسق) فله شراء كل عريه بخبرصها وحل
 جواز شراء خمسة من كل (ان كان) الاعراء للعرايا (بالفاظ) أى عقودا وقات (لا) ان كان (بلفظ) أى عقد واحد فلا يجوز أخذ
 زائد على خمسة أوسق (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف لنقله ترجيح ابن الكاتب واقاراه فصحت بنسبه الترجيح
 له وان دفع اعتراض ابن عازى بأنه لا بن الكاتب لا لا بن يونس وحل جواز شراء العريه بخبرصها اذا كان (لدفع الضرر) عن المعري
 بالكسر الحاصل له بدخول المعري بالفتح حائطه وتطلعه على ما لا يجب اطلاعه عليه (أو) كان الشراء (للمعروف) أى الرفق
 بالمعري بالفتح بكفايته حر استها ومؤنتها وفرع على جوازه للمعروف اول دفع الضرر فقال (فيشتري بعضها) كتنصفا بخبرصه
 بالشروط المتقدمة لدفع ضرره به أو لكفايته مؤنته وشبهه فى الجواز فقال (ك) شائه ثمرة (كل الحائط) اذا كان خمسة أوسق مع باقى
 الشروط لدفع الضرر أو للمعروف (و) كشرائه المعري بالكسر ريته بخبرصها بعد (بيعه الاصل) أى الشجر لذى عليه الثمرة
 المعرأة قال عبدالحق يجوز له شراء العريه وان باع اصل حائطه على قول ابن القاسم لانه يجوز شرائه للرفق ولدفع الضرر (وجاز لك)
 يارب الحائط (شراء) ثمرة (أصل) لغيرك (فى حائطك بخبرصه) أى قدره ثمرا بالخزر (ان قصدت) يارب الحائط بشراء ثمرا الاصل
 (المعروف) بمالك الاصل (فقط) أى لا ان قصدت دفع الضرر فلا يجوز (وبطلت) العربية (ان) ات معريها بالكسر أو

أحاط به الله دين أو جن أو مرض مرضاً أو جنونا متصلاً به (قبل الحوز) للمريضة من معراها بالفتح لأنها عطية وكل عطية شرطها الحوز قبل حصول مانع لمعطيا (وهل هو) أي الحوز المشتري في صحة العريضة قبل المانع (حوز الاصول) أي الاشجار سواء كانت مشمرة أو لا أي تخلية المعري بالكسر بينها وبين المعري بالفتح (أو) هو حوز الاصول (أن يطلع ثمرها) أي الاصول في الجواب (تاو يلان) قال الخطاب يختلف الشيوخ في تأويل المدة فمنهم من تأولها على أن الحوز فيها حوز الاصول وأن لم تطلع الثمرة والى هذا ذهب أبو عمران ومنهم من تأولها على أن الحوز مجموع شئين حوز الاصول وأن لم يطلع الثمر فلو حاز الاصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت العريضة ولو طاعت الثمرة ولم يجز الاصول مات المعري بطلت وهذا مذهب المدونة عند ابن القطان وفضل وجماعة (وزكاتها) أي العريضة أن كانت خمسة أو سق فأكثر (وسقيها) حتى تنتهي (على المعوى) بالكسر من ماله لا منها (و) أن نقصت عن خمسة أو سق (كملت) من ثمر المعري بالكسر لأن الزكاة لا تحب الا في خمسة أو سق فأكثر (بخلاف الواهب) لثمرة قبل طيبها فلا زكاة ولا سقي عليه فيما على الموهوب له أن كانت خمسة أو سق فأكثر فإن وهبها بعد طيبها فزكاتها على واهبها الوجوب عليه قبل هبتها (وتوضع) أي تسقط عن المشتري من الثمن حصصة ما أصابته (جائحة الثمار) إذ بلغت الثلث كما يأتي ومثل الثمار فقال (كالوز والمقاني) جمع مثقاة أن بيعت على التبقية الى انتهاء طيبها بل (وان يبعث) الثمار (على) شرط (الجد) أي القطع وأجبرت في مدة جذها المعتادة أو بعدها ولم يتمكن من جذها فيها لما منع أو شرط أن يجذها شيئاً في مدة معينة وأجبرت فيها هذا إذا كانت الثمار المشتراة من غير هاريتها بل (وان) كانت (من عريته) أي المشتري التي اشتراها بخبر صحتها ثم أجبرت فتوضع عن المعري بالكسر لأنها مبيعة فلها حكم المبيع ولا تخرجها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اشهب لقيام لها لأن العريضة معروف (لا) توضع جائحة ثمرة ما خذت في (مهر) ثم أجبرت فلا قيام للزوجة (٦٢) بها عند ابن القاسم لبناء النكاح على المسكارمة مع أنه ليس بيعاً

قَبْلَ الْحَوْزِ وَهَلْ هُوَ حَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يُطْلَعُ ثَمَرُهَا تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا وَسَقْيُهَا عَلَى الْمُعْرِي وَكُمَلَتْ بِخِلَافِ الْوَاهِبِ وَتُوضَعُ جَائِحَةُ الثَّمَارِ كَالْمَوْزِ وَالْمَقَانِي وَإِنْ بَاعَتْ عَلَى الْجَذِّ وَإِنْ مِنْ عَرِيَّتِهِ لَا مَهْرَ إِنْ بَاعَتْ ثُلُثَ الْمَكِيلَةِ وَلَوْ كَصِيحَانِي وَبَرْنِي وَبَقِيَتْ لِيَنْتَهِيَ طَيْبُهَا وَأَفْرَدَتْ أَوْ أُخْلِقَ أَصْلُهَا لَا عَكْسَهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ فِي زَمَنِهِ لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعْجَلُ عَلَى الْأَصْحِ وَفِي الْمَرْهِيَةِ التَّابِعَةِ لِلدَّارِ

حقيقة وقال ابن الماجشون توضع جائحته ابن رشد وهو المشهور ورجحه ابن بونس واستحسنه ابن عبد السلام فمكان ينبغي للمصنف أن يعتمد ترجيح هؤلاء الاشياخ وان يشير الى هذا القول بأن يقول على الأرجح والظاهر ولا حسن قال ذلك الخطاب اه

تاو يلان

وقال ابن رشد ايضا قول ابن الماجشون

هو القياس على ان الصداق ثمن للبضع وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه أشبه شيء بالبيع النكاح فوجب الرجوع بالجائحة فيه وشرط وضع جائحة الثمار (ن بلغت) الثمرة الحاجحة (ثلث) الثمرة المبيعة (المكيلة) في الكيل وثلث الموزونة في الوزن وثلث المعدودة في العدان كانت الثمرة صنفاً واحداً بل (ولو) كانت الثمرة الحاجحة أحد صنفين مبينين معاً (كصيحاني) صنف من النمر (وبرني) صنف آخر منه وأجيب أحداهما هو ثلث مجموعهما فتوضع جائحته ولا ينظر لثلاث كيل المجاح وحده (و) عطف على بلغت فقال ان (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة أي تركت الثمرة على أصلها (لينتهي طيبها) وعطف على بلغت فقال (و) ان (أفردت) الثمار بالشراء دون أصلها (أو) اشتريت وحدها بعد بدو صلاحها ثم (ألحق) أي اشترى (أصلها) اما لو اشترى وحدها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى أصلها فله ابقاؤها ولا جائحة (لا) توضع الجائحة (في عكسه) أي الفرع السابق وهو شراء أصلها وحده ثم شراءها (أو) شرائها (معه) أي أصلها في عقد واحد (ونظر) أي نسب قيمة (ما أصيب) بالجائحة (من البطون الى) مجموع قيمته وقيمة (ما بقي) سليماً من الجائحة وتعتبر قيمة كل من المصايب والسالم (في زمنه) هذا ضعيف والذي يجب الفتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم أصابه الجائحة ولا تعتبر قيمة كل منهما (يوم البيع) وانما تعتبر يوم أصابه الجائحة (ولا يستعجل) بتقويم السالم (على الاصح) بل يؤخر تقويمه حتى تنتهي البطون ليتحقق مقدار كل بطن ثم تعتبر قيمة كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة الجاح لمجموعها ويمثل تلك النسبة يحط من الثمن قلت أو كثرت (و) ان أكثرى دارها نخل أو غير مشمرة ثمرة مزهية وشرطها المكثري وأجبرت الثمرة (في) وضع الجائحة في الثمرة (المزهوة) من النخل أو ظهور حللها من غيره (التابعية) قيمتها (لـ) كراء (الدار) مثلاً أو الفندق أو الأرض التي بها النخل أو الشجر وأكثريت بشرط الثمرة للمكثري بأن كانت قيمتها ثلث مجموعها مع الكراء نظراً

لكونها ثمرة مبتاعة وعدمه نظر التبعيتها والوضع انما هو في ثمرة مقصودة بالبيع (أو يلان) وكيفية التقويم على التأويل بانها توضع عن المكثري أن تقوم الثمرة وحدها والسكنى وحدها بدون ثمرة وتجمع القيمتان وتنسب قيمة الثمرة لجموعهما ويحط عن المكثري مثل نسبتها من الكراء (وهل هي) أي الجائحة (ما) أي شيء متلف للثمرة (لا يستطيع دفعه) عنها (كساوى) نسبة للسواء لكونه من رافعها بلا عمدا لدخل الخلق فيه كبر دوريج وجراد ونلج ومطر (وجيش) وسلطان جائز وليس منها السارق وعليه الاكثر (أو) هي مالا يستطيع دفعه (وسارق) لم يعرف وهذا لا بن القاسم (خلاف) رقيق القابسى كون السارق مجهولا فان عرف اتبعه المبتاع بعوض ماسرق وان كان معدما ولا يوضع عنه شيء من الثمن (وتعييبها) أي نقص قدر الثمرة بما لا يستطيع دفعه (كذلك) قال في التوضيح فان لم تهلك الثمرة وتعيبت بغير أصابها أو ربح أسقطها قبل تنافى طيبتها فنقص ثمنها ففي البيان المشهور انه جائحة فينظر اى ما نقص هل بلغ الثلث فيوضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وهو انما عيب فيخبر المبتاع بين التمسك بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قلت) عنه لان سقيها على بائنها فأشبهت ما فيه حق توفية وشبه في وضعها وان قلت فقال (ك) جائحة (البقول) كخس وكزبرة وسلق قال ابن عبد البر ما لم يكن ثمنها بالال له (والزعران والريحان والقرط) بفتح القاف أى العشب الذي تاكله الدواب قال عياض وأراه ليس بمزبى وأما بضم القاف فخلى يجعل في ثقب الاذن للزينة (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة كل ما ترعاه الدواب (وورق التوت) أى يعلف به دود الحرير (ومغيب جائحتها من العطش أو غيره فلو الاصل كالجزر) ولا فرق في هذه بين كون

(٦٣)

(ولزم المشتري باقيها) أى يلزم المشتري باقى الثمن السالم من الجائحة بحصته من الثمن ان كثر بل (وان قل) الباقي اتفاقا فالباقي لدفع توهم ان الباقي اذا قل لا يلزم المشتري (وان اشترى) شخص (أجناسا) من الثمار كنخل وعنب وتين في صفقة واحدة (فاجيع بعضها) جنسا منها كله أو بعضها أو

تَأْوِيلَانِ وَهَلْ هِيَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَسَاوَى وَجَيْشٍ أَوْ سَارِقٍ خِلَافُ
وَتَعْيِيبُهَا كَذَلِكَ وَتَوْضِعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قُلْتَ كَالْبَقُولِ وَالزَّعْرَانِ وَالرَّيْحَانِ
وَالْقُرْطِ وَالْقَضْبِ وَوَرَقِ التَّوْتِ وَمُعْيِبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بَاقِيَهَا
وَإِنْ قُلْتَ وَإِنْ اشْتَرَى أَجْنَسًا فَأَجِيعَ بَعْضَهَا وَضَعْتَ إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ ثُلُثَ الْجَمِيعِ
وَأَجِيعَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ كَالْقَضْبِ الْخُلُوِّ وَبِأَسِ
الْحَبِّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَسَاقَاةِ بَيْنَ سَقَى الْجَمِيعِ أَوْ تَرْكِهِ إِنْ أَجِيعَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ
وَمُسْتَتَنِّ كَيْلَ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ تَجَاحُ بِمَا يَوْضَعُ يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ

اكثر كذلك (وضعت) الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته) أي الجنس الجاح (ثلث) مجموع قيم (الجميع) الذى أجيح والذى سلم (و) ان (أجيح منه) أى الجنس المباح (ثلث مكيلته) أى المباح (وان تناهت الثمرة) في طيبتها المبيعة بعد بدو صلاحها على الجذثم أجيحت (فلا جائحة) توضع عن المشتري وأما لو اشترىها بعد بدو صلاحها على أنها تؤخذ شافشيا فاجيحت فتوضع جائحتها على مذهب المدونة وقد تقدم وشبه في عدم وضع الجائحة فقال (كالقضب) الخلو فلا جائحة فيه على المشهور لانه انما يباع بمد طيبه بظهور حلاوته وان لم تتكامل (ويأس الحب) المبيع بعد يبسه أو قبله على قطعه وبقي الى يبسه فأصابته جائحة فلا توضع (و) ان ساقى رب حائط عاملا ببعض ثمرة فاجيع (خير) بضم الماء المعجمة وكسر التحتية مشددة (العامل في المساقاة) أى العقد على خدمة الشجر ببعض ثمرة اذا أصابت الثمرة جائحة (بين سقى الجميع) أى ما أجيح وما لم يجح بالجزء المساقا عليه (أو تركه) أى فسخ عقد المساقاة عن نفسه (اذا أجيح الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلثين وكان المباح مشاعا فان كان معينا لزمه سقى ما عداه فان بلغ المباح الثلثين خير العامل سواء كان المباح شائعا أو معينا (و) شخص بائع ثمرة بعد بدو صلاحها (مستثنى) بكسر النون (كيل معلوم) كعشرة اوسق (من الثمرة) المبيعة هل اصولها بخمسة عشر درهما مثلاً (تجاح ما) أى القدر الذى (يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) بفتح التحتية البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أى الثمر (بقدره) أى المباح منه فمن اشترى ثمرا بعد بدو صلاحه واستثنى البائع منه اراد ب أو أسقا معلومة الثلث فأقل كالأستثنى عشرة اراد ب أو أسقا من ثلاثين ونم أصابت الثمرة جائحة فان كانت اقل من ثلث الثمرة المبيعة فانه لا يحط عن المشتري شيء من الثمن وياخذ البائع جميع مكيلته من السالم ان كانت الجائحة الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فان نقصت الثمرة الثلث وضع

عن المشتري ثلث الثمن وان نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وعلى هذا يوضع من المكيلة بحسب الحاجة بناء على ان المستثنى منزل منزلة المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (ان اختلف الشخصان المتبايعان في جنس الثمن) بان قال أحدهما عين والآخر عرض (أو) اختلفا في (نوعه) بان قال أحدهما ذهب والآخر ورق ولا يبيته لاحدهما (حلفا) أي المتبايعان كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعوى نفسه مقدما للنفي على الإثبات (وفسخ) البيع ونكولها كحلفهما فبرد المشتري للبائع السلعة ان لم تفت (ورد) أي يرد المشتري للبائع (مع الفوات) للسلعة (قيمتها) أي السلعة معتبرة (يوم بيعها) أي السلعة لصحته قال الاجهوري لو قال عوضها بدل قيمتها لكان أحسن اسموله مثل المثل (و) ان اختلفا (في قدره) أي الثمن بان قال البائع عشرة والمشتري ثمانية حلفا وفسخ ما لم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق ان ادعى ما يشبهه من الثمن وشبه المثلون بالثمن في انهما ان اختلفا في جنسه أو نوعه أو قدره حلفا وفسخ ما لم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق ان ادعى ما يشبهه فقال (ك) اختلفا فيهما في جنس أو نوع أو قدر (مشمونه) أي الثمن بان قال أحدهما شاة والآخر بقرة أو قال أحدهما شاة وضأن والآخر شاة معز أو قال أحدهما شاة والآخر شاتان قال البنا في مثل اختلافهما في الجنس اختلافهما في صفة العقد وهي المدونة ومن باع حائطه وقال اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال ما اشترطت الا هذه النخلات بعينها تحالفا وتفا سحوا ومثله في الشامل اه (أو) اختلفا في (قدر أجل) الثمن بان قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تفت السلعة تحالفا وتفا سحوا وان قامت فالقول للمشتري أن أشبهه وكذا ان اختلفا في أصل الاجل بان قال البائع حالا والمبتاع الى أجل قال ذلك في المدونة ولم يتكلم عليه المصنف (أو) اختلفا في وقوع البيع بشرط (رهن) شيء في الثمن المؤجل وعدمه وقوله الآ في الرهن والقول لنا في الرهنية محله في تنازعهما في سلعة معينة هل هي رهن أو ودعة ولم يمرض مدعى (٦٤) الرهنية لكون عقد البيع أو القرض أو غيرها اشترط فيه

(فصل) (٦٥) ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلفا وفسخ ورد دمع الفوات قيمتها يوم بيعها وفي قدره كشمونه أو قدر أجل أو رهن أو حميل حلفا وفسخ إن حكم به ظاهر أو باطنا كتنا كلفا وصدق شتر ادعى الأشبه وحلف إن فات ومنه تجاهل الثمن وإن من وارث وبدأ البائع وحلف

رهنيتهما أم لا فالوضع مختلف (أو) تنزعهما في وقوع البيع بشرط حميل بالثمن المؤجل بان قال البائع بعثك كذا لاجل كذا بشرط حمل وقال المبتاع لا بشرطه وافاد حكم اختلافهما في قدر الثمن أو في الثمن أو في

قدر الاجل أو الرهن أو الحميل فقال (حلفا) أي المتبايعان في كل من الفروع على الخمسة (وفسخ) البيع ولم يذكر هذه الفروع مع مسألتي الاختلاف في الجنس والنوع ويحمل جواب السبعة حلفا وفسخ لعموم ذلك في الاولين مع بقاء المبيع وفواته من غير نظر لدعوى شبهه وفي هذه الخمس حلفهما والفسخ مع نقائه فقط وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذي ادعاه من يعمل بشبهه على ما يأتي وقوله (ان حكم) أي الفسخ قيد في الفسخين جميعا وهو راجع للسبع عند ابن القاسم وقال سحنون وابن عبد الحكم يفسخ بنفس التحالف كاللذان وهذا الاول ان اللعان تعبد بالعلق الكاح وتوابعه بالعبادات والبيع من المعاملات التي لا ينقطع النزاع فيها الا بالحكم فيفسخ البيع فسخا (ظاهرا) بين الناس (وباطنا) بين العبد وربه تبارك وتعالى ولو في حق المظلوم على المعتد قال سند بنسوخ في حق المظلوم ظهر فقط ولو وجد بينة أو قر له خصمه بعد الفسخ له القيام به وثمره الخلاف اذا كان المبيع امة والبائع ظالم ولا يحل له رطؤه على كور الفسخ ظاهر فقط ويحل على المشهر ولا يحل للمبتاع رطؤها اذا ظهر بها وأمكنه وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انما أنا بشر مثلكم وانكم تخطئون الي والى بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما استمع من قضيت له من حق أخيه شيئا ولا يأخذه فانهما أقطاع له فطاعة من نار وشبهه في الفسخ ان حكم به يقال (كتنا كلفا) أي المتبايعين عن اليمين في المسائل السبع فيفسخ البيع ظاهرا أو باطنا ان حكم به (وصدق) مشتق فقط في الفروع الخمسة (ان ادعى الاشبه) أي المعتد فيها أشبهه البائع أيضا أم لا () ان (حلف) المشتري على نفي دعوى البائع وتحقيق دعواه فيها وحمل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله بيده نحو التسوق فاعلى (ومنه) أي الفوات الذي تضمنه فات (تجاهل) أي دعوى البائع والمبتاع جهل قدر (الثمن) الذي وقع البيع به وفائدة كون تجاهل الثمن فواتا بدلة المشتري باليمين (وبدأ البائع) باليمين في صورة تحالفا هذا هو المشهور اذا اهل استصحب مملوكه والمشتري ادعى خروجه عنه (وحلف) أي يحلف من توجهت عليه يمين

المتبايعين (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) و يقدم النفي على الاثبات فيقول في تنازعهما في قدر الثمن ما بعتها بثانية و لقد بعتها بعشرة ولا يكفي اقتصاره على النفي لا احتمال أنه باعها بتسعة مثلاً و يقول المشتري ما بعتها بعشرة و لقد بعتها بثانية ولا يقتصر على النفي للحالة المتقدمة وهي احتمال أنه ابتاعها بتسعة مثلاً (وان) اتفقا على التأجيل بشهر مثلاً و (اختلفا في انتهاء الاجل) لا اختلافهما في مبدئه بان قال البائع أول الشهر و قال المبتاع منتصفه ولا بينة لاحدهما فانت الساعة (فالقول) المحكوم به (لنسكركم التقضي) أي انقضاء الاجل مشترك يا كان أو بائعاً يمينه ان أشبهه سواء أشبهه الآخر أم لا لان الاصل عدم انقضائه فان لم تثبت الساعة حلفوا وفسخ فان أقاما بينتين متعارضتين عمل بينة البائع لتقدمها تاريخاً (و) ان اختلفا (في قبض الثمن) بان ادعاه المبتاع وأنكره البائع (أو) في قبض (الساعة) بان ادعاه البائع وأنكره المبتاع ولا بينة للمدعي القبض (فالأصل بقاءها) أي الثمن عند المشتري والساعة عند بائعها (الا يعرف) قبض الثمن أو الساعة قبل المارقة فالقول لمن وافقه يمينه لا نه كشاهد (كلهم أو بقل بان) أي انفصل المشتري (به) عن البائع ان قل بل (ولو كثر) فيصدق المشتري لموافقة دعواه العرف حين انقضائه به (والا) أي وان لم يبين به سواء اعتيد دفع الثمن قبل أخذ المئمن وقط أم اعتيد قبله و بعده معاً (فلا يعمل) بقوله أنه دفع الثمن (ان ادعى دفعه بعد الاخذ) للساعة لدعواه ما يحل العرف في الاولى و انقطاع شهادته له في الثانية لجرى به بالدفع قبل الاخذ و بعده معاً قال الخطاب هذا كله اذا كان المشتري قبض الساعة ففي التوضيح عن البيان اذا لم يقبض المشتري المئمن و ادعى أنه دفع الثمن فلا خلاف أنه لا يعتبر قوله (والا) أي وان لم يدع دفع الثمن بعد الاخذ بل قبله والعرف الدفع قبل البيئنة كما هو الموضوع (فهل يقبل) دعوى المشتري الدافع لشهادة العرف له في الاولى ودلالة تسليم البائع له الساعة في الثانية (أو) يقبل قوله (فيما هو الشأن) أي (٦٥) العرف ان يقبض قبل أخذه (اولاً) يقبل

مطلقاً جرى عرف بالدفع قبل الاخذ به فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال ذمته بشمته فلا يبرأ بدعواه دفعه (اقول) ثلاثة وأشهر قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ أنه قبض الساعة فان لم يقبضها و ادعى دفع ثمنها فلا يقبل قوله اتفاقاً (واسمه) المشتري (على نفسه) بقاء (الثمن) في ذمته (مقتضى) لقبض (المشتري) له (مئمنه)

عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِنُسْكَرِ التَّقْضَى وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوِ السَّلْعَةِ فَلَا أَصْلُ بَقَاؤِهَا إِلَّا لِعُرْفٍ كُلَّحَمٍ أَوْ بَقْلِ بَانَ بِهِ لَوْ كَثُرَ وَإِلَّا فَلَا إِنْ أَدَّعَى دَفْعَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ وَإِلَّا فَهَلْ يَقْبَلُ أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّانُ أَوْ لَا أَقْوَالُ وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مِئْمَنِهِ وَحَلْفَ بَائِعِهِ إِنْ بَادَرَ كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ وَفِي الْبَيْتِ مُدْعِيهِ كَمَا دَعَى الصَّحَّةُ إِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْفَسَادُ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا الثَّمَنُ فَكَقَدَرِهِ تَرَدُّدٌ وَالْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ

(٩ — جواهر الاكليل — ثاني) أي المئمن وهي الساعة عرفاً فلا يقبل منه دعوى عدم قبضه (وحلف) بشد الامم المشتري (بائعاً) انه أقبضه المئمن (ان بادر) المشتري بطلب المئمن بعد اشهاد كعشرة من الايام فان لم يبادر فليس له تحليفه قال الخطاب في رسم السكراء والاقضية من سماع أصيح أن شهادة المشتري على البائع بدفع الثمن اليه مقتضى لقبض الساعة اذا قام بعد شهر فكثر القول قول البائع أنه دفعها يمينه وان قام بالقرب كالجمعة فالقول قول المشتري انه لم يقبضها وعلى البائع البيئنة وشبهه في انقضاء الاشهاد القبض والتحليف بشرط المبادرة فقال (كاشه) البائع (على نفسه) (يقبضه) (الثمن) من المشتري فهو مقتضى لقبضه منه فلا يقبل منه دعواه بعده انه لم يقبضه معه و أنه أشهد على نفسه لثقتة به واعتقاده فيه الخير وتشر يفاله بين الناس له تحليف المشتري ان بادر بعد الاشهاد (و) ان اختلفا (في) وقوع البيع (بالبت) والخيار فالقول قول (مدعيه) أي البت لا نه ان غالب ولو مع قيام البائع ان لم يجر عرف بالخيار وحده (كمدعى الصحة) للبيع فالقول قوله دون مدعي فساد بان قال أحدها وقع خضوة الجمعة والاخر بين الاذان الثاني والسلام منها وفات المبيع ومحل كون القول دون مدعى الصحة (ان لم يغلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب في عرفهم فالقول قول مدعيه (وهل) القول للمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف الثمن بهما أم لا والقول قوله في كل حال (الا أن يختلف بهما) أي الصحة والفساد (الثمن) أي العوض الشامل للمئمن كدعوى أحدهما أن الثمن خمر والاخر أنه ندرام (و) كالاختلاف في (قدره) أي الثمن في حلفهم أو التمسح ان لم يفت المبيع وتصدق المشتري ان فات وأشبهه (تردد) فان غلب الفساد فالقول له عيه سواء اختلف الثمن بهما أم لا (والمسلم اليه) أي المدفوع علمه رأس مال المسلم المتنازع مع المسلم بكسر اللام في قدر المسلم فيه أو به أو قدر الاجل أو رهن أو حميل (مع فوات) رأس المال (العين) في يده (بالزمن الطويل) الذي

يظن تصرفه فيه بها وانتفاعه فيه بها (أو) فوات (السلمة) المجمول لرأس مال مقومة كانت او مثلية ولو بحواله السوق وخبر المسلم اليه (كالمشتري) في باب البيع (فيقبل قوله) أي المسلم اليه (ان ادعى) المسلم اليه شيئا مسلما فيه أو به أو أجلا أو رهنا أو حبيلا (مشبهها) ما يسلم الناس به أو فيه أوله أو يتوقفون به رهنا أو حبيلا سواء أشبه المسلم أم لا وإن أشبه المسلم وحده قضى له يمينه (وأن دعيا) أي المسلم والمسلم اليه معا (ملا يشبهه) والمسالمة بحالها من كون الاختلاف مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلمة حلقا وفسخ ان اختلاف في قدر رأس المال أو الاجل أو الرهن أو الخميل ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة أو مثل وان اختلفا في قدر المسلم فيه (فسلم وسط) مما عرف الاسلام فيه من مثل تلك السلمة كان وسطا في القدر أو الوجود (و) ان اختلفا في (موضعه) أي الموضع الذي يقبض فيه المسلم فيه (صديق مدعى موضع عقده) أي السلم يمينه (والا) أي وان لم يدع أحدهما موضع عقده بان ادعياما غيره (فالبائع) أي المسلم اليه يصديق يمينه ان أشبه سواء أشبه المشتري ايضا أم لا فان أشبه المسلم وحده صديق يمينه (وان لم يشبه واحد) منهما في دعواه (تحالفا) أي المسلم والمسلم اليه كل على نفي دعوي صاحبه وتحقيق دعواه (وفسخ) وينزل كلام المصنف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال فان تنازع قبل الفوات حلقا وفسخ مطلقا أشبهها أو أشبه أحدهما أولا (كفسخ ما) أي سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض بمصر) وأريدها جميع عملها فان أريدها المدينة المعينة فقط فاشار اليه بقوله (وجاز) شرط أن يقبض المسلم فيه (بالفسطاط) أي بمصر العتيقة (٦٦) سميت به لانشائها موضع فسطاط عمرو بن العاص رضى

أَوِ السَّلْمَةِ كَالْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ أَدَّعَى مُشْتَبِهًا وَإِنْ أَدَّعَى مَا لَا يُشَبِّهُهُ فَلَسَلَمَ وَسَطًا وَفِي مَوْضِعِهِ صَاحِبٌ مُدَّعِي مَوْضِعِ عَقْدِهِ وَإِلَّا فَالْبَائِعُ وَإِنْ لَمْ يُشَبِّهِهُ وَاحِدٌ تَحَالَفَا وَفُسِّخَ كَفَسَخَ مَا يَقْبِضُ بِمِصْرَ وَجَازَ بِالْفُسْطَاطِ وَقَضِيَ بِسُوقِهَا

باب

وَالْأَفْئِي أَي مَكَانٍ مِنْهَا
شَرَطُ السَّلَامِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَكَوْنُ بَشَرٍ فِي
فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ جِدًّا تَرَدُّدًا وَجَازَ بِخِيَارٍ لَمَّا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ
يُنْقَذَ وَبِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَبِجَزَافٍ وَتَأْخِيرِ حَيَوَانٍ بِلَا شَرَطٍ وَهَلِ
الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ كَذَلِكَ إِنْ كِيلَ وَأُحْضِرَ أَوْ كَالْعَيْنِ

الله تعالى عنه (وقضى) بدفع المسلم فيه (بسوقها) ان كان لها سوق (والا) أي وان لم يكن لها سوق (ففي أي مكان) من الفسطاط يقضي بتسلم المسلم فيه الا يعرف خاص فيعمل به والله أعلم (باب) في بيان أحكام السلم (شرط) صحة عقد (السلم) شروط صحة السلم زيادة على شروط صحة البيع سبعة أحدهما (قبض رأس المال) المال أي المسلم فيه (كله أو تأخيره) أي رأس المال (ثلاثة

تأويلان

أيام) استشكل بان مقتضاه ان تأخيره ثلاثة شرط وليس كذلك وأجيب بعطفه على قبض بحسب معناه أي شرط السلم كون رأس ماله مقبوضا أو في حكمه وقال أو تأخير ثلاثة البيان مافي حكمه ويفتقر تأخيره ثلاثة أيام ان كان بلا شرط بل (ولو بشرط) وأشار ليقول سحنون لا يجوز تأخير ثلاثة بشرط (وفي فساده) أي السلم (ب) سبب (الزيادة) في تأخير رأس المال على ثلاثة أيام بلا شرط وعدمه (ان) لم (تكثر) الزيادة (جدا) بان لم تؤخر الى أجل المسلم فيه (تردد) الخطاب القولان بالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وأشار بالتردد لتردد سحنون في النقل عنه لسكن في قوله ازدد سحنون الخ نظر لانه من المتقدمين (وجاز) عقد السلم (ب) شرط (خيار) في رأس مال أو مسلم فيه لهما أو لاحدهما أو لغيرهما (لما) أي زمن (بخر) رأس المال (اليه) وهو ثلاثة أيام لأكثر (ومحل جوازه في المسلم فيه) ان لم ينقد رأس المال والافسد عقد السلم ولو كان النقد تطوعا لتردده بين السلفية والثنية والبيع والسلف (و) جاز السلم (ب) جعل (منفعة) شيء (معين) كعقار وحيوان رأس ماله وشرع فيها قبل تمام ثلاثة أيام ولو تأخر تمامها عن قبض المسلم فيه بناء على ان قبض الاوائل كقبض الاواخر (و) جاز السلم (ب) جعل (جزاف) رأس ماله ويشترط فيه شرط بيعه (و) جاز (تأخير حيوان) جعل رأس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولو الى حلول أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) فيمنع مع الشرطوا أكثر تأخيره أكثر من ثلاثة أيام (وهل الطعام والعرض) المجمول لرأس مال سلم (كذلك) أي مثل الحيوان في جواز التأخير بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخيره مع الشرط أكثر من ثلاثة أيام (ان كيل) الطعام (وأحضر) العرض مجلس العقد لا تنقل ضمانها للمسلم اليه وتر كيه قبضها بعد ذلك منزل منزلة القبض ابتداء (أو) الطعام والعرض (كالمعين) في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام بلا

شرط في الجواب (تاويلان) والذي في الجواهر أما تأخير بشرط زيادة عن الثلاثة فسد للعقد وأما بغير شرط ففي الفساد قولان في العين خاصة ولا يفسد تأخير العرض لكن يكره اه فعلم من كلام الجواهر ان الزيادة على الثلاثة بشرط مفسدة في العين وغيرها (و) جاز للمسلم اليه (رد) رأس مال (زائف) أي ردىء اطلع عليه بقرب أو بعد (وعجل) بدله وجوبا ولو حكما كتأخير ثلاثه أيام ولو بشرط (والا) أي وان لم يجعل البدل تحقيقا ولا حكما بان أخر أكثر من ثلاثة أيام ولو بلا شرط (فسد) السلم في بعض المسلم فيه وهو (ما) أي الجزء الذي (يقابل) أي يقابل الزيف فقط و (لا) يفسد (الجميع) أي المقابل للزيف والمقابل للجيد (على) القول (الاحسن) عندنا بن محرز وهو قول أبي عمران وابن شعبان وقيل بفساد الجميع وقيل بصحة الجميع (و) جاز للمسلم (التصديق) المسلم اليه (في) كيل أو وزن أو عدد المسلم فيه (ه) اذا دفعه له بعد حلول أجله لا قبله لمنع التصديق في معجل قبل أجله (ك) التصديق في كيل أو وزن (طعام من بيع) فيجوز (ثم) اذا صدقته ووجدت نقصا أو زيادة على ما صدقته فيه (لك) يا مصدق (أو عليك الزيد) أي الزائد المعروف راجع لك (والنقص) أي الناقص (المعروف) أي المعتاد بين الناس في الكيل أو الوزن راجع لعليك (والا) أي وان لم يكن الزيد معروفا بان كان متفاحا شارب دة كله الى البائع ولا تأخذ منه المعروف وترك المصنف هذا الوجه واللا يمكن النقص معروفا (فلارجع لك) به على البائع في كل حال (الا بتصديق) أي الا ان يصدقك البائع على ذلك النقص (أو ببينة) تشهد لك به (لم تفارق) من حين قبضته الى حين كلفه أو وزنته أو بينة حضرت كيل البائع أو وزنه بنقص كما قال المشتري فترجع على البائع بجميع النقص ولا تترك له المتعارف (و) اذا قبض المسلم أو المشتري الطعام مصدقا للمسلم اليه أو البائع في كيله أو وزنه ثم وجده ناقصا ولم يصدق المسلم اليه أو البائع ولم يثبت ببينة (حلف) المسلم (٦٧) اليه أو البائع (لقد أوفى) أي سلم المسلم أو المشتري (ما) أي القدر الذي (سمى) له (أو لقد باعه على ما) القدر الذي (كتب به اليه) أي المسلم اليه أو البائع (ان) كان المسلم اليه أو البائع (اعلم) حين البيع مسلمه أو (مشتريه) بانه كتب به اليه ولو قال بعث اليك ما كتب به الى لسان أو ضح (والا) أي وان لم يحلف لقد أوفى ما سمي في الاولى

تَأْوِيلَانِ وَرُدُّ زَائِفٍ وَعَجَلٌ وَإِلَّا فَسَدَ مَا يُقَابِلُهُ لَا أَجْمِيعٌ عَلَى الْأَحْسَنِ وَالتَّصْدِيقُ فِيهِ كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ أَنْ يَذُو النَّقْصُ الْمَعْرُوفُ وَإِلَّا فَلَا رَجُوعَ لَكَ إِلَّا بِتَصْدِيقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تُفَارِقْ وَحَلَفَ لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى أَوْ لَقْدَبَا عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ وَإِلَّا حَلَفَتْ وَرَجَعَتْ وَإِنْ أَسَامَتْ عَرَضًا فَهَلَكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ إِنْ أَتَهَلَّ أَوْ أَوْدَعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَوُضِعَ لِلتَّوْتُقِ وَنُقِضَ السَّلَامُ وَحَلَفَ وَإِلَّا خَيْرَ الْآخِرُ وَإِنْ أَسَامَتْ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا فَالسَّلَامُ نَائِبٌ وَيَتَّبِعُ الْجَانِي

أو لم يعلم مشتريه في الثانية (حلفت) يا مسلم أو يا مشتري على النقص الذي وجدته (ورجعت) بعوضه فان نكلت فلا شيء لك في الاولى ولا ترد اليمين على البائع انكوله عنها اولا (وان سامت عرضا) يغاب عليه كشيء اى عقدت عليه سلما في مسلم فيه وليس المراد اسلمته بالفعل لقوله (فهلك) أي تلف العرض الذي جعلته رأس مال (يدك فهو) أي العرض اى ضمانه (منه) أي المسلم اليه (ان أهمل) المسلم اليه في قبضه منك (أو أودع) المسلم اليه العرض عندك (أو تركه عندك) (على) روجه الا انتفاع) منك به املا مستثناك منفعته أو استعجاره أو اعارته لك (و) ضمانه (منك) يا مسلم (ان لم تقم) أي تشهد (ببينة) بهلاك العرض (ووضع) عندك (للتوثق) به في المسلم فيه (ونقض) أي فسخ (السلم وحلف) المسلم على هلاك العرض الموضوع عنده للتوثق به ولو قال ان حلقت بان الشرطية وتاء الخطاب لكان اظهر في إفادة المراد وهذا حيث لم تشهد ببينة بتلفه منك أو من غيرك والا فلا ينقض وضمنه المسلم اليه ان شهدت بانه من غيرك فان شهدت بانه منك ضمنته أنت (والا) أي وان لم تحلف بان نكلت عن اليمين (خير الآخر) أي المسلم اليه في نقض السلم وابقائه واتباعك بقيمة العرض (وان سامت حيوانا أو عقارا) أي جعلت ما ذكر رأس مال سلم فتلف بتعديك أو بتعدي أجنبي (فاسلم ثابت) لا ينقض (ويتبع) المسلم اليه (الجاني) على الحيوان أو العقار بقيمة قال الخطاب في هذا الكلام اجمال والكلام الفصل المبين ما قاله ابن بشير وحاصل كلام ابن بشير انه ان هلك بعد ما صار في ضمان المسلم اليه فلا شك في صحة السلم وينظر فان هلك من الله أو من المسلم اليه فلا رجوع له على أحد وان كان من المسلم رجع عليه بقيمة أو مثله على حسب تضمين المتلفات وكذلك يرجع على الاجنبي ان اتلفه وان كان في ضمان المسلم اتفخ السلم الا ان يتلفه المسلم اليه قاصدا الى قبضه واتلافه فيصح السلم وان جهل بمن هلك ففقه قولان أحدهما فسخ السلم والثاني تخيير المسلم اليه (و) الشرط الثاني من شروط صحة السلم (أن لا يكونا) أي رأس المال والمسلم

فيه (طعامين) فلا يصح سلم طعام في طعام ولو اختلفا جنسا لانه ربا نساء (و) ان (لا) يكونا (تقدين) فلا يصح سلم نقد في نقد لذلك (و) ان (لا) يكونا (شيا) مسلمانا (في أكثر) منه من جنسه لانه ربا فضل (أو أجود) منه كذلك لذلك (كالعكس) أي سلم شيء في أقل أو أدنى منه من جنسه لانه ضمان يجعل (الا ان تختلص المنفعة) اختلاف افراد الجنس الواحد فيجوز سلم بعض افراده في بعض آخر مخالف له فيها أكثر أو أقل أو جودة أو دناءة لان اختلافها يصير افراد الجنس الواحد كجنسين (كفارهم) أي سريع السير من (الحمر) فيصح سلمه (في) الحمر (الاعرابية) أي المنسوبة للاعراب أي سكان البوادي التي منفعتها الحمل والعمل لا سرعة السير (وسابق الخيل) في غير سابقها (لا) يجوز سلم فرس (هملاج) بكسر الهاء وسكون الميم أي حسن السير وسريعه بلا سبق في غيره اذ لا يصير سرعة سيره مع حسنه مغايرا لاجاد جنسه حتى يجوز سلم الواحد منه في غيره مما ليس له تلك السرعة (الا) أن يكون الهملاج (تبرذون) عربي لا جرى فيه ولا سبق له يراد للحمل والسير فلا بأس أن يسلم الهملاج منها في اثنين فأكثر من غيره من الهملاج الخالصة عن هاتين الصفتين (و) جاز سلم (جمل كثير الحمل) في متعدد ليس كثير الحمل (و) صحيح (اختلاف منفعة الجمل بكثرة محله) وبسببه فيصح سلم جمل سابق في متعدد غير سابق (و) تختلف المنفعة في نوع البقر (بقوة البقرة) على العمل كالحرث والدرس والطحن وهو اسم جنس يفرق واحد منه بالثاء ولو مذكرا فثاءه لا واحدة لالتماثل فتطلق البقرة على الذكر أيضا فلذا قال ان كانت ذكرا بل (ولو) كانت البقرة (أنثى) في الصحاح البقرة تقع على الذكر والأنثى وانما دخلته لهاء على انه واحد من جنس والجمع البقرات (و) تختلف المنفعة بـ (كثرة لبن الشاة) فتسلم شاة غزيرة اللبن في اثنتين ليستا غزيرة اللبن (وظاهر) قوا (ها) أي المدونة لا يسلم ضمان الغنم في مزاها ولا عكسه الا شاة (٦٨) غزيرة اللبن موصوفة بالسكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم وخبر

وأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامَيْنِ وَلَا تَقْدَيْنِ وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ كَالْعَكْسِ
إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمُنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْحُمْرُ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ وَسَابِقِ الْخَيْلِ لَا هِمْلَاجٍ
إِلَّا كَبْرُ ذَوْنٍ وَجَمَلٌ كَثِيرُ الْحَمْلِ وَصَحْحٌ وَسَبْقُهُ وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ وَلَوْ أَنْثَى
وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّأْنِ وَصَحْحُ خِلَافِهِ وَكُصْفَرِ بْنِ فِي
كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يُوَدَّ إِلَى الْمَرْأَبَةِ وَتَوَوَّلَتْ
عَلَى خِلَافِهِ كَالْأَدْمِيِّ وَالْغَنَمِ وَجَذَعٌ طَوِيلٌ غَلِيظٌ فِي غَيْرِهِ وَكُسَيْفٌ
قَاطِعٌ فِي سَيْفَيْنِ ذُوْنِهِ وَكَالْجَنْسَيْنِ وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمُنْفَعَةُ

ظاهرها (عموم) أي شمول الشاة الغزيرة اللبن المستثناة المحكوم بجواز اسلامها في حواشي الغنم (الضمان) والمعز فما عرف منهما بغزير اللبن والسكرم جازان يسلم في غيره (و) صحيح خلافه أي ان كثرة اللبن لا تختلف بها منفعة الضمان لان غالب ما تراد هي له الصوف حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وصححه ابن الحاجب

كـ رقيق

وعزاه ابن عبد السلام لابن القاسم (وك) سلم حيوانين

(صغيرين) في حيوان (كبير) من نوعهما فيجوز لا اختلاف المنفعة (و) (ك) عكسه أي سلم كبير في صغيرين (أو) سلم (صغيرين) في كبير وعكسه أي سلم كبير في صغير فيجوز ان (ان لم يؤد) المذكور من سلم الكبير في الصغير وعكسه (المزاينة) فان أدى الى ذلك بان يطول الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيرا أو يلد فيه الكبير صغيرا يمنع لادائه في الاول الى ضمان يحمل فمكانه قال له اضمن لي هذا أو اجمل كذا فان مات ففي ذمتك وان سلم عاد الى وكانت منفعة لك وفما اذا أعطاه الكبير في ان صغيرا كان قال له خذ هذا الكبير في صغير يخرج منه وهذا يقتضي انه يراعى في سلم الصغيرين في كبير وعكسه أن لا يطول اجل السلم بحيث يصير الصغيران أو أحدهما كالكبير ويلد الكبير صغيرين (وتؤوات) أي حملت المدونة (على خلافة) أي منع سلم صغير في كبير وعكسه فقط لا منع سلم صغيرين في كبير وعكسه فانه جائز ان لم يؤد للمزاينة ولم تؤوات على خلافة (كالأدمي والغنم) فلا يجوز سلم صغيرها في كبيره ولا عكسه لتقارب منفعتيهما الخطاب يعني انهما يختلف به الجنس الواحد ويصير كالجنسين الصغير والكبير في الحيوان الا في نوعين الأدمي والغنم وعطف على كفاره فقال (وك) سلم (جذع طويل غليظ في غيره) الخطاب أي في جذع مخاض في الطول والغلاظ أو في جذعين أو ثلاثة ليست مثله ففي كتاب السلم الاول من المدونة الخشب لا يسلم منه جذع في جذعين مثله حتى يتبين اختلافهما كجذع نخل غلظة وطوله كذا في جذوع نخل صغار لا تقاربه فيجوز (كسيف قاطع) أي شديد القطع اشارة حذره وجيه الجوهرية فيجوز سلمه (في سيفين ذونه) أي أدنى منه في القطع الجوهرية معا لاتباع ما بينهما حينئذ يصير ورثهما كجنسين (و) كالجنسين فيجوز سلم أحدهما في الآخر ان تباعدت منفعتيهما انما قابل (ولو تقاربت المنفعة) المرادة

منهما (كربق) ثياب (القطن و) رقيق ثياب (الكتان) فيجوز سلم أحدهما في الآخر لا اختلاف الجنس كذلك في نسخة الشارح وفي نسخة نت في الكتان فإن اتحاد الجنس فلا بد من اختلاف المنفعة كما تقدم كغليظ النطر أو الكتان في رقيقه (لا يجوز سلم رجل في رجلين مثله عجل أحدهما) أي الجمليين وأجل آخر لا جل السلم لأن المؤجل هو العوض والمعجل زائد فهم سلف بزيادة وقبل يجوز لأن المعجل هو العوض والمؤجل زائد فإن أجلا معامع بالاولى وإن عجل معاجز هو حينئذ يبيع لا سلم (وكطير علم) صنعة ثرية كالاصطيد فيجوز سلم واحد مع علم في واحد غير معلم أو أكثر في غير اختلاف الطير (ب) (الذكورة والانوثة) فلا يجوز سلم ديك في دجاجة ولا يعكسه ولا يعتبر الاختلاف بالذكورة والانوثة إن كان الحيوان غير آدمي بل (ولو) كان (آدميا) على الصحيح والاشهر وهو للإمام رضى الله تعالى عنه في المدونة وأكثر المتأخرين على اختلافه هما الاختلاف خدتهما في خدمة الذكر خارج البيت كالأسفار وشبهها وخدمة الأنثى داخل البيت كطبخ وخبز وشبههما ولا اختلاف أغراض الناس (و) لا تختلف منفعة الاماء (ب) (غزل و) لا (ب) (طبخ) لسهولة لهما (ان لم يبلغ) كل منهما (النهاية) في الاتقان بأن تفوت فيه أمثاله أو يكون هو المقصود منهما ولعله أرادوا لكن المعتمدان الطبخ معتبر بلغ النهاية أم لا (و) لا تختلف منفعة الرقيق بمعرفة (حساب وكتابة) ولو اختلفا فيه عند ابن القاسم وقال يحيى بن سعيد تختلف منفعتهم بهما فلا بأس بسلم حاسب كاتب وصيف سواء (والشيء) طعاما كان أو نقدا أو عرضا أو حيوانا أو رقيا مدفوع (في مثله قرض) سواء وقع بلفظ قرض أو ببيع أو سلم أو لم يسم في الحيوان والعرض وأما الطعام والنقد فجوز إذا سمي قرضا فإن سمي بيبعا أو سلما أو لم يسم شيئا منع لأنه في الطعام يبيع طعاما ببيع طعام (٦٩) لا جل وفي النقد بدل مؤخر فيعزم في الشيء

ويخصص بعده (وان يؤجل) المسلم فيه (ب) اجل (معلوم) للمعاقدين حقيقة أو حكما كالزمن المعتاد لاقبض المسلم فيه فلا يحتاج فيه لضرب اجل (زائد على نصف شهر) قال ابن غازي لعله أراد نصف شهر ناقص والا فالوجه ان يقول نصف شهر له لوافق النص اه ولما كان التأجيل

كَرَقِيقِ الثُّنْطَنِ وَالسَّكْتَانِ لَا جَلَ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عَجَلٌ أَحَدُهُمَا وَكَطِيرٌ عِلْمٌ لَا بِالْبَيْضِ وَالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَلَوْ أَدَمِيًّا وَغَزْلٌ وَطَبَخٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغِ النَّهْيَةَ وَحِسَابٌ وَكِتَابَةٌ وَشَيْءٌ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ وَأَنْ يُؤْجَلَ بِمَعَاوِمٍ زَائِدَةٍ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ كَالثَّيْرُوزِ وَالْحَصَادِ وَالدَّرَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَاعْتِبَرِ مِيقَاتُ مُعْظَمِهِ إِلَّا أَنْ يَقْبُضَ بِيَلَدٍ كَيْفَ مِثْلِهِ أَنْ خَرَجَ حِينَئِذٍ بَيْرٌ أَوْ بَغِيرٌ رِيحٌ وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلَةِ وَتَمُّ الْمُنْكَسَرِ مِنَ الرَّابِعِ وَالْإِلَى رِيحٍ حَلٌّ بِأَوَّلِهِ وَفَسْدٌ

المعلوم جائزا بحساب المعجم ان علمه المعقدان قال (كانثروز) أول يوم من السنة القبطية وهو أول شهر توت وادخلت الكاف المهرجان بكسر الميم وهو عيد الفرس رابع عشر شهر يؤنه (و) يجوز التأجيل بفعل له وقت معلوم (كالحصاد) للزرع (والدراس) بفتح أولهما وكسره (وقدوم الحاج) أي رجوعه ببلده بعد حجة ويجوز التأجيل بالصبغ والشتاء والمعتمدان لا بد من تأخير المذكرات عن يوم القدر خمسة عشر يوما (واعتبر ميعقات أي وقت حصول (معظمه) أي أكثر ما ذكر من الحصاد وما بعده عادة وإن لم يحصل بالفعل لما منع واستثنى من قوله زائد على نصف شهر نقال (الا) ان يشترط (ان يقبض) المسلم فيه (بيلد) غير بلد المقدر فلا يشترط نصف شهر وإنما يشترط مسافة ذلك البلد (كرومين) من بلد المقدر يحتمل التجنبد بهما وهو ما في كتاب ابن المراز ويحتمل والثلاثة وهو الذي في سلمها الثالث وقال المازري يكفي اليوم الواحد وعليه درج ابن الحاجب ويحتمله كلام المصنف على بعد (ان خرج) عاقد السلم من المسلم اليه والمسلم (حينئذ) أي حين عقده (ببر أو) ببحر يسافر فيه (بغير ربح) بان كان بالتحدار مع جرى الماء أو بمجاديف أما البحر الذي يسافر فيه بالربح فلا يجوز لعدم انضباطه إذ قد يصل في أقل من يوم فيصير سلما حالاً وهو لا يجوز (والاشهر) المؤجل بها المسلم فيه أي جنسها الصادق بشهر فاكثر تحسب (ب) (ظهور) (الاهلة) جمع هلال سواء كان بعد ثلاثين يوما أو بعد تسعة وعشرين يوما ان عقد السلم في أول ليلة من الشهر فإن عقد في غيرها واجل ثلاثة أشهر حسب الثاني والثالث بالهلال (وتتم) الشهر الثالث (المنكسر) الذي مضى منه ليلة أو أكثر قبل عقد السلم ثلاثين يوما وان كان بالهلال تسعة وعشرين يوما فيتم (من) الشهر (لرابع) لا مما يليه لأنه خلاف النقل ولأنه يؤدي الى انكسار جميع الاشهر (و) أر أجل السلم فيه (الى) شهر (ربيع) الأول والثاني (حل) المسلم فيه (بأوله) أي بظهور هلاله أول ليلة منه لا بظهوره نهارا (وفسد) السلم الذي

شرط فية قضاء المسلم (فيه) أى مشهور (على القول) أى المختار المازري من الخلاف للجول بوقت القضاء لتردده بين أوله
 ووسطه وآخره وهذا ضعيف والمعتمد خلافه وهو الصحة ويقبضه وسطه وهو الذى رجحه ابن رشد (لا) يفسد السلم الذى شرط
 فيه قضاء المسلم فيه (في اليوم) الأول من الشهر مثلاً خلفه غره ويحل بطلوع غره وأشار لرايع شروط السلم بقوله (وان يضبط) المسلم
 فيه (ب) يضبط (عادته) فى بلد السلم أى بما اعتاد أهل بلده ضبطه به (من كيل) لنحو قمح (أو وزن) لنحو لحم وسمين (أو
 عدد كل رمان) والبيض والبطيخ (وقيس) الرمان ونحوه سواء اتتيد عده أو وزنه أى اعتبر قياسه (ب) حمل (ب) خيط) معلوم
 الطول كشيء أو ذراع أو باع لا اختلاف الأغراض فيه بكمه وصغره ويجعل الخيط عند أمين (و) ك (البيض) يضبط بالمد وأخذه
 عن قوله وقيس بخيط ثلاثي توهم عوده له أيضاً مع أنه لا يقاس بخيط ليسارة تفاوته (أو) يضبط المسلم فيه (ب) حمل (ب) كسر الحاء
 المهملة (وجرزة) بضم الجيم وسكون الراء أى حزمه ويقاس بحبل بأن يقول أسلمك فى عشرة أحمال من البرسيم أو الحطب أو فى مائة
 جرزة من كذا كل حمل أو كل جرزة مثلاً هذا الحبل ويكون الضبط بالحمل أو الجرزة (فى كقصيل) من نحو برسيم وحطب و (لا)
 يصح ضبطه (ب) فدان) مقياس معلوم للزراعيين لأنه لا يرفع الجمل والغرر لا اختلاف الزرع بالخفة وضدها (أو) يضبط المسلم
 فيه (ب) حجر) أى اجتهدوا تخمين أن كان مما يباع جزافاً كخبز ولحم وحب وسمين وزيت أن عدمت آلة الوزن كأفاده ابن عرفة
 (وهل) معنى التجزى أن يقول أسلمك فى خبز أو لحم مثلاً إذا تجزى كان (ب) قدر كذا) أى قنطار مثلاً أو اردبا (أو) معناه أنه (ب) أى
 المسلم (ب) أى الشئ المتجزى به من نحو (٧٠) لحم أو قمح (و يقول) المسلم أسلمك فى خبز أو لحم أو تمر (كنحوه) أى المائى به ويشهد

فيه على القول لا فى اليزيم وأن يضبط بمادته من كيل أو وزن أو عدد
 كالماء وقيس بخيطه البيض أو بحمل أو جرزة فى كقصيل أو بفدان أو بتجر
 وهل بقدر كذا أو يأتى به ويؤول كنحوه تأويلان وفسد بمجهول وإن
 نسبه أنفى وجاز بذراع رجل معين كوينة وحننة وفى الويات والحفئات
 قولان وأن تبين صفاته التى تختلف بها القيمة فى السلم عادة كالنوع والجودة
 والرداءة وينتبهما واللون فى الحيوان والثوب والعسل ومرعاه وفى التمر
 والحوت والناحية والقدر وفى البر جدته وملاه أن اختلف الثمن بهما وسمرا

عليه فى الجواب (تأويلان) فى
 فهم قول المدونة فى السلم الأول
 وإن اشترط فى اللحم تحرياً عرفاً
 جاز إذا كان ذلك قد عرفه لأن
 اللحم يجوز بيع بعضه ببعض
 تحرياً (و) فسد السلم أن
 ضبط المسلم فيه (ب) شئ (ب) مجهول
 من كيل أو وزن أو عدد كمل
 هذا الوعاء حنطة أو وزن هذا الحجر
 زبناً أو عدد هذا الكعب
 من الحصى بيبضا (وان)
 ضبطه بمجهول (و) (نسبه) أى

المجهول معلوم كمل هذا الوعاء وهو أردب أو وزن هذا الحجر وهو قنطار أو عدد هذا الحصى وهو ألف (ألفى) أو
 أى لم يعتبر المجهول والمعتبر المعلوم المذسوب إليه وضح السلم (وجاز) ضبط المسلم فيه المذروع (بذراع رجل معين) ابن رشد إذا لم
 ينصب الحاكم ذراعاً وشبهه فى الجواز فقال (ك) سلم فى (وبه) حننة من نحو قمح وإن اختلفت الحفنة بالصغر والكبر ليسارتها
 (فى) جواز بيع (الويات والحفئات) أى بهما وهو ظاهر الموازنة بمنته وهو يقل عياض عن الأكثر (قولان) محالهما إذا
 كانت الحفئات بعدد أويات أو دونها فإن زانت فيظهر أن المنع اتفاق (و) الشرط الخامس (أن تبين) أى تذكر عند عقد السلم
 (صفاته) أى المسلم فيه (التي تختلف) باختلاف القيمة فى السلم (أى السلم فيه) (عادة) قال المازري الصفات التى يجب الإحاطة
 بها هى التى يختلف الثمن باختلافها بزيادة عند وجود بعضها وينقص عند انتفاء بعضها أو هو مثل الصفات التى تختلف بها القيمة يقال
 (كالنوع) يحتتمل حقيقة كالألوان والفرس ويحتتمل الصنف كالرومى والحشيش (و) يبين به صفة (الجودة والرداءة) (التوسط
 (ببينها) ولا بد من بيان هذه الأوصاف فى كل مسلم فيه (و) يزيد بيان اللون فى الحيوان والثوب والعسل (و) يزيد بيان (مرعاه)
 أى ما برعاه نحل العسل لا اختلاف ثمنه باختلافه (و) يبين ما تقدم (فى التمر والحوت) (و) يزيد فيها بيان (الناحية) التى يجلب منها
 كسكون التمر مدنياً وكون الحوت أسكندراً أو سيوسياً (و) يزيد فيها بيان (القدر) أى السكبر والصغرا والتوسط بينهما
 (و) يبين ما تقدم (فى البر) بضم الموحدة (و) يزيد (جده) أى كونه جيداً أو قد يساً أن اختلف الثمن بهما (و) يبان (ملئقة)
 وضامره (أن اختلف الثمن بهما) إذ الضامر يراد للزراعة لا لكل والمعتلى يراد لكل لا للزراعة (و) يزيد بيان كونها (ممرأة)

وهو قمع الشام (أو محمولة) أي بيضاء وهو قمع مصر أن عقد السلم (يلد) بالثنتين (هما) أي السمراء والمحمولة موجودان (به) أي البلد بنبات فيه بل (ولو كان) به (بالحمل) إليه من غيره فإن كان يلد غلب به أحدهما فلا يجب البيان ولذا قال (بخلاف مصر) بمنع الصرف لارادة البلدة المعينة فلا يشترط في السلم فيها بيان سمراء أو محمولة والذالم يبين (فالمحمولة) يقضي بها فيها اذهي الغالب فيها ويقال مثل هذا في قوله (و) بخلاف (الشام) فالسمراء (يقضي بها فيها) (و) بخلاف (نقى) أي خال من الغلت (أو غلت) أي مخلوط بتراب أو غيره فلا يشترط بيا نه نعم يندب (إذا سلم (في الحيوان) الناطق أو غيره ذكر الاوصاف السابقة (و) بين (سنه) أي عمره فيقول في الرقيق عمره ثمان أو عشر سنين مثلاً وفي غيره سنة أو سنتان أو ثلاث مثلاً (و) يبين (الذكورة والسمن وضد هما) أي الاثوثة والهزال (و) يزيد (في اللحم) على ما تقدم كون الماخوذ منه (خصياً) أو خلا (وراعياً أو معلوفاً) (ولا) يشترط بيان كونه (من جنب) ولو اختلفت الأغراض به قيل لا بن القاسم أحتاج لذكر كونه من جنب أو يد قال لا إنما يقوله أهل العراق وهو باطل (و) يذكر (في) الرقيق ما تقدم (و) يزيد (القد) بفتح القاف وشد الدال طوله وعرضه (و) يزيد في الرقيق (البكارة) أو الثيو به (اللون) الخاص ككونه شديداً السواد أو ما ثلث إلى حمرة أو صفرة وكون البياض ناصعاً أو مشرباً بحمرة أو صفرة (قال) المازري من نفسه (و) يزيد في الرقيق (كالدعج) أي شدة سواد العين مع سعتها وأدخلت الكاف الشبهة والكحجلة والزرقة (ونكثم الوجه) أي كثرة لحمه (و) يذكر (في الثياب) ما لا يقدم (و) يزيد (الرقعة والصفافة وضد هما) أي الثخن والشفاقة والطول والمرض (و) يزيد (في الزيت) الجنس (المعصر منه) زيتوناً أو سمياً (٧١) أو غيرهما (و) يزيد (ما يعصر به) من معصرة

وأما لا اختلاف منه بهما (وحمل) المسلم فيه (ث) شرط كونه من (الجيد) أ (والردي) من غير بيان كونه من أعلاه أو أدناه أو وسطه (على الغالب) ولا يلزمه غاية الجودة لا نه ما من جيد ألا يوجد أجود منه فيحمل على الغالب في الوجود أي الاكثر عند أهل المعرفة (والا) أي وان لم يكن غالب (والوسط) من الجيد أو الردي يقضى منه المسلم فيه (و) الشرط السادس (كونه)

أَوْ مَحْمُولَةٌ بِبِلْدِهِمَا بَلْ وَلَوْ بِالْحَمْلِ بِخِلَافِ مِصْرَ فَالْمَحْمُولَةُ وَالشَّامُ فَالْسَّمَرَاءُ وَتَقَى
أَوْ غُلَّتْ فِي الْحَيَوَانِ وَسِنِّهِ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمَنَ وَضِدَّيْهِمَا فِي اللَّحْمِ وَخَصِيًّا
وَرَاعِيًّا أَوْ مَعْلُوفًا لِمَنْ كَجَنْبٍ فِي الرَّقِيقِ وَالْقَدُّ وَالْبَكَارَةُ وَاللَّوْنُ قَالَ وَكَالدَّعَجِ
وَنَكْثَمُ الْوَجْهَ فِي الثَّوْبِ وَالرَّقَّةَ وَالصَّفَافَةَ وَضِدَّيْهِمَا فِي الزَّيْتِ الْمَعْصَرِ مِنْهُ
وَمَا يَمْصَرُّهُ وَحَمْلٌ فِي الْجَيْدِ وَالرَّدِي عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا فَالْوَسْطُ وَكَوْنُهُ دَيْنًا
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عَيْنَ وَقَلْ
أَوْ حَائِطٍ وَشُرْطَ أَنْ تُسَمَّى سَلَمًا لَا يَبْعَازُهَا وَهُوَ وَسِعَةُ الْحَائِطِ وَكَيْفِيَّةُ
قَبْضِهِ وَلِمَا لِكِهِ وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لِنِصْفِ شَهْرٍ

أي المسلم فيه (دينا) أي شيئاً موصوفاً متعلقاً بذمة المسلم إليه لا نه ان كان معيناً عنده ازم بيع معين يتأخر قبضه واد كان عند غيره ازم بيع معين ليس عنده (و) الشرط السابع (وجوده) أي المسلم فيه غالباً (عند حلول) أجزا (ه) المشروط حال عقده ان استمر وجوده في الاجل كله بل (وان انقطع) أي لم يوجد المسلم فيه (قبل) حلول الاجل المضروب له (ه) وانقطع عند حلوله نادر افيجوز السلم في محقق أو غالب الوجود عند حلوله (لا) في (نسل حيوان عين رقل) الحيوان الذي أسلم في نسله لتزدد رأس المال بين السلفية والتمنية لا نه ليس محقق الوجود ولا غالبه (أو) أي ولا يجوز السلم في ثمر (حائط) عين لذلك أي تردد رأس المال بين التمنية والسلفية ولأن شرط المسلم فيه كونه ديناً في الذمة ونسل الحيوان المعين القليل وثمر الحائط المعين ليسا ديناً (وشرط) في العقد على ثمر الحائط الصغير المعين (ان سمي) العقد عليه (سالمًا) عازاً فلا ينافي ما قبله لا نه في السلم الحقيقي (لا) ان سمي (بيها) ونائب فاعل شرط (ازهاؤه) أي الثمر فلو سمي بيعاً فلا يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لأن لفظ البيع يقتضي التناجز واما ان سميها سالمًا فان اشترط ما ياخذ كل يوم اماناً وقت عقد البيع أو من بعد اجل ضر به فذلك جائز ون لم يضرب ولا ذكر ما ياخذ كل يوم فالبيع فاسد لا نه لما سميها سالمًا وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم انهما قصد التأخير ففسد لذلك وشرطاً بضاً (سعة الحائط) بحيث يغالب استيفاء القدر المشتري من ثمره لكثرة شجره (و) شرطاً أيضاً بيان كيفية (قبضه) أي الثمر المشتري أمثواً أو ممتزجاً أو قدر ما ياخذ منه كل يوم فان سمي بيعاً فلا يشترط ذلك ويحمل على الحلول (و) شرطاً أيضاً في التسمية بيعاً أو التسمية سالمًا اسلامه (لما لكه) أي الحائط (و) شرط فيهما أيضاً (شروعه) أي المسلم في اخذ الثمرة من يوم العقد بل (وان) تأخر الشرع فيه (لنصف شهر) لأن أكثر فجائز

(و) يشترط فيهما أيضا (أخذه) أي الثمر أي انتهاء أخذه لجميع ما اشتراه خال كون المأخوذ (بسر أو رطبا) وزيد بشرط سابع وهو اشتراط أحده كذلك فلا يكفي إلا خذ من غير شرط ولا الشرط من غير أخذ (لا) يصح الشراء إن أخذ حال كونه (تمرا) ليمده من الزهر (فإن شرط) لمسلم (تمر الرطب) لوجود حال العقد صريحا أو التزما مان شرط في كيفية قبضه أياما معين فيها تمرا (مضى) العقد فلا يفسخ (بقبضه) أي الثمر ولو قيل تتمره لا نه ليس من الحرام البين (وهل) الثمر (الزهر) المشرط تتمره (كذلك) أي مثل الرطب المشرط تتمره في مضي بيعه بقبضه (وعليه) إلا (كثير) من شراح المدونة (أو) لا يعضى بقبضه بل (و) كالبيع في فساده بعد قبضه إلا بمقوت لبعده الزهر من الثمر في الجواب (تأويلان) في فهم قوله أن أسلم بعد زهره وشرط أخذه تمر المبحر لبعده وقلة أمن الجوائع فيه (فإن) اشترى ثمرا حائطا معين وأخذ بمضه (أو) انقطع (بأقوى) ثمرة بجانحة أو تعيب أو أكله عيال البائع لزم المشتري ما قبضه منه بحصته من الثمن وانفسخ العقد فيما بقي لأنه يبيع لأسلم ويبع المثل المعين بنفسه يتلفه أو عدمه قبل قبضه لا نه ليس في لزمة قال ابن عبد السلام لا ريب في هذه المسئلة معين حكمه حكم سائر المعينات وليس من المسلم في شيء (و) (رجع) المشتري على البائع (حصصة ما بقي له) من الثمر من ثمنه انقضاء ولا يجوز له البقاء له ماله بل لا بد من بقى له من ثمره لا نه فسخ دين في دين ولمنع السلم في قبيل بدو صلاحه لا نه غرر فالصبر إليه أشد غرر. أوله أن يأخذ بحصته ما بقي شيئا معجلا ولو طعما (وهل) الرجوع بحصته ما بقي من الثمن (على القيمة) بأن يقوم ما قبض من الثمر في وقته وما لم يقبض كذلك وتنسب قيمة ما لم يقبض لجموعهما وبمثل نسبتها يرجع من الثمن (أو) الرجوع بحصته ما بقي من الثمن (على) قدر (المكيلة) (٧٢) بما أخذ وما لم يأخذ فإن كان المأخوذ وسقين وكان ما لم يؤخذ وسقا رجع

وَأَخَذَهُ بَسْرًا أَوْ رَطْبًا لَا تَمْرًا فَإِنْ شَرَطَ تَمْرًا الرُّطْبَ مَضَى بِقَبْضِهِ وَهَلِ الْمَرْهُي كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ أَوْ كَلْبَيْعِ الْفَاسِدِ تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ رَجَعَ بِحَصَّةِ مَا بَقِيَ وَهَلِ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ أَوْ عَلَى الْمَكِيلَةِ تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرِيَّةُ الصَّغِيرَةُ كَذَلِكَ أَوْ إِلَّا فِي وَجُوبِ تَعَجُّلِ النِّقْدِ فِيهَا أَوْ تَخَالُفُهُ فِيهِ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَالُهُ إِبَّانٌ أَوْ مِنْ قَرِيَّةٍ خَيْرٌ الْمُشْتَرَى فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ وَإِنْ قَبِضَ الْبَعْضُ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضِيَا بِالْحِمَاسَةِ وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مَقْرُومًا وَيُجُوزُ فِيمَا طُسِبَخَ وَاللُّؤْلُؤُ وَالْعَنْبَرُ وَالْجَوْهَرُ وَالزَّجَاجُ وَالْجِصُّ

بمثل الثمن في الجواب (تأويلان) مجلهما إذا اشتراه على أخذه شيئا فشيئا فإن اشتراه على أخذه في يوم أو يومين الرجوع بحسب المكيلة اتفاقا (وهل القرية الصغيرة) التي ينقطع ثمرها في بعض أبنائه من السنة (كذلك) أي مثل الحائط المعين في شرائط ما سبق في السلم في ثمرها (أو) هي كذلك (الأي وجوب تعجيل القدر) أي رأس مال السلم حقيقة أو حكما بتأخير ثلاثه أيام ولو بشرطه حال كون

تعجيله (في) السلم في ثمرها أي القرية الصغيرة لا نه - ضمور في لزمه فله أو سلم حقيقة بخلاف السلم في شرائط معين فلا يجب تعجيل النقد فيه ويجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لا نه بيع معين وتسميته سلما محاررا (أو) تخلفه أي بخلاف القرية الصغيرة لحائط معين (أو) أي في وجوب تعجيل النقد فيها (وفي) جوار (السلم) في ثمرها (لمن لا ملك له) فيها بخلاف الحائط معين فلا يجوز السلم في ثمره إلا لما لملكه في الجواب (تأويلات) ثلاثة تخالفه في وجهين منه (و) - أسلم سلم حقيقة في ثمره (أو) انقطع ما أي الثمر المسلم فيه الذي (نه إبان) أي وقت معين لا يوجد في غير معاملة وكان انقطاعه قبل قبض شيء منه (أو) أسلم في ثمر قرية معينة ما مونة من انقطاع ثمرها في أثناء إبانها نه من السنة وانقطع ماله إبان (من قرية) معينة ما مونة قبل قبض شيء منه (خير المشتري في الفسخ) للسلم والرجوع برأس ماله أو عوضه على المسلم إليه (و) في (الإبقاء) للسلم للعام القابل وأخذ المسلم فيه من ثمره (وإن) كان أسلم في ثمره إبان (وقبض البعض) من الثمر وفات الإبان قبل قبض باقيه (وجب التأخير) للعام القابل لأخذ الباقي من ثمره في كل حال (الأن يرضا) أي المتبايعان (بالفسخ) والحامسة (فلهما) ذلك في السلم الحقيقي وفي السلم في ثمر قرية ما مونة إلى هذا يرجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه لتعلق المسلم بميه بالذمة فلا يبطل بقوات الإبان كالدين ولهما لرضا بالفسخ والحامسة أن كان رأس المال مثيبا بل (ولو كان رأس المال مقوما) كروض وحيوان لجواز الإقالة على غير رأس المال (ويجوز) السلم (ديما) أي طعام (طبخ) أن يذنت صفته (و) يجزه زفي (اللؤلؤ) للقدرة على حصر صفته بذكر جنسه وعدده ووزن كل حبة وبيان صفتها (والعنبر) والصحيح أنه ثمر شجرة ينبت في قاع البحر فيرميه بساحله (و) في (الجواهر) أي كبير اللؤلؤ (والزجاج) بتثليث الزاى واحده زجاجة (والجص) ويسمي في عرف مصر الجبس وهو حجر يحرق

والزرنيخ

يطحن تبني به السلام وتبيض به الحيطان (والزرنيخ) معدن معروف (و) يجوز السلم في (احمال الخطب) قال الباجي وعندى انه يعمل في كل بلد يعرفهم فيه اهـ فما كان عرفهم انه يضبط بالوزن أو الاحمال عمل به (و) يجوز السلم في (الادم) بفتح الهمزة أي الجلد المدبوغ والمراد به هنا ما يشمل غيره (و) في (صوف) مضبوط (بالوزن) كالقنطار (لابلوز) جمع جزء لعدم انضباطها لاختلافها بالكبر والصغير والغزارة والخفة ويجوز شراؤه على غير وجه السلم بالجزء تحرياً وبالوزن مع رؤية الغنم (و) يجوز السلم في نصول (سيوف) وسكاكين (و) يجوز شراء (تور) بفتح التاء اناء مفتوح يشبه الطشت من نحو نحاس شرع فيه العامل (ليكمل) ويدخل في ضمان مشترى به بالعقد ويضمنه بائعه ضمان الصانع وفي اطلاق السلم عليه تجوز وانما هو بيع معين فكذا اشترط فيه الشروع حين العقد أو ما قرب منه كخمسة عشر يوماً (و) يجوز (الشراء) لجملة مضبوطة كقنطار تؤخذ في أيام كل يوم قدر معلوما حتى تنتهي (من) عامل (دائم العمل) حقيقة بان لا يفر عنه غالباً أو حكماً بان كان من أهل حرفة الشيء المشتري ليسر عنه فيشبه المعقود عليه المعين والعقد في هذه لازم لهما فليس لاحدهما فسخه ومثل الدائم العمل فقال (كالخباز) والجار والطباخ (وهو) أي الشراء من دائم العمل (بيع) فلا يشترط فيه تعجيل الثمن ولا تأجيل الثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم كنا نبتاع اللحم من الجزارين بسعر معلوم كل يوم رطلين أو ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء الذي يعطيه الامام من بيت المال وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى به بأساً اذا كان وقت العطاء معروفاً وما مؤناً (وان لم يدم) عمله لا حقيقة ولا حكماً بان كان يعمل مرة ويترك أخرى واشترى منه بهذه الحالة (فهو) أي العقد (سلم) حقيقة لا يبيل فيشترط فيه شروط السلم التي منها بقاء المسلم فيه الى خمسة عشر يوماً أو أكثر وتعجيل رأس المال وشبهه في الجواز على وجه السلم فقال (كاستصناع سيف أو سرج) فيجوز بشرط السلم من وصف العمل وضرب الاجل وتعجيل رأس المال وكون المعمول منه والعمل (٧٣) في الذمة (وفسد) السلم (بتعيين) الشيء (المعمول منه) كالجديد (أو)

والزرنيخ واحمال الخطب والادم وصوف بالوزن لا بالجزء والسيوف وتور ليكمل والشراء من دائم العمل كالخباز وهو بيع وان لم يدم فهو سلم كاستصناع سيف أو سرج وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل وان اشترى المعمول منه واستأجره جاز ان شرع عين عاملة أم لا لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن والأرض والدار والجزاف وما لا يوجد وحديد وان لم يخرج

(١٠ — جواهر الاكلیل — ثاني) عمل رجل بعينه ولا شيئاً بعينه يعمل منه جاز ذلك اذا قدم رأس المال مكانه أو الى يوم أو يومين فان ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً لم يجز وصار ديناً بين وان اشترط عمله من نحاس أو حديد بعينه أو ظواهر معينة أي جلود معينة أو عمل رجل بعينه لم يجز وان نقده لا نه غرر لا يدرى أي سلم الى ذلك الاجل أم لا ولا يكون السلف في شيء بعينه اهـ (وان اشترى) شخص الشيء (المعمول منه) كالجديد والنحاس والجلد من صانع (واستأجره) أي المشتري على عمله سيفاً أو توراً أو سرجاً مثلاً (جاز) على المشهور من جواز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد (ان شرع) البائع في العمل ولو حكماً بتأخير ثلاثه أيام وسواء (عين) المشتري (عاملة أم لا) وفارقت هذه المسألة التي قبلها بان التي قبلها لم يدخل فيها المبيع في ملك المشتري أو لا وهذه دخل في ملكه ثم أجره على عمله (و) يجوز السلم (فيما) أي شيء لا يمكن (وصفه) وصفاً كاشفاً لحقيقته ورافعاً لجهالة (كتراب المعدن) لذهب أو فضة أو غيرهما وعجوة وحناء مخلوطين برمل وتراب حانوت صائغ (ولا) يجوز السلم في العقار كـ (الأرض والدور) لان شرط السلم بيان صفته التي تختلف الأغراض فيها وكو نه دينا في الذمة ولا يمكن اجتماعها في بيان صفته وكو نه دينا في الذمة لان من صفاته التي تختلف فيها الأغراض محلّه وبذكره يتعين خارجاً ولا يكون في الذمة (و) لا يجوز السلم في (الجزاف) لان من شرط صحة بيعه رؤيته ومن شروط صحة السلم كو نه دينا في الذمة وهذا لا يجتمعان (و) لا يجوز السلم (فيما) أي شيء (لا يوجد) أصلاً أو لا نادراً ككبار اللؤلؤ لا تنفعا شرط وجوده عند حلوله في المقدمات فسلّم أي سلم الدنانير والدرهم جائز في كل شيء من كل العروض والطعام والرقيق والحيوان وجميع الأشياء حاشاً أربعة أحوالاً يصح الانتقال به من الدور والارضين والثاني ما لا يحاط بصفته مثل تراب المعادن والجزاف مما يصح بيعه جزافاً والثالث ما يتعذر وجوده والرابع ما لا يجوز بيعه بحال كتراب الصواغين والخمر والخزير وجلود الميتة وجميع النجاسات (و) لا يجوز سلم (حديد) ان كانت السيوف تخرج منه بل (وان لم يخرج

تعيين الشخص (العامل) وأولى تعيينها معاً لشدة الغرر ففي المدونة ومن استصنع طشتاً أو توراً أو قلنسوة أو خفا أو غير ذلك مما يعمل في الاسواق بصفة معلومة فان كان مضموناً الى مثل اجل السلم ولم يشترط

منه السيف في سيف أو بالعكس) أي سلم سيف في حديد وان لم يخرج منه السيف لان الصنعة المفارقة لغو فلا تعتبر في نقل الشيء
المصنوع عن جنسه (و) يمنع سلم (كتان) شعر غير مغزول (غليظ في رقيقه) أي الكتان (ان لم يغزلا) أي الكتان الغليظ
والكتان الرقيق قال ابن ناجي لان غليظ الكتان قد يعلج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه ومفهوم الشرط جواره ان غزلا لا اختلاف
منفعتهما كغليظ ثياب كتان في رقيقها (و) لا يجوز السلم في (ثوب) نسيج بعضه (ليكمل) للمسلم بمصنعة خاصة ولو شرط انه ان
خرج بخلافها يبدله بغيره حيث لم يكن عند الغزل فان كثر عنده الغزل بحيث ينسج منه ثوب آخر ان خرج الاول على
خلاف الصفة المشترطة جاز (و) لا يجوز سلم شيء (مصنوع قدم) أي جعل رأس مال سلم لا صله المصنوع هو منه حال كونه (لا يعود)
وأولى ان كان يعود المصنوع غير مصنوع حال كونه (هين الصنعة) أي سهلها ومثل له بقوله (كافضل) من كتان يسلم في كتان لان صناعته
لم يخرج عن أصله على المشهور وعند المازري وابن الحاجب وتبين مفهوم هين الصنعة بقوله (بخلاف النسيج) أي المندسج فيجوز سلمه في
أصله لان صناعته لصنعها تخرج عن أصله فيجوز سلم ثوب من كتان في غزل كتان أو شعره (الاثياب الخن) أي الحرير فلا يجوز سلمها
في الحرير رأس مال له كسلم كتان في ثوب أو نحاس في تور (وان قدم أصله اعتبر الاجل) المضروب بينهما للمسلم فيه فان كان يسع صنعة
الأصل المقدم منع للمزاينة لانه اجاز على الصنعة بما يفضل من الأصل ان فضل منه شيء وان ذهب عمله باطلا أي بلا أجر وان كان
لا يسع ذلك جاز الاتقاء المانع وذكر مفهوم لا يعود فقال (وان عاد) المصنوع غير هين الصنعة أي أمكن عوده لاهله (اعتبر) أي لوحظ
الاجل (فيهما) أي سلم المصنوع في أصله وسلم أصله فيه فان وسع (٧٤) الاجل جعل المصنوع من أصله أو جعل أصله منه امتنع السلم

منه السيف في سيف وبالعكس ولا كتان غليظ في رقيقه ان لم يغزلا
وثوب ليكمل ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة كالغزل بخلاف النسيج
الاثياب الخن وان قدم أصله اعتبر الاجل وان عاد اعتبر فيها والمصنوعان
يعودان ينظر للمنفعة وجاز قيل زمانه قبول صفته فقط كقبول محله في
العرض مطلقا وفي الطعام ان حل ان لم يدفع كراء ولزم بعدها كقاضي ان
غاب وجاز أجود وأردأ لا أقل الا عن مثله ويبرى

والاجاز كسلم آلة من نحاس أو
رصاص في نحاس أو رصاص أو
عكسه (و) الشبان المصنوعان
من جنس واحد كمنحاس أو
كتان سلم أحدهما في الآخر
حال كونهما (يعودان) أي يمكن
عودهما لأصلهما (ينظر
للمنفعة) المقصودة منهما
فان اتحدت أو تقاربت كإبريق
من نحاس في مثله منع وان تباعدت

كإبريق في طشت كلاهما من نحاس جاز (و) جاز للمسلم (قبل) حلول (زمانه) أي أجل المسلم فيه
(قبول) موصوف (صفته) أي المسلم فيه وجاز له عدم قبوله ويجوز للمسلم اليه دفعه قبله وعدمه لان الاجل حق لها واحترز بقوله
(فقط) عن الاجود والادنى والاكثر والاقبل ولا يجوز قبوله قبله لانه يلزم على قبول الاجود والاكثر حظ الضمان وازيدك وعلى
قبول الادنى او الاقل ضع وتعيجل وشبه في الجواز فقال (ك) قبول موصوف صفته (قبل) وصول (محله) أي المسلم فيه الذي
اشترط دفعه فيه فيجوز (في العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء اراد به مقابل الطعام بقرينة المقابلة أي بالطعام (مطلقا) عن
التقييد بحلول اجله وهذا ضعيف والمذهب انه لا بد لاجواز من حلول اجل العرض (و) جاز قبول صفته قبل محله (في الطعام) المسلم فيه
(ان حل) اجله فلا يحل منع لانه ساقط نفعه للمسلم وهو سقوط ضما عنه الى حلول اجله ويبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لان
المعجل عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه الآن وحل جواز القضاء قبل محله والطعام اللذين حل اجلهما (ان لم يدفع) المسلم
اليه للمسلم (كراء) محله من موضع قبضه لموضع الشراء فان دفعه فلا يجوز لان الحل بمنزلة الاجل فيلزم حظ الضمان وازيدك (ولزم
قبول المسلم فيه طعاما كان أو غيره) (بعد) بلوغ (هما) أي الاجل والحل ان اتاه بجمعيه فان اتاه ببعضه فلا يلزمه قبوله (ك) قبول
(قاضي) أي من ولده الامام منصب القضاء اذا اتاه المسلم اليه بالمسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول اجله في محله فيلزمه قبوله (ان غاب)
المسلم عن محل قبضه وليس له وكيل خاص فيه (و) ان دفع المسلم اليه للمسلم بعدها شيئا أجود أو أراذل من المسلم فيه (جاز قبول المسلم)
(اجود) أي ازيد جودة وحسنا من المسلم فيه بعد هالهانه حسن قضاء من المسلم اليه (وجاز) قبول المسلم (أردأ) من المسلم فيه
لانه حسن اقتضاء (لا) يجوز قبول (أقل) من المسلم فيه قدرا كعشرة عن أحد عشر أو أردب عن أكثر منه ولو كان أجود منه
للاتهام على بيع طعام بطعام من صنفه غير مماثل له (الا) أن ياخذ الاقل (عن مثله) من المسلم فيه قدرا (ويبرى) المسلم المسلم

اليه (ما) أي القدر الذي (زاد) المسلم فيه على الماخوذ فيجوز إسلامه من الفضل في الطعامين المتحدى الصنف (ولا) يجوز (دقيق) أي أخذه قضاء (عن قمح) مسلم فيه (و) لا يجوز (عكسه) أي أخذ قمح قضاء عن دقيق مسلم فيه بناء على أن الطحن ينقل فصا را جنسين فلزم فيهما بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (و) جاز قضاء المسلم فيه قبل حلول أجله وبعده (بغير جنسه) أي بغير جنس المسلم فيه (ان جاز بيعه) أي المسلم فيه (قبل قبضه) من المسلم اليه بان لم يكن طهما (و) ان جاز (بيعه) أي الماخوذ (بالمسلم فيه مناجزة) أي مقابضة بلا تأخير بان لم يكن أحدهما لحما والآخر حيوانا من جنسه (و) جاز (أن يسلم فيه) أي الماخوذ (رأس المال) بان لم يكن أحدهما دنائير والآخر دراهم (لا) يجوز قضاء (طعام) مسلم فيه بغير جنسه من نقد أو عرض أو حيوان أو طعام لانه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه فهذا محتز جاز بيعه قبل قبضه (و) لا يجوز قضاء (لحم) مسلم فيه (بحيوان) من جنسه لانها مزبنة (و) لا يجوز أن يقضي عن المسلم فيه (ذهب ورأس المال ورق) لا متناع سلم الورق في الذهب فهذا محتز و أن يسلم فيه رأس المال (و) لا يجوز (عكسه) أي القضاء عن المسلم فيه بورق ورأس المال ذهب لا متناع سلم الذهب في الورق (و) ان أسلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم (جاز) له (بعد) حلول (أجله) أي المسلم فيه (الزيادة) للمسلم اليه على رأس المال (لزيادة طول) أي ليعطيه ثوبا أطول أو أعرض أو أصفق مما وصفه ان عينه وعجله له قبل افتراقهما وشبه في الجواز فقال (ك) زيادة المسلم على رأس المال (قبله) أي الاجل ليزيد المسلم اليه المسلم فيه طولاً على طول المشرط ولا فيجوز (ان عجل) المسلم (دراهمه) المزية على رأس المال للمسلم اليه ولو حكما بتأخيرها ثلاثة أيام لا نه سلم مؤتلف وأجالت الزيادة كأجل (٧٥) السلم وبقي من أجل الاصل نصف شهر

فاكثر (و) جاز لمن دفع غزلا لمن ينسجه له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا ثم قبل حلول الاجل عجل له دراهم مع (غزل ينسجه) له ويزيده في طول الشقة أو عرضها ونحوه فلا بأس بذلك لانهما صفتان وهذه اجارة وهي بيع من البيوع بنفسها ما ينسد البيع ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان

بِمَا زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَمَحٍ وَعَكْسُهُ وَبَغَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْعُهُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ لَا طَعَامَ وَلَحْمَ بِحَيَوَانٍ وَذَهَبٍ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرَقٍ وَعَكْسُهُ وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا كَقَبْلِهِ إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمَهُ وَغَزَلَ يَنْسِجُهُ لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصْفَقَ وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ

(فصل) يجوز قرض ما يسلم فيه فقط إلا جارية محل للمستقرض وردت إلا أن تقوت عنده بمفوت البيع الفاسد فالقيمة كفساده وحرم هديته

ذلك قبل نسيج شيء من الشقة (لا) ان زاده قبل الاجل دراهم ليعطيه اذا حل الاجل (أعرض أو أصفق) من المشرط فلا يجوز لا نه صفقة أخرى فهو فسخ دين في دين ان لم يشترط تعجيله كله والا جاز بشرط مخالفة الماخوذ الاول مخالفة تبسح سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأرد أو أوجه (د) ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) أي المسلم فيه اذا طلب منه (بغير محله) الذي يقضي فيه ان ثقل حمله بل (ولو خف حمله) أي المسلم فيه كجوهر ولا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف حمله (فصل) في بيان أحكام القرض وما يتعلق به وقرنه باسلم لتشابه ما في دفع مال معجل في مال مؤخر وأشار بقوله (يجوز) أي يندب الى أن الاصل فيه ذلك وقد يعرض له ما يحرمه أو يوجب له أو يكرهه وفاعل يجوز (قرض) وهو شرعا دفع متمول في مثله غير معجل لنفع أخذه فقط (ما) أي المتمول الذي (يسلم فيه فقط) من عين وعرض وطعام وحيوان ورقيق فلا يجوز قرض ما لا يسلم فيه كأرض ودار وبستان وتراب صائغ ومعدن وجوهر نفيس وجزاف ولما شمل قوله ما يسلم فيه الجارية وقد نص الامام مالك رضي الله تعالى عنه على منع قرضها استثنائها فقال (الا جارية) أي أمة شبهت بالسفينة في سرعة الجرى ثم صار حقيقة عرفية (محل) من جهة الاستمتاع بها (المستقرض) فلا يجوز قرضها لما يلزم عليه من اعارة الفرج لان للمقرض رد عين القرض ومفهوم الصفة جواز قرضها لمن لا محل له كبحر ومها ومراة وصغيرة فلا تشتهى فيجوز للنساء اقتراض الجوارى (و) ان أقرضت الجارية بان محل له فسخ قرضها (وردت) لمقرضها في كل حال (الآن تقوت بمفوت البيع الفاسد) من حواله سوق فاعلى فان قانت بذلك (فالقيمة) تلزم المقرض على المنصوص وأتى بقوله (كفساده) أي البيع وان علم بما قبله ليفيد اعتبارها يوم القبض وان القرض اذا فسد يرد الى فاسد أصله وهو البيع لا الى صحيح نفسه الذي ترد فيه العين أو المثل ولعل وجه كون البيع أصلا للقرض ان الاصل في دفع المال في عرض المسكينة (وحرم هديته) أي اهداء المقرض المقرضه

تلاذية له لاسلف بزيادة (ان لم يتقدم مثلها) أى الهدية بينهما على القرض فان تقدم ذلك فلا تحرم (أو) لم يحدث (بينهما بعد القرض) (موجب) أى سبب للاهداء فان حدث كصهارة وجوار فلا تحرم وشبهه في الحرمة فقال (ك) هدية (رب) أى مالك (القراض) بكسر القاف أى المال المدفوع لمن يتجر فيه بحظه معلوم من ربحه لعامله (و) هدية (عامله) أى المتجر في القراض لرب المال فتحرم من كل منهما للآخر لانها متهما على انهما قصد اباها في المالك وسواء اهدى أحدهما للآخر قبل شغل المال اتفاقا بل (ولو بعد شغل المال على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف نظرا للمال ومقابله الجواز بعده نظر الحال (و) كهدية الى (القاضي) فتحرم لا هارشوة وقد قال رسول الله ﷺ لعن الله الراشئ والمرئى (أو جرم منفعة) للمقرض ومثل لجر المنفعة فقال (كشرط) قضاء شيء (عقن) أى متعفن أو مسوس (د) شيء (سالم) من العفن والسوس ومبول يباس وقديم مجديد فيمنع على المشهور ومفهوم الشرط جواز قضاء عقن سالم اذا كان بلا شرط ولا عادة وهو كذلك لانه حسن قضاء وقد قال النبي ﷺ خير الناس احسنهم قضاء (و) شرط دفع مثل (دقيق أو كعك) مسلف ببلد بشرط مثله (ببلد) آخر غير بلد القرض ليسقط المقرض عن نفسه كلفة حملها من بلد الى البلد الآخر كان يسلفه بمصر دقيقا أو كعكا بشرط دفع قضائه بمكة فيمنع على المشهور ولو لا حاجة ويجوز بلا شرط (أو) شرط قضاء خبز فرن (خبز) (مالة) بفتح الميم أى رما دحار يخبز به أو حفرة يجعل فيها رما دحا ر يخبز به وخبز الملة أحسن (٧٦) من خبر القرن وقيل بالعكس (أو) شرط قضاء (عين) أى ذات نقد كانت أو غيره (عظم حملها) ببلد آخر فيمنع على المشهور لانفع المقرض بدفع مؤنة حملها عن نفسه وشبهه في المنع فقال (كسفتجة) بفتح السين المهملة وسكون الفاء وفتح الفوقية والجيم لفظ اعجمي اى ورقة يكتبها مقرض ببلد كصر لوكيله ببلد آخر ككة ليقضي عنه بهما ما اقترضه بمصر فيمنع لا انتفاع المقرض بدفع كلفة ما اقترضه عن نفسه من مصر الى مكة وغرره برا وبحرا (الا أن يعم الخوف) البر

إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأرجح وذى الجاه والقاضي ومبايعته مساححة أو جرم منفعة كشرط عقن سالم ودقيق أو كعك ببلد أو خبز فرن بملة أو عين عظم حملها كسفتجة إلا أن يعم الخوف وكعين كرهت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في الجميع كفدان مستحصد خفت مؤنته عليه يحصده ويدرسه ويرد مكيلته ومك ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة كأخذه بغير محله إلا للعين (فصل) تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا

والبحر في جواز الضرورة (ك) قرض (عين) أى ذات نقد أو طعام أو عرض أو حيوان (كرهت إقامتها) أن عند مالكم الخوف تلفها بعن أو سوس مثلا فيحرم قرضها لياخذ بدلها لانه سلف حر نفعها لغير المقرض (الا ان يقوم) أى يوجد (دليل) أى قرينة (علي ان القصد) بقرض ما كرهت إقامته (نفع المقرض فقط) فيجوز (في الجميع) أى جميع المسائل السابقة كما اذا كان المسوس أو القديم باع يأتى ثمنه باضعا فله لسغبه أو غلاء وشبهه بالمستثنى في الجواز ممثلا له بقوله (كفدان) أى مقدار من الزرع (مستحصد) أى حان حصاده (خفت مؤنته) أى سهلت (عليه) أى على مالكم واقراضه لمن (يحصده ويدرسه) ويرديه وينتفع بحبه (ويرد مكيلته) أى مكيلة الحب الذى خرج منه وتبته لمقرضه وان هلك الزرع قبل حصده فضمانه على مقرضه لانه مما فيه حق توفية (وملك) أى القراض أى ملكه المقرض بالعقد وصار ماله فيقضى على المقرض بدفعه له (ولم يلزم) المقرض (رده) أى رد القراض لمقرضه الا بعد انتفاعه به انتفاع امثاله فان رده المقرض وجب على المقرض قبوله ان لم يتغير بتقص لان الاجل حق للمقرض ولو غير عين واستثنى من عدم لزوم رده فقال (الا بشرط أو عادة) برده في وقت معلوم فيلزم رده عملا بالشرط أو عادة وشبهه في عدم اللزوم فقال (كأخذه) أى القرض فلا يلزم به ان دفعه المقرض له (بغير محله) الذى يقتضى فيه ان يادة الكلفة عليه (الا العين) أى الدنانير أو الدراهم المقرضة فيلزم ردها أخذها بغير محله فله حملها الا لخوف بين بلد الدفع وبلد القرض والله أعلم (فصل) في بيان أحكام المقاصة (تجوز المقاصة) المقاصة تاركة مطالب بمائل صنف ما عليه ماله على طابه (في ديني العين) الدنانير والدراهم (مطلقا) عن التقييد لكونهما من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض

ومحل جوازها (ان اتحدوا) أي ديننا العين (قدرا) كعشرين (وصفة) كعشرين و يلزم اتحاد النوع كذهبين سواء (حالا) أي ديننا العين معا (أو) حل (أحدهما) دون الآخر (أم لا) بان كانا مؤجلين معا باجل واحد (وان اختلفا) أي ديننا العين (صفة مع اتحاد النوع) كدنانير محمدية ودرهم يزيدية قال البناني لوقال وان اختلفا صفة او نوعا لكان أخصر (فكذلك) أي الدينين المتفقين نوعا وصفة في جواز المقاصة فيهما لكن لا مطلقا بل (ان حالا) أي ديننا العين وهي أي المقاصة مع اتحاد النوع مقابلة مافي الذمة ومع اختلافه صرف مافيها وما جائز ان بشرط الحلول (والا) أي وان لم يحل بان اجلا معا أو أحدهما (فلا) تجوز المقاصة لانها مع اتحاده بدل مؤخر ومع اختلافه صرف مؤخر وكلاهما ممنوع وشبه في الجواز ان حالا والمنع ان لم يحل فقال (كان) اتفقا نوعا (واختلفا زنة) حال كونهما (من بيع) فتجوز المقاصة فيهما ان حالا والا فلا (والطعامان) المسترقيان في الذمتين (من قرض كذلك) أي ديني العين في جواز المقاصة ان اتفقا قدرا وصفة سواء حالا أم لا أو اختلفا صفة واتحد نوعا أو اختلف (ومنع) أي الطعامان أي المقاصة فيهما حال كونهما مرتبين في الذمتين (من بيع) ان كانا مختلفين في القدر أو النوع أو الصفة بل (ولو) كانا (متفقين) نوعا وقدرا وصفة وسواء حالا أم لا لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه في المتفقين والمختلفين والنسبية في طعام بطعام والدين بالدين في غير الحالين (وان) كان أحد الطعامين (من قرض) الاخر من (بيع تجوز) المقاصة فيهما (ان اتفقا) أي الطعامان نوعا وقدرا وصفة (وحالا) معا (لا) تجوز (ان لم يحل) بان كانا (٧٧) مؤجلين (أو) لم يحل (أحدهما) أي الطعامين لا اختلاف الاغراض

بالتأجيل ولو لاحدهما فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (وتجوز) المقاصة (في) الدينين (العرضين مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع أو قرض أو مختلفين وبكونهما حالين (ان اتحدوا) أي العرضان (جنسا وصفة) فان اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقت الآجال او اختلفت حالا ولم يحل (كان اختلفا) أي العرضان (جنسا واتفقا أجلا) وأولى ان

ان اتحد قدرا وصفة حالا أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا فيه فكذلك ان حالا والا فلا كأن اختلفا زنة من بيع والطعامان من قرض كذلك ومنع من بيع ولو متفقين ومن بيع وقرض تجوز ان اتفقا وحالا لان لم يحل أو أحدهما أو تجوز في العرضين مطلقا ان اتحد جنسا وصفة كأن اختلفا جنسا واتفقا أجلا وان اختلفا أجلا منعت ان لم يحل أو أحدهما وان اتحد جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفقا الاجل والا لا مطلقا (باب)

الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غرر أو لو اشترط في العقد وثيقة بحق كولي

حالا (وان اختلفا أجلا) بان أجلا باجلين مختلفين (منعت) المقاصة فيهما (ان لم يحل) معا والاجازت (أو) ان لم يحل (أحدهما) فان حل أحدهما جازت (فان اتحدوا) أي العرضان (جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت) المقاصة فيهما (ان اتفقا الاجل والا فلا) تجوز (مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع أو من قرض أو مختلفين (باب) في بيان حقيقة وأحكام الرهن (الرهن) لغة الزوم والحبس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي عبوسة والراهن دافع الرهن والمرهن بكسر الهاء قابضه وفتحها الشيء المرهون وجمع الرهن رهان ورهون ورهن وشرعا يطلق مصدرا بمعنى العقد واسما للشيء المرهون وعرفه المصنف بالمعنى الاول فقال الرهن (بذل) أي اعطاء (من) أي شخص يصح (له البيع) لكونه مميزا فخرج بذل من لا يصح بيعه لعدم تميزه ومفعول البذل (ما) أي شيئا (يباع) نخرج مالا يصح بيعه كخمر وخنزير وميتة وما خرج بقوله ما يباع بذل مافي غرر وكان رهنه صحيحا عطفه على ما يباع لادخاله فقال (أو) بذل من له البيع (غررا) أي شيئا فيه غرر غير شديد كابق وشارد لان للمالك دفع ماله قراضا أو بيعا لاجل بلا توثق فيه شيء فجاز توثقه فيه بما فيه غرر لانه شيء في الجملة وهو خير من لا شيء فان اشتد الغرر كالجنين فلا يجوز (ولو اشترط) رهن الغرر (في العقد) أي البيع أو القرض فلا يفسده على المشهور وأشار لعله بذل ما يباع بقوله (وثيقة) أي للتوثق به (بحق) لخراج بذل من له البيع ما يباع لغير التوثق فيه فليس برهن وذلك كبذل المبيع والمؤجر والمعاوز والموهوب والمتصدق به ومثل لمن له البيع فقال (كولي) لمحجور عليه له مهر أو سفه أو جنون من أب أو وصي فله رهن متاع محجور فيما يتدأ به المحجور لنفسه أو كسوته قال في المدونة

للوصى ان يرهن من مال اليتيم رهنا فاما يبتاعه له من طعام أو كسوة (و) كرقيق (مكاتب) فله ان يرهن بعض ماله في دين عليه لا حرازه نفسه وماله بالسكينة (و) كرقيق (ماذون) له في التجارة وان لم ياذن له سيده في الرهن لان الاذن في التجارة اذن في توابها ومنها الرهن (و) مثل لا يصح رهنه فقال كرقيق (آبق وكتابة) أى مال مؤجل على الرقيق في نظير عتقة ان اداه فيجوز لسيد الا بق رهنه وليسيد المكاتب رهن كتابه في دين عليه (واستوفى) المرتهن دينه (منها) أى الكتابة اذا حل اجلها واداهها المكاتب (أو) من ثمن (رقبته ان عجز) المكاتب عن اداء السكينة كلها أو بعضها (وخدمة) رقيق (مدبر) أى معلق عتقه على موت سيده فله رهنه في دين عليه ويستوفى المرتهن دينه منها (وان) مات السيد قبل استيفاء الدين من خدمة المدبر وقد (رق) المدبر كله لا يستغرقه الدين (جزء) من المدبر الدين بطل تدبيره ورجع للرقبة (ف) يستوفى الدين (منه) سواء كان الكل أو الجزء (لا) يجوز رهن رقبته أى المدبر على ان تباع الدين في حياة سيده في دين متأخر عن التدبير فان وقع هذا فهل (يصح الرهن) (ينتقل) الرهن (لخدمته) ويستوفى الدين منها على ما تقدم أو لا يصح ولا ينتقل لخدمته في الجواب (قولان) فان رهن على انه لا يباع الا بعد موت سيده أو في حياته على دين سابق على تدبيره صح ونشبه في القولين (كظهور حبس) بضم الحاء المهملة والموحدة أى وقف (دار) رهنه على انها مملوكة فثبت تحبيسها على رهنها فقبل يبطل رهنها ولا ينتقل الرهن الى منفعتها وقيل يصح رهنها وينتقل اليها لجواز بيع المنفعة ورهنها فلا يبطل رهنها ببطلان رهن الدار (و) كره (ما) أى ثمر أو زرع (لم يبد صلاحه) فيجوز على المشهور من جواز الفرر في الرهن (و) اذاره من مان يبد صلاحه (٧٨) ثم مات رهنه أو فاس قبل بدو صلاحه (انتظر) بدو صلاحه (ليباع) بعد

وَمُكَاتَبٍ وَمَا ذُونٍ وَأَبْقٍ وَكِتَابَةٍ وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَتِهِ أَنْ عَجَزَ وَخِدْمَةٍ مُدَبِّرٍ وَأَنْ رُقِيَ جُزْءُ قَبْضِهِ لَا رَقَبَتَهُ وَهَلْ يَنْتَقِلُ لخدمته قَوْلَانِ كَظُهُورِ حَبْسٍ دَارٍ وَمَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ وَانْتِظَارِ لِبَيْعٍ وَحَاصٍّ مُرْتَهَنَةٍ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ فَإِذَا صَلَحَتْ بَيَعَتْ فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَهُ وَالْأَقْدَرُ مُحَاصًّا بِمَا بَقِيَ لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ وَجِلْدِ مَيْتَةٍ وَكَجَنْبَيْنِ وَخَجَرٍ وَأَنْ لِدَمِيَّ إِلَّا أَنْ تَتَخَلَّلَ وَأَنْ تَخْمَرَ أَهْرَاقُهُ بِحَاكِمٍ وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ أَنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ وَلَهُ أَنْ يَهْتَمَّ وَيَبِيعَ

بدو صلاحه ثم ان كان للراهن مال غير الرهن قضى الدين منه لتعلقه بذمته وان كان عليه دين لغير مرتنه (حاص) أى قاسم (مرتنه) غرماء رهنه في ذلك المال بجميع دينه مع ديونهم (في الموت والفلس) للراهن (فاذا صلحت) الثمرة المرونة أى بدو صلاحها وجاز بيعها (بيت انوفية دين المرتهن) (فان وفي)

و يسلم ثمنها بجميعة (رد) المرتهن جميع (ما أخذه) بمخاصة الغرماء في مال الراهن ونحاصص فيه الغرماء ببقاقي ديونهم (والا) أى وان لم يوف ثمنها بجميع دين المرتهن (قدر) المرتهن (محاصا) للغرماء في مال المفلس (بما بقي) له من دينه بعد أخذ ثمن الثمرة (لا) يصح رهن (كأحد الوصيين) على يقيم شيئا من ماله في دين عليه بدون اذن الوصى الآخر ما لم يكن كل واحد منهما مطلق التصرف والاصح (و) لا يصح رهن (جلد ميتة) اتفاقا ان لم يدبغ وعلى المشهور ان دبغ ولا جلد أضحية ولا كلب (و) لا يصح رهن (كجنين) لقوة غرره اذا وقع في عقد البيع وأما بعد العقد فيجوز كمقد القرض ودخل بالكاف سمك في بحر وطير في هواء (و) لا يصح رهن (خمر) عند مسلم أو ذمى ان كان الراهن مسائلا (وان) كانت الخمر (لذمى) ورهن عند مسلم وتراق ان كانت لمسلم أو لذمى أسلم والاردت له في كل حال (الا ان تتخلل) أى تصير الخمر خلافا لتراق ان كانت لمسلم ولا تردان كانت لذمى بل يختص بها المرتهن (وان) رهن مسلم عصير اعند مسلم أو ذمى (و) (تخمر) أى صار خمر (هراقه) أى صب المرتهن العصير الذى صار خمر على الارض (ب) حكم (حاکم) ما لى ان وجد في البلد حاكم يحكم بعدم اراقتهوا وتخليطها ليرفع خلافه ويامن حكمه عليه بقيمتها والا اراقها بلا حكم لا منه من التغميم (وصح) أن يرهن جزء (مشاع) أى شائع في كله كنصف (وحيز) أى قبض من الراهن الجزء المشاع (ب) يجوز (جميعه) أى الكل الذى رهن جزؤه المشاع (ان بقي فيه) أى الجلية أى ان كان باقية الذى لم يرهن (للا رهن) وسواء كان المشاع من عرض أو حيوان أو عقار (و) من له جزء شائع في عرض أو حيوان أو عقار أو رادره كله أو بعضه فله رهنه (ولا يستأذن شريكه) فى رهنه أى لا يشترط استئذانه ان يصرف الشريك مع المرتهن وعدم تعلق الرهن بحصته (وله) أى الشريك الذى لم يرهن نصيبه (ان يقسم) المشترك الذى يقبلها بحصة شريكه الراهن والرهن في حوز مرتنه (و) له ان يبيع

منايه (ويسلم) للمشتري ما باعه له ولا تمنعه رهن شريكه مثابه من ذلك اذ لم يتعلق الرهن بحصته (وله) رهن جزئه المشاع من مشترك بينه وبين غيره (استتجار جزء غيره) الذي لم يرهن حصته فلا تمنعه منه رهن حصته ولكن لا يتولى قبض ريعه (ويقبضه) أى الجزء المستأجر ويستغله (المرتبه له) أى للراهن (ولو) رهن أحد الشريكين حصته من المشترك عند أجنبي و (أما) أى جعل الراهن والمرتهن (شريكا) للراهن أمينا على الرهن وجائز له (فرهن) الشريك الامين (حصته للمرتهن) الاول أو غيره (وأما) أى الراهن الثاني الامين على الرهن الاول ومرتهنه أى جعله (الرهن الاول) أمينا على الرهن الثاني (بطل حوزها) أى الرهنيين أو الراهنيين لجولان يد كل راهن على رهنه بحوزه لرهن الآخر الشائع (و) صح رهن الشيء (المستأجر) فيصح رهنه مستأجره قبل انقضاء مدة اجل رهنه (و) صح رهن الحائط (المساقى) فيصح رهنه عند عامله قبل تمام مدة عمله بدليل (وحوزها) أى المستأجر بالكمس في الصورة الاولى والعامل في الصورة الثانية بمقدار الاجارة والمساقاة (الاول) أى السابق على عقد الرهن (كاف) في حوز الراهن على الاصح عند ابن الحاجب وهو مذهب ابن القاسم في المجموعة (و) صح رهن (المثلى) أى المسكيل والموزون والمعدودان لم يكن عينا بل (ولو) كان (عينا) أى دنانير أو دراهم ان جعل بيد أمين بل ولو جعل (بيده) أى المرتهن (ان طبع) أى ختم (عليه) أى المثل طبعاً محكماً متى أزيل عرف (و) ان رهن ما قيمته مائة في خمسين مثلاً صح رهن (فضلته) أى زيادة الرهن على الدين المرهون هو فيه عند غير المرتبه الاول (ان علم) المرتبه (الاول ورضى) برهن فضله عند غيره ان كان الرهن بيد الاول فان كان بيد أمين غيره اشترط رضاه دون المرتبه (وله في البيان) (٧٩) (و) ان تلف الرهن الذى رهنه فضله

عند غير المرتبه الاول برضاه وهو بيد الاول (ولا يضمنها) المرتبه (الاول) وشبهه في عدم الضمان فقصال (ك) استحقاق غير الراهن بعض الرهن (وترك الحصة المستحقة) من الرهن بيد المرتبه فتلف وهو بيده فلا يضمنها لانه صار أمينا عليها لخروجها من الرهنية باستحقاقها وأشار بقوله (ورهن نصفه)

وَيُسَلِّمُ لَهُ اسْتِجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهِنُ لَهُ وَلَوْ أَمَّنَا شَرِيكًا فَرَهْنُ حِصَّتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَأَمَّنَا الرَّاهِنَ الْأَوَّلَ بَطَلَ حَوْزُهَا وَالْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُسَاقِي وَحَوْزُهَا الْأَوَّلُ كَافٍ وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا كَيْدَهُ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضْلُهُ إِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ وَرَضِيَ وَلَا يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ كَتَرَكِ الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطًى دِينَارًا لَيْسَتْ فِي نِصْفِهِ وَيُرَدُّ نِصْفُهُ فَإِنْ حَلَّ أَجْلُ الثَّانِي أَوْ لَا قُسِمَ إِنْ أَمْكَنَ وَإِلَّا يَبِيعُ وَقَضِيًّا وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ بِمَا أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ ثَقُلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ وَهَلْ مُطْلَقًا

أى الثوب مثلاً لقول المدونة في رهونها ومن ارتهن نصف ثوب وقبض جميعه فهلاك عنده فلا يضمن لان نصفه (و) كشخص (معطى) بفتح الطاء (دينارا) ليستوفى نصفه قضاء لحوقه أو قرضا (ويرد نصفه) لمعطيه فيقبض عليه ويعود ويدعى تلفه بلا تعدد ولا تغر يط فلا يضمن النصف الذي يرد له لانه أمين عليه زاد في المدونة ولا يمين عليه الا ان يتهم فيخلف ثم عاد لتتميم مساقاة وفضله فقال (فان حل) أى حضر (أجل) الدين (الثاني أو لا) أى قبل حلول أجل الاول (قسم) الرهن بين المرتبهين (ان أمكن) قسمه بان يدفع للاول قدر ما يخلص منه لا يزيدو باقيه للثاني الا ان يكون باقيه يساوي أكثر من الدين الثاني ولا يدفع منه للثاني الا مقدار دينه وتكون بقية الرهن كلها للدين الاول (والا) أى وان لم يمكن قسمه (بيع وقضيا) أى الدينان بان يقضي الاول ثم الثاني من الباقي لان الثاني ليس له الا ما فضل عن الاول واشعر قوله وقضيا بان فيه فضلا عن الاول وهو كذلك فان لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الاول قاله ابن القاسم (و) صح رهن الشيء المملوك لغير الراهن (المستعار له) لا جل رهنه فان أدي الراهن الدين المرهون للمرتبه رجع الرهن لمعيره وان لم يؤده وعسر الراهن يبيع الرهن وفي الدين المرهون فيه من ثمنه (ورجع صاحبه) أى معير الرهن على الراهن المستعير (بقيمته) أى الرهن المباع المبيع في وفاة الدين المرهون هو فيه (أو) رجع صاحبه (بما أدى) الراهن في الدين (من ثمنه ثقلت) أى رويت واحضرت المدونة (عليهما) أى الرجوع بقيمة الرهن والرجوع بالمؤدى بالفتح (وضمن) المستعير الرهن المباع (ان خالف) المستعير برهنه في غير استعاره فمضى المدونة من استعاره سلمة ليرهنها في درهم مساقاة ورهنها في طعام فإزاءها مناقال الخطاب ليس المراد بالضمان الرهان والعوارى بل المراد والله اعلم انه يصير في ضمانه مطلقا قامت بينة هلاكه أم لا كان مما يغاب عليه أم لا (وهل) ضمان المستعير المخالف أى ضمانه الرهن (مطلقا) عن التقييد باقراره لمعيره بالخلفه وخالفه المرتبه

وعدم حلف المعير وكون الرهن مما يغاب عليه لتعديده وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن أبي زيد (أو) محل ضمانه (إذا أقر المستعير لمعيره) بالتعدي (وخالقه المرتين) بأن قال لم يتعد (ولم يحلف المعير) على تعدي المستعير بأن نكل فإن حلف المعير على ما ادعى وأقر المرتين بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فيما أقر به المعير ولا يقبل دعوى المرتين حينئذ وهذا تأويل ابن يونس في الجواب (تأويلان) في فهم كلام المدونة السابق (وبطل) الرهن بمعنى العقد (ب) سبب (شرط مناف) لمقتضى عقده (كأن) يشترط رهنه أن (لا يقبض) الرهن منه لأن مقتضى صحة العقد قبضه منه قال الله تعالى فراهان مقبوضة قال المطالب من الشرط المتنافي ما في آخر كتاب رهونها ونصه ومن رهن رهنا على أنه ان مضت سنة خرج من الرهن فلا عرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهنا (و) بطل (بشراطه) أي الرهن (في بيع فاسد ظن) الراهن (فيه) أي البيع الفاسد (اللزوم) لثمن المبيع المرهون فيه فالرهن باطل فلا رهنه أخذه من مرتته (و) من جنى خطأ تحمله عاقلة وظن أن ديته لزمته وحده فرهن بها شيئا ثم تبين لزمها العاقلة (حلف المخطئ الراهن) على (أنه ظن لزوم الديته) وحده (ورجع) المخطئ الراهن في رهنه في جميع الديته وصار فيما يخصه منها (أو) رهن (في قرض) جديده (مع دين قديم) لربه على أن يكون رهنا فيهما بطل الرهن في الدين القديم (وصح) الرهن كله (في) القرض (الجديد) فإن فلس الراهن أو مات اختص الرهن بالجديد على الأصح ويخاصص بالقديم كان بيع أو قرض فعني قوله صح في الجديد أنه يختص به المرتين إذا حصل للراهن مانع لا الصحة المقتضية للفاسد لأنه فاسد ولذا يجب رده حيث كان قائما فقد تجوز في إطلاق الصحة على (٨٠) الاختصاص وعطف على قوله بشرط قوله (بطل الرهن) بموت

أَوْ إِذَا أَقْرَأَ الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ وَخَالَفَ الْمُرْتَيْنَ وَلَمْ يَحْلِفِ الْمُعِيرُ تَأْوِيلَانِ وَبَطْلَ
بِشْرَاطٍ مُنَافٍ كَأَن لَّا يَقْبِضَ وَبِشْرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنُّ فِيهِ الْلِزُّومُ
وَحَلْفَ الْمُخْطِئِ الرَّاهِنِ أَنَّهُ ظَنُّ لِزُّومِ الدَّيَّةِ وَرَجَعَ أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ
قَدِيمٍ وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ وَمَيِّتٍ رَاهِنِهِ أَوْ فَلَسِهِ قَبْلَ حَوْزِهِ وَلَوْ جَدَّ
فِيهِ وَيَأْذَنُهُ فِي وَطْءٍ أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يُسْكَنْ وَتَوَلَّاهُ
الْمُرْتَيْنَ بِأَذْنِهِ أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَّمٍ وَإِلَّا حَلَفَ وَبَقِيَ الثَّمَنُ إِنْ لَمْ يَأْتِ
بِرَهْنٍ كَالْأَوَّلِ كَفَوْتِهِ بِجَنَائَةٍ وَأَخَذَتْ قِيمَتُهُ وَبِعَارِيَةٍ أَطْلَقَتْ

راهنه (قبل حوزة) أو فلسه (أي قيام غرماء الراهن عليه) قبل حوزة (أي الراهن للمرتين) أن تراخي في حوزته ولم يجد فيه بل (ولو) جد المرتين (فيه) أي حوز الرهن على المشهور وهو قول المدونة (و) بطل الرهن (بأذنه) أي أذن المرتين للراهن (في وطء) لأمته المرهونة ولو لم يطأ (أو) بأذنه في (إسكان) لدار مرهونة أو حانوت كذلك (أو) في (إجارة) للذات المرهونة

من عقار أو حيوان أو عرض أن أسكنه أو أجزه اتفاقا بل (ولو لم) يسكن على المشهور الخطاب يريد ولو لم يؤجر ولم يطاق قال في المدونة للمرتين منع الراهن أن يسقي زرعه بما ارتهن منه من بئر أو قنطرة أو أن يذله أن يسقي به زرعه خرجت من الرهن ولما كان الأذن في الإسكان والإجارة مبطلا وفي تركهما ضرر على الراهن وليس له من ذلك فقال (وتولاه) أي ما ذكر من الإسكان والإجارة ونحوهما مما تمكن فيه النيابة (المرتين بأذنه) أي الراهن وليس له ذلك دون أذنه قال ذلك ابن القاسم في المنتقى فإن ترك المرتين إكراه الدار التي لها قدر أو العبد الكثير الخراج حتى حل الأجل ضمن أجرته المثل لتضييعها على الراهن وهو عجوز وعليه أما الحقيق فلا قاله عبد الملك (أو) أذنه للراهن (في بيع) للرهن (وسلمه) له ليبيعه فيبطل رهنه لدلائقه على إسقاط حقه (والا) أي وإن لم يسلم المرتين الرهن للراهن مع أذنه له في بيعه بأن إبقائه تحت يده وقال إنما أذنت له في بيعه لأحيائه وجعل ثمنه رهنا في محله أو الأتيان برهن آخر ثقة (حلف) المرتين على ذلك (وبقي الثمن) الذي يبيع به الرهن رهنا في الدين لحلول الأجل (أن لم يأت) الراهن (برهن كالأول) في قيمته ولو زادت على الدين المرهون فيه لأن المرتين لم يرض إلا به وعليه عقد البيع والقرض وشبهه في بقاء عوض الرهن رهنا أن لم يأت برهن كالأول فقال (كفوته) أي تلف الرهن (ب) سبب (جنائية) عليه من اجنبي (و) قد (أخذت قيمته) أي الرهن من الجاني عليه فتكون رهنا في الدين المرهون هو فيه أن لم يأت الراهن برهن كالأول ومفهوم فوته أنه لم يفت بها بأن كانت على بعضه أو عيبته فلا يلزم الراهن الأتيان بمثله وهو كذلك ويجعل الارش رهنا مع الرهن (و) بطل الرهن (بعارية) أي إعارته المرتين الرهن لراهنه أو لغيره بأذنه لأن أذنه كجولان يده فيه لينتفع به بلا عوض (أطلقت) أي لم تقيد بأجل ولا عمل ينقض قبل حلول أجل الدين لا حقيقة ولا حكما بأن يكون العرف فيها ذلك

لدلائلها على اسقاط المرتهن حقه وصرح بمفهوم أطلقته فقال (و) ان لم يطلق وأعاره الرهن (على) شرط (الرد) للمرتهن قبل حلول أجل الدين بان قيدها بزمان أو عمل ينقض قبليه أو قال لماذا فرغت حاجتك فردته الى فله أخذه من الراهن (أو) رجع الرهن لراهنه (اختيارا) من المرتهن بغير اعاره بايداع أو اجارة وانقضت مدتها قبل حلول أجل الدين (فله) أي المرتهن (أخذه) أي الرهن من راهنه وجعله رهنا كما كان بلايين وله أخذه قبل انقضاء مدتها أيضا لكن بعد حلقه انه جهل ان ذلك نقض للرهن واستثنى من قوله له أخذه فقال (الا) اذا تلبس الرهن (بفوته) بتصرف الراهن فيه (بكعتق) أو كتابة أو ايلاء (أو حبس) أي تحبيس (أو تدبير) أو بيع (أو) (قيام الغرماء) أي أصحاب الديون على الراهن أو موته أو رهنه عند غريم آخر فليس للمرتهن أخذه عند ابن القاسم وأشهب ويعجل الراهن الدين المرهون هو فيه في غير قيام الغرماء والموت وأما فيهما فالمرتهن أسوة الغرماء قال ابن عبد السلام في التفويت بالتدبير نظرا لانه لا يمنع ابتداء الرهن فكيف يمنع استمراره والجواب الصواب بان التدبير يمنع هنا من الرهنية لانضمامه الى ما هو مبطل في الجملة وهو رد الرهن لراهنه اختيارا وان عاد الرهن لراهنه (غصبيا) عن المرتهن (فله) أخذه أي الرهن من رهنه أخذا (مطلقا) عن التقييد بعدم فوته بكعتق الخ وجعله رهنا كما كان (وان وطئ) الراهن أمته المرهونة (غصبيا) عن مرتتها فان لم يحلها بقيت رهنا وان أحلها (فولده) أي الراهن الواطئ أمته (حر) لا نه من أمته (وعجل) الراهن (الملى) الدين للمرتهن (أو قيمتها) أي الامة للمرتهن لأن من حجته ان كان الدين أقل أن يقول لا يلزمي زائد عليه وان كانت قيمتها أقل أن يقول لا يلزمي الآن الاقيمة ما جئنت عليه (والا) أي وان لم يكن الراهن مليا (بقي) الرهن الذي هو الامة على رهنه للمرتهن ولا بدتها وحلول أجل الدين فتباع كلها ان لم يحصل الوفاء الا به والبيع منها ما يوفي به وعق باقيها قل ذلك (٨١) ابن رشد (وصح) حوز الرهن (بتوكيل)

المرتهن له (مكاتب الرهن في حوزة) أي الرهن له صورة ذلك ان المرتهن اذا وكل مكاتب الراهن في حوز الراهن له جاز ذلك وكان حوز للرهن للمرتهن اذا لا سبيل لسيد المكاتب على ما في يده لانه احرز نفسه وماله (وكذا) أي مثل مكاتب الراهن في حوزة حوزة الرهن (أخوه) أي الراهن فصيح حوزة الرهن بتوكيل

وعلى الرد أو رجع اختيارا فله أخذه إلا بفوته بكعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء وغصباً فله أخذه مطلقاً وان وطئ غصباً فولده حر وعجل الملى الدين أو قيمتها والا يقي وصح بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه على الأصح لا محجوزة ورقيقه والقول لطالب تحريره لا ممين وفي تعيينه نظر الحاكم وان سلمه دون اذنها فان سلمه المرتهن ضمن قيمته وللراهن ضمنها أو الثمن واندرج صوف تم وجنين

(١١ — جراهه الاكليل — ثاني) المرتهن (على الاصح) عند الباجي من قول ابن القاسم في المجموعة (لا) يصح حوز (محجوزة) أي الراهن فاذا وكل المرتهن محجوز الراهن في حوز الرهن له فلا يصح ولا يكون حوز الراهن لا للراهن النظر فيما يبد محجوزة فتجوز يده على الرهن (ولا) يصح حوز (رقيقه) أي الراهن قال الباجي اتفاقا لان له انتزاع ماله ومنعه من التصرف فيه فبده جائلة على ما في حوزة ولو ما ذواله في التجارة أو مديرا أو معتقلا لا حل (و) ان طلب المرتهن حوزة الرهن وقال الراهن يحوزة أمين أو عكسه (في القول لطالب تحويزه) أي الرهن (لا ممين) غير مرتته قال ذلك ابن القاسم في العتبية (و) ان اتفاقا على جعله يدا ممين واختلفا (في تعيينه) أي الامين بان عين الرهن أميناً وعين المرتهن غيره (نظر الحاكم) فيمن يحوزة منها الا صلاحيته (و) الواجب على الامين الذي جعل الرهن عنده أن لا يسلمه لاحدها الا ما ذن الآخرة (ان سلمه) لاحدهما (دون اذنها) على التوزيع أي سلمه للمرتهن بدون اذن الراهن أو الراهن بدون المرتهن فقيه تفصيل فان سلمه (للمرتهن) بلا اذن الراهن وتلف (ضمن قيمته) أي الرهن فيضمنها للراهن ثم ان كانت قدر الدين سقط عن الراهن ويرى الامين وان زادت عليه ضمن الامين الزائد ولو كان الرهن لا يغاب عليه اتعديه بتسليمه للمرتهن بلا اذن الراهن ورجع به على المرتهن الا أن تشهد له بينة بملقه بلا تعد ولا تفریط (و) ان سلمه الامين (للا رهن) بلا اذن المرتهن وتلف (ضمنها) أي القيمة للمرتهن (أو) ضمن له (الثمن) أي الدين المرهون هو فيه فيضمن له أقلهما قال ابن يونس وغيره لانها ان كانت أقل فهي التي تعدى عليها وان كان الدين أقل فليس للمرتهن طلب زائد عليه (و) ان رهنه غنم (اندرج) في رهنها (صوف) على ظهورها (تم) أي استحق الجز يوم العقد عند ابن القاسم لانه سلمة مستقلة تقصد بالرهن وقيل لا يندرج لانه غلة ومفهوم تم أن غيره لا يندرج وهو كذلك اتفاقا (و) ان رهنه اثني حامل اندرج في رهنها (جنين) لانه كجزئها وجرى ما حملت

به بعد رهنها (و) ان رهن النخل اندرج في رهنها (فرخ نخل) في الجلاب فرخ النخل والشجر رهن مع أصولها (لا) تندرج في الرهن (غلة) كأجرة عقار وحيوان ولبن وجبن وسمن وعسل نخل الا أن يشترط المرتهن دخولها (و) لا يتدرج في رهن الشجر (ثمرة) ان لم توجد حال العقد بل (وان وجدت) الثمرة حين رهن الشجر (و) لا يتدرج في الرهن (مال عبد) مرهون موجود معه حين رهنه فاحرى ما يستفيله بنحوهبة ثم ما تقدم كله عند الاطلاق فان شرط ندرجته أو عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط في صحة الرهن سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين والى هذا أشار بقوله (وارتهن) أى جاز أن يستلم شيئا يكون رهنه عنده (ان أقرض) المرتهن مستلمه رهنه أو غيره بان يقول شخص لآخر خذ هذا رهنه عندك فيما اقترضه أنا منك أو فيما يقترضه منك فلان اقرض الرهن والافلا (و) ارتهن ان (باع) أى يجوز أن يستلم شيئا يكون عنده رهنه في الثمن ان باع سلعة كذا لدافعه أو غيره بضمن مؤجل (أو) ارتهن ان (يعمل) المرتهن عملا معلوما للرهن باجرة معلومة يكون الشيء المستلم رهنه فيها ان عمل ذلك العمل ويحتمل ان فاعل يعمل ضمير الرهن بان يجعل المستاجر الاجرة للعامل ويؤخذ منه رهنه خوفا من أكلها وترك العمل هذا اذا كان الارتهان في عقد اجارة بل (وان جعل) بضم الجيم بان يجاعله على عمل معلوم يجعل المرتهن العامل من الجاعل رهنه في العمل الذي يلزمه بتمام العمل (لا) يصح الرهن (في) شيء (معين) كشرائه ثوب معين وياخذ به رهنه للمزوميته انقلاب حقيقة الرهن لانه ان استوفى من الرهن بطل تعينه وان يستوف منه بطل كون الرهن متوثقا به فيه فتبطل حقيقة الرهن (أو في منفعة) أى المعين كالكراهة دابة بعينها وارتها في منفعتها رهنه فلا يصح لان الذمة لا تقبل الاشتغال بمعين ولان المقصود من الرهن التوثق للاستيفاء ومحال استيفاء المعين او منفعته منه أو من ثمنه (و) لا يصح الرهن في (نجم) أى مال مؤجل بالهلال بسبب (كتابة) أى عتق على مال مؤجل (من أجنبي) أى غير المكاتب (٨٢) لان النجم ليس لازما للاجنبي لاحالا ومالا وشرط المرهون فيه

وَفَرَخُ نَخْلٍ لَا غَلَّةَ وَثَمَرَةً وَإِنْ وَجِدَتْ وَمَالَ عَبْدٍ وَارْتَهَنَ إِنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ أَوْ
يَعْمَلُ لَهُ وَإِنْ فِي جُعْلٍ لَافِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنفَعَةٍ وَنَجْمٌ كِتَابَةٌ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَجَازَ شَرْطُ
مَنفَعَتِهِ إِنْ عُمِّيَتْ بَبَيْعٍ لَا قَرْضٍ وَفِي ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ تَرَدُّدًا وَاجْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ
شُرْطَ بَبَيْعٍ وَعَيْنٍ وَإِلَّا قَرْضٌ نَقْصًا وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَعِيَ لَا يُفِيدُ وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ
وَهَلْ تَكْفِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ التَّحْوِيزُ تَأْوِيلًا وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا

لزومه الراهن حالا ومالا
ومفهوم من اجنبي صحة الرهن
فيه من المكاتب وهو كذلك
(وجاز) للمرتهن (شرط منفعته)
اى الرهن لنفسه مدة معينة
بشرطين احدهما اشار له بقوله
(ان عيئت) المنفعة بتعيين
زمنها للخروج من الجمالة
في الاجارة والثاني كون

الرهن (ا) ثمن (بيع) اذ غايته اجتماع البيع والاجارة اذ تصير المنفعة جزأ من الثمن ومضى
فيقال بها بعض الثمن وهو جائز (لا) يجوز للمرتهن شرط منفعته (في قرض) لانه سلف بزيادة المنفعة (وفي ضمانه) كله أى الرهن
المشترط منفعته للمرتهن (اذا تلف) وهو مما يغاب عليه وهذا رأى بعض المتأخرين وصوبه ابن رشد وعدم ضمانه شيأ منه
كسائر المستأجرات وهو رأى بعض آخر منهم وضمانه بعضه دون بعض وهو رأى التونسي قال ينظر للقدر الذى ذهب منه
بالاجارة فان كان الربع كان ربه مستأجرا لا ضمان فيه وثلاثة أرباعه مرتنة تضمن ضمان الرهان (تردد) ابن رشد الصواب
أن يغلب فيه حكم الرهن (و) من اشترى سلعة بضمن معلوم الى أجل معلوم بشرط رهن شيء معين فيه ثم امتنع من دفع الرهن (أجبر
عليه) أى على دفع الرهن للمرتن أولا مير (ان شرط) الرهن (ببيع وعين) كذا الثواب ولا مفهوم للبيع اذ القرض كذلك
(والا) أى وان لم يعين الرهن المشترط في البيع والقرض (فرهن نقه) أى بوفى بالدين واعتيد رهن مثله في مثله يلزم الراهن دفعه
للمرتن اولاً نين ابن عبد السلام هذا هو المذهب وقال ابن الحاجب لا يجبر الراهن ويخير البائع وشبه في فسخ البيع وبقاء دينه بالرهن
(والحوز) أى حيازة المرتهن الرهن ودعواه (بعد) حصول (مانعه) اى الحوز من فلس او موت ان حيازته قبله (لا يفيد)
الحوز بعد مانعه اختصاص المرتن بالرهن فيحاصصه فيه سائر غرما الرهن ان لم يشهد الامين للمرتن بسبق حوزة مانعه بل
(ولو شهد الامين) الذى بيده الرهن انه حازه قبل مانعه لانها شهادة على فعل نفسه فهي في الحقيقة دعوى (وهل تكفى بينة على الحوز)
اى القبض (قبله) اى المانع وان لم يحضروا التحويز ولا عاينوه لان الاصل كونه بتحويز الراهن ابن عات (و به) اى القول
بكفاية بينة الحوز (عمل) اى حكم (او) لا تكفى بينة على الحوز لاحتمال انه بلا اذن الراهن ولا بضمن بينة (على التحويز) اى
تسليم الراهن الرهن للمرتن اولاً مين قولان ذكرهما ابن يونس وغيره (وفيها) اى المدونة (دليلهما) اى مفيد القولين فدليل

الاول قول هبته ان قبض الهبة الموهوب له بغير اذن الواهب جاز قبضه اذ يقضي على الواهب بذلك اذا منعه قال ابن عرفه ظاهر التحليل بالقضاء عليه بذلك يوجب كون الرهن كذلك ودليل الثاني كما قال ابن عرفه ظاهر عموم قول هبته الا يقضي بالحيازة الا بماينة البيئنة لحوزة في حبس أو رهن أو هبة ان مجرد الاشهاد أو الاقرار لغو في الحوزة وكان يجري في المذكورات أن التحويز شرط في حوز الرهن لا يكفي الحوزة وانه لبقاء ملك الراهن بخلاف الهبة اه الحطاب أشار بهذا الظاهر كلامها في كتاب الهبة ونصه ولا يقضي بالحيازة الا بماينة البيئنة لحوزة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي في صحته ان المعطي قد حاز وقبض وشهد عليه باقراره بيئنة ثم مات فلا يقضى به ان أنكر ورثته حتى تعين البيئنة الحوزة (و) ان باع الراهن الرهن قبل حوزة عنه (مضى بيعه) قبل (قبضه) أي الرهن من راهنه (ان فرط مرتنه) في قبضه من راهنه وبقي دينه بالارهن اتفاقا (والا) أي وان لم يفرط مرتنه في قبضه بان جد في طلبه وبادر الراهن ببيعه (فتأويلان) في صورة عدم التفريط تأويل بان له فسخ البيع عن نفسه لانه اذا دخل على ذلك الرهن بعينه فلما فوته الراهن ببيعه كان أحق بسلبته والتأويل الثاني انه ان لم يتراخ المرتن فبادر في طلبه الراهن للبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان الثمن رهنا (و) ان باع الراهن الرهن (بعده) أي بعد حوز المرتن الرهن (فله) أي المرتن (رده) أي بيع الرهن (ان بيع (ب) ثمن (أقل) من الدين المرهون هو فيه عينا كان أو عرضا من بيع كان أو قرض (او) بيع بقدره أو أكثر وكان (دينه) أي المرتن (عرضا) من بيع فان باعه بقدر الدين العين سواء كان الدين من قرض أو بيع أو كان الدين عرضا من قرض فليس للمرتن رده ويتعجل دينه ان شاء (وان أجار) المرتن بيع الرهن باقل أو بالمثل ودينه عرض من بيع (تعجل) أي أخذ المرتن دينه المرهون فيه قبل أجله من ثمن الرهن فان وفي به فذاك والا تابع الراهن بما بقي له من دينه بعد حلقه انما جاز ان يتعجل (و) ان دبر الراهن الرقيق المرهون (بقي) رهنا (ان دبره) الراهن بعد رهنه عند ابن القاسم وقال ابن (٨٣) وهب التذيير كاعتق فبطل الموسر الدين واختاره سحنون (و) ان اعتق

وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ انْ فَرَطَ مَرْتَنَهُ وَالْفَتْأُ وَيْلَانُ وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ انْ يَبِيعَ
بِأَقْلٍ أَوْ دَيْنَهُ عَرَضًا وَانْ أَجَازَ تَعَجَّلَ وَبَقِيَ انْ دَبَّرَهُ وَمَضَى عَتَقَ الْمُوسِرَ وَكِتَابَتُهُ
وَعَجَلَ وَالْمُعْسِرُ يَبْقَى فَاذَا تَعَذَّرَ يَبِيعُ بَعْضُهُ بَيْعَ كُلِّهِ وَالْبَاقِي لِلرَّاهِنِ وَمُنْعَ
الْعَبْدِ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا وَحْدًا مَرْتَنٌ وَطَيَّ الْأَبَاذِنِ وَتَقَوْمٌ بِلَا
وَكَيْدٍ حَمَلَتْ أُمٌّ لَا وَالْأَمِينُ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ انْ لَمْ يَقُلْ انْ لَمْ آتِ

الراهن رقيقه المرهون (مضى
عتق الراهن (الموسر) ويعجل
الدين المرهون فيه للمرتن (و) ان
كتبه مضت (كتابته) أي الموسر
ويعجل الدين المرهون فيسه
للمرتن ولا يلزم المرتن قبول
رهن آخر وقوله (وعجل الراهن
الدين للمرتن) ظاهره ولو

زاد على قيمة الرهن وهن ظاهر تأويل ابن يونس وانما لا يلزم المرتن قبول رهن آخر لان فعل الراهن بعد رضا بتعجيل الدين وحل تعجيله ان كان مما يعجل كالعين من بيع أو قرض والعرض من قرض (و) الراهن (المعسر) اذا أعتق رقيقه المرهون أو كاتبه (يبي) رهنت بحاله للاجل فان أسبر قبل الاجل أخذ منه الدين وتعدت بقره وكتبته والا يبيع منهما بقدر وفاء الدين ان وجد من يشتري بعضا ويعتق باقيه (فان تعذر بيع بعضه يبيع كله) بعد حلول اجل الدين المرهون فيه وفي الدين من ثمنه (والباقي) منه بعد وفاء الدين ملك (للا رهن) يفعل به ما يشاء لان الحكم لما أوجب بيعه في هذا الحال صير الباقي ملكا له (ومنع العبد) المرهون مع أمته (من وطء أمته المرهون هو معها) بان نص عليها في الرهن أو رهن بماله فدخلت ولو قال المرهون معة اشمل صورتين وأولى اذا رهننت وحدها (وحد مرتن وطء) الامة المرهونة عنده بلا اذن من راهنها ان لا شبهة له فيما بالنسبة للملك ولو ادعى الجهل ويحد المرتن بوطء المرهونة في كل حال (الا) حال وطئها (باذن) من راهنها في وطئها فلا يحده رعاة لقول عطاء بجواز التحليل (وتقوم) الامة المأذون في وطئها على المرتن وحدها (بلا ولد) لتخلقه حر باذن المالك في وطئها موسرا كان المرتن او معسرا سواء (حملت) الامة من وطء مرتنها (ام لا) فيلزمه قيمتها دون قيمة ولدها وقاص الراهن بها من حقه الذي له عليه (و) ان جعل الرهن بيد امين وحل اجل الدين وتعذر استيفاءه من الراهن (فلا امين) على الراهن (بيعه) أي الراهن لتوفية الدين المرهون فيه (باذن) من الراهن للامين (في) بيعه حصل هذا الاذن منه حال (عقدته) أي الراهن البيع والقرض المرهون فيه وأولى ان اذن له بعده لانه محض توكيل سالم عن اكره الراهن عليه بخلاف اذنه في العقد فيتوهم فيه ذلك لضروره بما عليه من الحق وحل جواز بيع الامين (ان لم يقل) الراهن في صيغة اذنه في بيعه (ان لم آت) بالدين في اجل كذا في بيعه فان كان قال له ذلك فليس له بيعه الا بأمر الحاكم لانه

الذي يكشف عن بجيئه أو عدمه ولا يثبت ذلك الا عنده وشبهه في الجواز فقال (ك) بيع (المرتهن) الرهن فيجوز استقلاله به اذا كان الراهن اذن له فيه (بعده) أي عقد الرهن ولم يقل ان لم آت قان لم ياذن له فيه فلا يجوز له بيعه ومفهوم بعده انه ان اذن للمرتهن فيه حال عقد الرهن فلا يجوز له بيعه الا بامر الحاكم (والا) وان لم ياذن الا مينا الحاكم في بيع الرهن الذي قال له رهنه بعد ان لم آت ولم يستاذنه المرتهن فيه وقد كان الاذن له فيه بعده وقال ان لم آت أو حال عقده سواء قال ان لم آت أولا (مضى) بيعه (فيهما) أي الامين والمرتهن وان لم يجز ابتداء ظاهره ولو لم يفت وهو مذهب المدونة ولا لك رضى الله تعالى عنه في الموازية يرد ما لم يفت (ولا يعزل الامين) على الرهن الماذون له في بيعه وغير الماذون له فيه الا باذن المرتهن في عزله فليس للراهن وحده ولا للمرتهن وحده عزله (وليس له) أي (وباع الحاكم) الرهن لتوفية الدين (ان امتنع) الراهن من أدائه أو ألد أو غاب بعد أن يثبت عنده الدين والرهن وملك الراهن له ويزاد على هذا انه يحلف صاحب الدين ان ما هو به دينه ولا قبضه ولا احاله به وانه لباقي عليه الى حين قيامه (و) اذا أنفق المرتهن على الرهن نفقة محتاجا اليها (رجع مرتنه) أي الرهن على الراهن (بنفقة) أي المرتهن على الرهن ويكون رجوعه (في ذمته) أي ذمة الراهن لا في عين الرهن عقارا كان الرهن أو حيوانا أن اذن له الراهن في الاتفاق بان قال له أنفق عليه بل (ولو لم ياذن له) في الاتفاق على الرهن لان غلة الرهن لراهنه ومن له الغلة عليه النفقة (وليس) الرهن (رهنا به) أي فيما أنفق المرتهن في كل حال (الا أن يصرح) الراهن (بانه) أي الرهن (رهنا به) أي النفقة (٨٤) بان قال له الراهن الرهن رهن بما تنفق عليه فيكون رهنا بها (وهل) لا يكون

كلمة مرتنه بعده والامضى فيهما ولا يعزل الامين وليس له ايصا به وباع الحاكم ان امتنع ورجع مرتنه بنفقته في الذمة ولو لم ياذن وليس رهنا به الا ان يصرح بأنه رهن بها وهل وان قال ونفقته في الرهن تأويلان ففي افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان وان أنفق مرتنه على كشجر خيف عليه بدىء بالنفقة وتوالت على عدم جبر الراهن عليه مطلقا وعلى التقيد بالتطوع بعد العقد وضمنه مرتنه ان كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بيعة بكحرقه ولو شرط البراءة أو علم احتراق محله الا ببقاء بعضه محرقا .

الرهن رهنا في النفقة اذا لم يصرح بانه يكون رهنا فيها أي لم يقل ونفقته في الرهن بل (وان قال) الراهن أنفق (ونفقته في الرهن) فان قام الغرماء اختص بقدر الدين من الرهن وحاصصهم بالنفقة في باقيه لانه ليس رهنا فيها أو كونه ليس رهنا بما أنفق ان لم يقل ونفقته في الرهن فان قال ذلك فهو رهن حتى بما أنفق أيضا

وأفقي

وحينئذ فيختص المرتهن عن الغرماء بالرهن حتى بالنسبة لما أنفق أيضا في الجواب (تاويلان)

ثم فرع على التاويلين فقال (ففي افتقار) عقد (الرهن للفظ) من مادته (مصرح به) وعدم افتقاره الى لفظ مصرح به (تاويلان) لآزمان من كلامهم في المسألة المتقدمة وان لم يصرحوا بها فمن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن بان يصرح بان الرهن رهن في النفقة قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (وان) رهن شجر أو زرع بيعة فانهارت (فانفق مرتنه على كشجر) وزرع (خيف عليه) التلف بانهدام بصره وامتناع الراهن من اصلاحها (بدىء) من الرهن (بالنفقة) عليه على الدين فيستوفي من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان في دينه فان بقي بعد وفائه شيء فهو له أو غرمائه فان قصر عنها فلا يتبع الراهن بتمامها (وتوالت) أي فهمت المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أي الاتفاق على الرهن الشجر أو الزرع الذي انهارت بشره (مطلقا) عن التقيد بالتطوع فلا يجبر عليه ولو كان مشروطا في عقد البيع ويخير المرتهن في اتفائه للاصلاح ويبدأ بها من ثمن الرهن على الدين المرهون فيه وترك الاتفاق (و) تاويلها اين رشد أيضا (على التقيد بالتطوع) بالرهن بعد العقد للبيع وأما المشترط فيه فيجبر الراهن على الاتفاق عليه لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان أنفق المرتهن نفقته في ذمة الراهن (وضمنه) أي الرهن (مرتنه ان كان) الرهن (بعده) أي المرتهن حال كون الرهن (مما يغاب عليه) أي يمكن أخفاؤه مع وجود كحلي (ولم تشهد) للمرتهن (بيعة بكحرقه) أي الرهن أو سرقته فيضمنه بهذه الشروط ان لم يشترط البراءة من ضمانه بل (ولو شرط) المرتهن (البراءة) من ضمانه لان الضمان للثمنه (أو علم احتراق محله) أي الرهن الذي اعتمد وضعه فيه وادعى المرتهن انه وضعه فيه واحترق ولا بيعة له بذلك فيضمنه لاحتمال كذبه وانه لم يضعه فيه (الا ببقاء بعضه محرقا)

أى به أثر الحرق مع علم احتراق محله فلا ضمان عليه لا تنفاه التهمة حينئذ (وافق بعدمه) أى الضمان (فى) صوره (العلم) باحتراق محل الرهن مع دعوى المرتهن انه وضعه به واحترق والذي أفتى بذلك الجاني حين احتترقت أسواق طرطوشه وادعى المرتهنون ان الرهن احتترقت في حوائطهم وخالفهم الراهنون (والا) أى وان لم يكن الرهن بيد المرتهن بان كان بيد أمين أو متروكا فى موضعه كثمار فى رؤس شجرها وزرع بأرضه وسقينة بمرساها فلا يضمنه المرتهن ان لم يشترط الراهن ضمانه على المرتهن بل (ولو اشترط) الراهن على المرتهن عند عقد الرهن (ثبوته) أى الضمان على المرتهن (ألا ان) يدعى المرتهن تلف الدابة المرونة عنده و (يكذب به عدول) جمع عدل وأراد به ما يشمل عدلين وعدلا وامرأتين لا نه مال (فى) دعواه موت دابة (مرهونة عنده) تكذبا صريحا بان قالوا باعها أو ودعها أو ضمناها بان قالوا لم نعلم موت دابة ونحن ملازمون له سفرنا وحضرنا فانه يضمنها (و) اذا كان الرهن بيد المرتهن مما يغاب عليه وادعى تلفه ولم تشهد له بينة (حلف فيما يغاب عليه) والفرق بين ضمان ما يغاب عليه دون غيره العمل الذى لا اختلاف فيه وصيغة يمينه هنا مختلفة فيحلف (انه) أى الرهن (تلف بلا داسة) بضم الدال وسكون اللام أى كذب فى دعوى تلفه (و) انه ضاع و (لا يعلم موضعه) فى دعوى ضياعه قالوا وللتقسيم فليس المراد انه يجمع بينهما (واستمر ضمانه) أى ما يغاب عليه على مرتته حتى يسامه لربه و (ان قبض) المرتهن (الدين) من الراهن أو وهب المرتهن الدين للراهن أو أخذت المرأة رهنا بصدقتها وتبين فساده وفسخ قبل الدخول أو فى نكاح تفويض وطلقها قبل الدخول فالوضع للمبالغة واستثنى من أحوال ضمان المرتهن الرهن بعد قبض الدين أو هبته فقال (الا أن يحضره) أى يحضر المرتهن الرهن (٨٥) لراهنه (أو يدعوه) أى يدعوى المرتهن

الرهن بعد براءته من الدين
(لاخذه) أى الرهن بدون
احضاره (فيقول) الراهن
(أتركه عندك) فلا يضمنه
وان لم يقل أتركه عندك ودعته
بل اقتصر على أتركه عندك
لانه صار امانة (وان جنى)
الريق (الرهن) بعد حيازته
للمرتهن أى ادعت عليه جناية
على نفس أو مال (واعترف

وَأَقْبَى بَعْدَ مَهٍ فِي الْعِلْمِ وَالْأَفْلَاحِ لَوْ اشْتَرَطْتُ بُوْثَةً إِلَّا أَنْ يَكْذِبَ بِهِ عُدُولٌ فِي
دَعْوَاهُ مَوْتَ دَابَّةٍ وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَفَ بِلَادُ نَسَةٍ وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ
وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قَبِضَ الدِّينَ أَوْ وَهَبَ إِلَّا أَنْ يُحْضِرَهُ الْمُرْتَهَنُ أَوْ يَدْعُوهُ
لَا خِذِّهِ فَيَقُولُ أَتُرْكُهُ عِنْدَكَ وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاكِنُهُ لَمْ يُصَدَّقْ
إِنْ أَعْدَمَ وَالْأَبْقَى إِنْ فَدَاهُ إِلَّا أَسْلِمَ بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ وَإِنْ
ثَبَّتَ أَوْ اعْتَرَفَ وَأَسْلَمَهُ فَإِنْ أَسْلَمَهُ مُرْتَهَنُهُ أَيْضًا فَلَمْ يَجْنِ عَلَيْهِ بِمَالِهِ
وَإِنْ فَدَاهُ بغيرِ إِذْنِهِ فَفَدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطَّ إِنْ لَمْ يَرْهَنْ بِمَالِهِ

راهنه) بجنايته (لم يصدق) رآه في اعترافه بجناية الرهن (ان أعدم) الراهن وعجز عن وفاء الدين المرهون فيه لانه ماله على تخليصه
الرهن من مرتته ودفعه في الجناية وبقاء دين المرتهن في ذمته بالارهن وعدم تصديقه بالنسبة لدين المرتهن وأما بالنسبة للمجنى
عليه فيؤخذ باقراره فان خلاص الرهن من الدين يتعلق به حق المجنى عليه فيخير سيده بين اسلامه وفدائه وان بيع في الدين اتبع
مستحق الجناية الراهن بالاقول من ثمنه وارش الجناية (والا) أى وان لم يكن الراهن معدي ماخير بين اسلامه لمستحق الجناية وفدائه
مع بقاء رهنا في الخالين وقد أقاد هذا بقوله (بقي) الرهن على رهنيته ساقطاً حق المجنى عليه منه (ان فداه) أى فدى الراهن الرهن
بارش الجناية (والا) أى وان لم يفده الراهن الملىء بقي متعلقاً به المجنى عليه و (اسلم) الجاني الرهن (بعد الاجل) ودفع
الدين (لمستحق) ارش الجناية فان أعدم قبل دفعه أو فلس فالمرتحن أحق به لان الغرض او الجناية لم تعرف الا باقرار الراهن وتوثق
المرتحن به سابق عليه فاذا حل الاجل والراهن ملىء جبر على دفع الدين وعلى اسلام الجاني للمستحق (وان ثبتت) جناية الرهن (أو
اعترفا) أى الراهن والمرتهن بها فقد تعلق بالعبث ثلاثة حقوق حق لسيده وحق لمرتته وحق لولي الجناية فيخير سيده أولاً لانه ماله كله
بين فداءه واسلامه فان فداه بقي رهنا بماله (و) ان لم يفده و (أسلمه) أى أراد السيد اسلامه لمستحق الجناية فيخير مرتته بين اسلامه
وفدائه (فان أسلمه مرتته أيضاً) أى كما أسلمه الراهن (فأهو) للمجنى عليه بماله أى معه رهن ماله معه أم لا زاد في المدونة
و يبقى دين المرتهن بماله أى بالارهن (وان فداه) أى فدى المرتهن الرهن من الجناية (بغير اذنه) أى الراهن (فقد أه) أى المال الذى
فدى المرتهن به من الجناية (فى رقبته) أى الرهن فقط مبدأ على الدين لاني ماله أيضاً لانه انما افتكه ليرده الى ما كان عليه قبل جنايته وهو
انما كان رهوناً ماله كما قال (ان لم يرهن بماله) ولما لك رضى الله تعالى عنه فدأؤه في رقبته وماله معا واختاره ابن الموزان وأكثر

الاصحاب وضعفه في التوضيح بوجهين ولذا لم يذكر هنا وأما الورهن بما له لعدمه وكان الفداء فيهما اتفاقاً (ولم يبع) أي الرهن الجاني الذي فداه المرتهن بدون إذن رايه (الافى) انتهاء (الاجل) للدين المرهون فيه أي بعده (و) ان فداه المرتهن من الجنازة (بإذنه) أي الراهن (فليس) الرهن (رهنا به) أي الفداء وهو سلف في ذمة الراهن ولو زاد على قيمة الرهن (و) ان (تضى بعض الدين) المرهون فيه وبقي على الراهن بعضه (أو سقط) بعضه عن الراهن بغير قضاء ببراءة أو هبة أو صدقة (جميع الرهن) رهن (فيما بقي) من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه (كاستحقاق بعضه) أي الرهن فباقيه رهن بجميع الدين فان كان ينقسم قسم بين الراهن والاستحقاق بقيت حصة الراهن رهنا والايستحقاق بقيت حصة الراهن من ثمنه رهنا (و) ان كان لشخص دين على آخر وبيدر الدين متمول للمدين وادعى أحدهما انه رهن في الدين والآخرة ليس رهنا فيه (والقول) المعتبر المعمول به (لمدعي نفى الرهنية) سواء كان المدين أو رب الدين اذا اصل عدمها على مدعيها اثباتها (وهو) أي الرهن باعتبار قيمته (كالشاهد) للراهن أو المرتهن المختلفين (في قدر الدين) المرهون فيه لان المرتهن أخذ وثيقة دينه والشأن انه لا يتوكل الا بمقدار دينه أو أكثر فان قال الراهن في مائة و المرتهن في مائتين صدق من شهد الرهن له (لا) يكون (العكس) أي شهادة الدين بقدر الرهن المختلف في صفته بعد هلاكه فقال الامام رضى الله تعالى عنه وأكثر أصحاب القول في ذلك قول المرتهن ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لانه غارم والغارم مصدق قال بن المواز لا في قوله شاذ لا شبه قال الا ان يتبين كذب المرتهن لقلة ما ذكره المرتهن جدا فيصير القول قول الراهن اهو انتهاء شهادة الراهن في قدر الدين (الى) غاية (قيمه) أي الرهن يوم الحكم ان بقى واعتبارها ان تلف اذا كان الرهن بيد مرتته بل (ولو) كان الرهن (بيد أمين) عليه (على الاصح) ومحل كون ما بيد الامين من الرهن شاهداً (٨٦) اذا كان قائماً فان فات فلا يكون شاهداً وقد أشار لهذا بقوله (ما)

ولم يبيع الا في الاجل وان ياذنه فليس رهنا به واذا قضى بعض الدين أو سقط جميع الرهن فيما بقي كاستحقاق بعضه والقول لمدعي نفى الرهنية وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته ولو بيد أمين على الأصح ما لم يفت في ضمان الراهن وحلف مرتته وأخذه ان لم يفتكه فان زاد حلف الراهن وان نقص حلفاً وأخذه ان لم يفتكه بيمينته وان اختلفا في قيمة تالف توأصفاه ثم قوم فان اختلفا فالتة قول المرتهن فان تجاهلا فالرهن بما فيه

أي مدة كونه (لم يفت) أي الرهن (في ضمان الراهن) بان كان قائماً أوفات في ضمان المرتهن بان كان مما يغاب عليه وهو بيده ولا يئنه بهلاكه ورتب على كونه كالشاهد ثلاثة أحوال للرهن فقال (وحلف مرتته) أي الرهن الذي شهد الراهن له بقدر دينه (وأخذه) أي أخذ المرتهن الرهن في دينه لثبوته

بشاهد ويمين لان المدعى بما ل اذا قام عليه شاهد أو حلف معه فلا يحلف المدعي عليه معه (ان لم يفتكه) واعتبرت أي ان لم يفتك الراهن الرهن بما ادعاه المرتهن وشهد له به الراهن من قدر الدين وظاهر قوله أخذه ولو زادت قيمته على ما ادعاه وهو كذلك لان الراهن قد سلمه له بما ادعاه وأشار الى الحالة الثانية بقوله (فان زاد) ما ادعاه المرتهن على قيمة الرهن ووافقت دعوى الراهن (حلف الراهن) وأخذه ودفع ما اقرب به ان بكل حلف المرتهن وعمل بقوله فان نكل ايضا عمل بقول الراهن فيعمل بقوله اذا حلف أو نكلا وأشار الى الحالة الثالثة بقوله (وان نقص) ما ادعاه الراهن عن قيمة الرهن عن ونقصت عن قيمته دعوى المرتهن بان قال المرتهن رهن على عشرين والراهن على عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر (حلفاً) أي المتراهنان وبيدر المرتهن بالحلف لان الراهن كالشاهد المرتهن الى قيمته فيحلف كل منهما على نفى دعوى الآخر وتحقيق دعواه ويقدم النفي على الاثبات (وأخذه) المرتهن أي أخذ الرهن في دينه وكذا ان نكلا (ان لم يفتكه) الراهن (بقيمه) يوم الحكم فان افتكه أخذه بما حلف عليه المرتهن لان نكلا عليه وأخذه فيا مر بما حلف عليه ولو زادت قيمته عليه لتسلم الراهن الرهن له به وشهادة الراهن له (فان اختلفا) أي المتراهنان (في قيمة) رهن (تالف) عند مرتته (تواصفاه) أي ذكر المتراهنان صفات الرهن لاهل المعرفة ليقوموه بحسبها (ثم) ان اتفقا على صفاته (قوم) الرهن من اهل المعرفة وقضى بقولهم وهل يكفي واحداً انه خبر أو لا بد من اثنين لانها شهادة قيل وقيل بناء على أنه خبر أو شهادة (فان اختلفا) أي المتراهنان (في صفته) أي الرهن (فالقول) المعمول به (للمرتهن) بيمينته ولو ادعى شيئاً يسير الا أنه غارم زاد أشوب الا أن يظهر كذب به بقلة ما ادعاه جدا (فان تجاهلا) أي تجاهل المتراهنان صفات الرهن التالف بان قال كل لا اعلم صفاته الآن (فالرهن بما) أي الدين الذي رهن (فيه) فلا يجمع احدهما الآخر بهي وعلى هذا حمل أشوب حديث الرهن

بما فيه لان كلامهما لا يدري هل له شيء عند صاحبه أم لا (واعتبرت قيمته) أى الرهن الشاهدة بقدر الدين المتنازع فيه (يوم الحكم) بين المتراهنين المتنازعين فى قدر الدين (ان بقي) الرهن لان الشاهد انما تعتبر حالته يوم الحكم بشهادته فكذا الرهن (وهل) تعتبر قيمة الرهن التالف (يوم) حصول (التلف) له لان عينه كانت شاهدة فلما تلفت قامت قيمتها مقامها فى الشهادة رواه عيسى فى الموازية عن ابن القاسم (أو) تعتبر يوم (القبض) له من رهنه لانه كشاهد وضع خطه ومات فيعتبر خطه وتعتبر عدالته يوم كتبه رواه عيسى عن ابن القاسم فى المدونة (أو) تعتبر قيمته يوم عقد (الرهن) وهذا ابن القاسم أيضا قال الباجى وهو اقرب لان الناس انما يبرهنون ما يساوى الدين المرهون فيه غالبا وهذا الخلاف (ان تلف) الرهن فى الجواب (أقوال) ثلاثة كلها لابن القاسم (وان اختلفا) أى المتراهنان (فى) كيفية قبض دين (مقبوض) بيد صاحبه دينين على مدين واحد احدهما برهن والاخر بلا رهن (فقال الراهن) المقبوض (عن دين الرهن) فقط فقد خلس الرهن من الرهنية فاعطيه تصرف فيه والدين الذى لم يبرهن باق فى ذمته ساء وفيكه اذا حل أجله وقال المرتضى عن دين غير الرهن فقط وما زال الرهن رهنا فى دينه ولا يئنه لواحد منهما فان كان تنازعا بعد قبضه (وزع) أى قسم المقبوض على الدينين بنسبة كل عدد منهما لمجموعهما (بعد حلقهما) ان كان تنازعا بعد قبضه ونكولهما كحلقهما فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل وان كان التنازع حال القبض وزع بلايين وشبه فى التوزيع اذا اختلفا فى مقبوض فقال (كالحالة) يحتمل صورتين أحدهما مدين بمائتين أحدهما (٨٧) عليه اصاله والاخرى حالة فقضى مائة

وادعى انها مائة الاصاله وادعى القابض انها مائة الحالة الصورة الثانية مدين بمائتين احدهما بحالة والاخرى بدونها فقضى مائة وادعى انها مائة الحالة وادعى القابض انها مائة غير الحالة فليحلفان فى الصورتين ويوزع المقبوض بين المائتين والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان أحكام احاطة الدين بالدين والمدى والتفليس الاعم والتفليس الاخص فى الذخيرة التفليس من

وَاعْتَبِرْتَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْحُكْمِ اِنْ بَقِيَ وَهَلْ يَوْمَ التَّلَافِ اَوْ الْقَبْضِ اَوْ الرَّهْنِ اِنْ تَلَفَ اَقْوَالٌ وَاِنْ اَخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ وَزَعَ بَعْدَ حَلْفِهِمَا كَالْحَالَةِ

(باب)

لِلْغَرِيمِ مَنَعَ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ وَمِنْ سَفَرِهِ اِنْ حَلَّ بِغَيْبَتِهِ وَإِعْطَاءَ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلِّ مَا يَبْدُو كَأَقْرَارِهِ لِيُتِمَّ عَلَيْهِ عَلَى الْخُتَارِ وَالْأَصَحُّ لَا بَعْضُهُ وَرَهْنُهُ

الفلوس النحاس كان لم يترك له شيء يتصرف فيه الا التافه من ماله وفى المقدمات التفليس العدم والتفليس الاعم قيام غرماء المدين عليه والتفليس الاخص حكم الحاكم بخلع المدين من ماله لغرمائه والتفليس بفتح الفاء واللام مثقلا بالمعنى الاعم من قام عليه غرماءه وبالمعنى الاخص المحكوم عليه بخلع ماله لغرمائه والتفليس بسكون الفاء وكسر اللام من لا مال له (لغيره) أى رب الدين واحد اكان او متعددا (منع) أى مدين أو المدين الذى (أحاط الدين بماله) أى المدين فرب الدين منه (من تبرعه) أى المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحبب أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضا (و) للغير منع المدين ولو لم يحط الدين بماله من (سفره) أى المدين (ان حل دينه) أى الغريم (بغيبته) أى المدين وأسر ولم يוכל على قضائه ولم يضمه وسرقان كان معسرا أو وكل من يقبضه فى غيبته من ماله أو ضمته ملىء أو لم يحل بغيبته فليس لغريمه منه من سفره الا ان تعرف بلد (و) له منه من (اعطاء غيره) من الغرماء دينه (قبل) حلول (أجله) لأنه تسليف فهو تبرع (أو) اعطائه (كل ما) أى المال الذى (بيده) أى المدين لبعض غرمائه فليغيره من غرمائه منه اتفاقا لان فيه حقا وشبه فى منع الغريم من أحاط الدين بماله فقال (كأقراره) أى من أحاط الدين بماله (أ) شخص (منهم) المدين بالكذب فى اقراره بدين له (عليه) بقوة قراره كانه وأبيه أو صحبته كزوجته وصديقه فليغيره منه (على المختار) للخمى من الخلاف (والاصح) الذى قضى به قاضى القضاء بقضائه وشهره المتعطى (لا) يمنع من أحاط الدين بماله من اعطاء (بعضه) أى المال الذى بيده لبعض غرمائه قضاء لدينه بعد حلول أجله (و) لا يمنع من أحاط الدين بماله من (رهنه) أى بعض ماله لبعض غرمائه قال الخطاب هذا اذا كان صحيحا وأما ان كان مريضا فلا يجوز قضاءؤه ولا رهنه فى مذهب ابن القاسم بخلاف بيعه وابتعاة قاله فى المقدمات

(وفي جواز) كتابته) أى من أحاط الدين بماله هل يجوز له كتابة رفيقه بلا محاباة بناء على أنها كالبيع أو يمنع منها بناء على أنها كالتق (قولان) ذكرها في توضيحه بلا عزو (وله) أى من أحاط الدين بماله (النزوح) والنفقة على الزوجة وليس له ذلك بعد التفليس (وفي) جواز (تزوج) أى من أحاط الدين بماله (أربعاً) بناء على أن الزائد على واحدة من الأمور الحاجية ومنعه مما زاد على واحدة بناء على أنه من التوسع تردد لا بن رشد (وفي) جواز اتفاهه في (تطوعه) أى من أحاط الدين بماله (بالحج) ومنعه (تردد) لا بن رشد قال في المقدمات يجوز اتفاهه المال على غير عوض فيما جرت العادة بفعله كالنزوح والنفقة على الزوجة ولا يجوز فيما لم تجر العادة بفعله كالسكراء في حج التطوع (وفلس) بضم الفاء وكسر اللام مشددة المدين الذى أحاط الدين بماله سواء يجوز في المدين ولو حكما كمن غاب على ثلاثة أيام فيكتب له ويبحث عن حاله (أو غاب) المدين على عشرة أيام فكثر ذهابها والذي يفلسه الحاكم ولو في دين أب على ابنته وليس لسيده عبد ما دون له في التجارة تفليسه في معاملة غيره وإنما ذلك للحاكم وقيد المصنف تفليس الغائب بقوله (إن لم يعلم ملاؤه) بفتح الميم ممدوداً أى غناء المدين حال خروجه فان علم فلا يفلس على المشهور وهو قول ابن القاسم استصحباً للحال إذا صل بقاء ما كان على ما كان وأشار لشرط التفليس معلقاً بفلس فقال (بطلبه) أى طلب الغريم تفليس من أحاط الدين بماله أن وافق الطاب باقي الغرماء بل (وان أبى) أى منع تفليسه (غيره) أى غير الطاب وأولى أن سكنت والشرط الثاني كون دين الطاب (ديناً حل) أصالة أو بانتهاء أجله فلا يفلس بدين مؤجل (زاد) الدين الحال الذي لطا اب تفليسه (على ماله) أى المدين (أو تقي) من مال المدين بعد قضاء ما حل عليه (ما) أى قدر يسير (لا يفي) أى لا يوفي (ب) الدين (المؤجل) فان بقى من ماله ما يفي بالمؤجل فلا يفلس (فمنع) (٨٨) أى يمنع المفلس بالمعنى الاعم وهو قيام غرمائه عليه أو بالمعنى

وفي كتابته قولان وله التزوج وفي زوجه أربعاً أو تطوعه بالحج تردد
وفلس حضر أو غاب إن لم يعلم ملاؤه بطلبه وإن أبى غيره ديناً حل زاد
على ماله أو بقي مالا يفي بالمؤجل فمنع من تصرف مالى لا في ذمته كخلعه
وطلاقه وقصاصه وعفوه وعتيق أم ولده وتبعها ماله أن قل وحل به
وبالموت ما أحل ولو دين كراء

الاخص وهو حكم الحاكم عليه بخلع ماله لغرمائه ليعجزه عن اداء ديونهم (من) كل (تصرف مالى) أى فى المال الذى فلس فيه ولو بمعاوضة بدون محاباة كبيع وشراء وكراء واكتراء ودخل فى التصرف النكاح ونص عليه

في المدونة وثقة له في التوضيح فبعد التفليس لا يجوز له بيع ولا شراء ولا أخذ ولا عطاء وصرح بمفهوم مالى فقال (لا) يمنع المفلس من تصرف (في ذمته) بأن يشتري شيئاً بشئ مؤجل باجل معلوم في ذمته أو يقترض كذلك أو يقر أو يلزم كذلك قال ابن الحاجب وتصرفه شارطاً أن يقضى من غير ما حجير عليه فيه صحيح وشبه في عدم المنع فقال (كخلعه) بضم الخاء المعجمة فليس لغرمائه منعه من أن يخالف زوجته لأنه ليس تصرف فى المال المحجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أى المفلس زوجته فليس لهم منعه منه لذلك ولا سقاطه بعتقها عنه ولم ينظر لمؤخر مهرها لحلوله بفلسه ومحاصتها به ولو لم يطلها (وقصاصه) أى المفلس من جان عليه أو على وليه فليس لهم منعه منه إذ ليس في جناية العمد مال أصالة (وعفوه) أى المفلس بجان عن جان عليه أو على وليه (وعتيق أم ولده) أى المفلس التى أو لدها قبل تفليسه الاخص ولو بعد تفليسه الاخص فليس لهم رده لا نه ليس له فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة وأما التى أو لدها بعد تفليسه الاخص فتباع دون ولدها فى الدين فان اعتقها فلم يرد عتقه (و) ان أعتق المفلس أم ولدها التى أو لدها قبل تفليسه الاخص (تبعها) أى أى أم الولد في الخروج من ملك المفلس (مالها) الذى ملكته قبل عتقها (ان قل) مالها فليس لغرمائه أنزاعه منها اتفاقاً فان كثر فقال محمد بن المواز يتبعها وقال ابن القاسم لا يتبعها ان لم يستثنه المفلس والا فلا يتبعها (وحل) أى صار خالاً (به) أى بسبب التفليس الاخص (و) حل أيضاً (ب) سبب (الموت) للمدين غير المفلس احاط دينه بما له ام لا وما فاعل حل (ما) أى الدين أو الدين الذى (اجل) على المدين لحراب ذمته بتفليسه أو موته الا اذا اشترط المدين حال تدايته عدم حلول دينه بتفليسه أو موته فان فلس أو مات فلا يحل دينه عملاً بشرطه والا اذا قتل رب الدين مدينه عمد فلا يحل دينه واما تفليس رب الدين أو موته فلا يحل به ما له من الدين المؤجل وبلغ على حلول المؤجل بالتفليس والموت فقال (ولو) فان الدين المؤجل على المكترى المفلس ار الميت (دين كراء) لعقار أو حيوان أو عرض وجبته لم يستوف منفعتة فيحل بفلس المكترى وموته وللمكترى اخذ عين شئته في الفلس ثم ان لم يستوف شئاً من منفعتة فلا شئاً له من السكراء وان كان استوفى بعض منفعتة حاصص بما يقابلها من

السكراء وإذا فلس المدين وهو غائب حل ما عليه من الدين المؤجل سواء قدم من غيبته وهو معدوم (أو قدم) المفلس الغائب حال كونه (ملياً) فقد حل المؤجل عليه لأن الحاكم قد حكم بتفليسهم وهو يجوز لقدمه ملياً فحضى حكمه ولا ينفع المدين دعواه تبين خطئه بماله (وان) ادعى المفلس الاخص بماله على شخص وأسكره وشهد له رجل أو امرأتان و (نكل المفلس) عن اليمين (حلف كل) من غرمائه (ك) حلفه (هو) أى المفلس في كونه على جميع المشهود به لا على ماله منه فقط خلولة محل المفلس ولا يكفي حلف بعضهم لانه لا يحبان شخص ليستحق غيره (و) كل من حلف من الغرماء (أخذ حصته) من الخلو ف عليه (ولو نكل) عن اليمين (غيره) أى الخالف من غرمائه (على) قول ابن القاسم (الاصح) عند ابن أبي زيد و تردى بين النا كل على المدعى عليه فان حلف فقط عنه حصته النا كل وان نكل غرموا لان نكله كشاهد ثان ونقسم على جميع الغرماء من حلف ومن نكل ولا يختص بها النا كل (و) ان أقر المفلس بدين لغير من فلس لهم (قبل اقراره) لن يتهم عليه ان أقر (بالمجلس) الذى فلس فيه (أو قر به) بالعرف (وان) كان ثبت دينه (الذى فلس به) (باقرار) منه (لا) يقبل اقراره لغيرهم ان ثبت دينه الذى فلس به (بينة) عند الامام رضى الله تعالى عنه وعليه حملت المدونة وظاهر كلام ابن الحاجب قبوله واستظهره ابن عبد السلام (و) ان كان المفلس عاملاً قراض أو مودعاً بالفح وعين مال القراض أو الودعة بان قال هذا قراض فلان أو هذه ودعة فلان (قبل تعيينه القراض والودعة ان قاهت) أى شهدت (بينة باصله) أى عقد القراض أو الودعة عينت البينة ربهما أم لا (والختار) للخصم من الخلاف (في قول الصانع) في تعيين مصنوعاته لا رباها (بلا بينة) باصل المعاملة لان الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند الدفع ولا يعلم (٨٩) ذلك الامن قولهم (وحجر) على المفلس

أَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ مَلِيًّا وَإِنْ نَكَلَ الْمَفْلُسُ حَلَفَ كُلُّهُمْ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ وَلَوْ نَكَلَ
غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَقَبِلَ أَقْرَاهُ بِالْجَنَاسِ أَوْ قُرْبَاهُ إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِأَقْرَارٍ لَا بَيِّنَةٍ
وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَقَبِلَ تَعْيِينَهُ الْقَرَضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ وَالْخِتَارُ
قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ بِالْبَيِّنَةِ وَحُجْرٍ أَيْضًا إِنْ تَجَدَّدَ مَالٌ وَانْفَكَ وَلَوْ بِالْحُكْمِ
وَلَوْ مَكْنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا أَيْ دَائِنَ غَيْرِهِمْ فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ
كَتْفِيلِ الْحَاكِمِ الْأَكَارِثِ وَصَلَّةٍ وَجَنَائِيَةٍ وَيَبِيعُ مَالَهُ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا
وَلَوْ كُتِبَ أَوْ تَوَبَّى جُمُعَتُهُ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُمَا فِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ تَرَدُّدُهُ

(أيضا) أى كما حجر عليه أولاً (ان تجدد له مال) بعد أخذ المال الذى بيده وقسمته على غرمائه وبقيت لهم بقياس سواء تجدد عن أصل مال كرىح في مال تركه بيده بعض غرمائه أو من معاملة تجددت او عن غير أصل كبريات وهبة وصدقة ووصية وأرش جنائية لان الحجر الاول قاصر على المال الذى كان بيده وأما المال المتجدد فيتصرف فيه الا أن يحجر عليه فيه (واتفك) حجر المفلس بأخذ

(١٢) — جواهر الاكلیل — ثانی) ما بيده وحلفه انه لم يكتب شيأ أو تصديق الغرماء له ان حكم الحاكم بفكه عنه بل (ولو بلا حكم) به (ولو مكنتهم) أى باب الدين (الغريم) أى المدين مما بيده من عرض وغيره (فباعوا) أى الغرماء من ماله ما يحتاج في قسمته لبيعه بالرفع لحاكم (واقسموا) مال مدينهم بحسب ديونهم وبقيت لهم بقايا من ديونهم (ثم تدان) الغريم باقتراض (غيرهم) أى المقتضمين ثم فلسه غيرهم الذين تدان منهم بعد القسمة وأرادوا قسمة ما بيده من معاملتهم (فلا دخول للاولين) فيه الا أن يفضل شيء يد استيفائهم فيتخاص فيه الاولون وافهم قوله باعوا واقسموا ان قاموا ولم يجدوا معه شيئاً فتركوه لم يكن تفليسا فان دأين آخرين وفلسوه دخل معهم الاولون فيما يوجد بيده لان تفليسهم له بلا حاكم (كتفليس الحاكم) سمع أصبغ ابن القاسم يقول عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم في رجل قام عليه غرمائه ففلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دأينه آخرون ان الآخر أولى بما في يده بمنزلة تفليس السلطان ثم استثنى مما لا يدخل فيه الاولون مع الآخرين فقال (الا) ما ملكه (ب) كآرث وصلة) أى عطية من صدقة أو هبة أو وصية وأرش (جنائية) على المفلس فلاولين الدخول فيه اذا فلس للآخرين (ويبيع ماله) أى المفلس وبيع (بمحضرته) أى المفلس ظاهره وجوبه والذي في الذخيرة انه من باب الكيان لا نه أبلغ في قطع حجته وبيع ماله (بالخيار) للحاكم (ثلاثاً) من الايام في جميع السلع التى لا يفسدها التأخير للاستزادة في الثمن ولا يختص هذا ببيع سلع المفلس فكما يبيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله وبيع ماله ان لم يكن كتباً بل (ولو) كان ماله (كتبا) فيجوز بيعها ولو احتاج اليها فليست كآلة الصانع لان شأن العلم ان يحفظ (أو) كان ماله (توبى جمعته) أى المفلس اللذين يصلها فيهما ويخلعهما فيبيعهما الحاكم على المفلس (ان كثرت قيمتهما) ويشترى له دونهما ولا يباع من ثياب جسده مالا بدمته لان الغرماء عاملوه عليها (وفي بيع آلة الصانع) وعدمه (تردد) محله اذا كان محتاجاً

الديار وقلت قيمتها فان لم يحتاج لها أو كثرت قيمتها بيعت بالتردد (وأوجر رقيقه) أي المفلس الذي لا يباع لشأبه حر يته وفيه خدمة كثيرة كدبره ومعتقه لا جل قبل الدين وأما الفن والمدير والمتعلق لا جل بعد الدين فيباعون فيه (بخلاف مستولدته) أي المفلس فلا تؤجر عليه إذ ليس له فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة (ولا يلزم) المفلس بعد أخذ ما بيده (بتكسب) يتجر أو عمل لتوفية ما بقي عليه لغرمائه من ديونهم ولو قدر عليه لا إنما تعلقت بذمته لا بدينه (و) لا يلزم المفلس بد (تسلف) لئال يقضى به دين غرمائه (و) لا يلزم بد (استشفاع) أي أخذه نصيب شركه في عقار بعد بيعه لغيره بالشفعة ليربح فيه ما يوفي به دينه كله أو بعضه لا نه تكسب (و) لا يلزم بد (عفو) عن قصاص وجب له من جان عليه عمدا لا دية له (لينا) خذا (لدية) من الجاني يقضى به دينه كله أو بعضه لأن العمد الذي يقتض منه لا مال فيه إنما فيه القصاص أو العفو مجانا (و) لا يلزم بد (انزع مال رقيقه) الذي لا يباع وجعل له الشارع انزع ماله كدبر قبل الدين وهو صحيح ومعتق لا جل بعيد وهو أيضا صحيح إذ لم يعامل إلا على ما يملكه بالفعل (و) لا يلزم باعتصار (ما وهبه لولده الصغير أو الكبير وحازه) لا رد قبل أحاطة الدين بماله أبيه وأما ما وهبه له بعد الاحاطة أو قبلها وحازه بعدها فلم يرد (وعجل بيع الحيوان) الذي يجوز بيعه على المفلس أي لا يستأني به كالأستيناء ببيع عقاره وعرضه فلا ينافي أنه لا بد من النداء عليه أياما يسيرة لأنه يسر على التغير ويحتاج إلى مؤنة وفي ذلك نقص مال الغرماء فليس المراد أنه يباع بلا تأخير أصلا ولا أنه لا يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لأنه يقل به أحدت ما يخشى فواته من رطب فأكمة وطرى لحم فلا يستأني به إلا يوم اليسيرة (واستؤني) أي ترص واستعمل (ببيع) عقاره فينادي عليه (كالشهرين) ثم يباع بالخيار ثلاثة أيام فالكاف في كلام المصنف استقصائية (وقسم) مال المفلس (بنسبة الديون) يحتتمل أن مراده بنسبة ماله للديون بأن تجمع الديون وينسب ماله لمجموعها ويعطى لكل غريم مثل تلك النسبة من دينه ويحتتمل أن مراده نسبة الديون لمجموعها أي نسبة (٩٠) كل دين له لكل ويعطى غريم مثل نسبة دينه له من مال المفلس فلو كان

وأوجر رقيقه بخلاف مستولدته ولا يلزم بتكسب وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانزع مال رقيقه أو ما وهبه له لو كده وعجل بيع الحيوان واستؤني بعقاره كالشهرين وقسم بنسبة الديون بلا يئنة حصصهم واستؤني به أن عرف بالدين في الموت فقط وقوم مخلف النقد يوم الخصاص واشترى له منه بما يخصه ومضى أن رخص أو غلا وهل يشتري

لغريم خمسون ولا آخر مائة ولا آخر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وعشرون في مجموع الديون ثلثا ثم تقبأ الوجه الأول تنسب مائة وعشرين لثلث مائة تجدها خمسين فتعطي كل غريم خمسي دينه فيخرج للأول عشرون وللثاني أربعون وللثالث ستون وبالوجه

الثاني تنسب الخمسين للثلث مائة تجدها سدسا

في

فتعطي صاحبها عشرين سدس المائة والعشرين وتنسب المائة للثلث مائة تجدها ثلثا فتعطي صاحبها ثلث المائة والعشرين أربعين والمائة والخمسون نصف الثلث مائة فلصاحبها استون نصف المائة والعشرين (بلا يئنة) شاهدة (بحصصهم) أي الغرماء فلا يتوقف قسم مال المفلس بينهم عليها بخلاف قسم تركة الميت بين ورثته فيوقف على بينة حصصهم اتفاقا (واستؤني) باجتهاد الحاكم (به) أي القسم (أن عرف) من أر يدقسم ماله أي اشترى بين الناس (بالدين) أي الدين من غيره والاستيناء (في) القسمة (بسبب الموت فقط) أي لا في الفلاس أيضا * تميم قال أصح إذا فليس المدان أو مات نودي عليه بباب المسجد في وقت اجتماع الناس فلان فليس أو مات فن له عنده دين أو قراض أو ودعة أو بضاعة فليقر ذلك للقاضي (وقوم مخلف النقد) وهو الغرض والطعام سواء كان العرض مقوما أو مثليا وتعتبر قيمته (يوم الخصاص) بكسر الحاء أي الخاصة والقسمة بين الغرماء ويقوم بنقد من صنف ما أر يدقسمه ويخاص لصاحبها المخلف بقيمته (واشترى له) أي صاحب مخلف النقد منه أي جنس وصفة دينه المخلف للنقد (بما) أي النقدي الذي يخصه بالخاصة بقيمة دينه في مال المفلس أو الميت فان كان مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار ولا خر عرض يساوي مائة دينار ولا آخر طعام كذلك دفع لصاحب النقد ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار واشترى لصاحب عرض مثل عرضه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين دينارا وثلث دينار ولصاحب الطعام كذلك وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فيجوز أخذ صاحب المخلف النقد الذي خصه بالمخاصة إذا لم يمنع منه مانع كإباتي (ومضى) القسم والتقديم (أن رخص) الطعام أو العرض حتى صار إذا اشترى لصاحب الطعام أو العرض بما خصه حتى يكون المشتري بالفتح أكثر مما خصه فلا تخصمه الغرماء في الزائد (أو غلا) نوع الطعام أو العرض حتى إذا اشترى بما خصه يكون المشتري بالفتح أقل مما يخصه فلا يرجع على الغرماء فيما خصهم فلا تراجع بين الغرماء (و) أن كان لبعض الغرماء أو جميعهم دين عرض أو طعام وكان اشترط في عقد المعاملة كونه جيدا (هل يشتري) له بما خصه

بالخاصة بقيمته (في صورة (شرط) كونه من (جيد) ونائب فاعل يشتري (أدناه) أي الجيد رفقاً بالمدن (أو) يشتري له (وسطه) أي الجيد لأنه العدل بينهما لأن شراء الأعلى يضر المدن وشراء الأدنى يضر المدن (قولان) ومثل شرط الجيد شرط الدين (و) ان رضى صاحب الدين غير العين باخذنا به في الحصص عينا (جاز) أن يؤخذ (الثمن) أي النقد الذي خصه بالحصص في كل حال (الامناع) شرعي كانوا أسلم دناير في عرض أو طعام ونا به بالخاصة دراهم أو أسلم دراهم في أحدها ونا به بها دناير فلا يجوز له أخذ ما نا به في الصورتين لأنه صرف مؤخر أو أسلم في طعام ونا به نقد فليس له أخذه لأنه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه فالأخذ هنا (كالاقتضاء) عن المسلم فيه السابق في باب السلم في قوله وبغير جنسه أن جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وإن يسلم فيه رأس المال (و) ان انفقت زوجة على نفسها من مالها أو مما تسلفته حال يسر زوجها ثم فلس (حاصت الزوجة) غرماء زوجها (بما انفقت) قبل تدابنه أو بعده ولو بعد تفليس له لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه ومنها نفقة الزوجة (و) حاصت (بصدقتها) أي الزوجة كله ولو فلس قبل البناء لا نهدين في ذمته حل بفلسه وشبهه في الخاصة بنفقة الزوجة وصدقتها فقال (كالموت) للزوج فتحاصص زوجته بنفقتها حال يسره وبصدقتها غرماءه وان انفقت الزوجة على ولد زوجها حال يسره ثم فلس أو مات (فلا) تحاصص (بنفقة الولد) لأنها محض مواساة (وان) قسم مال مفلس أو ميت على غرمائه ثم (ظهور دين) عليه لغريم لم يعلم بقسمتهم فإنه يرجع على المقتسمين بالخاصة التي تنوبه لو قاسمهم (أو) بيع ماله وقسم ثمنه على غرمائه ثم (استحق) شيء مبيع على مفلس أو ميت ان كان مبيعاً بعد تفليس بل (وان) كان مبيعاً (قبل تفليس) أو موته (رجع) الغريم الظاهر (٩١) في الاولى والمستحق منه في الثانية

على المقتسمين (بالخاصة) التي تخصه لو قاسمهم وشبهه في رجوع الطاريء على المطر وعليه فقال (كوارث) طراً على مثله بعد قسمة التركة (أو) موصى له طراً على مثله أي وارث في الاول وموصى له في الثاني بعد قسمة التركة في الاول والموصى به في الثاني فيرجع الطاريء على المطر وعليه بحصته لو حضرها .

فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَدْنَاهُ أَوْ وَسْطُهُ قَوْلَانِ وَجَازَ الثَّمَنُ إِلَّا لِمَانَعٍ كَالَاِ قْتِضَاءِ وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ وَبِصَدَاقِهَا كَالْمَوْتِ لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبِلَ فَلَيْسَ رُجِعَ بِالْحَصَّةِ كَوَارِثٍ أَوْ مَوْصِيٍّ لَهُ عَلَى مِثْلِهِ وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيْتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عَلِيمٌ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ رُجِعَ عَلَيْهِ وَأُخِذَ مَالِي عَنْ مَعْدَمٍ مَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبَضَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ وَفِيهَا الْبِدَاءُ بِالْغَرِيمِ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ تَأْوِيلَانِ فَإِنْ تَلَفَ نَصِيبٌ غَائِبٌ عَزَلَ لَهُ فَنَهْ كَعَيْنٍ وَقِفَ لِغَرْمَائِهِ لَا عَرَضٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَدِّهِ

(وان اشتهر ميت بدین) علیه (أو) لم يشتهر به (و) علم وارثه (أو) وصيه بأنه مدین غیر الحاضرين (وأقبض) الوارث أو الوصی التركة للغرماء الحاضرين أو قبضها الوارث لنفسه أو قبضها له الوصی ثم طراً غريم (رجع) الغريم الطاريء (عليه) أي الوارث أو الوصی المقبض لغيره أو القابض لنفسه بما يخصه لتعديله بالقباض أو القبض بالشهرة أو العلم (وأخذ) وارث (ملي عن) وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحی عن ميت (ما لم يجاوز) أي يتعدد دين الطاريء (ما) أي القدر الذي (قبضه) الوارث المليء المرجوع عليه بأن نقص عنه أو ساواه فان جاوز دين الطاريء ما قبضه الوارث المليء لنفسه رجع عليه الطاريء بما قبضه فقط (ثم) اذا غرم الوارث (رجع على الغريم) الذي قبض منه أولاً قال ذلك الامام رضى الله تعالى عنه في كتاب المدینان من المدونة (وفيها) أي المدونة أيضاً عن ابن القاسم (البداء) في الرجوع (بالغريم) الذي قبض من الوارث أولاً أي يرجع الطاريء أولاً عليه بما يخصه لو حضر فان وجده عدماً رجع على الوارث بما يخصه ثم يرجع الوارث على الغريم الاول (وهل) بينهما (خلاف) أو هما محمولان (على التخيير) أي ان الطاريء مخير في الرجوع على الوارث أو الغريم في الجواب (تأويلان) الاول للخمي والثاني لابن يونس (فان) غاب غريم وقت القسمة وعزل القاضي له نصيبه (وتلف نصيب) غريم (غائب عزل) من القاضي أو نائبه عند القسم (فضمناه) (منه) أي الغائب لان القاضي أو نائبه كوكيل عن الغائب (كعين) أي دناير أو دراهم (وقفت) من مال المفلس (١) تنقسم على (غرمائه) وتلفت فضاءها من الغريم لا من المفلس لتقصير الغريم في عدم قسمتها مع تهيئتها للقسم (لاعرض) وقف للغرماء فتلفت فضاءها من المفلس (وهل) عدم ضمان الغريم العرض الموقوف مطلقاً سواء كان مثل دينه أم لا وحينئذ يكون ضمانه من المفلس أو عدم الضمان في كل حال (الا ان يكون) العرض (بكم) جنس وصفة (دينه) أي الغريم الموقوف له فيضه من الغريم لان الخاصية

فيه كالمين في الجواب (تأويلان) وروى أشهب ان ضمان النالف من المفلس حتى يصل للغرماء عينا كان او عرضا (وتركه) أى
 المفلس من ماله الذى أريد قسمه على غرمائه (قوته) أى المفلس (وتركه) أيضا (النفقة الواجبة عليه) لغيره كزوجته وولده
 ووالده وأمهات أولاده (لظن يسره) المازرى التحقيق أن يتركه الى وقت يؤدى الاجتهاد انه يحصل له فى مثله ما تنافى منه مدينته
 (وتركه) له وان تلمزه نفقته (كسوتهم كل) من المفلس ومن تلمزه نفقته (دستا) بفتح الدال المهمة وسكون السين المهمة أى
 ما يوسا (معتادا) لئله قال الخطاب معنى بالدست القميص والعمامة والسر او ويل والمكعب أى المداس وأما ثياب الزينة فلا تترك له
 ولا لمن تلمزه نفقته على المشهور (ولوورث) المفلس (أباه) الرقيق (بيع) بكسر الميم واحدة أبوه فى الدين فلا يعتق عليه بنفس
 ملكه اتعلق حق غرمائه به ان استغرقه الدين والايبيع منه بقدره وعتق باقيه ان وجد من يشتري بعضه والا بيع جميعه ويملك
 المفلس ما يبقى من ثمنه (لا) يباع أبوه فى الدين (ان وهب) أبو المفلس الرقيق (له) فيعتق بمجرد قبوله هبته (ان علم واهبه انه) أى
 الاب (يعتق عليه) أى المفلس لان واهبه قصد عتقه حينئذ لا يبيعه فى دينه فان لم يعلم عتقه عليه بيع فى الدين والصدقة كاهبة
 (وحبس) المفلس وغاية حبسه (لثبوت عسره) فان ثبت وجب انتظاره وأفاض شرط حبسه بقوله (ان جهل حاله) أى المدين
 ولم يعلم هل هو مليء أو معدم (و) ان (لم يسأل) المدين (الصبر) أى تأخير الحبس (له) أى اثبات عسره حال كونه آتيا (بجميل)
 أى ضامن له (بوجهه) أى ذات المدين (٩٢) (فغرم) الجميل بالوجه الدين الذى على مضمونه (ان لم يات) الجميل (به) أى

تأويلان وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسره وكسوتهم كل دستا
 معتادا ولو ورث أباه بيع لا وهب له إن علم واهبه أنه يعتق عليه وحبس
 لثبوت عسره إن جهل حاله ولم يسأل الصبر له جميل بوجهه فغرم إن لم
 يأت به ولو أثبت عذمه أو ظر ملاؤه إن نفأس وإن وعد بقضاء وسأل
 تأخير كالיום أعطى جميلا بالمال وإلا سجن كمعلوم الملاء وأجل لبيع
 عرضه إن أعطى جميلا بالمال وإلا سجن وفي حلفه على عدم الناض تردد
 وإن علم بالناض لم يؤخر وضرب مرة بعد مرة وإن شهد بعسره أنه
 لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك

المضمون (ولو أثبت عسره) أى
 أثبت الجميل فقر المضمون كذا
 قاله المصنف هنا تبعه الابن رشد فى
 المقدمات وعطى على جهل حاله
 فقال (أو ظهر ملاؤه) أى غنى
 المدين بسبب جمال لبسه وخدمه
 ولم تعلم حقيقة أمره فيحبس (ان
 نفأس) أى ادعى فليس نفسه وقال
 لاشي على يفى يدينى ولم يعد بقضائه
 ولم يسأل الصبر لثبوت عسره
 بجميل والا فلا يحبس (وان وعد)
 من ذكر من مجهول الحال وظاهر

الملاء (بقضاء) للدين المطلوب منه (وسأل) أى طلب (تأخير) الحبس زمنا يسيرا (كالיום) وأدخات الكلف يوما وزاد
 آخر فقط (أعطى) أى أقام المدين (حيلا بالمال) وأخر قاله سجنون وقال مالك رضى الله تعالى عنه يؤخر ثلاثا وأربعا وخمسا وقول
 الامام أحسن كما فى المبسوط (والا) أى وان لم يات بجميل بالمال (سجن) حتى يأتى بجميل بالمال أو يقضى ما عليه ولم يكتمف
 بجميل الوجه لظهور قدرته على الوفاء لو عده به وشبهه فى السجن فقال (كمعلوم الملاء) فيسجن حتى يوفى ما عليه ويضرب بالدررة مرة بعد
 المرة ولا ينجيه من السجن والضرب الا جميل غازم ومثله بمن ياخذ الاموال بقصد التجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما يصدقه
 من احتراق منزله أو سرقة أو نحوها (وأجل) المدين (حيلا بالمال) واستبعد كون مجهول الحال له عرض (والا) أى وان لم يات بجميل
 (بالمال) (سجن) وليس للامام بيع عرضه كبيعه على المفلس (وفى حلفه) أى المدين (على عدم الناض) أى الدانير والدرهم وعدم
 حلفه عليه (تردد) هل يحلف على عدم اخفاء الناض اذا لم يكن معروفا به أولا يحلف (وان علم) المدين الممنوع من وفاء ما عليه (بالناض) (م)
 الاولى لا (بوخر) عن الحبس ولا يحلف (وضرب) معلوم الملاء علم بالناض أم لا (مرة بعد مرة) باجتهاد الجاهل فى العدد بمجلس أو مجلس
 ولو أدى الى اتلافه لظلمه باللد (وان شهد بعسره) أى المدين مجهول الحال أو ظاهر الملاء ولا يثبت العسر الا بشهادة أكثر
 من عدلين كالترشيد والسفهاء وصفة الشهادة أن يقول الشاهد (انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن) وجواب ان شهد بعسره
 (حلف) المشهود له بالعسر حلفا (كذلك) أى مثل ما شهد به الشاهد فى نفي العلم بان يقول بالله الذى لا اله الا هو لم أعرف لى مالا ظاهرا

ولا باطنا فهذه إحدى المسائل التي يخلف فيها المشهود له بالعدم في بيته (وزاد) المشهود له بالعدم في بيته (وان وجد) مالا (ليقضيه) به ما عليه (وأظهر) ولا يطلب (أعليه) إلى يسره به وفائدة هذه الزيادة عدم تخليفه ان ادعى عليه انه استفاد مالا وأنكره ولم يأت رب الدين ببينة (و) ان طلب الغريم حبس مدينه حتى يوفيه دينه أو يثبت عسره فادعى المدين ان الغريم علم عدمه وأنكر الغريم على عدمه (حلف الطالب) على عدم علمه عدم مدينه (ان ادعى) المدين (عليه علم عدم) فان نكل حلف المطلوب انه علم عدمه ولا يسجن (وان سأل) رب الدين (تفتيش داره) أي المدين لاتهامه بأنه أخفى ماله فيها (فني) (تمكينه) منه وعدمه (تردد) ابن ناجي الـ عندنا بعدمه والخنوت كالدار عندى ووقعت باحكامى مسألة بإجادة ورأيتها أخف وهى رجل ادعى علي من عليه دين ان يجيبه مالا وسأول تفتيشه فقال الغريم لا شئ فيه فحكمت بتفتيشه فلم يوجد فيه شئ والكيس من هذا المعنى ولا يخلف في هذين وشبههما (و) ان شهدت بيته بملاء المدين وبينة بعدمه (رجحت بيته الملاء) على بيته العدم (ان يثبت) بيته الملاء سببه بان قالت له مال يفي بيته أخفاه لانها ناقلة ومثبتة وشاهدة بالعلم (وأخرج) من السجن المدين (الجبول) حاله الذى لم يعلم ملاءه ولا عدمه (ان طال سجنه) وطوله يعتبر (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) خال (الشخص) المدين قوة وضعفا وخشونة ورفاهية ويخلى سبيله بعد حلفه على نحو ما تقدم لان طول السجن بمنزلة البينة بالعدم ومفهوم الجبول ان ظاهر الملاء ومعلومه لا يخرج ان بطول السجن وهو كذلك لكن الاول يخرج ببينة بعدمه والثاني لا يخرج بها بل اما بالاداء أو الموت أو بينة بذهاب ماله المعلوم بنحو سرقة ولما كان جميع ما تقدم من أحكام هذا الباب لا يختص بالرجال ويجرى في النساء ذكر ما يختص بهن فقال (وحبس النساء) (المسلات) (عند) (٩٣) امرأة (أمانة أو ذات) رجل (أمين)

زوج أو أب أو ابن (و) حبس (السيد) في دين عليه (لمكاتبه) ان لم يحل من نجسوم الكتابة ما يفي بدينه ولم يكن في قيمتها ما يفي به وحبس السيد لمكاتبة لحراره نفسه وما مولا لان الحقوق لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة بسدليل حبس المسلم في دين الكافر (و) يحبس (الجد) ولد ولده لان حقه دون حق الاب

وَزَادَ وَأَنْ وَجَدَ لِيَقْضِيَنَّ وَأَنْظُرَ وَحَلَفَ الطَّالِبُ أَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ عِلْمَ الْعَدَمِ
وَأَنْ سَأَلَ تَفْتِيْشَ دَارِهِ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَرُجِحَتْ بَيْنَهُ الْمَلَاءُ أَنْ يَبْنَتْ وَأَخْرَجَ
الْجَبُولُ أَنْ طَالَ سَجْنُهُ بِقَدْرِ الدِّينِ وَالشَّخْصِ وَحُبْسِ النِّسَاءِ عِنْدَ أَمِينَةٍ أَوْ ذَاتِ
أَمِينٍ وَالسَّيِّدُ لِمَكَاتِبِهِ وَالْجَدُّ وَالْوَلَدُ لَا يَبْهَ لَا عَكْسَهُ كَالْيَمِينِ إِلَّا الْمُنْقَلِبَةُ وَالْمَتَعَلِّقُ
بِهَا حَقٌّ لِّغَيْرِهِ وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ أَنْ خَلَا وَلَا يَمْنَعُ مُسْلِمًا
أَوْ خَادِمًا بِخِلَافِ زَوْجَةٍ وَأَخْرَجَ لِحَدِّ أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِعَوْدِهِ وَاسْتَحْسِنَ
بِكَيْفِيلٍ بَوَاجْهِهِ لِمَرْضِ أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جَدًّا لِيَسْلَمَ

في الجملة (و) يحبس (لولد لايه) وأولى لامه لان حقها أكد (لا) يثبت ولا يجوز (عكسه) أي حبس الوالد نسب الوالده ولولده وبعزرها الحاكم بغير الحبس من حيث الددلا من حيث حق الوالد وشبهه في الثبوت والنفي فقال (كالمين) فيحلف الوالد لوالده لا العكس لانه عقوق ولا يقضى به لولدان شح ولا يمكن منه (الا) اليمين (المنقلبة) من الوالد على أبيه بان ادعى الولد على والده بحق وتوجهت اليمين على الوالد لرد دعواه فتكل فردت على الوالد فيحلفها الوالد اتفاقا وكشادة شاهد لولد بحق على أبيه ولم يحلف معه الولد فردت على الوالد فيحلفها لرد شهادة الشاهد (و) الا اليمين (المتعلق بها حق لغيره) أي الوالد كدعوى الاب تلف صداق ابنته وطلبه الزوج بجهازها أو انه أعارها شيئا من الجهاز في السنة الاولى فيحلف الوالد (ولم يفرق) في السجن (بين كالاخوين) من الاقارب (والزوجين) المحبوسين في حق عليهما (ان خلا) السجن فلا يحجب الطالب للتفرق فان لم يحل حبس الرجل مع الرجل والمرأة مع النساء (ولا يمنع) نائبه ضمير المحبوس (مسلم) لا يخشى تعليمه حيلة يتخلص بها من حبسه والامنع (و) لا يمنع (خادما) يخدمه في مرض شديد لا خفيف ولا في صحة (بخلاف زوجة) غير محبوسة فتمنع من سلامها عليه حيث دخلت لبيتها عنده وهو محبوس في حق غيرها والا فلا تمنع (وأخرج) المسجون من السجن (ا) اقامة (حد) شرعى عليه فعل موجه في السجن من سكر أو قذف أو زنا أو سرقة (أو) (ل) ذهاب عقله أي المسجون لعدم شعوره بالضيق المقصود من سجنه وغاية مكثه خارجه (لعوده) أي العقل فيعاد في السجن (راستحسن) نائبه ضمير اخرجه من السجن (بكمفيل بوجهه) أي ذات المسجون (ا) اجل (مرض) أحد (أبويه) وولده وأخيه (وأخته) (و) شخص (قريب) للمسجون (جدا) أي قريب القرابة فلا يخرج لمرض قريب بعيد القرابة (ليسلم) علي من ذكر وعود للسجن قال الباجي بعد نقله الاستحسان والقياس المنع وهو الصواب فلا يخرج بحميل ولا

غيره (لا يخرج المسجون لصلاة الجمعة) اسقوطها عنه ولان لها بدلا ولا للصلاة في جماعة بالاولى (و) لا يخرج لصلاة (عيد) فطر أو أضحية (و) لا يخرج لفتح (عدو) البلد المحبوس فيه في كل حال (الا يخوف قتله أو أسرته) فيخرج ويسجن في محل يؤمن عليه منها (والغريم) أي رب الدين (أخذ عين ماله) الذي باعه للمفلس ولم يقبض ثمنه منه الثابت له ببينة أو أقرار المفلس قبل فأسه أو بعده على أحد الاقوال فيتعين له باحد وجهين اما ببينة تقوم عليه واما باقرار المفلس به قبل التفليس واختلاف اذ لم يقربه الا بعده على ثلاثة أقوال أحدهما قبول قوله يمين صاحب السلامة وقيل بدون يمين وثانيها عدم قبوله ويخلف الغرماء أنهم لا يعلمون انها سلمته وثالثها ان كان على أصلها بينة قبل قوله في تعيينها والا فلا يقبل (الحاز) أي الذي حازه المفلس عن بائعه ولم يدفع له ثمنه فله أخذه (في) صورة (الفلس) للمشتري بعد شرائه وقبل دفع ثمنه (لا) أي ليس للغريم أخذ عين ماله الحاز عنه في صورة (الموت) لخراب ذمته فصار به أسوة الغرماء بشعنه بخلاف المفلس فان ذمته موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها وبالغ على أخذ عين ماله الحاز عنه في الفلس فقال (ولو) كان ماله الحاز (عنه مسكوكا) دنانير أو دراهم عرفتها البينة بعينها او كانت مطبوعة عليها أخذها المفلس رأس مال سلم فلر به اخذته عند ابن القاسم قباसा له على السلامة وأشار بالمال لغة لقول اشهب ليس له أخذه لان الاحاديث انما فيها من وجد سلمته أو ومتاعه والمسكوك لا يطاق عليه ذلك عرفا (و) للمحاز عنه مبيعه وفلس مشتريه قبل دفع ثمنه أخذه ولورقيقا (آبقا) من المشتري بناء على ان الاخذ نقس للبيع وعلى انه ابتداء بيع لا يجوز واذا رضي بائعه باخذه حال اباقه (لزمه) أي يلزم البائع الآبق الذي رضي باخذه في ثمنه (ان لم يجده) أي ان لم يجد الا بق فليس له أن يطلب انه ان وجدته أخذه في ثمنه وان لم يجده (٩٤) يرجع للمحاصة لا نه ضرر لباقي الغرماء بتركهم التصرف حتى ينظر هل يجده

الْجُمُعَةُ وَعَيْدُ وَعَدُوٍّ الْإِخْوَفِ قَتْلُهُ أَوْ أَسْرُهُ وَلِلْغَرِيمِ أَخْذُ مَالِهِ الْحَازِ عَنْهُ فِي الْفَلْسِ لَا الْمَوْتِ وَلَوْ مَسْكُوكًا وَآبَقًا وَلَزِمَهُ أَنْ لَمْ يَجِدْهُ أَنْ لَمْ يَفِدْهُ غَرْمًا وَهُوَ وَلَوْ بِمَا لَهُمْ وَأَمَّا كَيْفَ لَا بُضْعٌ وَعِصْمَةٌ وَقِصَاصٌ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا أَنْ طُحِنَتْ الْحِنْطَةُ أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ سَمِّنَ زَبْدُهُ أَوْ فُصِّلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَمَرَّرَ طَبْخُهُ كَأَجِيرٍ رَعَى وَنَحْوِهِ وَذِي حَانُوتٍ فَيَأْتِيهِ وَرَكْدٌ لِسُلْعَةٍ بَعِيبٍ وَأَنْ أَخَذَتْ عَنْ دَيْنٍ وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ وَأَنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ أَوْ كَالْبَيْعِ

اولا ولاخذ الغريم عين ماله في الفلس ثلاثة شروط أشار لها بقوله (ان لم يفده) بفتح الياء وسكون الفاء أي ان لم يفد الشيء المحاز (غرماءه) أي غرماء المفلس بثمنه الذي على المفلس (ولو بما لهم) فليس له أخذه والى ثاني الشروط أشار بقوله (وأمممكن) أخذ عين الشيء فان لم يمكن تعيين المحاصة وقد افاد هذا بقوله (لا بضع) بضم

الموحدة وسكون الضاد المجمة لزوجة دخل بهازوجها وفلس قبل دفعه لها مهرها فليس لها الا المحاصة خلاف به اذ لا يمكنها اخذها عين شيئا (وعصمة) لزوجة خاها زوجا على مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع بها ويخاصص غرماءها بما خالته به (وقصاص) صالح الجاني مستحقه مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع له المستحق لسقوطه بالعفو والمحاصة غرماءه بالمال المصالح به وأفادت ثالث الشروط بقوله (ولم ينتقل) الشيء المحاز عما كان عليه حين بيعه (كان طحنت الحنطة) فليس له اخذها هذا هو المشهور وان كان مبنيا على ضعف وهو أن الطحن ناقل (أو خلط) الشيء المحاز (بغير مثل) له ولا يتيسر تمييزه كقمعج بشعير فان خلط بمثله فلا يفتيه (أو سمن زبد أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالا مثالا دونه أو صبة الثوب أو نسج الغزل (أو ذبح كبشه أو تمر رطبه) فلا يرجع بعين شيء من المذكورات ويخاصص الغرماء بثمنه لقوات الغرض المقصود منه وشبهه في عدم الاخذ وتعين المحاصة فقال (كأجير رعى ونحوه) كأجير علف أو حراسة باجرة معلومة فلس مؤجره قبل دفعها له فليس له أخذ الماشية والمجروس فيها وله محاصة غرماءه بها (و) كذبي حانوت (أو بيت مكتري مدة معلومة بكماء معلوم فلس مكتريه وعليه كراؤه فلا يكون مكريه أحق من غرماء المكتري (فما به) من متعته (و) كذبي رادسلة (على بائعها) (بعيب) ظهر بها بمتدشائها وفلس بائعها قبل رد ثمنها لمشتريها يكون أحق بها ان كان اشتراها بنقد بل (وان) كانت (أخذت) السلعة المردودة بعيب عوضا (عن دين) كان لأخذها على دافعها (وهل القرض) أي الشيء المقرض لشخص ثم فلس قبل وفائه ووجده مقرضه بعينه (كذلك) أي مثل الشيء المردود بعيب في أن صاحبه ليس أحق به ويخاصص الغرماء فيه ان كان قبضه المقرض بل (وان لم يقبضه) أي القرض (مقرضه) من مقرضه للزوم عقده بمجرد القول هذا قول محمد بن المواز وشهره المازري (أو) القرض (كالبيم) أي المبيع في الهرق بين كون

التفليس أو الموت قبل قبضه فربه أحق به فيهما أو بعده فله أخذه في التفليس لا الموت وهذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنها في الجواب (خلاف) والصحيح مذهب ابن القاسم، روايته عن مالك أنه أحق في التفليس بالعرض والعين كان من بيع أو قرض بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أيا رجل قلس فادرك ٧ ماله بعينه فهو أحق به من غيره لا نه صلى الله عليه وسلم عهم بقوله فادرك ماله ولم يخصص قرضاً ولا بيعاً ووجه مذهب إليه ابن المواز قول النبي صلى الله عليه وسلم أيا رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فهو أحق به من غيره الحديث لا نه جعل هذا الحديث مخصصاً للحديث الأول ومبيناً له في أن المراد به البيع دون القرض وهو بعيد لأن الخاص لا يحمل على تخصيص العام إلا إذا كان معارضاً له (وله) أي من باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى رهنها بمشتريها في دين عليه ثم فلس (فك الرهن) بدفع الدين المرهون فيه وأخذه فيسقط ثمنه عن رهنه المفلس (و) إذا فكك (خاص) غرماء الراهن بقداؤه أي المال الذي فدى الرهن به وله تركه والخاصة بثمنه ومن باع رقيقاً ولم يقبض ثمنه حتى جنى وفلس مشتريه قبل إسلامه لمستحق الجنابة ففداه بآئنه من الجنابة وأخذه فقط سقط ثمنه عن المفلس و (لا) يحاصص البائع غرماء المفلس (بقداؤه) العبد الجاني على نفس أو مال أو عضو عند مشتريه (و) لمن باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى باعها بمشتريها ثم فلس فحاصص بآئنها بآئنها غرماء ثم ردها بمشتريها على المفلس بعيب (نقض) بفتح فسكون أي فسخ (الخاصة) التي حصلت بينه وبين غرماء المفلس (ان ردت) السلعة على المفلس (بعيب) قديم ظهر لمشتريها أو فساد البيع لثاني أو فلس المشتري الثاني واختار المشتري الأول أخذها فياخذها البائع الأول لأنه إنما حصص بثمنها لعدم وجودها بيد المشتري الأول وإذا أخذها بجميع ثمنه ولا ارش له وله أن لا ينقض الخاصة ويستمر عليها وليس له نقضها ان ردت على المفلس بهبة أو صدقة أو وصية (٩٥) أو شراء أوقالة أو أوارث (و) لمن باع سلعته ولم يقبض ثمنها حتى فلس

خِلَافٌ لَهُ وَلَهُ فَكُ الرِّهْنِ وَحَاصٌّ بِقِدَائِهِ لَا بِقِدَائِ الْجَانِي وَتَقْضُ الْمُحَاصَّةُ
إِنْ زُدَّتْ بِعَيْبٍ وَرُدَّتْ هَاوِ الْمُحَاصَّةُ بِعَيْبٍ سَمَاوِيٍّ أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ
لَمْ يَأْخُذْ أَرَشَهُ أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ وَالْأَقْبَنُ سَبْةً تَقْصُرُ وَرَدُّ بَعْضٍ ثَمَنٍ قُبُضٌ
وَأَخْذُهَا وَأَخْذُ بَعْضِهِ وَحَاصٌّ بِالْفَائِتِ كَيْفَ أُمِّ وَكَذَلِكَ وَأَنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا
أَوْ بَاعَ الْوَلَدَ فَلَا حِصَّةَ

لهيئته أم لا لجنايته على ملكه (أو) ناشيء (من) جنابة (أجنبي) أي غير المشتري (لم ياخذ) المشتري (ارشه) أي قيمة العيب من الجاني الأجنبي (أو أخذه) أي الارش الأجنبي (وعاد) المبيع (لهيئته) فيهما لصيرورة الارش كالغلة (والا) أي وان لم يعد لهيئته أخذ ارشه أم لا فقول له وعاد لهيئته راجع لقوله لم ياخذ ارشه وقوله أو أخذه (ف) ياخذ البائع السلعة ويحاصص (بنسبة) نقصه (أي قيمة المبيع معيباً بما نشأ من جنابة الأجنبي من قيمته سليماً من العيب ان شاء وان شاء رد السلعة وحاصص بجميع ثمنها (و) لمن باع سلعة وقبض بعض ثمنها وفلس مشتريها قبل قبض باقيه ووجدها باقية عنده (رد بعض ثمن قبض وأخذها) وله تركها والخاصة بباقي ثمنها (و) لمن باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى فلس مشتريها ووجد بعضها قائماً بيد المفلس وبعضها فات (أخذ بعضه) أي المبيع القائم عند المفلس (وحاصص) غرماء المفلس (ب) مقابل البعض (الفائت) من البيع من ثمنه مقوماً كان أو مثلياً وجه الصفقة أم لا تعتبر القيمة يوم الأخذ وشبهه في أخذ البعض والخاصة بالفائت فقال (كبيع أم) آدمية أو غيرها وحدها بعد ان (ولدت) عند المشتري ثم باعها دون ولدها وقبل ان يدفع ثمنها لبائعها الأول فلس فلربما أخذ الولد بما يتوبه من الثمن وله تركه والخاصة بجميع الثمن فقول له وادت أي بعد ان اشتراها المفلس وكيفية التذم ان يقال ما قيمة الام يوم البيع الاول فان قيل أو بعون قيل وما قيمة الولد الآن يومه أي يوم البيع الاول فاذا قيل عشر ونفجموعهما ستون الاربعون ثلثاها والعشرون ثلثاها فاذا أخذ الولد فهو ثلث الثمن ويحاصص بثلثيه (فان) كان (مات أحدهما) أي الام او ولدها عند المشتري (او) كان (باع) المشتري قبل تفليس (الولد) بهيئته وبقيت الام عنده حتى فلس وقام بآئنها بثمنها (فلاحصة) من الثمن للميت في الاولى ولا للولد في الثانية فيخير بائع الام بين اخذ الحى منهما بجميع الثمن في الاولى و باخذ الام به اى بالثمن في الثانية وبين ترك الحى في الاولى والام في الثانية والخاصة بالثمن

(و) ان باع شجر غير مثمر أو مثمر غير مؤبر ولم يقبض ثمنه حتى جذ المشتري الثمر وفلس (أخذ) المفلس (الثمر) أى فاز بها بما اذا أخذ البائع شجره فان بقيت على الشجر الى وقت قيام بئنه فللبائع أخذها مع الشجر على المشهور وقيل نفوت بتأبيرها (و) ان باع شيئاً له غلة ولم يقبض ثمنه حتى استغله مشتريه مدة وفلس أخذ المفلس (الغلة) أى فاز بها بلا عوض لانها من الخراج والخراج تابع للضمان (الا صوفاً) على غنم مبيعة (ثم) واستحق الجز يوم البيع وجزه المشتري ثم فلس قبل دفع ثمن الغنم فلا يفوز به المشتري فللبائع أخذها مع الغنم فان افات فله الخاصة بما قابله من الثمن (و) (الا) ثمرة مأبورة. وقت شراء الشجر فلا يفوز بها المشتري فللبائع أخذها مع شجرها ان كانت قائمة على أصولها والخاصة بمقايلها من الثمن أن جذت (و) من أكرى دابة أو أرضاً ولم يقبض الكراء حتى فلس المكتري قبل استيفاء المنفعة (أخذ المكتري) أن شاء (دابته وأرضه) وحينئذ فيسقط الكراء عن المكري وان شاء تركها وحاصص بالسكراء ولو جلا لخلوه بالفلس (و) ان اكترى أرضاً للزراعة بدين واستأجر عاملاً فيها بدين ورهن الزرع البابت فيها في دين ثم فلس (قدم) مكري الأرض بكرائها (في زرعها) لانه نشأ عنها (في صورة طرو) (الفلس) للمكترى قبل دفع كرائها ومعنى تقويم رب الأرض في زرعها انه يكون رهنًا في السكراء فيباع ويؤخذ الكراء من ثمنه فلا يلزم كراء الأرض بما يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكري كراء أرضه من ثمن زرعها يليه في باقيه (ساقية) أى الزرع باجرة معلومة فليس المراد عامل المساقاة لانه شريك في الزرع فيأخذ نصيبه منه قبل المكري في الفلس والموت (ثم) بلى الساقى (مرتهنه) أى الزرع فيقدم على باقي الغرماء في الفلس والموت (والصانع أحق) من بقية غرماء من استصنعه في فلسه بل (ولو بموت) له وصلة أحق (بما بيده) أى الصانع من مصنوعه حتى يستوفي أجرته من ثمنه لانه كالرهن فيها ولا يكون (٩٦) شريكاً فيه سواء أضاف لصنعه شيئاً أم لا بدليل تفصيله فيما لم يكن بيده (والا)

وَأَخَذَ الثَّمَرَةَ وَالْغَلَّةَ الْأَصُوفًا ثُمَّ أَوْثَرَهُ مُؤَبَّرَةً وَأَخَذَ الْمُكْرَى دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ
وَقَدَّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ ثُمَّ سَاقِيَهُ ثُمَّ مَرَّتْهُنَّ وَالصَّانِعُ أَحَقُّ وَلَوْ بَمَوْتِ بَئِ
بِيَدِهِ وَالْأَفْلَانِ لَمْ يُضَفْ لِصَنْعَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَكَلَزَيْدُ يُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ
وَالْمُكْتَرَى بِالْمَعِينَةِ وَبِغَيْرِهَا أَنْ قَبِضَتْ وَلَوْ أَدِيرَتْ وَرَبُّهَا بِالْحَمُولِ وَأَنْ لَمْ
يَكُنْ مَعَهَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقُّ بِالسَّلَاعَةِ يَفْسَخُ لِفَسَادِ
الْبَيْعِ أَوْ لَا أَوْ فِي النَّقْدِ

أى وان لم يكن مصنوعه بيده بان سلمه له أو لم يحجزه أصلاً كبناء (فلا) يكون أحق به ويكون أسوة الغرماء في الفلس والموت (ان لم يضاف) الصانع (لصنعه شياً) من عنده كخياط وصانع وبناء واستثنى من منطوق ان لم يضاف فقال (الا النسج فكلازيد) على الصنعة في الحكم كصباغ يصبغ من عنده ومجلد كتب

أقوال

يجلد من عنده وبين حكم الميزد مجيباً عن سؤال تقديره وما حكم الميزد فقال (بشارك)

لصانع رب الشئ المصنوع في الفلس فقط (بقيمة) أى الميزد يوم الحكم ولو نقص المصنوع فعلى المشهور لا يكون أحق الا بقيمة ما أخرج وقيمة عمله يكون بها أسوة الغرماء (والمكترى) دابة معينة ونقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (بالدابة المعينة) قبضها أم لا لقيام تعيينها مقام قبضها حتى يستوفي ثمنها ثم تباع للغرماء (و) المكترى دابة غير معينة ونقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (بغيرها) أى غير المعينة (ان) كانت (قبضت) من مكريها قبل تلبسها أو موته واستمرت بيد مكترىها حتى حصل أحدها ان لم يدر المكري الدواب تحت المكترى بل (ولو أدبرت) أى كان المكري يبدل الدواب تحت المكترى بان يركبه يوماً على دابة والذى يليه على غيرها وهكذا هذا هو المشهور وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وأشار بلو لقول اصبح لا يكون أحق بها ان أدبرت (و) من اكترى دابة ليحمل عليها وفلس أو مات قبل دفع كرائها (ربها) أى الدابة أحق (بالحمول) عليها اذا كان ربها معاً سواء كان المكترى معها أم لا بل (وان لم يكن) ربها (معها) بان سلمها لمكترىها (ما) دام المحمول عليها ولم يقبضه أى المحمول (ربه) قبض تسليم بتمام المسافة فان قبضه ربه كذلك فربها أسوة الغرماء ما لم يتم بالقرب فان قام بالقرب فهو أحق بالحمول قال ابن القاسم والسفينة كالدابة بجامع الحل (و) من اشترى سلعة شراء فاسد أو دفع ثمنها لبايعها ثم فلس بائعها (فنى) كون المشتري أحق بالسلمة من الغرماء في نظير الثمن الذى دفعه لبايعها حيث (يفسخ) بيعها يستحق الفسخ (لفساد البيع) الواقع عليها وبه قال سحنون (أولا) يكون أحق بها لانه أخذها عن شئ لم يتم وبه قال ابن المواز (أو) يكون أحق بها (في) شرائها (بالنقد) لا بالدين الذى في ذمة بائعها وهذا قول ابن

الماجشون (اقوال) اقتصر ابن رشد والمازري على الاوّلين منها (و) اشترى شخص سلعة شراء فاسدا ودفع ثمنها لبائعها فلما ان اراد أن ردها لنفسه بباعها وجد بائعها مفسا (وهو أحق بثمنه) الذي نقده فيها بعينه في الموت والفلس حيث لم يفت (و) من باع سلعة بسلعة ثم فليس المشتري واستحققت السلعة التي أخذها منه البائع فهو أحق (بالسلعة) التي دفعها للمشتري الذي فليس ان وجدها بعينها (ان بيعت) السلعة (بسلعة واستحققت) السلعة التي أخذت من المشتري الذي فليس لوقوع البيع بشيء معين وتعذر أخذه وما كان كذلك يفسخ فيه البيع باستحقاقه فقد انتقض البيع الذي أوجب خروج سلعته عن ملكه (وقضى) أي حكم على رب الدين اذا استوفاه ومعه وثيقة به (بأخذ المدين الوثيقة) المكتوبة عليه بالدين اذا قضاه وامتنع رب الدين من دفعه له وانما حكم بأخذها من رب الدين بعد ان قضاه المدين حقه لثلاثين يوما عليه مرة أخرى واذا أخذها المدين فيكتب عليها بخط رب الدين ان ما فيها قد قضى لثلاثين يوما سقوطها منه ويخرج صورتها من سجل القاضي ان كانت مسجلة ويدين بما أخرجه (أو تقطعها) ان لم تسجل (لا) يقضى على الزوجة بدفع وثيقة (صداق قضى) بل بقي مخصصا عليها لا نفق الزوجة ووليها من حيث حقوق النسب ان اختلف فيه (و) ان وجدت وثيقة الدين بيد المدين غير مخصصا عليها وادعى دفع ما فيها أو تكررها القبض وادعى انها سقطت منه ولا بينة للمدين (لربها) أي الوثيقة (ر)ها من المدين (ان ادعى) ربها (سقوطها) منه ولا يصدق المدين في دعواه قضاء ما فيها واستلامها من ربها وعليه دفع ما فيها ان حلف ربه على بقاء الاصل في كل ما كان بشهادته لا يبرأ منه الا بشهادتين او ثلاثة منه بدفعه أو هبته أو نحوها (وقضى لراهن) وجد (بيده رهنه) وادعى انه دفع (٩٧) الدين الموهون فيه واستلمه من مرهنته

وانكر ذلك المدين وادعى سقوط الرهن منه فيقضى للراهن (بدفع الدين) الموهون فيه أي بانه دفعه للمدين ان طال الزمان كعشرة أيام والا فلقول للمدين بلا خلاف (كوثيقة) فقدت فلم توجد بيد رب الدين ولا المدين و (زعم ربها سقوطها) وان دينه باق على المدين وانكر ذلك المدين فلا شيء لربها على المدعى عليه بعد حلفه (ولم يشهد) أي لا يجوز أن يشهد (شاهدا) أي لا

أَقْوَالٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَيْعَتْ بِسَلْعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ وَقُضِيَ بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعِهَا لِصَدَاقِ قُضِيَ وَلِرَبِّهَا رَدُّهَا إِنْ ادَّعَى سَقُوطَهَا وَلِرَاهَنِ بِيَدِهِ رَهْنَهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ كَوَثِيقَةٍ ذَعَمَ رَبُّهَا سَقُوطَهَا وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدًا إِلَّا بِهَا

﴿ بَاب ﴾

الْمَجْنُونُ مُجْبِرٌ لِلْإِفَاقَةِ وَالصَّبِيُّ لِلْبُلُوغِ بِثَمَانِ عَشْرَةَ أَوْ الْحِلْمُ أَوْ الْحَيْضُ أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الْإِنْبَاتُ وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تَرَدُّدٌ وَصَدَقَ

(١٣ — جواهر الاكلیل — ثاني)

الشاهد الذي كتب شهادته بخطه في الوثيقة وهو يشمل الشاهدين فأكثر باضافته للضمير ومتعلق الشاهد بما فيها من الدين (الا) رؤية (هما) أي لاحتمال قضاء ما فيها كله أو بعضه وكتب ذلك عليها بخط رب الدين أو عداين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان أسباب الحجر وأحكامه وما يتعلق به وهو لغة المنع وشرعا صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله والمنع من تبرعه بماله يدخل حجر الزوجة والمريض اه الشخص (المجنون) بغلبة السواداء أو الوسواس (مجبور) لا يبرأ ان كان وجن قبل بلوغه والا فللحاكم ان كان والا فلجماعة المسلمين وغاية حجره (للافاقة) من جنونه فيزول حجر المجنون من غير احتياج الى فك وأما المعمي عليه فقال القرطبي استحسنه لك رضى الله تعالى عنه عدم الحجر عليه لسرعة زوال ما به (والصبي) الذي كره حجر عليه بالنسبة لنفسه وينتهي الحجر عليه (لبلوغه) المازري البلوغ قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطفولية الى حال الرجولية وذكر المصنف خمسة من علامات البلوغ منها مشترك بين الذكر والأنثى ومنها مختص بالأنثى عطفها لها بول ثلاثين يوما والعلامة مجموعها فقال بثمان عشرة سنة أي بتمامها وللخمي بالدخول في الثامنة عشر (أو الحلم) بضم الحاء واللام أي الانزال في النوم من ذكر أو أنثى أو في اليقظة (أو الحيض أو الحمل) ولا يعتبر كبر النهدى أي الثدي (أو الانبات) على فرج الأنثى وعلى أعلى الذكر (وهل) هو علامة مطلقا في حق الله تعالى وحق الأدنى أو هو علامة (الا في حقه) أي الله تعالى وهو ما ينظر فيه الأحكام من صلاة وصوم ونحوها وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما يدينه وبين الله تعالى فليس بعلامة فيه فلا يثم بفعله ما ينهى عنه ولا يترك ما وجب في الجواب (تردد) قال الخطاب صرح في التوضيح بان المشهور انه علامة مطلقا وظاهر كلامه هنا كذلك لتصديده به وهو ظاهر الاحاديث (وصدق) الصبي

في اخباره بأنه بلغ او لم يبلغ (ان لم يرب) أى يشك في صدقه فان ارتب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالبا كمدغية ليقسم له في الغنيمة او مطلوبا كجان ادعى عليه بلوغه ليحد والمعتد تصديقه اذا كان مطلوبا لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات (و) ان تصرف صبي ميزاوسفيه في المال بغير اذن وليه (لولى) عليه (رد تصرف ميز) بمعاوضة كبيع واجارة وله امضاؤه الخطاب اراد المصنف بالمميز المحجور صغيرا كان او بالغا سفيها ولو صرح بهذا فقال رد تصرف ميز محجور لكان أبين (و) ان تصرف المميز في ماله بمعاوضة ولاولى له او لهولى ولم يعلم تصرفه قبل رشده (له) أى المميز رد تصرف نفسه (ان رشد) أى صار رشيدا مالا كأمير نفسه ولو تصرف قبل بلوغه يمين (حنت) فيها (بعد بلوغه) ورشده على المشهور سواء لم يقع تصرفه الموقع (أو وقع) تصرفه قبل بلوغه (الموقع) أى وافق الصواب والسداد فله رده بعد رشده على المشهور (وضمن) المميز (ما أفسده) من مال غيره (ان لم يؤمن) (أى لم يجعل المميز أمينا) (عليه) أى المال المفسد من مالكة الرشيد ومفهوم الشرط انه لا يضمن ما أمن عليه وهو كذلك على المشهور (وصحة وصيته) أى الصغير المميز (ك) وصية (السفيه) أى البالغ الذى لا يحسن التصرف في المال لان الحجر عليهما لا جلهما ولو حجر عليهما فى الوصية لكان الحجر عليهما لغيرهما لانها لا تنفذ الا بعد موتها وانتقال المال لورثتها واللازم باطل فكذا ملزومه (ان لم يخطط) يحتمل انه ضمير السفيه وقيد للخصم به ويحتمل انه ضمير الاحد او المذكور المصادق بكل منهما وفسر التخيى عدم التخليط بايصائه بقوله تعالى او صلة رحم ومفهوم الشرط انه لو خطط تصح وصيته عليه وغير واحد يستمر الحجر على الصبي بالنسبة لما له (الى حفظ مال ذى الاب بعده) أى البلوغ وظاهره انكالك الحجر عنه بمجرد البلوغ وحفظ المال وقيل يشترط زيادة حسن الغنمية اذ لو لم يحسنها لانفاد ماله ومعنى قوله (٩٨) الى حفظه مال ذى الاب بعده ان الصبي لا يخرج من الحجر ببلوغه بل هو محجور

عليه الى ظهور رشده قال في التوضيح ولا خلاف انه لا يخرج من الحجر قبل بلوغه وان ظهر رشده (و) المحجور لوصى او مقدم يستمر حجره الى (فك وصي) من اب او وصى (او مقدم) على تيم من قاض لينظر له بالمصلحة ويتصرف له في ما له بها بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج المتقدم فى اذن القاضى

إِنْ لَمْ يَرْبْ وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفِ مُمَيِّزٍ وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَنْتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ إِنْ لَمْ يُوْمَنْ عَلَيْهِ وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يَخْطُطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ وَفَكَتْ وَصِيٍّ وَمُقَدِّمٍ إِلَّا كَدَرَهُمْ لَعَيْشِهِ لَا طَلَّاقَهُ وَاسْتِئْجَاقَ نَسَبٍ وَنَفْسِهِ وَعِثْقَ مُسْتَوْلَدَتِهِ وَقِصَاصٍ وَنَفْيِهِ وَإِقْرَارَ بَعْقُوْبَةٍ وَتَصَرُّفَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لِأَبْنِ الْقَاسِمِ وَعَابَهُمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ وَزَيْدٌ فِي الْأَنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ

في فك خجيره وهو المشهور واستثنى من قوله لولى رد تصرف مميز فقال (الا) تصرفه (كدرهم) شرعى بها (لعيشه) أى قوت المميز فى خبز ولحم وماء وحطب ونحوها فلا يحجر عليه ولا يرد تصرفه فيه اذا احسنه وأخرج من تصرف المميز الشامل للبالغ السفيه فقال (لا) أى ليس لولى السفيه رد (طلاقه) لا نه لازم له على المذهب خلافا كان او غيره (لا) ليس له رد (استئحاق نسب) من السفيه لجهول نسبه لا نه لازم له ايضا (و) ليس له رد (نفية) أى النسب من السفيه لحمل أو ولد عن نفسه (و) ليس له رد تنجيز (عتق مستولدتها) أى السفيه اذ ليس له فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة ونفقتها أكثر منهما ويتبعها ما لها ولو كثر على الراجح ومفهوم مستولدتها ان عتق غيرها لوليه رده وهو كذلك كافي المقدمات (و) ليس له رد (قصاص) طلبه السفيه من جان عليه (و) ليس له رد (نفية) أى القصاص بعقوبة السفيه عن جان عليه (و) ليس له رد (اقرار) من السفيه (ب) موجب (عقوبة) للسفيه كسرقة وشرب مسكر وقذف وقتل وزنا (و) تصرفه (أى السفيه المهمل (قبل الحجر) عليه من القاضى محمول (على الاجازة) أى المضى وال لزوم (عند) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه وكبراء أصحابه وشهره فى المقدمات لان المانع من نفوذ التصرف الحجر ولم يوجد (لا) عند الامام عبد الرحمن (ابن القاسم) فحول على الرده عنه فى المشهور عنه وصححه ابن الحاجب وغيره المازرى واختاره محققو الشياخ لان المانع عنده السفه وهو موجود (وعليهما) أى قولى مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (العكس) فى تصرفه (أى السفيه (اذا رشد) وتصرف (بعده) أى الحجر وقبل فككه فهو مردود على قول مالك رضى الله تعالى عنه لانه محجور عليه وماض على قول ابن القاسم لرشده وزال سفهه قاصدا صاحب التكملة وهما منصوبان لا يخرجان كما هو ظاهر الخطاب (وزيد) على ما يفك الحجر به عن الذكر من البلوغ وظهور الرشد (فى) فك حجر (الانثى) شرطان أحدهما (دخول زوج)

بها فان لم يدخل بها فهي على الحجر ولو علم رشدها (و) الثاني (شهادة العدول) أربعة فأكثر ولا يجزى في ذلك عدلان كما يجزى في الحقوق (على صلاح حالها) أي حسن تصرفها في المال وسدادها فينفك حجرها ان لم يجدد الاب حجرها بل (ولو وجد أدبها حجرها) عليها (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف قال ابن غاري لم أقف على هذا الترجيح لابن يونس وذكر ابن رشد في المقدمات ان القياس انه ليس للاب تجديد حجرها على قول من جدد لولا زأفعالها حد امن السنين مع أن المصنف أضرب هنا عن القول بالتحديد بالسنين وقد قبل ابن عرفة قياس ابن رشد ولم يذكر شيئاً لابن يونس في هذا الترجيح نظر من وجهين أحدهما نسبه لابن يونس والثاني تقريره على غير القول بالتحديد اهـ فحق المصنف أن يقول على الاظهر لان المرجح هنا انما هو ابن رشد (والاب ترشيدها) أي بنته البكر البالغة (قبل دخولها) بزواجها وأولى بعده (ك) ترشيد (الوصي) من أب أو وصي لمجورته قبل دخولها وأولى بعده هذا ظاهر المصنف وبه قرر التتائي ان عرف رشدها بل (ولو لم يعرف رشدها) في المسالتين ولكن الصواب انه خاص بالثانية اذ فيها الخلاف المشار اليه بلو فقي سماع أصبغ ليس للوصي ذلك الا بعد اثبات ماوجب اطلاقه وبعد أمر القاضي له به فكما أدخلها في الولاية قاض كترشيد الاب والوصي لان له ولاية وقيل ليس له ذلك الا بعد اثبات ماوجب اطلاقه وبعد أمر القاضي له به فكما أدخلها في الولاية قاض فلا يجوز أن يطلقها منها الا قاض (والولي) على المخجور مجنوناً كان أو صبيها أو سفياً (الاب) الرشيد (وله) أي الاب الولي على ولده الصغير أو السفية أو المجنون (البيع) لشيء من مال ولده المخجور لينفق ثمنه على ولده أو يقضى به دينه (مطلقاً) عن تقييده بغير العقار ان بين الاب سبب يبعه بل (وان لم يذكر سببه) أي البيع (٩٩) على ولده وحيث كان الاب مخولاً في بيعه على السداد فلا اعتراض لولده

بها وشهادة العدول على صلاح حالها ولو جدد أبوها حجرًا على الأرجح وللأب ترشيدها قبل دخولها كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف والولي الأب وله البيع مطلقاً وإن لم يذكر سببه ثم وصية وإن بعد وهل كالأب أو الربع قيمتان السبب خلاف وليس له هبة للثواب ثم حاكم وبيع بثبوت يمينه وانما له ومنكحه لما بيع وأنه الأول وحيازة الشهود له والتسويق وعدم إلقاء أئيد السداد في الثمن وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان لا حاضن كجده وحمل بامضاء اليسير وفي حده تردد

مثله في تصرفه في كل شيء (الا ربع) بفتح الراء وسكون الواو من الارض وما اتصل بها من بناء وشجر (ف) يتصرف فيه (ب) شرط (بيان السبب) لبيعه في الجواب (خلاف) أي قولان مشهوران (وايس له) أي الوصي (هبة) لشيء من مال مخجوره (للتواب) أي العوض المالى من الموهوب لانه اذا فانت بيده فانما يلزمه قيمتها والوصي لا يبيعها كالحاكم بخلاف الاب (ثم) يلى الوصي في الولاية (حاكم) أو مقامه (وباع) الحاكم من عقار اليتيم ما دعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم (ثبوت يمينه) أي كون الصبي بمالا احتمال حياة أبيه (واهماله) أي كون اليتيم لا وصي ولا مقدم اهـ لا احتمال وجود أحدهما (وملكه لما بيع) أي أريد بيعه لا احتمال كونه ملك غيره (وانه الاولى) أي الاحق بالبيع من غيره ان كان له غيره (و) ثبوت (حيازة الشهود له) أي مشهدها عند الحاكم بانه ملك اليتيم بان يطوفوا به ويشاهدوا حدوده من جميع جهاته ويقولوا الحاكم اولى وجهه الحاكم معهم هذا الذى حزنه هو الذى شهدنا أو شهد غيرنا بملكه اليتيم (و) ثبوت (التسويق) بما يباع أى اشهاره للبع والنداء عليه مراراً (و) ثبوت (القاء) بقاء أى وجود ثمن (زائد) على ما أريد بيعه (و) ثبوت (السداد) أى عدم النقص (في الثمن) الذى قصد بيعه به وكونه عيناً لا عرضاً حالاً لا مؤجلاً خوفاً من رخص العرض وعدم المدين (وفي) وجوب (تصريحه) أى القاضي في تسجيله البيع عن اليتيم (باسماء الشهود) الذين شهدوا عنده باليتيم والا همل والمالك بان يكتب في سجله شهد عندى فلان وفلان بكذا وفلان وفلان بكذا الخ ليتيسر لليتيم بعد رشد القدر فيمن رأى فيه قاذحاً في شهادته وعدم وجوده (قولان) (البناني صوابه تردد) (لا حاضن) أى كافل ومرب ليتيم مهممل (كجده) وأم وأخ وعم فلا يبيع متاع محضونه (وعمل بامضاء) بيع (اليسير) من مال اليتيم من الحاضن (وفي حده) أي قدر اليسير الذى يمضى بيعه من الحاضن (تردد) فبعضهم حده بعشرة دنانير وبعضهم

بعشرين ديناراً أو بعضهم بثلاثين ديناراً (ولولى) الأب أو غيره (ترك التشفع) أى الأخذ بالشفعة الثابت لمجبره فى الشقص الذى باعه شريكه من عقار قابل القسمة أن كان الترك نظراً أو يسقط به حق اليتيم فلا يقوم به إذا رشح، فإن كان الأخذ نظراً فليس للولى تركه وإن تركه فله إذا رشح القيام به كما ساقى فى قوله أو أسقط أب أو وصى بلا نظر (و) له ترك (القصاص) الثابت للصغير من جان عليه وأخذ الدية إن كان محتاجاً لها والقصاص إن كان غنياً وإن تركه الولى للمجبر بعد رشده القيام به وإن ترك الولى التشفع والقصاص على وجه النظر (فيسقطان) فليس للمجبر قيام بهما بعد رشده (ولا يعفى) الولى بمجاناة عن جان على مجبره عمداً أو خطأ إلا أن يعرض الولى مجبره من ماله نظير ما فوته بعفوه (و) إن عتق الولى رقيق مجبره (مضى عتقه) إن كان (بعوض) من مال الولى أو غيره لا من مال الرقيق فإن أعتقه بالاعراض ردلانه أتلأف لمال المجبر وشبهه فى المضى فقاً (ك) متق (أبيه) أى المجبر قيمضى (إن أيسر) الأب ويغرم قيمة الذى أعتقه من ماله لولده فإن كان معسر ارد عتقه (وانما يحكم) أى يجوز حكمه ابتداء (فى الرشد) إذا تنوزع فيه (وضده) وضد الرشد هو السفه (و) شأن (الوصية) من تقديم وصي ومن الوصى إذا تعدد هل يحصل الاشتراك فى التصرف أو يستقل به كل منهما أو منهم (والحبس) أى الوقف (المعقب) بضم الميم وفتح العين والقاف أى المدخل فى مستحقه المعقب أى الثرية التى تحدث فى المستقبل كحبس على فلان ونسائه وعقبه ومفهوم المعقب أن غيره كحبس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالقضاء وهو كذلك ومثل المعقب الحبس على من لا يحصر كالفقراء (وأمر) أى شأن (الغائب) الذى علم موضعه (و) شأن (النسب) أى الاتساب لاب معين (١٠٠) (والولاء) المرتب على الاعتاق الذى هو لحة كل حمة النسب لا يباع

وللولى ترك التشفع والقصاص فيسقطان ولا يعفو ومضى عتقه بعوض كآبيه إن أيسر وانما يحكم فى الرشد وضده والوصية والحبس المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء ووحيد وقصاص ومال يتيم القضاة وانما يباع عقاره لحاجة أو غبطة أو لكونه موظفاً أو حصّة أو قلت غلته فيستبدل خلافة أو بين ذميين أو جيران سوء أو لأرادة شريكه يبعأ ولا مال له أو لخشبة انتقال العماره أو الخراب ولا مال له أو له والبائع أو لى وحجر على الرقيق إلا باذن ولو فى نوع فكو كيل مفوض وله أن يضع ويؤخر ويضيف إن استألف

ولا يوهب (وحد) أى عقوبة لمصيبة كبيرة من كفر أو سكر أو قذف أو زنا أو سرقة أو حرابة أو نحوها (وقصاص) فى نفس أو عضو (ومال يتيم) وفاعل بحكم (القضاة) جميع قاض وانما اختص الحكم بهم لخطر هذه الاشياء (وانما يباع عقاره) أى اليتيم ذى الوصى (لحاجة) تعلقت باليتيم من نفقة ووفاء دين

ولا وفاء له إلا من ثمنه (أو غبطة) أى رغبة فى ثمنه بزادته على الثمن المعتاد قدر ثلثه مع كونه حلالاً (و) يأخذ (أو لكونه) أى عقار اليتيم (موظفاً) أى عليه مال يدفع كل شهراً وكل عام فيباع ويشترى بثمنه عقار غير موظف (أو) لكونه (حصّة) أى جزءاً من عقار فيباع ويشترى له بثمنها عقار كامل لا شركة فيه (أو) لكونه (قلت غلته) فيباع ويشترى بثمنه ما كثرت غلته (أو) لكونه (بين ربايع) ربايع ويشترى به ربع بين ربايع مسلمين إن كان لسكنائه فإن كان للكراء فلا يباع له أو غا (أو) لكونه بين (جيران سوء) أى شر وفسق كزناة وشربة خمر فيباع ويشترى له ربع بين جيران عدول (أو لأرادة شريكه يبعأ) لتصبيه وهو لا ينقسم (و) الحال (لأمال له) أى اليتيم يشتري له به نصيب شريكه فيباع نصيب اليتيم مع نصيب شريكه (أو لخشبة انتقال العماره) بكسر العين أى سكنى الناس عن العقارات المجاورة له فيصير منفرداً لا ينتفع به (أو) خشية (الخراب) على عقار اليتيم (و) الحال (لأمال) يعمره به (أو له) مال يعمر به (و) الحال (البيع) وشراء عقار آخر لا يحتاج للتعمر (أولى) أى اصلاح من التعمر لسكنته كلفته (وحجر على الرقيق) فى ما له قليل لا كان أو كثير السيده لأن له انتزاعه منه وسواء كان قنأ أو ذات شأنية حرية (الأ) ما ارتفع حجره عنه (باذن) من سيده له فى التجارة تصأ أو لزوماً ككتاب إن كان الاذن فى كل الأنواع بل (ولو) كان (فى نوع) ومخصوص كالإبز (ف) هو (كو كيل مفوض) فى مضى تصرفه فى جميع الأنواع على المشهور لأنه أقعد للتجارة مع الناس ولم يعلموا تخصيصها بنوع (وله) أى الرقيق المأذون له فى التجارة (إن يضع) بعض دين له (و) له (أن يؤخر) دينه الحال الى أجل قريب إن لم تكثر الوضعية ويعد التأخير ويرجع للعرف فى حد الكثرة والبعده (و) له (أن يضيف الناس) بطعام يدعوهم إليه (إن استألف) المأذون له فى التجارة بها أى الوضع والتأخير والتضيف ومفهوم الشرط المنع منها أن لم يستألف بها لأجل

التجارة (و) له أن (ياخذ) الرقيق المأذون له في التجارة (قراضاً) أي مالا يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه وجزؤه كخراجه لسيده فلا يقضى به دينه ولا يتبعه ان عتق (و) له أن (يدفعه) أي القراض لأن أخذه ودفعه من التجارة المأذون له فيها (و) له أن (يتصرف في كهبه) وصدقة ووصية (وأقيم) أي فهم (منها) أي المدونة (عدم منعه) أي الرقيق المأذون له في التجارة (من) قبح (لها) أي الهبة (ولغير من) أي رقيق (أذن له) في التجرة (القبول) للهبة والصدقة والوصية (بلاذن) من سيده فيه وليس لغير المأذون له التصرف في كهبه إلا بأذن سيده إلا أن يشترط معطيه عدم الحجر عليه كالسفيه والصغير قال ذلك ابن عبد السلام (والحجر عليه) أي الرقيق المأذون له في التجارة إذا قام غرماء عليه وطلبوا تفليسه (ك) الحجر على الدين (الحر) في كون الذي يتزلاه القاضي لا الغرماء ولا السيد وقبول اقراره لمن لا يتهم عليه قبل التفليس لا بعده ومنعه من التصرف المالى الى غير هذا امامه (وأخذ) الدين الثابت على المأذون له في التجرة (مما) أي المال الذي (بيده) فان بقي شئ فهو لسيده ان شاء أخذه وان شاء ابقاه بيده (وان) كان ما بيده (مستولداً) أي أم ولد سواء أولدها قبل الاذن أو بعده ان اشتراها من مال التجارة أو ربحه لانه من ماله لا شائبة حرية فيها واللكانت أشرف من سيدها وشبه في الاخذ في الدين في فقال (كعطيته) أي الرقيق المأذون له في التجرة من هبة له أو صدقة عليه أو وصية له فتؤخذ في دينه (وهل) أخذاً في الدين (ان) كان (منح) أي أعطى الهبة أو الصدقة أو الوصية (الدين) بها فان لم يمنح له فهم لسيده كخراجه (أو) يقضى دينه بها (مطلقاً) عن التقييد بمنحه للدين في الجواب (ناو يلان) فيها وهب له بعد قيام الغرماء (لا) يؤخذ من المأذون من (غلته) الحاصلة بعد الاذن (ولا) يؤخذ دينه من ثمن (رقبته) (١٠١) لان ديون الغرماء انما تعلقت بدمته

لا برقبته التي هي ملك سيده ومثل رقبته ارش جناية عليه (وان لم يكن غريم) أي ذودين على المأذون له في التجرة (ف) هو (كغيره) ممن لم يؤذن له في التجرة في أن لسيده انتزاع ماله وعدم قبول اقراره ولولم لا يتهم عليه (ولا يمكن) رقيق (ذمي) غير مأذون له في التجرة أي يحرم على السيد ان يمكن عبده

وَيَأْخُذُ قَرْضًا وَيُدْفَعُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي كَهْبَةٍ وَأُقِيمَ مِنْهَا عَدَمٌ مِّنْهُ وَمِنْهَا وَلِغَيْرِ مَنْ أَذِنَ لَهُ الْقَبُولُ بِلاِذْنٍ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ وَأُخِذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتَهُ كَعَطِيَّتِهِ وَهَلْ إِنْ مُنِحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا أَوْ يِلَانٌ لَا غَاثَهُ وَرَقْبَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيمٌ فَكَفِيرُهُ وَلَا يُمَكِّنُ ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَخْمَرٍ إِنْ تَجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسَلٍ وَقَوْلَانِجٍ وَحُمَى قَوِيَّةٍ وَحَامِلٍ سِتَّةٍ وَمَحْبُوسٍ اقْتُلْ أَوْ لَقِطْعِ إِنْ خِيفَ الْمَوْتُ وَحَاضِرٍ صَفِ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُلْجَجٍ يَبْحَرُ وَلَوْ حَصَلَ الْمَوْتُ فِي غَيْرِ مَوْتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمَعَاوِضَةٍ مَالِيَّةٍ

الذمي غير المأذون (من تجر في كخمر) وخنز يرونحوها مما لا يحل تملكه (ان تجر) الذمي (لسيده) لانها كمتجارة السيد لانه وكيله (والا) أي وان لم تجر لسيده بان تجر لنفسه (فقولان) في جواز تملكه بناء على عدم خطابهم بفروع الشريعة وعليه فيحل لسيده تناول ما أتى به ان انتزعه منه وعدمه بناء على خطابهم بها وانما حمل على غير المأذون لقوله ان تجر لسيده لان معناه ان تجر بمال سيده على ان الربح لسيده وهو حينئذ ليس بمأذون بل وكيل له (و) حجر (على) شخص (مرضى حكم الطب) أي فنه أو أهله (بكثرة الموت به) ابن الحاجب والخوف ما يحكم الطب ان الموت به كثير ومثل للمرض الذي حكم الطب بكثرة الموت به فقال (كسل) بكسر السين المهملة وشدة اللام مرض ينحل به البدن فكان الروح تنسل معه قليلاً قليلاً كما تنسل العاقبة (وقولانج) مرض معوى يسر معه خروج الثفل والريح ومعوى بكسر الميم والواو نسبة للمعوى فيها وفي نزهة داود القزويني ريج غليظ يحتبس في المعاء (وحى قوية) أي مجاوزة العادة في الحرارة وازعاج البدن مع المداومة (و) امرأة (حامل) جنين بتمام (سته) من الاشهر ودخلت في السابح ولو بيوم (و) يحجر على (محبوس لقتل) ثبت عليه موجه باقراره أو بينة عادلة لا يحجر على محبوس بتهمة حتى يتحقق أمره (أو) محبوس (لقطع) من خلاف لثبوت حرابه فيحجر عليه (ان خيف) عليه (الموت) بسبب القطع (و) يحجر على شخص (حاضر صف القتال) وان لم يصبه جرح قال الباجي لم أر في صف الرد نصاً ورأى أن لا يثبت له هذا الحكم الا بكونه في صف المقاتلة (لا) يحجر بخفيف مرض (كجرب) ورمد وحمى يوم بعد يوم (ولا) يحجر على (ملجج) أي صائر في اللجة أي الماء الغزير (يبحر) في سفينة أو عائلاً يحسن العوم فان لم يحسنه فكمر يرض بمخوف والحجر على المريض (في غير مؤمنه) (و) غير (تداوى به) فلا يحجر عليه فيهما اذ هما قوام بدنه (أو) (في غير) معاً وصية مالية (فلا يحجر عليه في المداوينة)

المالية كبيع شراء وقراض ومساقاة واجارة وكراه من غير المايعة النكاح والخلع وصالح القصاص (و) ان تبرع المحجور عليه لمرض أو نحوه ولو يعتق (وقف تبرعه) ولو بثله في كل حال (الا) أن يكون تبرعه (لأل) أي من مال له (مأمون) أي من التبرع (وهو العقار) أي الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا يوقف وينفذ الآن حيث حملته الثلث فيأخذ المتبرع له ولا ينظر به موت المتبرع (فان مات) من وقف تبرعه من مال غير مأمون (فد) يخرج تبرعه (من الثلث) معتبرا يوم التنفيذ ان وسعه أو ما يسعه الثلث منه لا نه معروف صناعه حال مرضه (والا) أي وان لم يمت بان صح من مرضه صحة يئنة (مضى) تبرعه كله ولو زاد على الثلث وليس له رجوع فيه (و) يحجر (على الزوجة) الحرة الرشيدة (لزوجها) البالغ الرشيد لحقة في التحمل بما لها والتمتع بشورتها ان كان زوجها حرا بل (ولو) كان (عبدا) على ظاهر المذهب لحقة في ما لها كالحر (في تبرع زاد على ثلث) ما لـ (ها) يوم التنفيذ (وان بكفالة) فلا يحجر لزوجها عليها في تبرعها بثلث ما لها ولو قصدت به ضرر زوجها (و) في حجر الزوج على زوجته (في اقراضها) أي تسليف الزوجة ما لا زائدا على ثلثها لمن ينفع به ويرد عليها عوضه وعدم الحجز عليها في اقراضها لا أخذه عوضه (قولان) وأما اقراضها أي دفعها ما لا لمن يتجر فيه ببعض ربحه فلا يحجر عليها فيه اتفاقا لانه من التجارة (وهو) أي تبرع الزوجة بما زاد على ثلثها (جائز) أي ماض وان لم يحز القدوم عليه (حتى يرد) الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقال مطرف مردود حتى يجبره الزوج حكاما ابن رشد ومن ثمة الخلاف ما فرعه بقوله (فضي) أي مضى تبرع الزوجة بما ادعى ثلثها بهبة أو صدقة أو عتق (ان لم يعلم الزوج) تبرعها (حتى تايمت) أي خلت الزوجة من زوجيته بطلاقه وأولى ان علم وسكت حتى (١٠٢) تايمت (أو) حتى (مات أحدها) أي الزوجين عند ابن القاسم وقال

وَوَقَفَ تَبْرَعُهُ إِلَّا لِمَالٍ مَأْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ فَمِنَ الثُّلُثِ وَالْأَمْضَى
وَعَلَى الزَّوْجَةِ لَزُوجِهَا وَلَوْ عَبْدًا فِي تَبْرَعٍ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا وَإِنْ بِكَفَالَةٍ وَفِي
إِقْرَاضِهَا قَوْلَانِ وَهُوَ جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ فَضْلُهَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَأَيَّمَتْ أَوْ مَاتَ
أَحَدُهُمَا كَعَتَقِ الْعَبْدِ وَوَفَاءِ الدَّيْنِ وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَكَاةٍ
وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الثُّلُثِ تَبْرَعٌ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ

﴿ بَاب ﴾

الصِّلَحُ عَلَى غَيْرِ الْمُدْعَى بِيَعٍ

ابن حبيب ان لم يعلم حتى مات فله رده لان له ارثه وليس لها رده ان طلقت او مات زوجها وشبه في المضى بعد زوال الحجز ان لم يعلم من له الحجز الا بعده فقال (كعتق العبد) رقيقه ولم يعلم سيده حتى اعتقه ولم يستثن ما له فقد مضى عتقه وأولى ان علم به وسكت حتى اعتقه ففي كتاب كفالة المدونة ولا يجوز لعبد ولا مكاتب ولا مدر ولا ام ولد كفالة ولا عتق ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك مما هو معروف عند الناس الا باذن

السيد فان فعلوا بغير اذنه فلا يجوز أن لا يمضى ان رده السيد فان رده فلا يلزمهم وان عتقوا وان لم يرد حتى عتقوا لم يلزمهم ذلك علم به السيد قبل عتقهم أو لم يعلم اه (و) كتبرع من أحاط الدين بما له قبل (وفاء الدين) الذي أحاط به (بغير اذنه) أي رب المحيط بمال المتبرع (وله) أي الزوج (رد الجميع) أي جميع ما تبرعت به زوجته وامضاؤه (ان تبرعت بزائد) عن ثلثها ورد الزائد فقط وامضاء الثلث الا اذا كان تبرعها بعتق رقبة واحدة زائدة على ثلثها فبايس له رد الزائد فقط لما يلزم عليه من عتق بعضها بلا تكميل (وليس لها) أي الزوجة (بعد) تبرعها بـ (الثلث) من مالها (تبرع) من الاثنين الباقيين بشيء (الا أن يبعد) التبرع المتأخر من التبرع المتقدم بهام أو بستمه أشهر على الخلاف في ذلك حتى يصير الباقي كأنه مال مستقل لم يتبرع منه بشيء والله أعلم ﴿ بَاب ﴾ في بيان أقسام الصلح وأحكامها وما يناسبها وهو لغة قطع المنازعة وأصله الكمال يقال صلح الشيء بفتح اللام وضمها اذا كمل وشرع اقال ابن عرفه انتقال عن حق أو دعوى بموضع لرفع نزاع أو خوف وقوعه اه وقد تضمن هذا معنى ما روى ان كعب ابن مالك نقاض من ابن أبي حذر درضى الله تعالى عنهم اذ لنا له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها النبي ﷺ وهو في بيته فخرج حتى كشف سحيف حجر ته فنادى كعبا فقال يا كعب فقال لبيك يا رسول الله فاشار بيده ان يضع الشطر فقال كعب قد فعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه (الصلح على) أخذ شيء (غير المدعى) أي به (بيع) لذات المدعى به بالماخوذ ان كان ذاتا فبشرط فيه شروط التبيع وانقضاء موافقة كدعواه بمرض او حيوان او طعام او عقار فيقر به المدعى عليه ثم يصالحه بذنا نيرا ودر احم او بها نقدا أو بمرض او طعام بخا اس للمصالح عنه فقد باع المدعى به بتقدا وعرض مخاف له فجاز

لوجود شرطه وانقضاء مواعنه (أو اجارة) لما خوذ صلحا ان كان منافع فان كان المدعى به معيناً جاز صلحه عنه بمنافع معينة أو مضمونة لعدم فسح دين في دين وغايته اجارة المنفعة معين فصوره الاجارة الجائزة أن يدعى عليه بمعين كثوب معين أو حيوان معين أو طعام كذلك فيقرر به ثم يصالحه بمنفعة شيء معين أو مضمون من عقار أو حيوان أو عرض (و) الصلح (على بعضه) أي المدعى به وترك باقيه (هبة) للبعض المترك فيشترط قبوله قبل موت واهبه وجنونه ومرضه المتصلين بموته وقبل فاسه (وجاز) الصلح (عن دين بما) أي شيء (يباع) الدين (به) كالصلح عن عرض أو حيوان أو طعام في الذمة من قرض أو بيع في غير الطعام بدنانير أو دراهم أو مائة أو عرض أو طعام مخالف للمصالح عنه (و) جاز الصلح (عن ذهب) في الذمة حال (بورق) بكسر الراء أي فضة حالة معجلة (وعكسه) أي الصلح عن ورق في الذمة حال بذهب حال معجل (ان حلا) أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف ما في الذمة وشرطه الحل (وعجل) المصالح به بالفعل اذ لو أخر لكان صرفاً مؤخرًا وهو ممنوع ومثل للصلح الجائر فقال (ك) صلح بـ (مائة دينار ودرهم) واحد حالة معجلة بالفعل (عن ما بينهما) أي الدنانير والدرهم المائتان حالتان قال في المدونة ومن لك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان فصلاحتته عن ذلك على مائة دينار ودرهم جاز لا نك أخذت الدنانير قضاء عن دنانيرك وأخذت درهما من دراهمك وهضمت باقيها بخلاف التبادل بها نقداً (و) جاز الصلح (على الافتداء) بال (من) حلف (بمين) طلبت منه لرد دعوي مجردة أو مع شاهد نحوه قول ايمان المدونة ونذورها ومن لزمته يمين منها بالمال جاز واقتدى (أو) الصلح على مقتضي (السكوت) من المدعى عليه عن اجابة دعوى المدعى مثل أن يدعى على شخص شيء فيسكت فيصالحه على شيء لأن حكم السكوت حكم الاقرار (أو) الصلح على (الانكار) من المدعى عليه فيجوز في الظاهر وأما في الباطن فان كان الصادق (٣٠٣) المنكر فالماخوذ منه حرام والافحلال ويجب عليه أن يدفع بائني ما عليه ان لم يسامحه

أو اجارةً وعلى بعضه هبة وجاز عن دين بما يباع به وعن ذهب بورق وعكسه ان حلاً وعجل كمائة دينار ودرهم عن ما بينهما وعلى الاقتداء من يمين أو السكوت أو الانكار ان جاز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم ولا يحل للظالم فلو أقر بعده أو شهد بيمينته لم يعانها أو أشهدوا أعلن أنه يقوم بها أو وجد وثيقته بعده فله نقضه كمن

المدعى (ان جاز) الصلح (على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه وإطلاق الدعوى على الانكار أو السكوت مجاز إذ معناه ليس عندى ما ادعى به على (و) الشرط جوازه على (ظاهر الحكم) الشرعى أى خطاب الله المتعلق بفعل المكاتب أى أن لا يكون

فيه تهمة فساد مثال مستوفى الشروط أن يدعى عليه بعشرة حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه عنها بشماتية معجلة أو عرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما ويمنع على ظاهر الحكم أن يدعى عليه بمائة درهم حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه على تأخيرها بها أو تخمسين منها شهر افه وجائز على دعوى كل لأن المدعى أخر المدعى عليه فقط أو أخره وأسقط عنه نقض حقه والمدعى عليه اقتدى من اليمين بما ألزم دفعه إذا حل الاجل ويمنع على ظاهر الحكم لأنه سلف جرم منفعة فالسلف التأخير والمنفعة سقوط اليمين المنقولة على المارعى بتقدير نكول المدعى عليه وحفظ الحق عن السقوط بحلف المدعى عليه فهذا ممنوع عند الامام وجائز عند ابن القاسم وأصيح ومثال ما يمتنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيمتزف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه بطعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر من دراهمه فيحكي ان رشد الاتفاق على فساد وفسخه لأنه سلف بزيادة أو صرف مؤخر (ولا يحل) المال المصالح به (للاظالم) فيما بينه وبين الله تعالى فذمته مشغولة به للمظلوم (فلو أقر) الظالم كان مدعى عليه أو مدعى بما ادعى به عليه أو ببطالان دعواه (بعده) أي الصلح فلامظلوم نقضه لأنه كالمغلوب عليه (أو شهدت) للمظلوم على الظالم (بينه) عدلان فان شهد له واحد أو أدا أن يحلف معه فلا يقضى بنقض الصلح (لم يعلمها) أي لم يعلم المظلوم البينة الشاهدة له حين عقد الصلح فله نقضه بعد يمينه انه لم يعلمها (أو) صلح وله بينة يعلمها غائبة يبعد جدا كافر يقية من المدينة (أشهد) المظلوم (وأعلن) أي أظهر الاشهاد عند الحاكم في غيبة الظالم (انه) أي المظلوم (يقوم) بشهادة (ها) أي البينة اذ احضرت وكذا ان لم يعلن كما سيذكره بقوله كمن لم يعلن فله القيام بها أو صلح على انكار اعدم وثيقته ثم (وجد) وثيقته (أي الحق) المصالح عنه (بعده) أي الصلح وقد كان اشهدا انه يقوم بها ان وجدها (فله نقضه) أي الصلح في الاربع مسائل اتفاقا وله امضاءه فان نسيها حال الصلح ثم تذكرها بعده فله نقضه أيضا والقيام بها بعد يمينه انه لم يعلمها وشبهه في النقض فقال (ك) صلح (من) أي مظلوم غابت بينته

وبعدت جدا فاشهد سرا انه انما يصالح لغيبتها وانها ان قدمت قام بها او (لم يعلن) الاشهاد عند حاكم تم قدمت بيته فله القيام فيها ونقض الصلح على المشهور (أو) صالح مظلوم (يقر) له ظالمه بحقه عنده (سرا) فيما بينهما حين لم يحضرها من يشهد على اقراره ويجرده علانية حين حضور من يشهد عليه خوفا من طلبه عاجلا وحسبه بعد اشهاد المظلوم بينة على ذلك وانما يصالح لبطمئن ويأمن من ذلك ويقر علانية فيرجع عليه بباقي حقه فان اقر الظالم بعد الصلح فلمن صالحه اقامة البينة التي استرعاها ونقض الصلح والرجوع عليه بباقي حقه (على الاحسن فيهما) أي المسألتين بعد الكاف (لا) ينقض الصلح (ان علم) المظلوم والمصالح على انكار حين الصلح ببينته الشاهدة له (ولم يشهد قبل) صلحه انه يقوم بها بعد الصلح فليس له القيام بها ولو كانت غائبة غيبة بعيدة جدا وليس له نقض الصلح لقوة امره لانه اما بيع أو اجارة أو هبة (أو ادعي ضياع الصلح) أي الوثيقة المكتوب فيها حقه (فقيل له) أي قال المدعي عليه للطالب (حقك ثابت) ان اتيت به (فأنت به) أي الصلح وخذ حقك (ف) لم يات به (و) صالح (الطالب المدعي عليه) ثم وجدته فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتفاقا (و) ان مات زوج عن زوجة وابن أو اب وتركته ذهب وورق وعرض واراد ابنه أو ابوه صلح زوجته جاز الصلح (عن ارث زوجته) مثلا (من عرض) بفتح فسكون (وورق وذهب) للميت ووقع الصلح (بذهب من) ذهب (التركة قدر مورثها) أي قدر ميراث الزوجة (منه) أي ذهب كعشرة دينار من ثمانين دينار مع فرع وأرث أو اربعين مع عدمه حاضرة كلها فان غابت كلها أو بعضها فلا يجوز الا اذا أخذت حظها من الجاضرة فقط (فاقل) من مورثها كخمس من ثمانين أو أربعين حضر العرض والدرهم أم لا كان حظها من الدراهم قدر صرف دينار أم لا وقيمة حظها من العرض كذلك لانها انما أخذت حظها أو بعضه من الدنانير ووهبت حظها من (٤٠ + ١) الدراهم والعرض لباقي الورثة فان حازوه قبل مانع هبتها تمت والا فلا (أو

لم يعلن أو يقر سرّا فقط على الأحسن فيهما لا أن علم ببينته ولم يشهد أو ادعى ضياع الصلح فقيل له حقك ثابت فأت به فصالح ثم وجدته وعن ارث زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة قدر مورثها منه فأقل أو أكثر ان قلت الدراهم لا من غيرها مطلقا لا بعرض ان عرف جميعها وحضر وأقر المدين وحضر وعن دراهم وعرض تركا بذهب كبيع وصرف وان كان فهادين فكبيعه وعن العمد بمأقل وكثر لا غرن كرتل من شاة ولذي دين

أكثر) من مورثها من الذهب كاحد عشر من ثمانين أو اربعين فيجوز الصلح (ان) حصرت التركة كلها (و) قلت أي نقصت (الدراهم) التي ورثتها عن صرف دينار أو قلت قيمة العرض عنه او كان ما اخذته زائدا على حظها ديناراً واحدا بحيث يجتمع البيع والصرف في دينار لا خذا نصيبها من الدنانير

منعه

وبينها الباقي الورثة حظها من الدراهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يجوز اجتماع

البيع والصرف فيه (لا) يجوز صلحها بشئ (من غيرها) أي التركة (مطلقا) أي سواء كان المصالح به ذهابا أو فضاة قل أو أكثر حضرت التركة كلها أم لا لانه بيع وفضة وعرض بذهب أو فضاة وهذا بافضل وفيه بالنساء ان غابت التركة كلها أو بعضها ولو العرض لان حكمه النقد اذا صاحبه (الا) صلحها (بعرض) من غير التركة فيجوز (ان عرفا) أي المصالحان (جميعها) أي التركة ليكون المصالح عنه معلوما لهما (و) ان (حضر) جميع التركة (و) ان (أقر المدين) بما عليه ان كان في التركة دين ولو عرضا (وحضر) المدين وقت الصلح اذ لو غاب لاحتمل انكاره اذا حضر (و) جاز الصلح للزوجة أو غيرها (عن) حظها من (دراهم) أو من ذهب (وعرض تركا) أي تركهما ميت لورثته (بذهب) أو فضاة من مال المصالح حال كونه (ك) اجتماع (بيع وصرف) بان يكون الجميع دينارا بان يصالحها بدينار واحد أو يجتمع في دينار بان يصالحها بأكثر من دينار وحظها من الدراهم أقل من صرف دينار أو يكون العرض يسيرا جدا لا يعتبر في اجتماع البيع والصرف (وان كان فيها) أي التركة المصالح عن حظ وارث منها (دين) للميت على غيره دنانير أو دراهم أو عروض (ف) الصلح عن حظ بعض الورثة منه حكمه (ك) حكم (بيعه) أي الدين في اشتراط حضور المدين واقراره بالدين وكونه ممن تاخذه الاحكام وكون الدين ليس طعاما من سلم (و) جاز الصلح (عن جنانية) (العمد) على نفس أو غيرها (بما) أي مال (قل) أي نقص عن دية الجنانية لو كانت خطأ (و) بما (كثير) أي زاد عليها عن دية الجنانية على تقدير كونها خطأ لأن جفاية العمد لادية لها وانما بخير المستحق بين القصاص والعفو مجانا (لا) يجوز الصلح بذى (غرر) (ك) الصلح عن دين أو غيره (رطل من) لحم (شاة) حية أو قبل سلقها للجهل بصفة لحمها (ولذي دين) يحيط بمال الجناني

أعمد على نفس أو عضو إذا أراد أن يصالح المستحق بماله كله أو بعضه (منعه) أي منع صاحب الدين الجاني (منه) أي الصالح عن القصاص أذهبوا أنفاله فإن قيل لم قدم حق الغرماء على حفظ نفسه وأعضائه وهم مؤخرون عن القوت الذي يحفظ النفس والجسد فجوابه أنه ظلم بجنايته فلا يحلق ظلمه غرماء لا نهم لم يعاملوه عليه ولم يظلم في القوت مع اضطراره إليه ومعاملتهم عليه من الذخيرة (وان) صالح بمقوم (ردمقوم) كعبد أوفرس أو ثوب (بعيب) ظهريفة بعد الصلح (أو استحق) ذلك المقوم المصالح به أو أخذ بشفعة (رجع) راده بعيب أو المستحق منه بالفتح على دافعه (بقيمته) أي قيمة المردود أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح وشبهه في الرجوع بقيمة المقوم المردود بعيب أو المستحق فقال (كنكاح) بصدائق مقوم ظهر به عيب أو استحق فردته الزوجة على زوجها فلها الرجوع عليه بقيمة يوم عقد النكاح به سليما صحيحا (و) ك (خلع) بمقوم رده الزوج على الزوجة بعيب ظهر فيه أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيمة يوم الخلع سليما صحيحا (وان قتل جماعة) قتلا معصوما عمداء عدوانا مكافئاهم بمالي أو استوت أفعالهم أو لم تتميز (أو قطعوا) عضو مضموم كذلك (جاز صلح كل) من الجماعة القاتلين أو القاطمين (وجاز العفو عنه) أي كل وجاز القصاص من كل وجاز صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض (وان جنى شخص عمدا عدوانا بقطع أو جرح و) (صالح مقطوع) عضوه أو مجروح عن القطع أو الجرح (ثم نزي) أي سأل دم المقطوع (فوت) المقطوع (فللولي) أي مسحق دم المقطوع أو الجروح الذي مات واحدا كان أو متعددا (لأله) أي القاطع (رده) أي الصالح به للقاطع أو الجراح (و) القصاص أي (القتل) للقاطع (بقسامة) أي خمسين يميناً يحلفها الولي لمن قطعه مات لأن الصالح إنما كان عن القطع وقد كسب (١٠٥) الغيب أن الجناية على نفس كاملة وله امضاء

صالح المقطوع بما وقع به وليس له اتباع القاطع بشيء زائد عليه وشبهه تخيير الولي فقال (ك) صلبان مقطوع يده مثلا خطأ ثم نزي فوات فيخير أولياؤه بين القسامة على أنه مات من قطعه و (أخذهم الدية) كاملة للنفس من عاقلة الجاني (في) جناية (الخطأ) ويرجع القاطع بما صالح به وعليه من الدية ما على واحد من عاقلته وبين امضاء الصالح بما وقع به (وان وجب)

مَنَعَهُ مِنْهُ وَإِنْ رُدَّ مَقُومٌ بِعَيْبٍ أَوْ اسْتُحِقَّ رُجْعُ بَقِيَّتِهِ كِنِكَاحٍ وَخُلْعٍ
وَإِنْ قُتِلَ جَمَاعَةٌ أَوْ قُطِعُوا أَجَازَ صَالِحُ كُلِّ الْعَفْوِ عَنْهُ وَإِنْ صَالِحَ مَقْطُوعٍ ثُمَّ
نَزَى فَمَاتَ فَلِلْوَلِيِّ لَأَلَهُ رَدُّهُ وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ كَأَخْذِهِمُ الدِّيَةَ فِي الْخَطَا
وَإِنْ وَجِبَ لِمَرِيضٍ عَلَى رَجُلٍ جَرْحٌ عَمْدًا فَصَالِحٌ فِي مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أَوْ غَيْرِهِ
ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ جَازٌ وَلَزِمَ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ صَالِحَ عَلَيْهِ لَا مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ
تَأْوِيلًا وَإِنْ صَالِحَ أَحَدٌ وَلَيْتَيْنِ فَلِلْآخِرِ الدُّخُولُ مَعَهُ وَسَقَطَ الْقَتْلُ
كَدَعَاكَ صَالِحُهُ فَإِنْ نَكَرُوا إِنْ صَالِحَ مَقْرَبٌ بِخَطَأٍ بِمَالِهِ لَزِمَهُ وَهَلْ مُطْلَقًا

(١٤) — جواهر الاكلیل — ثاني

أي ثبت (ل) شخص (مريض) علي رجل) مثلا (جرح) بضم الجيم (عمدا) عدوانا (فصالح) المر يض على جرحه (في) حال (مرضه ب) مال قدر (أرشه) أي دية الجرح (أو غيره) أي الارش صادق باقن أو أكثر منه (ثم مات من مرضه جاز) صلحه ابتداء (ولزم) بعد وقوعه فليس لو ارثته نقضه اد للمريض العفو عن جرحه عمدا عدوانا جانا أو ان لم يكن له مال (وهل) جواز صلحه (مطلقا) عن التقيد بكونه عن خصوص الجرح فيجوز عنه وعما يؤول إليه أيضا (أو) جوازه (ان صالح عليه) أي الجرح (فقط لا) ان صالح عنه (و) عن (ما) أي الموت الذي (يؤول) الجرح (إليه) وعلى هذا حمل المدونة أكثر شارحيها في الجواب (تاويلان) وفي العتبية لا بن القاسم لا يجوز ان يصالحه بشيء عن الجرح والموت ان كان لكن يصالحه بشيء معلوم ولا يدفع إليه شيء فان عاش أخذ ما صالحه عليه وان مات ففيه القسامة والدية في الخطأ والقتل في العمد (وان) قتل شخص عمدا عدوانا وله وليان (فصالح أحد) ال (ولين) للمقتول عفا فيه قصاص اما عن الدم كله بديته أو أقل أو أكثر واما عن حصته فقط بقدر ما ينو به من الدية أو أقل أو أكثر (فلا) لولي (الآخر) اذا طلب ما وجب له (الدخول معه) فمما صالح (به جبرا) فيما أخذ منه ما ينو به (وسقط القتل) عن الجاني بصالح الاول فليس الاخر القصاص وشبهه في سقوط القتل فقال (كدعواك) أي ادعائك يا ولي الدم (صلحه) أي قاتل وليك عمدا عدوانا بمال قدر الدية أو أقل أو أكثر (فانكر) القاتل الصلح فيسقط القتل كالمال ان حلف الجاني فان نكل حلف مستحق الدم واستحققه فان نكل فلا شيء له لان دعوى الولي تضمنت أمرين اقراره بالعفو واستحقاقه المال فاخذ باقراره ولا يعطى المال بمجرد دعواه (وان) أقر مكلف طاع بقتله نفسا خطأ و (صالح المقر) على نفسه (ب) قتل (خطأ) وصلة صالح (بما لزمه) الصلح فليس له الرجوع عنه (وهل) يلزمه الصلح (مطلقا) عن

تقييده بالدفع فيدفع المصالح به من ماله بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف (أو) انما يلزمه (مادفع) من المصالح به سواء كان قدر ما عليه من الدية اذا قسمت عليه وعلى عاقلته أو أقل منه ويلزمه تكميل ما عليه أو أكثر منه ولا يرجع بازاد عما عليه وبقية على عاقلته بقسامة أو لياء المقتول بناء على حمل العاقلة الاعتراف في الجواب (تأويلان) أشار لهما المصنف بقوله وهل مطلقاً ومادفع تأويلان (لا) يلزم المال المصالح به المصالح (ان ثبت) قتل الخطأ المصالح عنه بينة (وجهل) أي اعتقد القاتل المصالح جهلاً منه (لزومه) أي العقل المصالح عنه له لجهله (وحلف) انه انما صالح لظنه لزوم الدية (ورد) المال المدفوع صلحاً للمصالح ماعدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرد له لتطوعه بتمجيله ولا يعذر فيه بجهله (ان طلب) أي طلب القاتل أو لياء المقتول (به) أي الصالح (مطلقاً) عن التقييد بوجود المصالح به بيد الا لياء فترد عنه ان كان باقياً ومثله أو قيمته ان فات بذهابها (أو طلبه) أي طلب القاتل الصالح (ووجد) ما دفعه القاتل للاولياء صلحاً بأيديهم كله أو بعضه فيرد له ومافات بذهاب عينه فلا شيء له فيه (وان) مات من خالط آخر في ماله عن ولدين فادعى أحدهما بمال على خالطه فاقره به أو أنكره (صالح أحد ولدين) مثلاً (وارثين) شخصاً كان خليطاً لا بينهما في المال فادعى عليه بمال لا بينهما فصالح أحدهما عن اقرار من المدعى عليه بالمال المدعى به بل (وان) صالحه (عن انكار) من المدعى عليه للمال المدعى به (فصلصاحبه) أي أحد الوالدين وهو الولد الآخر (الدخول) مع المصالح فيما صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله عدم الدخول معه ومطالبة المقر بحصته كلها من المقر به وقد تبع المصنف المدونة في فرضها في ولدين وفي بعض النسخ ولين ولذا قال فصلصاحبه وشبه في التخيير في الدخول فقال (ك) دخول أحد الشر يكتفي فيما صالح به شر يكتفي عن نصيبه من (حق لهما) من ارض أو غيره مكتوب (في كتاب) واحد (أو مطلق) عن الكتابة لكن لا بد في المطلق (١٠٦) عن الكتابة أن يكون من ثمن شيء كان بينهما فباعاه صفقة لانه اذا لم

أو مادفع تأويلان لان ثبت وجعل لزومه وحلف ورد ان طلب به مطلقاً أو طلبه أو وجد وان صالح أحد ولدين وارثين وان انكار فصاحبه الدخول كحق لهما في كتاب أو مطلقاً الا الطعام ففيه تردد الا ان يشخص ويعذر اليه في الخروج أو الوكالة فيمتنع وان لم يكن غير مقتضى أو يكون بكتابين وفيما ليس لهما وكتب في كتاب قولان ولا رجوع ان اختار

يكن من شيء بينهما وليس في كتاب واحد فلا دخول لاحدهما على الآخر فيما اقتضى لان دين كل واحد منهما مستقبل لم يجامع الآخر بوجه (الا) الطعام ففيه تردد ظاهر كلامه انه اذا صالح أحد الشر يكتفي فللاخر الدخول معه الا الطعام ففي دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده ان ينبذ على انه في المدونة

استثنى الطعام لما تنكلم على هذه المسألة فتردد المتأخرون في وجه استثنائه فن قائل يحتمل عندى استثنائه الادام ما والطعام انما هو لما ذكره وامن يبيع أحدهما نصيبه أو صلحاً منه لانه اذا كان لهما طعاماً أو ادا ما فلا يجوز لاحدهما يبيع نصيبه أو مصالحته منه لان ذلك يبيع الطعام قبل قبضه اه واستثنى من قوله فصلصاحبه الدخول معه فقال (الا ان يشخص) أي يخرج أحدهما بشخصه ويسافر للمدين (ويعذر اليه) أي الى صاحبه المشارك له في الدين بان يرفعه للحاكم أو يشهد عليه بينة (في) طلب (الخروج) معه الى المدين لاقتضاء دينهما منه (أو الوكالة) أي توكيل القاعد الخارج أو غيره على اقتضاء نصيبه من الدين (فيمتنع) من الخروج والتوكيل فلا يدخل فيما قبضه الخارج من المدين لان امتناعه منه ليل على رضاه بعدم دخوله معه فيما قبضه من المدين واتباع ذمة المدين بنصيبه من الدين هذا اذا كان عند المدين مال غير ما اقتضاه الخارج منه بل (وان لم يكن) عند المدين مال (غير) المال (المقتضى) بالفتح أي الذي اقتضاه الخارج من المدين (أو) الا ان (يكون) الدين المشترك مكتوباً (بكتابين) نصيب أحدهما بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر فلا يدخل أحدهما فيما يقتضيه الآخر من مدينهما لان تعدد الكتاب كالقسمة (و) لو كان لشخصين دينان على شخص واحد وكتبهما في كتاب ولا شركة بينهما فيهما واقتضى أحدهما من مدينهما دينه كله أو بعضه (في) دخوله أحدهما فيما اقتضاه الآخر في (ماليس) مشتركاً (لها) وانما جمعاً لعتيبيهما (في البيع) وكتب ثمنهما (في كتاب) واحد لان جمعهما في كتاب واحد صيرهما مشتركاً فيه وعدمه (قولان) الاول لبعثون قال ان الاشتراك بالمكتابة في المقتضى يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لابن زيد قال ان الاشتراك بالمكتابة في المقتضى لا يوجبه ولكل ما قبضه (و) ان كان دين مشترك واقتضى أحد الشر يكتفي نصيبه كله أو بعضه من مدينهما وسامه له شر يكتفي (للا رجوع) للشر يك الذي لم يقبض على القابض بنصيبه مما قبضه (ان) كان (اختار) ان

ياخذ (ما) بقى (على الغريم) أى مدينهما ورضى باختصاص القاض بما قبضه ان لم يهلك الغريم ولا ماله بل (وان هلك) الغريم نفسه او ماله لان اختياره اتباع الغريم كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وان كان) لشريكين مائة على مدين و (صالح) أحدهما (على عشرة) بدلا (من خمسينه) فلا (شريكة) (الآخر) الذى لم يصالح (اسلامها) أى ترك العشرة للمصالح واتباع المدين بخمسين (أو أخذ خمسة من شريكه) المصالح ويرجع على المدين بخمسة واربعين تمام الخمسين التى له (ويأخذ الآخر) المصالح من المدين (خمس) بدل الخمسة التى أخذها منه شريكه لانها كانتا استحققت منه (وان) أهلك شخص مقوما وزمته قيمته حالة (صالح) عنها (مال مؤخر) الى أجل معلوم (عن) قيمة مقوم (مستهلك) من عرض أو حيوان (لم يجز) صلحه لانه فسخ دين وهو ممنوع ان كان المفسوخ فيه من غير جنس المفسوخ أو كان المفسوخ فيه أكثر من المفسوخ والإجاز كما أشار له بقوله (الا) أن يصالحه (بدرهم) مؤخرة وهى (كقيمته) أى المستهلك (فاقل) منها فيجوز اذ هو حينئذ انظارها أو مع اسقاط بعضها وهو حسن اقتضاء ومعر وف (أو) (ذهب كذلك) أى قدر قيمته فاقل مؤخر فيجوز لذلك أى لحسن الاقتضاء والمعروف كما مر وأشار لشرط الجواز فى المسائلين فقال (وهو) أى المستهلك (من) جنس (ما يباع) أى يجوز بيعه (به) أى المال المصالح به وهو الدرهم أو الذهب احترازا عما لو كان المستهلك يباع بالورق فاخذ ذهابا مؤخر أو عكسه كما فى المدونة (ك) صالح غاصب (عبد آبق) من عند الغاصب بمؤخر قيمته لا نه فسخ دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرد غصبه فى الدين المصالح به المؤخر (١٠٧). الا بدرهم أو ذهب قدر قيمته فاقل

وهو مما يباع به فى كتاب الصلح وان غصبك عبد فابق منه فلا يجوز أن تصالحه على عرض مؤجل وأما على دنائير مؤجلة فان كانت كالقيمة فاقل جاز وليس هذا من بيع الآبق لان الغاصب ضمن قيمة العبد بمجرد استيلائه عليه فالمصالح عنه قيمته لا نفسه حتى يمتنع بيعه (وان) جنى شخص على آخر بموضحة عمدا وموضحة خطأ مثلا (صالح) (بشقص) أى جزء من عقار مشترك بينه وبين آخر (عن موضحتى) أى جرح

ما على الغريم وإن هلك وإن صالح على عشرة من خمسينه في الآخر إسلامها أو أخذ خمسة من شريكه ويرجع بخمسة وأربعين ويأخذ الآخر خمسة وإن صالح بمؤخر عن مستهلك لم يجز إلا بدرهم كقيمته فاقل أو ذهب كذلك وهو مما يباع به كعبد آبق وإن صالح بشقص عن موضحتى عمدا وخطأ فالشفعة ينصف قيمة الشقص وبدية الموضحة وهل كذلك إن اختلف الجرح تأويلان

باب

شرط الحوالة رضا المحيل والمحال فقط

أظهر العظم بازالة ما عليه من جلد ولحم نشأت أحدهما عن فعل (عمد) والآخرى عن فعل (خطأ) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة ومعلوم ان موضحة العمد لا دية لها انما فيها القصاص أو الفوق كسائر جنابات العمد ودية موضحة الخطأ نصف عشر دية النفس (فالشفعة) فى الشقص لشريك الجاني (ينصف قيمة الشقص وبدية الموضحة) الخطأ أى يدفع الشفع للمعنى عليه نصف قيمة الشقص فى مقابلة نصف الشقص المصالح به عن موضحة العمد لانها ليس فيها مال مقدرو يدفع له بضادية موضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة فى مقابلة نصفه المصالح به عن موضحة الخطأ عند ابن القاسم لان قاعدته اذا أخذ الشقص فى مقابلة معلوم كدية الخطأ ومجهول كجرح العمدان يوزع عليهما نصفين نصف للمجهول وتعتبر القيمة يوم (صالح) (وهل كذلك) أى الصالح به عن معلوم ومجهول متفقين كموضحتين فى قسمته بينهما نصفين (ان اختلف الجرح) كقتل نفس خطأ وقطع يد عمدا أو عكسه صالح عنهما بشقص من مشترك وأراد الشريك أخذه بالشفعة وهو قول ابن عبد الحكم (أو) ان اختلف الجرح يقسم الشقص بينهما على قدر ديتهما فياخذ الشفع ثلثه المصالح به عن دية اليد بخمسائة دينار وثلاثى قيمة الشقص المصالح بهما عن دية النفس فى صورة العكس أى قتل نفس عمدا وقطع يد خطأ لان دية اليد المقطوعة خطأ خمسمائة دينار ودية النفس لو كانت خطأ ألف دينار ومجموعهما ألف وخمسمائة نسبة الألف له ثلثان والخمسمائة ثلث وعلى هذا أكثر نروين (تاو بالان) والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) فى بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها (شرط) صحة (الحوالة) ما خذوة من التحول من شىء الى شىء لان الطالب تحول من طلب غريمه الى طلب غريم غريمه (رضا) الشخص (المحيل و) رضا الشخص (المحال فقط) قال الجطاب والظاهر انهما شرطان كما قال ابن

عرفة لعدم توقف تعلما عليهما ووجودها عليهما وانما اركانها المحيل والمحال والمحال عليه والمحال به وقول ابن عرفة كلما وجد أو جدد ممنوع فقد وجدان ولا توجد اذا فقد شرط من شروطها قال في المدونة اذا حالك على من ليس له قبله دين فليست حوالته وهي جملة اهـ (و) شرط صحة الحوالة (ثبوت دين لازم) فلا تصح الحوالة على دين على صبي أو سفيه تدانينه بغير إذن وليه (فان) أحاله على من ليس له عليه دين و(أعلمه) أي أعلم المحيل المحال (بعدهم) أي الدين بان قال له لا دين لي على المحال عليه أو علمه من غيره (وشرط) التحيل على المحال (البراءة) من الدين ورضى المحال بشرط البراءة (صحيح) فقد الحوالة فلا يرجع المحال على المحيل عند ابن القاسم لان للمحال ترك حقه مجازا (وهل) لا يرجع المحال على المحيل الذي أعلمه بعدم الدين على المحال عليه وشرط عليه البراءة في كل حال (الا ان يفلس) المحال عليه (أو يموت) المحال عليه فله المحال الرجوع على المحيل لشبه الحوالة حينئذ بالحالة وهذا تأويل ابن رشد ولا يرجع عليه ولو فلس المحال عليه أو مات وهذا تأويل ابن الموزاني في الجواب (تاويلان) وههنا بحث وهو أنه كيف صححت الحوالة حيث أعلمه بانه لا دين له على المحال واشترط البراءة مع قولهم لا بد فيها من ثبوت دين لازم وهل هذا لا تناقض وأجيب بعدم التناقض لان قولهم لا بد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه بعدمه ولم يشترط البراءة ومحل الصحة حيث لا علام واشترط البراءة (و) شرط صحة (صحة) أي الحوالة ابن عرفة وهي مادل على ترك المحال دينه في ذمة المحيل بمثله في ذمة المحال عليه (و) شرط صحة الحوالة حلول الدين (الحال به) وهو الدين الذي للمحال على المحيل لانه ان كان مؤجلا أدى الى تعمير ذمة بذمة فيلزم بيع دين بدين المنهى عنه وبيع ذهب بذهب أو ورق بورق ليس بدايدان كان الدينان ذهبا أو ورقا الا أن يكون الدين المحل عليه حالا ويقبضه قبل افتراقهما مثل الصرف فيجوز (وان) كان الدين (كتابة) أي نجومها أو حال المسكاتب (١٠٨) سيده بها على دين له على أجنبي فتصح الحوالة بها ان حلت حقيقة

وشبوت دين لازم فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح وهل الا أن يفلس أو يموت تأويلان وصيغته أو حوّل المحال به وإن كتابة لا عليه وتساوى الدينين قدر أو صفة وفي تحوّل له على لا ذني تردّد وأن لا يكون طعنا من بيع لا كشفه عن ذمة المحال عليه ويتحوّل حق المحال على المحال عليه وإن أفلس أو جحد إلا أن يعلم المحيل بإفلاسه فقط وحالف على نفيه إن ظن به العلم فلو أحال بائع على مشتري بالثمن ثم رد

شهورها أو حكما بان نجز سيده عنه (لا) يشترط في صحة الحوالة حلول الدين المحال (عليه) كتابة كان أو غيرها نعم يشترط في الحوالة على الكتابة به كون المحال هو السيد بان يحيله مكاتبه بما حل عليه على كتابة مكاتب للمكاتب فلا يصح أن يحيل السيد أجنبي له عليه دين على مكاتبه (و) شرط صحة الحوالة (تساوى الدينين) المحال به

والمحال عليه (قدرا) بان يحيل بعشرة دنانير أو دراهم على مثلها لا على أقل منها ولا على أكثر منها فليس المراد تساوى ما على المحيل لما على المحال عليه حتى تمتنع الا حالة بخمسة من عشرة على المحيل على خمسة له على المحال عليه كما توهم وانما المدار تساوى ما يقر حذ من المحال عليه للمحال به بان لا يكون أقل منه ولا أكثر (و) تساويهما (صفة) بان يكون محله بين أو بين يدين ويزاد تساويهما جنسا كذهبي أو فضتين فلا يحال بذهب على فضة ولا عكسه (وفي) جواز (تحوّل) بالا على صفة (على الادنى) صفة وبالا أكثر قدر اعلى الأقل قدر أو منعه (تردد) وعمل الجواز بانه معترف والمنع بتأديه للتفاضل بين العينين (و) شرطها (ان لا يكونا) أي الدينان المحال به المحال عليه (طعام آمن بيع) لثلا يدخلها بيع طعام المأوضة قبل قبضه وأفرد طاعما وان كان خبزا عن مثني لكونه اسم جنس صا دقاعلى الكثير أيضا (لا) يشترط في صحة الحوالة (كشفه) أي المحال (عن) حال (ذمة) الشخص (المحال عليه) من غنى وفقر واشتغال بدين آخر غير المحال عليه وعدمه فتصح الحوالة مع عدم الكشف عنها (و) يتحذر (ل) بمجرّد عقد الحوالة (حق المحال على المحال عليه) ان لم يكن مفلسا بل (وان) كان قد (أفلس) المحال عليه حين الحوالة وأولى أن طرفا له بعهدها ان استمر المحال عليه على اقراره بالدين بل (أو) أي وان (جحد) المحال عليه الدين الذي عليه للمحيل بعد الحوالة لا قبلها حيث لا بينة به لعدم ثبوت دين عليه في كل حال (الا أن يعلم المحيل بإفلاسه) أي المحال عليه (فقط) أي دون المحال فيرجع على المحيل لانه غره (و) ان ادعى المحال علم المحيل بفلس المحال عليه وأنكره المحيل (حالف) المحيل (على نفيه) أي العلم (ان ظن به) أي المحيل (العلم) أي ان كان مثله يظن به أن يعلم حال المحال عليه والا فلا يحلف وفرع على قوله ويتحوّل الخ فقال (فلو أحال) شخص (بائع) شيئا معلوما بشمن معلوم (على مشتر) ذلك الشيء (بالبئن) الذي اشتري به قبل قبضه منه (ثم رد) على بائعه المحيل بشمنه

(ب) سبب (عيب) قديم اطلع عليه المشتري بعد البيع او بسبب فساد البيع أو بسبب اقالة (أو استحق) المبيع من المشتري المحال عليه قبل دفعه الثمن للبائع (لم تنسخ) الحوالة عند ابن القاسم لانها معروفة فيلزم المشتري دفع الثمن ويرجع بعوضه على بائعه الخيل (واختير خلافة) وخلاف عدم الانساح هو الانساح قال الخطاب وتنسخ عند أشهب واختاره الأئمة قال ابن الموارز وغيره فقول له واختير غير جار على قاعدته من وجهين لان عادة الاختيار للخمي وصيغة الفعل لا اختياره في نفسه وليس للخمي اختياره هذا والخلاف بين ابن القاسم وأشهب منصوص واختار لقول أشهب ابن الموارز غيره (و) ان ادعى المحال على الخيل انه أحال علي من ليس له عليه دين وادعى الخيل انه أحال له علي من له عليه دين وكانت دعوى كل منهما ما بعد موت المحال عليه أو جنونه أو فاسده أو غيبته ولم يعلم به وضعه (ف) لقول للمحجل (بيمين) (ان ادعى عليه نفي) أي عدم (الدين) (المحجل عند) (الحال عليه) وان قبض شخص دين شخص آخر من مدينه وادعى رب الدين انه وكل القابض على قبضه أو انه أسلفه اياه وادعى القابض انه أحال له دين كان له عليه ولا يثبت لاحداها (ف) لا يعمل بقول المحجل (في دعواه وكالة) أي توكيلا للمحجل على قبض دينه من المحال عليه وانكاره احالته له بدين عليه للمحال (أو) دعواه (سلفا) أي تسليفا للمحال ما قبضه من المحال عليه مع صدور لفظ الحوالة من المحجل للمحال فالقول للقابض بيمينته انه من دينه احاله به ان أشبه كون مثله يداين الخيل والافقول رب المال بيمينته انه وكاله أو أسلفه والله أعلم (باب ١٠٩) في بيان الضمان وأقسامه وأحكامها وما يتعلق بها (الضمان) أي حقيقته شرعا المازرى الحاملة والكفالة (١٠٩) والضمان والزعامة كلهما بمعنى واحد في اللغة

بِمَيْبٍ أَوْ اسْتَحَقَّ لَمْ تَنْفَسَخْ وَاخْتِيرَ خِلَافَهُ وَالْقَوْلُ لِلْمُحْجِلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ
نَفْيَ الْإِثْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلَفًا

باب ١٠٩

الضَّمانُ شُغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ كَمُكَاتَبٍ
وَمَا ذُونِ أَذْنٍ سَيِّدُهُمَا وَزَوْجَةٍ وَمَرِيضٍ بِذَاتٍ وَاتَّبَعَ ذُو الرِّقِّ بِهِ إِنْ عَتَقَ
وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ وَعَنِ الْمَيْتِ الْمَفْلُسِ وَالضَّامِنِ وَالْمَوْجَلِّ حَالًا أَنْ
كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ وَعَكْسُهُ

(مكاتب و) رقيق (مأذون) له في التجارة (أذن سيدهما) لها في الضمان فيصح منها وان وقع منهما فان لم ياذن لها فيصح ولا يلزم بدليل قوله الآتي واتبع ذوالرق به ان عتق (و) (ك) زوجة ومرض (بض) ضمن أحداهما ديناً (ب) قدر (ثالث) من ماله أو بزيادة عليه يسير كدينار (و) ان ضمن الرقيق مالا أو وجها وتعذر مضمونه (اتبع ذوالرق) أي الرقيق (ب) غرامة (ه) أي الضمان سواء ضمن بأذن سيده أو بلاذنه (ان عتق) أي صار حرا باعتاق أو اداء نجوم كتا به اذالم يرد سيده ضما نه بغير اذنه قبل عتقه فان رده سقط عنه وان لم يصرح بالسقاطه عنه لان رده ابطال لا إيقاف (وليس للسيد جبره) أي الرقيق (عليه) أي الضمان اذالم يكن له ماله بقي بما يضمنه هذا قول ابن القاسم وقال محمد بن الموارز له جبره عليه فان كان له مال يفي به فله جبره عليه اتفاقا (و) صح الضمان بمعنى الحمل لا حقيقة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لخراصة ذمة الميت أي يصح الحمل ويلزم (عن الميت المفلس) أي المسر قال في المقدمات الحاملة لمصلحة مذهبه مالك رضي الله تعالى عنه تجوز عن الحي والميت غير انه ان تحمل عن الحي فادى عنه كان له الرجوع عليه بما أدى عنه واتباعه به ان كان معدا لم تحمل عنه باذنه أو بغير اذنه وان تحمل عن ميت لا وفاء له بما تحمل عنه به فليس له أن يرجع بما أدى عنه في مال طرأ له اهـ (و) صح ضمان (الضامن) وان تكرر بأن ضمن الضامن ضامن وضمن الضامن ضامن ثالث ضامن رابع وضمن الدين (المؤجل) خامس وهكذا (و) ان كان الدين مؤجلا أو سقط المدين حقه في التأجيل ورضي بتعجيله قبلا حلول أجله صح ضمان الدين (المؤجل) على أن يدفع (حالا) قبل حلول أجله (ان كان) الدين (بما يعجل) أي يجوز تعجيله وهو العين مطلقا والعرض والطعام من قرض فان كان مما لا يعجل كعرض أو طعام من بيع فلا يجوز ضمانه حال لان فيه حظ الضمان وأزيدك توفا بالضمان (و) يجوز (عكسه)

تقول العرب هذا كفيل وحميل
وضمين وزعيم (شغل ذمة)
ونعت ذمة: (أخرى) أي مع
الاولى (بالحق) اما ابتداء أو انتهاء
فشمل ضمان المال وضمان الوجه
وضمان الطلب وأل في الحق للعهد أي
الاول الذي شملت به الذمة الاولى
(وصح) الضمان ولزم (من أهل
التبرع) بالمضمون فيه وهو المكلف
الذي لا حرج عليه فيما ضمن فيه
فدخلت الزوجة والمرضى بالنسبة
لثالث والمكاتب والمأذون بالنسبة
لما أذن لهما سيدهما في ضمانه ومثل
لاهل التبرع فقال (ك) رقيق

أى ضمان الحال مؤجلا كاجل مدينك بالدين شهرا أو أناضامنه (أن أيسر غريمه) أى مدين المضمون له بالدين الحال لا نه كابداء تسليف بضامن لم تكنه من أخذ حقه منه (أو) أعسر غريمه بالدين الحال و(لم) أى وكان لا (يوسر) الغريم (في الاجل) بأن كان يستمر عسره حتى ينقضي الاجل الذى ضمنه اليه لا نه وان انتفع بوثوقه بالضمان لم يحصل تسليف بتأخير له لوجوب انظاره لعسره (و) ان كان الدين حالا والمدين موسر ببعضه ومعسر ببعضه صح ضمانه (ب) البعض (الموسر) بفتح السين أى صح ضمانه بالموسر به فقط مؤجلا (أو) ضمانه البعض (المعسر) بفتح السين ان استمر عسره به فى جميع الاجل (لا) يصح ضمانه (ب) الجميع أى الموسر به والمعسر به معا على تأخيره بالموسر به لا نه تسليف بتأخيره جر نفع التوثيق بالضمان فى المعسر به وأشار للمضمون فيه بقوله (بدين لا يمين كودية وعارية ومال قراض وشركة على انها ان تلفت أى الضامن بعينها لاستيجانته فان ضمن ما يترتب على تلقها بتعد أو تقر بيط صح ولزم (لازم) كقرض وثمان مبيع فلا يصح الضمان فى دين غير لازم كدين على رقيق أو صبي أو سفيه تدابنه بغير اذن سيده ووليّه (أو آيل) أى صائر اليه) أى اللزوم كجعل (لا) يصح الضمان بتجوم (كتابة) لعدم لزومها (بل) تصح الكفالة (كجعل) أى عوض عمل معلن على التام كقوله ان جئتني بعدى الا بقى فلك عشرة دنائير مثلا فيصح ضمانه فيها ولو قبل الشرع فى العمل لا نه آيل للزوم (و) يصح الضمان من قال لشخص (داين فلانا) أى عام له بدين بان تقرضه أو تسلمه أو تبيعه بشمن مؤجل وأناضامنه فيما تعامله به (و) دابنه (لزم) الضمان الضامن (فيما) أى الدين الذى (ثبت) تدابنه من المقول له (و) اختلاص (هل يقيد) اللزوم (بما يعامل به) مثل المضمون أولا يقيد ذلك (تاويلان) وأنكر ابن عرفة الثانى قال لا اذ كرم من حمله على الخلاف بل نص ابن رشد والصقلى على انه وفاق اه (له) (١١٠) أى قال داين فلانا وأناضامنه (الرجوع) عن الضمان (قبل) حصول (المعاملة) بين

ان أيسر غريمه أو لم يوسر في الاجل وبالموسر أو بالمعسر لا الجميع بدين لازم
أو آيل اليه لا كتابة بل كجعل وداين فلانا ولزم فيما ثبت وهل يقيد بما
يعامل به تأويلان وله الرجوع قبل المعاملة بخلاف اختلف وأناضامن به
ان أمكن استيفاءه من ضامنه وان جهل أو من له وبغير اذنه كادائه
رفقا لا عنتا فيرد كشرائه وهل ان علم بائعه وهو الاظهر تأويلان
لا ان ادعى على غائب فضمن ثم أنكر أو قال المدعى على منكر

المضمون له والمضمون (بخلاف)
من قال لمدع بمال على منكره
(احلف) على ما ادعت به
(و) أناضامن به فلا رجوع له ولو
قبل حلفه لا نه أحل نفسه محل
المدعى عليه وهو اذا قال للمدعى
احلف وخذ فلا رجوع له (أن
أمكن استيفاءه) أى الحق
المضمون (من ضامنه) وهذا يعني

عن الشط السابى أعني قوله بدين اذا المقصود منه اخراج المعينات لانهم لا تقبلها بالذمم والحدود كالتعازير والقتل فلا يصح ان الضمان فيها اذ لا يجوز استيفاءها من الضامن (و) يصح الضمان بالدين الثابت اللازم ان كان معلوما بل (و) ان جهل الدين حالا وما لا قال الحجاب من صور هذه المسألة ما فى المدونة وهو من قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان الذى تخاصم فانا به حميل فاستحق قبله ما لا كان هذا الكفيل ضمانه قال عياض ذاب بذال معجزة فالع ساكنة فهو وحدة أى ثبت ويصح الضمان بالدين الثابت اللازم سواء علم المضمون (أو) جهل (من له) الدين اذ لا يختص الضمان بعرفته وعدمها (و) صح الضمان (بغير اذنه) أى المضمون ويستفاد منه صحة ضمانه وان جهل الضامن وشبهه فى الجواز فقال (كادائه) أى الدين لربه من غير المدين بلا اذنه فيصح اذا أداه عنه (رفقا) بالمضمون فى الاولى وبالمؤدى عنه فى الثانية (لا) يصح الضمان ولا التادية ان ضمنه أو أدى عنه (عنتا) أى لا ضراره بسوء طلبه وحبسه لعداوة بينهما (فيرد) المال الذى اداه لرب الدين لمؤديه ان كان باقيا بعينه فان قات رد له عوضه وشبهه فى المنع لعنت والرد فقال (كشرائه) أى الدين عنتا فيرد (وهل) رد شراء الدين عنتا (ان علم بائعه) أى بائع الدين بقصد مشترية بشرائه العنت فان لم يعلمه فلا يرد ويبيع الدين على المشتري لشخص ليس بينه وبين المدين عداوة ليرتفع ضرره به (وهو) أى التقييد بعلم بائعه (الاظهر) عند ابن رشد من خلاف من تقدمه قال ابن غازى انما وقفت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه نقله فى التوضيح فان لم يقله ابن رشد فصوابه وهو الأرجح أولا يشترط علم بائعه قصد مشترية الضرر فيرد وان لم يعلم فى الجواب (تاويلان) الثانى ظاهر المدونة عند ابن يونس وغيره (لا) يلزم الضامن شيء (أن ادعى) شخص ديننا (على) شخص (غائب فضمن) شخص آخر الغائب فيما ادعى عليه به (ثم أنكر) الغائب الدين بعد حضوره فلا يلزم الضامن شيء الا أن ثبت الدين بينه (أو قال) شخص (أ) شخص (مدعى على منكر) (لا)

ادعى به عليه أطلقه اليوم وأنا آتيك به عداو (ان لم آتاك به) أى المدعى عليه المنكر (لقد) أى فيه (فانا ضامن) ما ادعيت به عليه (ولم يات) القائل (به) أى المدعى عليه المنكر في غدا فلا يلزم القائل شيء (ان لم يثبت) المدعى به على المدعى عليه (بيينة) فان ثبت لزوم الضامن مائت (وهل) يلزم الضامن مائت (باقراره) أى المدعى عليه لا نه كشهادة البيينة عليه قال بعضهم وهو مدلول المدونة اولا يلزم الضامن ما ثبت باقرار المدعى عليه وعليه حمل بعضهم المدونة في الجواب (ناو يلان) البناني الاول اعياض والثاني لغيره وشبهه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق بيينة وفي لزومه حيث ثبت بها ويعتبر الاقرار هنا اتفاقا لا نه على نفسه فقال (كقول المدعى عليه) المنكر للمدعى (اجاني اليوم) وأنا وأفيك غدا (فان لم اوافك) أى آتاك وألاقك (غدا فالذى تدعيه على حق) وأخلف وعده ولم يوافه غدا فلا شيء عليه (و) ان دفع الضامن شيئا للمضمون له (رجع) على المضمون (ب) مثل (ما أدى) أى المال الذى دفعه الضامن للمضمون له ان كان مثليا كعين وطعام بل (ولو) كان ما أداه (مقوما) لا نه كاسلف وهذا هو المشهور وقيل يرجع بقيمة المقوم ويرجع بما أدى ان ثبت الدفع (من الضامن بيينة ما يثبت دفع الدين للطالب أو باقرار الطالب بقبضه من الضامن وأما اقرار المطلوب فلا يثبت به الدفع فيفهم من كلام المصنف ان الجميل لا يرجع اذا لم يكن الاقرار المضمون عنه بان الضامن دفع الدين للطالب اذا نكر الطالب ان قبض وهو كذلك قال في التوضيح ولم أعلم خلافا في هذا (وجاز صلحه) أى يجوز أن يصالح الضامن رب الدين (عنه) أى الدين (ب) أى المال الذى (جاز للغريم) أى المدين صلح رب الدين به (على الارجح) من الخلاف فينزل الضامن منزلة المضمون وحينئذ فيجوز صلح الضامن بعد الاجل عن دنا نير جديده بدنا نير رديئة (١١١) وعكسه لجوازه للمضمون (ورجع)

الضامن اذا صالح عن العين بمقوم (بالاقل منه) أى دين العين (أو) من (قيمته) أى المقوم المصالح به فإيهما كان أقل رجع به (وان برى) من الدين (الاصل) أى المضمون بدفع الدين الذى عليه مستحقه أو هبته له أو ابرائه منه أو أحاله على دين ثابت لازم (برى) الضامن لان طلبه فرع ثبوت الدين على

ان لم آتاك به لغد فإنا ضامن ولم يأت به إن لم يثبت حقه بيينة وهل باقراره ناو يلان كقول المدعى عليه أجاني اليوم فإن لم أوافك غدا فالذى تدعيه على حق ورجع بما أدى ولو مقوم ما ان ثبت الدفع وجاز صلحه عنه بما جاز للغريم على الأصح ورجع بالاقل منه أو قيمته وإن برى الأصل برى لا عكسه وعجل بموت الضامن ورجع وأرته بعد أجله أو الغريم إن تركه ولا يطالب إن حضر الغريم مؤسرا أو لم يبعث اثباته عليه والقول له في ملائته وأفاد شرط أخذ أيهما شاء

المضمون (لا) يثبت (عكسه) أى لا يلزم من براءة الضامن براءة المضمون فان أسقط رب الدين الضامن عن الضامن أو وهبه الدين أو أخذه منه لعدم المضمون أو غيبته أو كان الضامن مقيدا بجهة وتمت والمضمون حاضر ملي برى الضامن دون المضمون (وعجل) الدين لمؤجل المضمون (بموت الضامن) له أو فلسه قبل حلول أجله ويعجل في الموت من تركه الضامن وحاص مستحقه أى الدين غرماء الضامن في ماله ان فلس لخراب ذمته وحلول ما عليه بموته أو فلسه ولو حضر المضمون مليا (ورجع وارثه) أى الضامن على المضمون (بعد) تمام (أجله) أى الدين فلو مات الضامن عند حلول أجله أو بعده والمضمون حاضر ملي فلا يؤخذ من تركه الضامن شيء من الدين كالحى (أو) موت (الغريم) أى المدين المضمون فيعجل الدين الذى عليه حلول ما عليه بموته لخراب ذمته ويعجل الدين (ان) ترك (الغريم وفاء) (ه) أى الدين فان لم يترك الغريم وفاء فلا يطالب الكفيل بالدين حتى يتم أجله اذ لا يلزم من حلول الدين على المدين بموته أو فلسه حلوله على الكفيل لبقاء ذمته (و) ان حل أجل الدين ولم يدفعه المدين (لا يطالب) الضامن بالدين المضموم فيه (ان حضر الغريم) أى المدين المضمون حال كونه (موسرا) بالدين على احد قولى الامام رضى الله تعالى عنه في المدونة وهو المرجوع اليه لمشهور وبه أخذ ابن القاسم وعليه العمل وبه القضاء وله فيها أيضا له مطالبته من شاء منهما وبه صدر ابن الحاجب (أو) غاب الغريم (لم يبعد) أى يشق ويصعب (اثباته) أى مال الغريم الغائب (عليه) أى الطالب ولا النظر فيه (و) ان تنازع الضامن والمضمون له في ملاء المضمون (فاقول له) أى الضامن (في) ثبوت (ملائته) أى المضمون فليس للطالب طلب الضامن لتصديقه في ملاء المضمون ولا طلب المضمون لاقراره بعدمه الا أن تشهد بيته بعدمه فله طلب الضامن أو تجدد مال المضمون فله طلب حينئذ (وأفاد) رب الدين (شرط) أي اشتراط (أخذ) أى تغريم (أيهما) أى الضامن ومضمونه (شاء) الاخذ منه مبدى على الآخر ولو حضر مليا فان

اختار اتباع الحميل سقط اتباعه المدين (و) أفاد شرط (تقديمه) أى الحميل فى الغرم على المضمون عكس الحكم السابق لأن الشرط لحق آدمى فيوفى له به وإذا اختار تقديم الحميل ولم يشترط براءة المدين فليس له مطالبة إلا عند تعذر الاخذ من الحميل (أو) شرط الحميل أنه لا يطالب إلا (ان مات) المضمون ونص المدون وقال ان لم يوفك حقل حتى يموت فهو على فلا شيء عليه حتى يموت الغريم وشبهه فى افادة الشرط فقال (كشروط ذى الوجه) أى ضامن الوجه (أو) شرط - (رب الدين التصديق فى) شأن (الاحضار) للمضمون يريد ان ضامن الوجه اذا شرط على رب الدين انه يصدق فى دعواه احضار المضمون اذا حل - ل الدين بلايين أو شرط رب الدين على ضامن الوجه انه يصدق فى عدم احضاره بلايين فانه يعمل بالشرط المذكور (وله) أى الضامن (طلب المستحق) بكسر الحاء المهمة أى رب الدين (بتخليصه) أى الضامن من الضمان بان يقول له (عند حلول أجله) أى الدين وسكته عن طلب دينه من المضمون الحاضر الملىء أو تأخيره اما أن تأخذ دينك من المضمون أو تسقط الضمان عني لأن فى ترك المطالبة بالدين عند وجوده ضررا بالحميل لاحتمال أن يكون الغريم موسر الآن ويعسر فيما بعد (لا) أى ليس للضامن طلب المضمون (بتسليم المال) المضمون فيه (اليه) أى الضامن عند حلول الاجل يؤديه للمضمون له (و) ان سابه له فضاغ (ضمنه) أى ضمن الكفيل المال (ان اقتضاه) أى أخذ الكفيل المال من المضمون على وجه الاقتضاء والتخليص لتزله منزلة صاحب المال فهو وكيل عنه بغير اذنه تعديا (لا) يضمن المال الذى استلمه من المضمون ان (أرسل به) أى أرسله المضمون بالمال لربه لا نه حينئذ أمين للمضمون فضاغ المال على المضمون حتى يصل لربه (ولزمه) أى الضامن (تأخير ربه) أى الدين من إضافة المصد لفاعله ومفعوله المضمون (المعسر) ابن رشد ولا كلام للضامن فى هذا اتفاقا لوجوب انظار المعسر (١١٢) ونبه المصنف على هذا لئلا يحتج الضامن بان تأخيره اسقاط للضمان عنه

وَتَقْدِيمُهُ أَوْ إِنْ مَاتَ كَشَرَطِ ذِي لَوْجَةٍ أَوْ رَبِّ الدِّينِ التَّصَدِّيقَ فِي الْإِحْضَارِ
وَلَهُ طَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ بِتَخْلِيصِهِ عَنْ أَجَلِهِ لَا بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ وَضَمْنُهُ إِنْ
اِقْتَضَاهُ لَا أَرْسَلَ بِهِ وَلَزِمَهُ تَأْخِيرُهُ بِالْمُعْسِرِ أَوْ الْمُوسِرِ إِنْ سَكَتَ
أَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْهُ مُسَقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْ
وَلَزِمَهُ وَتَأْخِيرُ غَرِيمِهِ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ وَبَطْلَ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ
أَوْ فَسَدَتْ كَبَجْعَلٍ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينِهِ وَإِنْ ضَمَانَ مَضْمُونِهِ

فإذا كان التأخير يازمه ولا يسقط عنه الكفالة (أو) تأخير ربه المضمون (الموسر) بالدين فيلزم الضامن (ان سكت) الضامن علما بالتأخير زما نأمرى عرفان سكوته فيه يدل على رضاه ببقاء ضمانه الى الاجل الذى أخر اليه (اولم يعلم) الضامن بالتأخير حتى حل الاجل الذى أحرر رب الدين

المضمون اليه فالضمان مستمر على الضامن (ان حلف) رب الدين (انه لم يؤخره) أى المضمون حال كونه (مسقطا) الا للضامن عن الضامن (وأن أنكر) الضامن التأخير حين علمه به (حلف) الطالب (انه لم يسقط) الطالب الحالة بتأخير المضمون (ولزمه) أى لزم الضامن الضمان وسقط التأخير وبقي الدين حالاً فان نكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة (و) ان حل أجل الدين وأخر ربه الضامن (تأخير غريمه) أى مدين رب الدين (ب) سبب (تأخيره) أى الحميل فليس له طلب الغريم الا بعد حلول أجل التأخير فى كل حال (الا أن يحلف) رب الدين انه لم يقصد بتأخير الحميل تأخير الغريم فله طلب الغريم وان نكل لزمه تأخير الغريم أيضا (وبطل) الضمان (أن فسد) العقد الذى ترتيب عليه مال (متحمل) أى تحمل (به) الضامن عن المدين الذى ترتيب الدين عليه كقوله ادفع لهدينار فى دينارين الى شهر وأنا ضامن له فهذه جملة فاسدة فلا يلزم الضامن شيء فى الموازنة كل جملة وقعت على حرام بين المتبايعين فى أول أمرها أو بعده فهى ساقطة لا يلزم الحميل بها شيء (أو) أى وبطل الضمان أى لغى ولم يلزم الحميل به شيء ان (فسدت) الجملة نفسها بانتفاء ركنها أو وجود مانعها ومثل للجملة الفاسدة فقال (ك) جملة (بجمل) بضم الجيم أى عوض (من غير ربه) اي الدين (لمدينه) بان كان من ربه أو من المدين أو من أجنبي للضامن لأن الضامن اذا غرم رجعا بمثل ما غرمه وازداد الجعل وهذا سلف بزيادة ولا ان الضمان أحد الثلاثة التى لا تكون الا لله تعالى والثانى الفرض والثالث الجاه فمطوقه صادق بثلاث صور ومفهوما انه ان كان الجعل من رب الدين أو من أجنبي لمدينه فانه جائز بشرط حلول الاجل فى الاول وهو كون الجعل من رب الدين وبطل الضمان بجعل للضامن ان كان الجعل مالا بل (وان) كان الجعل (ضمان مضمونه) بان يضمن أحدهما الآخر ليضمنه الآخر بان تدان رجلادينا من رجل أو من رجلين وتضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمتنع ان شرط ذلك لا ان وقع ذلك اتفاقا بدون

شرط (الا) تضامهما (في) ثمن ترتب عليهما بسبب (اشترأ شيء) معين مشترك (بينهما) أي المتضامنين بان يشترأ شيئا معيناً مشتركاً بينهما بالنصف بثمن معلوم مؤجل عليهما إلى أجل معلوم ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه للبائع فيجوز لعمل السلب (او) تضامنا في عرض أو طعام ترتب عليهما بالسوية (بيعه) لأجل معلوم على وجه السلم فيجوز وهو الصحيح عند ابن رشد وشبهه في الجواز فقال (كقرضهما) أي تسلف شخصين شيئا بينهما بالسوية وتضامنا فيه فيجوز (على الأصح) عند ابن عبد السلام قال وهو الصحيح عندى (وان تعهد حملاء) جمع حميل وأراد به ما فوق الواحد فيشمل الاثنين أيضا (اتباع) المضمون له (كلا) من الحملاء (بخصته) أي فيتبع المضمون لكل حميل بخصته فقط من قسمة الدين المضمون فيه على عددهم فلا يكون بعضهم حميلا عن بعض بدليل ما بعده فلا يأخذ من ملىء حصصة معدن ولا من حاضر نصيب غائب ولا من حى حظ ميت بان قال أحدهم ضمنا نه علينا وواقفه الباقي أو قيل لهم أتضمنون فلا نأفقا لوجوب دفعه واحدة أو تعاقبين في كل حال (الا ان يشترط) المضمون له في عقد الضمان (حملة بعضهم) عن بعض فله أخذه جميع حقه من بعضهم ان غاب غيره أو أعدم فان حضروا أمليا واتباع كلا بخصته (كترتهم) أي الحملاء في الحالة بان ضمن واحد بعد واحد فله أخذه من شاء ولو حضر واجمعا أمليا أو أعدم المضمون أو غاب (ورجع) الضمان (المؤدى) الدين المضمون فيه (غير القدر) المؤدى عن نفسه بكل ما (أي القدر الذى (على) الشخص (الملقى ثم ساواه) أي ساوى المؤدى الملقي فيما أداه عن صاحبهما الغائب اذا كانوا حملاء غرما ومثال ذلك ثلاثة اشترؤا سلعة بثلاثمائة على كل مائة وتضامنا فلقى البائع أحدهم فأخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه (١١٣) فان وجد الغارم أحدهما فأخذ منه المائة التي دفعها عنه وخمسين نصف

المائة التي دفعها عن صاحبهما ثم كل من وجد منهما الثالث اخذ منه خمسين ثم ذكر المصنف مسألة المدونة في الحملاء الستة التي افردت بالتضام نصف مفرعا لها على ما تقدم فقال (فان اشترى ستة) سلعة مشتركة بينهم سوية (بستائة) على كل منهم مائة (ب) شرط (الحالة) من كل واحد منهم لباقيهم (فلقى) البائع (أحدهم) فأخذ منه الجميع (أي الستائة

الآ في اشتراء شيء بينهم أو بعه كقرضهما على الأصح وإن تعدد حملاء أتبع كل بخصته إلا أن يشترط حمالة بعضهم عن بعض كترتهم ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقي ثم ساواه فإن اشترى ستة بستائة بالحمالة فلقى أحدهم أخذ منه الجميع ثم إن لقي أحدهم أخذه بمائة ثم بمائتين فإن أتى أحدهما ثالثا أخذه بخمسين وخمسة وسبعين فإن لقي الثالث رابعا أخذه بخمسة وعشرين ومثلها ثم باثني عشر ونصف وستة ورُبْع وهل لا يرجع بما يخصه أيضا إذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه

(١٥ - جواهر الاكلیل - ثاني)

حالة عن الخمسة الباقيين فيرجع بها عليهم (ثم ان لقي) لدافع (أحدهم) أي الخمسة (أخذه بمائة) عن نفس الملقي تبقى أربع مائة للدافع فيساوى الملقي فيأخذه (بمائتين) فيصير كل منهما غرم مائتين عن الأربعة الباقيين (فان لقي أحدها ثالثا) من الستة المتضامنين (أخذه) أي أخذ أحدهما الملقي الثالث (بخمسين) عن نفس الملقي الثالث ربع المائتين المدفوعتين عن الأربعة يبقى من المائتين مائة وخمسون فيساوى أحدهما فيلقى الثالث (و) يأخذه (بخمسة وسبعين) عن الثلاثة الباقيين (فان لقي الثالث) الذى دفع خمسة وسبعين حمالة عن الثلاثة الباقيين (رابعا) من الستة (أخذه) أي أخذ الثالث الرابع (بخمسة وعشرين) عن نفس الرابع يبقى من الخمسة والسبعين التي دفعها الثالث حمالة خمسون فيساوى الثالث الرابع فيها وأخذه (بمثلها) أي بخمسة وعشرين حمالة عن الباقيين (ثم) ان لقي هذا الرابع خامسا من الستة (أخذه) باثني عشر ونصف) عن نفس الخامس يبقى للرابع من الخمسة والعشرين اثنا عشر ونصف فيساوى الخامس فيها (و) يأخذه (بستة ورُبْع) حمالة عن السادس فان لقي الخامس السادس أخذه بستة ورُبْع ولم يذكر المصنف له ضو حه (و) اذا كانوا حملاء غير غرما بان ضمنوا شخصا في مال عليه بشرط حمالة بعضهم بعضا وأدى بعضهم الحق له به لعدم القريم والغبية ولقى المؤدى أحدا صحا به (هل لا يرجع) المؤدى على الشخص الملقي (بما يخصه) أي بالقدر الذي يخص المؤدى (ايضا) كالا يرجع عليه به اذا كانوا حملاء غرما (اذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أي الحملاء المشترط حمالة بعضهم عن بعض (اولا) بتشديد الواو أو ابتداء وعليهم ثانيا بالحالة (وعليه) أي عدم رجوع المؤدى بما يخصه على

الملقي (الاكثر) وهو المعتمد والتأويل الثاني طواه المصنف تقديره أو يرجع بما يخصه في الجواب (تأويلان وصح) الضمان (بالوجه) أي الذات أي الاتيان بالدين وقت الحاجة اليه (و) ان ضمنت زوجة بالوجه (ف) بالزوج رده (أي ضمان الوجه) لانه أن يقول قد تخرج للتفتيش على المضمون واحضاره وذلك عار علي ومثله ضمان الطالب وأما ضمان المال فقد تقدم صحته في قدر ثلث مالها (وبرى) ضمن الوجه (بتسليمه) أي تسليم المضمون للمضمون له زاد في المدونة بمكان فيه كما وأما مكان لا حاكم فيه أو مفازة أو بمكان يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ (وان) سلمه له (يسجن) أي محل مسجون فيه (أو بتسليمه نفسه) وهو أن يسلم نفسه للمضمون له فيبرأ الحميل به كافي المدونة وزاد في الموازية (أن أمره) أي أمر الضامن المضمون (به) أي تسليم نفسه للمضمون له لانه كوكيله فان سلم نفسه بدون أمره فلا يبرأ الضامن به ابن عرفة في الموازية اذ الميرد الطالب قبوله حتى يسلمه الحميل ولو قبله برىء كمن دفع ديننا عن أجنبي للطالب أن لا يقبله الا بتوكيل الغريم وله قبوله فيبرأ بشرط براءة الحميل بتسليم المضمون (ان حل الحق) المضمون به اذ لا فائدة في احضاره قبل حله قاله المازري وغيره (و) برىء تسليمه (بغير مجلس الحكم) ان لم يشترط المضمون له علي الضامن تسليمه بمجلس الحكم فان اشترطه فلا يبرأ الا بتسليمه به (و) برىء بتسليمه له (بغير بلده) أي الاشتراط المضمون من يشترط (أن كان به) أي بلد التسليم (حاكم) شرعي يخلص الحق فان لم يكن به حاكم فلا يبرأ به واذا حضره برىء ان كان مليا بل (ولو) كان (عديما) هذا هو المشهور ومقابل له لا يبرأ باحضاره عديما (والا) أي لم يبرأ الحميل بوجه مما تقدم (أغرم) الضامن الحق المضمون فيه (بعد خفيف) أي يسير (تلوم) أي تاخير (١١٤) (ان قربت غيبة غريمه) أي مضمون الضامن (كاليوم) وأدخلت الكاف يوما آخر فان بعدت أغرم بلا تلوم والتلوم هو كول الى اجتهدا لالحاكم ولو أذاه الى أمد أكثر من مدة الخيار (و) ان حل أجل الدين ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم الحاكم على الضامن بغرم ما على المضمون فاحضر الضامن المضمون (ف) لا يسقط (الغرم) عن ضامن الوجه (باحضاره) أي المضمون (ان) كان (حكم)

الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَصَحَّ بِالْوَجْهِ وَالزَّوْجِ رَدُّهُ مِنْ زَوْجَتِهِ وَبَرَى بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ يَسْجَنُ أَوْ يَتَسَلَّمُهُ نَفْسُهُ إِنْ أَمَرَهُ بِهِ إِنْ حُلَّ الْحَقُّ وَبِغَيْرِ مَجْلَسِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ وَبِغَيْرِ بَلَدِهِ إِنْ كَانَ بِهِ حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا وَإِلَّا أَغْرَمَ بَعْدَ خَفِيفِ تَلَوُّمٍ إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ غَرِيمَهُ كَالْيَوْمِ وَلَا يَسْقُطُ الْغَرَمُ بِإِحْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ بِهِ لِأَنَّ أَثْبَتَ عُدْمِهِ أَوْ مَوْتَهُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بَغَيْرِ بَلَدِهِ وَرَجَعَ بِهِ وَبِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ كَأَنَّا حَمِيلٌ يُطَلِّبُهُ أَوْ اشْتَرَطَ نَفْيَ الْمَالِ أَوْ قَالَ لَا أَضْمَنُ الْوَجْهَ وَطَالِبَهُ بِمَا يَقْوَى عَلَيْهِ وَحَافٍ

على الضامن (به) أي الغرم قبل احضاره لانه حكم مضى وهذا مقيد بيسر المضمون عند حلول الاجل فان كان معسر ارجأ الحكم لغرم لقوله (لا) يغرم الضامن (ان ثبت عدمه) أي فقر المضمون وعجزه عن وفاة الدين المضمون فيه عند حلول الاجل ولو بعد الحكم على الضامن بالغرم (أو) أي ولا يغرم ضامن الوجه ان ثبت (موته) أي المضمون قبل الحكم عليه بالغرم فان أثبت موته بعد الحكم عليه به فهو حكم مضى ويلزمه الغرم وقوله (في غيبته) قيد في ثبوت عدمه فقط واحتز به من أثبات عدمه في حال حضوره مع عدم احضاره للطالب فلا يسقط به الغرم عن الحميل لانه لا بد في اثبات العدم من حلف من شهدت البيينة بعدمه اذا حضر بخلاف الغائب فيثبت عدمه بمجرد البيينة ويسقط غرم ضامن الوجه بشي موت المضمون ببلد الضمان بل (ولو) مات (بغير بلده) أي الضمان لذهاب الذات المكفولة هذا مذهب المدونة ان الحالة تسقط بموت المديان مطلقا سواء مات ببلده أو بغيره من غير تفصيل (و) ان حل الاجل ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم عليه بالغرم وغرم ثم أثبت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الاجل (رجع) الضامن الذي حكم عليه بالغرم وغرم فيرجع (به) أي ما غرمه اذا أثبت أن الغرم مات قبل الحكم أو أعدم حين حل الحق فهو راجع لاثبات العدم والموت (وصح) الضامن (بالطلب) أي التفتيش على المضمون واعلام المضمون له بحله عند حلول الاجل (وان) كان ضامن الطالب (في) شأن (قصاص) عن نفس أو دونها اذ لا يلزم ضامن الطلب الا طلب المضمون بما يقوى عليه وأشار لصيغته بقوله (ك) قول الضامن (أنا حميل بطلبه) أي المضمون أولا أضمن الا طلبه او على احضاره (واشترط) الضامن (نفى) أو عدم ضمان (المال) بالتصریح بما قال أضمن وجهه لا المال الذي عليه (أو قال) لا أضمن الا وجهه أي المضمون (وطالبه) وجوبا (بما يقوى عليه) ضامن الطالب وعز ابن رشد للمدونة وغيرها انه ليس عليه طلبه ان بعد أو جهلى موضعه (وحالف)

حميل الطلب اذا ادعى انه لم يجد مضمونه وكذبه الطاب وصيغة يمينه انه (ما قصر) في الطلب ولا دلس وانه لم يعلم له محلا (وغرم) المال الذي على مضمونه (ان فرط) في مضمونه بعد حلول الاجل حتى هرب ولم يعلم موضعه (أو هرب به) بفتحات مثقلا أي أمر الحميل مضمونه به من الطلب فهرب ولم يعلم محله (وعوقب) أي يؤدب حميل الطلب الذي فرط أو هرب بما يرى الحاكم باجتهاده من حبس أو ضرب قال الخطاب ظاهر المصنف جمع التعزيم والعقوبة والذي في الرواية أنه يحبس إذا فرط في الطلب حتى يجتهد فيه وأما إذا ثبت تقريره فيه بأن لقيه وتركه أو غيبه وهر به فإنه يغرم المال فقط ولم يذكر في هذا عقوبة اه (وحمل) الضمان (في مطلق) قول الضمان أي عن التقييد بالمال والوجه والطلب (انا حميل و) انا (زعم و) انا (اذين) بفتح اولها وكسر ثانيها (و) انا (قبيل وعندي والى) بتشديد الياء (وشبه) ما ذكر من الصيغ كهي كفيل وضمان قال عياض وكلها من الحفظ والحياطة وصلة حمل (علي) ضمان (المال على الأرجح) عند ابن يونس لقوله هو الصواب (و) على (الظاهر) عند ابن رشد لقوله هو الاصح (لا) تحمل صيغة الضمان على ضمان المال (ان اختلفا) أي الضامن والمضمون له بان قال الضامن انما ضمننت الوجه وقال المضمون له بل ضمننت المال فالقول قول الضامن لأن الاصل براءة ذمته (و) ان ادعى شخص على آخر بحق وانكره المدعى عليه وطلب المدعى من المدعى عليه توكيل ثقة حتى ياتي بيمينته الغائبة خاتما من هرو به (لم) الاولى لا (يجب) بفتح الياء وكسر الجيم أي فلا يجب على المدعى عليه (وكيل) أي توكيله (للخصوصية) عنه اذا حضرت (١١٥) بينة المدعى وغاب المدعى عليه وسيد كر المصنف في آخر الشهادات

اختلاف الشيوخ في فهم نص المدونة في هذه المسألة (ولا) يجب على المدعى عليه المنكر (كفيل بالوجه) للمدعى عليه (ب) سبب مجرد (الدعوى) (لا ب) شهادة (شاهد) واحد وزعم المدعى ان له شاهدا آخر وطلب الامهال لاحضاره وقال أخاف هروب المطلوب فليات بوكيل او كفيل بوجه فيلزمه لتقوى دعواه بالشاهد (وان ادعى) شخص على آخر بحق فانكره وطلب القاضى من المدعى البينة

مَاقَصَرٌ وَغَرَمَ أَنْ فَرَطَ أَوْ هَرَبَهُ وَعُوقِبَ وَحُمِلَ فِي مُطْلَقٍ أَنَا حَمِيلٌ وَزَعِيمٌ وَأُذِينَ وَقَبِيلٌ وَعِنْدِي وَالْإِنْ شَبَّهِهُ عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرُ لَا إِنْ اِخْتَلَفَا وَلَمْ يَجِبْ وَكَيْلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ بِالْدَّعْوَى إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ أَدْعَى بَيْنَةً بِكَالسُّوقِ أَوْ قَفَهُ الْقَاضِي عَنْهُ

(باب)

الشَّرِكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لِهَامَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا وَإِنَّمَا تَصَحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلُ وَلِزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عَرَفًا كَالشَّرِكَةِ كُنَّا بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا وَبِهِمَا مِنْهُمَا

واجابه الطال بان له (بنته بكالسوق) وجانب البلد الآخر والمكان الآخر (وقفه) أي المدعى عليه (القاضى عنه) مقدار ما ياتي بها فان لم يات بها خلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حقيقة الشركة واقسامها واحكامها (الشركة) شرعا (اذن) من اثنين فأكثر (في التصرف لها) أي الاذنين في مالهما أو ببدنها أو على ذمتيهما (مع) بقاء تصرف (انفسهما) أي ان ياذن كل منهما أو منهم للآخر في ان يتصرف في مجموع من مالهما أو ببدنها أو على ذمتيهما وما ينشأ عن تصرفهما من الربح لهما والخسر عليهما واركاهما ثلاثة الاول العاقدان ولا يشترط فيهما الاهلية التوكيل والتوكيل فان كل واحد منهما متصرف لصاحبه باذنه والى هذا الركن الاول اشار المصنف بقوله (وانما تصح) الشركة (من اهل التوكيل) لغيره عن نفسه على التصرف في ماله (و) اهل (التوكيل) عن غيره في التصرف في مال الموكل واهلهما البالغ العاقل الحر الرشيد المسلم وأشار للركن الثاني وهى الصيغة بقوله (ولزمت) الشركة (بما يدل) عليها (عرفا) من قوله (كاشتركتنا) وتعاملنا في هذا المال على كذا ونحوه أو فعل كخطا لما بين والعمل فيهما واذ اتفعا صلا اقتسما ما صار بينهما الا ان كل واحد يرجع في عين شئيه فاذا أخرج احدهما عينا أو آخر عرضا فالشركة لزمتهما باعقد فان انفصلا فليس كل واحد منهما نصف العين ونصف العرض وأشار للركن الثالث وهو المال الذي يشترك به بقوله تصح (بذهبين) من الشرىكين (أو) (بورقين) منهما ان (اتفق صرفهما) أي الذهبين أو الورقين وزنهما. ويستقر الفضل اليسير في الوزن سواء اتفقت سكتتهما أو اختلفت (و) تصح الشركة بهما أي ذهب وورق معا (منهما) أي الشرىكين بان يخرج أحدهما ذهبا

وورقا ويخرج الآخر مثلهما بشرط استواء الذهب والورق في الوزن والصرف (و) تصح (يعين) أي ذهب أو ورق أو بهما من أحدهما (وبعوض) من الآخر وأراد به ما يشمل الطعام (و) تصح (بعضين) غير طعامين من كل شيء عرض بدليل ما يأتي (مطلقا) ^١ عن التقييد باتحاد جنسهما فتجوز بعضين مختلفين كصوف وحرير وشمل عرضهما أحيدهما وطعاما من الآخر (وكل) من العرض المتشارك به من الجانبين أو أحدهما يعتبر رأس مال (بالقيمة) له (يوم أحضر) الشركة فإن استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين المقابلة له فالشركة بالنصف والا فبقدر الاختلاف (لا) تعتبر القيمة يوم القوات ان (فات) العرض (ان صححت) الشركة فإن فسدت فلا يقوم ورأس مال مخرج العرض ما يباع به عرضه لأنه على ملكه وضمانه إلى بيعه كالبيع بفساد وان اشترك شخصان أو أكثر شركة صحيحة ثم تلف مال أحدهما أو بعضه ضمنه شريكه معه (ان خلطا) أي الشريك كان ما أخرجه للشركة ببعض حقيقة بل (ولو حكما) يجعلهما في بيت واحد بلا خلط (والا) أي وان لم يحصل خلط للمالين لا حقيقة ولا حكما وتلف المالا لأن أحدهما (ف) المال (الثالث) ضمانه (من ربه) خاصة (وما) أي العرض الذي (ابتاع) أي اشترى للتجارة (بغيره) أي الثالث (وهو مشترك بينهما) أي صاحب السالم وصاحب الثالث كافي المدونه فإن ربح فلهما وان خسر فعليهما (وعلى المتلف) بفتح اللام أي الذي تلف ماله (نصف الثمن) الذي اشترى به العرض ان كانت شركتهما بالنصف والا فيحسب ماله (وهل) يكون العرض المشتري بالسالم شركة بينهما في كل حال (الا ان يعلم) صاحب السالم (بالتلف) لمال شريكه حين شرائه فان (١١٦) علمه حينه فلا يكون العرض مشتركا بينهما ونختص به ذوالسالم (فله) أي

وَبِعَيْنٍ وَبِعَرْضٍ وَبِعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا وَكُلٌّ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا فَاتَ إِنْ صَحَّتْ إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا وَإِلَّا فَالتَّالِفُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا أَتَّيَعَ بِغَيْرِهِ فَبَيْنَهُمَا وَعَلَى الْمُتَالِفِ نِصْفُ الثَّمَنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَافِ فَلَهُ وَعَلَيْهِ أَوْ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْأَخْذَ لَهُ تَرَدُّدٌ وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ لَا يَذْهَبُ وَبِوَرَقٍ وَبِطَعَامَيْنِ وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ بَنُوْعٍ فَمُفَاوَضَةٌ وَلَا يَنْسُدُّهَا انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ وَإِنْ اسْتَتَأْنَفَ بِهِ أَوْ خَفَّ كَاعَارَةٍ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَيُبْضِعُ

رب السالم ربح ما اشتراه ان ربح فيه (وعليه) نقصه أن خسر فيه وبهذا قال ابن رشد (أو) هو مشترك بينهما (مطلقا) عن التقييد بعدم رب السالم تلف مال شريكه حين شرائه وهذا قول ابن يونس والخلاف المتقدم في كل حال (الا أن يدعى) رب السالم انه قصد (الأخذ) أي الشراء (لنفسه) خاصة فإن ادعى ذلك فيختص بما ابتاعه

اتفاقا في الجواب (تردد) وتصح "شركة ان حضر ما أخرجه كل منهما بل (ولو) ويقارض غاب نقد أحدهما (أي الشريكين الذي شارك به (ان لم يبعد) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان بعد النقد الغائب جدا فلا تصح الشركة به (ولم يتجر) بنقد أحدهما الحاضر (لحضوره) أي إلى حضور النقد الغائب فإن اتجر بالحاضر قبل حضور الغائب فلا تصح الشركة (لا) تصح الشركة (بذهب) من أحدهما (ورق) من الآخر لاجتماع الشركة والصرف (ولا) تصح (بطعامين) من الشريكين ان اختلفا جنسا أو نوعا أو قدر بل (ولو اتفقا) أي الطعامان نوعا وصنعة على المشهور الذي رجع إليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه لأنه يلزمه بيع طعام المفاوضة قبل قبضه اكل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه ببعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده فاذا بيع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه (ثم) بعد لزومها (ان أطلقا) أي الشريكان (التصرف) لكل منهما في جميع ما يتجران فيه بان جعله كل منهما لصاحبه في حضوره وغيبته وبلاذنه وعلمه وفي الشراء والبيع والاكراه والاكراه ونحوها ان كان الاطلاق في جميع أنواع ما يتجر فيه بل (وان) كان (بنوع) واحد مما يتجر فيه كالبر أو العطر (فهي) مفاوضة بفتح الواو أي تسمى بهذا (ولا يفسدها) أي المفاوضة (انفراد أحدهما) أي الشريكين (بشيء) من المال يتجر فيه لخاصة نفسه اذا خلا على عمله في مال الشركة بقدر ماله فيه (وله) أي أحد شريكي المفاوضة (ان يتبرع) بشيء من مال الشركة بغير اذن شريكه (ان استألف به) أي التبرع للتجارة فان لم يستألف به منع ويحسب عليه مما يخصه (أو) لم يستألف به لها (وخف) أي قل التبرع به (كاعارة آلة) جرت العادة باعارتها كدلو وفاس ورحي (ودفع كسرة) من زغيف لنقير وشرية ماء وان أخر أحدهما غريبا بدين أو وضع له منه نظر أو استئلافا في التجارة ليشتري منه في المستقبل جاز (و) له أن (يبضع) أي يدفع

مالا من مال الشركة لمن يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا أو يرسلها أو يقدمها للشريك (و) له أن (بقارض) أى يدفع مالا من مال الشركة لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه (و) له أن (يودع) مال المفاوضة عند أمين (لعذر) كهدم جدار وحدوث جوار سوء (والا) أى وان لم يكن الا بداع لعذر وضاع المال (ضمن) المودع بالكسر نصيب شريكه مما أودعه (وله) أن (يشارك) فى (مال من مال الشركة) (معين) شركة غير مفاوضة كذا فى المدونة (و) له أن (يقبل) أى يرد سلعة للشركة بشئها الذى باعها به هو أو شريكه (و) له أن (يولى) أى يبيع سلعة مشتركة بمثل ثمنها اذا خاف كسادها أو خسرها (و) له أن (يقبل المغيب) أى المردود بعد بيعه ببيع قديم ظهر للمشتري بعد شرائه من أحد الشركاء أو من ماله من رضى شريكه بل (وان أبى) شريكه (الآخر) قبوله (و) له أن (يقرب دين) فى مال المفاوضة ويلزم ما أقر به الآخر ان كان اقراره (لمن لا يهتم عليه) بالكذب فى اقراره بان كان اجنبيا أو بعيد القرابة فان أقر لمن يهتم عليه كابويه وأولاده وصديقه فلا يقبل اقراره (و) له أن (يبيع) سلعة من مال المفاوضة (بالدين) لاجل معلوم (لا) يجوز له (الشراء) سلعة للمفاوضة (به) أى الدين (ككتابة) لرقيق من مال المفاوضة فلا يجوز لاحدها الا باذن الآخر ولو أكثر من قيمته (و) كذا (اذن لعبد) من مال المفاوضة (فى تجارة) فلا يجوز لاحدها الا باذن الآخر (أو) شركة (مفاوضة) فى مال المفاوضة لثالث تجول يده فيه معهما فلا تجوز من أحدهما الا باذن الآخر (واستبد) أى استقل واختص شريك مفاوضة (أخذ قراض) أى مال من غير شريكه يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه فيستقل بربحه ولو أذن له شريكه فى أخذه لانه فى نظير عمله فيه فلا شىء لشريكه فيه (و) استبد شريك (١١٧) مفاوض (مستعير دابة) لحل أمتعة

للمفاوضة (بلا اذن) من شريكه (وان) استعارها (أ) يحمل سلع (الشركة) واو له للحال وان صلة فيختص بضمان ما يغاب عليه معها كلجام واكاف (و) استبد شريك مفاوض (متجر بودعة) عنده صلة استبد (بالربح والخسر) ويختص المتجر بودعة بالربح والخسر فى كل حال (الا أن

وَيُقَارِضُ وَيُودِعُ لِعَدْرِ وَالْأَصْنَعَيْنِ وَيُشَارِكُ فِي مُعَيَّنٍ وَيُقِيلُ وَيُوَلِّي وَيَقْبَلُ الْمَغِيبَ
وَأَنْ أَبَى الْآخَرُ وَيُقَرِّبُ دَيْنَ مَنْ لَا يَتَّهِمُ عَلَيْهِ وَيَبِيعُ بِالْأَيْنِ لَا الشَّرَاءَ بِهِ كَكِتَابَةِ
وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ وَادْنُ لِعَبْدٍ فِي تَجَارَةٍ أَوْ مَفَاوِظَةٍ وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ قَرَضًا وَمُسْتَعِيرٌ
دَابَّةً بِلاَ أَذْنٍ وَأَنْ لِلشَّرِكَةِ وَمُتَجَرِّدٍ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّبْحِ وَالْخُسْرِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ
بَتَعَدِّيهِ فِي الْوَدِيعَةِ وَكُلُّ وَكَيْلٍ فَيُرَدُّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَقُولْ كَالْغَائِبِ أَنْ بَعْدَتْ
غَيْبَتُهُ وَالْأَنْتَظَرُ وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ وَلِكُلِّ
أَجْرُ عَمَلِهِ إِلَّا آخِرَ وَلَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّلْفُ وَالْهَبَةُ

يعلم شريكه بتعديده بالتجر (فى الودعة) و يرضى بتجره فيها فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل) من المتفاوضين (وكيل) أى كوكيل عن الآخر فى البيع والشراء والا كتراء والا كراء والا اقتضاء والقضاء والقيام بالاستحقاق وضمان العيب ولذا فرع عليه قوله (فيرد) ما باعه أحدهما ببيع قديم ظهر لمشتريه بعد شراؤه فله رده به (على شريك) لبايعه (لم يتولى) أى الشريك يبعه لانه وكيل عن تولاه حال كون الرد على الشريك غير المتولى (ك) الرد على البائع (الغائب) الذى ظهر فى مبيعته عيب قديم لمشتريه بعد شرائه فى توقفه على اثبات شرائه بهمة وتاريخ الشراء وأفاد شرط الرد على الشريك غير المتولى بقوله (ان بعدت غيبته) أى الشريك الغائب الذى تولى بيع العيب كعشرة الايام بين البلدين مع أمن الطريق واليومين مع خوفه (والا) أى وان لم بعد غيبة الشريك الذى تولى البيع (انتظر) أى آخر الرد الى قدومه لانه أدرى بامر المبيع ولثلاث تكون له حجة (والربح) فى مال الشركة (والخسر) فيه يقسم بين الشركاء (بقدر) أصل (المالين) المشتركين تساويا أولا (وتفسد) الشركة (بشرط) أى اشتراط (التفاوت) أى قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين فى عقدتها ككون مائة لا حادها وخمسين للآخر وشرط قسم الربح بالنصف أو كون المالين مستويين وشرط لاحدهما ثلث الربح وللآخر الثلثين (ولكل) من الشركاء (أجر عمله للآخر) قال ابن غازى كانه أطلق أجر العمل على حقيقة ومجوزة حقيقة الاجرة التابعة للعمل ومجازة الربح التابع للمال وسهل له هذا قرينة قوله والسك دلالة على الجانبين وزيادة العمل لا تتصور منها وكذا زيادة الربح فاذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان وشرط المناصفة فى العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين باجرة سدس العمل (وله) أى أحد الشركاء (التبوع) لشريكه شىء من الربح والعمل وهذا مفهوم قوله بشرط (و) له (السلف) لشريكه (و) له (الهبة) لشريكه

وتنازع الفروع والسلف والهمة (بعد العقد) للشركة بناء على ان اللاحق للعقد ليس كالواقع فيه فهو معروف ولا تجوز قلبه
 لتوافقهما على الفساد (وان ادعى أحد الشريرين تلف بعض مال الشركة الذي بيده أو خسره وكذب به شريريكه فـ) لقول لمدعي التلف
 بلا تجزئ بل بنحو سرقة (والخسر) بالتجزئة لأنه أمين عليه (و) ان ادعى أحدهما شراً شياً لنفسه خاصة والآخرة انه اشتراه للشركة فالقول
 (لا أحد) شيء (لا تقي) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولباس لأعروض وعقار وحيوان ولولا ثقا به فلا يصدق انه اشتراه لنفسه
 فلا شريريكه الدخول معه في غير الطعام واللباس اللائق (وان) قال أحدهما المال مشترك بينهما بالنصف والآخرة بالتلثين له والثلاث
 للآخر فالقول (لمدعي النصف) يمين (وحمل) الاشتراك (عليه) أي النصف (في) حال (تنازعهما) أي الشريريكين في كون
 شركتهما بالنصف أو غيره لقول ابن يونس وإذا شريك من سألته عن يزمه ان يشركه ثم اختلفا فقال اشركتك بالربع وقال الآخر بالنصف
 وقالا نطقنا به أو اضمرناه بغير نطق فالقول قول من ادعى منهما النصف وأن لم يدعه أحدهما رداً له اصل شركتهما في القضاء وان كانوا
 ثلاثة فعلى عددهم وهكذا ما كانوا (و) ان حازا أحد المتفاوضين شيئاً وادعى اختصاصه به وقال شريريكه هو من مال المتفاوضة فالقول
 (لـ) مدعي (الاشتراك فيما) أي الشيء الذي (يبد) أي حوز (أحدهما) أي الشريريكين دون قول مدعيه لنفسه في كل حال
 (الا) شهادة (بينة على كونه) أي مدعي الاختصاص للشيء الذي ادعاه لنفسه فيخصص به أن قالت البينة تعلم تاخره عن اشتراكهما
 بل (وان قالت) البينة الشاهدة بآرائه (لا نعلم تقدمه) أي الارث ولا تاخره (لها) أي عن الشركة وكذا كشرط كون القول لمدعي
 الاشتراك فقال (أن شهد) بضم فكسر (١١٨) (بالمفاوضة) بين الشريريكين المتنازعين أي بتصرفهما تصرف المتفاوضين

بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْقَوْلِ لِمُدْعَى التَّلْفِ وَالْخُسْرِ لَا أَخِذَ لَا تَقِي لَهُ وَلِمُدْعَى النِّصْفِ وَحَمِلَ
 عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا وَلِلْإِشْتِرَاكِ فِيمَا بَيَدَ أَحَدِهِمَا إِلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى كَارِئِهِ وَإِنْ قَالَتْ
 لَا نَعْلَمُ تَقْدِمُهُ لَهَا أَنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ وَلَوْ لَمْ يُشْهَدْ بِالْإِقْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ
 وَلِتَقْيَمِ بَيِّنَةٍ بِأَخْذِ مِائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ أَنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ أَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ
 كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمُفَاوَضَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسَنَةٌ وَالْأَبْيَنَةُ
 عَلَى كَارِئِهِ وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ وَأَنْ أَقْرَأَ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَهِيدٌ
 فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ وَأُلْغِيَتْ

أوالاقرار منهما بها وأولى أن شهد
 بعقد المفاوضة بينهما بل (ولم
 يشهد بالاقرار) منهما (بها) أي
 المفاوضة (على الاصح) من الخلاف
 (و) ان اخذ أحد المتفاوضين مائة
 مثلاً من مال المفاوضة وادعى ردها
 له وكذب به شريريكه في ردها لمال
 المفاوضة وادعى انها باقية عند
 أخذها (فالقول لـ) شريريك
 (مقيم) أي مشهد (بينة) على

شريريكه (باخذ مائة) من مال الشركة ادعى الأخذ له ردها له وكذب
 شريريكه فالقول له في (انها باقية) عند أخذها (أن شهد بها) أي المائة (عند الأخذ) لها من مال الشركة سواء طالت المدة
 بين أخذها وتنازعهما أم لا فلا يبرأ منها الا بشهادة على ردها (أو) لم شهد بها عند أخذها (وقصرت المدة) بين أخذها وتنازعهما
 في ردها (كدفع صداق) من أحد المتفاوضين (عنه) أي عن الآخر ولم يبين كونه من مال لدافع والمدفوع عنه أو من مال
 الشركة ثم ادعى الدافع انه من ماله وادعى المدفوع عنه انه من مال المفاوضة وانه رده اليه فالقول للمدفع عنه (في انه) أي الصداق
 المدفوع (من) مال (المفاوضة) ويطالب به المدفوع عنه في كل حال (الا أن يطول) الزمن بين دفعه والتنازع (كسنة)
 فيصدق المدفوع عنه في ردها ويرأ منه (الاب) شهادة (بينة) بان الصداق المدفوع حصل للمدفع عنه (من كارت) أو هبة
 أو صدقة أو خلع أو ارش جناية فيقضى للمدفع عنه بانه من ماله ويرأ منه ان قالت البينة علمنا تاخره عن المفاوضة بل (وان قالت) البينة
 الشاهدة بانه من كارت (لا نعلم) تاخره عنها فعني كلام المصنف أن القول لمن ادعى أن الصداق المدفوع من المفاوضة الإقافي وجهين
 أحدهما أشار إليه بقوله الا أن يطول كسنة وثانيهما أشار إليه بقوله والا بينة بكارت وان قالت لا نعلم تاخره عن المفاوضة فان
 قامت له بينة أن الصداق المدفوع كان من ارث مثلاً كان ذلك حجة له (وأن أقر واحد) من الشريريكين بدين مثلاً تدينه حال شركتهما
 وانه باق في ذمتها وكان اقراره (بعد تفرق) بينهما عن الشركة (أو) اقراره (بعد موت) شريريكه وأنكره شريريكه أو وارثه
 (ف) المقر (شاهد في غير نصيبه) أي المقر فان كان عدلاً فلا مقر له إقامة آخر معه والخلاف ويستحق نصيب غير المقر وأما المقر فيؤخذ
 باقراره فيستحق المقر له نصيب المقر بمجرد اقراره (و) ان اتفق كل من المتفاوضين على نفسه أو اكتسب من مال المفاوضة (الغيت

نفقتهما) أى تركت ولم يحسب نفقتهما أى الشرىكين على أنفسهما (و) الغيت (كسوتهما) أى الشرىكين لأنفسهما (وإن) كما (ببلدين مختلفين السفر) لذلك المأكول والملبوس لجرىان العادة بذلك ودخولها عليه شبه في الإلغاء فقال (كنفقة وكسوة عيالهما) أى الشرىكين فتلفي أيضا (أن تفاربا) أى العيالان عندا وسنا ولو ببلدين مختلفين السعر قال ابن عبد السلام كل ما ذكر في هذا الفصل من إلغاء النفقة إنما هو إذا كانت الشركة على النصف فإن كانت على الثلث فتحسب نفقة كل واحد منهما (والا) أى وإن لم يتقارب العيالان بان اختلاف عدد أو سنا (حسبا) أى الشرىكان ما أنفقاه على عيالهما (كأنفراد أحدهما) أى الشرىكين (به) أى العيال أو لا اتفاق فيحسب على المنفرد ما أنفق على عياله أو نفسه (وإن اشترى) أحد الشرىكين (جارية لنفسه) لاستخدامها أو وطئها ولم يطأها ودفع ثمنها من مال الشركة (فلا يخرجها) للشركة وله تركها المشتري بالثمن الذى اشتراها به في كل حال (الا) إذا كان اشتراها (للوطء بانه) أى اذن شرىكه فليس له ردها للشركة فيتخص المشتري بها فله ربحها وعليه خسران شرىكه. أسلفه نصف ثمنها (وإن وطئ) أحد الشرىكين (جارية) اشتراها (للشركة) وحصل وطؤها (بانه) أى الشرىك الآخر في وطئها حملت من وطئها لم تقوم على وطئها جبراً عليها وإن قامت على وطئها رداً لعاراة الفرج (أو) وطئها (بغير اذنه) أى الشرىك الآخر (وحملت قامت) على وطئها وجوبا إن كان ملياً (والا) أى وإن لم تحمل من وطئها بغير اذن شرىكه (خير) الشرىك (الآخر في بقائها) أى الامنة للشركة (وتقويتها) على وطئها (وإن شرط) أى الشرىكان (نفى) أى عدم (الاستبداد) بالتصرف على كل منهما (ف) الشركة (عنان) أن تسمى بهذا قال ابن عبد السلام معنى أن كلا من (١١٩) الشرىكين يحرز تصرفه في مال شرىكه في

حضرته ومع غيبته فلو شرطاً
انه لا يتصرف واحد منهما
الا بحضرة صاحبه وموافقة
عليه وهو معنى نفى
الاستبداد لزم الشرط
وتسمى شركة عنان (وجاز لذي
طير) ذكر (وذي طيرة) اثنى
(ان يتفقا) على جميع الطير والطيرة
(على الشركة في الفراع) الحاصلة
منهما ورواه ابن القاسم في الحمام
لتعاونهما في الحضانة (و) ان قال

نَفَقَتُهُمَا وَكَسَوْتُهُمَا وَإِنْ بِلَدَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ السَّعْرُ كَيْسَ لِهَيْمَانَ تَقَارَبُوا أَلَّا حَسَبًا كَانَتْ رَأْدُ
أَحَدِهِمَا بِهِ وَإِنْ اشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ فَلَا خَرَرْدُهَا أَلَّا لِلْوَطْءِ أَذْنُهُ وَإِنْ وَطِئَ
جَارِيَةً لِلشَّرِكَةِ بِأَذْنِهِ أَوْ بغيرِ أَذْنِهِ وَهَمَّتْ قَوْمَتْ وَأَلَّا فَلَا خَرَابَ قَاوُهَا أَوْ
مُقَاوَاتُهَا وَإِنْ اشْتَرَطَا نَفْيَ الْإِسْتِبْدَادِ فَعَيْنَانُ وَجَازٌ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طَيْرَةٍ أَنْ
يَتَفَقَّعَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ وَاشْتَرَى وَلَكَ فَوْكَالَةٌ وَجَازٌ وَانْقَدَّ عَنِ أَنْ لَمْ
يَقُلْ وَأَيُّعُمَّاكَ وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا لِأَنْ يَقُولَ وَاحْبِسْهَا فَكَلَرَهْنِ وَإِنْ أَسْلَفَ
غَيْرَ الْمُشْتَرَى جَازًا أَلَّا لِكَبْصِيرَةٍ الْمُشْتَرَى وَأُجْبِرَ عَلَيْهَا

شخص لا آخر (اشترى) سلعة كذا بكذا (الى) ولك (فهي) وكالة على الشراء خاصة فلا تعداه الى البيع لان الوكالة الخاصة لا يتعدى
الوكيل فيها لغير ما اذن له فيه (و) ان قال اشترى ولك (جاز) أن يقول (وانقد) أى ادفع ثمن نصيبى مما تشتريه نيابة (عنى) لانه
معروف يصنعه المأمور مع أمره بتسليمه ونيابة عنه في الشراء (ان لم يقل) الأمر (و) انا (أبيعها) أى السلعة التى تشتريها الى ولك أى
أتولى بيعها (لك) أى نيابة عنك في نصيبك فان قال ذلك امتنع للسلف بمنفعة وهي تولى الأمر ببيع نصيب المأمور قال الجوى فان وقع
فالسلمة بينهما ولا يلزم الأمر ببيع نصيب المأمور الا تطوعاً وباجارة صحيحة ويلزمه ما دفعه المأمور عنه نقداً (وليس له) أى المأمور
(حبسها) أى منع الأمر من التصرف في نصيبه من السلعة للتوثق فيما دفعه عنه من ثمن نصيبه فليس له حبسها في كل حال (الا ان يقول)
الأمر اشترى ولك وانقد عنى (واحبسها) حتى أدفع لك نصيبى من ثمنها (ويصير نصيب الأمر من السلعة كالرهن) عند
المأمور فيما يدفعه عنه أى إذا اشترى بها وصارت في ملكى صيرتها رهنًا عندك فيما تدفعه عني فهو عقد رهن معلق على الملك (وإن أسلف
غير المشتري) أى أسلف الأمر المشتري ثمن نصيبه مما يشتريه لهما بان قال له خذ هذين الدينارين اشتريهما سلعة كذا الى ولك
وانقد هما عنى وعنك وتردلى عوض ما تدفعه عندك اذا تيسرت (جاز) أسلف الأمر المأمور لا نه معروف في كل حال (الا) اذا كان دفع
الأمر عن المأمور (لكبصيرة) أى خبرة ومعرفة (المشتري) بالشراء او جاهد فلا يجوز لاسلف جرحاً ونقماً ومصدر هذا ما روى عن
الامام مالك رضى الله تعالى عنه انه قال في رجل دعاه أخاه الى ان أسلفه ذهباً ويخرج مثله ويشاركه به ويتجران جميعاً بهما في موضعهما
او يسافران في ذلك قال اذا كان على وجه الصلة والمعروف منه لا خسر ولا حاجة له اليه فى شئ الا الرفق به فلا بأس بذلك واما ان كان
يحتاج اليه في بصيرة في البيع والاشتراء وانفذ التجارة وتعليمه ونحوه فلا خير فيه (واجب) أى المشتري (عليها) أى شركة غيره معه فيما

اشتراه (ان اشترى شيئاً) طعاماً كان أو غيره عند ابن القاسم ومن وافقه أذهب به بطعام بشرط كون الشراء (بسوقه) أي الشيء المشتري بالفتح وكون شرائه للتجارة به في بلد الشراء (لا) ان اشتراه (السكندر) به للتجارة ببلد آخر (و) لا ان اشتراه (لقنية) أو عاقبة أو مهر (وغيره) أي المشتري واوه للحال (حاضر) الشراء (لم يتكلم) حال كونه (من تجاره) بضم التاء وشدا الجيم جمع تأجرأى من تجار ذلك الشيء المشتري فلو غاب ذلك الغير حين شرائه أو حضر وزاد في السوم ولم يكن من تجاره فلا يجبر لانه انما يشترى لنفسه وصرح بمفهوم بسوقه فقال (لا) يجبر عليها ان اشترى (ببيته) أي المشتري أو البائع (وهل) يجبر ان اشترى بسوقه (وفي الزقاق) أي طريق غير معد للشراء وهذا قول ابن حبيب (أو) الشراء في الزقاق (ك) الشراء في بيته في عدم الجبر وهذا قول أصمغ وغيره في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف حكاهما في توضيحه (وجازت) الشركة (بالعمل) اتفاقاً (ان اتحد) العمل (أو) اختلف (وتلازم) بان يلزم زواج الآخر كنسج واصلاح غزل بتهيئته للنسج لا ان اختلفا ولم يتلازما (وتساويا) أي العاقلان (فيه) أي العمل بان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله في التحد وقد رقيمته في التلازم فان عمل احدهما الثلث والاخر الثلثين فللاول ثلث الغلة والثاني ثلثها (أو) لم يتساويا في العمل ولسكنهما (تقاربا) فيه عرفاً كعمل أحدهما زيادة عن النصف أو الثلث يسيراً والاخر النصف أو الثلثين فان احتاجا مع الصنعة لما أخرج كل بقدر عمله (و) ان (حصل التعاون) منهما في العمل فان لم يحصل فلا تجوز قال ابن رشد لان شركة الابدان لا تجوز الا فيما يحتاج الاشتراك فيه الى التعاون لانهم متى اشتركوا على أن يعمل كل على حده كان

(١٢٠)

ان اشترى شيئاً بسوقه لا لكسفر وقنية وغيره حاضر لم يتكلم من تجاره وهل وفي الزقاق لا كبيته قولان وجازت بالعمل ان اتحد أو تلازم وتساويا فيه أو تقاربا وحصل التعاون وان بمكانين وفي جواز إخراج كل آلة واستئجاره من الآخر أو لا بد من ملك أو كراء تأويلان كطبيبين اشتركا في الدواك وصائدتين في البازين وهل وان افترقا رويت عليهما وحافرين بكر كاز ومعدن ولم يستحق وأرثه بقيته وأقطعه الإمام وقيد بالم يبد ولزمه ما يقبله صاحبه وضمانه وان

ان كان يمكن بل (وان) كانا (بمكانين) ان اتحدت الصنعة كافي العتبية وشرط في المدونة اتحاد صنعتها ومكانها وعليه درج ابن الحاجب (وفي جواز إخراج كل) من شريك العمل (آلة) لها قدر كآلة النجارة والصياغة باقية على ملك مخرجهما ذاتا ومنفعة هذا قول سحنون وتأول بعضهم المدونة عليه أو لا بد من اشتراكهما فيها بملك أو كراء

تفاصيل

من غيرهما وهذا قول ابن القاسم وغيره وتأولها بعض آخر عليه

تأويلان وقولان (و) في جواز (استئجاره) الآلة المملوكة لاحد الشر يكتفي أي استئجاره غير المالك (من) الشر يك (الآخر) المالك الآلة قدر نصيبه منهما (أو لا بد) في صحة الشركة في العمل المحتاج لآلة لها بال (من) اشتراك الشر يكتفي في الآلة (ملك) لها (أو) (كراء) لها من غيرهما (تأويلان) وقولان ومثل لشر يكتفي العمل فقال (كطبيبين) اتحد طبعهما أو تلازم (اشتركا في الدواك) بשרاء أو فعل أو أحدهما يعمل ويشترى الآخر فان اختلف طبعهما ولم يتلازم فلا تصح شركتهما (و) (ك) صائدتين اشتركا (في) ملك أو كراء (للبازين) أو السكبين (وهل) يجوز اشتراكهما ان اشتركا في الجارحين بملك أو كراء من غيرهما (وان افترقا) أي الصائدان ان في المسكان أو الاصطياد أو لا يجوز (رويت) المدونة (عليها) أي الجواز وعدمه ان افترقا (و) (ك) حافرين اشتركا (ي) حفر على (كر كاز) أي مدفون جاهلي (ومعدن) ذهب أو فضة أو غيرهما وبروعين وقبران اتحد الموضع قال المتيطي لا يجوز ان يعمل هذا في غار من معدن وهذا في غار سواه (و) ان اذن الامام لشخص في العمل في معدن وأخذ خارجة لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (لم يستحق وارثه بقيته) أي المعدن (و) رجع حكمه للإمامة (أقطعه الامام) لمن شاء من وارث الاول أو غيره (وقيد) أي عدم استحقاق وارثه بقية المعدن (بما) اذا (لم يبد) أي يظهر النيل بعمل مورثه أو يقارب البدو والاشترى وارثه بقيته الى أن يفرغ النيل الذي بدا أو قارب أن يبدو بعمل مورثه (و) ان استؤجر أحد شر يكتفي العمل عمل شيء في غيبة شريكه (لزمه) أي الشر يك الذي كان غائباً حين عقد الاجارة العمل في (ما يقبله) أي يستأجر على عمله (صاحبه) أي شريكه في العمل اذا لا يشترط في شريك العمل عقدهما معا (و) لزمه أيضاً (ضمانه) أي ما يقبله صاحبه (وان) استمر على الشركة بل ولو

(تفاصيل) من الشركة (والغني) أي لا يعتبر (مرض) أحد شريكي العمل (كيومين و) ألفت أيضا (غيبتهما) أي اليومين من أحدهما أو منهما فاعمله أحدهما في مدة مرض الآخر أو غيبته فاجرة تقسيم بينهما (لا) يلغى مرض أحدهما أو غيبته (ان) كثر (أي طال زمن المرض أو الغيبة (وفسدت) شركة العمل (ب) سبب (اشتراطه) أي لغو كثير المرض أو الغيبة وشبه في الفساد فقال (ك) أفراد أحدهما بـ (كثير الآلة) لعلهما يفسد الشركة (وهل يلغى اليومان) أي مرضهما وغيبتهما في الشركة الفاسدة بسبب اشتراط الغاء الكثير فيشتركان في اجرة عمل اليومين ويختص العامل باجرة العمل فيما زاد عليهما (ك) لغلتهما في الشركة (الصحيحة) أو لا يلغيان فيختص العامل باجرة عمله فيهما أيضا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين وذكر شركة الذمم وتسمي شركة الوجوه أيضا فقال (و) فسدت الشركة (باشتركاها) أي الشخصين (بالذمم) وهي ان يتفقا على (ان يشتريا) ما تيسر لهما أو أحدهما (بلا مال) مشترك بينهما يدفعان منه ثمن ما يشتريان أو أحدهما وانما يكون ثمنه دينا بذمتهم وبين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) أي ما اشترياه أو أحدهما مشترك (بينهما) عند ابن القاسم وقال سحنون ما يشتريه أحدهما يختص به اه قال في المدونة فاذا وقعت بالذمم لما اشتريا فبينهما على ما عقدا وتفسخ الشركة من الآن وذكر المصنف تفسير اثنان لشركة الوجوه فقال (وكبيع) شخص تاجر (وجيه) مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) أي عرض تاجر (خامل) بخاء معجزة أي خفي بين الناس لا يرغبون في شراء عرضه ووقع البيع (بجزء من ربحه) أي مال الخامل كثلثه فان وقع ونزل فلولو جيه جعل مثله بالغ ما بلغ والمشتري رد السلعة ان كانت قائمة وان فانت لزمه الاقل من ثمنها (١٢١) اوقيمتها لان الوجيه غشه و (ك) شركة

(ذى رحي) أي آلة طحن الحب (وذى بيت) تنصب الرحي فيه (وذى دابة) بعير أو فرس أو بغل أو حمار أو بقرة تدور بالرحى (ليعملوا) أي السلاطة في طحن الحبوب التي تاتيهم باجر يقسمونها بينهم بالسوية لكل واحد ثلثها فهي شركة فاسدة (ان لم يتساو الكراء) للرحى والبيت والدابة بان كان كراء الرحي اثنين والبيت

تفاصيل والغني مرض كيومين وغيبتهما لا أن كثر فسدت باشتراطه كثير الآلة وهل يلغى اليومان كالصحيحة تردد وباشتركاها بالذمم أن يشتريا بلا مال وهو بينهما أو كبيع وجيه مال خامل بجزء من ربحه وكذا رحي وذى يذ ذى دابة ليعملوا ان لم يتساو الكراء وتساو وافي الغلة وتراؤوا الأكرية وان اشترط عمل رب الدابة فالغلة له وعليه كراؤهما وقضي على شريك فيما لا ينقسم أو يعمر أو يبيع كذا سفلى ان وهى وعليه التعليق والسقف وكنس مرضا حاض

(١٦ — جواهر الاكليل — ثاني) واحد والدابة ثلاثة وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساو وافي الغلة) الناشئة من عملهم لان رأس مالهم عمل ايديهم وقد تكافؤ فيه وترادوا الا كرية للرحى والبيت والدابة أي يتساوون فيها بان يدفع من نقص كراء شيئا عن شيء صاحبه الفضل بينهما وكيفية التراد ان يجمع الا كرية وتنفذ على جميع الشركاء ويسقط ما على كل واحد ويرد من عليه شيئا مستحقه فان كان كراء لرحى ثلاثة والبيت اثنين والدابة واحد فالجنوع ستة تنفذ على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شيئا ولا يأخذ شيئا وصاحب الرحي اثنان وله ثلاثة فيرجع على صاحب الدابة بواحد (وان اشترط) في عقد شركة ذى الرحي وذى البيت وذى الدابة ونائب فاعل اشترط (عمل رب الدابة) وحده وعمل وحده (فالغلة) الناشئة عن عمله (له) أي رب الدابة وحده (وعليه كراؤهما) أي الرحي والبيت ولا خصوصية لرب الدابة وانما ذكره المصنف لذكره في المدونة وقد قال اللخمي وكذلك اذا كان العامل صاحب الرحي (وقضى) أي حكم (علي) شخص (شريك) امتنع من العارة (فيما) أي عقار (لا ينقسم) كحمام و برج احتاج للعارة (أو) بان (يبيع) نصيبه منه لمن يعمر فاذا كان أحد الشريكين غائبا فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه نقلة البرزلى وشبه في الامر بالتعمير والقضاء بالبيع ان أي فقال (كذا) بناء (سفلى) أي منخفض وعليه بناء لاخر فهو من ذوالسفلى بتعميره فان أبي قضى عليه ببيعه (ان وهى) أي ضعف وأشرف على السقوط وخيف سقوط الذي عليه (وعليه) أي ذى السفلى (التعليق) للاعلى أي حمله على خشب ونحوه حتى يبني السفلى (و) عليه (السقف) الساتر لسفله اذ لا يسمى السفلى بيتا الا به (و) عليه (كنس) فضلات (مرحاض) سقطت فيه من ذى الاعلى وذى الاسفل وقيل عليهما معا قال في التوضيح وهو الاظهر

(لا سلم و) قضى على ذى علو (بعدم زيادة) بناء (العلو) لأنها تضر السفلى (الاشئ) (الخفيف) الذى لا يضر السفلى حالا ومالا (و) قضى (بالسقف) الحامل للاعلى المتنازع في أخذ نقضه بعد هدمه (ل) رب (الاسفل) لما تقدم ان الاسفل لا يسمى بيتا الا به وللقضاه على ذى الاسفل بوضعه عند التنازع فيه (و) قضى (بالدابة) المتنازع في ملكها بين الراكب لها والقائد لها بزمامها أو السائق لها (ل) للراكب (عليه) الا لعرف أو قرينة أو أولى بينة فإن تنازع فيها راكبا على ظهرها قضى بها للمتقدم (لا) يقضى بالدابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بليجام) للدابة المتنازع فيها بالملكية الا لعرف أو قرينة أو أولى بينة (وان) اشترك جماعة في رضى وخرجت (ف) أقام (اي) أصالح (أحدهم) اي الشركاء (رحى) مشتركة بينهم (اذ) أى حين (اي) أى امتنع شر يكاه فيها من اصحابها معه (ف) فالغلة (ل) للرحى بعد اصلاحها (لهم) اي الشركاء بحسب انصباؤهم فيها (و) يستوفى مقيمها (منها) أى الغلة (ما) أى المال الذى (انفق) به في اقامتها أو لا ثم تقسم غلتها بينهم قال الخطاب هذا خلاف ما قاله ابن الحاجب ورجحه ابن رشد ونص ابن الحاجب واذا انهدمت الرضى المشتركة فاقامها احدهم اذ ابى الباقي فعن ابن القاسم الغلة كلها للمقيمها وعليه اجرة نصيبهم خرابا (و) على قضى جار (بالا) ذن في دخول جاره (داره) (لا) صلاح جدار ونحوه (كاخراج) ثوبه الواقع في الدار ان لم يخرج له لكن هذا ليس خاصا بالجار بل كل من وقع له شئ في دار غيره حكمه كذلك (و) اذا كان حائط مشتركا وطاب احد الشركاء قسمته قضى (بقسمته) أي الحائط (ان طلبت) قسمته هذا مذهب ابن القاسم وصفة قسمته عنده ان يقسم طولا أى باعتبار امتداده من جهة المشرق لجهة المغرب أو من الجنوب لجهة الشمال (لا بطوله) (١٢٢) عرضا) أى باعتبار عرضه بان يصير نصف عرضه من أوله وآخره

لا سلم و بعدم زيادة العلو الا الخفيف والسقف للأسفل وبالدابة للراكب لا متعلق بليجام وان أقام أحدكم رضى اذا بنا فالغلة لهم ويستوفى منها ما أنفق وبالأذن في دخول جاره لا صلاح جدار ونحوه وبقسمته ان طلبت لا بطوله عرضا وبامادة السائر لغيره ان هدمه ضررا لا صلاح أو هدم وبهدم بناء بطريق ولو لم يضر ويجاوس باعة بأقنية الدور للبيع ان خف والسابق كمسجد وسد كوة فتحت أو يدسد خلفها بمنع دخان كحمام وراحة كدباغ وأندري قبل يبت ومضرب بجدار واصطبل أو حانوت

لا حدهما ونصفه الآخر للآخر بالقرعة (و) ان هدم شخص حائطه السائر لجاره قضى عليه (بإعادة) جداره (السائر لغيره) على ما كان عليه (ان يهدمه) أى الجدار السائر لجاره مالكة (ضررا) أى لقصد ضرر جاره بانكشافه (لا) يقضى عليه بإعادته ان هدمه (لا صلاح) أى لمصلحة كخوف سقوطه أو ليعيده أو ثقب أو لاخراج ما تحته

قبالة

(أو) أى ولا يقضى عليه بإعادته (يهدم) أى انهدام للجدار بلا فعل مخلوق (و) قضى

(يهدم) بناء بطريق (عام) للسامين ان أضر المارين اتفاقا بل (ولو لم يضر) البناء بالطريق المارين لا تساع الطريق جدار على المشهور (و) قضى (بجلوس باعة) جمع بائع كحائك جمع حائك وصاغة جمع صانع (بأقنية) أى فسحات (الدور) وكان جلوسهم (للمبيع) (ل) للحدث أو اللعب (ان خف) الجلوس للبيع وظاهره لا رباب الدور وغيرهم والذي في ابن الحاجب قضى عمر رضي الله تعالى عنه لا رباب الدور وبه قرر البساطى (و) قضى بفناء الدور (للسابق) اليه من الباعة للمبيع الخفيف ان نازعه لا حق له فاذا عرف موضع من المسجد بجلوس انسان فيه لتعليم علم أو فتيا وسبقه غيره اليه في يوم فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من عرو بالموضع الحق به (و) قضى على جار (بسد كوة) أى طاقة (فتحت) أى أحدث فتحة أو يشرف منها على جاره (أو) أريد سد خلفها أى داخلها من ناحية فتحتها وابقاؤها مفتوحة من ناحية جاره ولم يرضه اذ لا يكفي ذلك عند الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما اذ ذلك ذريعة الى ادعاء فاتحها في المستقبل قدمها واستدلاله عليه بفتحها من جهة جاره ومفهوم فتحت ان القديمة لا يقضى بسدها وهو كذلك على المشهور (و) قضى (بمنع) أحداث ذى (دخان كحمام) وفرن ومطبخ ومجيرة ومجسة (و) قضى بمنع أحداث ذى (رائحة) كريهة (كدباغ) ومذبح ومسطور مرحاض (و) قضى بمنع أحداث (أندري) بفتح الهمزة والبدال المهملة وسكون النون أى موضع لدرس الزرع وتذريته (قبل) بكسر القاف وفتح الواو حدة أى مقابل باب (بيت) قال الخطاب لا مفهوم لقبول وكذا أحداثه جنب بيت أى من جهة (و) قضى بمنع أحداث كل شئ (مضر بجدار) لجاره خوف سقوطه أو وهنه وذلك ككاهون ومرحاض ومندق (و) بمنع أحداث (اصطبل) أعجمى معرب معناه بيت الخيل أو نحوها (أو) أحداث (حانوت) أى محل معدلادة

الجلوس به ابيع أو صنعة أو شهادة (قبالة) أى مقابل (باب) لدار (و) قضى (يقطع ما أضر من) أغصان (شجرة بجدار) لجار (ان تجددت) أى حدثت الشجرة بعد الجدار اتفاقا (والا) أى وان لم يتجدد بأن تقدمت على بناء الجدار (ف) فى القضاء بقطع أغصانها التى أضررت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولان) قال ابن عرفة قال ابن رشد ان كانت الشجرة قديمة قبل الجدار فليس للجار قطعها ولو أضررت بجداره وفى قطعه ما أضر به من أغصانها قولاً أصح مع مطرف وابن الماجشون لا نه علم ان هذا يكون من حال الشجرة فقد جاز ذلك من حریمها والاول أظهر واختاره ابن حبيب وان أحدث الجار ما منع الضوء أو الشمس أو الريح عن جاره (ف) (لا) يقضي بالآلة شئ (منع ضوء) عن جاره (و) لا بإزالة ما منع شعاع (شمس) عنه (و) مانع (رياح) عنه (الا) مانع شمس ورياح (لا ندر) أى عنه فيقضى بمنعه عند ابن القاسم ومن وافقه (و) لا يقضى بمنع زيادة (علو) أى رفع واطالة (بناء) على بناء جاره وان أشرف عليه نعم يمنع من التطلع عليه والاضراره (و) لا يمنع من (صوت ككمد) بفتح الكاف وسكون الميم أى دق القماش ليحسن (و) لا يمنع الجار من احداث (باب بسكة) بكسر السين وشد الكاف أى طريق (نافذة) أى يخرج منها الى جهة أخرى (و) لا يمنع من له جانب واحد على سكة نافذة من احداث (روشن) أى جناح فى أعلى الحائط لتوسعه الدار والتطلع على السكة بشرط رفعه عن رؤس المارين رفعا بينا (ولا) يمنع (من سباط) أى سقف على حائطين متقابلين بينهما سكة بالنسبة (لمن له الجانبان) المتقابلان الا من واليسر من دارين مثلا ان كان الروشن والسباط محدثين (سكة نفدت) الى جهة أخرى (والا) أى (١٢٣) وان لم تكن السكة التى أحدث فيها الباب

أو الروشن أو السباط نافذة بأن سيد آخرها (ف) السكة (كالكلمة) لجمعهم أى الجيران فلا يجوز لاحد منهم احداث روشن أو سباط بها الا باذن باقيهم (الا بابا) أحدث بسكة غير نافذة فليس للجار منعه منه ان (نكب) أى أميل عن مقابلة باب الجار بينا أو شمالا فان فتح مقابلا له فله منعه (و) الا (صعود) أى رقي (نخلة) أو شجرة فى داره يشرف الصاعد عليها على دور الجيران فلا يمنع منه اذا كان

قِبَالَةَ بَابٍ وَبِقَطْعِ مَا أَضْرَمَ مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ لَا مَانِعَ ضَوْءٍ وَشَمْسٍ وَرِيحٍ إِلَّا لَا نَذَرَ وَعُلُوٌّ بِنَاءٍ وَصَوْتٌ كَكَمْدٍ وَبَابٌ بِسِكَّةٍ نَافِذَةٍ وَرَوْشَنٌ وَسَابَاطٌ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَكَلِمَتُكَ لَجَمْعِهِمْ إِلَّا بِأَبَاغٍ نَكَبٌ وَصُعُودٌ نَخْلَةٍ وَأَنْذَرٌ بَطْلُوعِهِ وَنُدْبٌ أَعَاوَةُ جِدَارِهِ لِعَرْزِ خَشَبَةٍ وَارْفَاقٌ بِمَاءٍ وَفَتْحٌ بَابٍ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا أَنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَخِلَافَتِهِ تَرَدُّدٌ (فصل) لِكُلِّ فِسْخٍ الْمَزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يُبَذَّرْ وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمًا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَنْعٍ وَقَابِلَهَا مُسَاوٍ

لا صلاحها أو جنى ثمرها (وأنذر) أى أعلم الصاعد على النخلة الجيران (بطلوعه) عليها وجوبا ليستروا ما يكرهون اطلاق صاعدها عليه (ونذب) للجار (امادة جداره) لجاره (الأجل) (غرز) أى ادخال (خشبة) فى الجدار المعار لاستناد اليه أو جعل سقف عليه لخبر الموطأ والصحيحين من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة فى جداره روي بالافراد والجمع ابن القاسم لا ينبغي له منعه فلا يقضى عليه به (و) نذب للجار (ارفاق) أى اعانة ومساعدة لجاره (دفع ماء) حلو أو مالح (و) (فتح باب) للمروور منه فى ذات البابين (و) ان أعار جارا أرضا لجاره فبني أو غرس فيها فله (أى المغير) (أن يرجع) فيما أعاره (ان دفع) المغير للمستعير (ما) أى مثل المال الذى (أثقفه) المستعير فى البناء أو الغرس وفى المدونة فى محل آخر (أو قيمته) أى البناء أو الغرس قائما (وفى موافقته) أى الموضع الثانى للاول يحمل ما أنفق على شرائه ما عمر به وقيمته على اخراجه من عنده (ومخالفته) أى الثانى الاول (تردد) والمناسب لا اصطلاحه تاويلان والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) فى بيان أحكام الشركة فى الزرع (لكل) من الشريكين فى الزرع (فسخ) عقد (المزارعة ان لم يذر) أى لم يجعل البذر بالارض فان بذر لزمت (وصحت) (المزارعة ان سلم) أى المزارعان أى عقدهما الشركة فى الزرع (من كراء الارض شئ) (ممنوع) كراؤها به وهو الطعام ولو لم تنبته الارض كالسمن وعسل النحل وما تنبته ولا تطول اقامته بها ولو غير طعام كقطن وكتان (و) ان قابلهما أى الارض شئ (مساو) لكرائهما من عمل يد أو بقر عند الامام ما لك رضى الله تعالى عنه أصحابا به فالساو اقشروا وعدهما مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانع ومفهوم مساوية تفصيل فان قابلهما أكثر من كرائها بكثير فسدت ويسير اغتفر

(و) ان (تساويا) أى الشرى كان فيما يخرجانه والارض مشتركة بينهما أو مباحة لعموم الناس أو لاجدهما أو كراؤها يسير لا خطب له واستثنى من مفهوم وتساويا فقال (الا) أن يكون عدم التساوى (لتبرع) من أحد شريكى المزارعة بزيادة عمل أو قدر مما يخرج للآخر (بعد العقد) فلا تقسم عند ابن القاسم وإن كانت عنده لا تلزم الا بالبذر مراعاة للقول بلزومها بالعقد قالوا بن رشد (وخلط) أى وحصل خلط (بذران كان) البذر منهما و يكتفى بالخلط (ولو) كان (باخرجهما) أى شريكى المزارعة بذريهما وزرعهما فى ناحيتين متميز كل بذر منهما عن الآخر هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وعليه يتفرع قوله (فإن لم يثبت بذر أحدهما) أى شريكى المزارعة (وعلم) صاحب البذر الذى لم يثبت بأن بذر كل بذر فى ناحية متميزة عن الناحية التى بذر فيها الآخر وعلمت الناحيتان (لم يحتسب به) ويضيق على صاحبه (ان غر) شريكه بأن كان علم أنه لا يثبت لاصحابه بدخان مثلاً كبنز الكتان (وعليه) أى الغار لشريكه (مثل نصف) البذر (النات) والزرع بينهما ابن عبد السلام وينبغى الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل المصنف ويرجع بنصف كراء الارض التى غر فيها (والا) أى وان لم يغرس صاحب البذر الذى لم يثبت بأن لم يعلم علمه (فعلى كل منهما نصف بذر الآخر) فعلى صاحب البذر الذى ثبت مثل نصف البذر الذى لم يثبت وعلى صاحب البذر الذى لم يثبت مثل نصف البذر الذى ثبت (والزرع) مشترك (بينهما) فى الصورتين وشبهه فى الصحة مسائل فقال (كان تساويا) أى المزارعان (فى الجميع) أى الارض والعمل والبذر (أو) لم يتساويا فى الجميع (وقابل بذر أحدهما عمل) من الآخر والارض مشتركة بينهما بملك أو اكتر أو (أو) قابل عمل أحدهما من (١٢٤) عند شريكه (أرضه وبذره) أى شريك العامل (أو) قابل الارض من أحدهما

و تساويا لا تبرع بعد العقد و خلط بذر ان كان ولو باخرجهما فان لم يثبت بذر أحدهما وعلم لم يحتسب به ان غر وعليه مثل نصف النابت والا فعلى كل نصف بذر الآخر والزرع بينهما كأن تساويا فى الجميع أو قابل بذر أحدهما عمل أو أرضه وبذره أو بعضه ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره أو لا أحدهما الجميع إلا العمل ان عتدا بلفظ الشراكة لا الجارة أو أطلقا كإلغاء أرض وتساويا غرها أو لا أحدهما أرض رخيصة وعمل على الأصح وان فسدت وتكافأ عملا في بينهما وترادوا غيره والا فللعامل وعليه

وبعض البذر لعمل من الآخر و (بعضه) أى البذر ومفاده ان أحدهما أخرج الارض وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر فتصح شركتهما (ان لم ينقص ما للعامل) أى ما يأخذه من الزرع (عن نسبة) قدر (بذره) لمجموع بذريهما بأن زاد ما يأخذ منه عن نسبة بذره أو ساواها ومفهوم ان لم ينقص الخ انه ان نقص ما يأخذه العامل عن نسبة

الاجرة

بذره كاخراجه ثلثى البذر على أن يأخذ ثلثه فلا

تجوز لمقابلة الارض ببعض البذر (أو لاجدهما) أى المزارعين (الجميع) أى الارض والبقر والبذر والاداة (الا العمل) باليد فانه على الآخر وله الربع مثلاً فتصح شركتهما (ان عقدا) (بالفظ الشراكة لا) بلفظ (الاجارة أو) ان (اطلقا) أى العاقدان الشراكة عن تسميتها شركة أو اجارة فلا تصح فيهما وشبهه فى عدم الصحة المدلول عليه بقوله لا جارة فقال (كالغاء) أى عدم حسب كراء (أرض) له قدر من أحدهما (وتساويا) أى الشرى كان فى (غيرها) أى الارض من بذرو وبقر وعمل يد فلا تصح شركتهما الدخولها على التفاوت ففى المدونة ان أخرج أحدهما أرضاً لها قدر من الكراء والغاها لصاحبه واعتدلا فيما بعد ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراء أرضه (أو لاجدهما أرض رخيصة) أى قليلة الكراء (وله) أى يخرج الارض الرخيصة (عمل) بيده وبقره ولا يخرج البذر فمساواة لمقابلة الارض ببعض البذر وهذا قول بن عبادوس رأى أنه يدخله كراء الارض بما يخرج منها ورجحه ابن يونس وأشار المصنف الى ترجيحه بقوله (على الأصح) فالمناسب ابدال الأصح بالارجح وفى البناء قال ابو على كلام بن يونس يدل على ان المصحح هو بن عبادوس لا ابن يونس فاللفظ الأصح فى محله ونقل كلام ابن يونس فانظره فيه (وان فسدت) المزارعة لعدم شرط من شرطى صحتها وعثر عليها قبل العمل فسخت وان عملا (وتكافأ) أى تساوى عملهما فى القيمة وكانت الارض من أحدهما والبذر من الآخر على ان الزرع بينهما نصفين (أو) ان الزرع (بينهما) لكل نصفه (وترادا) أى الشرى كان (غيره) أى غير العمل وهو الارض والبذر فعلى صاحب الارض مثل نصف مكيلة البذر لصاحبه وعلى صاحب البذر نصف كراء الارض وفسدت لمقابلة الارض البذر (والا) أى وان لم يعمل معا بان اتفرد أحدهما بالعمل (أو) ان الزرع كله (للعامل) وحده (وعليه) أى

المتفرد بالعمل المختص بالزراعة (الاجرة) للارض التي انفرد الاخر بها (كان له) أى المتفرد بالعمل (بذرع مع عمل) أي عمله الذي انفرد به والارض للآخر وفسدت لمقاولة البذر بعض الارض (أو) كان له (أرض) والبذر للآخر وفسادها لمقاولة الارض بعض البذر (أو) كان (كل) من البذر والارض (لكل) من الشريكين والموضوع عمل أحدهما فقط وفسادها لدخولهما على التفات فالزراع للمعامل وحده وعليه لشريكه مثل مكيلة بذره وكراه أرضه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام الوكالة (صححة) في بعض النسخ بصيغة المصدر وفي بعضها بصيغة الفعل الماضي (الوكالة) بفتح الواو وكسر هاء الحفظ والكفاية والضمان قال الله تعالى لا تتخذوا من دوني وكيلا قيل حافظا وقيل كافيا وقيل ضامنا واصطلاحا نية ذي حق غير ذي امرة ولا عبادة لغيره فيه وجعل ابن رشد ولاية الامر أي الامارة والحكم وكالة وتنازع صحة الوكالة (في) شيء (قابل) أي صالح (النية) فيه فتجوز الوكالة فيما تصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجعل والاجارة واقتضاء الدين وقضاءه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحدود وبعض القرب ولا تجوز في أعمال البدن الخصة كالصلاة والطهارة والحج إلا أنها تنفذ الوصية به ابن شاس لا تجوز الوكالة في العبادات الا في المالية كاداء الزكاة وفي الحج خلاف ويلحق بالعبادات الشهادات والايمان واللعان ولا تصحح بالظهار لا نه منكر وزور وخرج ابن هارون علي الظهار الثلاث للثني عنه قال ابن عبد السلام الاقرب في الظهار انه كالطلاق لان قول الوكيل زوجة موكله عليه كظهر أمه كقوله امرأة موكله طالق عليه وذلك ان الظهار والطلاق انشاء مجرد كالبيع والنكاح وأما الميمن فتضمنة للخبر عن فعل الموكل ولا يدرى الوكيل حقيقة ما يحلف عليه وبين قابل النيابة فقال (من عقد) انكاح وبيع وشراء (١٢٥) واجارة وقرض ومساواة وشركة وصدقة ومهبة

الْأَجْرَةُ كَانَ لَهُ بِذَرِّهِ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ كُلِّ لِكُلِّ

(باب)

صَحَّةُ الْوَكَاةِ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ وَفَسَخٍ وَقَبْضٍ حَقٍّ وَعَقُوبَةٍ وَحَوَالَةٍ وَإِبْرَاءٍ وَإِنْ جَهْلُهُ الثَّلَاثَةُ وَحَجٌّ وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ وَإِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ لَا أَنْ قَاعَدَ خَصْمُهُ كَثَلَاتٍ إِلَّا لِعُذْرٍ وَحَلْفٍ فِي كَسْفَرٍ وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ عَزْلُهُ وَلَا لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ أَنْ لَمْ يَفُوضْ لَهُ أَوْ يَجْعَلْ لَهُ وَلِخَصْمِهِ اضْطِرَّارُهُ إِلَيْهِ

(وفسخ) لعقد يجوز فسخه أو يشتم (وقبض حق) للموكل وقضاء حق عليه (وعقوبة) كحد وقصاص وتأديب (وحوالة) لغريم الموكل على مدينه (وابراء) لمن عليه حق للموكل ان كان معلوما بل (وان جهله) الحق المبرأ منه (الثلاثة) أي الموكل ووكيله ومن عليه الحق (وحج) عن الموكل اللخصم لا تجوز الوكالة

في الاعمال الخصة كالصلاة والعاجز عن الحج لرضه إلا أنه انعقد الوصية به (و) صحح توكيل شخص (واحد) فقط (في خصومة) بين الموكل وغيره لا أكثر من واحد وفهم من قوله في خصومة جواز توكيل أكثر من واحد في غيرها وهو كذلك وللشخص ان يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها ان رضى خصمه بل (وان كره خصمه) توكيله في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة في الاقرار والانكار برضا خصمه وبغير رضاه في حضور المستحق وغيبته ولا يفتقر اثباتها عند الحاكم الى حضوره أيضا (لا) يجوز التوكيل في الخصومة (ان قاعد) الموكل (خصمه) بين يدي القاضي (كثلاث) من المجالس لا انعقاد المقالات بينهما وقرب اتصال خصومتهما والتوكيل يؤدي الى طولها ولاخير فيه فليس لاحدهما التوكيل بعد المقاعدة ثلاثا (الا) طريان (عذر) كرض أو سفرو تازمه النمين في السفر انه لا يسافر للتوكيل فان نكل عنها لم يتجه توكيله الا برضا خصمه ولذا قال المصنف (وحلف في كسفر) انه ما قصده للتوكيل (وليس له) أي الموكل (حينئذ) أي حين قاعد وكيه خصمه ثلاثا (عزله) أي الوكيل عن مكانه في الخصومة وان أدى طول الخصام الذي لا خير فيه (ولا) أي وليس (له) أي الوكيل (عزل نفسه) على الاصح عند ابن رشد (ولا) أي وليس للوكيل في الخصومة (الاقرار) على موكله لخصمه (ان لم يفوض) موكله (له) أي الوكيل في الوكالة (أو) ان لم يجعل (الموكل) (له) أي للوكيل الاقرار فان فوض له في التوكيل أو جعل له الاقرار فله الاقرار عليه ويلزم موكله ما أقر به عليه على المعروف ابن عبد البرويه جرى العمل ابن عرف في نوازل أصبح الوكالة على الخصم لا تشمل صاحبا ولا اقرارا فلا يصح أحدهما من الوكيل الا بنص عليه من موكله ولم يذكر ابن رشد خلافا فيه (ولخصمه اضطراره اليه) أي جعل الاقرار لو كيله بان يقول له الخصم لا أقبل توكيله ولا أخاصمه حتى تجعل

له الاقرار (قال) المازرى من نفسه (وان قال) الموكل لو كيله على الخاصمة (أقر) نيا به (عني بالف) مثلاً (قوله لو كيله أقر عني بالف) اقرار) من نفس الموكل بالالف سواء أقر وكيله عنه به أو لا وذكر مفهوم قابل النيا به فقال (لا) تصح الوكالة فيما لا يقبل النيا به (كيمين) وظهار وصلاة وشهادة ومن اليمين الايلاء واللعان (و) ك (معصية) كقتل عمد وعدوان وسرقة وغصب (و) ك (ظهار) ابن شانس لا تصح الوكالة بالظهار لانه منكر من القول وزور وخرج ابن هارون عليه الطلاق الثلاث وقال ابن عبد السلام الا قرب في الظهار انه كالطلاق لان كلامهما انشاء مجردا بن عرفة يرد قياسه الظهار على الطلاق وجمعه بمجرد الانشاء بالفرق بان الطلاق يتضمن اسقاط حق للموكل بخلاف الظهار وتنقذ الوكالة (بما يدل) عليها (عرفا) ولا يشترط لان عقادها لفظ مخصوص فالمعتبر في صحة الوكالة الصيغة وكلاكك وانت وكيلى أو ما يقوم مقامهما من قول أو فعل كقوله تصرف عني في هذا هذا من جانب الموكل ولا بد أن يقترب به من جانب الوكيل ما يدل على قبولها فوراً بن عرفة ابن شانس لا في الصيغة من القبول فان وقع بالقرور فواضح وان تأخر ففى الغرض قولان على الروايتين في لغو التحجير با قضاء المجلس البساطي ليس للوكالة صيغة خاصة بل كل ما يدل لغة أو عرفاً فانها تنقذ به فان خالف العرف اللغة فالمعتبر العرف (لا) تصح الوكالة (بمجرد وكلاكك) الخالي عن التفويض والتميين (بل حتى يفوض) الموكل للوكيل في التوكيل عنه في جميع حقوقه القابلة للنيا به أو يعين وإذا فوض الموكل لو كيله وتصرف الوكيل (فيمضى النظر) أى السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز ابتداء ويرد غيره في كل حال (الا أن يقول) الموكل فوضت لك النظر (وغير النظر) فيمضى غير النظر أيضاً ولو كليل (١٢٦) الفوض التصرف في كل شئ لموكله (الا الطلاق) لزوجة موكله (وانكاح) أى

قال وإن قال أقر عني بالف فأفكر أن لا في كيمين ومعصية كظهار بما يدل عرفاً لا بمجرد وكلاكك بل حتى يفوض فيمضى النظر إلا أن يقول وغير النظر إلا الطلاق وانكاح بكره وبيع دار سكناه وعنده أو يعين بنص أو قرينة وتخصيص وتقييد بالعرف فلا يعمده إلا على بيع فله طلب الثمن وقبضه أو اشتراكه فله قبض المبيع ورد المعيب إن لم يعينه موكله وطوب بضمن ومضمن ما لم يصرح بالبراءة كبعته فلان لتبديعه لا لا شترى منك وبالعهد ما لم يعلم

تزويج (بكره) أي موكله (وبيع دار سكناه) أي موكله (و) بيع (عبد) خدمة (ه) أي موكله فلا يدخل واحد من هذه الاربعة في وكالة التفويض العامة الجامعة لان العرف قاض بانها لا تندرج تحت عموم الوكالة وانما يفعلها الوكيل باذن خاص وعطف على يفوض (أو يعين) الموكل لو كيله ما وكاله عليه (بنص) كوكلاكك على كذا

وتعين

(أو) (قرينة) دالة على توكيله على شئ معين (وتخصص) لفظاً

الوكالة العام كاشترى ثوباً بربع هذه السلعة أى في أى سوق ولها سوق خاص (وتقييد) لفظ الموكل المطلق فيخصصه العرف بلاق الثياب ويقيد به تعدد الاسواق لبيعها والى هذا أشار المصنف بقوله (بالعرف) وإذا خصص لفظ الموكل أو قيد بشئ معين (فلا بعده) يفتح فسكون فضم أى لا يجوز الوكيل ذلك الشئ المعين بالتصرف الى غيره (الا) اذا وكاله (على) بيع (لشئ) معين (فله) أى الوكيل (طلب الثمن) ممن اشترى منه الشئ الذى وكل على بيعه (و) له (قبضه) أى الثمن منه ويبرأ المشتري بدفعه له واذا تلف من الوكيل بالاعتد ولا تقرب فلا يضمنه ومفاد كلامه أن التوكيل على البيع يستلزم كون الوكيل له المبطأة بالثمن وقبضه فلو سلم المبيع ولم يقبض منه وتعدر قبضه من المشتري ضمنه (أو) الا اذا وكل على (اشترائه) أى الوكيل (قبض المبيع) من بائعه (و) للوكيل على الشراء (رد المعيب) بعيب قديم لم يطلع عليه حال شرائه وخلاصته ان لردده بدون إذن موكله (أن لم يعينه) أى المعيب (موكله) حين توكيله على شرائه فان عينه له فليس لردده الا باذن موكله لاحتمال علم الموكل بالعيب واعتباره له فرض في المبيع (وطواب) وكييل الشراء أو البيع (بضمن ومضمن) ولو صرح بانه وكيل (ما لم يصرح) حين الشراء أو البيع (بالبراءة) من دفعه الثمن او الثمن فان صرح به فلا يطالب حينئذ وانما المطالب به موكله وشبهه في مطالبة الموكل بالثمن فقال (ك) قول الوكيل للبائع (بشئ فلان) اليك (لتبديعه) سلعة كذا بضمن كذا فان باعه فالثمن يطلب من فلان لا من الرسول ان أقر فلان بارساله فان أنكره فيطلب من الرسول (لا) يطالب بالثمن فلان ان قال الرسول بعثى اليك (لا شترى منك) سلعة كذا (و) طواب الوكيل على البيع (بالمهدة) أى ضمان المبيع من عيب واستحقاق (ما لم يعلم) المشتري منه بانه وكيل فان علم انه وكيل فالمطالب بالمهدة الموكل لا الوكيل ان لم يكن وكيله فهو ضامن

كان مفوضا طوب بها وان علم المشتري منه بأنه وكيل سواء علم انه مفوض أم لا (وتعين في) التوكيل على البيع (المطلق) عن العقود
ينقد مخصي ص (نقد البلد) الذي يبيع الوكيل فيه وان اختلف نقد البلد اعتبر غايه (و) تعين في التوكيل على الشراء المطلق شيء
لائق به) أي الموكل ومناسب له (الا أن يسمى) الموكل للوكيل (الثمن) الذي يشتري به ما وكله على شرائه ونقص المسمى عن ثمن
(لائق ولم يمكن أن يشتري به الا ما يليق (فتردد) أي تاويلان في جواز شراء ما لا يليق وعدمه (و) تعين في التوكيل المطلق على
بيع أو شراء (ثمن المثل) للمبيع أو المشتري وبين حكم خالفة الوكيل نقد البلد واللائق و ثمن المثل فقال (ولا) أي وان لم يبيع بنقد
البلد بان باع بعرض أو نقد غيره أو لم يشتري باللائق بان اشتري غيره أو لم يبيع أو يشتري بثمن المثل بان باع باقل منه أو اشتري بزائد عليه
(خير) الموكل في الرد والجازة وشبهه في التخيير فقال (ك) يبيعه بـ (فلوس) نحاس فيخير موكله في امضائه ورده لانها كالعرض
(الاما) أي عرضا (شأنه ذلك) أي يبيعه بـ فلوس (خلفة) ثمنه (فيه) في بيعه به الا ان اذ الفلوس بالنسبة لها بمنزلة العين (وكصرف
ذهب) دفعه الموكل لوكيله ليسامه في طعام له فصرفه الوكيل (بفضة) وأسلمها في طعام فان كان قبض الوكيل الطعام خير موكله في
قبضه وتركه وتغريم الوكيل مثل ذهبه وان لم يقبضه تعين تغريمه مثل الذهب ولا يجوز لها التراضي على أخذ الموكل الطعام لانه يبيع له قبل
قبضه لا بعد القاد السلم للوكيل بمخالفته وفسخ لما في الذمة في مؤخر (الا ان يكون) صرف الذهب بالفضة قبل الشراء به (الشأن)
المعادين الياس في شراء تلك السلعة أن لا يسلم الا الفضة ويكون اسلام العضة نظرا وحينئذ فلا خيار للموكل (وكذا لفته) أي
الوكيل على الشراء (مشتري) بفتح الراء (عين) بضم (١٢٧) ف كسر أي عينه الموكل كاشترى الفرس

وَتَعَيَّنَ فِي الْمَطْلُوقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا تَقْبُلُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ فَتَرَدُّهُ وَثَمَنُ الْمِثْلِ
وَالْأَخِيرُ كَفُلُوسٍ إِلَّا مَا شَاءَ نُهُ ذَلِكَ خَلْفَتُهُ كَصَرْفِ ذَهَبٍ بِفَضَّةٍ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ الشَّانُ وَكَمْ خَالَفَتْهُ مُشْتَرِي عَيْنٍ أَوْ سَوْقًا وَزَمَانًا وَيَبْعُهُ بِأَقْلٍ أَوْ اشْتَرَاهُ
بِأَكْثَرٍ كَثِيرًا إِلَّا كَدِبْنَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ وَصَدَّقَ فِي دَفْعِهِمَا وَأَنْ سَاءَ مَا لَمْ يَطْلُ
وَحَيْثُ خَالَفَ فِي اشْتِرَائِهِ لَزِمَهُ أَنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ كَذِي عَيْبٍ إِلَّا أَنْ يَقْلَ
وَهُوَ فُرْصَةٌ أَوْ فِي بَيْعٍ فَيُخَيَّرُ مُوَكَّلُهُ وَلَوْ رُبَوِيًّا بِمِثْلِهِ إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ
الْوَكِيلُ الزَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا أَنْ زَادَ فِي بَيْعٍ أَوْ نَقَصَ فِي اشْتِرَائِهِ

موكله ولو يسيرا فيخير موكله لان الشأن في البيع طلب الزيادة (أو) خلف في (اشترائه باكثر) مما سمي له (كثيرا) فيخير
وأما يسيرا فلا لان الزيادة البسيطة تستخف في الشراء لتحصيل الغرض واستثنى من قوله ما كثر فقال (الا كدينارين) يزيد بها الوكيل
(في) شراء ما وكل على شرائه بـ (اربعين) دينار افلا يخير موكله لانها زيادة بسيطة تغتفر لتحصيل الغرض وفي بعض النسخ لا دينارين
بلا النافية بدل الاستثنائية قال الخطاب وهو أحسن فهو خرج من قوله باقل (وصدق) الوكيل (في) دعوى (دفعهما) أي
الدينارين اللذين زادهما على الاربعين التي أمره موكله بالشراء بها ان لم يسلم المبيع لموكله وكذا (ان سلمه) له (ما لم يطل) الزمن
بعد تسليمه وهو ساكت فان طال فلا يصدق (وحيث خالف) الوكيل (في اشتراء) بان اشتري غير لائق أو غير ما عينه له موكله
(لزمه) أي الاشتراء ويدفع ثمنه من ماله (ان لم يرضه) أي المشتري بفتح الراء (موكله) وشبهه في لزوم الوكيل فقال (ك) يشتري
بافتح (ذي عيب) أي معيب بعيب قديم علمه الوكيل حين شرائه ورضي به ولم يرضه موكله فيلزم الوكيل (في كل حال) (الا ان يقل)
العيب (و) الحال (هو) أي الشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء وإهمال الصاد أي نادر الوقوع لكثرة الرخص فيلزم الموكل
(أو) خالف الوكيل (في بيع) بان باع باقل مما سمي له (فيخير موكله) في رده وامضائه ان لم يفت المبيع فان فات فلموكله تغريمه نقص
ما باع به عن المسمى ان كان المبيع غير ربوي بل (ولو) كان (ربويا) أي يحرم فيه بالعضل بان كان طعاما مقننا بمدخرا أو ذهباً
أو ورقا باعه (بمثله) أي الربوي ومحل تخيير الموكل (ان لم يلتزم الوكيل) لموكله (الزائد) على ما باع به في البيع وعلى ما سماه الموكل
في الشراء فان التزمه فلا خيار لموكله (على الاحسن) عند ابن عبد السلام من الخلاف (لا) يخير الموكل (ان زان) الوكيل (في
بيع) على ما سماه له موكله كببيع هذا بعشرة فباعه باثني عشر (أو نقص) الوكيل عما سمي له (في اشتراء) كاشتري هذا الشيء بعشرة

فاشترها بثمانية لان هذه مصلحة الموكل (أو) أي ولا خيار للموكل ان يدفع لو كيله عشرة وقال (اشترها) سلعة كذا (فاشترى) السلعة التي سهاها ووكله بعشرة (في الذمة ونقدها) أي دفع العشرة للبائع بعد الشراء (و) لا خيار للموكل في (عكسه) أي المذكور بان دفع الموكل لو كيله عشرة وقال له اشتر سلعة كذا بعشرة في الذمة وادفع العشرة بعد الشراء بخلاف الوكيل ما أمره به موكله واشترى السلعة التي سهاها الموكل بعين العشرة (أو) أي ولا خيار للموكل ان قال لو كيله اشتر (شاة) مثلاً (بدينار) مثلاً دفعه له (فاشترى به) شاتين (اثنتين لم يمكن افراد) احد (هما) عن الأخرى بالشراء لا امتناع البائع منه (والا) أي وان كان يمكن افراد احدهما بالشراء واشتراهما واحدة بعد واحدة أو في عقد واحد لزم الاول ان اشتراهما واحدة بعد واحدة واحدهما ان اشتراهما معاً فالاولى في الصورة الاولى واحداهما في الصورة الثانية لزم الموكل به (خير في) أخذ الشاة الثانية) وتركه للوكيل وبخصتهما من الثمن ابن القاسم وقال أصبح تلزمان الموكل قال المازري يحتاج لاصح حديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشري له شاة بدينار فاشترى له شاتين بدينار وباع واحدة منهما بدينار وأتاه بشاة دينار فدعاه بالبركة فكان لو اشترى له ترا بالريح فيه فلولاً ان الشاة المبعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وصارت على ملكه لم يأخذ منهما ولا أقره على ذلك (أو) أي ولا خيار لك يا موكل ان دفعت لو كيك مالاً وقات له أسلمه في كذا فأسلمه فيه و (أخذ) الوكيل بغير امرك (في سلمك) الذي وكلته عليه (حميلاً) بالمسلم فيه من المسلم اليه لانه توثق ومصلحة لك (أو) اخذك في سلمك (رهناً) بالمسلم فيه من المسلم اليه للعلة المتقدمة (وضمنه) أي يضمن الوكيل الرهن الذي يغاب عليه ان تلف قبل (١٢٨) علمك به أي الرهن (ورضاك به) ومفهوم قبل علمك به الخ ان ضامنه

أَوْ اشْتَرِيَهَا فَاشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَهَا وَعَكْسُهُ أَوْ شَاةٌ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يُمْكِنْ أَفْرَادُهُمَا إِلَّا خَيْرٌ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ أَخَذَ فِي سَلَمِكَ حَمِيلاً أَوْ رَهْنًا وَضَمَّنَهُ قَبْلَ عِلْمِكَ بِهِ وَرَضَاكَ وَفِي بَذْهَبٍ فِي بَدْرَاهِمٍ وَعَكْسُهُ قَوْلَانِ وَحْنَتْ بِفَعْلِهِ فِي لَا أَفْعَلُهُ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَمُنْعٍ ذِمِّيٍّ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ تَقَاضٍ وَعَدُوٌّ عَلَى عَدُوٍّ وَالرَّضَا بِمَخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ وَبَيْعَهُ لِنَفْسِهِ وَمَحْجُورٌ بِمُخَالَفَةِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ إِنْ لَمْ يُحَاجِبِ وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِنْ عَلِمَ وَلَمْ يَعْنِنَهُ مُوَكَّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَعَلَى أَمْرِهِ وَتَوَكَّلُهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيَقَ

بعدهما من الموكل وهو كذلك (وفي) تخيير الموكل وعدمه عند قوله فوكيله به هذا ب (ذهب) فخالف (في) بيعه وباعه (بدراهم وفي عكسه) أي المذكور بان قال له به بدراهم فباعه بذهب (قولان) المازري على انهما جنسان أو جنس وحنث (الموكل ب (سبب) الوكيل (فعله) أي (في) حلف الموكل باسم الله تعالى (مثلاً) لا

أفعله) أي الخوف عليه ثم فعله وكيله فيحنث ويجب عليه ما يقتضيه بـ
حنثه من كفارة أو غيرها في كل حال (الا) حال تلبسه (بنية) من الموكل حال خلقه انه لا يفعله بنفسه فلا يحنث بفعل وكيله (ومنع ذمي) أي توكيله (في بيع أو شراء أو تقاض) لدين من مسلم أو ذمي اعدم معرفته شر وطها ومانها ولتعلمه مخالفتها ان علمها لا اعتقاده عدم صحتها (و) منع ان يوكل (عدو) مسلم (على عدوه) مسلم أو كافر للنهي عن الضرر والضرار (و) ان دفع شخص مالاً لآخر وقال له أله في شيء، موصوف بخلافه وأسلمه في غيره منع (الرضا) من الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في) عقد (سلم ان) كان (دفع) الموكل (له الثمن) وقال له أسلمه في كذا فأسلمه في غيره لا نه فسخ دين في دين فان لم يدفعه له جاز للسلامة من ذلك (و) منع (بيعه) أي الوكيل (لنفسه) ماوكل في بيعه (أو) بيعه (لمحجوره) أي الوكيل فان فعل خير موكله في الرد والامضاء سئل ابن القاسم فيمن وكل رجلاً ليسلم في طعام فأسلم ذلك لنفسه أو ابنته الصغرى أو من يليه من يتيم أو سفيه فاجاب بعدم الجواز (بخلاف بيعه لـ (زوجته) أي الوكيل (ورقيقه) أي الوكيل الماذون له في التجارة فيجوز (ان لم يحجب) أي وان لم يكن في بيعه لهما عاباة بان يبيع لهما بناقص عما بيع به لغيرهما (و) منع (اشترائه) أي للوكيل بمال موكله (من يعتق عليه) أي على موكله من فروعه وأصوله وحواشيهم القريبة (ان علم) الوكيل عتقه عليه (و) الحال (لم يعينه) أي الرقيق (موكله) للشراء وان اشتراه على الوجه الممنوع (عتق عليه) أي الوكيل ويغرم ثمنه وولاءه للموكل (والا) أي وان لم يعلم الوكيل عتقه على موكله سواء علم قرا بته أم لا كما قال عياض أو علم عتقه عليه وعينه موكله للشراء (فيعتق على) أمره أي الموكل وفي المدونة وان ابتاع من يعتق عليك غير عالم لزمك وعتق عليك (و) منع (توكيله) أي الوكيل غير المفوض فيما وكل هو فيه في كل حال (الا) حال (أن لا يليق) الفعل

الموكل عليه (به) أي الوكيل وحينئذ فيجوز توكيله فيه (أو) أي والا ان (يكسر) الفعل الموكل فيه بحيث يتعذر على الوكيل استقلاله فيه فله توكيل من يعينه عليه ابن رشد الوكيل المعوض اليه لم أحفظ في جواز توكيله غيره نصا واختلف فيه المتأخرون والظاهر أن له أن يوكل (و) اذا وكل الوكيل لعدم اللياقة أو الكثرة فوكيله وكيل عن الموكل الاول (فلا ينزل) الوكيل (الثاني بعزل) الموكل لو كيله (الاول) وكانه وكل وكيلا بعد وكيل (وفي) منع (رضاء) أي الموكل بتصرف وكيل وكيله (ان) كان قد (تعدى) الوكيل (به) أي التوكيل بان وكل في لائق غير كثير بلا اذن وجوازه (تاويلان) في قول المدونة من وكل رجلا يسلم له في طعام فوكل الرجل غيره لم يجز حملها بعضهم على معنى لم يجز لو وكيل أن يوكل بلا اذن موكله وبعد فلموكل الخيار في اهضاء فعل وكيل وكيله ورده وحملها ابن يونس على معنى لم يجز رضا الموكل بتصرف وكيل وكيله اذ بتعدى وكيله صار الدين ديناً عليه فلا يقسمه في سلم الوكيل الثاني إلا أن يكون قد حل أجله وقبضه فيجوز لسلامته من فسخ الدين في الدين (و) منع (رضاء) أي الموكل بتصرف وكيل وكيله (ب) سبب (مخالفته) أي الوكيل له (في سلم ان) كان قد (دفع) الموكل (الثلث) لو كيله وحصلت مخالفته (بسماء) أي في الثمن الذي سماه الموكل لو كيله بان زاد عليه كثير الا يزاد مثله عادة كدفعه له عشرة ليسلم في طعام أو غيره فاسلم فيه عشرين فيمنع رضا موكله بالمسلم فيه اذ بتعديده صار المسمى ديناً عليه والرضا به فسخ دين في دين ويزيد الطعام ببيعته قبل قبضه (أو) أي ومنع رضا الموكل (بدين) باع به وكيله ما أمره ببيعته بنقد أو اطاق ولم يسم نقد أو لا مؤجلاً (ان) كان قد (فات) المبيع بيد مشتربه لا نه فسخ دين في دين اذ بتعديده صار المسمى ديناً عليه حالاً فلا يسلموكله لرضا بالدين الى أجله (١٢٩) على المشهور (و) حيث منع الرضا بالدين

بِهِ أَوْ يَكْثُرُ فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بَعَزْلٍ الْأَوَّلِ وَفِي رِضَاهُ أَنْ تَعْدَى بِهِ تَأْ وَبِلَانٍ
وَرِضَاهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ بِمُسَامَاةٍ أَوْ بَدَيْنَ إِنْ فَاتَ وَبِيعَ فَإِنْ
وَفِي بِالتَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَالْأَغْرَمَ وَإِنْ سَأَلَ غَرَمَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَيَصْبِرُ
لِيَقْبِضَهَا وَيُدْفَعُ الْبَاقِيَ جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا فَاقْلَ وَإِنْ أَمَرَهُ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ
فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ أَوْ غَرَمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْفَى بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ فَيَبِيعُ
وَوَغَرَمَ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةَ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدِّينَ وَلَمْ يُشْهَدْ أَوْ بَاعَ بِكَطْعَامٍ
تَقْدًا مَا لَا يُبَايَعُ بِهِ وَأَدَّعَى الْإِذْنَ فَتَوَزَعَ

(بيع) الدين والمؤجل بعرض
حال ثم بيع العرض بنقد حال
(فات وفي) ثمن الدين
(بالقيمة) لسعة الموكل التي
لم يسم لها ثمناً حين التوكيل
على بيعها (أو) وفي (بالتسمية)
أي الثمن المسمى لها
حين التوكيل فلا كلام للموكل
(والا) أي وان لم يوف ثمن الدين
بالقيمة والتسمية (غرم) الوكيل
تمام القيمة أو التسمية وان بيع

(١٧) — جواهر الاكلیل — ثاني) الدين باكثر من القيمة أو التسمية فجميعه للموكل اذ لا ربح للمعتدي على مال غيره (وان سال) أي طالب الوكيل (غرم التسمية أو) غرم (القيمة لسعة الموكل وان لا يباع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل أجل الدين (ليقبضها) الوكيل ممن اشترى بالدين (ويدفع) الوكيل لموكله (الباقى) من الدين بعد أخذ القيمة أو التسمية (جاز) للموكل الرضا بما ساله الوكيل (ان كانت قيمته) أي الدين لو بيع وقت الـ (ال) (مثلاً) أي التسمية أو القيمة (فاقل) اذ ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثير مؤجل (وان أمر) الوكيل (ببيع سلع) سمي لها ثمناً أم لا (فأسلمها) أي أسلم المأمور السلعة (في طعام) منع الرضا به لفسخ دين في دين وبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (أو غرم) المأمور (التسمية) أي الثمن الذي سماه الأمر للسلعة حاله ان كان سمي له (أو) أغرم (القيمة) ان لم يسم (واستوفى) أي استعمل (الطعام) المسلم فيه (لا جملته) أخذه المأمور عوضاً عما غرمه للأمر وان نقص عنها (عزم) المأمور (النقص) أي استمر عزمه عليه لانه قد عزم التسمية لعدم جواز بيعه قبل قبضه (ف) اذا حل أجله (بيع) الطعام المسلم فيه بعد قبضه من المسلم اليه فان ساوى ثمنه التسمية أو القيمة أولاً (و) ان زاد عليها (ف) الزيادة لك (يا أمر) (و) ان وكله على اقباض دين فاقبضه لمستحقه ولم يشهد عليه وأنكر مستحقه قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيل الدين (ان اقبض) الوكيل (الدين) لمستحقه (ولم يشهد) الوكيل شاهدين على اقباضه له وانكر المستحق قبضه منه لتفريطه بترك الاشهاد عليه وظاهره ولو كانت العادة ترك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور (أو) أي وضمن الوكيل ان (بكطعام) وعرض (نقداً) أي حالاً ومفعول باع (ما) أي عرضاً (لا يباع) عادة (به) أي كطعام (وادعى) الوكيل (الاذن) له من موكله في بيعه بكطعام (فتوزع) أي انكره موكله اذ نه له في بيعه بذلك ولا بينة له عليه قال

الحطاب ولم يبين المصنف رحمه الله ما الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام المبيع أو فواته والحكم في ذلك ان كان المبيع قائماً بخير الموكل في اجازة البيع وأخذ ما يبيع به أو نقضه وأخذ مبيعاً وان كان فات خيراً في أخذ ما يبيع به أو تضمن الموكل قيمته (أو) أى وضمن ان (أنكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه من ثمن أو مئمن أو دين (فقامت) أى شهدت (البينة) عليه بقبضه فادعى تلفه بلا تعد ولا تفريط أو دفعه لموكله (فشهدت) له بينة أخرى (بالتلف) أو الدفع الذي ادعاه فيضمن ولا تنفعه بينة التلف لتكذيبها بانكاره القبض (كالمدين) أى المدعى عليه يدين فينكر التدين فتشهد به البينة فيدعى الاقباض وتشهد به بينة أخرى فلا تنفعه لتكذيبها بانكاره التدين ويحكم عليه بدفعه لمن شهدت له البينة الاولى (ولو قال) الوكيل (غير المفوض) اليه في التصرف لموكله بأن وكله على شيء خاص كقبض دين أو ثمن أو مئمن ومفعول قال (قبضت) ما وكلت على قبضه (وتلف) ما قبضته بلا تعد ولا تفريط (برىء) الوكيل فلا يغرر عوضه لموكله لانه أمينه (ولم يبرأ) الشخص (الغريم) الذي أقبض الوكيل ما كان عنده للموكل من دين أو ثمن أو مئمن أو ودية أو رهن لاحتمال كذب الوكيل وتواطئه مع الغريم في كل حال (الابينة) تشهد للغريم بما بينه قبض الوكيل منه ما كان عنده للموكل (و) من وكل شخصاً على شراء شيء فاشتراه له ثم دفع له ثمنه ليدفعه للبائع فغاب عليه ثم ادعى تلفه قبل دفعه للبائع (لزم الموكل غرم الثمن) ولو ضاع من وكيله مراراً (الى أن يصل) الثمن (لر به) أى البائع ومحل لزوم الموكل غرم الثمن الذي ضاع من وكيله (ان لم يدفعه) أى ان لم يدفع الموكل الثمن (له) أى للوكيل قبل الشراء لانه انما اشترى على ذمة موكله فلا يبرأ من الثمن الا بوصوله للبائع فان كان دفعه له قبل شرائه وضاع فلا يلزمه غرمه لانه وكله على الشراء بمال معين فذهب وذمته لم تشتغل بشيء (وصدق) الوكيل بيمينه (في دعوى الرد) (١٣٠) أى دفع ثمن ما وكل على بيعه أو مئمون ما وكل على الشراء أو ما وكل على

أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالتَّلَفِ كَالْمَدِينِ وَلَوْ قَالَ غَيْرُ
الْمُفَوَّضِ قَبِضْتُ وَتَلَفَ بَرِيٌّ وَلَمْ يَبْرَأِ الْغَرِيمُ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَلَزِمَ الْمُوَكَّلُ غَرَمَ الثَّمَنِ
إِلَّا أَنْ يَصِلَ رِبِّهِ إِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ لَهُ وَصَدَّقَ فِي الرَّدِّ كَالْمُودَعِ فَلَا يُوْخَرُ لِلْإِشْهَادِ
وَلَا أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ إِلَّا سَبْدًا إِلَّا لَشَرْطٍ وَإِنْ بَعْتَ وَبَاعَ فَلَا وَلَّ إِلَّا
بِقَبْضٍ وَلَكَ قَبْضُ سَامِهِ لَكَ أَنْ تَبْتَ بَيِّنَةً وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ أَدَّعَى الْإِذْنَ
أَوْ صِفَةً لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالْثَمَنِ فَرَزَعْتَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِغَيْرِهِ وَحَلَفَ

قبضه من دين أو مودع أو
مرتبه أو واهب أو متصدق
قصر الزمان أو طال مفوضا
كان أولاً (كالودع) بفتح
لدال يدعى رد الوديعة لمودعها
وينكره المودع فيصدق المودع
بافتح يمين الا أن يقبض
الوديعة ببينة للتوثق فلا
يصدق في الرد الابينة وحيث
كان الوكيل والمودع بالفتح

مصدقين في دعوى الرد وطلب أحدهما يرد ما بيده للموكل أو المودع بالسكسر (فلا يؤخر) أى الوكيل والمودع كقوله
يا لفتح رده اليه (الاشهاد) عليه أى ليس له أن يقول لا أرد حتى أشهد عليه اذ لا تقع له فيه (ولا حد الوكيلين الاسترداد) أى الاستقلال فيما
يفعله عن موكله دون اطلاع الوكيل الا بخلاف الوصيين (الا لشرط) من الموكل لا يستبد أحدهما فيتبع شرطه (وان) وكلت
شخصاً على بيع سلعة تم (بعث)ها لشخص (وباع)ها الوكيل لاخر (فلاول) من البيعتين هو اللازم والثاني بيع فضولى لا تنقل السلعة
للمشتري الاول بالبيع الاول في كل حال (الا) حال تلبس المشتري الثاني (بقبض) للسلعة من البائع الثاني فيمضى البيع الثاني ويرد
البيع الاول اذا لم يعلم البائع الثاني والمشتري منه البيع الاول والافهى للاول كذا قال الوليين (وان) دفعته لرجل مالا ووكلته على اسلامه
في سلعة موصوفة واسلمه فيها وحل اجل السلم وغاب وكيلك فـ (لك) ياموكل (قبض سلمه) أى الشيء الذى اسلم فيه وكيلك (لك)
في غيبة وكيلك ويرأ المسلم اليه بدفعه لك (أن ثبت ببينة) أن وكيلك اسلم فيه لك وليس للمسلم اليه الامتناع من دفعه لك لانك لم تسلمه
راس المال لان اسلام وكيلك كاسلامك (و) ان تصرف شخص في ملك غيره ببيع او شراء او نحو ذاك وادعى المالك اذن له فيه
وأنكر المالك الاذن فيه (فاقول لك) يامالك في عدم الاذن له بالتصرف (ان ادعى) المتصرف (الاذن) منك له في التصرف
وانكرت الاذن تمسكاً بالاصل (او) ان وكلته في التصرف في مالك فتصرف وادعى (صفة له) أى التصرف وخالفته فيها بان باعه
وقلت له لم أمرك ببيعه بل برهنه مثلاً أو باعه بعرض أو طعام وقلت بل بشقة فلقول لك واستثنى من قوله والقول لك فقال (الا ان) تدفع
ثمننا لشخص وتوكله على شراء سلعة به فيقبضه و (يشترى بالثمن) فالذى دفعته له عبداً مثلاً (فرزعت) ياموكل انك امرته (ب) شراء
(غيره) أى غير ما اشتراه الوكيل كثوب (وحلف) الوكيل على انك امرته بشراء ما اشتراه لا بشراء غيره فلقول قول الوكيل

وشبه في كون القول قول الوكيل فقال (كقوله) أي الوكيل (أمرته) في (بيعه) أي الموكل على بيعه (عشرة) من الدراهم مثلاً (و) قد (أشبهت) العشرة أن تكون ثمنه (وقلت) يا موكل أمرتك ببيعه (بأكثر) من العشرة كاثني عشر (و) قد (فات المبيع) فواتاً مصوراً (بزوال عينه) فالقول للوكيل بيمينه فان حلف برى لأنه مدعى عليه الضمان وان نكل حلف الآمر وعزم الوكيل اثنتين وصرح بمفهوم فات فقال (أو لم يفت) ما باعه الوكيل (ولم يحلف) موكله على ما ادعاء فانقول قول الوكيل وهو يمين أولاً قولاً (وان وكتبه) أي مر يد السcribe إلى جهة تجلب منه الجوارى (على أخذ) شراء (جارية) لك من تلك الجهة (فبعث بها) اليك (فوطئت) منك أو ممن زوجتها له (ثم قدم المأمور) من سفره (ب) جارية (أخرى وقال هذه) الجارية التي قدمت بها هي التي اشتريتها (لك و) الجارية (الأولى) التي بعثت بها (وديعة) عندك (فان لم يمين) المأمور حين بث الجارية الأولى أنها وديعة (وحلف) على أنها وديعة (أخذها) أي الوكيل الجارية الأولى وترك لك الجارية الثانية التي قدم بها في كل حال (الآن تفوت) الجارية الأولى (بكولك) منك (أو تدبير) أو عتق ناجز أو كناية فلا يأخذ في كل حال (الابينة) تشهد للوكيل على ان الأولى وديعة فيأخذها مع قيمة ولدها ان كان (وانزمتك الأخرى) التي قدم المأمور بها (وان أمرته) بشراء جارية لك (بمائة) فاشترى جارية وأرسلها اليك ثم قدم (فقال أخذتها) أي اشتريت الجارية التي أرسلتها (١٣١) اليك (بمائة وخمسين) فان لم تنف خيرت في أخذها) أي قبول الجارية التي أرسلها لك (بما) أي المائة

والخمس التي قال الوكيل انه أخذها وأوردها للوكيل ولا شيء عليك ان كنت وطئتها (والا) أي وان فاتت بشيء مما تقدم (لم) ينزكك (المائة) التي امرته بالشراء بها ولو أقام بينة بشرائها بمائة وخمسين لتفريطه بعدم اعلامك حين ارسالها فكأنه تبرع لك بالخمس التي زادها (وان) دفعت دراهم لرجل وكتبه على اسلامها في طعامه مثلاً لك

كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ بِيَعِهِ بِعَشْرَةٍ وَأَشْبَهَتْ وَقُلْتُ بِأَكْثَرِ وَفَاتَ الْمَبِيعُ بِزَوَالِ عَيْنِهِ أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَمْ يَحْلِفْ وَإِنْ وَكَلْتَهُ عَلَى اخْتِجَارِ يَةٍ فَبَعَثَ بِهَا فَوُطِئَتْ ثُمَّ قَدِمَ بِأُخْرَى وَقَالَ هَذِهِ لَكَ وَالْأُولَى وَدِيْعَةٌ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ وَحَلَفَ أَخَذَهَا إِلَّا أَنْ تَقُوتَ بِكَوَلٍ أَوْ تَدْبِيرٍ إِلَّا لِبَيِّنَةٍ وَلَزِمَتْكَ الْآخَرَى وَإِنْ أَمَرْتَهُ بِمِائَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَإِنْ لَمْ تَقُتْ خَيْرْتَ فِي اخْتِجَارِهَا بِمَا قَالَ وَالْأُولَى لَمْ يَنْزِمَكَ إِلَّا الْمِائَةُ وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ إِيَّاهُ فَإِنْ عَرَفَهَا مَا مَوْرُكَ لَزِمَتْكَ وَهَلْ وَإِنْ قَبَضْتَ تَأْوِيلَانَ وَالْأُولَى قَبْلَهَا حَلَفَتْ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِعَدَمِ الْمَاءِ مَوْرُكَ مَا دَفَعْتَ إِلَّا جِيَادًا فِي عِلْمِكَ وَلَزِمَتْهُ تَأْوِيلَانِ وَالْأُولَى حَلَفَ كَذَلِكَ وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْمُبْدَأِ تَأْوِيلَانَ

فاسمها فيه وغاب المسلم اليه ثم (ردت دراهمك) أي ردها المسلم اليه (لزيغ) أي عيب اطلع عليه المسلم اليه فيها (فان عرفها) أي الدراهم (مأمورك) لزمته (صدقته) أملاً (وهل) لزمك ان تقبض المسلم فيه بل (وان) كنت (قبضت) المسلم فيه من المسلم اليه وهذا ما أوله ابن بونس المدونة أو انما تلمزك ان لم تقبض المسلم فيه فان كنت قبضته فلا تلمزك ولا يقبل قول مأمورك عليك وعليه تأويلها بعض الشيوخ فيه (تأويلان) فيها لابن القاسم ان أمرت رجلاً ببيعك دراهم دفعته اليه في طعام ففعل ثم أتى البائع بدراهم زائفة ليبدلها وزعم انها التي قبضها من مأمورك فان عرفها المأمور لزمته الآمر أنكرها أم لا لانه أمينه قال ابن بونس قيل ان معنى ذلك ان لم يقبض المسلم وأما لو قبضه فلا يقبل عليه قول الوكيل وذلك عندى سواء قبض الآمر المسلم أو لم يقبضه لانه أمينه (والا) أي وان لم يعرفها مأمورك (فان قبلها) أي مأمورك من المسلم اليه لتبدلها له وامتنعت من ابدلها (حلف) بآمره أو بآني مفعوله في قوله ما دفعت الاجياد في علمك (وهل) تحلف حلقاً (مطلقاً) عن التقييد بعدم مأمورك وهو ظاهر المدونة (أو) انما تحلف (لعدم المأمور) وأما مع سره فلا تحلف واليه نحا أبو عمر ان ومفعول حلفت (ما دفعت الاجياد في علمك) واذا حلفت كذلك (لزمته) أي لزمته الدراهم المأمور في الجواب (أو يبلان والا) أي وان لم يقبلها المأمور والموضوع انه لم يعرفها (حلف) المأمور حلقاً (كذلك) أي مثل حلف الآمر في أن صيغته ما دفعت الاجياد في علمي و برى (وحلف البائع) أي الآمر انه لم يعرفها من دراهمه وان لم يدفع له الاجياد في علمه فان حلف برى أيضاً لزم البائع (وفي المبدأ) بالتحليف من الآمر لانه صاحب الدراهم والمأمور لانه الذي باشر الدفع (تأويلان) قال ابن القاسم للبائع أن يحلف الآمر انه ما يعرفها من دراهمه وانما أعطاه الاجياد في علمه

ثم تلزم البائع (وانعزل) الوكيل بموت موكله ان علم الوكيل موته اذ هو نائبه في التصرف في ماله وقد خرج عن ملكه وصار ملكا لوارثه فلا يتصرف فيه الا باذنه (والا) أى وان لم يعلم الوكيل بموت موكله وتصرف في المال بعده (ف) نفى مضى تصرفه وهو ظاهر المدونة وعليه حملها عامة الا شيخ وعنده هو قول ابن القاسم وحملها عليه بعضهم (تأويلان) ان رشد اذ لم يعلم الوكيل بموت موكله أو عزله ولم يعلم بعزله فقبل انه معزول بنفس العزل أو الموت وهو قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة في الذي حجير على وكيله فقبض من غرمائه بعد عزله وهم لا يعلمون بذلك انهم لا يبرؤن بالدفع اليه وان لم يعلم هو بعزله (وفي عزله) أى انعزال الوكيل (بعزله) أى بعزل الموكل له (ولم يعلم) الوكيل بعزله فلا ينفذ تصرفه له بعده كما في شركة المدونة وعدم انعزاله حتى يعلم فينفذ تصرفه له بعده وقبل علمه به وهو لا بن القاسم وأشهب (خلاف) في التشهير (وهل لا تلزم) الوكالة الموكل ولا الوكيل فكل منهما حالها والرجوع عنها سواء وقعت باجرة أو جعل أو بلا أجر ولا جعل (أو ان وقعت باجرة) معلومة على عمل معين أكثر لئنه على تقاضى دين قدره كذا من فلان باجرة معلومة (أو جعل) معلوم على تقاضى دين من غير بيان قدره أو تعيينه (ف) الوكالة باجرة والوكالة بجعل (كهما) أى الاجارة في اللزوم بمجرد العقد والجماع في عدم اللزوم بالمقدول وللزوم بالشرع للجعل لا للمجمل له (والا) أى وان لم تقع باجرة ولا جعل بان وقعت بغير عوض (لم تلزم) الموكل ولا الوكيل في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين والله أعلم (باب) في بيان أحكام الاقرار (يؤخذ المكلف) أى البالغ العاقل (بلا حجير) عليه في المماوضة بان كان حرار شيدا غير مفلس ولوزوجة أو مريضا في زائد الثالث وصلة يؤخذ (باقراره) أى (١٣٢) المكلف بلا حجير والظاهر انه نظري فيعرف بان خبر يوجب حكم صدقه على قائله

وانعزل بموت موكله ان علم والا فتنأويلان وفي عزله لم يعلم خلاف
وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة أو جعل فكهما والا لم تلزم تردد

باب

يؤخذ المكلف بلا حجير باقراره لا هل لم يكذب ولم يثبت كالعبد في غير
المال وأخرس ومريض ان ورثه وأبدا ولا لطفه أو لمن لم يرثه أو
لجهول حاله كزواج علم بغضه لها أو جهل ورثه ابن أو بنون

فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل
اقرار الوكيل ونحو الانشآت
كبت وطلقت ونطق الكافر
بالشهادتين ولازم الاخبار عنها
بلفظ بعت وطلقت واسلمت
ونحو ذلك والرواية والشهادة
والقذف كقوله زبدان فانه
وان أوجب حكما على قائله
فقط فليس هو حكم
مقتضى صدقه ام (فائدة)
الاقرار والشهادة والدعوى

أخبار والفرق بينهما ان الخبر ان كان حكمه قاصر على قائله فهو اقرار والا فان كان فيه نفع له فدعوى
والا فشهادة (لا هل) أى صاحب الملك المقر به و اوحكاما كحمل ومسجد وقطرة فلا يؤخذ المكلف بلا حجير بما أقربه لغير أهل كجبل
وبحر وسبع (لم يكذب) أى لم يكذب المقر له المقر في اقراره (ولم يثبت) أى المقر في اقراره يكذب لا كيد قرابة أو صداقة أو زوجية
(كالعبد) غير المأذون يؤخذ باقراره في (غير المال) كجرح أو قتل عمد انما يجب فيه قصاص أو حد كقذف وسرقة بالنسبة للقطع
لا لغرم المسروق ونبه بقوله في غير المال على أن التفرقة بين المال وغيره شرعية يعنى ان الشرع حجير على العبد بالنسبة للمال فلا ينفذ
تصرفه فيه ولم يحجر عليه بالنسبة الى نفسه في قتل أو جرح أو ما أشبههما فيؤخذ باقراره به وقد يجتمع الامران في شئ واحد
فيؤخذ ببعض دون بعض كالسرقة فيقطع ولا يغرم (و) كشخص (أخرس) فيؤخذ باقراره بما يفهم عنه من اشارة أو كتابة (و)
كشخص (مريض) فيؤخذ باقراره به مال ولوزاد على ثلث ماله (ان ورثه) أى المريض (ولد) ذكر أو أنثى أو واد ابن اذا أقر (ا) قريب
(أبعد) من الوالد سواء استحق الوالد جميع ماله كإبن أو بعضه كبنات (أو) أقر المريض (ا) صديق (ملاطف) أى معامل له معاملة
جميلة فيؤخذ باقراره له ان ورثه ولد ومفهوم بعد ملاطف انه ان أقر لا جنبي غير ملاطف فيؤخذ باقراره وان لم يرثه ولد لعدم
اتهامه فيه (أو) أقر مريض (لن) أى شخص قريب (لم يرثه) أى الشخص الموصى له لسكونه من ذوى الارحام كخاله وابن امه
فيؤخذ باقراره له ان ورثه ولد (أو) أقر المريض (ا) شخص (مجهول حاله) مع المريض المقر له هل هو قريبه وارثه أو غير وارثه فيؤخذ
باقراره له ان ورثه ولد وشبهه في المؤاخذه بالاقرار يقال (ك) اقرار (ز. ج) ازوجته فيؤخذ به ان (علم) أى ثبت (بغضه) أى
الزوجة وان لم يرثه ابن (او جهل) حاله معها (و) الحال انه ورثه (ابن) صغير أو كبير منها او من غيرها (او) ورثه (بنون)

ذكور وخدمهم أو معهم ناث وأما ن ورثة ناث فقط فهو قوله الاتي ومع الاناث والعصبة قولان فيؤخذ باقراره لها مع البنين في كل حال (الا أن تنفرد الزوجة الجاهولة حاله معها (ب) الولد (الصغير) ولو أنني قان انقردت بصغير بان لم يكن لغيرها من زوجاته ولد صغير لغنى اقراره لها سواء كان الكبير منها أو من غيرها أو منهما معا (و) في مؤ اخذته باقراره لزوجه التي جهل حاله معها (مع) وجود (الاناث) من أولاد الزوج منوهاً أو من غيرها أو منهما (والعصبة) له كأخيه أو عمه نظر البعدها عن الاناث وعدم المؤ اخذة نظر القربا عن العصبة (قولان) وشبه في القولين فقال (كأقراره) أي الاب (للولد العاق) له أي الخارج عن طاعته مع وجود ولد آخر بار له في صحة اقراره لولده العاق نظر الكون العقوق صيره كالبعيد وبطلانه نظر المساواته للبار في ولديته قولان (أو) أقر (لامه) أي العاق التي جهل حاله معها ففي منعه نظر الكون عقوقه نزله منزلة العدم وجوازه نظر الولديته قولان قال ابن رشد وان الولد الكبير في الموضع الذي رفع التهمة عن الاب في اقراره لها عاقاله لم يرفع التهمة وبطل اقراره على احدى الروايتين (أولان من لم يقر المقر له) بعضه (أبعد) من المقر له (و) بعضه الاخر (أقرب) منه كأقراره لاخته مع وجود أمه وعمه فقيل صحيح نظرا لبعدها عن الام وقيل باطل نظر القربا عن العم (لا) يصح اقراره الى قريبه (المساوي) لغيره من أقارب الذي لم يقر لهم كاحدا بنين أو اخوين أو عمين (و) لا يصح اقراره لقريبه (الا قرب) للمقر من لم يقره كأقراره لأمه مع وجود أخته ابن رشد ان أقر لوارث قريبه منه كسائر الورثة أو أقرب من سائرهم سقط وشبه في عدم اللزوم الذي أفاده بقوله لا للمساوي والا قرب فقال (ك) قول المدعي عليه المنكر للمدعي (أخرى) بما ندعيه على (لسنة) مثلاً (وأنا أقر) لك به فلا (١٣٣) يد قوله هذا اقرار (ورجم) المدعي (لخصومته) ان قال اقضي المائة

الآن تنفرد بالصغير ومع الاناث والعصبة قولان كأقراره لولد العاق أو لأمه أو لأن من لم يقر له أبعد وأقرب لا للمساوي والأقرب كأخري لسنة وأنا أقر ورجع لخصومة ولزم لحمل ان وطئت ووضع لا قلله والا فلا كثره وسوى بين توأمية الألبان الفضل بعلى أو في ذمتي أو عندي أو أخذت منك ولو زاد ان شاء الله أو قضى أو وهبته لي أو بعته أو وقفته أو أقرضتني أو ما أقرضتني أو ألم تقرضني أو ساهني أو اتزنها مني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل جواباً لا ليس لي عندك أو أليست لي ميسرة

ومفهوم لا قلله ان دلوا وضع لا كثر منه والحال انها توطأ فلا يلزم الاقرار له وهو كذلك وتعقب ابن عبد السلام وابن هارون قولهم لا قلله بان حكم أقله حكم مازاد عليه من غير خلاف وصوبه ابن عرفة (والا) أي وان لم توطأ بان لم يكن لها زوج ولا سيد مرسل عليها (ف) يلزم الاقرار له ان وضعته (لا كثره) أي الحمل وهي أربع سنين أو خمس على الخلاف وان وضعته لا كثر فلا يلزم الاقرار له ولا قل منه يلزم بالا ولي فتحصل ان وضعه لا قل من ستة أشهر الخمسة أيام بدل على وجود يوم الاقرار قطعا ووضعها لا كثر من الخمس أو الاربع بدل على عدمه يوم الاقرار ووضعها فيما بينهما محتمل لها ولكن يحمل على الوجود اذا لا تحمل اضافته للزنا (وسوى بين توأمية) أي الحمل في قسمة ما أقر به ولو كان أحدهما ذكر والاخر أنثى في كل حال (الألبان الفضل) للذكر على الأنثى وبين صيغ الاقرار الصريحة بقوله (بعلى) كذا الفلان (أو في ذمتي) أو عندي كذا الفلان (أو أخذت) بضم التاء (منك) كذا ويلزمها ما أقر به ان لم يقل ان شاء الله بل (ولو قال) المقر عقب صيغة من هذه الصيغ (ان شاء الله) تعالى لان الاستثناء بالمشيئة لا يفيد في غير العين بالله (أو) قال من بيده شيء لمدعيه انت (وهبته لي أو بعته) لي فهو اقرار بملك المدعي ودعوى هبته أو بيعه لا تثبت الا ببينة أو اقرار من المدعي (أو) قال لمن طال به بدني (وفيته) فهو اقرار بانه تدين منه ودعوى التوفية تحتاج الى نينة أو اقرار من المدعي بها (أو) قال (أليس أقرضتني) ألفا فهو اقرار قال ابن سحنون من قال لرجل أليس قد أقرضتني بالامس ألفا فقال بلى أو نعم فجحد المقر المسأل فانه يلزمه (أو) قال (ما أقرضتني) أو قل (ألم تقرضني) فقال نعم أو بلى فيلزمه (أو) قال (ساهني) لمن قال لمن عليك كذا فاقرار لازم (أو) قل (انزها) بكسر الهمزة وشد الفوقية وسكون النون فعل أمر من الوزن (أو) قال له (لا قضيتك اليوم) فقد أقر ولزمته (أو) قال نعم أو بلى أو أجل جواباً لا ليس لي عندك فهو اقرار لازم (أو) قال له (ليست لي ميسرة)

فأقر ابن شاس إذا قال له اقضني العشرة التي لي عليك فقال ليست لي عسرة أو أرسل رسولك يقبضها أو انظرني بها فكله أقرار
إذا كانه قال نعم وسأله المسألة أو الصبر أو امره باتزانها أو ادعى العسر (لا) يلزم الاقرار بقول الشخص (أقر) بضم الهمزة وشد
الراء بكذا لفلان ابتداء أو جوابا لمن قال لي عليك كذا لا نعم وعد قال ابن غازي لا لنافية من كلام المصنف ومراعاة من قال أقر بصيغة
المضارع المثبت لم يلزمه اقرار ولم أجده هذا الفرع هكذا لاهل المذهب وانما رأيت في وجيز الغزالي لو قال أنا أقر به فقبل انه اقرار قيل
وعد بالاقرار والذي في مفيد الحكم لابن هشام أن من قال أنا اقر لك بكذا على اني بالخيار ثلاثا في التماضي والرجوع عن هذا الاقرار
لزمه الاقرار ما لا كان الذي أقر به أو طلاقا هـ (أو) اي ولا يلزم الاقرار بقوله (على أو على فلان) جوابا لمن قال لي عليك كذا فمن قال
لرجل لي عليك عشرة دراهم فقال على أو على فلان حلف ولا شيء عليه وعلى أصل سنحون ان قال لك على كذا أو على فلان لزمه دون
فلان (أو) أي ولا يلازمه الاقرار ان قال لمن قال له لي عليك مائة (من أي ضرب) أي نوع (تأخذها) أي المائة التي ادعيت بها
على (ما أبعدك) ما تعجبية وأبعد بفتح الهمزة والعين فعل تعجب أي شيء عظيم صيرك بعيدا (منها) أي المائة (وفي) كوف
قوله (حتى ياتي وكيلي وشبهه) أي الوكيل كغلامي (أو) قوله (اتزن اوخذ) جوابا لمن قال له اقضني المائة التي لي عليك اقرارا
وهو قول سنحون وليس باقرار لا نه لم ينسب ذلك لنفسه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) فان زادني عقب اتزن اوخذ فقال
ابن عبد الحكم لزمه الاقرار لنسبته لنفسه (ك) قوله (لك على الف) مثلا (فيما علم) او اعتقد (واظن) او فيما ظننت او حسبت
اورايت (او علمي) او اعتقادي فقال سنحون اقرار وقال ابن المواز ابن عبد الحكم هو شك وليس باقرار قياسا على الشهادة ورده
سنحون بان الشك لا اثره في الاقرار (١٣٤) (و) ان قال لفلان علي الف من ثمن خمر او خنزير او ميتة او حرفنا كره المقر له بانه

لَا أَقْرَأُ عَلَى أَوْ عَلَى فَلَانٍ أَوْ مِنْ أَيْ ضَرَبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدُكَ مِنْهَا وَفِي حَتَّى
يَأْتِي وَكَيْلِي وَشِبْهِهِ أَوْ اتَّزَنَ أَوْ خَذَقُوا لَنْ كَلَّا عَلَى أَنَّهُ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ
أُظُنُّ أَوْ عَلِمَ وَلَزِمَ أَنْ تُؤَكِّرَ فِي أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ عَبْدٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ كَدَعَوَاهُ
الرَّبَّاءُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَبَّاهُ فِي أَلْفٍ لِأَنَّهُ أَقَامَهَا عَلَى أَقْرَارِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ
بَيْنَهُمَا إِلَّا الرِّبَاءُ أَوْ اشْتَرَيْتُ خَمْرًا بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ
أَوْ أَقْرَرْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّا مُبْرَسَمٌ إِنْ عَلِمَ تَقَدُّمُهُ

من قرض او بيع صحيح (لزم)
الاقرار (ان نوكر) المقر (في)
سبب ترتب (الف) في ذمته اقر
بها وقال عقبه (من ثمن خمر)
او خنزير او ميتة او نحوها مما
لا يصح بيعه وناكره المقر له (وقال)
من قرض او من ثمن عبد او نحوه
مما يصح بيعه فيلزمه الاقرار
ويعد نادما بعد اعترافه بتعمير

ذمته ومعقباه بما يرفعه (أو) اي ولزم الاقرار ان قال علي الف من ثمنه (عبد) ونحوه مما يصح بيعه ابعثته منك (ولم اقبضه) او
اي العبد منك ويعد قوله لم اقبضه ندما وتعقبا للاقرار بما يرفعه (ك) اقراره بألف (ودعواه) اي المقر عقبه (الربا) بينه وبين المقر
في الف (واقم) المقر (بينة) اي المقر له (رباه) اي رباي المقر (في الف) فتلزمة الف التي اقربها على الاصح لعدم التعيين
(لا) تالزمه الاب (ان اقامها) اي اشهد المقر البينة (على اقرار المدعي) (بانه) اي الشأن (لم يقع بينهما) اي المدعي والمدعى
عليه (الا لربا) وحينئذ فيلزم الاصل قول واحد (أو) اي ولا يلزمه الاقرار فان قال (اشتريت) خمر بألف ابن عبد الحكم لو قال
اشتريت خمر بألف درهم لم يلزمه شيء لانه لم يقر ان له عليه شيئا (أو) قال (اشتريت عبدا بألف ولم اقبضه) وعلل بان الشراء الجرد عن
القبض لا يوجب عبارة الذمة بالثمن وفيه بحث لا يخفى وكان صاحب البحث يشير الى ما تقرران ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذي لاحق
توفيق فيه ولا عهدة ثلاث ولا شرط خيار يثقل للمشتري بمجرد العقد لكن تقدم انه اذا تنازع المتبايعان فيمن يدا بال تسليم لما في يده ان
يجبر المشتري على تسليم الثمن ولا فخذ اية تنقض قبول قوله في عدم القبض (أو) اي ولا يلزمه الاقرار ان قال اقررت لك بكذا اي الف مثلا
(وانا صبي) ولكن في نوازل سنحون من قال لرجل كنت غصبتك الف ديناروا ناصبي لزمه ذلك وكذا لو قال كنت اقررت لك بالف دينار
وانا صبي ابن رشد قوله غصبتك الف ديناروا ناصبي لا خلاف في لزمه لان الصبي يلزمه ما افسد وكسر وقوله كنت اقررت لك
بألف وانا صبي يخرج على قولين احدهما انه لا يلزمه اذا كان كلامه نسقا وهو الاصح وعليه قوله في المدونة طلقك وانا صبي انه
لا يلزمه والثاني انه يلزمه وان كان كلامه نسقا لانه يتم ان يكون استدراك ذلك ووصله بكلامه لا يخرج عمال اقر به وشبهه في عدم لزوم
فقال (ك) قوله اقررت لك بألف وانا صبي (فلا يلزمه الاقرار) (ان علم تقدمه) اي البرسام الذي هو نوع من الجنون (أو) اي المقر

فان لم يعلم تقدمه لزمه اقراره (أو) أي ولا يلزمه الاقرار (أقر) بشيء فلان طلب منه اعارته أو بيعه أو هبته (اعتذارا) للطالب حتى لا يمكنه منه سمع أشهب من اشترى مالا فستل الاقالة فقال تصدقت به على ابني ثم مات الاب فلا شيء (لا) بن هذا (أو) أي ولا يلزمه الاقرار ان (أقر بقرض) من زيد مثلاً (شكراً) له بان قال أقرضني زيدا لقا ووسع على حتى وفيه جزاءه الله تعالى خير اقل يلزمه (على الاصح) وكذا على وجه الذم كاقترضني فلان وأسأ معاملةً وضيق على حتى وفيه (و) ان أقر يدين من بيع أو قرض وقال انه مؤجل لم يحل أجله (قبل أجل مثله) أي الدين الذي أقر به اذا كان (في بيع) وأنكر البائع التأجيل فلا يلزمه دفعه حتى يحل أجله (لا) يقبل أجل مثله اذا ادعاه (في قرض) ويحلف المقر له ويأخذه حالاً لان الاصل فيه الحلول ويحوه لا بن الحاجب وابن عبد السلام وانكره ابن عرفة قائلاً لا أعرفه لغير ابن الحاجب ولا فرق بين القرض وغيره بل قبوله في القرض أولى لان الغالب في البيع والنقد وغالب القرض التأجيل قال الخطاب ما ذكره ابن عرفة صحيح لا شك فيه وما ذكره ابن الحاجب والمصنف انما يأتي على أصل الشافعية من الاصل في القرض الحلول (و) قبل من المقر بال مبهمة عاطفاً عليها شيئاً معيناً بان قال فلان على ألف ودرهم (تفسير ألف في ك) قوله فلان على (ألف ودرهم) أو بيضة أو رغيف أو شاة أو عبد ويلزمه ما يفسر به لا غيره ولا يكون المعطوف المعين مفسراً للمعطوف عليه المبهم سواء فسر بما اعتيد أم بغيره وفي كتاب ابن سحنون اذا قال فلان على عشرة ونصف درهم ولم يبين العشرة فله عشرة دراهم ونصف درهم نظر الجواهر (و) ان اقر بشيء مخرجاً بعضه نسقاً بلا فصل قبل اخر اجته كقوله فلان عندى (خاتم فضة لي) أو جبة بطائش الى أو سيف غمدته الى اذا ناله (نسقاً) أى متصلاً بلا تراخ فان لم يقله نسقاً فلا يقبل قوله فضة لي (نالا) اخراج بعض ما أقر به (في غصب) كقوله غصبت هذا الخاتم من فلان وفصه لي (في) فقبول اخر اجته (١٣٥) وهو قول أشهب ومن واقفه وعدمه وهو

قول ابن عبد الحكم (قولان)
قال الخطاب كذا ذكرهما في
توضيحه وكأنه لم يقف على
المسألة في المدونة ونصها من
أقرانه غصب هذا الخاتم ثم قال
وفصه لي فلا يصدق الا ان يكون
كلامه نسقاً اهـ (لا) يقبل
تفسيره ما أبهمه في صيغة اقراره
(يجزع وباب في) قوله لفلان (من)

أَوْ أَقْرَأَ عَتَذَارًا أَوْ بَقَرَضٍ شُكْرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَقَبِلَ أَجْلَ مِثْلِهِ فِي بَيْعٍ
لَا قَرْضٍ وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَنْبٍ وَدِرْهَمٍ وَخَاتَمٍ فَصَهُ لِي نَسَقًا لِأَنِّي غَصَبْتُ
قَقَوْلًا لَا يَجْزِعُ وَبَابٌ فِيهِ مِنْ هَذِهِ لَدَارٍ أَوْ الْأَرْضِ كَفَى عَلَى الْأَحْسَنِ
وَمَا لِي نَصَابٌ وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشَى وَكَذَا وَسَجَنَ لَهُ وَكَمَشَرَةٍ وَنَيْفٍ
وَسَقَطَى كِمَاثَةٍ وَشَيْءٍ وَكَذَا دِرْهَمًا عَشْرُونَ وَكَذَا وَكَذَا أَحَدًا وَعَشْرُونَ
وَكَذَا كَذَا أَحَدًا عَشَرَ وَيَضَعُ

هذه الدار أو الارض الى هذا رجع سحنون عن قوله أو لا يقبل وشبهه في عدم القبول فقال (ك) تفسيره المبهم يجزع أو باب مع تعبيره بلقط (في) بدل من بان قال لفلان في هذه لدار أو الارض ثم فسر به يجزع أو باب فلا يقبل (على الاحسن) عند المصنف (و) وقال لفلان على (مال) لزمه (نصاب) للزكاة من ما أهل المقر من ذهب او ورق قال ابن عبد السلام هذا هو الاشهر في المذهب وقيل نصاب السرقة اذ فيه القطع وبه يحل البضع وقال ابن القصار لا نص عن مالك رضي الله تعالى عنه والذي يوجب النظر الثاني (والاحسن) عند الابهري وغيره (تفسيره) أي المال المقر به وقبول ما فسر به ولو بقيراط أو جبة ويحلف على ما فسر به ان خالفه المقر له وشبهه في التفسير فقال (ك) اقراره (بشيء) لفلان فيقبل تفسيره ولو باقل الاشياء (و) كاققراره (كذا) لفلان ابن عبد السلام فيقبل تفسيره بواحد كامل لا بجزء (و) ان امتنع المقر من تفسيره ما لزمه تفسيره (سجن) المقر (له) أي التفسير المازري فان امتنع من التفسير سجن حتى يفسر (و) ك) اقراره (هشرة ونيف) ما بين العقدين فيفسره بما شاء ويقبل ولو بدرهم او دانق (وسقط) ما يحتاج الى التفسير من لفظ شيء أو كذا ونيف (في) قوله لفلان عندى (مائة وشيء) أو كذا ونيف قال ابن الماجشون من أقر بعشرة دنانير وشيء أو بمائة دينار وشيء ثم مات ولم يسأل فالشيء ساقط ويلزمه ما سمي ويحلف المطلوب (و) لو قال لفلان عندى (كذا درهم) لزمه (عشرون درهما) لان المفرد المنصوب انما يميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود والاصل براءة الذمة فلا تشتغل بالبحقق وهو المشرون هنا (و) لو قال لفلان عندى (كذا وكذا) لزمه احدى وعشرون لان العدد المعطوف من احدى وعشرين الى تسعة وتسعين والحق هنا احدى وعشرون (و) لو قال لفلان عندى (كذا كذا) لزمه (احد عشر) لانه اول العدد المركب فهو الحق وهذا ظاهر فيمن يعرف العربية ويقصدها بكلامه سحنون لا اعرف هذا التفصيل ويرجع فيه الى العرف (و) لو قال له علي (بضع)

بكسر الموحدة من الدرهم لثلاثة لأنها اقل البضغ اذهو منها الى تسعة (أو) قال له عندي (درهم) لزمه (ثلاثة) لأنها اقل
الجمع (و) لوقال له على درهم (كثيرة) لزمه اربعة لأنها اول مراتب السكينة فهي المحقة والزائد عليها مشكوك فيه والاصل براءة
الذمة فلا تشتغل بمشكوك فيه (و) لوقال له عندي درهم (لا كثيرة ولا قليلة) لزمه (اربعة) حملا لكثرة المنفعة على ما زاد على اول
مراتبها فعدا للتناقض (و) لوقال له على (درهم) لزمه الدرهم (المتعارف) عند الناس باطلاق الدرهم عليه (والا) اي وان لم
يوجد درهم متعارف (ف) يلزمه الدرهم (الشرعي) فان كان في البلد درهم مختلفة الوزن والجودة فيحمل كلام المقر على أقلها
وزنا وصفة فان خالفه المقر له حلف (و) لوقال له على درهم مغشوش أو ناقص (قبل) منه (غشه ونقصه ان وصل) المقر قوله مغشوش
أو ناقص بصيغة اقراره فلا يلزمه درهم خالص من الغش ولا كامل الوزن وان لم يصله فلا يقبل ويؤخذ بما أقر به خالصا كامل الوزن
قاله ابن المواز ونقله في التوضيح (و) لوقال له على (درهم مع درهم أو) درهم (تحت) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو) درهم
(عليه) درهم (أو) درهم (قبله) درهم (أو) درهم (بعده) درهم (أو) درهم (ودرهم أو) درهم (ثم درهم) لزمه (درهمان)
في كل صورة من هذه الصور (وسقط) الدرهم أي لا يلزم المقر (في) قوله علي درهم (لا) أي ليس له على درهم (بل) له على
(ديناران) أو بل دينار والمعنى ان من أقر بشئ ثم نقاه بلا واضرب ببل الى أعظم منه سقط الاقرار الاول وثبت الثاني (و) لوقال له على
(درهم درهم) ذا كرا الدرهم مرتين (١٣٦) باضافة الاول للثاني أو توكيده به (أو) قال له علي درهم (بدرهم) لزمه

أَوْ دَرَاهِمَ ثَلَاثَةً وَكَثِيرَةً أَوْ لَا كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً وَدِرْهَمَ الْمُتَعَارَفِ
وَالْأَفْشَرِ وَقَبِيلَ غَشٍّ وَنَقْصٍ إِنْ وَصَلَ وَدِرْهَمَ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ
فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ فِدْرَهَمٍ أَوْ تَمَّ دِرْهَمٌ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ فِي
لَا بَلَّ دِينَارَانِ وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ وَحَلَفَ مَا أَرَادَ هُمَا كَيْتِهَادٍ
فِي ذِكْرِ مِائَةٍ وَفِي آخِرِ مِائَةٍ وَمِائَةٍ وَمِائَتَيْنِ الْآخِرُ وَجَلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبَهَا
أَوْ نَحْوَهَا الثَّلَاثَانِ فَأَكْثَرُ بِالْاجْتِهَادِ وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةِ عَشْرُونَ
أَوْ مِائَةٍ قَوْلَانِ وَثَوْبٌ فِي صَنْدُوقٍ وَزَيْتٌ فِي جَرَّةٍ وَفِي لُزُومٍ ظَرْفُهُ قَوْلَانِ
لَا دَابَّةٌ فِي اصْطَبَلٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحْلَ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ كَأَن حَلَفَ فِي غَيْرِ
الدَّعْوَى أَوْ شَهِدَ فَلَا نَّ غَيْرَ الْعَدْلِ

(درهم) واحد في كل من
الصورتين. (وحلف) المقر
(ما أَرَادَ هُمَا) أي الدرهمين
معا باقراره لاحتمال الاولى
حذف العاطف والثانية بقاء
المصاحبة والمعية وشبه في لزوم
واحد والحلف فقال (كاشهاد)
على نفسه (في ذكر) أي وثيقة
(بمائة ثم لزيد) (و) اشهاد على
نفسه في ذكر آخر (بمائة) لزيد
أيضا والمائة ان مستويان صنفان
وصفة وسببا فتلزمه مائة واحدة
ويحلف على الاخرى ان دعاها
المقر له فان اختلفا نوما أو وصفة

أو سببا الزمة (و) لو أشهد على نفسه لفلان (بمائة) في زمن (و) أشهد له في زمن آخر (بمائتين) لزمه (الاكثر) وهذه
فقط سواء تقدم أو تأخر وقال اصبح ان تقدم الاكثر لزمه الجميع وان تقدم الاقل لزمه الاكثر فقط (و) لوقال له على (جل المائة أو قريب
أو نحوها) لزمه (الثلاثان) منها (فأكثر) منهما (بالاجتهاد) من الحكم (وهل يلزمه) أي المقر (في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون)
وهذا أقرب لعرف العامة الذين يريدون في معنى مع (أو يلزمه مائة) في الجواب (قولان) قال ابن عبد السلام ان كان المقر من أهل
العلم يتصرّفه العبد فيبغى ان يلزمه ما يخرج به الضرب ولا يقبل منه غيره وفي الزامه ذلك اذا تكلم مع عامي نظر (و) لوقال عندي لفلان
(ثوب في صندوق أو زيت في جرة) لزمه الثوب والزيت (وفي لزوم ظرفه) وهو الصندوق والجرة هذا قول سحنون وابنه وجماعة وعدم
لزومه وهو لابن عبد الحكم (قولان) في كل من الفزعين (لا) يلزمه الا اصطبل في قوله لفلان عندي (دابة في اصطبل) قال ابن غازي أشار
به ليقول المقر في واقعه ناعلي انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل أو نخلة في بستان فان الظرف لا يلزمه (و) لوعلى اقراره على شرط
كقوله له على (الف ان استحل) بها فقال استحلها (أو) قال له على الف (ان أعارني) ثوبه مثلاً فاعاره (لم يلزم) الا لف المقر لا نه يقول
ظننت انه لا يستحلها أي بعيني وشبهه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله له على الف (ان حلف) فحلف فلا تزمه اذا كان ذلك في غير الدعوى
عليه بذلك بان كان ابتداءً لا نه يقول ظننت انه لا يحل باطلا ومفهوم في غير الدعوى انه اذا كان فيها وحلف لزمه (أو) قال له على الف
ان (شبه) له (فلان) فشبه له فلا يلزمه قال ذلك الامام رضي الله تعالى عنه وقيد ابن القاسم رحمه الله تعالى بما اذا شهد (غير العدل)

قال وأما العدل فتقبل شهادته عليه (و) لو قال فلان عندى (هذه الشاة أو هذه الناقة لزمته) أى لزمته المقر (الشاة) التى أقربها أولا (وحلف) المقر (عليها) أى الناقة انها ليست للمقر له وظاهره سواء ادعى المقر له أو كلاهما بقى المقر على أقراره ورجع عنه وحلفه واضح اذ ازال شكه واما على بقائه عليه فكيف يحلف ان الناقة ليست للمقر له ولذا قال فى توضيحه فيما قالوه نظر لا يخفى ولو قدم الناقة بان قال له هذه الناقة أو هذه الشاة لزمته الناقة بلايين (و) لو قال هذا الذئب أو العبد مثلا (غصبته من فلان) كزيد ثم قال (لا) أى لم أغصبه من زيد (بل) غصبته (من) شخص (آخر) معين كعمرو (فهو) أى المقر به (ل) الشخص (الاول) منهما لا قراره له به أو لاويتهم فى اخراجه عنه ثانيا (وقضى) (ل) الشخص المقر له (للتأني بقيمته) أى المقر به ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا يمين عليهما أى المقر له أولا والمقر له ثانيا (و) لو قال (لك) (عندى) (أحد ثوبين) معينين أو إحدى هاتين الامتين أو الشاتين (عين) أحدهما للمقر له لاحتمال لفظه الابهام والشك فان عين أحسنهما أخذ المقر له بلا يمين وكذا ان عين أدناهما وصدقه المقر له وان خالفه حلف المقر ودفعه له وان نكل حلف المقر له وأخذ الاعلى (والا) أى وان لم يمين المقر ببقى على شكه (فان عين المقر له أجودهما حلف) عند ابن القاسم وان عين الادنى أخذه دون يمين (وان قال) المقر له (لا أدري) عين ثوبى منهما (حلفا) أى المقر والمقر له (على نفى العلم) منهما بعين المقر به (واشتركا) أى المقر والمقر له فى الثوبين بالنصف ونكولهما أو نكول أحدهما كحلفهما (والاستثناء هنا) أى فى صيغ الاقرار (ك) الاستثناء فى صيغ (غيره) أى الاقرار كالطلاق والعق فى كونه بأحدى أدوات مخصوصة وشرط اتصافه والنطق به وان سرا (١٣٧) وقصده وعدم استغراقه قال ابن شاس اذا

استثنى من الاقرار ما لا يستغرق صح كقوله له على عشرة الاتسعة فيلزمه واحد خلافا لعبد الملك وعلى المشهور لو قال له على عشرة الاتسعة الاثمانية لزمه تسعة لان الاستثناء من النفي اثبات كما انه من الاثبات نفى (وصح) الاستثناء بما يدل عليه عرفا ولو خالف اللغة بعدم ادائه لغة كقوله (له) أى زيد مثلا هذه (الدار) التى فى

وهذه الشاة أو هذه الناقة لزمته الشاة وحلف عليها وغصبته من فلان لا بل من آخر فهو للأول وقضى للتأني بقيمته ولك أحد ثوبين عين والأفان عين المقر له أجودهما حلف وان قال لا أدري حلفا على نفى العلم واشتركا والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والبيت لى وبغير الجنس كلف الأعبداً وسقطت قيمته وان أبرأ فلانا ماله قبله أو من كل حق أو أبرأه برىء مطلقاً ومن القذف والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصك الأبيينة أنه بعدة وان أبرأه مماً معه برىء من الأمانة لا الدين

(١٨ — جواهر الاكليل — ثاني) حوزى (والبيت) الثلاثى منها (لى) فمن أقر بدار فى يده انها لفلان الا بيتا معلوما فانه لى قبل استثنائه (و) صح الاستثناء (بغير الجنس) المستثنى منه (ك) قوله لفلان على (أ) اب الاعبدا (فيوصف ويقوم وتطرح قيمته من الالف ولذا قال (وسقطت قيمته) أى العبد من الالف وفهم منه ان قيمته أقل من الالف والاك كان استثناء مستغراقا لا يتأتى اسقاطه واختار بعض الخذاق لغو الاستثناء من غير الجنس وعده نادما (وان أبرأ) الرشيد غير الحجيور (فلانا) كناية عن علم شخص كزيد (مما) أى كل حق ثبت (له قبله) بكسر القاف أى جهة المبرأ بفتح الراء برىء مطلقا (أو) أبرأه (من كل حق) له قبله برىء مطلقا (أو أبرأه) ولم يذكر المبرأ منه بان اقتصر على قوله أبرأتك (برىء) ابراء (مطلقا) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برىء (من) الحقوق البدنية أيضا مثل حد (القذف) والقصاص فى نفس او طرف اذا لم يبلغ الامام أو بلغه واراد المقدوف السترة على نفسه لا الشفقة على قاذفه (و) برىء (من) الحقوق المالية التى يقوتها الا تلاف كغرم مال (السرقة) لا قطعها لانه حق لله تعالى لا للمسرورق ماله وان أبرأه بصيغة مامر ثم ادعى المبرأ بالسكر على المبرأ بالفتح بحق نسيه او لم يعلمه حين الابرأ او ادعى ان ابرأه انما كان مافيه الخصومة وهذه غيره (فلا تقبل دعواه) ان لم يات بصك بل (وان) (أنى بصك) أى وثيقة مكتوبة على المبرأ بالفتح بما ادعى به عليه فى كل حال (الا) ان يأتى (ببيينة) تشهد (انه) أى الحق المدعى به تجدد على المبرأ بالفتح (بعده) أى الابرأ فتقبل دعواه (وان أبرأه مماً معه برىء من الأمانة) ودعواه كانت او قرأها (لا) يبرأ (من الدين) قال ابن غارى سكنت عن لفظ عندو على وقال المازرى اذا قال مالى قبله حق حمل على انه أبرأه من سائر الحقوق كانت ديوناً فى ذمته أو امانة عنده واذا قال مالى عنده حق فالامر عندنا كذل لك خلافاً لابن حنيفة رضى الله تعالى عنه الذى خصه بالامانات وان قال مالى عليه حق فقال سحنون يعم

الإمانة والدين وقال ابنه يخص المضمون كالدين والعارية المضونة والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) في بيان أحكام الاستلحاق وهو الاقرار بالنسب وأفرده بترجمة لا يختص به بأحكام (انما يستلحق الاب) قال ابن انقاسم اذا أقر رجل بابن جازا قراره ولحق به صغيرا كان أو كبيرا أنكر الابن أو أقر وانما يستلحق الاب (بجهول النسب) فيها مال لك من ادعى ولدا لا يعرف كذب فيه لحق به (ان لم يكذبه) أي الاب في استلحاقه (العقل لصغره) أي الاب عمن استلحقه وعبر ابن شاس بالحس بدل العقل (أو) لم تكذبه (العادة) لكون المستلحق بكسر الحاء لم يدخل البلد الذي ولده المستلحق بفتحها (أو) لم يكذبه (الشرع) كاستلحاق معروف الذنب (و) ان (لم يكن) المستلحق بالفتح (رقا لمكذبه) أي المستلحق بالكسر في استلحاقه فان كان رقا لمكذبه فلا يصدق في الظاهر في استلحاقه لا تهامه برفع ملك مال كنه عنه (أو) أي لم يكن (مولى) بفتح الميم أي عليه ولاء بالعتق لمكذبه فان كان مولى لمكذبه فلا يصدق في الظاهر لا تهامه برفع الولاء عنه (لكنه) أي المستلحق بالفتح (يلحق به) أي المستلحق بالكسر في الصورتين في الباطن اذ لا يمتنع كونه ابنا لمن استلحقه ومولى لعتقه أو رقا لملكه ويلحق بجهول النسب مستلحقه ان صغر بل (ان كبر) بكسر الموحدة أي كان بالغ حين استلحاقه ويلحق بجهول النسب مستلحقه ان كان حيا بل (أو) أي وان (مات) المستلحق بالفتح فيم من نفى ولدا بلعان ثم ادعاه بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لانه يتهم في ميراثه ويحذول يرثه (و) اذا (١٣٨) استلحق ميتا (ورثه) أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح (ان ورثه) أي

المستلحق بالفتح (ابن) الخطاب ظاهره ان هذا الشرط انما هو في ارثه منه واما نسبه فلا لحق به وان لم يرثه ابن وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن في كتاب اللعان (أو) باعه (أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح على انه عبده ثم استلحقه لحق به) (ونقض) أي فسخ بيعه فيرد المستلحق ثمنه (ورجع) مشتريه على بائعه (بنقته) أي المستلحق بالفتح (ان لم تكن له خدمة على الارجح

(فصل) انما يستلحق الاب مجهول النسب ان لم يكذبه العقل لصغره أو العادة ان لم يكن رقا لمكذبه أو مولى لكن يصدق به وفيها أيضا يصدق وان أعتقه مشتريه ان لم يستدل على كذبه وان كبر أو مات وورثه ان ورثه ابن أو باعه ونقض ورجع بنقته ان لم تكن له خدمة على الارجح وان ادعى استيلادها سابقا فقولان فيها وان باعها فولدت فاستلحقه لحق ولم يصدق فيها ان اتهم بحبة أو عدم ثمن أو وجاهة ورد ثمنها ولحق به لو كد مطلقا وان اشترى مستلحقه والملك لغيره عتق كسأه ردت شهادته وان استلحق غير ولد لم يرثه ان كان وكرت والا

عند ابن يونس من الخلاف وان كانت له خدمة أقربهم المبتاع أو ثبتت فلا يرجع بنقته (وان) باع أمة بلا ولد ثم (ادعى) خلاف بائعها (استيلادها) أي استيلاذ الأمانة التي باعها (أو) ولد (سابق) منه على بيعها (في قبول قوله ونقض بيعها وعدمها) (قولان) منصوبان (فيها) أي المدونة (وان باعها) أي الأمانة (فولدت) عند مشتريها لا قبل من أقصي مدة الحمل أربع سنين أو خمس (فاستلحقه) البائع بان قال هو ابنه (لحق) به (ولم) الأولي لا (يصدق) بائعها (فيها) أي الأمانة التي باعها واستلحق ولدها فصارت أم ولد (ان اتهم فيها) (سبب) (حبة) منه لها (أو) سبب (عدم) بفتح العين والدال أي فقد (ثمن) لها من يده بانقائه مثلا بعد قبضه من مشتريها (أو) بسبب (وجاهة) أي جمال وحسن (ورد) بائعها ثمنها لمشتريها لا عتقها فانها أم ولد لا تباع (ولحق به الولد) الذي استلحقه لحوقا (مطلقا) عن التقيد بعدم اتهامه فيها بشيء مما تقدم أو بعدم عتقها أو بحياة الولد (وان) استلحق رجل رقيقا لغيره وكذبه ما لملكه فألغى استلحاقه ثم (اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح (و) الخال (الملك) جاز على المستلحق بالفتح (لغيره) أي المستلحق بالكسر وكذبه المالك حين استلحاقه فألغى ثم اشتراه (عتق) بفتححات المستلحق بالفتح على مستلحقه بالكسر لا عتقها فانها ابنة والاب لا يستقر ملكه على ابنه (ك) عتق الرقيق على (شاهد) له بالعتق على ما لملكه فلم تقبل شهادته (وردت شهادته) أي الشاهد بالعتق لما منع قام به ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له بالعتق فيعتق عليه لا عتقها بجر يته (وان استلحق شخص شخصا (وارثا غير واد) مستلحقه بالكسر كاخ وعم وأب وأم فلا يثبت نسبه له (لم) الأولي لا (يرثه) أي لا يرث المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر (ان كان) أي وجد (وارث) للمستلحق بالكسر (والا) أي وان لم يكن هناك وارث

(ف) في ارثه (خلاف) فالذهب عن ابن يونس لارث باقرار وقال ابن رشد مذهب المدونة الارث بالاقرار وعزاه البا جى للملك وجهود اصحابه رضى الله تعالى عنهم (وخصه) أى الخلاف في ارث المقر به من المقر اذا لم يكن له وارث معروف (المختار) أى اللخمي (بما اذا لم يطل الاقرار) بالوارث وأما مع الطول فلا خلاف عنده في الارث به لدلائله على صدقه قال اللخمي ان قال هذا أخى فاذا لم يكن له ذو نسب ثابت يرثه فقليل المال لبيت المال وقيل المقر له أولى وهذا أحسن لان له بذلك شبهة ولو كان الاقرار في الصحة وطا ات المدة وهما على ذلك يقول كل واحد منهما الآخر أخى أو يقول هذا عمي ويقول الآخر ابن أخى وموت على ذلك السنون ولا أحد يدعى بطلان ذلك لكان حوزا (وان قال) المكلف (لاولاد أمته) الثلاثة (أحد هو ولي) ومات القائل ولم يعين الولد الذى أقر به (عتق) الولد (الاصغر) كله لانه حر بكل تقدير سواء كان المقر به وعتيقه ظاهر أو كان غيره وعتيقه لانه ولد أم ولد وحكمه كحكم أمه في العتق بموت السيد (و) عتق (ثلاثا الوسيط) لانه حر بتقديرين كونه المقر به وكونه المقر به الا كبر ورق بتقدير كونه الاصغر (و) عتق (ثلاثا) الوالد (الا كبر) لانه حر بتقدير واحد وهو كونه المقر به ورق بتقديرين كونه الا وسطا والا بصغر (وان افتقرت أمهاتهم) أى الاولاد الذين قال في شأنهم أحد هم ولدى ومات قبل تعيينه بان كان كل ولد من أمة (فواحد) منهم حر (بالقرعة) وأمه حرة تبع له (واذا ولدت) حرة (زوجة رجل وأمة) رجل (آخر واختلاط) أى الدان ولم تعرف كل واحدة منهما ولدها (عينته) أى الوالد لكل واحد منهما (القافة) أى جماعة من العرب خصهم الله تعالى بمعرفة النسب بالمشبه في الخلقة (وعن) (١٣٩) ابن القاسم (رحمه الله تعالى فيمن) أى

امراة والمرأة التي ولدت بنتا وخشيت من زوجها فراقها لكرامته البنت فطرحتها على باب المسجد مثلا عسى ان يلتقطها من يربها فلما حضر زوجها ألزمها بالاثيان بها فذهبت لها (ووجدت مع ابنتها التي طرحتها بنتا اخرى) ولم تعرف بنتها من هي منهما (ولا تلحق به) أى الزوج (واحدة) منهما هذا ما قاله ابن القاسم ومحمد بن المواز وقال سحنون تدعى القافة للتحق به احدهما (واما تعتمد القافة)

فَخِلَافٌ وَخَصَّةٌ اخْتَارُ بِمَا اِذَا لَمْ يَطُلْ الْاِقْرَارُ وَاِنْ قَالَ لَا وُلَادِ اُمَّتِهِ اَحَدُهُمْ وَلَدِي عَتَقَ الْاَصْغَرُ وَثَلَاثًا اَلْاَوْسَطُ وَثَلَاثُ الْاَكْبَرِ وَاِنْ اِفْتَرَقَتْ اُمَّهَاتُهُمْ فَوَاحِدٌ بِالْقُرْعَةِ وَاِذَا وَلَدَتْ زَوْجَةٌ رَجُلٍ وَاُمَةٌ اُخْرَى وَاخْتَلَطَا عَيْثُنَا الْقَافَةُ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فَيَمْنٌ وَجَدْتَ مَعَ ابْنَتِهَا اُخْرَى لَا تُلْحَقُ بِهِ وَاَحَدَةٌ مِنْهُمَا وَاِنَّمَا تَعْتَمِدُ الْقَافَةُ عَلَى اَبٍ لَمْ يَدْخُنْ وَاِنْ اَقْرَّ عَدْلَانِ بِثَالِثٍ ثَبَتَ النَّسَبُ وَعَدْلٌ يَحْلِفُ مَعَهُ وَيُرِثُ وَلَا نَسَبَ وَلَا فَحْصَةَ الْمُقَرَّ كَالْمَالِ وَهَذَا اخِي بَلْ هَذَا فَلِاَوَّلِ نِصْفِ ارْثِ اَبِيهِ وَلِلثَّانِي نِصْفُ مَا بَقِيَ وَاِنْ تَرَكَ اُمًّا وَاَخًا فَاَقْرَّتْ بِاَخٍ فَلَهُ مِنْهَا السُّدُسُ وَاِنْ اَقْرَمِيَتْ بِاَنَّ فَلَانَةَ جَارِيَتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فَلَانَةَ

في اللاحق (على) مشابهة (أب) حي أو ميت (لم يدفن) لا على شبهه عصبة الاب المدفون والمشهور أنه يكفي بالقائف الواحد وقيل لا بد من اثنين (وان أقر عدلان) من ورثة ميت كابن أو أخوين أو عمين (بثالث) مساو لها في الاستحقاق كابن أو أخ أو عم (ثبت النسب) والميراث من الميت ومفهوم الشرط أنه لو أقر غير عدلين فلا يثبت به النسب وهو كذلك اجماعا (و) ان أقر (عدل) واحد (يحلف) المقر به (معه) أى العدل المقر (و) يرث (الميت مع المقر) (أو) الحال (لا نسب) ثابت له باقرار العدل وحلقه (والا) أى وان لم يكن المقر عدلا (فحصه) الشخص (المقر) بوارث (كالمال) المتروك أى كانا جميع التركة في القسمة على المقر والمقر به فان كانا ولدين أقر أحدهما بثالث وكذبه أخوه فحصة المقر النصف فيقدر أنه جميع التركة ويقسم على الثلاثة فينوب المقر به ثلثه فيأخذه وثلثاه للمقر (و) ان قال أحد عاصبي عيت (هذا) لشخص ثالث (أخي) وانكره أخوه ثم أضرب المقر عن اقراره لهذا الثالث وقال (بل هذا) لشخص آخر رابع أخى (فله) مقر به (الاول) نصف ارث أبيه (أى المقر لا عترافه له به واضرا به عنه لا يسقطه لانه يعد ندما (ولا) مقر به (الثاني نصف ما بقي) بيد المقر لا عترافه له به (وان ترك) ميت (أما وأخا) ثابتين (فاقرت) الام (باخ) آخر للميت وانكره الاخ الثابت (فله) أى المقر به (من) حصته (بها) أى الام من تركه ابنتها (السدس) لا عترافه له به ولا شيء منه للميت كترافه أن الثلث كله الام هذا مذهب الموطأ وعليه العمل (وان أقر ميت) بعد اقراره في حياته (بان فلانة) كناية عن علم أنى كسعوده وكذا هذا الاسم حين اقراره (جاريته) أى أمة المقر (ولدت منه فلانة) كناية عن علم أنى كسعيدة

(و) الحال (لها) أي الجارية التي أقر بانها ولدت منه فلانة (ابنتان أيضا) من غير المقر (ونسيتها) أي البنت المعينة المقر بها (الورثة والبينة) الشاهدة بأقراره (فان أقر بذلك) أي اقرار الميتم بولادة الامة منه إحدى بناتها (الورثة) وادعوا انهم نسوا اسمها وجعلوا عينها (فهن) أي البنات الثلاث (احرار ولهن ميراث بنت) واحدة وهو النصف لتحقق بنوة احداهن ويقسم بينهما بالسوية لجهل عين من تستحقه منهن واستوائهن في دعوى استحقاقه كله (والا) أي وان لم يقر الورثة بأقراره المذكور وانكروه جملة مع نسيان البينة اسمها (لم) الا ولي فلا (يعتق شيء) من البنات الثلاث الا التي أقر الميتم بان احداهن بنته ونسيت (وان استلحق) المكلف (ولدا) في صورة يلحق به فيها (ثم أنكره) أي نفيه عن نفسه بعد استلحاقه وقال ليس بولدي (ثم مات الولد) عن مال ومستلحقه حي (فلا يرثه) أي لا يرث المستلحق بالنكس المستلحق بالفتح لنتفيه عن نفسه واعتزافه انه لا حق له في ارثه (ووقف ماله) أي المال الذي تركه المستلحق بالفتح (فان مات الاب) الذي استلحق ورجع عن استلحاقه (ف) المال الموقوف لورثته أي الاب لان رجوعه عن استلحاقه غير معتبر بالنسبة لهم (وقضى به) أي المال الموقوف (دينه) أي الاب ان كان عليه دين (وان قام غرماؤه) أي الاب (وهي حي أخذوه) أي المال الموقوف ان كان قدر دينهم أو اقل منه والا أخذوا منه قدر دينهم وتركوا باقية موقوفة حتى يموت الاب ابن شاس اذا استلحق ولدا ثم أنكره ثم مات الولد عن مال فلا يأخذه المستلحق ابن القاسم وبوقف ذلك المال فان مات المستلحق صار هذا المال لورثته وقضى به (١٤٠) دينه وان قام غرماؤه عليه وهو حي أخذوا ذلك المال في ديونهم والله أعلم

باب في أحكام الوديعة وما يتعلق بها وعرف المصنف مصدرها لا ستلزام معرفته معرفتها فقال (الابداع) أي حقيقة شرعا (توكيل بحفظ مال) فهي امانة فلا يضمنها المودع الا اذا تعدى عليها وأشار المصنف الى جملة من اسباب التعدى عليها فقال (تضمن) الوديعة أي يضمنها المودع بالفتح (سبب سقوط شيء) منه عليها فالتلفها ولو خطأ لانه كالعمد في أموال الناس (لا) تضمن (ان) انسكرت

ولها ابنتان أيضا ونسيتها الورثة والبينة فان أقر بذلك الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت والألم يعتق شيء وان استلحق ولدًا ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فان مات فلورثته وقضى به دينه وان قام غرماؤه وهو حي أخذوه

باب

الابداع توكيل بحفظ مال تضمن بسقوط شيء عليها الا ان انسكرت في نقل مثله او خلطها الا كتمح بماله او ذراهم بدنانير للاحرار ان تلف بعضه فبينسكها الا ان يتميز بوا تنفاعة بها او سفره ان قدر على أمين الا ان ترد سلامة وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثلي

كالتيجارة

في حال (نقل لها نقل (مثله) بغير تفریط

فان نقلها نقلًا خالفًا لنقل مثله فتلفت فيضمنها لتعديدها عليها (و) تضمن (سبب خلطها) أي الوديعة بغير هاله او لغيره خلطًا يتعسر معه تميزها من غيرها (الا خلط) (كتمح بماله) (جنسًا وصفة فلا يضمنها) (و) (الا خلطها بغير جنسها مع تيسر تميزها منه بغير كلفة كخلط (دراهم بدنانير) وقطن بكتان فلا تضمن اذا كان الخلط (للاحراز) أي الحفظ فيهما (ثم ان تلف بعضه) أي الخلط بمثله او بغير جنسه المميز عنه (ف) (التلف بينسكها) بالخاصة بقدر الماين والسالم كذلك لعدم تميز مال احدهما من مال الآخر (الا ان يتميز) مال احدهما من مال الآخر كالدرهم والدنانير فخصية كل مال من ربه (و) تضمن (سبب) (انتفاعه) أي المودع بالفتح (بها) أي الوديعة وتلقها (أو سفره) أي المودع (بها) أي الوديعة فتلفت منه فيضمنها (ان قدر) المودع بالفتح (علي) ردها لربها أو ايداعها عند شخص (أمين) فان لم يقدر على ذلك وخشى تلفها يتركها فلا يضمنها ويضمنها بالانتفاع والسفر في كل حال (الا ان ترد) الوديعة التي انتفع أو سافر بها حال كونها (سالمة) من التلف والعيب ثم تتلف بعد ردها فلا يضمنها المودع لان موجب ضمانه هلاكها لا مجرد انتفاعه أو سفره بها وظاهره تصديقه في دعوى ردها سالمًا بلا اشهاد عليه وهو كذلك (وحرم) على مودع مثل أم معدم (سلف) أي تسلف شيء (مقوم) كعرض وحيوان مودع عنده اتفاقًا لا اختلاف الأغراض في عينه فلا يقوم مثل مقامه ولا نه من تلك الشيء من غير طيب ما لكة (وحرم) سلف شخص مودع (معدم) أي فقير لا يقدر على وفاء ما يتسلفه من مثلي مودع عنده (وكره) ان يتسلف (النقد والمثلي) أي ما يكال أو يوزن أو يعد للمودع المثل كذافي وديعة المدونة وفي القبطتها

المنع وشبه بالسلف في تفصيله المتقدم بتمامه فقال (كالتجارة) في الوديعة من المودع بالفتح فتحرم في القوم مطلقا عن تقييده
 بكونه معدوما ومن المعدوم في النقد والمثل وتكره فيهما من المولى (و) ان اتجر المودع بالوديعة وربح فيها (الربح) اذاله تلتك لضمها
 والخراج بالضمان (وبرى) المودع الذي تسلف الوديعة تسلفا مكروها بان كانت مثليا وهو مولى (ان رد) المال (غير الحرم)
 تسلفه وهو النقد والمثل مع كونه مملوكا لمحل ايداعه ثم ضاع بعد رده سواء أشهد على رده أم لا ولكن لا يصدق في دعواه ردها الا بيمين على
 المشهور واستثنى من البراءة برد غير الحرم فقال (الا) ما تسلفه المودع من الوديعة (بإذن) مع المودع في تسلفه مطلق عن التقييد
 بالاحتياج (أو) مقيد به كان (يقول) المودع بالكسر (ان احتجبت) يا مودع بالفتح لتسلف شيء من الوديعة (فخذ) منها
 ما تحتاجه سلفا وتسلفها كلها أو بعضها ورد مثل ما تسلفه لمكانه فضايع فلا يبرأ رده لا نه أسلفه من مالكه فلا يبرأه الا رده اليه كسائر الديون
 (و) ان أخذ المودع بعض الوديعة بإذن مطلق أو مقيد ورده وضاع مع الباقي (ضمن) المودع بالفتح البعض (المأخوذ فقط) أي
 دون البعض غير المأخوذ فلا يضمنه (أو) أي ويضمنها ضاعت (ب) سبب وضع (قفل) آلة من حديد تجعل على الباب لمنع فتحه
 متلبس (بنهى) من المودع بالكسر للمودع بالفتح عن وضعه على ما هي فيه فوضعه عليه فسرقت فيضمنها لا غراه السارق بوضعه
 ومفهوم بنهى انه ان لم ينه عنه فلا يضمنهما (أو) أي وتضمن (ب) سبب (وضع) للوديعة (ب) وعاء (نحاس) فسرقت منه (في)
 صورة (أمره) أي المودع بالكسر بوضعها (ب) وعاء (فخار) لان وضعها في النحاس يغري السارق (لا) تضمن الوديعة
 (ان زاد) المودع بالفتح (قفلا) على ما فيه الوديعة (١٤١) فسرقت (أو) أي ولا ضمان على

المودع ان عكس في صورة
 (الفخار) بان أمره بوضعها
 في نحاس فوضعها في فخار
 فسرقت فلا يضمنها (أو)
 أمر (المودع) بالكسر المودع
 بالفتح (بربط) للوديعة (بكم)
 فأخذ المودع بالفتح الوديعة
 (باليد) فسرقت منه فلا
 يضمنها لان اليد أصوب
 من الكم وشبه في عدم الضمان
 فقال (ك) وضعها في (جيبه)

كَالتِّجَارَةِ وَالرَّبْحُ لَهُ وَبَرَىٰ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْحَرَمِ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولُ إِنْ اخْتَجَبْتُ
 تُخَذُّ وَضْمَنَ الْمَأْخُوذَ فَقَطَّ أَوْ يَقُولُ بِنَهْيٍ أَوْ يَوْضَعُ بِنُحَاسٍ فِي أَمْرِهِ
 بِفَخَّارٍ لَّا إِنْ زَادَ قِفْلًا أَوْ عَكَسَ فِي الْفَخَّارِ أَوْ أَمَرَ بِرَبْطٍ بِكُمْ فَأَخَذَهَا بِالْيَدِ
 كَجَيْبِهِ عَلَى الْخُتَارِ وَبَنَسِيَانَهَا فِي مَوْضِعٍ اِيْدَاعِهَا وَبَدْخُولِهِ الْحِمَامَ بِهَا
 وَخَرُوجِهِ بِهَا يَظُنُّهَا فَتَلَفَتْ لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمَةٍ فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ
 الضَّمَانَ وَيَا يَدَاعِيَهَا إِنْ سَفَرَ لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةً اَعْتِيدَ بِذَلِكَ إِلَّا لِعَوْرَةٍ
 وَحَدَّثَتْ أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ

فسرقت فلا يضمنها (على المختار) عند اللخمي من الخلاف وما عزا المصنف اللخمي من الاختيار فقد أشار المواق الى اعتراضه
 بقوله ما ألقيته لللخمي اه فعل صوابه على الحسن عند ابن عبد السلام فانه قال الاقرب سقوط الضمان في الجيب فانه أصوب لها
 ولا سيما في لباس أهل المغرب وقبلة في التوضيح (و) تضمن (ب) سبب (نسيانها) أي الوديعة (في موضع ايداعها) لاخذها (و) تضمن
 (ب) سبب (دخوله) أي المودع متلبسا بها (أي الوديعة) (الحمام) فسرقت منه (و) تضمن (ب) سبب (خروجه) أي
 المودع (بها) أي الوديعة من بيته حال كونه (بظنها) أي الوديعة ملكا (له فضايعت) الوديعة منه لا نه جناية خطأ وهي في أموال
 الناس كالعقد (لا) تضمن (ان نسيها) أي نسي المودع الوديعة حال كونها (في كُم) فسقطت منه حيث أمر بجعلها فيه على
 الاصح (ولا) تضمن (ان شرط) المودع بالكسر (عليه) أي المودع بالفتح (الضمان) بلا سبب من أسبابه لا نه شرط مخالف
 لحكمها (و) تضمن (ب) سبب (ايداعها) أي الوديعة من المودع بالفتح عند غيره وتلفت وان كان الثاني امينا لم يرض المودع
 بالكسر الا بما انه الاول أن اودعت عنده بحضور بل (وان) اودعت عنده وهو متلبس (بسفر) فليس ايداعها وهو مسافر عذرا
 مبيحا لا ايداعها عند غيره ومحل ضمانه ان اودعها (لغير زوجة وأمة) فان اودعها الزوج أو أخته فضايعت فلا يضمنها عند الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه زاد ابن القاسم (ان اعتيدا) أي الزوجة والأمة بالايداع عندهما من الزوج والسيد وحفظهما لهما ما اودعها اياه
 واستثنى من ايداعها لغير زوجة وأمة معتادين به فقال (الا) ايداعها (لعورة) أي عفة وحالة يخشى ضياع الوديعة بسببها ان بقيت
 في محلها كانه دأب الدار ومحاورة من يخشى شربه (حدثت) أي تجددت العورة بعد الايداع فلا توجب ضمانها (أو) أي والا ايداعها
 (ل) ارادة (سفر) من المودع بالفتح (عند عجزه) عن (الرد) أي رد الوديعة لمودعها لغيره ولا وكيل له فلا يوجب ضمانها قال

في المدونة ان اراد المودع بالفتح سفر أو خاف عورة منزلة وربها غائب فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهره ولو كان دونه في ثقته فسفره وخوف عورة منزله عذر أبو محمد ولا يضمنها ولو دفعها بغير بينة وبالغ على عدم الضمان بالابداع لعذر حدث فقال هذا ان أودعها بحضور بل (وان أودع) المودع الوديعه غيره (سفر) والمعنى أن من أودع وديعه تحت يده لعذر فلا يضمنها ولو أودعها لغيره في السفر (ووجب) على المودع اذا خاف على الوديعه من عورة منزله التي حدثت أو اراد السفر واراد ابداع الوديعه عند غيره (الاشهاد) لعدين (ب) ممانته (العذر) الذي حدث ولا يكفي قوله اشهدوا اني أودعها لعذر (و) ان أودع المودع بالفتح الوديعه لعذر ثم زال العذر الموجب ابداعها بأن رجع من سفره أو بنى بيته أو انتقل عند جاراته ورد الوديعه لحل ابداعها ثم تلفت منه (برى المودع) من ضمانها (ان رجعت) الوديعه من المودع الثاني للمودع الاول حال كونها (سالمه) من التلف والعيوب ثم تلفت بعد رجوعها (و) ان أودع المودع الوديعه عند غيره لارادته السفر وسافر ثم رجع من سفره (ف) عليه أى المودع (استرجاعها) أى أخذ الوديعه عن أودعها عنده وردها الى محل ابداعها الذي كانت به (ان) كان (نوى الاياب) أى الرجوع من السفر الذي أودعها عند ارادته عند غيره لاجله لا التزامه بحفظها لهما فلا يسقط عنه الا زمن عذره بالسفر (و) تضمن (ب) سبب (بعث) اى ارسال من المودع بالفتح (بها) أى الوديعه لربها بغير اذن فتتلف (و) تضمن (ب) سبب (انزائه) أى ارسال العجل عليها لتحمل بغير اذن ربها (فتن) أى الاناث المودعات من الاناء بل (وان) متن (من الولادة) قال ذلك ابن القاسم وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يضمنها ان ماتت من الولادة وقال أشهب لا يضمنها ولو ماتت من الاناء وشبه في الضمان فقال (كامة) مودعة (زوجها) المودع بغير اذن ربها (فماتت) الامه (من الولادة) وكذا (١٤٢) موتها من وطئها قال ابن ناجي فلو اقتصر على قوله فماتت لكان أحسن

وإن أودع بسفره وجب الا شهاد بالعدو وبرى أن رجعت سالمه وعليه استرجاعها إن نوى الاياب ويضمنها وبانزائه عليها فمتن وإن من الولادة كامة زوجها فماتت من الولادة ويحدها ثم في قبول بينة الرد خلاف وموته ولم يوص ولم توجد الا لكهشتر سنين وأخذها إن ثبت بكتابة عليها أنها له أن ذلك خطه أو خط الميت وبسعيه بها المصادر وموت المرسل معه لبلد إن لم يصل اليه وبكلبس الثوب وركوب الدابة والقول له أنه ردها سالمه إن أقر بالفعل

لشموله المسألين (و) تضمن (ب) سبب (جحد) ابداعها (بها) ثم أقربه أو قامت عليه بينة به وادعي ردها أو تلفها فان استمر على جحدده ولم تقم عليه بينة به فلا يضمنها (ثم) ان أقام المودع بالفتح بينة برد الوديعه لربها بعد اقراره به أو قيام البينة به وكان جحدده أولاً ففى قبول بينة المودع الشاهده له (بالرد) أى رد

وان

الوديعه لمودعها لانه أمين ولا ينظر لتضمن جحدده تكذيبها واستحسنه اللخمى

وعدمه لتكذيبها بجحدده ابتداء وهو المشهور (خلاف) أى قولان مشهوران (و) تضمن (بموته) أى المودع بالفتح (و) الحال انه لم يوص (بها) (و) الحال انها (لم توجد) الوديعه بعينها في تركه فيؤخذ عوضها منها ويحمل على انه تسلفها أو تلفها في كل حال (الأن) يطول الزمان (ل) مرور (عشر سنين) من يوم ابداعها فيحمل على ردها لربها (و) ان ادعى شخص ان له وديعه عند ميت ووجدت في تركته مكتوباً عليها أنها للمدعى (أخذها) أى استحق المودع بالكسر أن يأخذ وديعته من تركه المودع بالفتح (ان ثبت بكتابة عليها انها أى الوديعه (له) أى المودع بكسر (ان ثبت ان ذلك) المذكور من الكتابة (خطه) أى المودع بالكسر (أو) ثبت أنه (خط الميت) المودع بالفتح قال ذلك اصمغ وقال ابن القاسم يأخذها ان وجد عليها خط الميت لا خط المودع قال بعض العلماء خشية أن يكون بعض الورثة أخرجهال فكتب عليها اسمه (و) تضمن (بسعيه بها) اى الوديعه بان يمشى بها (المصادر) أى ظالم فيضمن (و) ان أرسل شخص بمال الى بلد فمات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فانه يضمن (بموت) الشخص (المرسل) المال معه (بلد) بطنه لشخص معين أو يفرقه على فقرائه (ان لم يصل) المرسل معه (اليه) أى البلد بان مات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فيؤخذ عوضه منها لاجل له على انه تسلفه وأفققه (و) تضمن الوديعه (ب) سبب انتفاع المودع بها (كلبس الثوب وركوب الدابة) اذا تلفت ولقائل أن يقول هذا مستغني عنه بقوله سا بقاوا انتفاعه بها ويحاجبها انه أعاده ليرتب عليه قوله (والقول له) أى المودع بالفتح بيمينته (انه ردها) أى الوديعه لحلها بمدا انتفاعه بها حال كونها (سالمه) من التلف والعيوب ثم تلفت بعد ردها فلا يضمنها (ان) كان (أقر بالفعل) أى لبس الثوب وركوب الدابة مثلاً فان أكره وشهدت عليه بينة فادعى انه ردها

سأله فلا يقبل قوله (وإن أكرها) بلاذن مودعها لشخص يرغبها أو يحمل عليها متاعا (لمكة) المشرفة مثلاً فانتفع بها المستكرى (ورجعت بحالها) الذي كانت عليه سالمة (إلا أنه) أي أكرأها (خبسها عن) بيعها لو كانت حاضرة في (أسواقها) التي ارتفعت قيمتها فيها (فلك) ياد مودع بالكسر (قيمتها) معتبرة (يوم) عقد (كرائه) أي المودع بالفتح اذ هو يوم التعدي عليها (و) إذا أخذت قيمتها يوم كرائها (لا كراء) لك فهو للمودع بالفتح لانه قد تبين ملكه للمودع يوم كرائها (أو) لك (أخذته) أي كراء الوديعة الذي أكرها به المودع بالفتح (و) لك (أخذها) أي الوديعة مع كرائها (و) تضمن () بسبب (دفعها) أي الوديعة من مودعها بالفتح لشخص غيرك حال كونه (مدعيا انك) ياد مودع بالكسر (أمرته به) أي دفع الوديعة لذلك الشخص وأنكرت ذلك (وحلفت) انك لم تأمره به (والا) أي وان لم تحلف على عدم أمرك (حلف) المودع بالفتح انك أمرته به (وبرى) من ضمانها وان لم يحلف ضمنها في كل حال (الا) شهادة (بينة على الامر) منك بدفعها لذلك الشخص واذا غرم المودع بالفتح عوض الوديعة (رجع على القابض) بموضع ما غرمه ان شاء (وان بعثت اليه) أي المبعوث اليه المفقوم من بعثت (بمال) وقبضه من الرسول ثم اختلفنا فقال المبعوث اليه انال (تصدقت به على وأنكرت) يا باعث التصديق به عليه وقالت بل هو وديعة تحفظها لي وأخذها منك متى شئت (فالرسول) المبعوث معه المال (شاهد) بينكما ما بالصدقة أو الوديعة فان شهد بالصدقة حلف عليها المبعوث اليه وتمت له فان نكل فالقول للباعث بلا يمين لمسكه بالاصل ونكول المبعوث اليه وان شهد بان وديعة أخذها الباعث بلا يمين لشهادة الرسول له وتمسكه بالاصل وهو قول قول (١٤٣) المالك في اخراجه ماله على وجه خاص وعدم الصدقة (و) ان شهد الرسول

وإن أكرها لمكة ورجعت بحالها إلا أنه حبسها عن أسواقها فلك قيمتها يوم كرائه ولا كراء أو أخذه وأخذها وبدفعها مدعيا أنك أمرته به وحلفت وإلا حلف وبرى إلا بينة على الأمر ورجع على القابض وإن بعثت اليه بمال فقال تصدقت به على وأنكرت فالرسول شاهد وهل مطلقا أو إن كان المال بيده أو يلائن ويدعوى الرد على وارثك أو المرسل اليه المنكر كعليك إن كانت له بينة به مقصودة لا بدعوى التلف أو عدم العلم بالتلف أو الضياع وحلف المتهم

بخوف الغرم فان لم يبق المال بيد أحدهما فلا تقبل شهادته بالصدقة لانهما بخوف غرمه وهذا تأويل ابن أبي زيد في الجواب (تاويلان) فاحلها اذا لم يكن المال بيده ولم تقم على دفعه بينة والمبعوث اليه معدم فان كان بيده أو بيد المبعوث اليه أو قامت له بينة على الدفع قبلت شهادته بها اتفاقا لا انتفاء اتهامه (و) تضمن (بدعوى الرد) من المودع بالفتح للوديعة (على وارثك) ياد مودع أي اليه تنازع فيه دعوي والرد لان الوارث لم يدفع للمودع ولم يأمنه عليها ابن شاس اما دعواه الرد على غير من ائتمنه كدعوي الرد على وارث المالك أو وكيله فلا تقبل الا بينة وكذلك دعوى وارث المودع ردها على المالك فتقرر الى البينة أيضا سواء كان القبض في جميع هذه الصور ببينة أو بغير بينة (أو) أي وتضمن بدعوي الدفع الى (المرسل اليه المنكر) قال في المدونة ان دفعت اليه مالا ليدفع الى رجل فقال دفعته اليه وأنكر ذلك الرجل فان لم يأت الدافع ببينة تشهد على الدفع ضمن الدفع ذلك مال ومفهوم المنكر لو أقر المرسل اليه لبرىء الدافع وشبه في الضمان فقال (ك) دعوى المودع بالفتح رد الوديعة (عليك) ياد مودع فلا تقبل ويضمنها (ان كانت له) أي المودع بالكسر (بينة) شهادة على الدفع للمودع بالفتح (مقصودة) للتوثق على المودع خوفا من دعواه ردها ومفهوم الشرط انه ان قبضها بلا بينة أو ببينة غير مقصودة أو مقصودة لغير التوثق وادعى ردها فيصدق فيه (لا) تضمن (بدعوى) المودع بالفتح (التلف) للوديعة ولو قبضها ببينة مقصودة للتوثق (أو) دعوى (عدم العلم) من المودع بالفتح () ما حصل للوديعة من (التلف أو الضياع) أي لا يضمنها اذا ادعى انه لا يعلم هل تلقت أوضاعا لكفاية دعوى كل منهما في عدم الضمان (وحلف) المودع بالفتح (المتهم) بفتح الهاء أي بالتساهل في حفظ الوديعة اذا ادعى ردها حيث تقبل منه أو ادعى عدم العلم بالرد والضياع وظاهر المصنف ان غير المتهم لا يحلف والمنقول انه يحلف في دعوى الرد بلا نزاع لانه محقق عليه الدعوى وفي دعوى التلف والضياع مشهورها

يحلف المتهم دون غيره (و) ان شرط المودع بالفتح حين الابداع انه يصدق في دعوى الرد والتلف بلايين (لم يفده شرط نفياً) اي آيين وتلزمه فان حلف صدق (ان نكل) المتهم عن اليمين (حلفت) يا مودع بالكسر انها باقية عند المودع وغير مملوكة للمتهم على المشهور (و) ان أرسل رجل مال الى آخر وسأله له بلايينه وانكر استلامه منه (لا) ضمان على الرسول (ان) كان (شرط) الرسول على من ارسله بالمال حين ارسله (الدفع) لشخص (المودع) بفتح السين (اليه بلا) اشهاد (بينة) عليه اذا ثبت الشرط باقرار المرسل أو ببينة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لو شرط الرسول ان يدفع المال بغير بينة فلا يضمن لقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم (و) تضمن (بقوله) أي المودع بالفتح للمودع بالكسر (تلفت) الوديعة (قبل أن تلقاني) اي قبل لقائك اباي بالامس مثلاً وصلة قوله (بعد منعه دفعها) أي الوديعة للمودع بالكسر لعذر ابداء له بها واولى بلا عذر وشبهه الضمان فقال (كقوله) أي المودع بالفتح تلفت (بعده) أي لقيمك اي فيضمنها ان كان منعها (بلاعذر) فان كان منعها لعذر فتلفت فلا يضمنها (لا) يضمن (ان قال) المودع بالفتح بعدم منعها (لا ادري) جواب (متى تلفت) الوديعة قبل لقيمك او بعده وحلف على عدم علمه حملاً على انه تلفت قبله ولم يعلم اذا الاصل عدم الضمان (و) تضمن (ب) سبب (منع) المودع بالفتح دفعه (ها) للمودع عند طلبها (حتى يأتي الحاكم) وتلفت قبل اتيانها فيضمنها (ان لم تكن) الوديعة مقبوضة (بينة) شاهدة بقبضها للتوثيق لان القول قوله في ردها حينئذ فليس له منعها حتى يأتي الحاكم ومفهوم الشرط انه ان قبضها بينة مقبوضة للتوثيق ومنعها بعد طلبها حتى يأتي الحاكم فتلفت قبل اتيانها فلا يضمنها لعذره بعدم تصديقه (١٤٤) في ردها بلا بينة (لا) تضمن (ان قال) المودع بالفتح عند طلبها منه

وَلَمْ يَفِدْهُ شَرْطُ نَفْيِهَا فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَلَا أَنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ
وَبَقَوْلِهِ تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بَعْدَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ بَعْدَهُ بَلَا عَذْرَ لَا أَنْ
قَالَ لَا أَدْرِي مَتَى تَلَفْتُ وَمَنْعَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمَ أَنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً لِأَنْ قَالَ
ضَاعَتْ مِنْذُ سَنَيْنَ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ حَضَرَ صَاحِبُهَا كَالْقَرَأْضِ وَلَيْسَ لَهُ
الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا وَلَا أُجْرَةُ حِفْظِهَا بِخِلَافِ مَحَلِّهَا وَلِكُلِّ تَرَكُّهَا وَإِنْ
أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيًّا أَوْ اقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ بَاذَنَ أَهْلَهُ
وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَسْأُذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ أَنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ
وَأَنْ قَالَ هِيَ لَا حَدِّكُمَا وَنَسِيْتُهُ تَحَالَفًا

(ضاعت من) مدة (سنتين) مضت
(وكنيت أرجو) عود (ها) فلا
يضمنها (و لو حضر صاحبها) ولم
يخبره بضياعها وشبهه في عدم
الضمان فقال (ك) بدعوى
عامل (القرأض) ضياعه منذ
سنتين فلا يضمنه عند ابن القاسم
و لو حضر صاحبه ولم يسمع ذلك
منه قبل طلبه منه (و) من
ظلمه انسان في مال ثم اودع الظالم
عنده مالا قدر ماله او اكثر

وقسمت

ف (ليس له) أي المودع بالفتح (الاخذ منها) أي

الوديعة حال كونها مملوكة لمن ظلمه) أي المودع بالفتح في بيع او ايداع او غصب (بمثلا) أي الوديعة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لحديث أدا الإمامة لمن ائتمنك ولا تخن من خانتك (ولا) أي وليس للمودع بالفتح (اجرة حفظها) أي الوديعة لا نه ليس من سنتها ولخرجها بأخذ الاجرة عليه عن اسمها (بخلاف) اجرة (محلها) أي الوديعة فللمودع بالفتح أخذها (ولكل) من المودع بالكسر والمودع بالفتح (ترك) ايداعها) أي الوديعة بعد وقوعه فلربما أخذها وللامين ردها (وأن أودع) ذو مال ماله (صبياً أو سفيهاً أو اقراض) أي الصبي والسفيه (أو باعه) أي الصبي أو السفيه ثمن مؤجل واسلمه في مؤجل (فتلف) المال المودع او المقرض او المبيع من الصبي أو السفيه (لم يضمن) الصبي أو السفيه شيئاً منه ان قبل ذلك بغير اذن أهله بل (وان) قبله (بأذن أهله) وهذا بعد الوقوع ويكرههم اذهم له فيه لانه تقرير بالتلف المال (و) ان اودع مالا عند رقيق ما ذون له في التجارة أو تلفه (تعلقت) الوديعة أي قيمتها أو مثلاً (بذمته) الرقيق المودع بالفتح (المأذون) له من مال له الرقيق في التجارة تعلقا (عاجلاً) أي حالاً فتؤخذ من ماله الآن كالحرق ولا يستأنى به عتقه ولا تتعلق برقبته ولا بمال سيده الذي بيده وليس لسيده اسقاطها عنه (و) ان اودع رقيقاً غير مأذون له فيها وتلفها تعلقت (بذمة غيره) أي غير المأذون له لكن لا عاجلاً بل (اذا عتق) ان لم يسقطه السيد) عنه فان اسقطه عنه قبل عتقه سقط لا نه بعينه فلا يتبع به (و) ان كانت وديعة بيد شخص وادهاها اثنان مثلاً (قال) المودع بالكسر (هي) أي الوديعة (لا حدكما) خاصة (ونسيته) فلا اعلمه الآن (تحالفا) أي يحلف المتازعان فيها كل على نفى دعوى الاخر وتحقيق

دعواه (وقسمت بينهما) نصفين ونكولها كحلفهما وأخذها الحالف وحده (وان أودع) ذو مال عند (اثنين) ودعاه وتنازعا في حيازتها لحفظها له وغاب (جعلت) الوديعة (بيد العدل) منهما فان استويا في العادة جعلت بيدهما معا بجعلها في محل بقعة لين وأخذ كل واحد مفتاحا والله أعلم (باب) في بيان أحكام العارية الجوهرية والعارية بالتشديد كما أنها منسوبة إلى العارلان طلبها عاراه والصحيح أنها من التعاو رأي التداول وزنها فعليه فألقها أصلية عين بدل من وأوقا صلبها عورية فابذلت الواو ألقا لتحررها عقب فتح (صح وندب إعاره) شخص رشيد (مالك منفعة) تبع الملك الذات أو باجارة أو عارية فلا يشترط فيها ملك الذات ففي وصايا المدونة الثاني للرجل أن يؤجر ما أوصى له به من سكنى دار أو خدمة عبد حال كون مالك المنفعة (بلا حرج عليه) ان كان مالك الذات والمنفعة أو للمنفعة فقط باجارة بل (وان) كان (مستعيرا) فلا نصح من يحجور عليه لصغر أو سفاه أو رق أو دين أو زوجية أو مرض أو من مستعير حجر عليه المعير ابن عرفة والعيرة من حيث ذلك مندوب إليها لانهما احسان والله يحب المحسنين ويعرض وجوبها لمن يخشى هلاكه بعدمها وحرمتها لكونها معينة على معصية وكرهتها لكونها معينة على مكروه (لا) تصح إعاره شخص (مالك انتفاع) بنفسه فقط كحجس عليه لسكنائه ومستعير شرط عليه معيره أن لا يعير لغيره ولا تصح إعارته أيضا وصلة إعاره (من أهل) أي مستحق (التبرع عليه) بالشئ المعار هذا هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كافر عبدا مسادا ولا ولد والده ومفعول إعاره قوله (عينا) أي ذاتا (لا) استيفاء (منفعة) منها مع بقاء الذات وهذا هو الركن الثالث ونعت منفعة (بمباحة) اللخمي الإعاره هبة المنافع دون الرقاب قال ابن شاس فلا تعار (١٤٥) المكيلات ولا الموزونات وانما يكون قرضها لا نهالا لئلا تتراد لا لاستهلاك

وَقُسِّمَتْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أُوْدِعَ اثْنَيْنِ جُعِلَتْ بِيَدِ الْأَعْدَالِ

باب

صَحَّ وَنَدِبَ إِعَارَةُ مُلْكٍ مَنْفَعَةٍ بِإِلَاحَجَرٍ وَإِنْ مُسْتَعِيرٌ لَا مَالِكٍ أَنْتَفَاعٍ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ عَيْنًا لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّيٍّ مُسْلِمًا وَجَارِيَةٍ لَوْ طُءُ أَوْ خِدْمَةٍ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ أَوْ لِمَنْ لَا تَعْتَقُ عَلَيْهِ وَهِيَ لَهَا وَالْأَطْعِمَةُ وَالتَّقْوِدُ قَرْضٌ بِمَا يَبْدُلُ وَجَازَ أَعْنَى بَغْلَامِكَ لَا عَيْنَكَ إِجَارَةٌ وَضَمِنَ الْمَغِيبُ عَلَيْهِ إِلَّا لِبَيْتِنَةٍ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفِيَهُ تَرَدُّدُهُ

(١٩ — جواهر الاكلیل — ثاني) لوطي) للاجماع على أنه لا يحل الا بملك تام أو نكاح (أو) أي ولا تصح إعاره جارية لـ (خدمة لـ) رجل (غير محرم) لها لتأديب الاختلاط بها فلا تجوز الا اذا كانت متجاللة لا أرب فيها وكذا ان كانت شابة وهو شيخ فان (أو) أي ولا تصح إعارتها لـ (خدمة) (من تعتق) الجارية عليه تأصلها وفرعها وحاشيتها القرينة (و) اذا وقع وأعيرت لخدمة من تعتق عليه (قد) هي أي الخدمة (لها) أي الجارية فمن إعارتها له لا للمستعير ولا للمعار له (والأطعمة) والتقود) الارفاق بها (قرض) أي تسليف لا عارية لانه لا ينتفع بها الا باهلاك عينها وأشار للركن الرابع للإعارة فقال (بما يبدل) على تملك المنفعة بلا عوض قولاً كان كاعرتك ونعم جوابا لاعتري أو فعلا كتناولة مع تقدم طلبها أو إيماء برأسه (وجاز) قوله (أعني) بغلامك) مثلاً بوماً أو بومين (لا عينك) بغلامك كذا حال كون ذلك (إجارة) أو ويكون ذلك إجارة وظاهر المصنف أنه لا يشترط اتحاد العمل المتعاون فيه لان أحدهما عوض عن الآخر (و) ان ادعى المستعير تلف الشئ المعار له (ضمن) المستعير الشئ المعار له (المغيب) بفتح الميم أي الذي يغاب (عليه) أي يمكن اخفاؤه مع وجوده كالثياب والخلى والعروض في كل حال (الا لـ) شهادة (بينة) بتلفه بغير سببه فلا يضمنه اذا لم يقرط ولم يضيع (وهل) يضمن المستعير المغيب عليه اذا لم تكن له بينة بتلفه ان لم يشترط نفيه بل (وان شرط نفيه) أي الضمان فشرطه لغو وعزاه في المقدمات لابن القاسم في بعض روايات المدونة وله ولا شبه في العتبية أو ان شرط نفي ضمانه فلا يضمنه لانه معروف بعد معروف الإعاره حكاه اللخمي والمازري وغيرهما عن ابن القاسم وأشهب في الجواب (تردد) للمتأخرين في القل عن المتقدمين ابن رشد ان اشترط المستعير أن لا ضمان عليه فيما يغاب عليه فشرطه باطل وعليه الضمان

أعيانها وذكر بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال (لا) تصح إعاره (كذمي) رقيقا (مسلمًا) لاذلال المسلم للكافر وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال تعالى والله العزة ولنرسوله وللمؤمنين وأولى الحرب ودخل بالكاف المصحف والسلاح لقتل مسلم والائاء لشرب نحو خمر (و) لا تصح إعاره (جارية

(لا) يضمن المستعير المعار (غيره) أي المغيب عليه أي الذي لا يمكن إخفاؤه مع وجوده كالمقار والحيوان ولو صغيرا كطير عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه ان لم يظهر كذبه (ولو) كانت اعارته متلبسة (بشرط) من المعير على المستعير ضمان مالا يغاب عليه فشرطه لغو (وحذف) المستعير (فيما) أي التلف الذي عرض للمعارو (علم أنه) أي التلف حصل للمعار (بلا سببه) أي المعير (كسوس) في حب وقرض أو حرق نار في ثوب وصيغة يمينه (أنه) أي المستعير (ما فرط) في حفظ المعار وبرىء من ضمانه وان نكل ضمن (وبرىء) المستعير من الضمان (في) تلف المعار بسببه مثل (كسر) آلة حرب كسيف ورمح (ان شهدله) أي المستعير (انه) أي السيف مثلا كان (مع في) حال (اللقاء) للاعداد لا نه لا يتهم بالتفريط فيه أو التعدي عليه حينئذ لتوقف حياته وصيانته نفسه عليه (أو) شهدله انه (ضرب به) أي السيف مثلا (ضرب مثله) فان كسر بان ضرب به العدو ضربا قويا (و فعل) المستعير الشيء (المأذون) له في فعله من المعير كاستعاره دابة لجل أردب بر من مصر لمكة المشرفة (و) فعل (مثله) أي المأذون كحمل أردب عدس بدل أردب قح (و) فعل (دونه) أي أخف من المأذون فيه كحمل أردب شعير بدل أردب قح (لا) يفعل (أضر) منه كأردب قول بدل أردب قح (وان زاد) المستعير على ما استعارها له (ما) أي شيئا (تعطب) العارية (ب) سبه (ه) فعطبت (فله) أي المعير على المستعير (قيمتها) أي العارية فقط يوم اعارتها (أو كراؤها) أي الزائد المعتدى به فقط لا نفع الضرر بالتخير ابن يونس وإذا استعارها لجل شيء فحمل غيره أضر فان كان الذي زاده مما تعطب بمثله فعطبت خير بها في تضمينه قيمتها يوم تعديه ولا شيء له غيرها وأخذ (١٤٦) كراء الزائد ولا شيء له غيره وشبه في التخير بين أخذ القيمة وأخذ كراء الزائد

لَا غَيْرَهُ وَلَوْ بِشَرْطٍ وَحَافٍ فِيمَا عُلِمَ أَنَّهُ بِالسَّبَبِ كَسُوسٍ أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرَى
فِي كَسْرِ كَسِيفٍ إِنْ شَهِدَلَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ وَفَعَلَ
الْمَأْذُونَ وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ لَا أَضْرَوْا إِنْ زَادَ مَا تَعَطَّبَ بِهِ فَلَهُ قِيَمَتُهَا أَوْ كَرَاؤُهُ
كَرَدِيفٍ وَاتَّبَحَ إِنْ أَعْدَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ وَالْإِفْكَارِ أَوْهُ وَلَزِمَتِ الْمَقِيدَةُ
بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لَا تَقْضَايُهُ إِلَّا فَلَمْعَتَادُ وَلَهُ الْإِخْرَاجُ فِي كِبْنَاءٍ إِنْ دَفَعَ
مَا أَنْفَقَ وَفِيهَا أَيْضًا قِيَمَتُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ أَوْ إِنْ
طَالَ أَوْ إِنْ اشْتَرَاهُ بِنَبْنٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتٌ

فقال (ك) من استعار دابة ليركبها مسافة معلومة وتعدي بارداف (رديف) خلفه عليها فعطبت به فيخير بها بين أخذ قيمتها يوم اردافه وأخذ كراء الرديف (واتبع به) كراء الرديف (ان اعدم) أي افتقر المستعير المردف والرديف ملي (و) الحال ان المردف (لم يعلم) الرديف (بالاعارة) بان ظن ان مردفه ما لكها لان الخطأ كالعمد

وان

في الاموال (والا) أي وان لم يكن الزائد مما تعطب به سواء

عطبت أو سلمت أو كان مما تعطب به وسلمت (ه) للمعير (كرأؤه) أي الزائد فقط (ولزمت) الاعارة (المقيدة بعمل) كحرت فدان أو زواعه أو خياطة ثوب أو ركوب من مصر لمكة (أو) المقيدة (باجل) معلوم كسكنى دار المعير شهرا (لا نقضائه) أي الاجل أو العمل ابن عرفة الوفاء بالاعارة لازم ففي المدونة من ألزم نفسه معرو وقالزمه (والا) أي وان لم يقيد الاعارة بعمل ولا بزمان كاعتك هذه الدار أو الثوب أو الدابة (ف) العمل أو الزمان (المعتاد) في مثلها لازم للمعير هالان العادة كالشرط وظاهره لزومها بمجرد القول وهو احد القولين وهو المشهور (و) ان اعار شخص شخصا رضيا لبناء أو غرس بلاذ كرأجل وبنى أو غرس المستعير فيها (ف) (له) أي المعير الذي لم يقيد باجل ولا يعمل (الاخراج) أي اخراج المستعير مما اعاره له (في) اعارته لـ (كبناء) وغرس (ان دفع) المعير للمستعير مثل (ما انفق) المستعير في البناء أو الغرس لانه ألزم له مالا غاية له وان كان العرف يقيد فليس هو كتهقيد الشرط (وفيها) أي المدونة (قيمة ما اتفق) والاتركه الى مثل ما يرى الناس انه أعارة الى مثله من الامد وفيها أيضا من أذنت له ان يبني في ارضك أو يغرس فلما فعل اردت اخراجه بقرب ذلك مما لا يشبه ان يهيء الى مثل تلك المدة القريبة فليس لك اخراجه الا ان تعطيه ما اتفق (وهل) ما في الموضوعين (خلاف) وهو تأويل غير واحد (أو) وفاق باحد ثلاثة أوجه الاول (قيمته) أي ما اتفق (ان لم يشتره) بان كان ما بني به أو غرسه من عنده وما اتفق ان اشتراه بشئ والثاني قوله (أو) قيمته (ان طال) الزمان على البناء أو الغرس قبل اخراجه لتغيره وما اتفق اذا كان بالقرب جدا والثالث قوله (أو) قيمته (اراستراه) أي ما بني به أو غرس (بغين كثير) فيعطى قيمته بالعدل وما اتفق ان اشتراه بلاغين أو بغين يسير في الجواب (تاويلان) البناني ظاهر المصنف ان هذا التأويل

الثالث تاويل بالوافق كالذين قبله وكذا ذكره ابن رشد والذي لعبد الحق انه تاويل خلاف ونحوه لا بن يونس (وان) أعار أرضا لبناء أو غرس مدة معلومة ففعل (و) انقضت مدة البناء والغرس) المشترطة في عقد الاعارة أو المعتادة ان أطلقت (ف) بحكم بناء المستعير وغرسه (ك) بحكم بناء وغرس ذى (العصب) للأرض في تخيير مالكها في تكليف الباني والغارس بقلع بنائه وغرسه ونقل نقضه وتسوية الأرض ودفع قيمته مقلوعا لبنائه وغارسه مطروحا منها أجره القلع والتسوية ان كان الباني والغارس لا يتولاها بنفسه ولا يتخذهما (وان ادعاها) أى الاعارة (الآخذ) لأرض غيره الباني أو الغارس أو الساكن فيها (واذعى المالك) للأرض أو غيرها (الكراء) ولا يثبت لأحدهما على دعواه (فالقول) المعتبر المحكوم به (له) أى المالك لأن أصل المعاوضة (بيمين) من المالك انه لم يعره وأجره لدفع دعوى الآخذ في كل حال (الآن أنف) أى يتحاشى ويتعالى (مثله) أى المالك فى المنزلة والعظمة (عنه) أى الكراء فالقول للأخذ يبيمينه انه ما أكرهه ولقد أعاره فان نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذى ادعاه فان نكل فله كراء مثله وشبهه فى أن القول للمالك فقال (ك) تنازع المالك والمستعير فى (زائد المسافة) بأن قال المالك أعتك الدابة لتركبها من مصر الى العقبة وقال المستعير بل الى ساحل القلزم فالقول للمالك (ان لم يزد) أى لم يركب المستعير القدر الزائد على المسافة التى وافقه عليها المالك بأن تنازعا عند العقبة أو قبلها (والا) بأن ركب المسافة الزائدة على ما قال المالك بأن تنازعا بعد بلوغ المسافة التى ادعاها المستعير وهو ركب عليها (ف) القول (للمستعير فى نفى الضمان) اذا تعينت الدابة فى المسافة الزائدة على ما قال المالك (و) فى نفى (الكراء) للمسافة الزائدة على ما قال المالك ان بلغت المسافة التى ادعاها المستعير سالمة وبالغ على كون القول قول المالك اذا تنازعا فى زائد المسافة قبل (١٤٧) ركبها وكون القول قول المستعير بعده ان كان قبضها المستعير بنسفه

من مالكم المعير بل (والا) كان قبضها برسول (من المستعير للمعير (مخالف) للمعير اذا تنازعا قبل الزيادة وللمستعير اذا تنازعا بعدها فتلغى شهادته لانها شهادة على فعل نفسه وشبهه فى عدم الضمان فقال (كدعواه) أى المستعير (ردما) أى المعار الذى (لم يضمنه) وهو ما لا يغاب

وان انقضت مدة البناء والغرس فكأن الغصب وان ادعاه الآخذ والمالك الكراء فالقول له الآن أن ينف مثله كزائد المسافة ان لم يزد والا فالمستعير فى نفى الضمان والكراء وان برسول مخالف كدعواه رد ما لم يضمن وان زعم أنه مرسل لاستعارة حلى وتلف ضمنه مرسله ان صدقه والا حلف وبرى ثم حلف الرسول وبرى وان اعترف بالعداء ضمن الحر والعبد فى ذمته ان عتق وان قال أو صلته لهم فعلية وعليهم اليمين وموثة أخذها على المستعير كردها على الأظرف وفى علف الدابة قولان

عليه كالحية ان لم يعره وأنكره معيره فيصدق المستعير يمينه ابن المواز كل من يقبل قوله فى التلف فهو مقبول فى الرد ولوردها مع عبده أو أجيره فعطبت أو ضلت فلا يضمنها لا نه شأ الناس وفهم من قوله رد ما لم يضمن انه لو ادعى ما يضمن وهو ما يغاب عليه فلا يقبل قوله وهو كذلك (وان) أتى شخص شخصا (زعم) أى قال الشخص الآتى (انه مرسل) من فلان الى فلان (لاستعارة حلى) فدفعه المرسل اليه للرسول (وتلف) الحلى من الرسول (ضمنه) أى الحلى (مرسله) بكسر السين (ان صدقه) أى صدق المرسل الرسول فى انه أرسله ولا يضمنه الرسول لانها عليه (والا) أى وان لم يصدق فى اخباره برسالة (حلف) المدعى عليه الارسال انه ما أرسله (وبرى) من الضمان (ثم حلف الرسول) انه أرسله (وبرى) أيضا (وان اعترف) أى أقر الرسول (بالعداء) بفتح العين أى التعدى والكذب فى الاخبار بالارسال (ضمن الحر) الآن المستعار فى ذمته (و) ضمن (العبد فى ذمته) لا فى رقبته و يتبع (ان عتق) سمع عيسى ابن القاسم وان أقر الرسول انه تعدي وهو حر ضمن وان كان عبدا كان فى ذمته ان عتق يوما ما ولا يلزم رقبته باقراره ولو قال الرسول أو صلته ذلك الى من يعنى لم يكن عليه ولا عليهم الا اليمين (وان قال) أى الرسول (أو صلته) أى المستعار (لهم) أى الباعثين وأنكروا أيضا (فعلية) أى الرسول اليمين انه أوصلهم (وعليهم) أى الباعثين (اليمين) انه لم يوصلهم وبرئوا (وموثة) أى ما يصرف فى (أخذها) أى العارية أى حملها المسكن مستعيرها (على المستعير) كذا فى المقدمات ابن رشد أجره حمل العارية على المستعير وشبهه فى كونها على المستعير فقال (ك) مؤنة (أى العارية) المسكن معيره فانها على مستعيرها أيضا (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (وفى) كون (علف الدابة) المستعارة وهى عند مستعيرها عليه أو على معيرها اذ لو كان على المستعير لكان كراءه ويرى ان يكون علقها أكثر من كرائها فى زمن الغلاء فينتفى المعروف وتصير كراء (قولان)

لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر (باب) في بيان حقيقة الغصب واحكامه (الغصب) أى حقيقته شرعا (أخذ مال قهرا بلا حراية) أى مقالة وفي الذخيرة عرف بعضهم الغصب بأنه رفع اليد المستحقة ووضع اليد العادية قهرا (وأدب) غاصب (مميز) ولو صديقا بضرب أو حبس باجتهاد الحاكم كمدفع الفساد بين الناس كتأديبه على الزنا والسرقه وغيرهما تحقيقا للاصلاح وتهذيبا للاخلاق ومفهوم مميز عدم تأديب غيره وشبهه في التأديب فقال (ك) شخص (مدعيه) أى الغصب (على) شخص (صالح) أى عدل لا يهتم بالغصب فيؤدب له لجنايته على عرضه في كتاب الغصب من المدونة ومن ادعى على رجل غصبا وهو مما لا يهتم به عوقب المدعى (وفي حلف) الشخص (المجهول) حالة المدعى عليه بالغصب فان حلف برىء وان نكل حلف المدعى وغرمة فان نكل فلا شيء له وعدم حلفه قال أشهب واستظهر (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وضمن) الغاصب الشيء المغصوب (ب) مجرد (الاستيلاء) عليه وحوزه ولو تلف بسماوى أو جناية غيره لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} على اليد ما أخذت حتى تردده لان على اللوجوب وقد رتبته ^{صلى الله عليه وسلم} على وصف الاختفاء فادانه سبب للضمان (والا) أى وان لم يكن من الغاصب استيلاء على المغصوب (فتردد) في الضمان وعدمه وقد يمثل لهذا بمن فتح باب دار فيها دواب وأهلها فيها فذهبت فلا ضمان عليه عند ابن القاسم لوجود الحافظ وضمن عند أشهب ان كانت مسرحة ليسر خر وجها قبل علم أهل الدار وشبهه في الضمان فقال (كأن مات) عبيد مغصوب بيد غاصبه ساعة غصبه فيضمنه غاصبه (أو قتل عبد) تنازع فيه مات وقتل قصاصا في قتله عمدا بعد غصبه فيضمنه غاصبه (أو ركب) الغاصب الدابة المغصوبة فهلكت فيضمن قيمتها يوم (١٤٨) غصبه وهذا علم من سابقه باولى (أو ذبح) الغاصب الحيوان المغصوب فيضمن

(باب)

الغَصْبُ أَخْذُ مَالٍ قَهْرًا تَعْدِيًّا بِلا حِرَابَةٍ وَأَدَبٌ مُمَيِّزٌ كَمُدَّعِيهِ عَلَى صَالِحٍ
وَفِي حَلْفِ الْمَجْهُولِ قَوْلَانِ وَضَمْنٌ بِالِاسْتِئْلاَةِ وَالْفَرْدِ دُونَ مَا كَانَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ
عَبْدٌ قِصَاصًا أَوْ رَكِبَ أَوْ ذَبَحَ أَوْ جَحَدَ وَدِيعةٌ أَوْ أَكَلَ بِلا عِلْمٍ أَوْ أَكْرَهَ
غَيْرُهُ عَلَى التَّلَفِ أَوْ حَفَرَ بَرًّا تَعْدِيًّا وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِي الْأَمْعَيْنِ فَسَيَّانٍ
أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لثَلَاثًا بَقِيَ أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ أَوْ حِرْزًا
الْمِثْلِيِّ وَلَوْ بَعْدَ بَيْعِهِ وَصَبَرَ لَوْ جُودَهُ

قيمتها يوم غصبه ان شاء الغاصب منه وان شاء أخذه مذبوخا ولا شيء له غيره وقال محمد بن مسلمة لربها اخذها وما بين قيمتها مذبوخة وحية (أو وجد) المودع بالفتح (ودية) ثم تلفت او ضاعت فيضمنها لانه صار غاصبا لها بجحدها (او اكل) من شخص الطعام المغصوب حال كونه متلبسا (بالعلم) بانه مغصوب فانه يضمنه ان كان الغاصب عديما أو لم يقدر

ولبلده

على تقريره ثم لا يرجع الاكل على الغاصب لمباشرة اتلافه

فان كان مليا ضمنه غاصبه لتسببه في اتلافه (أو أكره) شخص شخصا (غيره على التلف) أى اتلاف شيء غير المكره فيضمنه المكره بالكسر ان كان المكره بالفتح عديما أو لم يقدر على تعريضه والا فيضمنه تقديما للمباشرة على التسبب (أو حفر برّا تعديا) بان حفره في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير اذنه فتلف فيها آدمى أو غيره فيضمنه حافرها لتسببه في القتل ومفهوم تعديا انه لو حفرها في ملكه أو ملك غيره باذنه فلا يضمن ما يهلك فيها وهو كذلك (و) ان حفر برّا تعديا أو ردي غير آدميا أو حيوانا (قدم المردى) بضم الميم وسكون الراء أى المسقط على الحافر لان المردى مباشر والحافر متسبب ويقدم المباشر في كل حال (الا) الحافر تعديا (ا) قصد اتلاف شخص (معين) واراداه غيره فيها مات (ف) الحافر والمردى (سيان) في القصاص منهم ان كان المعين آدميا وضمان القيمة ان كان غيره (أو فتح قيد عبد) (لثلاثا بقی) فأبقى فيضمنه الفاتح ومفهوم لثلاثا بقی انه لو قيد نكالا فلا يضمنه من فتح قيده (أو فتح بابا) على حيوان (غير عاقل) من بهيمة أو طير فذهب فيضمنه الفاتح لتسببه في ضياعه (الا) فتحه (بمصاحبة ربه) فلا يضمنه الفاتح الا الطير لانه لا يمكن رده عادة (أو فتح حرزا) أى بيتا أو حانوتا ونحوها وتركه مفتوحا ذهب منه شيء فيضمنه فاته ثم بين ما يضمنه الغاصب فقال (و) يضمن الغاصب الشيء (المثلي) أى المكمل والموزون والمعدود اذا عيبه أو تلفه اذا ساوى سعره وقت تضمينه سعره وقت غصبه بل (ولو) غصبه (بعلاه) وحكم عليه به وقت رخاء فيضمنه (بمثله) كيلا أو وزنا أو عددا (و) اذا غصب مثليا في اياه وفات وانعلم المثلي بفوات اياه (صبر) المغصوب منه (اوجوده) أى المثلي في بانه في العالم عند ابن القاسم فليس له طلب الغاصب بمثله قبل

أبانه وقال أشهب له ذلك (و) إذا غصب مثليا في بلد وانتقل الغاصب لبلد آخر صبر المغمصوب منه وجوبه حتى يرجع الغاصب (بلده) أي الغصب ان لم يكن المغمصوب مع الغاصب في البلد الذي انتقل اليه بل (ولو صاحبه) أي صاحب المغمصوب الغاصب في البلد الذي انتقل اليه فلا يلزم دفعه فيه عند ابن القاسم لقوله لا يلزمه الامثلة في بلد الغصب (و) اذ انقضى المغمصوب منه الغاصب بغير بلد الغصب ومعه المغمصوب (منع) الغاصب (من) ان يتصرف بشئ يبيع (هـ) أي المغمصوب المثلي (للتوثق) على الغاصب للمغمصوب منه برهن أو ضامن اتفاقا (و) ان طلب المغمصوب منه من الغاصب رد المثلي لبلد غصبه لياخذه بعينه (لارده) أي ليس له جبر الغاصب على رده ليلده وفيه أنه مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده وشبه في عدم الرد فقال (كأجازه) أي امضاء المغمصوب منه (بيعه) أي الغاصب من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله مغمصوبا (معيبا) يعيب قديم سابق على غصبه (زال) عيبه عند المشتري من الغاصب ولم يعلم المغمصوب منه بزواله حين اجازته بيعه ثم علم به وأراد رد بيع الغاصب (وقال) المغمصوب منه انما (أجزت) بيعه (لظني) به (بمقاه) أي العيب فلا رده لتفریطه في عدم البحث عنه قبل اجازة بيعه (كنقرة) بضم النون وسكون القاف أي قطعة مسيه كمن ذهب أو فضة (صبيغت) حليا بعد غصبها فليس له بها اخذها مبيعة عند ابن القاسم لقوله انها بالصبغة وانما له مثلها وزنا وصفة (و) (كطين لبن) أي ضرب لبنا بعد غصبه فليس له به اخذ له وانما له مثل طينه ان علم قدره والافقيمته (و) (كقمح) غصب ثم (طحن) فليس له به اخذ له لقواته بطحنه وانما له مثله عند ابن القاسم في المدونة وغيرها (و) (كبنذر زرع) أي طرح على الارض للنبات بعد غصبه فليس له به الامثلة (و) (كبيض) دجاج أو حمام أو أرز غصب وحضن حتى (افرخ) أي صار فراخا فليس له به الامثلة والفراخ للغاصب (الا) فراخ (ما) أي الطير الذي (باض) فهي (١٤٩) له به (ان حضن) الطير بيضه كدجاج وحمام وأوز وظاهره ولو كان الذكر للغاصب وهو كذلك (و) (كعصير) غصب (و) (تخمر) أي صار خمرا بعد غصبه فله به عصير مثله لقواته باتقلا به لما لا يجوز تملكه (وان تخلل) أي صار للعصير المغمصوب خلا (خير) به بين أخذ عصير مثله أو أخذه خلا (كتخللها) أي صيرورة الخمر بعد غصبها حال

وَلِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحِبَهُ وَمُنْعَ مِنْهُ لِلتَّوْتِ وَلَا رَدَّ لَهُ كَأَجَازَتِهِ بَيْعَهُ مَعِيًّا زَالَ
وَقَالَ أَجَزْتُ لُظْنَ بَقَايِهِ كَنَقْرَةٍ صَبِغَتْ وَطَيْنٍ لُبْنٍ وَقَمَحٍ طُحْنٍ وَبَذَرٍ
زُرْعٍ وَيَبُضٍّ أَفْرَخٍ إِلَّا مَا بَاضَ إِنْ حَضَنَ وَعَصِيرٍ تَخْمَرٍ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ
كَتَخَلَّلَهَا لَدَمِيٍّ وَلَعَيْنٍ لَغَيْرِهِ وَإِنْ صَنَعَ كَغَزَلٍ وَحَلَى وَغَيْرِ مِثْلِي فَقِيمَتُهُ يَوْمَ
غَصَبِهِ وَإِنْ جَلَدَ مَيْتَةً لَمْ يَدْبَغْ أَوْ كَلَبًا وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًّا وَخَيْرٌ فِي الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ
تَبِعَهُ تَبِعَ هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَ بِهِ أَقْلٌ

كونها (لذي) فيخير بين أخذ الخل وتركه وأخذ قيمة الخمر على الاشهر لا في أخذ مثل الخمر وقال عبد الملك يعين أخذ الخل (وتعين) أخذ الخل الذي تحولت الخمر المغمصوبة اليه حال كونها (لغيره) أي الذي هو المسلم فقط هذا مراده وان تعقب بان غير الذي يشمل الحرب والمعاهد ونحوهما مع أنهم كالذي في التخيير فلو قال كتخللها للكافر لكان أحسن ثم شرع في بيان ضمان المغمصوب فقال (وان صنع) أي أتلف الغاصب مغمصوبا مقوما (كغزل وحلي وغير مثلي) كعرض وحيوان (فقيمته) أي المغمصوب تلزم الغاصب معتبرة (يوم غصبه) على المشهور (وان) كان (جلد ميتة لم يدبغ) قاله ابن القاسم في المدونة ونصها من غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه ان أتلفه قيمته ما بلغت وقال ابن رشد عقب نصها وقال في المبسوط لا شيء عليه فيه وان دبغ لانه لا يجوز بيعه وقيل لا شيء عليه الا أن يدبغ ففيه قيمته وقيل ان دبغ فليس فيه الا قيمة دبغه والصواب ان القيمة لازمة له في ذلك كله لجواز الانتفاع به (أو) ان كان (كلبا) مأذونا فيه لصيد أو حراسة ماشية أو زرع فان كان كلب دار فلا يغرر بقيمته وعلى من قتل كلبا مأذونا فيه قيمته يوم غصبه ان قتله بعد غصبه خطأ بل (ولو قتل تعديا) من قاله عليه بعد غصبه ومفهوم تعديا أنه لو قتله لدفعه عن نفسه حين عدا الكلب عليه ولم يمكنه التخلص منه الا بقتله فلا شيء عليه وهو كذلك أفاده الخطاب (و) ان جنى على المغمصوب غير غاصبه فأتلفه (خير) المغمصوب منه (في) اتباع (الاجنبي) أي غير الغاصب الجاني على المغمصوب بقيمته يوم جنايته أو الغاصب بقيمته يوم غصبه لحصول سبب الضمان من كل منهما الغصب من الغاصب والاتلاف من الجاني (فان تبعه) أي تبع المغمصوب منه الغاصب وأخذ منه قيمته يوم غصبه (تبع هو) أي الغاصب (الجاني) بقيمته يوم جنايته فان ساوت قيمة المغمصوب يوم غصبه بقيمته يوم الجناية عليه فالحكم ظاهر وان لم تستويا (فان أخذ به) أي المغمصوب (أقول) القيمتين من الغاصب أو من الجاني وأخذ الغاصب أكثرهما من الجاني بان كانت قيمته

يوم غضبه خمسة عشر يوم الجناية عشرة أو بالعكس وأخذ به العشرة من الغاصب أو من الجاني (فله) أي رب المغضوب (الزائد) على أقل القيمتين التتم لاكثرها كالثمسة في المثل أي أخذه حال كونه (من الغاصب فقط) بأن كانت قيمته يوم الغضب خمسة عشر ويوم الجناية عشرة وأخذها ربه من الجاني فيرجع على الغاصب بخمسة تمام قسمته يوم غضبه (و) من غضب عموداً وحجر أو خشباً وبني عليه بناء (له) أي المغضوب منه (هدم بناء عليه) أي المغضوب ويهدم البناء ولو عظم كالقصور وله تركه للغاصب وأخذ قيمته منه يوم غضبه وقال أشهب لا يهدم البناء العظيم (و) له (غلة) مغضوب (مستعمل) من رقيق ودابة ودار وغيرها سواء استعمله الغاصب أو أكرهه على المشهور (و) له (صيد) أي مصيد (عبد) مغضوب اتفاقاً (و) مصيد (جارج) كبنائه كلب على المشهور (و) له (كرأ أرض بنيت) ذاراً أو نحوها وسكنها الغاصب أو استغلها (كركب) أي سفينة (نجر) بفتح النون وكسر الخاء أي بالمتخرب غضبه وأصلحه واستغله فعلة الأصل للمالك والزائد للغاصب بأن يقال كم تساوى أجرته بنجر المني يعمره ويستغله فاقبل لزم الغاصب (و) إذا أخذ المالك المركب (أخذ) مئة بلا عوض (ما) أي المصلحة به الذي (لا عين) أي ذات (له) بعد قلعه (قائمة) أي لها قيمة كالزفت والقلفطة وأما ما له عين قائمة كالجمال والجاذيف والقلاع فللغاصب أخذه (و) له كراء (صيد شبكة) والمراد به هنا الاصطياد أما لمصيد بها فهو للغاصب اتفاقاً (وما) أي المال الذي (أنفقة) للغاصب على المغضوب كعلاف الدابة المغضوبة ومؤنة الرقيق المغضوب وكسوته وسقي الأرض المغضوبة وعلاجها كائن (في الغلة) للمغضوب لا يتعداها إلى ذمة المغضوب منه فإن لم يكن للمغضوب غلة أوزادت النفقة عليها فلا رجوع للغاصب على المغضوب منه هذا مذهب ابن القاسم في المدونة الموازية ثم يرجع في الموازية إلى أنه لا شيء (١٥٠) للغاصب من الغلة في النفقة واختاره ابن المواز المصنف الأول أظهر لأن الغاصب

فَلَهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطَّوْهُ هَدَمُ بِنَاءٍ عَلَيْهِ وَغَلَّةٌ مُسْتَعْمَلٌ وَصَيْدٌ عَبْدٌ وَجَارِحٌ وَكَرَأُ أَرْضٍ بَنِيَتْ كَمَرْكَبٍ نَجَرَ وَأَخْذُ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ وَصَيْدٌ شَبَكَةٌ وَمَا نَفَقَ فِي الْغَلَّةِ وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ عَطَاءٌ فِيهِ أَوْ بَالًا كَثَرُ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبُهُ يُغَيِّرُهُ وَغَيْرَ حِمْلِهِ فَلَهُ تَضَمُّنُهُ وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِكَبِيرٍ حَمْلٍ لَا إِنْ هَزَلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ صَنْعَةً تَمَّ عَادًا أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ أَوْ دَلَّ لِبَاسًا أَوْ

وان ظلم لا يظلم (و) إذا كان لا نسان شيء مقوم سامه اشخاص بقدر واحد من الدنانير والدرهم وغضبه غاصب وأتلفه (هل) يلزم الغاصب الثمن الذي سامه الاشخاص (ان) كان (اعطاء) أي سام المغضوب منه (فيه) أي المغضوب المقوم (متعدد اعطاء) أي ثمنا واحدا كعشرة (ف) يضمن

الغاصب المغضوب (به) أي العطاء الواحد لا بقيمته وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال سحنون يضمنه أعاد بقيمته (أو) يضمنه (بالاكثر منه) أي العطاء الواحد (ومن القيمة) وهو قول عيسى (تردد) من المتأخرين (وان) غضب شخص مقوماً وتبعه المغضوب منه (وجد غاصبه بغيره) أي بغير المغضوب المقوم (و) في (غير محله) أي الغصب (فله) أي المغضوب منه (تضمينه) أي للمغضوب منه أن يضمن الغاصب قيمة المغضوب (و) أن وجد المغضوب منه الغاصب بغير محله والمغضوب (و) معه أخذه (أي أخذ المغضوب منه من الغاصب المغضوب (أن لا يحتج) للمغضوب (لكبير حمل) كالذواب ووخش الرقيق فان احتاج الكبير حمل فيخير ربه بين أخذه أو أخذه قيمة يوم غضبه (لا) خيار للمغضوب منه (ان هزلت جارية) عند غاصبها ثم عادت لاسمها فليس للمغضوب منه الا أخذها (أو نسي عبد) مغضوب (صناعة) عند الغاصب (ثم عاد) لمعرفتها فليس لربه الا أخذها وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وابن شاس وأنكر ابن عرفة معرفة ذلك في كتب المذهب قائلين لم أقف عليه لغيرهما (أو خصاه) أي خص الغاصب المغضوب (فلَمْ يَنْقُصْ) ثمنه فليس لربه الا أخذه ومنهوه أنه ان نقص يضمن نقصه نص على ذلك في الجواهر وزاد يعاقب الخطاب يؤخذ مما هنا ان الخصاء ليس مثله ولو كان مثله لعق على الغاصب وغرم لربه قيمته (أو جالس) شخص (على ثوب غيره في صلاة) وقام صاحب الثوب فاقطع فلا شيء على الجالس اذ ليس للناس من هذا بد في الصلوات والحج لس قال ذلك عبد الملك ومطرف وعليه فلا خصوصية لقوله في صلاة (أو دل لها) أي سارقاً على مال فسرقه أو دل غاصباً على مال فغصبه ولولا دلالة ما عرفاه فلا يضمنه الدال قال أبو محمد وضمنه بعض أصحابنا وأصل المسألة في النواذر ونقل فيها القولين بالتضمن وعدمه ثم قال بعدها قال أبو محمد وأنا أقول بتضمينه لأن ذلك من وجه التفرير وكذا نقل البرزلي عن ابن أبي زيد أنه أفى بالضمن (أو) غضب موصوفاً وكسره

(وأعاذ) الغاصب (مضوغا) بعد كسره (على حاله) الذي كان عليه فلا شيء عليه عند ابن القاسم وأشهب (و) أن أعاده (على غيرها) أي حاله الأول (فقيمته) أي المصوغ يضمها غاصبه وشبه في لزوم القسمة فقال (ككسره) أي المصوغ ولم يصغه غاصبه لا على هيئته الأولى ولا على غير ما قبلت قيمته يوم غصبه (أو غصب) أي قصد الغاصب باستيلائه على الشيء قهرا تعديا (منفعة) أي استيفاء المال ذات (فتلفت الذات) المستوفى منها منفعتها فلا يضمها المتعدي فمن سكن دارا غاصبا للسكنى نهدت من غير فعله فلا يضم الا قيمة السكنى الا ان نهدهم من فعله (أو أكله) أي الطعام المغصوب (ماله) بأن قدمه له الغاصب (ضيافة) فأكله غير عالم بأنه طعامه المغصوب منه فلا شيء على غاصبه لانه تسبب وما لملكه بأشروا أخرى ان علم المالك حين أكله انه طعامه المغصوب منه ولو اسقط قوله ضيافة لشملا أكله مكرها من غاصبه وأكله خفية عنه بان دخل المالك دار الغاصب وأكله في غيبته فلا يضمه غاصبه قاله في الذخيرة (أو نقصت) قيمة المغصوب (ل) بتغير (السوق) والمغصوب باق بحاله فلا شيء على غاصبه (أو) غصب دابة وسافر بها (و) رجع بها من سفر (و) لم يتغير عن حالها الذي غصبها وهي به فلا شيء لربها من قيمتها ولا كرائها ان قصر السفر بل (ولو بعد) أي طال وشبهه في نفي الضمان فقال (كسارق) دابة سافر بها ورجعت بحاله فلا شيء لربها الا أخذها ولو تغير سوقها ارطال حبسها (وله) أي المالك (في تعدي كسناجر) بكسر الجيم دابة المسافة التي استأجرها لها والجل كذلك وادخلت الكاف المستعير (كراء الزائد) على المسافة المستأجرة أو المستأجرها (ان سلمت) الدابة على المشهور (والا) أي وان لم تسلم (خير) ربحا (في) كرائها (ه) أي الزائد مع الدابة (وفي قيمتها) أي الدابة معتبرة (وقته) أي التعدي (وان تعيب) أي (١٥١) المغصوب بساوى وهو في حوز غاصبه

ان كثر عيبه بل (وان قل) ومثل للعيب القليل بقوله (ككسر) أي انكسار وارتخاء (نهديها) مثني نهدي أي تدي الجارية وكانت حين غصبها قائمتها (أو جنى هو) أي الغاصب (أو) جنى (اجنبي) على المغصوب (جواب ان تعيب قوله) خير (مالك) أي العيب وفيه اجمال وتفصيله انه في الصورة

أَعَادَ مَصْوَغًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا قِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ أَوْ غَصَبَ مَنَفْعَةً فَتَلَفَتِ الذَّاتُ أَوْ أَكَلَهُ مَا لَكَ ضَيْفَاةٌ أَوْ نَقَصَتْ لِلسُّوقِ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ كَسَارٍ وَلَوْ فِي تَعْدِي كَسْنَاجِرٍ كَرَاءِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَالْأَخْيَرُ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرٍ نَهْدِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ اجْنَبِي خَيْرُ فِيهِ كَصَبْغِهِ فِي قِيَمَتِهِ وَأَخْذُ ثَوْبِهِ وَدَفْعُ قِيَمَةِ الصَّبْغِ وَفِي بَنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفْعُ قِيَمَةِ نَقْضِهِ بَعْدَ سَقُوطِ كَلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا وَمَنَفْعَةُ الْبُضْعِ وَالْحَرُّ لِلتَّفْوِيتِ كَحُرِّ بَاءٍ وَتَعَذُّرُ جُوعِهِ وَمَنَفْعَةُ غَيْرِهَا بِالْفَوَاتِ وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ لِمَغْرَمٍ زَائِدٍ عَلَى قَدَرِ الرَّسُولِ إِنْ ظَلَمَ

الأولى وهو تعييبه بساوى بخير بين أخذ المغصوب بلا ارش لعيبه وتركه وأخذ قيمته يوم غصبه وفي الصورة الثانية وهو تعييبه بجناية الغاصب فيخير به بين أخذه وأخذ ارش الجناية من الغاصب وتركه وأخذ قيمته منه يوم غصبه وشبه في التخيير فقال (كصبغه) أي الغاصب ثوبا أبيض فلم تنقص قيمته بان زادت أو بقيت بحاله فيخير المغصوب منه (في) أخذ (قيمته) أبيض يوم غصبه (أو أخذ ثوبه) مضوغا (ودفع قيمة الصبغ) بكسر الصاد المهملة أي ما يصبغ به كالزعفران وان نقصت قيمته بصبغه فيخير ربه في أخذه وارش نقضه أو أخذ قيمته يوم غصبه (و) ان غصب أرضا وبنى أو غرس فيها فيخير مالكا (في) أخذ (بنائه) أي الغاصب أو غرسه (ودفع قيمة نقضه) أي البناء والغرس منقوضا (بعد سقوط) اجرة (كلفة) أي نقض البناء والغرس وتسوية الأرض (لم يتولها) أي يباشر الغاصب الكلفة بنفسه ولا اتباعه بان كان شأنه اذ حكم عليه بها الاستئجار عليها فانه كان شأنه توليها بنفسه أو بنحو خدمه فلا يسقط من قيمة النقض شيء (و) ان غصب حرة أو أمة ووطئها فيضمن (منفعة البضع) أي الفرج بالتفويت أي الوطء فعليه صداق مثلها ولو ثيبا ان كانت حرة ومانع من قيمتها ان كانت أمة (و) ان غصب شخصا حر أو أمة ووطئها في عمل فيضمن منفعة الشخص (الحر بالتفويت) أي الاستعمال وشبه في الضمان فقال (ك) شخص (حر باعه) شخص متعدي عليه (وتعذر رجوعه) أي الحر وتحقق او ظن موته أو شك فيه فيكلف بائعه بطلبه فان ايس منه اغرم دية كاملة لورثته (و) يضمن المتعدي منفعة (غيرهما) أي البضع والحر (بالقوات) أي عدم حصول المنفعة كدار غلقها ورقيق ودابة حبسها ولم يستعملها (و) ان شك المغصوب منه غاصبه لظالم فغرمه زائدا عما يجب عليه غرمه (هل يضمن شاكيه) أي شاكي الغاصب (ل) شخص (مغرم) مالا (زائد على قدر) اجرة (الرسول) الذي يجلبه للقاضى (ان ظلم) الشاكي في شكواه بان وجد حاكما منصفًا واشتكاه الى

الظالم عالمًا بأنه يتجاوز الحد الشرعي ويغرمه زائد عما يلزمه غرمه وبه افق بعض شيوخ ابن يونس (أو) يضمن الشاكي (الجميع) أي جميع ما غرمه الظالم للمشكو قال ابن يونس وبه افق بعض شيوخنا (أولا) يضمن الشاكي شيئا مطلقا وان ظلم في شكواه وان أم وأدب وعليه كثير في الجواب (اقوال) ثلاثة (وملكه) أي ملك الغاصب المغموب (ان اشتراه) من المغموب منه ان كان المغموب حاضرا ببلد شرائه بل (ولو غاب) المغموب ببلد آخر لان الاصل سلامته (او غرم قيمته) أي وملكه ان غرم قيمته بان ادعى اباؤه وتلقه وغرمه قيمته فانه يملكه (ان لم يموه) أي يكذب الغاصب في دعواه تلف المغموب أو اباؤه فان موه فيه فالمغموب منه رد القيمة وأخذ عين شئيه (و) ان غاب المغموب ووصفه غاصبه وقوم عليه بحسب وصفه ثم ظهر انه أكل مما وصفه به (رجع) مالك المغموب (عليه) أي على الغاصب (بفضلة) أي زيادة على القيمة التي قوم بها (اخفى) الغاصب سببها أي الفضلة وهو الوصف الموجب لها (و) ان ادعى الغاصب تلف المغموب وأنكره المغموب منه (والقول له) أي الغاصب (في) دعوى (تلقه) أي المغموب (و) ان اختلف الغاصب والمغموب منه في وصف المغموب لتقويمه بحسبه فالقول للغاصب (في نعته) أي وصف المغموب ان وصفه بما يشبه (و) القول للغاصب ان اختلفا (في قدره) أي المغموب من كيل او وزن او عدد لا نه غارم (وحلف) الغاصب في المسائل الثلاثة ان اشبه فان لم يشبه واشبه به فالقول له يمينته فان لم يشبهها فقال ابن ناجي يحلفان ويقضى بينهما باوسط القيم وشبه في التصديق في دعوى التلف والقدر والصفة باليمين فقال (ك) شخص (مشتريه) أي مشتري المغموب من الغاصب ثم ادعى تلفه وقدره ووصفته وخالفه المغموب منه فالقول للمشتري يمينته وسواء علم ان البائع له غاصب أم لا وظاهره سواء كان مما يغاب عليه أم لا والذي في العتبية وابن الحاجب لو ادعى المبتاع التلف ضدك فيما (١٥٢) لا يغاب عليه من رقيق وحيوان ولا يصدق فيما يغاب عليه ويحلف بالله الذي لا

أَوِ الْجَمِيعِ أَوْ لَا أَقُولُ وَمَلَكُهُ أَنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتُهُ أَنْ لَمْ يَمُوهَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِفَضْلِهِ أَخْفَاهَا وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ وَحَلْفُ كَمُشْتَرِيهِ ثُمَّ غَرِمَ لَا خَرْدُوءَ وَلِرَبِّهِ امْضَاءُ بَيْعِهِ وَنَقْضُ عَقْدِ الْمُشْتَرِي وَاجَازَتُهُ وَضَمَنَ مُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْدٍ لَا سَمَاوِيٍّ وَغَلَّةٍ وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ تَأْوِيلَانِ وَوَكَارَتْهُ وَمَوْهُوبُهُ أَنْ عِلْمًا كَهَوٍّ وَالْأَبْدَى بِالْغَاصِبِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةٍ مَوْهُوبِهِ فَإِنْ أَعْسَرَ

اله الا هو لقد هلك ويغرم قيمته الا ان يأتي ببينة على هلاكه من غير سببه وبين متى يضمن ما يغاب عليه فقال (ثم غرم) المشتري قيمة المغموب معتبرة بالنسبة (ا) حالها يوم آخر (رؤية) رؤى المغموب عنده عليها بعد شرائه (و) ان باع الغاصب المغموب (لربه امضاء بيبعه) لصحته وان لم يلزم (و) ان اشتري شخص

رقيقا من غاصب وأعتقه فلربه (نقض) أي فسخ ورد (عتق المشتري) الرقيق الذي اشتراه من الغاصب وأخذه ويرجع المشتري بشئيه على الغاصب (و) له (اجازته) أي امضاء وتنفيذ عتق المشتري واتباع الغاصب بقيمته يوم غصبه أو شئيه الذي قبضه من المبتاع وان أجازته فقد تم عتقه وتم ما ترتب عليه من شهادة وارث ونحوها (و) من اشتري شيئا مغموبا غير عالم بأنه مغموب وأتلفه عمدا او خطأ او تلف بسماوي (ضمن مشتري) قيمة ما اشتراه للمغموب منه يوم جناية عليه والحال انه (لم يعلم) حين شرائه كونه مغموبا (في) اتلافه بفعل (عمد) ككل طعام وابلاء ثوب وهدم بناء ومفهوم لم يعلم انه ان اشتراه عالما بغصبه فتحكمه حكم غاصبه كاسيائي (لا) يضمن المشتري غير العالم ما تلف عنده (ب) امر (سماوي) أي منسوب لاسماء لصدوره من غير تسبب المشتري فيه (و) لضمان علي المشتري غير العالم بالغصب (في غلة) استغلتها مما اشتراه فيفوز بها (وهل الخطأ) في اتلاف المغموب من مشتريه غير العالم بغصبه (كالعمد) منه في ضمانه وهو قول أشهب في المجموعة ابن عبد السلام وهو القياس (أو هو) أي الخطأ (كالسماوي) في عدم ضمان المشتري غير العالم والى هذا مذهب ابن القاسم في العتبية في الجواب (تأويلان) أي فهما لشارحي المدونة (و) ان مات الغاصب أو وهب المغموب لشخص فقبله منه (لوارثه) أي الغاصب (وموهوبه) أي الذي وهب الغاصب المغموب له حكمهما في ضمان المغموب وغلته (ك) حكمه (وهو) أي الغاصب فيه (ان عالما) وارثه وموهوبه بغصبه لان عالما به صيرهما غاصبين متعددين في استيلائهما على المغموب (والا) أي وان لم يعلم موهوبه بغصبه (بدىء بالغاصب) في تغريمه قيمة المغموب الموهوب وغلته لانه هو المسلط له عليه (و) ان بدىء بالغاصب (رجع) المغموب منه (عليه) أي الغاصب (بغلة) المغموب المستغلة (وموهوبه) ثم لا يرجع الغاصب بها على الموهوب له (فان أعسر) الغاصب

(ف) يرجع المالك بالغلة (على الموهوب) لعلها شرته اتلافها للموهوب له الرجوع بها على الغاصب أن أيسر (و) أن ادعى شخص على آخر بأنه غصب منه مالا فأنكره فأقام عليه شاهدا بمعاينة غصبه وشاهد آخر باقراره به (لحق) أي ضم (شاهد) (ب) معاينة (الغصب ل) شهادة شاهد (آخر) شهد للمدعى (على اقراره) أي المدعى عليه (بالغصب) لال المدعى وثبت الغصب يشهدان فيحكم على المدعى عليه برد المصوب بعينه أن لم يفت وعوضه أن فات وشبه في التلقيق فقال (كشاهد بملكك) لما ادعيت غصبه منك (ل) شاهد (ثان) شهد (بغصبك) أي بغصبها منك (وجعلت) بضم فكسر وفتح تاء الخطاب المدعى (ذا) أي صاحب (يد) أي جائزا فقط للمدعى به ويعني باليمين في الصورة الثانية مع قيام السلعة لاجتماع الشاهد ين على حوز المشهود له فان كانت أوتعيت فليس له أن يضمن المشهود عليه قيمتها الا اذا حلف مع شاهد المالك (لا مالكا) له في المسئلتين لأن شاهد الغصب لم يثبت للمالك لا احتمال أنك حزنتها بايداع أو أعاره أو رهن أو اجارة في كل حال (الا أن تحلف) يا مدعى (مع شاهد المالك) أن ما شهد به حق وانك مالك له (و) تحلف أيضا (عين القضاء) أنك لم تبعها ولم تصدق بها ولم تهبها ولم تخرج عن ملكك بوجه من الوجوه لأن شاهد المالك لم يثبت لك غصبها لاحتمال أنها خرجت عن ملكك بوجه مما تقدم (وان ادعت) امرأة (استكراها) أي اكراها على الزنا بها (علي) رجل (غير لائق به) الا كراه على الزنا لعدالته وصلته ادعت (بلا تعلق) منها بالرجل الذي ادعت عليه عند زناها بها (حدث) بسبب قذفها (له) أي المدعى عليه غير اللائق به ولما أمهى الكلام الغاصب على عقبه بالكلام على المتعدى (١٥٣) لتناسبهما فقال (و) الشخص

(المتعدى جان) ضابطا بالتعدى

أنه الاتفاح بال الغير دون حق فيه خطؤه كعمده والمتعدى شخص جان (على بعض) من شيء لغيره ولما لم يشمل هذا تعدى المكثري والمستعير دابة المسافة التي اكرت أو استعار لها التعدي عليها كلها زاد ادخاله (غالبا) اذ مفهومه أن من غير الغالب التعدى على جميع الشيء (فان افات) المتعدى بتعديه النفع (المقصود) مما تعدى عليه (كقطع ذنت دابة ذى هيئة)

فَعَلَى الْمَوْهُوبِ وَلَقِيَ شَاهِدًا بِالْغَصْبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْغَصْبِ كَشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِغَصْبِكَ وَجُعِلَتْ ذَايِدًا مَالِكًا إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ وَعَيْنَ الْقَضَاءِ وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بِالتَّعْلُقِ حَدَّثَتْ لَهُ وَالْمُتَعَدَّى جَانٍ عَلَى بَعْضِ غَائِبًا فَإِنْ أَفَاتَ الْمَقْصُودَ كَقَطْعِ ذَنْبٍ دَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ أَوْ أَذْنًا أَوْ طَيْلَسَانَهُ أَوْ بَنٍ شَاةٍ هُوَ الْمَقْصُودُ وَقَلَعَ عَيْنِي عَبْدٌ أَوْ يَدِيهِ قَلَهُ أَخَذَهُ وَنَقَصَهُ أَوْ قِيمَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَفْتَهُ فَنَقَصَهُ كَلْبَنٍ بِقِرْقَةٍ وَيَدْعِبِدٍ أَوْ عَيْنِيهِ وَعَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ قَوْمٌ وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ فِي الْفَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَفَا الثُّوبُ مُطْلَبًا وَفِي أَجْرَةِ الطَّبِيبِ قَوْلَانِ

(٢٠ — جواهر الاكليل — ثاني) أي عظمة وعلوم منزلة كقاض وامام (أو) قطع (أذنها) على الرواية المشهورة عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (او طيلسانه) أي ذى الهيئة أي ما يحمله على رأسه في الشتاء لدفع البرد (و) قطع (لبن) نحو (شاة هو المقصود) من اقتنائها (و) (ك) قلع عيني عبد أو (قطع) يديه (و) جواب فان افات المقصود (قله) أي مالك المتعدى عليه (أخذه) (و) أخذ ارش (نقصه) (و) تركه للمتعدى وأخذ (قيمته) منه يوم تعديه (وان لم يفته) أي ان لم يفت الغرض المقصود من المتعدى عليه (ف) ارش (نقصه) يستحقه مالكه من المتعدى ومثل غير المقيت بقوله (كلبن بقررة) أو ناقه أو مقصودا منهم لالان فيهما مباح غير (و) قطع (يد عبد) قلع (عينه) فلا يفت الغرض المقصود منه لبقاء منافعه بما بقي من يده وعينه (و) ان تعدي على رقيق غيره بقطع أوفق (عتق عليه) أي التعدي (ان قوم) الرقيق (عليه) بأن اختار سيده تغريمه قيمته ومفهوم ان قوم عليه أنه ان اختار سيده أخذه وارش نقصه فلا يعتق وهو كذلك وأشار الى المقيت بقوله (ولا منع لصاحبه) أي الرقيق المتعدى عليه بقطع أوفق من التقويم والعتق على التعدي (في) المتعدى (الفاحش) المقوت الغرض المقصود بقطع يديه أو قلع عينيه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (ورفا) بالقاء أي اصالح المتعدى (الثوب) الذي خرقة بتعديه عليه رفوا (مطلقا) عن التقييد باليسارة أو الكثرة ويغرم ارش نقصه بعد رفوه في السير اتفاقا وفي الكبير على ظاهر كلام المتقدمين (وفي لزوم) (أجرة الطبيب) الذي يداوي المتعدى عليه بقطع أوفق تنزيلا للطبيب منزلة الرفو واستحسنه الاخميمي وعدم لزومها لان الرفو محقق نفعه بخلاف الطبيب قال ابن عبد السلام هذا ظاهر المذهب وصححه في الشامل (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في بيان أحكام الاستحقاق وهو رفع ملك بشيء بثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض (وان زرع) غاصب أو متعددا راضا (فاستحققت) الأرض أى قام ما السكها على زارعها ورفع ملكه أى حوزة للتصرف باثبات ملكه قبله بلا عوض (فان لم ينتفع بالزرع) أى لم يبلغ طوراً ينتفع به فيه إذا قلع بان لم ينبت أو نبت وصغر (أخذ) أى فاستحق الأرض أخذ الزرع معها (بلا شيء) بغيره للزرع عوضاً عن البذر والحرق والسقي وغيرها (والا) لم يبلغ الزرع حداً لا يتفاد به بان استحققت الأرض بعد بلوغه طوراً ينتفع به فيه إذا قلع ولو لرعي البهاثم (فله) أى المستحق (قلعه) أى أمر زارعه به (ان لم يفت) أى يمس (وقت ما) أى الزرع الذى (تراد) الأرض (له) سوء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كما لو زرع سمسماً وأراد المستحق زرعها مقفلة أو بقله (وله) أى مستحق الأرض (أخذه) أى الزرع الذى ينتفع به وقت ما تراد له فقال (والا) أى والا لم يفت الخ بان فات وقت وتسوية الأرض (على المختار) للخصمي وصرح بمفهوم قوله ان لم يفت وقت ما تراد له فقال (والا) أى والا لم يفت الخ بان فات وقت ما تراد له (فكره السنة) كلها يلزم الزارع لمستحق الأرض و بقي زرعه فيها الى انتهاءه عند الامام ما لك رضي الله تعالى عنه وليس للمستحق قلعه اذ لو قلع فلا ينتفع بالأرض في تلك السنة (ك) استحقاق الأرض للزروعة من شخص (ذى شبهة) من وارث أو مشتر لم يعلم بالغصب قبل فوات ابان ما تراد له فيلزمه كراء سنة استحقها وليس له قلع زرعه ولا أخذه بقيمته مقلوعاً (أو) استحققت أرض مزروعة من شخص (جهل حاله) أى لم يعلم حاله من كونه غاصباً أو متعدداً أو ذائبة بارت أو شرعاً غير عالم بغصب بانه قبل فوات وقت ما تراد له فعليه كراء سنة لمستحقها (١٥٤) وليس له قلع زرعه (و) ان اكثرى شخص أرضاً بما يعرف بعينه كعبد أو ثوب معين

(فصل في) وإن زرع فاستحققت فإن لم ينتفع بالزرع أخذ بلا شيء وإلا فله قلعه إن لم يفت وقت ما تراد له وله أخذه بقيمته على المختار وإلا فكره السنة كذى شبهة أو جهل حاله وفاتت بحرثها فيما بين مكر ومكتر والمستحق أخذها ودفع كراء الحرق فإن أبى قيل له أعط كراء سنة وإلا أسامها بلا شيء وفي سنين يفسخ أو يمضي إن عرف النسبة ولا خيار للمكترى للعهددة وانتقدان انتقد الأول وأمن هو والغلة لذي الشبهة أو المجهول للحكم كوارث

ثم استحق الكراء فان استحق قبل حرثها والعمل فيها انفسخ الكراء وأخذ المستحق عين شبهة الذى اكرى به الأرض وأخذ المكري أرضه وان استحق بعد حرثها (فاتت) الأرض أى لا يفسخ كراءها (ب) سبب (حرثها) قبل استحقاقه وفواتها (فيما) أى الحكم الذى (بين) مكر ومكتر) فلا يفسخ الكراء واحداً المكري كراء مثل الأرض

من المكترى (والاستحقاق أخذها) أى الأرض بعد حرثها من مكترى بها (ودفع كراء الحرق) لمكترى بها الذى حرثها (فإن أبى) أى امتنع المستحق من دفع اجرة حرثها (قيل له) أى المكترى (أعط) المستحق (كراء سنة) وازرعها فان اعطاها ذلك فواضح (والا) أى وان لم يعطه ذلك قيل له (أسامها) أى الأرض للمستحق (بلا شيء) لك في حرثك (و) ان اكرى الأرض من هي بيده لزرع أو تفرس أو تبني (في سنين) وغرست أو زعت أو بنيت في بعضها ثم استحققت قبل تمامها وقام مستحقها فلا شيء له من اجرة ما مضى من السنين ويخير في باقيها (يفسخ) مستحق الأرض كراءها في باقي السنين ان شاء ففسخه فيها (أو يمضي) كراء باقيها ان شاء امضاءه ويستحق ما يخصه من الكراء (ان عرف) المستحق (النسبة) لما يخص باقيها لجملة الكراء كمثل أن يورع لان امضاءه ان شاء لعقد الكراء في الباقي فيشترط في صحته علمه ما يخصه ومفهوم الشرط انه ان لم يعرف النسبة فليس له الامضاء لانه كراء بمجهول فيتعين فسخه في الباقي (ولا خيار للمكترى) في فسخ الكراء في باقي المدة ان امضاءه المستحق وصلة خيار (ا) يتخلص المكترى من (العهددة) أى ضمان كراء الباقي اذا ظهر مستحق آخر (وانتقد) المستحق كراء باقى المدة من المكترى ان امضى كراءه أى يقضى له باخذه حالاً (ان) كان (انتقد) أى قبض المكري (الاول) كراء جميع المدة من المكترى حالاً (وأمن هو) أى كان المستحق مأموماً بان كان عدلاً ملياً حسن المعاملة (والغلة) الناشئة من المستحق بالفتح (ل) جائزه قبل استحقاقه (ذى الشبهة) فى حوزة مكتر ومشترا (والمجهول) حاله الذى لم يعلم اغاصب هو او ذو شبهة منتهميا استحقاق الغلة (للحكم) بالاستحقاق ثم تكون من يوم الحكم للمستحق ومثل لذي الشبهة فقال (كوارث) قال الخطاب ظاهره ان الغلة للوارث سواء كان وارثاً من غاصب أو من مشترك وليس كذلك فان وارث الغاصب لا غلة له باتفاق

سواء انتفع بنفسه أو أكرى لغيره قال ذلك ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح (و) كشخص (موهوب) له من غاصب الخطاب أو أراد إذا كان الغاصب موسراً فإن كان معسراً فيرجع المستحق على الموهوب له بالغلة كما تقدم في باب الغصب من قوله ورجع عليه بغلة موهوبه فإن أعسر فعلى الموهوب له (و) كشخص (مشتري) من غاصب الخطاب يعني أن الغلة لا تشتري من الغاصب إذا لم يعلم بالغصب يريد ولا يرجع المستحق على الغاصب بالغلة من يوم بيعه على المشهور الذي صرح به ابن الحاجب وغيره (أن لم يعلموا) أي الوارث والموهوب له وللمشتري بالغصب قال الألفهسي قال في المدونة من ابتاع من غاصب ولم يعلم بالغلة للمبتاع (بخلاف ذي دين) على ميت طرأ ذو الدين (على وارث) المدين وقد ترك عقارا استولى عليه وارثه واستعمله ثم ظهر دين على الميت يستغرق العقار وغلته فيرد الوارث لذی الدين العقار وغلته فهذا يخرج من قوله والغلة لذی الشبهة كوارث فكانه قال الاوارثا طرأ عليه ذو دين (كوارث طرأ على) وارث (مثله) في الاستحقاق وأولى على من هو محجوب به بعد استغلال المطر وعليه التركة فإن المطر وعليه لا يخص بالغلة فإن كانا متساويين في الاستحقاق فيقتسمانها وإن كان الطاريء يحجب المطر وعليه فيجميعها للطاريء فيضمن المطر وعليه الغلة للطاريء التي تخصه في كل حال (الا أن ينتفع) المطر وعليه بنفسه وكان في نصيبه ما يكفي لم يعلم بالطاريء وإن نفوت الابان فيماله ابان فلا يحاسب الطاريء المطر وعليه بانتفاعه (وان غرس) ذو الشبهة (أو بنى) في ارض ثم استحققت (قيل للمالك) الذي استحقها من ذي الشبهة بعد غرسه أو بنائه بها (أعطه قيمته) أي البناء أو الغرس حال كونه قائماً) وخذ الارض ببنائها أو غرسها (فان أبي) أي امتنع المالك من اعطاء قيمة البناء أو الغرس قائماً (فله) أي الغارس (١٥٥) أو الباني بشبهة (دفع قيمة الارض)

للمالك خالية من الغرس والبناء (فان أبي) أي امتنع الغارس أو الباني من دفع قيمة الارض (فهما) (شريكان) المالك بقيمة ارضه والغارس أو الباني بقيمة غرسه أو بنائه وبهذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه والمعتبر في التقويم يوم الحكم المازرى في كون قيمة البناء يوم بناءه او يوم المحاكمة قولان (الا) الارض

وَمَوْهُوبٌ وَمُشْتَرٍ مِنْهُ أَنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ عَلَى وَارِثٍ كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ وَأَنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى قِيلَ لِمَالِكٍ أَعْطَهُ قِيَمَتَهُ قَائِمًا فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَانَ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْحَبْسَةَ فَالِنَقْضِ وَضَمَنَ قِيَمَةَ الْمُسْتَحَقَّةِ وَكَذَلِكَ يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ أَنْ أَخَذَ دِيَّةً لَصَدَاقٍ حُرَّةً أَوْ غُلَّتْهَا وَأَنْ هَدَمَ كَثُرَ تَعْدِيًّا فَلِلْمُسْتَحَقِّ النَّقْضُ وَقِيَمَةُ الْهَدَمِ وَإِنْ أَبْرَأَهُ مُكْرِيهِ كَسَارِقٍ عَبْدٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ بِخِلَافٍ مُسْتَحَقٌّ مَدْعَى حُرَّةً إِلَّا الْقَلِيلَ وَلَهُ هَدْمُ مَسْجِدٍ وَإِنْ

(الحبسة) التي بني أو غرس فيها ذو شبهة (ف) يتعين فيها (النقض) أي هدم البناء وقيل الغرس على الباني أو الغارس قال الألفهسي في المدونة من بني داره مسجداً ثم استحقها رجل فله هدمه (و) من اشترى أمة أو ولدها ثم استحققت لغيره (ضمن قيمة) الأمانة (المستحقة و) ضمن أيضاً قيمة (ولدها) والمعتبر في تقويمها (يوم الحكم) أن قتل الولد عمد أو خطأ ضمن أمة (الأقل) من قيمته عبد احياً ومن دية (ان) كن (أخذ) أبوه (دية) من قاتله عمد أو عاقلته في قتله خطأ (و) من اشترى أمة ثم استحققت بحرية (ف) لا يضمن (صدقات حرة) اشتراها على أنها أمة وطئها ثم استحققت نفسها بالحربة فلا يضمن صداقها عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو) أي ولا يضمن المشتري (غلها) أي الحرة (وان) أكثرى شخص داراً مثلاً من ذي شبهة (و) هدم (المكثري) (الدار هدماً) (تعدياً) إن كان بغير إذن مكثريها ثم استحققت (فلا مستحق) على المكثري المتعدى بالهدم (النقض) بضم النون أي المنقوض من حجر وخشب ونحوهما (وقيمة) أي ارض نقص (الهدم) بأن تقوم الدار مبنية وهدمية ويلزم الهدم ما بين القيمتين إن لم يبرأه قبل الاستحقاق مكريه بل (وان كان أبرأه) أي الهدم (مكريه) أي الذي أكرى له من قيمة الهدم لانه تبين انه لا حق له ومفهوم تعديا انه أن لم يتعد في الهدم بأن أذن له فيه مكريه فلا يلزمه ارش الهدم وليس للمستحق الا النقض ان بقي او ثمنه أن يبيع وفات (كسارق عبد) أي رقيق أبرأه المبتاع من قيمته (ثم استحق) العبد فله المستحقة قيمته على سارق لا على مبتاعه وأخرج من قوله او غلها فقال (بخلاف) شخص (مستحق) شخص (مدعى حربة) لنفسه نزل بالدار واستعمله شخص في اعمال ثم استحق برقبته لشخص فله اخذ اجرة عمله ممن استعمله (الا) العمل (القليل) كسقى دابة وشراء فاكهة او لحم من سوق قريب (و) من بني مسجداً بارضه ثم استحقها غيره (فله هدم مسجد) وبأخذ الباني نقضه بحمله في مسجد آخر وله ابقاؤه مسجداً (وان) اشترى شخص سلعاً

في صفقة واحدة و (استحق بعض) منها (ف) حكمه (ك) حكم (المبيع) وفي نسخة البيع وفي أخرى العيب وهي نص على المقصود في التفصيل بين وجه الصفقة وغيره فان كان المستحق وجه الصفقة فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان غيره فيجوز (و) ان اشترى سلعاً في صفقة واستحق بعضها أو ظهر عيبه (رجع) في معرفة ما يخصه من الثمن (للتقويم) من أهل المعرفة بحسب الصفات لا للتسمية حال البيع لا نه قد يسمى الشيء أكثر أو أقل من قيمته لا جتماعه مع غيره (و) ان ابتاع عبد في صفقة واحدة فاستحق أجودهما (له) أي المبتاع (رد أحد عبدین) اشتراهما في عقد واحد و (استحق أفضلهما) وله التمسك بالباقي بما يقابل من الثمن وهذا يخالف ما تقدم قبل ذلك من قوله وان استحق بعض فكل لعب فلعل ما هنا على قول أشهب وابن حبيب بجواز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وما تقدم قول ابن القاسم قال الخطاب كذا أي ان له رد أحد عبدین الخ قال أبو سعيد في تهذيبه ونصه ومن ابتاع عبد في صفقة واحدة واستحق أحدهما بخرية بعد ان قبضه أو قبله فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان لم يكن وجهها لزمه الباقي بحصته من الثمن وقوله (بحرية) لا مفهوم له اذ استحقاق أحدهما بخرية كذلك (كان) اشترى عبداً مثلاً ثم طلع على عيب يبيح رده فاراد رده (ف) (صالح) البائع المشتري (عن عيب) ظهر في العبد الذي اشتراه وأراد رده به (ي) عيب (آخر) ثم استحق أحدهما فكأنهما يبيعان في صفقة واحدة فان كان المستحق منهما وجهها فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن والاجاز (وهل يقوم) أي يعتبر العبد (الاولى) المشتري بصفاته (يوم الصلح) مع تقويم المصالح به يومه لا نه يوم تمام قبضهما (أو) يقوم الاول (يوم البيع) والثاني يوم الصلح في الجواب (تأويلان) لقول ابن القاسم كأنهما في صفقة (وان) ادعى شخص على آخر شيء معين فاقر له به (و) (صالح) المدعى عليه المدعى بشيء (واستحق ما) أي الشيء (١٥٦) المصالح به الذي (يبد مدعيه) أي يبد مدعي الشيء المعين الذي أقر به المدعى عليه

استحق بعض فكل مبيع ورجع للتقويم وله رد أحد عبدین استحق أفضلهما بخرية كأن صالح عن عيب باخر وهل يوم الاول يوم الصلح أو يوم البيع تأويلان وان صالح فاستحق ما بيده مدعيه رجع في مقر به لم يفت والافقي عوضه كإنكار على الأرجح لا إلى الخصومة وما يبد المدعى عليه فقي الإنكار يرجع بما دفع والافقي قيمته وفي الإنكار لا يرجع كعلمه صحة ملك بائعه لا ان قال داره وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته الإنكاراً

(رجع) المدعي على المدعى عليه (في) شيء معين (مقر به) بفتح القاف ان (لم يفت) المقر به لتغير سوق ولا ذات وهو عرض أو حيوان (والا) لم يفت بان فات بتغير ذات أو سوق (ف) يرجع المدعى (في عوضه) أي عوض المدعى به المعين وعوضه قيمته ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً

وشبه في الرجوع بالعرض فقال (ك) ادعائه بشيء معين يبد آخر فأنكره وصالحه على (إنكاره) الشيء المعين وخلفا ثم استحق المصالح به فلمدعي الرجوع على المدعى عليه بقيمة المصالح به ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً (على الأرجح) عند ابن بونس من الخلاف قال سحنون استحق ما قبض المدعي في الصلح على الإنكار فليرجع بقيمة ما قبض أو مثله ان وجد له مثل (و) ان استحق (ما) أي المصالح عنه الذي (يبد المدعي عليه فقي) الصلح على (الإنكار يرجع) المدعى عليه على المدعى (بما) أي عين المصالح به الذي (دفعه) المدعي عليه للمدعي ان لم يفت (والا) بان فات بتغير سوق أو ذات (ف) يرجع المدعي عليه على المدعى (بقيمه) ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً وسواء كان ذلك بخسارة الصلح أو بعد طول (و) ان استحق ما يبد المدعى عليه (في) الصلح على (الاقرار) من المدعى عليه بالمدعى به للمدعي الاول (لا يرجع) المدعي عليه على المدعى (بشيء) لا اقراره ان المدعى به للمدعى الاول الذي صالحه وان المدعى الثاني ظلمه فيه وشبه في عدم الرجوع فقال (كعلمه) أي المشتري شيئاً واستحق منه (صحة ملك بائعه) الذي باعه المستحق منه ومصدر علمه بصحة ملك بائعه البيضة والحكم بالملكية فلا يرجع المشتري على بائعه بشيء نتيجة ان المستحق ظلمه (لا) ينتفي رجوع المشتري على بائعه بشيء من المستحق (ان قال) المشتري حال قيام المستحق هذه (داره) أي البائع لان هذا لا يفيد علمه صحة ملك بائعه (وان) يبع عرض بهرض ثم استحق أحدهما فيرجع المستحق منه (في) بيع (عرض) كعبد (بهرض) كجمل (بما) أي العرض الذي (خرج من يده) أي المستحق منه ان لم يفت لا نفساخ البيع (أو) (بقيمه) أي الذي خرج من يده ان فات وكان من المقومات والا فبمثله واستثنى من الرجوع بما خرج أو قيمته فقال (الإنكاراً) أصدقها فيه عرضاً ثم استحق من يدها قبل البناء أو بعده فلها الرجوع على زوجها بقيمة العرض المستحق لا ببعضها قبل البناء وصداق مثلها بعده

(و) الا (خلعا) أى طلاقا بعوض ثم استحق فلزوج الرجوع على دافع العرض بقيمته لا بالعصمة ولا يخلع المثل (و) الا (صالح) جان مجنيا عليه عن جرح أو قتل (عمد) لادية له مقدرة على اقرار أو انكار بعرض ثم استحق فلم يجنى عليه الرجوع على الجاني بقيمة العرض المستحق ولا يرجع للقصاص (أو) عرضا (مقاطعا به عن) عتق (عبد) ثم استحق العرض فللسيد الرجوع على العبد بقيمة العرض المستحق وليس له الرجوع الى ذلك العبد (أو) عرضا (مقاطعا به) عن كتابة (مكاتب) ثم استحق فللسيده الرجوع بقيمة العرض عليه لا بنجوم الكتابة (أو) عرضا مصالحا به عن (عمرى) بضم العين وسكون الميم أى منفعة نحو دار وهبها ما لكها لزيد مثلا حياة الموهوب له ثم أعطى الممسر بكسر الميم الثانية المعمر بفتحها عبد امثلا عوضا عما جعله له ثم استحق العرض فللموهوب له قيمة العرض على الواهب (وان) نزل عبد ببلد مدعي الحرية وأوصى بتفريقه مال وحج عنه ثم مات (وانفذت) (وصية) شخص (مستحق برق) لشخص بعهده (لم يضمن وصى) أنفذ وصيته بعهده لم يستحقه ما أنفذه وصرفه في مصرفه (و) لم يضمن شخص (حاج) حجة نيابة عنه باجرة بايصائه به ما أنفقه في حجه (ان عرف) المستحق بالفتح بالحرية بين الناس (واخذ السيد) المستحق بكسر الحاء ما وجدته من تركه لم يبع وما (باع) منها (ولم يفت) بضم الفاء يشتريه ووصلة أخذ (بالثمن) الذى يبيع به فيدفعه لمشتريه وشبه في النفوذ فقال (ك) شخص (مشهود بموته) في غيبته يبع تركته من رقيق وغيره وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فينفذ بيع مافات (ان عذرت بينته) الشاهدة بموته بان رأته صريحا في معركة (١٥٧) القتلى وترد له زوجته ويأخذ ما وجدته من

وخلعوا صاحب عتق ومقاطعا به عن عبد أو مكاتب أو عمرى وإن أنفذت وصية
مستحق برق لم يضمن وصى وحاج أن عرف بالحرية وأخذ السيد ما يبيع ولم
يفت بالثمن كمشهود بموته إن عذرت بينته ولا فكالغاصب ومافات فالثمن
كما لو دبر أو كبر صغير

(باب ٦)

الشفعة أخذ شريك ولو ذميا باع المسلم لذي مذمي كذمي يمين تحاكموا اليها ومحسبا
ليحبس كسلطان لا يحبس عليه ولو ليحبس وجار وإن ملك تطرقا وناظر وقف

(له) أى المستحق يرجع به على البائع ومثل للفوات فقال (كالودبر) المشتري الرقيق أو كاتبه أو عتقه (أو كبر صغير) عند المشتري والله سبحانه تعالى أعلم (باب ٧) في بيا حقيقة الشفعة وأحكامها (الشفعة) أى حقيقتها شرعا (أخذ شريك) قال الخطاب تمام الرسم قوله من تجدد ملكه لازم اختيار ابعاء وضة عقار بمثل الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص اه وفي كون حكمها تعيدا أو معلا بدفع ضرر الشريك الذى ادخله البائع قولا المتأخرين اه وتعلق بجميع الشريك مشاعا من ربع ينقسم اتفاقا كان الشريك مسلما باع شريكه المسلم لمسلم أو ذميا باع شريكه المسلم لمسلم بل (ولو) كان الشريك (ذميا باع) شريكه (المسلم) شقصه كله أو بعضه (لذمي) آخر وشبهه في ثبوت الشفعة فقال (ك) الشفعة بين شريكين ومشتري أحدهما (ذمي) بكسر الهمزة والياء الاولى جمع ذمي (تحاكموا) أى ترافعوا اليها لتحكم بينهم فنحكم بها بينهم لا نه حق موضوع لازالة الضرر عن المال فاستوى فيه المسلم والكافر كالرد بالعيب (أو) كان الشريك (محسبا) لنصيبه وأراد أخذ نصيب شريكه (ليحبس) به فله أخذ بقاء شقصه المحبس على ملكه ومفهوم ليحبس انه اراد أخذ نصيب شريكه ليملكه فليس له أخذه وهو كذلك وشبهه في استحقاق الاخذ بالشفعة فقال (كسلطان) ورث شقصا في عقار عن ميت لا وارث له أو باقيا بعد فرض أو عن مرتد ثم باع صاحب الشقص الآخر فله أخذه بالشفعة لبيت المال (لا) أخذ بالشفعة لشخص (محبس) بفتح الباء مشددة (عليه) شقص عقار ينقسم ان أراد أن يأخذ ليملك بل (ولو) أراد أن يأخذ (ليحبس) هذا مذهب المدونة (ولا) أخذ بالشفعة (إيجار وان ملك تطرقا) أى طريقا للدار المبيعة بان كان شريكا فيه أو ملك طريقا في دار جاره فلا شفعة له ابن يونس لانه إنما له حق في جوار لا في نفس الملك (و) لا شفعة (إناظر وقف) في

متاعه لم يبيع وما يبيع ولم يفت
له اخذه بالثمن ومافات عند
مبتاعه بعتقه أو كتابته
أو بتغير يده مضى بيعه
ويرجع بثمنه على من قبضه
(والا) أى وان لم تعذر بينته
بان تعمدت الزور (و) المشتري
متاعه (كالغاصب) في تخيير
المالك بين أخذ شتيه واجازة بيعه
وأخذ ثمنه (ومافات) من متاع
من مات مهر وفا بالحرية ثم استحق
برقبته وفات متاعه بيد مبتاعه
تخذ بيعه (فالثمن) الذى يبيع به

شقص مملوك لشريك الواقف باعه مالكة الخطاب لا اشكال في أنه لا شفعة له على ما مضى عليه المصنف من أن الحبس عليه ليس له شفعة ولو ايجس وقد يؤخذ هذا من قول أبي الحسن عند قول المدونة الحبس عليهم ليس لهم الاخذ بالشفعة (أو) أي ولا شفعة لشريك في (كراه) فإن اكرى شخصان دارا مثلام أكرى أحدهما نصيبه من منفعتها فلا شفعة فيه لشريكه على أحد قول الامام وله الشفعة على قوله الآخر (وفي) ثبوت الشفعة (لناظر الميراث) أي من ولده الامام على النظر في تركته من لا وارث له أو باقية بعد العرض وعدمه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وتأخذ الشفعة (من تجدد) أي حدث وطرا (ملكه) على الشفيع فلو اشترى اثنان أو أكثر دارا مثلا فلا شفعة لأحدهما على الآخر (اللازم) فلا شفعة في مبيع بخيار قبل بت بيعه (اختيارا) فلا شفعة في موروث لشريك المورث ان كان متجددا منسكه اللازم اختيارا بمعاوضة غير موصي ببيعته لمساكين بل (ولو) كان (موصي ببيعته) أي الشقص (لمساكين) بأن أوصى لهم ثلث ماله وفيه عقار فباعه وصيه لتنفيذ وصيته وتفرقة ثمنه عليهم فقيه الشفعة لورثته (على الاصح والمختار) وأشار بالمال لغة القول سجنون لا شفعه فيه لأن بيعه كبيع الميت قال الباغي لو أوصى الميت بالثلث فباع السلطان ثلث داره فلا شفعة فيه للورثة اذ كأن الميت باع (لا) شفعة للورثة في شقص من دار مثلا يبيع لشخص معين (موصى له) ممن مات (ببيع جزء) معلوم كثلث داره لأنها تبطل الوصية ولو كان للميت شريك في تلك الدار اثبتت له الشفعة في ذلك الجزء ومفعول أخذ قوله (عقارا) أي جزءا من دار أو أرض وما اتصل بهما من بناء أو شجر فلا شفعة في غير العقار من عرض وحيوان (ولو) كان العقار (مناقبه) أي مبيعا بعقار قال ابن عرفة (١٥٨) المتأقلة بيع الشقص بعقار وانما ثبتت الشفعة في العقار (ان انقسم) أي قبل

العقار القسمة فلا شفعة فيما لا يقبلها كالحمام والطاحون والمصرة والمحيسة والحانوت الصغير قال ابن عبد السلام وفي المدونة ما يدل له اه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا كانت نخلة بين رجلين فباع أحدهما حصته منها فلا شفعة لصاحبه فيها (وفيها) أي المدونة أيضا (الاطلاق) للعقار الذي فيه الشفعة عن تقييده بقبوله القسمة (وعمل) أي حكم (به)

وكراه وفي ناظر الميراث قولان ممن تجدد ملكه اللازم اختيارا بمعاوضة ولو موصى ببيعته لمساكين على الاصح والمختار لا موصى له ببيع جزء عقارا ولو مناقلا به ان انقسم وفيها الاطلاق وعمل به بمنزل الثمن ولو ديناً أو قيمته برهنه وضامنه وأجرة دلال وعقد شراؤه وفي المسكس تردد أو قيمة الشقص في كخلع وصلح عمد وجزاف نقد وبما يخصه ان صاحب غيره ولزم المشتري الباقي والى أجله ان أيسر أو ضمنه ملي أو لا عجل الثمن الا ان يتساويا

عدما

أي الاطلاق وبه القضاء وأفتى به فقهاء قرطبة والاخذ

بالشفعة يكون (بمثل الثمن) الذي اشترى الشقص به (ولو) كان الثمن المثل (دينا) على بائع الشقص لمشتريه فدفع له الشقص عوضا عنه فبأخذ الشفيع بمثله ان وجدوا لا بقيمته (و) ان اشترى بثمن مؤجل مع رهن أو ضامن أخذه الشفيع (ب) مثله مع مثل (رهنه وضامنه) ولو كان الشفيع املا من المشتري تحقيرا لاثامه (و) يأخذ بمثل (أجرة دلال) أو (أجرة كاتب) (عقد شراء) أي وثيقة (وفي) لزوم مثل (المسكس) للشفيع وهو ما يؤخذ ظاهرا لأنه مال مدخول عليه ولم يتوصل المشتري للشقص الا به كأجرة الدلال وعدم لزومه لكونه ظاهرا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (أو) (قيمة الشقص) المشفوع فيه الذي أخذه الزوج (في كخلع) والزوجة في مهر (و) بقيمة الشقص المدفوع في (صلح) جناية (عمد) لان الواجب فيه القود ولا قيمة له (و) بقيمة الشقص يوم شرائه (ب) (جزاف نقد) قال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ودراهم جزافا في صحة فرض هذه المسئلة على المذهب نظرا لان الدنانير والدرهم لا يجوز بيعهما جزافا وتابع ابن الحاجب فيه الشافعية وفي الموازية ان اشتراه بحلى جزاف شفع بقيمته فان كان الحلى ذهبا قوم بفضة وان كان فضة قوم بذهب وتبر بقيمته يوم الشراء به (و) اخذ الشفيع الشقص المبيع مع غيره في صفقة (بما) أي القدر الذي (يخصه) من الثمن (ان صاحب) الشقص (غيره) في البيع (وازم) المشتري الباقي (المصاحب) للشقص في الصفقة بما يخصه من الثمن (و) اذا بيع الشقص بثمن مؤجل باجل معلوم فبأخذ الشفيع بمثل ثمنه مؤجلا (الى أجله ان أيسر) الشفيع بمثل الثمن (أو) لم يسر به (و) ضمنه (ضامن ثقة) (ملي) بفتح الميم وكسر اللام (والا) أي وان لم يكن الشفيع مليا أو لم يأت بضامن ملي (عجل الثمن) للمشفوع منه وان لم يعجله سقطت شفيعته في كل حال (الا ان تساويا) أي

المشتري والشفيع (عندما) أى فقر أفلا تسقط شفيعته (على المختار) للخصم من الخلاف ومفهوماً يتساوياً أنه إن كان الشفيع أشد فقر اسقطت شفيعته اتفاقاً (ولا يجوز إحالة البائع) من إضافة المصدر لفعله بعد حذف فاعله والاصل إحالة المشتري البائع (به) أى الثمن على الشفيع لأنه فسخ دين في دين (كان أخذ) مستحق الشفعة (من) شخص (أجنبي) أى غير مستحق الشفعة (ملاً ليأخذ) الشفيع بالشفعة ويبيع ما أخذه من دفع له المال (ويرى) الشفيع ما أخذه من الأجنبي مع أخذه منه الثمن بكامله (ثم) إذا وقع ذلك سقطت شفيعته (فلا يأخذ) بعد ذلك (أو باع) الشفيع الشقص لأجنبي (قبل أخذه) بالشفعة فقد سقطت شفيعته فلا يأخذ بها بعد بيعه (بخلاف أخذ) الشفيع مالا من المشتري لاسقاط شفيعته (بما لا بعده) أى الشراء (للسقط) الشفيع شفيعته فيجوز وتسقط شفيعته به ومفهوم بعده أنه لا يجوز أخذه مالا قبله وإن وقع فلا تسقط شفيعته وشبهه بالعقار في استحقاق أخذه بالشفعة فقال (ك) شقص (شجر) مشترك بارض حبس أو معاودة للشركاء الغارمين بها فإذا باع أحد الشركاء نصيبه فله شركته يأخذ بالشفعة (و) ك(بناء) مشترك (بارض حبس أو) بارض شخص (معي) باع أحد الشركاء نصيبه فيه فله شركته يأخذ بها (و) إن أعار شخص أرضه لقوم يبنون أو يفرسون فيها فملكو ثم باع أحدهم حظه من البناء أو الشجر (قدم المعير) على شركاء البائع في أخذ الحظ المبيع (ب) قيمة (نقضه) أى الباء أو الشجر منقوضاً (أو بضمنه) الذى يبيع به فالحظ له عند ابن الحاجب وحكامها عياض وغيره تأويل للمدونة (إن) كان قد (مضى زمن) هو (ما) أى الزمن الذى (تعار) الأرض (له) أى وإن لم يمض ما تعار له (ف) يقدم المعير فى أخذه بقيمته حال كونه (قائماً) أو ثمنه (١٥٩) وكثيرة) مشتركة باع أحد الشرىكين فيها نصيبه منها فله شركته لا يأخذ بالشفعة قال فى المدونة إذا كان

عُدْ مَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَلَا يَجُوزُ إِحَالَةُ الْبَائِعِ بِهِ كَأَن أُخِذَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَالًا لِيَأْخُذَ
وَيَرْبَحَ ثُمَّ لَا أَخْذَ لَهُ أَوْ بَاعَ قَبْلَ أَخْذِهِ بِخِلَافِ أَخْذِ مَالٍ بَعْدَهُ لِيُسْقَطَ كَشَجَرٍ
وَبِنَاءٍ بِأَرْضِ حَبْسٍ أَوْ مُعِيرٍ وَقَدْ مِ الْمَعِيرُ بِنُقْضِهِ أَوْ تَمْنِيهِ إِنْ مَضَى مَا يُعَارُ
لَهُ وَالْأَفْقَاءُ كَثِيرَةٌ وَمَقْنَاهُ قَوْلُ بَازَنْجَانٍ وَلَوْ مُفْرَدَةً إِلَّا أَنَّ تَيْبَسَ وَحُطَّ
حَصَّتْهَا إِنْ أَزْهَتْ أَوْ أَثْرَتْ وَفِيهَا أَخْذُهَا مَالٌ تَيْبَسَ أَوْ تَجَذَّ وَهَلْ هُوَ
خِلَافُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطَّ أَخْذَتْ وَإِنْ أَثْرَتْ وَرَجَعَ
بِالْمُؤْنَةِ وَكَبِيرٌ لَمْ تُقَسَّمْ أَرْضُهَا إِلَّا فَلَا وَائْتِ أَيْضًا

(و) ك(مقناة) مشتركة (وبانجان) وقرع وقطن وكل ما له اصل تجزئ ثمرته مع بقاء اصله فإذا باع أحد الشركاء فى شيء مما ذكر نصيبه منه فقيه الشفعة لشركته فيه وتثبت فى الثمرة أن يبيع مع اصلها بعد زهوها وقبله بل (ولو) يبيع بعد زهوها حال كونها (مفردة) عن اصلها (الان تيبس) الثمرة بالشفعة فيها (و) إذا باع الاصل مع ثمرته ويست قبل أخذ الشفيع بالشفعة فلنألا يأخذها وأخذ الاصل وحده بالشفعة (حط) أى سقط عن الشفيع (حصتها) أى الثمرة من ثمنها مع اصلها لان لها حصة من الثمن هذا حاصل ما فى المدونة (وفى) ايضاً (أخذها) أى الثمرة بالشفعة (مال تيبس أو تجذو) اختلف (هل هو) أى ما فى الموضوعين (خلاف) فقرة قال ما لم تيبس ومرة قال ما لم تيبس أو تجذو وفاق والاول اذا اشتراها مفردة فالشفعة ما لم تيبس فان جذت قبل ييبسها فقيه الشفعة والثانى اذا اشتراها مع اصلها فالشفعة فيها ما لم تيبس أو تجذو فان جذت قبل ييبسها فلا شفعة فيها فى الجواب (تأويلان) وأما أبو سعيد البراذعى فإنه قال فى الموضوع الاول ما لم تيبس قبل قيام الشفيع وقال فى الثانى فان قام بعد ييبس الثمرة أو جذها لم يكن له فى الثمرة شفعة (وإن اشترى) المتاع (اصلها) أى الثمرة (فقط) أى دون الثمرة لعدم وجودها فيه ثم امر وقام الشفيع (أخذت) الثمرة مع اصلها بالشفعة إن لم تأثر بل (وإن أثرت) الثمرة قبل قيام الشفيع ما لم تيبس أو تجذ (ورجع) المشتري على الشفيع (بالمؤنة) للثمرة من تأويل وسق ونحوهما والقول له فى قدر المؤنة يمينه ما لم يظهر كذب (وكبير) وعين مشتركة (لم تقسم أرضها) أى البئر التى تسقى بمائها باع أحد الشركاء فيها نصيبه منها فقيه الشفعة (والا) أى وإن كانت قد قسمت أرضها (فلا) شفعة هذا ما فى المدونة وفى العتبية فيها الشفعة فذهب الباجى الى أن ما فى خلاف مبنى على الخلاف فيما لا ينقسم كالبئر والمين والتخلة وسجنون الى أنه وفاق بحمل ما فى المدونة على المتقدمة وما فى العتبية على المتقدمة وأشار للتوفيق والخلاف فقال (واولت) أى المدونة (ايضاً) أى كما

أولت باقائها على ظاهرها ومخالفة ما فيها لما في العتية (ب) البئر (المتحدة) أي غير المتعددة وغير ذات القناه (لا) شفعة في شقص (عرض) مشترك باع واحد الشركاء فيه اذ لم يطلع الشريك على الثمن الذي وقف عليه الا بعد انبرام البيع وأما قبل انبرامه فالشريك أحق بالثمن الذي وقف عليه دفعا للضرر وليس هذا شفعة لانها أخذ من يد المشتري وهذا أخذ من يد البائع (و) لا شفعة في نجوم (كتابة) مشتركة باع بعض الشركاء فيها نصيبه منها (و) لا شفعة في شقص (دين) مشترك باع بعض الشركاء (و) لا شفعة لصاحب (علو على) صاحب (سفل) (و) لا شفعة في (عكسه) أي لصاحب سفل على صاحب علو اذا باع أحدهما لآخر (و) لا شفعة في شقص (زرع) مشترك (ولو) بيع (بارضه) أي معها والشفعة في شقص الارض بما ينوبه من الثمن (و) لا شفعة في شقص (بقل) كخس وفجل باع أحد الشركاء (و) لا شفعة في جزء (عرصة) أي فسحة بين بيوت الدار السفلى مشتركة باع بعض الشركاء قبل قسمة البيوت أو بعدها (و) لا شفعة في جزء (عمر) أي محل مرور للدار وهو طريقها المشترك بين الجيران باع بعض الشركاء فيه (قسم متبوعه) أي المرو والعرصة وأفراد الضمير لنا ويلهما بذلك كور والمتبوع الديار التي يتوصل اليها منه (و) لا شفعة في بعض (حيوان) مشترك باع بعض الشركاء فيه آدمي أو غيره (الا) حيوانا (في كحائط) مشترك عاملا فيه ففي شقصه الشفعة تبعا لتقص الحائط سمع عيسى ابن القاسم من اشترى شقصا من الحائط به رقيق يعملون فيه لم يكن للشفيع الشفعة الا في الشقص ورقية لا في أحدهما (و) لا شفعة في (ارث) أي شقص موروث فلا شفعة فيه لشريك الميت (و) لا شفعة في (هبة بلا ثواب) فلا شفعة فيها حدث ملكه هبة لا ثواب فيها (و) لا شفعة في مبيع بشرط (١٦٠) (خيار) لبائع أو مشتر أو أجني لعدم لزومه (الا) بعد مضيه أي البيع بامضاء من له

بِالْمُتَّحِدَةِ لَا عَرَضَ وَكِتَابَةً وَدَيْنَ وَعُلُوًّا عَلَى سَفْلٍ وَعَكْسَهُ وَزَرْعَ
وَلَوْ بَارِضُهُ وَبَقْلَ وَعَرَصَةً وَتَمْرَ قِسْمَ مَتْبُوعَةٍ وَحَيَوَانَ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ
وَارِثٍ وَهَبَةٍ بِلَا ثَوَابٍ وَإِلَّا فِيهِ بَعْدَهُ وَخِيَارٍ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ وَوَجِبَتْ
لِمُشْتَرِيهِ أَنْ يَبَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَتَلًا فَأَمْضَى وَيَبِيعُ فَاسِدًا إِلَّا أَنْ يَفُوتَ
فِي الْقِيَمَةِ إِلَّا بِبَيْعٍ صَحَّ فَبِالثَّمَنِ فِيهِ وَتَنَازَعُ فِي سَبْقِ مَلِكٍ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ
أَحَدُهُمَا وَسَقَطَتْ إِنْ قَاسَمَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ سَاوَمَ أَوْ سَاقَى أَوْ اسْتَأْجَرَ أَوْ بَاعَ
حَصَّتَهُ أَوْ سَكَتَ بِهِدْمًا أَوْ بِنَاءً أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ وَالْأَسَنَةَ

الخيار بانقضاء زمنه (ووجبت) أي ثبتت الشفعة (المشتري) جزء عقار (ب) شرط (٤) أي الخيار أولا على مشتري باقيه بثلاثا بتا ثم امضى من له الخيار الشراء (ان) كان قد (باع) المالك داره مثلا (نصفين) نصفًا (خيارا) ابتداء (ثم) باع نصفها الآخر يباعا (بتلا) أي لازما (فامضى) بيع الخيار من له الخيار بناء على انعقاد بيع الخيار وامضاءه تنعيم فقد تجدد ملك مشتري البتل على ملك

مشتري الخيار وأما على انه منحل والامضاء انشاء للبيع وهو المشهور فالشفعة لمشتري البتل لتجدد ملك مشتري الخيار كان عليه (و) لا شفعة في نقص عقار مبيع (بيع فسد) لعدم شرط او وجود مانع لا نه لم ينتقل ملكه لمشتريه في كل حال (الا) أن يفوت الشقص بيد مشتريه بتغير سوق او بدن (ف) فيه الشفعة (بالقيمة) التي لزمت المشتري بالهوت (الا) أن يفوت المشتري الشقص الذي اشتراه شراء فاسدا (بيع صحيح) فيه الشفعة (بالثمن فيه) أي البيع الصحيح (و) لا شفعة لاحد الشريكين على الآخر مع (تنازع) بينهما (في سبق ملك) أحدهما على ملك الآخر ان ادعى كل منهما سبقية ملكه لنصيبه من العقار المشترك بينهما على ملك الآخر ولا يثبت لاحدهما في كل حال (الا) ان نكل أحدهما عن الحلف على سبق ملكه وحلف الآخر على سبق ملكه فله الشفعة على الناكل (سقطت) الشفعة (ان قاسم) الشفيع المشتري في العقار المشترك بينهما (أو اشترى) الشفيع الشقص المشفوع فيه من المشتري (أو ساوم) الشفيع المشتري في الشقص (أو ساقى) أي جعل الشفيع نفسه ساقيا لشقص الحائط المشفوع فيه بجزء من ثمرته (أو استأجر) الشفيع الشقص المشفوع فيه من مشتريه (أو سكت) الشفيع سكونا مصحوبا (بهدم أو بناء) من المشتري للشقص المشفوع فيه والشفيع حاضر عالم (أو) سكت الشفيع عن طلب الشفعة (شهرين) فتسقط شفته (ان حضر) الشفيع العقد (أي شراء الشقص) (والا) أي وان لم يحضر العقد سقطت شفته بسكوته (سنة) قال ابن غازي هذه طريقة ابن رشد يحصل هذه المسألة انه ان لم يكتب شهادته وقام بالقرب مثل الشهرين كانت له الشفعة دون ميعان لم يقيم الا بعد السبعة أو التسعة أو السنة وعلي ما في المدونة كانت له الشفعة بعد ميعانه ان لم يترك القيام راضيا باسقاط حقه وان طال الامر أكثر من السنة لم تكن له شفعة وأمان

كتب شهادته وقام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت له الشفعة بعد يمينه وان لم يقم الا بعد شهرين لم تكن له شفعة وشبه في سقوط الشفعة بسكوت الشفيع سنة فقال (كان علم) الشفيع ببيع شركه شقصه (فغاب) الشفيع اى سافر ثم قدم بعدم سنة فلا شفعة له في كل حال (الا أن يظن الاوبة) اى الرجوع من سفره (قبل) تمام (ها) اى السنة (فمبق) بكسر العين المهملة اى منعه مانع من الاوبة قبل السنة فلا تسقط شفعته (و) ان كان حاضر اوقت الشراء وسكت مدة ثم قام بشفعته قبل تمام السنة (حلف) ما سكت تارك لحقه (ان بعد) قيامه من الشراء كسبعة أشهر فان لم يبعد فلا يحلف (وصدق) الشفيع الحاضر (ان أنكر علمه) ببيع شركه شقصه لمواقته الاصل (لا) تسقط الشفعة بطول الغيبة (ان غاب) الشفيع (أولا) اى قبل بيع شركه شقصه فباعه وهو غائب فله القيام بشفعته بعد قدومه ولو غاب سنين كثيرة (أو أسقط) الشفيع شفعته (لكذب في) في قدر (الثنى) ثم ظهر دون ذلك فلا تسقط شفعته (وحلف) انه ما أسقط شفعته الا لما أخبر به من كثرة الثمن (أو) أسقط لكذب (في المشتري) بكسر الراء بان قيل له فلان اشترى شقص شركه فسلم ثم ظهر انه غيره (أو) أسقط لكذب (ب) انفراده اى المشتري ثم ظهر تعدده فلا تسقط شفعته (أو) أسقط وصي أو أب) شفعة ثبتت لمجوره (بلا نظر) اى مصلحة وتقع بان كان النظر والمصلحة الاخذ بها فاذا ارشده المجور فله الاخذ بها (و) ان كان عقار مشترك بين ولي ومجوره أو بين مجورين لولى وباع شقص مجوره أو أحد مجور به لمصلحة (شفيع) لولى (لنفسه) فيما باعه على مجوره لمصلحة (أو) شفيع لولى (لثمن) (أو) مجور لولى البائع فيما باعه على يقيم آخر مجور له أيضا وعطف على

كَأَنَّ عِلْمَ فَعَابِ الْأَنْ يَظُنُّ الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا فَعِيقٌ وَحَلَفَ أَنْ يَبْعَدَ وَصَدَّقَ أَنْ أَنْكَرَ
عِلْمَهُ لِأَنْ غَابَ أَوْ لَا أَوْ أَسْقَطَ لِكُذِّبٍ فِي الثَّمَنِ وَحَلَفَ أَوْ فِي الْمُشْتَرَى أَوْ
الْمُشْتَرَى أَوْ انْفِرَادِهِ أَوْ أَسْقَطَ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍ بِالنَّظَرِ وَشَفَعَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِثَمَنِ
آخَرٍ أَوْ أَنْكَرَ الْمُشْتَرَى الشَّرَاءَ وَحَلَفَ وَأَقْرَبَ بِبَائِعِهِ وَهِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ وَتُرِكَ
لِلشَّرِيكِ حَصَّتُهُ وَطَوَّلَ بِالْأَخْذِ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ لِأَقْبَلِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ اسْقَاطُهُ
وَلَهُ نَقْضُ وَقْفٍ كَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَالثَّمَنِ إِعْطَاهُ أَنْ عِلْمَ شَفِيعِهِ لِأَنْ وَهَبَ دَارًا
فَاسْتَحَقَّ نِصْفَهَا وَمُلِكَ بِحُكْمٍ أَوْ دَفَعَ ثَمَنًا أَوْ أَشْهَادًا وَاسْتَعْجَلَ أَنْ قَصَدَ
ارْتِيَاءً أَوْ نَظَرًا لِلْمُشْتَرَى الْأَكْسَاءِ

(٢١) — جواهر الاكلیل — ثانى) فيه تقسم بين الشركاء الشفعاء (على) قدر (الانصبا) لا على عدد رؤسهم (و) اذا كان مشتري الشقص أحد الشفعاء (ترك) بضم فكسر (لشريك) المشتري (حصته) من الشقص الذى اشتراه الذى يشفع فيها لو بيع لغيره فان اشترى ذو السدس النصف ترك له ثلثه وأخذ ذو الثلث ثلثيه (وطواب) الشفيع (بالاخذ) بالشفعة أو تركه (بعد اشتراؤه) اى الشقص لتضرر المشتري بترك التصرف فيما اشتراه حتى يأخذ الشفيع أو يترك (لا) يطالب الشفيع بالاخذ أو الترك (قبله) اى اشتراء الشقص (و) ان طواب قبله فاسقط حقه (لم يلزمه اسقاطه) لانه أسقط حقا قبل وجوبه له (و) ان وقف المشتري الشقص قبل قيام الشفيع فـ (له) اى الشفيع الاخذ (ونقض وقف) وشبه في جواز لنقض فقال (كهبة وصدقة) من المشتري في الشقص قبل قيام شفعيه فلا يشفع نقض الهبة والصدقة وأخذه بالشفعة (والثمن) الذى يدفعه الشفيع في الشقص الموهوب أو المتصدق به يكون (لمعطاه) اى الموهوب له أو المتصدق عليه (ان) كان (علم) الموهوب أو المتصدق حين الهبة أو الصدقة (شفيعه) لدخوله على هبة الثمن (لان) لم يعلم شفعيه بأن (وهب دارا) بعد شرائها (فاستحق نصفها) فرجع المشتري الواهب على بائعها بنصف ثمنها فهو لوالها وبها والمستحق أخذ النصف الاخر بالشفعة وثمنه لوالها أيضا لعدم علمه شفعيه (وملك) الشفيع الشقص (ب) سبب (حكم) من حاكم له (أو دفع ثمن) للمشتري وان لم يرض به (أو) اشهاد به بالاخذ (لشقص) بالشفعة (و) استعجل (الشفيع) في الاخذ بالشفعة أو تركه (ان قصد) الشفيع (ارتيا) اى تأجيلا ليزوى ويستشير فيه في الاخذ أو الترك فلا يجاب لذلك (أو) قصد (نظر) الشقص (المشتري) بفتح الراء فيوصف له ويؤمر باخذه أو تركه حالا بلا تأخير (الا) أن يكون بينه وبين الشقص (كساعة) فلسكية فيؤخر نظره عند الامام رضي الله تعالى عنه وفي

الموازنة لا يؤخر ولو لساعة وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير وينظر (ولزم) الشفيع الاخذ بالشفعة (ان اخذ) أي قال اخذت بصيغة الماضي (و) الحال انه قد (عرف الثمن) الذي اشترى به المشتري الشقص فان اخذ قبل معرفته فلا يلزمه الاخذ فاذا عرفه فلا يلزمه الاخذ وان قال اخذته ولزمه الاخذ ولم يأت بالثمن (فبيع) أي يباع من مال الشفيع ما يوفي بثمان الشقص المشفوع فيه (و) لزم الاخذ (المشتري) أيضا (ان) كان (سلم) أي قال سلمت بعد قول الشفيع اخذت فلارجو عا لاجل الشفيع اخذت ولم يقل سلمت واجل الشفيع في الثمن فتم الاجل ولم يأت به (فله) أي المشتري (نقضه) أي فسخ اخذ الشفيع بالشفعة وأخذ الشقص وسقطت شفيعته (وان قال) الشفيع (انا اخذ) بصيغة المضارع وطلب التأخير (أجل ثلاثا) من الايام (للتقيد) أي دفع الثمن فان أتى به فيها تم أخذه بها (والا) أي وان لم يأت بالثمن في الايام الثلاثة (سقطت) شفيعته وتم الشقص لمشتريه (وان) اشترى شخص اشقا صا من عقارات من أشخاص (و) تحدثت الصفقة) أي عقد الشراء (وتعددت الحصص) المشتراة كنصف دار وثلاث خان وسدس حائط (و) تعدد (البائع) و اراد الشفيع أن يأخذ البعض ولم يرز المشتري (لم تبعض) أي ليس للشفيع أخذ بعض الحصص وترك بعضها وشبه في عدم التبعض فقال (كتعدد) المشتري شقصا أو اشقا صا من واحد أو متعدد في صفقة واحدة فليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة من بعضهم فقط بل اما أن يأخذ من جميعهم أو يدع لجميعهم (عليه الاصح) الذي رجح اليه ابن القاسم ومقابل له لاشبه وسحنون وقال به ابن القاسم ثم رجع عنه (وكان) بفتح الهمزة حرف مصدري صلاته (أسقط) (١٦٢) بعضهم أي الشفعاء حقه في الشفعة فليس لباقيهم التبعض بل اما

وَلَزِمَ إِنْ أَخَذَ وَعَرَفَ الثَّمَنَ فَبِيعَ لِلثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي إِنْ سَلَّمَ فَإِنْ سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ وَإِنْ قَالَ أَنَا أَخَذْتُ أَجَلَ ثَلَاثًا لِلتَّقْدِ وَالْأَسْقَطُ وَإِنْ اتَّخَذَتْ الصَّفَقَةُ وَتَعَدَّدَتِ الْحَصَصُ وَالْبَائِعُ لَمْ تَبْعُضْ كَتَعَدُّدِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْأَصَحِّ وَكَأَنَّ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ أَوْ غَابَ أَوْ أَرَادَهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَنْ حَضَرَ حَصَّتُهُ وَهَلِ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَقَطْ كَغَيْرِهِ وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ الْآنَ إِنْ يَسَلَّمْ قَبْلَهَا تَأْوِيلَانِ وَقَدْ مَشَارَكُهُ فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَاخَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا وَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ

ان يأخذ الجميع أو يدعه (او غاب) بعضهم فليس للحاضر الا احد الجميع أو تركه (أو أراده) أي التبعض (المشتري) وأباه الشفيع فلا يجاب المشتري الا برضا الشفيع (و) ان اخذ الحاضر جميع ما يشفع فيه هو وشريكه الغائب ثم حضر الغائب فـ (لمن حضر) بعد غيبته من الشفعاء (حصته) من المشفوع فيه من الحاضر ان أحب

كذى

ذلك (و) اختلف في جواب (هل العهدة) أي ضمان ثمن حصصة

من حضر بعد غيبته ان ظهر فيها عيب أو استحققت (عليه) أي الشفيع الذي حضر ابتداء وأخذ الجميع لان الذي حضر بعد غيبته انما أخذ حصته منه لان المشتري ولان الذي حضر لو أسقط شفيعته فلا يرجع للمشتري بل تبقى لمن هي بيده وهو الحاضر ابتداء (أو) العهدة (على المشتري) لان الشفيع الاول انما أخذ من المشتري حصصة الغائب نيابة عنه وشبه في كون العهدة على المشتري فقال (ك) عهدة غير أي غيره من حضر بعد غيبته وهو الحاضر ابتداء فعهدته على المشتري (ولو قاله) أي اقال البائع المشتري فلا تسقط الشفعة بالاقالة وعهدة الشفيع على المشتري والاقالة هنا غير معتبرة لانتهاهما على اسقاط الشفعة وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه بخير الشفيع في جعل عهده على البائع او على المشتري بناء على ان الشفعة هنا بيع وهذا الخلاف في كل حال (الا ان يسلم) الشفيع شفيعته للمشتري ويترك الاخذ بها (قبلها) أي الاقالة ثم اقال البائع المشتري أو عكسه فان أخذ الشفيع بعد الاقالة من البائع فعهدته عليه قال ابن الموزان لها صارت بيعا حادئا واما لو سلم بعدها فلا شفعة له لا اسقاط حقه وليس ثم موجب يأخذ به (تاويلان) فيما قبل الكاف (و) ان تعدد شركاء من باع شقصه في عدة اربنقسم واختلفوا في الدرجات (قدم) في اخذ الشقص المبيع بالشفعة (مشاركة في السهم) على مشاركة الاجنبي وعلى مشاركته في اصل الارث كدار بين اجنبيين مات أحدهما عن جدتين وزوجتين وشقيقتين فباع احد النساء شقصها فتختص شريكتهما في فرضيهما بالشفعة فان تركت شفيعتهما اختص باقي الورثة فان تركوها فهي للاجنبي (وان) كان المشارك في الفرض (كاخت لأب أخذت سدسا) مع أخت شقيقة أخذت نصف لان السدس مع النصف فرض واحد وهو الثلثان فان باعت الشقيقة شقصها فا لشفعة فيه للاخت للأب وعكسه (ودخل) ذوا السهم (عليه غيره) من ماصب واجنبي ومثل للدخول

فقال (كذى سهمهم) ي فرض على وارث عاصب (و) دخل (وارث على موسى لهم ثم) إلى المشارك في السهم اذا ترك الشفعة (الوارث) ثم الموصى له (ثم الاجنبي) قال ابن القاسم ان باع بعض الموصى لهم دخل مع بقيتهم أهل الميراث (و) ان تعدد البيع في الشقة ولم يعلم الشفيع أو كان غائبا (أخذ باى بيع) شاء الاخذ به (وعهده) أي ضمان ثمنه ان استحق أو ظهر عيبه (عليه) أى من أخذ بشرائه (ونقض) أي فسخ (ما) أى البيع الذى (بعده) أى ما بعد البيع الذى أخذ الشفيع به وثبت ما قبله سواء اتفقت الأثمان أو اختلفت فان أخذ بالاول نقض جميع ما بعده بالوسط ثم ما قبله ونقض ما بعده وبالاخير تمت البياعات كلها (وله) أى المشتري المأخوذ منه بالشفعة (غلته) أى الشقص المشفوع فيه التى استغلها قبل أخذه منه بالشفعة لانه كان ضامنا له وفي الحديث الخراج بالضمان (و) ان أكرى المشتري الشقص وقبض كراء أشهر ثم أخذ منه بالشفعة قبل انقضاء مدة الكراء (فى) فسخ عقد كرائه) وعدمه (تردد) للتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (و) ان نقص الشقص عند المشتري قبل أخذه بالشفعة ولو كان النقص بفعل المشتري لصحة ملكه وأخذه الشفيع بالشفعة (ولا يضمن) المشتري للشفيع (نقصه) أى ما نقص من الشقص ولا يسقط عن الشفيع شيء من الثمن لذلك ولكنه خير بين الاخذ والترك (فان هدم وبني) لمشتري بدل ما هدمه وأخذه الشفيع بالشفعة (فله) أى المشتري (قيمه) أى البناء حال كونه (قائما) يوم قيام الشفيع (والشفيع النقض) بضم النون ان كان باقيا بعينه ولم يدخله المشتري فيما بناه والا فقيمه يوم الشراء قال التتائي قيل لحمد بن المواز (١٣٣) كيف يمكن احداث بناء في مشاع مع ثبوت

الشفعة والحكم بقيمة البناء قائما وذلك لان الشفيع ان كان حاضرا فقد أسقط شفيعته وان كان غائبا فالباقي متمدد فلا يكون له قيمة البناء قائما فالحكم بثبوت الشفيعه وبقيمة البناء قائما متنافيا اه وقد أشار المصنف الى الجواب بقوله (اما لغيبة شفيعه) أى الشقص حين اشترائه (فقاسم وكيله) أى وكيل الشفيع الغائب المشتري في العقار المشترك بينهما فهدم المشتري وبني ثم قدم الشفيع الغائب

كذى سهمهم على وارث ووارث على موسى لهم ثم الوارث ثم الاجنبي وأخذ باى بيع وعهده عليه ونقض ما بعده وله غلته وفى فسخ عقد كرائه تردد ولا يضمن نقصه فان هدم وبني فله قيمته قائما وللشفيع النقض اما لغيبة شفيعه فقاسم وكيله أو قاض عنه أو أسقط الكذب في الثمن أو استحق نصفها أو حط ما حط لعيب أو لهبة إن حط عادة أو أشبه الثمن بعده وإن استحق الثمن أو رد بعيب بعدها رجع البائع بقيمة شقصه ولو كان الثمن مثليا إلا التقدر فثله ولم ينتقض ما بين الشفيع والمشتري وإن وقع قبلها بطلت وإن اختلفا في الثمن

وأراد الاخذ بالشفعة (أو) قاسم (قاض عنه) أى الغائب فهدم وبني ثم قدم الغائب فله الاخذ بالشفعة (أو ترك) الشفيع الاخذ بالشفعة (لكذب في الثمن) وقاسم المشتري فهدم وبني (أو) اشترى الدار كلها وهدم بني ثم (استحق نصفها) أى الدار فثان منها ذكرهما ابن يونس عن ابن المواز وباقيا ذكره ابن شاس (وحط) أى أسقط (عن الشفيع ما) أى القدر الذى (حط) عن المشتري من الثمن (أ) ظهور (عيب) بالشقص (أو) ما حط (لهبة) ونحوها كبتبرع (ان حط) ذلك القدر (عادة) بين الناس (أو) لم يحط عادة (أشبه الثمن) الباقي (بعده) أى بعد ما حط عن المشتري من الثمن كشراء الشقص بالف وحط عن البائع تسعائة منه والمائة الباقية ثمن معتاد لمثل الشقص فتحط التسعائة عن الشفيع وأخذ بمائة (وان استحق الثمن) المدفوع في الشقص بعد أخذ الشفيع بالشفعة (رجع البائع) المستحق الثمن من يده بقيمة شقصه على المبتاع (أورد) الثمن على المشتري (بعيب بعد) الاخذ (بها) أى الشفعة (رجع البائع) على المشتري (بقيمة شقصه) لانه خرج من يده هو وبدله (ولو كان الثمن مثليا) مبالغة في الرجوع بالقيمة (الا) الثمن (التقدير) أي اندنا نير أو الدراهم المستحق من يد بائع الشقص أو الذى رده بعيب بعد أخذ الشفيع أو قبله فيرجع بائع الشقص على مبتاعه بمثله لا بقيمة شقصه (وان) استحق ثمن الشقص أو رد بعيب بعد أخذ الشفيع الشقص بالشفعة (لم ينتقض) أى الاخذ بالشفعة الذى حصل (بين الشفيع والمشتري) بقيمة الثمن المقوم ومثل الثمن المثل (وان وقع) الاستحقاق أو الرد بعيب لثمن الشقص (قبل) أخذ (ها) أى الشفعة (بطلت) الشفعة لا تنتقض البيع الذى حصل بين البائع والمشتري (وان اختلفا) أى مشتري الشقص وشفيعه (في) قدر (الثمن) الذى اشترى به الشقص بان قال المشتري مائة وعشرة وقال الشفيع

مائة فقط ولا يئنه لاحدهما (فالقول للمشتري فيما يشبه) كونه ثمتا معتادا لمثل الشقص (بيمين) من المشتري أشبه الشفيع أم لا وان لم يشبه المشتري فالقول للشفيع ان أشبه ومثل المشبه فقال (ككبير) قدره من نحو سلطان (يرغب في) شراء (مجاوره) كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ في مجاورته فبيدي في ثمة لذلك (والا) أي وان لم يات المشتري بما يشبه (ف) القول (ل) للشفيع ان أشبه (فان لم يشبهها حلف) كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه مقدما للنفي على الاثبات (ورد) الشفيع (الى) الثمن (الوسط) أي المتوسط بين الناس لمثل الشقص فيما أخذ به ان شاء وانكوا لهما كحلفهما وان حلف أحدهما نكل الآخر قضى للحالف (وان) اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن بان قال البائع ما ثمين وقال المشتري مائة وقلنا القول للمشتري بيمينه ان أشبهه (فنكل) مشترعن اليمين وحلف البائع وغرم المشتري ما ثمين (ففى الاخذ) للشقص بالشفعة (بما) أي القدر الذي (ادعى) المشتري (وهى) مائة في المثل لانه الذي أقر به وان البائع ظلمه في المائة الثانية وبه قال ابن الماواز (أو) بما (أدى) أي دفع المشتري للبائع وهما المائتان وبه قال ابن عبد الحكم وأصبح لان المشتري يقول انما خلصت الشقص بالمائة الثانية فكأى اشترى به مائتين ولو حلفت لا تنسخ البيع وسقطت الشفعة (قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية احدهما (وان ابتاع) أى اشترى شخص (أرضا) شرط دخوله (زرعها الاخضر) في الالباع (فاستحق) (١٦٤) نصفه فقط (أى دون زرعه) (واستشفع) أى اخذ المستحق النصف

فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِيَمِينٍ فِيمَا يُشَبِّهُ كَكَبِيرٍ يَرُغَبُ فِي مُجَاوِرِهِ وَالْأَفْلَسُ شَفِيعٌ
وَإِنْ لَمْ يُشَبِّهْ حَلْفًا وَرُدَّ إِلَى الْوَسْطِ وَإِنْ نَكَلَ مُشْتَرٍ فَنَفِي الْأَخْذِ بِمَا ادَّعَى
أَوْ أَدَّى قَوْلَانِ وَإِنْ ابْتَاعَ أَرْضًا بِزَرْعِهَا الْأَخْضَرِ فَاسْتَحَقَّ نِصْفُهَا فَقَطَّ
وَاسْتَشْفَعَ بِطَلِّ الْبَيْعِ فِي نِصْفِ الزَّرْعِ لِبَقَائِهِ بِأَرْضٍ كَمُشْتَرِي قِطْعَةٍ
مِنْ جَنَانٍ بِإِزَاكٍ جِنَانِهِ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جِنَانٍ مُشْتَرِيهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ جِنَانُ
الْمُشْتَرِي وَرَدَّ الْبَائِعُ نِصْفَ الثَّمَنِ وَلَهُ نِصْفُ الزَّرْعِ وَخَيْرُ الشَّفِيعِ أَوَّلًا
بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ أَوْ لَا فَيُخَيَّرُ الْمُبْتَاعُ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ

﴿بَابُ﴾

الْقِسْمَةُ تَهَايُؤُ فِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا وَسُكْنَى دَارٍ

الآخر بالشفعة لانه تبين انه شريك
للبيع (بطل البيع) في نصف الارض
المستحق (وفي نصف الزرع)
الذى في النصف المستحق (لبقائه)
أى الزرع (بلا ارض) أى
تبين انه بيع وحده بلا أرض على
التبعية وبعده كذلك فاسد
لغرضه (ك) شراء (مشتري)
قطعة من جنان بكسر الجيم
أى بستان (بازاء) أى مقابلة
(جنانه) أى المشتري (ليتوصل)
المشتري (له) أى القطعة وذكر
ضميرها باعتبار تسميتها مبيعا
مثلا (من جنان مشتريه) أى
الشقص (ثم استحق جنان

المشتري) فان البيع يفسخ وحاصل المعنى ان من
اشترى قطعة من جنان رجل بازاء جنانه ليتوصل الى هذه القطعة المشتراة من جنانه أى من جنان المشتري وليس لها ممر الا منه ثم
استحق جنان المشتري فان البيع يفسخ في القطعة المشتراة لبقائها بلا ممر يتوصل لها منه ويتم الكلام على مسئلة بيع الارض بزراعها الاخضر
فقال (ورد البائع نصف الثمن) للمشتري لبطان البيع في نصف الارض المستحق وزرعه (وله) لبائع نصف (الزرع) الذى أى
في النصف المستحق (وخير الشفيع) الذى استحق نصف الارض (اولا) وصلة خير (بين ان يشفع) أى ياخذ النصف الباقي بالشفعة
لانه ظهر شرى كالبائع تجدد عليه ملك المشتري (اولا) يشفع فان شفع فشفعته في نصف الارض فقط والزرع قبل يرجع لزراع البائع
وعليه رد الثمن كله للمشتري الا ما اخذه من الشفيع وقيل يلزم المشتري بما ينو به من نصف الثمن وان لم يشفع (فيخير المبتاع في رد ما
بقي) بعد الاستحقاق وهو نصف الارض بزراعته على البائع والرجوع عليه بجميع ثمنه لانه استحق من يده ماله بال وهو النصف او
يتمسك بنصف الارض الباقي بزراعته بما يقابل من الثمن ويرجع على البائع بما يقابل النصف المستحق وزرعه والله اعلم ﴿بَابُ﴾ وفى
بيان القسمة واقسامها واحكامها وما يتعلق بها (القسمة) الشرعية ثلاث اقسام الاول (تهازؤ في زمن) قال ابن عرفة قسمة المهاباة هي
اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه زمنا معينان من متعدها ومتعدد وقد مثل له المصنف بقوله (كخادمة عبد) رقيق مشترك بين
اثنين أو أكثر احد الشريكين أو الشركاء (شهر) ونخدم الشريك الآخر شهرا ايضا وهكذا (وسكنى دار) احد الشريكين أو الشركاء

(سنين) والشريك الاخر كذلك وهكذا وقوله (كلا جارة) أى في الزوم وشروط تعيين المدة ولا يشترط تساوى المدين انما الشرط حصرهما (لا) تجوز للمهاياة (في غلة) للمشارك ان كانت باكثر من يوم بل (ولو يوما) كخذ غلته يوما وأنا آخذها يوما وهكذا للفرور (و) الثاني (مراضاة) بينهما أو بينهما في قسمة ذات المشترك بينهما أو بينهما (فهي) (كالبيع) في زمن صار له شيء اختص بملكه وانما تكون فيما تائل وفيما تختلف وفي المقوم والمثل وانما لا يجبر عليها من ابائها (و) النوع الثالث من أنواع القسمة (قرعة) قال ابن عرفة وهو فعل ما يعين حظ كل شريك مما بينهم مما يتمتع علمه حين فعله وهذا القسم هو المقصود من هذا الباب اذا لم يأت اجارة ولها باب والمراضاة بيع وله باب (وهي) أي القرعة (تميز حق) مشاع (وكفي) في القسمة (قاسم) واحد والاولى اثنان كما يفيد تعبير المصنف بكفي وصرح به ابن حبيب واشترطهما ابن شعبان (لا) بكفي (مقوم) بضم الميم وفتح القاف وكسر الواو ومشددة قال الخطاب الظاهر انه اراد به مقوم السلع المتلفة وارش الجنائيات ونحوها وليس المراد به مقوم السلع المقسمة اذ الظاهر من كلامهم ان القاسم هو الذي يقوم المقسوم ويعدله (واجره) أى المسال الذي يأخذه القاسم على قسمته يقسم على الشركاء (بحسب العدد) لرؤسهم لا بحسب مقادير انصباهم والذي به العمل انه بحسب مقادير الانصبا (وكره) أخذ اجرة القسم من المقسوم بينهم فان كانت من بيت المال أو من وقف فلا يكره أخذها وذلك في القاسم الذي قدمه القاضي للقسمة كما في المدونة والعتبية قال ابن رشد فان استأجره الشركاء فلا يكره له أخذ الاجر (وقسم العقار) الارض وما اتصل بهما من بناء وشجر (و) قسم (غيره) أى العقار من سائر المقومات (بالقيمة) لا بالمساحة ولا بالعدد (وأفرد) القاسم في قسمة القرعة (كل نوع) من المقسوم فلا يجوز جمع جنسين ولا نوعين متباينين في قسمة القرعة قال في المدونة (١٦٥) ولا تقسم أصناف مختلفة بالسهم مثل ان

يجعلوا الدور خطأ والريق خطأ ويستهمون وان اتفقت قيم ذلك وانما تقسم هذه الاشياء كل نوع على حدة البقرة على حدة والغنم على حدة والعروض على حدة الا أن يراضوا على شيء بغير سهم وكذلك ان يجعلوا دنانير ناحية وما قيمته مثلها ناحية من ربع أو عرض أو حيوان ويقتروا

سِنِينَ كَالْأَجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَلَوْ يَوْمًا وَمَرْضَاةً فَكَالْبَيْعِ وَقُرْعَةً وَهِيَ تَمَيِّزُ حَقٍّ وَكَفَى قَاسِمٍ لَا مَقُومَ وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ وَكَرِهَ وَقَسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ بِالْقِيَمَةِ وَأَفْرَدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجَمَعَ دُورًا وَأَفْرَحَةً وَلَوْ بَوَصَفٍ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةُ وَرَغْبَةٍ وَتَقَارَبَتْ كَالْمِلِيلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ وَلَوْ بَعْلًا وَسَيَحَا أَلَا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى فَالْقَوْلُ لِأَفْرَدِهَا وَتَوَلَّى أَيْضًا بِخِلَافِهِ فِي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ تَأْوِيلَانِ أَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ كَتِفَاحٍ إِنْ احْتَمَلَ

وأما لراضى بغير قرعة فجائز (وجمع) في قسمة القرعة (دور) جمع دار متلاصقة قال الامام رضي الله تعالى عنه ان كانت مواضع الدور مختلفة مما يتشاح الناس فيه لعمران أو غيره قسمت كل دار على حدة الا ان يتفق منها داران أو ثلاثة في الصفقة والتفاق في مواضعها فتجمع المتفقة في القسم ويقسم باقيها كل دار على حدة (أو أفرحة) بفتح الهمزة وسكون القاف جمع قراح بفتح القاف أى أرض زراعة ليس عليها بناء ولا فيها شجر قاله الجوهري (ولو) كانت الدور والأفرحة غائبة عن موضع القسم وتقسيم في غيبتها (بوصف) ممن يعرفها يعتمد عليه المقوم والمعدل ولجميع الدور والأفرحة شروط أشار لها بقوله (ان تساوت) الدور والأفرحة (قيمة ورغبة وتقاربت) مواضعها بان كان بينها (كالميل) بكر الميم (ان دعا اليه) أى جمعها في القسمة (أحدهم) أى الشركاء ليجتمع حظهم منها بموضع واحد اياه غيره ان كانت كلها بعلا أو سيجح بل (ولو) كان بعضها (بعلا) يشرب زرع به ووقه من نداوة الارض ولا يحتاج لسقي (و) بعضها (سيح) بفتح السين أى يشرب زرع بما يسمح عليه من نحو نيل لانهما جنس واحد لكافة زرعهما بالعشر واستثنى من الدور التي تجمع في القسمه جبرا على من ابا من طلبه فقال (الادار امر وفة بالسكنى) لمورثهم دعا احدهم لافرادها بالقسم وبعضهم لجمعها مع غيرها فيه (فالقول لمفردا) أى طاب افرادها بالقسم ليحصل له حظ منها ان احتملت القسم وتاول الاكثر المدونة عليه (وتوالت) اى المدونة (ايضا) أى كاتؤ وت بان القول لمفردا (بخلافه) وهو ان القول لمن دعا لجمعها اذ الم يكن للميت دار غيرها يسكنها (وفي) جواز جمع (العلو السفلى) في القسم بالقرعة ومنعه (تأويلان) وأما بالتراضى فجائز اتفاقا (وأفرد) القاسم في قسمة الشجر المختلف الاصناف بالقرعة (كل صنف كتفاح) ورمان وخوخ ونخل (ان احتمل) أى قبل واصلح كل صنف لقسم وحده بحيث ينوب كل شريك شجرة منه واء كانت الاصناف في جوائظ أو في حائط واحد وتميز بعضها عن بعض بان كان كل صنف في

فيجوز وليس لك منعه منه ولو
اضر ماء نهرك هذا ظاهر المدونة
وقيده اللحى بما لا يضر (و) ان
كنت نهرك (حملت في طرح
كناسه) اي النهر الذي بأرض
غيرك (على العرف) الجاري
بين اهل البلاد سواء جرى بطرحها
بالارض التي بها النهر او غيرها (و)
لكن ان جري العرف بطرحها
بحافته وكان بحافته شجر لصاحب
الارض (لم تطرح) انت كناسة
نهرك (على حافته ان وجدت
سعة) تطرحها بها فان لم تجد سعة

بعيدة عن الشجر ووجدت سعة بينه فاطر حهايا والافعليه ان كان العرف الطرح بحافته (وجاز) للقسام
(ارتزاقه) اى اخذه أجرة على قسمه (من بيت المال) ويجوز ايضا ارتزاق كل من تحصل به منفعة للمسلمين كلقاضي والعالم
والساعي (لا تجوز شهادته) اى القاسم بما خص كل واحد من قسم بينهم اذا اختلفوا في ذلك لانها شهادة على فعل نفسه (و) جاز
للمشتركين على السواء (في قفيز) من بر مثلا (أخذ أحدهما) اى الشريكين في القفيز (ثلاثه) اى القفيز والآخر ثلثه بقسم
المرضاة ادعيته أن أخذ الثلث أخذ بعض حقه وذهب لشرى بكمه السدس تمام النصف الذى كان يستحقه (لا) يجوز القسم لمشتري
ربوى كعين أو طعام مختلف بالجودة والرداءة على أخذ أحدهما الجيد والآخر الردى (ان زاد أحدهما) أى القاسمين وهو أخذ
(عينا) أى دنائير أو دراهم لأخذ الردى والخروج بهما عن المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) زاد أحدهما وهو أخذ الجيد
(كغيلة) في قسمه طعامين جيد وردي (لدانة) في قسم المزدل كآردب قمح جيد وأردب قمح ردى يأخذ هذا الجيد والآخر
الردي (و) جاز لمشتريين بالسوية (في كثلين قفيزا) قححا مثلا (وثلاثين درهما أخذ أحدهما) أى المتقاسمين بالمراضة
(عشرة دراهم وعشرين قفيزا) وأخذ الآخرة عشرين درهما وعشرة أقفزة (ان اتحد القمح صفة) بأن كان كله سمراء أو محمور
نقيا أو غلثا فان اختلفت صفته فلا يجوز لاختلاف الاغراض فيزني المعروف ولان عدولهما عن الاصل الذى هو أخذ كل حصته
العين والاقفزة الى غيره انما يكون لغرض وهو هنا المكاسب وهذا يقتضى انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضا ولكن كلام اللخمي

يدل على انه لا يشترط ذلك لانها لا تراد لا عيانها (ووجب شرطا في صحة البيع (غربة) كـ (قمح) ارادة (بيع) أن زاد غلثه على الثلث (لان بيعه بدون غر بلته غرر وخطر لجهل قدره (والا) أى وان لم يزد غلثه على الثلث بأن كان الثلث باقل (ندبت) غر بلته فلو قال حب بدل قمح لكان احسن لشموله القمح وغيره (و جاز جمع بز) أى ثياب في قسمة القرعة ان كانت من صنف واحد بل (ولو) كانت من اصناف (كصوف وحرير) وقطن وكتان (لا) يجوز أن يجمع في قسمة القرعة (كجعل) أى أرض يشرب زرعها بعروقة من ندياتها فيستغنى عن السقى (و) أرض (ذات بئر) يسقى زرعها بمائة (او) ذات (غرب) أى دلو كبير يزرع به الماء من البئر ليسقى الزرع لا زكاة زرع البعل العشر وزكاة زرع ذات البئر أو الغرب نصف العشر ولو قدم هذا عند قوله ولو بعل وسيحيا لكان احسن (ولا) يجوز قسم (تمر) على شجر (وزرع) قائم بارضه بالتجرى (ان لم يجذاه) أى لم يدخل المتقاسمان على جذ الثمر أو الزرع عقب قسمه بار دخلا على ابقائه أو اطلقا فان دخلا على جذه عقبه جاز وشبه في المنع فقال (كقسمه) أى المذكور من الثمر والزرع (باصله) مع شجره أو ارضه فلا يجوز لانه بيع طعام وشجر أو أرض بمثلها (او) قسم الزرع (فت) أى حزا فلا يجوز لانه غرر لعدم تحقق مماثلتها (أو) قسمه (زرعا) أى الزراع والقصبه والقدان فلا يجوز للغرر (أو) قسم (فيه فساد) للمقسوم فلا يجوز لانه اضا عتال (كياقوتة أو كجفير) ومثل ذلك الخاتم والعص فلا يجوز ذلك لا بالقرعة ولا بالمرابطة وفي الذخيرة قاعدة يمنع القسم نارة لحق الله تعالى للغرر كقسمة لمختلفات بالقرعة أو لولها كقسم الثمار بشرط التأخير الى طيها لانه بيع طعام بطعام غير معلومى التماثل أولا ضاعة المال كقسم ياقوتة ونارة لحق آدمى كقسم دار صغيرة وحمام مصر اعى باب ويجوز التراضى اذ لا آدمى اسقاط حقه بخلاف حق الله تعالى (١٦٧) فليس له اسقاطه (او) قسم ثمر معاق

(في أصله بالخرص) أى الخزر فلا يجوز للغرر وشبه في المنع فقال (كقسم) (بقل) قائم بارضه بالخرص فلا يجوز للغرر واستثنى من الثمر فى أصله فقال (الا لتمر) بالمشاة أى البلح الذى قد يؤلى الى كونه تمرا (والعنب) فيجوز قسمهما فى أصلهما بالخرص لسهولة خرصهما وخفة غرره لظهورهما وعدم استتارهما وانما يقسم بالخرص ثمر

وَوَجَبَ غَرْبُهُ قَحْلٌ لِيَبْعَ أَنْ زَادَ غَلْثُهُ عَلَى الثَّلَاثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ وَجَمْعُ بَزٍّ وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كَبْعَلٍ وَذَاتِ بَيْرٍ أَوْ غَرْبٍ وَتَمْرٍ أَوْ زَرْعٍ إِنْ لَمْ يَجْذَاهُ كَقِسْمِهِ بِأَصْلِهِ أَوْ قَتْلًا أَوْ زَرْعًا أَوْ فِيهِ فُسَادٌ كَيَاقُوتَةٍ أَوْ كَجَفِيرٍ أَوْ فِي أَصْلِهِ بِالْخَرْصِ كَبَقْلِ إِلَّا التَّمَرَ أَوْ الْعِنْبَ إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ وَإِنْ بَكْثَرَةٌ أَكْلٍ وَقَلَّ وَحَلَّ بَيْعُهُ وَاتَّخَذَ مِنْ بُسْرِ أَوْ رُطَبٍ لَا تَمْرٍ وَقِسْمٍ بِالْقَرْعَةِ بِالتَّحْرِي كَالْبَلَّحِ الْكَبِيرِ وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ كِبَائِهِ الْمُسْتَثْنَى ثَمَرَتُهُ حَتَّى يُسَامَ أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ

النخل والعنب (إذا اختلفت حاجة أهله) بان اراد بعضهم تميره وبعضهم كله رطباً وبعضهم بيعه فالحاجة اليه واختلافها شرطا الجواز فان لم يحتاجوا اليه وانفقت حاجتهم فلا يجوز قسمه بالخرص ثم بالغ على اختلاف الحاجة بقوله (وان) كان اختلافهما (بكثرة أكل) وقلته قال اللخمي ان اختلف حاجتهما لفضل عيانا أحدهما على عيان الآخر جازان يقسم بالخرص القدر الذى يحتاج اليه اكثرهما عيانا (و) اذا (قل) الثمر للمقسوم بالخرص (و) اذا (حل) أى جاز (بعه) بطييه وبدو صلاحه (و) اذا (اتخذ) طور المقسوم بان كان كله (من سر أو رطب) قال اشهب ان كان بينهما بسر ورطب فلا يجوز اخذ احدهما البسر والاخر الرطب بالخرص وابتسموا كلا منهما به وهذا شرطان اتحاد الطور وكونه من سر أو رطب وصرح بمفهوم ثانيهما فقال (لا) يقسم بالخرص ما اتخذ من (تمر) بالمشاة ولو اختلف انواعه كصيحاني وبرني (وقسم) ثمر النخل والعنب (بالقرعة بالتحرى) أى الخزر (كقسم) (البلح الكبير) الذى فى المدونة يجوز قسم البلح الكبير اذا اختلفت حاجة أهله (و) اذا قسمت الثمرة لاختلاف الحاجة ثم قسمت الاصول فوق وقع نصيب كل من الثمر فى اصل الآخر (سقى ذو الاصل) أصله وان كانت ثمرته لغيره وشبهه فى وجوب السقى فقال (كسقى) (بائمه) أى الاصل (المستثنى) بكسر النون أى المشترط (ثمرته) أى الاصل المبيع فسقيه عليه (حتى) يجد ثمرته و (يسلمه) لشتره وعطف على المنوع فقال (أوفيه) أى القسم (تراجع) أى رجوع احد المتقاسمين بمال على الآخر لعدم تساوى القسمين فى القيمة كدارين قيمة احدهما مائة والاخرى خمسة ن فاقسماعلى ان من صارت له ذات المائة يدوم خمسة وعشرين لمن صارت له ذات الخمسين فلا يجوز لانه غرر اذا لا يدرك كل منهما حين القسم هل يرجع أو يرجع عليه وهذا فى قسمة القرعة واما فى قسمة التراضى فيجوز لا نفاء الغرر ويمتنع بالقرعة فى كل حال (الا أن يقل) ما يرجع به احدهما على

الآخر فيغفر ويجوز القسم المشتمل عليه بالقرعة بان اختلفت قيمتا الدارين فكان بينهما يسير مثل كون قيمة احدهما مائة والاخرى تسعين فلا بأس أن يقتزعا على أن من تصير له التي قيمتها مائة يعطى صاحبه خمسة أو قسم (لبن) لعدم هو (في ضروع) بان يأخذ أحدها شاة أو بقرة يحلبها أو آخر شاة أو بقرة يحلبها إلا أنه غرور في كل حال (إلا للفضل بين) أي ظاهر فيجوز بالتراضي كخذه أحدهما شاة والاخر بقرة لأنه معروف ولأن أحدهما ترك للآخر فضلا بغير معنى القسم (أو قسموا ادارا) مثلا على أن نصيب أحدهما (بلا مخرج) أي باب يخرج منه ولا يخرج من الباب الذي في نصيب الآخر ولا يمكن فتح باب آخر يخرج منه لا حاجة أملاك الناس بها فلا يجوز (مطلقا) أي عن التقييد بكون القسمة بالقرعة لأنها الضاعة مال (وصحت) القسمة لئلا يخرج واحد ولا يمكن غيره (ان سكنا عنه) أي المخرج حال القسم بان لم يشترطوا شيئا ووقع المخرج في قسم أحدهم وصار ملكا له وحده (ولشريكه) أي شريك من وقع المخرج في نصيبه (الانتفاع) بالمرو ومنه (و) ان اشتركوا في الماء ومجرأه وطلب أحدهم قسم مجراه وابعاه الآخر (فلا يجبر) الآبي (على قسم مجرى) أي محل جريان (الماء) لأنه اذا تعدد مجراه لا يستوى جريه بل قد يجري في بعضها أكثر من جريه في البعض الآخر وحيث أنه فيلزم غبن بعض الشركاء فيه ومفهوم عدم الجبر جواز نه بالتراضي (وقسم) الماء المشترك (بالقيد) بكسر القاف وسكون اللام أي القدر المتقوية من أسفلها المتعلقة حتى يفرغ الماء الذي فيها وأصله الماء المجموع فيها ثم استعمل فيها لعلاقة الحالية ثم صار حقيقة وشبه في عدم الجبر فقال (ك) بناء (سترة) أي حائط ساتر (بينهما) سكنا عن شرط بنائه بينهما حين القسم ودعا أحدهما الآخر لبنائه فإني فلا يجبر فان شرطا الاشتراك في بنائه جبر الآبي على بنائه مع الداعي قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الجدار بين الرجلين يسقط فان كان لأحدهما (١٦٨) فلا يجبر على بنائه ويقال الآخر استر علي نفسك ان شئت وان كان مشتركا

أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ أَوْ قَسَمُوا بِلَا مَخْرَجٍ مُطَانًا وَصَحَّتْ إِنْ سَكَنَّا عَنْهُ وَلِشَرِيكِهِ الْإِنْتِفَاعُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمِ مَجْرَى الْمَاءِ وَقُسِمَ بِالْقَيْدِ كَسُتْرَةٍ بَيْنَهُمَا وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَزَوْجَةٍ فَيُجْمَعُونَ أَوْ لَا كَذِي سَهْمٍ وَوَرَثَةٍ وَكُتِبَ الشَّرَكَةُ ثُمَّ رَمَى أَوْ كُتِبَ الْمَقْسُومَ وَأُعْطِيَ كُلًّا لِكُلِّ وَمُنِعَ اشْتِرَاءُ الْخَارِجِ وَلَزِمَ

بينهما أمر الآبي أن يبني مع صاحبه ان طلب ذلك وفي المقدمات اذا اقتسم الشريك الدار ولم يشترط أن يقيا بينهما حاجز افلا يحكم بذلك عليهما ويقال لمن دعا الى ذلك استر على نفسك في حظك ان شئت وان اشترط ذلك ولم يجدها أخذ من نصيب كل واحد منهما

نصف بناء الجدار وان كان أحدهما أقل نصيبا من صاحبه وكذلك النفقة تكون عليهما بالسواء الى ان يبلغ مبلغ ونظر الاستراد المجدافيه حد ولا اختلاف في هذا أعلمه اه (و) اذا قسمت ترثة بين عصبية فقط (فلا يجمع) في القسم (بين) نصيب (عاصبين) أو أكثر في كل حال (الابرضاهم) أي الورثة (إلا) أن تكون العصبية (مع) ذي فرض (كزوجة) وبنات وأخت وأم وأخ لام (فيجمعون) بضم التحتية أي العصبية (أولا) ويسهم بينهم وبين ذي الفرض ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا وشبه في جواز الجمع فقال (كذي سهم) أي نصيب كنصف من دارو باقيها لشريكه ومات عن سهمه (و) عن (ورثة) فتجمع الورثة ويسهم بينهم وبين شريك مورثهم ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا ثم بين صفة القرعة فقال (وكتب) القاسم (الشركاء) أي أسماءهم كل اسم في ورقة صغيرة وليس عليها بشيء مثلا وجزء المقسوم اجزاء بعدد سهم أصغرهم نصيبا فان كانوا ثلاثة لا أحدهم نصف وللثاني ثلث وللثالث سدس قسمه ستة اقسام (ثم رمى) القاسم ما كتبه ولبس عليه بالشمع على أول قسم ثم يفتحه وينظر الاسم الذي فيه فان كان اسم صاحب السدس فالقسم الاول له ثم يرمى على القسم الثاني ثم يفتحه وينظر ما فيه فان كان اسم صاحب الثلث فله القسم الثاني والثالث الذي يليه وتعينت الاقسام الثلاثة الباقية لصاحب النصف (أو كتب) القاسم (المقسوم) بعد تجزئته اجزاء مستوية بالقيمة بعدد آحاد مقام أقلهم حظا بان يكتب كل اسم من أسماء اجزائه في ورقة ويلبسها شمعاً أو نحوه حتى لا يتميز (وأعطى كلا) مما فيه أسماء الاجزاء (لكل) من المقسوم بينهم وله مسمى الاسم الذي فيها وهذا ظاهر اذا استوت انصباؤهم فان اختلفت فيعطى واحد من الشركاء ورقة من تلك الاوراق المكتوب فيها أسماء الاجزاء فيفتحها وله مسمى ما فيها من الاجزاء فان كان له جزء واحد فقد تم القسم له فيعطى غيره وان زاد ما له على جزء كل مما يلي ما خرج عليه الاسم وكذا ما بعده الى تمام العمل (منع اشتراء) الجزء (الخارج) أي الذي يخرج بالقسمة قبل القسمة لانه مجهول (و) اذا قسم المشترك قسما صحيحا بان كان على وفق الوجود المتقدمة (لزم) قسمة فليس لأحد

المتقاسمين نقضه (و) ان ادعى أحد المتقاسمين الجور أو الغلط في القسمة (نظر في دعوى جور) أى عدول من القاسم عن الحق عمداً (أو غلطاً) أى عدول عن الحق خطأ فان لم يظهر شيء منهما مضى القسم ولزم وان اعترف الشرىك به قضى عليه بما يقتضيه اعترافه (و) ان أنكر (حلف المنكر) على عدم ما ادعاه قاسمه من جور أو غلط (فان تفاحش) الجور أو الغلط - (أو ثبتا) بشهادة اهل المعرفة (قضت) القسمة وهذا في قسمة القرعة وشبهها في النقض فقال (ك) قسمة (المراضاة) فتنقض بتفاحش الجور أو الغلط أو بثبوته فيها (ان) كانا (أدخلا) أى المتقاسمان في قسمة المراضاة (مقوماً) بكسر الواو مشدداً فان لم يدخلهما مقوماً فلا نقض بذلك (و) اذا طالب بعض المشتركين قسمة القرعة وأبأها غيره (اجبر لها كل) من المشتركين (ان انتفع كل) منهم بحصته التي تخرج له سواء كان طالباً لباً وآبياً ولذا أعاد لفظ كل اذ لو كفى بضميره لا وهم ان الشرط انتفاع الآبى لا الطالب لوقوع لفظ كل الاول على الآبى فقط وفي المقدمات الذي جرى به العمل عندنا أن الدار لا تقسم حتى يصير لكل واحد من الشركاء من الساحة والبيوت ما ينتفع به ويستترفيه عن صاحبه اهـ (و) ان اراد أحد المشتركين بيع حصته مما لا ينقسم وطلب من شريكه بيع نصيبه معه ليكثر الثمن فابى (اجبر) للبيع (أى عابه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو عرض أو عقار) ان نقضت حصته شرى يسكه) أى ان نقضت حصته طالب البيع ان بيعت حال كونها (مفردة) عن حصته الآبى أي تقص ثمنها عما يخصها من ثمن الكل (لا) يجبر شريك الآبى على البيع اذا لم ينقص ثمن نصيب طالب البيع ان بيع مفرداً عما يخصه من ثمن الكل (ك) بيع (بفتح الراء اي عقار غلة) أى مقتنى لسكرائه وأخذ أجرته فن اراد في مثل هذا بيع نصيبه فلا يجبر شريكه (١٦٩) لان رباغ الغلة المرادة للغلة لا ينحط ثمن بعضها اذا بيع عن ثمنه في بيع جملتها بل ربما كان الراغب في شراء بعضها أكثر من الراغب في شراء جميعها (أو اشترى) من اراد بيع نصيبه (بعضاً) منفرداً وطلب من شريكه بيع نصيبه معه فبى فلا يجبر على بيعه معه قال ابن غازى في التنبهات يجب ان يكون الجبر فيما ورث أو اشتراه الشركاء جملة وفي صفقة فاما لو اشترى كل واحد منهم جزءاً مفرداً أو بعضهم بعد بعض فلا

وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرٍ أَوْ غَلَطٍ وَحَلَفَ الْمُنْكَرُ فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَتَا نَقِضَتْ كَالْمُرَاضَاةِ إِنْ أَدْخَلَا مَقُومًا وَاجْبِرَ لَهَا كُلُّهُنَّ إِنْ انْتَفَعَ كُلُّهُنَّ وَلِلْبَيْعِ إِنْ نَقَضَتْ حِصَّةَ شَرِيكِهِ مُفْرَدَةً لَا كَرَبْعٍ غَلَّةٍ أَوْ اشْتَرَى بَعْضًا وَإِنْ وَجَدَ عَيْنًا بِالْأَكْثَرِ فَلَهُ رَدُّهَا فَإِنْ فَاتَ مَا بِيَدِ صَاحِبِهِ بِكَهْدَمٍ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا وَمَا بِيَدِهِ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا رَجَعَ بِنِصْفِ الْمَعِيبِ مِمَّا بِيَدِهِ ثَمَنًا وَالْمَعِيبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ لَا رُبْعٌ وَفُسِخَتْ فِي

(٢٢ - جواهر الاكلیل - ثاني)

يجبر احدهم على اجمال البيع مع صاحبه اذا ادعى اليه لا نه كما اشترى مفرداً كذلك يبيع مفرداً ولا حجة له هنا في نخس الثمن في بيع نصيبه مفرداً الا انه كذلك اشترى فلا يطلب فيه باخراج شريكه من له اهـ (وان وجد) أحد المتقاسمين (عينا بالاكتر) من نصيبه الذي خصه بالقسمة بان زاد على نصفه (قله) أي واجد العيب (ردها) أى فسخ القسمة ان كانت الانصاء التي خصت شركاء قائمة بأيديهم لم تمت وابتدأ القسمة (فان) كان وجود العيب بعد ان (فات ما) أي النصيب الذي كان (بيد صاحبه بكهدم) وبناء وقطع ثوب وغرس وقلاع ونحبس وهبة وصدقة (رد) صاحب الفات (نصف قيمته) أي الفات لمن وجد العيب في نصيبه معتبرة (يوم قبضه) أي الفات (وما) أي النصيب الذي (سلم) من الفوات وهو المعيب (بينهما) أي الشريكين نصفين وهذا في الحقيقة نقض القسمة أيضا لقيام قيمة ما فات مقامه (و) ان فات (ما بيده) أي واجد العيب والذي بيده هو المعيب (رد) واجد العيب على الذي بيده السلم من العيب (نصف قيمته) أي المعيب يوم قبضه (وما) أي النصيب الذي (سلم) من العيب والفوات (بينهما) وهذا ايضا نقض للقسمة في الحقيقة (والا) أي وان لم يكن العيب يالا أكثر بان كان بالنصف أو أقل فلا نقض للقسمة ولكن (رجع) واجد العيب على أخذ السلم من العيب (ب) مثل (نصف) قيمة النصيب (المعيب مما) أي النصيب الذي (في يده) أي أخذ السلم من العيب حال كون ذلك المماثل (ثمنا) أي قيمة للسالم فلا يرجع شرى يسكه في عينه بمثل المقوم به (و) النصيب (المعيب) مشترك (بينهما) أي الشرى يسكين (وان استحق نصف أو ثلث) من بعض انصباء المقسوم بينهم (خير) المستحق من يده بين نقض القسمة وبقائها والرجوع على صاحبه بنصف قيمة المستحق (ولا) (يخير ان استحق) (ربح) بضم الراء فاقبل منه ويرجع بنصف قيمته (وفسخت) القسمة (في)

استحقاق (الاكثر) من النصيب ولا خيار ولا رجوع وتفسخ في استحقاق كل النصيب بالاولى وشبه في الفسخ فقال (كطرو) أي طريان (غريم) أي صاحب دين في قبض القسم ويرجع الغريم على كل واحد بما أخذه منها ان استغفر قهاده (أو) طرو (موصى له بعدد) من دنانير أو دراهم (على رتبة) بعد قسمهم تركتهم (أو) طرو موصى له بعدد (على وارث وموصى له بالثلث) مثلاً بعد اعطاء الثلث للموصى له به وقسم الباقي على الورثة بتفسخ القسمة ويعطى الغريم أو الموصى له حقه ثم يبتدأ القسم (و) الفسخ مقيد بما اذا كان (المقسوم) بقوما (كدار) أو بستان أو رقيق أو حيوان أو عرض لتعلق الغرض بعينه (وان كان) المقسوم (عيناً) أي دنانير أو دراهم (أو مثلاً) أي مكياً أو موزوناً أو معدوداً فلا يفسخ القسم (ورجع) الغريم أو الموصى له بعدد (على كل) ممن أخذ شيئاً من ذلك بما يخصه ان كان قائماً وان فات رجوع بمثله (ومن أعسر) من المطر وعليهم (فعليه) يرجع الطاريء ويتبع به في ذمته ولا يرجع بما عليه على ملى من المطر وعليهم (ان لم يعلموا) حين القسم بالطاريء فان كانوا عالمين به وقسموا رجوع الطاريء على الملىء بما على المعسر وعلى الخى بما على الميت وعلى الحاضر بما على الغائب لتعديهم ومحل فسخ قسمة القوم ان لم يدفع الورثة أو بعضهم للطاريء حقه (وان دفع جميع الورثة) أو بعضهم للطاريء حقه (مضت) القسمة وشبه في مضي القسم وعدم فسخه فقال (كبيهم) أي ورثة الميت ان نصيباً هم من تركته بعد قسمها (بلاغين) أي محاباة لا حقيقة الغبن فقد ارتكب المصنف الحجاز بلاقرينة وعدل عن عبارة المدونة وابتدأ بالحاجب والعل الحامل له على ذلك الاختصار وان كان (١٧٠) لا يسوغ ذلك قال باعوا ابلاً محاباة ثم ظهر عليه دين فلا ينقض البيع قال ابن المواز

ويضمنون الدين بالبيع وان باع بعضهم نصيبه ولم يبيع بعضهم نصيبه (استوفى الطاريء) جميع حقه (بما وجد) من التركة (ثم تراجعوا) أي رجع الوارث المأخوذ نصيبه في الدين على من باع نصيبه بما يخصه من الدين (ومن أعسر) منهم (فعليه) يرجع الطاريء بما عليه ويتبع ذمته ولا يأخذه من ملىء غيره (ان لم يعلموا) أي الورثة بالطاريء فان كانوا عالمين به أخذ من الملىء ما على المعسر

الْأَكْثَرُ كَطُرٍ وَغَرِيمٍ أَوْ مَوْصًى لَهُ بَعْدَ دَيْنٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ عَلَى وَارِثٍ وَمَوْصًى لَهُ بِالثُّلُثِ وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا رَجَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَأَوْ إِنْ دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ مَضَتْ كَبَيْعِهِمْ بِلَاغَيْنِ وَاسْتَوْفَى بِمَا وَجَدَتْ تَرَاجَعُوا وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَأَوْ إِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ أَوْ مَوْصًى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مَوْصًى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ أَتْبَعَ كُلًّا بِحَصَّتِهِ وَأُخِّرَتْ لَدَيْنِ الْحُلِّ فِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ وَقَسَمَ عَنْ صَغِيرٍ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ وَمُلْتَقِطٌ كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ لَا ذِي شُرْطَةٍ أَوْ كَنَفٍ أَخًا وَأَبٍ عَنْ كَبِيرٍ وَإِنْ غَابَ وَفِيهَا قِسْمٌ نَخْلَةٍ وَزَيْتُونَةٍ إِنْ أَعْتَدَلَا

(وان طرأ غريم أي صاحب دين على مثله بعد قسمة مال الميت (أو) طرأ (وارث) على مثله بعد القسم أيضا (أو) طرأ (موصى له على مثله (أو) طرأ (موصى له بجزء) كسدس (على وارث) بعد القسم أيضا (اتبع) الطاريء (كلاً) أي كل واحد من المطر وعليهم (بحصته) التي تخصه بالخاصة ولا ينقض القسم ولا يغرم ملياً عن معدم قال الخطاب هذا ان كان المقسوم عليهما وامان كان داراً فللطاريء نقض القسمة كافي المدونة وابن الحاجب ونصه ولو طرأ وارث والمقسوم كدار فله الفسخ وان كان عينا رجع عليهم ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا به (وأخرت) قسمة التركة على الورثة الذين أحدهم حمل (لا) يؤخر (دين) أي دفعه من التركة لاستحقاقه وانما تؤخر قسمة التركة على الورثة (ل) وضع (حمل) وارث (وفي) تأخير اخراج (الوصية) أي المال الذي أوصى به الميت لوضع الحمل وتعجيله (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (و) ان أراد الشرع قسم المشترك بينهم وفيهم صغير (قسم عن) (الصغير) أب له مسلم لا نوليه ومفهوم صغير ان الأب لا يقسم عن ابنه البالغ الغائب (أو وصى) بن الأب أو مقدم من القاضي على يتيم لا وصى له (ومتلقط) بكسر الفاف عن لقيطه وشبهه في جواز القسم فقال (ك) قسم (قاض عن) رشيد (غائب) فيجوز قسمه عنه ان طلبه شركاؤه في المدونة لابن القاسم اذا ورث قوم شقص دار والشرىك غائب فاحبوا القسم فالقاضي يلي ذلك على الغائب ويعزل حظه (لا) ك (لدى شرط) أي علامة في لبس تميزه وهم جنود السلطان فلا يقسم عن صغير ولا عن غائب (أو) أخ (كنف) أي ربي أخ (أخا) له يتيم فلا يقسم عنه ولا يبيع عنه ومفهوم كنف أخرى بالمنع (أو أب) فلا يجوز قسمه (عن) ولد (كبير) رشيد ان حضر بل وان غاب (الابن وفيها) أي المدونة (قسم نخلة وزيتونة) مشتركين بين اثنين بان يأخذ أحدهما النخلة والآخر الزيتون (ان اعتدلا) أي النخلة والزيتونة وذكر باعتبار عنوان الشئيين مثلاً واعتدالهما في القيمة واستشكل بان أصل ابن القاسم منع جمع

الجنسين في قسمة القرعة ولذا اختلف في جواب (هل هي) أي قسمة النخلة والزيتونة (قرعة وأجيزت) في الجنسين (للقلة) وهو تأويل ابن يونس لقول المدونة وان تركوها لم يجبر واوقولها اعتدلتا (أو) هي (مرضاة) اعتبارا بقولها تراخيا واعتذر عن قولها اعتدلتا بأنهما دخلا على الاعتدال وان لم يشترط في التراضي في الجواب (أو يلان) ومفهوم اعتدلتا امتناع القسمة ان لم تعتدلا والله أعلم (باب) في بيان القراض وأحكامه وما يتعلق به (القراض) أي حقيقة شرعا مأخوذ من القرض وهو ما يفعله الرجل ليجازي عليه من خير أو شر فلما اتفق صاحب المال والعامل على أن ينفع كل منهما صاحبه اشتق له هذا الاسم وهو القراض والمقارضة بصيغة المفاعلة الدالة على وقوع الفعل من الجانبين وقيل من القرض الذي هو القطع لانه قطعت له من مالك قطعة وهو وقطع لك جزأ من الربح الحاصل بسعيه وحقيقته (توكيل على تجر) أي شراء وبيع لحصول ربح (في نقد) أي ذهب أو فضة (مضروب) أي مسكوك مختوم بختم الامام (بجزء من ربحه) أي المال وحكمه الجواز ففى التوضيح لا خلاف بين المسلمين في جوازه وهو مستثنى من الاجارة المجهولة ومن السلف نفعه وحكمة مشروعيته الاحتياج اليه فرب ذى مال لا قدرة له على التجربه ورب قادر على التجر لا مال له فهو من المصالح العامة فرخص فيه لهذه الضرورة ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم بجزء من ربحه (ان علم قدرهما) أي المال المقارض به وجزء ربحه فاذا لا بد من علم عدد المال وجزءه وصدقه ولا بدأ بضامن علم نسبة الربح لجلته كثلثه أو نصفه (ولو) كان النقد المضروب (مغشوشا) بدنى عنه ابن (١٧١) الحاجب ويجوز بالمغشوش على الاصح وظاهره كالمصنف الاطلاق عن

القتيد بكونه متعاملا به ومنعه القاضي بالعين مغشوشة الباجي الا حيث يتعامل بها لتقوم المثلث بها كالحاصة والاتفاق على نعلق الزكاة بها فقول ابن الحاجب يجوز بالمغشوشة على الاصح وقول ابن عبد السلام له باطلاق يرد باتفاق القاضى والباجي على منعه حيث لا يتعامل به (لا يصح القراض بدين عليه) أي العامل فايس رب الدين أن يقول لمدينه عمل فيه قراضا بنصف ربحه مثالا نه سلف

وهَلْ هِيَ قُرْعَةٌ وَجَازَتْ لِلْإِمْلَةِ أَوْ مُرْاضَةٌ تَأْوِيلَانِ

﴿ بَاب ﴾

الْقَرَاظُ تَوَكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسَلَّمٍ بِجُزٍّ مِنْ رِبْحِهِ إِنْ عُلِمَ قَدْرُهُمَا وَلَوْ مَغْشُوشًا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ وَاسْتَمَرَ مَا لَمْ يَقْبُضْ أَوْ يُخْضَرَهُ وَيُشْهَدُ وَلَا يَرْهَنُ أَوْ وَدِيعَةً وَلَوْ بِيَدِهِ وَلَا يَتَبَرَّكُ لَمْ يَتَّعَمَلْ بِهِ بِبِلَدِهِ كَفَلُوسٍ وَعَرَضٍ إِنْ تَوَلَّى بَيْعَهُ كَانَ وَكَلَهُ عَلَى دَيْنٍ أَوْ لِيَصْرِفَ ثُمَّ يَعْمَلُ فَاجْرُ مِثْلَهُ فِي تَوَلَّيْهِ ثُمَّ قَرَاظٌ مِثْلَهُ فِي رِبْحِهِ

بزيادة (و) ان قال له ذلك (استمر) الدين على حاله في الضمان واختصاص الدين بربحه ان كان وعليه خسر (مالم يقبض) الدين من المدين فان قبضه ربه منه ثم دفعه له قراضا صح لا تنفاه تهمة تأخير بزيادة وتحقق شرط تسليمه بقبضه ودفعه (أو) مالم (يخضره ويشهد) فالشرط احضار الدين والاشهاد عليه وبراءة ذمته منه وحينئذ يصح قراضا فان أحضر المدين الدين ولم يشهد عليه فلا يصح على مذهب المدونة (لا) يصح القراض (برهن) بيد العامل في دين له على رب المال (أو) أي ولا يصح القراض (بوديعة) سواء كانت بيد المودع بالفتح أو بيد غيره بان كان أو دعيها عند غيره لضرورة حدثت أو لسفرد (وان) كانت (بيده) أي المودع بالفتح (ولا) يصح القراض (بتبر) أي ذهب غير مضروب (لم يتعامل) أي لم يبيع ويشترى (به ببلده) أي القرض فان تعامل به فيه جاز القراض به اتفاقا ولا يشترط التعامل به في جميع البلاد بل في بلد العقد فقط وشبهه في المنع فقال (كفلوس) من نحاس فلا يصح القراض بها (و) لا يصح القراض بـ (عرض ان تولى) العامل (بيعه) أي العرض فان تولى بيعه غير العامل فيجوز بان دفع له عرضا يدفعه لفلان ببيعه ويقبض ثمنه ويدفعه له ليعمل به قراضا بينة وبين دافع العرض (كان وكله) أي وكل رب المال العامل (على) قبض (دين) ممن هو عليه ثم يعمل به قراضا فلا يجوز ظاهره ولو كان على حاضر ملي غير ملدو أجازته للخصمي حينئذ (أو) دفع له نقدا (ليصرفه) العامل من غيره بنقد آخر (ثم يعمل) العامل بما يقبضه قراضا فلا يجوز فان عمل بما قبضه من ثمن العرض أو من الدين أو الصرف (ف) له (أجرة مثله) أي العامل (في توليه) بيع العرض أو قبض الدين أو الصرف في ذمة رب المال ولو تاف أو خسر (ثم) له أيضا (قراض مثله في ربحه) أي المال فان تلف أو لم يربح فلا شيء له في ذمة رب المال وشبهه في أن للعامل قراض مثله فقال

(ك) قراض قال رب المال للعامل فيه (لك شرك) بكسر الشين أى جزء من ربحه (و) الحال (لا عادة) لاهل بلد هما في قدر ما يأخذه العامل من الربح فان اعتادوا أخذ الثلث أو النصف مثلاً صح وعمل بها (أو) القراض بجزء (مبهم) كاعمل ولك جزء من ربحه ولا عادة فان عمل فله قراض مثله في ربحه فبهما (أو) قراض (أجل) بضم الهاء زنة وكسر الجيم مشدداً أى جعل له مهلة أجل محدود اما ابتداء كدفع المال في أول المحرم على أن يعمل به حتى يستهل جب أو انتهائهما كاعمل فيه الى رجب فان عمل فله قراض مثله (أو) قراض (ضمن) بضم الضاد المعجمة وكسر الميم مشددة أى شرط على عامله ضمان رأس ماله فلا يجوز ان وقع وعمل فله قراض مثله (أو) قراض قال فيه رب المال للعامل (اشترى) برأس المال (سلعة فلان) ثم بعها (ثم انجز في ثمنها) الذى تباعها به فلا يجوز ان عمل فله قراض مثله في ربحه وأجرة مثله في تولى الشراء والبيع في ذمة ربه (أو) قراض قال فيه رب المال للعامل لا تشتري الا (بدين) في ذمتك ثم تدفع رأس المال اول تابع الا بدين فلا يجوز وفيه قراض المثل ان عمل (أو) قراض شرط رب المال على العامل ان يتجر فيه (سما) أى نوع من السلع (يقول) وجوده فلا يجوز ان وقع ونزل فسخ وان عمل فله قراض مثله في ربحه وشبهه في الرد الى قراض المثل فقال (كاختلافهما) أى العامل ورب المال بعد العمل في القراض الصحيح (في قدر) جزء (الربح) المشروط للعامل (وادعيا ما) أى قدرا (لا يشبه) المعتاد بين أهل بلدهما بان ادعى رب المال اقل منه جدا والعامل أكثر منه جدا فيردان الى قراض مثلها فان ادعى أحدهما ما يشبه القول له (وفي) كل (ما) أى قراض (فسد) حال كونه (غيره) أى المذكور (أجرة مثله) أى العامل حال كونها (في الذمة) أى ذمة رب المال ولو تلف أو خسر بخلاف المسائل السابقة التى فيها قراض المثل فإنه في الربح فان لم يكن فلا شيء على ربه ومثل لما فيه أجرة المثل بقوله (١٧٣) (ك) قراض مشتمل على (اشتراط) رب المال على العامل او العامل على

كَلَيْكَ شِرْكٌ وَلَا عَادَةٌ أَوْ مُبَهَّمٌ أَوْ أَجَلٌ أَوْ ضَمَنٌ أَوْ اشْتَرَى سَاعَةً فَلَانَ ثُمَّ
انْجَرَ فِي ثَمَنِهَا أَوْ بَدَيْنِ أَوْ مَا يَقِلُّ وَجُودُهُ كَاخْتِلَافِهِمَا فِي الرَّبْحِ وَادْعِيَا مَا لَا
يُشَبِّهُهُ وَفِيمَا فَسَدَ غَيْرُهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي الذِّمَّةِ كَاشْتِرَاطٍ بِيَدِهِ أَوْ مُرَاجَعَتِهِ
أَوْ أَمِينًا عَلَيْهِ بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ بِنَصِيبٍ لَهُ وَكَأَنَّهُ يَخْطِطُ أَوْ يَنْحَرِزُ
أَوْ يُشَارِكُ أَوْ يَخْطِطُ أَوْ يُبْضِعُ أَوْ يَزْرَعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَى بَلَدٍ كَذَا أَوْ
بَعْدَ اشْتِرَائِهِ إِنْ أَخْبَرَهُ فَعَرَضٌ أَوْ عَيْنٌ شَخْصًا أَوْ زَمَنًا أَوْ مُحَلًّا

رب المال عمل (بده) أى رب
المال مع العامل في مال القراض
بالشراء والبيع ونحوهما فلا
يجوز وفيه أجرة المثل
(أو) قراض بشرط (مراجعتة)
أو مشاوراة العامل رب
المال في الشراء والبيع (أو)
قراض اشتراط رب المال على
العامل شخصا (أميना) من جهة
رب المال (عليه) أى المال فلا

كان

يجوز وفيه أجرة المثل فيهما (بخلاف) شرط عمل (غلام) أى عبد أو ولد لرب المال مع العامل

في مال القراض (غير عين) أى جاسوس على العامل بل لمجرد مساعدته على العمل فيجوز (بنصيب) من الربح (له) أى
الغلام (وكان) يشترط رب المال على العامل (ان يخط) الشايب (ويحزر) (الجلود التى يشتريها بمال القراض للتجارة فيها
ثم يبيعها والربح بينهما فلا يجوز وفيه أجرة المثل (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل أن (يشارك) العامل بمال القراض
ذامال فان قال ان شئت وان شئت فدفع فهو اذن ولا بأس بالاذن في العقد ما لم يكن شرطا (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل
ان (يخط) العامل مال القراض بماله أو بمال قراض آخر بيده ثم يعمل فيهما فلا يجوز ان وقع ونزل ففيه أجرة المثل (أو)
قراض اشتراط فيه رب المال على العامل ان (يبضع) أى يرسل مال القراض مع رجل مسافر ليشترى له به بضاعة من بلد كذا (أو)
قراض اشتراط فيه رب المال على العامل أى (يزرع) العامل بمال القراض فلا يجوز ان نزل ففيه أجرة المثل (أو) قراض شرط
فيه رب المال على العامل ان (لا يشتري) بمال القراض سلعة حتى يبلغ (الى بلد كذا) فلا يجوز ان نزل ففيه أجرة المثل (أو)
أخذ شخص مالا قراضا (بعد اشترائه) سلعة للتجارة فـ (ان أخبره) أى أخبر أخذ المال رب المال بالسلعة وبأنها بان قال له اشتريت
سلعة كذا من فلان اعطى ثمنها ادفعه له والربح بينهما مناصفة فدفعه له (فهو) (قرض) فاسد لجره النفع لقرضه فيجب رده فورا
وما يحصل فيه من ربح أو ضيعة فله وعليه (أو) قراض (عين) بفتحات مثقال رب المال فيه للعامل (شخصا) يشتري منه
سلع التجارة ومنعه من شرائها من غيره فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة المثل (أو) عين له (زمننا) للبيع والشراء ومنعه منهما في غيره
فلا يجوز وفيه أجرة المثل (أو) عين له (محلا) يتجر فيه كالقبسارية فلا يجوز وفيه أجرة المثل وشبهه في المنع ولزوم اجر المثل بعد

الزول فقال (كان أخذ) شخص من آخر (مالا ليخرج) الاخذ (به الى بلد) معين (فيشتري) الاخذ بالمال سلعا للقراض وياتي بها الى بلد العقد ليبيعه فيها ويكون لربح بينهما فلا يجوز ان نزل فقيه أجرة المثل (وعليه) أي عامل القراض ما اعتيد (كالنشر) أي بسط السلعة لمن أراد نظرها ليشتريها ان أعجبتة (والطبي) للسلعة بعد نظرها من يريد شراءها (الخفيين) (و) عليه (الاجران استأجر) على ما يلزمه فعله بنفسه (وجاز) أن يجعل للعامل (جزأ) من ربح المال (قل) عن جزء رب المال من الربح (أو أكثر) أي زاد عليه فلا يشترط مساواته ولا ابن القاسم في المدونة تجوز المقاربة عن الامام رضي الله تعالى عنه على المصنف والخمس وأكثر من ذلك (و) أقل وان عقد رب المال والعامل القراض على جزء معلوم النسبة من ربحه جاز (رضاها بعد) أي بعد العقد أو العمل (علي ذلك) أي ما قل عن المعقود عليه أو زاد عليه (و) جاز اشتراط (زكاته) أي الربح المعلوم من قوله وجاز جزء الخ (علي أحدها) أي رب المال والعامل وان لم تشترط على أحدهما فلي كل زكاة ربحه اذا كان رأس المال وحصصة ربه من ربحه نصيبا (وهو) أي جزء الزكاة المشترط على أحدهما (ا) رب المال أو العامل (المشترط) بكسر الراء الزكاة على صاحبه (ان لم تجب) الزكاة في الربح لكون رأس المال وحصصة ربه من ربحه أقل من نصيب (و) جاز أن يجعل (الربح) كله (لأحدهما) رب المال والعامل أو لغيرهما قال الباغي يجوز شرط كل الربح لأحدهما في مشهور مذهبه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وفي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اشترط المتقارضان عند معايلتهما ثلث الربح للمساكين جاز ولا أحب لهما أن يرجعا فيه ولا يقضي به عليهما (وضمنه) أي ضمن العامل مال القراض (في) الصورة التي اشترط فيها (١٧٣)

الشرط فانتقل من الامانة للخدمة (ان لم ينفعه) أي ان لم ينفع رب المال الضمان عن العامل والا بان نفاه عنه فلا يضمنه (و) ان (لم يسم) (المال حين دفعه له) (قراضا) فان سماه رب المال قراضا بان قال خذه قراضا ولك ربحه كله فلا يضمنه على المشهور (و) جاز (شرطه) اي العامل على رب المال (عمل غلام

كَأَنَّ أَخْذَ مَالٍ لِيُخْرِجَ لِبَلَدٍ يَشْتَرِي وَعَلَيْهِ كَالنَّشْرِ وَالطِّيِّ الْخَفِيِّينَ وَالْأَجْرُ
إِنْ اسْتَأْجَرَ وَجَازَ جُزْءُ قَلٍّ أَوْ كَثْرٍ وَرِضَاهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَزَكَاتُهُ عَلَى
أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْمُشْتَرِطُ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ وَالرَّبْحُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لغيرِهِمَا وَضَمْنُهُ
فِي الرِّبْحِ لَهُ إِنْ لَمْ يَنْفَعِهِ وَلَمْ يُسَمِّ قِرَاضًا وَشَرْطُهُ عَمَلُ غُلَامٍ رَبَّهُ أَوْ ذَابْتَهُ فِي
الكَثِيرِ وَخَلَطُهُ وَإِنْ بِمَالِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ خَافَ لَتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا رِخْصًا
وَشَارَكَ إِنْ زَادَ مُوَجَّلًا بِقِيَمَتِهِ وَسَفَرُهُ إِنْ لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ قَبْلَ شَغْلِهِ وَادْفَعَ
لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رَخِيصًا أَشْتَرِيهِ وَيَبِيعُهُ بِعَرَضٍ وَرَدَّهُ

ر به) أي المال بجاني المال الكثير (أو) عمل (ذابته) أي رب المال (في) المال (الكثير) في المدونة للامام رضي الله تعالى عنه يجوز للعامل أن يشترط على رب المال ان يعينه بعينه أو بدابته في المال خاصة لا في غيره ولكن الجواز مقيد عند ابن عاشر بعدم اشتراط العامل الخلف قال بعضهم لا يجوز اشتراط خلف الدابة والغلام ان هلك فان اشترط رد العامل الى قراض المثل (و) جاز للعامل (خلطه) أي مال القراض بمال آخر والتجارة بهما معا وقسمة الربح عليهما ان كان الخلط بمال غير العامل بل (وان كان) الخلط (بماله) أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب ان خاف) العامل (بتقديم) التجارة (أحدهما) أي المالاين (رخصا) في البيع وغلاء في الشراء فالصواب خلطهما (و) ان اشترى سلعة بمال القراض وزاد من عنده معجلة شارك القراض بعددها وان اشترى بزيادة مؤجلة (شارك) العامل القراض ان زاد ثمنًا مؤجلًا بقيمة (أي المؤجل الذي زاده بان تقوم العين بعرض ثم يقوم بعين ويشاركه بمثل نسبة هذه القيمة من مجموعها مع مال القراض والذي لابن القاسم في المدونة اذا أخذ العامل مائة قراضا فاشترى سلعة بمائتين نقد اصار شر يكافيه الرب المال فيكون نصفها على القراض ونصفها للعامل وان كانت المائة الثانية مؤجلة على العامل قومت المائة المؤجلة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين كان شر يكافيا لثلث (و) جاز للعامل (سفره) بمال القراض لبلد آخر يتجر به فيه أو يبيع فيه سلع القراض أو يجلب منه سلعا لبلده (ان لم يحجر) عليه به أي يمنع من السفر به (قبل شغله) أي المال بسلع السفر بان لم يحجر عليه أصلا أو حجر عليه بعد شغله فلا يعتبر (و) جاز القراض اذا قل العامل لشخص (ادفع لي) مالا قراضا (فقد وجدت) شيئا (رخيصا) اشترى به (و) جاز (بيعه) أي عامل القراض سلع القراض (بعرض) وكلام ابن عرفة في آخر عبارته يفيد انه لم يذكر نصا الا قول ابن شاس له أن يبيع بالعروض (و) ان ظهر لعامل القراض عيب في سلعة اشتراها للقراض لم يطلع عليه حال شرائها جاز له (رده)

السلعة التي اشتراها على مائتها (يعيب) وان أي رب المال لتعلق حق العامل بربحها (والمالك) مال القراض (قبوله) أي المبيع لنفسه ومنع العامل من رده (ان كان) المبيع (الجميع) أي جمع مال القراض (والثمن) الذي اشترى المبيع به (عين) أي دنانير أو دراهم اذ من حجة ربه أن يقول لو رددته لنض المال وكان لي اخذه منك فان كان الثمن عر ضا فليس له ذلك لرجاء العامل الربح فيه ان رد المبيع وأخذه وليس له أخذه منه (و) جاز للسيد (مقارضة عبده) أي معاقدته على دفع مال له ليتجر فيه بجزء من ربحه (و) جاز لمن استأجر شخصا لخدمة أو عمل مقارضة (أجيره) أي دفع مال له ليتجر فيه بجزء من ربحه (و) جاز لمن أراد القراض (دفع مالين) في عقد واحد لعامل واحد كائنة دينار وألف درهم (أو) دفع مالين (متعاقبين) أي أحدهما عقب الآخر ان كان دفع الثاني (قبل شغل) المال (الاول) أي شراء السليم به ان كانا بجزءين متعاقبين كالثلث في كل بل (وان) كانا (بجزءين) مختلفين كمنصف في أحدهما وثلث في الآخر (ان) كان (شرطا) أي رب المال والعامل (خطا) للمالين في وقت العقد في دفعهما معا وعند دفع الثاني في الثانية سواء اتفق جزأهما أو اختلفا في القسمين ومفهوم الشرط انهما ان شرطا عدمه أو اطلقا فلا يجوز وهو كذا على المعتمد (أو) دفع المال الثاني للعامل بعد أن (شغله) أي بعد أن شغل المال الاول بشراء السليم به فيجوز (ان لم يشترطه) أي الخطا بان شرط عدمه وأطلق ظاهره ولو مع اختلاف الجزأين فان خسر في الاول وربح في الآخر فليس عليه جبر هذا بهذا وشبهه في الجواز فقال (ك) دفع المال الثاني للعامل بعد (نضوض) بضم النون أي صيرورة المال (الاول) أيضا أي دراهم أو دنانير ببيع السليم وقبض ثمنها دنانير (١٧٤) أو دراهم فيجوز (ان ساوى) الناض رأس المال بل لا يربح ولا يخسر بان كان رأس المال ألفا ونض ألفا (و) ان (اتفق جزؤهما) أي جزأ الربح المشروطان للعامل فيهما كالثلث من ربح كل منهما فان كان نض الاول يربح أو خسر أو اختلف جزأهما فلا يجوز (و) جاز (اشترائه) أي القراض سلعة (منه) أي العامل من سلع القراض (ان صح) قصده بان لم يقصد بالشراء التوصل الى اختصاصه بشيء من ربحه قبل تقاضاها

بِعَيْبٍ وَلِلْمَالِكِ قَبُولُهُ إِنْ كَانَ الْجَمِيعَ وَالثَّمَنُ عَيْنٌ وَمُقَارَضَةٌ عَبْدُهُ وَأَجِيرُهُ وَدَفْعُ مَالَيْنِ أَوْ مُتَعَاقَبَيْنِ قَبْلَ شَغْلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ مُخْتَلَفَيْنِ إِنْ شَرَطَا خَطَا أَوْ شَغَلَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ كَنَضُوضِ الْأَوَّلِ إِنْ سَاوَى وَاتَّفَقَ جُزْؤُهُمَا وَاشْتَرَا رِبَّهِنَّ إِنْ صَحَّ وَاشْتَرَا طَهُ أَنْ لَا يَنْزِلَ وَكَدِيًّا أَوْ يَمْشِي بِلَيْلٍ أَوْ يَبْخَرُ أَوْ يَبْتَاعُ سِلْعَةً وَضَمَّنَ إِنْ خَالَفَ كَأَنْ زَرَعَ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعٍ جَوْرٍ لَهُ أَوْ حَرَكَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَيْنًا أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ أَوْ قَارَضَ بِلَا إِذْنٍ وَغَرَّمَ لِلْعَامِلِ الثَّانِي إِنْ دَخَلَ عَلَى

رأس المال ألفا ونض ألفا (و) ان (اتفق جزؤهما) أي جزأ الربح المشروطان للعامل فيهما كالثلث من ربح كل منهما فان كان نض الاول يربح أو خسر أو اختلف جزأهما فلا يجوز (و) جاز (اشترائه) أي القراض سلعة (منه) أي العامل من سلع القراض (ان صح) قصده بان لم يقصد بالشراء التوصل الى اختصاصه بشيء من ربحه قبل تقاضاها

أكثر (و) جاز (اشترائه) أي رب المال على العامل (ان لا ينزل) بالمال في حال سفره للجارة (وادي) أي مكانا منخفضا يجتمع فيه السيل النارل من الجبال والارض المرتفعة خوفان هجرم السيل عليه فيحمله الى البحر قهرا عنه وخوفان قطاع الطريق واللصوص فان شأنهم الكمون فيه والاستنار به (أو) لا (يمشي) وهو مسافر بالمال (ليل) خوفان اللصوص ومن قطاع الطريق (أو) لا يركب (يبحر) ماح أو عذب خوفان غرقه أو (لا يباع) أي يشتري بمال القراض سلعة معينة كالرقيق والطعام ان كان لغرض صحيح كقلعة ربحها وخوف الوضيه فيها (وضمن) العامل ماتلف أو خسر من مال القراض (ان خالف) في شيء مما نهاه عنه وشبهه في الضمان فقال (كان زرع) العامل (أو ساقى) أي جعل العامل نفسه عامل مساقاة لشجر أو زرع بجزء من ثمرة وحرف مال القراض فيما يلزمه وتنازع زرع وساقى (بموضع جور) أي ظلم بالنسبة (له) أي العامل سواء كان موضع جور لغيره أيضا أم لا فان لم يكن موضع جور له لوجهته وبسط يده فلا يضمن ولو كان موضع جور لغيره (أو حركه) أي انجر العامل بالمال (بعد موته) أي رب المال وانتقاله لورثته حال كون المال (عين) أي دنانير أو دراهم بلا إذن منهم لا تحلل القراض بموت ربه وهو عين ووجوب رده للورثة أو اذنهم له في العمل به ومفهوم عيننا انه ان كان عرضا فلا يضمنه بتجره يكره وليس للورثة منعه منه وهم في ذلك كبرئهم سواء (أو شارك) العامل بمال القراض صاحب مال بلا إذن رب المال فيضمن ان لم يكن عاملا آخر لرب المال بل (وان) شارك (عاملا) آخر لرب المال فيضمن كل منهما مادفعه له رب المال (أو باع) العامل شيئا من سلع القراض (بدین) بلا إذن رب المال فيضمن (أو قارض) العامل بمال القراض عاملا آخر وتنازع زرع وساقى وشارك وباع وقارض في (بلاذن) من رب المال فيضمن (وغرم) العامل الاول (للعامل الثاني) الزائد على الجزء الاول (ان دخل) العامل الثاني مع العامل الاول (على) جزء من

الربح (أكثر) من الجزء الذي دخل عليه العامل الاول مع رب المال بأن كان الاول ربعا والثاني نصفًا وشبه في غرم العامل الاول للعامل الثاني فقال (كخسره) أي العامل الاول بعض رأس المال ودفع باقيه لمن يعمل فيه بلاذن من ربه فربح قيمة ما يجبر الخسر كله أو بعضه فيجبر المذل بربح الثاني ويغرم له الاول حصته مما يجبر به الخسر (وان) كان الخسر (قبل عمله) أي العامل الاول في المال بأن كان يتحوسرقة ثم دفع باقيه للعامل الثاني فربح فيه ما يجبر خسر الاول فيجبر رأس المال من ربح العامل الثاني (والربح) أي القدر الزائد منه علي ما يجبر به رأس المال (لها) أي رب المال والعامل الثاني علي حسب ما دخل عليه رب المال مع العامل الاول ويغرم العامل الاول للثاني حصته مما يجبر به رأس المال مثال ذلك دفع رب المال للاول خمسين يعمل بها على ثلث ربحهم فتنقصت عشرين بتجده أو يتحوسرقة ثم دفع الثلاثين الباقية لمن يعمل بها على نصف ربحها فصارت بتجرب الثاني مائة وعشرة فلرب المال خمسون رأس ماله فيبقى ستون يعطى العامل الثاني ثلثها عشرين ويأخذ رب المال ثلثها أربعين ويغرم العامل الاول للعامل الثاني عشرة عوض نصف العشر بن التي جبر بها رأس المال من ربح الثاني وعشرة أيضا تمام نصف الستين فيقيم له أربعون وهي نصف ربحه الذي هو ثمانون ولا شيء منه للعامل الاول لأنه تعدد (ككل أخذ مال) من مالكة (للتسمية) كوكيل ومبضع معه (فتمدى) على المال بتصرفه فيه بغير اذن ربه فان ربح فلا شيء له من ربحه وان خسر فعليه خسره (لا) يشارك رب المال العامل في ربحه (ان نهاه) أي ان نهي رب المال العامل (عن العمل) في مال القراض (قبله) أي العامل خلفه وتعدى وعمل فيه فيختص بربحه لا به صارضا متا له كالفاسد (أو جنى كل) من رب المال او العامل على مال القراض فأنتاب بعضه او جميعه (أو أخذ) أحدهما (شئ) من مال القراض (ف) الجاني أو لا أخذ (كاجنبى) جنى على مال القراض أو أخذ شيئا منه في الاتباع وهو ض (١٧٥) ما جنى عليه واخذه والباقي على القراض حتى يتفصلا (ولا يجوز) للعامل (اشترائه) أي العامل سلعة

أَكْسَرَ كَخُسْرِهِ وَإِنْ قَبِلَ عَمَلَهُ وَالرَّابِعُ لَهَا كَكُلِّ أَخَذَ مَالًا لِلتَّسْمِيَةِ فَتَعَدَّى
لَا أَنْ نَهَاةً عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ أَوْ جَنَى كُلٌّ أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبِيٍّ وَلَا يَجُوزُ
اِشْتِرَاؤُهُ مِنْ رَبِّهِ أَوْ بِنَسِيبَةٍ وَإِنْ أَذِنَ أَوْ بَاكَرَ وَلَا أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ
الثَّانِي يُشْغَلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبِيعُ رَبُّهُ سَاعَةً بِلَا أَذْنٍ وَجِبَرِ خُسْرِهِ وَمَا تَلَفَ
وَأَنْ قَبِلَ عَمَلَهُ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَ وَلَهُ الْخَلْفُ فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْ الْخَلْفُ
وَلَزِمَتْهُ السَّلْعَةُ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْعَامِلُ فَالرَّابِعُ كَالْعَمَلِ وَانْفَقَ أَنْ سَافَرَ

الى جبر النقص الحاصل بسبب المحاباة بالربح فيصير لرب المال اكثر مما دخل عليه (أو) أي ولا يجوز شراء العامل للقراض سلعا (ب) ثمن (اكثر) من مال القراض لضمائه الزائد في ذمته فيلزم اخذ رب المال ربح ما لم يضمن (ولا) يجوز للعامل (اخذ) مال قراض (من) شخص (غيره) أي رب المال (ان كان) العمل في المال الثاني (يشغله عن) العمل في المال (الاول) ولا جاز (ولا) يجوز (بيع رب المال سلعة) من القراض (بلاذن) من العامل فان نزل فله امل رده (و) ان خسر او تلف بعض مال القراض واتجر العامل في باقيه فربح (جبر خسره) أي نقص مال القراض بسبب التجارة به (و) جبر (ما) أي القدر الذي (تلف) أي هلك منه أو سرق أو غصب (وان) كان التلف (قبل عمله) أي العامل بالمال في كل حال (الا أن يقبض) الباقي من المال أي يقبضه به من العامل ثم يرده له فربح فيه فلا يجبر بربحه خسر الاول ولا تلفه لان هذا قراض مؤتلف (و) ان تلف كل المال أو بعضه فله (أي رب المال) (الخلف) أي دفع ما تلف للعامل ليجبر به ويلزم العامل قبوله ان تلف بعضه (فان تلف جميعه) أي مال القراض من يد العامل (لم يلزم الخلف) لا تفاسخ القراض وانقطاع المعاملة بينهما قال ابن غازي كذا في النسخ التي وقفنا عليها ولعل صوابه فلا يلزم الجبر وضمير المفعول للعامل فيقول ابن الحاجب املوا واشتري بجميعه فتلّف قبل قبضه فاخلعه فلا يجبر الثالث (و) ان تلف المال كله واشتري العامل سلعة (لزمته) فليس له ردها على بائعها ويختص بها فان ربحته فله وان خسرت فمليه (وان تعدد) العامل في مال القراض بان كانا اثنين فأكثر وربحوا (فالربح) يقسم بينهما أو بينهما (كالعمل) فان استتوا في العمل قسم الربح بينهما بالتسوية وان تفاوتا فيه تفاوتا في الربح بحسب تفاوتهم في العمل فلا يجوز استوتؤهم في الربح مع تفاوتهم في العمل ولا عكسه (وانفق) العامل على نفسه من مال القراض أي يجوز له ذلك (ان سافر) العامل به من بلد القراض للتجارة به لبلد آخر

في حال سفره وإقامته ببلد التجار حتى يعود لبلده القراض ومفهوم الشرط أنه لا نفقة له أن لم يسافر ولو في وقت شرائه وتحميزه وهو كذلك (و) أن (لم ين) في سفره بزوجته التي تزوجها فيه فان بنى بها فيه سقطت نفقته وفهم منه أن العقد لا يسقطها (و) أن (احتمل المال) المقارض به إلا نفاق لكثرة فلا ينفق من اليسير ويرجع في الكثير للاجتهاد (و) أن كان سفره (لغير أهل) أي زوجته (و) غير (حج) (و) غير (غزو) أي جهاد الكفار بان كان للتجار بالمال (واستخدم) أي يجوز للعامل أن يسأجر من مال القراض من يخدمه في سفره (أن تأهل) أي كان أهلا لا يتخاذ خادم يخدمه بان كانت خدمته نفسه تضرى به لكونه من أكابر الناس (لا) ينفق العامل من مال القراض في (دواء) لمرض أصاب به في سفره لانه خارج عن معنى التجارة (واكتسى ان بعد) أي طال سفره بحيث يمتن ثيابا التي عليه (و) أن سافر العامل للتجار بمال القراض وقضاء حاجته وافق على نفسه مالا في سفره (وزع) المال أي قسم المال الذي انفق على مال القراض لوسافر له وحده وما كان ينفقه في سفره لحاجته لوسافر لها وحدها فان كان الا ول مائة والثاني كذلك فيقسم ما نفقه نصفه على مال القراض ونصفه على العامل وهكذا (ان خرج لحاجة وان) قصد الخروج للثاني (بعد ان اكترى وتزود) للسفر الاول (وان اشترى) العامل للقراض (من) أي رقيقا (يعتق على ربه) أي المال لكونه أصله وأفرعه وحاشيته القرية حال كونه (مالا) بقرابته (عتق) الرقيق الذي اشتراه العامل للقراض (عليه) أي على العامل لتعديده بشرائه عالما (ان ايسر) العامل أي كان موسرا وقت الشراء فيغرم لرب المال رأس ماله وحصته من ربحه فيه قبل شراء الرقيق ولولاؤه لرب المال (والا) أي وان لم يكن العامل موسرا حين شرائه (بيع) (١٧٦) من الرقيق (بقدر ثمنه) أي رأس ماله (و) قدر (ربحه) الذي يستحقه رب المال

وَلَمْ يَنْبِزْ زَوْجَتَهُ وَاحْتَمَلَ الْمَالَ لِغَيْرِ أَهْلٍ وَحَجَّ وَغَزَوْا بِالْمَعْرُوفِ فِي الْمَالِ
وَاسْتَعْدَمَ أَنْ تَأْهَلَ لِأَدْوَاءٍ وَكَتَسَى أَنْ بَعْدَ وَوُزِعَ أَنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ وَأَنْ
بَعْدَ أَنْ أَكْتَرَى وَتَزَوَّدَ أَنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا عَتَقَ عَلَيْهِ أَنْ
أَيْسَرَ وَالْأَيُّ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ وَرَبِّحُهُ قَبْلَهُ وَعَتَقَ بَاقِيَهُ وَغَيْرَ عَالِمٍ فَعَلَى رَبِّهِ
وَلِلْعَامِلِ رِبْحُهُ فِيهِ وَمَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَعَلِمَ عَتَقَ عَلَيْهِ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ
ثَمَنِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ فَضْلٌ وَالْأَقْبَى قِيَمَتُهُ أَنْ أَيْسَرَ فِيهِ وَالْأَيُّ بِمَا وَجَبَ
وَأَنْ أَعْتَقَ مُسْتَرَى لِّلْعَتَقِ غَرَمَ ثَمَنُهُ وَرَبْحُهُ وَلِلْقَرِاضِ قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ أَلَّا رِبْحُهُ

من ربح المال (قبل) الشراء
(له) أي الرقيق (وعتق
باقية) أي الرقيق على العامل
(و) أن اشترى العامل من
يعتق على رب المال حال كونه
(غير عالم) بقرابته لرب المال
(قد) يعتق (على ربه) أي رب
المال لدخوله في ملكه ولا شيء
على العامل لعذره بعدم علمه
بقرابته لرب المال (و) على ربه
(للعامل ربحه) الحاصل (فيه) أي

فان

الرقيق الذي عتق على ربه (و) أن اشترى العامل بمال

القراض (من) أي رقيقا (يعتق عليه) أي العامل كإصله وففرعه وحاشيته القرية (و) قد (علم) العامل حال شرائه بقرابته له (عتق الرقيق) على العامل وتبعه رب المال (بالأكثر من قيمته) يوم الحكم (و) من (ثمنه) لا نه اخذ المال لتمنيته فليس له اتلاف بعضه بشراء قريبه بزائد عن قيمته (ولو لم يكن في المال فضل) أي ربح فاضل على رأس المال لانه لما اشتراه عالما فكانه استلف المال فلا يقال اذا لم يكن في المال فضل فقد اشتراه بمال غير فلم يدخل في ملكه شيء منه حتى يعتق عليه نصيبه ويكمل عليه ما لشر يكه (والا) أي وان لم يعلم العامل بقرابته وقت شرائه وفيه ربح (قد) يعتق عليه ويتبعه رب المال (بقيمته) أي الرقيق هذه عبارة ابن الحاجب قال في التوضيح ظاهره انه يغرم لرب المال جميع قيمته وليس كذلك بل يعتق نصيب العامل من الفضل وعليه لربه ما ينو به من قيمته من رأس ماله وربحه (ان ايسر) العامل أي كان موسرا حين شرائه من يعتق عليه (فيهما) أي صورتى علمه وعدمه (والا) أي وان لم يكن موسرا فيهما فلا يعتق عليه لسره ولا يباع الرقيق كله اذا تسلط لرب المال على ما يبقا بل ربح العامل (و) (بيع) منه (ب) قدر (ما وجب) أي ثبت لرب المال من رأس المال وحصته من ربحه يوم الحكم وعتق الباقي على العامل (وان اعتق) العامل رقيقا (مشتري) بمال القراض (ل) قصدا (لعتق) وهو موسر عتق عليه (و) غرم (لربه) (بقيمته) معتبرة (يومئذ) أي يوم عتقه لتفويته عليه (و) غرم له ايضا (ربحه) أي حظ رب المال من ربحه ان كان فيه ربح عن قيمته يوم شرائه مثلا اشتراه بمائة وقيمته حينئذ مائة وعشرون واعتقه وقيمته حينئذ مائة وثلاثون فعليه مائة وخمسة عشر قال ابن غازي في بعض النسخ الا ربحه باداة استثناء لا بواو العطف وهو الصواب والضمير في ربحه للعامل وأشار به لقول صاحب المقدمات وان كان موسرا فاشتراه للقراض ثم اعتقه عتق عليه وغرم لرب المال

قيمته يوم العتق الا قدر حظه منه ان كان فيه فضل وهذا اذا كان موسرا فيهما (وان أعسر) أي وان كان العامل معسرا (فيهما) أي شرائه للعتق وشرائه للقراض (بيع منه) أي الرقيق (ب) قدر (ما) وجب (لر به) من رأس ماله وحظه من ربحه وعتق ما بقي على العامل ان كان فيه فضل والا فلا يستحق شيء منه (وان وطى) العامل (أمة) اشتراها من مال القراض للقراض (قوم ربه) أي الزم رب الأمة العامل بقيمتها يوم وطئها وتركها له ان شاء (أو أبقى) ربه أي الأمة على القراض ان شاء هذا التخيير (ان لم يحمل) الأمة من وطء العامل موسرا كان العامل أو معسرا فتياع عليه فان لم ينف ثمنها بقيمتها اتبعه ربه بتمامها في ذمته فان حملت منه (فان أعسر العامل اتبعه) ربه (بها) أي القيمة (وبحسبته) أي حظ ربه من قيمة (الولد) ان شاء (أو) ان شاء ربه (باع) الحاكم ليدفع (له) أي لر به فيبيع جزأ منها (بقدر ما) أي الحق الذي وجب (له) أي ربه من رأس ماله وحسبته من الربح ويبقى باقيا على حكم أم الولد للعامل ومفهوم ان أعسر انما ان حملت منه وهو موسر ان حكمها ليس كذلك وهو كذلك وحكمها انما صارت أم ولد للمال ويغرم قيمتها يوم وطئها (وان أحبل) العامل الموسر أمة (مشتراة) من مال القراض (للو طء) من العامل (فالثمن) أي عوضه يخرجه العامل لرب المال (واتبع به ان أعسر) أي العامل فيتبع بالثمن الذي اشتراها به في ذمته (ولكل) من رب المال والعامل (فسخه) أي القراض (قبل) الشروع في عمله) لانه عقد غير لازم حينئذ وشبهه في التمكن من الفسخ فقال (كر به) أي القراض أي له فسخه (ان تزود) أي اشترى العامل الزاد للسفر (ولم يظن) أي يشرع في السفر من بلده ومفهومه انه ان ظن فلا يجوز لاحدهما فسخه اذ هو لا زام حينئذ (والا) أي وان شرع العامل (١٧٧) في العمل أو ظن في السفر (ويزعمها الصبر) (النضوض) أي صيرورة

فَانْ أَعْسَرَ يَبِيعُ مِنْهُ بِمَا لَرَّبُّهُ وَانْ وَطِئَ أُمَّةً قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَبْقَى أَنْ لَمْ تَحْمِلْ
فَانْ أَعْسَرَ اتَّبَعَهُ بِهَا وَبِحَسْبَةِ الْوَلَدِ أَوْ بَاعَ لَهُ بِقَدْرِ مَالِهِ وَانْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطْءِ
فَالثَّمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْسَرَ وَلِكُلِّ فَسَخَهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبِّهِ وَانْ تَزَوَّدَ لِسَفَرٍ
وَلَمْ يَظَنْ وَالْأَفْلَنْضُضُ مِنْهُ إِنْ اسْتَنْضَضَهُ فَالْحَاكِمُ وَانْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ
أَنْ يُكَمِّلَهُ وَالْأَنْبَى بِأَمِينٍ كَالْأَوَّلِ وَالْأَسْمُوَاهْدَرَاءُ وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي تَلْفِهِ
وَحُسْرِهِ وَرَدَّهُ إِلَى رَبِّهِ إِنْ قَبِضَ بِلَا بَيِّنَةٍ أَوْ قَالَ قَرَأْتُ وَرَبُّهُ بِضَاعَةً بِأَجْرٍ
أَوْ عَكْسَهُ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ أَوْ قَالَ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ

المال ناضدا نائيا أو دراهم يبيع السلع بها وقبضها (وان استنضضه) أي طلب رب المال بيع السلع في الحال بالدينار ونير والذراهم يأخذها من العامل وأبي العامل البيع في الحال وطلب التأخير (فالحاكم) ينظر فيه فان رأى تأخير مصلحة حكم به والا أمر ببيعها حالا بلا تأخير (وان مات) العامل قبل النضوض (فلوارثه الامين أن

(٢٣) — جواهر الاكلیل — ثاني) يكمله) أي العمل ويأخذ حظ مورثه من الربح (والا) أي وان لم يكن وارث العامل أمينا (أنى) أي وارث العامل غير الامين (بأمين ك) العامل (الاول) الذي مات قبل تكميل العمل في الامانة يكمل العمل في مال القراض (والا) أي وان لم يأت الوارث بأمين كالاول (ساموا) المال لربه وجمع ضمير الوارث وهو مفرد لفظا لا كتبسا به العموم باضا فته للضمير فصار جمعا في المعنى أي وساموا المال لربه تسليما (هدرا) أي بلا أخذ شيء من الربح في نظير عمل من مات لان المقارضة كالجعالة لا يستحق جعلها الا بالتسام (و) ادعى العامل تلف مال القراض أو خسره وكذب به به (فالقول للعامل في) دعوى (تلفه) لانه أمين عليه (و) القول له أيضا في دعوى (خسره) أي نقض المال بسبب التجرة وان تهمه رب المال فله تحليفه على المشهور وان حقق الدعوى عليه فله تحليفه اتفاقا (و) ان ادعى العامل رد المال لربه وأنكره ربه فالقول للعامل في دعوى (رده) أي مال القراض لربه (ان) كان (قبض) المال من ربه (بلا بينة) فان كان قبضه منه بينة فلا يصدق في دعوى رده الا بينة ويحلف اتفاقا لان رب المال حقق الدعوى عليه وتقلب عليه ان نكل العامل (أو قال) العامل هو (قراض بجزء) من ربحه (و) قال (ربه) أي المال هو (بضاعة بأجر) معلوم كمشرة فالقول للعامل بيمينه وله أخذ الجزء الذي ادعاه ان أشبهه فان نكل حلف رب المال ودفع الاجر (وعكسه) ان قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراض بجزء فالقول فيه للعامل أيضا مع يمينه (أو ادعى) رب المال على من بيده المال (النصب) أو السرقة للمال الذي بيده وقال من بيده المال دفعته لي قراضا أعمل فيه بجزء من ربحه فالقول ان بيده المال اذ الاصل عدم النصب (أو قال) العامل قبل المفاصلة (أنفقت) على نفسي في سفرى للتجربة (القراض) (من غيره) أي من غير مال القراض لا يرجع به على مال القراض وقال ربه أنفقت منه فالقول للعامل

وله الرجوع به في المال سواء ربح المال أو خسر وأما ان ادعى بعد القاسمة فلا يصدق (و) ان تنازع رب المال والعامل (في) قدر (جزء الربح) بعد العمل فالقول للعامل بيمينه (ان ادعى) العاقل قدر (مشبهها) أي مما تلا ما يقارض به مثله في بلده (و) ان كان (المال بيده) أي العاقل حين تنازعهما في قدر جزء ربحه حسا (و) معنى بان كان (وديعه) لاجني بل (وان) كان وديعه (لر به) أي عند رب المال (و) القول (لر به) أي المال في قدر الجزء بيمينه (ان ادعى الشبه) أي جزء مشبه للمعتاد (فقط) أي دون العاقل وان ادعى ما لا يشبه حلقا ورد إلى قراض المثل ونحوهما كتخلفهما ويقضى للحالف على الكل (أو قال) رب المال (قراض) أي سلف (في) قول العاقل (قراض أو وديعه) فالقول لر به (أو) تنازعا (في) قدر (جزء) من الربح (قبل العمل) فالقول لر رب المال (مطلقا) عن التقييد باتيانها بما يشبه (وان قال) رب المال أعطيتك المال (وديعه) عندك وقال العاقل قرضا (ضمنه) العاقل ان عمل أي صار معرضا لضمائه ان تلف أو خسر لدعواه ان رب المال أدن له في تحريكه والاصل عدم الاذن فان لم يعمل وضاع المال أو تلف فلا ينضم منه لا تفاهما على انه كان امانة لا شراك القراض والوديعة في السكون امانة (و) ان تنازعا في صحة القراض وعدمها فالقول (للدعي الصحة) سواء كان رب المال أو العاقل (ومن هلك) أي مات في سفر أو حضر (وقبله) بكسر القاف أي عنده (كقراض) أي مال يتجر فيه بجزء من ربحه وادخلت الكاف الوديعة والعارية واللقطة ولم يعلم انه رده ولم يدع نفعه ووجد بعينه مكتوبا عليه بخط الميت أو ربه ان هذا (١٧٨) قراض أو وديعة أو عارية فلان أو لقطة أو شهدت بيته بذلك (أخذ)

وفي جزء الربح ان ادعى مشبهها والمال بيده ووديعة وان لر به وان ادعى الشبه فقط أو قال قراض في قراض أو وديعة أي في جزء قبل العمل مطلقا وان قال وديعة ضمنه العاقل ان عمل ولم يدعي الصحة ومن هلك وقبله كقراض أخذ وان لم يوجد وحاص غرماءه وتعين بوصية وقدم صاحب في الصحة والمرض ولا ينبغي لعاقل هبة وتولية ووسع أن يأتي بطعام كغيره ان لم يقصد التفضل والآن فليتحلله فان أبى فليكنائه

باب

أما تصح مساقاة شجر وان بعلا ذي ثمر لم يحل بيعه ولم يخلف الا تبعا

من تركته بل (وان لم يوجد) لاحتمال انفاقه على نفسه وصيرورته ديناً في ذمته (و) ان كان عليه ديون ولم تق تركته بها (خاص) صاحب القراض ونحوه (غرماءه) أي الميت (تعين) القراض ونحوه (بوصية) بان هذا المال قراض أو وديعة أو عارية فلان (وقد) صاحبه أي المعين على أصحاب الديون فليس لهم محاصنتهم فيه سواء كانت ديونهم ثابتة ببينة أو اقرار وسواء كانت الوصية (في) الصحة والمرض وفي المدونة

في كتاب الوديعة وان قال عند موته هذا قراض فلان وهذا وديعة فلان فان لم يتهم بصدق (ولا ينبغي) أي لا يجوز بجزء (لعاقل) في مال القراض (هبة) لشيء من القراض (أو تولية) أي بيع سلعة من سلع القراض بمن ثمنها بالربح اذ لم يخف من بيعها بناقص عنه انفقته حصصه رب المال من ربحها (ووسع) الامام مالك رضي الله تعالى عنه أي جوز للعاقل (ان يأتي بطعام) من مال القراض لياكله مع غيره (ك) طعام غيره (الا كل معه) ان لم يقصد (العاقل) (التفضل) أي الزيادة على من يشاركه في الطعام (والا) أي وان قصد التفضل بطعام أفضل مما أتى به غيره (فليتحلله) أي يطلب العاقل من رب المال ان يساعه ويجعله في حل (فان) ساعه حصل المطلوب وان (أبى) تحلله (فليكنائه) أي يعطيه عوض ما تفضل به والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام المساقاة (انما تصح) أي توافق الحكم الشرعي (مساقاة شجرة) ذي أصل ثابت تجني ثمرته وتبقى أصوله وشمل الشجر النخل ان كان الشجر يحتاج اسقى بل (وان كان بعلا) أي لا يحتاج لسقي لشربه بغروقه من نداوة الارض كشجر الشام وأقر ببقية لانه يحتاج الى عمل ومؤنة ذي ثمرة قال عياض من شروط المساقاة انها لا تصح الا في أصل ما يشمر أو ما في معناه من ذوات الازهار والاوراق المنتفع بها كالورد والاس فلا تصح فيما لا يشمر أصلا كالاصناف والاشجار (لم يحل بيعه) أي الثمر ان حن يبعه فلا تصح مساقاته فان ازهى بعض الحائظ فلا تجوز مساقاة جميعه لجواز بيعه (ولم يخلف) أي لا يشمر مرة ثانية قبل جز الثمرة الاولى في عامه وذلك كالوز (الا) ان يكون مالا يشمر وما حل بيع ثمره وما يخلف (تبعا) لا يشمر ولما لم يحل بيع ثمره وما لا يخلف فتجوز المساقاة في الجميع

قال سحنون ان كان الموز يساقى مع النخل جازوان اشترطه العامل فلا يجوز اهو من شروط المساقاة كونها (بجزء) من ثمر الشجر (قل) الجزء كربع عشر (أو كثر) كتسعة أعشار (شاع) الجزء في جمع الثمرة (وعلم) أى علمت نسبتها لجميع الثمرة كثلثها قال الخطاب لا مفهوم لقوله بجزء وإنما به على أنها لا تجوز بكيال مسمي من الثمرة فتجوز المساقاة بجميع الثمر للعامل اهو إنما تصبح المساقاة (ب) مادة (ساقيت) في المقدمات المساقاة أصل في نفسها فلا تنعقد الا بلفظ. المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استاجر نك على عمل حائطي هذا بنصف ثمرته فلا تجوز على مذهبه كما لا تجوز الا جارة عنده بلفظ المساقاة (ولا) تصبح المساقاة بشرط (نقص) أى اخراج (من في الحائط) يوم عقد المساقاة من رقيق ودواب رب الحائط وتيان العامل بخلفهم من ماله (ولا) تصبح باشتراط (تجديد) لشيء لم يكن فيه يوم المساقاة كبر وعبيد ودواب من العامل على رب الحائط الا اليسير كغلام أو دابة في حائط كبير (ولا) يصح عقد المساقاة بشرط (زيادة) من غير الثمرة كعين أو عرض أو مناهة بنا كوسق (لا أحدهما) أى رب الحائط والعامل فلا يشترط أحدهما من الثمرة ولا من غيرها شيئاً معيناً خاصاً لنفسه (وعمل) عامل المساقاة (جميع ما) أى العمل الذى (يفتقر) أى يحتاج الحائط (اليه عرفاً) أى في عرف وعادة أهل البلد ولا يشترط تفصيله لقيام العرف مقام الوصف فان لم يكن لهم عرف فلا بد من وصفه من عدد حرث وسقى وسائر الاعمال التى تفترق اليها الثمرة (وتنقية) لعين ومبايع شجر (ودواب واجراء) فالسنة في المساقاة ان على العامل جميع المؤنة والنفقة والاجراء والدواب والدلاء والحيال والاداة الا أن يكون شئ من ذلك في الحائط يوم عقد المساقاة وللعامل الاستمالة به وان لم يشترط (وأفق) العامل على دواب الحائط ورقيقه (١٧٩) كان ناله أو لرب الحائط (وكسا) رقيق الحائط المحتاج لكسوة كان له

بِجَزْءٍ قَلٍّ أَوْ كَثُرَ شَاعَ وَعُلِمَ بِسَاقِيَتِهِ لَا تَقْصُ مِنْ فِي الْحَائِطِ وَلَا تَجْدِيدُ وَلَا
زِيَادَةٌ لِأَحَدِهِمَا وَعَمِلَ الْعَامِلُ جَمِيعَ مَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كَأَبَارٍ وَتَنْقِيَةً
وَدَوَابَّ وَأَجْرَاءً وَأَنْفَقَ وَكَسَا لَا أَجْرَةٌ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفَ مَنْ مَاتَ أَوْ
مَرَضَ كَكَارَثَ عَلَى الْأَصْحِ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْتَنَةٍ قَانٍ عَجَزَ رَبُّهُ
وَخِيفَ رَبُّهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقُطْنُ أَوْ
كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ

أولرب الحائط (لا) يلزم العامل (أجرة من) أى الرقيق والدواب الذى (كان فيه) أى الحائط يوم عقد المساقاة قال الخطاب يعنى أن حكم الاجرة مخالف لحكم النفقة والكسوة فانه إنما يلزم العامل أجرة من استاجره هو وامان كان في الحائط عند عقد المساقاة فأجرته

على (أو خلف) أى تعويض (من مات) من رقيق الحائط وده (أو) من (مرض) فليس على العامل بل على رب الحائط. قال الباجي من مات من الرقيق والاجراء والدواب أو مرض أو منعه مانع من العمل بمن هو لصاحب الحائط فله عليه خلفه لان العقد كان على عمل في ذمة صاحب الحائط ولكن تعين بهؤلاء بالتسليم واليدوية في لزوم العامل فقال (ك) خلف (مارث) أى بلى وتقطع من الدلاء والحيال وخلفه على العامل لا على رب الحائط لانها وقتما لم تكن فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب وخلفها على رب (على الاصح) عند الباجي من الخلف قال لو استعمل مافي الحائط من الحبال والآلة حتى خلق فعلى العامل خلفه ولو سرق فعلى رب الحائط خلفه وشبهه في صحة المساقاة فقال (ك) مساقاة (زرع) قصب اسكر (وبصل ومقتاة) فتصح (ان عمر ربه) أى المذكور بعد الكاف عن عمله الذى يتم به أو ينمو ويبقى وان كان له مال قال ابن رشد ما كان غير ثابت الاصل كالمقتاة والباذنجان والزرع والكمون وقصب السكر فلا تجوز فيه المساقاة حتى يسجز عنه ربه هذا مذهب الامام رضى الله تعالى عنه قال ابن يونس وجه انه رأى أن السنة انما وردت بالمساقاة في الثمار فيجعل الزرع وما أشبهه أحطرت به منها فلم يجزها فيه الا عند شدة الضرورة التى هى سبب اجازة المساقاة وهو المعجز عن القيام به وبعد خروجه من الارض يصير نباتا كالشجر (و) ان (خيف) أى تحقق اوطن (موت) أى المذكور بعد الكاف ان لم يساق عليه (و) ان (زر) من ارضه واستقل (و) ان (لم يبد صلاحه) أى المذكور بعد الكاف (و) اختلف في جواب (هل كذلك) المذكور بعد الكاف في توقف صحة مساقاة على عجزه وخوف موته وبروز عدم بدو صلاحه (الورد ونحوه) مما تجنى ثمرته مع بقاء أصله في الارض كالياسمين والآس (والقطن) عطف على الورد الذى يختلف حاله بحنى ثمرته مرارا مع بقاء أصله في بعض البلاد وجنبيها مرة فقط في بعض آخر (أو) الورد وما عطف عليه (كالاول) في صحة مساقاته وان لم يعجز عنه ربه ولم يخف موته (وعليه الاكث) من شراء المدونة في الجواب

(تاويلان) أى فهمان اشارحيا (واقمت) أى أجل عمل المساقات (بالجذاذ) أى بقطع الثمرة (و) ان أقمت بالجذاذ وكان الشجر يطعم مرتين في العام (حملت) المساقات (على) جذاذ بطن (أول أن لم يشترط) بقاؤها الى ان يحزر بطن (ثان) فان اشترط استمرت اليه (وكيباض) أى أرض خالية من الشجر والزرع سميت سوادا لا سوداها بالظل بين (نخل أو زرع) فيصح ادخاله في المساقات بجزة مما يخرج مما يزرع فيه (ان وافق الجز) المشروط فيه الجزء المشروط في مساقات النخل أو الزرع كالثالث من كل منهما فان اختلفا كتلت من أحدهما ونصف من الآخر فلا تصح مساقاته (و) ان (بذره) أى البياض (العامل) من ماله فان كان بذره من عند ربه أو مهما جميعا فلا تصح (و) ان (كان) كراء البياض (ثلاثا) من مجموعه مع قيمة الثمرة أو الحب (باسقاط كلفة) أى ما كلفت به وأنفق على (الثمرة) أو الزرع بان كان كراء البياض عشرة وقيمة الثمرة بعد اسقاط كلفتها عشرين مثالا قال الخطاب وبقى شرط رابع وهو كون حرته وعمله لى العامل (والا) أى وان لم تجمع المشروط بان انفتحت كلها أو بعضها (فسد) عقد مساقاة البياض وشبهه في الفساد فقال (كاشترطه) أى البياض من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله (ربه) أى البياض ليزعه لنفسه خاصة في الموطأ لا يصلح لنيله سقي العامل فهى زيادة اشترطها ربه على العامل (والغنى) أى ترك البياض (للعامل) يبذره من ماله ويعمل فيه ويختص بما ينبت (ان سكتاعنه) عند العقد أى لم يشترطه لها ولا لاحدها (او) ان (اشترطه) العامل لنفسه (و) ان عقد المساقات لزرع فيه شجرتا ب (له) (خل) فيها لزوما (شجر ١٨٠) تبع زرعها فلا يجوز الغاؤها لاحدها (وجاز) أى يجوز (زرع وشجر)

تَأْوِيلَانِ وَأَقَمْتُ بِالْجَذَاذِ وَحَمَلْتُ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ثَانٍ وَكِبْيَاضِ
نَخْلٍ أَوْ زَرْعٍ إِنْ وَافَقَ الْجُزْءُ وَبَذَرَهُ الْعَامِلُ وَكَانَ ثُلُثًا بِاسْتِقْطِ كَلْفَةِ
الثَّمَرَةِ وَالْأَفْسَدُ كَاشْتِرَاطِهِ رَبَّهُ وَالْغِنَى لِلْعَامِلِ إِنْ سَكَّتَاعَنَهُ أَوْ اشْتَرَطَهُ
وَدَخَلَ شَجَرُهُ تَبَعِ زَرْعًا وَجَازَ زَرْعُهُ وَشَجَرُهُ وَإِنْ غَيْرُ تَبَعٍ وَحَوَاطِطُ
وَإِنْ اختلفتْ بِجُزْءٍ إِلَّا فِي صَفَقَاتٍ وَغَائِبٍ إِنْ وَصِفَ وَوَصَلَهُ قَبْلَ طَبِيعِهِ
وَاشْتَرِاطُ جُزْءٍ أَوْ زَكَاةٍ عَلَى أَحَدِهِمَا وَسَنِينَ مَا لَمْ تَكْشُرْ جِدًّا بِأَحَدٍ وَعَامِلٌ دَابَّةٌ
أَوْ غُلَامًا فِي الْكَبِيرِ وَقَسَمَ الزَّيْتُونُ حَبًّا كَعَصْرِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَاصْلَاحُ
جِدَارٍ وَكَنْسِ عَيْنٍ وَشَدِّ حَظِيرَةٍ وَاصْلَاحِ ضَفِيرَةٍ أَوْ مَا قُلَّ

اي مساقتهما بعقد واحد ان كان احدهما تبعاً للآخر بل (وان) كان كل منهما (غير تبع) للآخر (و) يجوز (حوائط) اي مساقاتها بعقد واحد ان كانت من صنف واحد بل (وان اختلفت) اصنافها وكانت (بجزة) واحد كتلت كل وان كان بعضها افضل من بعض لمساقاته صلى الله عليه وسلم اهل خيبر على الشطرون فيه الجيد والرديء فان اختلف الجزآن

كتلت من أحدهما وربع من الآخر فلا تصح في كل حال (الا في صفقات) بأن تعقد المساقات على كل حائط وحده (و) يجوز أن يساقى حائط (غائب) بعيد عن بلد عقد المساقاة (ان وصف) الحائط وما فيه من الشجر (و) ان (وصاه) العامل ان اسافر اليه عقب عقد المساقاة (قبل طيب) ثمرة (ه) فان كان لا يصل اليه الا بعد طيبه فلا تصح مساقاته (و) يجوز (اشترط) جزء الزكاة على أحدهما (و) يجوز المساقاة لشجر (سنين) في عقد واحد (مالم) تكثر السنون المساقى فيها (جدا) بحيث تتغير الاصول (بلاحد) بعدد مخصوص قال صاحب المعين يستحب أن تكون المساقاة من سنة الى أربع فان طالت السنون جدا فسخت (و) يجوز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة أو غلاما) أى رقيقا لرب الحائط يعمل معه (في) الحائط (الكبير) أو لمنع الخلو فيجوز اشتراطهما معا ومفهوم الكبير انه لا يجوز اشتراط أحدهما في الحائط الصغير وهو كذلك (و) يجوز اشتراط (قسم الزيتون حبا) كعشرط (عصره) أى الزيتون (على أحدهما) أى رب الحائط أو العامل فان لم يشترط على أحدهما فعليهما والعرف كما لشرط (و) يجوز اشتراط (اصلاح جدار عين وشد حظيرة) أي أعواد تجعل على اعلى الحائط لمنع تخبطه (و) اصلاح ضفيرة أى أعواد مضمورة ملبسة بطين مبطنة بالماء المجموع لسقي الشجر والزرع لمنع من السيلان كالخوض وانما اشترط ذلك على العامل وجاز اشتراطه ليسارته وقلة مؤنته (او) اشتراط (ما) أى عمل (قل) على العامل غير ما تقدم ليسارته وعدم بقائه بعد مدة المساقاة غالبا قال الخطاب لو قدمه على قوله واصلح جدار وادخل عليه كافا فقا كما اصلاح جدار لكان احسن لان فيه تنبيها على ان علة جواز اشتراطها على العامل يسارتها ومفهوم قل انه لا يجوز اشتراط الكثير على

وتقاي لهما

العامل كحفر بروفنق عين وبناء حائط. وهو كذلك (و) يجوز (تقايها) أي رب الحائط والعامل من المساقاة تقايها (هدرا) أي بلاشيء يأخذه أحدهما من الآخر (و) تجوز (مساقاة العامل) عاملا (آخرولو) كان (أقل أمانة) منه (وجمل) الثاني عند جهل حاله (على ضدها) أي الأمانة حتى يتبين أنه أمين (وضمن) العامل الأول موجب فعل الثاني غير الأمين (فان عجز) العامل عما يلزمه عمله في الحائط والزراع (و) لم يجد (أمانة) يساقية (أسامه) أي اسلم الحائط والزراع له (هدرا) أي بلاشيء يأخذه من ربه لأنها كالجمل في توقف استحقاق عوضها على تمام العمل (ولم تنفسخ) المساقاة (بفلس ربه) أي الحائط سواء فلس قبل العمل أو بعده (وبيع) الحائط لتوفية دين ربه على أنه (مساق) ويقال للغرماء بيعوا الحائط على أن هذا فيه مساقى كما هو (و) تجوز (مساقاة وصي) حائط محجوره لأنها من التصرف له (و) تجوز مساقاة (مدين بلا حجير) عليه من غرامته لأنها ككوائله لارضه وداره وليس لغرامته فسخها (و) يجوز (دفعه) أي الحائط (لذمي) يعمل فيه مساقاة أن (يعصر حصته) التي يأخذها في نظير عمله من العنب ونحوه (تخرا) فان كان يعصرها تخرا فلا تجوز مساقاة لها في ذلك من الأمانة على عصيانه (لا) تجوز (مشاركة ربه) أي الحائط فلا تجوز أن يشارك الحائط العامل في عمل المساقاة إذ حقيقة المساقاة أن يسلم الحائط إليه (أو) أي لا يجوز (اعطاء أرض) شخصا (ليغرس) الشخص فيها شجر كذلك وكذا ويجوزها (فإذا بلغت) الأشجار الأثمار (كانت مساقاة) سنين سماها فلا تجوز لأنه غرر (أو) أي لا يجوز اعطاء (شجر لم يبلغ) (١٨١)

وهي تبلغ (الأثمار) (أثناءها) أي الخمس سنين بأن كانت تبلغ الأثمار بعد سنتين مثلا فان عثر عليه قبل بلوغها الاطعام ففسخ وله نفقته واجرة مثله وإذا عثر عليه بعد الاطعام فلا تنفسخ في بقية المدة وله فيها مساقاة مثله (وفسخت) مساقاة (فاسدة) (بدم ركن أو شرط أو وجود مانع) (بلا عمل) أي اطلع عليها قبله قال ابن رشد ان وقعت المساقاة على غير الوجه الذي جوزها الشارع فانها تنفسخ

وتقايها هدرًا أو مساقاة العامل آخر ولو أقل أمانةً وحمل على ضدها وضمن فإن عجز ولم يجد أسامه هدرًا ولم تنفسخ بفلس ربه وبيع مساقى ومساقاة وصي ومدين بلا حجير ودفعه لذمي لم يعصر حصته تخرا لا مشاركة ربه أو اعطاء أرض لتغرس فإذا بلغت كانت مساقاة أو شجر لم يبلغ خمس سنين وهي تبلغ أثناءها وفسخت فاسدة بلا عمل أو في أثناءه أو بعد سنة من أكثران وجبت أجره المثل وبعده أجره المثل أن خر جاعنها كان إذ ذاك عينا أو عرضا والأ مساقاة المثل كمساقاته مع ثمر أطمع أو مع بيع أو اشتراط عمل ربه أو دابة أو غلام وهو صغير أو حمله لمنزله

ما لم تنف با لعمل (أو) ظهر فسادها (في أثناءه) أي العمل (أو بعد سنة من أكثر) مساقى عليه فتفسخ (ان وجبت) فيها (أجرة المثل) للعامل وله أجره مثله في عمله السابق على فسخها ومفهوم الشرط أنها ان كانت لا تجب فيها مساقاة فلا تنفسخ وهو كذلك لئلا يضيع عمل العامل فيتم العمل وله مساقاة مثله للضرورة لا أنه لا يدفع العوض إلا من الثمرة ولو فسخت قبل تمامه فلا شيء له لأنها كالجمل لا يستحق عوضها إلا بالتمام (و) ان ظهر فسادها (بعده) أي العمل فله (أجرة المثل ان) كانا (خرجا) في عقدهما (عن) حقيقة (ها) أي عن حقيقة المساقاة إلى الإجارة الفاسدة أو البيع الفاسد (كان ازداد) أي أخذ أحدهما من الآخر زيادة عن حظه من الثمر (عينا أو عرضا) فان كان أخذ العين أو انعرض العامل فقد خرجا إلى إجارة فاسدة إذ آل أمرها إلى استئجار رب الحائط العامل بما أعطاه من عين أو عرض وبجزء الثمرة الجهل ان كان أخذها رب الحائط فقد خرجا إلى بيع جزء الثمرة قبل زهوه بالعين أو العرض وعمل العامل (والا) أي وان لم يخرجا في عقدها عن حقيقة المساقاة (ف) له (مساقاة المثل) أي الجزء الذي يساقى به مثله في مثل هذا الحائط فان أجيحت الثمرة فلا شيء له على رب الحائط بخلاف أجره المثل ففي ذمته ولو أجيحت ومثل المصنف لما يرد فيه مساقاة المثل فقال (كساقاته) الحائطين (مع شجر أطمع) أي بلغ الأثمار في أحدهما ولم يبلغ في الآخر أو الحائط واحد فيه شجر مطعم وشجر غير مطعم وليس الثاني تبعًا للاول (أو) مساقاة شجر أو زرع (مع بيع) في صفقة واحدة (أو) مساقاة (اشتراط) العامل فيها (عمل ربه) (امعه) في الحائط سواء كان الحائط صغيرا أو كبيرا (أو) مساقاة اشتراط العامل فيها عمل (دابة أو غلام) لرب الحائط (معه) فيه (وهو) أي أي الحائط (صغير أو) مساقاة اشتراط فيها رب الحائط على العامل ان (يحملة) أي ما يخص رب الحائط من الثمرة (لمنزله) أي منزل رب

الحائط (أو) مساقاه اشتراط رب الحائط فيها على العامل ان (يكفيه مؤنة) حائط (آخر) بان يعمل فيه بلا جزء من ثمرته (أو) مساقاة الحائط سنين و (اختلاف الجزء) المشروط للعامل (ب) اختلاف (سنين) كذلك في سنة ونصف في أخرى و ربع في أخرى (أو) مساقاة حوائط في عقد واحد واختلاف الجزء باختلاف (حوائط) كصنف في حائط وثالث في حائط ورابع في حائط وشبه في الرجوع الى مساقاة المثل فقال (كاختلافهما) أى رب الحائط والعامل بعد العمل في قدر الجزء المشروط للعامل من الثمرة (ولم يشيها) بان ادعى رب الحائط جزءاً أقل من المعتاد جداً وأدعى العامل جزءاً أكثر من المعتاد جداً فإيردان الى مساقاة المثل ان حلقا أو نكلا (وان ساقيته) حائطك (أو اكريته) دراك (فالفيتة) أى وجدته (سارقاً) يخشى منه سرقة الثمرة أو الابواب ونحوها (لم تنفسخ) مساقاته ولا كراؤه (ولم تحفظ منه) رب الحائط والدرا وما ان اكريته للخدمة فوجدته سارقاً فلك النسخ لعدم امكان التحفظ منه وشبه في عدم الفسخ فقال (كبيعه) أى المفلس سلعة لم يقبض منه ثمنها (ولم يعلم) البائع له (بفلسه) فليس له فسخ البيع لتفريطه في عدم السؤال عن حاله قبل البيع له (وساقط النخل) أى ما يسقط منه (كليف) وجريد وثمرته تلقىها الريح او غيرها (كالثمرة) في القسم بين رب الحائط والعامل (و) ان تنازعا في صحة المساقاة وفسادها (ف) لقول المدعى الصحة قال اللخمي القول قول مدعى الحلال سواء كان اختلافاً قبل العمل او بعده ويختلف عليها قبل العمل وفصل في توجيه اليقين في اختلافهما قبله لا بعده قال الخطاب فتأمل مع قول الشامل وصدق (١٨٢) مدعى الصحة بعد العمل والالتحاق وفسخت المسناوى ما في الشامل هو الذى

أَوْ يَكْفِيهِ مَوْئَةٌ أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ بِسَنِينَ أَوْ حَوَائِطَ كَاخْتِلَافِهَا وَلَمْ يَشْهَدَا أَنْ سَاقِيَتَهُ أَوْ أَكْرَيْتَهُ فَالْفَيْتَةُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسَخْ وَلَيْتَحَفَظَ مِنْهُ كَبَيْعُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفِلْسِهِ وَسَاقِطُ النَّخْلِ كَلِيفٌ كَالثَّمَرَةِ وَالْقَوْلُ لِمُدَّعَى الصَّحَّةِ وَإِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا شُرِطَ حُطَّ بِنِسْبَتِهِ

باب

نُدْبُ الْغَرْسِ وَجَازَتِ الْمَغَارَسَةُ فِي الْأَصُولِ أَوْ مَا يَطُولُ مَكْنُهُ كَزَعْفَرَانٍ وَقُطْنٍ إِبْرَاجَةٍ وَجَمَاعَةٍ بَعْوَضٍ وَشَرِكَةٍ جُزْءٍ مَعْلُومٍ فِي الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ

لابن الفاسم في العتبية وابن يونس والتلقين والتونسي وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد ومحل كون القول قول مدعى الصحة ما لم يغلب فسادها بدليل ترجيح كون القول قول مدعى الصحة بالعرف فان عكس العرف على به ترجيح كون القول قول مدعى الفساد شهادة العرف له كما في البيع (وان قصروا عما مل على بعض العمل الذى) شرط أى شرط رب الحائط عليه عمله (حط) أى اسقط من

الجزء الذى اشتراط له في عقدها جزء من حظه نسبته له (ب) مثل (نسبته) أى العمل الذى تركه لجمع العمل المشروط عليه لافى ذا شرط عليه الحرت ثلاث مرات فحرت مرتين حط من جزئه ثلثه والله اعلم (باب) في بيان احكام المغارسة (نذب الغرس) أى اشجر يشمر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرساً الا كان ما اكل منه صدقة وما سرق منه صدقة وما اكل منه السبع فهو له صدقة وما اكلت الطائر فهو له صدقة رواه مسلم عن جابر رضى الله تعالى عنه وقوله عليه الصلاة والسلام سبع يجرى للعبد أجرهن وهو في قبره من علم هلم أو أجرى نهر أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولدًا يستغفر له بعد موته (وجازت المغارسة) أى العقد على غرس شجر في أرض معلوم وتجاوز (في الاصول) أى الاشجار (أو ما) أى زرع (يطول مكنته) فى الارض (سنين) وتجنى ثمرته مع بقائها فيها (كزعفران وقطن) فلا تجوز فيما زرع كل سنة فن شرطها كونها فى اصل لا زرع ولا فى بقل وفى جوارها فى الزعفران الذى يقيم اعواماً ثم ينقطع قول سحنون وسماع ابن الفاسم قال سحنون وتجوز فى القطن الذى يبقى سنين لا فيما يزرع كل سنة وتجوز فيما ذكر سواء كان عقدها (اجارة) لازمة بمجرد عقدها غير متوقفة استحقاق عوضها على الاتمام بان يقول له اغرس لى هذه الارض نخلاً أو عنباً أو تيناً ولك كذا دينار ودرهم (وجعالة) غير لازمة بعقد هامتوقفاً عوضها على الاتمام والوجه معنى أو بان يقول له اغرس هذه الارض نخلاً أو عنباً أو تيناً ولك بكل شجرة تثبت أو تثمر دينار ودرهم (بعوض) تنازعه اجارة وجعالة ولا بد ان يكون العوض معلوماً فلا تجوز بمجهول لانه غرر (وشركة) بينهما (بجز معلوم) نسبته لسكته كنصفه وثلثه لحذف لفظ معلوم من العوض لدلالة هذا عليه فلا تصح بحزم مجهول وتكون الشركة (فى الارض والشجر) الذى يغرس بها وهذا القسم هو المقصود

بهذا الباب لان الاجارة والجعل باين (لا) تصح المغارسة على وجه الشركة بجزء معلوم (في أحدهما) أى الارض أو الشجر لخروجها عن موردتها فشرط صحتها اكون والشجر بينهما (ودخل) في الارض المشتركة بينهما بالمغارسة (ما بين الشجر من الارض ان لم يستثنه) أى يشترط رب الارض عدم دخوله فيها (أولا) أى حين عقدها وتصح المغارسة (ان اتفقا) أى رب الارض والعامل (على قدر معلوم تبليغه الشجر ولا ثمردونه) أى قبل بلوغها القدر المعلوم قال ابن القاسم كالقائمة أو نصفها فان اتفقا على تحديد المغارسة بقدر لا تبليغه الشجر الا بعد ائثارها فسدت وشبه في الجواز فقال (كتحديدها) أى المغارسة (بالاثمار) هذا لابن القاسم في الموازنة في موضع آخر منها منعه لا نه لا يدري متى نشمر قال المصنف الظاهر ان هذا ليس خلافا حقيقيا وان القول بالجواز محمول على ما يعلم وقت اطعامه بالعادة والقول بالمنع محمول على ما يعلم وقت اطعامه (أو) تحديدها (أجل) من الاشهر والسنين يتم (دونه) أى قبل الاثمار (لا) يجوز تحديدها بأجل تبليغه (بعده) أى الاطعام (وحمل) أى العقدان (عليه) أى الاثمار (عند السكوت) عن التحديد عند العقد (وصححت) المغارسة التي سكتا عن تحديدها عند العقد وشبه في الجواز فقال (كاشترطه) أى رب الارض (على العامل ما) أى عملا (خفت مؤنته كزرب لا اعظم من بئان) لحاط مثلا (وحفر بثروا زلة شعراء) كحمرأى أى أشجار نابتة بنفسها لا ثمرها (وهل تلزم) عاقدها (ب) مجرد (العقد) لا تلزمهما (١٨٣) (الا ان يشرع) العامل (في العامل)

في (العمل) في الجواب (خلاف) أى قولان مشهوران (وعمل العامل ما) أى العمل الذى (دخل) العامل (في عقد المغارسة) (على) عملا (معرفة) أى بسبب عا - بهم فيها (أو تسمية) من العاقدين حين عقدها (وضمن) العامل ما تلف من الشجر (ان فرط) في تعاهده (فان عجز) العامل عن عمل ما دخل عليه بما منع طرأ له (أو غاب من البلد) بعد العقد (وقبل شروعه في العمل) (أو عمل البعض) مما دخل عليه (وعمل ربه) أى الشجر (أو غيره) الباقي مما دخل عليه العامل (فهو) أى العامل (على حقه) في الارض والشجر

لَا فِي أَحَدِهِمَا دَخَلَ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ مِنَ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَسْتَنْتِهِ أَوْ لَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَدَرٍ مَعَاوِمٍ تَبْلُغُهُ الشَّجَرُ وَلَا تَمْرُدُونَهُ كَتَحْدِيدِهَا بِالْأَثْمَارِ أَوْ أَجَلٍ لَا بَعْدَهُ وَحَمَلًا عَلَيْهِ عِنْدَ السَّكُوتِ وَصَحَّتْ كَأَشْتِرَاطِهِ عَلَى الْعَامِلِ مَا خَفَتْ مَوْنَتُهُ كَزَرْبٍ لَا مَا عَظُمَ مِنْ بُئْيَانٍ وَهَلْ تَلْزَمُ بِالْعَقْدِ أَوْ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ فِي الْعَمَلِ خِلَافَ مَا عَمِلَ الْعَامِلُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ عُرْفًا أَوْ تَسْمِيَةً وَضُمِّنَ إِنْ فَرُطَ فَإِنْ عَجَزَ أَوْ غَابَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَعَلَى رَبِّهِ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ إِنْ شَاءَ وَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ إِلَّا أَنْ يَبْرُكَهُ أَوْ لَا وَوَجَبَ بَيَانُ مَا يُغْرَسُ كَعَدَدِهِ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ وَمَنْعَ جَمْعِهَا مَعَ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ كَجُعْلٍ وَصَرْفٍ وَمُسَاقَاةٍ وَشُرْكَاءٍ وَنِكَاحٍ وَقِرَاضٍ وَقَرْضٍ وَاقْتِسَامِهَا إِنْ بَاغَ الْحَدَّ الْمُشْتَرِطَ أَوْ تَوَلَّيَا الْعَمَلَ وَإِنْ هَلَكَتِ الْأَشْجَارُ بَعْدَهُ فَلَا رِضٌ بَيْنَهُمَا وَلَا شَيْءٌ لِلْعَامِلِ فِيهَا قَلَّ أَنْ يَطْلُ الْجُلُّ إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ بِنَاحِيَةٍ أَوْ كَانَ لَهُ قَدَرٌ

(ان شاء) العامل البقاء على مغارسته وان شاء تركه (وعليه الاجرة) لا عمله ربه أو غيره في كل حال (الا أن يتركه) أى عمل المغارسة ويقسعا عن نفسه (أولا) أى قبل عمل غيره فلا شئ عليه ولا له (ووجب) شرطا في صحة المغارسة (بيان) نوع (ما) أى الشجر الذى (يغرس) بالارض لا اختلاف الاشجار في مدة الاثمار وخدمتها بالقلّة والكثرة وشبه في وجوب البيان فقال (كعده) أى ما يغرس فيجب بيانه (الا أن يعرف) أى يكون قدر ما يغرس فيها معروفا (عند أهله) أى الغرس (ومنع جمعها) أى المغارسة (مع بيع أو اجارة) في عقد واحد وشبه في المنع فقال (كجمعها مع) (جعل) وصرف ومساقاة وشركة ونكاح وقراض (ثم قال (واقسمها) أى رب الارض والغارس ربه الاشجار (ان بلغ) الشجر (الحدا المشترط) حال عقدها كالا ثمار أو القائمة أو نحوهما (أو) أبقياها مشتركة بينهما على ما دخل خلا عليه (وتوليا) أى الشريكان في الاشجار (العمل) فيها باجرا لهما أو با تقسما (وان هلكت الاشجار بعده) أى الحدا المشترط بأقفة أو جأحه مماوية (فالا رضى) مشتركة (بينهما) على حسب ما عقدا عليه (ولا شئ للعامل فيما) أى الشجر الذى (قل ان بطل الحل) أى هلك أ. كثر الشجر ولم ينبت فى كل حان (الا أن يتميز) الاقل السالم (بناحية) من الارض (أو كان) الاقل (له قدر) فلا مال نصيبه منه فحاصل عبارته ان الاشجار اذا خابت ولم ينبت منها الا القليل فلا شئ للعامل فيه اذا كان الاقل متفرقا وكان لا قدر له فان كان متميزا بناحية من الارض او كان له قدر وبال فله حظه منه

(بخلاف العكس) أي بطلان الأقل وسلامة الجبل فالعامل نصيبه من الأرض والشجر (وليس له) أي العامل (قبله) أي الحد المشترك من الأثمار وغيره (جعل) أي زرع (كقبل) بين الشجر (الباذن) من رب الأرض لأنه لا يستحق شيئا منها إلا بالنعام (وان) اختلاف في الجزء) المجهول للعامل من الأرض والشجر (جملا) أي رب الأرض والعامل (على العرف) بين أهل بلد في مغارستهم (و) ان اختلاف في صحتها وعدمها فد (القول المدعى الصحة) لأنها الأصل في عقود المساهمين في كل حال (إلا ان يغلب الفساد) في عرفهم فالقول المدعى (وفسخت سدة) ان كانت (بلا عمل) من العامل قبل ظهور فسادها فتزد الأرض لربها ولا شيء للاحدها جهة الاخر (والا) أي وان لم تكن بلا عمل بان عمل العامل قبل ظهور فسادها (فهل تمضي) المغارسة بينهما الى تمامها بالحد المدخول عليه كالصحيحة (ويترادان) قيمة (الأرض و) قيمة (العمل) فيرجع رب الأرض بنصف قيمتها على العامل والعامل بنصف قيمة عمله على رب الأرض فيتقاسمان ومن زاد عليه شيء يدفعه للاخر (ان) كان (جعل) رب الأرض (للعامل جزءا) من الأرض والشجر حين عقددها فان لم يجعل له جزءا فتمسك وهذه طريقة غير ابن رشد (وان كان) عقد المغارسة (كذلك) المذكور في كونها يجوز للعامل والموضوع ظهور الفساد بعد العمل (فله) أي العامل على رب الأرض (قيمة غرسه وعمله فقط) ولا شيء له من الأرض والشجر (والا) أي وان لم تكن (١٨٤) كذلك في كونها يجوز للعامل بان كانت بلا جزء له من الأرض والشجر (فنى

بِخِلَافِ الْعَكْسِ وَلَيْسَ لَهُ قَبْلَهُ جَعْلُ كَبْقُلِ الْآبِاذِنِ وَإِنْ اَخْتَلَفَا فِي الْجُزْءِ جُمْلًا عَلَى الْعُرْفِ وَالْقَوْلُ الْمُدْعَى الصَّحَّةُ الْآنَ يَغْلِبُ الْفَسَادُ وَفُسِخَتْ فَاسِدَةٌ بِلَا عَمَلٍ وَالْأَفْهَلُ تَمْضِي وَيَتَرَادُّ أَنَّ الْأَرْضَ وَالْعَمَلَ أَنْ جُعِلَ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ أَوْ أَنْ كَانَ كَذَلِكَ قِيَمَةُ غَرْسِهِ وَعَمَلِهِ فَقَطْ وَالْأَفْهَى كَوْنُهُ كِرَاءً فَاسِدًا أَوْ اجَارَةً فَاسِدَةً كَذَلِكَ قَوْلَانِ تَرَدُّدٌ وَمَكَاتٌ مِنْ غَلَّةٍ رَجَعَ صَاحِبُهَا بِمِثْلِهَا إِنْ عُلِمَتْ كَالْمِثْلِيِّ فِي غَيْرِهَا وَإِذَا غَرَسَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ بَنَى فَلَا خِرَ الدُّخُولُ مَعَهُ وَيُعْطِيهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ قَائِمًا

(باب ٨)

صِحَّةُ الْاجَارَةِ بِعَاقِدٍ وَأَجْرٍ كَالْبَيْعِ وَعُجِّلَ أَنْ عُنِيَ

من غلة رجع صاحبها أي الغلة الذي يستحقها وهو رب الأرض في الاجارة الفاسدة والعامل في الكراء الفاسد على من فانت بيده وهو العالم في الاجارة الفاسدة ورب الأرض في الكراء الفاسد فيرجع (عشر) كيد (ها) أو وزنها (ان علمت) أي ان علم قدرها بكيل أو وزن (ك) الرجوع (ب) المثل (المثل) المكيل أو الموزن أو المعدود المجهول العائت بيد من لا يستحقه (في غيرها) أي المغارسة (واذا غرس أحد الشريكين أو بنى) في الأرض المشتركة بينهما في غيبة شريكه أو حضوره غير عالم (فد) لمشريك (الاخر الدخول معه) فما غرسه أو بناه (ويعطيه قيمة ذلك) الغرس أو البناء حال كونه قائما لوضعه بشبهة الشركة أي حصة منها وقيل ان الشركة ليست شبيهة فليس له سوى قيمة حظه منقوضا والقائل هو ابن القاسم والله اعلم (باب ٩) في بيان احكام الاجارة وكراء الدواب والحمام والدار والأرض وما يناسبها (صحة) أي موافقة (الاجارة) الشرع ولما كان أصل هذه المادة الثواب على العمل وهو منفعة خصت الاجارة في اصطلاح الشرع بالعقد على المنفعة على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ليحصل التعارف عند التخطاطب وفي اللباب حقيقة تملك منفعة معلومة بعوض معلوم وخبر صحته الاجارة (ب) جنس (عاقدة) فشمّل المؤجر والمستأجر بكسر الجيم فيهما (بأجر) أي عوض متمول (ك) ما قد وعوض (البيع) في كون الاول مميزا والثاني طاهر امتنعا به مقدور عليه معلوما غير منتهى عنه الى آخر ما تقدم فيه (وعجل) الاجر وجوبه بشرط في الصحة (ان عين) الاجر فيجب تعجيله لان عدم تعجيل المعين يؤدي الى بيع

كونه) أي العقد (كراء) للأرض (فاسدا) فالغلة كلها للعامل وعليه كراء المثل فيما مضى ويخير رب الأرض في الزامه بقلع شجره وابقائه لنفسه ودفع قيمته له مقلوما (او) كونه (اجارة) للعامل (فاسدة) فالأرض والشجر لرب الأرض ولا شيء منها للعامل حال كونها (كذلك) المذكور في أنه ليس للعامل الا قيمة غرسه وعمله (قولان) مبتدأ خبره في كونه كراء فاسدا أو اجارة كذلك وهذه طريقة ابن رشد (تردد) أي طريقتان مبتدأ خبره محذوف أي في جواب هل تمضي الخ (ومافات

معين يتاخر قبضه وفيه غرر اذا لا يدري أيستمر على حاله أو يتغير (أو) لم يعين وعقدا الاجارة (بشرط) لتعجيله فيجب وفاة بالشرط (أو) لم يعين ولم يشترط تعجيله ووقعت الاجارة مصحوبة بـ (عادة) لتعجيله فيجب اذهى كشرط (أو) لم يعين ولم يشترط تعجيله ولم يعتد ووقعت الاجارة (في) منفعة (مضمونة) في ذمة المؤجر كاجارة على خياطة ثوب بدرهم فيجب تعجيله تخلصا من ابتداء دين بدين أن (لم يشرع) العامل (فيها) أي المنفعة المضمونة فان شرع فيها فلا يجب التعجيل لا تنفاه الدين بالدين بناء على أن قبض الاول كقبض الآخر قال ابن رشد الاجارة على عمل معين كنسج الغزل ان كان مضمونا في الذمة فلا تجوز الا بتعجيل الاجرا والشروع وان تأخر كان الدين بالدين فلا تجوز الا بتعجيل الطرفين أو أحدهما هـ واستثنى من المضمون الذي يجب تعجيله فقال (الا كرى) أي كرى ابل مضمونة في ذمته لركومها أو الحمل عليها اـ (كـ) (حج) من كل موسم له وقت مخصوص لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه (فـ) لا يجب تعجيل جميع الكراء ويعجل (اليسير) منه ويقوم مقام تعجيل الجميع للضرورة لا نه اذا عجل الجميع قبل وقت السفر يخشى هروبه به وعدم اتيانهم بالابل وقته فيضيع الكراء على المسكترى (والا) أي وان لم يكن الاجر معيناً ولم يشترط تعجيله ولم يجز به العرف ولم تكن المنفعة مضمونة لم يشرع فيها بان كانت معينة أو مضمونة شرع فيها (فما ومة) أي كلما أستوفى في المستاجر منفعة يوم تعين عليه دفع أجرته ولا يجب عليه تعجيل شيء قبله (وفسدت) الاجارة شيء معين (ان انتفى) منها (عرف تعجيل) الاجر (المعين) بان كان العرف تأخيره أو لا عرف باحدها بان جرى العرف بهما معا هذا ذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب تصح في الوجهين أي عرف التأخير عرفهما معا وشبهه في (١/٨٥) الفساد وقال (كـ) اجارة (مع جعل) في عقد واحد فيفسدان لتنا في احكامهما (لا) تفسد الاجارة المجتمعة (مع بيع) في عقد واحد لا تفاقمها في الاحكام وعطف على المشبه في الفساد مشبها آخر فيه فقال (و كـ) اجارة على سلخ بـ (جـ) (جـ) (سلخ) فهي فاسدة للغرر لانه لا يدري أيقطع الجلد حال سلخه أم لا (و) اجارة على طحن بـ (نـ) (طحن) للغرر للجهل

أَوْ بَشْرَطٍ أَوْ عَادَةٍ أَوْ فِي مَضْمُونَةٍ لَمْ يُشْرَعْ فِيهَا إِلَّا كَرَى حَسْبُ فَالْيَسِيرُ
وَالْأَقْمِيَاوَمَةُ وَفَسَدَتْ إِنْ أَنْتَفَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعَيَّنِ كَمَعَ جُعِلَ لَا يَبِيعُ
وَكَجِلْدٍ لِسَلَاخٍ أَوْ تُخَالَةٍ لَطَحَانٍ وَجُزْءِ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ رَضِيعٍ وَإِنْ
مِنَ الْآنِ وَبِمَاسِقَطٍ أَوْ خَرَجَ فِي نَقْضِ زَيْتُونٍ أَوْ عَصْرِهِ وَكَأَصْحَةِ وَأَدْرُسٍ
وَلَكِ نِصْفُهُ وَكَرَاءِ أَرْضٍ بِطَعَامٍ أَوْ بِمَا تُنْبِتُهُ إِلَّا كَخَشَبٍ وَحَمَلٍ طَعَامٍ
لِبَلَدٍ بِنِصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ وَكَانَ خَطِئُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا وَإِلَّا فَبِكَذَا
وَأَعْمَلٌ عَلَى دَابَّتِي فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ

(٢٤ — جواهر الاكليل — ثاني) بقدرها وصفها (و) كاجارة بـ (جزء) ثوب لنساج على النسج للجهل. صفته بعد خروجه (أو) اجارة على ارضاء بجزء (رضيع) رقيق أو بهيم ان كان لا يملكه الا بعد فطامه بل (وان كان) على أن يملكه (من الآن) أي وقت عقد الاجارة (و) ان استأجره على نقض زيتون أو عصره (بجزء) مـ (ماسقط) منه بسبب نقضه كثلثه (أو) بجزء مما (خرج) من زيتته بسبب عصره وصلة سقط (من نقض زيتون) وصلة خرج (من عصره) أي الزيتون فهي فاسدة للجهل بالقدر في الاولى والجهل بالصفة في الثانية (كـ) (و) له (احصد وادس) هذا الزرع (ولك نصفه) فهي اجارة فاسدة اذا لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج (و) (كـ) كراء الارض (لتزعم) (بطعام) فهي فاسدة لانها عنه سواء أنبتته كالتصح أم لا كاللبن (أو) كرائها للزرع (بما تنبته) من غير الطعام كقطن وكتان وأما كرائها للبناء فيها بما ذكر فيجوز بالاجماع (الا كخشب) وحطب وجذوع قال سحنون لان هذه الاشياء يطول مكثها ووقتها فلذلك سهل فيها وان كانت تنبت الارض ابن عرفة لا بأس بكرائها بالماء ولا يتخرج منعها به على انه طعام لا نه قول ابن باع وهو يجوز به بالطعام غير الخنطة وجنسها (و) فسدت اجارة على (حمل طعام) من بلد (بلد) معينين (بنصفه) أي الطعام لا نه بيع معين يتاخر قبضه في كل حال (الا بشرط) ان يقبضه أي أن يقبض المكري الطعام (الآن) أي وقت عقد الكراء فيجوز لا تنفاه المانع المذكور وشبهه في الفساد فقال (و كـ) اجارته على خياطة ثوب قائلا (ان خطته اليوم) مثلا فهي (بكذا) كدرهم (والا) أي وان لم تخطه اليوم (فـ) خياطته (بكذا) أي أجرة أقل كنصف درهم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان نزل فله أجر مثله زاد أو نقص (و) (ا كقول) (اعمل) بكسر الهمزة وفتح الميم (على دابتي) باحتطاب أو سقى ماء وبيعه أو بتحميلها باجرة (فما حصل) من ثمن أو اجرة (فلك نصفه) فهو فاسد للغرر

(و) ان نزل في (هو) أي الحاصل للعامل وعليه كراؤها) أي الدابة وذلك (عكس) حكم خذدا بقى (لشكرها) ولك نصف كرايتها
وهو ان ما حصل لربها وعليه أجرة العامل (وكبيعه) أي المالك شيئا كاملا (نصفها) منه وصلة يبيع (بأن يبيع) أي المشتري (نصفها)
ثانيا من ذلك الشيء فمن النصف الاول يبيع النصف الثاني فهي فاسدة على المشهور فان أبو اسحق لانه اشترى شيئا بعينه لا يقبضه
الا لاجل بهيد وهو بلوغه البلد الآخر الذي يبيع فيه اهـ ولذا لو كان البيع بالبلد الذي هما به لجاز والى هذا أشار المصنف بقوله (الا)
أن يكون محل البيع (بالباد) الذي هما به فيجوز (ان أجلا) أي جعل العاقدان للبيع أجلا معلوما ليخرج عن البيع والجعل فان
جمعها تمتنع الى البيع والاجارة الجائز اجتماعهما (ولم يكن الثمن) أي المبيع وهو النصف الاول (مثليا) فان كان مثليا فسدت للتردد
بين الثمن والسلف متحنون لانه قبض أجرته وهي طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع في نصف الاجل فيرد نصف الاجرة فتصير اجارة
وسلما اهـ فتأخذ من كلامه ان للجواز ثلاثة شروط كون المبيع بالبلد وكونه لاجل وكون المبيع غير مثلي (وجاز) الكراء الدابة
أو سفينة (بنصفها) أي الخطب الذي (مخطب) أي يحمل (عليها) أي الدابة والسفينة من غاية معلومة الى بلد معلوم ومثل الخطب
الماء والحجر ونحوها بان كانت نقلة لهذا ونقلة للآخر أو يوم لآخر أو خمسة أيام لاحدهما وخمسة للآخر (و) جازت
الاجارة على طعن حب أو على عصرز يتون (صاع دقيق منه) أي الحب (أو) صاع (من زيت) للزيتون الذي يعصر (ان لم
يختلف) المذكور من الدقيق والزيت في الصفة بان كان كله جيدا أو رديئا ولا في الخروج بان كان كله له دقيق أو زيت فان كان يختلف
في الصفة أو في الخروج فلا يجوز للفر (١٨٦) (و) ان استأجر شخص شيئا لاستيقا منفعته باستخدام أو لاستصناع أو أكثر

وهو للعامل وعليه أجره عكس لشكرها وكبيعه نصفها بأن يبيع نصفها
إلا في البلدان أجلا ولم يكن الثمن مثليا وجاز بنصف ما يخطب عليها
وصاع دقيق منه أو من زيت لم يختلف واستأجر المالك منه وتعليمه
بعمله سنة من أخذه واحصه هذا أولك نصفه وما حصدت فلك نصفه وكراه
دابة لكذا على ان استغنى فيها حاسب واستأجر مؤجرا أو مستثنى منفعته
والنقد فيه ان لم يتغير غالبا وعدم التسمية لكل سنة وكراه أرض لتتخذ
مسجدا مدة والنقض لربها إذا انقضت وعلى طرح

ركوب أو حمل أو سكنى أو زرع
وملك منفعته بالاجارة أو الاكتراء
 واحتاج لمنفعته مؤجره أو مكره
المالك لذاته جاز (استعجار)
أو اكتراء الشخص (المالك)
لذات الشيء المؤجر أو المكترى
بالتفتح فيجوز لمالك الذات
استعجارها (منه) أي من
مستأجرها أو مكتريها قال الخطاب
اراد ان لم يؤد الى دفع قليل أي
في كثير فتصير سلفا بمنفعة أي

مبيته

أو يبيع وسلف أو صرف مؤخر كافي بيوع الآجال فيمتنع هنا ما يمتنع في
بيوع الآجال ويجوز هنا ما يجوز هناك لان الاجارة تملك منافع فحكمها كحكم البيع (و) جازت الاجارة على (تعليمه) أي الرقيق
صنعة (بعمله) لعماله في تلك الصنعة (سنة) مثلا مبتدأة (من) حين (أخذه) أي الرقيق لتعليمه (و) جازت الاجارة على حصد زرع
معين بقوله (احصد هذا) الزرع المعين الحاضر (ولك نصفه) أي الزرع (و) يجوز أن يقول له (ما حصدت فلك نصفه) مثلا فله
الترك متى شاء لان هذا جعل (و) جاز (اجارة دابة) من كذا كصير (لكذا) كالدابة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام
بقدره عين من الدنانير أو الدراهم (على) شرط (ان استغنى) المكترى عن ركوب الدابة (في) اثناء (ها) أي المسافة لظفره بحاجته
التي سلفوا اليها فسخ الاجارة (وحاسب) رب لدابة باجرة المسافة التي ركبها قبل استغنائه ان لم يتقد والازم التردد بين السلفية
والثمنية (و) جاز (استعجار مؤجر) بفتح الجيم سواء استأجره مؤجره أو غيره والمعنى ان الشيء المستأجر رقيقا أو عقارا أو بهيمة
يجوز اجارته لمن هو مستأجره أو غيره مدة تلي مدة الاجارة الاولى (أو) أي وجاز استعجار شيء مبيع (مستثنى منفعته) من بائعه
مدة معينة يبيع على حاله غالبا لا يتغير عنه الى انتهائها فمشتريه اجارته مدة معينة تلي مدة الاستثناء (و) يجوز (النقد) أي
تعجيل الاجر (في) ايجار (ه) أي المؤجر والمستثنى منفعته (ان لم يتغير) في المدة الثانية أي ان ظن أن تحقق بقاؤه بحاله حتى تتم
المنفعة للمستأجر والا كان من الفرر (و) يجوز استعجار الشيء سنين باجرة معلومة و(عدم التسمية لكل سنة) قدر معلوم منها
(و) يجوز (كراء أرض لتتخذ مسجدا مدة) معينة وبعدها تزول مسجديها (والنقض لربها) الذي بني المسجد فله التصرف
فيه بما يشاء (إذا انقضت) مدة الكراء ولا يجرب الأرض على بقائه مسجدا ان اراده الباني (و) يجوز الاستعجار (على طرح

ميتة) أو عذرة وإن لزم عليه التلطيخ بالنجاسة للضرورة (و) تجوز الاجارة (على القصاص) من جان عمدا وعدوانا سواء كان القصاص بقطع أو قتل وأجرته على من يقتص له ولا يستأجر في ذلك إلا من يرى أنه يأتي بالامر على وجهه ولا يثبت في القتل ولا يجاوز الحد في الجرح (و) تجوز الاجارة على (الادب) لرقيق أو ولد أو زوج أو غيرهم ويصدق الزوج أن زوجته فعلت بموجب الادب (و) تجوز اجارة (عبد) أو أمة لخدمة ونحوها (خمسة عشر عاما) ويجوز أيضا كراء أرض ثلاثين سنة وأربعين بغير نقد إلا أن تكون مأونة الشرب فيجوز مع النقد ويجوز مثل ذلك في الدور إذا كانت جديدة مأونة البناء وإن كانت قديمة فدون ذلك قدر ما يرى أنه يؤمن سلامتها في الغالب واختلاف في كراء الحيوان باختلاف العادة في أعمارها فالبعال أو سمها أو جلالها أطولها أعمارها والخير دون ذلك والابل فوق ذلك والملابس في الاجل مثل ذلك فيفتقر الاجل في الحرير والكتان والصوف والقديم والجديد فيضرب من الاجل الكل واحد بقدره (و) تجوز الاجارة على خياطة (يوم) مثلا (أو) على (خياطة ثوب مثلا) رجوع لليوم لا دخال الاسميوع والشهر والعام وللخياطة لا دخال سائر الصنائع (وهل تفسد الاجارة) ان جمعها أي التحديد بالزمن والعمل في عقد واحد كخياطة ثوب في يوم (و) الحال انه (تساوى) الزمن والعمل بأن كان اليوم سبع خياطة ثوب لا أنثر على أحد المشهورين عند ابن عبد السلام (أو) لا تفسد الاجارة مع تساويهما وهو أحد المشهورين عند ابن عبد السلام أيضا (أو تفسد) الاجارة بجمعهما فسادا (مطلقا) عن التقييد بضيق الزمن عن العمل أو مساواته لشهره ابن رشد في الجواب (خلاف) ولم يتعرض المصنف للضيق لوضوح فساده وعلمه بالاولى من المساوى فقله تساوى في مفهومه تفصيل فالضيق تفسد فيه بالاولى والواسع تصح فيه على هذا القول وقوله أو مطلق أي تفسد سواء كان مساويا أو واسعا قال آلا جهوري والمناسب لاصطلاح (١٨٧) المصنف تردد بدل خلاف (و) جاز

بيع دار (واستثناء البائع منفعتها عاما (لتقبض) أي يقبضها المشتري (بعد عام) لانها من التغير لا أكثر من عام (أو) بيع (أرض) واستثناء منفعتها (ل) تقبض بعد (عشر) من السنين لعدم تغيرها فيها غالبا (و) جاز (استرضاع) لرضيع بأجرة معلومة للضرورة اليه ولو كان الرضيع محرم الاكل كحمار

مَيْتَةٌ وَالْقَصَاصُ وَالْأَدَبُ وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا وَيَوْمٌ أَوْ خِيَاطَةٌ ثَوْبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسُدُ أَنْ جُمِعَتْهُمَا وَسَاوَيَا أَوْ مُطْلَقًا خِلَافٌ وَيَبِيعُ دَارٌ لَتَقْبِضَ بَعْدَ عَامٍ وَأَرْضٌ لِعَشْرِ وَأَسِيرٌ ضَاعَ وَالْعُرْفُ فِي كَفْسٍ خَرْقَةٍ وَلِزَوْجِهَا نَسْخَةٌ أَنْ يَأْذَنَ كَاهِلُ الطِّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ وَمَوْتُ أَحَدِي الظُّرَيْنِ وَمَوْتُ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ وَكَظْمُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرِّ بَاكِلِهِ أَكُولًا وَمَنْعُ زَوْجٍ رَضِيَ مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَسَفَرٌ كَأَنْ تُرَضَّعَ مَعَهُ وَلَا يَسْتَتَبِعُ حَضَانَةَ كَعَكْسِهِ وَيَبِيعُهُ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يَتَجَرَّ

فتكرى حمارة لارضاعه للضرورة (و) ان لم يشترط غسل خرقه على الظئر ولا على أهل الطفل (و) العرف بين الناس يعمل به (في كفسل خرقه) وفيما يحتاج اليه الطفل من المؤونة من تحميمه وتكحيله وطيبه (و) ان أجرت ذات زوج نفسها لارضاع طفل (و) لزوجه فسخه أي الايجار والزما به بالطفل لاهله (ان لم ياذن) الزوج لها في ايجارها للارضاع لتضره باشتغالها عنه بالرضيع وتغير حالها ان كانت خدمة الرضيع عليها بشرط أو عرف فان كان أذن لها فيه فليس له فسخه وشبهه في استحقيق الفسخ فقال (كاهل الطفل) فلهم فسخ الاجارة (إذا حملت) الظئر لان لبنها يضر الطفل (و) ك(موت أبيه) أي الرضيع (ولم تقبض) ظئره (أجرة) لمدة مستقبله ينتهي بها ارضاعه السنتين ولم يترك الاب مالا ولا مال للرضيع فللظئر فسخ الاجارة في كل حال (الآن يتطوع) بها (بتطوع) فليس لها فسخها (و) كظهور مستأجر) بفتح الجيم على خدمة أو عمل صنعة أو رعي ماشية أو حراسة (أو) جربا بأكله وحده أو مع دراهم حال كونه (أكولا) أي كثير الاكل جدا فلمستأجره فسخ اجارته الآن يرضى الاجير بطعام ووسط فليس للمستأجر فسخها (ومنع زوج) لظئر (رضى) ما جارتها للارضاع (من وطء) لزوجته ان كان يضر الرضيع بل (ولو لم يضر) الوطء الرضيع (و) منع زوج رضى من (سفر بها) أي الظئر من بلد أهل الرضيع والحق التفصيل فان كانت أجرت نفسها للارضاع باذنه فليس له ذلك وان كان بغير اذنه فله ذلك وتفسخ الاجارة (كان ترضع) الظئر (معه) أي الرضيع رضيعا (غيره) فتمنع منه ولو كان فيها كفاية لهم لانهم ملوكوا جميع لبنها وسواء اشترط عليها عدم ارضاع غيره أم لا وان شرطت ارضاع غيره فلا تمنع منه (ولا يستتبع) الاسترضاع (حضنة) أي حفظا وخدمة للرضيع وشبهه في عدم الاستتباع فقال (كعكسه) أي لا يستتبع الحضنة الارضاع فلا يلزم الظئر حضنة ولا الحضنة ارضاع (و) جاز (يبعه) أي المالك الرشد (سلعة) بماثلة مثلا (على) شرط (أن يتجر)

المشتري للبائع (بشمها سنة) مثلاً والربح للبائع وحده إذ غايته أنه يبيع السلعة بالمائة مثلاً واتجار المشتري بها سنة واجارة للمشتري على التجار بالمائة مثلاً سنة ببعض السلعة وجمعها جائز لا تنافق أحكامهما (ان شرط) في حال العقد (الخلف) للثمن كله أو بعضه ان تلف ليستمر التجار به سنة ويخف الغرر فان لم يشترط الخلف فلا يجوز فان شرطه فضاء الثمن فللبائع أن يخلقه حتى تتم السنة فان أبي قيل الاجير اذهب بسلام (ك) اجارة على رعي (غنم لم تعين) الغنم في حال العد على رعيها فتجوز وان لم يشترط خلف ما يضيع منها أو يموت (والا) أي وان عذبت فتجوز أن شرط الخلف والافلاوان هلك (فله الخلف) لها (على أجره) أي مستأجره فان أبي لنزله جميع الاجرة (كراكب) أي مريد ركوباً كثرى دابة مضمونة غير معينة ليركبها الموضع كذا فله هلك قبله أو في المسافة فعلى ربهما خلفها (و) جاز ايحاب (حافتي) أي جاني (نهر ك) من أراد أن (يبني) عليها جدارين ويرفعهما ليبنى عليهما (بيتاً) يجرى نهر ك من تحتها (و) جاز كراء (مسيل) أي موضع سيالان (مصّب) أي مصبوب (مرحاض) أي موضع الرحض أي الطرح للفضلة ليجري فيه الى الخلاء أو البحر مثلاً (لا) يجوز كراء المطر الذي يسيل من (ميزاب) آلة تجعل بطرف سطح يسيل منها ماء المطر المجتمع عليها (الا) أي لكن يجوز كراء مسيل مصب ميزاب (لنزل ك) حال كون المسيل (في أرضه) أي المكري (و) جاز (كراء رحي) حب تدور (ماء بطعام أو غيره) فان انقطع الماء فهو عذر تفسخ الاجارة به وان رجع الماء في بقية المدة لزمه باقيها (و) جازت الاجارة (على تعليم قرآن مشاهرة) أي كل شهر باجرة معلومة أو كل سنة أو كل جمعة أو كل يوم (أو على الخذاق) بكسره الحاء المهملة واعجام الذال أي الحفظ لكل ١٨٨ القرآن أو بعض منه معلوم كسورة يس وروى ابن وهب لا بأس أن يشترط مع اجر

بشمها سنة أن شرط الخلف كغنم لم تعين وإلا فله الخلف على أجره كركاب وحافتي نهر ك ليبنى بيتاً وطريق في دار ومسيل مصب مرحاض لا ميزاب الا لنزل ك في أرضه وكراء رحي ماء بطعام أو غيره وعلى تعليم قرآن مشاهرة أو على الخذاق وأخذها وان لم تشترط واجارة ماعون كصفحة وقدر وعلى حفر بئر اجارة وجعالة ويكره حلي كاجار مستأجر دابة أو ثوب لثله وتعليم فقه وفرائض كبيع كتبه وقراءة بلحن وكراء دُفٍّ ومعزف لعرس وكراء عبيد لكافر وبناء مسجد للكراء وسكنى فوقه بمنفعة تتقوم قدر

شيء معلوماً كل فطر أو اضحى (وأخذها) أي الاجارة المفهومة من السياق العلم ان اشترط بل (وان لم يشترط) ان رشد لا بأس بما يأخذ العلم على تعليم القرآن وان يشترط (و) جاز (اجارة ماعون كصفحة وقدر) ومنخل وغربال وفأس (و) جاز العقد (علي حفر بئر) خال كونها (اجارة) بتعين مقدار الحفر

وصفته وان انهدم في أثناء فله بحساب ماعمله و بعد الفراغ فله جميع الاجرة (و) حال كونه (جعاة) بعدم التعيين ولا شيء له الا بتمام الحفر (ويكره) أن يؤجر (حلي) لانه ليس من أخلاق الناس واستقله الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرة وخففه مرة وشبهه في الكراهة فقال (كايجار) شخص (مستأجر دابة) ليركبها لموضع معين (أو ثوب) ليلبس من معيناً ثم أكرى تلك الدابة أو الثوب (ل) راكب أو لابس (مثله) في الخفة أو الثقل والامانة وأولى لا تنقل منه (و) تكره اجارة (على تعليم فقه) وهو العلم المبين فيه حكم فعل المكلف بالطلب أو النهي أو الاباحة (و) تعليم (فرائض) وهو العلم المبين فيه ما يتعلق بالتركات وشبهه في الكراهة فقال (كبيع كتبه) أي المذكور من الفقه والفرائض (و) تكره الاجارة على تعليم قراءة (قرآن) بلحن أي تطريب وهو تقطيع الصوت بالانعام على حده المعروف في الموسيقى موضع الكراهة ما لم يخرج عن كونه قرآناً كالغناء فيحرم اذا (و) كره (كراء دف) آلة الطبل المشهورة المغشاة بجلد من جهة واحدة كالغربال (و) كراء معزف بكسر الميم وسكون العين المهملة الجوهرى المعازف الملاحى (اعرس) بضم العين وسكون الراء أي فرح نكاح (و) كره كراء (عبد) مسلم (الشخص) (كافر) فيما يجوز للمسلم عمله كبناء وخياطة لافيا لا يجوز كعمل خمر ورعي خنزير (و) يكره (بناء مسجد للكراء) لمن صلى فيه عياض لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) تكره (سكنى) الرجل (فوقه) أي المسجد باهله وقال البساطي مطلقاً باهله أو وحده (و) تصح الاجارة (بمنفعة تتقوم) أي لها قيمة فلا تصح الاجارة بمنفعة تافهة حقيرة جد القيمة لها كالا يقاد من نار ابن شاس من اركان الاجارة المنفعة ومن شروطها كونها متقومة فلا تقوم منفعتها فلا تصح اجارته الخطاب اختلف في فروع بناء على ان المنفعة فيها متقومة أم لا منها اجارته مصحف للقراءة فيه واجارة شجر للتجفيف عليه (قدر

على تسليمها) أى المنفعة قال القرأى احتراز من إيجاز آخر للكلام وأعمى للابصار وأرض لأماءها لزراعة أو غمرها للماء وندر انكشافه عنها ولكن مذهب المدونة جوازها فى الأخيرة أن لم ينقد (بلا استيفاء عين قصدا) ابن عرفة شرط المنفعة إمكان استيفائها دون ذهاب عين (و) (لا خطر) أى منع من استيفائها فلا تجوز الاجارة على ممنوع شرعا كقتل أو قطع أو ضرب عدوانا (و) بلا (تعين) أى طلب المنفعة من كل مكلف بعينه ولو غير فرض كغيبية وضحي وصوم عاشوراء وحج تطوع وعمرة وتجهيز ميت متعين والتقاط لقطة خيف عليها الخيانة فلا تصح الاجارة على شىء منها لتعينه على الاجير (ولو) كان (مصحفا) (بفتح) لا تصح الاجارة على القراءة فيه كما تجوز الاجارة على كتابته (وارضا غمر) أى أكثر (مأوها) الجارى عليها (وندر) أى قل جدا (انكشافه) أى زوال الماء عن الارض فيصبح كراؤها والماء الكثير عامرها واماه لا تنكشف اصلها ولا يصح كراؤها لعدم القدرة على تسليمها ابن الحاجب لا تجوز اجارة الارض للزراعة ومأوها عامرها وانكشافه نادر ابن عرفة ظاهر المدونة والموازاة جوازها وانما منعه الغير ونص المدونة من اكرى ارضه الغرقه بسكذ ان انكشف مأوها والا فلا كراء بينهم ما هو يخاف ان لا ينكشف عنها جاز وان لم ينقد ولا يجوز النقد الا ان يوقن بانكشافه (وشجرا) اكرى (لجفيف) أى تشيف ثياب تشر (عليها) فيجوز (على الاحسن) عند ابن عبيد السلام من قولين ذكرهما ابن الحاجب بقوله فى اجارة الشجر لتجفيف الثياب قولان (لا) يجوز كراء شجر لا خذ ثمره او شاة (ل) اخذ (لبنها) او نتائجها او صوفها لان فيه الاستيفاء عين قصدا (واغتر ما فى الارض) أو الدار المكثرة من ثمرة (ما لم يزد) ما فيها (على الثلث) معتبرا (بالتقويم) لكراء الارض بالثمرة ويسقط من قيمتها مؤنة سقيها وخدمتها ونسبة كل منهما لمجموعهما ففى المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى من اكثر دارا وارضا فيها (١٨٩) سدره أو كان فى الارض نخل أو

شجرة ولا ثمرة فيها حينئذ أو فيها ثمرة لم تزه ففى المكوى الا ان كان اشترط المكوى ثمرة ذلك فان كان تبعا مثل الثلث قافل فذلك جائز ومعرفة ذلك ان يقوم كراء الارض أو الدار بغير شرط الثمرة فان قيل عشرة قيل ما قيمة الثمرة فيما عرف مما تعلم كل عام بعد طرح قيمة المؤنة والعمل فيعلم الوسط من

عَلَى تَسْلِيمِهَا بَلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا وَلَا حَظْرَ وَتَعَيْنٍ وَلَوْ مُصْحَفًا وَأَرْضًا غَمْرًا مَأْوَاهَا وَنَدَرَ انْكَشَافَهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْهَا عَلَى الْاَحْسَنِ لَا اخْذَ ثَمَرَتِهِ أَوْ شَاةٍ لَبَنِهَا وَاغْتَرَفَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثُّلُثِ بِالتَّقْوِيمِ وَلَا تَعْلِيمِ غِنَاءٍ أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لِنَتَّخِذَ كَنِيسَةً كَبَيْعِهَا لَكَ وَتُصَدَّقَ بِالْكَرَاءِ وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ عَلَى الْأَرْضِ رَجَحَ وَلَا مُتَعَيْنٍ كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكَفَايَةِ وَعَيْنٍ مُتَعَلِّمٍ وَوَضِيعٍ وَدَارٍ وَحَائِثٍ وَبِنَاءٍ عَلَى جِدَارٍ

ذلك فان قيل خمسة أو أقل جاز (و) لا تجوز الاجارة على (تعلم غناء) أى التغنى والتطريب بالاهوية المعروفة فى علم الموسيقى وهذا من مفهوم بلا حظر الا بى فى شرح مسلم لا خلاف فى حرمة أجر المغنية والنائحة ولا فى حرمة ما ياحذه الكاهن (و) لا تجوز الاجارة على (دخول حائض لمسجد) لتكنسه لحرمة دخولها فيه (أو) كراء (دار) أو ارض (لنتخذ كنيسة) أو بيعة أو بيت نار أو لبيع فيها الخمر أو الخنزير أو لاجتماع المفسدين (أو بيعها) أى الدار أو الارض (لذلك) أى اتخاذها كنيسة أو نحوها (وان) نزل (تصدق بالكراء) كانه ان اكرى (وبفضلة) أى زيادة (التمن) الذى يبعث به على الثمن الذى تباع به ببيعاً جازاً (على الارجح) عند ابن يونس من الخلاف (ولا) تجوز الاجارة على عمل شىء (متعين) أى مطلوب من عين الاجير ولو على سبيل التنب (كركعتي الفجر) وركعة الوتر اذا تصح فيه النيا بة فيؤدى الى كل أموال الناس بالباطل وهذا فيما لا يقبل النيا بة كالصلاة والصوم وما غيرها من المندوبات كقراءة القرآن والاذكار فتجوز الاجارة عليه (بخلاف) العمل المطلوب على سبيل (الكفاية) من البعض عن غيره كغسيل الميت وتكفينه ودفنه فتجوز الاجارة عليه الا الصلاة فلا تجوز الاجارة عليها لتعنيها بصورتها لمباداة الله تعالى (وعين) وجوبها شرطاً فى صحة الاجارة على التعليم لقراءة أو صنعة شخص (متعلم) تخفيفاً للفرق لاختلاف التعليم صعباً وسهولاً وتوسطاً بينهما باختلاف حال المتعلم بالحذق والبلادة والتوسط بينهما (وعين) فى الاجارة على الارض شخص (رضيع) لا اختلاف ارضاءه بالقلّة والكثرة باختلاف قلّة ارضاءه وكثرته (وعين) دار وحائث (وحمام وفندق ونحوها) فى كرائها لا اختلاف الاغراض فيها باختلافها بالسعة والعلو والسفل والنور والظلمة والموضوع وقربها من المسجد والشارع وبعدها عنهما والتوسط والتطرف وغيرها (وعين) أى وصف (بناء) اريد نشأؤه (على جدار) مكثرى للبناء عليه لا اختلاف الاغراض فيه لرغبة رب الجدار فى خفته والمكثرى متاعته

مفهوم على جدارانه ان اكرت ارضاء لثناء عليها فلا يشترط وصفه لعدم اختلاف الاغراض فيه لعدم تضرر الارض بالثقل (و) عين
 محل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ما يركب فيه لا اختلاف الاغراض فيه بسببه وضيقه وكبره وصغره وخفته وثقله (ان لم توصف)
 ما ذكر من المتعلم وما عطف عليه فان وصف وصفا شافيا أغنى عن تعيينه ولا يتأني في البناء على الجدار الا الوصف لعدمه حال العقد (و)
 عين (دابة) أكثر ثلث للركوب (عليها) لا اختلاف الاغراض فيها بسرعة سيرها وبطئها وسهولة انقيادها وصعوبتها (وان ضمنت)
 الدابة في ذمة مكرها فلا يشترط تعيينها بشخصها (ف) يتعين (جنس) لها من ابل أو خيل أو بغل أو حمار لا اختلاف الاغراض فيها
 (و) يتعين (نوع) أي صنف لها من عراب أو نحت أو بردون ومغربية أو شامية لا اختلاف الاغراض بذلك (و) يتعين (ذكورة)
 أو أنوثة لا اختلاف الاغراض بهما (و ليس لراع) استؤجر على رعي ماشية (رعي) ماشية (أخرى) معها (ان لم يرق) على رعي
 الاخرى مع الاولى بحيث لا يأتي بما يلزمه في رعي الاولى (الابشارك) له في الرعي بحيث يقوى على ما يلزمه في رعيها مع الثانية
 (أو ثقل) الماشية الاولى بحيث يقدر على رعي غيرها معها من غير اخلال بشيء مما يلزمه في رعيها فيجوز اذ رعي غيرها معها (والا) أي
 وان اشترط عليه في اجارته لرعي الاولى ان لا يرعي غيرها معها فالحق ورعي غيرها معها (فأجره) لرعي غيرها مستحق (لستأخره) على
 رعي الاولى (ك) أجبر (أجبر) استؤجر (خادمة) فأجر نفسه لغير مستأجره فاجره الثاني مستحق لاستأجره الاول (ولم يلزمه) أي الراعي
 (رعي الولد) الذي ولد له الماشية التي استؤجر على رعيها (الا عرف) بينهم برعيه الولد فيلزمه (و عمل به) أي العرف (في الخيط) الذي
 يحاط به الثوب المستأجر في كونه على رب (١٩٠) الثوب او الخياط (ونقش الرحي) المكشاة للطعن في كونه على مكرها أو مكترها

وَحَمْلٌ إِنْ لَمْ تُوصَفْ وَدَابَّةٌ لِرُكُوبٍ وَإِنْ ضُمِنَتْ جَنْسٌ وَنَوْعٌ وَذُكُورَةٌ
 وَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعًى أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقْوَا لِابِّشَارِكٍ أَوْ ثَقُلَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ
 خِلَافَهُ وَإِلَّا فَأَجَرُهُ لِمُسْتَأْجَرِهِ كَأَجْرِ خِدْمَةٍ أَجَرَ نَفْسَهُ وَلَا يُلْزَمُهُ
 رَعًى الْوَلَدِ إِلَّا لِعُرْفٍ وَعَمِلَ بِهِ فِي الْخِيْطِ وَنَقَشَ الرَّحَى وَآلَةٌ بِنَاءٍ إِلَّا فَعَلَى
 رَبِّهِ عَكْسٌ إِنْ كَافٍ وَشِبْهُهُ فِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَعَالِيْقِ وَالزَّامِلَةِ وَوَطَائِهِ
 بِحَمْلٍ وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْحَمُولِ وَتَوْفِيرِهِ كَنَزْعِ الطَّيْلِسَانِ قَائِلَةً وَهُوَ أَمِيرٌ
 فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ شَرِطَ اثْبَاتُهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ الْمَيْتِ أَوْ عَمَرٍ بِدُهْنٍ أَوْ طَعَامٍ
 أَوْ بَازِنَةٍ فَانْكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ

(و) في (آلة بناء) في كونها
 علي رب البيت أو العامل (الا)
 أي وان لم يكن عرف (فعلي ربه)
 أي المصنوع من ثوب ورعي وبيت
 وذلك (عكس) أي خلاف حكم
 (الكاف) بكسر الهمزة أي رحل
 (وشبهه) كبرذعة وسرج فهو
 عند عدم العرف علي المكترى
 (و) عمل بالعرف (في) أحوال
 (السير) من كونه نهارا أو ليلا
 وكونه سرعيا أو بطيئا أو بينهما
 (و) في أحوال (المنازل) أي مواضع

الأنزول للقبولة والمبيت بها ومقدار الإقامة بها (و) في أحوال (المعاليق) أي الادوات التي تعلق على الدابة للسمن والزيت ولم
 والغسل أو الماء نحوها (في) أحوال (الزاملة) أي الخروج ونحوه مما يجمع فيه المسافرين ما يحتاج اليه في كونه على المكري أو المكترى وكونه
 كبيرا أو صغيرا أو متوسطا (و) في أحوال (وطائيه) بكسر الواو أي فرش الراكب (بمحل) أو على حوية أو قتب وكذا غطاءه في المدونة
 ان اكرتى حملا للمكة ولم يذكر وطاءه أو زاملة ولم يذكر ما يحمل فيها من ارطال جاز وحمله على فعل الناس فيها (و) في (بدل الطعام
 المحمول) مع الراكب اذا نقص باكل أو بيع أو فني في المدونة ان نقصت زاملة الحاج أو نفدت وأراد اتمامها أو باه الجمال حملا على عرف
 الناس وان لم يكن لهم عرف فعليه حمل الوزن الاول (و) في (توفيره) أي الطعام المحمول بعدم الاكل منه قال سنحون من اكرتى دابة
 على حمل فيه خمسمائة رطل فاصابها بمطر في الطريق فزاد وزنه فامتنع الجمال من حمل الزيادة وقال المكترى هو المتاع بعينه فلا يلزم الجمال
 حمل الزيادة وشبه في العمل فقال (كنزاع) أي خلع (الطيلسان) أي الشال الذي يجعل على الرأس لا تقاء البرد (قائلة) أي وسط
 النهار وشدة الحر وأولى ليل قال ابن شاس ان استأجر ثوبا للبسه نزعته في الاوقات التي اعتيد نزعها فيها كليل وقائلة (وهو) أي المستولي
 على شيء اجارة أو كراء (أمين) على ما استولى عليه (فلا ضمان) عليه ما تلف أو ضاع غير تعدولا تفرط منه ان لم يشترط ضمانه بل (ولو شرط
 اثباته) أي الضمان على المستولي على شيء باجارة أو كراء (ان لم يات) المستولي (بسمة) أي علامة الحيوان (الميت) أي الذي يدعى موته
 فشرطه لغور ولا ضمان عليه اذا لم يات بها (أو عثر) الجمال على رأسه أو ظهره أو دابته (بدهن) سمن مائع أو زيت (أو) (طعام) مستأجر
 على حملة فتلطف فلا يضمه (أو) (عثر) بآنية فأنكسرت (و) الحال انه (لم يتعد) في سيره ولا في سوق دابته (أو انقطع الحبل) المربوط به

الحمل أو الحمل به على ظهره (و) الحال انه لم يفعل فان غر بفعل كرم بط بحمل رث ومشى بزلق وتشديد في سوق داية فتلف فيضمن وشبه في عدم الضمان فقال: (كحارس) فلا يضمن ماسرق (ولو) كان حاميها فلا يضمن ماسرق من ثياب الداخلين ولو أخذ أجره ونكر حارسا ليشمل الكرم او نخل أو دور أو زرع أو ماشية الا ان يتعدي أو يفرط أو يظهر خيانتة (و) (لا ضمان على) (أجير لصانع) كخياط وحياك وصباغ وقصار في المدونة يضمن القصار ما أفسده أجيره ولا شيء على الاجير الا ان يتعدي أو يفرط (و) (لا ضمان على) (سمسار) أي دلال طواف في الاسواق بالسلع أو ينادى عليها للمزايدة ان (ظهر خيره على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف فان لم يظهر خيره فيضمن اتفاقا ابن عرفة وهذا واضح ان لم ينصب نفسه لذلك وان نصب نفسه فلا ظهرا نه كالصانع (و) (لا ضمان على) (نوتي) أي خادم سفينة (غرقت سفينته بفعل سائغ) له واولى بغير فعل كهيجان ربح مع عجزه عن صرفها لما ترجى سلامتها معه (لا) ينبغي الضمان عن الراعي (ان خالف مرعي شرط) ان لا ترعى فيه مكانا أو زمانا كلاترعى في مكان كذا خوف وحوشه أو لصوصه أو ضرر عشبته أو لا ترعى أيام الحريف أو لا ترعى بانية بمصر قبل ارتفاع الندي عن النبات (أو غر) أي خاطر (بفعل) كرم بط بحمل رث ومشى في زلق فتلف الشيء بسبب تغريره فيضمنه (فقيمتة) أي الشيء المتعدي عليه بارعائه في غير محل الاذن أو الانزاء عليه بلا اذن او المعروض فيه بفعل معتبرة (يوم التلف) نلزم الاجير للمستأجر وله أجرته اليه أي يوم التلف وإنما أعاد هذا مع انه قدمه في مفهوم قوله ولم يفعل لما لعدم اعتبار المفهوم لكونه مفهوم غير شرط أو ليرتب عليه فقيمتة يوم التلف (أو صانع) فعلية الضمان (في مصنوعه) الذي تتعلق صنعته به كثوب يخطه وعين يصيغها ونحاس يصنعه ناء وحب يطحنه وزيتون يصصره (و) (لا ضمان عليه في) (غيره) أي مصنوعه ان لم يحتج له عمله بل (ولو) كان غير المصنوع (محتاجا له عمل) الصانع كخاوية (١٩١) للزيت وقفة للديق ابن رشد الاصل في

الصانع انه لا ضمان عليهم وانهم مؤتمنون لانهم أجراء وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم الضمان عن الاجراء وخصص العلماء من ذلك الصانع وضمنوه نظرا واجتهادا لضرورة الناس لغلبة فقر الصانع ورقة دياتهم واضطرار الناس الى صنعتهم فتضمنهم من المصالح العامة الغلبة التي تجب مراعاتها

وَلَمْ يَفْعَلْ كَعَارِمْ وَلَوْ حَمَامِيًّا وَأَجِيرٌ لِصَانِعٍ كَسِمَسَارٍ إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَنُوتِي غَرَقَتْ سَفِينَتُهُ بِفِعْلِ سَائِغٍ لِأَنْ خَالَفَ مَرْعَى شُرْطًا وَأَنْزَى بِلَا أَذْنٍ أَوْ غَرَّ بِفِعْلِ فَقِيمَتِهِ يَوْمَ التَّلَفِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرُهُ وَلَوْ تَحْتَاجَالَهُ عَمَلٌ وَإِنْ بَيَّنَّتْ أَوْ بَلَا أَجْرٍ إِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ وَغَابَ عَلَيْهَا فَبَقِيَّتُهُ يَوْمَ دَفَعِهِ وَلَوْ شَرَطَ نَفْيَهُ أَوْ دَعَا لَا خَذَهُ إِلَّا أَنْ تَوَمَّ يَدْنَهُ فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ وَالْأَنْ يُخْضِرَهُ بِشَرْطِهِ وَصَدَّقَ أَنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَتَنْحَرَّ

(وان) عمل (بيت أو) عمل (بلا أجر) وشرط ضمان الصانع مصنوعه (ان نصب) أي أقام (نفسه) للصناعة لعموم الناس فان كان يصنع لشخص مخصوص فلا يضمن (و) (ان) غاب (الصانع) (عليها) أي الذات المصنوعة فان عملها بحضرة ربحها ولازمته فلا يضمن قال ابن رشد يضمن الصانع كل ما ياتي على أيديهم من خرق أو كسر أو قطع اذا عمله في حانوته وان كان صاحبه قاعدا معه الاتفاقية تغري من الاعمال مثل ثقب اللؤلؤ ونقش القصوص وتقويم السيوف واحترق الخبز عند القران أو الثوب في قدر الصباغ وما أشبه ذلك فانه لا ضمان عليهم فيما اتى على أيديهم فيه الا ان يعلم انه تعدي فيها أو أخذها على غير وجه ما أخذها فيضمن حينئذ ومثل ذلك البيطار يطرح الدابة فتتبع منه والخناتن يخنن الصبي فيموت من خناته والطبيب يسقي المريض فيموت من سقيه أو يكو به فيموت من كيه أو يقطع منه شيئا فيموت من قطعه والحجام يقطع ضرسه فيموت من قلعته فلا يضمن واحد من هؤلاء في ماله ولا عاقلته في جميع هذا الا ان ما فيه التعرير كان صاحبه هو الذي عرضه أصاب به وهذا اذا لم يخطئ في مثله فان خطأ مثل سقي الطبيب المريض مالا يوافق مرضه أو تزل به الخناتن أو القاطع فيمتحناوز في القطع فان كان من اهل المعرفة ولم يغر من نفسه فذلك خطأ على العاقلة الا ان يكون اقل من الثلث وفي ماله وان كان لا يحسن او غر من نفسه فيعاقب واذا ضمن الصانع (في) ضمن المصنوع (فقيمتة) معتبرة (يوم دفعه) للصانع خاليا عن الصناعة (و) يضمن الصانع مصنوعه بالشروط المتقدمة (ولو شرط) الصانع (نفيه) أي الضمان (أو دعا) الصانع ربه (لا خذته) أي المصنوع فلم يأخذه وضاع فيضمنه الصانع في كل حال (الا ان تقوم) أي تشهد (يدنة) بلفه بلا تقريره ولا تعديه (ف) لا يضمنه (و) (تسقط الاجرة) التي استؤجر بها من مستأجره (والان يحضره) ربه (مصنوعا) (بشرطه) أي بالصفة التي شرطها عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه عنده فادعى ضياعه فلا يضمنه لانه خرج عن حكم الاستصناع الى حكم الايداع (وصدق) الراعي (ان ادعى خوف موت) على بعير أو شاة مثلا (فتنحر) أو ذبح ما خاف موته وكذب به وقال له تعديت وانما صدق لكونه امينا

(او) ادعى (سرقة منحوره) او مذبوحه الذى خاف موته وقال ربه بل بعته مثلاً فيصدق الراعي لا نه أمين (او) ادعى الصباغ صبيغ ثوب (صبيغ) أي مصبوغ به كزعفران أمر به (فوزع) أي نازعه رب الثوب بأن قال لم أمرك بهذا بل بورس فيصدق الصباغ (وفسخت) الاجارة (ب) سبب (تلف ما تستوفى منه) المنفعة كموت حيوان معين وانهدام عقار معين (لا) تنفسخ الاجارة بتلف ما تستوفى المنفعة (به) كالراكب والساكن (الا) تلف (صبي تعلم) القراءة أو صنعة (و) صبي (رضع) أي رضاع (وفرس نزو) وفرس (روض) أي تأديب فتتنفسخ الاجارة به (و) فسخت اجارة على (سن لقلع فسكنت) أي برئت وذهب ألمها قبل قلعها وشبهه في الانفساخ فقال (ك) اجارة على قصاص من جان على نفس أو طرف فتتنفسخ (هغو) مستحق (القصاص) عن الجاني (و) فسخت الكراء لدار معينة شهراً أو سنة مثلاً (ب) سبب (غصب الدار) غاصب لا تناله الاحكام الشرعية (و) (غصب منفعتها) كذلك (و) فسخت كراء الحوانيت (ب) سبب (أمر السلطان باغلاق الحوانيت) لعدم امكان مخالفة أمره (و) فسخت اجارة الظئر بسبب ظهور (حمل ظئر) بأن كانت وقت العقد غير ظاهرة ثم ظهر (أو) محصول (مرض) للظئر (لا تقدر معه على رضاع) فتتنفسخ اجارتها عليه (و) فسخت الاجارة بسبب (مرض عبد) مستأجر لخدمة أو صنعة لا يقدر معه على فعل ما استؤجر عليه (و) بسبب (هربه) أي هروب العبد (ل) بلد بعبد (ك) بلد (العبد) أي الكافر المحارب للمسلمين فتتنفسخ اجارته الا أن يرجع في بقيته (أي زمن اجارته فيلزمه (١٩٣) بقية عمله توفية للعقد ويسقط من أجرته حصة أيام مرضه أو هروبه بخلاف

أوسرقة منحوره أو قلع ضرر أو صبيغاً فتوزع وفسخت بتلف ما تستوفى منه لا به الا صبي تعلم ورضع وفرس نزو وروض وسن لقلع فسكنت كغفو القصاص وغصب الدار وغصب منفعتها وأمر السلطان باغلاق الحوانيت وحمل ظئر أو مرض لا تقدر معه على رضاع ومرض عبد وهربه لكعدو ولا أن يرجع في بقيته بخلاف مرض دابة يسفر ثم تصبح وخير إن تبين أنه سارق وبر شد صغير عقد عليه أو على سلمه ولي الا لظن عدم بلوغه وبقي كالشهر كسفيه ثلاث سنين وبموت مستحق وقف آخر ومات قبل تقضيها على الاصح لا يقرار المالك أو خلف رب دابة في غير معين أو حج وان فات مقصده أو

حدوث (مرض دابة مكررة) (في سفر) منعها مما اكرتت له من ركوب أو حمل (ثم تصح) في بقية المدة فلا ترجع للعمل الذي اكرتت له بعد الفسخ (وخير) المستأجر في فسخ اجارته وعدمه (ان تبين انه) أي الاجير لخدمة أو عمل أو رعى (سارق) أي شأنه السرقة لانه عيب مضر (و) ان واجرولى صغيراً أو سلمة مدة فرشد فيها خير الرشيد في فسخ اجارته وعدمه (ب) سبب (رشد صغير عقد) الاجارة (عليه) أي

الصغير نفسه (أو) عقدها (على سلمه) أي الصغير وفاعل عقد (ولي) أي أب أو وصي له في كل حال (الا) فسق لظن الولي (عدم بلوغه) أي الصغير في مدة الاجارة فتختلف ظنه برشده (و) قد (بقى) منها يسير (كالشهر) فيلزمه اتمامها فان بقي منها كثير فلا يلزمه اتمامها وهذا في العقد على نفس الصغير واما في العقد على سلمه فيلزمه اتمامها ولو بقي منها كثير وشبهه في اللزوم فقال (ك) عقد (ولي) (سفيه) أي بالغ لا يحسن حفظ ماله على منافع ربه او رقيقه او دابته (ثلاث سنين) فرشد فيها فيلزمه البقاء على حكم الكراء والاجارة الى اتمامها لفعل وليه ما جاز له (و) فسخت (ب) سبب (موت) شخص (مستحق وقفاً آجر) المستحق الوقف سنين (ومات قبل تقضيها) أي انقضاء المدة التي آجر الوقف فيها فتتنفسخ الاجارة لا تقطع حقه من الوقف بمجرد موته وانتقال حقه لمن يليه على حسب ترتيب الواقف (على الاصح) من الخلاف (لا) تنفسخ الاجارة والكراء (باقرار المالك) المؤجر أو المكري بان ما أجره أو اكراره لغيره وباعه له أو وهبه له قبل ايجاره أو اكرائه تعدياً منه على مالكه لا تهاهم بالكذب في اقراره تحيلاً على فسخ الاجارة أو الكراء اللازم بمجرد عقده (أو) أي ولا ينفسخ الكراء ب (خلف رب دابة) اكثرها منه شخص ليركبها (في) زمن (غير معين) (و) وأعدده على انيانه له بها في غدو أو خلف الوعد وأتاه بها بعد غد بيوم أو يومين أو ثلاثة فلا ينفسخ الكراء (و) (في غير حج) ان لم يفت مقصده المكثري بل (وان فات مقصده) ابن القاسم ان اكرت على الحج فلم يأت الكرى حتى فات الابان فات المكثري يخير فان شاء بقي لاقبال بخلاف الايام الميمنة اذا فاتت لا بد من الفسخ فهذا مفهوم قول المصنف في غير معين (أو) أي ولا تنفسخ

الاجارة بظهور (فسق مستأجر) الدارء فلا وينهى عن فسقه فان انتهى عنه أقر فيها (و) الا (أجر الحاشم) الدارء مثلاً لغيره بعد اخراجه منها (أن لم يكف) عن فسقه (أو) اى ولا تنفسخ الاجارة (بعتق عبد) دؤجر أو أمة مؤجرة فلا تنفسخ اجارته (وبقي حكمه على) حكم (لرق) في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة اجارته (واجارته) أي الرقيق الذي اشتق وهو مؤجر بعد عتقه في بقية مدة الاجارة (لسيده أو اراد) سيده باعتاقه وهو مؤجر (انه حر بعد) تمام مدته (بها) أي الاجارة فان اراد انه حر بمجرد الصيغة أو لم يرد شيئاً منهما فاجرته له والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل ١٠) في بيان احكام كراء الدواب والرابع (وكراء الدابة كذلك) أي كاجار عاقل من رقيق وحر في توقف الصحة والجواز على شروط البيع المتقدمة (وجاز) كراء الدابة (على) شرط (ان عليك) بإمكانى (علقها) أي ماتا كله الدابة المستكتره وهو الكراء وحده أو مع تقدم معلوم أو عرض أو طعام (أو) على ان عليك (طعام ربه) أي الدابة الذي ياكله في السفر وهو الكراء وحده أو مع شيء مما تقدم (أو) على ان (عليه) أي رب الدابة (طعامك) بإمكانى الذي تاكله في سفر لكان أكثر يتغير طعام وفي هذا الجماع كراء وبيع في صفقة واحدة وهو جائز لان بعض ما تعطيه لربه في ركوبها وبعضه في طعامك (أو) كراؤها (ليركبها) أي المكترى (في) فضاء (حوادثه) شهر احيث شاء وان كانت تقل مرة وتكثر اخرى للضرورة فلا يقدر على تعيين ما يحتاجه (أو) أي ويجوز كراؤها (ليطحن بها) أي الدابة (شهر) معينا فيجوز وان لم يذ كر قدرها يطحن بها كل يوم (أو) اى ويجوز كراؤها (ليحمل) المكترى (١٩٣) (على دوابه) أي المكبرى (مائة) من ارباب القمح أو قناطر القطن

فَسَقِ مُسْتَأْجِرٌ وَأَجَرَ الْحَاكِمُ أَنْ لَمْ يَكْفُفْ أَوْ بَعَثَ عَبْدٌ وَحُكْمُهُ عَلَى الرَّقِّ
وَأُجْرَتُهُ لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا

(فصل ١١) وكراء الدابة كذلك وجاز على أن عليك علفها وطعام ربه أو علفها وطعامك أو ليركبها في حوائج أو ليطحن بها شهراً أو ليعمل على دوابه مائة وان لم يسلم مال الكل وعلى حمل آدمي لم يره ولم يلزمه الفادح بخلاف ولد ولدته وبينهما واستثناء ركوبها الثلاث لا جمعة وكراهة المتوسط وكراهة دابة شراً ان لم ينقد والرضا بغير المعينة الها لك أن لم ينقد أو نقد واضطر وفعل المستأجر عليه ودونه وحمل برؤيته أو كيله أو وزنه أو عدم

(٢٥ — جواهر الاكليل — ثاني) أى الخارج على المعتاد في عظم جسمه ونقله عياض العاد من الرجال والاحمال الثقيل جد الذى تهلك الدابة تحته (بخلاف ولد ولدته) المارة في سفرها فيلزم الحمل وحمله وان لم يشترط ذلك (وجازيها) أي الدابة (واستثناء) أي اشترط بائعها (ركوبها الثلاث) من الايام واولى اليومين واليوم لحدث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترمنه جملاً في رجوعهم الى المدينة وجعل له ركوبه اليها ثم أعطاه لثمنها لجل وقيدته الامام مالك رضي الله تعالى عنه بقرب المسافة (لا) يجوز بيعها واستثناء ركوبها (جمعة وكراهة المتوسط) بين الثلاث (و) يجوز (كراء دابة) معينة على ان يتأخر الشروع في ركوبها (شهر) ان لم ينقد أي يدفع المكترى الكراء للمكبرى وبه قال ابن القاسم ومنعه غيره (و) ان اكترى دابة معينة ليركبها من هصر الى مكة فلا وله ملك في اثنتائها جاز (الرضا به) دابة معينة أو مضمونة يركبها باقي المسافة (غير) الدابة (المعينة الها لك ان لم ينقد) المكترى الكراء للمكبرى فان كان نقده فلا يجوز لرضاء بغير المعينة لا نفساخ الكراء بهلاك المعينة ووجوب الرجوع بحصة الباقي وهو دين في ذمة المكبرى فان رضى بغيرها فقد فسخ ديناً في دين (أو) كان (نقد) الكراء للمكبرى (و) قد اضطر) المكترى للرضا بغير المعينة لعدم وجود دابة يكتريها أو يشتريها وهو في مفازة يخشى الهلاك فيها فيجوز رضاه بغير المعينة وارلزمه فسخ دين في دين للضرورة (وفعل) المستاجر الفعل (المناجر) بفتح الجيم (على) فعل (به) وهذا معلوم وذكركه توصلاً لا بعدد ومساوية (ودونه) بلاولى ولا يجوز له ان يفعل فلا ضرر منه (و) جاز كراء دابة (لحمل برؤيته) أي الحمل من غير بيان جنسه اكتفاء برويته (أو) به (سكيله) أي الحمل كالدب (أو) به (وزنه) كقطار (أو) عدده (كائة

رداب القمح أو قناطر القطن فيجوز ان سمي لكل دابة ما تحمله من المائة بل (وان لم يسلم) المكترى قدر (مال الكل) من الدواب من المائة ويحمل على كل دابة ما تطيق حمله (و) جاز كراء دابة (على حمل آدمي) غير معين من مصر للمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام (لم يره) صاحب الدابة ليسارة الغرر بتقارب الاجسام غالباً (لم يلزمه) أي رب الدابة الا دمي (الفادح) بالفاء

ان لم تتفاوت) المكيل بالخفة والثلل أو الموزون باليونة واليبوسة أو المعداد بالثبوت والصغر في جوار الاستجار الدابة للحمل ويعرفه
الحمول بالرؤية ان حضرة غاب فبذكر السكيل أو الوزن أو العدد فيما لا كثير تفاوت بين أحاده (و) من ا كثر دابة ثم تقايلا
جازت (الاقالة) من الكراء ان كانت (قبل النقد) للكراء سواء كانت بالكرء أو باز يد منه وسواء كانت الزيادة دنا نيرا ودرهم
أو عرضا بشرط تعجيلها فان اجلت الزيادة منعت الاقالة لانه فسخ دين في دين (و) يجوز الاقالة منه (بعد) أى النقد (ان لم يغب)
المكوى (عليه) أى الكراء (والا) أى وان كان غاب عليه (فلا) يجوز الاقالة لانهما على السلف بزيادة (الا أن) تكون
الزيادة (من المكوى فقط) أى دون المكوى فتجوز (ان) كانا (اقتصما) أى شرط المفاصة ليسلما من ابتداء الدين بالدين (أو)
تقايلا بزيادة من المكوى أو المكوى (بعد سير كثير) لانه تهمة السلف بزيادة (و) يجوز اشتراط حمل (هدية) الحاج
(ا) مكة على المكوى (ان عرف) قدرها (و) يجوز للمكوى اشتراط (عقبة) أى ركوب (الاجير) الميل السادس على الدابة مع
المكوى أو بدله ويمشيه المكوى قال ابن يونس لا نعلم امر معروف وهو رأس ستة أميال ومعناه انه يركب الميل السادس (لا) يجوز
اكتراء جماعة مشاة دابة لحمل أزوادهم بشرط (حمل من مرض) منهم لانه غرر وجهالة وقد يظهر صحيح المرض لرغبته في الركوب
فيؤدي للتنازع (ولا) يجوز اكتراء دابة معينة من مصر الى مكة مثلاً (اشتراط ان ماتت) دابة (معينة) أو عجزت (أناه)
المكوى (بغيرها) أى المعينة لها لئلا يركبها في بقية المسافة ان كان نقد الكراء ولو تطوعا لانه يصير فسخ دين في دين وان نفذ
جواز وشبهه في المنع فقال (ك) ا كتر (داواب) (١٩٤) مملوكة (لرجال) لكل رجل دابة لحمل جمال مختلفة من غير تعيين مال لكل

ان لم تتفاوت واقالة قبل النقد وبعده ان لم يغب عليه والا فلا دابة من المكوى
فقط ان اقتصما أو بعد سير كثير واشتراط هدية مكة ان عرف وعقبة الاجير
لا يحمل من مرض ولا اشتراط ان ماتت معينة أناه بغيرها كدواب لرجال
أو لا مكنة أو لم يكن العرف تقدم معين وان نقداً أو بدناً نير عينت الا
بشرط الخاف أو ليحمل عليها ماشاء أو لمكان شاء أو ليشيع رجلاً أو
يمثل كراء الناس أو ان وصات في كذا في كذا أو لينتقل لبلد وان ساوت
الا باذن كاردافه خلفك

دابة فلا يجوز للحمل بما تحمله
كل دابة وتأتيه للتنازع (أو)
كراء دواب في صفقة (لا مكنة
مختلفة) من غير تعيين مال لكل دابة
منها فلا يجوز لو كانت لما لك واحد
لا اختلاف أغراض المكارين
لان المكوى يرغب في ركوب
القوية للمكان البعيد والمكوى
يرغب في عكسه بقاء لقوة القوية
ففيه مخاطرة وتنازع (أو) كراء
دابة بشيء معين من عرض

أو

أوحوان أو طعام (و) (لم يكن العرف) في بلد

الكراء (نقد) أى تمجّل كراء (معين) ولم يشترط تعجيله أيضاً فلا يجوز (وان نقد) أى عجل الكراء المعين فان عرف تعجيله
أو شرط جاز (أو) كراء دابة مثلاً (بدناً نير) أو درهم (عينت) وهي غائبة عن مجلس الكراء بأن كانت موقوفة للمكوى على
يد قاض أو ودعة عند أمين فلا يجوز (الا بشرط الخلف) على المكوى ان تلف قبل قبضها فان كانت حاضرة عرف تعجيلها أو شرط
جاز والافلاوان عجلت (أو) ا كثر دابة (ليحمل) المكوى (عليها) أى المتاع الذى (شاء) المكوى حمله عليها فلا يجوز
للغزو والجمالة لان الحمولات تختلف بالثقل والخفة واليبوسة والليونة (أو) ليركبها (ا) أى (مكان شاء) فلا يجوز لا اختلاف
الطرق بالسهولة والصعوبة والطول والقصر والامن والخوف (أو) ا كترها ليشيع المكوى عليها (رجلاً) مسافراً أى يسير معه
بعض المسافة تأنيساً له وتدريباً على السفر وجبر الخاطره وتوديعه من غير ذكرهاية التشيع فلا يجوز له حمل بها (أو) ا كتره
دابة من مصر الى مكة مثلاً (يمثل كراء الناس) الذى يظهر في المسقبل فلا يجوز له حمل بقدر الكراء حمل عقده (أو) كراء قال فيه
(ان وصات) من مصر الى مكة (في كذا) من الايام كئلايين (و) الا كتره (بكذا) درهما عشرة وان وصات في أكثر من
ذلك في خمسة دراهم مثلاً فلا يجوز له حمل بقدر الاجرة والفرر رجال العقد (أو) أى ولا يجوز ان (ينتقل) أى يعدل المكوى
(البلد) آخر غير الذى ا كترها اليه (وان ساوت) انى انتقل اليها الى ا كثر لها في قدر المسافة وسموا لهما أو صعبو بها (الاباذنه) أى
المكوى لا اختلاف الطريق بصدقة اهام وعداوتهم فيحمل ان أهل الطريق الاولى أصدقاء للمكوى فلا يخشى على دابته منهم وأهل
الطريق الثانية أعداؤه فيخشى على دابته منهم وشبهه في المنع فقال (كاردافه) أى رب الدابة الى ا كتر يتها منه رديفاً (خلفك)

يامكثري فلا يجوز له (أو حمل) عليهما (معه) متاعا له أو غيره فلا يجوز له لأنك ملكته جميع منفعتها إلى نهاية سفره (و) أن أردف شخصها خلقك أو حمل عليها متاعا معك (أو الكراء) للردف أو الحمل معك حق (لك) يامكثري (أن لم تحمل زنة) معلومة فإن أكثرت منه حمل زنه معلومة فكراء الزائد لربها وله الزيادة أن لم تضر الزيادة المكثري فإن أضرته به بأن كان يصلي في يومه يدونها وبها لا يصل إلا في يومين منع منها (كالسفينه) في جميع ما تقدم من قوله وكراء الدابة كذلك (و) من أكثرى دابة لركوبه عليها من مضر لمكة مثلاً ثم أكرها لغيره فعطبت أو ضاعت (ضمن) المكثري الأول قيمتها (أن أكرها) (لغير أمين) أو لا تقل منه فإن أكرها لأمين مثله أو أخف منه فلا يضمها (أو عطبت) الدابة المكثرة (ب) سبب (زيادة) المكثري على (مسافة) مشترطة أن كانت الزيادة لها بال بأن كانت نحو ميل فيضمن قيمتها يوم بلوغها إلى نهاية المسافة المشتركة أو كراء الزيادة الخطار للمكثري (أو) عطبت بسبب زيادة (حمل) على الحمل المشترك أنه أن (تعطبت) بسبب زيادة مثلاً (هـ) فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراء الزيادة مع الكراء الأصلي الخطار لربها (و) (الا) أي وإن لم يكن مازاده شأنه أن تعطبت به سواء سلمت أو عطبت (فالكراء) للحمل الزائد معين لربها مع الكراء الأول (كان) زاد ما تعطبت بمثله (لم تعطبت) فإرهابها كراء الزائد فقط مع الكراء الأول واستثنى من قوله والافالكراء فقال (الا أن يحبسها) أي يؤخر الدابة عن ربها مكثرياً من (كثيراً) كشر (فله) أي ربها (كراء الزائد) الذي حبسها فيه مع الكراء الأصلي (أو قيمتها) يوم التعدي (و) أن أكثرت دابة فوجدتها عضوياً أو جموحاً أو عشواً أو بهادر فاحش (لك) يامكثري (فسخ) كراءه بعير أو فرس أو بغل أو حمار (عضوض) أي شأنه عض من قرب منه وإن لم يكن منه (أو جموح) أي لا ينقاد (١٩٥) لا يعسر (أو أعشى) أي لا يبصر ليلاً (أو) كان (دبره) أي جرحه الذي

أَوْ حَمَلَ مَعَكَ وَالْكَرَاءَ لَكَ أَنْ لَمْ تَحْمِلْ زَنَةً كَالسَّفِينَةِ وَضَمِنَ أَنْ أَكْثَرَى لِغَيْرِ
أَمِينٍ أَوْ عَطَبْتَ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ أَوْ حَمَلَ تَعَطَّبَ بِهِ وَالْأَفَالِكِرَاءَ كَانَ لَمْ تَعَطَّبَ
الْآنَ يَحْبِسُهَا كَثِيرًا أَفَلَهُ كِرَاءُ الزَّائِدِ أَوْ قِيمَتُهَا وَلَوْ فَسَخَ عَضُوضٌ أَوْ جَمُوحٌ
أَوْ أَعَشَى أَوْ دَبَّرَهُ فَاحْشَا كَانَ يَطْلَحُنَ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ أَرْدَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ فَوَجِدَ
لَا يَطْلَحُنَ إِلَّا أَرْدَبًا وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يُشَبِّهُ الْكَيْلَ فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْهِ
(فصل ٢) جاز كراء الحمام ودار غائبة كبيعها أو نصفها أو نصف عبده وشهرراً
على أن تسكن يوماً ما لم أن ملكك البقية وعدم بيان الإبتداء وحمل من حين
العقد ومشاهرة ولم يلزم لهما إلا بنقد

(أو نقص) ما (أي قدر) (شبه الكيل) أي جرت العادة بزيادته فيه تارة ونقصه عنه مرة أخرى (فلا شيء) (لك) يامكثري في الزيادة (ولا شيء) (عليك) في النقص والله أعلم (فصل ٣) في أحكام كراء الحمام والدار والارض والعبد واختلاف المتكاريين (جاز كراء حمام) وقول العتبية والله ما دخوله بصواب لا يخالف قول المدونة لا بأس بكراء الحمامات لأنه إنما نفى في العتبية صواب دخوله ساكتاً عن عقد كرائه (و) جاز كراء (دار غائبة) وربع وحانوت وأرض وظاهره ولو كانت الغربة بعيدة كما كترائه دار عصر وهو بمكة حال كون كراء الحمام والدار الغائبة (كبيعها) أي الحمام والدار ونحوها وفي بعض النسخ كبيعها في اشتراط رؤية سابقة لا يتغير بعدها أو نصف ولو من المكثري أو شرط خيار المكثري بالرؤية (أو) كراء (نصفها) أي الدار مثلاً (أو) كراء (نصف عبد) أو دابة يكون للمستأجر يوماً والذي له النصف الآخر يوماً كالبيع (و) جاز كراء الدار (شهرراً) على شرط (أن تسكن) المكثري (يوماً) منه (لزم) كراء الشهر كله (أن ملك) المكثري (البقية) من الشهر بسكنائها أو أسكانها غيره بكراء أو مجا ناً فان شرط أنه أن يسكنها يوماً مثلاً من الشهر وخرج منها لزمه كراء الشهر كله ولا يملك البقية بل تعود المنفعة للمكثري فلا يجوز (و) جاز لمن أكثرى داراً مثلاً شهراً أو سنة (عدم بيان) (الا ابتداء) (لوقت) سكنائها (وحمل) على أن ابتداءها (من حين العقد) فلو لم يحمل على ذلك فسد العقد لان الكراء لا يجوز على سنة غير معينة (و) جاز كراء الدار ونحوها مياومة و (مشاهرة) ومساكنات بأن يكريها كل يوم أو كل شهر أو كل سنة بكذا وصح (لم يلزم) العقد فيما ذكر (لها) أي المتعاقدين سواء سكن بعض الشهر أو السنة أولاً (الا) إذا كانت المشاهرة مباحة (بنقد) أي

تسجيل كراء من المكثري للمكري (ق) يلزم (قدره) أي المنقود من كراء شهر أو سنة أو أكثر فان كان قال كل يوم أو شهر أو عام بدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أيام أو أشهر أو سنين وشبه في اللزوم فقال (ك) كراء (وجيبة) بفتح الواو مدة معينة مصورة (بشركذا) أي بتسمية الشهر أو السنة كذا كسنة سبعة وثمانين (أو هذا الشهر) أو هذه السنة (أو) بقوله أكرها (شهر) أو سنين (أو) بقوله أكرها (إلى كذا) أي كتمام سنة سبعة وثمانين فهذا كله وجيبة لازمة إلا أن يشترط الخروج لمن شاء والظاهر من جعل المصنف شهر أو سنة كذا في المقدمات وسيقول وفي سنة بكذا تأويلان أن هذا على أحد التأويلين وكان وجهه أنه إذا حمل على الابتداء من حين العقد يصير بمنزلة قوله هذا الشهر (وفي) كون أكرها (سنة) أو شهرًا بكذا كعشرة دراهم وجيبة لأنها لا كان لا ابتداء من حين العقد فكانه قال هذه السنة أو هذا الشهر أو غير وجيبة لعدم تعيين المدة لصدق سنة بأي شهر وبأي شهر (أو بلائ) وذهب أبو محمد إلى أن قوله أكرى منك سنة لا يقتضي التعيين وله الخروج ولرببه أخرجه متى شاء مثل قوله كل سنة وإن ما وقع في الكتاب أي المدونة من هذا النما معناه سنة معينة (و) جاز كراء (أرض مطر عشرا) من السنين (أن لم ينقد) المكثري الكراء أي لم يشترط النقذ ولو نقذا لم يفعل فان شرط النقذ فلا يجوز (ولو) شرط النقذ (سنة) واحدة من العشر (ال) الأرض (المامونة) الرى (ك) أرض (النيل) أي نهر مصر المنخفضة (و) الأرض (المعينة) أي التي تسقى بعين جارية أو بشر (فيجوز) شرط النقذ فيها (ويجب) النقذ أي يقضى به المكري الأرض على مكثريها (في مأمونة النيل إذا رويت) لأنها لا تحتاج لسقى آخر (١٩٦) (و) جاز كراء (قدر) أي مقدار محدود (من أرضك) بالمكري كقدان

(أن عين) بتسمية أو إشارة أو علامة (أو) لمعين و(تساوت) أرضك في الجودة أو الرداءة وفي الأغراض المرادة منها (و) جاز كراء أرض (على) شرط (أن يجرها) المكثري حرثا (ثلاثا) ثم يبذرهما (أو) على شرط (أن يزرعها) أي يجعل المكثري فيها زبلا لتقويتها (أن عرف) نوع الزبل وقدره (و) جاز كراء (أرض سنين) لذى شجر (مغروس

فقدرة كوجيبة شهر كذا أو هذا الشهر أو شهرًا أو إلى كذا وفي سنة بكذا تأويلان وأرض مطر عشرا أن لم ينقد وأن سنة إلا المأمونة كالنيل والمعينة فيجوز ويجب في مأمونة النيل إذا رويت وقدر من أرضك إن عين أو تساوت وعلى أن يجرها ثلاثا أو يزرعها ثلاثا وأن عرف وأرض سنين لذى شجر بها سنين مستقبلة وأن لا يغيرك لا زرع وشرط كنس مرحاض أو مرممة أو تطيين من كراء وجب لا إن لم يجب أو من عند المكثري أو حميم أهل ذى الحمام

أو

(بها) أي الأرض فيجوز كراؤها (سنين مستقبلة) نلى

السنين الأولى (وان) كان الشجر الذى بها (لغيرك) بأن الذى أكثرها زيد من الناس سنين وغرس بها شجر أو انقضت مدته فيجوز لغيره أكثرها سنين مستقبلة فان أكرها منك المكثري الأول بقى شجره إلى تمام المدة الثانية والافلاك الزامه بقلع شجره وتسوية الأرض (لا) يجوز أكثرها أرضا بها (زرع) أخضر لغيرك عقب انقضاء مدة أكثرها زراعه إذ ليس لمكثري الأرض الزامه بقلعه بل يلزمه بقاءه إلى تنهني طبيعه وله كراء ما زاد على المدة الأولى (و) جاز اشتراط (كنس مرحاض) على المكثري دارا لأنه معروف وهذا فيما يكون بعد عقد الكراء أو ما كان يوم العقد في المراحض فهو على المكثري شرط عليه (أو) شرط (مرمة) عند الاحتياج إليه (و) جاز اشتراط (تطيين) لدار على المكثري حال كون الترميم (من كراء وجب) على المكثري تسليمه للمكثري بشرط وعرف وفي المدونة للإمام رضى الله تعالى عنه من أكثرى دارا أو حماما على أن ما احتاج إليه من مرمة رماها المكثري فان شرط أن ذلك من الكراء جاز ولو شرط أن ما عجز عنه الكراء أنفق السالك من عنده فلا يجوز ولا يجوز أن يشترط عليه من سبب مرمة إلا أن يكون ذلك من كرائها قال ابن غازي المالمرمة فقال في المدونة ومن أكثرى دارا أو حماما على أن ما احتاج إليه من مرمة رماها المكثري فان شرط أن ذلك من الكراء جاز وأما التطيين فلم يصرح في المدونة بشرط كونه من الكراء الذى وجب وإنما قال ومن أكثرى دارا على أن عليه تطيين البيوت جاز إذا سمي تطيينها في السنة مرة أو مرتين أو في كل سنتين مرة لأنه معلوم أنه (لا) يجوز اشتراط المرمة على المكثري (أن لم يجب) الكراء على المكثري لا نقاء عرف وشرط تعجيله لتهمة سلف وكراء ولا نه غرر (أو) شرط أن الترميم من عند المكثري فلا يجوز للجهة في الكراء (أو) أكرى الحمام على شرط (حميم أهل ذى الحمام) أي

اغتسلهم فيه بما ناله على المكثري (أو) على شرط (نورهم) أي ما يطل به الجسد لازالة الشعر فلا يجوز اشتراطه على المكثري مطلقا عن
 التقيد بعدم علم عددهم (أو) أكثر من ارض لبناء أو غرس و (لم يعين) ما يفعل في الارض من (بناء أو غرس و) الحال (بعضه) أي
 البناء أو الغرس (أضر) بالارض من بعض (و) الحال (لا عرف) جاريلهما بينهما خاص أو غرس خاص فلا يجوز للغرس (و) لا يجوز
 (كراء و كيل) دارا أو ارضا (بمحاباة) أي بأقل مما ساء له الموكل (أو) كراؤه (بعرض) على ما وكل على كرائه بثقل فلا يجوز ولو فوض
 له في التوكيل لانه لا يجوز له التصرف الا بالمصلحة لو كله (أو) كراء (ارض مدة) معلومة كعشر سنين (لغرس فاذا انقضت)
 مدة السكراء (فهو) أي المفروض ملك (لرب الارض) كله (أو نصفه) مثلا فلا يجوز للجهل بالسكراء (و) من اكثري ارضا
 ليزرعها سنة انقضت (السنة في) الارض التي سقيها (بالمطر) أو النيل (بالحصاد) لزرعها سواء صادف تمامها بالشهور أو نقص
 عنه أو زاد عليه فليس لمكثري الارض قلعه ولا اجرة ما زاد على تمامها بالشهور وتنقض السنة (في) ارض (السقي) بعين أو غرب
 لو سانية بتمامها (بالشهور) الاثني عشر (فان تمت) السنة بالشهور (وله) أي المكثري فيها (زرع اخضر) ليس للمكثري قلعه
 ولا اخذه ويلزمه بقاءه الى حصده وله (كراء مثل) الوقت (الزائد) على سنة الشهور (و) ان اكثري شخص ارضا وزرعها وحصد
 زرعها (انثر) أي سقط فيها (المكثري حب فنبت) الحب في الارض عاما (قابلا) (١٩٧) أي بعد عام الاكثر (فهو) لرب الارض
 لأعراض المكثري عنه وشبهه في

الكون ارب الارض فقال (كن)
 أي صاحب ارض (جره) أي
 البذر (السييل الى) ارضه (ه)
 فنبت فيها فهو لرب الارض التي
 انجر اليها (ولزم الكراء) مكثري
 الارض لزرعها (بالتمكن) منه
 (وأنفسد) زرعها فيها (لجائحة)
 غير ارضية كبد وجليد وطير
 وجراد وريح (او غرق بعد) ابان
 أي وقت (الحرق) المعتاد بحيث
 لا تزرع اذا انكشف عنها الماء
 فان غرق في ابان الحرق أو قبله
 واستمرت كذلك حتى فات
 ابانه سقط كراؤها لعدم تمكن
 المكثري من زرعها ولو انكشف

أَوْ نَوْرَتِهِمْ مُطْلَقًا أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ بِنَاءٌ وَغَرَسٌ وَبَعْضُهُ أَضْرَ وَلَا عَرَفَ وَكَرَاءٌ
 وَكَيْلٌ بِمُحَابَاةٍ أَوْ عَرَضٍ أَوْ أَرْضٍ مُدَّةَ لَغْرَسٍ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهِيَ لِرَبِّ الْأَرْضِ
 أَوْ نِصْفَهُ وَالسَّنَةُ فِي الْمَطَرِ بِالْحَصَادِ وَفِي السَّقْيِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ ذَرْعٌ
 أَخْضَرَ فَكَرَاءٌ مِثْلُ الزَّائِدِ وَإِذَا انْتَشَرَ الْمَكْثَرِيُّ حَبٌّ فَنَبَتَ قَابِلًا فَهُوَ
 لِرَبِّ الْأَرْضِ كَمَنْ جَرَهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ وَلَزِمَ الْكَرَاءُ بِالْتِمَكُّنِ وَإِنْ فَسَدَ جَائِحَةٌ
 أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ أَوْ عُدْمِهِ بَذْرًا أَوْ سَجْنِهِ أَوْ انْهَدَمَتْ شُرَفَاتُ
 الْبَيْتِ أَوْ سَكَنَ أَجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ لَا أَنْ تَقْصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكَرَاءِ وَإِنْ
 قَلَّ أَوْ انْهَدَمَ بَيْتٌ فِيهَا أَوْ سَكَنَهُ مُكْرِيهٌ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِسَلَمٍ لِلاَعْلَى
 أَوْ عَطِشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ فَبِحَصْنَتِهِ وَخَيْرٌ فِي مُضِرٍّ كَهَاطِلٍ فَإِنْ بَقِيَ
 فَالْكَرَاءُ كَعَطَشِ أَرْضٍ صُلِحَ

الماء في ابان يدرك فيه الحرق لزمه السكراء وان لم يحرق (أو) لم يزرع (أو) لم يزرع (أو) أي فقد المكثري (بذرا) اي زرعها وانما لزمه السكراء
 لتمكنه من اكرائها لغيره (أو) (لرسجنه) أي حبس المكثري فيلزمه السكراء لتمكنه من اكرائها (وانهدمت شرفات البيت)
 التي تجعل فوق حائطه لزمه فيلزم مكثريه جميع كرائه لان انه داهما لا ينقص شيئا من منافعه (أو سكن اجنبي بعضه) فيلزم المكثري
 جميع كرائه وله الرجوع على الاجنبي باجرة ما - كنهه وحل لزوم جميع الكراء المكثري في انه داهم الشرفات ان لم ينقص انه داهم شيئا من
 الكراء (لا) يلزم المكثري جميع الكراء (ان نقص) شيء بانهدامها (من قيمة الكراء) فيحيط من الكراء بقدره ان كثرت
 (وأن قل) ولا خيار للمكثري في الخروج (أو انه داهم بيت منها) أي الدار المكثرة فيلزم المكثري سكنها ويحيط عنه ما ناب البيت
 المنهدم من الكراء (أو سكنه) أي البيت منها (مكثريه) فكذلك (أو لم يات) مكثريه (بسلم للاعلى) منها أي الدار الذي لا يه صل
 اليه الا بسلم فكذلك (أو عطش بعض الارض) فكذلك (أو غرق) قبضها (فبصحنه) أي السالم من الكراء بالقيمة لا بالنسبة كما في
 المدونة فان عطش أو غرق جلها أو كلها فلا شيء عليه من الكراء (وخير) بين السكني والخروج (في) حدوث أمر (مضر) وأن
 كان يسيرا (كهطل) أي تابع المطر من سقف البيت (فان بقي) المكثري ساكنا في البيت الى انتهاء المدة (فالكرء) جميعه
 لازم له لزوال ضرره بتخيره وشبهه في لزوم جميع الكراء فقال (كهطش ارض صالح) عليها من اهلها الكفار وزرعوها فعطشت

فيلزمهم جميع المصالح به عايناً لانه ليس كراه محققاً (وهل) يلزمهم جميعه لزوماً (مطلقاً) عن التقييد لعدم تعيين قدر من المال المصالح به للارض (أو) يلزمهم جميعه في كل حال (إلا ان يصالحوا) الامام (على الارض) بقدر من المال معلوم فلا يلزمهم اذا عطشت في الجواب (تأويلان) وذلك (عكس) اى خلاف حكم (تلف الزرع لكثرة دودها) أى الارض (أو) كثرة (فأرها او) (لعطش) فيسقط كراهها عن المكترى لعدم تمكنه من المنفعة التى اكترها وسواء تلف جميعه (أو) اكثره و (بقى القليل) منه قال الاخي هلاك الزرع ان كان لقحط المطر او تعذر ماء البر أو لكثرة نبوع ماء الارض أو لدودها أو فأسقط كراه الارض كان هلاكه في الابان او بعده وان هلك لطير أو جراد أو جليد أو برد أو جيش أو لان الزرع لم تنبت لزم الكراه هلاك في الابان او بعده (و) ان حدث خلل في العقار المكترى قبل تمام مدته (لم يجبر آجر) أى مكر (على اصلاح) ما انهدم من العقار الذى اكراه (مطلقاً) عن تقييده بعدم اضراره بالمكترى وحدوثه بعد العقد واما مكان السكنى معه ونحو المكترى بين السكنى بجميع السكراء والخروج على التفصيل المتقدم عن ابن رشد هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وقال غيره يجبر المكري على اصلاح ما انهدم قال ابن عبد السلام وعليه العمل في زماننا (بخلاف ساكن) في بيت غيره بكراه (اصلاح له) رب البيت ما انهدم منه فتلزمه السكنى (بقية المدة) ان اصلاح له (قبل خروجه) من البيت فان اصلاح له بعده فلا يلزمه سكناها بقيتها لا نفاسخ عقد السكراء بنحو وجهه قبل الاصلاح (وان اكترى) أى المكترى (حانوتا) محلا معداً لى بيع السلع وتنازعاً في كيفية (١٩٨) جلوسهما فيه لبيع السلع (فأراد كل) من المكترى ان يجلس بسلهه (مقدمه)

وهل مطلقاً أو إلا أن يصالحوا على الأرض تأويلان عكس تألف الزرع لكثرة دودها أو فأرها أو عطش أو قبي القليل ولم يجبر آجر على إصلاح مطلقاً بخلاف ساكن أصح له بقية المدة قبل خروجه وإن اكترى حانوتا فأراد كل مقدمه قسم أن أمكن والأكرى عليهما وإن غارت عين مكرى سنين بعد زرع نفقت حصه سنة فقط وإن تزوج ذات بيت وإن بكرى فلا كراه إلا أن تبين والأول للأجير أنه وصل كتاباً أو أنه استصنع وقال ودية أو خولف في الصفة وفي الأجرة إن أشبه وحاز لا كيناء ولا في رده فربى وإن بلا بينة وإن ادعاه

ليظهر سلهه لمن يريد شراءها (قسم) نصفين ليجلس كل واحد منهما بسلهه في نصف (ان) امكن) قسمه لا تساعه (والا اكري) لغيرها جبراً (عليهما) لازالة تنازعهما (وان) أكرت موضعاً من الارض لزعه وله عين يسقي منها و (غارت عين) مكان (مكرى سنين) ثلاثاً أو أكثر أو انهدمت بشره موكان ذلك (بعد زرع) أى المكرى وقبل انتهائه واستغنائها عن السقى وأبى مكرى به

من اصلاح عينه او بره (نفقت حصه سنته) من السنين (فقط) اى لا اكثر منها اى ينفق المكترى في اصلاح العين وقال أو البر ما يخص سنته واحدة من كراه السنين لا حياة زرع و تمكنه من زراعة الارض في بقية السنين (وان تزوج) رجل امرأة ذات بيت (ساكنة) فيدان كان لها بلاك بل (وان) كان لها (بكراه) وسكن معها فيه مدة (فلا كراه) لها عليه لجرى ان العرف بعدم اخذها الكراه منه في كل حال (إلا ان تبين) الزوجة لزوجه ان عليه اجرة المسكن فتلزمه حينئذ (و) ان استؤجر شخص على ايصال كتاب من بلد الى بلد آخر فغاب مدة يمكنه فيها الذهاب والاياب وادعى انه وصله وكذب به مستأجره (فأ) لقول للأجير انه وصل كتاباً استؤجر على ايصاله لانه ائتمنه فعليه دفع كراه له (و) القول للأجير (انه استصنع) فيما بيده ماله فيه صنعه كثوب بيد خياط وغزل بيد نساج (وقال) ربه (ودية) عندك (أو) أى والقول للصانع ان اتفق على استصناعه و (خولف) الأجير (في الصنعة) فالقول قوله ان أشبه الصنعة رب المصنوع كصبغه ثوباً اخضر لشرى فمدعى أمره به وخالفه الشرى فائلاً أمر تك بصمغه اسود وكذا طمته ثوباً واسع الاكام لفقته فقال الفقيه أمرتك بتضييقه (أو) اتفقا على استصناعه وصنعته وخولف في قدر (الاجرة) بان قال الاجير عشرة وقال رب المصنوع خمسة فالقول قول الاجير ان أشبه العادة بين مثله ومثل رب الشئ (و) ان (حاز) بحاء مهملة أى استولى الاجير على المصنوع وذكر مفهوم حاز فقال (لا) إن لم يحز (كبناء) فليس القول قوله في قدر الاجرة قال البناء بن الحوز انما يحتاج اليه اذا أشبهها معاً اما اذا أشبه الصانع فقط فلا يحتاج الى الحوز (ولا) يصدق الصانع (في رده) أى المصنوع لربه (فأ) القول (لربه) أى المصنوع في عدم رده ان دفعه للصانع بينة مقصودة للتوثيق بل (وان) كان دفعه له (بلا بينة) لانه قبضه على ضمانه كالرهن (وان ادعاه)

أى الاستصناع صباغ مثلاً في ثوب بيده (وقال) ربه (سرق) منى أى الثواب مثلاً أبيض (وأراد ربه أخذه) لخصيره فيه وفي تضمينه للصانع أخذه (ودفع) ربه للصانع (قيمة) أى اجرة (الصبيغ يمين) من رب الثواب أنه لم يستصنعه (ان زادت دعوى الصانع عليها) أى قيمة الصبيغ فإن كانت مثلها أو أقل فلا يحلف لأن حلفه لا سقاط زيادة دعوى الصانع (وان اختار) رب الثوب حين تخيره أو لا (تضمينه) أى الصانع قيمة الثوب أبيض (فان دفع الصانع قيمته) أى الثوب حال كونه (أبيض) لربه (فلا يمين) على واحد منهما وملك الصانع الثوب ولا كلام لصاحبه (والا) أى وان لم يدفع الصانع قيمته أبيض وامتنع منه (حلفاً) أى رب الثوب أولاً أنه لم يستصنعه والصانع أنه استصنعه (واشترك) أى رب الثوب والصانع في الثوب ربه بقيمته أبيض والصانع بقيمة صبيغه (لا) يتحالفان بالحاء المهملة (ان تخالفا) بخاء معجمة أى رب السويق والسهم (في لت السويق) بأن قال السهم أمر تني بلته بعشرة أوطال سمن وقال رب السويق لم أمرك بشيء فلا يتحالفان ولا يتشاركان فيه ويقال لصاحب السويق ادفع للسهم مثل ما قال وخذ سويقك فان فعل أحد سويقه (و) ان (أبى من دفع) مثل (ما قال اللات فثل سويقه) غير ملتون يدعه اللات له (و) ان تنازع المستأجر والاجر في قبض الاجرة فالقول (له) أى الاجير المتقدم ذكره ولكن يمين (و) ان تنازعا الجمال والمكترى منه في قبض الكراء فالقول (للمكترى) بيمين في عدم قبض الاجرة (دهو الاصل فعلى مدعى القبض اثباته (وان بلغا) أى الجمال والمكترى منه (الغاية) أى المكان الذى تراكبا اليه سواء تنازعا فيه قبل تسليم (١٩٩) الاحمال أو بعده في كل حال (الا طول) في الزمان بعد تسليمها فالقول

(المكترى يمين) فالمكترى بعد التسليم والطول مصدق يمينه (وان) اتفقا الجمال والمكترى منه على قدر الاجرة واختلفا في المسافة بان (قال) الجمال أكرتكم (بمائة لبرقة) بلد بالمغرب بينها وبين مصر نحو شهر (وقال) المكترى (بل) بمائة (لافرقية) بلد بالمغرب بينها وبين مصر ثلاثة أشهر (حلفا) كل على نفي دعوى الآخر واثبات دعوى نفسه (وفسخ) عقد

وقال سُرِقَ مِنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ يَمِينٍ إِنْ زَادَتْ دَعْوَى الصَّانِعِ عَلَيْهَا وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَهُ فَإِنْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أُبَيِّضَ فَلَا يَمِينُ وَالْأَحْلَفُ وَاشْتَرَكَ لَا أَنْ تَخَالَفَا فِي لَتِ السَّوِيقِ وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَ اللَّاتُ فَثُلَّ سَوِيقُهُ وَلَهُ وَلِلْجَمَالِ يَمِينٌ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأُجْرَةِ وَإِنْ بَلَغَا الْغَايَةَ إِلَّا لِطُولٍ فَلَمْ يُكْثَرِ بِهِ يَمِينٌ وَإِنْ قَالَ بِمِائَةِ لِبْرَقَةٍ وَقَالَ بِلٍ لِأَفْرِيقَةٍ حَلَفَا وَفُسِخَ إِنْ عُدِمَ السَّيْرُ أَوْ قُلَّ وَإِنْ تَقَدَّ وَالْأَفْكَفُوتُ الْمَبِيعُ وَالْمُكْرَى فِي الْمَسَافَةِ فَقَطْ إِنْ أَشْبَهَ قَوْلُهُ قَطَطًا وَأَشْبَهَا وَانْتَدَا وَانْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُكْثَرَى وَلَزِمَ الْجَمَالُ مَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا دَعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَسَافَةِ عَلَى دَعْوَى الْمُكْثَرَى وَفُسِخَ الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يُشَبَّهْ حَلَفَا وَفُسِخَ بِكَرَاهِ الْمَثَلِ فِيمَا مَشَى

الكراء (ان عدم السير) بان تنازعا قبل الشروع فيه (أو قل) السير بحيث لا ضرر على الجمال في رجوعه ولا على المكترى في طرح متاعه ان لم ينقد الكراء بل (وان) كان قد (نقد) المكترى الكراء للمكترى (والا) أى وان كان اختلافهما بعد سير كثير أو بعد بلوغهما الغاية (ف) حكمه (ك) حكم اختلاف المتبايعين في قدر الثمن بعد (فوات المبيع) بيد مشتربه من كون القول قول المشتري فيكون القول هنا قول المكترى (و) القول (للمكترى) في اختلافهما (في المسافة فقط ان أشبه قوله) أى المكترى (فقط) أى دون المكترى سواء انتقد أو لم ينتقد (أو أشبه) أى المكترى والمكترى معا (وانتقد) المكترى الكراء من المكترى (وان لم ينتقد) المكترى الكراء من المكترى وهما مشبهان (حلف المكترى ولزم الجمال ما قال) المكترى فيحمله الى أفرقية في كل حال (الا أن يحلف) الجمال أيضا على المسافة التي ادعاها التي انتهيا اليها وهي برقة القريبة (فله) حينئذ (حصمة المسافة) التي انتهى اليها وهي برقة (على دعوى المكترى وفسخ الباقي) من برقة الى أفرقية (وان لم يشبه حلفا وفسخ) الكراء وحوسب الجمال (بكره المثل فيما مشى) من المسافة ويقضي للحالف منهما على النا كل قال ابن رشد تلخيص هذه المسئلة وبيانها على أصل ابن القاسم ان ينظر فان أشبه قول المكترى خاصة فالقول قوله ان انتقد أو لم ينتقد وان أشبه قول المكترى خاصة فالقول قوله نقد الكراء أو لم ينقده وان أشبه ما فالجميعا نظر فان انتقد الكراء فالقول قوله الكراء وان لم ينقد فالقول قوله المكترى وإذا كان القول قول الكراء في حلف وله جميع الكراء وإذا كان القول قول المكترى حلف ولزم الجمال ما قال الا أن يحلف على ما دعى فله حصمة مسافة برقة على

دعوى المكترى ويفسخ عنه الباقي وان لم يشبه قول واحد منهما حلفا وفسخ وله كراء المثل فيما مضى وايهما نكّل قضى عليه لن حلف (وان) اختلفا في المسافة والاجرة معا بان (قال) الجمل (أكرتكم للمدينة) المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (بمائة وبلغا) المتكاريان المدينة (وقال) المكترى (بل لمكة) المشرفة (باقل) من المائة كخمسين (فان) كان (تقدمه) المكترى الخمسين (فالقول للجمل فيما يشبه) لتقوى دعواه بالانتقاد والشبه وأراد مع شبه المكترى أيضا بدليل قوله (وحلفا) أى الجمل والمكترى (و) اذا حلفا (فسخ) الكراء فيما بقي (وان لم ينقد) المكترى شيئا من الكراء (فالقول للجمل في) قدر (المسافة) انها للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (و) القول (للمكترى في حصتها) أى المسافة (مما ذكر) المكترى من الكراء ككونه خمسين (بعد يمينهما) على ما ادعياه فلا يقبل قول المكري انها للمدينة بما تؤولا قول المكترى انها للمكة بخمسين لان بلوغ المسافة ترجح قول المكري وعدم الانتقاد رجح قول المكترى (وان اشبه قول المكري فقط) أى دون المكترى (فالقول له يمين) فياخذ المائة التى حلف عليها (وان اقاما بينة) أى جنسها الصادق بينتين بينة شهدت للمكري وبينة شهدت للمكترى (قضى باعدلهما) سواء كانت بينة (٢٠٠) المكري أو المكترى (والا) نكّن احدهما أعدل من الاخرى (سقطنا)

وان قال أكرتكم للمدينة بمائة وبلغاها وقال بل لمكة بأقل فان تقدمه فالقول للجمل فيما يشبه وحلفا وفسخ وان لم ينقد فلا جمل في المسافة والمكترى في حصتها مما ذكر بعد يمينها وإن أشبه قول المكري فقط فالقول له يمين وإن اقاما بينة قضى بأعدلهما والا سقطتا وان قال أكرت عشر بخمسين وقال خمسا بمائة حلفا وفسخ وان زرع بعضا ولم ينقد فلربها ما أقربه المكترى ان أشبه وحلف والا فقول ربها ان أشبه فان لم يشبه حلفا ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ الباقي مطلقا وان تقدم فتردد

﴿باب﴾

صحّة الجعل بالتزام أهل الاجارة جعلاً علم يستحقه السامع بالتزام ككراء السفن

أى البيتان وصار اكن لا بينة لهما (وان قال) المكترى دارا أو أرضا مثلاً (اكرت منك) الدار أو الارض مثلاً (عشرا) من السنين (بخمسين) ديناراً مثلاً (وقال) ربها (بل) اكرت (خمساً) من السنين (بمائة) من الدنانير مثلاً ولا بينة لهما (حلفا وفسخ) الكراء ان كان اختلفا لهما بحضرة العقد بدليل قوله (وان) زرع المكترى أو سكن (بعضاً) من السنين (ولم ينقد) المكترى شيئا من الكراء (فلربها) أى الذات المكترى أرضا كانت أو دائماً (ما أقربه) المكترى (فما مضى) (أن أشبه) المكترى في

قوله عشر بخمسين عادة الناس (وحلف) على دعواه سواء أشبه قول المكري أيضاً أم لا (والا) أى وان لم يشبه قول المكترى (فأقول) قول ربها (أى الذات المكترى يمينه) (أن أشبه) قوله خمسا بمائة عادتهم (وان لم يشبهها) بان خالفها مع عادة الناس (حلفا ووجب) للمكري (كراء المثل فيما مضى) من السنين (وفسخ الباقي) منها فسخا (مطلقاً) عن التقييد ببعض العصور وذكر قسم قوله ولم ينقد فقال (وان) كان (نقد) المكترى الكراء (فيه) (تردد) فى كونه كمن لم ينقد في اعتبار الشبه أو القول قول المكترى لرجحان قوله بالنقد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب﴾ في بيان أحكام الجعل وما يتعلق به (صحّة) أى موافقة (الجعل) الشرع (بالتزام أهل الاجارة) فلا يشترط في عاقدى الجعل الأهلية الاستتجار والعمل والجعل لمرخصة اتفاقاً والقياس عدم جوازها بل عدم صحتها لغرضها لكن خرجت عن ذلك بالآية وهي قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير الآية ومفعول التزام المضاف لفاعله قوله (جعلاً) أى مالا علم للجعل والجهول له فلا يصح بجهول كان جعثنى بعدي الآبق فلك نصفه لجهولهما حاله حين العقد ابن شاس شرط الجعل كونه معلوما مقدورا عليه كالاجرة وفى نص المدونة مالا يجوز بيعه لا يجوز أن يكون ثمناً لاجارة أو جعل (يستحقه) أى الجعل المعلوم الشخص (السامع) قول الجاعل ولو بواسطة فلا يثبت مسمى من الجعل الا لمن سمعه فطن به بعده وانما يستحقه (بالتزام) للجعل الجاعل عليه وشبهه في الاستحقاق - بالتزام فقال (ككراء السفن) فيتوقف استحقاقه على التمام بالوصول الى نهاية السفر ومضى زمن يمكن فيه

أخراج ما في السفينة فان غرقت في الاثناء أو عقب وصولها قبل امكان اخراج ما فيها فلا شيء لربها من الكراء واستثنى من عدم الاستحقاق قبل التمام فقال (الا أن يستأجر) المكثري (على التمام) سفينة أخرى (ف) يستحق المكثري الاول من الكراء (بنسبة) الكراء (الثاني) سواء عمل الثاني قدر عمل الاول أو اقل أو أكثر لان الجاعل قد انتفع بما عمله المجهول له وأن أتم المجهول له وان أتم المجهول له العمل الجاعل عليه بأن أتى بالآبق أو الشارد استحق الجعل أن استمر المأثري به في ملك الجاعل بل (وأن استحق) الشيء المباع على تحصيله أي ظهر ملكا لغير الجاعل عبدا كان أو غيره فيلزم الجاعل دفع الجعل (ولو استحق بحرية) فيلزم الجعل الجاعل عند ابن القاسم بخلاف موته أي الرقيق أو الحيوان الجاعل على تحصيله به وهو قبل تسليمه للجاعل فلا يلزم الجعل لعدم تمام العمل (بلا تقدير زمن) للعمل الجاعل عليه أي لا يجوز تقدير زمن العمل الجعل لزيادته الغرر لا احتمال انقضاء زمانه قبل التمام فيذهب عمله باطلا فان قدر له من بطل في كل حال (الا بشرط ترك) للعمل (مأثرا) العامل فيصح (و) بد (نقد مشترك) فالنقد بلا شرط لا يضر وشرط النقد مفسد وأن لم ينقد وصلة صحيحة (في كل ما) أي عمل (جاز فيه الاجارة) والمعنى أن الجعل يجوز في كل عمل تجوز الاجارة فيه حال كون هذه الكلية (بلا عكس) لغوى أي ليس كل ما جاز فيه الجعل تجوز فيه الاجارة فالجعل أعم متعلقا من الاجارة (و) يجوز الجعل على البيع والشراء القليل بل (ولو في الكثير) (ال) في (كبيع) (وشراء) (سليم) كثيرة فلا يجوز الجعل عليه اذا كان (لا يأخذ) المجهول له (شيئا) من الجعل (ال) (بيع أو شراء) (الجميع) اذ يلزم عليه انتفاع (٢٠١) الجاعل يبيع أو شراء البعض مجانا اذا لم يبيع أو يشتري العامل الباقي ولو واحدا

الآن يستأجر على التمام فبنسبة الثاني وان استحق ولو بحرية بخلاف موته بلا تقدير ذ من الا بشرط ترك متى شاء ولا نقد مشترك في كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس ولو في الكثير الا كبيع سليم كثيرة لا يأخذ شيئا الا بالجميع وفي شرط منفعة الجاعل قولان ولين لم يسمع جعل مثله ان اعتاده كحلفها بعد نكاحها ولرب تركه والا فالنقطة وإن أفلت فجاء به آخر فلكل نسبته وإن جاء به ذو درهم وذو أقل اشتر كافيها ولكيها الفسخ ولزمت الجاعل بالشروع وفي الفاسد جعل المثل الا يجعل مطلقا فآجرته

من ألف مثلا (وفي شرط منفعة الجاعل) (بعمل العامل المباع عليه في صحة الجعل وعدمه) (قولان) قال عبد الملك من جاعل رجلا علي رقيه الى موضع في الجبل ساء له فلا يجوز الا فيما ينتفع به الجاعل يريد انه من أخذ المال بالباطل (ولن لم يسمع) قول الجاعل من جاء بعبدى الا بق فله دينار مثلا وجاء به (جعل مثله أن) كان قد (أعتاده أي الجعي بالآبق وسواء

(٢٦ — جواهر الاكليل — ثاني)

كان مثل المسمى أو أقل منه أو أكثر وشبهه في القضاء بجعل المثل فقال (كحلفها) أي الجاعل والمجهول له (بعد نكاحها) أي اختلافهما في قدر المال المجهول للعامل على تمام عمله فان حلفا ونكاحا رد الى جعل المثل وان حلف احدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل (و) ان جاء شخص بالآبق أو الشارد قبل التزام ربه الجعل فالر به تركه) أي الا بق لمن جاء به فلا يقال له ان كانت عادته طلب الضوال (والا) أي وأن لم يكن الآتي بالآبق الذي لم يسمع قول الجاعل معتادا طلب الضوال (فالنقطة) التي انفقها الآتي بالآبق عليه واجبة له علي ربه (وان أفلت) أي ابق الآتي بمن وجده وأخذه لباقي به (فجاء به) أي الآتي به شخص (آخر) أي غير الاول واتى به قبل رجوعه لمكانه الاول (فلكل) من العاملين (نسبته) أي عمل كل لمجموع عملها أي مثلها من المسمى فان استوى العملان فلكل نصفه وأن كان عمل أحدهما ثلثين فله ثلثاه فان اتى به الثاني بعد عوده لمكانه الاول فالجعل كله للثاني ولا شيء منه للاول (وأن جاء به) أي الآتي به ربه (ذو درهم) جملة له ربه على محيئه به (وذو أقل) من درهم كذلك (أشتركا) أي العاملان (فيه) أي الدرهم فلن ذى الدرهم ثلثاه ولذي النصف ثلثه (ولكيهما) أي الجاعل والمجهول له (الفسخ) لعقد الجمالة قبل شروع المجهول له في العمل لانه جائز على المشهور وقيل لازم لهما (ولزمت) الجمالة (الجاعل بالشروع) من للعامل في العمل (وفي) الجعل (الفاسد جعل المثل) ان تم عمله فان لم يتم عمله فلا شيء له وقيل له اجر مثله سواء تم العمل أم لا (الا) الفاسد (ب) جعل (جعل) للعامل مطلقا عن التقيد بتمام العمل بان قال له أن اتيت بالآبق فلك دينار وأن لم تأت به فلك نصف دينار (فآجرته) أي مثل العامل في مثل العمل على أظهر

الاقوال عند ابن رشد (باب) في بيان الموات واحيائه وما يتعلق به حقيقة (موات الارض ما) أي أرض (سلم) جرده من تاء
 التانيث مراعاة للفظ ما أي خلا (عن الاختصاص) أي كونه مختصا باحد وصلة الاختصاص (بعمارة) بكسر العين أي تعمير فالارض
 المعمورة ليست مواتا ان بقيت العمارة بل (ولوا ندرست) العمارة وعادت الارض لما كانت عليه قبل تعميرها فلا يزول اختصاص
 بحيايتها عنها في كل حال (الاحياء) من شخص آخر بعد طول اندراس عمارة الاول فيزول اختصاص الاول ويختص الثاني بها
 (و) يكون الاختصاص أيضا (بحريمها) أي بسبب كون الارض حريما للعمارة فيختص بها صاحب العمارة ولا يملك الا باحياء
 ولا يحى الا باذن الامام ان قرب من العمارة ولما كان حريم العمارة يختلف باختلافها بينه بقوله (كمحتطب) أي موضع قطع الحطب
 المحتاج اليه للخبز والطبخ ونحوها (ومرعى) أي موضع رعي الدواب (بالحق) أي يصل من خرج من البلد للاحتطاب أو الرعي
 المحتطب والمرعى (غدوا) بضم الغين المعجمة والداد المهملة أي قبل زوال يومه (و) يرجع منه للبلد (رواحا) أي قبل مغيب شمس
 يومه وما ليس كذلك فليس بحريم وهذا بالسنية (بلد) أنشئت بموات (و) كـ (ما) أي قدر من الارض (لا يضيق) ما يحدث
 فيه من بناء أو غيره (علي واردة) البئر من الدواب (ولا يضر بماء) بشيف أو تنقيص وهذا حريم (لبئر) سواء كانت لسقي زرع
 أو ماشية أو غيرها (و) كـ (ما) أي قدر (٢٠٢) من الارض فيه (مصلحة لنخلة) قال ابن يونس سئل مالك رضي الله تعالى عنه

(باب ٢)

مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ إِلَّا لِأَحْيَاءٍ
 وَبَحْرِيَّيْهَا كَمُحْتَطَبٍ وَمَرْعَى يُلْحَقُ غُدُوًّا وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَا يُضَيِّقُ عَلَى
 وَارِدٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَا لَبِئْرٌ وَمَافِيهِ مَصْلَحَةٌ لِنَخْلَةٍ وَمَنْطَرَحٌ تَرَابٍ وَمَصَبٌ
 مِيزَابٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ مَخْفُوفَةٌ بِأَمْلَاقٍ وَلِكُلِّ الْإِنْفَاقِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ
 وَبِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يَقْطَعُ مَعْمُورَ الْعِنُودِ مَنَّاكَ وَبِحِمَى إِمَامٍ مُتَحَاجًّا إِلَيْهِ
 قَلٌّ مِنْ بَلَدٍ عَفَا لِكَفْزٍ وَافْتَقَرَ لَا ذَنْ وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرْبَ وَإِلَّا فَذَا إِمَامٌ
 امْضَاؤُهُ أَوْ جَعَلَهُ مُتَعَدِّيًا بِخِلَافِ الْبَعِيدِ وَلَوْ ذَمِيمًا بِغَيْرِ جَزِيْرَةِ الْعَرَبِ
 وَالْأَحْيَاءِ بِتَفْجِيرِ مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ

عن حريم النخلة فقال قدر ما يرى
 ان فيه مصلحة لها ويترك ما أضر بها
 ويسأل عند أهل العلم به وقد قالوا
 من اثني عشر ذراعا من نواحيها
 كلها الى عشرة أذرع وذلك حسن
 (و) كـ (مطرح) أي موضع
 طرح (تراب و) كـ (مصعب)
 أي موضع ماء مصبوب من
 (ميزاب) أي آلة محوقة تعمل
 في طرف سطح الدار ينزل منها
 الماء المجتمع عليه من المطر ونحوه
 وهذا حريم (لدار) منشأة في
 موات (ولا تختص) دار (محفوفة)
 أي محوطة (بأملاك) دور
 أو غيرها بحريم (ولكل) من
 أصحاب الاملاك التي بينها مساحة
 (الا تنفعا) بها بوضع تراب أو متاع

أوربط دابة (ما لم يضر) بغيره من أصحاب الاملاك الذين لهم حق فيها ويكون الاختصاص (ب) سب (اقطاع) أي وبناء
 اعطاء من الامام أرضا مواتا (ولا يقطع) الامام (معمور) أرض (العنوة) أي القهر والغلبة والجهاد أي الارض المعمورة
 الصالحة للزراعة حال كونها (ملك) أي مملوكة لمن أقطعت له لانها وقعت بمجرد فتحها ويقطعها لمن ينتفع بها حيا ته أو مدة محدودة
 وبعدها يرجع حكمها للامام كما كانت قبل الاقطاع (و) يكون الاختصاص (ب) حمي (أي حاية ومنع) (امام) مكانا (محتاجا) اليه
 لمنفعة عامة المسلمين (قل) وفضل عن حاجة أهله (من بلد) أي أرض (عفا) أي خلا عن الفرس والبناء والزرع واحتيج اليه
 (ا) دواب (كفزو) وصدقة روى الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع وقال لا حى الا لله وله
 (وافترق) احياء الموات (باذن) من الامام (وان) كان مسلما (ان قرب) الموات من العمران والأي وان لم ياذن الامام في أدباء القريب
 وأحيا (فللامام امضاؤه) أي الاحياء وابقاؤه ملكا لحياه (و) له (جملة متعديا) فيعطيه قيمة بناءه أو غرسه مقلوعا ويبقيه
 لبيت المال (بخلاف) احياء الموات (البعيد) من العمران فلا يحتاج لاذن الامام ان كان الحي مسلما بل (ولو) كان ذميا بغير
 جزيرة العرب قال مطرف وابن الماجشون مكة والمدينة والحجاز كله والتجود وقال اللخمي الحجاز والمدينة واليمن (والاحياء)
 يكون (بتفجير ماء) من الارض يحفر بئر أو فتق عين (و) بإخراجه) أي الماء عن الارض الموات المعمورة به

(و يبناء) في الموات (وبغرس) لشجر في الموات (وبحرت) للموات (و بتحريك أرض) موات بغير الحرت (وبقطع شجر) من الأرض لا ثمر له (وبكسر حجرها وتسويتها) أي الأرض الموات (لا) يحصل الأحياء (بتحويط) على الموات بتحو حجارة (و) لا (رعى كلاء) أي خلا نبت فيها بنفسه (و) لا (حفر بئر ماشية) الباجي ليس حفر بئر الماشية أحياء (هـ) جاز بمسجد سكني رجل لا امرأة ولو عجزوا (تجرد) أي تحلى (للعادة) من صلاة و تلاوة قرآن وتعلم علم وتعليمه فن لم يتجردها فلا تجوز (و) جاز (عقد نكاح) بمسجد (و) جاز (قضاء دين) بمسجد (و) جاز (قتل عقرب) ونحوها بمسجد (و) جاز (نوم بقائلة) في مسجد لمقيم أو مسافر (و) جاز (تضييف) أي انزال الضيف وإطعامه (بمسجد بادية) وقد خفف الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في سماع ابن القاسم للضيفان المبيت والاكل في مساجد القرى (و) جاز أن يتخذ (أنا) أي وعاء (لبول) فيه ليل بمسجد (ان خاف) البائت فيه (سبقا) للبول منه قبل خروجه من المسجد وشبه في الجواز فقال (ك) اتخذ (منزل) تحته أي المسجد فيجوز (ومنع عكسه) أي اتخذ منزل فوق المسجد وشبه في المنع فقال كإخراج ربيع من دبر بمسجد فيمنع وان لم يكن به أحد لحرمة وأذية الملائكة قال ابن رشد لا يحرت بالمسجد حدث الربيع (و) ك (مكنث) في المسجد (بنجس) غير معفو عنه وقال ابن القاسم لا بأس بوضوء طاهر الأعضاء بصحن المسجد وتركه أحب إلى قال ابن رشد قول سحنون لا يجوز أحسن لقول الله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع فوجب أن ترفع وتنزه عن أن يتوضأ فيها لما يسقط فيها من غسالة الأعضاء من الأوساخ والتضمض والاستنشاق وقد يحتاج للصلاة بذلك الموضع آخر فيتأذى بالماء المهرق فيه وقد روى ان (٢٠٣) رسول صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا مطاهركم على أبواب مساجدكم

و يَبْنَاهُ وَبِغْرَسٍ وَبِحَرْتٍ وَتَحْرِيكَ أَرْضٍ وَبِقَطْعِ شَجَرٍ وَبِكُسْرِ حَجَرٍ هَا
وَتَسْوِيَتِهَا لَا يَتَحَوِيطُ وَرَعَى كَلًّا وَحَفَرَ بئرَ مَاشِيَةٍ وَجَازَ بِمَسْجِدٍ سَكَنِي لِرَجُلٍ
تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ وَعَقْدُ نِكَاحٍ وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ عَقْرَبٍ وَنَوْمٌ بِقَائِلَةٍ وَتَضْيِيفٌ
بِمَسْجِدٍ بَادِيَةٍ وَأَنَّا لِلْبَوْلِ أَن خَافَ سَبَقًا كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ وَمُنِعَ عَكْسُهُ كإِخْرَاجِ
رَبِيعٍ وَمُكْنَثٍ بِنَجَسٍ وَكُرِهَ أَن يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَكَهُ وَتَعْلِيمُ صَبِيٍّ وَبَيْعٌ
وَشِرْكٌ وَسُلُوسٌ سَيْفٍ وَأَنشَادُ ضَالَّةٍ وَهَتْفٌ بِمَيْتٍ وَرَفْعُ صَوْتٍ كَرَفْعِهِ يَعْلَمُ
وَوَقِيدُ نَارٍ وَدُخُولُ كَخَيْلٍ لِغَنَلٍ وَفَرَشٌ

أن يبصق أمامه في حائط القبلة وان كان عن يمينه رجله عن يساره رجل في الصلوة يبصق أمامه ودفنه وان كان لا يقدر على دفنه فلا يبصق في المسجد بحال كان مع الناس أو وحده (و) كره (تعليم صبي) بمسجد قال ابن عرفة أما تعليم الصبيان في المسجد فروى ابن القاسم ان بلغ الصبي مبلغ الادب فلا بأس أن يؤتى به المسجد وان كان صغيرا لا يقر فيه ويعتزل ذلك (و) كره (بيع وشراء) بمسجد روى الحافظ أبو عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أقيم الرجل يدع ويشترى في المسجد فقولوا لا اله الا الله تجارئك واذا رأتهم الرجل ينشد ضالته في المسجد فقولوا لا اله الا الله علك (و) كره (سل سيف) بمسجد (و) كره (انشاد ضالة) بمسجد (و) كره (هتف) بفتح الهاء وسكون القوية فقاء أي صياح في الاخبار (ب) موت (ميت) بمسجد أو بابه وأما ما يفعله النذير بمصر ورفع أصوات المؤذنين على المنارات بآية ان الأبراء يشربون من كأس فمن النعي المنهي عنه (و) كره (رفع صوت) يعلم أو غيره بمسجد الا مالا بد منه كالجهربا القراءة في الصلاة والخطبة فلا بأس به وانما يكون على وجه مخصوص كجهرب الامام بالقراءة والمتنفل بالليل وحده وأما جهرب بعضهم على بعض فممنوع وشبه في السكر اهة فقال (كرفعة) أي الصوت (يعلم) فوق ما يحتاج اليه للاسماع فيكره في مسجد وغيره ولما ذكر المصنف هذه السكر وهات قال في التوضيح ينبغي ان تكون السكر اهة هنا على المنع وتبع ابن الحاجب هنا في التعبير بالسكر اهة فينبغي حملها على المنع كما قال في توضيحه (و) كره (وقيد نار) بمسجد ولو بالقناديل المستغنى عنها قال ابن وهب لا توقد نار في المسجد (و) كره (دخول كخيل) وبغال وحمير مما فضله نجسة (لنقل) لشيء الى المسجد أو منه ولم يحرم للضرورة وأما ما فضله طاهرة فدخوله للنقل جائز في سماع أشهب ان الامام مالك رضي الله تعالى عنه وسع في دخول النصارى المسجد ليبنوا به ولما دخلوا من جهة عمالهم (و) كره (فرش) في المسجد لشيء يترفع به لبسط سجادات يجلس عليها لانه

ينافي الخشوع المطلوب فيه وخالف لسنة السلف الصالح من ترتيب المسجد وتحصينه (و) كره (متكاً) أى شئ يتكأ عليه بمسجد
 لأن ذلك ينافي التواضع المشروع في المساجد (ولذى مأجل) أى خزن ماء كصهرج (و) لذي (بشر) في ملكه (و) لذي (مرسال)
 أى محل اجتماع (مطركاء يملكه) فى اناء (منعه) أى ماء المأجل والبشر والمرسال والمملوك فى اناء (و) اذا كان له منعه من الغير (له بيعه)
 أى ماء المذكورات على المشهور وقال يحيى بن يحيى فى العتبية أربع لا تمنع الماء والنار والخطب والكلأ واستثنى من متعلق قوله منعه
 فقال (الامن) أى انساناً (خيف عليه) الهلاك أو المرض الخطر (و) الحال (لا تمنع) للماء (منه) أى الذى خيف عليه الهلاك
 فيحرم على ذى الماء منعه ويجب عليه أن يعطيه الفاضل من الماء عن حاجته بما نال وجوب مواساته (والارجح) عند ابن يونس
 من الخلاف أخذه (بالثمن) قال ابن غازى يريد أن كان معه ثمن كأنه رأى أن ذكر الثمن يدل على أن الفرض مع وجوده أه وشبهه
 فى حرمة المنع وجوب البدل بالثمن على الأرجح فقال (كفضل) أى زائد الماء (بشر زرع) عن سقى زرع حافره (و) خيف على زرع
 جاره (الهلاك بالعطش) (سبب) (هدم بشر) أى الجار أو غور مائه (وأخذ يصلح) بئر فيجب على صاحب البئر تمكين جاره من سقى
 زرع أو شجره بما يضل عن سقى زرع واختار ابن يونس أن الثمن يلزم الجار أن وجد معه (و) أن امتنع صاحب البئر من تمكين
 جاره من ذلك (أجبر عليه) أى على تمكين جاره من سقى زرع أو شجره وشبهه فى الجبر فقال (كفضل) أى زائد الماء (بشر ماشية) حفرت
 (بصحراء) لا اختصاص لا حد بها فيجب على حافره ما دفعه لو اردها (هدراً) أى بلا عوض لأنه ليس ملكاً فلا يبيعه ولا يهبه ولا
 يورث عنه إذا مات (أن لم يمين) حين حفره أنه قصد (٢٠٤) (الملكية) للبئر وما فيها من الماء فإن بين الملكية فله منعه وبيعه

أَوْ مُتَّكَأً وَلِذِي مَاجِلٍ وَبِئْرٍ وَمِنْ سَالٍ مَطَرٍ كَمَا يَمْلِكُهُ مَنَعُهُ وَبَيْعُهُ أَلَّا مَنْ
 خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ وَالْأَرْجَحُ بِالْثَمَنِ كَفَضْلِ بِئْرِ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى
 زَرْعٍ جَارِهِ بِهَدْمِ بِئْرِهِ وَأَخَذَ يُصْلِحُ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ كَفَضْلُ بِئْرِ مَاشِيَةٍ
 بِصَحْرَاءَ هَدْرًا أَنْ لَمْ يُبَيِّنِ لِلْمَلِكِيَّةِ وَبُدِيَ بِمُسَافِرٍ وَلَهُ عَارِيَةٌ آلَةٌ ثُمَّ حَاضِرٍ
 ثُمَّ دَابَّةٍ رَبَّهَا بِجَمِيعِ الرِّىِّ وَالْأَفْهَمُ لِلْمَجْهُودِ وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ بِمَبَاحٍ سَقَى
 الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ لِلْكَعْبِ وَأَمْرٌ بِالتَّسْوِيَةِ وَالْأَفْهَمُ لِلْمَجْهُودِ وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ بِمَبَاحٍ سَقَى
 كَالنَّيْلِ وَإِنْ مَلَكَ أَوْ لَا قِسْمٌ يَقْلُدُ

وهبته وتورث عنه ان مات ومن
 البيان ان يشهد حين حفرها
 انها له خاصة (و) اذا اجتمع
 على فضل ماء بئر الماشية الكائنة
 بالصحراء مستحقون وهو
 يكفيمهم (بدى) سقى (مسافر)
 على سقى حاضره أى مقيم
 ببلد الماء (وله) أى المسافر
 على الحاضر (عارية) أى اعاره
 (آلة) للماء كجبل ودلو يستعين
 بها على اخراج الماء ان لم يكن

له أداة (ثم) يبدأ بأضافيا بشخص (حاضر) أى مقيم فى بلد الماء غير صاحبه
 (ثم) يبدأ بسقى (دابة بها) أى البئر التى هو راكبها ثم دابة المسافر ثم دابة الحاضر وكل من قدم (ف) يقدم (بجميع الرى) حيث كان
 فى الماء فضل (والا) أو ان لم يكن الماء كافياً لجميع الحاضرين عنده (ف) يبدأ (بنفس المجهود) أى الذى اشتد عطشه
 وخيف هلاكه آدمياً كان أو غيره (وان سأل) أى اجتمع (مطرب) مكان (مباح) لا تنفاه به لكل أحد وبقربه بساتين ومزارع
 (سقى الاعلى) أى الاقرب للماء قبل سقى غيره (ان تقدم) احياء الاعلى على احياء الاسفل أو استويا فى الاحياء فان تقدم احياء
 الاسفل قدم سقى الاسفل ان خيف هلاكه والاقدم الاعلى المتأخر احياءه (للكعب وأمر) صاحب الاعلى (بالتسوية) لارضه ان
 لم تكن مستوية بان كان بعضها عالياً وبعضها واطياناً أمكنته التسوية (والا) أى وان لم تمكنه التسوية وكان الماء لا يبلغ الكعب فى
 الاعلى الا وقد بلغ أكثر منه فى الاسفل (ف) الاعلى الذى لم تستوارضه (كجائطين) حائط أعلى وحائط أسفل فيسقى الاعلى وحده
 للكعب ثم يسقى الاسفل كذلك (وقسم) الماء الجارى من نحو المطر (الجائطين مثلاً) (المتقابلين) عليه بان أحاط به من
 جانبيه وهل يقسم بينهما بالتسوية مطلقاً أو بحسب مساحتهما فان كان أحدهما فداناً والآخر نصف فدان فللول والثانى
 الثلث توقف فيه الشراح وشبه المصنف بما سأل من المطر فى جميع ما تقدم فقال (كأنيل) أى مهر مهر فكه ان يسقى به الاعلى فالاعلى
 اذا كان احياءاً ومعه أو احياء الاعلى قبل وهذا قول الامام مالك وأصحابه رضى الله عنهم (وان ملك) الماء (أولاً) أى ابتداء لا صاحب
 الحوائط والمزارع باجماعهم على اجزائه لارضهم (قسم) الماء بينهم على حسب حصصهم فيه كمنصف وثلاث سدس (بقلد) بكسر
 القاف وسكون اللام هي القدر التى يقسم بها الماء وقال بن دريد هو الحظ من الماء وقال ابن قتيبة هو سقى الزرع وقت حاجته وفى

استعمال الفقهاء عبارة عن الالة التي يقسم بها الماء ويعطي لكل ذي حظ حظه من غير نقص ولا زيادة والمتقدمين والمتأخرين في حقيقته أقوال وتعقبات باختلاف جرى الماء الذي يقسم بالقلة والكثرة (أو غيره) أي القلاد من الآلات التي يتوصل بها لاءطاء كل ذي حق حقه من غير نقص ولا زيادة ثم ان رضى الشركاء بتقديم بعضهم على بعض فظاهر (و) الا (أقرع) بينهم (ا) ازالة (التشاح) أي التنازع الحاصل بينهم (في السبق) في السقي (ولا يمنع) أحد (صيد سمك) من ماء الاودية والانهار والارض التي لم يملك لان الماء والصيد مباحات للسابق اليهما بل (وان) كان الماء الذي فيه السمك في أرض (من مملكه) أي المانع فليس له منعه (وهل) عدم المنع منه (في أرض العنوة) أي التي استولى عليها المسلمون بالقهر والقتال (فقط) أي دون أرض الصالح لان أرض العنوة وقف فلا يملكها أحد واما ان كان في أرض مملوكة فلما اسكنها منعه منه (أو) عدم المنع مطلقا عن التقييد بكونه في أرض العنوة فلا يمنع في غيرها أيضا في كل حال (الا أن يصيد المالك) فيها فله المنع منه (تاويلان) أي فهمان لشارح المدونة (ولا) يمنع (كلا) بفتح الكاف أي الحلالا ثبت بنفسه (بفحص) أي أرض لم تزرع استغناء عنها (وعفى) أي الدارس الذي لا يزرع (لم يكتفه) أي الكلا (زرعه) أي صاحب الارض فان اكتنتفه زرعاً وكان عليه ضرر في وصول الناس بدوا بهم ومواسيهم اليه فله منعه (بخلاف) الكلا النابت في (مرجه) أي موضع رعي دوابه (و) في (جماه) أي الموضع الذي يورث لنبات الكلا فيه لرعي دوابه فله منعه وبيعه في هذين القسمين والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام الوقف وما يتعلق به (٢٠٥) (وصح وقف) قال ابن عرفة الوقف مصدر

اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيها ولو تقديرا وعبر المصنف بالوقف كائن الحاجب دون الحبس لانه أصرح في الدلالة على التأييد من غير احتياج لقريئة وهما سواء عند ابن رشد وغيره واضافة وقف شيء (مملوك) لواقفه من اضافة المصدر لمفعوله من أرض أو دار أو حانوت أو قنطرة أو مسجد أو رباط أو مصحف أو كتاب أو رقيق أو دابة أو عرض أو غيرها قال الباجي

أَوْ غَيْرِهِ وَأُقْرِعَ لِلتَّشَاحِ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدَ سَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مَمْلُوكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْعِنُوتِ قَطُّ وَإِلَّا أَنْ يَصِيدَ الْمَالِكُ تَأْوِيلًا وَكَلَّا بِفَحْصٍ وَعَفَى لَمْ يَكْتَنِفْهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَجَمَاهُ

باب

صَحَّ وَقْفٌ مَمْلُوكٍ وَإِنْ بَأْجَرَةٍ وَلَوْ حَيَوَانًا وَرَقِيقًا كَعَبْدٍ عَلَى مَرْضَى لَمْ يَقْصِدْ ضَرَرَهُ وَفِي وَقْفٍ كَطَعَامٍ تَرَدُّدٌ عَلَى أَهْلِ التَّمْلِكِ كَمَنْ سَيُولَدُ ذِمِّيٌّ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قَرِيبَةٌ أَوْ يَشْتَرِطَ تَسْلِيمُ غَلَّتِهِ مِنْ نَظَرِهِ لِيَصْرِفَهَا

تحميس الرباع جائز اتفاقا هان ملك بشرأ أو نحوه بل (وان) ملكت منفعة (بأجرة) في المدونة ولا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشر سنين فاذا انقضت كان النقص للذي بناه اهان كان المملوك الذي أريد وقفه عقارا بل (ولو) كان (حيوانا ورقيقا) وشبه في الصحة فقال (ك) وقف (عبد على) اشخاص (مرضي) ليخدمهم فيصح ما (لم يقصد) سيده بوقفه عليهم (ضرره) أي العبد فان قصد ذلك فلا يصح (وفي) صحة (وقف) ما لا يعرف بعينه (كطعام) ودنانير ودرهم ليساف لمن يحتاج اليه ويرد مثله وقفا في محله وهذا مذهب المدونة وعدم الصحة وبه قال ابن شاس وابن الحاجب (تردد) اوصح وقف مملوك (علي أهل) أي قابل وصالح (للملك) أي صالح لان ملك منفعة الموقوف فلا يصح وقف مصحف أو رقيق مسلم على كافر قال الخطاب هذا الضابط ليس بشامل للخروج نحو المسجد والقنطرة منه والصواب ما قاله ابن عرفة الحبس عليه ما جاز صرف منفعة الحبس له أو فيه وان كان معيناً يصح رده باعتباره قبوله . ومثل لاهل التملك فقال (كمن سيولد) قال التميمي المشهور المعول عليه صحته على الحمل اهوزعم بعضهم انه لا يجوز على الحمل والروايات واضحة بصحته على من سيولدونها احتج الجمهور على صحته على الحمل (و) ك(ذمي) أي كافر ملتزم الجزية واحكام الاسلام فيجوز وقف المسلم عليه ان ظهرت فيه قرينة بان كان فقيرا أو قريبا لوالاقف بل (وان لم تظهر قرينة) في الوقف عليه بان كان أجنبيا غنيا (أو) ان (يشرط) واقفه (تسليم غلته) أي الوقف (من ناظره) أي ناظر الوقف الذي أقامه الواقف ناظرا عليه (ليصرفها) أي ليصرف الواقف الغلة في مصرفها فهي مباغاة في صحة الوقف أيضا على ما قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه رأى ان من جعل الحبس بيد غيره وسامه اليه يجوز ويجمع غلته ويدفعها اليه ليلي تهريقها بنفسه لمن حبس عليه ان ذلك وقف صحيح جائز وأباه ابن القاسم

وأشهب (أو) كان الموقوف (ككتاب) مشتمل على قرآن أو علم شرعي وسلاح حيز عنه (ثم عاد إليه) لينتفع به كغيره أو ليحفظ حتى يستعيره من ينتفع به ثم يرده إليه وهكذا (بعد صرفه) أي الكتاب الموقوف ونحوه (في مصرفه) لأن صرفه في مصرفه حوز له وعوده له بعد صحة الحوز لا يبطل حوزة (وبطل) الوقف على من يستعين به (على معصية) كجعل ريعه في ثمن خمر البساطي لا يبعد القول بكفر من فعل ذلك (و) بطل وقف مسلم على كافر (حربي) للمسلمين لأنها إغارة عليهم (و) بطل وقف (كافر) لكم مسجد ورباط وحج وجهاد وأذان مما يتعلق بدين الاسلام (أو) وقفه الواقف (على بنيه) الذكور (دون بناته) الإناث فهو باطل لأنه من عمل الجاهلية (أو) أي وبطل أن وقف دار سكناه على محجوره وخرج منها وحرزها لغيره ثم (عاد) الواقف (لسكنى مسكنه) الذي اوقفه على محجوره وكان عوده له (قبل) تمام (عام) من يوم خروجه منه وتحويله لغيره ومات أو جن أو فلس وهو ساكن فيه فقد بطل تحبسه لضعف حوزة عنه باكتنافه سكناه (أو) أي وبطل الوقف أن وقف شيئاً ثم ظهر دين عليه مستغرق ما بيده و (جهل) سبقه (أي الوقف) (لدين) ظهر على الواقف مستغرق ما وقفه وعدم سبقه إياه وحينئذ فيبطل الوقف (أن كان) أوقف على محجوره (احتياطاً) للواجب وهو قضاء الدين (أو) أي بطل الوقف أن وقف المال كله ملكه (على نفسه) فهو باطل أن كان على نفسه وحده بل (ولو) وقف على نفسه (بشريك) أي مع غيره كوقفت على نفسي وعلى فلان فهو باطل قال ابن عرفة الحبس على نفس الحبس وحده باطل اتفاقاً وكذا مع غيره على المعروف وظاهر المذهب بطلان حبس كل من حبس على نفسه وغيره أن لم يحز عنه فان حيز عنه صح على غيره فقط (أو) أي وبطل (٢٠٦) أن وقف على غيره فقط وشرط (أن النظر) على وقفه (له) أي الواقف فهو

أو ككتاب عاد إليه بعد صرفه في مصرفه وبطل على معصية وحربي وكافر لمسجد أو على بنيه دون بناته أو عاد لسكنى مسكنه قبل عام أو جهل سبقه لدين إن كان على محجوره أو على نفسه ولو بشريك أو على أن النظر له أو لم يحزه كبير وقف عليه ولو سفيهاً أو ولي صغير أو لم يخل بين الناس وبين كمسجد قبل فلسه وموته ومرضه إلا لمحجوره إذا شهد وصرف الغلة له ولم تكن دار سكناه

باطل إذا لم يكن الموقوف عليه محجوراً هو لا فلا يبطل لأنه الذي يحوز لمحجوره ويتصرف له وقال ابن القاسم وأشهب فيمن حبس غلة داره صحته على المساكين وتولى عليها حتى مات وهي بيده انها ميراث وكذلك لو شرط في حبسه أنه يليه اهـ (أو) أي وبطل أن وقف على غيره فقط وليس في حجره و (لم يحز) الوقف شخص

(كبير) أي بالغ (وقف عليه) فيبطل بمحصول مانع للواقف قبل حوزة عنه فان حازة الموقوف عليه قبل المانع فلا يبطل أن كان الكبير رشيداً بل (ولو) كان (سفيهاً) لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه فحوزة لنفسه صحيح معتبر وأشار بلوالى من يقول لا يصح ولا يعتبر (أو) وقف على صغير محجور لغيره ولم يحزه (ولي صغير) حتى حصل للواقف مانع فيبطل وقفه فان حازة ولي الصغير قبله فلا يبطل لأن القصد من الحوز رفع يد واقفه عنه وتسليمه لغيره (أو) أي وبطل أن وقف مسجد أو قنطرة أو رباط أو (لم يخل) الواقف (بين الناس وبين كمسجد) ورباط وقنطرة (قبل فلسه) أي الواقف (و) قبل (مرضه) المتصل بموته وقبل جنونه كذلك (وقبل موته) بأن لم يحز عنه أصلاً أو حيز عنه بعد مرضه أو جنونه أو فلسه قال ابن القاسم رحمه الله تعالى كل صدقة أو حبس أو نخلة أو عمري أو عطية أو هبة لغير ثواب في الصحة يموت المعطي أو بفلس أو مرض قبل حوزة عنه فهي باطلة إلا أن يصح المريض فتحاز عنه بعد ذلك ويقضى للمعطي بالقبض أن منعه المعطي ومن وهب عبداً لابنه الصغير أو لاجنبي فلم يقبضه الاجنبي حتى مات الواهب فذلك كله باطل اهـ (الا) وقفه (لمحجوره) أي على من هو في حجره من أبنه الصغير أو المجنون أو السفيه فلا يبطل بقاء يداؤه عليه (إذا شهد) الواقف على الوقف على محجوره بأن قال أشهدكم أني حبست هذا على محجوري (و) إذا (صرف الغلة) للحبس (له) أي في مصالح المحجور المحبس عليه من نفقته وكسوته وقضاء دينه ونحوها (و) إذا (لم يكن) الذات الموقوفة (دار سكناه) أي الواقف التي استمر ساكنها بها إلى موته فان لم يشهد على الوقف أو لم يصرف الغلة له أو كانت دار سكناه إلى موته لم يصح حوزة له قال بعض العلماء معنى كلام المصنف ولم تكن دار سكناه التي لم يخلها إلى أن مات ولا خصوصية لدار السكنى بل كذلك غيرها إذا سكنها بعد تحبسه أو ثوباً لبسه أو دابة ركبها لما تقدم أن ما حبس على محجوره منهم ما ان انتفع به

بطل ولو بعد عام على المعتمد ولذا لم يذكروا ابن الحاجب الشرط الثالث واقتصر على الأولين (أو) أي وبطلان وقف (على وارث) للواقف (بمرض موته) أي الواقف المخوف الموجب للحجر عليه فيبطل ويرجع ميراثا لانه وصية لو ارث واستثنى من وقفه على وارثه بمرض موته مسألة معروفة بمسألة ولد الأعيان قال سحنون هي من حسان المسائل قل من يعر فيها فقال (الا) وقفا (معقبا) بضم ففتح مثقلا أي وقفا على المعقب والنسل بان قال وقتت على أولادى وأولاد أولادى وعقبهم (خرج) الحبس المعقب باعتبار قيمته (من ثلث) ما (هـ) أي الواقف بمرض موته بان كانت قيمته قدر الثلث أو أقل منه لانه وصية فان زادت قيمته عليه فيعمل في قدر الثلث من الوقف ما يعمل فيما يخرج من الثلث فيقسم الوقف على أولاد الواقف وأولادهم فما ينوب أولاده (فـ) هو (كثيرات للوارث) للواقف فيقسم بينهم كباقي التركة ومثل لها المصنف بقوله (كـ) وقفه عقارا بمرض موته على (ثلاثة أولاد) للواقف وهم أولاد الأعيان (و) على (اربعة أولاد) له (وعقبه) بان قال على أولادى وأولادهم وعقبهم ومات الواقف عن السبعة المذكورين (وترك أمه) له (وزوجة) له (فيدخلان) أي أم الواقف وزوجته (فيها) أي الاقسام الثلاثة التي تنوب أولاد الواقف من قسمة الموقوف وعلى سبعة عدد رؤس الأولاد وأولاد الأعيان ولا دخل لامرهم ولزوجة ثمنها ويقسم الباقي على الأولاد المذكورين (وأربعة أسباعه) أي الوقف الباقية بعد أخذ أولاد الأعيان (لولد الولد) الأربعة (وقف) الذكر والأنثى فيه سواء (وانتقض القسم) للوقف على الأولاد وأولاد الأولاد (بـ) سبب (حدوث ولد لها) أي الأولاد وأولاد الأولاد سواء كان من جانب أو من جانبين وكذا ان حدث أكثر من ولد وشبهه في النقص فقال (كـ) أي واحد من (٢٠٧) أحد الجانبين فأكثر فينقض للقسم

(على الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين ويقسم جميع الحبس على عدد بقية الولد وولد الولد فما صار لولد الولد نفذ لهم بالحبس وما صار لولد الأعيان تدخل فيه أمه وزوجته ان كان له زوجة بحظيها ارثا (لا) ينقض القسم بموت (الأم) والزوجة) ولا يموت أحدها ويكون ما بيد من مات منها ووقف لوارثه (ودخلا) أي الأم

أَوْ عَلَى وَارِثِ بَرَضِ مَوْتِهِ إِلَّا مُعَقَّبًا خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ فَكَمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ كَثَلَاثَةِ
أَوْ لَادٍ وَأَرْبَعَةٍ أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ وَعَقَبُهُ وَتَرَكَ أُمًّا وَزَوْجَةً فَيَدْخُلَانِ فِيهِمَا لِلْأَوْلَادِ
وَأَرْبَعَةً سَبَاعَةً لِدَوْلِدِ الْوَلَدِ وَقَفْتُ وَأَنْتَقَضَ الْقَسْمُ بِمَحْدُوثٍ وَلَدِي لَهَا كَمَوْتِهِ عَلَى الْإِصْحَاقِ
لَا لِلزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ فَيَدْخُلَانِ وَدَخَلَا فِيَّ يَزِيدُ لِلْوَلَدِ بِمَجْبَسَتْ وَوَقَفْتُ وَتَصَدَّقْتُ
إِنْ قَارَنَهُ قَيْدُ أَوْجِهَةٍ لَا تَنْقَطِعُ أَوْ لِمَجْهُولٍ وَإِنْ حُصِرَ وَرَجَعَ أَنْ تَنْقَطِعَ لَا قَرَبَ
فُقَرَاءِ عَصَبَةِ الْحَبْسِ وَأَمْرَأَةٍ لَوْ رَجَلَتْ عَصَبٌ قَانَ ضَاقَ قَدَمُ الْبَنَاتِ وَعَلَى
اِثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ كَلَهُمْ إِلَّا كَعَلَى عَشْرَةِ حَيَاتِهِمْ

والزوجة (فيما زاد للولد) للواقف بسبب موت واحد من ولد الولد وانقضاء القسمة وصيرورة النصف لأولاد الأعيان فيقسم بينهم وبين الأم والزوجة بحسب القرائن وكذا ان مات أكثر من ولد الولد انتفع أولاد الأعيان بالوقف انتفاع الملك ويدخل معهم الأم والزوجة وأشار للصيغة التي هي احدا ركان الوقف معلقا لها بقوله اول الباب صح وقف مملوك (بمجبست) وهو يقتضى التأييد بلا قرينة عند ابن رشد وقال غيره لا يقتضيه الاجها (و) (بـ) (وقفت) وهذا يقتضى التأييد بلا قرينة اتفاقا عند بعضهم وبعضهم أجرى فيه الخلاف (أو) (تـ) (صدقت) وهذا يقتضى التأييد (ان قارنه قيد) كلا يباع ولا يوهب (أو) قارنه (جهة لا تنقطع) كصدقت على الفقراء أو المساكين أو أبناء السبيل أو طلبة العلم أو المساجد (أو) وقف بتصدق (لـ) (فريق) (مجهول وان حصر) وأوه الحال وان صلة مؤكدة كفلان وعقبه فان تجرء تصدقت عاذا كرفلا يقتضى التأييد على احدى روايتين ذكرها ابن الحاجب (ورجع) الحبس المؤبد (ان انقطع) ما حبس عليه (لا قرب فقراء عصبه الحبس) ولا يشاركهم اغنيائهم ولو أخذ فقراؤهم منه ما صاروا به أغنياء وفضل فهو لهم (و) (لـ) (امرأة) فقيرة قريبة للواقف (لورجلت) بضم الراء وكسر الجيم أي فرضت رجلا (عصب) أي كان عاصبا كالبنات والاخت وبنات الاخ والعمة وبنات العم وبنات المعتق لا الخالة وبنات البنات والجددة لام (فان ضاق) الحبس الراجع لا قرب فقراء عصبه الحبس عن العصبه والبنات (قدم البنات) على العصبه (و) (ان وقف) (على اثنين) معينين كزيد وعمر وأهذين (وبعدها) يكون وقفا (على الفقراء) يكون (نصيب من مات) من الاثنين (لهم) أي الفقراء لا لرفيقه واستثنى من قوله ورجع ان انقطع لا قرب فقراء عصبه الحبس فقال (الا) اذا وقف على عدد محصور وحدث وقفه عليهم بمدة صريحا أو نوحيا (كـ) وقف (على عشرة) مثلا عندهم وسماهم أو قال هؤلاء (حياتهم) أو ما عاشوا فلا يكون مؤبدا ويقسم بينهم بالسوية

ومن مات منهم فنصيبه لباقيهم ولو واحد أو ان ماتوا جميعا (فيملك) الوقف أى يملكه الواقف ان كان حيا أو وارثه ان كان ميتا (بعدهم) أى العشرة (و) (الا أن يقف (في) مصالح (كقنطرة) ور باط ومسجد وسبيل ماء فانه دمت (ولم يرج عودها) أى رجوع القنطرة فيصرف الوقف على مصالحها (في) مصالح (مثلها) يحتمل مثلها في النوع وذلك قنطرة ويحتمل في الجنس من حيث النفع العام كمسجد ور باط وسبيل وهما قولان (والا) أى وان رجى عودها (وقف) أى اخر الوقف (لها) أى القنطرة ولا يرجع الى فقراء عصابة الواقف (و) من قال دارى مثلا (صدقة لفلان) ولم يذكر قرية التأيد (ف) هى ملك (له) أى فلان (أو) قال صدقة (المساكين) مثلا فكذلك أى ملك فتباع (فرق ثمنها) أى الذات المتصدق بها عليهم (بالاجتهاد) من الوصي ولا يلزم تعميمهم لنعذرهم ولا نعلم برده المتصدق (ولا يشترط) في صحة الوقف (التنجيز) أى عدم التعليق بل يصح التعليق كهذا وقف بعد شهر أو عام (و) ان أطلق الوقف ولم يقيده بتنجيز ولا تعليق (حمل في) صورة (الإطلاق) لصيغة عن التقييد بالتمجيز والتعليق (عليه) أى التنجيز اذا اصل في الانشاء مقارنة لفظه لمعناه وشبه في الحمل عند الإطلاق فقال (كتسوية ذكر بأشئ) في قسمته ريعته عند الإطلاق كهذا وقف على أولادى أو أولاد فلان اذا انجروا عن النسوبة يحتاج لدليل كالارث فان قيد بشئ (و) أتبع (و) لا يشترط في صحة الوقف (التأيد) أى كونه مؤبدا دائما بدوام الشئ الموقوف فيصح وقفه مدة معينة ثم ترفع وقفته ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف (ولا) يشترط (٢٠٨) في الوقف (تعيين مصرفه) أى ما يصرف ريعه فيه من الخيرات فان وقف وقفا

فِيمَلِكُ بَعْدَهُمْ فِي كَقَنْطَرَةٍ وَلَمْ يُرْجِعْ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا وَالْأَوْقُفُ لَهَا وَصَدَقَهُ
لِفُلَانٍ فَلَهُ أَوْ لِلْمَسَاكِينِ فُرُقَ ثَمَنِهَا بِالْاجْتِهَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ وَحُمِلَ
فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيَةٍ أَنَّى يَذْكُرُ وَلَا التَّأْيِيدُ وَلَا تَعْيِينُ مَصْرُفِهِ
وَصُرْفَ فِي غَالِبٍ وَالْأَفْقَرَاءُ لَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ إِلَّا الْمُعَيَّنُ الْأَهْلُ فَإِنْ
رَدَّفَ كَمَنْقَطِغٍ وَاتَّبَعَ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ كَتَخْصِيصِ مَذْهَبٍ أَوْ نَاطِرٍ أَوْ
تَبْدِئَةٍ فَلَنْ يَكْذًا وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ إِنْ لَمْ يَقْلُ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ أَوْ
أَنْ مِنْ أَحْتِاجٍ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ بَاعَ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ
لَهُ أَوْ لَوَارِثِهِ كَمَا لِي وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ

ولم يعين مصرفه صح (وصرف)
ريعه (في غالب) الصرف فيه من
أهل بلد واقفه (والا) أى وان لم يكن
غالب (فالفقراء) أى المحتاجون
بصرف لهم ريعه (ولا) يشترط
في صحة الوقف (قبول مستحق)
ريعه (ه) أى الموقوف عليه الذي
يستحق غلة الوقف لانه قد لا يكون
موجودا كمن سيولد أو يكون
مجنونا أو غير مميز ولا يتصور قبوله
كمسجد وقنطرة ور باط (الا)
الشخص (المعين الاهل) أى الصالح

للقبول والرد هو الرشيد في شرط قبوله (فان رد) المعين الاهل للقبول والرد (ف) هو (ك) وقف (منقطع) مستحقه في لا
الرجوع حبسا السكن لا لا قرب فقراء عصابة المحبس على المشهور وحاصل ما نقل في هذه المسألة المعول عليه عند بعض العلماء من بقاء لغيره
قولان أحدهما مالك رضى الله تعالى عنه انه يكون حبسا على غير من رده والاخر لمطرف انه يرجع ملكا لجنبه اولورثته (واتبع
شرطه) أى الواقف وجوب (ان جاز) الشرط فيجب العمل به ولا يجوز العدول عنه الا ان يتعذر فيصرف في مثله كما تقدم في القنطرة
ونحوها ومثل للجائز فقال (كتخصيص) (أهل) (مذهب) معين بصرف غلة وقفه لهم أو بسكناه (أو) تخصيص (ناظر) عليه
بتخصيصه أو وصفه (أو تبديئة فلان بكذا) كشرطه ناثير من غلة وقفه فيبدأ بها من غلة العام بل (وان من غلة ثاني عام) عوضا عما
رتب له من غلة العام الذى قبله لعدمها (ان لم يقل) الواقف ابدؤا باعطائه (من غلة كل عام) كذا فان كان قال ذلك ومضى عام لا غلة
فيه فلا يعطى من غلة العام الذى بعده شيا عوضا عما رتب له من غلة الذى لا غلة له (أو) كشرط الوقف (ان من احتياج من المحبس
عليه) الى بيع الوقف (باع) وفي سماع ابن القاسم سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل حمل داره حبسا صدقة على ولده لا تباع
لان يحتاجوا الى بيعها فان احتاجوا الى بيعها واجتمع ماؤم عليه باعوا واقفتموها الذكروا لانتى سواء فيه فملكوا جميعا الارجالا
فأراد بيعها أذن له وقد احتاج الى بيعها قال نعم (أو) شرط الواقف انه (ان تسور) أى تعدي (عليه) أى الوقف (قاض) أو
غيره (من الظلمات) مر يدا كله (رجع) الوقف ملكا (له) أى واقفه ان كان حيا (أو لورثته) ان كان ميتا فله شرطه وشبه
في الرجوع للواقف ملكا فقال (ك) وقف (عليه) (و) (لا ولد له) أى الواقف فهو ملك لواقفه له بيعه ما لم يولد له فان ولد له

تُجْزَى ثَمَنِيَّهِ فَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ (لا) يَتَّبِعُ (شرط إصلاحه على مستحقه) أي الموقوف عليه فيبلغ الشرط ويصح الوقف (ك) شرط
توظيف (أرض موظفة) أي مجعول عليها مال يؤخذ كل عام أو شهر على من وقفت عليه فيصح وقفها وبنغي شرطه في كل حال
(لا) أن يشترط عليه دفع توظيفها (من غائتها) فيمتنع شرطه (على الأصح) عند غير واحد من المتأخرين وقيل لا يتبع (أو) شرط
(عدم بدء) من غلة الوقف (بإصلاحه) أي الوقف (أو) شرط عدم بدء (بنفقته) أي الوقف فيبلغ الشرط لا نه يودي إلى إبطاله
بالسكينة فلو شرط الوقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما ينخرم منه بطل شرطه (و) أن احتياج العقار الموقوف على معين
لِسكنته لا صلاح ولم يصلحه الموقوف عليه من ماله (أخرج السالكين الموقوف عليه للسكنى) أن اختل الربع (و) (بإصلاحه) الموقوف
عليه من ماله فيخرج منه (ليكرى) لغيره مدة مستقبله بشرط تعجيل كرائتها وإصلاحها بما يكرى به ويسكنه مكنته تلك المدة
فاذا تمت أخرج المكنتى (له) أي الموقوف عليه ليسكنه (وأنفق في فرس) أي عليه وقف (السكنى) ورباط وصله (أنفق) (من)
(بيت المال) فلا تلزم نفقته الحبس ولا الحبس عليه (بأن عدم) بيت المال (بيع) الغرس (وعوض ب) ثمنه (سلاح) ونحوه مما لا
يحتاج لنفقة وشبهه في البيع والتعويض فقال (ك) لو كلب (الفرس الحبس لكسرو والكلب داء يعتري الخيل شبهه بالجنون فلا ينتفع
به في نحو الغزو وينتفع به في نحو الطحن فيباع ويشترى به سلاح (وبيع ما) أي شيء موقوف صار (لا ينتفع به) فيما وقف عليه
وينتفع به في غيره كفرس يهرم وعبد كذلك وثوب يخلق حال كونه مالا ينتفع به (غير عقار) صار لا ينتفع به فيما حبس عليه فلا يباع
واذا بيع غير العقار وصرف ثمنه (في مثله) من فرس أو عبد أو ثوب (أو) شورت به في (٢٩ + ٢) (شقصه) أي بعضه أن لم يبلغ
ثمن كامل ابتداء الغرض الوقف

فان لم يوجد من يشارك تصديق به
(كان تألف) الحبس بجنايه فتصرف
قيمتها التي تؤخذ من الجاني في
مثله أو شقصه (و) يباع
(فضل) أي مازاد من
(الذكور) عن المحتاج إليه في
التزويج أحياناً الموقوفات
فيباع ويشترى بثمنه أمانات
(و) يباع (ما كبر من الأمانات)
الموقوفة ويصرف ثمنه (في) شراء

لَا يَشْرُطُ إِصْلَاحَهُ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٍ إِلَّا مِنْ غَلَّتِهَا عَلَى الْأَصْحَاءِ أَوْ
عَدَمَ بَدْءِ بِإِصْلَاحِهِ أَوْ بِنَفَقَتِهِ وَأَخْرَجَ السَّالِكِينَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلسَّكَنِ إِنْ لَمْ يُصْلَحْ
لِتَكْرَى لَهُ وَأَنْفَقَ فِي فَرَسٍ لِكَنْزٍ وَمِنْ يَدَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ عَدِمَ بَيْعَ وَعَوْضَ بِهِ
سِلَاحٌ كَمَا لَوْ كَلَبَ وَيَبِيعَ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلِهِ أَوْ شَقِصِهِ كَأَنْ تَأْلَفَ
وَفَضْلُ الذَّكَورِ وَمَا كَبُرَ مِنَ الْأَنْثَى فِي أَنْثَى لَا عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ وَتَقَضَّ وَلَوْ
بِغَيْرِ خَرِبٍ إِلَّا لَتَوْسِيعَ كَمَا سَجِدَ وَلَوْ جَبَرًا أَوْ أَمْرًا وَيَجْعَلُ ثَمَنَهُ لغيره وَمَنْ
هَدَمَ وَقَفًا فَعَلَيْهِ إِهَادَتُهُ وَتَنَاوُلَ الذَّرِيَّةُ وَلَوْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ

(٢٧ — جواهر الأكايل - - ثاني) (أمانات) وتجعل وقفاً عوضاً عما يبيع (لا) يباع (عقار) حبس أن لم يخرّب بل (و) أن
خرّب) وصار لا ينتفع به فيما حبس عليه ففي المدونة مع الموازية والعنتية وغيرهما منع بيع ما خرب من ربح حبس مطلقاً أي عن
التقييد بإمكان إصلاحه وفي جواز المناقلة به ببيع غير خرب قول الشيخ في رسالته وابن شيمان وابن رشد أن كانت هذه القطعة من
الأرض المحبسة انقطعت منفعتها جملة وعجز عن عمارتها وكرائها فلا بأس بالمعارضة فيها بمكان يكون حبساً مكانها ويكون ذلك بحكم من
القاضي بعد تبوت ذلك السبب والغلبة في المعوض عنه ويسجل ذلك ويشهد به (و) لا يباع (نقض) بكسر النون أي منقوض من العقار
الموقوف وبالغ على منع بيع العقار فقال (ولو ب) مقار (غير خرب) فلا يباع بحال من الأحوال (الا) إذا بيع العقار الموقوف (لتوسيع
كمسجد) وطريق ومقبرة ويجوز اختيار ابل (ولو) كذا جبراً (بالقضاء) على مستحقه أو ناظره فغير الموقوف أخرى (وأمروا) أي
الحبس عليهم الذين لهم ولايته ونظر (بجمل ثمنه) الذي يبيع به (لغيره) بأن يشتري به عقاراً ويجعل حبساً عوضاً عنه قال سحنون لم يجز
أصحابنا بيع الحبس بحال الإدار بجوار مسجد احتيج أن تضاف إليه ليتوسع بها فاجازوا بيعها له ويشترى بثمنها دار تكون حبساً وقد
دخل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم دور محبسه كانت تليه (ومن هدم وقفاً) أي عقاراً موقوفاً تعدي عليه فهدمه (فعليه إعادته)
ببناؤه كما كان (وتناول الذرية) أي هذا اللفظ الواقع في قوله وقف على ذريتي أو ذرية فلان الحافداي ولد بنت الواقف أو فلان لأن
عيسى ابن مريم عليه السلام من ذرية إبراهيم عليه السلام قال الله تعالى ومن ذريته داود وسليمان وإيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك
نجمي الحسين وزكريا ويحيى وعيسى وهو ولد بنت وحكي ابن رشد قولاً بعدم شمول الذرية الخافد (و) تناول (ولدان) أي زيد
مثلاً (وفلانة) أي هدم مثلاً فسمي الذكور والأناث ثم قال وأولادهم فتناول الحافد عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وجميع أصحابه

والمتاخرين لعدو ضمير أولادهم إلى الأولاد والخافد من أولاد الأوالاد قال ابن عرفة هذا هو الصواب وخطأ ابن رشد قول ابن زرب لا يدخل الخافد فيما ذكر (أو) وقف على أولادى (الذكور والائاث) بدور ذكر أسمائهم (وأولادهم) ويتناول (الخافد) أى ولد البنات مقعول تناول حذفه من الأولين لدلالة هذا عليه (لا) يتناول (نسبى) فى قوله وفتت على نسبى الخافد ويتناول أولاده الذكور والائاث وأولاد أولاده الذكور ذكورا وائاثا ولا يتناول من يتنسب للواقف بأمرأة سواء كانت بنته أو بنت ابنه وضابط ذلك أن كل ذكر أو أنثى يحول بينه وبين الحبس انتهى لا يشمله لفظ النسب ولا العقب ولا الولد (و) لا يتناول (الخافد) (و) لا يتناول (ولدى) الخافد قال ابن رشد إذا قال الحبس حبست على ولدى أو على أولادى ولم يزد عليه فيكون الحبس على أولاده ذكورا وائاثا وعلى أولاد بناته الذكر أن دون الائاث ولا يدخل فيه أولاد البنات على مذهب الإمام مالك رضى الله تعالى عنه للاجماع على أن أولاد البنات لاميراث لهم (و) لا يتناول (ولدى وولد ولدى) الخافد قال البناتى عدم دخول الخافد فى هذا وما بعده رواه ابن عبدوس وابن وهب عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه ورجحه فى المقدمات لكن انظر مع ما لا بنى الحسن وذلك أنه لما قال فى المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا شئ لولد البنات للاجماع انهم لم يدخلوا فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم قال أبو الحسن ما نصه قوله ولا شئ لولد البنات إنما يرجع لقوله ومن قال حبس على ولدى ولا يرجع لقوله على ولدى وولد ولدى على ولدى وولد ولدى فان ولد البنات يدخلون وكذلك كلما زاد درجة يدخلون الى حيث انتهى الحبس اهـ ووقعه ابن غارى فى تكميله وقال عقبه هذا هو المشهور وقال ابن غازى فى المقدمات روى عن مالك رضى الله تعالى (٢١٠) عنه أنه لا شئ لولد البنات فى ذاب أيضا اهـ فدل على أن ما رجحه فى

أَوِ الذُّكُورُ وَالْإِثْنَانُ وَأَوْلَادُهُمُ الْخَافِدُ لَا نَسَبِيَّ وَعَقَبِيَّ وَوَلَدِيَّ وَوَلَدِيَّ وَلَدِيَّ
وَأَوْلَادِيَّ وَأَوْلَادِيَّ وَأَوْلَادِيَّ وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ وَبَنِيَّ
وَالْإِخْوَةُ الْأُنثَى وَرِجَالُ الْإِخْوَةِ وَنِسَاؤُهُمُ الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ وَبَنِيَّ أَبِي إِخْوَتِهِ الذُّكُورُ
وَأَوْلَادُهُمْ وَالْأَهْلِيَّةُ الْعَصْبَةُ وَمَنْ لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتٌ وَأَقَارِبِي أَقَارِبِ جِهَتِي
مُطْلَقًا وَإِنْ نَصَرِي وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقُ وَوَلَدُهُ وَمُعْتَقُ أَبِيهِ وَابْنُهُ وَقَوْمُهُ عَصَبَتُهُ
فَقَطُّ وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ وَصَغِيرٌ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَشَابٌّ وَحَدَثٌ لِلْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا فَكَهْلٌ
لِلسَّتِّينَ وَإِلَّا فَشَيْخٌ وَشَمِلَ الْإِنْتَى كَالْأَرْمَلِ

المقدمات وتبعه عليه المصنف
خلاف المشهور (و) لا يتناول
(أولادى وأولاد أولادى) الخافد
قال التتائي ليس هذا مكررا
مع ما قبله لانهم إنما يتكلمون
على بيان الفاظ الواقف وهذا
اللفظ غير الذى قبله (ولا)
يتناول (بنى وبنى بنى) الخافد
(وفى) تناول (ولدى وولد
الخافد وعدم تناوله (قولان) قال
ابن رشد إذا قال حبست على

والملك

ولدى وأولادهم فروى ابن أبى زمنين لا يدخل البنات فى الحبس بهذا اللفظ (و) تناول

(الاخوة) فى قوله وقف على اخوتى (الاثنى) من أى جهة ولولا ما قل الله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقد أجرى الائاث فى
الحجب مجرى الذكور (و) تناول (رجال اخوتى ونسائهم الصغير) والصغيرة (و) تناول (بنو ابى اخوته) أى الواقف الذكور
أشقاء أولاد (و) تناول (أى الذكور خاصة) (و) تناول (آلى و) تناول (أهلى العصبية) ويدخل فى كل منهما الابن وابنه
وان نزل والاب والجدوان علا والاخوة وبنوهم وان نزلوا والاعمام وبنوهم (ومن) أى امرأة (لو رجلت) أى فرضت رجلا
(عصب) أى كان ماصبا كبنات وبنات اب وأم وجدة أب وعممة وبنات أخ وبنات عم (و) تناول (أقاربى أقارب جهتي) أى جهة
أبيه وجهة أمه (مطلقا) عن التقييد بذكورة أو أنوثة يتناول العمات وبناتهن والخالات وبناتهن والاخوات وبناتهن وبنات
الاخوة ان كانوا مسلمين بل (وان) كانوا (نصرى) بفتح النون وسكون الصاد (و) تناول (مواليه) جمع مولى (المتعق) بفتح
التاء الذى باشر الواقف عتقه (وولده) أى المتعق بالفتح (ومعتق أبيه) أى الواقف (و) تناول (ابنه) أى الواقف (و) تناول
(قومه) أى الواقف (عصبته فقط) فهو خاص بالرجال العصبية دون النساء لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نسائهن من نسائهن وقول
زهرا قوم آل حصن أم نساء (و) تناول (طفل وصبي وصغير من لم يبلغ) الحلم فلو قال أطفال أهلى تناول من لم يبلغ الحلم وكذلك لو قال
على صبيانهم وصغارهم (و) تناول (شاب وحدث) من بلغ منتها (لاربعة) سنة (والا) يكن فى سن مما سبق بان تجاوز
سنة الاربعين (ف) هو (كهل للستين) عاما (والا) يكن ابن ستين بان تجاوزها (ف) هو (شيخ) الى منتها همرة (وشمل)
كل واحد من طفل وما بعده (الاثنى) وشبهه فى شمول الاثنى فقال (كلفظ) الارمل فلو قال كهلهم على كان لمن جاوز

الاربعين من ذكورهم وان انهم الى ان يكمل الستين ولو قال على شيو خهم كان من جاو الستين من الذكور والاناث ولو قال لاراملهم
 لكان لارجل الارمل كالرأة الارملة (والملك) بكسر الميم على الشيء الموقوف باق (للاوقف) قال ابن عرفة صرح بالباقي بقاء
 ملك الحبس على حبسه وهو لا يملك تزكية حوائط الاحباس على ملك حبسها وقول اللخمي آخر الشفعة التي حبس بسقط الملك غلطها
 (لا الغلة) الناشئة من الشيء الموقوف فليست لواقفه بل للموقوف عليه وفرع على كون الملك للواقف فقال (فله) أي الواقف (ولو ارثه
 منع من) شخص (يريد اصلاحه) أي الوقف المحتاج للاصلاح قال ابن غازي بهذا قطع ابن شاس وابن الحاجب تبعه ابن شعبان
 ووجهه ابن عبد السلام بان الحبس مملوك لحبسه وكل مملوك لا يجوز لغير مالكة تصرفه فيه بدون اذن مالكة (و) ان أكرى الوقف
 ناظره بكرة لا غبن فيه على الوقف ثم وجد من يزيد في كرائته (لا يفسخ كرائته) (أرادها غير مكتر) قال ابن غازي أراد الا أن
 يثبت الغبن (ولا يقسم) من كراء الوقف (الا) كراء (ماض زمنه) لان قسم ما لم يمض زمنه يؤدي الى اعطاء من لم يستحق
 بموته قبل نجي زمانه وحرمان من يستحق ولادته أو قدومه بعد قسمه في زمنه (وأكرى) الوقف (ناظره) أي الوقف لغير من
 مرجعه له (ان كان على معينين) ومفعول أكرى (كالمستأجرين) فيجوز كراء من حبس عليه ربع امامين لا أكثر وذلك في
 رواية ابن القاسم وفي سماع أشهب اجازته خمسة وعشرين سنة وبالرواية الاولى القضاء واستحسن قضاء قرطبة كونه لاربعة أعوام
 خوف اندراسه بطول مكثه بيد مكرية (و) الكراء (لمن مرجعه) أي رجوع (٢١١) الوقف (له) ولو ملكا (كالمشرك)

ستين فاذا حبس داراء على زيد
 حياته ثم على عمر وأى ثم تكون
 هبة لعمر و فيجوز لزيد كراؤها
 لعمر وعشرة أعوام وقيد كلام
 المصنف بما اذا لم يشترط الواقف
 مدة والاعمال بها وبما اذا لم تدع
 الضرورة لكرائها الا أكثر من
 ذلك لمصلحة الوقف والاجاز
 ما تدعو الضرورة له اه وأراد
 المصنف بناظره الموقوف عليه وأما
 غيره فيجوز له أن يكرى أن يدمن
 ذلك لان الاجارة لا تنفسخ بموته
 (وان بنى محبس عليه) في الحبس

وَالْمَلِكُ لِلْوَقْفِ لَا الْغَلَّةُ فَلَهُ وَلَوِ ارْتَبَهُ مَنَعٌ مِّنْ يُرِيدُ اصْلَاحَهُ وَلَا يَفْسَخُ
 كِرَاؤُهُ لَزِيَادَةٍ وَلَا يُقْسَمُ إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ وَأَكْرَى نَاطِرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ
 كَالسَّنَيْنِ وَلَمْ يَمْرُجْهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَإِنْ بَنَى مُحْبَسٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ
 فَضَّلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةٍ وَسَكْنَى وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنًا لِغَيْرِهِ
 إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ

باب

الهبة تملك بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك

(فان مات) الباني (ولم يبين) كون ما بناه ملكا أو وقفا (فهو) أي المبني (وقف) قل أو أكثر قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة
 فلا شيء فيه لو ارثه وان كان بن انه ملك له فهو لورثته (و) اذا وقف عقار الاغتلال أو السكنى (على من لا يحاط به) كالفقراء
 والمساكين والعلماء والمراطين والجاهدين (أو) على (قوم وأقاربهم أو) قف (على كوله) وولد ولده أو أخوته أو بني عمه (ولم يعينهم)
 أي لم يعين الواقف اولاده (فضل) الناظر (المولى) بضم الميم وفتح الواو واللام مشددة على الوقف ومعمول فضل (أهل الحاجة).
 الشديدة (و) أهل (العيال) على خفيف الحاجة ومن لا عيال له أو قلبية وصلة فضل (في غلة وسكنى) وقال ابن الماجشون لا يفضل
 الا بشئ طمن الواقف (و) ان فضل المولى على الوقف على من لا يحاط بهم بعضهم في السكنى لشدة فقره ثم استغنى فلا يخرج (لا يخرج)
 شخص ساكن) فقير فضله المتولى بالسكنى في الحبس على من لا يحاط بهم كقوم وأقاربهم ثم استغنى فلا يخرج (لا يخرج) فقير (غيره) الا
 لشرط من الحبس ان من استغنى يخرج لغيره فيخرج عملا بشرطه (أو) لغيره انقطع (ببدا آخر فيخرج ومفهوم انقطاع
 انه لو سافر ليعود فلا يسقط حقه وله كراؤه حتى يعود (أو) لحصول سفر (بعيد) يشبه الانقطاع أو يريد المقام في الموضع
 الذي سافر اليه فيخرج والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان الهبة وأحكامها وما يتعلق بها (الهبة) أي حقيقة تباشر عا (تملك)
 أي لذات (بلا عوض) أي لوجه المعطى بالفتح فقط أو له ولثواب الآخرة معا بقرينة قوله (و) التملك لذات بلا عوض (لثواب)
 الله تعالى في الدار (الآخرة صدقة) وهو معطوف على محذوف أي الهبة تملك بلا عوض لوجه المعطى والهبة لثواب الآخرة
 صدقة (وصحت) الهبة (في كل مملوك) للواهب

(ينقل) أى يقبل ملكه النقل شرعاً فلا تصح في مدبر وام ولد واستمتاع بزوجته أو مصرية وتعقب بحوزة ما لا يجوز نقل ملكه كجملد
 ضحية وأجيب بأنه قابل للنقل بغير البيع ونحوه أما تصح (من له تبرع بها) أى الذات الموهوبة فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا سفيه
 ولا رقيق ولا مفلس ولا بملك الغير ولا لزوجة أو مريض بما زاد على ثلث مالها (و) تصح هبة المملوك أن كان معلوماً بل (وان) كان
 (مجهولاً) ففي المد، نة الغرر في الهبة لغير الثواب جائز لا في البيع فمن وهب لرجل مورثه من فلان وهو لا يدري كم هو سدس أو ربع أو
 وهبة نصيبه من دار أو جدار وهو لا يدري كم ذلك فذلك جائز وتصح هبة المملوك أن جاز بعه بل (وان) كان (كلياً) ما دوناً فيه
 وسواء كان الموهوب شيئاً موجوداً في الخارج (أو) كان (دينياً) في ذمة الدين (وهو) أى تملك الدين وهبته (إبراء) أى إسقاط
 للدين عن ذمة مدينه وتفرغ لهامنه (ان وهب) الدين (من هو) أى الدين ثابت (عليه) أى المدين ظاهره أنه لا يحتاج لقبول
 المدين وبه قال أشهب رحمه الله تعالى وصدر في اختصار المتطبعة بأنه ان لم يقبل حتى مات أى الواهب بطلت وهذا قول ابن القاسم رحمه
 الله تعالى (والا) أى وان لم يهب الدين لمن هو عليه بأن وهبه لغيره (فهبة لغير مدينه) كالرهن للدين في توقف قبضه على اشهاد
 بذلك وعلى أن يجمع الواهب بين الموهوب له بين المدين ودفع ذكر الدين للموهوب له أن كان له ذكر وتصح هبة المملوك أن لم يكن رهنًا
 بل (وان) كان (رهنًا) في حق (لم يقبض) أى لم يقبضه المرتهن ولا غيره من رهنه حتى وهبه لغيره من رهنه فالموهوب له أحق به من
 مرتهنه (و) قد (أيسر رهنه) بالدين المرهون فيه فان كان معسر فرهنه أحق به (أو) لم يوسر رهنه (و) رضى مرتهنه (بدفعه
 للموهوب له) (والا) أى وان لم يرض مرتهنه بدفعه للموهوب له ورهنه ميسر (قضى عليه) أى الراهن (بنفسه) أى الرهن من الحق
 المرهون فيه ودفعه للموهوب له (ان كان الدين) (٢١٢) المرهون فيه (عما) أى الدين الذي (يعجل) أى يقضى على مستحقه بقبوله

يُنْقَلُ مِمَّنْ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا وَإِنْ مَجْهُولًا أَوْ كَلْبًا وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَآنُ وَهُبَ لِمَنْ عَلَيْهِ
 وَإِلَّا فَكَالْرَهْنِ وَرَهْنًا لَمْ يَقْبُضْ وَأَيَسَّرَ رَهْنَهُ أَوْ رَضِيَ مَرْتِنَهُ وَالْقَضَى بِفَكَه
 إِنْ كَانَ مِمَّا يَعْجَلُ وَإِلَّا بَقِيَ لِبَعْدِ الْأَجَلِ بِصِغَةٍ أَوْ مَفْهُمًا وَإِنْ يَفْعَلُ كَتَخْلِيَةٍ
 وَلَدِهِ لَا بَابَيْنِ مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ وَحِيزٌ وَإِنْ بِلَا أَذْنٍ وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ وَبَطَلَتْ إِنْ
 تَأَخَّرَ لَدَيْنِ مُحِيطٍ أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَدَ وَلَا قِيَمَةَ
 أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ الْمُعِينَةُ لَهُ إِنْ لَمْ يُشْهَدْ

قبل حلول أجله ان عجله المدين بان
 كان عيناً ولو من بيع أو عرضاً من
 خصوص قرض (والا) أى وان لم
 يكن الدين مما يعجل بان كان عرضاً
 من بيع (بقي) الرهن يدمر رهنه
 رهنًا (أ) ما (بعد) تمام (الأجل)
 للدين فيقضى الراهن الميسر الدين
 المرهون فيه ويدفع الرهن للموهوب
 له وليس للراهن الواهب أخذ

الرهن من المرتهن ودفعه للموهوب له قبل تمام الاجل والاثان برهن آخر ثقة عوضاً عنه لتعلق حق المرتهن بعينه وصلة كان
 صححت الهبة في كل مملوك (بصيغة) من مادة الهبة كوهبت وأنا وهب وهذا موهوب أو هبة وأنت موهوب لك كذا (أو) بلقظ (مفهمها)
 أى الهبة من غير مادتها كما عطيت ومنحت وبذلت ونحلت ان كان مفهمها قولاً بل (وان) كان مفهمها مصوراً (بفعل) فأى شئ يدل على
 الرضا اعتبر (لا) تنعقد الهبة بقول الاب لابنه (ابن) فعل أمر من البناء (مع قوله) أى الاب الذى أمر ابنه بالبناء هذه (داره) أى الابن
 فإذا مات الاب فلا يختص الابن بالارض التي بناها بل يشاركه فيها الورثة وللأب قيمة بناءه منقوضاً (وحيز) الموهوب من واهبه
 (وان) حوزة (بلاذن) من واهبه لخروج الموهوب من ملكه وصيرورته ملكاً للموهوب له ومالا من أمه أو الهبة (وان امتنع الواهب
 من دفعة للموهوب له) (أجبر عليه) أى على تسليمه للموهوب له فيقضى عليه بذلك ان منعه أياها (وبطلت) الهبة (ان تأخر) حوزها
 (أ) حصول (دين محيط) بال الواهب فالدين أولى والصدقة باطلة (أو) ان تأخر حوزها من الموهوب له حتى (وهب) الواهب الشئ
 الذى وهبه (الشخص) ثان) غير الموهوب له الاول (وحاز) الهبة الموهوب له الثانى فقد بطلت هبتها للاول عند أشهب ومحمد وفى أحد
 قولى ابن القاسم وظاهره علم الاول بالهبة له وفرط في حوزها أم لا مضى من الزمان ما يمكن فيه الحوز أم لا وهو كذلك (أو أعتق) الواهب
 الرقيق الموهوب قبل حوزها الموهوب له (أو استولد) الواهب الأمه قبل حوزها الموهوب له (ولا قيمة) للموهوب له على الواهب في المسائل
 الثلاثة (أو استصحب) الواهب (هدية) لشخص في بلد آخر كسكة المشرفة فمات الواهب قبل دفعها للموهوب له فتبطل الهدية وترجع
 لمورثته لموت قبل حوزها عنه (أو أرسلها) أى الهدية المهدى مع رسول للمهدى له (فمات) المهدى قبل أن يدفعها الرسول للمهدى له فتبطل
 لموت مهديها قبل حوزها عنه (أو) مات الموهوب له (المعينة) الهدية (له) قبل أن يحوزها (ان لم يشهد) المهدى بأنه أهدى ما استصحبه أو

أرسلها الى المهدي اليه المعين فان كان أشهد على ذلك فلا تبطل بموت المهدي ولا بموت المهدي له فتدفع المهدي له في صورة موت المهدي ولورثة المهدي له في صورة موته نفسه وشبهه في البطالان بموت المعطى قبل قبض المعطى له فقال (كان دفعت لمن) أي شخص مالا (يتصدق عنك ب) بذلك المال على الفقراء مثلاً وانت صحيح (ولم تشهد) على ذلك فان مات أيها الدافع قبل قبض الفقراء المال بطلت الصدقة ورجعت لورثتك ومفهوم عدم الاشهاد انك ان شهدت على ذلك فلا تبطل الصدقة بموتك قبل قبضها وهو كذلك كما وقع النص على ذلك في المدونة للإمام مالك رضي الله تعالى عنه (أو باع واهب) وهو به (قبل علم الموهوب) له بهبته له فلموهوب له رد بيعه في حياة الواهب وأخذ الموهوب بعينه وله امضاءه وأخذ ثمنه قال ابن غازي في بعض النسخ لا ان باع واهب قبل علم الموهوب له بأداة النفي والشرط به يستقيم الكلام ولا يمنع منه عطف اوجن وما بعده على المشتات والعاقيل يفهم (والا) أي وان باع الواهب الموهوب بعد علم الموهوب له بهبته له (فد) بيعه ماض لا يردو (الثمن للمعطى رويت) المدونة (بفتح الطاء) اسم مفعول أي الموهوب له (و) رويت بـ (كسر ها) أي الطاء اسم فاعل أي الواهب (أوجن) أي وبطلت الهبة ان جن الواهب قبل حوزها الموهوب له (أو مرض) الواهب قبل حوز الموهوب له (وانصلا) أي جنون الواهب ومرضه (بموت) أي الواهب ومفهومه انه ان صح من مرضه صحة بيعة أو أفاق من جنونه أفاقه بيعة فلا تبطل الهبة فللموهوب له قبضها منه بعد صحته أو أفاقه (أو وهب) المودع بالكسر الودعة (ل) شخص (مودع) بالفتح (ولم يقبل) المودع بالفتح الموهوب له الهبة بان لم يقبل قبلت (لموته) أي الواهب بطلت الهبة فان قبلها قبل موته صححت لصحة حوزها بعد قبولها (وصح) قبول الموهوب له الهبة بعد موت واهبها (ان) كان الموهوب له قد (قبض) الهبة (ليروى) أي يتفكرو ويتأمل في ان الاحسن قبولها (٢١٣) أوردناها في واهبها وقبلها الموهوب له بعد

موته (أو وجد) أي اهتم الموهوب له (فيه) أي حوز الهبة ومنعه الواهب منه حتى مات أي الواهب فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة بموته تنزيل للجد في الحوز منزله (أو) وهب شيئاً فقبله وطلبه منه فانكر الهبة فاقام الموهوب له بيعة بانه وهبه وطلب منه تزكيته فجدد (في تزكية شاهدة) ومات

كَأَنَّ دَفَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهَدْ لَا إِنْ بَاعَ وَاهَبَ قَبْلَ عِلْمِ
الْمَوْهُوبِ وَإِلَّا فَالْثَمَنُ لِمُعْطِي رُوِيَ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكُسْرِهَا أَوْ جُنَّ أَوْ مَرَضَ
وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ وَصَحَّ أَنْ قَبَضَ لِيَتَرَوَى أَوْ جَدَّ
فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِه شَاهِدِهِ أَوْ اعْتَقَ أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا شَهِدَ وَأَعْلَنَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ
بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ وَحُوزَ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا وَمُودِعٍ إِنْ عُلِمَ لَا غَاصِبَ
وَمَرْتَنٍ وَمُسْتَأْجَرٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ إِلَّا جَارَةً وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبِ

واهبه قبلها فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة اذا زكاه بعد موته وقال ابن الماجشون تبطل اذا غاية اقامة البيعة انها كإقرار واهبها بهما وهو لو أقر له بها ومات قبل قبضها بطلت (أو) ان (اعتق) الموهوب له الرقيق الموهوب (أو باع) الموهوب له الشيء الموهوب (أو وهب) الموهوب له ما وهب له لغيره قبل قبضه في المسائل الثلاثة صح حوزها وكان كحوزة اتفاقا في العتق والبيع وان لم يشهد وفي الهبة (إذا أشهد) الموهوب له على هبة ما وهب له لغيره (وأعلن) أي اظهر الموهوب له الاشهاد عند القاضي (أو لم يعلم بها) أي الهبة (الا بعد موته) أي الموهوب له قال ابن غازي وكذا تصبح الهبة اذا لم يعلم بها الموهوب له في حياته فلما مات علمها ورثته فلمهم القيام بها على الواهب الصحيح (و) ان وهب مالك رقيق خدمته لشخص مدة معلومة او حيا ته ثم وهب رقبته لا خر ثم مات الواهب وهو في حوز الخدم صح (حوز خدام) أي من وهبت له خدمة رقيق مدة معلومة او حيا ته ويكون ذلك حوز المن وهبت له رقبته فان مات الواهب قبل تمام مدة الا لخدام فلا حق لورثته في ذلك الرقيق (و) ان اعار مالك شيئاً لشخص ثم وهبه لا خر ثم مات الواهب وهو في حوز المستعير صح حوز شخص (مستعير) شيئاً لمن وهب له ذلك الشيء فان مات الواهب والشيء في يد مستعيره فهو حق للموهوب له لا لورثته واهبه (مطلقاً) عن التقييد بعلم الخدم والمستعير بالهبة وسواء كان الا لخدام والهبة دفعة واحدة او تاخرت الهبة عنه وسواء اشهد الواهب على الهبة او لم يشهد عليها (و) ان اودع المالك شيئاً عن شخص ثم وهبه لا خر ثم مات المالك وهو في حوز المودع صح حوز (مودع) بالفتح الموهوب له الودعة (ان علم) المودع بالفتح بالهبة فعلمه شرط في صحة حوز الموهوب له (لا) يصح ان يحوز للموهوب له شخص (غاصب) للشيء الموهوب (ومرتن ومستاجر) للموهوب في كل حال (الا ان يهب) المالك (الا جارة) أي المال الذي اجره للموهوب له الذات فيصح حوز المستاجر له (ولا) يصح الحوز (ان رجعت) الذات الموهوبة (اليه) أي واهبها (بعده) أي الحوز (بقرب)

على أن لا يقبضه إلا بعدها ولا يدري حاله بعدها (أو) هبة (فرس ابن يغزو) عليه (سنتين) شرط الواهب أنه (ينفق) الموهوب له (عليه) أي الفرس في تلك السنتين ثم تكون الفرس ملكا (للمدفع) له فلا يجوز ذلك للغرر (و) اشترط الواهب على الموهوب له أنه (لا يبيعه) أي لا يبيع الموهوب له (الفرس) (ما) (بعد) تمام (الاجل) أي السنتين (و) أن وهب أب لولده هبة (للاب) أي لا الجد (اعتصارها) أي اخذ الهبة (من ولده) بلا عوض ذكر أو كان أو أنق صغيرا كان أو كبيراً أو ظاهره ولو حازها الولد وهو كذلك على المشهور (كأم فقط) أي دون غيرها من جدته ونحوها فللام خاصة اعتصار ما وهبته لولدها وإنما تعتصر الأم التي (وهبت) ولدا (ذائب) فإن وهبت يتيماً فليس لها الاعتصار منه ولها الاعتصار من ذي الأب (و) أن كان الأب (مجنوناً) مطبقاً اذ هو كالعاقل في الاتفاق على ولده من ماله فليس ولده يتيماً ولها الاعتصار من ذي الأب حال الهبة أن استمر الأب حياً بل (ولو تيم) الولد أي صار يتيماً بموت أبيه بعد هبتها له فلها الاعتصار منه (على المختار) للخمى من الخلاف واستثنى مما يعتصره الأب فقال (الابن) أي تبرع من الأب والأم (أريد به) (الآخرة) أي ثوابها فليس لها اعتصاره لأنه صدقة ولا بن الما جشون كل هبة لولده لوجه الله تعالى ولطلب الآخرة أو لصلاة الرحم فلا تعتصر وشبه في منع الاعتصار فقال (كصدقة) من أب أو أم لولدهما (بلا شرط) لا اعتصارها فليس لها اعتصارها فلا اعتصار في الصدقات لا يكون إلا بشرط ومنه يؤخذ أنه تصدق عليه بشرط الاعتصار إن شاء وله الاعتصار وذكروا منع الاعتصار فقال (إن) لم تفت الهبة (بحالة) أي تغير (سوق) أي قيمة بزيادة أو نقص على قيمتها يوم هبتها فإن قامت بها فلا تعتصر هذا ظاهره ولكن قال الأقفهسي لو قال ولو قامت بحالة السوق لا يزيد ونقص وافق نص (٢١٥) الباجي إذا تغيرت الهبة في قيمتها بتغير

السواق فلا يمنع ذلك اعتصارها
قاله مطرف وابن الما جشون
واصبح ووجهه أن الهبة على حال
وزيادة القيمة ونقصانها لا تعلق لها
بها ولا تأثير له في صفتها فلا يمنع
اعتصارها قال ابن عازي في بعض
النسخ أن لم تفت لا بحالة السوق
بل يزيد أو نقص وهو الصواب اه
(أو) بمحصول (زيد) أي
زيادة في ذات الهبة ككبير
صغير وسمن هزيل (أو)

أَوْ فَرَسٍ إِنْ يَغْزُو سَنَيْنَ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا يَبِيعُهُ لِبَعْدِ الْأَجَلِ
وَالْأَبِ اعْتِصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ كَأُمٍ فَقَطْ وَهَبَتْ ذَائِبٍ وَإِنْ مَجْنُونًا وَلَوْ تَيَّمَتْ
عَلَى الْمُخْتَارِ إِلَّا فِيمَا أُرِيدَ بِهِ الْآخِرَةُ كَصَدَقَةٍ بِلاَ شَرْطٍ إِنْ لَمْ تَفْتَلَمْ بِحَوَالَةٍ
سُوقٍ بَلْ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ وَلَمْ يَنْتَكِحْ أَوْ يَدَّيْنِ لَهَا أَوْ يَطَا ئِيْبًا أَوْ يَمْرُضَ
كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَكَرِهَ
تَمْلِكُ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا يَرَكِبُهَا أَوْ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّتِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى
الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشَرْبِ اللَّبَنِ

بمحصول (نقص) فيها كتهدام ونسيان صنعة (و) انت (لم ينتكح) أي يزوج الولد الموهوب له لاجل الهبة •
فإن زوج لا جمل أو لو لم يدخل فاعتصارها ذكر إذا كان الولد أو أنثى لرغبة الناس في ذي المال وتعلق حق الزوج والزوجة به (أو)
أن لم (يدان) أي يامل الولد الموهوب له بدن يبيع أو يرض (لها) أي لا جمل يسرد بالهبة فإن دوين لها فاعتصارها (أو)
أن لم (يطأ) الابن البالغ أمة (تتبا) وهبه له أبوه أو أمه فإن وطئها فاعتصارها (أو) أن لم (يمرض) الموهوب له مرضاً نحو فاقان
مرض مرضاً نحو فاقان فاعتصارها لتعلق حق ورثتها (ك) مرض (واهب) مرضاً نحو فاقان فاعتصارها لانتهاه بانه إنما
يعتصرها لورثته (الأن يهب) الأب أو الأم لولده وهو (على) حاله من (هذه الأحوال) المانعة الاعتصار بان وهبه وهو متزوج
أو مدين أو مريض فله الاعتصار مع هذه الأحوال ولا يكون وجودها مانعاً منه (أو) الابن (يزول المرض) الحاصل الموهوب له
أو الواهب بعد الهبة فيعود الاعتصار (على المختار) للخمى من الخلاف (وكره تملك صدقة) للمتصدق بها (بغير ميراث) كشرائه أو قبول
هبة أو صدقة وأما تملكها بميراث فلا يكره لأنه ليس اختيارياً ولا الأصل في هذا أن عمر رضي الله تعالى عنه تصدق بفرس جواد على
رجل فلم يقم بحقه فاستشار عمر رضي الله تعالى عنه النبي ﷺ في شرائه منه وقال عمر أنه يديه برخص فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تشتره ولو أعطاك به بدرهم العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه (ولا يركبها) أي لا يركب المتصدق الدابة التي تصدق بها (أو)
يأكل (المتصدق) (غلتها) أي من تصدق على أجنبي بصدقة فلا يجوز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها أن كانت دابة (وهل) يحرم
الاتفااع بغلة الصدقة على المتصدق بها في كل حال (الأن يرضي الابن) المتصدق عليه (الكبير) أي البالغ الرشيد (بشرب اللبن) لمن
تصدق عليه بذات اللبن من أبيه أو أمه فلا يمنع اتفاقهما بشرب اللبن مما تصدقا به على الابن أو يمنع ولورضى به الكبير في الجواب

(تاويلان) أي فهمان لشارحي المدونة (وينفق على أب) وأم (افتقر) أي صار فقيراً فينفق عليه (منها) أي من صدقته على ولده فقير المدونة والاب والام اذا احتاجا فلا بأس أن ينفق عليهما ما تصدق به على ولدها (و) يجوز للاب (تقويم جارية) تصدق بها على ولده الصغير (أو عبد) تصدق به على ولده الصغير وتملكهما (للضرورة) أي احتياجه لوطء الجارية واستخدام العبد (ويستقصى) أي يبلغ الاب في قيمة الجارية أو العبد أقصاها وأعلاها (وجاز شرط الثواب) أي العوض المالى على الموهوب له في نظير الهبة مفارنا لصيغة الهبة كوهبتك أو أعطيتك أو منحتك أو منحتك هذا الشيء على أن تبتني أو تعوضني أو ترد على أو تكافئني وهو بيع في الحقيقة قال ابن يونس الهبة للثواب كالبيع في أكثر الحالات أهبة الثواب ليست على وجه القرابة وإنما هي على جهة المعاوضة مما لا يجوز بيعه لا يجوز هبته للثواب كالجنين في بطن أمه والعبد إلا بق ومالم يبدل صلاحه من ثمرة (ولزم) الثواب الموهوب له أي دفعه للواهب (ب) سبب (تعيينه) أي الثواب حال عقد الهبة بأن قال وهبتك هذا الثواب على أن تشيئ هذا العبد وهذه الدابة فرضي فان امتنع من دفعه جبر عليه (و) أن وهب شخص لأخر هبة وادعى أنها للثواب (صدق) شخص (واهب) شيئاً متمولاً لشخص آخر (في) قصد (ه) أي الثواب (أن لم يشهد عرف) جرى بين الناس (بضده) أي عدم الثواب على الهدية فان جرى عرف بضده فلا يصدق الواهب فيه ويصدق الواهب (و) أن كان وهب (لعرس) قال الباجي ما جرت به عادة الناس ببلد نامن اهداء الناس بعضهم إلى بعض الكباش وغيرها عند النكاح فقد قال ابن العطار أن ذلك على الثواب وبذلك رأيت القضاء في بلدنا قال لأن ضمان المهدى والمهدي لهم على ذلك يريد أن يعرف قال وذلك كما شرط في قضى للمهدي بقيمة الكباش حين قبضها المهدى إليه أن كانت بمجولة الوزن فان كانت معلومة الوزن قضى بوزنها وان كان (٢١٦) المهدي إليه بعث إلى المهدي قدر من لحم مطبوخ أو اكل عنده في العرس حوسب

به في قيمة هديته ولو كان هذا في بلد لا يعرف فيه هذا فلا يقضي فيه به بواب (وهل يخلف) الواهب على قصد الثواب مطلقاً شهد له العرف أولاً (أو) إنما يخلف (أن أشكل) الأمر ولم يشهد له العرف ولا عليه في الجواب (تاويلان) ويصدق الواهب في قصد الثواب (في) هبة (غير المسكوك) أي

غير الدرهم والدينار ما هبة المسكوك فلا يصدق فيه (الاب شرط) للثواب في هبة أي المسكوك فيعمل عليه ويشاب عنه وللأب عرض أو طعام أو حيوان (و) لا يصدق في قصد الثواب في هبة أحد الزوجين للآخر (في المدونة) لا يقضى بين الزوجين بالثواب في الهبة ولا بين والد وولده إلا أن يظهر ابتغاء الثواب بينهم مثل أن يكون للمرأة جارية فآرتها فطلبها منها زوجها وهو مرفقاً عطته إياها مريدة بها استغفر صلاته وعطيته والرجل كذلك يحسن لا مرأته والابن لا يهب بما يرى أنه أراد بذلك استغفر من أمه عند أبيه فقضى ذلك الثواب فان اتابته والارحج كل واحد منهم في هبته (و) لا يصدق في قصد الثواب من أهدي (لقادم) من سفر (عند قدمه) وان كان المهدي (فقيراً) أهدي (لغنى) عند الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (ولا يأخذ الفقير) المهدي للغنى عند قدمه (هديته) وان كانت (قائمة) بعينها بيد الغنى (ولزم) وأهبا أي هبة الثواب قبول القيمة أن دفعها له الموهوب له (لا) لزم (الموهوب) له وفاعل لزم (القيمة) للشيء الموهوب فله موهوب له ردّها (الاقوت بزید او نقص) في عين الهبة فليس له ردّها على المشهور (وله) أي الواهب (منها) أي الهبة من الموهوب له (حتى يقبضه) أي حتى يقبض الواهب الثواب من الموهوب له (وأثيب) أي دفع الموهوب له للواهب عوضاً عن هبته (ما) أي الشيء الذي (يقضى) أي يجوز دفعه قضاء (عنه) أي الموهوب (بيع) أي يجعل ثمنه في البيع (وان) كان ما يقضى عنه (معيباً) أشار به لقول المدونة وان وجد الواهب عيباً بالعوض فان كان عيباً فادحاً لا يتعاض في مثله كالجدام والبرص فله ردّه وأخذ الهبة إن لم تقم الآن يعوضه وان لم يكن فادحاً نظر إلى قيمة المعيب فان كانت كقيمة الهبة فأكتر فلا يجب له غيره لان ما زاد على القيمة تطوع غير لازم فان كان دون قيمتها فاقم له القيمة برىء وليس للواهب ردّ العوض إلا أن يأتي الموهوب له أن يتم له القيمة واستثنى مما يقضى عنه ببيع فقال (الا) مالم تجر العادة بانأته عنه (كحطب) وبن وحشيش مالم يثاب عادة بمثله فلا يلزم الواهب قبوله (والرقيق) (المأذون) له في التجرة الهبة

لثواب لانه بيع (ولاب في مال ولده) المحجور له لصغر أو سفه أو جنون (الهبة للثواب) لانه بيع وبيع الأب جائز على ابنه الصغير (وأن قال) الرشيد إنك أمر نفسه (داري) مثلا (صدقة) وصله قال (يعين) ذلم أقبل كذا أو ان هلت أكد وداري صدقة حال كونه (مطابقا) أي قال قولاه مطلقا بفتح اللام من التقيد بكونه صدقة عليه بها غير معين (أو) قال داري صدقة (بغيرها) أي الميعين بأن قال ابتداء داري صدقة بلا تعليق على فعل أو عدمه (و) الخالاه (لميعين) انتصدق عليه بأن أطلق وعلى نحو المساكين وأني تنفذ الصدقة في الصدور الثلاث (لم يقض عليه) أي لا يحكم عليه بتنفيذ الصدقة بها أي الدار أو بما يؤمر به (بخلاف) قوله في غير معين داري صدقة على فلان (المعين) وأني من تنفيذها فيقضى عليه به لتعيين مستحقها (وفي) القضاء بتنفيذ صدقة (على) مسجد معين (وعدم القضاء) (قولان) قول أنه يجزى كتنفيذ على وجهه وقول أنه لا يجزى لأن الانقاع ليس للمسجد وإنما هو لجماعة الناس فهي كصدقة على غير معين (وقضى بين) شخص (مسلم) وشخص (ذمي) ونسب للذمة أي الهبة بالترام الأحكام الاسلام (فيها) أي هبة الثواب من أحدهما للآخر (بحكمنا) عشر المسامير والله سبحانه هو تعالى أعلم (باب) في اللقطة والضالة والابق واللقيط وأحكامها وما يتعلق بها (اللقطة) أي معناها شرعا (مال معصوم عرض) أي تها واستعد وصار معرضا (للضياع) تنفقه واستخائن له (وان كلبا) مأذونافيه لحراسة أو صيد (وفرسا وحمارا) قال النخعي البئر والخيل وسائر الدواب (٢١٧) التي لا يخاف عليهما من سبع ولا غيره لا تؤخذ ولا فتقن أخذوا تعرف عاملا

(ورد) المال المتقطط لمدعيه (بمعرفة) عفاص (مشدود فيه) المال من كيس أو منديل ومحوهما (و) معرفة وكاه مشدود (به) من نحو خيط هذا هو المعروف في اللغة وبه فسر ابن القاسم العفاص والوكاه وحكي عليه الاجمع (و) بمعرفة (عده) أي المال ويرد لمن عرف الثلاثة (بلايين) انه له (وقضى له) أي لمن عرف الثلاثة برد اللقطة له فيقدم (على ذي) أي عارف (العدد والوزن) وادعاهما كل منهما لنفسه (وان) ادعى اللقطة رجل ووصفها وطمعها يستحقها به وادعى آخر (و) وصف

وَلِلَّابِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ الْهَبَةُ لِلثَّوَابِ وَإِنْ قَالَ دَارِي صَدَقَةٌ يَمِينٍ مُطْلَقًا أَوْ بغيرها
وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ وَفِي مَسْجِدٍ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ وَقَضِيَ بَيْنَ
مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ فِيهَا بِحُكْمِنَا

(باب)

الَلْقَطَةُ مَالٌ مَعْصُومٌ عَرَضٌ لِلْضَيَاعِ وَإِنْ كَلْبًا وَفَرَسًا وَحِمَارًا وَرُدَّ بِمَعْرِفَةِ مَشْهُودٍ
فِيهِ وَبِهِ وَعَدَّدَهُ بِلَايَمِينَ وَقَضِيَ لَهُ عَلَى ذِي الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ
أَوَّلٍ وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلْفًا وَقَسِمَتْ كَيْتَتَيْنِ لَمْ يُؤْرَخَا وَالْأَوَّلُ الْقَدَمُ وَالْآخِرُ الْضَمَانُ
عَلَى دَافِعٍ يَوْصَفُ وَإِنْ قَامَتْ بَيْنَهُ لَغَيْرِهِ وَاسْتَوَى بِالْوَاحِدَةِ إِنْ جَهِلَ غَيْرُهَا
لَا غَلَطَ عَلَى الْآظْهِرِ وَلَمْ يُضَرْ جَلْمُهُ بِقَدْرِهِ وَوَجَبَ

(٢٨) — جواهر الأكليل — ثاني) اللقطة شخص (ثان وصف) شخص (أول) أي بعينه (ولم يبين) أي لم ينفصل الأول (بها) أي باللقطة من خمس وصفها بار وصف الثاني وصف الأول قبل انقله الالاول بها واشتهار امرها (حلقة) أي علف كل منهما اما ليست للآخر وانما له (وقسمت بينهما) بالسوية ان حلفا او كلا وأن حلف أحدهما أو كل الآخر اختص الحلف بها وشبه في حلقةها وقسمها بينهما يقال (رد) أقامت (بلايين) تتكاثر في العدد تعارضتين في الشهادته بأن شهدت احدهما ام الهدا والاخرى لأنها للآخر (لم يؤرخا) أي البينان في حلفه ونقسم بينهما (والا) أي وان رخت (ف) اللقطة لمقيم البينة (القديم) تاريخا (ولا ضمان على) ما لقط (دافع) اللقطة لمن ادعى انها له بان وصفها (يوصف) يسوغ دفعها له بان عرف عفاصها أو وكاهها ثم ادعى آخر ووصفها مثل الاول أو أتم منه ولم تقم له بينة بل (وأقامت بينة لغيره) أي غير المدفع له لا (و) ان ادعى اللقطة شخص ووصف عفاصها وقال لم اعرف وكاهها أو بالعكس (استوى) أي لا يستعمل في دفعها له (ب) بالصفة (الواحدة) من العفاص والوكاه وانما استوى عسى ان يأتي غيره بازيد منه فان لم يأت غيره فتدفع له (ان جهل) مدعيها (غيرها) أي غير الصفة التي عرفها أي قال لم اعرفها (لا) ان (غلط) في غيرها بان وصفه بغير ما هو به فقبل له ليس كذلك يقال غلطت فلادفع له (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (ولم) الاولى لا (يضر جهله) أي مدعى اللقطة (بقدره) أي المال المتقطط، ذاعرف عفاصه ووكاهه أو أحدهما وجهل الآخر (ووجب

(أخذه) أي المال الذي وجد في غير حرز وخيف ضياعه أن ترك في محله (لخوف) أخذ شخص (خائن) في أخذه بأن يأخذه قاصدا تملكه. وحينئذ فيجب على من وجده أخذه وحفظه إذ حفظ مال الغير واجب هذا إن علم وأجده أمانة نفسه (لا أن علم) وأجده (خائنا فهو) وتوكيد لهما وذلك أن علم من نفسه أنه لو أخذه يملكه ولا يعرفه وحينئذ (فيحرم) عليه أخذه واستظهر ابن عبد السلام وجوب أخذه وترك الخيانة ولا يكون علمه خيانة نفسه عذرا مسقطا عنه ما وجب عليه من حفظ مال الغير واستحسنه الخطاب (والا) أي وإن لم يخف عليهما من خائن (كره) أخذه (على الاحسن) والموضوع أنه علم أمانة نفسه (و) وجب (تعريفه) أي المال الملتقط (سنة) من حين أخذه ويجب التعريف سنة إن كان المال كثيرا بل (ولو) كان (كذلو) ومخلاه فلا فرق في وجوب التعريف سنة بين الكثير واليسير على ظاهر رواية ابن القاسم في المدونة (ولا) يجب أن يعرف مالا (تفها) لا تنتمت إليه النفوس كفلس وتمررة وكسرة وهول وأجده إن شاء كله وإن شاء نصفه ويكفي التعريف (بمطار) أي الموضع الذي يظن أن صاحب اللقطة يطلبها بها (بكتاب مسجد) وهو وضع العادة واجتماع الناس ويعرفه (في كل يومين أو ثلاثة) من الأيام مرة ويعرفه (بنفسه) أي وأجده المال (أو بمن يثق) أي يضمئن (به) قلبه ويتقدم أمانته وصدق بغير اجرة (أو باجرة معها) أي اللقطة (أن لم يعرف) اللقطة (مثله) أي الملتقط لا زراؤه فان كان مثله يعرفها فلا يستاجر على تعريفها إلا من مال نفسه لا نه باللقطة كانه التزم التعريف بنفسه (و) تعرف (بالبدين) أن وجدت بينهما أي البدين (ولا يذكر) المعروف (جنسها على المختار) لا تخفي (ودفعت) اللقطة (لغير) بفتح الحاء المهملة وكسرها أي (٢١٨) عالم ذي (أن وجدت بقرية) كفار أهل (ذمة) روى ابن القاسم في اللقطة توجد

أَخَذَهُ لَخَوْفِ خَائِنٍ لَا إِنْ عِلْمَ خِيَانَتِهِ هُوَ فَيَحْرُمُ وَلَا كَرِهَ عَلَيَّ الْأَحْسَنِ
وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً وَلَوْ كَذَلُو لَا تَأْفِهًا بِمِطَانٍ طَلَبَهَا بِكِتَابٍ مَسْجِدٍ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةٍ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يَثِقُ بِهِ أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مِثْلَهُ وَبِالْبَلَدَيْنِ
إِنْ وَجِدَتْ بَيْنَهُمَا وَلَا يَذْكُرُ جِنْسَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَدُفِيتْ لِخَبَرٍ أَنْ وَجِدَتْ
بِقَرْيَةٍ ذِمَّةٌ وَلَهُ حَبْسُهَا بَعْدَهُ أَوْ التَّصَدُّقُ أَوْ التَّمْلِكُ وَلَوْ بِمَكَّةَ ضَامِنًا فِيهَا
كَنْيَّةٌ أَخَذَهَا قَبْلَ مَا وَرَدَهَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلْحِفْظِ إِلَّا بِقُرْبٍ فَنَأْوِيْلَانِ وَذُو الرِّقِّ
كَذَلِكَ وَقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ وَلَهُ أَكْلُ مَا يَفْسُدُ

في قرية ليس فيها لأهل الذمة تدفع لا حبارهم (وله) أي الملتقط بعد السنة (حبسها) أي إبقاء اللقطة عنده وديعة لربها (أو) التصديق بها عن ربها وأما التصديق بها عن نفسه فهو داخل في التملك (أو التملك) لها أي اقتراضها لنفسه والتصرف فيها فإن جاء ربهادفعها له في الأول وغرم له عوضها في الآخرين (ولو) التقطها (بمكة) أشار بولوى خلاف

بعض المتأخرين بأن لتقطها لا تملك لخبر لا تحمل ساقطتها إلا لشدة قول المازري حكم لقطه بمكة حكم لقطه سائر البلاد ومحل الحديث عندنا على المبالغة في التعريف لرجوع ربها ببلده وعدم عودها إلا بعد أعوام قال ابن عروة هذا حجة على المذهب لا له وهو أنائل أن يقول الاتصال الحديث على قعدة إلا ما ملك رضى الله تعالى عنه من تقديمه العمل عليه واضح ويقال جاء الحديث لدفع وهم الاستغناء عن التعريف بمكة لغلبة تفرق الحجاج مشرقين ومغربين ومد المطايا اعتناقها ولا فائدة في التعريف فذكر النبي ﷺ أن التعريف فيها كغيرها لا احتمال بقاء صاحبها بمكة أو توكيله مقامها بحال كون الملتقط المتصدق أو التملك بعد السنة (ضامنا) اللقطة لمستحقها إذا جاء بعد ذلك (فيهما) أي التصديق والتملك وشبه في الضمان يقال (كنية) الملتقط (أخذا) أي تملك اللقطة (قبل) تمامها أي السنة قال ابن الحجب هي أمانة ما لم ينو اختزها وتصير كالغصوب (و) (كردها) أي اللقطة لموضعها الذي وجدت به (بعد أخذه) للحفظ) والتعريف وطول الزمان فتلفت فيضمونها (الا) ردوا بعد أخذها للحفظ (بقرب) من وقت أخذها (فنى ضمها) إذا تلفت وعدمه (أو ويلان) الأول لابن رشد والثاني للحمي وفي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى من التقط لقطه فبعد أن حازها وبأن يرد لها موضعها أو لغيره ضمها وأما إن ردها في موضعها مكانه من ساعته كمن مر في أثر رجل فوجد شيئا أخذه وصاح به فهذا ملك فقال لا فتركه فلا شيء عليه (وذو الرق) أي الشخص المذهب بالرقية حكمه في التقاط اللقطة وتعرفها سنة وفعلة بما يشاء بعدها (كذلك) أي كالحرق (و) أن تملكها أو تصدق بها (قبل) تمام (السنة) أي (في رقبته) فليس لسيده إسقاطها عنه لأن ربها لم يسلطه عليها ويخير بين فدائه بموضا أو إسلامه فيها وفهم قبل السنة أنها بعد ما في ذمته كالحرق وهو كذلك (وله) أي الملتقط (أكل ما يفسد) بالتأخير كفاكهة وطري

لحم ان وجد بغير قرية بل (وان) وجد (بقريه) ولا يضمه على الاصح والتصدق به أولى وأكله أولى من طرحه (وله أكل شاة) وجدها (بغيره) أى صحراء ليس بها ماء ولا عشب وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الشاة هي لك أو لا خبزك أو للذئب فأوجبها له ملكا وشبهه في جواز الأكل فقال (كبر) وجدت (بمحل خريف) عليها من سباع ونحوها وجوز عرطش وعمرس وقها للامير ان فيجوز لولا جدتها أكلها ولا يضمها (والا) أى وان لم تكن البقر بمحل خريف (تركت) قال ابن القاسم ضالة البقر ان كانت بموضع يخاف عليها فيه من السباع والذئب فهي كالغنم وان كانت لا يخاف عليها من السباع فهي كالابل وشبهه في الترك فقال (ك) ضالة (ابل) فيجب تركها بمحل وجودها ومحرم التقاطها (فان أخذت) أى التقت ضالة الا بل (عرفت) سنة (ثم) ان لم يوجد مستحقها (تركت بمحلها) الذى وجدت به (و) له (كرأ بقر) ملتقطه (ونحوها) كخيل وبغال وحمير ويصرف كراؤها (في علقها كراء مضمونا) أى أموها ما قبلته لا يخشى عليها الهلاك منه (و) له (ركوب دابة) ملتقطه من موضع التقاطها (أو ضعه) أى الملتقط (والا) أى وان لم يركبها الموضع بان ركبها لغيره (ضن) قيمتها ان هلك بسبب ركوبها وأجزتها ان سلمت (و) له (غلاتها) قال ابن غازي المراد الغلة هنا لبنها وزبدتها وسمتها دون صوفها ودون كرائها بل دليل تقويم الكراء والصوف حكمه حكم النسل بدليل قوله في خيار النقيصة بخلاف ولد وثمره أبرت وصوف تم أولا (دون نسلا) قال مطرف وابن الماجشون نتاج الضالة مثلاً (و) ان أنفق الملتقط على اللقطة نفقة (خير بها بين فكها ب) دفع (٢١٩) عوض (النفقة) الملتقط (واسلامها)

الملتقطها في النفقة التي أتمتها عليها (وان باعها) أى الملتقط (بعدها) أى السنة ثم جاء ربها (فما لربها) أى ليس لربها (الا الثمن) الذى يبيع به فليس له رد بيعها وان كانت قائمة (بخلاف) ما (لو وجدها) اي مستحق اللقطة (يبد المسكين) الذى تصدق الملتقط بها عليه (أو) وجدها يبد (مبتاع) أى مشتر (منه) أى المسكين فله أخذها في المسألتين (ولد) شخص (الملتقط الرجوع عليه) أى المسكين باللقطة ان وجدها عنده

ولو بقرية وشاة بغيره كبر بمحل خوف والا تركت كابل وان أخذت عرفت ثم تركت بمحلها وكراء بقر ونحوها في علقها كراء مضموناً وركوب دابة لموضعها والا ضمن وغلاتها دون نسلها وخير ربها بين فكها بالنفقة أو إسلامها وان باعها بعد ما مال إليها الا الثمن بخلاف ما لو وجدها بيد المسكين أو مبتاع منه فله أخذها وللملتقط الرجوع عليه ان أخذ منه قيمتها الا ان يتصدق بها عن نفسه وان نقصت بعد نية تملكها فله أخذها أو قيمتها ووجب لقط طفل نبيذ كفاية وحضائته ونفقته ان لم يعط من الفى الا ان يملك كسبة أو يوجد معه أو مدفون تحته ان كانت معه رقعة ورؤوسه على أبيه ان طرحه عمداً والقول له انه لم ينفق حسبة وهو حر ولو لاؤه

و يضمن ان وجدها عنده (ان أخذ) صاحبها (منه) أى الملتقط (قيمته) في كل حال (الا ان يتصدق) الملتقط (بها عن نفسه) فلا يرجع على المسكين شيء (وان نقصت) لقطة عند الملتقط (بعد نية) الملتقط (بتملكها) بعد السنة (فله أخذها) ناقصة بلا ارش لنقصها (أو) أخذ (قيمته) يوم نية تملكها وتركها الملتقط (ووجب لقط طفل نبيذ) أى طرح فيجب التقاطه لوجوب حفظ النفس وجوبا (كفاية) فلا يلقط بالغ ولا طفل غير متبوء ويعلم كونه منه بذا بقرينة الحال (و) وجبت (حضايته) أى تربيته وحفظه على الملتقط لا التزامه ذلك بأخذه (و) وجبت (نفقته) أى اللقيط على الملتقط حتى يبلغ الذكراً قادر على الكسب ويدخل بالانثى زوجها (ان لم يعط من الفى) أى مال بيت مال المسكين ما يكفيه (الا ان يملك) اللقيط (كسبة) وصدقة وغلة حبس (أو) الا ان (يوجد معه مال) مر بوط في لفافته (أو) يوجد شيء (مدفون) تحته (ان كانت معه رقعة) من ورق أو جلد مكتوب فيها ان المدفون تحت اللقيط له فذكر له حينئذ (و) وجب الملتقط (رجوعه على أبيه) بعوض ما نفقه عليه (ان طرحه) الاب (عمداً) قال ابن القاسم ومن التقت لقيطاً فانفق عليه فأتى رجل وأقام البينة انه ابنه فليتبعة بما أنفق عليه ان كان الاب موسراً في حين النفقة لا نه تلزمه نفقته ان تعمد الاب طرحه وان لم يكن هو طرحه فلا شيء عليه وقال أشهب لا شيء على الاب بحال لان المنفق محتسب (والقول له) اي الملتقط يمينه (انه لم ينفق) عليه (حسبة) بكسر فسكون أى تبرعاً لله تعالى اذا ادعى الاب انه أنفق عليه حسبة وهذا اذا أشكل الامر ولم تقم قرينة على أحد المربين (وهو) أى اللقيط (حر) لارق الملتقط (ولو لاؤه) أى ميراث اللقيط اذا مات بلا وارث

(أ) بيت مال (مسلمين) لا ملتقطه (وحكمه باسلامه) أي اللقيط ان جد (في قرى) جمع قرية (المسلمين) لانه الاصل والغالب وشبه في (الحكم) باسلامه فقال (كان لم يكن) بوجود (فيها) أي القرية التي وجد اللقيط فيها (الابتن) للمسلمين فيحكم باسلامه (ان) التلقطه مسلم (و) ان وجد (في قرى الشرك) أي الكفر فهو (مشرك) أي محكوم بكفره ولولا التلقطه مسلم عند ابن القاسم وقال أشهب ان التلقطه مسلم حكم باسلامه (ولم) الاولى لا (بالحق) نسب اللقيط (بملتقطه ولا) (غيره الا بيمينه) شهادة بشيرت نسبه بملتقطه أو غيره (أو بوجه) أي قرينة على صدق مدعيه كان يشتهر بموت أولاده واعتقاده قتل بعض العوام أن طرح الولد يوم ولادته ماش فزعم أن طرحه لذلك (ولا يرد) أي لا يرد الملتقط اللقيط (بعد أخذه) لانه حضائه عليه بأخذه في كل حال (الا أن يأخذه ليدفعه للحاكم) لا لقصده ترييته (فلم يقبله) الحاكم فملتقطه رده لموضع التقاطه (و) الحال (الموضع مطروق) للناس كثيرا قال الباجي اذا كان الموضع مطروقا وأيقن أن غيره يأخذه والا فلا يرد له انه يعرضه للتألف (و) ان تراحم على اللقيط اثنتان فاكثروا كل منهم صالحا لحضائه وأراد كل أخذه (قدم السابق) أي السابق منهم اليه واركان غيره أولى منه (ثم) ان لم يكن أسبق قدم (الاولى) أي اللاحق بكفائه (والا) أي وان لم يكن أسبق ولا أولى (فالقرعة) تضرب بينهم فمن خرجت بتقدمه قدم (وينبغي الا شاهد) على التلقاط خوف استرقاقه أو تبنيه (وليس) (أ) قيق (٢٢٠) مكاتب ونحوه كدبر ومعتق لاجل وأم ولد وأولى القن (التقاط) اللقيط

لِلْمُسْلِمِينَ وَحُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ كَأَن لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ
إِنْ التَّقَطُّهُ مُسْلِمٌ وَإِنْ فِي قُرَى الشَّرِكِ فَشُرْكٌ وَلَمْ يَلْحَقْ بِمِلَّتِقَطِهِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا
بِبَيِّنَةٍ أَوْ بَوَجْهِ وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ إِرْفَعُهُ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ
وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ وَقَدْ تَمَّ الْأَسْبَقُ ثُمَّ الْأَوْلَى وَالْأَقْرَعُ وَيَنْبَغِي الْأَشْهَادُ
وَلَيْسَ لِمَكَاتِبٍ وَنَحْوِهِ التَّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَنَزَعَ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ
غَيْرِهِ وَنُدِبَ أَخْذُ آبٍ لِمَنْ يَعْرِفُ وَلَا فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخْذَهُ رَفَعَهُ لِلْإِمَامِ
وَوَقَفَ سَنَةً ثُمَّ يَبِيعُ وَلَا يَهْمِلُ وَأَخْذَ نَفَقَتِهِ وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ
أَعْتَقْتَهُ وَلَهُ عَتَقَتُهُ وَهَبْتَهُ لَغَيْرِ ثَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمَنَتْهُ إِنْ أَرْسَلَهُ
الْأَخْوَفُ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ فِيمَا يَعْطَبُ فِيهِ لِأَنَّهُ أَبَقَ مِنْهُ وَإِنْ مَرَّتْ نَهْنَاءُ
وَحَلَفَ وَاسْتَحَقَّتْ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَأَخْذَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا

(بغير إذن السيد) فان أذن فهو الملتقط وجهه ذلك ان اللقيط يحتاج الى حضائه وهي تبرعه وهو ليس من أهله (ونزع) لقيط (محكوم) باسلامه من ملتقط (غيره) أي المسلم وهو الكافر خوف ترييته على دينه واسترقاقه (ونذب) اخذ (أبق) أي هارب من مال له (لمن) أي الشخص الذي يعرف (ربه) قريبا كان جارا أو غيرها (والا) أي وان لم يعرف ربه (فلا) يندب له أخذه (فان) اخذه وهو لا يعرف ربه (رفعه) أي رفع الأخذ الآبق (للإمام) أي حاكم بلده اماما كان أو نائبه (ووقف) الآبق عنده أي الحاكم

(سنة) ونفقته من بيت المال (ثم) ان لم يظفر به (بيع) الآبق بمد تمام السنة (ولا يترك) أي لا يترك دعواه بعد السنة يذهب حيث يشاء كضالة الا بل (و) اذا باعه الامام (أخذ نفقته) التي أنفقت عليه من بيت المال من ثمنه الذي يبيع به وجعل ببقية ثمنه اذا نذر به في بيت المال (و) اذا باعه الامام (مضى ببيعته) وان قال ربه كنت أعتقته (قبل بيعه) لا تمامه بالتجديد على نقض بيعه الا ان تشهد بيمينه له باعتاقه قبله فينقض بيعه (وله) أي رب الآبق (عتقه) أي الآبق ناجزا عما نأوا عن كفارة طهارتوا الى اجل وكتبته وتديره والتصدق به والا يصاء به (وهبته لغير ثواب) وتقام عليه الحدود (الشرعية) ان نأوا وسرق وشرب مسكرا أو قذف وردة وترك صلاة ونحوها (وضمنه) أخذه (ان ارسله) أي ان اطلق الآخذ الآبق وخلى سبيله بعد اخذه فهو ضامن له في كل حال (الا) لخوف منه أي الآبق ان يقتل أخذه أو يضره في نفسه أو ماله فلا يوجب ارساله ضامنه وشبهه في الضمان فقال (كمن استأجره) أي الآبق فيما أي عمل (يعطى فيه) وعطى بالفعل فانه يضمنه فان كان لا يعطى في مثله فله به اجرة ان كان له بال (لا) يضمن آخذ الآبق (ان ابق منه) بلا تعد ولا نفر بط (وان) كان الرقيق (مرتهنا) يفتح الهاء أي مرهون في دين وابق من المرتهن بكسر الهاء فلا يضمنه فقوله وان مرتهنا لامة في نفى الضمان عن المرتهن (وحلف) المرتهن انه ابق منه فلا ضمان عليه لراهته (واستحققه) أي الا بق (سيده) بشاهدوين) من سيده انه له اذ هو مال وهو يكفي فيه شاهدو يمين (و) ان ادعى شخص ان الا بق له (أخذه) المدعى (ان لم يكن الا

دعواه (أي المدعى انه له (ان صدقه) الا بقی فی دعواه انه له (وليرفع) من أخذ الا بقی أمره (الامام) العدل (اذا لم يعرف) أخذه (مستحقة) أي الا بقی (ان لم يخف) أخذه (ظلمه) أي الامام بان كان عدلا فان خاف ظلمه فلا يرفعه اليه (وان أتى رجل) قاضيا أو واليا (بكتاب قاض) آخر مضمونه (انه قد شهد عندي) عدلان (ان صاحب) أي حامل (كتابي هذا فلان) كذا بتعن علم شخص كزيد (هرب منه عبد) صفته كذا (ووصفه أي وصف فلان العبد وعند القاضي المكتوب اليه عبد محبوس بتلك الصفة) فليدفع (القاضي الذي أتاه الكتاب العبد الذي عنده) اليه (أي الى صاحب الكتاب) بذلك (الكتاب والله أعلم) باب في بيان شروط وأحكام القضاء وما يتماق به (أم) أي مستحق (القضاء عدل) أي بالغ عاقل مسلم ذكر حر غير فاق ولا مرتك ما يخل به ، وأنه قال القرافي ان لم يوجد عدل ولي أمثل الموجودين وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى خصال القضاة تجتمع اليوم في أحد فان اجتمع منها خصلتان العلم والورع ولي (ذكر) فلا تصح تولية امرأة لحديث البخاري ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (فطن) صفة مشبهة من الفطنة أي النباهة وجودة العقل فلا تصح تولية المغفل الذي ينخدع بتحسين الكلام ولا ينتبه لما يفيد الاقرار وحيل الخصوم والشهود فلا يكتفى بالعقل التكلفى الخطاب الا حسن ذو فطنة المسنوي لم أر من ذكر الفطنة من الشروط الا ابن الحاجب ومحقق المذهب انها من المندوبات (مجتهد) أي فيه أهلية الاجتهاد المطابق (ان وجد) فلا تصح تولية مقلد مع وجوده (والا) أي وان لم يوجد مجتهد (فامثل) أي أكمل (مقلد) فلا تصح تولية مقلد دونه مع وجوده البناني (٢٢١) هذا يقتضي ان ولاية الامثل شروط صحيحة فلا .

تنفذ ولاية من دونه مع وجوده ولا أظن هذا يسلم وعيارة ابن عبد السلام وغيره ينبغي أن يختار أعلم المقلدين ممن له فطنة نفيس الاجب لا خلاف في اعتبار كون القاضي عالما مع وجوده والذي يحتاج اليه من العلم كونه مجتهدا عياض المازري ولبن العربي شرطه كونه عالما مجتهدا أو مقلدا ان فقد المجتهد كشرط كونه حرا مسلما (وزيد) على الشروط السابقة للقضاء (ا) يجوز تولية (الامام الاعظم) الخليفة عن رسول

دَعَاكَ أَنْ صَدَّقَهُ وَلِيَرَفَعَ لِلْإِمَامِ أَنْ لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحِقَّهُ أَنْ لَمْ يَخَفْ ظُلْمَهُ وَأَنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فَلَانَ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ وَوَصَفَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ

باب

أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرَ فُطْنٌ مُجْتَهِدٌ أَنْ وَجِدَ وَالْأَمَثِلُ مُقْلِدٌ وَزَيْدُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ قُرَشِيٌّ فَحُكْمٌ يَقُولُ مُقْلِدُهُ وَنَفَذَ حُكْمَ أَعْمَى وَأَبْكُمْ وَأَصَمٌّ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَعَيِّنُ أَوَ الْخَائِفُ فَتَنَةً أَنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْ ضِيَاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ وَأَجْبَرُ وَإِنْ بَضْرَبَ وَإِلَّا فَلَهُ الْهَرَبُ وَإِنْ عُنِيَ

الله ﷺ في إمامة الصلوات الخمس والجمعة والعديد من الحكم بين المسلمين وحفظ الاسلام واقامة حدوده وجهاد الكفار والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيشرط فيه العدالة والذكورة والفطنة والعلم ونائب فاعل زيد (قرشي) أي منسوب لقرش لكونه منهم لقوله ﷺ قدموا قرشا ولا تقدمواوها وقوله عليه الصلاة والسلام الا ئمة من قرش في الصحاح قرش قبيلة وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان ولد النضر فهو قرشي دون ولد كنانة ومن فوقه (وحكم) القاضي المقلد (يقول مقلده) ابن الحاجب يلزمه المصير الى قول مقلده وقيل لا يلزمه (ونفذ) أي مضى (حكم) قاض (أعمى وأبكم وأصم) الواو بمعنى أو وفيها وظاهره سواء ولي كذلك أو طرأ عليه بعدها (ووجب) على الامام أو نائبه (عزله) أي الاعمى أو الأبكم أو الأصم عن القضاء (ولزم) القضاء الشخص (المتعين) له لا فراده بشرطه فيلزمه طلبه وقبوله ولا يجوز له الامتناع منه ووجب على الامام توليته وامانته على الحق (أو الخائف فتنة) بعدم توليه بين المسلمين أو في نفسه والحال انه لم ينفرد بشرطه (أو) الخائف (ضياع الحق) على مستحقة بتولية غيره فيلزمه (القبول والطلب) لتوليته (و) ان امتنع المتعين من القبول (أجبر) على القبول (وان بضرب) قيل للامام مالك رضي الله تعالى عنه أجبر بالسجن والضرب قال نعم ابن عرفة قبول ولاية القضاء من فروض الكفاية ان كان بالبلد مصلحون لذلك فان لم يكن من يصلح لذلك لا واحد تعين عليه وأجبر على الدخول فيه (والا) أي وان لم يتعين عليه ولم يخف فتنة ولا ضياع الحق (فله) أي من فيه شرطه (الهرب) من توليته ان لم يعينه الامام بل (وان عين) من الامام لتولية

القضاء (وحرّم الجاهل) الاولى لفاقدا أهلية لانه أكثر فائدة قال المازري يحرم طلب القضاء لفاقدا أهلية (وحرّم) أيضا على (طاب دنيا) بجمعها به وحرّم أيضا على من قصد به الانتقام من أعدائه (ونذب) طلب وقبول تولية القضاء صاحب علم خفي (ليشهر علمه) للناس فينتفعون به لان الجاهل لا يعبأ به ولا يأتي اليه سمع وشبه في النذب فقال (ك) تولية (ورع) أي تارك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات والنزه هو الذي لا يطمع فيما عند الناس (غني) لانه ربما دعاه فقره الى استمالة الاغنياء والضراعة لهم وتمييزهم على الفقراء اذا انما صموا معهم فاذا كان غنيا بعد ذلك (حليم) حسن الخلق يتحمل ما وقع محضرته من الخصوص من غير انتهاك حرمة الله تعالى لا يستفزه الغضب ولا يحمل على تعجيل العقوبة ما لم تنتهك حرمة الله تعالى (نزه) أي لا يتطلع لما في أيدي الناس فيستوى عنده الاغنياء والفقراء (مستشير) للمعلماء ولا يستقل برأيه أي شانه ذلك خوف خطاه (بلادين) عليه لا جدلا نهذل بالنهار وهم بالليل كما في الحديث (و) بلاد (حد) في قذف أو غيره سواء قضى فيما حذفيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا يقبل فيما حذفيه ويقبل في غيره (و) بلازائد (في الدهاء) بفتح الدال مدودا كذا ضبطه من قتيبة كالدكاء والعطاء لئلا يحمل على حكمه بالقراسة وعدم اعتبار البيئة واليمين وقد عزل عمر رضي الله تعالى عنه زياد الدلك وقال كرهت أن أجعل علي فضل عقلك وكان من الدهاء (و) بلا (بطانة) أي خلطاء (سوء) وان آمن عليه الجور (و) نذب للقاضي (منع الراكبين) أي الذين يركبون (معه) (و) الاشخاص (المصاحبين) له) لغير ضرورة لتوصل كثير من المبطلين بهم الى تنفيذ أغراضهم الفاسدة (و) نذب (تخفيف الاعوان) لذلك ولا نهم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أعوان ولا لابي بكر (٢٢٢) ولا لمرضى الله تعالى عنها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يطوف وحده الا

أن يضطرب الى الأعوان فليخفف
وحرّم الجاهل وطالب دنيا ونذب ليشهر علمه كورع غني حليم نزه نسيب
مستشير بلادين وحدّ وزائد في الدهاء وباطانة سوء ومنع الراكبين معه
والمصاحبين له وتخفيف الأعوان واتخاذ من يخبره بما يقال في سيرته
وحكمه وشهوده وتأديب من أساء عليه الا في مثل اتق الله في أمري فليرفق
به ولم يستخلف الا لوسع عمله في جهة بعدت من علم ما استخلف فيه
وانعزل بموته لاهو بموت الأمير ولو الخليفة ولا تقبل شهادة بعده أنه
قضى بكذا وجاز تعدد مستقل أو خاص بناحية أو نوع والقول للطالب ثم
من سبق رسوله والا

ما استطاع (و) نذب (تخاذل من)
أي عدل (بخبره بما) أي القول
الذي (يقال) من الناس (في
سيرته) أي حالة القاضي (وحكمه
فان كان خيرا حمد الله تعالى
ودام عليه وان كان شرا اتاب منه
(و) في (شهوده) المرتبين
لسماع الدعاوى وتسجيلها ليكون
على بصيرة فيهم فيبقى عدو لهم
وأخيارهم ويطرد خلافهم
(و) نذب (تأديب من أساء)
أي تعدي (عليه) بمجلس حكمه

بقوله له ظلمتني أو جرت على (الا في مثل) قول بعض المتحاكمين للقاضي (اتق الله في أمري) أو اذكرو قوفك بين يدي أقرع
الله للقضاء بينك وبين الناس بما فيه إشارة للاساءة فلا يؤدبه (وليرفق) القاضي وجوبا (به) أي من قال اتق الله في أمري ويقول له
رزقني الله وأياك تقواه (و) يؤدب من أساء (على خصمه) في مجلس قضائه بقوله له يا ظالم أو يا فاجر ولم يستخلف القاضي قاضيا آخر
ينوب عنه في الحكم الا وسع أي اتساع (عمله) أي البلاد التي ولي للقضاء فيها فيستخلف قاضيا يقضى نيا به عنه في جهة بعدت عن بلده
الذي هو به واذا استخلف في الجهة البعيدة فاما يستخلف (من علم ما استخلف فيه) من أبواب الفقه من نكاح أو بيع أو قرض أو غيرها
ولا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه الا اذا استخلف في جميعها (وانعزل) المستخلف بفتح اللام (بموته) أي بموت مستخلفه بكسرها
لانه كوكيله (لا) ينعزل (هو) أي القاضي (بموت الأمير ولو) كان (الخليفة) قال اصبح لا ينعزل القاضي بموت موليه كان الامام
أو أميره (و) اذا حكم القاضي بنان ثم عزل وولي غيره فرفع (اجدها للقاضي الجديد وان كسر حكم المعزول) (لا تقبل شهادته) أي
القاضي المعزول (بعده) أي عزله انه (قضى) بينهما (بكذا) قبل عزله ولو شهد معه آخر لا نها شهادة على فعل نفسه (وجاز تعدد)
قاض (مستقل عام) أي منفرد كل قاض بالحكم في جميع مملكة الامام الذي ولاه وجميع انواع المعاملات (او) تعدد مستقل (خاص
بناحية) أي جهة من مملكة ولاه (او) تعدد مستقل خاص (بنوع) من انواع الفقه كالنكاح أو البيع (و) ان تعدد القضاة
المستقلون او تنازع الخصمان في الرفع وار اذا احدهما الرفع الى قاض والاخر الرفع الى غيره (بالقول للطالب) المازري فان دعا احد
الخصمين لغير من دعا اليه الاخر قدم الاسبق فان تساوى اقرع بينهما (ثم) أن تطالبا بالقول ل (من سبق رسوله والا) أي وان لم

يسبق رسول أحدهما بأن استويا في المعجزة (أفرغ بينهما) وشبه في تقديم الطالب ثم القرعة فقال (كلادعاء) أي ذكر الدعوي
 للقاضي فيقدم الطالب بالكلام فإن تطالبا فالقرعة بينهما أيهما يتكلم أولا (و) جاز (تحكيم) رجل (غير خصم) أي غير أحد
 الخصمين لأن الشخص لا يحكم لنفسه ولا عليها (وغير جاهل) للخصمي إنما يجوز التحكيم للعدل مجتهد أو عامي يحكم باسترشاد العلماء
 (و) غير (كافر) وغير مجنون وغير موسوس (و) لا يجوز تسكيم شخص (غير مميز) لجنونه أو وسوسة أو اغواء قال الثباني هذا
 مستغنى عنه بقوله قبله وجاهل هو كذا قوله كافر ويجوز التحكيم للعدل العالم (في مال وجرح) ابن عرفة ظاهر الروايات أنه إنما
 يجوز التحكيم فيما يصح لأحدهما ترك حقه فيه (لا) يجوز التحكيم في (حد) لقذف أو زنا أو سرقة أو سكر (و) لا في (قتل)
 لقتال أو تارك صلاة (و) لا في (لعان) (و) لا في (ولاء) على عتق (و) لا في نسب (لاب و) لا في (طلاق و) لا في (عتق) لخطر
 هذه المسائل وتعلق حق غير الخصمين بها ما الله تعالى كالطلاق والعتق وأما لادمي كحق الولد في اللعان والنسب والعصبة في الولاء
 (ومضى) حكم الحكم في حد أو قتل أو لعان أو ولاء أو نسب أو طلاق أو عتق فلا ينقضه إلا ما مولا القاضي (ان حكم) في شيء منها حكما
 صوابا وأرب) الحكم أن نفذ حكمه بان قتل أو ضرب الحد الخطاب ظاهر كلام المصنف أنه يؤدب سواء أنفذ الحكم أو لم ينفذه بنفسه
 بان حكم به ورفعه إلى القاضي لينفذ الذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة والذخيرة وابن يونس وابن فرحون أن الأدب
 إنما يكون إذا نفذ ما حكم به بنفسه لو حكم ولم ينفذ فإن القاضي يضي حكمه وينهاه عن العود ولا يؤدبه ونص التوضيح أصبح إذا حكم
 فيما ذكرناه لا يحكم فيه قال القاضي يضي حكمه وينهاه عن العود ابن عبد السلام وقيم الحد وغيره ثم قال في التوضيح وإن فعل
 ذلك المحكم بنفسه فقتل أو اقتصر أو حد ثم رفع إلى الامام أدبه (٢٢٣) السلطان وزجره وأمضى ما كان صوابا من

حكمه اه (وفي) صحة حكم (صبي)
 مميز محكم (وعبد وفاسق وامرأة
 ثالثها) أي الأقوال صحته منهم
 (الاصبي) فلا يصح حكمه لعدم
 تكليفه (ورابعها) أي الأقوال
 صحته منهم (الاصبي) (وفاسقا)
 فلا يصح حكمهما (و) جاز للقاضي
 (ضرب خصم له) أي تبين
 لدهه بتأخير ما عليه مع قدرته على

أَفْرَعُ كَالِدَعَاءٍ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ خَصْمٍ وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمِيزٍ فِي مَالٍ وَجَرَحٍ
 لِأَحَدٍ وَلِعَانٍ وَقَتْلٍ وَوَلَاءٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ وَمَضَى أَنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَّبَ
 وَصَيَّ وَعَبَّدَ وَامْرَأَةً وَفَاسِقًا ثَالِثًا لَا الصَّبِيَّ وَرَابِعًا إِلَّا وَفَاسِقًا وَضَرَبَ خَصْمٌ لَدَّ
 وَعَزَلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ شَهَرَ عَدْلًا بِمَجْرَدِ شَكِيَّةٍ وَلِيَبْرَأَ عَنْ غَيْرِ سُخْطٍ
 وَخَفِيفٍ تُعْزِرُ بِمَسْجِدٍ لِأَحَدٍ وَجَاسَ بِهِ بِغَيْرِ عِيْدٍ وَقَدْ هَمَّ حَاجٌّ وَخَرُوجُهُ وَمَطَرٌ وَنَحْوُهُ
 وَاتَّخَذَ حَاجِبًا وَبَوَّابًا وَبَدَأَ بِمَحْبُوسٍ ثُمَّ وَصَّى وَمَالَ طِفْلٍ وَمَقَامٍ ثُمَّ ضَالٍّ وَنَادَى

دفعه (و) للخيبة أو الامير (عزله) أي القاضي (لمصلحة) كـ يكون غيره أقوى أو أحكم (و) الأولى لا (يبيعي) عزله
 (ان شهر) حال كونه (عدلا) أي ان اشتهرت عدليته (بمجرد شكية) أي بشكية مجردة عن الثبوت (ولبريء) الامام
 أو الامير من عزله (عن غير سخط) قال اصبح لا بأس اذا عزله أن يخبر الناس ببراءته كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بشر حبيبل رضي الله
 تعالى عنه حيث قال له أعن سخط عزلتني قال لا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى على عملنا منك فلم أريحل إلى الا ذلك
 وقال يا أمير المؤمنين ان عزتلك عيب فخير الناس بامري ففعل (و) جاز (خفيف تعزير) كخمس عشرة الاسواط (بمسجد) لانه
 مظنة للسلامة من خروج بحس (لا) يجوز (حد) وتعزير شديد به لانه ذريعة إلى أن يخرج منه ما يذبح في المسجد (وجلس)
 القاضي (به) أي المسجد للقضاة وروى ابن حبيب يجلس برحاب المسجد خارجه عند الخمي هذا أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم
 جنبوا مساحدكم رفع أصواتكم وخصوماتكم وإذا جلس في المسجد لل قضاء فانه يجلس (بغير) يوم (عيد) فطرا أو أضحي ويكره
 جلوسه يوم عيد لانه يوم فرح وسرور ومصافاة لا يوم خصاصة (و) بغير يوم (قدوم حاج) لاشتغال الناس فيه بهيئة القاديين
 (و) بغير يوم (مطر ونحوه) كيوم التروية ويوم عرفة (و) جاز (اتخاذ حاجب) للقاضي عن الحاجة عنده ويرتب أصحاب
 الخصوصيات في الدخول عليه ومنعهم من التزاحم عليه (و) اتخاذ (واب) للبيت الذي يجلس فيه للحكم يمنع من الحاجة له عند القاضي
 من الدخول (و) بدأ) القاضي ندبا أول ولايته (ب) النظر في شأن شخص (محبوس) لانه في عذاب فإن رآه مستحقا للإخراج
 أخرجه وان رآه مستحقا للإبقاء أبقاء (ثم) ينظر في امر (وهي) على إتمام (و) في (مال طفل) أي صغير مهمل (و) في حال
 قام) من قاض قبله على يمين مهمل (و) في حال حيوان (ضال) ولقيط وآبق (ونادي) أي يامر القاضي بالنداء على الناس

(يمنع معاملة يقيم) مهملاً لا وصى له ولا مقدم (و) منع معاملة شخص (سفيه) بالغ لا يحسن التصرف في المال مهملاً لا وصى له ولا مقدم (ورفع أمرهما) أي اليتيم والسفيه (اليه) لينظر في حالهما (ثم) ينظر في أحوال (الخصوم) فالنظر في أحوالهم متأخر عما تقدم ورتب القاضي (كاتباً عدلاً) يكتب الوقائع والأحكام ترتيباً واجباً (شرطاً) وقال الخطاب ترتيب الكتاب والمذكر والمترجم أولوى هذا ظاهر عباراتهم فإن أبا الحسن والقرافي جعلاهن آداب القضاء وقوله شرطاً كذا في بعض النسخ وفي بعضها مريضاً وهي الأولى (كذلك) في رتبة القاضي عدلاً ثقة ليخبره بأحوال الشهود سراً بعد البحث عنهم وسؤاله عنهم عدولاً وثقاتاً مؤمنين ولا يكتب أي بواحد أو اثنين خيفة مصداقته حبیباً أو عدواً (واختارهما) القاضي أي الكاتب والمذكر ولا كلام في اشتراط عدالة المذكر (و) الشخص (المترجم) أي الذي يدل لغه أعجمية بلغة عربية وعكسه وقوله والمترجم مبتدأ خبره قوله (مخير) فيكفي فيه واحد وقيل شاهد فلا يكفي واحد (كالحلف) لمن توجهت عليه بين وقام به مانع من حضور مجلس القضاء كراهة تخدره ومريض ومحبوس فيكفي فيه واحد لانه مخير (وأحضر) القاضي (العلماء) مجلس القضاء في معضلة (أو شاورهم) فيها ابن مرزوق ظاهر المصنف انه يخبر في ذلك وهو نقل ثالث والذي نقله غيره أن في المسألة قولين قيل يحضرون كعمل عثمان رضي الله تعالى عنه فانه كان إذا جلس للقضاء أحضر أربعة من علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم واستشارهم وقيل يرسل إليهم يستشيرهم من غير إحضار كعمل عمر رضي الله تعالى عنه والأول قول أشهب وابن المواز والثاني قول مطرف وابن الماجشون واجيب عن المصنف بأن أوفى كلامه لمتنوع الخلاف (و) أحضر (شهوداً) حال القضاء ليشهدوا على من (٢٢٤) أقر من الخصمين خشية أنكاره أقراره (ولم) الأولى لا (يفت) بضم الياء أي لا يخبر

يَمْنَعُ مُعَامَلَةَ يَتِيمٍ وَسَفِيهٍ وَرَفَعَ أَمْرَهُمَا إِلَيْهِ ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا
شَرْطًا كَمَزَلٍ وَاخْتَارَهُمَا الْمُرْتَجِمَ مُخَيَّرًا كَالْحَلْفِ وَأَحْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَاوَرَهُمْ
وَشُهُودًا وَلَمْ يَفْتِ فِي خُصُومَةٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِمَجْلِسِ قَضَائِهِ كَسَافٍ وَقِرَاضٍ
وَابْضَاعٍ وَحُضُورٍ وَلَيْمَةٍ إِلَّا النِّكَاحَ وَقَبُولَ هَدِيَّةٍ وَلَوْ كَافَأَ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ
قَرِيبٍ وَهَدِيَّةٍ مِنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَكَرَاهَةَ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَكِنًا
وَالزَّامَ يَهُودِيَّ حُكْمًا بِسَبْتِهِ وَتَحْدِيثَهُ بِمَجْلِسِهِ لِضَجَرٍ وَدَوَامِ الرِّضَا فِي
التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ

القاضي بحكم شرعي سئل عنه
(في خصومة) أي المعاملات
التي شأنها أن يتخضع فيها لثلاث
يعلم مذهبه فيتحيل على موافقته
ابن شاس لا يجيب الحاكم من
سأله فيما يتعلق بالخصومات
واختار ابن عبد الحكم انه
لا بأس أن يجيب بالعتيا في كل
ما يسأل عنه بما عنده فيه
واحتج بان الخلفاء الأربعة
كانوا يقتنون الناس في نوازلهم

(ولم) الأولى لا (يشترى) القاضي شيء (بمجلس قضائه) لانه يشغل باله عما هو
بصدده ولان البائع ربما انقص من الثمن حياء منه ومن جاسائه وشبهه في المنع فقال (كساف) أي تساف القاضي بمجلس قضائه من
غيره (و) دفع مال (قراض) أي تجار فجزء من ربحه ليعير بمجلس قضائه (وابضاع) أي دفع مال لمن يشتري له بضاعة من بلد
آخر ياتي بها او يرسلها له دفع غيره (و) (حضور) القاضي (الولاية) أي طعام يجتمع له الناس فيمضي عنه (الا النكاح) فلا
ينهي عن حضور وليته المستوفية شروطها الشرعية (و) منع (قبول هدية) له من غيره ان لم يكفئه عليها بل (ولو كافأ) القاضي من
أهدى له (عليها) بثمنها أو أعظم منها لان الناس تركوا أن أهدى إليها (الا) هدية (من) شخص (قريب) لقاضي نسباً كوالده
وولده وخاله وعمه ولا ينهي عن قبول هديته وعلى المصنف ان يظهر النقل كراهة قبوله من غير قريبه لانه حرمة وهو الموعول عليه (وفي)
جواز قبول (هدية) من أي الشخص الذي (اعتاد) اهداء مثلاً (أي) الهدية للقاضي (قبل الولاية) للقضاء وعدم الجواز
قولان (و) في (كراهة حكمه في) حال (دشيه) على قدميه أو أركباً وعدم الكراهة قولان (و) في كراهة حكمه حال كونه (متكناً)
أي راقداً على أحد جنبيه أو على ظهره لانه استخفاف بالحاضرين وعدم احترام العلم وعدم الكراهة قولان (و) في جواز (الزام يهودي)
أن يأتي القاضي ليقع بينه وبين خصمه (حكماً بسبته) أي اليهودي وكراهته قولان (و) في جواز (تحدثه) الحاضرين بكلام
مباح كالحكاية ببعض من الصالحين (بمجلسه) للقضاء اضجر أي تعب وممل وسامة تحصل له من كثرة الخصومات ليروح قلبه ويرجع
إليه فهمه ومنعه لا نه يخل بها به ويصغره في أعين الناس قولان (و) في اشتراط (دوام الرضا) بحكم الحكم من الخصمين (في التحكيم)
للحكمين (من الحكمين) لا أحدهما الرجوع عن التحكيم قبل حكمه وعدم اشتراط دوام الرضا إلى الحكم فلا رجوع لا أحدهما قبله (قولاً)

في كل من الفروع السابقة حدثه ما عدا الاخير لدلالة هذا عليه (ولا يحكم) القاضي (وع) حمول (ما) أي شيء (بدهش الزور) عن تمام ادراكه من غضب وجوع وحزن وغلبة نوم وحقق والنهي تحريم عند البساطي واخذاب وراحة عند التائي وأما يمنع العقل عن أصل الادراك فمنوع اتفاقا (و) ادحكهم في حال من هذه الاحوال (مضى) حكمه (وعز) أي اداب القاضي شخصا (شاهدا بزور) أي بما لم يعلم عمدا وان صادف الواقع بأشهاد بقل زبدهم راوه ولم يعلم ان قتلته وقد كان قلبه في نفس الامر أخذ من زور الصدر أي اعوجاجه ويجهده فيما يزعمه شاهد الزور (ب) حضرة (هلاء) أي جمع من الناس (بنداء) أي صياح عليه بأنه شهد بزور او طواف به في الاسواق والجماعات (ولا يحق) أي لا يحرى القاضي ان يحق (رأسه أو لحيته ولا يسخمه) أي لا يدهن وجهه شاهد الزور بالسخام الذي يتعاق بالسفل الدندرو محيطه من كثرة الدخان (ثم) اذا ظهرت توبة شاهد الزور وشهادة أخرى (ف) أي قبول (شهادته) وعدم التبول (تردد) ابن عرفة في قبول شهادته ان تاب عبارات ابن رشد ظاهر سمع ابن زيد ابن القاسم ان عرف توبته واقباله وتزايد في الخبر قببات شهادته خلاف قوله لا يجوز ابدان تاب وحسن حاله (وان أدب) القاضي شاهد الزور (النائب) عن زور وقبول الاطلاع عليه (ف) هو (أهل) أي يستحق للادب لكن الاولي الدفوع عنه لئلا ينفذ الناس من رجوعهم عن شهادتهم بالزور ويصرون عايم الاروقه منهم وهذا على قول ابن القاسم لو أدب لكان اهلا وقال سحنون لا يؤدبه المتبطل وبه العمل المازري هو المشهور (و) عز القاضي (من أساء على خصمه) فان شتم أحد الخصمين صاحبه عند القاضي او اسرع اليه بغير حجة كقوله يا ظالم يا فاجر فعليه زجره وضره به الا اذا كان ذامر وءة في قلبه منه فلا يضر به (أو) اساء على (مفت أو) على (شاهد) فيؤدب المعروف بالاذية بقدر جرمة (لا) يؤدب بقوله (شهدت بباطل) قال (٢٢٥) ابن كنانة ان قال شهدت علي زور فان عني

انه شهد عليه بباطل فلا يؤدب وان قصد اذاه والشهرة به نكل بقدر حال الشاهد والمشهود عليه والباطل أعم من الزور وشبهه في عدم التصادف فقال (ك) من قال (لخصمه كذبت علي) بما ادعت به علي أو فيما أنكرتني فيه اذ هذه مجاوبه لا ايداء (وليس) القاضي بين الخصمين في القيام أو جلوس

وَلَا يَحْكُمُ مَعَ مَا يَدْهِي عَنْ الْكِبَرِ وَمَضَى وَعَزَّزَ شَاهِدَ زُورٍ فِي الْمَلَأِ بِنِدَاءٍ وَلَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ أَوْ لِحْيَتَهُ وَلَا يُسَخِّمُهُ ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ أَدَبَ النَّائِبَ فَأَهْلٌ وَمِنْ أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مَفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ وَلَيْسُوا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا قَدَّمَ الْمُسَافِرُ وَمَا يَخْشَى فَوَاقُهُ ثُمَّ السَّابِقُ قَالَ وَإِنْ بَحْتَيْنِ بِطُلُولٍ ثُمَّ أَقْرِعْ وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْرَدَ وَقْتًا وَيَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمَفْتِي وَالْمُدْرَسِ وَأَمْرَ مُدْعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ مُصَدِّقٍ بِالْكَلَامِ وَالْأَفْجَالِ وَالْأَقْرِعَ

(٢٩) — جواهر الاكليل — (ثاني) والقرب أو البعد والاستماع لكلامهما ورفع يديهما وغير ذلك ان كانا مسلمين أو كافرين بل (وان) كانا (مسلمين أو كافرين) قال عمر لا ، موسى رضي الله تعالى عنهما وسويين الناس في مجلسك وعدلك ووجهك حتى لا يطعم الشريف في حيفك ولا يئاس الضعيف من عدلك (و) ان تعددت الخصومات عند القاضي (قدم المسافر) بالنظر في خصومته مع مسافر أو مع قديم لان ناخيره يفوت عليه ارفقة فيتعذر عليه السفر وحده (و) قدم (ما يخشى فواته) بناخيره كتنكاح استوجب فسخه قبل الدخول وخيف اذا أخر النظر فيه أن يدخل الزوجه (ثم) يقدم (السابق) الى مجلس القاضي ان كان بحق واحد (قل) المازري من عند نفسه (وان بحقين بلا طول ثم) ان استووا في الحجى أو لم يعلم السابق (أقرع) بينهم (وينبغي) للقاضي (ان يفر ديوما) معينان الاسبوع (أو وقتا) معينان اليوم (الان قضاء بين (النساء) سترهن وحفظا من اختلاطهن بالرجال في مجامع وهذا في شأن نساء محرمات ولا يخشى من سماع صوتهن الفتنة بهن وأما المخدرات واللاتي يخشى من سماع صوتهن الفتنة بهن فلو كان من يخادم عنهن أو يبعث لهن في منار لهن ثقة ما ورناء وشبهه في تقديم المسافر وما يخشى فواته ثم السابق ثم الاقراع وافراد النساء بمن فقل (كالمفتي والمدرس) ابن عرفة بن شاس وكذا المفتي والمدرس عند التراخيم قلت والقائل ابن عرفة لم أعرف هذا نصا لاهل المذهب انما قاله الغزالي في وجيزه ونحوه يجهما على حكم تراخيم الخصوم ووضح (وأمر مدع) أي أمره القاضي (تجرد) أي خلا (قوله عن مصدق) وصلة أمر (بالكلام) ويأمر القاضي المدعي عليه بالسكوت حتى يتم كلام المدعي (ولا) أي وان يتبين للقاضي المدعي من المدعى عليه ولم يتفقا على ان أحدهما بعينه مدع والآخر مدعي عليه (فالجالب) صاحبه للقاضي هو الذي يؤمر بالكلام او لا لدلالة جلبيه على انه المدعي (والا) أي وان لم يعلم الجالب وادعى كل منهما انه المدعي (أقرع) القاضي بينهما واذ امر المدعي بالكلام

(فيدعي ب) شيء (معلوم) قدره وجنسه وصفته لا مجهول (محقق) لا مظنون ولا مشكوك ولا موهوم (قال) المأزري من هند نفسه (وكذا) أي مثل المعلوم في صحة الدعوى به (شيء) أو حق أو مال أو ثمن أو شيء أو قرص وجهلت قدره لنسبته بطول مدته (والا) أي وإن لم يكن معلوما بل مجهولا كشيء (لم تسمع) دعواه (كظن) أن لي عنده كذا أو في ظني وأخرى أشك قال ابن شاس الدعوى المسموعة هي الصحيحة وهي أن تكون معلومة فلو قال لي عليه شيء لم تقبل دعواه لأنها مجهولة (وكفاه) أي المدعي في بيان سبب المدعى به قوله (بعث) شيئا للمدعى عليه بدينا رمثلا ولم أقبضه منه (و) كفى قول امرأة مدعية على رجل بصدائق وأنكره (تزوجت) المدعى عليه بعشرة دنانير ولم أقبضها منه قالوا أو بمعنى أو (وحمل) البيع أو الزوج الذي أطلقه المدعى (على) البيع أو الزوج (الصحيح) باستيفاء أركانه وشروطه لا نهلاصل والغالب في عقود المسلمين (والا) أي وإن لم يبين المدعي سبب ما ادعى به (فليسأله الحاكم عن السبب) للمدعى به لا حتمال أنه لا يوجب شيئا أصلا كبيع مسلم خمر أو خنزير أو أياها بأقل من المدعي به كربا (ثم) أمر القاضي شخصا (مدعى عليه ترجح) أي تقوى (قوله ب) موافقة شيء (معهود) أي معروف بين الناس ابن فرحون المعهود الجاري بين الناس (أو) ترجح قوله موافقة (أصل) الخطاب المعهود هو شهادة العرف ونحوه والاصل استصحاب الحال وضلة أمر (بجوابه) أي المدعى ابن عروة إذا ذكر المدعى دعواه فقتضى المذهب أمر القاضي الخصم بجوابه إذا استحققت الدعوى جوابا أو لا فلا وذكروا شرط أمر المدعى عليه بالجواب فقال (إن حاله) أي خالطه المدعى المدعى عليه (بدين) من قرض أو بيع بضمن أو جل ولومرة (أو) خالطه بـ (تكرار بيع) بضمن حال (و) ثبتت الخلطة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بل (و) إن بشهادة امرأة (واحدة عند ابن القاسم) (٢٢٦) ابن الموازن أقام المدعى شاهدا بالخلطة حلف المدعى عليها

فَيَدْعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالُوكَ كَذَّاشِي ثُمَّ لَا تَسْمَعُ كَظَنُّهُ وَكَفَاهُ بَعَثَتْ وَتَزَوَّجَتْ وَحَمِلَ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَلْفِيسَا لَهُ الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ ثُمَّ مَدَّعَى عَلَيْهِ تَرْجَحَ قَوْلُهُ بِمَعْهُودٍ أَوْ أَضَلَّ بِجَوَابِهِ أَنْ خَالَطَهُ بَدِينٍ أَوْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ وَأَنْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ لَا بَيِّنَةٍ جَرَّحَتْ الْأَصْمَانِ وَالْمُتَّهَمَ وَالضَّيْفَ فِي مَعِينٍ وَالْوَدِيعَةَ عَلَى أَهْلِهَا وَالْمُسَافِرَ عَلَى رُفْقَتِهِ وَدَعَا مَرِيضٍ أَوْ بَائِعٍ عَلَى حَاضِرٍ الْمَزِيدَةَ فَإِنْ أَقْرَفَهُ الْأَشْهَادُ عَلَيْهِ

و ثبتت الخلطة ثم يحلف المدعى عليه وقال ابن كنانة شهادة امرأة واحدة توجب اليمين انه خالطه وفي المقيلا ثبتت الخلطة الا بشاهدين عدلين ولا تثبت باليمين مع الشاهد البتاني ليس في المذهب مسألة يحكم فيها بشهادة امرأة الا هذه قاله المستاوي (لا) تثبت

الخلطة (ب) شهادة (بينة جرحت) من المدعى عليه بعد شهادته عليه بعد أو أو نحوها فلا تثبت الخلطة بينهما بشهادتهما التي سقطت بالجرع ولا يحلف المدعى عليه واستثنى ثمان مسائل تسمع فيها الدعوى وتتوجه فيها اليمين على المدعى عليه بدون ثبوت خلطه فقال (الا الصانع) كالخياط والصواع فتسمع الدعوى عليه وتوجه عليه اليمين وإن لم تثبت خلطة بينه وبين المدعى لان تنصيب نفسه للناس بمنزلة ثبوت الخلطة بينهما (و) الا الشخص (المتهم) بسرقة أو تعدا وظلم فكذلك قال أصمغ خمسة عليهم الايمان بالخلطة الصانع والمتهم بالسرقة والرجل بقول عند موته ان لي عند فلان دينًا والرجل يمرض في لربة فيدعي انه دفع ماله لرجلي وان كان المدعى عليه عدلا (و) الا الشخص (الضيف) قال ابن غازي والثالث الغريب ينزل بمدينة فيدعي على رجل منها انه استودعه مالا وكانه غير بالضيف عن الغريب الطاريء على البلد سواء ضيفه المدعى عليه أم لم يضيفه وهذا يساعد نص المتيطي ويتبادر من لفظ المصنف غير هذا ولكن لم أره نذكره قال ابن مرزوق لم أره نذكره هذا الفرع على الوجه الذي يظهر من كلام المصنف وأما تكلموا على الغريب إذا ودع ودعية عند رجل من أهل البلد فنكره فيها فتوجه له عليه اليمين اه (و) الا المدعي عليه (في) شيء (معين) فالخلطة انما تراعى في الاشياء المستملكة وديم يتعلق بالذمة وأما الاشياء المعينة فليمن واجبة فيمن غير خلطة (و) الا من ادعى (الوديعة على أهلها) وهو ممن يودع عنده مملو وفيد اللخمي بثلاثة قيود كون المدعى يملك مثل ذلك في جنسه وقدره وكون المودع ممن يودع مثل ذلك وحصول أمره يوجب الايداع وكلام المصنف يشمل هذه القيود (و) الا الشخص (المسافر) المدعى (ب) رفته (انه دفع لهم أو ليهضهم مالا وديعة) (و) لا (دعوى مريض) ادله على ذلك كذا (أو) دعوى شخص (بائع) أي مريض بسلعة يبيعها (دلي) شخص (حاضر المزادة) في ثمنها من الذين يريدون شراءها نه ابتاعها منه وإذا أمر المدعى عليه بالجواب (فان أقبر) بما ادعى به المدعى (فله) أي المدعى (الا شهادته عليه) للعدول الحاضر بن على المدعى عليه بأقراره خوف رجوعه عنه وانكاره

(وللحكم تنبيهه) أي المدعي (عليه) أي الشاهدان غفل عنه لما فيه من تقليل الخصام وقطع النزاع وتحصين الحق وليس من تلقين الخصم حجة (وان انكر) المدعي عليه (قال) القاضي للمدعي (ألك بينة) فان قال نعم أمره باخصارها فان حضرت سمع شهادتها فان وجدها موافقة لدعوى المدعي أعذر فيها للمدعي عليه فان قبل شهادتها حكم عليه وان ادعى حجة أمهله لاثباتها فان لم يثبتها حكم عليه (وان نقاها) المدعي أي نفى البينة بان قال لا بينة لي (واستحلفه) أي طلب المدعي حلف المدعي عليه وحلفه القاضي وأراد المدعي بعد حلفه إقامة بينة تشهد له بدعواه (فلا بينة له) مقبولة بعد ذلك واستثنى من نفى قبول البينة بعد حلف المدعي عليه فقال (الا أعذر) من المدعي في عدم إقامتها أولا (كذسيان) منه لها وعدم تقديم عليه بها ثم تذكرها وأعلم بها فتقبل ان أقامها وشهدت بطبق دعواه (أو وجد) المدعي شاهدا (ثانيا) كان نسيه وحلف على ذلك (أو مع من لم يره الاول) قال ابن الموار اذا كان الاول لا يحكم بشاهد ويمين ثم ولي لا آخر ممن يرى الشاهد واليمين كان له ذلك وليس حكم الثاني فسحا لحكم الاول لان الاول من باب التزك (و) ان انكر المدعي عليه واستحلفه المدعي فقال المدعي عليه ادعيت بهذا وحلفتني فيه سابقا فانكر المدعي (له) أي المدعي عليه (يمينه انه لم يحلف) أي لم يحلف المدعي المدعي عليه (اولا) أي في الماضي في هذه الدعوى قال المازري وبه القضاء والفتيا عندنا وللمدعي رد اليمين على المدعي عليه انه حلفه اولاً على هذه الدعوى (قال) المازري من عند نفسه (وكذا) أي قول المدعي عليه انك حلفتني اولاً في ايجاب تحليف المدعي قوله علمت (انه) أي المدعي (عالم بنسق شهوده) الذين شهدهم على وانكر المدعي علمه بنسقهم فللمدعي عليه تحليفه على انه لم يعلم فسقهم (واعذر) أي سال القاضي المشهود عليه عن عذره وحجته في البينة التي شهدت عليه قبل حكمه عليه بمقتضى شهادتها ابن عرفة الا عذر اسأل الحاكم من توجه (٢٢٧) عليه موجب الحكم هل له ما يسقطه

اعذارا مصورا (ب) قوله له (اقيمت لك حجة) أي عذر في البينة التي شهدت عليك المتيطي لا ينفذ القاضي حكمه على احد حتى يعذر اليه برجلين وان عذر بواحد اجزأه على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في انيس اذا قال له اغدر على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها (ونذب توجيه متعدد)

وَلِلْحَاكِمِ تَنْبِيْهُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ فَإِنْ نَفَاهَا وَاسْتَحْلَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ إِلَّا لِإِعْذَرِ كَذْسِيَانِ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْهُ أَوْ لَا قَالَ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِفَسْقِ شُهُودِهِ وَأَعْذَرَهُ إِلَيْهِ بِأَقْبَتِ لَكَ حُجَّتُهُ وَنَذِبَ تَوْجِيْهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ إِلَّا الشَّاهِدَ بِنَا فِي الْمَجْلِسِ وَمُوجَّهَةً وَمَرْكَبِي السَّرِّ وَالْمُبَرِّزِ بَغَيْرِ عِدَاوَةٍ وَمَنْ يَخْشَى مِنْهُ وَأَنْظَرَهُ لَهَا بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَنَفِيْهَا وَلِيُجِبَ عَنِ الْمَجْرَحِ وَيُعْجِزَهُ

اثنتين فاكتر (فبة) أي الا عذر لغائب عن مجلس الحكم كخبرة ومريض واستثنى ممن يعذر فيه خمسة لا اعذار فيهم فقال (الا الشاهد بما) حصل (في المجلس) للقضاء من اقرار أو غيره فلا يعذرية لمشاركة القاضي له في العلم فلو أعذر فيه لا عذر في نفسه ابن سهل ما حصل في مجلس القاضي من الاقرار بين يديه لا اعذار في الشاهد به (و) (الا) (موجهه) أي الشاهد الذي وجهه وأرسله القاضي لسماع دعوى أو جواب مخدرة أو مريض أو حيازة عقار فلا اعذار فيمن أعذره إلى مشهود عليه من امرأة لا تخرج أو مريض كذلك ابن سهل سالت ابن عتاب عن ذلك فقال لا اعذار فيمن وجهه للاعذار (و) (الا) (مركبي) بضم الميم وفتح الزاي والكاف أي الشاهد الذي زكاه عند القاضي المدول في (السر) فلا يعذرية (و) (الا) الشاهد (المبرز) أي الزائد على اقراره في العدالة فلا يعذر فيه (بغير عداوة) المشهود عليه وقراءة للمشهود له ومفهومه الا عذار في المبرز بالعداوة والقراءة وهو كذلك (و) (الا) الشاهد على (من) أي مشهود عليه (بخشي منه) أي المشهود عليه ضرر الشاهد عليه فلا يعذر له فيه ولا يذكر له اسمه (و) اذا قال القاضي للمشهود عليه أقيمت لك حجة فقال نعم (أنظره) أي أمهله القاضي (لها) أي لا ثبات الحجة التي ادعانا بها شهدت به عليه البينة وشبه في الحكم فقال (كنفيها) أي الحجة بان قال في جواب قول القاضي انه أقيمت لك حجة لا حجة لي فيحكم عليه بلا اقرار (و) ان أقام المدعي بينة وأعذر فيها للمشهود عليه وأتي ببينة تجرحها وسئل القاضي عن من جرحها (ليجب) القاضي من سأل عن من جرح بينته وصلة يجب (عن الجرح) وبسبب كون التجريح سر الان في اعلانه أذى للشاهد (ويعجزه) أي يعجز القاضي المشهود عليه اذا مضى الاجل ولم يثبت حجته أي يحكم عليه بمضي الشهادة فليس التعجيز شيئا زائدا على الحكم عليه بمقتضى الشهادة فلا يشترط تلفظه بمادة التعجيز واستثنى ما يعجزه فيه بعد التلوم خمس مسائل

ليس للقاضي التعجز فيها وضابطها كل حق ليس للمدعي اسقاطه بعد ثبوته فقال (الافى) شان (دم) أى قتل اثباتا كادعاء شخص على آخر أنه قتل وله عمد اعدوا وانا وان له عليه بيعة فانظره القاضي لا حضارها ثم تبين لدده فليس للقاضي تعجزه فمضى أقام بيعة فانه يعمل بها أو نقضا كادعاء المشهود عليه بالقتل ان له بيعة تجرح البيعة الشاهدة عليه به فانظره القاضي لا حضارها وانما نهى بها تبين لدده فلا يعجزه القاضي فمضى أى بالبيعة المجرحة فانه يعمل بها اعظم القتل (و) (الافى) دعوى (حبس) أى تجديس شئ وذكر المدعى ان له بيعة به وأمهله القاضي لانما نهى بها فلم يأت بها فلا يعجزه فمضى أى ما عمل بها قال البناني هذا ظاهر اذا كان الحبس على غير معين كالفقراء فلا سبيل الى تعجز الطالاب لحق الغائب لا ما كان على معين الا أن يقال فى الحبس حق لله تعالى مطلقا (و) (الافى) دعوى (عتق) (بيعة) فانظر المدعى لها فمضى بها فلا يعجز فمضى أى ما اقتسمع ويعمل بها (و) (الافى) دعوى (نسب) لشخص معين بيعة ولم يأت بها بعد التلوم فلا يعجز فمضى أقامها حكم على مقتضاها (و) (الافى) دعوى (طلاق) بيعة وعجز عن اقامتها فلا يعجز فمضى أى ما قضى بها (وكتبه) القاضي أى التعجز المفهوم من يعجزه ويشهد عليه (وان لم يجب) المدعى عليه باقراره ولا انكاره بان سكوت أو قال لا اجيب ولا اخاصم (حبس) حتى يجيب باقرار أو انكار (و) ان تبادى على عدم الجواب (ادب) بالضرب حتى يجيب باقرار أو انكار (ثم) ان استمر على الامتناع من الجواب (حكم) القاضي عليه (بلايين) من المدعى لعدم امتناعه من الجواب اقرارا بما ادعاه المدعى (و) ان ادعى شخص على آخر بدراهم أو دنانير ولم يبين سمها ولم يسأله الحاكم عن السبب (ف) المدعى عليه السؤال عن السبب (الذى) ترتبت به الدراهم والدنانير في ذمته لا حتماله لا يوجب شيئا كبس (٢٢٨) مسلم خيرا أو خذيرا أو يوجب أقل من المدعى به كره (وان انكر) شخص

إِلَّا فِي دَمٍ وَحَبْسٍ وَعَتَقٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ وَكُتْبَةٍ وَإِنْ لَمْ يُجِبْ حَبْسٌ وَأُدْبٌ
ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَلِلْمَدْعَى عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ وَقَبْلَ نِسْيَانِهِ بِلَا يَمِينٍ
وَأَنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمَعَامَلَةِ فَالْبَيْعَةُ ثُمَّ لَا تُقْبَلُ بَيْعَتُهُ بِالْقَضَاءِ بِخِلَافِ لِحَقِّ
لَكَ عَلَى كُلِّ دَعْوَى لَا تَنْتَبِثُ إِلَّا بَعْدَ لَيْتَيْنِ فَلَا يَمِينُ بِمَجْرَدِهَا وَلَا تُرَدُّ
كَنِكَاحٍ وَأَمْرٍ بِالصَّلَاحِ ذَوَى الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَأَنْ خَشِيَ تَفَاقُمَ الْأُمُورِ وَلَا
يُحْكَمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُهُ عَلَى الْخِتَارِ وَنُبَذَ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يَشَاوِرْ وَلَا
تَعَبٌ وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ

(مطلوب) أى مدعى عليه مال
(المعاملة) مع الطالاب المدعى بان
قال لم تقع بيني وبينك معاملة يترتب
عليها اشتغال ذمتي بشئ لك
(فالبيعة) على المدعى (ثم) ان
أقامها وشهدت له فقال المطلوب
قضيتك ما شهدت به على وأقام بيعة
بالقضاء (ولا تقبل بيعة) الشاهدة
له (بالقضاء) لانه أكندها
بانكاره المعاملة (بخلاف) قول
المطلوب (لاحق لك على) فأقام

الطالب بيعة بالحق فقال المطلوب قضيتك وأقام بيعة بالقضاء
فانها تقبل اذ ليس في قوله لاحق لك على ما يكذب بيعة القضاء (وكل دعوى لا تثبت الا بعد ليتين) كالا عتاق والطلاق والنكاح والرجعة
والكتابة (فلا يمين) على منكرها (بمجردها) أى الدعوى المجردة عن البيعة ومفهوم بمجردها انها ان لم تجرد وشهد بها شاهد
فاليمين على منكرها لرد شهادة الشاهد (ولا ترد) هذه اليمين المتوجهة على المدعى عليه على المدعى اذ لا فائدة في ردها عليه لانه ان
حلفها لا يثبت المدعى به لتوقف ثبوته على عدلين ومثل لما لا يثبت الا بعد ليتين فقال (كنكاح) ورجعة وطلاق واعتاق وكتابة
وتدبير (وأمر) القاضي (بالصالح ذوى الفضل) المتخاصمين عنده الطالبين قضاء بينهم (و) ذوى (الرحم) أى القرابة اذا تشاجروا
وترافعوا اليه ليحكم بينهم فلا يحكم بينهم ويأمرهم بالصالح لانه أقرب لتأليف النفوس ويذهب غل الصدور وفصل القضاء بينهم يؤكده
عداوتهم وغل صدورهم وشبهه فى الامر بالصالح فقال (كان خشي) القاضي (تفاقم) أى تعاظم (الامر) أى التنازع والتخاصم بسبب
الحكم فلا يحكم ويأمرهم بالصالح (ولا يحكم) الحاكم (لمن لا يشهد له) كانه وأبيه وبيته وزوجته (على المختار) للخمى من الخلاف
ابن رشد له الحكم بالاقرار على من استهلك ماله ويعاقبه لقطع أى بكرضى الله تعالى عنه الا قطع الذى سرق عقد زوجته اسماء لما
اعترف بسرقتها (ونبذ) أى طرح وألغى (حكم) قاض (جائر) أى خارج فى حكمه عن الحق عامدا (و) نبذ أيضا حكم عدل (جاهل
لم يشاور) أهل العلم ظاهره وان كان صوابا لكونه بالحدس والتخمين والقضاء بهما باطل (والا) أى وان شاور العلماء (تعقب) حكمه
(ومضى غير الجور) ونقض الجور منه (ولا يتعقب حكم) القاضي (العدل العالم) فلا ينظر فيه من ولى بعده قال ابن رشد القاضي العدل
العالم لا يتصفح احكامه ولا ينظر فيها الا على وجه التعجيز لعلها ان احتيج للنظر فيها اعراض خصومة أو اختلاف فى حد لا على الكشف

والتمسب لما فتنت كلهما إلا أن يظهر في شيء منها عند النظر فيه على الوجه الجائز أنه خطأ ظاهر لم يختلف فيه بينه وبين ذلك (ونقض)
 العدل العالم وجوباً (وبين) أى أظهر (السبب) الموجب لنقضه حكم العدل العالم (مطلقاً) أى سراً، إمكان الحكم المنقوض حكم الناقض ١
 حكم غيره اتفاقاً في الثاني وعلى المشهور في الأول ومفعول نقض (ما) أى حكماً (خائب) نصاً (قاطعاً) من كتاب أو سنة أو إجماع (أو)
 بخالف (جلى قياس) وجليه ما قطع فيه نفي الفارق بينهما ففى مختصر ابن الحاحب القياس الجلى ما علم فيه نفي الفارق بين الأصل والفرع
 قطعاً كقياس الامة على العبد في احكام العتق كالنقوض على معتنق بعضه فبعض قطعا ان الذكورة والا ذكورة فيها ما علم فيه نفي الفارق بين الأصل والفرع
 العتق والقياس الخفى ما يظن نفي الفارق بينهما كقياس النكاح على الخمر في الحرمة اذ يجوز ان يكون تحريم الخمر لخصه وصيته لا لاسكانها
 ولذا اختلف في قليله وشبه بما تقدم في النقض فقال (ك) حكم (د) استسماء (أى سعى رقيق معتنق) بعضه من أحد
 المشتركين فيه ولا مال له يقوم فيه نصيب شر يكره وامتنع شر يكره من اعتناق نصيبه فحكم على الرقيق بالسعى في اكتساب مال يشتري
 به بعضه الرقيق من مال كره لتم حريره فنقض هذا الحكم لضعف دليله (و) كحكم (شفعة جار) فنقض لضعف دليله (و) كحكم
 علي عدو (للدخول) فتمتنع لاثامه فيه بالجور (او) حكم (ب) شهادة شخص (كافر) على مثله (و) كحكم (ب) ميراث ذى
 رحم (كخاله وعمه) (أو) ميراث (مولى) (اسفل) أى عتيق من معتقه بكسر التاء (أو) حكم (ب) سبب (علم) من القاضى
 بشيء (سبق) عليه به (مجلسه) أى القاضى سواء علمه قبل ولايته او بعدها واحترز عن حكمه بما علمه في مجلسه فانه لا ينقض
 (أو حكم) (جعل بنة) أى طلاق بث العصمة وقطعها (٢٢٩) وهو الثلاث طلاق (واحدة) ابن القاسم

من طلق زوجته فرفع لمن
 يراها واحدة فيعلمها واحدة
 وزوجها البات قبل زوج فابن
 ولى بعده أن يفرق بينهما وليس
 هذه من الاختلاف الذى يقر
 الحكم به (او انه) أى القاضى
 (قصد كذا) من الاقوال
 ليحكم به (فاختار) وحكم
 بغيره وثبت ذلك (بينة)
 شهدت عند القاضى الثاني ان
 القاضى الاول قصد الحكم

وَنَقَضَ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيَّ قِيَاسٍ كَأَسْتِسْمَاءَ مُعْتَقٍ
 وَشَفْعَةَ جَارٍ وَحُكْمَ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ بَشْهَادَةَ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثَ ذِي رَحِمٍ أَوْ مَوَلًى
 أَسْفَلَ أَوْ يَعْلَمُ سَبْقَ مَجْلِسِهِ أَوْ جَعَلَ بَنَةً وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَابًا خَطَأً بِبَيِّنَةٍ
 أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى لِعَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ
 فَلَا يَرُدُّ أَنْ حَلَفَ وَالْأَخْذَ مِنْهُ أَنْ حَلَفَ وَحَلَفَ فِي الْقِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ
 عَاصِيهِ وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ وَغَرِمَ شُهُودُهُ عَمَلُواوَالْأَفْعَلَى عَاقِلَةُ الْإِمَامِ وَفِي
 الْقَطْعِ حَلَفَ الْمُقْطُوعُ أَنَّهَا بِاطْلَعَهُ وَنَقَضَهُ

بكذا فاخطأ وحكم بغيره سهوا فينقض حكمه (أو ظهر انه) أى القاضى (قضى) بامر (ب) شهادة (عبدین او كافرين
 أو صبيين أو فاسقين) معتقدا عدالتهما فينقض قضائهما في الثلاث الاول اتفاقا وفي الرابعة على أحد قولى مالك رضى
 الله تعالى عنه وبه اخذ ابن القاسم والاخر لا ينقض وبه اخذ اشهب وشبه في النقض فقال (ك) ظهور (أحدهما) أى الشاهدین
 بعد الحكم بشهادتهما عيدا او كافرا أو صبييا أو فاسقا فينقض الحكم في المدونة ان علم بعد الحد والرجم ان أحدهم عبد حد الشهود
 اجمعون (الا) أن يكون الحكم بشهادة من ظهر أن أحدهما عبد أو صبي أو فاسق أو كافر (بمال) لا ينقض الحكم (ولا يرد)
 المال للمحكوم عليه (ان حلف) المحكوم له به تمام النصاب باليمين (والا) أى وان لم يحلف المحكوم له به (اخذه) أى أخذ المحكوم
 عليه المال (منه) أى من المحكوم له (أن حلف) المحكوم عليه لرد شهادة الشاهد الباقي فان نكل فلا يخذل ثبوته عليه بالشاهد
 والنكول (و) ان شهدا على رجل بأنه قتل رجلا عمدا فاقصص منه ثم ظهر أحدهما عبدا أو صبييا أو كافرا أو فاسقا (حلف) ولى الدم
 (خمسین) يمينا (مع عاصبه) أى الولي واحدا كان أو أكثر ومضى الحكم (فان نكل) الولي (ردت) شهادة الشاهد الباقي
 (وغرم) المدية (شهود عايموا) أن من شهد منهم عبد أو نحوه سواء علموا ان شهادته مردودة أم لا (والا) أى وان لم يعلموا (فعلى
 عاقلة الامام) لذى حكم بالقصاص غرم المدية لخطئه في اجتهاده في حال الشهود فان علم الامام فالدية في ماله (و) ان ادعى رجل على
 آخر انه قطع يده عمدا واشهد عليه شاهدين واقصص منه ثم ظهر أحدهما عبدا أو نحوه فان حلف المشهود له مع الشاهد الباقي مضى الحكم
 وان نكل عن الحلف معه (في) صورة الحكم (ب) (القطع) ليد مثلاً (حلف المقطوع) يده (انها) أى الشهادة عليه بأنه قطع يده
 المدعى عمدا (باطلة) واستحق دية يده من الشاهد الباقي العالم بان من شهد معه عبدا أو ذى ومن عاقلة الامام ان لم يعلم (ونقضه) أى

الحكم (وهو) أي القاضي الذي حكم به (فقط) دون غيره فليس له نقضه (ان ظهران غيره) أي الحكم الذي حكم به (أصوب) منه وقال سحنون لا يجوز نقضه والقولان تؤوات المدونة عليهما الخطاب هذا مادام على ولايته التي حكم فيها بذلك الحكم فان عزل ثم ولي فليس له نقضه فالقاضي الرجوع عن حكمه فيها فيه الاختلاف مادام على خطته وليس لمن ولي بعده نقض ذلك الحكم اذا وافق قول قائل وان كان ضعيفا وكذلك ليس له نقضه ان عاد الى الحكم بعد المزل اه (ورفع) الحكم الحاكم في نازلة فيها أقول الائمة بقول منها في رفع (الخلاف) في عن تلك النازلة التي حكم فيها أي يرفع العمل والفتوى بغير ما حكم به فيها ابن غازي القراني الخلاف يقرر في مسائل الاجتهاد قبل حكم الحاكم ويطلب الخلاف فيها ويتعين قبول واحد بعد حكم الحاكم وهو ما حكم به الحاكم (لأحل) حكم الحاكم (حراما) البناني قوله لأحل حراما هذا مخصص بما اذا كان باطنه بخلاف ظاهره وهو قسمان أمواله فروج وبما اذا حكم بامر يعتقد حليته والمحكوم عليه لا يرى حليته لكونه مجتهد أو ليس هو قول مقلده فالحرام الذي لا يحله حكم القاضي هو هذا ان القسمان على نزاع في القسم الثاني فان ابن شاس وابن الحاجب قال لا يحله وتعقبهما ابن عرفة بانها تبعافية وجيز انزالي ومقتضى المذهب خلافه ومحل كلام ابن شاس في هذا الثاني ان حكم القاضي بقول شاذ كالشفعة للجوار وحمله في التوضيح على قول عبد الملك ينقض الحكم بالشاذ الذي جرى عليه المصنف وقد علمت بذلك ان الاقسام ثلاثة مآطنه بخلاف ظاهره وهذا محل قوله لا لأحل حراما وما حكم فيه الخلاف بقول غير شاذ وهذا محل قوله وورفع الخلاف وما حكم فيه بالشاذ وهذا عند ابن شاس حكمه كالا ول فيدخل في قوله لا لأحل حراما وعند ابن عرفة حكمه كالثاني فيدخل في قوله وورفع الخلاف وهذا مقتضى المذهب (و نقل ملك) أي قول القاضي نقلت ملك الشيء المتنازع فيه من فلان الى فلان المتنازعين فيه حكم منه (٢٣٠) رافع للخلاف (وفسخ عقد) لنكاح او بيع او اجارة او غيره متنازع فيه أي قوله فسخت هذا العقد حكم رافع للخلاف (وتقرر) أي تقرير (نكاح) امر أقرت وجت نفسها (بغير ولي) أي قوله قررت (حكم) رافع للخلاف (لا) بعد حكما قول القاضي في شأن عقد رفع اليه (لا اجيزه) فلو رفع هذا النكاح الى قاض فقال انا اجيز النكاح بغير ولي ولم يحكم

هو فقط ان ظهران أن غيره أصوب أو خرج عن رأيه أو رأي مقلده ورفع الخلاف لأحل حراما ونقل ملك وفسخ عقد وتقرر نكاح بلا ولي حكم لا لا اجيزه أو أفتى ولم يتعد لمائل بل ان تجدد فلا اجتهد كفسخ بوضع كبير وتأيد من كوة عتق وهي كغيرها في المستقبل ولا يدعوا لصلح ان ظهر وجهه ولا يستند لعلمه الا في التعديل والجرح كالشبهة بذلك أو اقرار الخصم بالعدالة وان

فيه أي قوله فسخت هذا العقد حكم رافع للخلاف (وتقرر) أي تقرير (نكاح) امر أقرت وجت نفسها (بغير ولي) أي قوله قررت (حكم) رافع للخلاف (لا) بعد حكما قول القاضي في شأن عقد رفع اليه (لا اجيزه) فلو رفع هذا النكاح الى قاض فقال انا اجيز النكاح بغير ولي ولم يحكم

بفسخه فان هذا ليس بحكم ولا يمكنه فتوى فلمن يأتي بعده استقبال النظر فيه (وافقي) القاضي في أمر رفع اليه فليست فتواه حكما اتفاقا بين عرفة جزم القاضي بحكم شرعي على وجه مجرد اعلامه به فتوى لا حكم وجزمه به على وجه الأمر به حكم (و) ان حكم القاضي في نازلة بحكم ونزلت نازلة مثلها (لم يتعد) حكمه (ا) امر (مائل) الامر الذي حكم فيه او لا لان الحكم جزئي (بل ان تجدد) المائل بعد الحكم في الاول بين المتخاصمين او غيرهما (فلا اجتهد) مشروع فيه من القاضي الاول أو غيره ومثل هذا فقال (كفسخ) لنكاح (ب) سبب (وضع) شخص (كبير) أي زاد عمره على حولين وشهرين ثم عقد الزوج على الزوجة فلا يعتدى فسخ العقد الاول لهذا العقد الثاني فيجتهد الاول او غيره في الثاني بالفسخ والتقرير لان القاضي الاول لم يحكم بتأييد التحريم (وهي) أي المراتع التي فسخ نكاحها بوضع الكبير او بوقوعه في عدتها (كغيرها) من النساء (في) الزمن (المستقبل) ممن لم يقع له مثل ذلك (ولا يدعوا) القاضي الخصمين (لصلح ان ظهر له) بنظره في خصوصتهما (وجهه) أي الحق لاحدهما بيمينه او اقرار خصمه لان الصلح غالبا يشتمل على اسقاط بعض الحق ففي الدماء له هضم لبعض الحق ما لم يخش تفاقم الامراو يكونا من ذوي الفضل او الرحم كما تقدم (ولا يستند) القاضي في حكمه (لعلمه) السابق على مجلس قضائه أو كان فيه وقبل تحكما كعلمه اليه (الا في التعديل والتجريح) للشهود فيستند فيهما لعلمه اتفاقا فلهذا أن يعدل ويخرج بعلمه وأنه ان علم ان ما شهد به الشهود على غير ما شهدوا به أن ينفذ علمه ويرد شهادتهم بعلمه (كالشبهة بذلك) أي المذكور من التعديل والتجريح في المدونة للامام ما لك رضى الله تعالى عنه من الناس من لا يسأل عنه ولا تطالب فيه تزكية لعلمهم عند القاضي اهو ومنهم من لا يسأل عنه لشهرته بغير العدالة (أو اقرار الخصم) المشهود عليه (بالعدالة) للشاهد عليه فيكتب في به القاضي عن طلب تعديله من غيره (وان) أقرأ أحد الخصمين بما عليه للاخرو حكم القاضي

عليه باقراره و (انكر) شخص (محكوم عليه) بمقتضى اقراره في مجالس القضاء فانكر (اقراره) عند القاضي باحكم عليه به وكان انكاره (بعده) أي الحكم (لم ينفذه) انكاره فيمضى عليه الحكم ويستوفي منه مقتضاه (وان شهدا) أي العدلان على القاضي (بالحكم) صدر منه وقد (نسيه) أي القاضي امضاه عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الاصح عند ابن الحاجب (او) شهدا عليه بحكم (انكره) أي انكر القاضي الحكم (امضاه) الاخصى لو انكر الحاكم والمحكوم عليه الحكم وقال ما حكمت بهذا فشهدت بينة بحكمه به وجب عليه تنفيذه (و) ان ترفع خصمان لقاص ثم اتفقا لقاص آخر قبل حكم الاول بينهما (انهي) أي أوصل القاضي الاول (ل) قاضي (غيره) ما حصل عنده (بمشافهة) أي بلا واسطة بينهما (ان كان كل منهما) (بولايته) أي محل المولى للقضاء فيه بان يكونا بموضع واحد (او) امهى لغيره (بشاهدين) علي حكمه (مطلقا) عن تقييده بما لا يتوقف ثبوته على أربعة كالزنا ولكن في نوازل سحنون لا يثبت كتاب قاض لقاض في الزنا الا بأربعة شهداء على انه كتابه وقال في غيره يجوز على كتاب القاضي رجل وامرأان فيما يجوز فيه شهادة النساء اه (واعتمد) القاضي المنهي اليه (عليهما) أي الشاهدين ان لم يخالفا بشهادتهما كتابا به بل (وان خالفا) الشاهدان بها (كتابا) أي القاضي المنهي وطابقا الدعوى (ونذب ختمه) أي الكتاب (ولم ينفذ) كتابا به (وحده) أي مجرد داعن الاشهاد ولو غتوا ما بن شاس الكتاب الجرد من الشهادة على القاضي لا اثر له اه (و) ان اشهدا القاضي على كتابا به (اديا) أي الشاهدان ما شهدا به عند من ارسل اليه بل (وان عند غيره) لعزله أو موته وتولية غيره (وأفاد) كتابا به القاضي الذي أرسله لقاض آخر (٢٣١) فيعمل بما فيه وينفذه (ان أشهدا)

أي أشهد القاضي المرسل الشاهدين علي (انه) أي الكتاب (حكمه أ) و أشهدا انه (خطه) وان لم يقرأه عليهما حال اشهادهما ولم يقرأه حاله ابن شاس لو قال القاضي أشهدكما على ان مافي الكتاب خطي كفي ذلك على أحد الروايتين وكذلك لو قال لهما ما فيه حكمي وشبه في صحة الاشهاد على ان مافي

أَنْكَرَ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ أَقْرَارَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَنْفِذْهُ وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ وَأَنْهَى لِغَيْرِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ بُولَايَتِهِ وَبِشَاهِدَيْنِ مُطْلَقًا وَعَاطَمَدًا عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَنَذِبَ خَتَمَهُ وَلَمْ يَفِذْ وَحْدَهُ وَأَذْيَاوَانِ عِنْدَ غَيْرِهِ وَأَفَادَ أَنْ أَشْهَدَهُمَا أَنْ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ خَطُّهُ كَالْأَقْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَمَيِّزُهُ مِنْ أَسْمٍ وَحَرْفَةٍ وَغَيْرِهِمَا فَيَنْفِذُهُ الثَّانِي وَبَنَى كَأَن تَقِلَ خِطَطُهُ أُخْرَى وَإِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ قَاضِي مِصْرٍ وَالْآفَلَا كَانَ شَارِكُهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيِّتًا وَإِنْ لَمْ يَمَيِّزْ فَقَدْ إِيْعَادَتْهُ أَوْ لَا حَتَّى يَثْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ كَالْحَاضِرِ

الكتاب منسوب للمشهد من غير علم الشاهدين بما فيه فقال (ك) الاشهاد على (الاقرار) من كاتب وثيقة أو عملها بما فيها (وميز) القاضي (فيه) أي الكتاب الذي اراد ارساله لقاض آخر (ما يميز به) المحكوم عليه وبين ما يميز به فقال (من اسم) للمحكوم عليه وأبيه وجده (وحرفة) أي صنعة (وغيرهما) كلقب وكنية ومسكن وبلد (فينفذه) أي مافي كتاب الاول القاضي (الثاني) المرسل اليه اذا كان الاول استوفى جميع الحجج وان لم يستوف الاول جميع الحجج بان سمع البينة (و) امهى للثاني (بني) الثاني على ما حصل عند الاول وتم الحكم وشبه في البناء فقال (كان تقل) القاضي وهو ينظر في قضيه قبل تمامها من خطه اي نوع من الحكم كحكم السوق (لخطة) أي مرتبة (اخرى) من مراتب الحكم كالقضاء فانه يبنى على ما تقدم له وينفذ الثاني ما حكم به الاول ان لم يكن حدا بل (وان) كان (حدا) أو قصاصا أو عقوا (ان كان) الاول (أهلا) للقضاء بان اجتمعت فيه شروطه (أو) لم يعرف بها وكان (قاضي مصر) بالتونين أي بلد كبير فان الشار لا يولى لفضائها الا من اجتمعت فيه شروطه لقضاء (والا) أي وان لم يكن أهلا ولا قاضي مصر (فلا ينفذ) الثاني حكمه وشبه في عدم التنفيذ فقال (كان شاركه) أي المحكوم عليه في اسمه واسم أبيه وجده وبقية صفاته (غيره) اي غير المحكوم عليه فلا ينفذ القاضي الثاني حكم الاول ان كان المشارك حيا بل (وان) كان (ميثا) حتى تشهد البينة انه المحكوم عليه بعينه (فان لم يميز) القاضي في الكتاب المحكوم عليه بما تقدم (ففي اعدائه) أي تسليط القاضي المكتوب اليه الطالب على صاحب الاسم المكتوب في الكتاب الا ان يثبت صاحب الاسم ان بالبلد من شاركه فيه (أولا) يعديه عليه (حتى يثبت) الطالب (احديته) أي كون صاحب الاسم واحدا بالبلد لا مشاركه في اسمه (قولان) لم يطاع المصنف على ارجحية احدهما (و) الغائب القريب) القربة كثلاثة ايام مع أمن الطريق (كال حاضر) في سماع الدعوى عليه والبينة ابن الماجشون العمل عندنا

ثُمَّ تَسْمَعُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةَ حَضَرَ الْخَصْمُ أَوْ لَمْ يَحْضَرْ ثُمَّ يَلْجَأُ إِلَى دَعْوَى الْإِنْفِصَالِ فِي كُلِّ تَرْتِيبٍ بِإِسْرَافٍ وَإِذْلَالِهِ مِنْ قَامَ عَلَيْهِ وَدَعَا وَوَعَدَتْ عَلَيْهِ وَتَسْمِيَةِ الشُّهُودِ وَالتَّجْبُورِ عَلَيْهِمْ وَتَسْمِيَةِ الْمُدْعَى بِمَنْ لَمْ يَحْضَرْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا غَيْبَةً بَعِيدَةً (وَالْغَائِبُ (الْبَعِيدُ) جَدًّا (كَقَوْلِهِ يَفْضِي عَلَيْهِ) (يُحْضِرُ الْغَضَاءُ) مِنْ غَائِبٍ أَنْهُ مَا بَرَأَ وَلَا اسْتَوْفَى فِي مَتْنِهِ وَتُسَمَّى بِبَيْعِينَ إِلَّا سَتَبْرَاءُ أَيْضًا (وَسَمَّى) الْقَاضِي (الشُّهُودَ) أَيْ كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ فِي سَجَلِهِ فَإِذَا قَدَّمَ الْغَائِبَ أَخْبَرَهُ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَعْذَرَهُ لَهُ فِيهِمْ فَإِنْ سَلِمَ شَهَادَتُهُمْ مَضَى الْحُكْمُ وَإِنْ ادَّعَى مَسْفُطًا لَشَهَادَتِهِمْ كَقَوْلِهِ بَائِتًا (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الشُّهُودَ الَّذِينَ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمْ عَلَى الْغَائِبِ (نَقِضَ) حُكْمَهُ (وَالْيَوْمَانِ) (الْعَشْرَةُ) مَعَ أَمْنِ الطَّرِيقِ (أَوِ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ) فِي الطَّرِيقِ (يَقْضِي عَلَيْهِ) أَيْ الْغَائِبُ (مَعَهَا) أَيْ الْعَشْرَةُ مَعَ إِذَا مِنْ وَالْيَوْمَيْنِ مَعَ الْخَوْفِ (فِي) كُلِّ تَرْتِيبٍ (غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعُقَارِ) وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى عَلَيْهِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعُقَارِ إِنْ كَانَ غَائِبًا عَلَى عَشْرَةِ مَعَ الْإِمْنِ أَوْ يَوْمَيْنِ مَعَ الْخَوْفِ وَهُوَ كَذَلِكَ (وَحُكْمُ) الْقَاضِي (بِمَا) أَيْ الشَّيْءُ الَّذِي (يَتَمَيَّنُ) عَنْ غَيْرِهِ حَالُ كَوْنِهِ (غَائِبًا) عَنْ بِلَادِ الْقَضَاءِ وَصَلَّةً يَتَمَيَّنُ (بِالْصَّفَةِ) كَرَقِيقٍ وَحَيَوَانٍ وَكِتَابٍ وَثَوْبٍ وَمَقْهُومُهُ أَنَّ مَا لَا يَتَمَيَّنُ بِالْصَّفَةِ كَالْحَبْرِ وَالْحَبِيدَ لَا يَحْكُمُ بِهِ غَائِبًا بِالْصَّفَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَأَمَّا تَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بِقِيَمَتِهِ وَيَحْكُمُ بِهَا لِمُدْعِيهِ (وَجَابَ) الْقَاضِي (الْخَصْمَ) الْمُدْعَى عَلَيْهِ (بِحُكْمِهِ) أَيْ الْإِلَهِ الَّتِي يَطْبَعُ بِهَا كِتَابُهُ (أَوْ رَسُولُ) مَنْ الْقَاضِي لِيَحْضَرَ الْمَطْلُوبَ حَضْرَهُ وَيَجْلِبَ الْخَصْمَ بِحُكْمِهِ أَوْ رَسُولُ (إِنْ كَانَ) الْخَصْمُ (عَلَى مَسَافَةِ الْعَدْوَى) قَالَ الْخُطَّابُ (٢٣٢) كَلَامُ الْقَرَأَى بِفَيْدَانِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى هِيَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَنَحْوُهُ فِي تَبَصُّرَةٍ

وَالْبَعِيدُ كَأَنَّ قِيَمَتَهُ يَقْضِي عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ الْقَضَاءُ وَسَمَّى الشُّهُودَ وَلَا نَقِضَ وَالْعَشْرَةَ أَوِ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يَقْضِي عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعُقَارِ وَحُكْمُ بِمَا يَتَمَيَّنُ غَائِبًا بِالْصَّفَةِ كَذَيْنٍ وَجَابَ الْخَصْمَ بِحُكْمِهِ أَوْ رَسُولُ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْعَدْوَى لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مِيلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يَزُوجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِوَلَا يَتَّهَلَّ وَهَلْ يَدْعَى حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ الْمُدْعَى وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمْكِينِ الدَّعْوَى لِيُغَائِبَ بِلَا وَكَأَلَهُ تَرَدُّدٌ

(بَابُ)

الْعَدْلُ حُرْمَةُ مُسْلِمٍ عَاقِلٌ بِالْفُسْطِقِ وَحَجَرٌ وَبَدْعَةٌ

ابن فرحون (لا) يجلب ان كان على (أكثر) من مسافة العدوى زيادة كثيرة (كستين ميلا) فلا يجلب منها (إلا) بشاهد) يقيمه المدعى عند القاضي بحقه فيكتب اليه اما ان يرضى خصمه أو يحضر أو يوكل (ولا يزوج) القاضي (امراة) عاتبة (ليست بولايته) (لانه اذا خرج عن محل ولايته صار معزولا عن الحكم في ذلك المثل فكذلك اذا كان الحكم عليه خارجا عن ولايته (وان كان)

المدعى عليه ببلده قاض والمدعى به ببلد آخر له قاض آخر (هل يدعى) أى تقام الدعوى ويتحاكم (حيث) يكون (وان الشخص) (المدعى عليه) به أى الادعاء بمحل المدعى عليه (عمل) أى قضى (أو) يدعى حيث يكون (المدعى) فيه (وأقيم) أى فهم (منها) أى المدونة (وفي تمكين) (الشخص من) (الدعوى) (الشخص) (غائب) عن البلد اجتمعا (بالاودة) من الغائب لناث الاقوال لا يمكن منها الا بالاب والابن ومن له قرابة قريبة رابعا يمكن من اقامة البينة لا من الخصومة خاصة كما يمكن القريب والاجنب من الخصومة في العبد والدا به والثوب دون دليل ولا يمكن منهم في غير ذلك الا بالاب والابن وعدم تمكينه منها (تردد) وعلى القول بالقيام عنه في كون القيام في قريب الغيبة وبعباده وخصمه عموقهما قولان والله أعلم (باب) في احكام الشهادة وهي لغة البيان والشاهدان بين وفي شرح البرهان لما زرى رحمه الله تعالى ما يميز الشهادة من الرواية قال هما خبران غير ان الخبر عنه ان كان عاما لا يختص بهين فهمي الرواية بقوله صلى الله عليه وسلم لا عمل باليه والشفعة دما لا ينقسم فانهما عامان لا يختصان بهين في كل الاغصار والا مصار بخلاف قول العدل عندنا كما عهدنا هذا من بلادنا الزمنا به لا يتعداه فمذهبه شهادة (العدل حر) لا قن اتفاقا (مسلم) لا كافر على مسلم اجماعا ولا على مثله عند اهل حنيفة والشافعي والشافعي رضى الله تعالى عنهم (عاقل) في حياثي التحمل والاداء (بالغ) فلا تقبل شهادة الصبي اتفاقا (الا الصبي عمو صبي في دم بشر وطأ في ان شاء الله تعالى (بالافساق) بجارحة نظاهرة (و) بلا (حجر) عليه في التصرف في ائماله فلا تقبل شهادة محجور عليه فيه (و) بلا (بدعة) أى اعتقاد مخالف لا اعتقاد اهل السنة لا نه افا سقى وأما كافر

أن لم يقاويل بل (وان تاول كخارجي) أي منسوب للخوارج وهم قوم خرجوا على علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما وكفروهما فكفروا معاوية لخروجه على علي وكفروا عليا لرضاه بتحكيم أبي موسى الأشعري وعمر بن العاص رضي الله تعالى عنهم وقتلهم على رضي الله تعالى عنه وقتل منهم جماعة غير (وقدري) نسبة للقدري أي الجاد لا شياء بحسب علمها في الازل لنفيهم إياه وقول القدري ان العيد يخلق أفعاله الاختيارية (لم يباشر) أي لم يفعل العدل معصية (كبيرة) بلا توبة فمن أبان لم يفعلها أصلاً وأتاب منها فان فعلها ولم ينسب منها فلا تقبل شهادته فلا يشترط في العدل عدم مباشرة المعصية مطلقاً لتعذر الامن ولي أو صديق ولكن من كانت طاعته أكثر أحواله واجتنب الكبائر وحافظ على ترك الصغار فهو عدل (أو صغيرة خسة) كتطيف حبة أو سرقة لقمة فبإشهادها لا تقبل شهادته ومفهوم خسة ان يباشر صغيرة غير الخسة لا تمنع من قبول شهادته وهو كذلك لعسر الاحتراز منها غالباً (و) لم يباشر (سفاهة) أي جحواؤه لا في أكثر أوقاته (و) لم يباشر (لعب نرد) آلة مخططة يلعب عليها بقصوص وتسمى في عرف مصر طاوله فبإشهادها ولو مرة لا تقبل شهادته (ذو مروءة) وهي الحافظة على فعل ما تركه يوجب الذم عرفاً من مباح كترك المني لا التعال في بلد يستقيح فيه مشي مثله حافيا وكالا كل في الاسواق وفي حانوت الطباخ لبلدي ثم صور المروءة بقوله (ترك) شيء (غير لائق) أي لا يناسب حال مرتكبه وان كان مباحا في بادي الرأي ابن الحاجب المروءة لا ارتفاع عن كل ما يري ان من تخفى به لا يحافظ على دينه وان لم يكن حراما له وبين غير اللائق فقال (من) لعب (بحمام) الطير المعروف ابن عرفة روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله ﷺ رأى رجلا يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة (و) من سماع (غناء) بكسر الغين المعجمة ممدودا وان قصر فهو اليسار والمال وظاهره كان مع آله أم لا وفي المدونة ترد شهادة المغني والمغنية (٢٣٣) والنائج والنائحة ادا عرفوا بذلك (و) من (دباغة) (جلد) (وحياكة) (بكر الحاء المهملة لغزل صوف أو قطن أو كتان أو غيرها ان فعلها. (اختيارا) بان كان من غير أهلها ولم يتوقف قوته وقوت عياله عليه فان كان من أهلها أو اضطر اليها فلا تخل بمروءته (و) من (ادامة) (لعب) (شطرنج)

وإن تاول كخارجي وقدري لم يباشر كبيرة أو كثير كذب أو صغيرة خسة وسفاهة ولعب نرد وذو مروءة بترك غير لائق من حمام وسماع غناء وود باغة وحياكة اختيارا وادامة شطرنج وان أعمى في قول أو أصم في فعل ليس بمغفل الا فيما لا يلبس ولا متناً كد القرب كآب وإن علا وزوجهما وولد وإن سفل كينت وزوجهما وشهادة ابن مع أب واحدة ككل عند الآخر أو

(٣٠ — جواهر الالكيل — ثاني) وفسر الادماني بان يلعب بها في السنة أكثر من مرة وفي الشامل وادامة شطرنج ولو مرة في العام اه ومن اجتمعت فيه الحرية وما بعدها فهو عدل ان كان بصيرا بل (وان) كان (أعمى) فتقبل شهادته (في قول) الخطاب شهادة الأعمى في القول اشهور جوازها وشهادته في غير الاقوال لا تجوز اه والمنقول عن غيره لا خصوصية للقول فتجوز فيما عدا المرثيات من المسموعات والمموسات والمذوقات والمشومات وخص المصنف كغيره القول لان الملموس والمذوق والمشموم يستوى فيها الأعمى وغيره فهي محل اتفاق وانما الخلاف في المسموع فذهب مالك رضي الله تعالى عنه جوازها ومذهب الشافعي والحنفي والجمهور رضي الله تعالى عنهم منسأ الخلاف هل يحصل له علم ضروري ان هذا صوت فلان أم لا (أو) كان العدل (أصم) فتقبل اذا شهد (في فعل) رآه بعينه (ليس) العدل (بمغفل) البساطي التغفل عدم استعماله القوة المدركة مع وجودها والبالدة عدمها فلا تقبل شهادة المغفل الذي لا يستعمل مدركته في كل شيء (الافيا) أي شيء واضح (لا يلبس) أي لا يشتبه بغيره كرايت فلانا قتل فلانا أو قطع يد فلان (ولا) (متأكد) أي قوى (القرب) أي القرابة للمشهود له (كب) لادنية بل (وان علا) كجد وأبيه (وزوجهما) أي الاب والجد (وولد) للمشهد له ان اتصل به بل (وان سفل) أي نزل الولد (كنت) في نسخة بكف التثنية للولد في أخرى باللام فهي مبا لثة ثانية أي هذا اذا كان الولد السافل لا بل وان كان لبيت (وزوجهما) أي الابن والبيت (وشهادة ابن مع أب) شهادة (واحدة) فيحتاج لتكميل النصاب بشهادة آخر أو يمين هذا قول أصح وقول ابن فرحون لو شهد الاب مع ابنه عند الحاكم جازت علي القول المأمول به وفي معين الحكم القول بهنهما بمنزلة شاهدين أعدل ثم قال وأما شهادة الاخوين في شيء فشهادتهما جائزة وليس كالأب وابنه وشبه في الالغاء فقال (ك) شهادة (كل) من الاب وابنه على سبيل البدل (عند الآخر) أي لا تعتبر شهادة الاب عند ابنه القاضي ولا شهادة الابن عند أبيه القاضي (أو) شهادة

الاب (على شهادته) أى ابنه تها عنه أو شهادة الابن على شهادة أبيه نقلا عنه (أو) شهادة أحدهما (على حكمه) أى الآخر كل ذلك لغو (بخلاف) شهادة (أخ لا أخ) به فتقبل (ان برز) بفتحات مثقلا أى فاق أقرانه في عدالته فتجوز شهادة المبرز لا خيه ان كانت بمال بل (ولو) كانت (بتعديل) للاخ عند ابن القاسم (وتؤولت) أى فهمت المدونة (بخلافه) أى عدم تعديل المبرز أخاه كذا قررته التتافي وقرره الا قدمسى بما يفيد انها تؤولت بعدم اشتراط التبريز في شهادة الاخ لا خيه وكلام المصنف محتمل لهما وشبه في اشتراط التبريز فقال (كأجير) يشهد لمن استأجره فتقبل شهادته ان كان مبرزاً ولم يكن في عيال المشهود له (و) كمولى اسفل يشهد لمعتقه فتقبل شهادته ان كان مبرزاً وليس في عياله وأما شهادة الاعلى للأسفل فلا يشترط فيها التبريز (و) كصديق (ملاطف) فتقبل شهادته لصديقه ان كان مبرزاً ولم يكن في عياله الخطاب هو المختص الرجل الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ومعنى اللطف الاحسان والبر والتكرمة وهو أحد معاني تسميته تعالى لطيفاً (و) كشريك (مفاوض) بضم الميم وكسر الواو يشهد لشريكه (في غير) مال (مفاوضة) فتقبل شهادته ان برز في عدالته (و) كشاهد (زائد) في شهادته على ما شهد به اولاً بان شهد لزيد على عمر وبشرة ثم رجع لشهادته له عليه بخمسة عشر فتقبل ان كان مبرزاً (او منقص) عما شهد به اولاً كعكس المثال السابق فتقبل ان برز (و) كشاهد (ذا كر) أى متذكر لما شهد به (بعد شك) منه فيه ابن رشد اذا سئل الشخص عن شهادة في مرضه لتقبل عنه أو يشهد على شهادته تجبينا أو سئل عند الحاكم يشهد بها فأنكرها وقال لا علم عندي منها ثم جاء يشهد قائماً تقبل اذا كان مبرزاً في العدالة (و) كشاهد في (تزكية) لشاهد فتقبل تزكيته ان برز وكانت الشهادة بمال بل (وان) كانت (ب) موجب (حد كقتل وردة وزنا وقذف وسكر) (٢٣٤) ويزاد على شرط التبريز كون التزكية (من) شخص (معروف) عند القاضي

عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ بِخِلَافِ أَخٍ لَّا خَ انْ بَرَزَ وَلَوْ بَتَعْدِيلٍ وَتَوَلَّتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ كَأَجِيرٍ وَمَوْلَى وَمَلَاطِفٍ وَمَفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مَفَاوِضَةٍ وَزَائِدٍ وَمُنْقَصٍ وَذَاكِرٍ يَعْدُشْكُ وَتَزْكِيَةٍ وَإِنْ بَحَّدَ مِنْ مَعْرُوفٍ أَلَا الْغَرِيبَ بِأَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ رَضَائِمِنْ فَطْنٍ عَارِفٍ لَا يَخْدَعُ مُعْتَمِدٍ عَلَى طُولِ عَشْرَةٍ لَا سَمَاعٍ مِنْ سُوقِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ أَلَا لَتَعْدُرَ وَوَجِبَتْ أَنْ تَعَيَّنَ كَجَرَحٍ أَنْ يَطَّلَ حَقٌّ وَنُدِبَ تَزْكِيَةً سِرِّ مَعَهَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ أَوْ لَمْ يَعْرِفِ إِلَّا اسْمَهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ وَهُوَ مَذْمُومٌ

بالعدالة فلا تقبل التزكية من غير معروف بها عنده (الا) الشاهد (الغريب) فتقبل تزكيته من غير معروف بها عنده ولا بد من كون التزكية بقول الشاهد (أشهد بانه) أى الشاهد المزكي بالفتح (عدل رضي) أى مقبول الشهادة ولا بد من كون التزكية (من) شخص (فطن) أى ذي فطنة

ونباهة لا يخدع (عارف) صفات العدول واضدادها وأحوال الناس بمخالطة لهم فلا يغتر بظواهرهم (وان لا) يخدع معتمد في معرفة حال مزكاه (على طول عشرة) مع مزكاه (لا) معتمد (على سماع) من محصورين وأما السماع الفاشي من العدول وغيرهم فيعتمد عليه المزكي كما سيأتي ان بيئة السماع يثبت بها التعديل ولا بد من كون المزكي (هن) اهل (سوقه) أى المزكي بالفتح (أو) اهل (محله) أى محل حلول وسكنى المزكي بالفتح لا مهم اذرى باحواله (الا لتعذر) ان تزكيته من اهل سوقه أو محله لعدم تبريزهم فيقبل تعديله من غيرهم (ووجب) التعديل (ان يعين) قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من علم عدالة شخص وجب عليه أن يزكيه لأنها من جملة الحقوق الا أن يجد غيره فهو في سعة فان عرف عدالة الشاهد برهنة مبرزون وجب على اي اثنين كفاية وان لم يعرفها الا اثنان فهو فرض عين عليها ومحل الوجوب بقسميه ان طلبت في حق آدمى فان لم تطالب في حقه فلا يجب وشبه في الوجوب فقال (كجرح) أى تجريح شاهد يجب (ان يطل) بتركه (حق ونذب تزكية سر معها) أى تزكية العلانية لأنها قد تشاب بالمداينة وتجوز التزكية بالشروط المتقدمة ان عرف المزكي بالسكسر اسم المزكي بالفتح بل (وان لم يعرف الاسم) هكذا اطلق المصنف وقيدته المتطلى بمن اشتهر بكنيته اولقبه ورب مشهور بكنيته اولقبه ولا يعرف اسمه كاشبه اسمه مسكين وسجنون اسمه عبد السلام ويقبل التعديل ممن اتصف بما سبق سواء ذكر سببه (او لم يذكر) المعدل (السبب) لتعديله لتوقعه على أمور قد يعسر استجزارها وقتها (بخلاف الجرح) أى التجريح للشاهد فلا يقبل الا بعد بيان سببه لاختلاف العلماء فيه وربما اعتمد المجرح على ما لا يقتضيه كما وقع لبعضهم انه جرح شاهدا فسئل عن سببه فقال رابته يبيع ولا يرجع في الميزان (و) ان زكى الشاهد مبرزون موصوفون بجميع ما سبق وجرحه آخرون كذلك (هو) أى الجرح (مقدم) على التعديل وعن مطرف وابن

وهب التعديل أولى من التجريح والقول بان شهادة الجرح من أعمال هو أظهر وأولى بالصواب بن سهل تقديم الجرح على التعديل
أصبح في النظر وقائلوه أكثر وعليه العمل المتبطن الذي مضى به العمل أن التجريح أنتم شهادة لانهم علموا من الباطن ما لم
يعرفه المعدلون (وان شهد) المزكى بالافتح زمتنا (ثانيا) مرة أخرى (ففي الاكتفاء بالنزكية الاولى) فلا يحتاج الى تعديل آخر
وبه قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا أن يرتاب منه ونقل الباجي عن بن كنانة أن المشهور بالعدالة يكفي فيه التعديل الاول حتى
يجرح بامر بين والمقابل لهذا يقول لا يكفي التعديل الاول ولا بد من التعديل كلما يشهد حتى يكثرت عدله وتشتبهت بركيته وهذا السحنون
والابن القاسم ان كانت الشهادة الثانية قربة من الاولى ولم يطل ما بينهما جدا كفت نزكته الاولى والا فلا يكشف عنه ثانيا طلبه المشهود
او لم يطلبه والسنة طول (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين (وبخلافها) أي الشهادة من أب (لا حدودية على) ولده (الآخر)
فتقبل. ان لم يظهر من الاب ميل مع المشهود دله على المشهود عليه فان ظهر الميل فلا تقبل (أو) شهادة الابن لاحد (أو بويه) على الآخر
فتقبل (ان لم يظهر ميل) من الشاهد مع المشهود له على المشهود عليه والا فلا تقبل (ولا) تقبل شهادة (عدو) عداوة دنيوية في
مال او ميراث او تجارة أن شهد على عدوه بل (ولو) شهد (على ابنة) أي العدو وسواء كانت العداوة الدنيوية بين مسلمين (أو) بين
(مسلم وكافر) فلا تقبل شهادة مسلم على عدوه الكافر (وليخبر) العدل اني شهد على عدوه الحاكم بها) أي العداوة بأن يقول
له يئني وبين الذي شهدت عليه عداوة وانما وجب عليه اخبار الحاكم بها لئلا يظن من التديس ولا احتمال عدم قدحها اذا فسرت ومثل
للعداوة فقال (كقوله) أي الشاهد المشهود عليه (بعد) (٢٣٥) أداء (ها) أي الشهادة عند الحاكم

(تستمني وتشميني بالجنون)

حال كونه (مخاصما) للمشهود

عليه بالقول المذكور فتزد

شهادته لتحقق عداوته

(لا) ترد شواته بقوله

المذكور. حال كونه

(شاكيا) أي معاتبا (واعتمد)

الشاهد (في) شهادته (باعتبار)

لمدين او زوج او ولد او شريك

(ب) طسول (صحبته)

للمشهود باعساره (و) (قرينة

وإن شهدنا فكفى الاكتفاء بالتزكية الأولى تردد ومجلا فيها لا حد ولديته
على الآخر أو أبو يه إن لم يظهر ميل له ولا عدو ولو على ابنه أو مسلم
وكافر وليخبر بها كقوله بعد هاتهم مني وتشميني بالمجانين مخاصما لاشاكيا
واعتمد في اعسار بصحبة وقرينة صبر ضرر كضرر الزوجين ولا إن حرص
على إزالة نقص فيأرد فيه لفسق أو صيبا أو رقيق أو على التأسي كسهادة
ولد الزنا فيه أو من حد فيأرد فيه ولا إن حرص على القبول كخاصمة مشهود
عليه مطلقا أو شهد وحلف

صبر) على تحمل (ضرر) بنحو جوع وعري مما لا يكون الا مع الفقر فباء بصحبة بمعنى على وانما اعتمد الشاهد على هذه
المذكورات لدلائلها عليها غالبا وشبه في الاعتماد على الصحبة والقرينة فقال (ك) لشهادة (ب) ضرر احد (الزوجين) الآخر
فيعتمد الشاهد به على طول صحبتهما وقرينة صبر أحدهما على سوء عشرة الآخر (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) الشاهد أي
اتهم في شهادته بالحرص (على إزالة نقص) عنه حصل له كشاته بعد زوال مانعها (فيما) أي الشيء الذي (رد في) شهادته
(ب) لفسق أو صيبا أو رقيق) أو كافر فلا تقبل شهادته الثانية التي اداها بعد زوال مانعها بالتوبة والبلوغ والحرية والايان لانها مده فيها
بالحرص على إزالة نقص رد شهادته ومفهومة ان من قام به مانع ولم يؤد الشهادة حاله واداءها بعد زوالها فانهما تقبل لسلامتهما من قهمة
الحرص على إزالة نقص الرد اذا لارده هو كذلك عند بن القاسم واشبه فيمن قال لقاض يشهد لي فلان النصراني او العبد او الصبي فقال
لا اقبل شهادته ثم زال مانعه فتقبل شهادته لانها فتوى لاحكم او حرص على (التأسي) أي مماثلة غيره له في نقصه ليخف عاره لان المصيبة
اذا عمت هانت واذا خصت هانت قال البناي الذي في القاموس اتعسى به جعله اسوة والا - وة بالكسر والضم القدوة وليس فيه تأسي
بهذا المعنى لكن نقل ابو زيد عن السراج عن الطبراني انه يقال التأسي والائتساء في الاقتداء اه وذلك (كشهادة ولد الزنا فيه) أي
الزنا فلا تقبل لانها مده فيها بجر صه على مشاركة غيره له في كونه ولد زنا (أو) شهادة (من حد) لزننا او سكر او قذف او سرقة ثم تاب وشهد
(في) مثل (ما حد فيه) فلا تقبل لانها مده بالحرص على التأسي (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) أي اتهم الشاهد بالحرص (على
القبول) لشهادته (كخاصمة) أي محاكمة الشاهد (مشهود عليه مطلقا) عن التقييد بكون المشهود به حق آدمي لدلائلها في
حق الادمي على التعصيب مع المشهود له والحرص على القبول في حق الله تعالى (أو) كمن (شهد وحلف) على طهارة شهادته فتزد

لأنها مبالغة على قبولها (أو رفع) الشاهد شهادته للحاكم وأدهاله (قبل الطلب) للشهادة منه (في محض) أي خالص (حق آدمي) فلا تقبل لأنها مبالغة على الاداء والتعصب مع المشهود له (وفي محض حق الله تجب المبادرة) من الشاهد بالرفع للحاكم قبل الطلب (ب) حسب (الامكان) فلا يضر التأخير لمذكر وانما تجب المبادرة بالرفع (ان استدعي تحريم) ارتكاب (4) أي المشهود به (كعتق) الرقيق مع استيلاء المعتق عليه استيلاء المالك على ملكه (وطلاق) بائن لزوجته مع دوام معاشرته الزوج لها معاشرته الأزواج (ووقف) منع استمرار حيازة الواقف وتصرفه فيه تصرف المالك في ملكه (ورضاع) بين زوجين (والا) أي وان لم يستدع تحريمه (خير) الشاهد بن الرفع وتركه (كالزنا) غير المستدام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة واه مسلم قال عياض هذا في غير المشهور بالفسق والمعاصي وأما هو فقد ذكره الامام مالك رضي الله تعالى عنه وغيره الستر عليه ليرتد عن فسقه ونصه هذا الستر في غير المشهورين الذين تقدم اليهم في الستر وستره غير مرة فلم يدعوا وتمادوا فكشف أمرهم وقمع شرهم مما يجب لان كثرة الستر عليهم من المأودة على معاصي الله تعالى ومصافاة أهلها (بخلاف الحرص على التحمل) للشهادة فلا يقدح فيها (كالخفي) أي المتوارى عن المشهود عليه الذي يقر بما عليه سرا فيأبى به وبين مستحقه ويكره اذا عضره من يشهد عليه فاذا اختفى منه عدلان وسمعا اقراره لصاحبه في الخلوة وضبطاه وشهدا عليه به فالمشهور بالعمل بشهادتهما عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعامة أصحابه ولا يقدح (٢٣٦) فيهما حرصهما على تحمل الشهادة (ولا) تقبل الشهادة (ان استبعد) مثلها مائة

أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ وَفِي مَحْضِ حَقِّ اللَّهِ تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْأَمْسَكانِ إِنْ اسْتَدْعِمَ تَحْرِيمُهُ كَعِتْقٍ وَطَلَاقٍ وَوَقْفٍ وَرَضَاعٍ وَإِلَّا خَيْرٌ كَالزَّناِ بِخِلَافِ الْحَرَصِ عَلَى التَّحْمُلِ كَالْخَفِيِّ وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبَدْوِيٍّ لِحَضْرِيٍّ بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ وَلَا سَأَلَ فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ أَوْ يَسْأَلِ الْأَعْيَانِ وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَلَى مَوْرَثِهِ الْمُخَصَّنِ بِالزَّناِ أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا الْفَقِيرَ أَوْ يَعْتَقُ مَنْ يَتَّبِعُهُ فِي وَلَائِهِ أَوْ بَدَيْنَ لِدَيْنِهِ بِخِلَافِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ عَلَيْهِ وَشَهَادَةُ كُلِّ الْآخِرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ وَالْقَافِلَةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ لَا الْمَجْلُوبِينَ إِلَّا كَعَشْرِينَ وَلَا

(ك) شهادة رجل (بدوي) (ل) رجل (حضرى) فلا تقبل لبعدها عادة اذ المجر العادة بالشهاد البدوى مع وجود الحضري (بخلاف) شهادة البدوى باقرار الحضري (ان سمعه) أي ان سمع البدوى اقرار الحضري فتقبل لعدم بعدها (أو) شهادة البدوى لحضري على حضري أو بدوى بمعاملة ببادية ان (مر) الحضري (به) أي البدوى وهو بباديته

فتقبل اذا لا بعد فيها (ولا) تقبل شهادة شخص فقير (سائل) أي طالب الاعطاء من غيره (في مال) كثير تعامل فيه غنيان لبعدها لان شأن الاغنياء كتم أمواهم الكثيرة واخفاؤها عن السائلين ومفهوم كثير قبول شهادته في النافه اليسيران كان عدلا وهو كذلك (بخلاف من) أي فقير (لم يسأل) الناس شيئا سواء كان ياخذ ان أعطى أم لا فتقبل شهادته (أو) من (يسأل) الامام أو (الاعيان) أي الاكابر من الناس فتقبل شهادته في الكثير (ولا) تقبل الشهادة (ان جر) الشاهد (بها نفع) لنفسه (ك) شهادة فقير على مورثه المحض بالزنا أو قتل العمد (العدوان) فلا تقبل لأنها مبالغة بقصد قتله ليرثه وقيد أشهب عدم القبول بكون المشهود عليه غنيا واعتمده المصنف فقال (الا) المورث (الفقير) فتقبل شهادة وارثه عليه بالزنا أو قتل العمد لعدم التهمة (أو) شهادة (يعتق من) أي رقيق (يتهم) الشاهد (في) الاختصاص (ولا ئه) عن الاناث من ورثة معتقه والرقيق ذو مال فان لم يتهم فيه لعدم الاناث في الورثة أو عدم مال الرقيق فتقبل الشهادة بعته (أو) شهادة (بدن لدينه) أي الشاهد فلا تقبل لأنها مبالغة بقصد أخذه في دينه الذي له على المشهود له (بخلاف) شهادة الشخص (المنفق) (المنفق عليه) فانها تقبل قريبا كان أو أجنبيا (و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين (للاخر) فانها تقبل سواء شهد الثاني للاول على المشهود عليه أو على غيره ان كانت شهادة الثاني للاول بغير المجلس الاول بل (وان) شهد الثاني للاول (بالمجلس) الاول هذا هو المشهور وقول ابن القاسم (و) بخلاف شهادة (القافلة) بعضهم لبعض في حراية على الحار بين فتقبل مع العداوة للضرورة وظاهرة كانوا عدولا أولا ولكن ظاهر المدونة ان كانوا عدولا وسواء شهدوا بمال أو قتل أو غيرها (لا) تقبل شهادة القوم (المجلوبين) أي العسكر الذين جبلهم وأرسلهم السلطان لحراسة ثغره ونحوه لبعضهم (الا) الشهود الكثيرين (كعشرين) عدلا منهم (ولا) تقبل

شهادة (من شهد له) أي الشاهد نفسه (ب) حال (كثير وغيره) أي الشاهد بقليل أو كثير (بوضعية) للثبوت (والا) أي وإن لم يشهد لنفسه بكثير وشهد لها بقليل أو كثير بالوصية (قبل) ما شهد به لهما قال الامام مالك رضي الله عنه تعالى عنه في رجل هلك فشهد رجل انه أوصى لقوم بوصايا ووصى للشاهد بوصية أو أسند الوصية الى الشاهد وهو يشهد على جميع ذلك فان كان الذي يشهد به لنفسه نافها لا يتهم فيه جازت شهادته (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان دفع) الشاهد بها عنه ضررا (كشهادة بعض القافلة) للمشهود عليه بالقتل (بفسق) (ال) (شهود) الشاهد بن عليه (بالقتل) خطأ لانهم هم بقصد هم اسقاطهم غرم الدية عن أنفسهم (و) كشهادة (المندان) بضم الميم أي المدين (المعسر) في الواقع الظاهر الملاء الذي نخشى حبسه حتى يثبت عشره (لربه) أي الدين فلا تقبل لاثمهم بقصد دفع ضرر حبسه في دينه ومفهوم المعسر ان شهادة المدين الغني الذي لا يضره دفع ما عليه ولا يخشى حبسه فيه مقبولة وهو كذلك لعدم التهمة (ولا) تقبل شهادة (مفت) أي مخبر بمحكم شرع على غير وجه الا لزام (على مستفتيه ان كان) المستعمل عنه (مما ينوي) أي تقبل التهمة (فيه) من المستفتي عند المفتي ولو أقر به عند القاضي أو شهدت علمه به بيعة لم تقبل بيته وحكم عليه بظاهر لفظه كقوله المفتي كانت زوجتي موثقة فقاتلتني فقاتلتها انت طائقي ناويامن الوثائق فافتاه ما نه لاشيء عليه فان رفعت زوجته للقاضي فانكر فطلبت من المفتي الشهادة على اقراره فلا يشهد عليه به قاله ابن القاسم ابن المواز فان شهد لها عليه به فلا تقبل شهادته (والا) أي وان لم يكن مما ينوي فيه عند المفتي (رفع) المفتي الشهادة للقاضي وشهد باقراره الذي سمعه منه ان انكر (ولا) تقبل الشهادة (ان شهد باستحقاق) لشيء بيد غيره (وقال) الشاهد (انا نعتله) أي المشهور دله لثبته بقصد دفع رجوعه عليه بيمينته ان لم يشهد له ولان الشراء لا يثبت الملك المشتري حتى يثبت ملك البائع ما باعه فقوله انا نعتله (٢٣٧) شهادة لنفسه بملك ذلك الشيء وهي لا تصح (ولا) تقبل الشهادة (ان حدث

مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ وَلَغَيْرِهِ بِوَصِيَّةٍ وَلَا قِبَلٍ لَهَا وَالْأَنْ دَفَعَ كَشَاهِدَةً بَعْضُ الْعَاقِلَةِ بِفِسْقٍ شُهُودِ الْقَتْلِ أَوِ الْمُدَّانِ الْمُعْسِرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُفْتٍ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوَّى فِيهِ وَإِلَّا رَفَعَ وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقٍ وَقَالَ أَنَا بَيْتُهُ لَهُ وَلَا إِنْ حَدَّثَ فِسْقٌ بَعْدَ الْأَدَاءِ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعَ وَعَدَاوَةٍ وَلَا عَالِمٍ عَلَى مِثْلِهِ وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ كَالرَّشُوعَةِ وَتَلَقَّيْنِ خَصْمٍ وَلَعِبَ نِيرُوزٍ وَنَطَلَ وَخَلَفَ بِطَاقٍ وَعَتَقَ

ثبت خطبته لها قبل ذلك (و) بخلاف حدوث تهمة (دفع) أي لضرر كشهادة بفسق رجل ثم شهد المشهود بفسقه على رجل انه قتل رجلا خطأ والشاهد بالفسق من عاقبته فلا ترد الشهادة بالفسق (و) بخلاف حدوث (عداوة) دنيوية بين الشاهد والمشهود عليه بعد الاداء كتجدد خصومة بينهما فلا يطلها اذ لم يتبين لها سبب سابق (ولا) تقبل شهادة (عالم على مثله) لتجاسدهم والحسود ظالم لا تقبل شهادته على من يحسده (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان أخذ) مالا (من العمال أو أكل) الشاهد (عندهم) أي العمال المحجور عليهم المضروب على أيديهم الذين لم يفوض اليهم صرفها في وجوها (بخلاف) الاخذ والاكل من (الخلفاء) جمع حليفة أي السلاطين النابتين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام واقامة شعائر الاسلام والتصرف في اموال بيت مال المسلمين بحفظها وصرفها في جهاتها الشرعية فلا خد منهم والاكل عندهم لا يمنع قبول الشهادة ومثلهم العمال الماذون لهم في ذلك (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان تعصب) على المشهود عليه ان فرحون من موافقة الشهادة العصبية وهي بغض الرجل الرجل الكره من بني فلان أو من قبيلة كذا قال ابن مروزق الاولي ان يمثل له بشهادة الاخ لا خيه بجرح أو قذف ونحوهما مما يتوهم فيه العصبية كتعديا شاهده الاخ وتجريح شاهده عليه وشبهه في ابطال الشهادة فقال (ك) أخذ (الرشوة) على الشهادة ابن عتاب لا يجوز شهادة مرتش ولا ملقن للخصم فقيها كان أو غيره ويضرب على يده ويشهر به في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض قضاة قرطبة بكثير من الفقهاء بمشورة أهل العلم (وتلقين خصم) حجة نستعين بها على ابطال حق أو تحقيق باطل وأما المتعنه ما يستعين به على تحقيق حق أو ابطال باطل فليس بقادح (ولعب نيروز) أي اول يوم من السنة القبطية لا خلا له بالمرأة لا يفعله الا الا وباش والجهلة والنصارى (ومطل) من غنى في حق عليه وهذا ظاهر بين بان الشهرة بالمطل دون ضرورة جرحه لانها اذية للمسلم في ماله (و) اعتياد (حلف بهتق وطلاق) لخبر المتق والطلاق هي ايمان القساق قال

الخطاب ظاهره أن مجرد الخلف بهما ولو مرة جرحته والذي في الواضحة أن اعتياده جرحته (و) ترد الشهادة (ب) بسبب (مجيء) الشاهد
 (المجلس القاضي ثلاثاً) من المرات ثلاثة أيام متوالية وأولى في يوم (بلا عذر) أي من غير حاجة لأنه يظهر بذلك منزله عند القاضي
 فينبغي للقاضي منعه منه لاطلاعاً على الخصومات وتعلمه الخيل في تحريفها فإن كان لعذر كحاجة أو علم فلا يقدح (وتجارة) من أرض
 الإسلام (لأرض الحرب) التي تجرى فيها أحكام الكفر على المسلم (وسكني) دار مثلاً (مغصوبة) غصبها غيره لأنها معصية يجب الإقلاع
 عنها فوراً (أو سكنها) أي الشاهد (مع ولد) له (شرب) أي مكث شرب ما يغيب العقل (و) ترد (ب) سبب (وطء من) أي جارية شأنها
 (الا توطأ) قال سحنون من وطئ جاريته قبل استبرائها أدباً بما وجب مع طرح شهادته (و) ترد (ب) تكرار (التفاته في الصلاة) ولو نافلة
 لغير عذر لدلالة على قلة اكتراثه بها وأولى من لا يعتدل في رفعه من ركوع أو سجود ومن لا يطعم من فيها (و) ترد (ب) اقتراضه حجارة من
 حجارة (المسجد) التي بنى المسجد بها وانهدمت وكالحجارة واللبن والخشب وكالمسجد سائر الخبث فاذا اقترض شيئاً من ذلك يبنى أو
 يرمي بها بيته مما لا يعلم بالحرمة فإن شهادته ترد ولا تترد (و) ترد (ب) عدم أحكام) بكسر الهمزة أي اتقان (الوضوء والغسل) وكذا
 سائر شروط الصلاة وأولى نفس الصلاة (و) ترد بعدم معرفة أحكام (الزكاة) إنقذاً ونعم أو حرث أو عوض تجارة له وجبت عليه (و)
 ترد بسبب (بيع زرد وطنبور) وعود ومزار (و) ترد شهادة الشاهد بسبب (استحلاف) الشاهد (أ) به أي الشاهد في حق للشاهد على
 أبيه أنكره فيه (وقدح) أي قبل القدح والتجريح (في) الشاهد (المتوسط) في العدالة (بكل) من القوادح السابقة (و) قدح
 (في) الشاهد (المبرز) أي الزائد في (٢٣٨) العدالة على أمثاله (عداوة) دينوية بينه وبين المشهود عليه وقرابة

وَبِمَجِيءِ مَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا وَتِجَارَةٍ لِأَرْضِ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْصُوبَةٍ أَوْ مَعَ
 وَلَدٍ شَرِبَ وَبِوَطْءٍ مِنْ لَا تُوْطَأُ وَبِالتَّفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ حِجَارَةً مِنَ
 الْمَسْجِدِ وَعَدَمِ أَحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَبَيْعِ زَرْدٍ وَطَنْبُورٍ
 وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ وَقَدْحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ وَفِي الْمُبْرِزِ بَعْدَاوَةَ وَقَرَابَةَ وَإِنْ
 بَدُوهُ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَزَوَالَ الْعِدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِإِلَّا
 حَدٍّ وَمَنْ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكَّ شَاهِدُهُ وَيُجَرِّحُ شَاهِدًا عَلَيْهِ وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ
 فَالْعَكْسُ إِلَّا الصَّبِيَّانَ لَا نِسَاءً فِي كَهْرَسٍ فِي جَرْحٍ أَوْ قَتْلٍ وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُمَيَّزٌ
 ذَكَرَهُ تَعَدَّدَ لَيْسَ بَعْدُوٌّ وَلَا قَرِيبٌ

أكيدة بينه وبين المشهود له
 ويقبل التجريح في الشاهد
 بمنزله أو أعلى منه في العدالة
 (وان بدونه) أي الشاهد في العدالة
 وشبه في قبول القدح في المبرز
 فقال (كغيرها) أي العداوة
 والقرابة فيقبل القدح به في المبرز
 على المختار (للخمس) من الخلاف
 وهو قول مطرف وابن الماجشون
 واختاره ابن عبد السلام أيضاً
 لأن شأن الإنسان إخفاء جرحه
 وكنتمه عن الناس لأنه مجبول

ولا
 على تكميل نفسه فلا يكاد يطالع عليه إلا بعض
 الناس (وزوال العداوة) بين الشاهد والمشهود عليه بقرائن وأحوال توجب غلبة الظن بزوالها كرجوعهما إلى ما كانا عليه قبلها
 (و) زوال (الفسق) ممن اتصف به يكون (بما) أي أمارات وعلامات (بغلب) زواله (على الظن) بمحصولها كتوبة وظهور
 أمارات الصلاح عليه (بلاحد) أي تحد يدلل من الذي يحصل الزوال فيه (ومن) أي وكل شخص (امتنعت) شهادة شخص آخر
 (له) لتأكيد قرابتهما كالأب وابنه والزوج وزوجته (لم يزك شاهد) الذي امتنعت الشهادة (له) لأن تزكية شاهده كإشهاد
 له في النفع (و) لم (يجرح) الذي امتنعت الشهادة منه (شاهد عليه) أي الذي امتنعت الشهادة له للتهمة بدفع الضرر عنه (ومن)
 أي والشخص الذي (امتنعت) شهادة (عليه) لعداوة بينهما (فالعكس) أي لا يزكي من شهد عليه ولا يجرح من شهد له وكل
 شهادة لا بد فيها من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع المتقدمة (إلا الصبيان) فتجوز شهادة بعضهم لبعض على بعض (لأنساء) اجتمعن
 في (كهرس) ومأتم وحمام فلا تقبل شهادة بعضهم على بعض في قتل أو جرح والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريج والغالب عدم
 حضور العدول معهم فلو لم تعتبر شهادة بعضهم لبعض على بعض لادى ذلك لحدرد ما بينهم واجتماع النساء غير مشروع وإنما تعتبر شهادة
 الصبيان (في جرح وقتل) لا في غيرهما عند ابن القاسم وهو المشهور (والشاهد) منهم (حر) لا قن (مميز) أي يفهم الخطاب
 ويحسن رد الجواب ويضبط ما يشاهده (ذكر) لا أنثى ولو تعدد مع ذكر (تعدد) الشاهد فلا تعتبر شهادة الواحد (ليس) الشاهد
 بعدو (للمشهود عليه) البساطى سواء كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم لأن المورثة أشد من الطارئة (ولا قريب) للمشهود له

(ولا خلاف) أي اختلاف (بينهم) أي الصبيان في كيفية الشهادة (ولا فرقة) أي لم يقع بينهم تفرق قبل أداء الشهادة فإن افترقوا قبلها ولا تقبل لاحتمال تعليم بالغ لهم خلاف ما وقع بينهم وأمرهم بكنم الواقع لدفع الضرر أو جلب النفع (الأن يشهد) عدلان (على) شهادة (هم قبلها) أي التفرقة فالمعتبر شهادتهم الأولى التي سمعوا منهم العدلان ولورجعوا عنها بعد افتراقهم (ولم يحضر) معهم شخص (كبير) أي بالغ فإن حضر معهم كبير فلا تقبل شهادتهم لانه إن كان عدلا أغنت شهادته عن شهادتهم وإن كان غيره يتمم بالتعليم وهو في غير العدل أكثر (أو يشهد) الصبيان (عليه) أي الكبير الصغير (أو) يشهد الصبيان (له) أي الكبير على الصغير فلا تقبل الشهادة في صورتين فالشرط شهادة لبعضهم على بعض (ولا يقدح) في شهادتهم (رجوعهم) أي الصبيان عن الشهادة بعد أدائها فيعمل بالأولى سواء رجعوا عنها قبل الحكم أو بعده ما لم يتأخر الحكم عن بلوغهم ورجوعهم بعده (ولا يقدح) في شهادتهم (تجريحهم) أي الصبيان الشاهدين إذا كان غير الشهرة بالكذب (والشهادة برؤية) (الزنا والواط أربعة) من العدول المستوفين للشرط السابقة والخالفين من الموانع وتعتبر نادية الشهادة من الأربعة للحاكم (بوقت) (و) اعتماد على (رؤية) لآلة الرجل في آلة المرأة بالبصر (اتحدا) وقت النادية والرؤية فإن أدوها متفرقين أو رأوا كذلك بطلت الشهادة وحدوا أحد القذف ولا شيء على المشهود عليه (وفرقوا) أي الشاهدون بالزنا عند نادية الشهادة قبل وجوبها وقيل نذبا فإن اختلفوا بطلت شهادتهم (و) يشهدون (أنه أدخل) ذكره (في فرجها) ويزيدون كالرود في المكحلة (و) يجوز (لكل) (٢٣٩) من العدول الأربعة الذين أرادوا الشهادة بالزنا أو اللواط (النظر للورة)

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ وَفَرَقَهُ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَبْلَهَا وَلَمْ يَحْضُرْ كَبِيرٌ أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ أَوَّلُهُ وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ وَلَا تَجْرِيحُهُمْ وَلِلزَّانِ وَاللَّوَاطِ أَرْبَعَةٌ بَوَاقٍ وَرُؤْيَا اتِّحَادًا وَفُرْقًا وَقَاطَفًا أَنَّهُ أَذْخَلَ فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا وَلِكُلِّ النَّظَرِ لِلْعَوْرَةِ وَنَدَبٍ سَوَّاهُمْ كَالسَّرِقَةِ مَا هِيَ وَكَيْفَ أَخَذَتْ وَلِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلٌ لَهُ كَعَتَقٍ وَرَجْعَةٍ وَكِتَابَةٍ عَدْلَانِ وَإِلَّا فَعَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا يَمِينٌ كَأَجَلٍ وَخِيَارٍ وَشَفْعَةٍ وَإِجَارَةٍ وَجَرَحٍ خَطَأٍ أَوْ مَالٍ وَأَدَاءٍ كِتَابَةٍ وَإِصْأَاءٍ بِتَصْرِفٍ فِيهِ أَوْ بَأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ كَشْرَاءِ زَوْجَتِهِ وَتَقَدَّمَ دَيْنٌ عِنْتًا وَقِصَاصٍ فِي جَرَحٍ وَلِمَا لَا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ

أي لقصد التحمل فلا تبطل شهادتهم بتعمده ويجب أن يقيد بكونهم أربعة والا فلا يجوز (و) إذا شهد العدول الأربعة عند الحاكم بالزنا أو اللواط (نذب) للحاكم (سؤالهم) عن كيفية ما رأوه ومكانه ووقته وكيفية اجتماعهما فإن اختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم ويحدون حد القذف وشبه في نذب السؤال فقال (كالسرقة) فينبغي للإمام أن يسأل شاهديها (ماهي)

أي الذات المسروقة من الأنواع (وكيف أخذت) ومن أين أخذها وإلى أين ذهب بها وفي أي وقت من ليل أو نهار وكيفية توصيلهم لما شهدوا به من الرؤية ونحو ذلك مما لا يشترط بيانها في أداء الشهادة وأما ما هو شرط فيه فالسؤال عنه واجب اتفاقا كاختلاف المال من حرزه (ولما) أي مشهود به (ليس بمال) أي المال (كعتق) وطلاق وعفو عن قصاص ووصية بغير مال (ورجعة) وكتابة عدلان) فشرط كل ذلك شهادة اثنين رجلاين (والا) أي وإن لم يكن المشهود به ليس مالا ولا آيلا إليه بان كان مالا أو آيلا إليه (في) أي في (عدل وامرأتان) بلايين (أو أحدهما) أي العدل والمرأتين (يمينين) يحلفها المشهود له على أن ما شهد به العدل أو المرأتان حق صحيح ومثل لما ليس مالا ولا آيلا إليه بقوله (كأجل) لثمن أو ثمن أو قرص (وخيار) في بيع لأحد المتبايعين (وشفعة) أي ما يتعلق بها من أخذ أو ترك أو إسقاط ونحو ذلك (وإجارة) وبيع وكراء (وجرح خطأ أو) جرح (مال) وهو العمد الذي لا يقتص منه لخشية التلف كجائمة وامة (وأداء) نجوم (كتابة وإصضاء بتصرف فيه) المسال (أي بانه) أي الحاكم (حكم له) أي الطالب (به) أي المال فيثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما وبين ومثل لذلك بقوله (كشراء زوجته) الرقيقة لغيره فيكفي فيه عدل وامرأتان أو أحدهما وبين لانه ماله وإن ترتب عليه فسخ النكاح (و) (تقدم دين) محيط بمال المعتق (عتقا) بيان ذلك أن من اعتق رقيقا وظهر عليه دين محيط به وادعى غرماؤه أن يدينه كان قبل عتقه وأقام عليه شاهدا وامرأتين أو أحدهما وحالة وامة بينا فانه ثبت بذلك ويرد العتق ويؤخذ لرقيق في الدين (و) (كقصاص) من جان (في جرح) عمد فيثبت بعدل وامرأتين أو أحدهما مع بين ادعي (والا) أي مشهود عليه من أمر النساء (لا يظهر للرجال) لكونه عورة لهن

(أمرأتان) عدلتان ومثل له بقوله (كولادة) (ك) عيب فرج) من أمة اختلف فيه بأئمه ومشتريها وأما عيب فرج الحرة فتصدق فيه ولا ينظرها النساء إلا برضاها وقال سحنون يجبر على تمكينهن من نظره كلاً (و) (ك) (استهلال) أى صراخ المولود عند ولادته وعدمه (و) (ك) (حيض) من أمة وأما الحرة فتصدق فيه (ونكح) ادعاه حتى (بعد موت) فيثبت بعدل وأمرأتان أو أحدهما مع يمين المدعى فيثبت الصداق والارث لا النكاح عند ابن القاسم (أو سبقيته) أى موت أحد القريبين أو الزوجين على موت الآخر فتثبت السبقية بعدل وأمرأتين أو أحدهما مع يمين (أو موت) لرجل (ولا زوجة) له (ولا مدبر) له فيثبت بما ذكر (و) لا (نحوه) أى المدبر من أم ولد وموصي بعقده فإن كان له زوجة أو نحو مدبر فلا يثبت موته إلا بعد لين (و) 'نشهد' أمرأتان باستهلال المولود ثبت الارث والنسب له وعليه بلا يمين مع شهادة المرأتين فإن شهدتا أنه استعمل ومات بعد أمه وورثها وورثته وارثه (و) 'ان شهد' بالسرقعة عدل وأمرأتان أو أحدهما وحالف المدعى فإنه يثبت (المال دون القطع) ليد المشهود عليه (في) شهادة رجل وأمرأتين أو أحدهما ويمين على مكلف (سرقعة) وشبه في ثبوت المال دون القتل يقال (كقتل عبد) من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله عبداً (آخر) فإنه يثبت بشهادة عدل وأمرأتين أو أحدهما ويمين المال أى قيمة العبد المقتول أو نفس العبد القاتل إن لم يفده سيده بقيمة المقتول ولا يثبت بهذه الشهادة القتل قصاصاً (وحيلت) أى منعت وأبعدت (أمة) من حائزها أدعت حرثها أو ادعى آخرانها ملكه (مطلقاً) عن التقييد بكونها رابعة فتجعل (٢٤٠) بيد أمين حتى يتضح أمرها وذلك لحق الله تعالى (كغيرها) أى الامة

أمرأتان كولد وعيب فرج واستهلال وحيض ونكاح بعد موت أو سبقيته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه ونبت الارث والنسب له وعليه بلا يمين والمال دون القطع في سرقعة كقتل عبد آخر وحيلت أمة مطلقاً كغيرها ان طلبت بعدل أو اثنتين بزيان وبيع ما يفسد ووقف ثمنه معها بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده وإن سأل ذو العدل أو بيته سمعت وإن لم تقطع وضع قيمة العبد ليذهب به إلى بلد يشهد له على عينه أجيب لا إن انتفيا وطلب إيفاءه ليأتى بيته وإن بكى ممين إلا أن يدعى بيته حاضرة أو سماعاً يثبت به فيوقف ويؤكد به في كيوم والغلة له للقضاء والنفقة على المقضي له به

من المعينات بكفرة وفرس وثوب وكتاب فتجب الحيلولة فيه بينه وبين حائزه المدعى عليه (ان طلبت) من المدعى وقد أتى (بعدل) شاهداً به وزعم أن له شاهداً ثانياً (أو) (في) (اثنتين) شهدا به (بزيان) بفتح الكاف أي يتوقف احكام بشهادتهما على تزكيتهما (و) يبيع ما أي المدعى به الذي (يفسد) بتأخيرها إلى تمام الشهاد كطري لحم وفاكهة ومطبوخ (ووقف ثمنه) بيد عدل (مع) الشهادة منه (هما) أي الشاهدين اختاجين للزكية

وجازت

(بخلاف) شهادة (العدل) لا يبيع المدعى به بسببها (يخلف) المدعى عليه أن المدعى لا يستحق شيئاً منه (ويبقى) المدعى به (بيده) أى المدعى عليه (وان) كان عند القاضي عيلاً أبق فادعى شخصاً أنه عبده أبق منه وأقام شاهداً عدلاً أو بيته سماعاً على ذلك بلا قطع (سأل) أى طلب من القاضي (ذو) أى صاحب الشاهد (العدل) الذي شهد له بأن العبد لا ببق الموقوف عند القاضي له (أو) سأل مقيم (بيته سمعت) أنه له (وان لم تقطع) فإنه له (و) واو الحال وان هو كدته ومفعول سأل قوله (وضع قيمة العبد) عند القاضي وأخذ العبد (ليذهب) السائل (به) أى العبد (إلى) بلده (يشهد) بضم التحتية (له) فيه (على عينه) أى العبد أنه له عند قاضي ذلك البلد وينهى بثبوته لقاضي الأول ليدفع القيمة الموقوفة عنده لأسائل وجواب ارسال (أجيب لذلك) أى وضع القيمة والذهاب بالعبد (لا) يحجب لذلك (ان انتفيا) أى العدل وبيته الدماع (و) طلب المدعي عبداً في يد غيره (ايقده) أى العبد على يد أو وضع قيمته (ليأتى) الطالب (بيته) وإن كانت قريبة (بكليودين) لا تهاجمه بأنه لا يبينه له وإنما قصد اضرار المدعى عليه وتعطيل منفعة العبد في تلك المدة (الا إن يدعى بيته حاضرة) بالبلد قاطعة بأن العبد له (أو) يدعى (سماطاً) فاشياء من الثقات وغيرهم (ثبت به) أن العبد له (فيوقف) العبد (و) يوكل (وكيل) به (أي) تلى حفظه حتى يأتي المدعى بيته (في كيوم والغلة) الناشئة عن المدعى به (له) أى المدعى عليه (للقضاء) به للمدعى (والنفقة) على المدعى به بعد الدعوى وقبل القضاء (على المقضى له به) سواء كان المدعى أو المدعى عليه

فإن قضى به للمدعى عليه فواضح وأن قضى به المدعى رجع أهل المدعى عليه (وجازت) الشهادة (على خطه مقر) أي بحسب دلائل خطه بأن كتب بخطه لدار عند دياره مثلاً أو زوجه مثلاً أو زوجه لداره مثلاً أو زوجه لداره مثلاً (و) جازت (على خط شاهد) كتيبه في وثيقة (و) مات (الشاهد) أو غاب (بعيد) أي يحل به يد ويجوز على الخط المقر والشاهد أن كانت بمال بل (و) كانت (بغير مال فيهما) أي المقر والشاهد هذا الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى أن يشهد على خطه جائزة في الخلاق والاعتاق ونحوهما وكانه اعتمد فيه على ما ذكره في توضيحه عن أحكام ابن سهل وهو خلاف ما نقله البرزلي عن السيوري أنه قال لا تجوز الشهادة على الخط في طلاق ولا اعتاق ولا حدم من الحدود على ما في الواضحة وغيرها أنه وحل جوار الشهادة على خط المقر أو الشاهد (أن عرته) أي أن عرفت البينة الخط معررة نامة متقنة (كمعرفة الشيء) (المعين) أي الذي يعرف بعينه من آدمي غيره فلا تقبل الشهادة على الخط إلا من فطن عارف ممارس لا يخطو طاب من عات الخط شخص قائم ومثال مماثل تبصره العين ويميزه العقل كتمييزه سائر الأشخاص والصور (و) عرفت (أنه) أي الشاهد المشهود على خطه (كان يعرف مشهده) بضم الميم أي الشخص الذي أشهده (و) تحمّل ما عدلًا وإذا كتبت وثيقة بحق وكتب شخص بخطه أنه شهد بما فيها ثم نسي ما فيها ونسي شهادته به وعرف خطه الذي كتبه بشهادته بما فيها (فلا) يشهد بما فيها معتمداً (على خط نفسه) الذي عرفه وتيقن أنه خطه (حتى يذكر) أي يتذكر ما فيها أو أنه شهد به (و) أن يتذكر ذلك (أداه) أي الشهادة أي يشهد عند القاضي بأن هذا خطه وأنه ناس ما في الوثيقة وناس شهادته به (بلا نفع) للطالب في هذه التادية وظاهره وإن لم يكن في الكتاب محو ولا ريبه وظاهره وإن ذكر بعض ما فيها وللإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن لم يكن في الكتاب محو ولا ريبه فليشهد بما في الوثيقة معتمداً على خطه ولا يخبر الحاكم (٢٤١) بنسبانه وبه أخذ عامة أصحابه مطرف

وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وابن حبيب وسعديون وابن مطرف وعليه جماعة منساق مطرف وابن الماجشون وليقيم بالشهادة نامة بأن يقول ما فيه حق وإن لم يحفظ ما في الكتاب عدد ولا مقعد ولا يعلم القاضي أنه لم يعرف إلا عين خطه فإن أعلمه لزم الحاكم ردها (ولا) يشهد الشاهد علي (من)

وجازت على خط مقر بلايين وخط شاهد مات أو غاب بعد وان بغير مال فيهما أن عرفت كالمعين وأنه كان يعرف مشهده وتحمل ما عدلًا لا خط نفسه حتى يذكرها وأدى بلا نفع ولا على من لا يعرف إلا على عينه وليسجل من زعمت أنها ابنة فلان ولا على من تنقبة لتتبع للأداء وإن قالوا أشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها فأدوا وعائهم أخرجهما أن قيل لهم عيئوها وجاز الأداء أن حصل العلم وإن بامرأة لا بشاهدين إلا نقلاً وجازت بسمع فشا

(٣١ — جوهر الاكليل — ثاني) أي شخص الذي (لا يعرف) الشاهد نسبه (الأعلى عينه) ظاهره الملع من الشهادة على اسمه لا حتمًا تسميته بغير اسمه (و) أن يشهد عند القاضي على امرأة جمهور له النسب وقد سمعت نفسها وتسميت لاب سمته والشهود لا يعرفون سمها ولا اسم أبيها (وليس سجل) أي يامر القاضي من يكتب الوقائع في الكتاب المحفوظ عنده شهد فلان وفلان بكذا على (من) أي المرأتى (زعمت) أي أخبرت (أن) اسمها (بلاية) (أبنة فلان) من غير قطع باسمها واسم أبيها لا حتمًا كذبها فيهما (و) لا تجوز الشهادة (على) امرأة مجعولة للشهود (منتقبة) حتى ترفع النقاب عن وجهها ويشهدوا على عينها (لتعين للأداء) أي تادية الشهادة التي تحملوها عليها إذا طابو بها عند الحاكم (وإن قالوا) أي الشهود وقت الأداء (أشهدنا) هذه المرأة على نفسها بكذا حال كونها (منتقبة) وكذلك أي حال كونها منتقبة (نعرفها) ولا نشبهه علينا بغيرها فتؤدي الشهادة عليها منتقبة (قلدوا) أي صدقوا واتبعوا في ذلك قال ابن عرفة أن قالت البينة أشهدتنا وهي منتقبة وكذلك نعرفها ولا نعرفها بغير نقاب فهم أعلم بما قلدوا وإن كانوا أعدوا ولا وينيوها كما ذكرت وقطع بشهادتهم (و) أن يشهدوا على امرأة بحق وإنكرت وقالوا أشهدنا على معرفة منا بعينها ونسبها وسأل الخصم ادخلها في ساء وأخرجها الشهود من بينهم (عليهم) أي الشهود (أخرجها) وتعينتها منهم (أن) قيل لهم عيئوها وقال أصبغ ليس عليهم تعيينها (وجاز) لمن تحمل شهادة سلى من لم يعرفه (الأداء) للشهادة عيه (أن حصل) للشاهد (العلم) بالشهود بعد حمل الشهادة عليه اليتني الذي لا شك معه بقدره عدلين أو عدل وامرأتين أو لقيف من الناس بل (وإن) حصل له العلم (ب) تعريف (امرأة) واحدة (لا) شهادة (شاهدين) عدلين أنها فلا تة ولم يحصل له العلم بأنها فلا تة بشهادتهما فلا يؤدي الشهادة عليها (إلا نقلاً) عنهما بأن يقول له أشهد على شهادتهما أنها (بلاية) (وجازت) الشهادة (بسمع فشا) أي

شائع واشتهر وكثير (عن ثقات) أي من يوثق بكلامهم ويعتمد عليه (وغيرهم) قال ابن عرفة شهادة السماع للقلب يضرخ الشاهد فيه باسناد شهادته لسماع غير معين فتجرح شهادة البيت والقل بان يقول الشاهد لم أزل أسمع من الثقات وغيرهم سماعا ما شيا كذا فان لم يجمع بينهما لم تصح اهما فالجوع بين الامر بن هو الذي عليه معظم الشيوخ وقد صرح به عياض اهو تجوز الشهادة بالسماع الفاشي (بملك (ا) شخص (حائز) للشيء المشهود له بملكه (متصرف) فيه تصرف المالك من غير منازع له فيه زمنا (طويلا) فيعتمد الشاهد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه وعدم المنازع وطول الحيازة (و) ان حاز شخص عقارا نحو ستين سنة مدعيان اشتهاره هو أو أحد مورثيه وقدم شخص آخر من غيبته وادعى انه ملكه وأقام الحائز بيعة سماع بأنه اشتراه وأقام القادم بيعة بت انه ملكه (قدمت بيعة الملك) الشهادة به بتاعلى بيعة السماع بالشراء (الا) بيعة شاهدة (سماع) من الثقات وغيرهم (انه) أي الحائز (اشتراه) أي الدار المحوزة له (من كأي) وجد (القائم) أي المدعى انها ملكه لانها ناقلة وبيعة القطع مستصحية (و) تجوز شهادة السماع (وقف) على حائزه فيشهد بيعة السماع بأنه حبس على حائزه أو علي بنى فلان ولا يشترط فيها تسمية الحبس ولا اثبات ملكه بخلاف شهادة تهما على الحبس بالقطع فانه لا يثبت الحبس حتى يشهدوا بالملك للمحبس (و) تجوز (موت بعد) أي بلد بعيد (ان طال الزمان) على السماع سواء كان بموت أو غيره ابن القاسم أربعون سنة أو خمسون (بلارية) فان كان فيه ريبة بأن شهد بالسماع اثنان وفي القبيلة مائة من ذوى أسنانهما لم يسمعوادلت ولا يقبلان (وحاف) المشهود له بالسماع لاحتمال كون الاصل المسنوع عنه واحدا وهو لا يثبت (٢٤٢) الحق الامع بين (وشهد) بالسماع اثنان (هذا هو المشهور وقال عبد الملك

عَنْ ثَقَاتٍ وَغَيْرِهِمْ بِمَلِكٍ حَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا وَقَدِّمَتْ بَيْعَةُ الْمَلِكِ إِلَّا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبِي الْقَائِمِ وَوَقَفَ وَمَوْتَ بَيْعِدَانِ طَالَ الزَّمَانُ بِالْأَرِيَّةِ وَحَافٍ وَشَهِدَ اثْنَانِ كَعَزْلٍ وَجَرَحٍ وَكُفْرٍ وَسَفَهٍ وَنِكَاحٍ وَضِدَّهَا وَإِنْ بَخْلُوعٍ وَضَرَرِ زَوْجٍ وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوَلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَبَاقٍ وَعُدْمٍ وَأَسْرٍ وَعَتَقٍ وَلَوْثٍ وَالتَّحْمَلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعْيِينُ الْأَدَاءِ مِنْ كَبِيرِ يَدَيْنِ وَعَلَى ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يَجْتَزَ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ فَجَرَحٌ إِلَّا رَكُوبَهُ لِعَسْرِ مَشْيِهِ وَعَدْمُ دَابَّتِهِ لَا كَمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ

لا بد من أربعة وشبه في الثبوت بشهادة السماع فقال (كعزل) لقاض أو أمير أو وكيل (وجرح) بفتح الجيم أي تجرح شاهدان يقولان لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلانا مجرح أو شرب أو بزني ولا يبعد هذا قدا (وكفر) أصلي أو بارداد (وسفه) أي عدم حفظ المال وحسن التصرف فيه (ونكاح) ولكن يشترط

في شهادة السماع على النكاح اتفاق الزوجين عليه وعبرة الشامل ونكاح ووافق عليه الزوجان والا فلا على المشهور (وضدها) أي المذكورات من تولية وتعديل واسلام ورشد وطلاق ان كان الطلاق الداخل في ضدها بغير خلع بل (وان) كان (بخلع) أي عوض (و) كـ (ضرر زوج) أراد به ما يشمل ضرر الزوجة أيضا بان يشهدوا بالسماع الفاشي ان فلانا ضرر زوجته أو اذ فلانة ضررت زوجها (و) كـ (هبة) وصدقة (و) كـ (وصية) و (ولادة) و (كـ) حراية (أي قطع طريق) و (كـ) باق وعدم أي فقر (وأسر) مسلم من الحر بين (وعتق ولوث) أي قرينة تهمة بقتل وفي بعض النسخ وارث بدل لوث (والتحمل ان افتقر) أي احتيج (اليه فرض كفاية) عند تعدد من يقوم به لاجل حفظ الحق من مال أو غيره اذ لو ترك لضاعت حقوق الناس وتعين بما يمين به فرض الكفاية من اشروع فيه وبان لا يوجد من يقوم به غيرهما ويجوز لاشهاد الا انتفاع على التحمل الذي هو فرض كفاية دون الاداء (وتعين الاداء) للشهادة المتعددة عند الحاكم وصدقة الاداء (من) مسافة (كبير يدين) ابن الحاجب والاداء من نحو البر يدين ان كانا اثنين فرض عين (و) تعين الاداء (على) شاهد (ثالث ان لم يجتز) القاضى (بهما) أي الشاهدين اللذين أديا الشهادة عندهما منع من قبول شهادتهما (وان انتفع) الشاهد من المشهود له بمال في نظير أداء الشهادة له (ف) انتفاعه (جرح) في شهادته مسقط لها واستثنى من الانتفاع فقال (الركوبه) أي الشاهد دابة المشهود له فليس جرحه اذا كان (لعسر مشبه) أي الشاهد لموضع اداء الشهادة (وعدم دابته) أي الشاهد (لا) يلزم الشاهد الاداء من (كمسافة القصر) قال سحنون فيؤديهما عند قاضي احييته ويكتب بها الى قاضي الناحية الذي على يديه النازلة (وله) أي الشاهد الذي طلب منه أداء الشهادة من كمسافة القصر (ان ينتفع منه) أي المشهود له (بداية) يركبها في ذهابه لاداء الشهادة ورجوعه لبلده (ونفقة) ذهابا ومقاما وایا

وصرح بمفهوم قوله سابقا وكل دعوى لا تثبت إلا بعد أن فلا يمين يجوزها فقال (وإن ادعى علي رجل بطلاق زوجته أو عتق رقبة أو نكاح امرأة فأبكر وأقيم عليه شاهد بذلك) (حلف) المدعى عليه (ب) سبب شهادة (شاهد) عليه (في طلاق) (زوجته) (وعتق) (رقبة) (لا) يحلف بشاهد عليه (بنكاح) على المهر وفلان شاهد بن الشهرة بن الأهل والجيران فالجزء عن إقامة شاهد ثان عليه يضعف الشاهد وبصيره كإعدام (فإن) حلف المدعى عليه لرده شاهد الطلاق أو العتق سقطت شهادة الشاهد وخلى سبيل المدعى عليه (وإن) (نكل) المشهود عليه (حبس) (فإن) حلف خلى سبيله (وإن) طال (زمن حبسه) ولم يحلف (دين) أي وكل لدينه وخلى سبيله في قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وبه القضاء وله أيضا أي مالك تحديد الطول بسنة وله أيضا حبسه أبدا حتى يحلف أو يقر (وحلف عبد) قن أو ذواته حرية مدع مال على منكر وشهد له به عدل وثبت المال له (و) حلف شخص (سفيه) أي بالغ قائل لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه مدع مال على منكر وشهد له به شاهد (مع شاهد) له به وثبت فإن نكل فقال ابن القاسم يحلف المطلوب ويرأى وإن رشد فليس له الحلف بعد رشده (لا) يحلف (ص) عامل بالغ مال وأبكر وشهد له به عليه شاهد أعدم تكليفه (و) لا يحلف (أبوه) لأنه لم يتول المعاملة ولأنه لا يحلف شخص ليستحق غيره (وإن) أتق (أب) على الصبي لفقره (وإن) إذا لم يحلف الصبي ولا أبوه (حلف) شخص (مطلوب) للصبي على بطلان ما شهد به الشاهد للصبي (ليترك) المدعى به (بيده) أي المطلوب حتى يبلغ الصبي فإن نكل المطلوب سلم المال للصبي لثبوته له بالشاهد ونكل المطلوب ولا يمين على الصبي إذا بلغ (و) إذا حلف المطلوب وترك المال بيده (أسجل) أي كتب ما وقع في سجل القاضى (يحلف الصبي) يميننا يكمل النصاب (إذا بلغ) الصبي وبأخذ المال من المطلوب فإن نكل فلا شيء له ولا يحلف بخلافه (٢٤٣) أولا وشبهه في الحلف فقال (كوارثه) أي الصبي أن مات (قبله) أي

وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَا نِكَاحَ فَإِنْ نَكَحَ حُبْسَ وَإِنْ طَالَ دَيْنٌ
وَحَلَفَ عَيْتُهُ وَسَفِيهِ مَعَ شَاهِدٍ لَا صَبٍّ وَأَبُوهُ وَإِنْ أَتَقَى وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ
بِيَدِهِ وَأُسْجَلَ لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَكَاحًا أَوْ لَا فَقَبِي
حَلْفِهِ قَوْلَانِ وَإِنْ نَكَحَ أَكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ الْأُولَى وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ
ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ مَعَهُ وَتَحْلِيفِ الْمَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ
وَإِنْ تَعَدَّرَ يَمِينَ بَعْضُ كَشَاهِدٍ بَوَقْفٍ عَلَى بَيْتِهِ وَعَقِبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ

ما شهد العدل به وبأخذ نصيب الصبي مما هو بيده في كل حال (الا إن يكون) البالغ (نكل) عن اليمين على حقيقة ما شهد به العدل لا يمين (أولا) أي حين إقامة الدعوى وشهادة الشاهد لهما (ففي حلفه) أي البالغ بعد موت الصبي وأخذ نصيبه لأنه قد يحدث له ما يقوى ظنه بحقيقة ما شهد العدل ابن به بنس وهو الظاهر وعدم حلفه لنكوله (أولا) (قولان) للمتأخرين لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما بل قال المازري لا نص فيها للمتقدمين ولذا عيب قول ابن الحاجب فلو كان وارث الصبي معه أولا وقد كان نكدا فلا يحلف على المنصوص لأنه نكل عنها (وإن نكل) الصبي به بلوغه عن الحلف على حقيقة ما شهد الشاهد به أو وارثه بعد موته صديا وكان المطلوب حلف أولا (أكتفى) أي اجتزى (بيمين المطلوب الأولى) أي التي حلفها حين إقامة الدعوى وشهادة الشاهد (وإن) ادعى شخص بآل على منكره وأقام عليه شاهدا امتنع من الحلف معه ورد اليمين على المطلوب (ف) حلف المطلوب ثم أتى الطالب (ب) شاهد (آخر) يشهد له كالاول (فلا ضم) أي لا ننضم شهادة الثاني لشهادة الاول لبطانها بنكول الطالب وحلف المطلوب (وفي حلفه) أي الطالب (معه) أي الشاهد الثاني لأن شهادة الاول صارت كإعدام بنكوله وحلف المطلوب وعدم حلفه معه لتركه حقه بنكوله مع الاول قولان (و) على القول بتحليله معه فقي (تحليف المطلوب) لرده شهادة الثاني (إن لم يحلف) الطالب معه بان نكل ثانيا لا نلتم ستفرد من يمينه الارشاد شهادة الاول فإن نكل المطلوب أخذ الطالب حقه منه بغير يمين وعدم تحليفه ثانيا وسقوط الحق عنه اكتفاء بخلافه أولا (قولان) حذف من الاول دلالة هذا عليه (وإن) شهد عدل بحق لا شياص (و) (تعدر يمين بعض) منهم أو الجمع فالاول (كشاهد بوقف) لدار مثلا (على شيء) على عقبهم فاليمين ممكنة من بعض المشهود لهم وهم البنون الموجودون وقت الشهادة ومتمذرة في الحال من العقب والثاني أشار له بقوله (أو) شاهد بوقف (على الفقراء) فاليمين متمذرة من جميع المشهود

لهم وهم الفقراء وأشار لحكم القسمين فقال (حلف) المطلوب لرد شهادة الشاهد وبقي المدعى ملكاله (والا) أي وإن لم يحلف بأن
نكل عن اليمين (ف) المشهود به (حبس) على يديه وعقبهم وعلى الفقراء بشهادة الشاهد ونكل المطلوب وإن شهد عدل
يوقف على يديه وعقبهم فحلف البين ونكل بعضهم استحق الحالف نصيبه (فإن مات) الحالف وبقي أخوته الناكولون (ففي)
تعيين مستحقه) أي نصيب الحالف الذي حلف عليه هل هو لمن نكل (من بقية) البطن (الاولين) دون أهل البطن الثاني لأن
نكلهم عن الحلف على نصيبهم لا يمنع من استحقاق النصيب الحالف الذي مات (أو) يستحقه (البطن الثاني) لبطان حق بقية البطن
الاول بنكلهم والبطن الثاني إنما تلقوه عن جدهم المحبس (تردد) التأتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (ولم) الاولى لا (يشهد)
شاهد على حكم (حاكم قال) الحاكم (ثبت عندي) لزيد مثلاً كذا أو حكمت له به (الا) بأشهاد من الحاكم) للشاهد بأن يقول له أشهد
على به وشبه في الاشتراط فقال (ك) قول الشاهد الا صلى للشاهد الذي ينقل عنه شهادته (اشهد على شهادتي) قال ابن الحاجب
شرطها أن يقول اشهد على شهادتي ابن عبد السلام أي شرط قبولها وتحميلها (أو) رأى الشاهد الناقل الشاهد المنقول
عنه (يؤدبها) أي المنقول عنه أي رآه وديها عند حاكم الحكم بها فيجوز له نقلها عنه وإن لم يقل له اشهد على شهادتي ويصبح نقل
الشهادة (ان غاب الاصل) أي المنقول عنه فإن كان الاصل حاضر أقادراً على أداء الشهادة فلا يصح النقل عنه لانه يريه (و) الحال
(هو) أي المنقول عنه (رجل) فإن كان الاصل امرأة فلا يشترط في صحة النقل عنها غيبته فينقل عن النساء وإن حضر ن قال مطرف
لم أر بالمدينة امرأة قط أدت الشهادة بنفسها (٢٤٤) ولكن تحمل عنها ولا يشترط في النقل عنها غيبته وذلك لما أمر النساء به من

الستر والبعد عن الرجال ويشترط
غيبه الاصل (بمكان) بعيد
(لا يلزم) الاصل (الاداء) للشهادة
عند القاضي الذي الخصومة عنده
(منه) لكن (لا يكفي) في صحة
نقل الشهادة (في) موجب
(الحدود) كالسرقة والزنا والقذف
(الثلاثة الايام) أي غيبة الشاهد
المنقول عنه مسافة ثلاثة أيام هذا
قول ابن القاسم في الموازية وعليه
إذا كان الشاهد بموجب الحد علي
يومين فانهما يرفعان شهادتهما
إلى من يخاطب القاضي الذي يراد

حَلَفَ وَالْأَفْحُسُ فَإِنْ مَاتَ فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْبَطْنِ
الْثَّانِي تَرَدُّدٌ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ ثَبَتَ عِنْدِي الْأَيَّامُ بِشَهَادَةِ كَاشِدَةٍ عَلَى
شَهَادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّبُهَا أَنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ بِمَكَانٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ
مِنْهُ وَلَا يَكْفِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةُ الْأَيَّامُ أَوْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ وَلَمْ يَطْرَأْ فِسْقٌ أَوْ
عَدَاوَةٌ مُخِلَّافٍ حِينَ وَلَمْ يَكْذِبْهُ أَصْلُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَالْأَمْرُ بِالْغَرَمِ وَقَتْلَ
عَنْ كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا وَفِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ
اثْنَانِ وَلَوْ قَتَلَ بِأَصْلٍ وَجَازَ تَزْكِيَةُ نَاقِلٍ أَصْلُهُ وَتَقْلُ امْرَأَتَيْنِ
مَعَ رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ وَإِنْ

نقل الشهادة اليه وعطف على غاب فقال (أو) (مات) الاصل بالاولى (أو) ان (مرض) الاصل مرضاً
يشق معه حضوره الى القاضي (ولم يطرأ) أي يتجدد للاصل المنقول عنه (فسق) خفي كسرقة وزناً أو ظاهراً كقتل وحرابة
(أو عداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل أداء شهادة النقل فإن طرأ له شيء منهن قبله بطلت شهادة النقل (بخلاف) طرو (جن) أي
جنون المنقول عنه قبل الاداء فلا يبطلها (ولم يكذب) أي الناقل (أصله) أي المنقول عنه (قبل الحكم) بشهادة النقل
أن لم يكذب به أصلاً وكذب به بعده فإن كذب به قبله بان قال لم أشهده على شهادتي أو لا شهادة لي في ذلك بطل النقل (والا) أي وإن كذب
المنقول عنه الناقل بعد حكم الحاكم بشهادة النقل (مضي) الحكم ونفذ المحكوم به (بلا غرم) على الشهود الناقلين وكذا طرو
فسق الاصل أو عداوته بعد الحكم (و) ان (نقل عن كل) من الشاهدين الاصلين أو الشهود الاصول (اثنان) ينقلان عن احد
بالاصليين ثم ينقلان عن الاصل الآخر وقال عبد الملك لا بد من نقل اثنين آخرين عن الآخر (ليس أحدهما) أي الناقلين (أصلاً)
فإن كان أحدهما أصلاً كان نقل أحد الاصلين مع ثالث غير اصل عن الاصل الآخر فلا يصح (و) ان نقل (في الزنا أربعة) واحدة
(عن كل) من الأربعة الاصول (أو) ينقل فيه أربعة أيضاً لكن (عن كل اثنين) اصليين من الأربعة الاصول (اثنان) من
الأربعة القروص (ولفق نقل باصل) في الزنا وغيره فلو شهد في الزنا اثنان على رؤيته واثنان ناقلان عن اثنين برؤيته لوجب الحد وجزاء
تزكية (شاهد) (ناقل) شهادة غيره من اضافة المصدر لما عله ومفعوله قوله (أصله) أي المنقول عنه (و) جاز (نقل امرأتين مع
رجل) (ناقل عن رجل أو امرأتين) (في باب شهادتهن) أي النساء من الاموال وما يظهر للرجال مما تعاق بعورة النساء (و) ان

(هو) أى الثالث (و) الشاهدان (السابقان) للثالث في الرجوع لعدم كمال النصاب بالثلاثة الباقيين (وغرموا) أى الثلاثة الراجعون عن شهادتهم (ربع الدية) بالسوية لأنهم بمنزلة الرابع المكمل للنصاب (و) أن رجوع (راجع) أى من السنة الا حرار (فنصفها) أى الدية على الاربعة الذين رجعوا عن شهادتهم لبقاء نصف النصاب وهم الاثنان الباقيان على الشهادة فالاربعة الراجعون بمنزلة اثنين متممين للنصاب (و) أن رجوع سادس) من ستة أحرار شهدوا على محسن بالزنا أو أمر الامام برجمه وكان رجوعه (بعد فق وعينه) أى بعد تلف عين المشهود عليه بالرجم (و) رجوع (خامس) بعد موضحته (أى المشهود عليه بالرجم) (و) رجوع (رابع بعد موته) أى المشهود عليه بالرجم (فعلى) الرابع (الثاني) أى الخامس خمس دية (الموضحة) لحصولها بشهادة خمسة هو أحدهم (مع سادس) دية (العين) لحصول فقها بستة هو أحدهم (ك) اراجع (الاول) أى السادس لحصول فقها بستة هو أحدهم فعليه سادس دية العين ولا شيء عليه من دية الموضحة لرجوعه قبل حصولها (و) أن شهدت بيعة على شخص بحق عند حاكم وحكم عليه به فأدعي ان البيعة رجوت عن شهادتها عليه وانكرته البيعة وأراد أن يقم بيعة على رجوعها (ممكن مدع رجوعا) من البيعة التي شهدت عليه عن سعادتهم ما عليه وانكرت البيعة الرجوع الذى أدعاه عليه واصله ممكن (من) إقامة (بيعة) على الرجوع الذى ادعاه فان أقامها واعذر فيها البيعة وعجزت عن تجربتها غرمت له ما غرمة بشهادتها وشبه في التمكن فقال (كيمين) من البيعة على عدم رجوعها فيمكن من طلبها منها (ان) كان (اقي) (٢٤٦) المشهود عليه (بطلخ) أى قرينة تقوى دعواه رجوعها عن الشهادة

هو السابقان وغرموا ربع الدية وراجع فنصفها وان رجع سادس بعد فق وعينه وخامس بعد موضحته وراجع بعد موته فعلى الثاني خمس الموضحة مع سادس العين كالأول وعلى الثالث ربع دية النفس فقط وممكن مدع رجوعا من بيعة كيمين ان أتى بطلخ ولا يقبل رجوعها عن الرجوع وان علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقصاص وان رجعا عن طلاق فلا غرم كعفو القصاص ان دخل والا فنصفه كرجوعها عن دخول مطلقة واختص الراجعان بدخول عن الطلاق ورجع شاهد الدخول على الزوج بموت الزوجة ان أنكر الطلاق

كنتحدث الناس برجوع البيعة عن شهادتها واقامته شاهدا به غير مقبول فان خلقت البيعة على عدم رجوعها برئت وان نكلت حلف المشهود عليه على رجوعها وغرمها ما غرمه بشهادتها (و) أن رجع الشاهدان عن شهادتهما ثم رجعا عن رجوعهما عنها (فلا يقبل رجوعهما عن الرجوع) لانهما هما بالندم

والتعجيل على اسقاط يترتب على رجوعهما من الغرم والحد ونحوهما (وان علم الحاكم بكذبهم) أى ورجع الشهود في شهادتهم عندهم بقتل عمد وزنا محسن (وحكم) بقتل المشهود عليه أو رجعه (فالقصاص) على الحاكم لاعلى الشهود الكاذبين في شهادتهم بالقتل سواء تعمدا والكذب أولا لان موته بحكم الحاكم لا بشهادتهم (وان رجعا) أى الشاهدان (عن) شهادتهما (بطلاق) بعد الحكم به (فلا غرم) عليهما ان كان دخل به الا انها استجذبت كل المهر بالدخول فلم يفتا عليه الاستمتاع بها ولا قيمة له وشبه في عدم الغرم فقال (ك) رجوعهما عن شهادتهما على مستحق القصاص (بعفو) عن (القصاص) بعد حكم الحاكم بسقوطه فلا يغرم الشاهدان شيئا اذ لا قيمة للقصاص ويحلى عدم غرم الراجعين عن شهادتهما بالطلاق بعد الحكم به (ان كان الزوج (دخل بها) أى الزوجة (والا) أى وان لم يدخل بها فنصفه) أى الصداق بغرمه الشاهدان الراجعان للزوج وشبه في غرم النصف فقال (ك) رجوعهما (أى الشاهدان) (عن) شهادتهما (بدخول) زوجة (مطلقة) اقرزوها بطلاقها وانكر دخوله بها فشهدا عليه به وحكم الحاكم عليه بغرم جميع المهر ثم رجعا عن شهادتهما فيغرمان للزوج نصفه وان رجع احدهما غرم له ربعه (و) ان شهد اثنان بدخول واثنان بطلاق على من ثبت نكاحه وحكم عليه بجميع الصداق ثم رجع الاربعة عما شهدوا به (اختص) الشاهدان (الراجعان) عن شهادتهما (بدخول) عن الراجعين (عن) شهادتهما (بطلاق) بغرم نصف المهر لان الصداق انما تم بشهادة شاهد بدخول (و) ان شهدا شاهدان على من ثبت نكاحه بطلاق زوجته وآخرا بدخوله بها وحكم عليه بجميع المهر ثم رجع الاربعة عن شهادتهم غرم الراجعان عن شهادة الدخول نصف المهر الزوج ثم ماتت الزوجة (رجع شاهد الدخول على الزوج) بنصف المهر الذى غرمه له برجوعهما (ب) سبب (موت الزوجة ان انكر الزوج (الطلاق) أى استمر على انكاره لا سئلناه وجوب جميع

الصداق عليه بموتهم ان شهادتهما لم تنأف عليه شيئا من الصداق (ورجع الزوج عليهما) أي شاهد المأثري الرجوعين
عن شهادتهما به (ب) موص (ما وناه) على الزواج (من ارث) أي ما كان يرثه من تركه الزوجة (دون ما غرم) الزوج من صداقها
فلا يرجع به لاعتزافه بكال الصداق عليه بموتها لا نكاحه طلاقها (و) ان مات الزوج والزوجة غير مدخول بها ومنكر لطلاقها الذي
شهدا به ورجعا عن شهادتهما به بعد الحكم (رجعت) الزوجة عليهما (ب) موص (ما وناه) من ارث (من زوجها) (و) بما فواته من نصف
(صداق وان كان) الرجوع عن الشهادة بتجريح او تغليب شاهد ين بطلاق أو بقاء الزوج متزوجا مدة غير مدعى سببها طلاقها
بائنا وانكره زوجها فقام سيدها شاهد ين عليه وقام الزوج شاهد ين بتجريحهما أو غلظهما فحكم الحاكم برد شهادة شاهد ي الطلاق
وبقاء الامة على عصمة زوجها ثم رجعت الشاهدان الاخران (عن) شهادتهما (ب) بتجريح او تغليب شاهد ي طلاق امة) فانها
(بغرم) أي الشاهدان الرجوع عن التجريح او التغليب (للسيد ما نقص) من قيمة الامة (ب) سبب (زوجيتها) أي كونها زوجة
فيغرم ما بين قيمتها ذات زوج وقيمتها خالية منه (ولو) كان الرجوع عن شهادة على زوجة (بجمل) منها لزوجها (بشجرة) لم تطب
(او) رد (أبق) بعد حكم الحاكم بصحته لا غفرار الغرم فيه (فلهيعة) للشجرة التي لم تطب والآخر بق عي غرورها غيرهما الشاهدان
للزوجة (حينئذ) أي حين رجوعها بلا تأخير (كالاتاف) للشجرة قبل طيبها ووضع قوله فالقيمة حينئذ بقوله (بلا تأخير)
لتقويم الشجرة والابق (للاصول) أي طيب الشجرة وقبض الا بق (فيغرم) (٢٤٧) (بالنصب في جواب النفي الشاهدان
القيمة حينئذ على الاحسن)

ورَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهُ مِنْ إِرْثٍ دُونَ مَا غَرَّمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهَا
مِنْ إِرْثٍ وَصَدَاقٍ وَإِنْ كَانَ عَنْ تَجْرِيحٍ أَوْ تَغْلِيظٍ شَاهِدِي طَلَاقٍ أَمَةٍ غَرِمَا
لِلسَّيِّدِ مَا نَقَصَ بِزَوْجِيَّتِهَا وَلَوْ كَانَ بِجَمَاعٍ بِشَمْرَةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ أَبْقٍ فَالْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ
كَأَلَا تِلَافٍ بِلَا تَأْخِيرٍ لِلْحُصُولِ فَيَغْرَمُ الْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ عَلَى الْإِحْسَنِ وَإِنْ كَانَ
بِعَيْتٍ غَرِمَا قِيَمَتَهُ وَلَا وَهْلَهُ وَهَلْ أَنْ كُنْ لَا جُلٍّ يَغْرِمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ
إِلَيْهِ أَمَّا أَوْ تَسْقُطَ مِنْهَا الْمَنْفَعَةُ أَوْ يُخَيَّرَ فِيهِمَا أَقْوَالٌ وَأَنْ كَانَ بِعَيْتٍ تَذْيِيرٌ
فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ بَمَوْتِ سَيِّدِهِ فَعَالِيَهُمَا وَهْمَا أَوْ لِي أَنْ
رَدَّهُ دِينَ أَوْ بَعْضَهُ كَالْجَنَائِيَةِ وَإِنْ بَكْتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ
وَإِنْ رُقٍّ فَمِنْ رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِإِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ

(اليه) أي الاجل (لهما) أي الشاهد ين يستوفيان منها القيمة التي ادياها للسيد وما زاد من المنفعة عنها فهو
للسيد (او يسقط منها) أي القيمة (المنفعة) أي قيمتها وبقي المنفعة للسيد إلى الاجل (او ينخير) السيد (فيهما) أي
بين اسلام العبد للشاهد ين حتي يستوفيا القيمة من المنفعة وبين اسقاط قيمة المنفعة من قيمة الرقبة في الجواب (اقوال) قال ابن
الموازي ان قال سيده بعد ما غرمها قيمته لا اسلامه اليها واستخدمه وادفع اليها ما يحل له من خدمته فذلك له فهو غير بين اسلامه
اليها ليخذا من خدمته ما اديا وبين حبسه ودفعه اليها ما يحصل من خدمته لي مبلغ ما اديا (ان كان) رجوعهما عن شهادتهما
(بعتي) تذيير بعد الحكم به واضاءته للبيان (فالقيمة) عليهما حالة (واستوفيا)ها (من خدمته) أي المدبر (فان شئت) المدبر
(بموت سيده) لحمله ثلثه قبل استيفائهما (فقدوات) عليهما ما بقي من قيمته (و) ن بطل تذييره دين على سيده فلهما (أي
الشاهدان) (اولي) أي احق من ارباب الدين باستيفاء قيمته من رقبته (ان رده) أي المدبر إلى الرق (دين) على سيده كله (او)
رد الدين (بعضه) لبطالان التذيير في الكل (والبعض) ورجوعه رقا وقد اخذ سيده منها قيمته وهي دين يتعلق برقبة العبد
(ك) ارش (الجناية) من المدبر علي حر أو عبد فمستحقته تقدم في رقبته على رب دين على السيد (وان كان) رجوعهما عن
شهادتهما (بكتابة) لرقيق بعد الحكم بها (فالقيمة) للمشهود بكتابه يغرمها لسيدته حالة (واستوفيا)ها أي القيمة (من نجومه)
أي المكاتب وبقاياها للسيد على المشهور (وان رق) المكاتب لعجزه عن شيء من نجومها (و) تستوفي قيمته (من) ثمن (رقبته)
وان لم ينف ثمنه بقيمته ضاع باقيمها عليهما (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (باستيلاد) من السيد لامتته بعد الحكم به (فالقيمة

عند شارح بن الحاجب
(وان كان) الرجوع عن
الشهادة (بعتي) لرقيق
على سيده المنكر له بعد
حكم الحاكم به (غرم) أي
الشاهدان (قيمتهم) أي الرقيق
يوم الحكم بعنفه لا يوم الافاة
(ولو اؤدله) أي السيد لا عزاءهما
له به (وهل ان كان) العتيق الذي
شهدا به ورجعا عن الشهادة به
بعد الحكم (لاجل) كسنة (بغرم) أي
القيمة) لسيدته (و) تكون
(المنفعة) أي غلة الرقيق مستمرة

يغرمها كاملة ناجزة ولا يخفف عنهما شيء منها (وأخذها) أي الشاهدان بدل قيمتها (من ارش جناية عليها) أي الامة (وفي) أخذها أي القيمة (ما استفادته) أي الامة بعمل أو هبة مثلاً وهو قول سحنون وعدم الأخذ منه ويختص السيد به وهو لابن المواز (قولاً) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (بعتقها) أي أم الولد بعد الحكم به (فلا غرم عليهما) أي الشاهدين اذ لم يفوت عليه غير الاستمتاع ولا قيمة له ويسير الخدمة كذلك لا قيمة له (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (يعتق مكاتب) بعد الحكم به (فالقيمة) يغرمها من قيمة فان كان أدى منها شيئاً قبل الحكم بعتقه غرم ما بقي منها (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببنوة) لشخص ادعاهما وأنكره أبوه فيحكم عليه بها ثم رجعا عنها (فلا غرم) عليهما في الحال اذ لم يتلدا على الاب مالا (الا بعد) موت الاب و (أخذها) لولد المشهود له (المال) الذي تركه الاب (بارث) عنه وللاب ورثة حجبه الابن المشهود له كاخوة أو شاركهم كأولاد غير مان عوض مأخذه المشهود له من تركه أبيه فن لم يكن للاب وارث الا الابن المشهود له فانهما يغرمان عوض جميع التركة لبيت المال (الا أن يكون) المشهود ببنته (عبداً) المشهود وعليه بالابوة (فقيمة) أي العبد يغرمها الشاهدان (أولاً) للمشهود عليه (ثم ان مات) المشهود عليه (وترك) ابناً (آخر) ثانياً نسبه (فالقيمة) التي أخذها المشهود وعليه من الشاهدين (ل) الابن (الآخر) الثابت نسبه لا يشاركه فيها المشهود له لا نه يقول لاحق للشهود وعليه فيها وأخذها من الشاهدين ظلم وتقسيم التركة بين الابن الثابت والمشهود له (وغرمها) أي الشاهدان (له) أي الابن الثابت نسبه (نصف الباقي) من تركه المشهود عليه بعد (٢٤٨) اخراج القيمة منها (وان ظهر دين مستغرق) للتركة على الاب

وَأَخَذَ مِنْ أَرْضٍ جَنَائِيَةً عَلَيْهِا وَفِيهَا سَفَادَةٌ قَوْلَانِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُهَا فَلَا غَرَمَ
أَوْ يَعْتَقِ مُكَاتِبٍ فَالْكِتَابَةُ وَإِنْ كَانَ بِبَنُوَّةٍ فَلَا غَرَمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ
بَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا فَقِيمَتُهُ أَوْ لَا تَمُوتُ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ
وَعَرْمَالُهُ نِصْفَ لِبَاقِي وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ أَخِذَ مِنْ كُلِّ النِّصْفِ وَكَمَّلَ
بِالْقِيَمَةِ وَرَجَعَا عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا غَرِمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ وَإِنْ كَانَ بَرَقٍ لِحَرْفٍ فَلَا غَرَمَ
إِلَّا لِكُلِّ مَا اسْتَعْمَلَ وَمَالٍ انْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ وَوَرِثَ عَنْهُ وَلَهُ
عَطِيَّتُهُ لَا تَزُوجُ وَإِنْ كَانَ بِمَائَةٍ لَزِيدٍ وَعَمْرُو ثُمَّ قَالَ لَزِيدٍ غَرِمَ مَا خَمْسِينَ
لِعَمْرُو فَقَطُّ وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ

المشهود عليه (أخذ من كل) من الابن الثابت والمشهود له (نصفه) الذي أخذه من تركه أبيهما وكذا ان ظهر دين غير مستغرق فيؤخذ من كل نصفه وخص المصنف المستغرق لقوله وكل بالقيمة (و) ان لم يوف ما يؤخذ منهما بالدين الذي ظهر على أبيهما (كمل) الدين (بالقيمة) التي اختص بها ثابت النسب (ورجعا) أي الشاهدان (على الاول) أي الابن الثابت

نسبه (ب) عوض (ما غرمه العبد) المشهود ببنته (للغريم) أي صاحب الدين الذي ظهر على الميت لانهما ما غرماه للثابت لا تارفة عليه بشما تهما فلما ظهر الدين على المشهود وعليه كشف ان تركته حق لصاحب الدين لا لآبائه اثابت نسبه وأهم لم يشعأ عليه ما أخذه المشهود له (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق) أي رقية (ل) شخص (حر) في الواقع بعد الحكم به (فلا غرم) عليهما حال رجوعهما لانهما ما اتلفا عليه الحريفة ولا قيمة لها (الا) ان عليهما الغرم (كل ما) أي عمل (استعمل) المشهود برقيقته أي استعماله فيه المشهود له فيغرم له أجره مثله (و) يغرم له ايضاً كل (مال انتزع) أي انتزع منه المشهود له (ولا يأخذه) أي ما غرمه الشاهدان للمشهود عليه (المشهود له) لا نه يقول ان المشهود وعليه فد ظلم الشاهدين في أخذه منهما (و) ان مات المشهود وعليه عن ورثة (ورث) المال الذي غرمه الشاهدان للمشهود وعليه (عنه) أي المشهود وعليه ولا شيء للمشهود له منه (وله) أي المشهود وعليه (عطيته) أي أعطاه ما أخذه من الشاهدين لشخص هبة وصدقة وليس للمشهود الحجر عليه فيه (لا تزوج) أي ليس للمشهود عليه أن يتزوج بدون اذن المشهود له لا نه عيب فيه منقص به قيمته وان تزوج بدون اذنه فله فسخه (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببنوة) من الدنانير مثلاً (لزيد وعمرو) على بكر (ثم فلا) أي الشاهدان بعد الحكم بهما هي عليه أي بكر (لزيد وحده) أي حال كونه منفرداً بها عن عمرو (غرمها) أي الشاهدان (خمسین) ديناراً مثلاً (للغريم) أي المشهود عليه وهو بكر في المثال (فقط) قيد في الخمسين أي لا يزيد منها (وان رجع أحدهما) أي الشاهدين بحق بعد القضاء به بمقتضى شهادتهما (غرم) الراجع (نصف الحق) للمشهود عليه وهو عام في جميع مسائل الرجوع ولعله نية عليه لدفع توهم أنه يغرم الكل

لكن الرجوع عن كل جزء من المشهود به لأن كل واحد شهد بكل جزء من الحق وشبهه في غرم نصف الحق فقال (م) رجوع (رجل) (شهد) مع (نساء) بحق ثم رجع بعد الحكم به فعليه النصف (وهو) (ي الرجل) (الشاهد) (معهم) (أي النساء) (في الرضا) كائنتين) نحوه لأن الحاجب تبعه لأن شاس وتعقب بأهه معن وبه كاهرة إذا المذهب أن رجل من النساء كما امرأة واحدة في الرضا وما شامه مما تقبل فيه أمرأ نار ولم تعرف هذه المسئلة لا حدم من أهل المذهب وإنما ذكرها الغزالي في وجيزه بالفظا مذكرة ابن شاس فاضافها ابن شاس إلى المذهب على عادته في ذلك ظاهرا منه أنها جارية على أصل المذهب وعليه في هذا تعقب عام وهو اضافة ما يظنه جاريا على أصوار المذهب إلى المذهب كما أنه نص فيه وتعقب خاص وهو حيث الأجزاء غير صحيح كنهذه المسئلة (و) أن رجع أحدهما (عن بعضه) أي الحق بعد الحكم بشهادتهما (غرم) (الراجع) (نصف البعض) الذي رجع عن الشهادة به فن رجع عن النصف غرم الربع وعن الربع غرم النصف (و) أن رجع (عن الشهادة) بعد الحكم بها (من يستقل) أي يحصر ويتم ويصح (الحكم بعدم) (شهادة) (لزيادة) (عن النصاب) في ذلك الباب (فلا غرم) على (الراجع) (فإذا رجع) عن الشهادة (غيره) وهو من لا يستقل الحكم بعدمه (فالجميع) أي الرافع أو الذي يستقبل الحكم بدونه والراجع ثانيا الذي لا يستقل الحكم بدونه يشتركون في الغرم بالسوية فإن رجع اثنان من أربعة فلا غرم عليهما البقاء النصاب فإن رجع ثالث غرم مع الاثنين النصف أثلاثا على المشهور (و) أن شهدا على شخص بمال وقضي به عيه ثم رجعا عن شهادتهما (فلا) (الشخص) (المقضي) (بكر الضاد) المعجمة وشدا لياء (عليه) به بالشهادة التي رجع شاهداها عنها بعد الحكم بمقتضاها وثبات المال عليه وقبل غرمه للمقضي (مطابقا ليهما بالدفع للمقضي له) من حجته أن يقول لهما إذا دفعته أنا رجعت عليكما بعوضه فدفعناه أتمان أول الأمر قصر المساواة وتقليلا للعمل (و) (المقضي) (لذلك) أي مطابقا ليهما بالشهادتين له (الراجعين) عن شهادتهما بعد الحكم بالدفع له (إذا تعذر) أخذه (من المقضي) (٢٤٩) عليه (هكذا) قال ابن الحاجب وتبعه المصنف لقوله في توضيحه أنه

كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ وَهُوَ مَعْنَى فِي الرِّضَاعِ كَانْتَتَيْنِ وَعَنْ بَعْضِهِ غَرَمَ نِصْفَ الْبَعْضِ
وَإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمَ بَعْدَهُ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ وَلِلْمَقْضَى
عَلَيْهِ مَطْلُ الْبَيْتَيْنِ بِالْدَفْعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَلِلْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَإِنْ
أَمَكْنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ جُمِعَ وَإِلَّا رَجَعَ بِسَبَبٍ مَلِكٍ كَنَسَجٍ وَتَنَاجٍ
إِلَّا بِمَلِكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ أَوْ تَارِيخٍ أَوْ تَقْدِيمٍ وَبِمَزِيدٍ عَدَالَةٍ

(٣٢) — جواهر الأكلیل — (ثاني) (وان) تعارض بينتان بأن شهدت كل منهما بما يتنا في ما شهدت به الأخرى (و) أمكن جمع بين البيتين المتعارضين (جمع) وعمل بهما كالجمع بي الدليلين المتعارضين كدعوى شخص أنه أسلم لفلان هذا الثوب في أرب من حنطة ودعوى فلان أنه أسلمه هذين الثوبين الأخرين في أرب من حنطة وأقام كل منهما بينة على دعواه فيجمع بينهما بالحكم على المسلم بالاثواب الثلاثة وعلى المسلم اليه بالاربدين من حنطة على أنه حصل بينهما ما كان حضرت كل بينة ما شهدت به ابن عبدوس هذا الركاب في مجلدين وأما ركابا في مجلس واحد فهو تكذيب (والا) أي وان لم يمكن الجمع بين البيتين المتعارضتين كشهادة أحدهما أنه أقر بمائة دينار لفلان يوم كذا وشهادة الأخرى أنه مات قبل ذلك اليوم (رجع) (تأخذ) البيتين على الأخرى (بببب) (سبب ملك) (أحد الخصمين) على الأخرى الذي شهد بالملك للخصم الآخر ولم تبين سببه فيحكم بشهادة الأولى وتلغى الثانية (و) (سبب) بقوله (كنسج) (تتزع) فيها (أنا) أقام كل منهما بينة أنها ملكه وقالت إحدى البيتين أن من شهدت له نسجها (و) (كنسج) أي ولادة لجوانه تنازع به شهدت إحدى البيتين أنه ملك لفلان ولد عنده والأخرى أنه ملك لفلان الآخر ولم تزد على هذا ترجيح الأولى وقضي بها وتلغى الثانية (ال) (أر شهدت الثانية) (ملك) (من شهدت له به) (من المقاسم) أي القاسم بأن شهدت أنه أخذ لامة مثلا في سهمه أو اشترى من أخذه في سهمه أو أخذها من الإمام فيعمل بشهادتها وتلغى الأولى لأن الثانية نافذة والأولى مستصحبه فيحمل على أنه ولد عند الأول وغار عليه العدو ثم غم منه (أو) (بيان) (أريخ) ملك أحد المتنازعين من إحدى البيتين المتعارضتين دون الأخرى وترجح المؤرخة ويحكم بالتنازع فيه أن شهدت له وتلغى التي لم تؤرخ (أو) (نقدته) أي التار يخ بان قامت أحدهما نشدا أنه ملك زيد من سنة خمس ولم تعلم خروجه عنه إلى الآن وشهدت الأخرى بأنه ملك عمرو من سنة ستين ولم تعلم خروجه عن ملكه إلى الآن فيعمل شهادة الأولى ويحكم به لزيد وتلغى شهادة الثانية (و) (رجع) بزيادة (عدالة) في إحدى

البيدين المتعارضتين الشاهدين بما يؤل إليه مما ثبت بشاهد وبيدين دون غيرهما فالأثبت لا يثبت إلا بعدلين كمتق وطلاق ونكاح
وموجب خد فلا يرجح في شيء منها بزيادة العدالة لأنها بمنزلة شاهد واحد (لا) ترجح أحد البيتين بزيادة (عدد) إذ انقصود من
الترجيح قطع النزاع أو زيادة العدالة أقوى في قطعه من زيادة العدد إذ كل من الخصمين تمكنه زيادة العدد في الشهود بخلاف زيادة العدالة
أه قرائي (و) رجح (بشاهدين) لأحد الخصمين (على شاهد) لآخر معارض لهما ولو أعدل أهل زمانه (ويعين) مع شاهده
(أو) على شاهد واحد (أو) (بشاهدين) للآخر معارضين للشاهدين لقوله تعالى قال لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فجعلهم مرتبهم عند عدم
الشاهدين (و) رجح (ب) موضع (يد) من أحد الخصمين على المتنازع فيه (أن لم ترجح بينة مقابلة) فإن رجحت بتاريخ أو تقدمه
أو زيادة عدالة العمل بها ولم يعمل بوضع اليد (فيحلف) واضع اليد الذي لم ترجح بينته مقابلة (و) رجحت (البيعة الشاهدة) (بالمالك)
أي استحقاق التصرف في الشيء بكل امرجائز فعلا وحكما ويدخل ملك السبي ونحوه لاستحفاقه ذك حكاما ويخرج تصرف الوصي
والوكيل وذو الأمر (على) البينة الشاهدة (بالخواز) لأن الملك أخص من الخوز وأقوى منه ولعدم مدارضة بينة الخوز بينة
الملك إذ لا يلزم من الخوز الملك (و) رجح (بنقل) فترجح البينة المافلة كالشاهدة بالشراء من الخصم أو من مورثه (على) بينة
(مستصحبة) كالشاهدة بالبناء والنتيج أو الأثر (وصحة) الشاهدة (بالمالك) أي استحقاق التصرف في الشيء بكل
ما يجوز شرعا (ب) معاينة (التصرف) في الشيء المشهود به بملكه من المشهود له تصرف المالك في ملكه (وعدم منازع) له فيه (و) بمعاينة
(خوز) أي استيلاء من المشهود له على المشهود به مع التصرف المذكور (طال) زمانه (كعشرة أشهر) فإن لم تطل الحياة فلا تفيد الملك
(و) بذكرهم في أداء الشهادة (أنه لم يخرج (٢٥٠) عن ملكه) بوجه شرعي كبيع وتبرع (في علمهم) أي الشهود (وتولت)

لا عدد وشاهدين على شاهد وبيدين أو امرأتين ويبدآن لم ترجح بينة مقابلة فيحلف
وبالمالك على الخوز وينقل على مستصحبة وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع
وخوز طال كعشرة أشهر وأنهم لم يخرج عن ملكه في علمهم وتولت على
الكمال في الأخير لا بالاشترار أو أن شهد بأقرار استصحب وأن تعذر ترجيح
سقطتا وبقي يبد حائزه أو لن يقر له وقسم على الدعوى أن لم يكن يبد
أحدهما كالعول ولم يأخذه كان يبد وإن ادعى أخ أسلم أن أباه أسلم

أي فهمت المدونة (على) الكمال
في الأخير أي ذكر الشهود أنهم لم
نخرج عن ملكه في علمهم وعطف
على بالتصرف وقال (لا بالاشترار)
قال سحنون من حضر رجلا
اشترى سلعة من السوق فلا يشهد
أنها ملكه فإن ادعاها آخر وأقام
بينه أنها ملكه وأقام هذا بينة أنه
اشترها من السوق كانت الذي

الملك وقد يبيعها من لم يملكها (و) أن شهد بأقرار من أحد الخصمين بأن الشيء المتنازع فيه ملك لخصمه
(استصحب) حكم أقراره وكفت هذه الشهادة وإن لم يزيدوا فيها إلا علم آخر وجه عن ملكه إلى الآن إذا أقراره بأنه لخصمه مسقط
لخصومه وموجب لتسليمه فإن ادعى انتقاله له بوجه شرعي كبيع وتبرع عليه اثباته بينة معتبرة (و) أن تعارض بينتان ولم يمكن الجمع
بينهما (وتعذر ترجيح) لأحدهما على الأخرى وكان المتنازع فيه يبدعير المتنازعين (سقطتا) أي البينتان (وبقي) المتنازع فيه
(يبد حائزه) أن لم يقر به لأحدهما (أو) يدفع (لن) أي لأحد الخصمين الذي (يقر) الحائز أنه (له) فلن سكت الحائز أو قال
لا أدري قسم علي قدر الدعوى (وقسم) المتنازع فيه (على) قدر (الدعوى) وقيل مناصفة (أن لم يكن) المتنازع فيه (يبد
أحدهما) أي المتنازعين بأن كان يبدعيرها ولم يقر به لأحدهما ولما شمل القسم على الدعوى صورتين القسم كالعول والقسم
على التنازع والتسليم بين المراد بقوله (كالعول) في الفريضة التي زيد في سهامها على أصلها لضيق سهامها عن ورثتها في الزيادة على
الكل ونسبته للمجموع المازيد للمجموع أيضا واعطاء كل مستحق مثل نسبة ماله من المجموع فإذا ادعى أحدهما الكل والآخر
النصف زيد على الكل مثل نصفه ونسب الكل للمجموع وكان ثلثيه ونسب النصف له أيضا وكان ثلثا فيعطى مدعى الكل ثلثي المتنازع
ومدعى النصف ثلثه (و) أن تنازع اثنان في ملك شيء وأقام كل منهما بينة أنه ملكه وتعذر ترجيح أحدهما وشهدت أحدهما بأنه كان
يبد من شهدت له بالأدس (لم يأخذه) من شهدت له (بأنه) أي المتنازع فيه (كان) يبد (أدس) لا نه لا يلزم من كونه يبد كونه
ملكه لأن وضع أعمو لا عمل لا يشعر بالأخص الأليق إلا مطلق الخوز وما هو مخوز في يدا الآخر اليوم (أن ادعى أخ أسلم) أي
حدث إسلامه على أخيه النصراني (أن أباه) النصراني (أسلم) ومات مسلما أو أنكر الأخ النصراني إسلام أبيه وقال أنه مات نصرانيا

(فالقول للنصراني) استصحاباً للأصل (و) هذا حيث لا بيئة لهما وأما لو أقام كل بيئة شهادته (قدّمت بيئة المسلم) لأنها ناقلة فتقدم في كل حال (الا) أن تشهد بيئة النصراني (بأنه تنصر) أي نطق بمادل على اعتقاده النصرانية (ومات) عقبه وشهدت بيئة المسلم بأنه نطق بالشهادتين و مات عقبه فقد تعارضتا ولا يمكن الجمع بينهما بترجيح أحدهما بشيء مما تقدم فان تعذر قسمت تركته بينهما نصفين وهذا (ان جهول أصله) أي دين أي جالاً صلى الصواب اسقاط هذا الشرط اذا فائدة فيه فالمسألة مفروضة في كلام ابن شاس وابن الحاجب في معلوم النصرانية وعليه قررهما ابن عبد السلام وغيره فلو حذفتم قال كجهول الدين كما فعل ابن الحاجب لا جادولذا قال الا قهسي لوقال الابا انه تنصر أو مات فهمام تعارضان فيقسم كجهول الذين اه وشبهه في القسم فقال (كجهول الدين) الذي مات عن ابنين مسلم وكافر فتنازع في مته مسلماً وكافراً بلا بيئة فيقسم متركه بينهما نصفين (وقسم) المال الذي تركه كجهول الدين وأبناءؤه مختلفون فيه (على الجهات) أي الاسلام واليهودية والنصرانية التي تدين بها أولاده المتنازعون (بالسوية) من غير نظر الى عدد أصحاب كل جهة منها فان كانت الجهات ثلاثة فلكل جهة ثلثه ولو كانت جهة أصحاب عشرة وجهة أصحاب خمسة وجهة صاحبها واحدا (وان كان معهما) أي الاخوين المتنازعين في الدين الذي مات أبوهما أخ (طفل فهل يخلفان) أي الاخوان البالغان فيحلف كل واحد منهما ان أباه مات على دينه (ويوقف الثلث) مما يترك واحد منهما وهو سدس التركة فيكون المجموع ثلثها فيوقف الى بلوغ الطفل فاذا بلغ (فن) أي الاخ الذي (واقفه) الطفل في دينه (أخذ) الطفل (حصته) أي سدس الاخ الذي وادقه الطفل (ورد على) الاخ (الآخر) الذي لم يوافق الطفل (٢٥١) في دينه سدسه الموقوف فان وافق المسلم أخذ سدسه ورد سدس النصراني عليه وان وافق المسلم عليه (وان مات) الطفل قبل بلوغه (خلفا) أي الاخوان البالغان فيحلف كل ان الطفل مات على دينه (واقسما) الثلث الموقوف له بالسوية هذا قول سحنون واستشكك ابن عاشر بأنه تورث مسع الشك في الموافقة في الدين

فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ وَقَدِّمَتْ بَيْئَةُ الْمُسْلِمِ إِلَّا بَأَنَّهُ تَنَصَّرَ أَوْ مَاتَ أَنْ جُهِّلَ
أَصْلُهُ فَيَقْسَمُ كَجَهُولِ الدِّينِ وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ بِالسَّوِيَّةِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ
فَهَلْ يَخْلِفَانِ وَيُوقِفُ الثَّلَاثُ فَنَ وَاقِفُهُ أَخَذَ حَصَّتَهُ وَرُدَّ عَلَى الْآخَرِ وَإِنْ
مَاتَ خَلْفًا وَقُسِمَ أَوْ لِلصَّغِيرِ النِّصْفُ وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَّرَ
عَلَى شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَقُوبَةٍ وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَزِيلَةٍ وَإِنْ قَالَ
أَبْرَأْنِي مَوْلَاكَ الْغَائِبُ أَنْظِرْ وَمَنْ اسْتَمْعَلَ لِدَفْعِ بَيْئَةِ أُمِّهِلَ بِالْإِجْتِهَادِ
كَحِسَابٍ وَشِبْهِهِ بِكَفِيلٍ بِالمَالِ

اذلا يمكن للطفل الا دين واحد موافق لاحدهما أو يخالف لهما معا وأجيب عنه بان كل واحد من البالغين يدعي ان الطفل كان على دينه ومات عليه جازا بذلك وأنه يتحقق جميع تركته وان أخاهما يظلمه فما يأخذه منها فبالوجه الذي ورث به أباه يرث أخاه (أو) يوقف (للصغير النصف) من تركته أيهم لان كلاما من البالغين يدعي انه على دينه فسلم له نصف ما يستحقه وهو ربع التركة (ويجبر على الاسلام) اذا باع ويقسم النصف الآخر بينهما في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف (وان) كان لشخص حق عند آخر ولم يقدر على أخذه بطريق الشرع لعدم البيئته عليه مع انكاره (وقدر على) أخذه من (شيئته) خفية (فله أخذه) سواء علم غريمه بأخذه أو لم يعلم (ان يكن) شيئته (غير عقوبة) فان كان عقوبة كقذف وقصاص من نفس أو طرف أو تاديب شاتم ونحوه فليس له أخذه الا بالرفع للحاكم سد الذرائع اذ قد يتعدى بعض الناس على بعض ويدعي أخذه حقه ولا يلزمه الرفع الى الحاكم (و) ان لم (أمن) صاحب الحق (فتنة) تحصل بأخذ حقه كقتال وارقا قدم (و) أمن (رذيلة) كنسبته لسرقة أو خيانة بسبب أخذه حقه (وان) كان لشخص حق على آخر ووكل وكيله على خلاصه فطالبه الوكيل من الغريم (فقال) الغريم للوكيل (أبرأني مولاك الغائب انظر) أي أمهل وأخر الغريم الى حضور الموكل فان أقر بأمرائه فظاهر والاحلاف على عدمه أخذه حقه من الغريم ولا يخلف الوكيل على عدمه في غيبة مولاك عند ابن القاسم (ومن) شهد عليه بيئته وأعذر له فيها فدعى حجة (استعمل) أي طلب الامهال والتأخير (لدفن بيئته) شهدت عليه أو جرحت بيئته (أمهل) أي أخر وضرب له أجل (بالاجتهاد) من الحاكم بحسب الدعوى والمدعي فيه وشبهه في الامهال بالاجتهاد فقال (ك) ما استمهال لتحرير (حساب وشبهه) من مراجعة مكتوب عنه وسؤال غلام ونحوه ومهل (بكفيل) أي ضامن (بالمال) فلا يكفي ضامن بالوجه قال التتائي هذا راجع لما قبل السكاف وصوب وانما أخره ليشبهه به قوله الا ان كان أراد اقامة

ثان وأما في الحساب وشبهه فيكفي حمل بالوجه والى التشبيه في الامهال بالاجتهاد مع كفييل بالمال أشار بقوله (كان) أقام الطالب شاهدا (وأراد إقامة) شاهد (ثان) وطلب الامهال فيمهل مع كفييل بالطلوب بالمال لان للطالب الخاف مع شاهده وألان المال ثبت به واليمين استظهار (أو) ادعى، قال على شخص فأنكره وطلب المدعى الامهال (ب) ارادته (أ) قائمة بيته تشهد له بما ادعاه (ف) يمهل بالاجتهاد (ب) حميل (المطلوب) (ب) وجهه) كما في شهادات المدونة (وفيها) أى المدونة (أيضا نفية) أى كفييل الوجه (و) اختلاف (هل) ما في الموضعين (خلاف) وهو ظاهر كلام ابن سهل (أو) وفاق باحد وجهين أحدهما لأبي عمران (المراد) بكفييل الوجه الذى في شهادتها (وكيل يلزمه) لا نه يطلق على الوكيل كفييل وهذا لا ينافي انه لا يلزمه كفييل بالوجه كما في الحلال - (أو) ان ما في الشهادات على معنى فله عليه كفييل (ان لم تعرف عينه) أى المطلوب بان لم يكن شهورا وأما ان كان مشهورا فلا يلزمه كفييل بوجه في الجواب (تاويلات) ثلاثة (و) ان ادعى على عبد بموجب قصاص كقتل أو جرح (ف) يجيب عن دعوى موجب (القصاص العبد) لا نه الذى يحكم عليه به ان أقر عوجه لاسيده وان أنكره وأقر به عليه سيده فلا يعتبر اقراره عليه ولان جواب الدعوى انما يعتبر فيما يؤخذ به الحبيب لو أقر به واقرار العبد بما يتعلق به لا يلزمه فيلزمه الجواب عنها (و) ان ادعى على عبد بموجب ارش كجناية خطأ أو عمد لا قصاص فيها كجائفة وآمة وجب (عن) دعوى موجب (الارش السيد) لا نه هو الطالب به لان العبد محجور عليه في المال فلا يؤخذ اقراره (٢٥٢) به فلا يستترجوا به فيه (واليمين) الشرعية (في كل حق) مالى أو غيره الا اللعان والقسامة صيغتهما (بالله الذى لا

كَانَ أَرَادَ إِقَامَةَ ثَانٍ أَوْ بِإِقَامَةِ يَدْنَةٍ فَبَحْمِيلٍ بِالْوَجْهِ وَفِيهِ أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ الْمُرَادُ وَكَيْلٌ يُلَازِمُهُ أَوْ أَنْ تُعْرَفَ عَيْنُهُ تَأْوِيلَاتٌ وَيُجِيبُ عَنْ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ وَعَنْ الْأَرْشِ السَّيِّدُ وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا وَتَوَلَّتْ عَلَى أَنْ النَّصْرَانِيَّ يَقُولُ بِاللَّهِ فَقَطَّ وَغُلِّظَتْ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ بِحَامِجٍ كَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ وَالْقِيَامِ لَا بِالِاسْتِقْبَالِ وَمِنْ بَرِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَخَرَجَتْ الْمَخْدَرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةٌ فَلْيَلَاوُ تَحْلَفُ فِي أَقْلٍ بَيْتِهَا وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يَحْلِفِ إِلَّا مَنْ يَظُنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَدَنْتِهِ

الاهو) ان كان الخالف مسالما بل (ولو) كان (كتابيا) يهوديا أو نصرانيا (وتوولت) أى فهمت المدونة (على ان) النصرانى يقول (في يمينه في كل حق) (بالله فقط) أى لا يزيد الذى لا اله الا هو لا نه لا يستقد وحدانية الله تعالى واليه ودى فيزيد الذى لا اله الا هو لا نه يعتقد الوحداية (وغلظت) اليمين على الخالف (في ربع دينار) شرعى او ما يساويه لا في اقل منه وتغليظها

وحلف

(ب) حلقها (ب) جامع) للجمعة فلا يكفي حلقها بغيره ولو مسجد جماعة وشبه بالجامع في التغليظ به فقال

(كالكنيسة) للنصراني والبيعة لليهودى (وبيت النار للنجوسى) زاد في المدونة وحيت يعظمون (و) تهبط (ب) حلقها حال (القيام) من الخالف (لا) تغلظ (بالاستقبال) من الخالف حال حلقها (و) تغلظ (ب) حلقها عند (منبره) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) وخص منبره لقوله عليه الصلاة والسلام من حلف عند منبري كاذب فليتبوأ مقعده من النار (وخرجت) المرأة (المخدرة) أى الملائمة للخدر أى السترة الكسر أى التى لا تخرج من بيتها فية ضي عليها بالخروج الى الجامع لتحلف فيه (فيا) أى ربع دينار (ادعت) به على غيرها وشهد لها شاهد به فتحلف بمناكها به انصاف أو لم يشهد له شاهد ورد المطلوب اليمين عليها (أو) فيا (ادعى) به (عليها) وأنكرته ولم يشهد عليها شاهد أو شهد عليها شاهد ورد الخصم اليمين عليها (ا) المخدرة (التي لا تخرج نهارا) وهى حرة بل وان كانت (مستولدة) بفتح اللام من سيدها الحر (ف) تخرج للحلف (ابلا) وقال عبد الوهاب ان كانت من أهل الشرف والقدر جاز أن يبعث الحاكم اليها من يحلفها ولا مقال لخصمها (وتحلف) المرأة (أقل) من ربع دينار (ببيتها) فيرسل لها الحاكم من يحلفها ويكفي رجل واحد ولا تخرج للمسجد اذا الاقل من ربع دينار لا يغلظ فيه اليمين بالمكان (وان) كان عليك دين لميت وطلبه ورثته (ف) ادعيت (يامدين) (قضاء) ه (على ميت) وأنكر ورثته القضاء (لم) الاولى فلا (يحلف) على عدم علمه بالقضاء (الا من يظن به العلم) بقضائك (من ورثته بسبب محالطته للميت وعلمه باسرار دقائى ابن عرفة في المدونة للام مالك رضى الله تعالى عنه اذا قامت بينه وبين دين لميت فادعى المطلوب انه قضى الميت حقه فلا ينفذ ذلك وله اليمين على من يظن به العلم بذلك من باقى ورثته على تقى

العلم ولا يمين على من لا يظن به ذلك ولا على صغير (و) من دفع لا خردنا نير أو دراهم فاطلع أخذها فيها على نقص أو غش أو غش فردها على دافعها فانكرها (حلف) الدافع (في دعوى) (نقص) حلفا (بتأوى) في دعوى (غش علما) أي على نفي علمه لأن الجودة قد تخفي ولا يتحقق عين دراهمه (واعتمد البات) أي مریدا الحلف على البت (في) أقدامه على حلفه (على ظن قوى كخطأه أو قرينة) كمنكول خصمه عن الحلف على نفي ما ادعى عليه به أو شاهدا لا يده غلب على ظنه بعدد ولا يشترط في بت العلم القطع بالخوف عليه (ويمين المطلوب) أي المدعى عليه المنكر صغفها بالله الذي لا اله الا هو (ماله عندي كذا) أي القدر المعين الذي ادعاه الطاب (ولا شيء منه) لأن المدعى بال عشرة مثلا مدع بكل آحادها حق العلم نفي كل واحد من آحادها وذلك انه تقرر ان اثبات الكل اثبات لكل جزء من اجزائه ونفي الكل ليس نفي لكل جزء من اجزائه ولذا يدعى الطاب ان له عنده اقل من القدر الذي سماه ويعتذر بالذبيان ويحلف ثانيا (ونفي) المطلوب (سببا) لترتب الدين في ذمته كبيع وقرض (ان عين) السبب من المدعى في دعواه (و) نفي (غيره) أي غير السبب المعين فان كان ادعى عليه عشرة من سلف فيقول بالله الذي لا اله الا هو مال له عندي عشرة ولا شيء منها من سلف ولا من غيره (فان) كان المطلوب قد (قضى الطاب) ما ادعى به عليه بلاينة وأنكره الطاب واستحلفه انه لم يتسلف منه مثلا حلف المطلوب كما تقدم (ونوى) في نفسه انه لم يتسلف (سلفا يجب) علي (رده) الآن اليك قال ابن عبدوس لما قيل له انه ان حلف ما تسلف كانت يمينته غموسا وان نكل غرم لا يلزمه (وان ادعى على شخص شيء معين وطلب منه (٢٥٣) الجواب) (قال) المدعى عليه (هو) أي

المدعى به (وقف) على فلان او المساكين (او) قال هو (ولو دى) مثلا (لم) الاولى فلا (منع مدع) لذلك الشيء (من) اقامة (بنيته) علي انه له (وان قال) المدعى عليه هو (افلان فان) كان قد (حضر) فلان (ادعى عليه) أي انتقلت الدعوى عليه ان صدق الاول في انه له (فان حلف) فلان المقر انه على نفي المدعى لعدم البينة عليها أو انكره شاهد او ردت اليمين عليه (فالمدعى تحليف المقر) انه

وَحَلَفَ فِي نَقْصِ بَتَاوْغِشٍ عَلَمًا وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ كَخَطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَةٍ وَيَمِينُ الْمَطْلُوبِ مَالَهُ عِنْدِي كَذَا وَلَا شَيْءَ غَيْرِهِ وَنَفَى سَبِيحًا أَنْ يَمِينَهُ وَغَيْرُهُ فَإِنْ قَضَى نَوَى سَلَفًا يَجِبُ رَدُّهُ وَإِنْ قَالَ وَقَفْتُ أَوْ لَوْلَا دِي لَمْ يُنْعَمْ مَدْعٍ مِنْ بَيْتَتِهِ وَإِنْ لَفُلَانٍ فَإِنْ حَضَرَ أَدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَا مَدْعَى تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَرِمَ مَا قَوَّيْتُهُ أَوْ غَابَ كَزَمْتُهُ أَوْ بَيَّنْتُ أَوْ بَيَّنْتُ وَأَنْتَقَلَّتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَهُ بِالْإِيمَنِ وَإِنْ جَاءَ الْمُقَرَّرُ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُتَمَرِّ أَخَذَهُ وَإِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَالْجَمْعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تُسْمَعْ وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ اسْتَحَقَّ بِهِ أَنْ حَقَّقَ وَلِيَمِينَ الْحَاكِمِ حُكْمُهُ وَلَا يُمْكِنُ مِنْهَا أَنْ نَكَلَ

ما اقر الا بحق فان حلف بريء (وان نكل) المقر (حلف) المدعى ان المدعى به له لا للمقر له (وغرم) المقر (ما) أي الشيء المدعى به الذي (قوته) المقر على المدعى باقراره به لمن لا يستحقه فان كان مثليا غرم مثله وان كان مقوما غرم قيمته وعطف على قولي له حضر فقال (او غاب) المقر له ما ادعاه المدعى غيبة بعيدة لا يعذر له فيها (لزمه) أي المقر (يمين) انه ما اقر الا بحق (أو بينة) على ان المقر به اعلان الغائب أو دعه أو رهنه عنده (و) ان حلف وأقام بينة على ذلك (انتقلت الحكومة له) أي الغائب في نظر قومه (وان نكل) المقر ولم يأت ببينة على ذلك (أخذه) المدعى (بلا يمين وان جاء المقر اءفصدق المقر) في اقراره ان المدعى به له (أخذه) أي المقر له من المدعى يمين لقوله وانتقلت الحكومة له وأما ان حلف المتأمر وأقام بينة له للغائب فقدم وصديق المقر فبدأ أخذه بلا يمين (وان) ادعى شخص على آخر بما أنكره (و) استحلف (أي طلب المدعي اليمين من المدعى عليه حلف) (و) الحال (له) أي المدعي (بينة) حاضرة (بالبلد يعلمها) (أو) غائبة غيبة قربية (كالجمعة يعلمها) أي يعلم المدعي البينة ثم أراد اقامتها على المدعى عليه وأخذ حقه منه (لم) الاولى فلا (تسمع) أي البينة لا نه أسقطها (استحلفه) (وان) ادعى شخص على آخر بما أنكره أو في حكمه فأنكره ولا بينة له فاستحلفه (فنكل) المطلوب (في مال وحقه) أي متعلق المالك كأجل وخيار (استحق) الطاب ما ادعاه (به) أي ينكول المطلوب (يمين) من الطاب (ان حلف) المدعى ما عاه ومفهوم الشرط انه ان لم يحقق الطاب دعواه واتهم المطلوب فانه يستحق ما ادعاه بمجرد نكول الطاب (وليمين) الحاكم لمن توجهت عليه اليمين (حكمه) أي النكول بان يقول له ان نكلت حلفي خصمك واستحق ما ادعاه (ولا يمكن) المدعى عليه (منها) أي اليمين (ان نكل) المدعى عليه عنها ثم بداله حلفه لان خصمه

تعاقي له حق باليمين بنكو له فليس له ابطاله (بخلاف مدع التزمها) أي إيمين (ثم رجح) المدعى عليه عنها (فله (ذلك) قال ابن عرفة في تعليقه أبي عمران في المدعى عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع الى احلاف المدعي فان ذلك له لان التزاه ليس أشد من الزام الله تعالى له قال وخالفني ابن الكاتب وقال ليس له رد اليمين (وان ردت) اليمين من المدعى عليه (على مدع فسكت زمنا) غير ملتزم ولا نا كل ثم اراد الحلف (فله ذلك) ولا مقال للمدعى عليه اذ لا يعد سكوته نكولا ولو طال زمنه (وأن حاز اجنبي) من المحوز عليه (غير شريك) للمحوز عليه في المحوز (وتصرف) الاجنبي الحائز في الشيء المحوز تصرف المالك في ملكه (ثم ادعى حاضر) بالبلد مع الحائز (ساكت) عن منازعة الحائز المتصرف (بلامانع) له من الانكار على الحائز ومنازعته وحاز الاجنبي (عشر سنين) لم الاولى فلا (تسمع) اي دعوى الحاضر الساكت بلامانع (ولا) تسمع (بينته) أي لا يعمل بمقتضى شهادتها (الا) بيئته الشاهدة له (باسكان) من المدعى للحائز باجرة أو بلا اجرة (ونحوه) أي الاسكان كاعمار ومساقاة ومزراعة وشبه في سماع الدعوى والبينة فقال (كشريك) للمدعى (اجنبي) منه (حاز) العقار عن شريكه (فيها) أي العشر سنين فلا تسمع دعوى المدعى بعدها ولا بيئته (أن هدم) الحائز العقار الذي لم يحش سقوطه (وبني) العقار فان هدم ما خشي سقوطه أو كان يسيرا فلا يعتبر في الحيازة (وفي) تحديد مدة حيازة (٢٥٤) (الشريك) للقائم (للقريب) له (معهم) أي الهدم والبناء (قولان)

بِخِلَافِ مُدَّعٍ التَزَمَهَا ثُمَّ رَجَعَ وَإِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ
الْحَلْفُ وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكِكَ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ أَدَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ بِلَا
مَا نَعِ عَشْرَ سَنِينَ لَمْ تُسْمَعْ وَلَا بَيِّنَتُهُ إِلَّا بِأَسْكَانٍ وَنَحْوِهِ كَشَرِيكِكَ أَجْنَبِيٍّ
حَازَ فِيهَا أَنْ هَدَمَ وَبَنَى فِي الشَّرِيكِ الْقَرِيبِ مَعَهَا قَوْلَانِ لَا يَنْبَغُ أَبٌ وَابْنُهُ
إِلَّا بِكَبِيَّةٍ إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعَهَا مَا تَهْلِكُ الْبَيِّنَاتُ وَيَنْقَطِعُ الْعِلْمُ وَأَنْمَا
تَفْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ فَنِي الدَّابَّةِ وَأَمَّةُ الْخِدْمَةِ السَّنَتَانِ
وَيَزَادُ فِي عَبْدٍ وَعَرَضٍ

﴿ باب ﴾

إِنْ أَتَلَفَ مُكَلَّفٌ

لابن القاسم رحمه الله قال مرة
العشر سنين حيازة وقال مرة
ليست حيازة الا أن يطول الزمان
أراد مثل الاربعين وهو الذي
رجع اليه ابن القاسم وجري به
العمل وسواء كانوا اخوة أو لا
(لا) تكون الحيازة (بين أب
وابنه) بشيء (الا بكهبة) من
أحد هاعقار الا خرا لاجنبي والاخر
حاضر ساكت بلامانع وأدخلت
الكاف الصدقة والبيع والعق
والتدبير والكتابة وما أشبهها مما
لا يفعله الا المالك في ملكه فيعتبر
اتفاقا ولا تعتبر الحيازة بينهما بهدم
وبناء اذا فعله أحدهما في عقار

الآخر وادعاه لنفسه سواء قام عليه الآخر في حياته أو بعد موته
(الا أن يطول معهما) أي الهدم والبناء (ما) أي زمان (تهلك) معه (البيئات) ويقطع (فيه العلم) وقال ابن رشد تحصل الحيازة
في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والفتن والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وابنه ولو قصرت المدة الا أنه ان حضر مجلس البيع
وسكت حتى انقضى المجلس لزمه البيع في حصته وكان له الثمن وان سكت بعده العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع يمينه وان لم يعلم
بالبيع الا بعد وقوعه فقام حين علم أخذ حقه وان سكت العام ونحوه فليس له الا الثمن وان لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء
واستحقه الحائز (وانما تفترق الدار) أي العقار (من غيرها) من الرقيق والدواب والعروض (في) مدة حيازة (الاجنبي فني الدابة
(و) في) أمة الخدمة السنتان (يزاد) على السنتين (في) حيازة (عبد وعرض) فقد قال أصمغ ان السنة والسنتين في الثياب حيازة
اذا كانت تلبس وتمتن وان السنتين والثلاث حيازة في الدواب اذا كانت تركب وفي الاماء اذا كن يستخدمن وفي العبيد والعروض
فوق ذلك ولا يبلغ شيء من ذلك كله بين الاجنبيين الى العشرة الا عوام كما يصنع في الاصول اه ﴿ باب ﴾ في بيان أحكام الدماء
والقصاص وما يتعلق بذلك ابن عرفة نقل الاصوليون اجماع الملل على وجوب حفظ الاديان والنفوس والعقول والاعراض
والاموال وذكر بعضهم الانساب بدل الاموال ولا شك ان قتل المسلم عمدا عدوانا كبيرة ليس بعد الكفر أعظم منها وفي قبول توبته
وعدمه خلاف بين الصحابة ومن بعدهم وأركان ثلاثة القاتل والمقتول والقتل وبدأ بالكلام على القاتل فقال (ان أتلف مكلف) وهو البالغ

العاقل فلا يقتص من صبي ولا مجنون وأما الغمان فهو من خطاب الوضع الذي يتعاقب بغير المكاف أيضا ان كان المكاف جرابيل (وان رق) أي كان رقيقا فيقتل بمثله وبالحران شاء الولي (غير حر بي) بان كان مسلما أو زنيا فان كان حرييا فلا يقتص منه ولو اسلم بعد جنائته (و) غير (زائد حرية) على المقتول بان تساوى في الحرية أو الرقية أو زاد المقتول على القاتل بالحرية فيقتل الرق بالحران شاء الولي فان زاد القاتل على المقتول بالحرية فلا يقتل الحر بالرق (أو) غير زائد (اسلام) بان تساوى في الاسلام أو الكفر أو زاد المقتول بالاسلام فيقتل الكافر بالمسلم ولو كان الكافر حرا أو المسلم رقيقا فان زاد القاتل عن المقتول بالاسلام فلا يقتل المسلم بالكافر ولو كان حرا أو قاله المسلم رقيقا ويعتبر عدم زيادة القاتل بحرية أو اسلام (حين القتل) فن قتل رقيق رقيقا أو كافر ذمى مثله ثم حو راقا نل أو اسلم فانه يقتص منه لانه غير زائد حين القتل ولا يقتص من القاتل الزائد حين القتل بحرية أو اسلام (الا) القاتل (لغيلة) بكسر الغين أي اخذ مال فقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لكن ليس قصاصا بل لدفع الفساد كقتل الحارب لانه في معناه ولذا قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا غفو فيه ولو قطع يد أو رجلا فحكمه حكم الحارب ولو صلح وولى الدم بالدية رد صلحه وحكمه بالامام هو الغيلة في الاظراف كالغيلة في النفس فلا قصاص فيها والحكم للامام الا ان يتوب قبل القدرة عليه ففيه القصاص هو مفعول انكف قوله شخصا (معصوما) أي محروما قتله وهو الركن الثاني فلا يقتص من قتل غير معصوم كحر بي ومرد و فاطم طريق وزان محصن ويشترط دوام عصمته من الجرح للثأب أي الموت في القصاص للنفس (و) (ل) رمي (ل) (لا صا به) في القصاص لا يخرج فان جرح أو رمي حر مسلم مثله وار تد الجروح أو المرمى قبل تلقه أو صا به فلا يقتص من جرحه أو رميه لعدم استمرار عصمته لتنفه و صا به والعصمة (بايمان) بما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه تعالى وما يجوز في حقه تعالى وبمثل ذلك لرسله عليهم الصلاة والسلام و التزم دعائم ٣٥٥ الاسلام أو (بايمان) أي تأمين من السلطان أو غيره من المساميين أو بالتزام الجزية والدخول في حماية الاسلام ومثل للمعصوم فقال (ك) بالشخص (القاتل) فانه معصوم من (غير المستحق) لقتله وان لم يكن معصوما بالنسبة (للمستحق) (و) لكنه لا يقتله الا بادن الامام فان قتله بغير اذنه (ادب) لا تيمانه على الامام وشبه في الثأب

وَأَنْ رُقٍ غَيْرُ حَرْبِيٍّ وَلَا زَائِدُ حُرِّيَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ حِينَ الْقَتْلِ إِلَّا لَغِيْلَةٍ مَعْصُومًا لِلتَّائِبِ وَالْإِصَابَةِ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ وَأَدَّبَ كَمُرْتَدٍّ وَزَانَ أَحْصَنَ وَيَدٍ سَارِقٍ فَالْتَوَدُّعَيْنَا وَلَوْ قَالَ أَنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأُكَ وَلَا دِيَّةَ لِعَافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ ارَادَتُهَا فَيَحْنَفُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ إِنْ امْتَنَعَ كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ

فقال (ك) قاتل شخص (مرتد) قال سحنون لا قصص ولا دية على قاتله الا الادب في اذنيه على الامام وانصر عليه بن شاس في اول الجراح وتبعه بن الحاجب و يقتصر المنتصف في الديات على الدية كالجوسي لانه قول بن لقاسم واما هنا فسكت ولكون الغالب من المصنفت النسيج على منوال بن شاس وابن الحاجب فلك ان تقرره بما اقتصر عليه بن شاس وتبعه بن الحاجب (و) كقاتل (زان احصن) بغير اذن الامام فلا يقتص منه لانه غير معصوم ويؤدب قتله لتعديده على الامام ومفهوم احصن ان قاتل الزاني البكر يقتل به وهو كذلك لانه معصوم (و) (ك) قاطع يد شخص سارق بغير اذن الامام فلا يقتص منه ويؤدب لذلك وجواب ان أئلف مكلف معصوما (فالقود) أي القصاص (عينا) أي متعينا للولي ان شاء اخذ حقه وعفوه وولى واكمل وروى اشهب تخييره بين القود والعفو على الدية واختاره الاخير و جماعة من المتأخرين لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فمؤجبه النظرين اما ان يؤدي واما ان يقاد وعلى قول اشهب ان اختار الولي الدية فان القاتل يجبر عليها ان كان مليا ويعين القود بقتل معصوم ان لم يقل المجني عليه للعجاني اذ قتلته ابرأ منك بل (ولو قل) المجني عليه للعجاني (ان قتلته ابرأ منك) فقتله فانه يقتل به لعفوه عن شيء لم يجب له واما يجب لا وليائه وان قتل مكلف معصوما فمقتله ولى انتقل واطلق في عقود (لادية ل) ولى (عاف) عن قاتل وليه عمدا وعدوا (مطلق) بكسر اللام عن تقييده بالدية في كل حال (الا ان يظهر) من حال الولي (ارادتها) أي الدية حين العفو بقرينة دالة على ارادتها (فيحذف) الولي بالله الذي لا اله الا هو ما عفا الا لارادة اخذها من القاتل (ويبقى) الولي (على حقه) من القصاص (ان امتنع) القاتل من اعطاء الدية (كعفوه) أي الولي (عن العبد) الذي ترتب عليه القصاص بقتله عبدا أو حر عفا مطلقا وقال انما عفوت عنه لا اخذته أو اخذ قيمته أو قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء الا ان تظهر ارادة ذلك فيحلف

الولي ويقتل على حقه ويحرق سيد العبد القاتل بين اسلامه وفدائه (و) ان قتل شخص شخصاً عمداً عدواناً وقتل القاتل شخص غير المستحق عمداً عدواناً أيضاً (استحق ولي) المقتول الاول (دم من قتل القاتل) الاول لان ولي المقتول الاول استحق دم قاتله فهو مستحق ما يترتب عليه من قصاص أو دية قال ابن الحاجب من عليه القصاص معصوم من غيره عمداً عدواناً فدمه لا ولياً الاول على المشهور (أو) قطع شخص يد شخص عمداً عدواناً فقطع شخص غير المقتول عده يد القاطع عمداً عدواناً أيضاً استحق المقتول الاول قطع يده من (قطع يد القاطع) على المشهور (كدية) قتل أو قطع (خطأ) للقاتل الاول أو للقاتل الاول ويستحقها ولي المقتول الاول او المقتول الاول (فادارصاه ولي الثاني) أي أرضي ولي المقتول الاول ولي المقتول الثاني أو شفاعة (فله) أي الثاني دم القاتل الثاني فان شاء اقتص فيه وان شاء عفا عنه (وان فقتل) أي قلعته (عين) الشخص (القاتل) عمداً عدواناً (أو قطعت) يده أي القاتل عمداً عدواناً ان كان النقي من غير الولي بل (ولو) كان (من الولي) لا به انما استحق دمه وأما اعضاءه فهي معصومة بالنسبة له فان جني عليه فيها فله القود منه (ولو) جنى عليه الولي (بعد ان أسلم) القاتل (له) ليقضه بعد حكم القاضي بقتله قصاصاً (فله) أي القاتل الذي فقتل عينه وأقطعت يده قبل اسلامه أو بعده (القود) ممن جنى عليه سواء كان الولي أو غيره وللولي قتل بعد اقتصاصه منه (وقتل) أي يقتل الشخص (الادي) أي الذي برقية أو كفر (ب) سبب قتل (الاعلى) أي العلى بحرية أو اسلام ومثل ذلك فقال (كحجر كتابي ب) سبب قتل (عبد مسلم) (٢٥٦) فشرع الاسلام أعظم من شرف الحرية فالحر الكتابي ذني بالنسبة

واستحق ولي دم من قتل القاتل أو قطع يد القاطع كدية خطأ فان أرضاه ولي ثانياً فله وان فقتل عين القاتل أو قطعت يده ولو من الولي بعد أن أسلم له فله القود وقيل الأدنى بالأعلى كحجر كتابي بعبد مسلم والكفار بعضهم ببعض من كتابي ومجومي ومومن كدوى الرق وذكري وصحيح وضد هما وان قتل عبداً بدينه أو قسامة خير الولي فان استحياه فليس يده اسلامه أو فده أو ن قصده ضرباً وان بقضيب كخنق ومنع طعام ومثقل ولا قسامة ان أنفذ مقتله بشيء أو مات مغموراً وكطرح غير محسن للعوم عداوة

للرقق المسلم فلا يقتل الرقيق المسلم بالحرية الكتابي (و) يقتل (الكفار) بعضهم ببعض من كتاب (يهودي أو نصراني) ومجوسي ومومن (فيقتل اليهودي بالنصراني وبالمجوسي وعكسه والمؤمن بالذمي وعكسه وشبه في قتل البعض بالبعض فقال (كدوى الرق) أي الارقاء فيقتل بعضهم ببعض ولو كان انقالب ذاتا بة حرية والمقتول قنا (و) كذا ذكر وصحيح وضدها أي أنثي ومريض فيقتل

الذكري بالأنثي والصحيح بالرقيق ولا ينتظر لنقص الاعضاء ولا لليوب ولا للصغر ولا لكبر لان القصاص في النفوس قال الله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس (وان قتل عبداً حر أو عبداً قتلاً عمداً عدواناً وثبت قتله بدينه) في قتل الحر والعبد (أو قسامة) في قتل الحر فقط بان قال قتاني فلان العبد أو شهد عليه عدل به وحلف أو لياؤه خمسين يمينا على انه قتله (خير الولي) للمقتول الحر أو العبد أولاً بين قتل العبد القاتل واستحيائه لا به ليس كفناً للحر (ان قتله فواضح وان) استحياه فليس يده اختياراً لئلا بين أحد امرين اما (اسلامه) أي دفع العبد الجاني للولي في جنايته بما له ان كان له مال (أو فدائه) بدية الحر أو بقيمة العبد انقتول ثم شرع في الكلام على الركن الثالث وهي الجناية فقال (ان قصده ضرباً) للمقتول الذي لا يجوز له ضربه على وجه الغضب أما ان قصده ضرباً بن يجوز له ضربه كحجر في ثوبين سلمافهو من الخطا فيه الدية وقد قتل الصجاة بمسألة يظنونه حرياً فوداه صلي الله عليه وسلم ولم يهدم وان قصده على وجه اللب فليل انه خطأ وهو ذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وقيل عمداً يقتص منه وشبهه في ايجاب القصاص فقال (كخنق) لمعصوم حتى مات في خائفة القصاص (و) كذا (منع طعام) أو شراب عن معصوم حتى مات فملى مانعة القصاص (و) ضرب بشيء (مثقل) أي راض البدن بلا جرح كحجر وخشب ومات بضرب يقتص من ضاربه ولا يشترط كون المضرور به له حد مجروح (ولا قدادة) في شيء من ذلك (ان نفذ) الضرب (مقتله) بالقطع ودجه أو ثرده اغه أو قطع نخاعه (أو لم ينفذ مقتله) (مات مغموراً) لا يعي شيئاً لا يكل ولا يشرب ولا يتكلم ولم يبق من عمره حتى مات وشبهه ايجاب القصاص بلا قسامة فقال (كطرح) شخص (غير محسن للعوم) في نحر بحر (عدوة) فمات فملى طارحه القصاص بلا قسامة

(والا) أي وان لم يكن الطرح لغير محسنه عداوة بان كان لمحسنه أو لغير محسنه لعبا فلا يقتض من طارحه وإذا لم يقتل (فه) فيه (دية) بلا قسامة وشبه في إيجاب القصاص بلا قسامة وقال (كحفر بر) لقصده إهلاك شخص معين فهك فعل حافر الصاخص لتسببه في إهلاكه أن حفرها في الطريق بل (وان) حفرها (بديته) وان لم يقصد إهلاك معين فلا يقتل وتلزمه الدية ففي آخر دية وفي العبد قيمته أن لم يقصد ضرر أحد وحفرها في ملكه لحاجته فهلك فيها إنسان أو حيوان فلا شيء عليه (و) كد (وضع) شيء (مزدلق) كقشر بطيخ مر بدا ازلاق من يمر به من إنسان أو غيره فيضمن ما يتلف به (أو بط دابة) تعض أو ترفس من يمر (بطريق) فيضمن ما يهلك بها (واخذ كلب عقور) بديته لا هلاك سارق ونحوه فيهلك فالقودان (تقدم) أي سبق (لصاحبه) فيه إنذار فيضمن ما يهلك به فإن لم يتقدم له إنذار فلا يضمنه ومحل ضمانه في هذه المسائل كلها إذا (قصده) فاعلم (الضرر) لمعين (وهلك المقصود) فالقود (والا) أي وان لم يهلك نفسه وروهاك غيره (فلا دية) اللهم لك على الغافل ولا حاجة لذكر قيد تقدم الإنذار لأن الكلام حيث قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا قيد فيه وإنما القيد حيث اتخذته لا يجوز له الأخذ فيه كحراسة زرع أو ضرع فقيمها لابن القاسم رحمه الله تعالى إذا اتخذته حيث يجوز له ولا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه إليه وان اتخذته بموضع لا يجوز له الأخذ كله وشرها وقد علم أنه عقور ضمن ما أصاب (وكلا كراه) على قتل معصوم يتخوف بقتل أو غيره فقتله المكروه فيقتل المكروه بالكسر لتسببه والمكروه بالفتح لمباشرته (و) كد (تقديم) شيء (مسموم) فيقتص من مقدمه ابن عرفة في المدونة من قتل رجلا بسقي سم قتل به (و) كد (رميه حية) أي ثعبانا كبيرا حيا (عليه) أي المعصوم فوات (٢٥٧) يقتص من رامها ولو على وجه اللعب وان لم

تدع (وكاشارة) أي الشخص المكلف إلى معصوم (سيف) أو رمح أو غيرهما من آلات القتل (مهرب) المعصوم المشار إليه (وطلبه) أي تبع المستير المشار إليه حتي مات بلا سقوط على الأرض فيقتص من المستير بلا قسامة لتسببه في موته قاله ابن القاسم (وبينها عداوة) فان لم يكن بينهما عداوة فلا قصاص وفيه العية

وَالْأَفْدِيَّةُ وَكَحْفَرِ بَرٍّ وَانْ بَيْتُهُ أَوْ وَضَعِ مُزْلِقٍ أَوْ بَطْ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ تَقَدَّمَ لِصَاحِبِهِ قَصْدَ الضَّرَرِ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ وَالْأَفْدِيَّةُ وَكَلَّا كَرَاهٍ وَتَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمِيهِ عَلَيْهِ حَيَّةً وَكَاشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَيَنْتَهِي عَدَاوَةٌ وَانْ سَقَطَ قَبِيحُ قَسَامَةٍ وَأَشَارَتُهُ فَقَطَّ خَطَاً وَكَلَّا مَسَاكً لِلْقَتْلِ وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ وَالْمَتَمَلِّثُونَ وَانْ بَسُوطٍ سَوَطٍ وَالتَّسْبِيبُ مَعَ الْمُبَاشَرِ كَمَكْرِهِ وَمَكْرِهِ وَكَأَبٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمْرٍ وَلِدَا صَغِيرًا وَسَيِّدٍ أَمْرَ عَبْدًا مُطَاقًا فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ اقْتَصَ مِنْهُ فَقَطَّ وَعَلَى شَرِيكَ الصَّبِيِّ

(٣٣ — جواهر الأكليل — ثاني) على العاقلة لا نه خطأ (وان سقط) المشار إليه على الأرض حال هروبه وطلبه ومات (فه) يقتص من المستير (بفسادة) خمس من مائة مات من خونه من المستير الطالب لأن السقوط (واشارته) بسيف مثلا (فقط) أي بدون طلب فوات المشار إليه من خوفه وبينها عداوة (خطا) بلا قصاص فيه وفيه الدية على العاقلة خمسة قاله ابن القاسم وقال البخمي مغالطة على المستير (وكلا مساك) المعصوم (للقتل) من شخص آخر فقتله فيقتل المستير لتسببه واثقال لمباشرته (و يقتل الجميع) غير المتماثلين بدليل ما بعده إذا مات المضر وب في مكانه أو نذرة قتله أو عمر إلى موته والأدلة ولياؤه القسامة على واحد معين من الجماعة وقتله وحده وما قب باقهم وان تفاوت المضربات وعلم صاحب الضرر بالقائلة اقتص منه وعوقب الباقي (و) يقتل الجماعة (المتماثلون) أي المتوادقون على قتل شخص أو تماثلا بضربه بنحو سيوف بل (وان بسوط) من أحدهم (وسوط) من آخر وهكذا حتى مات فيقتلون به لما في الموطأ عن عمر رضي الله تعالى عنه لو لم يأت أهل صنعاء على قتل صبي لقتلهم به (و) يقتل (التسبب) في القتل (مع المباشر) له كحافر بر لا يهلك شخص معين وموقع له فيها فيقتل به (كمكروه) بالكسر على القتل (ومكروه) بالفتح فيقتلان معا الأول لتسببه والثاني لمباشرته ما لم يكن المكروه بالاعتور فيقتل مكروهه وحده ابن الحاجب يقتل مكروهه الاب دونه (وكأب أو معلم أمر) الاب أو المعلم (ولد صغيرا) بقتل معصوم (أو سيد أمر عبدًا مطلقا) عن تقييده بالصغر فقتل الصغير أو العبد من أمر بقتله فيقتل الأمر في المسائل الثلاثة لتسببه في قتله وعلى عاقلة الصغير نصف دية متو له ومعصوم صغيرا أنه إن أمر بالقتل كبيرا فقتل قتل الكبير وحده وعوقب أمره وقتل العبد مع سيده عند ابن القاسم (فان لم يخف المأمور) بقتل المعصوم ظاهرا من الأمر (اقتص منه) أي المأمور وحده وضرب الأمر مائة وخمسة سنة (و) إن اشترك مكلف مع صبي في قتل معصوم (فه) المكلف (شريك الصبي)

في قتل المعصوم (القصاص) وعلى عاقلة العبي نصف الدية (ان تما لا) أي اتفق المكاف والعبي على قتله وان شارك المكاف المعتمد
 مخطئا أو مجنوناً في قتل معصوم (لا) قصاص على مكاف معتمد (شريك) مكاف (مخطئ أو مجنون) في قتل معصوم وعلى المعتمد
 نصف الدية في ماله ويضرب مائة ويحبس عاماً ويصفا على عاقلة المخطئ أو المجنون (وهل يقتص من) مكاف معتمد (شريك سبع)
 في قتل معصوم (و) شريك (جرح نفسه) أشد مرضه مثلاً (و) شريك (حربي) (و) شريك (مرض) حدث (بعد الجرح) يموت
 منه غالباً كطاعون (أولاً) يقتص من الشريك في المسائل الأربعة (و) انما (عليه نصف الدية) في ماله ويضرب مائة ويسجن سنة
 في الجواب (قولان) (لا) بن القاسم في المسائل الأربع والقصاص مشروط بالعساة (وان تصادما) أي تلاطم المكفان المتكافئان
 قصداً فان مات أحدهما اقتص من الحي وان ماتا معاً فقد قتل محله (أو تجاذباً مطاقاً) أي سواء كانا راجلين أو راكبين أو مختلفين
 تصادما أو تجاذباً (قصداً) (فما) (أو) مات (أحدهما) وسلم الآخر (فالقود) أي احكام القصاص معتبرة بثبوتها أو نفيها من الجانبين
 أو أحدهما فينتفى القود في موتهما لقوات محله ويثبت من الحي في موت أحدهما (و) ان جعل حال التصادمين أو المتجاذبين من
 وجهة القصد وعدمه (حلالاً) أي القصد حتى يثبت تدمره (عكس) تصادم (السفينتين) اذا لقيتا أو أحدهما وجعل قصدهما فيهما
 عدمه فيحملون على عدم القصد فلا يضمنون مالا ولا دية لعذرهم بغلبة البحر والرياح (الا لعجز حقيقي) عن صرف كل من المتصادمين
 فرسه عن الآخر فلا يضمنان شيئاً مالا ولا دية اذا علم أن جرحهما ليس من فعل الراكبين (لا) ينفى الضمان عن أهل السفينة ان
 قدروا على صرفها عن الآخر ولم يصرفوها (٢٥٨) عنها (للكخوف غرق) أو نهب أو كسر أو صر فوها حتى نلقتها أو أحدهما وما

القصاص ان تما لا على قتله لا شريك مخطئ أو مجنون وهل يقتص من شريك
 سبع وجرح نفسه وحربي ومرض بعد الجرح أو عليه نصف الدية قولان
 وان تصادما أو تجاذباً مطلقاً قصداً فماتا أو أحدهما فالقود وحلالاً عليه عكس
 السفينتين الا لعجز حقيقي لا لكخوف غرق أو ظلمة أو أقدية كل على
 عاقلة الآخر وفرسه في مال الآخر كضمن العبد وان تعدد المباشر ففي
 المالا يقتل الجميع والأقدم الأقوى ولا يسط القتل عند المساواة بزوالها
 يعتق أو أسلام وضمن وقت الإصابة والموت

فيهما من آدمى أو غيره فيضمنون
 لقدرتهم على صرفها اذ ليس لهم
 أن يساموا أنفسهم باهلاك غيرهم
 (أو) اصطدمتا بسبب (ظلمة) فلم
 يشعر واحداً حتى اصطدمتا فيضمنون
 كصطدمين في البر لظلمة لان
 اصطدماهما بفعلهم وعدم
 شعورهم للظلمة لا يخرجهما عن
 الضمان كالخطا (والا) أي وان
 لم يكن الا اصطدام في السفينتين
 أو غيرهما أو تجاذب المتجاذبين

قصداً بان كان خطأ وترتب عليه الموت (فدية كل) من الأدميين (على عاقلة الآخر) لانها عن جناية
 خطأ (وفرسه) قيمته (في مال الآخر) ولا خصوصية للفرس بل كل ما تاف بسبب التصادم حكمه حكم الفرس (كضمن) أي قيمة
 (العبد) المصادم لحرفي مال الحرودية الحر في رقبة العبد ابن المواز فان فضلت دية الحر على قيمة العبد فلا شيء عليه الا ان يكون للعبد
 مال فتكون بقية الدية فيه (وان تعدد المباشر) الضرب أو الجرح العمد العمد الذي نشأ عنه الموت (ففي المالا) (على قتله) يقتل
 الجميع) يقتل واحد كبير أو صغير ذكر أو أنثى ان مات مكانه أو غرحت مات والا فلا يقتل الا واحد بقسامة وانما كرر هذا مع قوله
 والمأثور الخ ليرتب عليه قوله (والا) أي وان لم يما أو على قتله بان قصد كل واحد قتله با نفراد بدون اتفاق مع غيره عليه (قدم) في
 القصاص منه (الأقوى) فعلاً أي من مات عن فعله بان أفدته قتله واقتص من جرح بمثل جرحه وضرب كل واحد من الباقيين مائة
 وسجن سنة (و) ان قتل رقيق رقيقاً أو كافر كافر أو حر حر أو قاتل أو أسلم (ولا يسط القتل) قصاصاً بسبب القتل (عند المساواة) بين
 القاتل ومقتوله في الرقية أو الكفر (سبب) (زوالها بعق) للقاتل (أو أسلام) اذ المعتبر المكافاة حال القتل لا حال القصاص
 ولان حدوث المانع بعد ترتب الحكم لا يقيده (وضمن) الجاني على نفس خطأ أو طرف خطأ أو عمد الا قصاص فيه كجائفة الدية
 للحر والقيمة للرق باعتبار حال الجنى عليه (وقت الإصابة) بالسهم مثلاً في الجرح (و) وقت (الموت) في النفس فاذا زال التكافؤ بين
 الجاني والجنى عليه بين حصول الموجب أي السبب ووصول الاثر أي المسبب فقال ابن القاسم المعتبر في الضمان أي ضمان دية الحر
 وقيمة الرق حال الإصابة وحال الموت أي حصول المسبب فقوله حال الإصابة أي في مسألة ما اذا زال التكافؤ بين الرمي والإصابة
 وقوله والموت أي في مسألة زواله بين الجرح والموت وهذا بالنسبة لضمان الدية والقيمة وأما بالنسبة للقصاص فيشتد طردوا التكافؤ من

حصول السبب الى حصول المسبب اتفاقا (والجرح) يضم الجيم أى الجنابة على مادون النفس أى القصاص به (ك) القصاص بقتل (النفس في) شرط (الفعل) وهو كونه عمدا عدوانا (و) شرط (الفاعل) وهو كونه مكلفا غير حربي ولا زائدا حربة أو اسلام (و) شرط (المفعول) وهو كونه معصوما من الرضى للاصابة واستثنى من قوله والفاعل فقال (الا) شخصا (ناقصا) برقية أو كفر (جرح كاملا) بحرية واسلام فلا يقتص منه لانه كالاشل والسليم هذا هو المشهور عن الامام رضى الله تعالى عنه وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة وروى ابن القصار عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجوب القصاص (وان) حنى اثنان أو أكثر على واحد بجراحات (و) تميزت جنايات (منهم) حال كونها (بلا تمالؤ) منهم عليها بان قطع أحدهم يده اليمنى وآخر اليسرى وآخر رجله اليمنى وآخر رجله اليسرى وفقا آخر عينه اليمنى وآخر اليسرى (و) يقتص (من كل) منهم (كفعله) بالمجنى عليه ولا مفهيم لقوله بلا تمالؤ بل لوتميزت ولومع التماؤ فقتص من كل واحد مثل ما فعل قاتل الأرجلان على ثقي عيني رجل فقتل كل واحد عينا فانه يقدّم من كل واحد مائة مائة مائة (و) اقتص من موضحة (وهي) (ما) أى جنابة (أو وضحت) أى أظهرت (عظم الرأس) (و) عظم (الجبهة) (و) عظم (الخددين) (ان) اتسع ما أظهرته من العظم بل (وان) كان (ك) مغرز رأس (ابرة) خذ الموضحة ما أفضى الى العظم ولو بقدر ابرة وعظم الرأس محلها وموضحة الخد كالجبهة أى كوضحتها في الدية (و) اقتص من (ساقها) أى جراح ساقه على الموضحة في الوجود وهي ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة متعلقة باللحم وبينها بقوله (من دامية) وهي (٢٥٩) التي تضعف الجلد حتى يشرح منه شئ كالدم من غير انشقاقه (وحارصة) وهي التي شقت الجلد) وأفضت الى اللحم (وسمحاق) بكسر السين المهملة وهي التي (كشطته) أى أزال الجلد عن اللحم (وباضعة) وهي التي شقت اللحم ومتلاحة وهي التي غاصت فيه (تعدد) ومطاة قربت للعظم كضربة السوط وجراح الجسد وان منقلة بالمساحة ان اتحد المحل كطبيب زاد عمدا والا فالعقل كيد شلاء عدمت النفع بصحيحة وبالعكس وعين أعمى ولسان أبكم وما بعد الموضحة من منقلة طار فراش العظم من الدواء

والجرح كالتفصيل في الفعل والفاعل والمفعول الا ناقصا جرح كاملا وان تميزت جنايات بلا تمالؤ فمن كل كفعله واقتص من موضحة أو وضحت عظم الرأس والجبهة والخددين وان كابر وساقهما من دامية وحارصة شقت الجلد وسحقا كسطته وباضعة شقت اللحم ومتلاحة غاصت فيه بتعدد ومطاة قربت للعظم كضربة السوط وجراح الجسد وان منقلة بالمساحة ان اتحد المحل كطبيب زاد عمدا والا فالعقل كيد شلاء عدمت النفع بصحيحة وبالعكس وعين أعمى ولسان أبكم وما بعد الموضحة من منقلة طار فراش العظم من الدواء

كضربة) مكلف (بالسوط) فقيم القصاص وقيل كالطمعة في عدم القصاص (و) يقتص من (جراح الجسد) (ان) كانت جراح الجسد (منقلة) البناني صوابه وان هاشمة فقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه الامر المجتمع عليه عندنا ان المنقلة لا تكون الا في الرأس والوجه وقال ابن الحاجب في جراح الجسد من الهاشمة وغيرها القود بشرط أن لا يعظم الخطر كعظم الصدر والعنق والصلب والفخذ ويكون القصاص في الجراح (بالمساحة) أى القياس طولاً وعرضاً، عمقا وكون القصاص بالمساحة (ان اتحد المحل) فلوزادت المساحة على عضو الجاني لقصره فلا ينتقل لعضو آخر وان كان عضو الجاني أكبر فلا يزاد على المساحة وشبهه في القصاص فقال (كطبيب زاد) في القصاص من الجاني على المساحة (عمدا) فيقتص بقدر مساحة الزيادة (والا) أى وان لم يعتمد الطبيب الزيادة بل زاد خطأ (فالعقل) أى دية الزائد مال الطبيب ان لم تبلغ ثلث الدية للجاني أو المجنى عليه وان بلغت فعلى عاقبته وشبهه في عدم القصاص وترتب العقل فقال (كذى يد شلاء عدمت) أى فقدت (النفع) فلا يقتص منها (ب) سبب قطع صاحبها ليد (صحيحة) من الشلل عمدا عدوانا وحيداً فيلزم القاطع عقل الصحيحة في ماله (وبالعكس) أى لا تقطع الصحيحة بالشلل وعلى القاطع الارش في ماله باجتهاد الحاكم (ولا) يقتص (من عين أعمى) بفقده عينا بصيرة عمدا عدوانا وعليه دية البصيرة في ماله ولا من عين بصيرة بعين عمياء وفيها الارش بالا جتهاد في مال الجاني (و) لا يقتص من (لسان) انسان (أبكم) بقطع لسان ناطق عمدا عدوانا وعلى الجاني دية الصحيحة في ماله ولا من لسان ناطق بقطع لسان أبكم وعلى الجاني أرش الأبكم بالا جتهاد (و) لا يقتص (ما) أى الجراحات التي (بعد الموضحة) وبينها بقوله (من منقلة) وهي التي (طار) أى زال (فراش) أى رقيق (العظم) أى يزيله الطبيب (من الدواء)

ولا شيء له غيره لان خياره ينفي ضرره (أو الدية) ايده النامة لان يد الجاني ناقصة الكف ولا يجوز الا تنقل عنه الى غيرها ولا يمين القصاص لانه أقل من حقه ولا الدية لان الجنابة عمد وشبهه في التبخير فقال (كم تقطوع الحشفة) الذي قطع ذكره بحشفة فيخير المجني عليه بين القصاص وأخذ دية كاملة من مال الجاني (وتقطع) يد أو رجل الجاني (الناقصة أصبعها) خلفه أو يقطع (يداً) أو رجل المجني عليه (الكاملة) بلا خمار يذوق بين الدية (بلا غرم) على الجاني لدية الاصبع التي لا نظير لها في يده أو رجله (وخير) المجني عليه (ان نقصت) يد الجاني أو رجله (أكثر) من أصبع (فيه) أي القصاص (وفي) أخذ (الدية) من مال الجاني أي دية أصابع المجني عليه التي ليس للجاني مثلها وليس للمجني عليه أن يقتص ويأخذ الدية (وان نقصت يد المجني عليه) أو رجله (أصبعها) خلقه و سماوى أو بجناية سابقة (فالقود) من يد الجاني الكاملة ان كان الناقص غير ابهام بل (ولو) كان (ابهاماً) ولا غرامة على المجني عليه للجاني والاولى تقديم المبالغة على الجواب (لا) قود على الجاني ان نقصت يد المجني عليه (أكثر) من أصبع بأن نقصت أصبعين فأكثر ثم ان كان الباقي أكثر من أصبع فلم يجزى عليه دية في مال الجاني وتندرج فيها الكف وان كان أصبعاً فله دية وفي الكف حكومة وان كان الكف فقط فحكومة (و) ان قطع مكاف بد شخص من مرفق أو (لا يجوز) القصاص من يد الجاني (بكوع) أي منه (المجني عليه) (ذى) قطع من (مرفق) ان طلبه أحدهما وأباه الآخر بل (وان رضياً) أي المجني عليه والجاني بالقصاص من الكوع لان المائلة فيه ان أمكنت حق لله تعالى (و) ان جنى ذوعين سليمة على عين ضعيفة فذهب (٢٦١) ابصارها (ف) تؤخذ (أي) تفقأ

(العين السليمة) من الجاني
(ب) العين (الضعيفة) المجني
عليها أي سواء كان ضعفها (خلقاً)
أي من أصل خلقها (أو) ضعيفة من
(كبر) بفتح الموحدة أي طول عمر
(و) من (جدري) طرأ عليها (أو)
لكرمية فالقود راجع لجدري
وما بعده دليل ذكر جدري بالواو
وصرح به مع استفادته من قوله
تؤخذ لان الشرط الاتي خاص بها
(ان تعمد) أي ان تعمد للراى
الرمى الان بعد ضعفها بالجدري أو
الرمية السابقة سواء أخذ لها عقلاً

أَوِ الدِّيةُ كَقَطْعِ الحَشَنَةِ وَتُقَطَّعُ اليَدُ النَّاقِصَةُ أَصْبَعًا بِالسَّامَةِ بِلا غَرَمٍ
وَخَيْرٌ أَنْ تُنْقَصَتْ أَكْثَرُ فِىهِ وَفِي الدِّيةِ وَأَنْ تُنْقَصَتْ يَدُ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ فَالْقَوْدُ وَلَوْ
أَبْهَامًا أَكْثَرَ وَلَا يَجُوزُ بِكُوعٍ لِذِي مِرْفَقٍ وَأَنْ رَضِيََا وَتُؤْخَذَ الْعَيْنُ السَّلِيمَةُ
بِالضَّعِيفَةِ خَلْقَةً أَوْ كِبْرًا وَجُدْرِي أَوْ لِكْرَمِيَّةٍ فَالْقَوْدُ أَنْ تَعْمَدُوا لِأَفْجَحِسَابِهِ
وَإِنْ فَقَّاسًا عَيْنَ أَعُورٍ فَلَهُ الْقَوْدُ وَأَخَذَ الدِّيةَ كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ وَإِنْ فَقَّاسًا أَعُورٌ
مِنْ سَائِلٍ مِمَّا ثَلَاثَةً فَلَهُ الْقَصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرَهَا فَنِصْفُ دِيَّةٍ فَتُطْفِئُ مَالَهُ
وَإِنْ فَقَّاسًا عَيْنِي السَّامَةِ فَلَهُ الْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيةِ وَإِنْ قَلَعْتَ سِنًا فَتُثَبَّتُ فَالْقَوْدُ
وَفِي الْخَطَا

أم لا (والا) أي وان لم يتمد لرمى الان (ف) يؤخذ من الدية (بحسب) أي باقى ابصار العين بعد ضعفها بجدري أو رمية فان كان الباقي نصف ابصارها فعلى الجاني الخطيء نصف ديتها وعلى هذا القياس اذا كان أخذها عقلاً والافعاله ديتها كاملة كما تاتي في قوله وان لم يأخذ لها عقلاً الخ قال البناي لا حاجة لقوله فالقود بعد قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تعمد لان الكلام في العمد ولا لقوله الا فحسباً به مع قوله الاتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلاً الخ مع اخلاف ما هنا بالثبوت الاتي (وان فقاً) شخص (سالم) عيناه معان العمى أو سالم المائلة للمجنى عليها (عين أعور) أي من ذهب بصراً حدى عييه (فله) أي المجنى عليه (القود) بفق نظير عينه من الجاني (أو) أخذ (الدية) حال كونها (كاملة من ماله) أي الجاني لان عين الاعور بمنزلة عينين روى ابن القاسم وغيره في عين الاعور نصاب عمد من صحيح فالاعور مخير في القود وأخذ دية عينه ألف دينار (وان فقاً) شخص (أعور من) شخص (سالم) أي صحيح العينين عينا (مماثلة) للعين السالمة (أي) أي الاعور (فله) أي المجنى عليه (القصاص) بفق عين الاعور السالمة فيصير أعمي (أو دية ما) أي عين الاعور السالمة التي (ترك) المجنى عليه فقاًها ألف دينار فالخيار للمجنى عليه لا للجاني (و) ان فقاً الاعور من السالم (غيرها) أي غير مماثلة بان فقاً منه مثل العوراء (فنصف دية فقط) يلزم الجاني (في ماله) وليس للمجنى عليه القصاص (وان فقاً) الاعور (عننى السالم) العينين (فالقود) بفق عين الاعور بماثلتها (ونصف الدية) في مال الاعور الجاني (وان فعلت سن) من منغمز أو اضطررت جدراً (فثبتت) أو ثبت مكانها أخرى (فالقود) لان الاعتبار في القصاص يوم الجنابة ولان المقصود منه ايلام الجاني لردعه وردع أمثاله (وفي) قلع (الخطا) وثبوتها بعده قبل أخذ عقلاً فلا يسقط بثبوتها حكمه فيؤخذ عقلاً وهو نصف عشر الدية

(ك) دية (الخطأ) في قلعها ولم تذهب (والاستيفاء) أي طاب القصاص من الجاني على النفس (للعاصب) للمقتول بنفسه نسباً أن وجدوا لافعاصب الولاء أن وجدوا لافلامام وليس له العفو وإن تعدد العصبة واختلفت درجاتهم فيرتبون هنا (ك) ترتيبهم في الارث (بالولاء) في تقديم ابن وابنه وان سفل ثم الاب الخ (الاجد) الاقرب (والاخوة) الاشقاء أولاب (فيهما) (سيان) أي مستويان في الاستيفاء (و) ان كان الاستيفاء للجد والاختوة ونوقف ثبوت الدم على قسامة (فيحلف) الخ (الثالث) من أمان القسامة ان كان معه اخوان وان كان معه أخ يحلف النصف سواء كان القتل خطأ أو عمداً في هاتين الصورتين (و) ان كان معه أكثر من أخوين (هل) يحلف الثالث في الخطأ والعمد (الا في العمد) فيحلف (كلخ) فيقدر أخاً زائداً على عدد الاخوة وتقسيم الخمسون على عددهم ويحلف كل ما يخصه فان كانوا ثلاثة فيحلف ربعها وان كانوا اربعة فيحلف خمسها وعلى هذا القياس في الجواب (تاويلان) لقول المدونة وان كانوا عشرة اخوة وجد احلف الجد ثالث الايمان والاخوة ثلثها فحملها ابن رشد على ظاهرها من عمومها في الخطأ والعمد وحملها غيره على الخطأ وأما العمد فالقياس أن تقسم الايمان بينهم على عددهم والعشرة في كلام المدونة مجرد مثال والمدار على الزيادة على الاثنين (و) ان كان المقتول عصبة بعضهم حاضر وبعضهم غائب وأراد الحاضر القصاص من القاتل (انتظر) عاصب (غائب) عسي ان يعفو فيسقط القصاص ومحل انتظاره اذا (لم تبعده غيبته) بان كان قريباً أو متوسطاً بحيث يصل اليه الخبر فان عفا الحاضر فلا ينتظر الغائب وسقط القتل والغائب نصيبه من دية عمده ومفهوم ما لم تبعده غيبته عدم انتظار بعيد الغيبة وظاهر المدونة ان الغائب ينتظر وان بعدت غيبته ففي كتاب دياتها واذا كان القتل بغير قسامة والمقتول ولدان أحدهما حاضر والآخر غائب فاما للحاضر أن يعفو فيجوز العفو على الغائب وله حصته من الدية (٢٦٢) وليس له أن يقتل حتى يحضر الغائب فحملها ابن رشد على ظاهرها وكذلك

كَالْخَطَا وَالِاسْتِيفَاءِ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ الْاَجْدَّ وَالْاِخْوَةَ فَسَيَّانٍ وَيَحْلِفُ
الثَّلَاثَ وَهَلْ الْاِ فِي الْعَمْدِ فَكَأَخٍ تَأْوِيلَانِ وَانْتَظَرِ غَائِبٌ لَمْ يَبْعُدْ غَيْبَتُهُ وَمُعْنَى
وَمُبْرَمٌ لَا مُطَبَّقٌ وَصَغِيرٌ لَمْ يَتَوَقَّفِ الثَّبُوتُ عَلَيْهِ وَلِلنِّسَاءِ اِنْ وَرَثْنَ وَلَمْ
يُسَاوِهَنَّ عَاصِبٌ وَلِكُلِّ الْقَتْلِ وَلَا عَفْوًا إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ
وَتَبَتَ بِقَسَامَةٍ وَالْوَارِثُ كَمُورَتِهِ وَلِلصَّغِيرِ اِنْ عَفَى نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ
وَلَوْلِيَّةِ النَّظَرِ فِي الْقَتْلِ

ذكر ابن عرفة عن تعليقه أبي
عمران عن ابن أبي زيد ان
ظاهرها انتظاره وان
بعدت غيبته وقيد ابن يونس
المدونة بما اذا لم تبعده غيبته
قال قاله سحنون فيمن بعد جدا أو
أيس منه كالاسير وتحوه (وانتظر)
ولي (معنى) أي غاب عقله اشد
مرضه الا انه قريب الافاقة
(و) انتظرولي (م-برسم) أي

برأسه ورم ينقل الدماغ وانما انتظر لقصر مدة مرضه اما بصحة منه أو موت (لا) ينتظرولي (مطبق) أو
أي متواصل جنونه ابن عرفة في المدونة ان كان أحد الولدين مجنونا مطبقا فلا آخر ان يقتل (و) لا ينتظرولي (صغير) واحدا ومتعدد
(لم يتوقف الثبوت عليه) أما لقرار الجاني بالقتل أو شهادة عدد ابن عليه به أو وجود دعاه عيين كبيرين أو كبير مسا للصغير في الدرجة
وعاصب يستعين به فان اقتصر الكبير فلا شيء للصغير وان عفا مضى عفو على الصغير وله نصيبه من دية فان توقف البتة على الصغير
حلف الكبير خمساً وعشرين مينا مع حضور الصغير وسجن القاتل حتى يبلغ الصغير ويحلف خمساً وعشرين مينا واستحق فان شاء
اقتصر وان شاء عفا (و) الاستيفاء للنساء ان ورثن المقتول وكن عصبة لورجلان فلا استيفاء لذرات الارحام كالخالة ولا للاخت
لام (ولم يساوهن عاصب) بان لم يوجد عاصب أو كان انزل منهم مع بنات فلا كلام للمينات مع الابناء ولا للاخوات مع الاخ ولا
للأم مع الاب لمساواة العاصب (و) ان كان الاستيفاء لنساء وعصبة نازلين عن النساء (لكل) من النساء والعصبة (القتل) لقاتل وليهم
(ولا عفو) عنه (الاجتماع) أي النساء والعصبة على العفو عنه وشبه في توقف العفو على الاجتماع فقال (كان حزن) أي اخذ النساء
(الميراث) كله كبيت واخت وأعمام (وثبت) القتل (بقسامة) من الاعمام فلكل القتل ومن طلبه فهو مقدم على من عفا عفه
ولا عفو الا باجتماعهم (و) ان مات بعض من له الاستيفاء أو جميعهم وله وارث (لوارث) واحدا كان أو متعددا (كوارثه) فان
كان الميت يستقل بالقتل والعفو فوارثه كذلك وان توقف العفو على اجتماعه عليه مع غيره فوارثه كذلك وان لم يكن له حق في العفو
كبيت مع ابن فوارثها كذلك (و) ان كان الاستيفاء لكبير وصغير في درجة واحدة كابنين وعفا الكبير سقط القودو (لصغيران
عفى) عن القتل عفواً ناشئاً من أخيه الكبير فالصغير (نصيبه من الدية) ان استحق غير الاستيفاء وجده (لوليته النظر في القتل) للقاتل

(أو) العفو على أخذ (الدية) حال كونها (كاملة) فإن كانت المصالحة في أحدهما تدين والاخير فيهما (كقطع يده) أي العفو فينظر وليه في قطع يدا الجاني أو أخذ الدية (الا لعدم) الجاني عن الدية كاملة في النفس وعن نصفها في اليد (فيجوز) صاحبه (بأقل) من الدية في النفس ومن نصفها في اليد (بخلاف قتله) أي الصغير (فلما أصبه) أي القاصم لولي الصغير الذي قتل عبده وكان قاتله رقيقاً أو كفراً (أخذ المال في قتل عبده) أي عبد الصغير إذا خير له في القتل ابن عرفة في المدونة أو قتل عبد عبد الصغير عمدا فاحب الى أن يختار أبوه أو وصيه أخذ المال إذ لا نفع له في القود (ويقتص) من الجاني على عضو (من يعرف) ذلك من العدول كالأطباء قال الامام رضي الله تعالى عنه أحب الى أن يولى الامام على الجراح عدلين ينظران ذلك ويقسمانه وان لم يجد الا واحدا فأراه مجزئان كان عدلا (يأجره) أي يستأجره الشخص (المستحق) للدم فيدفع له الاجرة من ماله (وللحكم رد القتل فقط) أي دون الجرح (للولي) المستحق للدم بأن يسلم القاتل له ليقبضه بنفسه أو بنائب عنه فليس للحاكم رد الجرح للمجروح وللوليه قال الخطاب فعلم من هذا ان القصاص في الجراح لا يطلب فيه ان يكون بمثل ما جرح به فإذا شجحه موضحة مثلاً بجرح أو عصا فيقتص منه بالمواسي ولا يقتص منه بجرح أو عصا (و) ان سلم الحاكم القاتل لولي المقتول ليقبضه (نهي) الحاكم الولي (عن البعث) أي التثيل بالقاتل والتشديد عليه في قتله (ويؤخر) القصاص مما دون النفس (ل) زوال (برد أو حر) يخشى الموت من القصاص فيها فيلزم قتل نفس فيأدونها وشبه في التأخير فقال (كبرى) (٢٦٣) من مرض خيف من القطع معه الموت

(كديته) أي الجرح حال كونه خطا) فانها تؤخر لبرئته خوف سريانه للموت فتعجب دية كاملة وتندرج فيها دية الجرح (ولو كان له دية مقدرة (كجائفة) وآمة لان مالكا رضي الله تعالى عنه قال لا يقاد من جرح العمد ولا يعقل في الخطا الا بعد البرء (و) تؤخر المرأة (الحامل) في القصاص منها ان

أَوِ الدِّيةَ كَامِلَةً كَقَطْعِ يَدِهِ إِلَّا لِعُسْرِ فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ فَلِعَاصِيهِ وَالْأَخْبُ
أَخَذَ الْمَالَ فِي عَبْدِهِ وَيَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ بِأَجْرِهِ الْمُسْتَحَقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ
فَقَطُّ لِلْوَلِيِّ وَنَهْيٌ عَنِ الْعَبَثِ وَآخِرُ لِبَرٍّ أَوْ حَرٍّ كَلِيرٍ ذِي كَدِّتِهِ خَطَاً وَلَوْ
كَجَائِثَةٍ وَالْحَامِلِ وَإِنْ يَجْرَحُ مُخِيفٌ لَا يَدْعُوَاهَا وَحُبِسَتْ كَالْحَدِّ وَالْمَرْضِعُ
لَوْ جُودَ مَرْضِعٌ وَالْمَوَالَاةُ فِي الْأَطْرَافِ كَعَدَيْنِ لِلَّهِ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِمَا وَبَدَى
بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ لَا بِدُخُولِ الْحَرَمِ وَسَقَطَ أَنْ عَفَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي وَالْبَنْتُ
أُولَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَفْوٍ وَضِدِّهِ وَإِنْ عَفَّتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ

قتلت مكافئاً لها لثلاث تؤخذ نفسان في نفس بل (وان) كان القصاص منها (بجرح مخيف) منه الموت فتؤخر الى ان تلد وتوجد مريض وتؤخرها مشروط بظهور اماراته (لا) مجرد (دعواها) الحمل فلا تؤخر (وحبست) الحامل مدة تأخيرها لاجل حملها (كالحد) الواجب عليها الزنا أو قذف فتؤخر ونحبس (وتؤخر الموضع) في القصاص منها (لوجود مريض) لولدها وقبولها لثلاث يؤدى لها كقيلزم أخذ نفسين في نفس (و) ترك (المولاة في) قطع (الاطراف) ان خيف موت انقطع بها (كعدين) وجبا لله تعالى (لم يقدر) الجاني (عليهما) بان خيف موته من تواليهما في وقت واحد فيفرقان في وقتين (وبدئ) اقامة حد (أشد) من حد خفيف (لم يخف) منه الموت فان خيف موته من الاشد بدئ بالاشد وأخر الاشد الى وقت اطاقته وان خيف عليه من تواليه فرق بقدر طاقته (لا) يؤخر من وجب عليه قصاص أو حد (ب) سبب (دخول الحرم) المكى أو المديني ولو أحرم بجمع أو عمره فلا يؤخر لتماه بل تمام الحدود في الحرم فيقتل قاتل النفس في الحرم سواء حصل السبب فيه أو خارجه ولجأ اليه (وسقط) القصاص (ان عفا) عن القاتل (رجل) ممن له الاستيفاء (كالباقى) في الدرجة سواء كانوا بنين فقط أو بنينهم فقط أو أخوة فقط أو بنينهم فقط أو اعماماً فقط أو بنينهم فقط أو موالى (و) ان كان للمقتول بنت وأخت شقيقة ولا ب (البنت اولى من الاخت في عفو) عن القتل (و) في (ضده) أي العفو وهو القتل فلا يلزم من تساويهما في الميراث تساويهما في العفو وضده عند ابن القاسم وقال اشهب لا عفو الا باتفاقهما عليه ويفهم من كلامه ان نصف ان البنت اذا عفت فلا شيء من الدية للاخت وكذلك العاصب النازل عنها وهذا ان ثبت القتل بينة أو اقراراً واما ان ثبت بقسامة فلا عفو الا باجماعهم عليه كما تقدم (وان) قتل وله بنات وأخوات (ف) عفت بنت من بنات (أو أخت من أخوات) وطالب باقيهن القتل (نظر الحاكم) في الاصلح فمأراه أصلياً أمضاه لا نه بمنزلة العاصب لا ربه ما بقي عن

البنات أو الأخوات لبيت المال وجماعة المسلمين بقوه من مقام الحاكم عنده (وفي) اجتماع (رجال) مستحقين الاستيفاء (ونساء) مستحقات له وكن أعلى من الرجال وثبت اقتل بقسامة الرجال (لم يسقط) القتل (الاب) اتفاق (هما) أى الرجال والنساء على العفو (أو) اتفاق (بعض) كل من (هما) عليه (ومهما أسقط البعض) ممن لهم الاستيفاء القود (والمن بقى) ممن لهم ذلك من الورثة وانبرهم من الورثة أيضا نصيبه من دية عمد) فى ما القاتل وشبه فى سقوط القود فقال (كرته) أى القاتل جميع دمه وذلك كمثلثة أخوة قتل أحدهم أحد أخويه ثم مات الثلث وورث القاتل وحده فقد ورث جميع دم نفسه فسقط القود عنه بل (ولو) ورث القاتل (فسقط) أى بعضا من دم نفسه وذلك كاربعة أخوة قتل أحدهم أحد أخوته الثلاثة ثم مات أحد الاثنين الباقيين وورثه القاتل وأخوه فقط سقط عنه القود أيضا ولا خيه نصيبه من دية عمد فى ما القاتل (وارثه) أى دم القاتل (ك) ارث (لأل) فإذا مات ولى الدم نزل ورثته منزله من غير خصوصية للعصبة منهم من ذى القروض فيرثه البنات والامهات ويكون لمن العفو وانقصا ص كما كان لو نوا كلهم عصبة لانهم ورثوه عن من كان ذلك له وقد صرح بذلك فى كتاب الرجم وكتاب الديات من المدونة (وجاز صلحه) أى الجاني (فى) قتل (عمد باقل) من الدية (و) (أكثر) منها اذ ليس فى العمد عقل مسهي (و) القتل (الخطأ) حكمه فى الصلح (كبيع الدين) فى أحكامه لتقرر الدية على العاقلة والجاني مؤجلة ثلاث سنين وما يصلح به مؤخوذ عنها فيمنع مؤجل لانه بيع دين بدين ويذهب عن ورق ولو حالا وعكسه لانه صرف مؤخر ويجوز بعرض معجل ولا يجوز باقل معجلا لانه ضم وعجل ولا باكثر لا بعدلانه سلف بزيادة (و) ان صالح الجاني (٢٦٤) الاولياء عن دية الخطا (ولا يمضى) صلحه (على عاقلة) لانه العاقلة تدفع

وفى رجال ونساء لم يسقط الا بها أو ببعضها أو منها أسقط البعض فلمن بقى نصيبه من الدية كارتبه ولو قسطا من نفسه وأرثه كالمال وجاز صلحه فى عمد باقل أو أكثر والخطا كبيع الدين ولا يمضى على عاقلة كعكسه فان عفا فوصية وتدخل الوصايا فيه وإن بعد سببها أو بثلثه أو بشئ إذا عاش بعدها ما يمكنه التغيير فلم يغير بخلاف العمد إلا أن ينفذ مقتله ويقبل وأرثه الدية وعلم وإن عفا عن جرحه أو صالح فأت فلا وليا له القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه وللقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف

الدية من مالها ولا ترجع بها على الجاني فهو فضولى فى صلحه عما يلزمها (كعكسه) أى ان صاغت العاقلة الاولياء فلا يمضى صلحها على الجاني وذات ان الجاني يدفع ما يلزمه من ماله ولا يرجع به على العاقلة فهى فضولية فى صلحها عما يلزمه (فان عفا) المجنى عليه على الجاني خطا (ف) مدونه (وصية) أى ينزل منزلة ايصائه بالدية لعاقلة الجاني

وهي في ثلثه فان حملها نفذت وصيته وان زادت عليه وقف الزائد على اجازة الورثة وان كان له مال غير الدية ضم لها ونفذت الوصية من ثلث المجموع (و) ان أوصى شخص بوصايا وقاتل خطأ ولزمت دية عاقلة قاتله (ف) تدخل الوصايا فيه أى ثلث الدية ان كان أوصى بها قبل سبب الدية بل (وان) أوصى بها (بعد سببها) أى الدية وهو الجرح أو انفاذ المقتل (أو) أوصى لشخص (ثلثه) أى الموصى قبل السبب فتدخل الوصية فى ثلث دية لان المعتبر علمه بماله حين موته وهو عند الموت علم بالدية (أو) أوصى (بشئ) أى معين كدابة أو دار معينة قبل السبب فتدخل الوصية فى ثلث الدية (اذا عاش) الموصى بعدها أى الجنابة خطا (ما) اي زمانا (يمكنه) فيه (التغيير) الوصيته وهو ثابت العقل فلم يغيرها تزيلا لذلك منزلة ايصائه بعد علمه بالدية (بخلاف) دية (العمد) لا تدخل فيها الوصايا وان عاش بعد ضرب به لدم علم الميت بها قبل موته لتعين القود فى العمد فى كل حال (الآن) ينفذ مقتله ويقبل وأرثه الدية من الجاني على وجه الصلح (وعلم) المجنى عليه قبوله الدية قبل فتدخل وصايا فيها لعلمه بها قبل موته (وان) جرح وكف عمد أعداها أو خطا (عفا) الجرح (عن جرحه) بالمال (أو صالح) الجاني عنه بال (ف) نرا الجرح حتى (مات) الجرح منه (ولا وليا له القسامة والقتل) فى العمد والديه فى الخطا لكشف الغيب ان الجنابة على نفس والعفو أو الصلح ان كان عن جرح فلم ينفذ بقضيه ولهم امضاؤه (و) ان نضوه (رجع) الجاني بما دفعه للمجروح صاحا ان كان دفع له شيئا وان أمضوه فليس للجاني ان يقول الاولياء ردوا لى المال الذى دفعته للمجنى عليه واقتلوني (و) ان ادعى اقبال على الولي انه عفا عنه وأنكر الولي ولا بينة عليه به (ف) للمقاتل الاستحلاف (أى) طلب حلف الولي (على) عدم (العفو) على المشهور (فان) حلف الولي على عدمه سقطت دعوى القاتل واستمر الولي على حقه فان شاء عفا وان شاء اقتص وان (نكل) الولي عن اليمين (ردت) على القاتل (وحلف) القاتل

يميناً (واحدة) على عفو الولي عنه وإنما كان المطلوب منه يميناً واحدة لأن الولي إنما كان يحلف واحدة واليمين ترد على نحو ما توجه اليه أولاً (و) ان حلف القاتل على العفو عنه (برى) من القتل وان نكل قتل (و) ان ادعى القاتل عفو الولي عنه وأنكره الولي وطلبت من القاتل بيعة بالعفو فادعى ادله بيعة تشهد به غائبة (تلوم) الامام (به) وأمهله باجتهاده (في دعوي) القاتل بيعة غائبة شاهدة له بعفو الولي عنه لا حضار (بينته الغائبة) الشاهدة له بالعفو عنه قربت أو بعدت كما هو ظاهر المدونة وحملها عليه الصقلي وعياض وقيدها ابن عرفة بالقريبة وتبعه ابن مرزوق (وقتل) القاتل (ب) مثل (ما) أى الشيء الذى (قتل) القاتل المقتول (به) أن لم يكن ناراً بل (و) لو كان (ناراً) فيقتل بها على المشهور لقوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به واسنخى مما قتل به فقال (الا) قتله (ب) اكرامه على شرب (بحر) حتى مات فلا يقتل بمثل ذلك (و) الا قتله (ب) لواط) فلا يقتل بجعل نحو خشية في دبره (و) الا قتله (ب) (سحر) فلا يجبر القاتل على قتل نفسه بسحر (و) الا قتله (ب) ما يطول) أي تطول معه الحياة ولا يجعل الموت كمنحس بابرة فلا يقتل بمثله بل يقتل بضرب عنقه بالسيف في الاربع، لتحريم الثلاثة الاول ونعذّب الرابع مع عدم تحقق المائة فيه لا اختلاف أحوال الناس فيه قرب شخص يموت به سريراً وآخر يطول (وهل) (و) الا قتله (ب) السم) فلا يقتل به ويتعين القتل بالسيف (أو) يقتل به (ويجتهدى في قدره) الذي يقتله لا اختلاف الا مزجة في الجواب (تأويلان) ابن شاس المائة في القصاص مرعية في قصاص النفس الباجى المشهور قتله بما قتل به من نار أو غيرها (فيغرق) القاتل بالغرق (ويخنق ويحجر) أى يضرب بالحجر القاتل به حتى يموت (وضرب) القاتل (بالعصا للموت) وشبه في الضرب بالعصا الى الموت فقال (كذى عصوين) مثني عصا أى من ضرب معصوماً عمداً عدواناً بمصوبين فمات فيضرب بالعصا حتى يموت ولا يشترط التساوى في عدد الضربات (٣٦٥) قال ابن رشد إنما يقتل بمثل ما قتل من ثبت قتله بذلك وأما من يقتل بالقسماء

فلا يقتل إلا بالسيف (وممكن مستحق) للقتل (من) قتل القاتل (ب) السيف مطلقاً عن تقييده بكونه قتل به لا نه أخف من غيره غالباً ولأنه الاصل في القصاص (و) ان جنى شخص على عضو شخص ثم قتله (اندرج) في قتل النفس (طرف أن تعمده)

وَاحِدَةٌ وَبَرَى وَتَأْوَمُّ لَهُ فِي بَيْتِهِ الْغَائِبَةُ وَقَتْلَ بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا إِلَّا بِخَمَرٍ وَلَوْ كَاطٍ وَسِحْرٍ وَمَا يَطُولُ وَهَلْ وَالسَّمُّ أَوْ يَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ تَأْوِيلَانِ فِي غُرُقٍ وَيُخْنَقُ وَيُحَجَّرُ وَضُرِبَ بِالْعَصَا لِمَوْتِ كَذَى عَصَوَيْنِ وَمُمْكِنٌ مُسْتَحَقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطَاقًا وَانْدَرَجَ طَرَفٌ أَنْ تَعَمِّدَهُ وَإِنْ لَغَيْرِهِ لَمْ يَفْضِدْ مِثْلَهُ كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ وَدِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْبَادِي خُمُسَةٌ بَنَتْ نَخَاضُ وَوَلَدَ الْبُؤْسُ وَجَذَعَةٌ وَرُبَعَةٌ فِي عَمْدٍ بِحَذَفِ ابْنِ اللَّيْثِ وَتُبْتُ فِي الْأَبِ وَلَوْ كَانَ مَجْزُوعًا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ

(٣٤ — جواهر الاكلیل — ثانى) الجانى ان كان الطرف للمقتول بل (وان) كان (لغيره) بأن قطع يد شخص عمداً وفقاً عين آخر عمداً وقتل آخر عمداً فيقتل فقط ولا يقطع شيء من اطرافه ولا تفقأ عينه (أن لم يقصد) الجانى بجنايته على الطرف (مثله) أى تميلاً وتشويهاً فان قصدها ولا يندرج الطرف في القتل فيقتص من الطرف ثم يقتل (كالا صابع) التى قطعت عمداً فنندرج (في) قطع (اليده) فان قطع الجانى أى اصابع شخص ثم قطع كفه فنقطع يداً القاطع من كوعها ويكفى قطعها في القصاص سواء كانت الاصابع والكف لشخص واحد أو لشخصين فان قطع اصابع شخص ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق فيقطع لهم من المرفق فقط وتندرج فيه الاصابع والكف ان لم يقصد بقطع الاصابع اولاً التمثيل فان قصده قطع اصابعه ثم كفه ومفهوم ان تعمده أنه ان لم يتعمده فلا يندرج فان قطع يد شخص خطأ ثم قتله عمداً عدواناً ما لا يقتل به ودية اليد على عاقبته (ودية) القتل (الخطا على) عاقلة القاتل (البادى) أى بالنسب لبادية لسكنها (خمس) أى تؤخذ من خمسة أصناف من نوع الابل اذا كانوا من اهل الابل وفقاً بمؤديها (عشرون بنت نخاض) أى غرض الجنين ونحر كفى بطن امها (و) اربعون (ولدايون) أى ولد أم ذات ابن عشرون ذكوراً وعشرون أنثى (عشرون) (حقوة) عشرون (جذعة) هذا مذهب الامام رضى الله تعالى عنه وجميع اصحابه (وربعت) أى اخذت من اربعة اصناف من الابل (في) قتل (عمد) عفى عنه من جميع الاولياء أو بعضهم أو وقع الصلح على الدية مهمة لانهم في العمد غير محدودة ولا معلومة حاله في مال الجانى وترتيبهما (بحذف ابن اللبؤد) لذكر من الخمسة وتأخذ المائة من الاصناف الاربعة الباقية من كل صنف خمسة وعشرون (وثلثت) أى اخذت دية العمد من ثلاثة اصناف (في) قتل (الاب) ولده عمداً عدواناً ان كان مسلماً أو كتياباً بل (ولو) كان (مجوسياً) (في) قتل (عمد) لم يقتل (الاب) (به) بان لم يقصد قتله ولم يفعل به ما هو صريح في القتل أو يقتل به وعفى عنه على الدية كفعل

فتادة الداجي بانه حذفه بسيف قاصاب ساقه فزاجرحه فمات تقدم سراقه بن جشم رئيس قبيلة فتادة على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال أعدد لي على ماء قيد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم دعا بأم المقتول وأخيه فدفعها لهما ثم قال عمر رضي الله تعالى عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يرث القاتل شيئا ممن قتله واحترز بقوله عمد لم يقتل به عن الخط والعمد الذي يقتل به فقي الاول الدية على العاقلة خمسة وفي الثاني القصاص وانما خص عمر رضي الله تعالى عنه سراقه لانه سيد القوم وأمره باحضار مائة وعشرين ليختار (كجرحه) أي الابل ولده عمد افتغلظ عليه دية بحسبه كما علظت دية النفس ويكون التمثيل (بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلاحد) أي تحديد (بسن) في الخلفات على المشهور (و) على عاقلة القاتل خطأ (الشامي والمصري والمغربي ألف دينار) شرعى لانهم أهل ذهب (وعلي) عاقلة القاتل خطأ (العراقي اثنا عشر ألف درهم) لانهم أهل ورق واستثنى من قوله ألف دينار واثنا عشر ألف درهم فقال (الاف) الدية (المثلثة) على الابل في قتل ولده الذي لا يقتل به (يزاد) على الالف دينار لاهل الذهب وعلى الاثني عشر ألف درهم لاهل الورق ونائب فاعل يزداد (نسبة ما) أي القدر الذي (بين) قيتي (الديتين) الخمسة والمثلثة لقيمة الخمسة فان كانت ربعا زيد على الالف والاثني عشر ربه وان كانت ثلثا زيد ثلثه وعلى هذا القياس بان يقال ماقيمة المائة من الابل خمسة مؤجلة ثلاث سنين فاذا قيل ثمانون ويقال وما قيمتها مثله حالة فاذا قيل مائة فما بين القيمتين عشرون فيزداد على الالف ربه مائتان وخمسون ويزاد على الاثني عشر ألفا ربه مائة وثلاثة آلاف (وللكتابي) الذي المقتول (٢٦٦) خطأ الحر يهوديا ونصرايا (و) (الكتابي) (لما هدد) أي الحرب المصالح على ترك القتال مدة (نصف دية)

كجرحه بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلاحدسين وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم الا في المثلثة فيزداد بنسبة ما بين الديتين والكتابي والمعاهد نصف دية والجوسي والمرتب ثلث خمس وانتي كل كنصفه وفي الرقيق قيمته وإن زادت وفي الجنين وان علقه عشر أمه ولو أمه نقد أو غرة عبد أو وليدة تساويه والأمة من سيدها والنصرانية من العبد المسلم كالحرة ان زايها كله حية الا أن يحيا فالدية ان أفسموا ولو

أي الحر المسلم (و) (الجوسي) الذي أو المعاهد الحر المقتول خطأ (و) (المرتد) عن دين الاسلام بعد تقرر (ثالث خمس) من دية الحر المسلم (و) (د) أي كل من الحر المسلم والحر الكتابي والحر الجوسي والمرتد (نصفه) أي نصف دية (وفي) (ثالث الرقيق) خطأ من حر أو رقيق أو عندا

مات

من حر (قيمته) في مال قاتله ان كان حرا أو رقبته ان كان رقيقا ان لم يزد عن دية الحر

بل (وان زادت) قيمته على دية الحر المسلم لا نه مال ومن اتف ما لا مقوما فعليه قيمته بلغت ما بلغت (و) في التسبب في القاء (الجنين) لمرأة (وان) كان (علقه) أي دما مجتمعا اذا صلب عليه ماء حار لا يذوب (عشر) واجب (قتل أمه) أي الجنين ذكر أو أنثى عمدا كان أو خطأ بضرب أو تخويف أو تشميم ان كانت حرة بل (ولو) كانت (أمة) وأشار بل لقول ابن وهب في جنين الأمة ما نقصها لانها مال فهي كسائر الحيوان حال كون العشر (نقد) أي دنانير أو دراهم حالة في مال الجاني الحر ورقبة الجاني فلا يؤخذ العشر من الابل في قول ابن القاسم (و) (في الجنين) (غرة) بضم الغين المعجمة وشذراء والى بيانها أشار بقوله (عبد) يساوي عشر واجب أمه (و) (وليدة) أي أمة (تساويه) أي تساوي الوليدة عشر واجب الام وظاهر كلام المصنف ان الخيار للجاني بين النقد والرقبة وهو مقتضى قول مالك وابن القاسم واشبه ومرو عليه هنا مع قوله في توضيحه ان مذهب المدونة خلافه (ولامة) جنينها (من سيدها) الحر المسلم كجنين الحرة في أن فيه عشر دية الحرة المسلمة ان كان السيد مسلما أو غرة عبد أو وليدة ومفهوم من سيدها انه لو كان من زوج لكان فيه عشر قيمة أمه لا غير لانه رقيق لسيد أمه (و) (النصرانية) أو اليهودية الحرة جنينها (من) زوجها (العبد المسلم ك) جنين (الحرة) المسلمة في أن فيه عشر دية الحرة المسلمة أو غرة عبد أو وليدة تساويه لانه مسلم تبع لا يبه حر تبع لامة بين شرط كون الجنين فيه عشر واجب أمه بقوله (ان زايها) أي انفصل الجنين كله عن أمه حال كونها (حية) فلو ماتت قبل خروجه أو بعد خروج بعضه وقبل خروج باقيه فلا شيء فيه واستثنى من قوله وفي الجنين عشر أمه فقال (الا أن يحيا) أي يخرج الجنين من أمه حيا حية محقة بان يستهل صار خاملا ثم يموت (فيه) (الدية ان أفسموا) أي أولياؤه ان موته من فعل الجاني ان تراخي موته عن خروجه بل (ولو

مات عاجلاً) عند ابن القاسم خلافاً لقول أشهب لا يقسمون أن مات عاجلاً لأن موته فوراً يعني كونه من الجناية وحجة ابن القاسم أن موته فوراً لا يعني أنه بسبب آخر طرأ لأنه أشد ضعفه يتأثر بأذى الأسباب (وإن تعدده) أي تعدد الضارب الجنين (بضرب ظهر أو بطن أو رأس) لآله فاقته حياة محقة أن استعمل ضارباً مات (ففي النصاص) وعدمه (خلاف) أي قولان مشهوران قال البنانى يعني ما تقدم من الدية محله إذا كانت الجناية خطأ وأما أن تعددها فإن كانت بضرب كظهر أو بطن فقال أشهب لا وقد فيه بل فيه الدية في مال الجناني إله ابن الحاجب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامته وهو مذهب المدونة والمجموعة والحق ابن شاس ضرب الرأس بالظهر (وتعدد الواجب بتعدد) أي الجنين (وورث) أي الماخوذ عن الجنين بن ورثته (على) حسب (الفرأض) باتفاق مالك وابن القاسم وابن الماجشون وابن شهاب رضى الله تعالى عنهم أنها تورث على فرأض الله تعالى فلا له الثالث ولا يه الثلث وإن له أخوة فلا له السدس والباقي لآبيه وقال ربيعة هي اللام خاصة أذهى ثمن عضو منها (وفي الجراح) التي ليس فيها دية مقدرة من الشارح إذا ثبت على شين ونقص والافلاشى فيها (حكومة) أي مال محكوم به يتوصل إلى معرفة قدره (بنسبة نقصان) أي ما نقصته قيمته معيباً بسبب (الجناية) لقيمة مدله فيقوم على فرض رقبته ما لا ومعيباً وينسب ما نقصته قيمته معيباً لقيمته سليماً وبحكم مثل تلك النسبة من الدية وتكون الحكومة (إذا برى) الجنى عليه من الجرح ولا يستعمل بها قبل برئه لا حتم سيلان الجرح إلى الموت فتجب الدية كاملة وصلة نقصان (من قيمته) أي الجنى عليه حال كونه (عبداً فرضاً) سليماً وبحكم على الجناني بمثل تلك النسبة (من الدية) المدجنى عليه وشبهه في (٢٦٧) التقويم فقال (كجنين البهيمة) أن نزل ميتاً فتقوم أمه حاملاً به فرضاً ومسقطاً له وعلى الجناني ما بين القيمتين واستثنى من الجراح فقال (إلا الجائفة) أي الجرح الذي أفضى إلى الجوف فلا قصاص فيه لأنه من التالف (و) إلا (الامة) أي الجرح الذي وصل إلى أم الدماغ (ف) غنى كل منهما (ثلث) الدية الكاملة للمجروح على عاقلة الحاني ولا

مَاتَ عَاجِلاً وَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِضَرْبِ بَطْنٍ أَوْ ظَهْرٍ أَوْ رَأْسٍ فَفِي الْفَصَاصِ خِلَافٌ
وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِتَعَدُّهِ وَوَرِثَتْ عَلَى الْفَرَائِضِ وَفِي الْجَرَاحِ حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ
نُفْصَانِ الْجِنَايَةِ إِذَا بَرِيَ مِنْ قِيَمَتِهِ عَبْدٌ فَأَوْضَا مِنْ الدِّيَةِ كَجَنِينِ الْبَهِيمَةِ إِلَّا
الْجَائِفَةَ وَالْأَمَةَ فَثَلَاثُ وَالْمَوْضُوحَةَ فَنِصْفُ عَشْرٍ وَالْمُنْقَلَةَ وَالْهَاشِمَةَ فَعَشْرٌ
وَنِصْفُهُ وَأَنْ لِيَشِينَ فَيُهِنُ أَنْ كُنْ بِرَأْسٍ أَوْ لِحْيٍ أَعْلَى وَالْقَبِيْمَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ وَالْأَمَةَ
فَلَا تَقْدِيرَ وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةٍ نَفَذَتْ كَتَعَدُّ الْمَوْضُوحَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْأَمَةَ
إِنْ لَمْ تَنْهَسِلْ وَالْأَفْلَا وَانْ بَفُورٍ فِي ضَرْبَاتٍ وَالدِّيَةِ فِي الْعَتَلِ أَوْ

فرق فيما بين العمد والخطأ (و) إلا (الموضحة) التي أظهرت العظم خطأ (ف) ديتها (نصف عشر) من دية الجنى عليه وفي عمدتها القصاص كما تقدم (و) إلا (المنقلة) التي ينقل منها العظم للدواء (والهاشمة) التي هشمت العظم (ف) ديتها (عشر) من دية (ونصفه) أي العشر ولو عمداً (وان) برئت (بشين) أي عيب ونقص (فيهن) أي الجائفة وما عطف عليها لأن النبي ﷺ بين هذه الديات لهذه الجراحات في كتابه لعمره وابن حزم حين وجهه إلى نجران ولم يقيد بها برئها على غير شين وبين شرط كون الديات المذكورة للجراحات المذكورة فقال (ان كن) أي ما بعد الجائفة (برأس أو لحي أعلى) ولم يذكر محل الجائفة لوضوحه لأنها لا تكون إلا في البطن أو الظهر أو أحد الجنين (والا) أي وان لم تكن الجراحات المذكورة برأس الخ فإن كانت غيرها (فلا تقدير) لدياتها وفيها الحكومة (والقيمة للعبد) المدجنى عليه بجرح (كالدية) المدجنى عليه (الجرح) في أخذ دية الجرح منها ففي جائفته وآمته ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلته وهاشمته عشر ونصفه وما عدا الجراحات الأربعة فليس فيه إلا ما نقص من قيمته (وتعدد) ثلث الدية (الواجب) في الجائفة (بسبب) جائفة نفذت من ظهر لبطن أو من أحد الجنين للأخر وقيل لا يتعدد والقولان مذكوران في المدونة (كتعدد الموضحة) تعدد (المنقلة) فيوجب تعدد واجبهما (و) تعدد (الامة) فيوجب تعدد واجبهما (ان لم تنصل) الموضحة بمثلها والمنقلة بمثلها والامة بمثلها (ان كان بين الموضحتين ما لم يبلغ العظم وبين المنقلتين ما لم يهشم العظم وبين الآمتين ما لم يبلغ أم الدماغ (والا) أي وان اتصلت الموضحة بمثلها والمنقلة بمثلها والامة بمثلها (فلا) يتعدد الواجب فيها لأنها موضحة واحدة وكذا الباقي (وان) كانت (نفور) واحد (في ضربات) ومفهوم في فوراً أنها ان كانت بضربات في أوقات متباعدة واتصلت تعدد واجبها بتعدد (والدية الكاملة في) إزالة (العقل) كله من الجنى عليه فإن زال بعضه فبقدره من الدية (أو) أذهب

(سمع) كله (أو) اتلاف (البصر) كله (أو) منع (النطق) كله ولو بقي في اللسان الذوق ومهونة المضغ (أو الذوق) قال اللخمي في الذوق الدية قياسا على الشم ابن عرفة هو على أصولهم ينبغي أن تكون فيه اليد ولم أعلم فيه نصا لاصحابنا (أو) أبطال (قوة الجماع) بان أبطأ انعاظه ففيه دية كاملة (أو) قطع (نسله) فيه دية كاملة وان لم يبطل انعاظه وان أمي من ذكر أو أنثى (أو تجذبه) فيه الدية كاملة وكذا التبريص (أو تسويده) فيه الدية كاملة اللخمي تجب الدية إذا جزمه أو أبرصه أو سقاه ماسود جسمه (أو تبريصه أو) أبطال (قيامه وجلسه) بان صار مستانما (أو) إزالة (الاذنين) فغرمه دية كاملة ولو بقي سمعهما وقيل كمال الدية يتوقف على ذهاب سمعهما والقولان النصوصان في المدونة (أو) إزالة (الشوى) بفتح الشين المعجمة مقصورا جمع شواة أى جلد الرأس ففيه دية كاملة (و) في اتلاف (العينين) معادية كاملة (أو) اتلاف (عن الاعور) دية كاملة عند الامام ما لكرضى الله تعالى عنه (للسنة) فقد قضى بها فيها عمر وعثمان وعلى وابن عباس رضى الله تعالى عنهم (بخلاف كل زوج) غير العينين (فان في) اتلاف (أحدهما) حال عدم الآخر (نصف) ما يجب له (ففى) يد الاقطع نصف الدية وكذا رجل الأعرج (و) الدية الكاملة (في) اتلاف (اليدين) بقطعهما من المنكب أو المرفق أو الكوع أو الأصابع أو بإزالة منفعتيهما مع بقاءهما (و) في اتلاف (الرجلين) دية كاملة بقطعهما من الورك أو الركبة أو الكعب أو الأصابع أو بإزالة منفعتيهما مع بقاءهما (و) في قطع (الحشفة) أى رأس الذكر دية كاملة كقطعها من أصله (و) في قطع (بعضهما) أى المسارن والحشفة (بحسابها) أى الدية (٢٦٨) (منهما) أى المسارن والحشفة (لا من أصله) أى المذكور من المسارن والحشفة

السَّمْعُ أَوِ الْبَصَرُ أَوِ النَّطْقُ أَوِ الصَّوْتُ أَوِ الذَّوْقُ أَوْ قُوَّةُ الْجَمَاعِ أَوْ نَسْلُهُ أَوْ تَجْزِيهِ أَوْ تَبْرِيصُهُ أَوْ تَسْوِيدُهُ أَوْ قِيَامُهُ وَجُلُوسُهُ أَوِ الْأُذُنَيْنِ أَوِ الشَّوْيِ أَوِ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلْسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَمَسَارِنِ الْأَنْفِ وَالْحَشْفَةِ وَفِي بَعْضِهَا بِحِسَابِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهِ وَفِي الْأُنْثَيْنِ مُطَاقَا وَفِي ذِكْرِ الْعَيْنَيْنِ قَوْلَانِ وَفِي شَفَرَيِ الْمَرْأَةِ إِنْ بَدَأَ الْعَظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَمَلَتِيهَا إِنْ بَطَلَ اللَّبَنُ وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَثْغُرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ وَالْأَنْتِظَرِ سَنَتَهُ وَسَقَطَ إِنْ عَادَتْ وَوُرْثَانُ مَا تَوَفَّى عَوْدَ السِّنِّ أَصْغَرَ بِحِسَابِهَا وَجَرَّبَ الْعَقْلُ بِالْخُلُوتِ وَالسَّمْعُ بَأَنْ يَصَاحَ

وهو الانف والذكر لان بعض ما فيه الدية انما ينسب اليه (وفي) اتلاف (الاثنتين) دية كاملة (مطلقا) عن التقيد بسلتهما أو قطعهما أو رضهما وفي احدهما نصف الدية وان قطع مع الذكر فدينان (وفي) اتلاف (ذكر العينين) وهو الا يتأني به الجماع لصغره أو غلظه أو إمالة وهو المعترض والحصور (قولان) لزوم الدية وقيل حكومة وهو المعترض عن جميع النساء فان كان معترضا عن

بعضهن ففيه الدية اتفاقا (وفي) إزالة (شفرى) مثنى شفرى المعجمة فیهما وهما اللجان المحبطان بفرج (المرأة) ففيه معادية كاملة (ان بدا) أى ظهر (العظم) قضى به عمر رضى الله تعالى عنه وفي أحدهما نصف الدية فان لم يبد ففيه حكومة (وفي) ثديها (أى المرأة دية كاملة (و) في (حاملتيهما) أى ثديي المرأة دية كاملة (ان بطل اللبن) والا فحكومة (و) ان قطع حلمتى صغيرة وشك في ابطله لبنها (استؤنى بالصغيرة) فان تبين ابطاله لبها فالدية والا فحكومة (و) ان قلع سن صغير غير مشغور استؤنى (سن الصغير) الذى (لم يثغر) أى لم يسقط أسنانه التى نبتت له وهو رضيع بأخذ عقلها فى العمد والخطأ (للإيَّاس) من نباتها (كالقود) فى العمد ويوقف العقل بيد عدل فان نبتت بهيته فلا عقل ولا قود فيها وان عادت أصغر أعطى ارش نقصها (والا) أى وان لم تنبت فى الوقت الذى جرت العادة بنباتها فيه ولم تمض سنه من يوم قلعها (انتظر سنة) أى تمامها معتبرة من يوم القلع (وسقطا) أى العقل فى الخطأ والقود فى العمد (ان عادت) سنة كهيئتها (وورثا) أى العقل فى الخطأ والقود فى العمد (ان مات) الصغير قبل عودها لوجود سببها (وفي عود السن أصغر) من المقلوعة يؤخذ من الدية الموقوفة (بحساب) نقصها (فان نقصت الربع أخذ ربع الدية وعلى هذا القياس (و) ان جنى شخص على آخر فادعى أولياء المجنى عليه ذهاب عقله بالجناية وأشكك أمره (جرب العقل) المدعى زواله (بالخلوات) بان يجعل فى محل وحده ويتطلع عليه من حيث لا يشعر وينظر هل يفعل أفعال العقلاء أم المجانين ويتكرر التطلع عليه والنظر فى أوقات حتى يعلم أمره (و) يجرب (السمع) المدعى زواله بسبب الجناية من احدى الاذنين (بان يصاح) عليه من مكان بعيد ووجه الصائح لوجهه فى وقت سكون الریح فان لم يسمع فيتقرب الصائح منه ويصيح عليه كذلك فان لم يسمع فيتقرب منه ويصيح وهكذا

يفعل حتى يسمع فيعلم مكان وقوف الصانع ثم يجعل المجنى عليه وجهه لجهة خلفه ويصبح الصانع له كذلك ويعلم موضعه ثم يحول وجهه لجهة يمينه ويصبح عليه ويعلم كذلك ثم يجعله شماله ويصبح عليه كذلك ثم يقاس ما بين العلامات وموضع المجنى عليه فان استوت (من أما كن مختلفة مع سد) الاذن (الصحيحة) سدا محكما ثم سدت الاذن المجنى عليها وفتحت الصحيحة ويصاح عليه كذلك من أما كن مختلفة (ونسب) سمعه بالمجنى عليها (لسمعه الاخر) بالصحيحة وحكم على الجاني بمثل تلك النسبة من نصف الدية (والا) أى وان لم يكن له سمع آخر بان ادعى الجناية على سمع أذنه مع أو كانت احداهما لا سمع لها اصالة (فسمع وسط) لشخص مثل المجنى عليه سنا ومزاجا (وله) أى المجنى عليه (نسبته) من دية الاذن أو الاذنين (ان حلف) المجنى عليه ان ذلك غاية سمعه (ولم يختلف قوله) أى المجنى عليه في الجهات اختلافا بينا (والا) أى وان اختلف قوله فيها اختلافا بينا (فهدر) أى لاشىء على الجاني من الدية لتبين كذبه في دعوته وذهب سمع الاذنين أو احدهما (و) يجرب (البصر) المدعى ذهابه من احدى العينين (باغلاق) العين الصحيحة واراؤه شيئا نحو بيضة من مكان بعيد والتقرب اليه شيئا فشيئا حتي يبصرها (كذلك) أى العمل في تجربة السمع ثم تغلق المصابة وتفتح الصحيحة ويفعل بها كذلك وله نسبتته ان حلف (و) يجرب (الشم) المدعى ذهابه بالجناية (برائحة حادة) أى قوية منفرة للطبع لا يصبر من يشمها عادة ولا سماع طول الزمن ويعلم شمه باطلاس ونحوه (و) يجرب (النطق) المدعى نقصه بجناية (بالكلام اجتهدا) من العارفين لا بقدر نقص الحروف لاختلافها بالحقة والنقل على اللسان (٢٦٩) (و) يجرب (الذوق) المدعى ذهابه بجناية

من أما كن مختلفة مع سد الصحيحة ونسب لسمعه الاخر والا فسمع وسط وله نسبته ان حلف ولم يختلف قوله والا فهدر والبصر باغلاق الصحيحة كذلك والشم برائحة حادة والنطق بالكلام اجتهدا والذوق بالمقر وصدق مدعى ذهاب الجميع يمين والضعيف من عين ورجل ونحوهما خلقة كغيره وكذا المجنى عليهما ان لم يأخذ لها عقلا وفي لسان الناطق وان لم يمنع النطق ما قطعته فحكومه كلسان الاخرس واليد السلاء والسأ عذو التي المرأة وسن مضطربة جد أو عسيب ذكر بعد الحشفة وحاجب أو هذب وظفر وفيه القصاص وافضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة الا بأصبعه

في الدية والقود (وكذا) أى المذكور من العين والرجل ونحوهما الضعيف في كونه كالمسلم الاعضاء (المجنى عليها) فضعفه من الجناية (ان لم يأخذ لها عقلا) فان كان أخذها عقلا ثم جنى عليه ثانيا فماله من العقل بحساب ما بقي (وفي) قطع (لسان) الانسان (الناطق ولم يمنع) ما قطع منه (النطق حكومة) وشبهه في الحكومة فقال (ك) قطع (لسان الاخرس) ففيه حكومة (وفي) قطع (اليد السلاء) حكومة (و) كقطع (الساعد) أى الذراع الذي لا أصبح له خلقة أو قطع سابق فيه حكومة (و) في (ألبت) المرأة حكومة عند ابن القاسم (و) في قلع (سن مضطربة جدا) بحيث لا يرجى ثبوتها حكومة (و) في قطع (عسيب) أى قصبة (ذكر بعد) قطع (الحشفة) منه حكومة وفي التوضيح الظاهر لزوم الدية في العسيب لانه يجامع به وتحصل به اللذة (و) في إزالة (حاجب) واحد أو اثنين حكومة (و) في هذب العين ان لم ينبت حكومة فان نبت فلا شىء فيه الا الادب في العمدة (و) في قطع (ظفر) خطا حكومة (و) عمدة (فيه القصاص) والذي في المدونة في الظفر القصاص الا أن يقلع خطأ فلا شىء فيه اذا برى وعاد لهيته فان برى على غير هيته ففيه الاجتهاد (وفي افضاء) أى إزالة ما بين مخرج البول ومحل الجماع حكومة ابن الحاجب في الافضاء قولان حكومة ودية التوضيح الحكومة مذهب المدونة والدية لابن القاسم (ولا يندرج) ارش الافضاء (تحت المهر) بحيث لا يجب فيه زيادة عليه بل يجب ارشه زيادة على المهر (بخلاف) ارش (البكارة) فيندرج تحته اذا لم يتمك من وطئها الا بالزنا واستثنى من اندراج البكارة في المهر فقال (الا) إزالة (بأصبعه) فلا يندرج ارشها تحت المهر لانها محرمة على الزوج ان طلقها قبل وطئها فان طلقها بعد وطئها اندرج اوشها في

والمهر (في) اتلاف (كل أصبع) من يد أو رجل خطأ (عشر) من دية المجني عليه مسلماً كان أو كفتارياً أو مجوسياً ذكراً أو أنثى (و) في اتلاف (الانملة) من كل أصبع (ثلاثة) أي العشر (الا) الانملة (من) الإبهام (في) اتلافها (نصفه) أي العشر إذا ليس فيه إلا أنملة (و) في اتلاف (الأصبع الزائدة) على الخمس في يد أو رجل (القوية) على التصرف قوة الأصابع الأصلية عشر من دية المجني عليه (إن أفردت) بالاتلاف عن الأصابع الأصلية ومفهوم الشرط أنها انقطعت مع الأصابع الأصلية فلا شيء فيها وهو كذلك (و) في اتلاف (كل سن خمس) من الأبل (وان) كانت (سوداء) خلقة أو بجنابة وجني عليه ثانياً (بقلع) من أصلها بعد حين من الجنابة الأولى (أو) (د) (أسوداد) فقط بعد بياضها بجنابة عليها مع بقائها وثبوتها لأنه أذهب جمالها (أو بهما) أي القلع والتسويد بان سودها ثم قلعهما بالقرب وقال ابن عبد السلام أي بقلع بعضها وتسويد الباقيها (أو بحمرة) لها بعد بياضها (أو) (بصفرة) لها بعد بياضها (إن كان) المذكور من الحمرة والصفرة (عرفاً كالسود) في اذهاب الجمال والافعل حساب مانقص (و) الدية (بأضرارها) أي السن (جداً) بحيث لا يرجى ثبوتها وفي الخفيف لعقل بقدره (وان) قلعت السن ثم ردت و (ثبتت) شخص (كبير) أي منغر (قبل أخذ عقلها أخذه) أي أخذ المجني عليه عقلها ولا يرده إن كان أخذه (كأجر أبحاث الأربعة) أي الجائفة والموضحة والمنقلة والآمة فقد اتفقوا على أخذ عقلها وأن عادت لهيتها وكذا الهاشمة والدامغة (و) إن جني عليه فذهب بصره وأخذ منه دية ثم عاد له بصره (رد) المجني عليه الدية التي أخذها للجاني (في عود البصر) لأن عوده دليل على عدم زها به وإنه تمطل بعله ذهبت إذ لو ذهب لا يعود (و) إن أبطل (٢٧٠) قوة جماعه وأخذ منه دية ثم عادت رد المجني عليه

و في كل أصبع عشر والأنملة ثلثه الألفي الإبهام فنصفه وفي الأصبع الزائدة القوية عشر إن انفردت وفي كل سن خمس وإن سوداً أو بلمع أو أسوداً أو بهما أو بحمرة أو بصفرة إن كان عرفاً كالسود أو باضطرابها جده أو أن ثبتت ليكبير قبل أخذ عقلها أخذه كأجر أبحاث الأربعة ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنعة اللبن وفي الأذن إن ثبتت أو يلائن وتعددت الدية بتعدد ما لا لمنفعة بحملها وساوت المرأة الرجل لثلاث دية فترجع لبيتها وضم متجد الفعل أو في حكمه أو المحلل في الأصابع لا الأسنان والمواضع والمناقيل وعمد خطأ وإن عفت

للجاني ما أخذه منه في عود قوة الجماع (للمجني عليه) (و) إن ذهب لبن امرأة وأخذت منه دية ثم عاد لها لبنها فأنه أورد الدية التي أخذتها من الجاني (في) عود (منفعة اللبن) إضافة للبيان (و) في أخذ عقل الأذن (إن) (ثبتت) في محلها بعد قلعهما ورد لها إليه وعدم لزومه للجاني وإن كان أخذه منه رده له (تأويلان) الأول لابن رشد والثاني لعبد الحق (وتعدد) العقل أي تتعدد

الدية على الجاني في العمد وعلى عاقلته في الخطأ (بتعدد ما) أي المنفعة المجني عليها فإن قطع يده فجئ فديتان (الانملة) (ب) الجنابة على (محلها) أي المنفعة ابن الحاجب في الشم دية ويندرج في الأنف كالبصر مع العين والسمع مع الأذن (وساوت المرأة) مسلمة أو كفتارية أو مجوسية (الرجل) من أهل دينها في دية جراحاتها بلوغ ديتها (ثلث دية) أي الرجل (فترجع) المرأة في دية جراحاتها (لديتها) أي المرأة وذلك أن دية موضحة المرأة ومنقلتها أو أصابها أو أسنانها ونحوها مما يوجب أقل من ثلث دية لرجل فدية المرأة فيه مساوية لدية الرجل ففي موضعيتها نصف عشر دية الرجل وفي منقلتها عشرها ونصفه وفي أصابها عشر دية فإن أوجب جرحها ثلث دية كالجائفة والآمة فإن ارتد لديتها فلها ثلث دية لثلاث دية الرجل (و) ضم متجد الفعل أي الجراحات الناشئة عن الفعل الواحد كضربة واحدة في يد أو رجل فقطعت أصبعين أو ثلاثاً ففي كل أصبع عشر (أو) ما (في حكمه) أي المتخذ كضربات في فور واحد (أو) متجد (الحل) كضربات في يد أو رجل فقطعت أصابعاً فإن كانت ثلاثاً ففي كل أصبع عشر وإن كانت أربعة ففي كل أصبع خمس وتعتبر أصابع كل يده وحدها وكذلك أصابع الرجلين لأن كل يد محل وكل رجل محل وهذا (في الأصابع) كما تقدم (لا) في (الأسنان) فلا يضم بعضها لبعض بل في كل سن خمس من الأبل كان ذلك في ضربة أو ضربات (و) لا يضم (المواضع) إلا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا يضم (المناقيل) إلا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا يضم (عمد الخطأ) كالأقلام ثلاث عمداً ثم ثلاث خطاً فلها في كل أصبع عشر إن اقتضت من العمد بل (و) إن عفت عن العمد وسواء أتمد المحل أو تعدد ولو كان العمد والخطأ في فور واحد ابن عرفة في المدونة لا يضم الخطأ إلى

ونجحت

عند اقتضت أو عفت (ونجحت) أى أجملت بالنجوم أى الالهة (ديّة الحر) المسلم أو الذمى أو الجوسى الذكر أو الانثى في قتل (الخطأ) فلا تنجم قيمة الرق فهى حادثة علم قاتله وكذا دية العمد المصاحح عليهم اذا ثبت قتل الخطأ (بلا اعتراف) أى اقرار من القاتل بان ثبت بديته أو قسامته ومفهومه ان ما ثبت باعتراف لا ينجم على العاقلة وهو كذلك لانها ممة بالكذب لا غناء ورثة المقتول فننجم (على العاقلة) للجاني الحر (و) على (الجاني) تحمل العاقلة ان دية امر قدس كان في الجاهلية فأقره النبي صلى الله عليه وسلم وشرط النجيم على العاقلة (ان بلغ) الواجب بجناية الخطأ (ثلث دية المجنى عليه أو) ثلث دية (الجاني) كان الجاني أو المجنى عليه من كان (وما) أى الواجب بالجناية الذى (لم يبلغ) ثلث دية الجاني ولا ثلث دية المجنى عليه (فخل عليه) أى الجاني وحده وشبهه في كون الدية على الجاني حالة وقال (ك) دية (عمد) غنى عن الجاني عليها فهى عليه حالة (و) (ك) دية غلظت (على الجاني بترجيع أو تلبيث فوى عليه حالة (و) كدية عضو (ساقط) القصاص فيه اعدام مثا (ه) في الجاني كقطعه يني ولا يني له فديتها عليه حالة وان كان معدما انتظر يسره واستثنى من العمد فقال (الا ما) أى جرحا عمدا (لا يقتص منه) (خوف) (الا وه) كجائنة وآمة وكسر نخن (و) دية (عليها) أى عاقلة الجاني (وهى) أى العاقلة (العصبة) بنفسه قربوا أو بعدوا (وبدى) على العصبة (با) هل (الديوان) أى الكتاب الذى دون وكتب فيه أسماء المعطين من بيت المال وأهلهم المكتوب أسماءهم وعطوهم فيه وشرط حمل أهل الديوان (ان أعطوا) أى أهل الديوان ما كتب لهم فيه من الدنانير والدرهم من بيت المال فان لم يكن اعطاء (٢٧١) فانما يحمل عنه قومه (م) بدى (بها) أى

العصبة ان لم يكن أهل ديوان أو لم يعطوا أو يقدم من العصبة (الاقرب) للجاني كالأبناء (فالأقرب) ممن بعده كابناء الأبناء ثم الاخوة ثم بنوهم ثم الجدة وهكذا يقدم الأصل على فرع والفرع على أصل أصله (ثم) على عصبة النسب (المولى الاعلى) أى المعتق بكسر التاء (ثم) المولى (الاسفل) أى المعتق بفتح التاء (ثم) بيت المال ان كان الجاني مسلما قال النبيانى الحق انه شرط في المراتب قبله

وَجُمِعَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ الْخَطَا بِبَلَاءِ اعْتِرَافٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ الْمُجَنَّبِيِّ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَخَالَ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَّةً غَلْظَتْ وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ إِلَّا مَا لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ مِنَ الْجَرْحِ لَا نَالَهُ فَعَالِيَهَا وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُدِيَ بِالْأَيُّوَانِ أَنْ أُعْطُوا ثُمَّ بَهَا الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبُ ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا وَإِلَّا فَالذَّمُّ ذُو وَدِينِهِ وَضَمُّ كُكُورٍ مُضَرٍّ وَالصَّالِحِيُّ أَهْلُ صَلَاحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعَقْلٌ عَنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَفَقِيرٍ وَغَارِمٍ وَلَا يَعْزِلُونَ وَالْمُعْتَبِرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لِأَنْ قَدِيمٌ غَائِبٌ وَلَا يَسْقُطُ لِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَلَا دُخُولُ لِبَدْوَى مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مَهْرِيٍّ مُطَاقِمًا السَّكَامَةَ فِي

كلها لاني بيت المال فقط لا الذي في المدونة وغيرها ان الذي يعقل عن الكافر أهل دينه وليس في النص اعتبار عصبته ولا ديوانه اه (والا) أى وان لم يكن الجاني مسلما (ه) الكافر (الذمى) يعقل عنه (ذو دينه) الدين يؤدون معه الجزية فلا يعقل يهودى عن نصراني وعكسه (و) أحدهما عن جوسى وعكسه (و) ان لم يكف أهل كورته (ضم) الى أهل كورته أهل كورته وجزته (ككور) أى بلدة أى قرى ريف (هصر) حتى يكمل عدد العاقلة (و) الكافر (الصالحى) يعقل عنه (أهل صلحه) وضرب أى جعل (على كل) من العاقلة والجاني (ما) أى قدر من المال (لا يضر ناله) أى لا يجحف به ولا يساوى ما يجعل على ذليل المال ما يجعل على كثيره (وعقل عن) جان (صبي ومجنون وامرأة وفقير) لا يملك شيء (وغارم) أى مدين عاجز عن وفاء دينه (ولا يعقلون) أى الصبي ومن عطف عليه ظاهر دلا عن غيره ولا نفسه وبه قال اللخمي ونصه خمسة يعقل عنهم ولا يعقلون وهم الذين ذكرهم المصنف (والمعتبر) من حال من تضرب عليه من العاقلة من بلوغ وعقل واسلام وحرية وحضور وغنى حاله (وقت الضرب) أى نفريق الدية على العاقلة لا حاله وقت الجناية ولا وقت الاداء فى كان مستكملا لها وقت الضرب ضربت عليه ومن كان وقته ناقصا شرطا منها فلا تضرب عليه ولو استكملها بعده (لا) تضرب (ان قدم غائب) وقت الضرب أو بلغ صبي أو أفاق مجنون أو أيسر معدوم أو أعقب رقيق (ولا تسقط) الدية عن ضربت عليه (ب) حدوث (عسره) بعد ضربها عليه (ليا) (أو موته) بعد ضربها عليه حيا أو جنونه بعد ضربها عليه عاقلا أو غيبته بعد ضربها عليه حاضرا (ولا دخول لبدوى مع حضري) ولا عكسه اذ لا يكون في دية واحدة ابل ودنانير أو دراهم (ولا) دخول (شامى مع مصرى) في الدية ولا عكسه (مطلقا) عن التقييد بالبعد وننجم الدية (الكاملة في

ثلاث سنين) كل ثلث في سنة (تحول) الا ثلاث (باو اخرها) أي السنين فيحل بأخر السنة الاولى ثلث الدية وبآخر السنة الثانية ثلثها الثاني وبآخر السنة الثالثة ثلثها الثالث وابتداء السنة الاولى (من يوم الحكم) بتجسيمها وهو يوم ضربها (و) ينتجم (الثلث) ان وجب في نحو جائنة (و) ينتجم (الثلاثان) الواجبان في نحو جائنتين (بالنسبة) لتأجيل الدية الكاملة فيؤجل الثلث بسنة والثلاثان بستين (ونجم) أي أجل كذلك (في النصف) من الدية الواجب في نحو قطع يد بالتثليث للكمال فيؤجل ثلث الكاملة من النصف بسنة والسدس منها تمام النصف بسنة (و) نجم في (الثلاثة الارباع) من الدية الواجبة في قلع خمس عشرة سنة أو سبع أصابع وأتملة ابهام فتنتجم (بالتثليث) أي يجعل كل ثلث من الكاملة في سنة (ثم) يجعل (للازد) على الثلثين وهو نصف سدس الدية (سنة وحكم) أي القدر الذي (وجب) من الدية (على) كل عاقلة من (عواقل) المقاتلين خطأ كل قاتل من عاقلة غير عاقلة غيره بفعل واحد كحمل أر بعرجال مثلاً صخرة فسقطت منهم على كل رجل فمات فقسمت دية على عواقلهم فخص كل عاقلة ربع الدية فتحكم هذا الربع (كحكم) الدية الكاملة المنتجمة (على) العاقلة الواحدة في التأجيل بثلاث سنين (كتمعدن) ديات (الجنائيات) من واحد أو أكثر (عليها) أي العاقلة الواحدة كقتل رجلين أو رجلاً خطأ فتنتجم الديتان أو الديات على عاقلته بثلاث سنين وإنما به على هذا لئلا يتوهم ان الدية الثانية إنما تنتجم على عاقلته بعد وفاء لا ولي (وهل حدها) أي أقل العاقلة الذي لا يضم اليه أحد من بعده في الترتيب السابق (سبعائة) فإذا وجد هذا المعدن من البناء فلا يضم اليهم أبناء البناء وان نقصوا عنه ضمو اليهم فان تمموه فلا يضاف اليهم الاب ولا أضيف اليهم وعلى هذا القياس وليس المراد انها لا تضرب على أكثر (٢٧٢) منه من مرتبة واحدة بل تضرب عليهم وان كانوا سبعة آلاف مثلاً (أو) حدها (الزائد على ألف) زيادة لها بال كمشرين قال ألف يضم اليه غيره في الجواب (قولان) استحسنون (و) يجب (على القاتل الحر) لا العبد (المسلم) لا الكافر ان كان بالغا عاقلاً بل (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لانه من خطاب الوضع ولا نه عوض عن النفس لعوض المتلف (أو) كان القاتل شريكاً في القتل لصبي أو بالغ

ثَلَاثَ سِنِينَ يَحُلُّ بِأَوَّخَرِهَا مِنَ الْحُكْمِ وَالثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانِ بِالنِّسْبَةِ وَنَجْمٌ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ بِالتَّثْلِيثِ ثُمَّ لِلزَّائِدِ سَنَةٌ وَحُكْمٌ مُوَجَّبٌ عَلَى عَوَاقِلِ بَجْنَانِيَةٍ وَاحِدَةٍ كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَتَعَدُّ الدِّجْنَانِيَّاتِ عَلَيْهَا وَهَلْ حَدُّهَا سَبْعُمِائَةٍ أَوِ الزَّائِدُ أَوْ عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ شَرِيكًا إِذَا قَتَلَ مِنْهُ مَعْصُومًا خَطَا عِتْقُ رَقَبَةٍ وَلِعَجْزُهَا شَهْرَانِ كَالظَّاهِرِ لَا صَبَاً ثَلَاثًا وَقَاتِلِ نَفْسِهِ كِدَيْتِهِ وَنَدَبٌ فِي جَنْبَيْنِ وَرَقِيقٍ وَعَمْدٌ وَعَبْدٌ وَعَلَيْهِ مُطْلَقًا جُلْدُ مَا فِيهِ وَحَبْسُ سَنَةٍ وَإِنْ بَقِيَ مَجْزُوعِيٍّ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ نَكُولِ الدَّعَى

حدها (الزائد على ألف) زيادة لها بال كمشرين قال ألف يضم اليه غيره في الجواب (قولان) استحسنون (و) يجب (على القاتل الحر) لا العبد (المسلم) لا الكافر ان كان بالغا عاقلاً بل (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لانه من خطاب الوضع ولا نه عوض عن النفس لعوض المتلف (أو) كان القاتل شريكاً في القتل لصبي أو بالغ

حر مسلم فيجب على كل كفارة دامة لانها لا تتبع ولا يشترك فيها (اذا قتل) الحر المسلم على شخصاً (مثله) في الحرية والاسلام فلا تجب في قتل كافر ولا عيبد حال كونه (معصوماً) فلا تجب في قتل غير معصوم كزان محصن ومحارب (خطأ) فلا تجب على القاتل عمداً وقوله على القاتل الحر المسلم خبر مقدم و (عتق رقبة) مبتدأ مؤخر قالوا يجب عتق شخص رقيق مؤمن من سليم من اعيوب محرر لمصوص الكفارة (و) (لا) (لعجز) عن (ها) أي عدم القدرة على عتق (لرقبة) (شهران) يصومهما (ك) رقبة وشهري (الظهار) في شرط ايمان الرقبة وسلايتها من العيوب ونحو غيرها له وتتابع الشهرين في الصوم ونية الكفارة بهما (لا) يجب الكفارة على من قتل شخصاً حراماً (صائلاً) عليه لانه ليس معصوماً ولا نية له عمد (و) لا كفارة على (قاتل نفسه) لانه غير خطا قاله ابن عرفة ولم أجده نصاً لا للفرق في وجيز قال فيه وفي وجوبها على قاتل نفسه وجهان اه وفيه ان قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين مخرج قاتل نفسه لا يحتاج تصور هذا الجزء من الكفارة فيه واذا بطل الجزء بطل الكل (كديته) أي قاتل نفسه لا تجب غايه ولا على عاقلته (ونددت) الكفارة (في) القاء (جنين) ابن عرفة في المدونة فيمن ضرب امرأة خطفاً قتلته جنيناً ميتاً كفارة ذلك رضي الله تعالى عنه إنما الكفارة في كتاب الله تعالى في قتل الحر الخطا واستحسن الكفارة في الجنين (و) نددت في قتل (رقيق) خطأ ويغرم قيمته له (و) نددت في قتل (عبد) وهل هذا تكرار أو يحمل الاول على الخطا والثاني على العمد (و) نددت في قتل (عمد) لا يقتل به لزيادة القاتل على المقتول بحرية أو اسلام أو للعفو عنه (وعليه) أي القاتل عمداً (مطلقاً) عن التقييد بكورية أو حرية أو اسلام فلا فرق بين رجل وامرأة وحر ورقيق ومسلم وكافر (جلد ما في) ثم حبس سنة وان به تل مجزوعي (أو) قتل (عبد) قال المباحي وجهه هذا كله انه لحكم دم معصوم (أو) (نكول المدعي) بالقتل عن

القسامة التي ويجبت عليه مع اللوث (علي) المتهم بالقتل (ذی اللوث) أي اللطخ والقرينة الدالة على قتله كقول المفتول قتلني فلان وكروته بقرية ويده آلة قتله والمفتول يتشخط في دمه (وحمله) أي دى اللوث إيمان القسامة أنه لم يقتله ويرأته من القتل بذلك ويجلد مائة ويحبس سنة نظر اللوث له والقسامة (سبها) التي لا تصح بدونه (قتل الحر) لا قتل الرق (المسلم) لا قتل الحر الكافر سواء قتله مسلم أو كافر (في محل اللوث) أي التهمة وهو ما ينشأ عنه غابة ظن صدق المدعى فلا قسامة بمجرد الدعوى ومثل اللوث خمسة أمثله فقال (كان يقول بالغ) لا صبي ولو مرهقا (حر) لا رق لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والكافر (مسلم) لا كافر (قباني فلان) عمدا بل (ولو) قال (خط) علي أشهر أن كان القاتل عدلا بل (ولو) كان (مسخوطا) أي غير عدل وادعى قتله (على) شخص (ورع) ولو كان أروع أهل زمانه (أو) يدعي (ولد على ولده) أنه دبحه (أو) بقربطه أو نحو ذلك فقال ابن القاسم بقسم أولياء الولد يقتلون والده فيه وأما لو قال رماني بخديعة ونحوها لما لا يقتل الأب به أو قال قتلني ولم يزد أو قتلني خطأ فالقسامة ودية الخطأ والمغاضة في دعوى العمد (أو) تدعى (زوجة) على زوجها أنه قتلها فالقسامة من أولياءها ويقتلونه وشرط القسامة فيما تقدم (أن كان) في المدة (جرح) أو ضرب مادام لم يكن بالمدى أن جرح أو ضرب فلا يقبل قوله إلا بينة على ذلك (أو) قال المفتول قتلني فلان (أو) طاق) قوله أن التقيد بعمد أو خطأ (وينوا) أي أولياءه كونه عمدا أو خطأ معتمدين على القرائن الدالة على أنه عمدا أو خطأ فيقسمون و (سحقه) دية على العاقلة في الخطأ والقود في العمد (لا) يقسمون أن (خالقوا) أي أن خالفوا أو إيا المفتول بار قال خطأ وقالوا عمد أو عكسه وان (٢٧٣) رجعو والقوله (لا يقبل رجوعهم) له بمد

مخالفته على الصحيح لا هم أكذبوا أنفسهم وتعلق لخصمهم حق بقولهم (ولا) يقسمون (أن) أطلق قوله قتلني فلان (و) قال بعض (من) أولياءه قتله (عمدا و) قال (بعض) آخر منهم (لا نعلم) عمدا ولا خطأ وبطل الدم لأنهم لم يتفقوا على العمد ويستحقون القود ولا على الخطأ فيستحقون الدية (أو) قالوا كلهم عمدا (و) (سكوا) عن القسامة فيبطل الدم (بخلاف دى الخطأ) أي

على ذی اللوث وحلفه والقسامة سببها قتل الحر المسلم في محل اللوث كأن يقول بالغ حرٌ مُسَلِّمٌ قَتَلَنِي فَلَانٌ وَلَوْ خَطَا أَوْ مَسْخُوطًا عَلَى وَرْعٍ أَوْ وَلَدَهُ عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ عَلَى زَوْجِهِ أَوْ كَانَ جَرَحٌ أَوْ أَطْلَقُوا لَا خَافُوا وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعُهُمْ وَلَا أَنْ قَالَ بَعْضُ عَمَدٍ أَوْ بَعْضٌ لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهُ الْحَلْفُ وَأَخَذَ نَصِيْبِهِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِ مَا اسْتَوَوْا حَلْفَ كُلٍّ وَلَا جَمِيعَ دِيَةِ خَطَاٍ وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنَكْوَلٍ غَيْرِهِمْ وَكَشَاهِدَيْنِ بِجَرَحٍ أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا أَوْ بِإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمْدًا أَوْ خَطَاً ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ يَقْسِمُ لِمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ أَوْ بِشَاهِدٍ بِذَلِكَ مُطْلَقًا إِنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ

(٣٥ — جواهر الاكيل — ثاني) مدعى قتل خطأ وقال غيره من الأولياء لا أعلم (فله) أي دي الخطأ (الحلف) لجميع إيمان القسامة وأخذ نصيبه من الدية لا نه مال أمكن توزيعه بخلاف العمد (وان اختلفت) أي فريقا الورثة (فيهما) أي العمد والخطأ بان قال بعض عمداء بعض خطأ (واستووا) اختلفوا في الدرجة كمينين (حالف) كل على ماداعاه (ولجميع دية الخطأ) وبطل القود من حالف الجميع فلم يدية خطأ تقسم بينهم (و) أن لكل مدعو الخطأ (بطل بحق ذي العمد) سبب (نكول) غيرهم) وهم مدعو الخطأ فلا قسامة ولا دية لذی العمد لأن الدية إنما تجب لهم تبعاً حتى مدعى الخطأ لأن العمد لا دية له (وكما شهادة شاهدين) على شخص (بمعينة جرح أو ضرب) مسلم حرجاً أو ضرباً (مطلقاً) عن تقييده بعمد أو خطأ (أو) شهادتهما (بإقرار) الشخص (المفتول) بأن لا جرحاً أو ضرباً (عمداً أو خطأ) وبه أثر الجرح أو الضرب (ثم يتأخر الموت) عن معاناة الجرح أو الضرب أو عن إقراره وبه يوماً أو أكثر ولو كل وشرب (يقسم) أولياء المفتول (لمن ضرب به) أو جرحه (مات) وهذا في الشهادة بمعينة الضرب والقتل وأما في الشهادة بالإقرار فيقسمون لقد جرحه أو ضرب به ولمن جرحه أو ضرب به مات وبقصصون في العمد وياخذون الدية في الخطأ فان لم يتأخر موته في معاناة الجرح أو الضرب لا قسامة ولهم القصص في العمد والدية في الخطأ وفي الإقرار فيقسمون وبقصصون في العمد وياخذون الدية في الخطأ (وك) شهادة (شاهدتين) معاً (ذلك) أي الجرح أو الضرب لمسلم حر (مطلقاً) سواء كان عمداً أو خطأ وعاش بعده ولو أكل وشرب ونكح قال ابن عرفة وان لم يتأخر مقتله وشهدوا أحد فقال ابن القاسم في كتاب الديات لو أرتة القسامة وقول في العتبية لا قسامة فيه (ان ثبت الموت) هذا شرط عام في جميع مسائل القسامة ثم انه غير ضروري

الذي ذكره معلوم ان القسامة لا تكون الا بعد الموت (أو) شهادة شاهد واحد (بإقرار المقتول) بان فلانا جرحه أو ضربه (ههنا)
 لان الدم يعمل فيه باللوث والعمد لوث محض بخلاف الخطأ فانه جار مجري الشهادة على العاقلة بالدية ولا يقل عن الشاهد الا اثنان
 بخلاف العمد فان المقتول عنه انما طالب حقا لنفسه وهو القصاص وأما الشهادة على قوله قتلتني فلان فنقص الرواية فيها أنه لا يدمن
 شاهد بن كما في التوضيح وابن عرفة فهو مفهوم قوله جرحه أو ضربه والفرق بينهما ان القتل لا يثبت الا بشاهدين في العمد والخطأ وأما
 الجرح فيثبت عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه بالشاهد واليمين في العمد وهي إحدى المستحسنات وفي الخطأ لأنه يؤول الى المال وشبهه
 في اللوث الموجب للقسامة فقال (ك) شهادة شاهدين (ب) إقراره أي المقتول بان فلانا قتله عمدا أو خطأ (مع) شهادة (شاهد) بمعاينة
 قتل فلان قتله (مطلقا) عن التقييد بعمد أو خطأ فيقسم الاولياء ويقتصون في العمد وباخذون الدية في الخطأ (أو) شهادة (ب) إقرار
 القاتل (ب) إقتل فهو لوث (في الخطأ فقط) أي لا في العمد (بشاهد) فيقسم الاولياء معه ويستحقون الدية في مال المقر (وان اختلف
 شاهده) أي القتل بان قال أحدهما ذبحه وقال الآخر قتله بسيف (بطل) الدم المشهود به (ك) شهادة (العدل فقط) أي لا غير
 العدل (في معاينة القتل) فانه لوث فيقسم الاولياء معه ويستحقون الدم على المشهور وهو مذهب المدونة (أو) رأي أي رأي
 العدل المقتول (يتشخص) أي يتحرك (في دمه) والمتهم بقربه أي المقتول (وعليه) أي المتهم (أناره) أي القتل كسيف ملطخ
 بدم بيده (ووجبت) قسامة الاولياء في مسائل اللوث (وان تعدد اللوث) كشهادة شاهدين على قول المقتول قتلتني فلان وشهادة
 شاهد آخر انه رآه يقتله فافاد بالمالعة (٢٧٤) ان تعدد اللوث لا يغني عن القسامة (وليس منه) أي اللوث

أو بإقرار المقتول عمدا كإقراره مع شاهد مطلقا وإقرار القاتل في الخطأ فقط
 بشاهدين وان اختلف شاهده بطل كالعدل فقط في معاينة القتل أو رآه يتشخص
 في دمه والمتهم قربه وعليه آثاره ووجبت وان تعدد اللوث وليس منه وجوده
 بقرينة قوم أو داراهم ولو شهد اثنان أنه قتل ودخل في جماعة استخلف كل
 خمسين والدية عليهم أو على من نكل بلا قسامة وإن انفصلت بغاة عن قتلى ولم
 يعلم القاتل قتل لا قسامة ولا قود طائفة أو ان تجرد عن تدمية وشاهد أو
 عن الشاهد فقط تان ويلات وان تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة وهي خمسون

(وجوده) أي المقتول (بقربة)
 قوم أو داراهم لان الغالب ان
 من قتله لا يتركه بموضع يوجب
 وجوده به اتهامه بقتله (ولو
 شهد) على شخص (انه قتل)
 حر امسلا عمدا (ودخل) القاتل
 في (جماعة) ولم يعرف استخلف
 كل (منهم) (خمسين) يمينان
 ايمان الدم لا تكون الا خمسين
 والقاتل واحد منهم فيشتمل
 كل واحد أن يكون القاتل

(والدية عليهم) في أموالهم بعد ايمانهم بلا قسامة لان البينة شهدت بالقتل وكان الغرم على
 جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين (أو) حلف بعضهم ونكل باقيمهم فالدية (على من نكل) منهم (بلا قسامة) ولا شيء على
 من حلف ولم يحتج هنا ليمين المدعى مع نكول المدعى عليه كما هي القاعدة لثبوت القتل بالبينة وانما وجبت الايمان لرفع الاحتمال ولا
 يقتل الناكل لعدم القطع بصدق الحالف (وان) اقبلت طائفتان من المسلمين لعداوة بينهما أو نحوها وان انفصلت بغاة جمع باغ أي معتد
 على غيره خارج عن طاعة الامام أو لا (عن قتلى ولم يعلم القاتل) من الفريقين (فهو لا قسامة) فيهم (ولا قود) أي لا قصاص وفيهم
 الدية على الفئة المنازعة وهو ما حمل عليه عياض والابن قول المدونة لا قسامة ولا قود (مطلقا) عن تقييده بعدم قول القتلى دما عند
 فلان وعدم شاهد بالقتل على معين (أو) لا قسامة ولا قود (ان تجرد) القتل (عن تدمية) من القتلى أي قولهم دما عند فلان
 (و) تجرد أيضا (عن شاهد) على معين بالقتل فان وجدت تدمية أو شاهد بالقتل فلا قسامة والقصاص وبهذا فسر ابن القاسم قول
 الامام في المدونة وباقه بعضهم على ظاهره (أو) لا قسامة ولا قود ان تجرد القتل (عن الشاهد فقط) أي لا يشترط تجرده عن التدمية
 فيهدر دمه ولو قال دمي عند فلان لا نكأن عازما على قتله فلا يستنكر كذبه عليه ليقول بعده وتناول المدونة بعضهم بهذا في الجواب
 (تاو يلات) ثلاث (وان تأولوا) أي المقاتلون من المسلمين في قود ومهم على القتل تاو يلا يقتضي جواز تقاطعهم بزعمهم (ف) القتل
 والجرح (هذر) أي لا قصاص ولا دية وشبهه في الهدر فقال (ك) قتلى طائفة (زاحفة) أي متعددة وماشية لقتال غيرها بغيا
 بلا تاويل (على) طائفة (دافعة) عن أنفسها وحریمها فقتلى الزاحفة هذر وقتلى الدافعة فيها القصاص (وهي) أي القسامة (خمسون)

يمينا) فلا يزاد عليها لو كان الا ولياء أكثر من خمسين فيحلف خمسون منهم بالقرعة وانما يحلفها بالغ عاقل وينتظر بلوغ الصبي (متوالية)
 لانه أرهب وأوقع في النفس ابن مرزوق لم أقف على قيد التوالى غير ابن شاس وان الحاجب والمصنف (بتا) أى قطعاً و يمتدنون
 على الظن القوي كما قدم ان كان الحالف بصيرا حاضرا بل (وان) كان (أعني أو غائبا) حين القتل لان العلم يحصل بالخبر والسماع
 كما يحصل بالمعانية ولانه صلى الله عليه وسلم عرضها على من لم يحضر القتل (يحلفها) أى الخمسين يمينا (في) دعوى قتل (الخطأ من
 يرث) المقتول من المكلفين وأشعر قوله من يرث انها توزع على قدر الميراث وهو كذلك اتفاقا (وان) كان من يرث (واحدا)
 وسواء كان رجلا (أو امرأة) ابن الحاجب يحلف الوارثون المكلفون في الخطأ واحدا كان أو جماعة ذكر أو أنثى (و) ان تعدد من يرث
 وقسمت الخمسون يمينا على الورثة بحسب انصباهم وان انكسرت يمين منها (جبرت) أى كيات اليمين المنكسرة (على أكبر كسرها)
 ولو كان صاحب الكسر الكبير أقل عددا من الايمان الصحيحة كان وبذلك اذا قسمت الخمسون على ثلاثة عدد الروس خصص ثلاثة
 وثلاثون يمينا وثلاث يمين والبنت ست عشرة يمينا وثلاث يمين فتجبر على الثلاثين فتحلف البنت سبع عشرة يمينا والابن ثلاثة وثلاثين وسقط
 عنه الثلث وهذا عند المشاحة في التكميل وأما عند التراضى فمن شاء التكميل كمل ولو قل كسره وقيل تكمل على كل كسر فتكملها
 البنت والابن (والا) أى وان لم يكن كسر أكبر ان استوت الكسور كثلاثة بنين (ف) تجبر (على) الكسور (الجميع) فيحلف
 كل ابن سبع عشرة يمينا فيصير المجموع إحدى وخمسين يمينا فقولهم خمسين أى ما لم يكن انكسار والا فقد نذر يدعيها بجبر الكسور
 فلو كانوا ثلاثين أو أربعين ابنا حلف كل واحد يمينين فصارت (٢٧٥) ستين في الاول وثمانين في الثانى (ولا

ياخذ أحد) من الورثة شيئا من
 الدية (الا بعد) حلف (جميعها)
 أى الخمسين يمينا إذ لا يلزم العاقلة
 شيء من الدية الا بعد ثبوت الدم
 وهولا يثبت الا بحلف جميعها فان
 كان بعض الورثة غائبا أو صبي أو
 مجنونا حلف الحاضر البالغ العاقل
 خمسين يمينا وأخذ نصيبه من الدية
 (ثم حلف من حضر) من غيبته
 أو بلغ أو عقل (خصته)

يَمِينًا مُتَوَالِيَةً بَتًّا وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَحْلِفُ فِي الْخَطَا مِنْ يَرِثُ الْمَقْتُولَ وَإِنْ
 وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ عَلَى أَكْثَرِ كَسَرِهَا وَالْأَفْعَلُ الْجَمِيعُ وَلَا يَأْخُذُ
 أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ هَاتِمٍ حَافٍ مِنْ حَضَرِ حَصَّتْهُ وَإِنْ نَكَأَ أَوْ بَعْضُ حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ
 فَنَنْكَلُ فَحَصَّتْهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةٍ
 وَالْأَفْوَاكِي وَالْوَلِيُّ إِلَّا اسْتِمَانَةً لِعَاصِيهِ وَلِلْوَلِيِّ فَقَطُّ حَلْفُ الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ
 تَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ وَاجْتَزَى بِأَثْنَيْنِ طَاعًا مِنْ أَكْثَرٍ وَنُكُولُ الْمُعَيَّنِ
 غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِخِلَافٍ

من الخمسين وأخذ نصيبه من الدية (وان نكلوا) أى الورثة كلهم عن القسامة (أو) نكل (بعض) منهم وحلف
 بعض آخر ردت القسامة على عاقلة القاتل و (حلف العاقلة) كل واحد منها يمينا يحلف ولو كانت عشرة آلاف والقاتل كاحدهم
 (فن) حلف من العاقلة سقط حظه من الدية ومن (نكل) عن اليمين (خصته) أى الناكل التى عليه من الدية
 يغرمها للناكل من الورثة (على الاظهر) عند ابن رشد من خمسة أقوال (ولا يحلف) القسامة (في) دعوى قتل (العمد أقل
 من رجلين عصبية) للمقتول من نسب أو ولاءه أو إمامه وفي الموطأ لا يقسم في قتل العمدة من المدعين الا اثنان فصاعدا تردد الايمان
 عليهما حتى يحلفا خمسين يمينا (والا) أى وان لم يكن المقتول عصبية من النسب (في) القسم (موالى) أعلنون لانهم عصبية بالولاء لا أسفلون
 لانهم غير عصبية (وللولى) الصادق بواحد فاكثر (الاستمانة) على القسامة (بعاصية) أى الولي ولو اجنبيا من المقتول كما اذا قتلت متزوجة
 باجنبي منها عن ابنها فله الاستمانة بابيه وعمه وأخيه من أبيه وهى واجبة على الواحد وجائزة للاكثر وعاصبة بعم الواحد والاكثر
 (وللولى فقط) أى لا إمامه المعين له (حلف الاكثر) من الايمان التى خصته من قسمة الخمسين يمينا عليه وعلى معينه (ان لم يزد) الا اكثر
 الذى أراد الولي حلقه (على نصفها) أى القسامة وهو خمسة وعشرون يمينا (ووزعت) أى قسمت القسامة في العمدة على مستحق الدم
 كانوا خمسين أو أقل منها وان زادوا على خمسين اجتزى بحلف خمسين منهم ولا يزداد عليهم لان خلاف سنة القسامة (واجتزى) أى
 اكفى (ب) حلف (اثنين طاعا) أى تطوعا ورضيا بحلف كل واحد منهما خمسة وعشرين يمينا حال كونهما (من) مستحقين
 (أكثر) من اثنين ولا يعد من لم يحلف ناكلا حتى يصرح بان ناكل ويستحق البقية ما يستحقون (و) نكول العاصب (المعين)
 للولى على القسامة عن القسامة (غير معتبر) فى إسقاط الدم لانه لا حتى له فيه للولى الاستمانة بعاصب آخر فان لم يجد بطل الدم (بخلاف)

نكول (غيره) أي المعين من الأولياء فيبطل ان لم يبعد بل (وان بعدوا) أي الناكلون كإبناء الأبناء والأعمام معهم فيسقط الدم على المشهور صرح به الباجي وإذا نكل بعض الأولياء وسقط الدم (فتزد) القسامة (على المدعى عليهم) بالقتل (فيحلف كل) منهم (خمسين يمينا) ان تعددوا لان كل واحد منهم متهم بالقتل وان كان واحدا حلفه واحده (ومن نكل) عنها من المدعى عليهم (حبس حتى يحلف) خمسين يمينا أو يموت لان كل من طلب منه أمر سجين بسببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطلوب (ولا استعانة) ان ردت عليه القسامة بغيره من عصبة بخلاف ولي الدم ويفرق بينهما بان إيمان الولي موجبة وقد يحلفها من بوجوب غيره وإيمان المتهم دافعة وليس لاحد ان يدفع بيمينه ما تعلق بغيره (فان أ كذب بعض) من الأولياء الحالفين القسامة (نفسه) بان قال انه كذب في دعواه (بطل القود) والدية لا نه كالشاهد بالظلم على غيره (بخلاف عفو) أي بعض المستحقين عن القود من القاتل عمدا بعد ثبوته بالبيئة فيبطل القود وحصة العافي من الدية فقط (وللباقى) من المستحقين الذي لم يعف (نصيبه من الدية) أفاده التتائي (ولا ينتظر) ببعض القسامة ولي (صغير) اذا كان هناك وليان كبير ان فيحلفان جميع الايمان ولهما القود (بخلاف) الولي (المغمى) عليه أي من ستر المرض عقله (و) الولي (المبرسم) أي من به داء في رأسه أثقل دماغه وستر عقله فان كلا منوما ينتظروا كما انتظرا لقرب افاقتهما (فيحلف) الولي (الكبير حصته) من القسامة (٢٧٦) ولا يؤخر الكبير الى بلوغ الصغير لثلا يموت قبل بلوغ الصغير

غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُوا فَيُرَدُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَيَحْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُبْسٌ حَتَّى يَحْلِفَ وَالِاسْتِعَانَةُ وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسَهُ بِطَلِّ بِخِلَافِ عَفْوِهِ فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا يُنْتَظَرُ بِخِلَافِ الْمُغْنَى عَلَيْهِ وَالْمُبْرَسَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ فَيَحْلِفُ الْكَبِيرُ حَصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ وَوَجِبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ تَعَيَّنَ لَهَا وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحٍ أَوْ قَتَلَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ جَنِينَ حَلَفَ وَآخِذَةً وَأَخْذَ الدِّيَةِ وَإِنْ نَكَلَ بَرِيٌّ الْجَارِحُ أَنْ حَلَفَ وَالْأَحْبِسُ فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدَ فُلَانٍ فَفِيهَا الْقَسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهْلَ

باب

فيبطل الدم (والصغير معه) أي الصغير موجود مع الكبير حال حلفه لانه أذهب وإذا حلف الكبير ينتظر بلوغ الصغير ليحلف حصته من القسامة ويقتل الجاني أو يعفو عنه وان عفا الكبير سقط القود وللصغير حصته من دمه عمد (ووجب بها) أي القسامة (الدية) على عاقلة القاتل (في) قتل (الخطأ والقود) أي القصاص من القاتل (في) قتل (العمد) ويقاد بالقسامة (من واحد معين) أي يمينه الأولياء (لها) أي القسامة ان

كانت التدمية على أكثر من واحد فلا يقتل بها أكثر من واحد على المشهور لضعفها عن الاقرار والبيئة فيقسمون الباغية على المعين ويقولون لمن فعله مات وهذا اذا احتل موته من فعل احدهم والا كرمى جماعة صخرة لا يطبق حملها احدهم فيقسمون على جميعهم ويقولون لمن فعله مات ويقولون أي واحد شأؤ قتله منهم ويجلد كل واحد من الباقيين مائة ويحبس سنة وإذا اقساموا على معين ثم أقر غيره بالقتل خير الولي في قتل واحد منهم ما ويجلد الآخر مائة ويحبس سنة (ومن أقام شاهدا) واحدا عدلا (على جرح) لحر مسلم (أو) أقام شاهدا على (قتل كافر) كتابي أو مجوسي (أو) أقام شاهدا على قتل (عبد) عمدا أو خطأ (أو) أقام شاهدا على التسبب في إسقاط (جنين) من امرأة حرة أو أمة (حلف) على ما ذكر يميننا (واحدة) في كل من المسائل الأربع (وأخذ الدية) أي المال المؤدي في أخذ قيمة العبد وغرة الجنين وعشر قيمة الأمة وله القصاص في جرح العمد (وان نكل) مقيم الشاهد عن اليمين ردت على المدعى عليه (وبرى الجارح) أي المدعى عليه بجرم العمد وكذا قاتل الكافر أو العبد ومسقط الجنين (ان حلف) يميننا على براءته مما اتهم به (والا) أي وان لم يحلف في كل صورة من الأربع (حبس) حتى يحلف أو طال ولا بن القاسم ان طال عوقب واطلق الا المتمرد فيخلد في الحبس (فلو قالت) امرأة حرة مسلمة مسقطه جنينها بها اثر جرح أو ضرب (دمى) إسقاط (جنيني عند فلان) وماتت (فقبها) أي المرأة (القسامة) لان قولها لوث (ولا شيء في الجنين) لانه كما اجرح لا يثبت باللوث ان لم يستهل بل (ولو استهل) أي نزل صابرا ثم مات فلا يثبت الا بيمينه أو شاهدا عدل فيحلف ولا نه معه يميننا واحدة ويستحقوق ديته والله سبحانه وتعالى أعلم (باب)

في بيان حدود أحكام الباغية (الباغية) أي حقيقتها عرفاً (فرقة) أي جماعة مسلمون وهذا باعتبار الغائب والافتقد يكون واحداً خالفت
 الإمام الأعظم المستخفاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي خرجت عن طاعته في غير معصية الله تعالى وذلك إذا خالفته (لمنع
 حق) عليها كزكاة ودية وخراج أرض (أو غلظه) أي عزله من الخلافة (فلاً) إمام (العدل قتالهم) أي الباغين (وان تأولوا) في
 خروجهم عليه فقد قاتل الإمام الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ما نعى الزكاة وكان بعضهم متأولاً انقضاء وجوبها بموته
 ﷺ لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وبمضهم بأن إمامته رضي الله تعالى عنه لم تنبت لا بصانته صلى الله عليه وسلم بها أعلى كرم الله
 وجهه (ك) قتال (الكفار) الحار بن للمسلمين في كونه بسيف ورمي بذيول ومنجنيق وتغريق وتحريق إذا لم يكن معهم ذرية وبعد
 دعوتهم للدخول تحت طاعته وموافقة جماعة المسلمين (ولا ترفع رؤوسهم) بعد قطعها من أجسامهم (بارماح) لا نه تميل وتقدم في
 كتاب الجهاد منعه في رؤوس الكفار ليلداً ووال فالبناة أولى به (ولا يدعوه) أي لا يترك الإمام وجماعته قتال البغاة مدة سألوا تأخير
 إليها ليتروا في أمرهم (بمال) يدفعونه الإمام (واستعين بالهم) أي البغاة (عليهم) في قتالهم (ان احتجج لهم) أي مال البغاة من سلاح
 وخيل (ثم رد إليهم) بعد القدرة عليهم (كغيره) أي غير المستعان به عليهم من مالهم فإنه يرد إليهم بعد القدرة عليهم لأنه مال مسلم لم يزل
 عن ملكه (وان آمنوا) بضم الهمزة وكسر الميم أي البغاة (لم يتبع منهم) وانما (٢٧٧) يقتلون مقبلين لا مدبرين (ولم يذفق)
 أي يجهز (على جريحهم) وقد

الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفتِ الْإِمَامَ لِمَنْعِ حَقِّ أَوْ خِلْعَةٍ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ
 تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ وَلَا يَسْتَرْقُوا وَلَا يَحْرِقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تَرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بِأَرْمَاحٍ
 وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ وَاسْتَعِينَ بِأَمْوَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احتَجَّجَ لَهُمْ رُدَّ كُفْرُهُ
 وَإِنْ أُمِنُوا لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُمْ يُذَقُّ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ
 أَبِيهِ وَوَرْتِهِ وَلَمْ يَضْمَنْ مَتَأُولٌ أَنْفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ
 وَحَدُّ أَقَامَةٍ وَرُدَّ ذِمِّيٌّ مَعَهُ لِدِمَّتِهِ وَضَمَنَ الْمُعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ وَالذِّمِّيُّ
 مَعَهُ نَاقِصٌ وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ كَالرَّجُلِ

﴿ باب ﴾

الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ

مصنوعة (أو مالا) كذلك ترغيبه في الرجوع إلى الحق ولأن الصبحا يرضى الله تعالى عنهم أهدرت الدماء التي كانت في حروبهم فإن
 بقي المال بعينه في يده وجب عليه رده مستحقه وغير المتأول ياتم ويضمن النفس والمال فيقتص منه ويغرم عوض المال إن تلفه والا
 رده بعينه (و) إن ولي المتأول قاضياً وحكماً بأحكام أو أقام حداً على مستحقه ثم رجع المتأول للحق ودخل تحت طاعة الإمام (مضي حكم
 قاضيه) الذي ولاه حال خروجه (و) مضي (حد) شرعي لنحو قذف (أقامه) أي المتأول للضرورة وأشباهة التأويل وقال بن القاسم
 ترد أحكامه لعدم صحته توليته (و) إن جرح ذمي مع المتأول ثم ظهر عليه (رد ذمي) خرج (معه لذمته) التي كان عليها قبل خروجه ويوضع
 عنه ما يوضع عن المتأول الذي خرج معه وأمان قاتل مع أهل العصية الخالفين للإمام العدل فهو نقص لعهدهم يوجب استحلالهم
 (وضمن) الباغي (المعانِد) أي المجترى على البغي بلاتأويل (النفس) التي قتلها فيقتص منه إن لم يزد بسلام أو حريرة (و) الكافر
 (الذمي) الخارج والمقاتل (معه) ولو مكرها (ناقص أهله) فيباح دمه وماله إن كان السلطان عدلاً والا فلا (والمرأة) الباغية
 المقاتلة بسلاح وخيل (كالرجل) الباغي المقاتل في جميع ما تقدم والله أعلم ﴿ باب ﴾ في بيان حقيقة الردة وأحكامها (الردة) أي
 حقيقتها شرعاً (كفر المسلم) أي الذي ثبت إسلامه ببنوته مسلم وإن لم ينطق بالشهادتين أو بنطقه بهما علماً بركان الإسلام ملتزماً
 لها ابن عرفه الردة كفر بعد إسلام تقرر رهاه سواء كفر (بقول) (صريح) في الكفر كقوله كفر بالله ورسوله أو برسول الله أو بالقرآن

أوالله اثنتان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو العزيز ابن الله (أو) بد (لفظ بقتضيه) أى يستلزم الكفر استلزاما يدينا كجحد وشروعية
 شيء مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول (أو) بد (فعل بقتضيه) أى يستلزم الكفر استلزاما
 يدينا (كالقاء) أى رمى (مصنف ب) شيء (قدر) أى مستقدر ولو طاهر كصباق ومثل القاءه تطايعه به أو تركه به مع القدرة
 على إزالته لان // دوام كالا ابتداء وكالمصنف جزؤه والحديث النبوى والحديث القدسى وأسماء الله تعالى وأسماء الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام (و) ك(شد) أى ربط (زار) أى حزام فيه خطوط ملونة بالوان مختلفة يشد الكافر وسطه به ليميز عن المسلم والمراد به هنا
 ملبوس الكافر الخاص به ويزى الكفر والسجود للضم (و) ك(سحر) فهذا من القول المقتضى للكفر البساطى هذا ما اجتمع فيه
 القول والفعل الخطاب ظاهر كلام المصنف ان السحر ردة وانه يستتاب ان اظهره فان تاب والا قتل والراجح انه كالزندق يقتل
 توبته الا أن يحىء ثابيا بنفسه كما فى ابن الحاجب والتوضيح (و) ك(قول) أى جزم وتصديق (بقدم العالم) أى عدم أوليته (أو)
 قول بد (بقائه) أى عدم فناء العالم وعدم آخريته (أو) ك(شك) أى مطلق تردد (فى ذلك) أى فى قدم العالم وبقائه (أو)
 كقول (بتناسخ الارواح) أى انتقالها فى الادميين أو غيرهم وأن تدنيتها وتنعيمها بحسب زكائها وخبيثها فان كانت النفس
 شريرة أخرجت من قالبها التى هى فيه والبست قالباً يناسب شرها من كلب أو خنزير أو سمع أو نحو ذلك فان أخذت جزءا شرها
 بقيت فى ذلك القالب تنتقل من فرد الى فرد وان لم تأخذها انتقلت الى قالب أشر منه وهكذا حتى تستوفى جزء الشر وفى الخير تنتقل الى
 أعلى وهكذا حتى تستوفى جزء اخيرها والقائل بهذا منكر للجنة والنار والشر والحشر والصراط والحجاب وهذا تكذيب للقرآن
 والرسول والاجماع واختار ابن مرزوق قتله (٢٧٨) بلا استتابة (أو) كفر (بقوله فى كل جنس) أى نوع من

بني آدم عليه الصلاة والسلام (أو) كفريان (ادعى شركا) أي مشار كافي النبوة (مع نبوته) أي مع نبوة سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (عليه) الصلاة والسلام) لخالفه قوله تعالى وخاتم النبيين (أو) كفر (ب) ادعى جواز (محاربة بني) من أنبياء الله وأولى محاربه به بالفعل (أو) كفر بان (جوز) أي قال بجواز (اكتساب النبوة) بتصفية القلب وتمذيب النفس لاستئزاه جوارها بعد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (أو) كفريان (ادعى أنه يصعد) أي يرقى (إلى السماء) وكذلك من ادعى أنه يوحي إليه وإن لم يدع النبوة أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق الحور العين فهو لا يكفر مكنزون النبي صلى الله عليه وسلم (أو) أنه (يعانق الحور) جمع حوراء بالمد (أو) كفر بان (استحل) محرما مجمعا على تحريمه معلوما من الدين (كالشرب) للخمور والزنا والسرقة والقتل والربا أو أنكر وجوب الصلاة والصوم (لا) يكفر بدعائه على نفسه أو غيره بالموت على الكفر (ب) قوله (إماتة الله) حال كونه (كافرا على الأصح) لأنه قصد شدة الضرر بالخلو في سقر لا الرضا بالكفر (و) أن شهده عدلان بكفر مسلم (فصلت الشهادة فيه) لأنه يترتب عليه سفك دم وقطع عصمة وحجر مال ومنع ميراث وغيرها فلا يكتفى القاضي بقوله العدل أشهد أنه كفر أو ارتد حتى يبين وجهه لا اختلاف الناس فيما يكفر به وقد يرى الشاهد تكفيره بما ليس بكفر (واستتيب) المرتد حر أو عبد ذكر أو أنثى أي طلبت منه التوبة وجوبا (ثلاثة أيام) متوالية لأن الله تعالى أخرج قوم صالح صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وقال ابن القاسم ثلاث مرات ولو في يوم (بلا) معاقبة (بجوع) لا بد (عطش) بلا (معاقبة) بضرب ولا غيره (فان تاب) المرتد برجوعه للإسلام بلا قتل (والا) أي وإن لم يتيب حتى تمت الأيام الثلاثة بغروب اليوم الثالث (قتل) فلا يقر على كفره بجزية (و) أن ارتدت امرأة ذات زوج أو سيد واستتيب فلم تتب (استبرئت بحیضة) قبل قتلها خشية حملها

(ومال العبد) المقتول برده (نسيده) بالملك لا بالهات لأن الرقيق لا يورث (والا) أي وإن لم يكن المقتول برده رقيقاً بأن كان حراً (فهما له) أي يجعل في مال بيت المسلمين وليس لورثته المسلمين لا اختلاط الدين ولا للذين ارتدوا عنهم لعدم إقراره عليه (و) إذا قتل المرتد وله ولد صغير (بقي ولده) حال كونه (مسلياً) أي محكوماً بالإسلام ولا ينبع أباه في الدين الذي ارتد إليه لعدم إقراره عليه وشبه في الحكم بالإسلام فقال (كان ترك) ولد المرتد وغفل عنه حتى بلغ ولم يظهر منه خلاف الإسلام فإن أظهر الكفر بعد بلوغه جرى عليه حكم المرتد (وأخذ منه) أي مال المرتد أرش (ماجنى) قبل رده أو بعده (عمداً على عبد أو) على (ذمي) لأنه لا يقتل بأحد هاتين يادته على العبد بالحرية وعلى الذمي بالإسلام الحكمي فتعين المال لترتب عليه فلا يسقط عنه برده هذا مذهب ابن القاسم في الموازية (لا) يؤخذ من مال المرتد شيء إن جنى عمداً على (حره) مسلم لأن الواجب فيه القصاص والقيل بالردة يأتي عليه فإن رجع للإسلام وسقط قتله بالردة اقتصر منه (كان) جنى المرتد عمداً على عبد أو ذمي أو حر مسلم ثم (هرب لبلاد الحرب) واستمر بها وبقي ماله في بيت المال فيؤخذ منه أرش جنايته على العبد أو الذمي ولا يؤخذ منه شيء في جنايته على حر مسلم فلا شيء للولاة في ماله هذا رأى ابن القاسم وقال أشهب لهم إن عفو الديّة وإن شاء وأصبروا حتى يقتلوه والخلاف بينهما مبنى على أن الواجب في العمد هل هو القود فقط أو التخيير لكن قد يعترض على أشهب بأن الخيار إنما هو حيث لا مانع والقاتل ههنا لو حضر لكان محبوساً بحكم ارتداده فليس للولاة معه كلام اه واستثنى من قوله لا حر مسلم فقال (الأحد القرية) بكسر القاء وسكون الراء أي القذف لحر مسلم فلا يسقط عن المرتد بقتله لردته فيجحد للقذف ثم يقتل للردة (و) الجرح أو القتل (الخطأ) (٢٧٩) من المرتد على حر مسلم أو ذمي إذا قتل لردته أو مات قبل توبته

ومال العبد لسيده وإلا ففني وبقي ولده مسلماً كان ترك وأخذ منه ما جنى عمداً على عبد أو ذمي لا حر مسلم كأن هرب لدار الحرب الإحدى الفرية والخطأ على بيت المال كأخذه جناية عليه وإن تاب فماله له وقدر كالمسلم فيهما وقيل المستسر بلا استنابة إلا أن يجيء تائباً وماله لو أكرمه وقبل عذر من أسلم وقال أسلمت عن ضيق إن ظهر كان تَوْضِئاً وصلّى وأعاد ما مؤمّه وأدب من تشدّد ولم يؤقف على الدعاء ثم كساحر ذمي إن لم يدخل ضرراً على مسلم وأسقطت صلاة

بينه وبين ماله ويمنع من التصرف فيه ويطعم منه بقدر الحاجة من استنابته ولا ينفق منه على زوجته ولا على أولاده من الاستنابة لعسره بها فإن مات على رده ففني (و) (إن تاب) المرتد برجوعه للإسلام (فقال له) فيخلى بينهما ويمكن أن تصرفه فيه كما كان قبل ارتداده وروى ابن شعبان أنه لا يرجع إليه وهو في بيت المال والمشهور الأول (و) إن جنى المرتد على غيره عمداً أو خطأ ثم رجع للإسلام (قدرك كالمسلم فيهما) أي في الجناية العمد والخطأ (وقتل) الشخص المظهر للإسلام (المستسر) أي المخفي الكافر حداً (بلا استنابة) أي بلا طلب توبته ولا تقبل إن تاب إذ لا تعلم توبته باطنياً في كل حال (الأن يجيء تائباً) قبل الظهور عليه فتقبل توبته ولا يقتل (وقبل ذم من) أي الكافر الذي (أسلم) ثم ارتد (وقال) في اعتذاره (أسلمت عن ضيق) كخوف قتل أو حبس أو ضرب أو أخذ مال ظلماً (إن ظهر) ما اعتذر به بقرينة ولم يستمر على الإسلام بعد روال ما اعتذر به فإن لم يظهر أو استمر عليه بعده فلا يقبل ويستتاب ثلاثه أيام فإن لم يتب فيقتل (كان تَوْضِئاً) الكافر وضواً شرعياً (وصلّى) صلاة شرعية منفرداً أو مأموماً أو مأمناً ثم ارتد وقال فعلت ذلك لضيق فانه يقبل اعتذاره إن ظهر ما اعتذر به (وأعاد ما مؤمّه) صلاته وجوباً أو نهيّاً (وأدب من) أي الكافر الذي (تشهد) أي نطق بالشهادتين (ولم يؤقف) أي يطلع (على) بقية (الدعاء) جمع دعاة بكسر الدال أي أركان الإسلام الإسلام وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج ولما أوقف عليها ارتد وهذا في الطاريء على بلاد الإسلام ولم تطل أقامته بها أو المولود ببلاد الطاريء عليها الذي طال أقامته بها حتى علمها ثم نطق بالشهادتين ثم رجع فهذا مرتد لأن نطقه بهما وهو عالم بالاركان رضاهما والزامها كما يفيد كلام التوضيح وابن مرزوق وشبه في التاديب فقال (ك) شخص (ساحر ذمي) فيؤدب (ال) لم يدخل ضرراً على مسلم) فإن أدخل ضرراً على مسلم فلا يكون حكمه الغدايب بل حكمه القتل لتفضيه العهد (وأسقطت) الردة عن المكلف (صلاة

وصياما وزكاة وحجاً) فعلمنا قبل ارتداده وفي مدته بمعنى أبطلت ثوابها ولم يفعلها بمعنى أسقطت تعلقها بذمته ووجوب قضاها (و) أسقطت الردة (نذرا) نذره على نفسه قبل ارتداده فلا يلزمه وفاءه بعد رجوعه للإسلام (و) أسقطت (يميننا) حلفها قبل ارتداده (ب) اسم (الله) تعالى أو صفته فإذا حدث فيها فلا يكفرها (أو) يميننا (ب) تعليق (عنق) على فعل شيء أو تركه فنحنث فيها فلا يلزمه العتق (أو) بتعليق (ظهار) كذا قال ابن القاسم في المدونة قال فيها وإذا ارتد وعليها يمين بالله أو بعق أو ظهار فلردة تسقط ذلك عنه (و) أسقطت الردة (احصانا) تقدم من الزوجين في حال إسلامهما فن ارتدتهما زال احصانه ولا يرار احصان الآخر الذي لم يرتد ويأتفان الاحصان إذا ارتد أحدهما بعد رجوعه للإسلام وقبل احصانه فلا يرجع (و) أسقطت (وصية) تقدمت ابن عرفة في ثالث نكاحهما إن راجع الإسلام وضع عنه ما كان لله تركه من صلاة وصوم وزكاة وحدوما كان عليه من نذر أو يمين بعق أو بالله أو بظهار ويؤخذ بما كان للناس من قذف أو سرقة أو قتل أو قصاص أو غيره مما لو فعله في كفره أخذه (لا) تسقط الردة (طلاقاً) تقدمها فلو طلق زوجته ثلاثاً ثم ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد زوج قال ابن عرفة وأكثروا حملوا قول ابن القاسم أن الردة لا تسقط طلاق البتات ثم قال وقال ابن زرب أن الردة تسقط الطلاق فيجوز للمطالق ثلاثاً قبل رده نكاحها قبل زوج وحكاها اسماعيل الفاضل عن ابن القاسم وقال أبو عمر إن هذا الشهر عنه وحكى الدمياطي عنه خلافه وإنه لا تحل قبل زوج (و) لا تسقط (ردة) زوج (محال) مطلقة فلا تافدة الحمل لا تبطل أحلامها لمطابق ثلاثاً (بخلاف ردة المرأة) المطلقة ثلاثاً التي تزوجت غير مطلقة وحلت له ثم ارتدت فإن ردتا تبطل حملها المطلقة فإذا رجعت للإسلام (٢٨٠) فلا تحل لمطابق ثلاثاً حتى تنكح زوجاً آخر (وأقر كافر انتقل)

وصياما وزكاة وحجاً تقدم ونذراً وكفارةً ويمناً بالله أو بعق أو ظهار واحصاناً
ووصية لا طلاقاً وردةً محلاً بخلاف ردة المرأة وأقر كافر أنتقل لكفر
آخر وحكم بالإسلام من لم يميز لصغيراً أو جنوناً بالإسلام أبيه فقط كأن مميّزاً
المراهق والمتزوك لها فلا يجبر بقتل إن امتنع ووقف إن نه ولا سلام سايبه
إن لم يكن معه أبوه والمتنصر من كاسير على التطوع إن لم يثبت إكراهه وإن
سب نبياً أو ملكاً أو عرضاً أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخف بحقه أو غير
صفته أو ألحق به نقصاً وإن في بدنه أو خصمته أو غص من مرتبته أو وفور
علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه

من كفره (الكفر آخر)
كهودى ينصر ونصرانى تهود
أو تمجس وقوله صلى الله
عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه
محمول على دين الإسلام المعتبر
عند الله (و) إن أسلم كافر له أولاد
(حكم بالإسلام من لم يميز لصغير
أو جنون ب) سبب (إسلام أبيه
فقط) لا بالإسلام أمه وجده على
المشهور (كان مميّز) الولد الذي
أسلم أبوه فيحكم بالإسلام تبعاً لآبائه
وامتنع منه المراهق وقال (الا)

أو

المميز (المراهق) أي المقارب للبلوغ حال إسلام

أبيه فلا يحكم بالإسلام تبعاً لآبائه (و) إلا المميز غير المراهق وقت إسلام أبيه (المتزوك) جبره على الإسلام (لها) أي المراهقة (فلا يجبر) على الإسلام (بقتل إن امتنع) منه (و) إن مات أبوه أي المراهق استؤن في بارتد من أبيه الذي أسلم ومات (فيوقف ارتد) من أبيه حتى يبلغ فإن أسلم أخذه والرد لورثة أبيه (و) إن سبي مسلم مجوسياً صغيراً (حكم بالإسلام مسي) أي ماسور (تبعاً لإسلام أبيه إن لم يكن معه) أي المسي (أبوه) فإن كان معه أبوه فلا يحكم بالإسلام تبعاً لإسلام أبيه لأنه تابع لأبيه (و) المسلم (المتنصر) أي المرتد للنصرانية (من كاسير) وتاجروا سائح في أرض الكفار محمول (على الطوع) لأنه الأصل في فعل المكف فتجربى عليه أحكام المرتد من ينفق زوجته وإيقاف ماله ومنعه من ارتد مسلم قريب له أو زوج أو مولى له (إن لم يثبت إكراهه) على المتنصر بأن اشتهر على قوم كفار جبراً أسيرهم على الكفر فلا تجربى عليه أحكام المرتد (و) إن سب (أي شتم المكف) نبياً (أو) سب (ملكاً) يفتح اللام (أو عرض) بسبب من ذكر (أو لعنه) أو تمنى ضرره (أو عابه) أي نسبته للعيب وهو خلاف المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق أو خلق أو دين (أو قذفه) بنفى نسبه أو بزنا (أو استخف بحقه) باتيابه بما لا يقتضى تعظيمه تصريحاً أو تلويحاً (أو غير صفته) بأن قال أسود أو قصير أو مات بلا حية أو لم يكن بمكة والمدنية أو لم يكن قرشياً لأن وصفه بغير صفته المعلومه نفي له وتكذيب به (أو ألحق به نقصاً) في دينه أو عرضه بل (و) إن في بدنه (أو) في (خصمته) أي عادته (أو غص) أي نقص (من مرتبته أو) من (وفور) أي كمال (علمه أو) من وفور (زهده) أي اعراضه عن الدنيا (أو أضاف) أي نسب (له ما لا يجوز عليه) من معصية

الله سبحانه وتعالى (أو نسب مالا يليق بمنصبه) أي مقامه (الشريف) كعادته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (على طريق الذم) له وراضاه للبيان (أو قيل له بحق رسول الله صلى الله عليه وسلم) فلعنه أو شتمه أو دعا عليه وقيل له ما تقول يا عدو الله فقال أشد من الأول (وقال أردت برسور الله الذي لعنته (المقرب) مثلاً وجواب أن سب الخ (قتل ولم) الأولى ولا (يستتب) قتلاً (حداً) وعمل كون قتله حداً لا كفراً إذا تاب أو أنكر ما شهد به عليه ولم يكن سبه كفراً أو لا فهو كافر أهق الينا ما ذكره المصنف من قوله وإن سب إلى آخر الباب زيادة على ابن الحاجب لخصه من الشفا ولو اختصره جملة لكفاه قوله وإن نقص معصوما وإن بتعريض أو باستخفاف بحقه قتل واستثنى من قوله قتل في كل حال قوله (الأن يسلم) الساب (الكافر) أعماله أقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يجب ما قبله ويقتل الساب المسلم أو الكافر أو ظهر من حاله أنه أراد ذمه ولم يظهر منه شيء بل (وإن ظهر) من حاله (أنه لم يرد ذمه) وسبه (الجاهل أو سكر أو قهور) أي توسع ومبالغة (في) كثرة (كلامه) وقلة مراقبته وعدم ضبطه فلا يعذر بالجهل ولا بدعوى زال اللسان (وفي) قتل (من) قال لا صلى الله عليه من صلى عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (جواباً) لقول من قال له (صل) - إلى أبي عليه السلام لدعائه على الملائكة الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم (أو) في قتل من (قال) أنبياء يتهمون جواباً (لقول من قال له) (تهمني) وقد أتى فيها قاضي قرطبة ابن عبد الله بن الحاج بعدم قتله وتوقف فيه القاضي أبو محمد بن منصور لا حتمال لأنظر عبده لكونه (٢/١) أخباراً عن أنهم من الكفار وشد في تعصيده وإطالة سجنه ثم

استفحمه على أنذيب ما شهد به عليه قال عياض اختلف شيوخنا في ذلك فقال شيخنا أبو إسحاق بن جعفر يقتل لبشاعة لفظه (أو) في قتل من (قال) جواباً بل قال له قصصتي (جميع البشر يلحقهم القصص حتى النبي عليه الصلاة والسلام) فني القتل لمن صدرت عنه هذه الالفاظ وعدم القتل (قولان) في الفروع الثلاثة وحذفه من الأولى لدلالة الثالث (واستتيب في) قوله (هزم) فإن تاب ولا يقتل ويشدد أدبه ويطال سجنه والافية قتل وقال ربيع بن حبيب يقتل دون

أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصَبِهِ عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ قَتَلَ وَلَمْ يَسْتَتَبْ حَدًّا إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْكَافِرَ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذَمُّهُ إِبْهَاجٌ أَوْ سُكْرٌ أَوْ قَهْوَرٌ وَفِيمَنْ قَالَ لَا صَلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَى عَلَيْهِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَا أَنْبِيَاءَ يَتَّهَمُونَ جَوَابًا لِتَهْمِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النَّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَانِ وَاسْتَتَبَ فِي هَزَمٍ أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ أَوْ تَنْبِأًا إِلَّا أَنْ يُسَرَّ عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَدَبُ اجْتِهَادًا فِي أَذْوَاشِكُ لِلنَّبِيِّ أَوْ لَوْ سَبَّيْنِي مَلَكٌ لَسَبَّيْنَهُ أَوْ يَا ابْنَ آلِفٍ كَلْبٍ أَوْ خَزِيرٍ أَوْ عَيْرٍ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تَعِيرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدَرَعَى الْغَمِّ أَوْ قَالَ لِنَضْبَانٍ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ اسْتَشْهَدَ بَعْضُ جَائِزٍ عَلَيْهِ

(٣٦) - جواهر الأكايل - (ثاني) استنباطاً عند الامام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم (أو أعلن) أي أظهر وجهه (بتكذيبه) أي النبي صلى الله عليه وسلم في الرسالة أو غير هاف يستتاب (أو تنبأ) أي ادعى أنه نبي وأنه يوحى إليه فيستتاب لتكذيبه القرآن والحديث عياض لا خلاف في تكفير مدعى الرسالة وتقبل توبته على المشهور عن ابن القاسم وسعحنون رحمهما الله تعالى فيمن تنبأ وزعم أنه يوحى إليه أنه يستتاب كالمرتد (الأن يسر) دعوى النبوة فيقتل بلا استتابة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لا نه زديق قال أتى تائباً قبل الظهور عليه قبلت توبته (وأدب اجتهداً) قوله إن طلب منه مالا ظلماً فقال له أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم (أد) ما طلبته منك (واشك لك) قافى بعض الاشياخ بتأديبه ويضهم بقتله سئل ابن رشد عن عشار قال لرجل اغرم واشك للنبي صلى الله عليه وسلم فاجاب بان العشار القائل ما ذكر لا بدله من الادب الموجه (و) أدب اجتهداً في قوله لو سبني ملك لسببت لاظهار دعوى المبالاة بالملك ولم يقتل لعدم وقوع السب منه لملك ولا أنه إنما قصد الاقتصار لنفسه وصياها من سب الناس (أو عير بالفقر فقال) لمن غيره (تعرني به) والنبي قدرعى الغم) الامام مالك رضى الله تعالى عنه قد عرض ذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب أى ولا يقتل لأنه لم يرد تنقيص النبي صلى الله عليه وسلم بل رفع نفسه ودفع الدار عنها (أو قل) لشخص (غضباً كانه) أى وجه الغضبان (وجه منكر) اسم أحد المالكين الساتلين الميت في القبر (أو) (وجه) (مالك) اسم الملك الموكل بالنار فؤدب ان لم يقصد ذم الملك والافية قتل بلا استتابة (أو استشهد ببعض) أي (جائز)

عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) من حيث هو بشر على طريق ضرب البطل استشهاده (حجة له) أي المستشهد (أو حجة) لغيره (يؤدب بالاجتهاد) أو شبهه (أي بالانقياد) (نقص) عن نفسه (لحقه) أو تخفيف مصيبة نالته (لا على) وجهه (الأسى) أي الاقضاء به صلى الله عليه وسلم أو انتصافه له صلى الله عليه وسلم بل يقصد الترفع لنفسه أو غيره أو على سبيل التشييل ولم يقصد به عيبا ولا تنقيصا ولا سببا فيؤدب بالاجتهاد لعدم توفيره له به عليه الصلاة والسلام (كقوله) (ان كذبت فقد كذبوا) كذلك أي الرسل عليهم الصلاة والسلام أو ان أذيت فقد أذوا أو قد صبرت كما صبر أولو العزم أو كصبر أيوب وكقول المخني أنا في أمة تداركها * الله كماله في عمود وكقول حسان المصيصي من شعراء الاندلس في محمد بن عباد المعروف بالمتعمد ووزيره أبي بكر بن زيدون كان أبوبكر الرضا * وحسان حسان وابنت محمد إلى أمثال هذا كقول المعري كنت موسى وافته بنت شعيب * غير ان ليس فيكما من فقير إلى غير هذا من الامثلة فنهار لم تنصحن سبا ولا اضافت إلى الانبياء نقصا غير عجز بيت المعري ولا قصد قائلها ازراء وغضا فثا وقر النبوة ولا عظم الرسالة ولا عز حرمة الاصطفا حتى شبهه من شبه في كرامة نالها ومعرفة قصده الا تغفأ منها أو ضرب مثلا لتطبيب مجلسه أو أغلى في وصف التحسين كلامه بمن عظم الله تعالى خطره وشر ف قدره وألزم توقيره وبره ونهى عن جهر القول له وعنده فحق هذا ان درى عنه القتل الادب والسجن وقوة عزيزه بحسب شناعة مقاله ومقتضى قبيح ما نطق به وقد انكر الرشيد على أبي نواس قوله فان يك باق سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب وقال له يا ابن الخدا انت مستهزى به بصا موسى وامر باخراجه من عسكره في ليلته فالحكم في هذا ما جاءت به فتيا امامنا مالك بن انس واصحابا بدرى الله تعالى عنهم ابو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل شيئا فقال له الرجل (٢٨٢) اسكت فانك امي فقال الشاب اليس كان النبي اميا فاشنع عليه مقاله وكفره

في الدنيا حجة له أو لغيره أو شبهه لنقص لحيته لا على التآسي كان كذبت فقد كذبوا ولعن العرب أو بني هاشم وقال أردت الظالمين وشدد عليه في كل صاحب فندق قرآن ولو كان نبيا وفي قبيح لا تحذر ربه عليه الصلاة والسلام مع العلم به كان انتسب له أو احتمل قوله أو شهد عليه عدل أو لقيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابيا وسب الله كذلك وفي استنباط المسامخ خلاف كمن قال لقيت في مرضي ما لو قتلت أبا بكر

الماس واشفق الشاب مما قال واظهر الندم عليه وقال ابو الحسن اما اطلاق الكفر عليه في ضلالته خطأ لكن خطي في استشهاده بصفة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه اذا استغفر وتاب واعترف ولجا إلى ذلك فيترك لا روقله لا يتهى إلى حد قتله وما طريقه الا الادب فطوح فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه (أو لعن العرب أو لعن

(بني هاشم وقال أردت الظالمين منهم) فانه يؤدب بالاجتهاد (وشدد في) قوله (كل صاحب فندق) وعمر
 • أي محل جامع لبوت سفلي وعليها يسكنه الغرباء والتجار (قرآن) أي يقرر رجلا يزي بزوجه (و) شدد (في) نسبة شيء (قبيح) قول أو فعل (لا حدم ذريته عليه) الصلاة والسلام مع العلم به أي بنسبة وشبه في تشديد التاديب فقال (كان انتسب) شخص بانه من ذريته غير حق وسواء صرح بذلك (أو احتمل) كلامه الا انتساب له صلى الله عليه وسلم وسوء كان الا انتساب بقول أو فعل كل من عمامة خضراء له وم قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه من ادعى الذرف كذا وفي رواية أبي معصب عنه من انتسب إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم يضرب ضربا وجيعا ويشهر ويحس زمانا طويلا حتى نظرت توبته لا ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم ومع قوله ذلك كذا رضي الله تعالى عنه به ظم من طعن الماس في شرفه ويقول له له تريف في نفس الا هو لا يحدا لانتسب وان استلزم انتسابه قذف أمه بغير ابيه لانه لم يفهمه دوا انما قصده ان يشر (أو شهد عليه) باسب (عدل) واحد فقط وهو منكره (أو شهدت عليه) به (لقيف) أي ناس غير عدول (فعاق) أي منع (عن القتل) انه شهد عليه عدم تمام النصاب لشهادة في شهادة العدل وعدم العدالة في اللقيف في شدد في تاديبه ردع له ولا مثاله عن هل ما شهد به عليه (أو سب من لم يجمع على نبوته) كلقمان والخضر عليهم السلام يشدد في تاديبه (وسب صحابيا) فيما بلغ في تاديبه (وسب الله) تعالى (كذلك) أي كسب النبي صلى الله عليه وسلم في ايجاب القتل (وفي استنباط) الساب (المسامخ) في الاصل قيل سبه وعدم استنباطه (خلاف) عياض في كتاب ابن سحنون من شتم الحق سبها وتعالى من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفر به قتل ولا يستتاب المخزومي وابن أبي مسالة وابن أبي حازم لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذا اليهودي والنصراني وشبهه في الخلاف فقال (ك) قتل (من قال لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت أبا بكر

وهرم) رضي الله تعالى عنهم (لم أستوجبهم) لانسبة الجور الى الله تعالى ففي قتله وعدمه خلاف الا أن القائل بعدم القتل رأى التمتع بل عليه بالحبس والشدة في الادب والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حد الزنا وما يتعلق به (الزنا) أي حقه شرعا (وطه مكلف) أي ملزم بما فيه كلفة وهو البالغ العاقل (مسلم فرج آدمي) أي قبلا أو دبرا (لا ملك له فيه) فيخرج وطه مكلف مسلم فرج زوجته أو سر بته ويشتتر كون انتفاء الملك (باتفاق) من العلماء في المذهب وخارجة (تعمدا) أي قصدا لا نسيانا أو غلطا أو جهلا بالعين أو الحكم أي التحريم كحديث عهد بالاسلام (وان) كان (لواط) في دبر ذكر ولو مملوكا لواطئه (أو) كان اللواط (اتيان) امرأة (أجنبية) أي غير زوجته ولا امته (دبر) فانه زنا على المشهور وقال ابن القصار لواط (أو) اتيان (مبتعة غير زوجته) أي وغير أمته أو لواطئها فلا يحد من وطئ زوجته أو امته بعد موتها وان حرم نعم يؤدب (أو) اتيان (صغيرة) أجنبية (ممكن وطؤها) عادة في قبلها أو دبرها (أو) اتيان امرأة (مستأجرة لوطه أو غيره) كخدمة حره كانت أو أمة فيجد لواطئها (أو) اتيان (مملوكة) لواطئها (تعتق) عليه بمجر دملها كما به. ان علمت وبذمه وان سفلت أو أمة علق عتقها على شرائها الا أن يكون مقلدا لمن رأى توقف العتق على الحكم به (أو) اتيان امرأة اشتراها (يعلم حرينها) في نفس الامر فيجد لا نه وطئ من ليست زوجة ولا أمة له (أو) اتيان امرأة (محرمة بصهر) أي قرابة كابتنة زوجته المدخول بها واما مطلقا فيجد هذا ظاهر المدونة في النكاح الثالث لا نه نص على الحد وأطلق وفصل اللخمي في باب القذف فقال وكذلك ذات زوج أم امرأته (٢٨٣) فان كان دخل بالبت حدوا فلا يحد

لا اختلاف الناس في عقد البنت هل يحرم امها ام لا واطلق ابن الحاجب وابن هارون وابن عبيد السلام كالمدة فقال ابن عرفة اطلاقهم خلاف نقل اللخمي (أو) اتيان زوجة (خامسة) لمن في عصمته اربع زوجات عالما بتحريرها فيجد (أو) اتيان أمة (مرهونة) بلاذن راعيتها فيجد فاحرى المدونة والمعاراة ولا يحد راعيتها وان وطئها لانها ملكة (أو) اتيان أمة (ذات مغنم) من احد الجيش قبل القسمة فيجد وان كان له فيها

وَعُمَرَ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ

(باب)

الزَّنا وطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمدا وان لواط أو اتيان أجنبية بدبر أو اتيان مبيته غير زوج أو صغيرة يمكن وطئها أو مستأجرة لوطه أو غيره أو مملوكة تعتق أو يعلم حرينها أو محرمة بصهر مؤبد أو خامسة أو مرهونة أو ذات مغنم أو حرة أو مبتوتة وان بعدة وهل وان أتت في مرة أو يلا أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كان يطأها مملوكها أو مجنون بخلاف الصبي الا أن يجمل العين

نصيب (أو) اتيان امرأة (حرة) بدار الحرب أو بعد دخولها بلدا بامان فيجد (أو) اتيان مبتوتة) منه (قبل) تزوجها (ب) زوج غيره عالما بتحريرها عليه فيجد (وهل) يحدان ابنتها في ثلاث مرات بثلاث طلاقات متفرقات بل (وان أتت) أي طلقها ثلاثا (في مرة) واحدة بان قال لها انت طالق البتة أو ثلاثا لضعف القول بلزومه طلاقة واحدة في الجواب (تاويلان) فيها من تزوج خامسة أو امرأة طلقها ثلاثا أو البتة قبل أن تنكح زوجا غيره أو اختد من الرضاة أو الذسب أو شيء من ذوات المحارم عليه عامدا عالما بالتحريم اقيم عليه الحد ولا يلحق به الولدان عرفه ظاهرها سواء أو وقع الثلاث في مرة أو متفرقات وقال اصبح من نكح مبتوتة عالما فلا يحد للاختلاف فيها بخلاف المطلقة ثلاثا (أو) اتيان امرأة (مطلقة) منه واحدة أو اثنتين (قبل البناء) به افسد الا أن يعذر بجهل كافي المدونة قال فيها من طاق امرأة قبل البناء طلقه ثم وطئها وقال ظننت انه لا يبرئها مني الا الثلاث فلا يحد ان عذر بالجهالة (أو) اتيان أمة (معتقة بلا عقد) انكاحا فيجد (كان يطأها) أي المرأة (مملوكها) فيجد ان كانا بالغين ولم يعقد انكاحا اذ لا شبهة له ما فان كانا عقدا فلا يحد لانها شبهة وان فسده وقر له تعالى أو ما ملكك ابنا نكح في خصوص الرجال اذ املكوا الاماء وفي النوادر رفع امر رضي الله تعالى عنه امرأة اتخذت غلامها لوطئها فاراد جميعا فتقرأت أو ما ملكك ابنا نكح فقال تاوالت كتاب الله تعالى على غير تاويله وتركها وجز رأس الغلام وغيره (أو) مكنت امرأة عاقل رجلا (مجنونا) من نفسها فاصفا بها فيجد وان وطئ عاقل مجنونة أجنبية فيجد فقط (بخلاف) وطء الذكر (الصغير) امرأة مكنته فلا يوجب حدها واستثنى من جميع مسائل ايجاب الحد السا بقه فقال (الا أن يجهل) الواطئ في جميعها (العين) أي المرأة الموطوءة بان

وجد امرأة نائمة في منزله فظنها حليلته فوطئها فاحيلته فوطئها فلا يجد امه الجهل (أو) الجهل (الحكم) مع علمه عين الموطوءة فلا يجد (ان جهل مثله) ذلك لقرب عهده بالاسلام واستثنى من الجهل فقال (الا) الزنا (الواضح) الذي لا يجهل مثله غا لبافيه جد ولا يعتد به ككون حليلته نجيفة ووطئ سمينة أو عكسه (للمساحقة) أي محاكة امرأة امرأة أخرى حتى ينزل فليس: ناذا ليس فيه ادخال خشفة في فرج (و أدب) فاعل المساحقة (اجتهادا) أي أدبا باجتهاد الامام على ما يرى وشبه في ايجاب التأديب فقال (ك) وطئ (بهيمة) من النعم أو غيرها فانه يوجب التأديب اجتهادا (وهي) أي البهيمة التي يطئها مكلف (كغيرها) الذي لم يوطأ (في) اباحدة (الذبح) لها (والاكل) للحمها (ولا) يحد واطئ (من) أي زوجة أو امته (حرم) عليه وطؤها (لعارض حيض) ونفاس واحرام وضيام وظهار وابلأه ويؤدب لانه ليس زانيا (او) واطئ امة (مشاركة) بينه وبين غيره فلا يحد للشبهة الا انه يؤدب للحرمة (او) واطئ امة (مملوكة) له محرم عليه وطؤها انسبا ورضاعا وصهر (لا تعتق) عليه بمجرد ملكها كعتقه وخالته وبنت اخيه وام زوجته وزوجة ابنه أو ابنة فلا يحد للشبهة ويؤدب للحرمة ولد وينجز عتقه وتباع عليه ان لم تحمل خشبة عوده لو طئها (او) واطئ امة (بعدة) من طلاق زوجها او موته فلا يحد ويؤدب (او) واطئ (بذات النكاح) بنكاح مدان عقد (على ام) ها أي البنت والحال انه (لم يدخلها) أي بالام فلا يجد بان كان عقده على البنت وامها في عصمته محرم ما فسوخا نعم يؤدب (او) واطئ (أخت) بنكاح أو ملك (على أختها) كذلك فلا يحد ويؤدب (وهل) لا يحد (مطلقا) عن التقييد بكون الأخيرة برضاغ (أو) لا يحد (الا) اذا واطئ (أخت النسب) (أخت النسب) (٢٨٤) فيجد (لنحرهما) أي أخت النسب (بالكتاب) أي القرآن واما

أوالحكم أن جهل مثله إلا الواضح لا مساحقة وأدب اجتهادا كبهيمة وهي كغيرها في الذبح والأكل ومن حرم إعارض كعائض أو مشتركة أو تمؤكة لا تعتق أو معتدة أو بنت على أم لم يدخل بها أو اختها على أختها وهل إلا أخت النسب لنحرهما بالكتاب تأويلان وكأمة محللة وقومت وإن أبا أو مكرهة أو مبيعة بغلاء والأظهر والأصح كأن ادعى شراء أمة ونكل البائع وحلف الواطئ والمختار أن المكره كذلك والأكثر على خلافه ويثبت باقرار مرة إلا أن يرجع

أخت الرضاغ فحرمت بالحديث في الجواب (تأويلان) ابن العربي ليس ما حرمته السنة كما حرمه القرآن ولذا قال ابن القاسم من جمع بين المراءة وعمتها عالما بالنهي بدرا عنه الحدلان تحريره بالسنة بخلاف من جمع امرأة واختها فيحدلان تحريره بالقرآن (او ك) واطئ (أمة محللة) أي معارة له من زوجته لو طئها او معارة له من قريب او اجنبي فلا يحد لمرعاة

مطلقا

قول عطاء باباحتها (وقومت عليه) أي واطئها سواء حملت منه ام لا

لنتم له الشبهة وتنفي الاعارة المحرمة ويقدر انه وطئ امة مملوكة (وان ابا) أي امة منع سيد الامة وواطئها منه وتؤخذ منه قيمتها حاله ان كان مليا ولا يبيع عليه (او) وطئت امرأة حال كونها (مكرهة) على وطئها بخوف مؤلم من قتل او ضرب فلا يحد ويحد الزاني بها ان كان ظانعا والافنى حده خلاف (او) وطئت حرة حال كونها (مبيعة) من زوجها لغيره (ب) سبب (الغلاء) فلا يحد بان عرفة سمع عيسى ابن القاسم من جاع فباع امرأته من رجل فاقرت له بذلك فوطئها فاشترى بها انها يعززان وتسكون طلقه بائنة ويرجع المشتري عليه بشمها (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف قول ابن القاسم في المدونة لا يحد واطئ امة وفي بعض النسخ او مبيعة بغلاء على الاظهر وهو الصواب لان اختيار ابن رشد فيها لا فيما بعد الا ان المبيعة بغلاء هي المذكور في سماع عيسى وعليها تسلكم ابن رشد واما مسألة شراء الامة فذكر في كتاب القذف من المدونة البنا في اعترض الاقضي قول المصنف والاظهر أن ما نص المدونة فكيف يعزوه لابن رشد فالصواب نسخة على الاظهر لان اختيار ابن رشد في المبيعة بغلاء لا في شراء الامة (كان ادعى) الواطئ امة (وانكر) البائع ببيعها ولا يمينه للواطئ على الشراء (و) طلب من البائع يمينه على عدم البيع (فشكل البائع) عن اليمين (و) ردت اليمين على مدعى الشراء (وحلف الواطئ) انه اشترى امة فلا يحد لئبني امة وطئ امة (والمختار) للخمسي من الخلاف (ان) الرجل (المكره) على وطئ من لا يحد له وطئها بخوف من قتل او ضرب مؤلم (كذلك) أي مثل المذكور فيما تقدم في عدم حده (والاكثر) من اهل المذهب (على) خلافه أي كون المكره كذلك وهو حده (وثبت) الزنا (باقرار) منه على نفسه رجلا كان او امرأة (مرة) واحدة فلا يشترط تكراره اربع مرات واشترطه ابو حنيفة واحمد رضي الله تعالى عنهما ويحد المقر بالزنا في كل حال (الا ان يرجع) المقر بالزنا عن

أقراره فيقبل رجوعه ولا يجد (مطلقا) عن تقييده بكونه لشبهة مثال رجوعه لشبهة قوله وطئت حليلتي حائضا فظننت انه زنا فاعتزفت به فلا يجد اتفاقا ورجوعه لغير شبهة تكذيبه نفسه بلا اعتذار (أو) إلا أن (يهرب) أي المقرب الزنا قبل الشروع في حده بل (وان) هرب (في) أثناء (الحد) فيسقط الحد عنه لقوله صلى الله عليه وسلم في ما عزلما أخبروه بأنه لما أزلقت له الحجارة هرب وقال ردوني لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوه بالحجارة ورجعوه إلى أن مات هلا تركتموه أمه يتوب فيتوب الله عليه (و) ثبت الزنا على المكلف (بالبينة) وتقدم في الشهادات أن شرطها كونها أربعة برؤيا تحدث الخ وإذا شهدت البينة على امرأة بالزنا وادعت البكارة أو الرقي وشهد بذلك أربع نسوة (فلا يسقط) الحد عنها (ب) سبب (شهادة أربع نسوة ب) وجود (بكرتها) أو رقتها هذا مذهب المدونة البساطي لأن عذرتها قد تكون لداخل فلا تمنع من تغيب الحشفة دونها (و) ثبت زنا المرأة (ب) ظهور (حمل) بها (في) امرأة (غير متزوجة) حرة أو أمة (و) في غير (ذات سيد مقربة) أي الوطء بان لم يكن لها سيد أو كان وأنكر وطأها وكن لازوج لها ولا سيد من لها زوج لا يلحقه حملها أصباها أو وجهه أو عدم مضي أقل الحمل من يوم عقده (و) ان ظهر حمل بنير ذات زوج سيد فادعت أنها غصبت ف(لا تقبل دعواها الغصب) على الزنا بها (الابقرينة) دالة على صدقها كإيمان آدمي مستغيثة عند نزول الأمر بها وتقبل دعواها الاشتباه أو الغلط أو النوم لأن هذه تقع كثير إذا ثبت الزنا باقرار أو بينة أو ظهر رجل غير ذات زوج أو سيد مقربه (يرجم) الزاني (المكلف) وهو البالغ العاقل فلا يبرجم صبي ولو مرأها ولا مجنون (الحر) فلا يبرجم الرق (المسلم) فلا يبرجم الكافر ولو زنى بمسامة على المشهور (ان) كان (٢٨٥) (أصاب) أي وطئ قبل الزنا (بعدهن) أي بعد اتصافه بالتكليف

أي بعد اتصافه بالتكليف والحربة والاسلام (ب) مقد (نكاح) لا يملك (لازم) لا ينكح فيه خيار كنكاح عبد بغير إذن سيده وسفيه بغير إذن وليه ومعيب بموجب خيار (صح) أي جاز الوطء لا في نحو حيض فلا يحسن لأن المعلوم شرعا كالمعدوم حسا فالوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار فيه من بالغ حرمه لمحصن

مُطْلَقًا وَيَرْبَ وَإِنْ فِي الْحَدِّ بِالْبَيْنَةِ فَلَا يَسْقُطُ شَهَادَةُ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ يَبْكَارُ تَهَا وَيَحْمَلُ فِي غَيْرِ مُتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ وَلَمْ يُقْبَلْ دَعْوَاهَا كَالْغَصْبِ بِالْأَقْرَبَةِ يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ أَنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحِّحَ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ بُدْءَ الْبَيْنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا يُطِ مُطْلَقًا وَإِنْ عَبْدَيْنِ أَوْ كَافَرَيْنِ وَجُلِدَ الْبِكْرُ الْحُرُّ مَائَةً وَتَشْطَرُّ بِالرَّقِّ وَإِنْ قُلٌّ وَتَحْصَنَ كُلُّ ذُنٍّ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ وَالْوَطْءُ بَعْدَهُ وَغُرْبُ الْحُرِّ الذَّكَرُ فَقَطَّ عَامًا وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَفَدَكَ وَخَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ

اتفاقا وحد المحسن الرجم ويكون رجه (ب) بجملة معتدلة أي متوسطة بين التكبير الفاحش والصغر الدقيق إذ الأول يشوه والثاني يطول (ولم يعرف) الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في حديث صحيح ولا سنة معمول بها (بداءة البينة) الشاهدة بالزنا بالرجم (ثم) تنبيه (الإمام) الذي حكم به ثم ثلث الناس وحديث أبي داود والنسائي لم يصح عند الإمام قال أقامت الائمة الحدود ولم تعلم أحد منهم تولاها بنفسه ولا ألزم البينة البداءة بالرجم وشبهه في الرجم فقال (ك) رجل (لا نط) أي منسوب للواط فاعلا كان أو مفعولا فيرجم (مطلقا) عن التقييد بكونه محصنا ان كانا حرين مسلمين بل (وان كانا عبدين أو كافرين) بشرط البلوغ والعقل والطوع فلا يبرجم صغير ولا مجنون ولا مكروه ولا بالغ مكن صبييا ولا يشترط بلوغ لمفعول فيه في رجم الفاعل (وجلد) الزاني (البكر) أي الذي لم يحسن (الحر) المسلم البالغ العاقل رجلا كان أو امرأة (مائة) بسوط وضرب معتدلين (وتشطر للرق) فيجلد الزاني الرقيق خمسين ذكرا كان أو أنثى (وان قل) رقه كعبض ومدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق لأجل لقوله تعالى فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقيس العبيد على الاماء إلا فارق بينهما (و) ان كان زوجان رقيقين وأعتق أحدهما ووطئ بعد اعتاقه (تحصن كل) أي كل واحد منهما (دون صاحبه) الذي لم يعتق (ب) سبب (العتق) له (والوطء بعده) أي بعد العتق (وغرب) الزاني اليكبر (الذكر) بعد جده مائة فلا تغرب الانثى إذ في تغريبها اعانة على فسادها وتغريبها له (الحر فقط) أي دون الرقيق لتعلق حق سيده بخدمته ويمكث في بلد الغربة (عاما) كاملا مسجونا أو السجن تابع للتغريب فلا يسجن من لا يغرب كالمرأة أو الرقيق (وأجره) أي أجرة حمل المغرب من بلد الزنا للبلد الذي أريد سجنه به (عليه) من ماله (وان لم يكن له مال فن بيت المال) ولا يبعد تغريبه (كفدك) قرية من قرى (خيبر) (ك) خيبر من المدينة المنورة بانوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونهى رسول

الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى خيبر ونهى عمر رضي الله تعالى عنه من المدينة إلى فدك وإلى خيبر وعلى رضي الله تعالى عنه من الكوفة إلى البصرة وإن غرب (فيسجن سنة) بموضع تغرب به فاذا تمت السنة بخلي سبيله وإن لم تظهر توبته (فإن عاد) إلى البلد الذي زنى به قبل تمام السنة (أخرج ثانيا) وسجن إلى تمام السنة (وتؤخر) المرأة الزانية (المتزوجة لحبيضة) استبراء ولا يجعل رجما خوفا من حملها من زوجها (و) ينتظر (بالجلد) لمن هو حده (اعتدال الهواء) أي توسطه بين الحرارة الشديدة والبرد الشديد فلا يجلد في حر شديد ولا برد شديد خوفا تاديبه إلى الموت (وأقامه) أي حد الزنا رجما وجلدا (الحاكم) أقامه (السيد) على رقيقه ذكره كان أو أنثى غير أقيموا الحد ودعى مملكت أيما نكح وإن لم يتزوج الوقيق (بغير ملك سيده) بأن لم يتزوج أصلا أو تزوج بملك سيد فإن تزوج بغير ملك سيده فلا يقيم عليه إلا الحاكم (و) كان ثبوت زنا الرقيق (بغير علمه) أي السيد فإن كان يعلم السيد فلا يقيم عليه إلا الحاكم (وإن) زنت زوجته (وانكرت الوطء) من زوجها لها (بعد) أقامتها معه (عشرين سنة) ساكتة لم تذكر ترك الوطء (وخالفها الزوج) بادعاء وطء في تلك المدة (فالحكم) أي الرحم واجب عليها الظهور كذبها في انكارها الوطء عشرين سنة اذ شأن النساء عدم الصبر على عدمه خصوصاً مع طول المدة جدا وهذه المسألة (و) روى (عنه) أي الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في رجما (في الرجل) يتزوج امرأة ويطول مكثه معها (٢٨٦) بعد دخوله بها ثم تشهد عليه أربعة غدول بالزنا فيقول لم أطاها منذ

دخلت بها (يسقط) عنه الرجم ويجلد مائة ويغرب سنة (مالم يقرب به) أي الوطء (أو يولد له) ولد فيرجم (و) أولا أي الحكم المذکوران في الكتابين (على الخلاف) لا اختلاف الحكمين في مسألة واحدة اذ لا فرق بين الزوجة والزوج وعلى تأويل الخلاف هل يؤخذ بما في الرجم ويطرح ما في النكاح أو بالعكس (أو) لا خلاف بين الحكمين بل بينها وفاق (لخلاف) أي مخالفة (الزوج) الزوجة (في) المسألة الأولى فقط (أي وعدم مخالفة الزوجة الزوج في الثانية ولو خالفته لرجم ولو لم يخالفها في الأولى لم ترجم (أو) لا خلاف بينهما (لأنه) أي

فَيُسْجَنُ سَنَةً وَإِنْ عَادَ أُخْرِجَ ثَانِيَةً وَتَوْخَرُ الْمُتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ وَالْجُلْدُ اعْتِدَالُ الْهَوَاءِ وَأَقَامَةُ الْحَاكِمِ وَالسَّيِّدُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مَالِكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْوَطْءَ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا الزَّوْجُ فَالْحَدُّ وَعَنْهُ فِي الرَّجُلِ يَسْقُطُ مَالْمُ يَقْرَبُهُ أَوْ يُولَدُ لَهُ وَأَوْلَى عَلَى الْخِلَافِ أَوْ خِلَافِ الزَّوْجِ فِي الْأُولَى فَهَ ظُ أَوْلَى أَنَّهُ يَسْكُتُ أَوْلَى لَأنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عَشْرِينَ تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ مَعَهُ فَادْعِي الْوَطْءَ وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَا يَبَيِّنُ وَأَقْرَبُهُ وَادْعِي النِّكَاحَ أَوْ ادْعَاهُ فَصَدَّقْتَهُ هِيَ وَوَلِيِّهَا وَقَالَ لَمْ تُشْهِدْ حَدًّا

باب ٢٨٦

قَذْفُ الْمُكَافِّ حُرًّا

أي الزوج (يسكت) على عدم الوطء ولا يذكره غالبا لأنه عيب به والمرأة لا تسكت عليه غالبا (أو) لا خلاف بينهما مسامحا لأن المسألة (الثانية لم تبلغ) أقامة الزوج فيها مع زوجته (عشرين) سنة ولو بلغت الرجم (تأويلات وإن) وجدت امرأة مع رجل (وقالت) المرأة (زنت معه) أي الرجل (وادعي) الرجل (الوطء) أي أقرب به (وادعي) الزوجية بينهما أي كونهما زوجته ولا يثبت له عليها حدا حد الزنا برجم إن كانا محصنين أو جلدا إن كانا بكريين (أو وجدنا) أي الرجل والمرأة (يبيت) لا حد فيه سواهما (وأقرا) أي الرجل والمرأة (به) أي الوطء (وادعي النكاح) أي الزوجية بينهما ولا يثبتها ولا فاشوحد إلا أن يكونا طارئين فلا حد عليهما (وادعاء) أي الرجل أي ادعي النكاح (فصدقته) المرأة في دعواه النكاح (هي) ووليها وقال (أي الرجل والمرأة) (لم تشهد) على عقد النكاح قبل الدخول (حدا) حدان لا اتفاقهما على الدخول بلا إشهاد أو الله سبحانه وتعالى أعلم (باب ٢٨٧) في بيان أحكام القذف (قذف) بفتح القاف وسكون الذا المفعلة أحمله في اللغة الرمي إلى بعد ثم نقل شرعا إلى نسبة آدم غيره حرا عفيفا مسامحا بالغ أو صغيرة تطيق لواط لئلا يقطع نسب مسلم لا نهر ما بهما بعد ولا يصح وقد سماه الله تبارك وتعالى رميا فقال والذين يرمون المحصنات ويسمى فية أيضا من الافتراء أي الكذب وهي كبيرة جاعا وخرج أبوداود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من رمي مسلما بشيء يردسبه به حبس يوم القيامة على جسر من جسور جهنم حتى يخرج مما قاله أي يتخلص مما قاله وذلك لا يكون إلا باثباته بشهادة عدلين وهذا لا يكون فحبسه مؤبد وإضافة قذف إلى (المكاف) وهو البالغ العاقل من إضافة المصدر لفاعله فلا يحذف القاذف الصبي ولا المجنون وشرط المقدوف كونه (حرا)

فلا يحد من قذف رقاوگو نه (مسلم) فلا يحد من قذف حرا كافر اسواء كان كفراه أصليا أو بارتداد وصاله قذف (بنفى نسب عن أب أو) عن (جد) لاب صريحا كسبت ابن أليك أوجدك لا ييك أو قوله أنت ابن فلان وهو غير أبيه (لا) بنفى عن (أم) فمن قال لرجل لست ابن فلان وهى أمه فلا يحد لان أمومتها له محقة مشاهدة ففيها كذب ظاهر لا لحقه به معرفة وأبوة بأنه منظونة خفية فلا يعلم كذب نافيها فنلحق المعرفة المنفى (ولا) يحد الذي قذف حرا مسالما بنفى نسب عن أب أو جد معين (ان) كان المقدوف قد (نبذ) أى طرح عقب ولا دته مادام لم يستلحقه أحد لقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه لم يعلم متبوا الا ولد زنا فان استلحقه أحد ولحق به ثم قذفه مكلف بنفيه عنه فانه يحد (أو) قذف المكلف حرا مسالما (زنا) بالمعنى العام الشامل للواط (ان كلف) المقدوف بان كان بالغاعا قلا يحد من قذف صبيبا أو مجنوناً أو مغيبا عليه بزنا (و) ان (عف) أى صان المقدوف نفسه عن الزنا فلا يحد من قذف من ثبت عليه الزنا ففي النوادر عن الامام رضى الله تعالى عنه من قذف من جلد في زنا فلا يحد ابن القاسم ويؤدب باذنيه المسلم حال كونه (يا لة) للواط فلا يحد قافد للجبوب قبل بلوغه والعين لظهور كذبه ولا معرفة على المقدوف (و) ان (بلغ) المقدوف وصرح به وان علم من قوله كلف ليشبه به في قوله (كان) بلغت) الاثى (الوطء) أى اطاقته ولو لم تبلغ الحلم فيحد قافدا بالزنا لا لحوق المعرفة لها به ومثلها الذكر المطبق المقدوف بالواط فيه فاشترط البلوغ في القذف بالواط انما هو في الفاعل لا المفعول به (أو محمولا) قال ابن غازى هذا فى النسخ وفسر بان معطوف على قوله ان نبذوا أى كان محمولا ولا يخفاه ما فيه والذي عندي انه تصحيح وان صوابه أو مفعولا كانه قال كان بلغت الصبية الوطء أو سمي القاذف الصبي مفعولا فهو كقوله في توضيحه الظاهر انما يشترط البلوغ في اللواط اذا كان فاعلا أو ما اذا كان مفعولا به فلا وهذا أولى من الصبية في ذلك اه وفي (٢٨٧) التوضيح المحمولون بالخاء والميم المسيبون لاحد على من نقاه عن أبيه أو قال له يا ولد الزنا ويحد القاذف (وان) كان المقدوف امرأة (ملاعنة) من زوجها لرؤيتها زني او ظهور حمل نقاه عن نفسه (وابنها) أى ولد الملاعنة فمن رماها بالزنا الذي لا عنها زوجها به أو قال لا بنها يا ابن الزنا فانه يحد لان لم يثبت ولو ثبت لرجعت ولم يصح استلحاق

مُسْلِمًا بِنَفْيِ نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لِأُمٍّ وَلَا إِنْ نُبِذَ أَوْ زِنَا أَنْ كَلَفَ وَعَفَّ عَنْ وَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ بِلَا لَةٍ وَبَلَغَ كَأَنْ بَلَغَتْ الْوَطْءَ أَوْ مُحْمُولًا وَأَنْ مَلَأْنَتْ وَابْنَهَا أَوْ عَرَضَ غَيْرُ أَبِي إِنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَأَنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسَتْ بِزَانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنَكَ وَمَكْرَهَةٌ أَوْ غَيْفُ الْفَرْجِ أَوْ لَعْرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحُرٍّ أَوْ يَارُومِيٍّ كَأَنْ نَسَبَهُ لِعَمَةٍ

المدعى ولدها (أو عرض غير أب) للمقدوف فتعريض الاب بقذف ابنه لا يوجب حده وشرط حد غير الاب بالتعريض به (ان افهم) التعريض القذف بقريته كقوله لرجل في مشامة اما انافلسمت بزنا ففي الموازية انه يحد وخبر قذف المكلف الخ (يوجب) على القاذف (ثمانين جلدة) حدا واحدا (ولو كرره) أى القذف (المقدوف) واحد أو) كان قذبه (جماعة) مجتمعين أو متفرقين في مجلس أو مجالس قاموا عليه مجتمعين أو متفرقين أو قام بعضهم وسكت غيره فلا يكر حده ولا يزاد على ثمانين (الا) ان يكرره لواحد ويقذف غير المقدوف أولا (بعده) أى بعد حد القذف فيعاد الحد عليه على الاصح لا نه قذف مؤنث (و) يوجب القذف (على) القاذف (العبد) أو الامة (نصفه) أى نصف القدر المذكور وهو أربعون ومثل للتعريض فقال (ك) قوله في مشامة (لست بزنا) أو زنت عينك أو يدك أو رجلك أو أدبك فيحد لان تعريض بزنا فوجه لا زناه يسرى لجميع الاعضاء فيلزم من نسبه لبعضها نسبه له فان أراد بالعين الذات فهو من التصريح وعن أشهب لا يحد في زنت يدك أو رجلك وينكل (أو) قال لامرأة (زني مكرهه) على الزنا فيحد الا أن يثبت الا كراه عليه (أو) قوله في مشامة نا أو انت (عفيف العرج) فيحد لان تعريض بزنا مخاطب فان قال ذلك في غير مشامة فلا يحد (أو) قوله (الشخص) (عربي) أى منسوب للعرب الذين يتكلمون باللغة العربية سجية سواء سكنوا احاضرة أو يابرة (ما أنت بحر) فيحد لان نفي نسبه ابن مرزوق انظر هذا مع صحة تسليم طرية علي العرب وانهم اكن غيرهم في صحة استراقهم و ضرب الجزية عليهم قل ولم أر من ذكر ما أنت بحر سوى المصنف وابن الحاجب اه وأشار ابن الحاجب الى الجواب بان الاحكام تعتبر فيها العلية ولا عبرة بما قل وفيه نظر لان بحث ابن مرزوق في ثبوت أصل الحكم لا في توجيهه فاقاله ابن الحاجب لاسلف فيه (أو) قوله لعربي (يارومي) أو يابربري أو ياقبطي فيحد لقطعه نسبه (كان نسبه) أى الحر المسلم (لعمه) أو زوج أمه

بان قال له يا ابن فلان عمه او زوج أمه فيجد لقطعه نسبه عن أبيه (بخلاف) نسبه (أبيه) أمه فلا يوجب الحد لان الجد أب فقد صدق في نسبه له لقوله تعالى ملة أبيكم ابراهيم (وكان قال) في حق نفسه (أنا نغل) بفتح النون وكسر الفين. أمه أمه أي فاسد النسب أي ولد زانية فيجد لقطعه أمه (أو) قال على نفسه انه (ولد زنا) فيجد لقطعه أمه (أو) قال للمرأة (كياحشية) من القحيب أصله الطعن في النسب والمكر والحد ية وكانت العرب تدعو الفاجرة بالقحيب والراء أي المسال والقيح في الرئة أطلق على الزانية لانها تسعل وتنتجح رمزة بذلك لمن يريد لها فيجد وأدخلت السكاف صبغة بالتصغير وعاهرة وفاجرة اذا جرى العرف بقصرها على الزانية والا فلا حد فيه (أو) قال لرجل (يا قران) بفتح القاف وسكون الراء علم جنس لزواج الزانية لقرنه غيره معه عليها فيجد للمرأة ويؤدب للرجل (أو يا ابن منزلة الركبان) لان المرأة كانت في الجاهلية اذا طلبت الفاحشة أنزلت الركبان عندها وضابط هذا الاشتهارات العرفية والقرائن الحالية فتى وجدا حدوان اتقل العرف وبطل بطل الحد ويختلف ذلك بحسب الاعصار والامصار (أو) قال (يا ابن ذات الراية) فيجد لان المرأة كانت في الجاهلية اذا طلبت الفاحشة جعلت علي بابها راية (أو) قال (فعلت بها) أي المرأة (في عكثها) جمع عكثه بضم فسكون أي طيات بطنها من سمها فيجد عند ابن القاسم وقال أشهب لا يحد (ان نسب) المسكاف (جنسا) أي صنفا من الانسان غير العرب لمثله كقوله للرومي ياشامي أو عكسه أو أسود لمثله كقوله للبربري ياحبشي أو عكسه بل (ولو) نسب (أبيض) (٢٨٨) (لا سود) كقوله للرومي يازنجي أو عكسه (ان لم يكن) لجنس المنسوب لغيره

بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالِ أَنَا نَغْلُ أَوْ لَدُزْنَا وَكَيْلَا قَحْبَةٍ أَوْ قَرْنَا أَوْ يَا ابْنَ مَنَزِلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّايَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي عَكْثِهَا إِنْ نَسَبَ جِنْسًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لَا سُودَانَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ قَالَ مَوْلَى لِغَيْرِهِ أَنَا خَيْرٌ أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَصْلٌ أَوْ قَالَ لِمَا عَنَّا أَحَدُكُمْ زَانٍ وَحُدِّي مَا بُونُ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ وَفِي يَابَنِ النَّصْرَانِي أَوْ لَا زَرْقٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ كَذَلِكَ وَفِي مُحْنَتٍ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ وَأُدْبَ فِي يَابَنِ الْفَاسِقَةِ أَوْ الْفَاجِرَةِ أَوْ يَاحْمَارُ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَفِيفٌ أَوْ أَنْتَ عَفِيفٌ أَوْ يَافَاسِقٌ أَوْ يَافَاجِرٌ وَإِنْ قَالَتْ بِكَ جَوَابًا لَزَيْتٍ حَدَّثَ لِلزَّانَا وَالْقَذْفِ وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسَقَ

(من العرب) فان كان من العرب فعلى القائل الحد كما تقدم (أو قال مولى) أي عتيق (غيره) أي حر أصلي (أنا خير منك) فلا يحد لان وجوه الخيرية كثيرة من الدين والتخلق والخلق الآن يدل البساط على ارادة النسب (أو) قال لشخص (مالك) أصل ولا فصل (فلا يحد ولو في مشاعة) لانه لزم الافعال لا قطع النسب وقال ابن الماجشون يحد في المشاعة (ولو قال لجماعة) مسلمين احرل بالعين عفيفين عما يوجب الحد (أخذم زان) فلا يحد سواء

قاموا عليه جميعا أو أحدهم ولو ادعى انه اراده فلا يقبل الا ببيان انه اراده (وحد في) قوله لحر مسلم عفيف مطبق والقيام (ما بون ان كان) المقول له (لا يتأنت) أي لا يشبه بالانثى في كلامه وأفعاله فان كان يتأنت فلا يحد بعد ان يخلف انه اراد التأنت لا الفعل فيه (و) حد (في) قوله لحر مسلم (يا ابن النصراني) مثلا (أو) (يا ابن (الازرق) أو (الاسود) أو (الافطع) أو (الاعور) أو (الاحق) (ان لم يكن في آبائه) أحد (كذلك) في (الا تصاف بالنصرانية والزرقة الى آخر الاوصاف فان كان فيهم أحد كذلك فلا يحد لان لم يرد نفى نسبه (و) حد (في) قوله لحر مسلم عفيف مطبق (محنت ان لم يخلف) القائل انه لم يرد قذفه فان خلف فلا يحد وينكحل (و) أدب (في) قوله لحر مسلم (يا ابن الفاسقة) أو (يا ابن (الفاجرة) أو (يا حمار) (يا ابن الحمار) لارافسق الخروج عن الطاعة فابس نه في الزنا واللواط وهذا اذا لم يجر العرف بقصر الفسق على الزنا واللواط ولا فيجد (أو) قال أنا عفيف ولم يذكر في مقاليته لفظ الفرج فلا يحد ويؤدب (أو) قال لا امرأة (انت عفيفة) فيؤدب (أو) قال لرجل (يا فاسق) أو (يا فاجر) فيؤدب (و) قال (يا امرأة) بقذفه يا زنا (بك) حال كون قولها بك (جو ابال) قول قاذفها (زيت) بكسر التاء (حدث) اعترافها بالزنا) ما لم ترجع عنه (و) حدث (للقذف) ان كان قاذفها احرا مسلما عفيفا عما يوجب الحد ويسقط حده لقذفها لا اعترافها بالزنا ولا صبيغ يحدار وليس لاحد منهما الرجوع (و) ارقذف الوالد ولده (له حد أبيه) ان صرح بقذفه (وفسق) الولد أي حكم نفسه بحد أبيه بقذفه واستشكل نفسية مع الحكم بباحة حده اباه بقذفه واجيب بل المراد بتفسيقه سقوط عدالته وهو يحصل بالمباح كالمشي حافيا والا كل في السوق وقاله طرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنة ولا يقضى له بتجديده ولا يمكن منه ولا من حده في حد يبع له عليه لما يبه من العذوق وهو مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه

في اليمين في كتاب الدييات من المدونة وفي الحد في كتاب القذف وهو اظهر الاقوال (و) للشخص المذوف (القيام به) اي حد قاذفه ان علم براءة نفسه مما قذفه به بل (وان علمه) اي علم المذوف المذوف به حصل (من نفسه) لا ان القاذف افسد عريضة وكشف ستره وشبه في استحقاق القيام بحد القاذف فقال (كوارته) اي المذوف الذي مدت قبل حد قاذفه ولو ارثه القيام به ولو منعه من الارث مانع كرق و قتل وكفر ان كان قذفه في حياته بل (وان قذفه بعد الموت) فلوارثه ان قيام بحد للحقوق المعروفة وارين وارثه الذي له القيام بحد قاذفه في حياته او بعد موته فقال (من ولد) للمذوف شمل البنين والبنات (وولده) شمل بنى الابن وبناته وان سفل ولد ولد (واب) للمذوف (واييه) اي الاب وان علا (واكل) من الوالد وولده والاب واييه (القيام) به اي حد قاذف المورث ان كان اعلى درجة من غيره او مساو ياله بل (وان حصل) اي وجد (من هو اقرب منه) اي القائم كابن الابن مع الابن والاب وقد تقدم قول المدونة والا بحد كالا قرب (و) للمذوف (العفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) سواء كان عفو عنه شفقة عليه ولا رادة الستر على نفسه (او) العفو عنه (بعده) اي بعد بلوغ القذف الامام فيجوز (ان اراد) بالمذوف بالعفو عن قاذفه (سترا) على نفسه من شهرة نسبة ما قذف به اليه او ثبوت عليه (وان قذف) القاذف اي حصل منه قذف آخر للمذوف او لا او غيره (في اثناء حده) الغي ما تقدم من حده (ابتدى) حده (لهما) أي القذفين في كل حال (الا ان يبقى) من الحد الذي قذف في اثنا عشر عدد (يسير في كل الاول) ويستأنف الحد الثاني والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان احكام السرقة وما يتعلق بها (تقطع) يد السارق (اليميني) من كوعها (٢٨٩) الى المفضل الذي يلي الابهام كما بينته

السنن وقيدت به اطلاق الاية المحتملة كونه منه او من المرفق او من المنكب و بدى باليميني لانها المباشرة للاخذ غالبا من مكلف مسلم او كافر حر اورد كراؤني (ونجسم) أي نجعل عقب قطعها في زيت مغلي (بالبار) لتسد افواه عروقها فينقطع سيلان الدم منها للثبات في به فيموت واستثنى من البدن باليميني فقال (الا لئلا) أي فساد باليميني ابن عرفه وفي المدونة ان سرق ولا يمين له او له شلاء قطعت رجلاه اليسرى قاله الامام مالا رضى الله تعالى عنه ثم عرضت عليه فحماها وقال تقطع

وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثُهُ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأَيِّهِ وَكُلِّ الْقِيَامِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ أَقْرَبُ وَالْعَفْوُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سِتْرًا وَإِنْ حَصَلَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَى لَهَا إِلَّا أَنْ يَبْقَى يَسِيرٌ فَيَكْمُلُ الْأَوَّلُ (باب)

تُقَطَّعُ الْيُمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِسَالٍ أَوْ تَقْصُ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى وَحِجَى لِيَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رِجْلُهُ ثُمَّ عِزْرٌ وَحُبْسٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ أَمَامًا أَوْ غَيْرَهُ يُسْرَاهُ أَوْ لَا فَالْقَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ فَرَجْلُهُ الْيُمْنَى بِسَرِقَةِ طِفْلِ مِنْ حِرْزٍ

(٣٧ - جواهر الاكليل - ثاني) يده اليسرى اهل قال ابن القاسم وقوله في الرجل اليسرى أحب الى وبه أقول (أو) (لمقص) أكثر الاصابع) كثلثة خلقة أو بقطع وأولى كلها (فتقطع رجلاه اليسرى) من مفضل السكعين كما في الحرا بة وبه قول الأئمة ومضي عليه العمل وعن علي كرم الله وجهه من معقد الشراك ليعقب يمشي عليه (وحجى) قطع الرجل اليسرى في صورة شلل اليميني (ل) اثبات قطع (يده اليسرى) وأما في صورة نقص أكثر أصابع اليميني فلم ينج فيها قطع رجلاه اليسرى (ثم) ان سرق ثانيا من قطعت رجلاه اليسرى في سرقته الاولى لئلا يمتد أو قصصها أكثر الاصابع تقطع (يده اليسرى) (ثم) ان سرق ثانيا تقطع (رجلاه) اليميني فهذان مرتبان على المستثنى فقط وليس مرتبان على المستثنى منه لان صحيح الاعضاء الاربع اذا سرق ثانيا بعد قطع يده اليميني في سرقته الاولى تقطع رجلاه اليسرى ليكون قطعا من خلاف ثم تقطع في الثالثة يده اليسرى ثم تقطع في الرابعة رجلاه اليميني (ثم) ان سرق السارق بعد الرابعة (عزر) أي ضرب ضربا شديدا باجتهاد الامام (وحبس) حتى تظهر نوبته أو يموت (وان تعمد أماما أو غيره يسراه) أي السارق (أولا) أي في السرقة الاولى عالم ان الواجب قطع يده (فالقود) أي القصاص حق للسارق علي من تعمد قطع يسراه أولا (والحد) أي قطع يد السارق اليميني (باق) عليه فلا يسقط عنه قطع يسراه عمدا (و) ان قطع الامام أو غيره اليسرى أولا (خطا) أجزاء) قطعها عن قطع اليميني (ف) ان سرق ثانيا من قطعت يده اليسرى خطا فتقطع (رجلاه اليميني) ليسكون قطعه من خلاف ومساواة تقطع اليميني (ب) سبب (سرقة طفل) أي شخص صغير لا يعرف ما يراد به ذكر كان ذلك الطفل أو أنثى (من حرز) أي من محل

حفظ (مثله) أي نظير الطفل المسروق كدراهم أهله وقريتهم فان كان لا يخرج من دار أهله فهي حرزه وان كان يخرج من الدار الى القرية ولا يمتد الى القرية فاقرية حرزه (او) سرقة (ربع دينار) شرعى (او) سرقة (ثلاثة دراهم) شرعية حال كون ربع الدينار والدرهم الثلاثة (خالصة) من النش بنحو نحاس ولو كانت دنية المعدن فلا يقطع في غير الخالص ولوراج رواج الخالص (أو) سرقة (ما) أي عرض (يساويها) أي يساوي العرض الدراهم الثلاثة الخالصة باعتبار منفعة شرعية ولا عبرة بمنفعة غير شرعية كآلة لهو وتعتبر القيمة (بالبلد) المسروق فيه والمعتبر في التقويم المنفعة المباحة (شرعا) فلا في قطع آلة لهو قيمتها ثلاثة دراهم لصنعها الا أن يساوي خشبها بعد كسره ثلاثة دراهم (وان) كان المسروق مباحا في الاصل (كماء) منقول لحرز من بحر وحطب من غابة وماح من معدن وكل من موات (و) حيوان غير كلب (جارج) لصيد قيمته ثلاثة دراهم (لتعليمه) اصطياد الوحش (او) يساويها (جلده) الذي ينتفع به (بعد ذبحه) فلا يقطع سارق السبع الا اذا كانت قيمة جلده بعد ذبحه تساوي ثلاثة دراهم لان لربها بيع ماذكى منها (او) سرقة (جلد ميتة) بعد دبحه (ان زاد دبحه) في قيمته (نصابا) ثلاثة دراهم بان كانت قيمته قبل دبحه درهمين وصارت بعده خمسة دراهم او فهم منه انه لا يقطع سارقه قبل دبحه ولو كانت قيمته نصابا وهو كذلك لان منفعته حينئذ غير شرعية (أو) سرقة ربع دينار او ثلاثة دراهم (ظنا) أي ظنهما السارق حين أخذهما من الحرز (فلوسا) محاسن لا تساوي ثلاثة دراهم ثم تبين انه ربع دينار او ثلاثة دراهم فيقطع ولا يعذر بظنه (أو) ظن (الثوب) المخرج من حرزه الذي لا يساوي ثلاثة دراهم (فارغا) من الدنانير والدراهم ثم تبين ان فيه نصابا (٢٩٠) ذهبا او فضة او عرضا يساوي ثلاثة دراهم فيقطع عملا بما تبين او

سرق نصابا (و) شركة صبي) او مجنون له في اخراجه من حرزه فيقطع المكاف وحده وليست شركة غير المكلف عند ابدرا الحد عنه (لا) يقطع السارق ان اخرج النصاب من حرزه بشركة (اب) او أم لصاحب المسروق لدخوله مع من له شبهة قوية في المسروق ولا يقطع سرقة (طير) يساوي ثلاثة دراهم (لا جابته) اداعي لا للحنه وریشه لانها منفعة

مثله أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويها بالبلد شرعا وان كماء أو جارج لتعليمه أو جلده بعد ذبحه أو جلد ميتة ان زاد دبحه نصابا أو ظنا فلوسا أو الثوب فارغا أو شركة صبي لا أب ولا طير لا جابته ولا ان تكمل بمرار في ليلة أو اشترى كافى حمل ان استقل كل ولم ينبه نصاب ملك غير ولو كذبه ربه أو أخذ ليلا وادعى الارسل وصدق ان أشبه لا ملكه من مرتين ومستأجر كملكه قبل خروجه محترم لا حرم طنبور

الا

غير شرعية (ولا) يقطع (ان تكمل) النصاب المخرج من حرزه

(بمرار في ليلة) أي يوم واولى في ليال وایام (او اشتراكا) أي السارقان (في حمل) النصاب واخراجه من حرزه فلا يقطعان (ان) كان قد (استقل) أي قدر (كل) منهما بحمله وحده بدون اعانة الاخر (ولم ينبه) أي كلا منهما (نصاب) من المسروق اذا قاما فان لم يستقل كل منهما بحمله فليقطعان لا هما حينئذ كسارق واحد وكذا ان استقل كل وناب كلا نصاب وشرط القطع سرقة ربع دينار او ثلاثة دراهم او ما يساويها كونها في (ملك غير) السارق فلا يقطع من سرق ملكه ولو تعاق به حق غيره كرهون ومؤجر ومعارو يقطع من ثبتت عليه السرقة ان صدقه ربه بل (ولو كذبه) أي السارق في اقراره فالسرقة (ربه) أي مالك المسروق (أو أخذ) أي ضبط السارق (ليلا) ومعه نصاب اخراجه من حرزه (وادعى) السارق (الارسل) من صاحب الحرز ليأتى له بالنصاب الذي اخراجه فيقطع ولو صدقة صاحب الحرز حملا له على الشفقة عليه (وصدق) السارق في دعوى الارسل (ان شبه) في دعواه الارسل له بقرائن الاحوال بأن جرت عادة صاحب الحرز بارساله ودخل من الباب وخرج منه غير مستتر في وقت يحتمل ارساله فيه عادة فلا يقطع (سركة) أي السارق (من مرتين) له متوَق به في دينه (ولا) يقطع بسرقة ملكه من (مستأجر) بكسر الجيم أو مستجير له او ودخ شنده (كملكه) أي ملك السارق النصاب بارث أو هبة أو شراء (قبل خروجه) أي النصاب من حرزه فلا يقطع ومفهومه انه ان ملكه بعد خروجه من حرزه فانه يقطع وهو كذلك وشرط القطع سرقة ربع دينار او ثلاثة دراهم او ما يساويها كونه من مال شخص (محترم) كسالم او ذمي فلا يقطع من سرق من حرب بارضه او بارضنا بلا تأخير (لا) يقطع بسرقة (خمر) لانها ليست مالا وتجبر اراققتها (وطنبور) آلة لهو وجوقة عليها اسلوك من نحاس يمر عليها بفضيب من نحاس فيحصل لها صوت

مطرب فلا يقطع سرقتها في كل حال (الأن يساوي) الطنبور (بعد كسره) وذهاب منفعة (نصاباً) ثلاثة دراهم (و) شرط القطع
 بسرقة ما يساوي ثلاثة دراهم جواز بيعه فلا يقطع سرقة (كتاب) مأذون في اتخاذ حراسة ماشية أو زرع أو اصيد (مطلقاً) عن
 التقييم بعد التعليم والنهي عن قبضته (و) لا يقطع سرقة نحو (أضحية) وهدي وفدية وجزاء صيد (بعد ذبحها) أو نحوها ومفهوم بعد
 ذبحها أنه إن سرقتها قبل ذبحها فإنه يقطع وهو كذلك (بخلاف) سرقة (لحمها) أو جلودها (من فقير) تصدق بها عليه أو غني أهدي له
 فتوجب القطع وشرط القطع بسرقة ما تقدم كونها من مال شخص (تام الملك لا شبهة) قوية (له) أي السارق (فيه) أي الممسوق فلا
 يقطع الوالد بسرقة مال ابنه ولا السيد بسرقة مال مكانه ولا رب الدين من غريمه الماطل أو الجاحد فيقطع من سرق مما لا شبهة له
 فيه قوية بأن لم تكن له فيه شبهة أصلاً بل (وان) سرق ماله فيه شبهة ضعيفة بأن سرق (من) بيت المال أو الغنمة (التي هو من أهلها)
 إذا حيزت لأنها إنما تستحق بالقسم (أو) سرق من مال (شركة) بينة وبن غيره فيقطع (ان حجب) المال المسروق منه (عنه) أي
 السارق بأن أودعاه عند غيرهما أو اختص غير السارق بحيازته ووضع يده عليه (و) ان (سرق فوق حقه نصاباً) كتمسكه من اثني
 عشر (لا) يقطع (الجاد) بسرقة من مال ولد ولده ان كان لاب بل (ولو) كان جداً (لام) لشبهته القوية في مال ولد ولده (ولا) يقطع
 من سرق (من) مال غريم له (جاحد) لحقه الذي عليه قدره (أو) من غريم مقر بما عليه له (ماطل) أي مؤخر لدفع ما عليه
 مع قدرته عليه وطلبه منه لأن له شبهة قوية في مالهما (مخرج) أي المسروق (من حرز) أي محل حفظ (بأن لا يعد) الشخص
 (الواضع) المال فيه (مضيعة) أي مكان (٢٩١) لا ينسب من وضع المال فيه لتعريضه

للضياع ان خرج السارق من
 الحرز بل (وان لم يخرج
 هو) أي السارق من الحرز
 فالمعتبر خروج المال لا السارق
 ولا يشترط دخوله الحرز فان
 أدخل عصاة مثلاً وأخرج بها
 نصاباً قطع وسيأتي الإشارة لشاة
 مثلاً بالهاف فتخرج فيقطع (أو)
 ابتلع السارق في الحرز (درا)
 جمع درة أي أو يساوي ثلاثة

الأن يساوي بعد كسره نصاباً ولا كتاب مطلقاً وضحية بعد ذبحها بخلاف
 لحمها من فقير تام الملك لا شبهة له فيه وان من بيت المال أو الغنمة أو مال
 شركة ان حجب عنه وسرق فوق حقه نصاباً بالجد ولو لا من جاحد
 أو مماطل لحقه مخرج من حرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعة وإن لم يخرج
 هو أو ابتلع دراً أو أدهن بما نحصل منه نصاباً أو أشارك إلى شاة بالهاف
 نخرجت أو اللحد أو الخباء أو ما فيه أو حانوت أو فنائها أو محمل أو ظهر دابة
 وإن غيب عنهم أو يجرين أو ساحة دار لا جنبي إن حجر عليه كالسفينة

دراهم وكذا كل ما لا يفسد بالتلاهي كذهب وفضة وخرج من الحرز فيقطع ومفهوم دراهم لو ابتلع فيه ما يفسده لا ابتلاع كالطعام
 والشراب وخرج فلا يقطع وهو كذلك وان ضمنه وأدب (أو أدهن) السارق في ظاهر بدنه (بما) أي طيب كركب (محصل)
 أي يجتمع (منه) ما قيمته (نصاب) ثلاثة دراهم إذا سلبت من بدنه فيقطع (أو أشار) السارق وهو خارج الحرز (إلى شاة) مثلاً
 في حرزها (بالهاف) ما تلف به نخرجت الشاة من الحرز بسبب اشارته إليها فيقطع (أو اللحد) أصله حفرة بقدر المائت تحت
 جانب القبر القبلي والمراد به هنا ما يسد به فيه من لبن أو آجر أو خشب أو حجر لعلاقة الجاورة والمحلية (أو) سرق من (حانوت)
 ممدود أي الخيمة ونحوها (أو) سرق (ما) أي المال الذي (فيه) فيقطع لأن الخباء حرز لنفسه ولما فيه (أو) سرق من (حانوت)
 ويسمى في عرف مصر دكاناً (أو) سرق من (فنائها) أي ما قرب من الخباء والحانوت فما اعتيد وضعه فيه فهو حرزه فيقطع سارقه
 منه كالسارق من نفس الخباء والحانوت (أو) يسرق من (محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أي ما يركب فيه على ظهر الدابة
 منزلاً بالارض وأما الذي على ظهر الدابة فهو داخل في قوله (أو) يسرق مما على (ظهر دابة) واقفة كانت أو سائرة ليلاً أو نهاراً فيقطع
 سارق ما في الخباء أو الحانوت أو فنائها أو محمل أو ظهر دابة ان حضر معهن أصحابهن بل (وان غيب عنهن أو) بسرقة تمر (بجرين) الموضع
 المعد لتجفيف نحو التمر ودوس الحبوب وتذريتها ويقال له اندر (أو) يسرق من (ساحة) أي فسحة (دار) وتسمى عرصه وفي عرف
 مصر حوشاً لأنها حرز لما شأنه أن يوضع فيها (أ) شخص (أجنبي) أي غير ساكن فيها فيقطع (ان حجر عليه) في دخولها
 (ك) السارق من (السفينة) حكم السرقة منها بين أهلها كحكم السرقة من محض الدار المشتركة ففي المدونة ان سرق بعض الركاب
 فيها من متاع بعض وهو على متاعه يقطع وان لم يخرج بما سرق منها وان سرق بعد قيامه عن متاعه فلا يقطع ولو خرج به منها وان سرق

اجنبي متاعا وصاحبه عليه يقطع ولو أخذ قبل خر وجهه منها على اختلاف واوان سرق وصاحب المتاع ليس عليه فلا يقطع اتفاقا ان اخذ قبل خر وجهه منها وان خرج باسرق منها يقطع وان لم يكن صاحب المتاع على متاعه (أو) سرق من ساحة (خان) ويسمى في عرف مصر وكالة يقطع لانه حرز بالنسبة الاتقال ولا يقطع سارق الخفيف منها لانه غير حرز بالنسبة له (أو) سرق (زوج) ذكر أو انق من مال زوجته الخروز (فيها) أي مكان (حجر عنه) بعلق لا بمجرد الكلام ومفهوم حجر عنه انه ان سرق أحد هاهنا مال الآخر الذي لم يحجر عنه فلا يقطع وهو كذلك (أو) سرق دابة من (موقف دابة) معتاد لها فيقطع سواء أوقف به (لبيع أو غيره) كحفظهم أو حرزها (أو) سرق الكفن من (قبر) فيقطع لانه حرز للكفن (أو) سرق كفن ميت مرمى به (بجحر) فيقطع لانه حرز (ل) كفن (من رمى به) أي البحر مكفنا فكل من القبر والبحر حرز (ل) كفن فيقطع سارق من احدهما ومفهوم الكفن انهما ليسا حرزين لغيره كالدفن أو رمى معه فلا يقطع سارقه من اخذ هاهنا القبر ليس حرزا معتادا للمال (أو) سرقة (سفينة) واقفة (برساة) أي بحل رسها ووقوفها فوجب الققطع سواء قرب من البلد أو بعد (أو) سرقة (كل شيء) بحضرة صاحبه لانه حضرته حرز له كان صاحبه نائما أو لا كان المسروق فوقه أو تحته أو في كده أو جيبه أو بازائه وأوصل هذا سارق رداه صفوا نرضى الله تعالى عنه لما قبل له من لم ياجر هلاك فقدم المدينة ونام في المسجد وتوسد رداه فاخذه سارق من تحت رأسه فاخذه صفوا وجاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله ﷺ بقطع يده فقال صه وان لم أرد هذا يارسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ فها قبل أن تأتيني به (أو) سرق طعاما (٢٩٢) من (مطمر) أي موضع منخفض في الارض لخزن الطعام ويها

وخان الا يقال أو زوج فيا حجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبر أو بحر لمن رمى به لكفن أو سفينة برساة أو كل شيء بحضرة صاحبه أو من مطمر قرب أو قطار ونحوه أو ذك باب المسجد أو سقفه أو أخرج قناديله أو حصرة أو بسطة أن تركت به أو حمام أن دخل للسرقة أو نقب أو تسور أو بحارس ليأذن له في قلب وصدق مدعي الخطأ أو حمل عبدا لم يميز أو خدعه أو أخرجه في ذي الاذن العام لمحل له لا اذن خاص كضيف مما حجر عليه ولو خرج به من جميعه ولا ان نقله

عليه تراب حتى يساوى الارض فيقطع انه (قرب) المطمر من المساكن لان بعد على المنقول ابن عرفة سمع ابن القاسم من سرق مطامير في فلاة اسلمها ربها واخفاها فلا يقطع وما كان بحضرة اهله معروفا يقطع سارقه (أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار) بكسر القاف أي دواب ربط بعضها ببعض حال سيرها فيقطع بحمل شيء منها وبينوته به (ونحوه) أي القطار كسوقها مجموعة (أو ازال) السارق (باب المسجد) ولم

عن موضعه ولم يخرج (أو) أزال (سقفه) عن محله فيقطع في كل منهما (أو أخرج قناديله) أي المسجد منه فيقطع كان عليه غلق أو لا ابلا أو نهار أو قال أشبه لا يقطع للاذن له في دخوله (أو) أخرج (حصرة أو) أخرج (بسطة) ويقطع (ان تركت فيه) ليلا ونهارا دائما فان كانت ترفع منه في غير اوقات اجتماع الناس للصلاة وتركت في غيرها فسرقت فلا يقطع سارقها (أو) سرق من (حمام) نصبا من آلاته أو من ثياب الداخلين فيقطع (ان) كان (دخلاه) للسرقة لا ليتجسس (أو نقب) حائطه ودخل من النقب وسرق (أو تسور) أي تخطف سورته وسرق منه سواء كان للحمام حارس أم لا وسواء أخرج المسروق أم لا (أو) دخل الحمام من بابه ليتجسس وهو (بحارس) لثياب الداخلين (لم يأذن) الحارس السارق (في قلب) لثياب الداخلين لمعرفة ثيابه فسرق ثياب غيره فيقطع واما ان اومأ الحارس ان له ثيابا اشتبهت عليه بغيرها فاذن له في القلب فليس ثياب غيره فلا يقطع لانه خائن لا سارق (و) ان لبس شخص ثياب غيره وادعى الخطأ (صدق مدعي الخطأ) ان كانت تشبها (أو حمل) السارق (عبدا لم يميز) وأخرجه من حرزه فيقطع (أو) ميز العبد (أو) خدعه) السارق ان قال له اشتريتك مثلا حتى أخرجه من حرزه فيقطع (أو أخرجه) أي أخرج السارق النصاب (في) بيت (ذی الاذن) في دخول (للعام) لكل من حاجة كالخليفة والفاضل والمفتي من محل محجور عليه (لمحله) أي الاذن العام فيقطع لانه أخرجه من حرزه الى غيره ولا يقطع من سرق من محل الاذن العام (لا) يقطع من سرق من دار ذي اذن (خاص كضيف) ومعزوم لنحو ولية فسرق (لما) أي بيت (حجر عليه) في دخوله وأولى من محل الاذن فلا يقطع ان اخذ في الدار قبل خروجه بالمسروق منها بل (وان خرج) به (من جميعه) أي البيت لانه خائن لا سارق (ولا) يقطع (ان نقله)

أي النصاب من موضع لا خرف في حرزه ولم يخرج منه وهذا مفهوم قوله سابقا يخرج من حرزه (ولا) يقطع (في) أخذ (ما) أي حلى أو نضوه (على صبي) غير مميز (أو) أخذ (ما) معه (أي الصبي غير المميز) ونحوه (أي الصبي في عدم التمييز كجنون ابن الحاجب إذا لم يكن مع الصبي حافظ فأن كان معه حافظ فهو حرز له وإلا عليه ولأمه (ولا) يقطع (على) شخص (داخل) حرز غيره لسرقة ما فيه (تناول) النصاب (منه) أي الداخل الشخص السارق (الخارج) من الحرز بأدخال يده وأخذ من الحرز ويقطع الخارج وان أخرجه الداخل قطع وحده ابن حارث اتفقوا في السارقين يكون أحدهما من داخل الحرز والاخر من خارجه فيخرج الداخل يده الى خارج الحرز بالمناولة الخارج انه لا قطع على الخارج فلو أدخل الخارج يده الى داخل الحرز فأعطاه الداخل المال فقال ابن القاسم يقطع الخارج وقال أشهب يقطعان معا (ولا) يقطع (ان اختلس) أي أخذ المال في غفلة صاحبه وفريه وهو يراه (أو) ان (كابر) السارق رب المال وادعى انه ملكه وأخذ منه فلا يقطع لانه ليس بسارق ولا حارب ولا غاصب (أو) وجده صاحب الحرز فيه فتركه وذهب (ليأتي بن يشهد عليه) فأخرج السارق المال من الحرز وذهب به فلا يقطع عند ابن القاسم وقال أشهب يقطع (أو أخذ دابة) أو قفها صاحبها (باب مسجد) فلا يقطع وكذلك الخنا والحام لانها ليست حرزا لها اذا لم يكن معها حافظ والا فيقطع (أو) أو قفها في (سوق) غير يبيعها بقرينة ما تقدم وليس معها حافظ فلا يقطع سارقها (أو) أخذ (ثوبا) منشورا على حائط داره بفضة داخلها وبعضه بالطريق) فلا يقطع ان جاز به من بعضه الذي بالطريق لدرء الحد بالاشبهة تغليباً لبعضه الذي بالطريق فان جاز به من بعضه الذي بداخل الدار فيقطع لا تنفائ الشبهة حينئذ (أو) أخذ (ثمرا) (معلقا) على شجرة فلا يقطع في كل حال

(الا يعلق) عليه لحفظه بان كان في حائط له باب (في) يفي قطعة وعدم قطعه (قولان) البناء فالقطع ليس بمنصوص وانما هو مخرج الزمة الاخمد لابن المواز فكان من حق المصنف أن لا يساويه بمقابله (والا) أن يسرق الزرع (بعد حصده) والتمر بعد جذه (في) فيه ثلاثة اقوال الاول فيه القطع

ولم يخرج منه ولا فيما على صبي أو معه ولا على داخل تناول منه الخارج أو ان اختلس أو كابر أو هرب بعد أخذه في الحرز ولو ليأتي بمن يشهد عليه أو أخذ دابة يباب مسجد أو سوق أو ثوباً ببعضه بالطريق أو ثمر معلقاً لا يعلق فقولان ولا بعد حصده فتأثمتها ان كدس ولا ان نقب فقط وان التقيا وسط النقب أو زبطه فجذبه بالخارج قطعاً وشرطه التكليف فيقطع الحر والعبد والمعاهدون لمنهم إلا الرقيق كسيده وثبتت باقراره ان طاع والا فلا ولو أخرج السرقة أو عين القليل وقبل رجوعه ولو بلا شبهة وان رد اليمين

والثاني لا قطع فيه (ثالثها) أي الاقوال فيه القطع (ان كدس) أي ضم بعضه لبعض لاشبهه ما في الحرز فان لم يكس و بقيت كل ثمرة تحت شجرتها وكل قنة بموضع حصدها فلا قطع فيه لاشبهه المعلق عليها وحل الخلاف اذا لم يكن يعلق أو حارس والا ففقه القطع اتفاقاً ولا يقطع السارق (ان نقب) الحرز (فقط) أي ولم يخرج منه شيئاً لان غايته انه هتكه وعرض ما فيه للضياع وعليه ضمان ما يخرج من النقب حيث لم يخرج بحضرة ربه (وان التقيا) السارقان الداخل في الحرز والخارج عنه المتعاضدان على السرقة بمناولة الداخل الخارج وكانت المناولة يدها (وسط النقب) قطعاً معا (أو زبطه) الداخل بحبل أو غيره (فجذبه بالخارج) وأخرجه من الحرز قطعاً أي الداخل والخارج (وشرطه) أي قطع السارق المفهوم من قوله تقطع اليمين (التكليف) أي بلوغه وعقله وطوعه ذكر اكان أو أثنى حرا كان أو ورقاً مسالماً كان أو كافراً ذمياً أو معاهداً (فيقطع الحر والعبد) والمسلم والذمي (و) الحربي (المعاهدون) (سرقوا) (لمثلهم) في الرقية أو الذممة أو المعاهدة لان السرقة من الفساد في الارض فلا يقر عليها احد والحد حق لله تعالى لا للمسرور منه (الا الرقيق) (السارق) (اسيده) فلا يقطع لخبر عبدكم سرق متاعكم (ونثبت) السرقة على السارق (بالاقرار) منه على نفسه (ان طاع) باقراره ولم يكره عليه (والا فلا) تثبت عليه به (ولو أخرج) (المسكوك) (السرقة) أي الشيء المسروق الذي اتهم هو بسرقة (أو عين القليل) الذي اتهم هو بقتله لا حتمال ان السارق او القاتل غيره وأنه أقر به كاذباً ليخلص من ألم الضرب ونحوه (وقبل رجوعه) أي من أقر بالسرقة طائعا عن اقراره ان كان رجوعه لاشبهة كأخذت مالى المودع او الموهون او المغصوب خفية فظننت ذلك سرقة بل (ولو) رجع (بلا شبهة) مقتضية لرجوعه عن اقراره بان قال انه كذب في اقراره وهو مقيد بما اذا لم يكن المقر به عبداً أو عينا أو لا يقطع ولو رجع عن اقراره وانما يقبل رجوعه بانسبته الى القطع واما الغرم فلا بد منه (وان) ادعى شخص بلي أخبر بالسرقة فانكرها ولا بينة للمدعى فطلب من المدعى عليه اليمين (رد اليمين) على المدعى

(حلف الطالب) العيّن قال نعم بلا قطع (أو شهد) على المدعي عليه بالسرقه (رجل وامرأتان) قال نعم بلا قطع (أو شهد شاهد واحد) وحلف المدعي معه قال نعم بلا قطع (أو أقر السيد) على عبده بالسرقه (قال نعم) للمال المدعي به على المدعي عليه (بلا قطع) في المسائل الأربع (ووجب) على السارق (رد المال) المسروق لاستحقاقه (ان لم يقطع) لقلة المال عن النصاب أولاً منه من غير خرز أو لرجوعه عن اقراره الخ موانع القطع رداً (مطلقاً) عن التقييد ببقاء المال بعينه أو استمرار يساره (أو قطع) السارق (ان) (أيسر) السارق أي استمر يسره (اليه) أي قطعه (من) حين (الاخذ) للمسروق فان أعسر فيما بينهما وقتاً ما سقط عنه الغرم للثلاثي جمع عليه عقوبتان قطع يده وشغل ذمته (وسقط) عن السارق (الحد) أي قطعه للسرقه (ان) سقط (المدعي) المطلوب قطعه لها كان اليد اليمنى أو غيرها وكان سقوطه (بأمر) (سماوي) أو بجناية أو قصاص بعد السرقه (لا) يسقط (الحد) (توبة) من السارق عن السرقه (و) لا يسقط (عدالة) أي صيرورة السارق عدلاً (وان طال زمنها) أي التوبة والعدالة لا نه حق لله تعالى (وتداحلت) حدود ترتب علي مكافئ حصول أسبابها منه أي قام بعضها مقام بعض وكفى عنه (ان اتحد) أي استوي (الموجب) جنسا وقدر (ك) حد (قذف و) حد (٢٩٤) (شرب) لمسكر اذ كل منهما ثمانون جادة فان شرب وقذف وجد ثمانين لاجلها كفى للآخر (أو تكرر) الموجبات بكسر الجيم من نوع واحد كتكرر الزنا أو الشرب أو

فحلف الطالب أو شهد رجل أو امرأتان أو واحد وحلف أو أقر السيد قال نعم بلا قطع وإن أقر العبد قال عكس ووجب رد المال إن لم يقطع مطلقاً أو قطع أن أيسر إليه من الأخذ وسقط الحدان سقط المضو بسماوي لا يتوبة وعدالة وإن طال زمانهما وتداحلت إن اتحد الموجب كقذف وشرب أو تكرر

(باب)

المحارب قاطع الطريق لمنع سلوك أو أخذ مال مسلم أو غيره على وجه يتعدى معه الغوث وإن انفرد بمدينته كمن سقى السيكران لذلك ومخادع الصبي أو غيره ليأخذ ما معه والدخول في ليل أو نهار في زقاق أو دار قاتل ليأخذ المال فيقتل بعد المناشدة إن أمكن ثم يصلب فيقتل أو ينفي الحر كالزنا والقتل أو تقطع يمينه ورجله اليسرى ولأهـ وبالقتل يجب

القذف أو السرقه فيكفى واحد والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان حقيقة المحارب وأحكامه (المحارب) أي حقيقة شرعاً (قاطع الطريق لمنع سلوك) أي مرور بها (أو) قاطع الطريق (لا أخذ مال مسلم أو غيره) من المصوبين كذبي ومعاهد والبضع أخرى من المال فمن خرج لا خافة السبيل قاصد الغلبة على الفروج فهو محارب لأن الغلبة عليها أقبح من الغلبة على المال وقاطع الطريق لمنع سلوك الخ محارب إن تعدد (وان تفرق) هذا إذا

كان قاطع الطريق بفلاة بل وإن كان (بمدينة) استظهر ابن عاشر أن في كلام المصنف مبالغتين أي وإن تفرد وإن كان بمدينة ففي المدونة من كابر رجلا على ماله بسلام أو غيره في زقاق أو دخل على حريمه في المهرجكم عليه بحكم الحراة (كمن سقى السيكران لذلك) أي أخذ المال ابن عرفة في المدونة ساقى السيكران محارب وظاهر الموازنة إنما يكون محاربة إذا كان ماسقاه بموت به (و) كمن مخادع الصبي أو غيره من البالغين بأن يتحيل عليه حتى يصل به لموضع تتعذر فيه الاغابة (ليأخذ ما) أي المال الذي (معه) يتخوفه بقتل أو غيره فهو محارب (و) كمن الدخول في ليل أو نهار في زقاق أو دار (و) قاتل الدخول أهل الزقاق أو الدار (ليأخذ المال) فهو محارب وإذا تعرض المحارب للمسافر (فيقتل) بفتح التاء (بعد المناشدة) بالله تعالى على تخفية السبيل ندباً بان يقول له ناشدك الله ألا ما خليت السبيل (ان أمكن) نشده بان لم يعاجل بالقتال والأفلا تندب مناشدته (ثم) ان أخذ المحارب قبل توبته فيقتل أو (يصلب) على نحو جند نخلة بلا تنكيس حيا (فيقتل) كذلك مصلوبا (أو ينفي الحر) لا الرقيق (ك) ينفي (الزنا) في كونه كمثل خير من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وحبسها بما ينفي اليه السكن إلى ظهور توبته أو موته (أو تقطع يده) اليمنى (ورجله اليسرى) ليكون قطعه من جهتين مختلفتين قطعاً (ولأهـ) بكسر الواو أي متوالي بلا تفرق ولو خيف موته لأن القتل أحد حدوده فان عاد لها بعد قطعه قطعت يده ورجله اليقينتان ولأهـ (وبالقتل) من المحال حال حرايته (يجب)

أَيُّ يَمِينٍ (قَتْلُهُ وَلَوْ) قَتَلَ (كَافِرًا) أَوْ هَبْلًا لَا تَلِيْسُ قَهْرًا بَلْ لَتَأْتِيهِ مِنَ الْغَنَاءِ فِي الْأَرْضِ أَنْ يَهْلِي بِمَاهِرَةٍ (وَلَوْ بِأَمَانَةٍ) الْحَارِبُ الْآخَرُ
بَضْرِبٍ أَوْ امْسَاكٍ بَلْ وَلَوْ لَمْ يَنْ أَدَامًا لَمَعَ الْقَاتِلُ وَلَا يَسْتَعِظُ عَنْهُ الْقَتْلُ (وَلَوْ جَاءَ) الْحَارِبُ حَالُ كَوْنِهِ (تَائِبًا) مِنْ حِرَابَتِهِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ
تَوْبَتُهُ حَقُّ الْمَقْتُولِ (وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ) الْمَلْتَوَلِ الْحَارِبُ (الْعَفْوُ) عَنْهُ لَا نَقْلُهُ لَيْسَ قَهْرًا صَابًا (وَنَدْبٌ) لِلْإِمَامِ مَرَاعَاةَ حَالِ الْحَارِبِ الَّذِي
لَمْ يَقْتُلْ فَيَمِينٍ (لَذِي التَّدْبِيرِ) فِي الْحَرْبِ وَالْخِلَاصِ مِنْ شِدِّ يَدَيْهَا بِحَيْثُ صَارَ مَرْجَعًا فِي ذَلِكَ (الْقَتْلِ) بِالْإِصْبَاحِ أَوْ بِهِ ابْنِ رَشْدَانِ كَانَ الْحَارِبُ
مَنْ لَهُ الرَّأْيُ وَالتَّدْبِيرُ فَوَجَّهَ اجْتِهَادُ قَتْلِهِ أَوْ صِلَابُهُ لِأَنَّ الْقَطْعَ أَوْ النَّهْيَ لَا يَدْفَعُ ضَرَرَهُ (وَلَذِي) (الْبَطْشِ) أَيْ الْقُوَّةَ وَالشَّجَاعَةَ (الْقَطْعُ)
مِنْ خِلَافٍ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ بِهِ (وَلَاغِيَرُهَا) أَيْ مَنْ لَمْ يَقْتَصِفْ بَتْدِيرُ وَلَا بَطْشُ الضَّرْبِ وَالنَّفْيِ (وَلَنْ وَقَعَتْ) الْحِرَابَةُ (مِنْهُ وَلَتَلَتْ) أَيْ غَلَطَتْ وَبَدَمَ
عَلَيْهَا (النَّفْيُ وَالضَّرْبُ) ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُمَا وَلَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَتَمَّ النَّفْيُ وَيَضُرُّهُمَا أَنْ شَاءَ (وَالْتَعْيِينَ) لِأَحَدِ الْحُدُودِ الْآرَبَةَ حَقُّ
(لِلْإِمَامِ) بِالْمَصْلَحَةِ لَا بِاتِّبَاعِ هَوَاهُ (لَا مَنْ قَطَعَتْ يَدَهُ وَنَحَوَهَا) كَالْعَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْأَذْنِ ابْنُ الْحَاجِبِ التَّعْيِينَ لِلْإِمَامِ لِأَنَّ قَطْعَ يَدِهِ أَوْ
فَقْعَتِ عَنْهُ (وَلَوْ) أَنَّ كَانَ الْحَارِبُونَ جَمَاعَةً وَأَخَذُوا أَحَدَهُمْ (غَرَمَ كُلِّ) أَيْ كُلِّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ (عَنِ الْجَمِيعِ) جَمِيعَ مَا أَخَذُوهُ غَرَمًا (مُطْلَقًا) عَنْ التَّقْيِيدِ
بِكَوْنِهِ قَبْلَ مَجِيئِهِ تَائِبًا أَوْ بَقَاءِ مَا أَخَذُوهُ بِيَدِهِمْ (وَأَتْبَعَ) الْحَارِبُ بِالْمَلِكِ الَّذِي أَخَذَهُ حَالُ حِرَابَتِهِ تَائِبًا (كَ) اتِّبَاعِ السَّارِقِ (بِالسَّرِقَةِ) فِي
أَنَّهُ أَنْ قَطَعَ بِشَرِّطِ اسْتِمْرَارِ سِرِّهِ مِنْ يَوْمٍ أَخَذَ لِمَالٍ لَوْ قَطَعَهُ وَأَنْ لَمْ يَقْطَعْ لَا يَشْتَرِطُ (٢٩٥) ذَلِكَ (وَلَوْ) أَنَّ أَحَدَ الْحَارِبِينَ وَمَعَهُ مَالٌ
أَخَذَهُ مِنَ النَّاسِ بِالْحِرَابَةِ (دَفَعَ مَا)

قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ أَوْ بِأَمَانَةٍ وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ وَنَدْبٌ لَذِي التَّدْبِيرِ
الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَطْعُ وَلِغَيْرِهِمَا وَلَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَمَّ النَّفْيُ وَالضَّرْبُ وَالتَّعْيِينَ
لِلْإِمَامِ لَا بَلَّغَتْ يَدَهُ وَنَحَوَهَا وَغَرَمَ كُلِّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ جَمِيعَ مَا أَخَذُوهُ غَرَمًا (مُطْلَقًا) عَنْ التَّقْيِيدِ
وَدَفَعَ مَا بِيَدِهِمْ أَنْ طَالِبُهُ بَعْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ وَالْيَمِينِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنْ
الرَّفَقَةِ لَا لِأَنَّهُمَا وَلَوْ شَهِدَا اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُسْتَشْتَرِ بِهَا ثَبَتَتْ وَلَمْ يَلْعَانِيَا
وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِتْيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا أَوْ تَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ

﴿ بَابٌ ﴾

بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمُسْكِرُ جَنْسَهُ طَوْعًا بِالْعَذْرِ وَضُرُودًا وَظَنَّهُ
غَيْرًا وَإِنْ قُلَّ أَوْ جَهْلَ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحَرَمَةِ لِقُرْبِ عَهْدٍ

عَنْ شَخْصٍ مَعْرُوفٍ بِاسْمِهِ وَرَفَعَ الْإِمَامُ شَخْصًا وَادْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ فُلَانُ الْحَارِبِ (وَشَهِدَا اثْنَانِ) عَدْلَانِ يَعْرِفَانِ عَيْنَهُ (أَنَّهُ) أَيْ ذَلِكَ
الشَّخْصُ (بَلَّغَ) الْمُسْتَشْتَرِ بِهَا (أَيَّ الْحَارِبَةِ) ثَبَتَتْ (الْحَرَابَةُ) عَلَيْهِ أَنْ عَايَنَاهَا مِنْهُ بَلْ (وَأَنْ لَمْ يَعَايِنَاهَا) أَيْ الْعَدْلَانِ الْحَرَابَةَ مِنْهُ فَيَقِيمُ
الْإِمَامُ حَدَّهَا عَلَيْهِ (وَسَقَطَ حَدُّهَا) أَيْ الْحَرَابَةُ عَنِ الْحَارِبِ (بِإِتْيَانِ) الْحَارِبِ إِلَى (لَا) إِمَامٍ حَالُ كَوْنِهِ (طَائِعًا) تَائِبًا مِنْ حِرَابَتِهِ قَبْلَ
أَخْذِهِ وَاتَّقَدَّرَ عَلَيْهِ (أَوْ تَرَكَهُ) أَيْ عَمِلَ الْحَرَابَةَ الدُّخَى (هُوَ) أَيْ الْحَارِبُ (عَلَيْهِ) وَاسْتَفْغَلَهُ بِمَا جَعَلَهُ يَدُونَ إِيَّانِ الْإِمَامِ الْحَطَّابِ
أَذَا سَقَطَ حَدُّ الْحَرَابَةِ بِالْإِسْقَاطِ قَالُوا دَمِيرٌ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرَحٍ أَوْ مَالٍ وَاللَّهُ سَبَّحَهُ وَنَعَالِي أَعْلَمُ ﴿ بَابٌ ﴾ فِي بَيَانِ حَدِّ شَارِبِ
الْمُسْكِرِ وَأَشْيَاءُ تَوْجِبُ الضَّمَانَ وَدَفْعُ الصَّائِلِ يَجِبُ (بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ) فَلَا يَحْدُ الْكَافِرُ أَنْ أَظْهَرَ بَلْ يُؤَدَّبُ (الْمُسْكِرُ) فَلَا يَحْدُ الصَّبِيُّ وَأَمَّا
يُؤَدَّبُ أَصْلَاحًا وَلَثَلًا يَعْتَادُهُ فَيُشْرَبُ بِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَلَا الْجُنُونُ (مَيْسَكِرُ جَنْسَهُ) أَيْ يَغِيبُ الْعَقْلَ دُونَ الْخَوَاسِ مَعَ نَشْوَةِ وَطَرِبَ وَأَنْ لَمْ
يُسْكِرْ شَخْصَهُ لَقَلَّتْهُ أَوْ اعْتِيَادَهُ سِوَاكَانِ عَصِيرٍ عَنَبٍ أَوْ قَبِيْعٍ زَيْبٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ رُطْبٍ أَوْ سِرَاوٍ عَسَلٍ أَوْ حَنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ ذَرَّةٍ أَوْ أَرَزٍ
(طَوْعًا) بَلَّا كَرَاهٍ فَلَا يَحْدُ الْمُسْكِرُ (بِالْعَذْرِ) كَنَسِيَانٍ أَوْ عَاطِلٍ فَلَا يَحْدُ النَّاسِي وَلَا الْغَائِلُ (وَلَوْ) (بِالضَّرُورَةِ) فَلَا يَحْدُ مِنْ شَرِّهِ لَا سَاعَةَ
عَصَا (وَلَوْ) (ظَنَّهُ) أَيْ الْمَشْرُوبَ (غَيْرًا) لَمْ يَسْكِرْ جَنْسَهُ فَلَا يَحْدُ مِنْ ظَنِّهِ لَبْنًا أَوْ عَسَلًا أَوْ نَبِيْدًا غَيْرَ مُسْكِرٍ وَيَهْدَقُ أَنْ كَانَ مَا مَوْأَى غَيْرَ
مَتَمٍّ وَشَرِبَ الْمُسْكِرُ دَائِمًا يَسْكِرُ جَنْسَهُ بِالْعَذْرِ يَوْجِبُ الْحَدَّ أَنْ كَثُرَ بَلْ (وَأَنْ قُلَّ) فِي الْمَدْوْنَةِ يَسْكِرُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
(أَوْ جَهْلٌ وَجُوبَ الْحَدِّ) وَسِوَاكَانِ الْحَرَمَةِ (أَوْ) جَهْلُ (الْحَرَمَةِ) قُرْبُ عَهْدٍ مِنْهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ لِكَوْنِهِ يَدُو بِالْمَقْرَأَةِ الْكِتَابِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ

أَيُّ مِنَ النَّاسِ بِالْحَرَابَةِ (دَفَعَ مَا) أَيْ
الْمَالِ الَّذِي وَجَدَ (بِيَدِهِمْ) لِمَنْ
طَلِبَهُ (أَيَّ) ادْعَى أَنْ الْمَالُ لَهُ
أَخَذَهُ الْحَارِبُونَ مِنْهُ بِالْحَرَابَةِ أَنْ
شَهِدَتْ لَهُ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ مِنْ غَيْرِ الرَّفَقَةِ
فَيَدْفَعُ لَهُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ وَأَنْ لَمْ تَشْهَدْ لَهُ
بَيِّنَةٌ بِهِ يَدْفَعُ لَهُ (بَعْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ)
لَا حَتْمًا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ لِغَيْرِهِ أَنَّهُ لَهُ
(وَلَوْ) (بَعْدَ الْيَمِينِ) مَنْ طَالِبُهُ أَنَّهُ لَمْ
يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ بِمَخْرَجٍ شَرْعِيٍّ
(أَوْ) يَدْفَعُ لِمَنْ طَلِبَهُ (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ)
عَدْلَيْنِ (مِنْ الرَّفَقَةِ) أَنَّهُ لَهُ (لَا) تَقْبِلُ
شَهَادَةَ الرَّجُلَيْنِ (لَا) نَفْسَهُمَا لَا مَهَا
دَعْوَى (وَلَوْ) اشْتَهَرَتْ الْحَرَابَةُ

ومثله يجمل ذلك فلا يرفع عنه الحد لان الاسلام فشافلا أحد يجمل شيئا من حدوده (ولو) كان (حنفيا) أى قلة الامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه (شرب النبيذ) الغليل الذى يسكر كثيره فانه يحد ولا تقبل شهادته (وصحح خلافة) اي عدم حد شارب النبيذ المسكر واخذ الذى يقام على المكاف بشرب ما يسكر جنسه (ثمانون) جلدة يضربها (عند صحوه) من سكره فان ضربها قبله أعيدت بعده (وتشطر) الحد اي سقط نصبه (بالرق) فيجلد الرقيق ذكرا كان أو أنثى أربعين جلدة (أن أقر) المسلم المكلف بشرب ما يسكر جنسه (أو شهدا) عليه أى عدلان (بشرب) لما يسكر جنسه فيجلد فيهما اتفاقا وان رجع عن اقراره لشبهة قبل رجوعه ففي الواضحة اعترف أبو حنيفة في شعره بشرب الخمر فاراد عمر رضى الله تعالى عنه جلده فقال صدق الله وكذبت قال الله تعالى في الشعراء وانهم يقولون ما لا يفعلون فعزله عن العمل (أو شهدا على) (شتم) لرائحة مسكر من المسلم المكلف غير المعذور فيحد (وان خولفا) أى العدلان في شهادتهما برائتهما بان شهد عدلان آخران انها ليست رائحتها لان المثبت يقدم على النافي (وجاز) شرب المسكر (لا تراه) عليه بخوف قتل او قطع او ضرب او حبس أى انتفت حرة ته لان المسكر غير مكلف كالجنون فلا يتعلق بفعله بجوار ولا غيره من الاحكام التكليفية (و) جاز (لا ساعة) لفصحة ايقن الموت بها صونا لحياة النفس (لا) يجوز للمسكر (ادواء) ان كان باكل أو شرب بل (ولو) كان (طلاء) أى دها ناعلى ظاهر الجسد (والحدود) التى بالجلد كلها (بضرب) لا رمى ولا حذف (وسوط) لا عصا وصفته كونه من جلد واحد وليس له رأسا وكون (٢٩٦) رأسه لينا ويضرب على الظهر والكتفين دون سائر الاعضاء

<p>ولو حنفياً يشرب النبيذ وصحح نفيه ثمانون بعد صحوره وتشطر بالرق وان قل ان أقر أو شهدا يشرب أو شتم وان خولفا وجاز لا كراه واسأفة لادواء ولو طلاء والحدود بسوط وضرب معتد لين قاعدة بالاربطة وشدة يد بظهره وكتفيه وجرد الرجل والمرأة مما بقي الضرب ونذب جعلها في قفة وعزر الاى مام لعصية الله أو لحق آدمي حبسا ولو موكب بالقامة ونزع العمامة وضرب بسوط أو غيره وإن زاد على الحد أو أتى على النفس وضمن ما سرى كطبيب جمل أو قصر أو بلا اذن معتبر ولو اذن عبد بفصد أو حجارة أو ختان وكتا جيج</p>	<p>حال ككون الحدود (قاعدة) لا قائما ولا محدودا (بلا ربط) له بشىء (و) بلا (شد) أى ربط يضطرب اضطرابا لا يصل للضرب معه الى موضعه ويضرب (بظهره) وكتفيه دون غيرهما من جسده (وجرد الرجل والمرأة مما بقي الضرب) من الثياب وظاهره تساويهما وظاهر المدونة ان الرجل لا يترك عليه شىء وفى العتبية ويجرد الرجل للضرب ويترك للمرأة ما يستر جسدها ولا يقيها الضرب (و) اذا</p>
---	---

حدث المرأة (نذب جعلها في قفة) حال حدها ويجعل تحتها تراب مبلول للستر (وعزر الامام) أى الخاتم خليفة كان أو نائبه أى ادب وعاقب (لعصية الله) تعالى التى لا حد فيها حق لا دمي وذلك كتمديد الفطر برهضان لغير عذر (أو لحق آدمي) كشتته أو ضربه ولا يخلو عن حق الله تعالى اذ من حق على كل مكف تركه اذاه لغيره وايضا بالحق لمستحقه لكن لما كان هذا القسم انما ينظر فيه باعتبار حق الادمي جعل قسما للاول فمن فعل شيئا من ذلك فيعزره الامام بحسب اجتهاده (حبسا ولو ما) أى توبيخا بالكلام (وبالقامة) من الجلاس أى امره بالوقوف على قدميه والذاس جلوس (ونزع العمامة) عن رأسه (وضربا بسوط أو غيره) كعصا ودرة يجوز التعزير بالضرب بسوط أو غيره ان كان اقل من الحد أو قدره بل (وار زاد) الضرب (على الحد) الشرعى وفى العتبية امر الامام مالك رضى الله تعالى عنه بضرب شخص أربعين سوطا وجمع صبي بجر داف تنفخ ومات ولم يستعظم ذلك مالك وسواء سلم المعزر (أو أتى) نهز به (على النفس) بان مات منه ان ظن الامام سلامته (و) الا (ضمن ما يسر) أى ترتب على تعزيره فان مات ضمن ديتته وان تلفت له منفعة ضمن ديتها وفى المجموعة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه معالم الكتاب والصنعة ان ضرب صبيها ما يعلم الا من منه لادبه فمات فلا يضمن وان جازبه الادب ضمن ما أصاب به وشبهه في ضمان ما سرى فقال (كطبيب جهل) قوا اعد الطب فداوى بغير علم وأتلف المريض عمد أو أته أو أحدث به عيبا فانه يضمن (أو) علم قوا اعد التطبيب و (قصر) فى طبيبه فسرى للتلف أو التعيب فانه يضمن (أو) علم قوا اعد التطبيب ولم يضر وطبيب مريض (بلا اذن) منه فالتلف ما وعي به فانه يضمن (أو) طبيب باذن (غير معتبر) لسكونه من صبي أو رقيق اذا كان الاذن فى قطع يده بلا بل (ولو اذن) من لا يعتبر اذنه (بفصد أو حجارة أو ختان) فدى الى تلف أو عيب فانه يضمن (وكتا جيج)

أي إيقاد (نار في يوم) أي وقت ریح (عاصف) أي شديد فاحرق شيئا فانه يضمه من أججها (وكسقوط جدار مال) أي حدث ميلا نه ميلا نا غير ظ. هر بعد بنائه مستقيما فان كان بناه ما تلافى سقط على شيء فالتلفه فانه يضمه مطلقا (وأنذر) أي أعلم ميلا نه وطلب باصلاحه (صاحبه) وأشهد عليه عند قاض أو نحوه ممن له النظر في ذلك انه ان لم يتداركه وسقط على شيء فانه يضمه (وامكن تداركه) بمضي زمن يمكن ترميمه أو هدمه أو اسناده فيه ولم يفعل حتى سقط فانه يضم ما تلفه فان لم ينذر أو لم يمكن تداركه بعد الا نذار بان سقط عقبه فلا يضم (أو عضه فسل) العضوض (يده فقلع) العضوض (اسنانه) أي العاض الحطاب هذا معطوف على ما فيه الضمان ولم يعين ما الذي يضمه هل دية اسنانه أو القود وفي التوضيح في قول ابن الحاجب ولو عضه فسل يده ضمن اسنانه على الاصح يعني دية اسنانه والا صح عبر عنه المازري وغيره بالمشهور ونقل ما قبله عن بعض اصحاب وهو أظهر ما في الصحيحين عن عمر ان ابن حصين رضي الله تعالى عنه ان رجلا عض يدرجل فترع يده من فيه فوقع ثنيته فاختصم إلى رسول الله ﷺ فقال أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لا دية لك زاد أبو داود وان شئت ان تمكنه من يده فيعضها ثم تزعها من فيه ابن الموارز الحديث لم يروه مالك ولو ثبت عنده لم يخافه وتأوله بعض شيوخ المازري على ان العضوض لم يمكنه الزرع الا بذلك وحمل تضمين الاصحاب على من أمكنه الزرع بحيث لا تنقلع اسنان العاض فصارت معدية في الزيادة فذلك ضمنه والقضم الكل اليابس والفحل ذكر الابل (او نظر) شخص (له) أي الشخص الذي في بيته المغلوق عليه بابه (من كوة) يفتح الكاف أي طاقة (فقصد) (٢٩٧) المنظور إليه (عينه) أي الناظر برميها بنحو

حصاة أو نخسها بنحو عود ففقاها (فالقود) أي القصاص من عين المنظور له حق للناظر (والا) أي وان لم يقصد المنظور عين الناظر بان قصد مجرد زجره فصادف عينه (فلا) قود على المنظور وفي عين الناظر الدية على عاقلة المنظور وشبه في نفى الضمان في الجملة لان المنفى في المشبه به ضمان القود فقط واما ضمان الدية فهو ثابت كما علمت والمنفى في المشبه ضمان القود والدية معا فقال (كسقوط ميزاب) من بيت على نفس أو مال فالتلفه فلا شيء

نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ وَكُسُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأُنْذِرَ صَاحِبَهُ وَأَمَكْنَ تَدَارُكُهُ
أَوْعَضَهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كَوَّةٍ فَقَصَدَ عَيْنَهُ وَإِلَّا فَلَا
كُسُوطٍ مِزَابٍ أَوْ بَغَتِ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرِّهَا قَائِمًا لَطْفِيهَا وَجَازَ دَفْعُ صَائِلٍ
بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْقَاسِمِ وَإِنْ عَنْ مَالٍ قَصَدَ وَقْتَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ
لَا جُرْحٌ أَنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَرَبِ مِنْهُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَمَا تَلَفَهُ الْبِهَائِمُ لَيْلًا فَعَلَى رَبِّهَا
وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِقِيَمَتِهِ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ لَا نَهَارَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ
وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارَعِ وَالْأَفْعَلُ الرَّاعِي

﴿باب﴾

(٣٨ — جواهر الاكلیل — ثاني) على صاحبه (أو بغت) بفتح الواحدة وسكون الغين المعجمة أي فجع (ريح لنار) موقدة وقت سكونها فاشتعلتها ونقلتها حتى أحرقت نفسها أو مالا فلا ضمان على موقدها (كحرقها) أي النار شخصها (قائما لطفها) خوفها على نفسه أو بيته أو زرعها أو ماله فلا يضمه موقدها (وجاز) أي لا يمنع (دفع) آدمي مكلف أو وصي أو مجنون أو غيره (صائل) أي مقبل على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله (بعد الا نذار) أي الاعلام بانه ان لم يندفع عنه يقتله (للقاهم) للخطاب لا المجنون وبهم ان كان الدفع عن نفس أو حريم بل (وان عن مال) ويدفعه بغير قتله ولا يقصد قتله فان أدى دفعه الى قتله فلا شيء على الدافع (هو) جار للدافع (قصد قتله) أي الصائل أولا (ان علم) الدافع (انه لا يندفع) عنه الصائل (الا به) أي قتله (لا) يجوز (جرح) من المصول عليه للصائل (ان قدر) المصول عاياه (على الهرب) من الصائل (بلا مضرة) تلحقه فيجب هر به منه ارتكابا لا خف الضرر ين وان لم يقدر عليه فله دفعه بما يقدر عليه (وما) أي الزرع والتمر الذي (التلفته البهائم) من المزارع والحوائط (ليلا) لانهار (فعلى ربها) ضمانه لتفريطه في منعها ان كان ما تلفته قدر قيمتها أو أقل منها بل (وان زاد) ما تلفته (على قيمتها) عند ابن القاسم وهو المشهور ويقوم ما أفسدته قبل تمامه (على الرجا) اسلامته من الجائحة حتى يتم (والخوف) من اصابتها قبل تمامه (لا) يضمّن ربها ما تلفته (نه) ان لم يكن معها راع (و) ان (سرحت) أي أطلقته لتزعى (بعد) بضم الواحدة أي في محل بعيد عن (المزروع والا) أي وان كان معها راع (ف) الضمان (على الراعي) ان فرط في منعها عن المزارع والله اعلم ﴿باب﴾ في بيان احكام

الاعتاق وما يتعلق به (انما يصح اعتاق مكاف) العتق ارتفاق الملك من الرقيق واللام في الملك للحقيقة ورفع الحقيقة يستلزم رفع جميع افرادها وهو من افضل اعمال البر ولد اشعر كفارة لقتل وغيره في صحيح مسلم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى بكل ارب منها ارباؤه من النار زاد البخارى حتى الفرج بانخرج وقد اجتمعت الامة على منع عتق غير الادمى لانه من السائبة الحرمه بنص اقرآن واصله ان تناق (مكاف) من اضافة المصدر لقوله فلا يصح اعتاق صبي ولا مجنون (بلا حجر) على المكاف في الرقيق الذى أعتقه (و) بلا (احاطة دين) بمال المعتق بالكسر فان أحاط الدين بماله (و) أعتق رقبة كاف (لغيره رده) أى الاعتاق وبيع الرقيق في الدين ان استغرق جميعه (او) رد (بعضه) ان لم يستغرقه كله كاعتاقه من قيمته عشرين والدين عشرة فلرب الدين رد اعتاق نصفه وبيعه في الدين أن وجد من يشتري نصفه والاي بيع جميعه ورد عتق المدين ثابت لغريم في كل حال (الا ان يعلم) الغريم اعتاق مدينه ويسكت (ويطول) زمن سكوتها وهل الطول بمضى زمن يشتر فيه العتق بالحريه ونثبت له فيه أحكامها من ارث وقبول شهادة ونحوها أو بمضى أربع سنين قول ابن القاسم وابن عبد الحكم ابن غازي ينبغي أن يكون يطول معطوفا ولا بالواو بشهادة المنقول (أو) الا أن (يفيد) السيد (مالا) في بالدين ولم يرد العتق حتى أعسر ثم قام الغريم فليس له رد عتقه (ولو) أفاده بعد بيعه من السلطان بخيار وقبل (نفوذ البيع) رد البيع ونفذ عتقه ومفعول اعتاق المضاعف لقاعله (رقيقا لم يتعلق به) أى الرقيق (حق) لغريمه عتقه (لازم) بأن لم يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق غير لازم بان كان لسيده اسقاطه عنه كدين تدانته بغيره انه فان تعلق به حق لازم لمرتبه أو لاجنى عليه أو لرب دين صح اعتاقه وتوقف لزومه على امضاء ذي الحق ويكون الاعتاو (به) أى بمادة (٢٩٨) لفظ اعتاق كعتقتك وانت معتق وانا معتقك (أو ب) مادة (فك الرقبة)

انما يصح اعتاق مكاف بلا حجر وإحاطة دين ولغيره رده أو بعضه الا أن يعلم أو يطول أو يفيد مالا ولو قبل نفوذ البيع رقيقا لم يتعلق به حق لازم به وبفك الرقبة والتحرير وإن في هذا اليوم بلاقرينة مدح أو خاف أو دفع مكس وبلا ملك أو سبيل لي عليك الأجواب وبكوهبت لك نفسك وبكاسقني أو اذهب أو اغزب بالنية وعتق على البائع ان علق هو والمشتري على البيع والشراء وبلا اشتراء الفاسد في ان اشتريتك كأن

من الرقبة نحو فكنت رقبتك من الرقية أو أنت مفكوك منها أو أنا فالك لها منها (و) بمادة (التحرير) نحو حررتك وأنت محرر أو أنا محرر لك وأنت حران أطلقه أو قيده بالدمام والابدل (و) ان قيده بزمن بان قال أنت حر (في هذا اليوم) أو الشهر أو العام فيكون حرا أبدا ولا يبغي تقييده وفي المدونة

ان قال له أنت حر اليوم من هذا العمل وقال اردت عتقه من العمل لا الحرية صدق في ذلك بيمينه اه حال كون الصبيغة الصريحة بما تقدم ((بلاقرينة) تصرفها عن ارادة العتق كمقام (مدح) للرقيق على عمل حسن او ذم له على عمل قبيح فان قال أنت حر في مقام مدحه او ذمه وقال اردت مدحه او ذمه فلا يعتق بذلك (او خلف) بضم الخاء وسكون اللام أى مخالفة لسيده فيما أمره به أى أنت تفعل فعل الحر في العصيان وعدم الانقياد بان خالفه وعا نده فقال له أنت حر وقال لم أرد عتقه وانما أردت زجره والتهكم به فلا شيء عليه (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (لا ملك) لي عليك (أو لا سبيل لي عليك الا) ان يقول ذلك (لجواب) له في عدم مطاوعته وعدم انقياده لا مروه ونهيه فيصدق ولا يعتق عليه (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (كوهبت لك نفسك) وأعطيتك نفسك (و) يحصل الاعتاق ايضا (ب) قوله لرقيقه (كاسقني) ناويا به اعتاقه (أو) بقوله له (اذهب) ناويا به ذلك (أو) بقوله له (اغزب) اي ابعده (بالنية) للاعتاق باسقتي وما بعده وهى كنايةات خفية وأما وهبت لك نفسك فكناية ظاهرة يحصل بها الاعتاق وان لم ينو بها كالصريح فلا يرجع له قوله بالنية (وعتق) الرقيق (على البائع) فيرد ثمنه ان كان قبيضه ولا يطلبه ان لم يقبضه (ان علق هو) أى البائع عتقه على بيعه أو كد الضمير المستتر بالبارز ليصح عطف (والمشتري) على ضمير الرفع المتصل (على البيع) راجع للبائع بان قال ان بعته فهو حر (والشراء) راجع للمشتري بان قال ان اشتريته فهو حر ثم باعه له عتق على البائع فيرد ثمنه (و) عتق الرقيق المعلق عتقه على شرائه على مشتريه (ب) سبب (الاشراء الفاسد) لعدم شرط من شروط الصحة او وجود مانع منها لان الحقيقة الشرعية تشمل الفاسد ايضا (في) قوله لرقيق (ان اشتريتك) فان أنت حر عتق عليه بقيمته ورد البائع الثمن ابن رشد وعلى القول بان البيع الفاسد لا ينقل الملك لا يحنث فمن حلف بحرية عبده ان باعه وباعه يباعا فاسدا فلا يحنث (كان

اشترى (الرقيق) نفسه من مالكة شراء (فاسدا) فيعتق ولا يفسخ الشراء انشوف الشارع للحرية ثم ان كان ما اشترى به الرقيق نفسه مما يملك فهو لسيد له ولو فيه غرر كما بق وشارد ولا شيء على العبد غيره وكانه انزعه منه ثم اعتقه وان كان مالا يملك كخمر وخنزير فان عين فلا شيء عليه ويراق الخمر ويقتل الخنزير والا فمليه قيمة رقبته (و) ان قال المالك ان فوات كذا أو ان لم أقوله فبكل من أملكه حر وحنث عتق عليه (الشقص) أي الجزء الذي ملكه من رقيق ويقوم عليه باقية ان كان مليا (و) عتق عليه (المدير) أي الذي علق عتقه على موته فينجز عليه بحنثه (وأم الولد) فينجز عتقها (و) عتق عليه (ولد) أي ابن و بنت (عبد) أي الخالف (من أمته) أي العبد ان كان مولودا قبل انعقاد يمينه بل (وان) ولد (بعد) انعقاد (يمينه) فينجز عتقه بالحنث (والا نشاء) مبتدأ يحذف خبره أي كالمليق في عتق ما ذكر (في) قوله (من ملكه) حر (أو) قوله كل مملوك (لي) حر (أو) قوله (رقيقى) احرار (أو) قوله (عبيدي) احرار (أو) قوله (مما لي) احرار (لا) يعتق (عبيد عبيده) في قوله من ملكه الخ لعدم تناولهم كل لفظ من الا لفاظ السابقة اذ ليسوا مملوكين له ولا عبده بل اسيدهم العبد لا نه يملك عندنا (ووجب) العتق (بالنذر) معلقا كان كان كذا فعلى عتق رقبة أو غير معلق كعلى عتق رقبة (و) ان نذر رشيد بدون تعليق أو به وحصل المعلق عليه وامتنع من الوفاء به (لم) الا ولي لا (يقض) أي فلا يحكم الحاكم عليه فيهما (الا) عتق (بت) أي ناجز حاصل بصيغة أو بحصول المعلق عليه لا معلق قبل حصول المعلق عليه (معين) كعبدى هذا أو عبدى فلان حر فيقضى عليه بتمجيز عتقه ان امتنع منه (وهو) أي العتق (في خصوص) المتعلق عليه (قه) كان ملكك فلانا أو كل من أملكه من الحبش أو من (٢٩٩) مصر أو الى عشر بن سنة كالطلاق

الخاض متعلقه في اللزوم (و) هو في (عموم) متعلق (ب) ككل من أملكه حر كالطلاق العام متعلقه ككل امرأة أتزوجها طالق في عدم اللزوم (و) هو في (منع) للسيد (من) وطء) للامة التي علق عتقها (و) منع من (بيع) للرقيق الذي علق عتقه (في صيغة حنث) كان لم يفعل كذا فامته

اشترى نفسه فاسدا او الشقص والمدير وأم الولد وكد عبده من أمته وإن بعد يمينه والا نشاء فيمن يملكه أو لي أو رقيق أو عبيدي أو مما لي لا عبيد عبده كما ملكه أو بد أو وجب بالنذر ولم يقض إلا ببنت معين وهو في خصوصه وعمومه ومنع من وطء وبيع في صيغة حنث وعتق عضو وملكه العبد وجوابه كالطلاق إلا لاجل واحد أو أقله الاختيار وإن حملت فانت حرة فله وطؤها في كل طهر مرة وإن جعل عتقه لاثنين لم يستقل أحدهما إن لم يكن نار سوأين وإن قال أن دخلتها

فلانة حرة أو عبده فلان حر فيمنع من وطء الامة وبيعها أو يمنع من بيع العبد حتى يفعله ومفهوم حنث عدم منعه منها في البر وهو كذلك (و) هو في (عتق عضو) كبدك حرة كالطلاق لجزء الزوجة في سر يانه لباقي الذات وعتق جميعها (و) هو في (تملكه) أي تملك العتق (للعبد) وتخيره فيه وتوكله عليه كتمليك الطلاق للزوجة في توقف لزومه على رضا المملك (و) هو في (جوابه) أي تملك العتق للعبد (كالطلاق) ابن القاسم رحمه الله تعالى من ملك عبده عتقه وقال له أعتق نفسك في مجلسك هذا فوض ذلك اليه فقال اخترت نفسي فان قال العبد نويت بذلك العتق صدق وعتق لان هذا من أحراف العتق وان لم يرد به العتق فلا عتق له ابن يونس فرق بين قول العبد اخترت نفسي وقول الزوجة المملوكة اخترت نفسي لان اختيار العبد نفسه يكون بغير عتقه كبيعته وهبته واختيار الزوجة نفسها لا يكون الا بطلاق وقال أشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وان لم يرد به العتق واستثنى من تشبيه العتق بالطلاق فقال (الا) عتق (لاجل) كانت حر بعد سنة فليس كالطلاق لاجل كانت طائفة بعد سنة في التنجيز بمجرد قوله فلا ينجز العتق ويبقى الرقيق على حكم رقبته في خدمته لا في وطئه ان كان أمة الى تمام الاجل فينجز عتقه (والا) في قوله لامتيه (احدا) كما حرة ولا نية له في عتق واحدة منهما بعينها (فله الاختيار) لامة منها للعتق والاخرى للبقاء على الرقبة بخلاف من قال لزوجه احدا طائفة ولا نية له فطلقان معا ولا اختيار (و) الا قوله لامته (ان حملت) منى (فانت حرة فله وطؤها في كل طهر) من حيضها (مرة) والبعث عنها فان حملت عتقت وان حاضت فله وطؤها بعد طهرها منه مرة وهكذا حتى تحمل وان قال لزوجه ان حملت فانت طائفة ووطئها نجز عليه طلاقها (وان جعل) مالك الرقيق (عتقه) مفوضا (الشخصين) اثنين (معا) (لم) الا ولي فلا (يستقل أحدهما) بعتقه (ان لم يكن نار سولين) فان كانا رسولين فلكل الاستقلال بعتقه (وان قال) السيد لامتيه (ان دخلتها) هذه الدار فانها حر تان أو قال الزوج لزوجه ابن

دخلت هذه الدار فأتاها لقتان (فدخلت) واما (واحدة) من الامتين أو الزوجتين ولم تدخل الاخرى منهما (فلا شيء عليه فيما) اي الامتين وكذا الزوجتان حتى يدخلا جميعا عند ابن القاسم حملا اكلاهما على كراهة اجتماعهما فيها لما يحصل بينهما من التضام وقال اشهب تعتق الداخلة فقط لا محتمل ان المراد ان دخلت يافلا فانت حرة وان دخلت يافلا فانت حرة (وعتق) بفتححات لازم من باني دخل وضرب (بنفس الملك) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الا بوان) لما اكهما اي الام والاب (وان علوا) اي ارتفعا بواسطة أو أكثر كالجدة والجد من قبل الام أو الاب (و) عتق بنفس الملك (الولد) لما لكه ذكر اكان أو انني أو خنتي (وان سفل) اي نزل بواسطة أو أكثر اكان لابن بل وان كان (لبيت) فالولد شامل للذكر والانثى الاعليين والسفليين (و) عتق بنفس الملك (أخ واخت) للمالك (مطلقا) عن التقيد بكونه شقيقا ولا يعتق به أولاد الاخوة والاخوات ولا الاعمام والعلمات ولا الاخوال والحالات ولا أولادهم على المشهور ويثبت العتق بنفس الملك أن حصل بشراء أو وارث بل (وأن بهبة أو صدقة أو وصية أن علم المعطى) المعطى لثمة يعتق عليه الرقيق ان قبل المعطى له بالفتح ماذكر بل (ولو لم يقبل) المعطى له ماذكر فقوله ولو لم يقبل مباغة في هبة اخ طرد القول أصيب لا يعتق عليه حتى يقبله لكن قاله في الصدقة وجعله في الوصية عتقا وان لم يقبل ابن الحاجب ان اوصى له بقر به عتق قبل أو لم يقبل وكذا الهبة والصدقة (والولاء) عن اقرب الذي عتق بنفس ملكه (له) اي المعطى بالفتح قبل أو لم يقبل عند ابن القاسم وكان أولا يقول اذا لم يقبل فالولاء لسيده (و) أن وهب أو تصدق أو أوصى بجزء من الابوين ومن بعدهما لمن يعتق عليه بنفس ملكه ف (لا يكمل) العتق (في) (٣٠٠) هبة أو صدقة أو وصية (جزء) من الابوين ومن بعدها

فَدَخَلَتْ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ الْاَبْوَانَ وَإِنْ عَلَوْا
وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ كَبَيْتٍ وَأَخٍ وَأَخْتٍ مُطْلَقًا وَانْ بَهَبَةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَصِيَّةً إِنْ عَلِمَ
الْمُعْطَى وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَا وَهَبَهُ وَلَا يُكْمَلُ فِي جُزْءٍ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ وَلِي
صَغِيرٌ أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ لَا بَارِثَ أَوْ شِرَاءٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُبَاعُ وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمِدَ لِشَيْنٍ
بِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ رَقِيقَهُ أَوْ لَوْ أَدَّ صَغِيرٌ غَيْرَ سَفِيهِهِ وَعَبْدٌ ذِمِّيٌّ بِمِثْلِهِ وَزَوْجَةٌ
وَمَرِيضٌ فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ وَمَدِينٌ كَقَلْعٍ ظَفَرٍ وَقَطْعَ بَعْضِ أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍ
أَوْ سَحْلٍ أَوْ خَرَمٍ أَنْفٍ

(لم يقبله) أي الجزء شخص (كبير) رشيد ويعتق عليه الجزء فقط ولا يسرى في باقي الرقبة ومفهومه انه ان قبله يكمل عليه وهو كذلك فاذا أوصى له ببعض أبيه فان قبله قوم عليه باقيه وان رده فروي عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان الوصية تبطل وقال ابن القاسم اذا رده عتق ذلك الشقص فقط اه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه

وأما من ورث شقصا من يعتق عليه فلا يعتق عليه الا ما ورث فقط ولا تقوم بقيته وان كان مليا لانه لم الميراث الى نفسه ولا يقدر بغيره على رفعه وفي الشراء والهبة والصدقة هو جرها الى نفسه لانه قادر على رفعها (او قبله) أي الجزء الموهوب او المتصدق به أو الموصى به لصغير (ولي صغير) فلا يقوم باقيه في مال الصغير (لا) يعتق الابوان ومن بعدهما ان ملكهم من يعتقون عليه (بارث او شراء) الحال أن من تجدد ملكه على من ذكر بشراء او ارث (عليه دين) محيط بالدين به (فيما) ع الرقيق الموروث والمشتري في وفاة الدين الذي على الوارث والمشتري عند ابن القاسم فلا يستقر ملكه عليه حتى يعتق عليه (و) عتق على المالك وجوبا (بالحكم ان عمد) أي قصد المالك (لشئين) أي تشيين وتمثيل (برقيقه) ومفهوم لشئين انه ان عمد لمداولته أو عمد لا لشئين فلا يعتق عليه فيهما وظاهر المدونة وابن الحاجب ان مطلق العمد كاف في ايجاب العتق افاده التناهي (أو) عمد لشئين بـ (رقيق رقيقه أو) برقيق (لواده الصغير) او السفية فيقوم عليه ان كان موسرا ولا فلا يقوم عليه (غير سفية) ابن عرفة وفي اعتبار تمثيل السفية كالرشيد ولغو قولان والذي ثبت عليه ابن القاسم لغوه (و) غير (عبد) فتمثيل العبد بعبد لغوه (و) غير (ذمي بـ) عبده (مثله) أي شبهه في الذمية ابن عرفة تمثيل الذمي بعبد المسلم ووجب عتقه عليه وفي تمثيله بعبد النصراني قولان لاشهب وابن القاسم (و) غير (زوجة) غير شخص (مريض) مرضا محض (في) تمثيلهما برقيقهما او رقيق رقيقهما وورقيق ولدهما الصغير (زائد) القيمة على (الثلث) من مالهما فان كان زوجة أو مريضا مثل بما زادت قيمته على الثلث فلا يعتق عليه (و) غير (مدِين) بما لا وفاء له به فان كان مدينا بما لا وفاء له به فتمثيله لغوه ومثل للشئين فقال (كقطع ظفر أو قطع بعض أذن أو) قطع بعض (جسد) روى ان قطع طرف اذنه أو بعض جسده عتق عليه (أو) فلع سن (أو سحلاها) أي برد السن (أو خرمن أنف)

ابن حبيب لو خرم أنف عبده عتق عليه (أو حلق شعر) رأس (أمه ربيعة) أي جميلة (أو) حلق (لحية) عبد (تاجر) ابن الحجاب
 حلق رأس الأمة ولحية العبد ليس بشين إلا في التاجر الحزم والأمة الربيعة (أو وسم) بفتح فسكون أي تعليم (وجه بنار) ابن القاسم
 من كتب في وجه عبده أوجهته أنه أتى عتق عليه ولم يفرق بين النار وغيرها (لا) وسم (غير الوجه) بالنار كوسم ذراعه فلا يعتق به
 (وفي) وسم الرقيق (غيرها) أي النار كبر بحداد (فيسه) أي الوجه (قولان) بالعتق عليه بسببه وهو لابن وهب وعنده وهو
 لاشهب (و) أن مثل المالك مملوكه وتنازعا في كونه عبداً أو خطأ (أو) القول للسيد في نفى العمد) الموجب للعتق على الأصح عند
 ابن الحجاب واستحسنه اللخمي وإن أعتق المالك رقيقه وتنازعا في كونه مجاناً أو على مال (لا) يكون القول للسيد (في) دعوى
 (عتق بمال) بل القول للعبد بيمينه (و) عتق (بالحكم) على المالك (جميعه) أي الرقيق (أن أعتق) المالك (جزاً) منه قليلاً
 كربع عشر (والباقي) من الرقيق مملوك (له) أي معتق الجزء هذا مذهب المدونة في كتاب الجنائيات وقيل يعتق بالاحكام وهو ظاهرها
 في كتاب العتق (كأن بقي) في الرقيق المعتق جزؤه جزء (غيره) أي غير معتق الجزء بأن كان مشتركاً بينهما فيكمل عتق باقيه
 على معتق جزئه (أن دفع) معتق الجزء (القيمة) للجزء الباقي لشريكه معتبرة (يومه) أي الحكم بعتق الباقي ففي المدونة من أعتق
 شركاه في عبداً بشريكه أو بغيره وهو مليء قوم عليه حفظ شريكه بقيمته يوم القضاء وعتق عليه (وإن كان المعتق) بكسر التاء
 (مسلماً) سواء كان شريكه والعبد مسالمين أو كافرين أو أحدهما مسلماً والآخر كافراً (أو) كان (العبد) مسلماً والمعتق كافراً
 سواء كان شريكه مسلماً أو كافراً وهو كذلك عند ابن القاسم (٣٠١) (وإن أيسر) المعتق (بها) أي القيمة.

أَوْ حَاتَّقَ شَعْرَ أُمَةٍ رَفِيعَةٍ أَوْ لَحْيَةَ تَاجِرٍ أَوْ وَسَمَ وَجْهِ بَنَارٍ لَا غَيْرَهُ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ
 قَوْلَانِ وَالْقَوْلُ لِلْسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ لَا فِي عِتْقِ بِمَالٍ وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ أَنْ أُعْتِقَ
 جُزْءًا وَالبَاقِي لَهُ كَأَنْ بَقِيَ لَغَيْرِهِ أَنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا
 أَوَ الْعَبْدُ وَإِنْ أَيْسَرَ بَهَا أَوْ بَعْضُهَا فَقَدْ بَلَّغَهَا وَفُضِّلَتْ عَنْ مَتْرُوكِ الْمُفْلِسِ وَإِنْ حَصَلَ
 عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَبْدَأُ وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقَ لَا أَنْ كَانَ حُرًّا بَقِيَتْ قَوْمٌ عَلَى الْأَوَّلِ
 وَالْأَفْعَلَى حَصَصَهَا أَنْ أَيْسَرَ أَوْ الْأَفْعَلَى الْمُؤَسَّرُ وَعَجَّلَ فِي ثُلُثِ مَرِيضٍ أَمِنْ
 وَلَمْ يَقُمْ عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يُوصَ

كلها فيقوم عليه جميعه (أو)
 أيسر (بعضها) وأعسر
 بباقيها (في) يقوم عليه (مقابلة)
 أي القيمة التي أيسر بها من
 حصصة شريكه ويبقى باقيها رقيقاً
 لشريكه (و) يعتبر في يسره بها
 أو ببعضها كونها (فضلات)
 أي زادت (عن متروك)
 أي ما يترك للشخص (المفلس)
 أي المحكوم بخلع ماله أقسمته

علي غرمائه لتقصيه عن ديونهم عليه (وإن حصل عتقه) أي الجزء (باختياره) أي السيد بأن اشتراه أو قبل هبته أو صدقته
 أو الوصية له به وهو ممن يعتق عليه لأن ورت جزء من يعتق عليه بنفسه ملكه فلا يلزمه عتق باقيه (وإن ابتدأ) السيد (العتق) في
 الرقبة (لأن كان) الرقيق (جزء البعض) بأن كان مشتركاً بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وهو معدوم ثم أعتق ثانيهم نصيبه وهو
 مليء فلا يعتق عليه نصيب الثالث لأنه لم يبتديء العتق في الرقبة (و) أن اشترك ثلاثة مؤسرون في رقيق وأعتق أحدهم حصته وهو مليء
 ثم أعتق الثاني حصته وهو مليء أيضاً (قوم) نصيب الثالث (على) المعتق (الاول) وحده لأنه الذي ابتدأ العتق في الرقبة أن كان
 اعتاق الثاني بعد اعتاق الاول (والا) أي وإن لم يكن الاعتاق منهما في وقتين بأن أعتقا حصتيهما في وقت واحد (في) تقوم حصصة الثالث
 عليهما على قدر (حصصهما) لا على رؤسهما فإن كان لهما نصيبه وللثاني ثلثه وللثالث سدسه وأعتق الاول والثاني دفعة فاعلى
 الاول ثلاثة أخماس سدس قيمته وعلى الثاني خمساه (أن أيسر) أي الاول والثاني (والا) أي وإن لم يكونا مؤسرين فإن كانا معسرين
 فلا تقويم وإن كان أحدهما مؤسراً والآخر معسراً (في) يقوم نصيب الثالث (على) المؤسرين (منهما) (و) أن أعتق شقصاه في رقيق
 وهو صحيح ثم مرض مرضاً خفوفاً وأعتقه وهو مريض كذلك وهو مليء فيهما (عجل) نصيب شريكه عليه (في ثلث) مال (مريض)
 مرضاً خفوفاً باق على عتق الشقص أو متأخر عنه على الصواب لأن المعتق يوم التقويم لا يوم العتق (أمن) أي بغير مال المريض
 أن كان عقاراً أو مهنياً أنه إن لم يؤمن ماله فلا يعجل التقويم عليه بل يؤخر فإن صح صحة بيئته قوم عليه في جميع ماله الذي ترك للمفلس
 وإن مات قوم في ثلثه يوم التقويم (و) أن أعتق شقصه في رقيق وهو صحيح أو مريض ولم يطاع عليه إلا بعد موته وأوصى بعتقه بعد
 موته (لم) الاول (فلا) يقوم (الرقيق) المعتق بعضه (على) شخص (ميت لم يوص) بتكميل عتق الرقيق لا انتقال المال لوارثه

بمجرد موته فان كان اوصى به قوم في باقى ثلثه (و) اذا قوم من أعتق بعضه وهو مشترك (قوم كاملا) مقدرا رقه كله ثم تقسم قيمته على الشركاء بحسب حظوظهم فيه ويحكم على المعتق بعضه بدفع حصته شر يكه من قيمته كاملا ولا يقوم نصيب الشرىك وحده لنقص قيمته عما يستحقه من قيمته كاملا حال كونه مصحوبا (بماله) أى الرقيق ان كان له مال لانه يزيد في قيمته وانما يقوم على المعتق (بعد) عرض عتق باقيه على شر يكه (و) امتناع شر يكه (من عتق نصيبه (و) ان أعتق أحد الشرىكين نصيبه في الرقيق وهو مليء ثم باع شر يكه نصيبه عالسا بعق شر يكه أولا (نقض) أى رد (له) أى التقويم (بيع) حاصل (منه) أى الشرىك (و) ان أعتق أحد الشرىكين الموسر نصيبه من الرقيق المشترك عتقا ناجزا أو أعتق الآخر نصيبه منه لاجل أو دبره أو كاتبه نقض (تأجيل الثاني) أى عتقه نصيبه لاجل (أو تدبره) أو كتبته و يقوم كاملا على من نجز عتق نصيبه أولا (و) ان أعتق أحد الشرىكين الملىء نصيبه في رقيق وخير شر يكه في عتق نصيبه أو تقويمه فاختر أحدهما ثم أراد الانتقال الى اختيار الآخر فلا ينتقل بعد اختياره أحدهما (أى العتق أو التقويم (وإذا) أعتق أحد الشرىكين المعسر نصيبه في الرقيق المشترك (حكم) بجواز (بيعه) أى جواز بيع شر يكه حصته (لعسره) أى المعتق ثم ايسر بعد الحكم (مضى) الحكم بالبيع فلا يعدل عنه الى التقويم على المعتق (ك) عسر المعتق (قبلة) أى العتق (ثم ايسر) المعتق فقام شر يكه حين يسره فلا يقوم عليه نصيب شر يكه (ان كان) المعتق (بين) أى ظاهر (العسر) حين اعتاقه نصيبه وعنده الناس وشهدوا بان شر يكه لم يطلب التقويم لعسره (وحضر العبد) أى كان حاضرا بالبلد حين عتق شقصه فان كان غائبا وقدم بعد يسر المعتق فانه يقوم عليه (٣٠٢) وكذا اذا لم يكن المعتق بين العسر حين اعتاقه (واحكامه) أى

وقوم كاملا بماله بعد امتناع شر يكه من العتق ونقض له بيع منه وتأجيل الثاني أو تدبيره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما وإذا حكم بمنعه لعسره مضى كقبلة ثم أيسر ان كان بين العسر وحضر العبد وأحكامه قبلة كالقن ولا يلزم استسعاء العبد ولا قبول مال الغير ولا تخليد القيمة في ذمة العسر برضا الشرىك ومن أعتق حصته لاجل قوم عليه لمعتق جميعه عنده إلا أن يبت الثاني فنصيب الأول على حاله وإن دبر حصته تقاوياء ليرق كله أو يدبر وإن ادعى المعتق عيبه فله استحقاقه وإن

الرقيق المعتق بعضه (قبلة) أى التقويم (ك) احكام (القن) أى خالص الرقية في شهادة وجنابته وحده (و) ان أعتق أحد الشرىكين حصته من الرقيق المشترك بينهما وهو عسر وطلب الشرىك المتمسك بجزمه الرقيق من الرقيق ان يسعى في اكتساب مال يدفعه له في جزئه الرقيق ليتسكمل عتقه أو طلب العبد ذلك من سيده فـ (لا يلزم استسعاء العبد) أى سعيه في

أذن
تحصيل مال يشتري به بعضه الرقيق من مالسه لثم حر يته أى لا يلزم العبد ان يطلبه السيد ولا يلزم السيد ان يطلبه العبد فقول يلزم محذوف تقديره العبد والسيد (و) ان دفع اجنبي مالا للعسر الذى أعتق شقصه أو للعبد ايدفعه للشرىك المتمسك بجزمه الرقيق لتكميل عتقه فـ (لا يلزمه قبول مال الغير) لتكميل عتق الرقية به (و) ان كان المعتق الشقص معسرا ورضى شر يكه بتقويم حصته عليه وتخليد قيمتها في ذمته الى يسره فلا يلزم (تخليد) القيمة في ذمة المعتق شقصه المعسر برضا الشرىك الذى لم يعتق شقصه (ومن أعتق حصته) من الرقيق المشترك عتقا (لاجل) كسنة بان قال انت حر بعد سنة (قوم) الرقيق كله (عليه لمعتق جميعه) أى الرقيق (عنده) أى الاجل فلا يعجل عتق شقص المعتق لانه خلاف ما وقع اذ هو مؤجل بسنة ولا شقص شر يكه لتبعيته في العتق لشقص من أجل العتق بسنة (الآن يبت) أى ينجز الشرىك (الثاني) عتق نصيبه (فـ) يبقى (نصيب الاول على حاله) من عتقه لاجل (وان دبر) شرىك (حصته) من رقيق أى علق عتقها على موته (تقاويه) أى تزايد الشرىك في قيمة الرقيق حتى يقف على أحدهما ويسلمه له الآخر (ليرق) العبد (كاه) ان وقف على المتمسك (أو يدبر) العبد كله ان وقف على المدبر قال البناني ماذرج عليه المصنف من المقاواة قال في التوضيح هو المشهور قال وروى عن مالك أنه يقوم على المدبر فيكون مدبرا كله تنزىلا لتدبير منزلة العتق (ولو) أعتق موسر حظه من رقيق مشترك ولما اريد تقويمه عليه (ادعى المعتق) بكسر التاء (عيبه) أى الرقيق عيبا خفيا تنقص قيمته به كسرقة والابق ولا يبنه له عليه وان شرىكه المتمسك عابه وانكر شرىكه عابه (فله) أى المعتق (استحقاقه) أى الشرىك المتمسك (و) ان أعتق عبد شقصا له من عبد فـ (ان) كان قد

(أذن السيد) الأعلى الحر لعبدته في عتق شقه (أو) لم يأذن له فيه ولكن (أجاز) السيد (يعتق عبده جزء) له من عبد مشترك (قوم) العبد المعتق شقه كله (في مال السيد) الأعلى الحر لأنه المعتقد في الحقيقة والولاية له فان كان للسيد مال ففي حصته شريك عبده غير عبد فواضح (وان) لم يكن له مال غير عبده و(احتيج) في تكميل عتق العبد الأسفل (لبيع) العبد الأعلى (المعتق) بكسر التاء (بيع العبد الأعلى) المعتق ودفع من ثمنه حصته شريكه من قيمة عتيقه (وان اعتق) رشيد (أول ولد) تلده امته من زوجها فولدت ولدين توأمين في بطن ذكرين أو اثنيين أو ذكر أو أنثى عتق أولهما خرجا حيا أو ميتا (ولم يعتق الثاني) ان نزل الأول حيا بل (ولومات) الأول فلا عتق للثاني (وان اعتق) المالك الرشيد جنينا في بطن امته من زوجها (أو دبره) أي دبر السيد الجنين فما تلده من هذا الحمل (فهو حر) ان كان اعتقه ومد بران كان دبره وان ولدته (لاكثر) أي أطول مدة (الحمل) خمس سنين في كل حال (الا الزوج) للامة (مرسل عليها) أي الامة ولم يظهر حملها حين عتق جنينها أو تدبره (فهو يعتق) أي يدبر من ولدته (لا) اقل من (أقله) أي زمن الحمل بان ولدته لاقل من ستة اشهر الخمسة أيام (وان فلس من اعتق جنين امته وهي حامل من غيره) بيعت الامة بجنينها لوفاء دين سيدها (ان سبق العتق) لجنينها مفعول مقدم وفاعل سبق (دين) على سيدها الذي اعتق جنينها ولا مفهوم لسبق الدين فانه لو سبق عتقه فباع وهي حامل أيضا (و) اذا بيعت الامة الحامل أو اعتقت (فهو) لا يستثنى جنينها ببيع أو عتق ولذا اذا سبق عتقه الدين فلا تباع حتى تضعه (ولم) الاولى لا (٣٠٣) (يجوز اشتراء ولي) اب أو غيره (من) أي رقيقا (يعتق) على ولد صغير) كاحد اصوله واخوته (بماله) أي الصغير وان اشتراه فلا يعتق على الصغير (ولا) يجوز اشتراء عبد لم يؤذن له في التجارة (من) أي رقيقا (يعتق) على سيده) كاصله وفرعه وحاشيته القريبة (وان دفع عبد مالا لمن يشتره) أي العبد من مالكة (به) أي المال (فان) كان (قال) العبد للمدفع له المال (اشترى لنفسك) او لعتقني واشتراه به لنفسه او لعتقه (فلا شيء عليه) أي المشتري

أَذْنُ السَّيِّدِ وَأُجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا قَوْمَ فِي مَالِ السَّيِّدِ وَإِنْ أَحْتَجِجَ لِبَيْعِ
الْعَتَقِ بَيْعَ وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِي وَلَوْ مَاتَ وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ
دَبْرَهُ فَخَرُّوْا وَإِنْ لَازَ الْحَمْلَ الْأَلْزَوْجَ مَرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلِأَقْلَبِهِ وَبِيعَتْ أَنْ سَبَقَ
الْعَتَقُ دِينَ وَرَقٍّ وَلَا يَسْتَنْتَى بِبَيْعٍ أَوْ عَتَقٍ وَلَمْ يَجُزْ اشْتِرَاءُ وَلِيٍّ مَنْ يَمْتَقُ عَلَى
وَلَدٍ صَغِيرٍ بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِمَنْ
يَشْتَرِيهِ بِهِ فَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتَ لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَنْ اسْتَنْتَى مَالَهُ وَالْأَغْرَمُ
وَبِيعَ فِيهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءُ لَهُ كَلْتَعْتَقَنِي وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحَرٌّ
وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ أَنْ اسْتَنْتَى مَالَهُ وَالْأَرْقُ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبِيدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى
بِعَتَقِهِمْ وَلَوْ سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ ثَلَاثُ أَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ ثَلَاثِهِمْ أَوْ بَعْدَ سَمَائِهِمْ أَكْثَرَ

للبيع (ان) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) أي العبد حين شرائه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد لانه قد اشترى العبد وماله (والا) أي وان لم يستثن المشتري مال العبد حين شرائه صح الشراء في العبد وحده و(غرمه) أي المشتري ثمن العبد لبائعه وأما الثمن الأول فهو للبائع بطريق الاصل لان مال العبد لا يتبعه في البيع المطلق الذي لم يشترط فيه المال للمشتري أو للعبد (وان لم يكن للمشتري مال) (بيع) العبد (فيه) أي الثمن فان زاد الثمن الثاني على الاول فالزائد للمشتري وان نقص عنه فالنقص عليه (و) اذا اعتق المشتري العبد في الصورة الثانية وغرم المشتري الثمن للبائع (لا رجوع له) أي المشتري (عليه) العبد) بعوضه لانه انما اشتراه لنفسه (والولاية) أي المشتري (وان قال) العبد حين دفع المال للرجل اشترى به لنفسى فقبل واشتراه (فهو) حر) بمجرد شرائه للملكه نفسه بعقد صحيح تولاه الرجل بطريق الوكالة عنه وولاؤه لبائعه وهذا (اد) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) حين شرائه (والا) أي وان لم يستثنه حين شرائه (رق) أي بقي العبد على رقيقته (لبائعه) والمال له ولا يتبع المشتري بثمنه مليا كان او معدما (وان اعتق) مالك رشيد (عبيدا) أي بت عتقهم (في مرضه) الخوف ودا منعه ولم يحملهم ثلث ماله يوم التنفيذ ولم يجز الوارث الرشيد الزائد عليه اقرب بينهم فيعتق من حملة الثالث ويرق الباقي (او اوصى) المريض (بعقدهم) ولم يسهم بان قال اذا مت فاعتقوا عبيدى مثلا بل (ولو سماهم) باسمائهم بأن قال اذا مت فاعتقوا فلانا وفلانا الخ ومات (ولم يحملهم الثلث) أي ثلث (مال) الميت او (اوصى بعقدهم) أي العبيد اقرب بينهم (او) اوصى (بعقدهم) عدد (سماه من) أكثر منه كخمسة من عشرين

(أقرع) بينهم (ح) الأقرار السابق في باب (القسمه) بين الشركاء واستثنى من قوله أو أوصى بعتقهم فقال (الأن يرث) الوصى بعتقهم (فيتبع) ترتيبه بالأقرعة والترتيب أما في الزمان كأعتقوا فلا تأجيل أو في وقت كذا أو فلا تأجيل أو أباداة مرتبة كتم والفاء كأعتقوا فلا تأجيل أو فلا تأجيل أو بالوصف كأعتقوا إلا علم فالذي يليه أو الأصاح فالذي يليه فيعتق الأول جميعه إن حمله الثلث أو قدر حمله منه (أو يقول) في وصيته أعتقوا (ثلث كل) من عبيدي فيتبع بأن يعتق ثلث كل عبده إن حل ذلك ثلثه والأعتق من كل عبد حمله (أ) يقول في إيصائه أعتقوا (انصافهم) فيتبع بأن يعتق من كل عبد نصفه إن حل الانصاف الثلث والأعتق من كل عبد حمله (أو) يقول أعتقوا (أثلاثهم) فكذلك (و) أن أعتق رقيقة وللرقيق دين على معتقه (تبع) العتق إن شاء (سيده) الذي أعتقه (بدين) له عليه (إن لم يستثن) أي يشترط السيد حين اعتاقه (ماله) أي لأن الرقيق ماله يتبعه في العتق فإن كان استثنى ماله فلا يتبعه الرقيق بالدين لأن للسيد جميع ماله ومن جملته الدين الذي له على السيد في أخذ السيد جميع ما معه من المال (وان) ادعى شخص على آخر أنه رقه وأنكر المدعى عليه ذلك (رق) أي حكم على المدعي عليه بأنه رقيق للمدعي (إن شهد شاهد) وأخذ عدل (برقه) للمدعي وحلف المدعى على ذلك لأنه مال فيثبت بشاهدوين فإن نكل حلف المدعي عليه أنه ليس رقه فإن لم يشهد بالرقة شاهد فلا يمين على المدعي عليه (أو) أعتق شخص رقيقه ثم ظهر عليه دين مستغرق ماله وإدعى مستحقه أنه متقدم على اعتاقه وشهد شاهد واحد (تقدم دين) (٣٠٤) على اعتاقه (وحلف) من شهد له الشاهد على طبق دعواه نقض اعتاقه ورق الرقيق

أقرع كالقسمه إلا أن يرث فيتبع أو يقول ثلث كل أو انصافهم أو أثلاثهم وتبع سيده بدين إن لم يستثن ماله ورق أن شهد شاهد برقه أو تقدم دين وحلف واستثنى في المال أن شهد شاهد بالولاء أو اثنتان أنهما لم يزاالا يسمعا أنه مولاه أو واره وحلف وان شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق عبدا لم يجز ولم يقوم عليه وإن شهد على شريكه بعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر إن أيسر شريكه والأكثر على نفيه كعسره

باب

التدبير تعليق مكلف رشيد وإن زوجه في زائد الثلث

للعزم بالشاهد واليمين فإن لم يات بشاهد فلا يمين له على المدعي عليه (و) إن ادعى مكلف على ميت لا وارث له أنه مولاه وشهد له شاهد واحد ولا يثبت له شاهد وطبق شهادته (استثنى) أي لا يجعل (ب) يدفع (المال) الذي تركه الميت للمدعى لاحتمال إتيان غيره بائنه منه والنسب كالولاء (إن شهد) للمدعي (بالولاء) أو النسب شاهد (واحد) وحلف معه فإن لم يات غيره بائنه منه دفع المال له لأن دعواه آلت إلى المال

وإن كان الولاء والنسب لا يثبتان إلا بشاهدين (أو) ادعى شخص على ميت ليس له وارث معروف العتق أنه وارثه بالنسب أو الولاء وشهد له شاهدان (اثنتان) بالسماع بما ادعاه بأشهاد (أنهما لم يزاالا يسمعا) من الثقات وغيرهم (أنه مولاه) أعتقه هو أو من جره ولاءه (أو) أنه (وارثه) بنسب أو زوجية (وحلف) المدعى مع الاثنين على البت استثنى بدفع المال فإن لم يات غيره بائنه منه دفع له المال ولا يثبت له الولاء ولا النسب لاحتمال كون أصل السماع شاهدا واحدا (وإن شهد أحد الورثة) أبنا كان أو غيره إن مورثه أعتق عبدا (أو أقر) ابن الميت (أن أباه أعتق عبدا) وبقيّة الورثة منكرون في صورتين (لم تجز) الشهادة ولا الأقرار (ولم) الأولى لا (يقوم) ذلك العبد عليه أي الشاهد أو المقر لأن العتق لا يثبت بشاهد ويمين ولأن الأقرار ههنا على غير المقر وانما عمل بالشاهد واليمين في الولاء والنسب باعتبار المال (وإن شهد) أحد الشريكين (على شريكه) في رقيق بعتق (نصيبه) وردت شهادته لا نفراده بها (فنصيب الشاهد) من ذلك الرقيق (حر) لا اعترافه بأنه يقوم على شريكه ويعتق وإن شريكه ظلمه في عدم تقويمه (أن أيسر شريكه) أي المشهود دعيه أي كان موسرا حين شهادة شريكه عليه (والأكثر) من الرواة (على نفيه) أي عدم عتق نصيب الشاهد (كعسره) أي المشهود عليه في عدم عتق نصيب الشاهد والله سبحانه وتعالى أعلم

باب في بيان حقيقة التدبير وأحكامه (التدبير) أي حقيقة شرعا (تعليق مكلف) أي ملزم بما فيه كفاية (رشيد وإن) كان المكلف (زوجة) فيأزم تدبيرها (في) رقيق (زائد) القيمة على (الثلث) لما لها فليس لزوجها رده لبقائه على حكم الرق

لموتها فيخرج من ثلث مالها فلا حجة لزوجها ومفعول تعليق قوله (العتق بموته) ولا بد من كون التعليق على وجه اللزوم (لا على وجه وصية) غير لازمة الرجوع عنها فالتدبير أوجب عليه والوصية بالعتق عدة قال شافعي رجع عنها ومثل للوصية التي لا تلزم فقال (ك) قوله في صحته اوفى مرضه (ان هت مرضي أو سفرى هذا) قال البنا في يصح تقدير الجواب فانت حر ويصح تقديره فانت مدبر فلهذه وصية له الرجوع عنها لتعليقه على محتمل لان يكون أو لا يكون وهو موته في مرضه أو سفره المعين (أو) قوله أنت (حر بعد موتي) فهذه وصية له الرجوع عنها ما لم يدبرها كما في المدونة واليه أشار أيضا بقوله (ان لم يدبره) أي القائل التدبير فان كان أراد التدبير بأحد الصيغتين فهو تدبير لازم (و) (ان لم يعلقه) أي القائل أنت حر بعد موتي بصيغة بر أو حنت فان علقه كذلك لزمه فان قال ان كلمت فلا فانت حر بعد موتي فكلمه لزمه ما أوجب من عتقه بعد موته من ثلثه وصار شديدا بالتدبير (أو) قوله أنت (حر بعد موتي بيوم) مثلاً أو شهر أو عام فهي وصية له الرجوع عنها وذكرا الصبيغ الصريحة في التدبير فقال (بد برتك وأنت مدبر أو حر عن دبر مني) ابن شاش من أركان التدبير اللفظ وصرح به بد برتك ونحوه من الالفاظ التي تدل على تعليق عتقه بموته على الإطلاق لا على وجه الوصية كما اذا قيد بوجه مخصوص كقوله ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فان هذا يكون وصية لا تدبيراً (و) نفذت تدبيراً (ان) (عبد له) (مسلم) بعد تدبيره أو قبله أو قبل شرائه (و) (أو جر) المسلم المدبر (له) أي لا جل استيفاء النصراني حقه من خدمته ولا يترك له يستخدمه لا نه الذلال للمسلم بخدمة الكافر في المدونة أن اسلم مدبر النصراني أو باقاع مسلماً ودبره أجرناه عليه وقبض غلته ولا يتعجل رقه ببيعه وقد يمتنع بموت النصراني فان أسلم رجع اليه عبده وكان له ولاؤه (أو) (ان) (٣٠٥) دبر ائمه الحامل من غيره (تناول) تدبيره (الحمل معها) وشبه في تناول

فقال (كولد مدبر من أمته) أي المدبر الذي حملت به (بعده) أي بعد تدبير أبيه فيصير مدبراً كإبيه وان حملت به قبله فلا يكون مدبراً وهو رق لسيد أبيه (وصارت) أمة المدبر (به) أي ولدها بعد التدبير (أم ولد) للمدبر (ان عتق) المدبر بموت سيده وحمله ثلثه (و) (ان ضاق ثلث مال السيد عمن قيمتي

العتق بموته لا على وصية كان ميت من مرضي أو سفرى هذا أو حر بعد موتي ما لم يرده ولم يعلقه أو أنت حر بعد موتي بيوم بد برتك وأنت مدبر أو حر عن دبر مني ونفذت تدبيراً نصراني لمسلم وأجر له وتناول الحمل معها كولد المدبر من أمته بعده وصارت به أم ولدان عتق وقدم الأب عليه في الضيق والسيد نزع ماله ان لم يمرض ورهنه وكتابته لا إخراج به بغير حرية وفسخ بيعه ان لم يعتق والولاء له كالمكاتب وان جنى فإن فداه وإلا أسام خدمته تقاضيا وحاصه مجني عليه ثانياً ورجع ان وفي وان عتق

(٣٩ - جواهر الاكلیل - ثانی)

المدبر وولده (قدم الاب عليه) أي ولته (في) العتق من ثلث مال السيد حال (الضيق) للثلاث عنهما (وللسيد) المدبر (نزع) أي أخذ (ماله) أي المدبر لنفسه ولغيرائه في تغلبه لقوة رقيقته (ماله) مرض (سيدة) مرضاً مخوفاً فان مرض مرضاً مخوفاً وليس له نزع لا لنفسه ولا لغيرائه (و) (له) (رهنة) أي المدبر في دين سابق على تدبيره مطلقاً على أن يباع في الدين وله في حياة السيد ومما أخر عنه على أن يباع فيه بعد موت سيده لا في حياته (و) (للسيد) (كتابته) أي كتابته مدبره فان أدى دين والاقى مدبراً (لا) يجوز للسيد (إخراج) أي المدبر من التدبير (تغير حرية) بفسخ تدبيره أو بيعه أو هبته أو صدقته ويجوز بل بناء إخراجها حرية بغير عتقه أو كتابته (و) (ان) بيع المدبر (فسخ بيعه) ان لم يعتق فان عتقه المشتري مضى بيعه واعتاقه (و) (يكود) (الولاء) له أي لمشتريه الذي أعتقه في حياة سيده فان عتقه بعد موته فلا نفعاده ولا له لسيد (ك) بيع (المكاتب) فلا يجوز ويفسخ ان وقع ما لم يعتق فان عتق مضى وولاً ولمعتقه (وان جنى) المدبر على نفس أو مال وسيدته حتى خير سيده في فدائه اسبق حقه على حق المجني عليه واسلامه في جنايته (فان فداه) بقي بحاله مدبراً (والا) أي وان لم يفده سيده واسلمه لمستحق الجناية (اسلم خدمته) للمدبر (لديني) عليه يستوفى منها ارش جنايته اسلاماً (تقاضيا) أي بتقاضيه شيئاً بهدنى فاذا استوفى الارش من ثمنها والسيد حتى رجعت خدمته له ولا يهلك المجني عليه جميع خدمته الى موت السيد (و) ان جنى المدبر الذي اسلمت خدمته لولى الجناية جناية ثانية قبل استيفاء الاول ارشه من خدمته (خاصه) أي خاص ولى الجناية الاولى شخص (مجني عليه ثانية) في خدمته المستتمة بنسبة رش كل جناية لمجموع ارشيهما (و) ان استوفى ولى الجناية ارشها من خدمة المدبر وسيدته حتى رجع المدبر على حاله مدبراً (ان وفي) ارش الجناية أو الجنايتين بخدمته في حياة سيده (وان عتق) المدبر الجاني للمسلم

للولي (بموت سيده) قبل توفية ارش الجناية (اتبع بالباقي) من الارش ديناً في ذمته (أو عتق) بعضه) ورق باقية لضيق الثالث اتباع
 فيما عتق منه (بخصته) من الارش (وخير الوارث) لسيده (في اسلام ما) أي البعض الذي (رق) من المدبر للمجنى عليه (أو) في (فكه)
 يقدر ما يخصه مما بقي من الارش (وقوم) المدبر (بماله) بأن يقال ما قيمته على ان له من المال كذا فاذا قيل كذا نظر فان حمله الثالث
 عتق وتبعه ما له (وان لم يحمل الثالث) لمال السيد يوم التقويم (إلا بعضه) أي المدبر (عتق) البعض الذي حمله الثالث المدبر ورق باقية
 (وبقي المال) الذي للمدبر (بيده) أي في ملك المدبر ولا يتزع منه شيء (فان كان لسيده) أي المدبر (دين مؤجل) كخسمة عشر
 ديناراً (على) شخص (حاضر) بالبلد حين التقويم (مليء) وفي نسخة موصى (بيع) أي قوم الدين عرض ثم قوم العرض (بالنقد)
 الحال فان كان عشرة وقيمة المدبر عشرة وبيده عشرة عتق منه نصفه لان قيمته بماله عشرون والثلاث عشرة ونسبتها لقيمته
 بما له بالنصف وان كانت قيمة الدين عشرة وقيمة المدبر عشرة وترك سيده عشرة عتق المدبر كله لان الثالث عشرة مثل قيمة المدبر
 (وان) كان الدين على غائب (قربت غيبته استؤني) بتقويم المدبر (بعضه) أي الدين من المدين (والا) أي وان لم يكن المدين حاضراً
 ولا قريب الغيبة أو كان معسراً (بيع) من المدبر القدر الذي لم يحمله الثالث (فان حضر) المدين (الغائب أو أيسر) المدين (المعتمد بعد
 بيعه) أي بعد بيع ما لم يحمله الثالث من المدبر وقبض الدين كله أو بعضه (عتق منه) أي ما يبيع من المدبر بثالث ما قبض من المدين
 (حيث كان) المبيع بيد وارث أو اجنبي (٣٠٦) ولو تداولته الاملاك وان كان المشتري أعظمه نقض عتقه ولا يست

بموت سيده اتبع بالباقي أو بعضه بخصته وخير الوارث في اسلام
 مارق أو فكه وقوم بماله وإذا لم يحمل الثالث إلا بعضه عتق وبقي ماله
 بيده وإن كان لسيده دين مؤجل على حاضر مليء يبيع بالنقد وإن قربت
 غيبته استؤني قبضه وإلا يبيع فإن حضر الغائب أو أيسر المعتمد بعد بيعه
 عتق منه حيث كان وأنت حر قبل موتي بسنة إن كان السيد مليئاً لم
 يوقف فإن مات نظر فإن صح اتبع بالخدمة وعتق من رأس المال
 وإلا فمن الثالث ولم يتبع وإن كان غير مليء وقف خراج سنة ثم يعطي
 السيد بما وقف ما خدّم نظيره وبطل التدبير يقتل سيده عمداً أو باستغراق
 الدين له وللتركة

كسالة وفسخ بيعه ان لم يعتق
 والفرق انه يرجع هنا من عتق لا خر
 وفيما يرجع من عتق لما هو
 أضعف وهو التدبير (ومن قال)
 لعبده (أنت حر قبل موتي بسنة)
 فهو عتق لازم وموته غير معلوم
 وقته واول السنة غير معلوم
 والتخلص من هذا ان ينظر
 في (ان كان السيد مليئاً) خدمه
 عبده ولا يوقف شيء من خدمته
 (فاذا مات سيده نظر) الى حاله قبل
 موته بسنة (فان) كان قد (صح)
 السيد في ذلك (اتبع) السيد
 (ب) اجرة (الخدمة) في كل السنة

لانه تبينت حرية من أولها (وعتق) العبد (من رأس المال) الذي لسيده يوم التنفيذ
 لانه تبين انه أعتقه في صحته (والا) أي وان لم يكن السيد قد صح في أول السنة (ف) يعتق العبد (من الثالث) لانه تبين انه أعتقه في
 مرضه (ولم) الأولى لا (يتبع) العبد سيده بشيء في نظير خدمته له في السنة لان كل من يعتق من الثالث فغلبته لسيده (وان كان) السيد
 (غير مليء) يوم ان قال لعبده أنت حر قبل موتي بسنة (وقف خراج) أي اجرة خدمة (سنة) بان يؤجر العبد باجرة معلومة وتجعل
 اجرة له لانه عند عدل ويخدم العبد الاجنبي تلك السنة (ثم) بعد تمامها وسيده حتى كلما يخدم العبد غير سيده من السنة الثانية باجرة
 معلومة كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر تجعل امانة عند العدل و (يعطى) بفتح الطاء (السيد بما وقف) من خراج السنة التي تمت اجرة
 (ما) أي الزمن الذي (يخدم) العبد (نظيره) من السنة المتأخرة من يوم أو جمعة أو شهر وإذا تمت السنة الثانية يشرع في سنة ثالثة
 ويقبل في خراجها وخراج السنة التي قبلها مثل ما فعل فيما تقدم حتى يموت السيد فينظر لحاله قبل موته بسنة هل كان صحيحاً أو
 مريضاً فان كان صحيحاً عتق العبد من رأس المال وأخذ جميع الموقوف وان كان مريضاً عتق من الثالث ولا يأخذ شيئاً من الموقوف بل
 هو لورثة سيده اذ كل عتق من الثالث فغلبته لسيده (وبطل التدبير يقتل سيده عمداً) عدواناً لا استعجالاً العتق قبل أو انه فموجب
 بغير ما نه ويقتل العبد قصاصاً فان استعجلاه الورثة رقبهم ولو قتل خطأ عتق في ثلث مال السيد (وبطل) التدبير (استغرق) الدين
 له أي المدبر (وللتركة) التي تركها سيده سواء كالموترك السيد عشرة وقيمة المدبر خمسة والدين خمسة عشر لانه انما يعتق من ثلث

ما بقي بعد قضاء الدين (و) بطل (بعضه) أي الدبير (بمجاوزة الثالث) أي تعدى قيمة المدبر ثلث مال السيد وذلك مثل ما لو ترك له سيده خمسة وقيمة المدبر خمسة فثلثهما ثلاثة وثلث ونسبة الثلث لقيمة المدبر ثلثان فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه (وله) أي المدبر (حكم الرق) في الخدمة والاستمتاع بالامة والحدود والجنايات منه وعليه وان مات سيده حتى يعتق في (ثلث (ما وجد) من مال سيده (حينئذ) أي حين النظر في شأن المدبر فلا ينظر لما وجد من التركة قبل النظر في شأنه (و) ان قال السيد لرفيقه (أنت حر بعد موت فلان عتق من الثلث أيضا) أي كما يعتق منه الذي علق عتقه على موته فقط ان جملة والا فجملة (و) تدبير لازم لسيده (فلا رجوع له فيه) (ه) قال ابن عاشر انظر كيف عينوا هنا انه تدبير لازم مع قولهم في نظيرتها بل هي أخرى منها انها وصية حتى يتولى التدبير أو يعاقب وهي قوله أنت حر بعد موتي ولم يرده ولم يعلقه ويحجب بانه لما علق عتقه هنا على موته أجنى لم يحمل الوصية لانها لا تعلق عليه ولم يجعل من العتق لاجل لتعليقه على موته والعتق لاجل لا يعلق على موت السيد (و) ان قال لعهده (ان حر بعد موت فلان بشهر) مثلا (ف) هو (معتق لاجل) لا مدبر فيعتق (من رأس المال) ان كان السيد صحيحا حين قال ذلك فان كان مريضا فمن الثلث لان تبرعات المريض كلها منه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب) في بيان أحكام الكتابة والمكاتب (ندب مكاتبة) ابن عرفة الكتابة عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على ادائه واطراف مكاتبة (أهل التبرع) من اضافة المصدر لفاعله أي (٣٠٧) حر رشيد غير مفلس وزوجة ومريض

في زائد الثلث (وندب) للسيد (حط) أي اسقاط (جزء) من المال الذي كاتبه به وندب كونه (آخر) منه وبه فسر قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم هو ان يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئا (و) ان دعا السيد رقيقه إلى كتابته فاباها (فلا يجبر العبد عليها) فليس للسيد جبر العبد على الكتابة (والماخوذ منها) أي المدونة (الجبر) للرقيق على الكتابة بان اباها اخذه أبو اسحاق من قوله ان كاتب عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب لزم العبد الغائب وان كره ورغبها الاول الصيغة (بكاتبتك ونحوه

وَبَعْضُهُ بِمُجَاوِزَةِ الثَّلَاثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُعْتَقَ فِيهَا وَجَدَ حِينَئِذٍ وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتَ فَلَانٍ يَعْتَقُ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ لَهُ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فَلَانٍ بِشَهْرٍ فَقَعْتُ لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ

باب

نُدْبُ مَكَاتِبَةِ أَهْلِ التَّبَرُّعِ وَحُطُّ جُزْءٍ آخِرٍ أَوْ لَمْ يُجْبَرْ الْعَبْدُ عَلَيْهَا وَالْمَاخُذُ مِنْهَا الْجَبْرُ بِكَاتِبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهِرُهَا اشْتِرَاطُ التَّنْجِيمِ وَصَحِّحَ خِلَافَهُ وَجَازَ بِنَفَرٍ كَأَبِي وَجَنِينَ وَعَبْدُ فَلَانٍ لَا لَوْ لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمْرِ وَرَجَعَ لِكِتَابَةِ مِثْلِهِ وَفَسَخَ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ أَوْ كَذَهَبَ عَنْ وَرْقٍ وَعَكْسِهِ وَمَكَاتِبَةُ وَلِيٍّ مَا لِحُجُورِهِ بِالْمَصْلَحَةِ وَمَكَاتِبَةُ أُمَةٍ وَصَغِيرٍ وَإِنْ بِأَمَالٍ وَكَسْبٍ وَيَبْسَعُ كِتَابَةً

كانت مكاتب وبعثك نفسك (بكذا) دينا رامثلا (وظاهرها) أي المدونة عند عياض وغيره (اشتراط التنجيم) أي التأجيل بنجم أي هلال أو أكثر للمال المسكاتب به كقولها وان كاتبه على ألف درهم ولم يضرب لها أجلا تجمت وقولها ولا تكون حالة وان كره السيد (وصحح خلافه) أي عدم اشتراط التنجيم ففي المقدمات المذهب جوازها حالة ومؤجلة وانما منعها حالة الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (وجاز) عند ابن القاسم عقد الكتابة (ب) ندى (غرركا ببق) وشارد ونمر لم يبد صلاحه (وجنين) لامة فهو غيرها من سائر الحيوان فلا يشبه البيع ولا النكاح فتجوز بالابق والشارد والجنين في بطن أمه (و) تجوز الكتابة (بعبد فلان لا) تجوز الكتابة (بلو أو لم يوصف) لشدة الغرر لكثرة التعاوت بين أفرادها (و) لا تصح الكتابة بغير متمول شرما (كخمر) وخنزير فان وقعت مضت (ورجع) المكاتب (لكتابة مثله) جاز لسيد المكاتب (فسخ) أي ترك (ما) أي المال المكاتب به الذي (عليه) أي المكاتب (في) شيء (مؤخر) من غير جنس ما عليه (أو كذا) اخذ (ذهب) من المكاتب بدلا (من ورق) مكاتب به وأدخلت الكاف عكسه وهو اخذ ورق بدلا من ذهب مكاتب به فكل منهما جائز (و) جاز (مكاتبة ولي) أب أو وصيه (ما) أي رقيقة (لحجوره) الصبي أو المجنون أو السفيف بالمصلحة للحجور (و) جاز للسيد (مكاتبة) من لا يكتسب كرامة (وصغير) ان كان لها مال من نحو صدقة بل (وان) كاتا (بلا مال و) كسب (ومنهما) أشهب (و) جاز للسيد (بيع) جميع نجوم (كتابة) للمكاتب أو لغيره

(او) بيع (جزء منها) كربعها (لا) يجوز بيع (نجم) مبهم أو معين منها وقدّر النجوم مختلف أو متفق وجهات نسبتها لمجموعها للجهالة فان عرف قدره ونسبته للمجموع جار لخفة الغرر لان المبيع حينئذ اما النجم واما جزء الرقبة والغالب تساويها اذا العا ب تساوى الكتابة والقيمة وان بيعت الكتابة كلها أو جزؤها أو نجم منها بشرطه (فان وفي) المسكان للمشتري ما اشتراه (فد) قد عتق ويكون (الولاء عليه الاول) الذي كاتبه لا نعتاده له والمشتري قد استوفى ما اشترى (والا) اي وان لم يوف المسكان للمشتري ما اشترى بان عجز عنه (رق للمشتري) أي صار المسكان كله أو جزؤه رقيقا للمشتري (و) جاز (اقرار مريض بقبض) نجوم (ها) أي الكتابة من مكانه في صحته (ان ورت) المريض حال كونه (غير كلاله) أي ان ورثه ولا نه لا يتهم بالكذب في اقراره حينئذ اذا الشان الشفقة علي الولد فلو قال ولد بدل غير كلاله لكان أخصر وأوضح (و) جاز (مكانته) أي جاز ان يكتب المريض رقيقه (بلا محاباة) أي نقص عما يكتب مثله (والا) أي وان لم تكن بلا محاباة بان كانت بها وقبض الكتابة (ففي ثلثه) ما حابي به فان حمله مضى والا فلا (و) جاز (مكانة جماعة) أرقاء (لمالك) واحد بمال واحد (فتوزع) أي تقسم الكتابة عليهم (على قدر قوتهم) أي قدرة كل واحد (على الاداء) أي دفع المال المسكان به معتبرة (يوم العقد) للكتابة بلا على عددهم ولا على قدر قيمتهم ولا على قدر قوتهم الجاذية بعد يوم العقد فان كان معهم صغير لا قدر له على الكسب يوم القعد ثم قدر عليه بعده فلا شيء عليه (وهم) أي المسكانون في عقد واحد ان استمرت قدرة كل واحد منهم على الاداء بل (وان زمن احدهم) أي مرض مرضا ملازمه فهم (حملاء) أي متضامنون حملاء (مطلقا) عن شرطه حال مكانتهم (٣٠٨) على معروف مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه قال هي

أَوْ جُزْءٌ لَا يَجُوزُ فَإِنْ وَفَّى قَالُوا لَا الْأَوَّلُ وَالْأَرْقُ الْمُسْتَشْرَى وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ بِقَبْضِهَا إِنْ وَرِثَ غَيْرَ كَلَالَةٍ وَمُكَاتَبَتُهُ بِبَلَاءِ مُحَابَاةٍ وَإِلَّا فَنِ ثَلَاثُهُ وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَةٍ لِمَالِكٍ فَتُوزَعُ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَدْوِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنَ أَحَدُهُمْ حَمَلَاءَ مُطْلَقًا فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ وَالْجَمِيعُ وَيَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَعْثُقْ عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ وَلِلسَّيِّدِ عِتْقُ قَوِيٍّ مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَّافًا إِنْ رُذِّمَ عَجْزًا وَاصْحَ عِتْقُهُ وَالْخِيَارُ لَهُ فِيهَا وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ لَا أَحَدَهُمَا أَوْ بِمَا لَيْسَ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ فَيَفْسَخُ وَرِضًا أَحَدَهُمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِمُحَصَّنَةٍ كَانِ

سنة الكتابة بعدتنا أي بخلاف جملة الديون فانها لا تكون الا بشرطها فاذا حلت النجوم وبعضهم ملى وبعضهم معدم (فيؤخذ من الملى) منهم (الجميع) المسكان به ولا يعتق واحد منهم الا بعد اداء الجميع فان كانوا كلهم املاء فلا يؤخذ من كل واحد منهم الا ما يخصه بالقسمة (و) ان ادي الملى منهم الجميع فانه (يرجع) على من ادى عنه بحصته من

قسمتها (ان لم يعتق) المودى عنه (على الدافع) بان لم يكن اصله ولا فرع ولا حاشيته القريبة (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجا) للدافع فان كان يعتق عليه او وزج له فلا يرجع عليه (ولا يسقط عنهم) أي المسكانين في عقد واحد (شيء) من المال الذي كوتبوا به (بموت واحد) منهم او عجزه (و) جار (للسيد عتق) شخص (قوى) على الاداء (منهم ان رضي الجميع) بعقده (وقوا) أي كانت لهم قوة على الاداء بدونه فان ابوا ولم تكن لهم قوة عليه بدونه فليس له عتقه (فان رد) عتق من قوي منهم (ثم عجزوا) أي المسكانون عن اداء جميع المسكان به وصاروا ارقاء (صح عتقه) أي القوي الذي ردوه لانه انما رد لحقهم وقد سقط (و) جاز (مكانة شريكين) من رق لهما استوى ملكهما منه او اختلف (بمال واحد) قدر او اجلا واقتضاء علي الشركة ولو شرط ان لكل واحد ان يقضى دون شريكه فسد الشرط وكان ما اقتضاء احدهما بينهما ولا تفسخ الكتابة (لا) تجوز مكانة (احدهما) أي الشريكين حصته من الرقيق المشترك دون الآخر ولو باذن شريكه (او) كاتبه (بما ين) مختلفين قدرا او جنسا او صفة او اجلا (و) كاتبه بمال (متحد) جنسا او صفة وقدرا او اجلا (بعقدين فيفسخ) عقد الكتابة عند ابن القاسم في المسائل الثلاثة لتأديته لعق بعض من الرقبة دون تقويم باقيها (و) ان كاتبه معا بعقد واحد او اجل واحد واقتضاه واحد جاز (رضا احدهما) أي الشريكين بعد العقد على ذلك (بتقديم) شريكه (الآخر) على نفسه (في قبض نجم) يختص به لياخذ المتأخر في القبض النجم الذي بعده فان وفي المسكان بجميع النجوم خرج حرا (وان) لم يوف (رجع) من رضي بتقديم شريكه عليه (لعجز) من المسكان عن اداء النجم الثاني فيرجع (بحصته) بمساقبه شريكه ويكون العبد بينهما كما كان (كان

قاطعه

قاطعة (أي نجز أحد الشريكين عتق حصته من مكاتبيهما بمال معجل من المكاتب (بأذنه) أي الشريك الآخر فقاطعه (من عشرين) مؤجلة على المكاتب التي هي حصته من الكتابة (على عشرة) حالة ففي المسئلة تفصيل (فان) ادي المكاتب للشريك الذي لم يقاطعه ماله خرج حرا وان (عجز) المكاتب قبل قبض الذي لم يقاطعه مثل ما قبض المقاتح (خير المقاتح بين رد ما) أي القدر الذي (فضل) المقاتح (به شريكه) ليساويه ويصير العبد بينهما كما كان قبل الكتابة (و) بن (اسلام حصته) أي المقاتح من العبد (رقا) لشريكه (و) ان لم يعجز المكاتب وأدى الآذن العشرين التي له أو عجز المكاتب عن أداء ما عليه وعاد للرق فـ (الارجوع له) أي المقاتح على الآذن (وان قبض) الآذن من المكاتب (الاكثر) مما قبضه منه المقاتح (فان مات) المكاتب عن مال (أخذ الآذن ما) أي العشرين التي (له) في المثال المتقدم ان لم يقبض منها شيئا أو الباقي منها ان كان قبض بعضها (بلا نقض ان) كان قد (تركه) أي المكاتب المال ثم يكون الزائد منه بين الشريكين على حسب ما كان لهما في العبد (والا) أي وان لم يترك المكاتب مالا (فلا شيء له) أي الآذن على المقاتح (وان) أعنى أحد الشريكين حصته من مكاتبيهما (متق أحدهما) نصيبه منه ليس عتقا حقيقيا موجبا لعتقه عليه وإنما هو (وضع) أي اسقاط (لما) أي القدر الذي (له) من الكتابة فان كان نصفه اسقط عن المكاتب نصف كل نجم فيؤدى النصف الآخر من كل نجم للشريك الآخر ويصير حرا ولا يقدم على العتق في كل حال (الا ان قصد) العتق (٣٠٩) لا يجوز الوضع فيقوم المكاتب عليه • ويدفع لشريكه حصته من قيمته ويكمل عتقه وشبهه في ان الاعتاق

قَاطَعَهُ بِأَذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى عَشْرَةٍ فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُقَاتِلِ أَنْ يَرُدَّ مَا فَضَّلَ بِهِ شَرِيكَهُ وَبَيْنَ إِسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقَا وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْآذَنِ وَإِنْ قَبِضَ لِأَكْثَرِ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْآذِنُ مَالَهُ إِلَّا تَقَصَّ أَنْ تَرَكَهُ وَالْأَفْلَاشِيُّ أَوْ عَتَقَ أَحَدَهُمَا وَضَعَهُ لِمَالِهِ إِلَّا أَنْ قَصَدَ الْعَتَقَ كَانَ فَعَلَتْ فَتَصْنُفُكَ حُرَّ فَكَاتِبُهُ ثُمَّ فَعَلَ وَضَعَ النِّصْفَ وَرَقَّ كُلُّهُ أَنْ عَجَزَ وَالْمَكَاتِبُ بِالْآذَنِ بَيْعٌ وَاشْتِرَاءٌ وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ وَمَكَاتِبَةٌ وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لَا مُتَبِعَ وَإِسْلَامُهَا وَقِدَاؤُهَا أَنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَأَقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ وَاسْقَاطٌ شَفْعَتِهِ لَا عِتْقُ وَإِنْ قَرِيبًا وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَأَقْرَارٌ بِجَنَائَةٍ خَطَاً وَسَفَرٌ بَعْدَ الْبَازْنِ وَلَهُ تَعْجِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيُرَّقَ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ كَانَ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحَلِّ وَلَا

وضع للمال فقال (ك) قو له لرقيقه (ان أنت فعلت) أنت أو أنا كذا (فنصفك حر فكاتبه ثم فعل) العبد أو السيد (المعلق عليه وضع النصف بمالكاته به فان أدى نصفه الباقي عتق (ورق كله ان عجز) عن أداء الباقي (و) للمكاتب بالآذن (من سيده (بيع واشترأ) بالآذن (ومشاركة) بالآذن (ومقارضة) بالآذن ابن عرفة تصرف المكاتب كالحرة في اخراج مال عن عوض مالي فلا (و) له (مكاتبة) لرقيقه بمال زائد عن قيمة رقيقه (و) له

تزوج امته مهر زائد على قيمتها ويجب عليه (توكيل) حرا بالغ (عاقدا لأمته) تزويجها لانه لا يباشره لرقبته بشرط ولي المرأة الحرة (و) له (اسلامها) أي الامة في جنابتها (وقدأؤها ان جنت) وتنازع اسلامها وقدأؤها (بالنظر) أي السداد والمصلحة (و) له (سفر لا يحل فيه نجم) فلا يمنع منه (و) له (اقرار) بحق (في رقبته) كقتل عمد ولو لي المقتول القصاص منه فان لم يقتض منه فلا شيء له في ماله ولا في رقبته ان عجز (و) له (اسقاط شفعتة) اذا كان نظرا (لا) يجوز للمكاتب (عتق) لرقيقه (وان) كان (قريبا) له (و) ليس له (هبة ولا صدقة) من ماله وان وقع رده السيد (و) ليس له (تزوج) لنفسه فان تزوج بغير إذن سيده فله اجازته وفسخه فان رده تركها ربع دينار ومفهوم تزوج ان له التمسى وهو كذلك اذا لم يبيعها كالنزوج ان عجز (و) ليس له (اقرار بجناية خطأ) فان اقر مكاتب بقتل خطأ فلا يلزمه شيء عجز او عتق و لو اقر بدين لزم ذمته عتق أو ورق (و) ليس له (سفر) بعد بضم العين (الا باذن) من سيده (و) له أي المكاتب (تعجيز نفسه) عن أداء ما كوتب به ووردها الى الرقية (ان اتفقا) اي السيد والمكاتب عليه (و) ان (لم يظهر له) أي المكاتب (مال) يفي بكتابتها وان عجز نفسه بالشرطين (فريق) أي تزول كتابته ويصير رقا خالصا لسيدته (ولو ظهر له) بعد تعجيزه والحكم رقبته (مال) كان اخفاه أو افاده بعده وشبهه في الارفاق فقال (كان عجز) المكاتب (عن شيء) مما كوتب به عند حلوله فيرق (أو غاب) عن بلده سيده (عند الحل) بفتح الميم وكسر الحاء أي حلول الاجل (ولا

مال له) فري (وفسخ الحاكم) كتابته بسبب فجزه أو غيبته (وتلوم) أي آخر الحاكم الحكم بفسخ الكتابة (من يرجوا) الحاكم يسره وقدومه (ه) ولا يتلوم لمن لم يرجه وشبه في التلوم فقال (كالقطاعة) بكسر القاف أي العتيق على مال حال ولم يأت به العبد في تلوم له الحاكم ان رجاه (ولو شرط) السيد في عقد الكتابة أو القطاعة (خلافه) أي عدم التلوم وانه يرق بمجرد عجزه (وقبض) الحاكم الكتابة (ان غاب سيده) أي المكاتب ولا وكيل له ويعتق المكاتب ان أتى الكتابة بعد حلولها (وان عجلها قبل محالها) أي حلولها في المدونة أن أراد المكاتب تعجيل ما عليه وسيده غائب ولا وكيل له على قبض الكتابة فليرفع ذلك الى الامام ويخرج حراً (وفسخ) الكتابة (ان مات) المكاتب (وان مات) (عن مال) كثير وفي الكتابة لموته قبل حصول حريته فيأخذه السيد بالرق في كل حال (الا) يكون (ولد) للمكاتب (أو غيره) أي الولد (دخل) الولد أو غيره (معه) أي مع المكاتب في الكتابة (بشرط) لدخوله معه في الولد الذي ولد أو حملت به أمة المكاتب قبل كتابته وفي غيره ظاهر (أو) دخل معه فيها (غيره) أي الشرطي في الولد الذي حملت به أمة المكاتب بعد ما وفي غيره الذي اشتراه المكاتب وهو من اصوله أو فروعه أو أحاشيته القريبة (فلا) تفسخ الكتابة بموت المكاتب (وتودي حالة) من المال الذي مات المكاتب عنه (حلواها) بموته ويعتق هو ومن معه في الكتابة (و) ان فضل من ماله شيء عنه (ورثه) أي الفاضل من مال المكاتب عنها (من) أي الذي دخل (معه) في الكتابة بشرط أو غيره (فقط) أي دون من ليس معه في الكتابة فلا يرثه حر أكان أوقافاً وفي كتابة أخرى وإذا أو غيره حال كون من معه فيها (لمن) يعتق على المكاتب على فرض ملكه وهو حر وهو الاصل والفرع والاخوة والاخوات (٢١٠) (وان) مات المكاتب (ولم يترك وفاء) بالكتابة بان لم

يترك شيئاً أصلاً أو ترك ما لا وفاء فيه (وقهى ولده) الذي معه في كتابته (علي السعي) أي الاكتساب (سعوا) أي اكتسبوا (ونترك متروكة) أي المال الذي تركه المكاتب ولم يف بالكتابة (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان أمن) أي كان ولده ماموناً على المال لا يخشى منه اتلافه فان لم يشق ولده على السعي أو لم

يترك شيئاً أصلاً أو ترك ما لا وفاء فيه (وقهى ولده) الذي معه في كتابته (علي السعي) أي الاكتساب (سعوا) أي اكتسبوا (ونترك متروكة) أي المال الذي تركه المكاتب ولم يف بالكتابة (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان أمن) أي كان ولده ماموناً على المال لا يخشى منه اتلافه فان لم يشق ولده على السعي أو لم

يؤ من فلا يترك له شيء من مال المكاتب الذي مات عنه وشبه في ترك مال المكاتب بشرطيه فقال (كام ولد) للمكاتب ومعها ولده منه أو من غيرها الداخل في كتابته ولم يجمع فيه شرط القوة على السعي والا من في ترك لها متروك المكاتب الذي لا وفاء به ان قويت على الاكتساب وأمنت والا فلا يترك لها وجواب قوله (وان) كاتب السيد عبد به عبد أو عرض موصوف ودفع العبد لسيد العبد أو العرض الموصوف وعق ثم (وجد) السيد (العوض) الصادق بالعرض والعبد حال كونه (معيماً) فلا ينقض العتق ولكن للسيد الرجوع على العبد بمثل ما كان له مال والا فيتبع به ذمته (أو) كاتبه شيء موصوف ودفعه له وعق ثم (استحق) العوض من يد السيد الذي أخذه من العبد حال كونه (موصوفاً) حال عقد الكتابة عليه فلا ينقض العتق ولا السيد الرجوع بمثله على العبد معجلان قدر عليه والا صار ديناً في ذمته يتبعه به وشبه في عدم نقض العتيق والرجوع بالعوض فقال (ك) وجوب عيب أو استحقاق شيء (معين) للعتق عليه متلبس (بشبهة) في ملك العبد قاطع به سيده وقام سيده بحقه في عيبه برده عليه أو استحقاقه فلا ينقض العتق ويرجع بقيمة معجلة ان كان له مال (وان لم يكن له مال) فيتبع بها في ذمته (و) ان اشترى كافر رقيقاً مسلماً أو سلم رقيقه فكاتبه (مضت كتابة) مالك (كافراً) مما لو كانه (مسلم) وبيعت الكتابة بمعنى المال المكاتب به لمسلم فان أدى المكاتب المال الذي كتب به عتق ولاؤه للمسلمين لا لعصبة الكافر المسلمين ولا يعود للكافر ان أسلم وان عجز رقيق للكافر الذي اشترى كتابته وشبه في المضى والبيع فقال (كان أسلم) مكاتب الكافر فتمضي كتابته وتباع لمسلم (و) اذا كان مع الكاتب المسلم رقيق دخل معه في كتابته بشرط أو بدونه وبيعت كتابته المسلم (بيع معه) أي بيع مع بيع كتابته كتابة (من) أي رقيق

دخول معه (في عقده) أي في عقد كتابته (و) أوجب على المكاتب كفارة حنث في يمين بالله أو عن ظهار أو عن فطر في رمضان عمداً أو قتل خطأ أو قتل صيد وهو محرم أو في الحرم أو عن نحو تنج (كفر بالصوم) فلا يعتق ولا يكسو ولا يطعم ولا يزكي لمنه من إخراج ماله بالأعوض مالى (واشتراط وطء) الأمة (المكاتبة) عند عقد الكتاببة لغو في حرم عليه وطؤها وكذا الممتقة لاجل (واستثناء) أي اشتراط عدم دخول (حملها) في عقد كتابتها لغو فالسكتا به ماضية والشرط باطل (أو) اشتراط (ما يولد لها) أي المكاتبه أي اشتراط أن ما يولد لها من غير المكاتب يكون رقالة أي المكاتب فهذا الشرط لغو (أو) اشتراط (ما يولد لمكاتبه من أمة) أي المكاتب (بعد) عقد (الكتاببة) يكون رقالة لغو (أو) اشتراط (قليل كخدمة) لسيده (ان وفي) أي أدى المكاتب ما كوتب به لسيده (لغو) في المسائل الخمس (وان عجز) المكاتب (عن شيء) مما كوتب عليه (رق) أي صار رقيقاً خالصاً من شائبة الحرية أعاده ليرتب عليه قوله (أو) عجز (عن دفع) (ارش جنابة) منه على غيره من نفس أو مال فيرق ويخبر سيده في إسلامه فيه أو فدائه بدفع الارش ان كانت جنابته على غير سيده بل (وان) كانت جنابته (على سيده رق) أي صار رقيقاً خالصاً من شائبة الحرية (كالقن) أي خالص الرقية الذي لم يكاتب في خلوص رقبته من شائبة حرية (وأدب) السيد (ان وطئ) مكاتبته الآن بجهل حرمة وطئها ولم يحد للشبهة التي له فيها (بلامهر) لها عليه في وطئها ولا يلزمه ارش نقصها ان طأ وعنه ولو كانت بكر (وعليه نقص) مكانته (المكرهه) منه على وطئها (وان حملت) المكاتبه من وطء سيدها (٣١١) (خيرت في البقاء) على كتابتها وتصير.

مستولدة ومكاتبة فاني أدت في حياة سيدها عتقت وان مات سيدها قبل ادائها عتقت من رأس ماله ونفقتها في زمن حملها علي سيدها (و) في انتقالها عن الكتاببة الى (أمومة الولد) لسيدها فله الاستمتاع بها وبسير خدمتها الى موته فتعتق من رأس ماله في كل حال (الا لضعفاء) عن الاداء (معهما) في الكتاببة (أو أقوباء) على الاداء (لم يرضوا) بانتقالها عن الكتاببة لأمومة الولد فلا تخير

فِي عَقْدِهِ وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طُءَ الْمُكَاتِبَةِ وَاسْتَبْنَاءَ حَمْلَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لِمُكَاتِبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ أَوْ قَلِيلٍ كِخْدَمَةٍ إِنْ وَفَى لَغْوُهُ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ عَنْ أَرْشٍ جِنَابَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رُقٌّ كَالْقَنِ وَأُذِّبَ إِنْ وَطِئَ بِلَا مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتٍ فِي الْبَقَاءِ وَأُمُومَةُ الْوَلَدِ إِلَّا لَضَعْفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حَصْنَتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةَ وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ قَنَّا أَوْ مُكَاتَبًا أَوْ يِلَانًا وَإِنْ شَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ أَنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءِ لِلْقَدْرِ وَالْجِنْسِ وَالْأَجَلِ وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ

ويأزم البقاء على الكتاببة (و) ان كان معها أقوياء رضوا بانتقالها لأمومة الولد وانتقلت لها (حط) أي أسقط عنهم (حصنتها) التي تخصها من المكاتب به بقسمته على قدر قواهم على السعي (وان قتل) المكاتب قبل أدائه خط مطلقاً وعمداً من حر مسلم (فالقيمة) التي يغرمها قاتله (للسيد) لا لورثته الاحرار لا نه مات رقيقاً اذ هو عبداً بقي عليه شيء من السكتا به ولودرها (وهل) يقوم حال كونه (قنا) لبطان كتمت بملوته قبل أدائه (أو) يقوم حال كونه (مكاتبا) في الجواب (ناويلان) وروايتان عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وان اشتري) المكاتب (ون) أي رقيقاً (يعتق على سيده) كصله وفرعه وحاشيته القريبة (صح) شرائه ولا يعتق على المكاتب لانه اجنبي منه ولا على سيده لانه احرز نفسه وماله من المكاتب بعقد السكتا به مادام مكاتباً واولى بعد ادائه وعتقه (وعتق) الرقيق الذي اشتراه المكاتب على سيده (ان عجز) المكاتب لا نفساخ كتابته وعوده وماله ملك لسيده فقد ملك سيده من يعتق عليه بنفس ملكه (و) ادعى الرقيق ان سيده مكاتبه وانكرها سيده (ف) القول للسيد في (نفي) (الكتاببة) اذ الاصل عدوها وان اتفقا على الكتاببة (و) ان ادعى الرقيق الاداء وانكره السيد فالقول للسيد في (الاداء) اذ الاصل عدمه وان تنازعا في قدر المال المكاتب به أو في قدر اجله أو في جنسه (ف) لا يكون القول للسيد في (القدر والجنس والاجل) قال البناي لا أدرك على المصنف في مختصره لانه انما سوي بين انقدر والجنس والاجل في عدم قبول السيد فقول من قال سوى المصنف بين المسائل الثلاث في قبول قول المكاتب تبعاً لابن شاس وابن الحاجب فيه نظر اذ ليس في كلامه تصريح بقبول قول المكاتب في الثلاث والله أعلم (وان أمانه) أي المكاتب على اداء السكتا به (جماعة) او واحد بمال فأداها وبقي من المال المعاف

٤ شئ : (فان لم يهدوا الصدقة) بالمال على المكاتب بان قصدوا نفسه أمن الرق ولم يهدوا شيئا (رجعوا) ان شاءوا (بالفضلة) وتحاصوا فيها (و) راجعوا (على السيد بما قبضه) من أموالهم (ان عجز) المكاتب بعد دفع أموالهم للسيد (والا) أى وان قصدوا الصدقة على المكاتب بما أعانوه به (فلا) رجوع لهم بالفضلة ولا بما قبضه السيد ان عجز (وان أوصى) السيد لعبد (بكتابة) مكاتب (كتابة المثل) للمكاتب فى القوة على الاداء (ان حملها) أى رقبة المكاتب (الثالث) لما السيد يوم التنفيذ فان لم يحملها خير الوارث بين مكاتبته وتنجز عتق ما حملة الثالث منه (وان أوصى) السيد (له) أى المكاتب (بنجم) أى قدر معلوم من المال المكاتب به (فان حمل الثالث) لما السيد (قيمته) أى النجم الموصى به (جازت) أى نفذت الوصية وعتق منه بقدره (والا) أى وان لم يحمل الثالث قيمة النجم (فعلى الوارث) للموصى (الاجازة) أى تنفيذ الوصية (أو عتق يحمل الثالث) من المكاتب بتلا ويحط عنه من كل نجم بقدر ما يعتق منه لامن النجم الموصى به خاصة لان الوصية حالت عن وجهها لما لم يجزها الورثة فان أدى الباقي ثم عتقه وان عجز عنه رقبته (وان أوصى) السيد (لرجل بمكاتبه) بان قال أعطوا زيدا فلانا المكاتب (أو أوصى له) أى لذلك (٣١٢) الرجل (بما عليه) أى بالمال الذي على المكاتب وهو ما كاتبه به بان قال أعطوا

فان لم يقصدوا الصدقة رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان عجز وإلا فلا وان أوصى بمكاتبته فكتابة المثل ان حملة الثالث وان أوصى له بنجم فان حمل الثالث قيمته جازت وإلا فعلى الوارث الاجازة أو عتق يحمل الثالث وان أوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه أو بعتقه جازت ان حمل الثالث قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب وأنت حر على أن عليك ألفا ووعليك ألف لزمت العتق والمال وخير العبد في الإلزام والرد في أنت حر على أن تدفع أو تؤدى أو ان أعطيت أو نحو

(باب)

ان أقر السيد بوطء ولا يمين ان أنكر كأن استبرأ بحبضة ونفاه وولدت لستة أشهر

زيدا كتابة فلا تب أى المال المكاتب به (أو أوصى) السيد (بعتقه) أى المكاتب (جازت) أى مضت وصيته (ان حمل الثالث) قيمة كتابته أى المال المكاتب به (أو قيمة الرقبة على أنه) أى العبد (مكاتب) فيؤدى المكاتب فى الصورتين الاوليين النجوم للموصى له فان أدى عتق وان عجز رقبته وفى الاخرة نخط النجوم عنه ويعتق وان لم يحمل الثالث حر الامرين رقبته للموصى له من الرقبة بقدر يحمل الثالث فى الاوليين وأعتق منها بقدره فى الاخرة (و) ان قال لرقبته (أنت حر على أن عليك ألفا) ولم يقيده ذلك بوقت

مخصوص (أو) قال له أنت حر (وعليك ألف لزمت العتق) (و) لزمت السيد العتق ويلزم العبد المال دمجين فى المستثنى ان كان العبد وسرا والا كان المال دينا عليه فمى مقاطعة لازمه لهما (وخير العبد فى الإلزام) للمال ولا يعتق الابادائه (والرد) نقول سيده له (أنت حر على أن تدفع) لى ألفا مثلا (أو) أنت حر على أن (تؤدى) لى مائة مثلا (أو) أنت حر (أو أعطيت) لى ألفا (أو) قال السيد لعبد (نحوه) أى نحو القول المذكور كفى جئت بكذا فانت حر فله الا يقبل ويبقى رقا للسيد وله الرضا بالعتق ودفع ما نذرته والله اعلم (باب فى بيان احكام ام الولد) ابن الحاجب تصير الامه ام ولد بثبوت اقرار السيد بالوطء وثبوت الايمان بولد حى او ميت عنقه فها هو قول اهل المعرفة انه حمل ولو ادعت سقط من ذلك وراى النساء اثره اعتبر اه فالامه تصير ام ولد بهذين الشرطين والى اولهما اشار المصنف بقوله (ان اقر السيد بوطء) لامته فهذا احد الشرطين وجوابه قول الآتى عتقت الامه الخ (و) ان ادعت الامه الحامل او التى ولدت ولدا ونسبته لسيدها على سيدها انه وطئها واسكره (لا يمين) عليه لرد دعواها (ان أنكر) السيد وطئها لانها من دعوى العتق التى لا تثبت الا بعدلين ولا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد دعوى وشبه فى نفى اليمين فقال (كان استبرأ السيد) امته من وطئه (بحبضة) وولدت بعده (ونفاه) عن نفسه معتمدا فى تقيده على استبرائها وعدم وطئها بعده (وولدت ستة أشهر)

بعد استبرائه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يمين عليه (والا) أي وان لم يستبرئها أو استبرأها وولدت لأقل من ستة أشهر
 بأن ولدت لستة أشهر الا ستة أيام (الحق) ولدها به وصارت أم ولد له أن ولدت لمدة الحمل المعتاد كستة أشهر بل (ولو) ولده
 (لا كنه) أي أطول مدته أي الحمل وهي خمس سنين وإلى الشرط الثاني أشار بقوله (ان ثبت القاءها علقه ففوق) بالضم عند
 حذف المضاف اليه ونية معناه (ولو) ثبت القاءه (بأمرأتين) قال الخريشي ان أقر سيدها بوطئها كفى اقرارها بولد قائلة هو منك
 ولو ميتا وعلقه ولو لم تثبت ولادتها اياه وان عدم الولد فلا بد من ثبوت ولادتها وان قامت عليه بينة بأقراره بوطئها قبل بد من ثبوت
 ولادتها أو أثرها ولو بأمرأتين ان عدم الولد والا فلا تحتاج الى اثباتها وشبهه في الاعتبار وبناء الجواب الا في فقال (كادعائها) أي
 الامة التي أقر سيدها بوطئها ولم يستبرئها انها أسقطت حملها من وطئه (سقطا) علقه أو أعظم منها (وأيمن النساء أثره) أي
 الاسقاط بقلبها من تشققه وسيلان دمه فتصدق وتصير به أم ولد له وجواب ان أقر السيد الخ (عتقت الامة) اذا مات سيدها (من رأس)
 أي جميع (المال) للسيد ولو لم يترك سواها (و) ان مات سيد أم الولد عتق من رأس ماله (ولدها) الذي ولدته (من غيره) بعد ولادتها منه
 (ولا يرد) أي عتق أم الولد (دين) علي سيدها (سابق) الدين ولادتها من سيدها وشبهه بشرطى الا قرار بالوطء وثبوت ابقاء العلقه
 في ترتب أمومة الولد عليهما فقال (كاشترى زوجته) أي الخرحال كونها (حاملًا) منه فانها تصير بولادته أم ولد له على المشهور
 (لا) تصير الامة أم ولد بولد من زوجها (سابق) الولد شراء زوجها اياها (أو ولد) (٣١٣) حملت به (من وطء شبهة) بأن غلط فيها

حملت منه ثم اشتراها حاملا فلا
 تكون بولادته أم ولد (الا) اذا
 وطئ السيد (أمة مكانه) حملت
 منه فانها تصير بوضعه أم ولد له
 وعليه قيمتها المكاتبه يوم حملها ولا
 يحسد للشبهة (أو) وطئ الاب أمة
 (ولد) حملت منه فتصير بوضعه
 أم ولد له وعليه قيمتها لو ولد يوم
 وطئها موسرا كان أو معسرا ولا
 قيمة عليه لولدها ولا حد عليه للشبهة
 (و) ان وطئ أمتة وعزلى عنها
 وحملت فد (لا يدفعه) أي الحمل عن
 سيدها (عزل) أي نزع ذكره من

وَالْحَقُّ بِهِ وَلَوْ أَنَّتِ لَا كَثَرَهُ إِنْ ثَبَتَ لِقَاءُ عِلْقَةٍ فَفَوْقُ وَلَوْ بِأَمْرَاتَيْنِ
 كَادُعَاتِهَا سَقَطَ رَأْيُنِ أَثَرُهُ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَوَلَدُهَا مِنْ غَيْرِهِ وَلَا
 يَرُدُّهُ دِينَ سَبَقَ كَاشْتَرَاكَ زَوْجَتِهِ حَامِلًا لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ مِنْ وَطْءٍ
 شُبَّهِهُ إِلَّا أَمَةً مَسْكَاتِيهِ أَوْ وَلَدَهُ وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلُ أَوْ وَطْءٍ بِدُبُرٍ أَوْ فَخْذَيْنِ
 إِنْ أَنْزَلَ وَجَاذَ إِجَارَتِهَا بِرِضَاهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ وَلَهُ قَلِيلُ خِدْمَةٍ وَكَثِيرُهَا
 فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرَشَ جُنَايَةَ عَلَيْهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ وَالِاسْتِمْتَاعُ
 بِهَا وَاتِّزَاعُ مَالِهَا مَالٌ يَمْرُضُ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا وَمُصِيبَتِهَا
 إِنْ بَيْعَتْ مِنْ بَائِعِهَا وَرُدَّتْ عَنْقُهَا وَفَدِيَتْ إِنْ جَنَّتْ بِأَقْلِ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ
 وَالْأَرْضُ وَإِنْ قَالَ فِي

(م) — جواهر الاكايل — ثاني) قبلها حال انزال الماء يسبقه ولا يشعر به (أو وطء بدبر) فلا يدفع الولد به عن سيدها
 لاحتمال سيلان المني لقبليها (أو) وطء بين (فخذين) فلا يدفع به الولد (أن أنزل) حال وطئها بينهما لا احتمال سيلانه الى قبلها (وجاز)
 لسيد أم الولد (اجارتها برضاها) لعدم العمل لا بغير رضاها فلا تجوز ونفسخ (و) جاز لسيد أم ولد (عتق) لها (على مال) معجل منها ولو
 بغير رضاها او دين في ذمتها برضاها (وله) أي سيد أم ولده (قليل خدمه) فله استخدامها فيما يقرب ولا يشق (و) له (كثيرها)
 أي الخدمة (في ولدها) الذي ولدته (من غيره) أي غير السيد بعد ولادتها من سيدها (و) له (ارش جناية عليها) أي أم الولد
 (وان مات السيد) قبل قبض ارش الجناية على أم ولده (ف) الارش (لوارثه) أي السيد (و) له (الاستمتاع بها) له (اتزاع مالها)
 مالم يمرض (مرض) مرضها بخوفان مرض فليس له اتزاعا لانه حينئذ اتزاع لوارثه (وكره له) أي السيد (تزوجها) لغيره ان كان بغير
 رضاها بل (وان) كان (برضاها) لانه ليس من مكارم الاخلاق لموافاته النية (و) ان بيعت أم الولد ثم ماتت أو جنت أو عصبيت مثلا
 فد (مصيبتها ان بيعت) أي صلتها (من بائعها) فان كان قبض ثمنها فيرده لمشتريها وان لم يقبضه سقط عن مشتريها (و) ان كان
 المشتري اعتقها (رد) أي نفى (عنقها) وترد لبائعها وبزمنها ان كان موسرا وان كان معسرا فهو دين عليه في ذمته (و) ان جنت
 أم الولد على نفسه أو عضو جنائيا لا يقض منها أو على مل (فديت) أي وجب على سيدها فدائها (ان جنت) ونفتدى (ب) (الأقل)
 من (القيمة) لها وحسدها معتبرة (يوم الحكم) بوجوب فدائها (و) من (الارش) لجنائيتها (وان قال) السيد (في

مرضيه (الذى مات منه (ولدت) أمتي فلانة منى (ولا ولد لها) أى الامة التى اقربوا لذاتها منه موجود (صدق) في قوله
ولدت منى وصارت ام ولد له تعتق من رأس ماله ان مات (ان ورثه ولد) ذكر أو أنثى وأولى ان كان لها ولد فان لم يرثه ولد لا يصدق
(وان أقر) سيد (مريض) مرضا خوفا (بايلاد) منه لأمته في صحته (أو) أقر مريض (باعتق) لها (في حال) صحته (السابقة
على مرضه ومات من مرضه الذى اقر فيه (لم) الاولى فلا (تعتق) الامة التى اقر بايلادها واعتاقها (من ثلث) لا نعلم يقصد الوصية
باعتاقها (ولا) من (رأس مال) لان تصرف المريض لا يكون الا في الثلث (وان وطى شريك) أمة مشتركة (فيحملت) من
وطى قوم عليه و (غرم نصيب) شريكه (الآخر) من قيمتها يوم حملها ان كان موسرا لانه اقامتها عليه (فان اعسر) الواطى (خير)
شريكه (في) تفويها على الواطى و (اتباعه) أى الوطى (ب) بنصيبه من (القيمة) معتبرة (يوم الوطى أو بيع) نصيب غير
الواطى (منها) أى الامة (لذلك) أى لنصيب غير الوطى من قيمتها فان كان ثمنه يزيد على نصيبه من قيمتها فلا يباع منها الا ما بقي ثمنه
بنصيبه من قيمتها ويبقى باقية بحساب ام الولد للواطى (و) ان لم يف ثمنه نصيب غير الواطى بنصيبه من قيمتها (وتبعه) أى اتبع غير
الواطى الواطى (بما بقي) له من نصيبه من قيمتها (ونصف قيمة الولد) ولا يباع لانه حر لا حق بالواطى (والشبهة) (وان وطىها)
أى الشريك (بظهر) واحد واتت بولد لستة أشهر من وطئهما واداعاه كل منهما (فالقافة) التى خصصها الله لمعرفة النسب بالشبه
تنظره لتلحقه باحدهما وبهما ان كان حربين مسلمين بل (ولو) كان احدهما (عبدا) والا حرا (أو دميما) والا حرا مسلما فان الحقته
باحدهما لحق به مسلما كان أو ذميا (٣١٤) حرا أو عبدا (فان شركتها) أى الشريكتين ويولد بان قال

مَرَضِيهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ لَهَا صَدَقَ وَأَنْ وَرَثَهُ وَلَدْتُ وَأَنْ أَقْرَمَرِيضُ بِأَيْلَادٍ
أَوْ يَعْتَقُ فِي صَحَّتِهِ لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثَلَاثٍ وَلَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ وَأَنْ وَطِئَ شَرِيكَ تُحْمَلَتْ
غَرِمَ نَصِيبُ الْآخِرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خَيْرٌ فِي تَبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ يَبِيعُ ذَلِكَ
وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ وَبِنِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَأَنْ وَطِئَهَا بِطَهْرٍ فَالْقَاةُ وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا
أَوْ عَبْدًا فَإِنْ أَشْرَكَتْهَا فَسَلِمَ وَوَالِي إِذَا بَلَغَ أَحَدُهُمَا كَانَ لَمْ تَوْجَدَ وَوَرَثَاهُ
أَنْ مَاتَ أَوْ لَا وَحَرُمَتْ عَلَى مَرْتَدٍّ أُمَّ وَلَدِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ وَوُفِّقَتْ كَمَدْبِرِهِ
أَنْ فَرَّ لِذَاكَ الْحَرْبِ وَلَا يَجُوزُ كِتَابَتُهُمَا وَعَتَقَتْ أَنْ آدَتْ
(فصل) الْوَلَاءُ بِالْعَتَقِ وَأَنْ يَبِيعَ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ عَتَقَ غَيْرَهُ بِإِذْنِ

القائف هو ابن المسلم والذمي معا
(ف) بالولد (مسلم) أى يحكم
باسلامه (ووالى) أى اتبع الولد
(اذ بلغ) الحلم (احدهما) أى
الشريكتين عدا بن القاسم وشبه
في مولاة أحدهما فقال (كان لم
توجد) قافة فانه يوالى أحدهما
بعد بلوغه محكما باسلامه
(وورثاه) أى الشريكتين
(ان مات) الولد (ولا) أى
قبل مولاة أحدهما فيرثانه
ميراث اب واحد فيقسم بينهما

(وحرم على) رجل (مرتد) عن الاسلام بعد تفرده
له (ام ولده) مادام على رده (حق) مسلم وورول حرمتا عليه ويحلى بيده وبين ماله ورفيقه يتصرف فيه وان مات مرتد اعتقت
(ام ولده من رأس ماله هذا مذهب المدونة وقال اشهب تعتق ام ولده بمجرد رده كما تبين منه زوجته بها واذ اقبل للردة عتقت من رأس ماله
(ووفقت) ام ولد المرتد (كمدبره) أى المرتد (ان فر) أى حرب المرتد (لدار) السكفار اهل (الحرب) للمسلمين الى ان
يأتى مسلما فيعود الى اليه كما كانا او يموت فتعتق ام ولده من رأس ماله ومدبره من ثلثه وهذا اذا كان يعلم موته وحياته فيعمل على ذلك
فان جعل ماله فيوقف الى نهاية مدة التعمير اذا كان له مل يبق على ام ولده منه والا فصيل ينجز عتقها وقيل تسمى على نفقتها الى مدة
التعمير (ولا يجوز كتابتها) أى ام الولد فان كتبها فسحمت (وعتقت ان ادت) المكاتبه لسيدها ما كاتبها به ومضت المكاتبه فلا يفسخ
ولا ترجع على سيدها بما ادت اذا كان صحيحا والله سبحانه وتعالى اعلم (باب) في بيان احكام (الولاء) بفتح الواو ومدودا
من الولاء بمعنى القرب عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لجمه كل حكمة النسب لا يباع ولا
يوهب رواه ابو يعلى اللوصلى ثم ابن حبان في صحيحه قل الابن هذا الحديث تعريف حقيقته شرعا فلا يمكن حمله بما هو اهم منه وروى
قوله صلى الله عليه وسلم لجمه بضم اللام وفتحها أى تعاق وانصال وارتباط (اعتق) بكسر الهمزة (وان كان) الاعتاق (بييع) للعبد
(من نفسه) ولو اسدا كما قدم فالولاء عليه لسيدته ولا يتوهم من اخذ المالك منه لاولاء انه قد رده على نزعته منه وابقائه رقا (او
عتق غير عنه بلاذن) من المعتق عنه فوالاء المعتق لامة حتى عنه وهو المشهور ووجهها انه من التفرغ يرات الشرعية التى يعطى فيها المعلوم

حكم الموجود فيقول في ملك المعتقد عنه قبل اعتناقه وان اعتقه عنه بالتوكيل (أو) أعتق رقيق رقيقه (و) لم يعلم سيده أي سيد المعتقد بالكسر باعتناقه رقيقه وهو رقيق (حتى عتق) المعتقد بالكسر فقد مضى اعتناقه والولاء لسيده الاعلى واستثنى من قوله الولاء المعتقد فقال (الا) شخصيا (كافرا أعتق) رقاله (مسلم) اشتراه أو أسلم عنده فلا ولاء له عليه ولو أسلم الكافر بعد ذلك فلا يرجع له الولاء على المعروف من المذهب (والارقيقا) أعتق رقيقه باذن سيده أو لا فلا يكون ولاؤه له (ان كان) سيده الحر (ينتزع ماله) أي ان كان السيد ينتزع مال الرقيق المعتقد بالكسر قالوا لاء لسيده ومفهوم الشرط انه ان كان لا ينتزع ماله كالمكاتب والمذبر وأما الولد اذا مرض سيدهما والمعتقد لأجل اذا قرب أجل عتقه قالوا لاء لسيدهم مادامت رقيتهم فان عتقوا رجع الولاء لهم (و) ان قال أنت حر (عن المسلمين) قالوا لاء لهم أي المسلمين فان مات عن مال ولا وارث له من النسب فهو في بيت المال وشبهه في صحة العتق وكون الولاء للمسلمين فقال (ك) معتقه بلفظ (سائبة) بان قال له أنت سائبة مريدا به اعتناقه فيعتق ولاؤه للمسلمين اذا معني السائبة انه أعتق عن المسلمين (وكره) عتق السائبة لانه من ألفاظ الجاهلية في الا نعام وقد أبطله الله تعالى في القرآن بقوله تعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة فان وقع قالوا لاء للمسلمين (وان) أعتق كافر رقيقه الكافر ثم (أسلم العبد) الذي أعتقه الكافر انتقل ولاؤه للمسلمين من عصبة المعتقد مادام المعتقد بالكسر كافر فان أسلم (عاد الولاء) بالسلام السيد) المعتقد فبالسلام سيده يرجع اليه الولاء قال سحنون معنى رجوع الولاء في هذا الباب انما هو الميراث والولاء قائم لا ينتقل عنه الصقالى هذا صواب لان الولاء كالنسب فكما لا تزول الابوة عن الاب ان أسلم ولده فكذلك الولاء (وجر) العتق أو الولاء (ولد) (٣١٥) العبد (المعتقد) بفتح التاء أي سحب ولاؤه لمعتقد أبيه وان سفل الولد فولاءه لمعتقد أبيه أو وجهه ذكروا

أولم يعلم سيده بعينه حتى عتق الكافرا أعتق مسلما ورقيقا كان ينتزع ماله وعن المسلمين الولاء لهم كسائبة وكره وان أسلم العبد عاد الولاء بالسلام السيد وجر وكذا المعتقد كأولاد المعتقد ان لم يكن لهم نسب من حر الرقيق أو عتق لآخر ومعتقهما وان أعتق الأب أو استلحق رجع الولاء لمعتقه من معتق الجد والأيم والقول لمعتقد الأب لا لمعتقها الا أن تضع لدون ستة أشهر من عتقها وان شهد واحد بالولاء أو اثنان بأنهما لم يزا لا يسعان أنه مولاؤه أو ابن عمه لم يثبت

من أب رقيق هو وأصوله (الا الرق) جرى على الولد لغير معتق أبيه وأمه فلا يكون ولاؤه لمعتقد أبيه ولا لمعتقد أمه ولاؤه لسيده وعصبته من النسب ثم من الولاء (أو) (الا) لعنق) لولد المعتقد أبيه ولا المعتقد أو المعتقد بفتح التاء فيهما منسوب (إ) سيد (آخر) أي غير معتق الاب والام فولاء الولد لمعتقه وعصبته نسباً ثم ولقاء المعتقد أبيه ولا لمعتقد أمه لان المباشر أقوى (و) جر الولاء (لا معتقهما) بفتح التاء بمعنى ان من أعتق عبداً أو أمة ثم أعتق العبد أو الأمة عبداً أو أمة فإن ولقاء المعتقد بكسر التاء الاعلى على عتيقه عبداً كان أو أمة يجر له الولاء على عتيق عتيقه عبداً كان أو أمة (وان) تزجه المعتقد بعبد ابن عبد أو أمة منه بولد أو تزوجت بحر عتيق وأنت منه بولد ففاه ولا عنها فولاء ولدها لمعتقها في الصورتين لانه لا نسب له من حر ولم يرق لغيره فان أعتق الجد في الصورة الاولى رجع ولقاء الولد لمعتقه من معتق أمه لانه صار له نسب من حر وان (أعتق الاب) في الصورة الاولى بعد عتق الجد (أو استلحق) الاب الولد الذي لا عن فيه في الصورة الثانية (رجع الولاء) على ولدا الأمة المعتقد (لمعتقه) أي الاب (من معتق الجد) في الصورة الاولى (و) من معتق (الام) في الصورة الثانية (و) ان تزوج عبداً أمة غير سيده وأعتقها ثم أتت بولد فقل المعتقد الاب انها حملت به بعد اعتناقه فولاء له لان له نسباً لحر ولم يرق وقال معتق الام حملت به قبل اعتناقه فولاء له لان كان رقيقاً وأعتقته مع أمه ف(لقول لمعتقد الاب لا لمعتقها) أي الام (الا أن نضبع) الام الولد المتنازع في ولائه (لدون ستة أشهر) الخمسة أيام (من يوم عتقها) قال قول لمعتقها لانه تبين انها كانت حاملاً به يوم عتقها كما اذا كانت ظاهرة للخل يوم العتق (وان) ادعى شخص انه مولى أو قريب لميت لا وارث له معروف و (شهد) شاهد (واحد بالولاء) أو النسب لمدعيه أو شهد اثنان انهما لم يزا لا يسعان (من الثقات وغيرهم) (انه) أي المدعي (مولاه) أي مولى لميت لانه كان عتقه أو انجر له ولاؤه بولادة أو اعتناق (أو) انه (ابن عمه) مثلاً (لم) الاولى فلا (يثبت) ولاؤه ولا نسبه

بشهادة الواحد بتأولاً بشهادة الاثنين معاً (لكنه) أي مدعى الولاء أو الذنب (بالحلف وياخذ المال) الذي تركه الميت (بعد الاستيناء) أي التأخير باجتماع الحاكم عسى أن يأتي غيره بان ثبت منه وتقدم الكلام على هذه المسئلة آخرها باب العتق مستوفى (و) ان مات من له عاصب نسب وعاصب ولأه (قدم) في ارثه (عاصب الذنب) على عاصب الولاء (ثم) ان لم يكن له عاصب نسب وتعدد عاصب الولاء قدم (المعتق) للميت (ثم) ان لم يكن المعتق حيا قدم (عصبته) أي المعتق مرتين (ك) ترتيبهم في امامة (الصلاة) على الميت فيقدم ابن قابنه قاب فابنه فابنه فعم فابنه فجد فابنه وهكذا يقدم الاصل على فرع الفرع على اصل أصله (ثم) ان لم يكن للمعتق عاصب نسب قدم (معتق معتقه) بكسر التاء فيهما (ولا ترثه) أي الولاء أي لا ترث به (أثنى) اجماعاً فان مات العتق عن ابن وبنت معتقه ورثه الابن وحده (ان لم تباشره) أي ان لم تباشرا الاثنى العتق (يعتق) منها له (أو جره) أي الولاء إليها أي الاثنى (بولادة) ممن أعتقته من الذكور (أو عتق) ممن أعتقته (وان اشترى ابن وبنت حران) اباهما (الرقيق) علي ان لكل منهما نصفه وعتق عليهما بنفس ملكهما اياه (ثم اشترى الاب عبد) واعتقه (فمات العبد بعد) موت (الاب ورثه) أي العبد (الابن) وحده لانه عاصب معتقه من الذنب والولاء والبنت عاصب معتقه من الولاء فقط والعاصب بالذنب مقدم على العاصب بالولاء (وان مات الابن) الذي اشترى هو واخوته اباهما (أولاً) (٣١٦) أي قبل موت العبد وبعد موت الاب ولا وارث له الاخته فلها

لَكِنَّهُ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِئْنَاءِ وَقَدْ مَّ عَاصِبُ الذَّنْبِ ثُمَّ الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ ثُمَّ مُعْتَقٌ مُعْتَقُهُ وَلَا تَرِثُهُ أَثْنَى أَنْ لَمْ تُبَاشِرْهُ بِعِتْقٍ أَوْ جَرِهِ وَلَا بُولَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَلَوْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبَنَتْ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَمَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَهُ الْإِبْنُ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ لِعِتْقِهَا نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ لَأَنْهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفُ أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ بِالرَّحْمِ وَالرُّبْعُ بِالْوَلَاءِ وَالْثَمَنُ بِمَجْرِهِ

باب

صَحَّ إِيْصَاءُ حُرٍّ مُمَيِّزٍ مَالِكٍ وَإِنْ سَفِيهَا أَوْ صَغِيرًا وَهَلْ أَنْ لَمْ يَتَنَاقَضْ قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ تَأْوِيلَانِ

نصف ماله بفرض الذنب ونصفه بصوبة الولاء لعتقها نصف ابيه فجر لها نصف ولأته ثم مات العبد فللبنت النصف من مال العبد الذي اعتقه أبوها (لعتقها نصف) الاب (المعتق) للعبد فلنجر لها نصف ولأته (ولها) أي البنت من مال العبد (الرابع لانها) انجر لها ربع ولأه العبد من أخيه الذي لها نصف ولأته لانها (أعتقت نصف ابيه) أي الابن الذي هو أخوها فصار لها نصف ولأته وقد كان له نصف ولأه العبد لعتقه نصف معتقه فجعل لها نصف ولأته على الابن

نصف ولأه الابن على العبد وهو الربع (وان مات الابن) أو لا ورثه الاب (ثم مات) الاب عن يئنة التي وكافه أعتقت نصفه ولا وارث له سواها (فللبنت) من مال أبيها (النصف) بفرض (الرحم) أي الذنب (و) لها (الربع) أيضا (ب) بصوبة (الولاء) لاعتاقها نصفه فجر لها نصف النصف الباقي بعد فرضها ونصف النصف هو الربع (و) لها (بجره) أي الولاء (الثلث) أيضا وهو نصف الربع الباقي لانه حق اخيمها باعتاقه نصف ابيه ولها نصف ولأه اخيمها لاعتاقها نصف ابيه فانجر لها به نصف الربع وهو الثلث فصار لها سبعة اثمان مال أبيها والله سبحانه وتعالى اعلم (باب) في بيان أحكام الوصية (صح ايصاء حر) فلا يصح ايصاء رق ولو بشأبة حرية (مميز) فلا يصح ايصاء غير مميز لصغر او جنون او اغماء او سكر (مالك) الموصى به فلا تصح من مستغرق الذمة بالتبعات ان كان المالك رشيدا بل (وان) كان (سفيها او صغير) فتجوز وصية المحجور عليه وتجوز وصية ابن عشر سنين وأقل منها مما يقر بها اذاصاب وجهه الوصية قال اصبح تجوز وصية الصبي اذا عقل ما يفعل اهـ فلا يصح ان يختلف ادراكهم وتمييزهم فمن علم تمييزه جازت وصيته والا فلا (وهل) تصح وصية الصغير المميز (ان لم تنقض) وان لم تكن بقربة لله تعالى كايصائه بمال لغني بمال لغني اجنبي وهذا تاويل ابى عمر ان (او) تصح ان (اوصى) الصغير (بقربة لله تعالى) منها صلة لرحم بان اوصى بمال لمسكين قريب او اجنبي فلا تصح بغير قربة وان لم تنقض وهذا تاويل اللخمي في الجواب (تاويلان) لقول المدونة تجوز وصية ابن عشر سنين فاقول مما يقاربها دا اصاب وجهه الوصية ولم يكن فيه اختلاط اهو التخليط ان لا يكون لكلامه محمول ويصح ايصاء الحر المميز المالك ان

كان مسلماً بل (و) لو كان (كافراً) في كل حال (الا) في حال ابيضائه (بكمخمر) وخنزير (مسلم) فلا يصح لانه لا يصح له تملكهما وانما يصح ابيضاء حر ميمز مالك (لمن) أي آدمي (يصح تملكه) أي الموصي له أي يصح أن يملك الموصي به شيئاً فلا يصح لكافر بمصحف ورقيق مسلم ولا فرق فيمن يصح تملكه بن كونه عاماً كالمسكين أو خاصاً كزبد ولا بن من يملك حقيقة أو حكماً كسجود ورباط وقنطرة وخيل جهاد ونعم بحبس لنسله ولا فرق بين كون الحبس عليه بالغاً أو صبيهاً عقلاً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً موجوداً أو غير موجود (كن سيوجده) من حمل ثابت أو سيوجده فيوقف الى وضعه فيستحقه (ان استهل) أي صرخ عقب ولا دته فان لم يستهل بطأت فان نزل ميتاً وحياً حياً غير قارة فلا يستحقها وترد لورثة الموصي (و) ان أوصي لحمل امرأة فوضعت أولاداً صار خين (وزع) أي قسم الموصي به (لعدده) أي على عدد المولود من الحمل الموصي له ولو كان بعضهم ذكراً وبعضهم أنثى وهذا عند اطلاقه فان كان نص على التفصيل فانه يصار له فيقسم على حسب ميراثه ويصح الايضاء (بلفظ) يدل عليه ولو لم يصرح به (أو) (إشارة مفهومة) الايضاء ابن شاس كل لفظ يفهم منه قصد الوصية بوضع أو قرينة يحصل الاكتفاء به (وقبول) الموصي له (المعين شرط) في وجوب تنفيذها والمعتبر قبوله (بعد الموت) الموصي وأما غير المعين فلا يشترط قبوله وذلك كالساكنين وقوله بعد الموت وأما قبله فلا يعتبر (فالملك) على الموصي به (له) أي الموصي له (ب) مجرد حصول (الموت) للموصي وقبوله بعده كاشف له فالغلة الحادثة بعد الموت وقيل القبول للموصي له (وقوم) الموصي به (بغلة) كاجرة عمل رقيق أو بهم ولبنه وصوفه ونسله وثمر شجر وكراء عقار (حصلت) الغلة (بعده) أي بعد موت الموصي وفي المدونة ما أثر بعد الموت يقوم مع الأصول في الثلث فان حمله الثلث بثمر كانت الثمرة للموصي له وان حمل نصفه يكون له نصف النخل ونصف الثمرة (ولم يحتاج رق) أي رقيق موصي له (٣١٧) مال (لاذن) من سيده (في

وكافراً الا بكمخمر مسلم لمن يصح تملكه كمن سيكون ان استهل
ووزع لعدده بلفظ أو إشارة مفهومة وقبول المعين شرط بعد الموت فالملك له
بالموت وقوم بغلة حصلت بعده ولم يحتاج رق لاذن في قبوله كايضائه
يعتقه وخيرت جارية الوطء ولها الا نتقال وصح لعبد واره ان اتحدت وبناته
به اريد العبد لمسجد وصرف في مصالحة وليت علم بموته ففي دينه أو
وكرهه ولذمي وقاتل علم الموصي بالسبب والا فتأويلان

التي أوصي سيدها بهتقها فتخير بين رضاها باعتبارها ورضاها بعده (وبقائها رقيقة وعلة التخير أن الغالب في تنجيز عتقها ضياعها به
اذلا تجده من يتزوجها وفي بقائها على الرقية لا تستطيع الاكتساب لرقيتها فلذا أخبرت (و) ان اختارت أحد الأمرين فلهما
الا نتقال عنه واختيار الأمر الآخر ما لم ينفذ فيها ما اختارته أولاً (و) صح الايضاء (لعبد واره) أي وارث الموصي (ان اتحدت)
وارثه أي لم يكن معه وارث آخر اذ الوصية له جائزة فكذا لعبد وليس له انتراعها من عبده لانه ابطال للوصية (أو) لم يتحد واره
وأوصي لعبد بعضهم (بتافه) لا تلتقت اليه النفوس (أريد به) أي التافه (العبد) ومنه فهم بتافه أنه ان أوصي له بماله بال أو أنه ان
أوصي له بتافه أريد به واره فلا يصح وهو كذلك فيهما (و) صح الايضاء (لمسجد) نكره ليعم المسجد الحرام وغيره من المساجد
ولما كان هذا كالمناقض لقوله أولاً لمن يصح تملكه وكان المسجد لا يتصور فيه ذلك قال (وصرف الموصي به في مصالحة) كوقوده
وعمارته لانه مقصود الناس بالوصية له وقوله صرف في مصالحة ما لم يجر العرف بالصرف لجأوريه كالزهر والا صرف لهم (و) صح
الايضاء (لميت علم الموصي بموته) وصرف الموصي به (في دينه) ان كان عليه دين (أو وراثته) ان لم يكن عليه دين فان لم يعلم
الموصي بموته فلا يصح الايضاء له ويكون الموصي به لوارثة الموصي (و) صح الايضاء (لذمي) بما يملكه شرعاً كغوب وعين وعقار
وعرض وبهيمه ورقيق بالغ على دينه لا بما لا يملكه كخمر وخنزير ومصحف ورقيق مسلم أو صغير أو بالغ على غير دينه (و) صح
ايضاء (ا) شخص (قاتل) الموصي اذا (علم الموصي) (السبب) لموته من الموصي له بان علم أنه الذي ضربه أو جرحه مثلاً
وأوصي له ابن عرفة في المدونة اذا أوصي له بعد ضربه وعلم به فان كان خطأ جازت وصية في ماله ودبتة وان كان عمداً جازت في ماله
دون دينه لانها مال لم يعلمه (والا) أي وان لم يعلم الموصي بالسبب وقال اعطوا فلاناً كذا وكان فلان قاتله ولم يعلمه (فتأويلان)

في صحة وصيته له وبطلانها (وبطلات) الوصية (بزده) ظاهرة من الموصى أو الموصى له وهو كذلك ونكح المصنف إيهما وظاهره أيضا بطلانها ولورجح المرتد إلى الاسلام وبعضهم قيد كلام المصنف بموته على رده وتوؤخذ من قول المدونة إذا قتل المرتد على رده بطلت وصاياه قبل رده وبعد ها (و) بطلت (أي بقاء بمصية) كمال لمن يشتري به خيرا يشتريها أولن يقتل معصوما (و) بطلت الوصية (لوارث) لخبر أن الله أعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث وشبهه في البطلان فقال (ك) وصية (غيره) أي الوارث (بزائد الثالث) وتعتبر الزيادة على الثلث (يوم التنفيذ) للوصية لا يوم الموت (وان اجبر) ما أوصى به لوارثه أو زائد الثلث (غيره) فمطية) من الجيز الرشيد تفتقر للحوز عنه قبل حصول ما نعلمه وبطل الوصية لوارث وغيره بزائد الثلث ان أطلق بل (ولو قال) الموصى (ان لم يجزوا) أي الورثة الوصية لوارثه (ف) الموصى به للوارث (المساكين) مثلا فلا تجوز لانه اضرار (بخلاف العكس) أي قوله الثلث للمساكين الا أن يجيزه الورثة لا في مثله وله في وصية صحيحة فان أجازوها لا ينفى له والا فهي للمساكين (و) بطلت (برجوع) من الموصى (فيها) ان كان في صحته بل (وان) رجع فيها (بمرض) مات منه واماما بطله في مرضه فليس له الرجوع فيه وان كان مثل الوصية في الخروج من الثلث ففي المدونة لا رجوع للمريض فيما بطله بخلاف الوصية وفي النواذر ما بطله المريض لا رجوع له فيه الا ان يستدل بما يعلم به انه اراد به الوصية وتكون الرجوع (بقول) كالبطلان أو رجعت عنها أولا تملوا بها (و) بفعل (ك) بيع (الباقي) لا خلاف في الرجوع عن الوصية بالقول والفعل ابن حارث اتفقوا فيمن أوصى لرجل بعيده ثم باعه أو وهبه أو عتقه ان ذلك رجوع (و) ك(عتق) للرقيق المعين الذي أوصى به (و) ك(تأب) أي عتق للرقيق المعين الذي أوصى به على مال (٣١٨) منجم لانها اما بيع وأما عتق وكلاهما يبطلها فان عجز عادت الوصية لانه لم يخرج

وَبَطَلَتْ بِرَدِّهِ وَإِبْصَاءُ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيذِ
وَأَنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيزُوا فَلِلْمَسَاكِينِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ
وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَضَ يَقُولُ أَوْ يَبِيعُ وَعَتَقَ وَكُتِبَتْ أَيْلَادٌ وَحَصَدَ
زَرْعٌ وَنَسَجَ غَزْلٌ وَصَوَّغَ فِضَّةً وَحَشَوْ قُطْنٌ وَذَبَحَ شَاةً وَتَفَصَّلَ شِقَّةً
وَإِبْصَاءُ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَنْ تَمُوتَ فِيهَا وَإِنْ بَكَتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ
أَخْرَجْهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهَا وَلَوْ أَطْلَقَهَا

عن ملك الموصى بناء على ان رجوع المعين بعد خروجه عن ملكه يصححها فهذا أولى وشبهه في عدم الرجوع فقال (و) ك(ايلاذ) لامة معينة موصى بها فوطؤها ليس برجوع ابن كنانة من اوصى بجاريته لرجل فله وطؤها ولا تلقض وصيته الا أن تحمل منه (و) ك(حصد زرع) معين

موصى به فهو رجوع عي الوصية وتعقب بانه مخالف للرواية ففي المجموعة عن ابن القاسم اذا اوصى بزرع فحصدته أو ثمر فجذته أو بصوف فجذره فليس برجوع الا أن يدرس القمح ويكتاله ويدخله بيته فهذا رجوع الباقي بالدراس والتصفية انتقل اسمه عن الزرع الى اسم القمح والشعير فكان رجوعا (و) ك(نسج غزل) أوصى به فحكاكه ثوبا أو برداء فقطعه قيمصافه رجوع (و) ك(صوغ فضة) اوصى بها أشهب اذا اوصى بفضة ثم صاغها خاتما فهو رجوع لزال الاسم الذي اوصى به (و) ك(حشو قطن) اطلق ابن الحاجب وفي التوضيح ينبغي أن يقيده بحشوه في الثياب واما في خدة ونحوها فلا أشهب اذا اوصى بقطن ثم حشا به عزله فهو رجوع (وذبح شاة) ونحوها معينة اوصى بها فهو رجوع (وتفصيل شقة) قيمصا أو سراً أو غيرها فهو رجوع لعدم صدق اسم الشقة على المفصل (و) بطلت (ب) صحته من مرض معين وقدومه من سفر معين (أي بقاءه) (ب) موته من (مرض) معين (اوسفر) معين (انتقيا) أي الموت من المرض والموت من السفر المعينين اذا قال الموصى (ان مت فيهما) أي المرض والسفر المعينين فيبطل ايضاؤه ان لم يكن بكتاب بل (وان) كان (بكتاب لم يخرج) أي لم يخرج الموصى الكتاب من يده بعد صحته من مرضه الذي اوصى فيه وقدومه من سفره الذي اوصى فيه (أو أخرجه) أي الكتاب من يده (ثم استرده) أي الكتاب (بعدها) أي المرض والسفر (ولو أطلقها) أي الوصية عن تقييدها بموته من مرض معين أو في سفر معين بان قال اعطوا افلانا كذا أوله من عبيدي كذا وكتبه في كتاب وأخرجه ثم استرده بطلت قال في البيان اتفاقا هقال البساطي هذا تبع ارادته ومعناه عندي انه قيد وأطلق في تقييده فقال مت في سفرى أو مرضي فلفلان كذا ثم زال مرضه أو قدم من سفره فاسترجع الكتاب فانها تبطل اه واقصر في البيان على حكاية البطلان ولم يصح بنفى الخلاف ظاهر كلام المصنف انه مشى عليه ولكن في قوله ولو أطلقها بعض قلق لا نفرض كلامه أو لا في الما

ثم بالغ بالاطلاق ولو شبه المطلقة بالمقيدة فقال كأن أطلقها لكان أبين واحسن قال ذلك الخطاب (لا تبطل الوصية) (ان كتبها بكتاب وأخرجه الى غيره) (ولم يسترده) أى الكتاب حتى مات وهو عند غيره سواء قيدها بموته من مرض معين أو فى سفر معين ومات منه أو قبله أو لم يميت أو أطلقها (أو قال) الموصى (مضى حدث الموت) الى أومت أو اذامت ولم يقيد به مرض معين أو سفر معين ولم يكتبها أو كتبها وأخرج الكتاب ولم يسترده فهي صحيحة تنفذ من ثلثه وفيها قال الاجمورى هذا داخل في قوله ولو أطلقها فلو أسقطه لكان أولى لا نه محض تكرار (أو) أو وصى به رصة أى أرض خالية البنيان لمعين ثم (بنى العرصة) دارا مثلا فلا تبطل الوصية ببناؤها (واشتركا) أى الموصى والموصى له بقيمتى العرصة والبناء قائما وشبهه في الاشتراك فقال (كأبصائه بشىء) معين كدار أو فرش (لزيد ثم) أو وصى به (لعمرو) فلا يبطل أيضاؤه بل يزيد ويشارك بالنصف (ولا) تبطل (برهن) للموصى به المعين في دين على الموصى له لا لا ينقل الملك ولا يغير الذات فليس يرجوع (و) لا تبطل (تزوج رقيق) موصى به (و) لا (تعليم) أى الرقيق الموصى به صنعة (و) لا تبطل (وطء) الامه الموصى بها ابن شاس تزويج الامه والعبد والوطء مع العزل ليس يرجوع ابن عرفة لم أجده مسالة الزويج في المذهب وأصوله تقتضيه وهو نص الغزالي وشرط ابن شاس في الوطء العزل خلاف النص (ولا) تبطل (ارأوصى بثلاث ماله فباعه) أى باع المال الموصى بثلثه لان المعتبر ما يملكه يوم موته بقيمته بخاله أو لاشبهه في عدم البطلان فقال (ك) أيضاؤه (بثا به) فباعها أو وهبها أو تصدق بها (واستخلف) الموصى ثياها (غيرها) فتنفذ وصيته فيما يملكه يوم موته ولو (٣١٩) كان غير الذى كان في ملكه يوم أو وصى

الا ان يعين الثياب الاول باعياها فلا شىء للموصى له مما استخلفه (أو) أو وصى (ثوب) مثلا معين (فباعه) أى الثوب الموصى به (واشتراه) أى الثوب الذى باعه فتعود وصيته به (بخلاف) يبيع الموصى به المعين وشراء (مثله) فتبطل الوصية فلا شىء للموصى (ولا) تبطل الوصية (ان حصص الدار) الموصى بها بعينها يبيعها بالحصص (أو صبح الثوب) الموصى به المعين (اولت السويق)

لَا إِن لَمْ يَسْتَرِدَّهُ أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ الْمَوْتُ أَوْ بَنَى الْعَرَصَةَ وَاشْتَرَكَ كَأَبْصَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو وَلَا بِرَهْنٍ وَتَزْوِيجٍ رَقِيقٍ وَتَعْلِيمِهِ وَوَطْءٍ وَلَا أَنْ أَوْصَى بِثَلَاثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيرًا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بِثَوْبٍ فَبَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ مِثْلِهِ وَلَا أَنْ جَعَلَ الدَّارَ أَوْ صَبَّغَ الثَّوْبَ أَوْ لَتَ السَّوِيقَ فَلَمْ يَمْوَصِّ لَهُ بِزِيَادَةٍ وَفِي تَقْصِ الْعَرَصَةِ قَوْلَانِ وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ كَنُوعَيْنِ وَدَرَاهِمٌ وَسَبَائِكٌ وَذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَإِلَّا فَأَكْثَرُهُمَا وَإِنْ تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثَلَاثَةِ عَتَقَ أَنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا قَوْمٌ فِي مَالِهِ

أى دقيق الحب المقلو الذى أوصى به ثم لته بسمن أو زيت وعسل (فهو للموصى له بزيادته) ابن الحاجب لو حصص الدار أو صبح الثوب أولت السويق فهو وصى له بزيادته وعزاه ابن يونس لابن العاسم واشهب ولو أوصى بدار معينة ثم هدمها فهدمها لا يبطل وصيته بها (وفى) استحقاق الموصى له (نقض) بضم النون والحجر والاجر والخشب ونحوها المنقوض من (العرصة) وعدمه (قولان) قال اشهب لو أوصى له بعرصة فبناها فارى ذلك رجوعا ولو أوصى له بدار فهدمها فليس يرجوع ولا وصية له فى النقض الذى نقض وقال ابن القاسم ادهم الدار لعرصة وانقض للموصى له (وان أوصى بوصية) لشخص (بعد) أيضاؤه له بوصية (اخرى) أى معايرة للوصية الا ولى في الجنس كايصائه له بحيوان ثم ايصائه له بعقار أو عرض أو عين (فالوصيتان) معا للموصى له وشبهه في استحقاق الوصيتين معا (قال) (ك) أيضاؤه له بوصيتين (نوعين) كرفيق وابل (و) كايصائه له بوصية بعد اخرى من صنفين (كدراهم وسبائك) من فضة (و) كايصائه له (بذهب) فى وقت (و) (بفضة) فى وقت آخر وهاتان مختلفتان جاسا شرعا ونوعا لانه (والا) أى وان لم تختلف الوصيتان بجسائرها ولا نوعا ولا صنفها وانما اختلفتا فى القدر (فاكثرهما) للموصى له ان تأخر الا كثر بل (وان تقدم) الا كثرى الا يضاء فلا ينسخه الاول المتأخر عنه (وان أوصى لعبده بثلاث) ماله (عق) العبد الموصى له كله (ان حملة) أى ان حمل الثلث الموصى به العبد فان زاد الثلث الموصى به على قيمة العبد حاكمه ما اشار اليه بقوله (و) ان زاد اثلاث على قيمة العبد عتق جميعه (واخذ) العبد (باقية) أى باقى اثنت وهو ما زاد على قيمته (والا) أى وان لم يحمله الثلث وللعبد الموصى له (قوم) العبد الموصى له (فى ماله) أى العبدان تولد السيد ما ثمة وقيمة العبد ما ثمة وله من المال ما ثمة فتركة السيد ما ثلثا ثلثها ستة وستون وثلثان لا تحمل قيمة العبد لزيادتها

عليه بثلاثة وثلاثين وثلاث وهي ثلث قيمة العبد فتؤخذ من مائة العبد لورثة سيده وبعثت جميعه فقد ظمرك من هذا ان التقويم في ماله ليس معناه ضم مال الموصى وصيرورته من جملة حتى يعتق من ثمنه كما ذكره في غير هذا الحل وانما المراد أنه يقوم على العبد بقية نفسه في ماله وهذا يتبادى بأن ماله يكون له ولا وجه لا نراعه منه بعد التقويم فلا تسلط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يقر بيده (و) ان أوصى لمسكين (دخل الفقير في) معنى (المسكين كمكسبه) أى دخول المسكين في التقير الموصى له (و) دخل (في الاقارب والارحام والاهل أقارب له لم يكن) أى يوجد (أقارب لاب) فان كانوا لا يدخل أقارب لام ابن رشد من أوصى لأقارب بثلاث ماله فان لم يكن له يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فهي للقرابة من قبل أمه أتماقا (والوارث كغيره) في الدخول فلو أوصى لأقارب زيد من الناس أو لاهله أو لذي رحمه فيدخلون كلهم مدخلا واحدا ويستوى في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخل الم للام والام لان الموصى ليس هو المورث وذلك (بخلاف) ايضاً أن أقارب به (هو) أى الموصى أو الذى رحمه أو أهله فلا يدخل وارثه فيهم لان الشرع حكم بمنع الوصية للوارث فاذا كان له ولد مثلاً أو عمه دخل لأعمام وبنوهم ولا يدخل الولد (و) ان أوصى للاقارب والارحام والاهل له أو غيره (أو) أى خص (المحتاج الا بعد) في القرابة من غيره لشدة فقره أو كثرة عياله بالزيادة على غيره لا بالجميع فالمحتاج الاقرب علم ايتاره بالاولى في كل حال الا لبيان من الموصى خلاف ذلك كأعطوا الاقرب الاقرب أو أعطوا افلاً نأتم فلا نافية ضل وان لم يكن أحوج لا بالجميع واذ قال الاقرب فلا قرب (فيقدم الاخ) الشقيق أولاب (وابنه) أى الاخ كذلك (على الجدة) فولد الاخ وان سفل مقدم على الجدة (ولا يختص) المتقدم بالجميع سواء كان محتاجاً بعد عند عدم البيان أو قرب عند البيان فهو راجع لهم وانما يعطي قدر ازا ائدا على ما يبطي لغيره (و) ان أوصى لجيرا فقد دخل (٣٣٠) (الزوجة) لجار الموصى (في) ايضاً (لجيرانه) لا زوجة الموصى لانها وارثه

وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمَسْكِينِ كَمَكْسِهِ وَفِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقَارِبُ لِأَبٍ وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ بِخِلَافِ أَقَارِبِهِ هُوَ وَأَوْثَرُ الْمَحْتَاجُ الْآبَعْدُ الْإِبْيَانُ فَيَقْدُمُ الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يَخْصُ وَالزَّوْجَةُ فِي جِيرَانِهِ لَا عِبْدٌ مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ فَوَلَانُ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ إِنْ لَمْ يَسْتَشْنِهِ وَالْأَسْفَلُونَ فِي الْمَوْلَى وَالْحَمْلُ فِي أَوَّلِهِ وَالْأَسَامُ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عَبِيدِهِ الْمُسْلِمِينَ لَا الْمَوْلَى فِي تَمِيمٍ أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَعْمِيمُهُمْ كَغَزَاةٍ وَاجْتِمَاعٍ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءٌ أَوْ أَرْنَاهُ قَبْلَ الْقَسَمِ وَضُرِبَ لِجَهْلٍ فَأَكْثَرُ

((لا يعطي من الوصية للجار (عبد) للجار ساكن (معه) أي مع الجار في بيته (وفي) إعطاء ولد صغير (لججار) (و) إعطاء بنت كبيرة (بكر) للجار وعدم إعطائهما (فولان) قول بلا إعطاء وقول بعدمه (و) ان أوصى بجارية حامل (دخل الحمل في) الايضاً (الجارية) ان وضعته بعد موت الموصى في كل حال (الا

ان يستثنى في حل ايضاً ولا يدخل فيه كمن وضعته في حياة الموصى فلا يدخل ايضاً (و) ان أوصى للمولى (الاسفلون) أى العتقاء (في) ايضاً (لزم المولى) هذا ذهب أشبه وذهب ابن القاسم في المدونة أنها للأسفلين فقط اني المدونة أن أوصى بشئ للمولى ولان ولهم الى اعموان عليه ومو ال انهم هو عليهم كان واياه الاسفلين دون الاعلى ولذا قيل لو قال اختص الاسفلون في المولى جرى على قول ابن القاسم في المدونة (و) ان أوصى بالولد أدامته وهي حامل يوم ايضاً دخل (الحمل في) ايضاً (و) (الولد) قد لم تكن حاه لا يوم أوصى فلا يدخل ما حدث بعد ذلك (و) ان أوصى لعبيده المسلمين وله عبيد مسلمان وغيرهم دخل العبد (المسلم يوم الوصية في) ايضاً (لزمه المسلمون) فمن أسلم من عبيده بعد أى يوم الوصية لا يدخل (لا) يدخل (المولى) الاسفلون (في) ايضاً (و) (تتميم) دنالو قول لساكين تميم مثلاً دخل فيهم مواليتهم (و) أوصى مسلم لابن السبيل (لا) يدخل الكافر (الغريب) (في) ايضاً (المسلم (ابن السبيل) لا) لا يقصد به الا المسلمين فلو كان الموصى كافراً فلا يدخل المسلم لان لم يقصد الا الكافر بن (وال) أوصى لغير محصورين كغزاة (لم) الاولى فلا يلزم تعميم كغزاة (جمع غازى) جاهد لان الموصى لم يقصد له عذره فيعطى الحاضر منهم (واجتمع) متولى قيم الوصية لديهم وامن غير المحصورين بما عطيه لكل واحد من الحاضرين منهم فلا يلزمه تسويهم في ادر ما يعطى لزيد من الموصى به (ولا شئ) ان أوصى به (لوارثه) أى زيد ارمات (قبل القسم) وصار الموصى به كله للغزاة مثلاً (و) ان أوصى بعدد معلوم من الدراهم لزيد وبعده منها اشراً خبز وقرطه على المساكين كل يوم وبعده منها أيضاً التسبيل ماء كل يوم ولم يسم جملة ما للخبز ولا جملة ما للماء (ضرب) أى حوسب في تنفيذ الوصايا (لجهول) جملة واحد (فاكثر) من واحد

وصلة ضرب (د) جميع (الثالث) المال الموصى وزيد عليه المعلوم وقسم الثالث عليهم فلما ناب المعين من الثالث أخذه الموصى له به وما ناب المجهول وقف عند أمين وصرف منه كل يوم القدر الذي سماه الموصى في الخبز والماء حتى يفرغ، وإن تعدد المجهول (فهو يقسم) ما ناب المجهول المتعدد من قسمة الثالث عليه وعلى المعلوم (على الحصة) التي لكل مجهول من مجموع المجهولين أو المجهولات أو على عدد الجهات المجهولة وإن اختلفت قدرها في الجواب (قولان) قال ابن عرفة وفي المدونة من أوصى بشيء يخرج كل يوم إلى غير أمه من وقيد مسجد وسقاه أو خبز كل يوم بكذا أو أوصى مع ذلك بوصايا فإنه يخص لهذا المجهول بالثالث وتوقف له حصة وأكثرهم لم يحك فيه خلافا (و) أن أوصى بشراء عبد فلار وعتقه يسلم العبد (الموصى بشرائه للعتق) بثمن مثله، لاعتاد أن أبي مالكه من بيعه به (يزاد) عليه (الثالث قيمته) وقال أصمغ لثالث المال (ثم) أن أبي ربه من بيعه بزيادة الثالث (ستؤنى) بالقيمة وثلاثها ولا يستعجل بردها للورثة عسى أن يرضي بهما (ثم) أن استمر آتيا من بيعه بهما (ورث) المال المستأني به وبطلت الوصية وفي الذخيرة مدة الاستيناء سنة فقط ومثله في العتبية لا بن القاسم (و) أن أوصى (ببيع) لرقيقه (من أحبه) الرقيق وأحب أن يباع لفلان فإن دفع فيه ثمن مثله يبع له وأبي من شرائه (بعد المقص) لثالث قيمته (وكلايية) من يبع الموصى بشرائه في المسألة السابقة في رجوع الجميع ميراثا وبطلان الوصية (و) أن أوصى (بشراء) عبد فلان واعطاه (لفلان) آخر قال أبي يبيعه بثمن مثله زيد عليه قدر مثله (و) أن أبي (بخلاية) (بطلت) الوصية ورجع الثمن ميراثا (و) أن أبي (ل) طلب (زيادة) على ثمن مثله وثلاثه (ف) الثمن وثلاثة (للموصى له زيادته) أن أوصى (ببيعه) أي الرقيق (لعتق) ممن يشتره (٢٢١) ولم يوجد من يشتره بثمن مثله (نقص ثلثه) *

أي الثمن (والا) أي وإن لم يوجد من يشتره بوضعية الثلث (خير الوارث في بيعه) أي الرقيق بما سامه به المشتري (أو عتق ثلث العبد) (بلا) أو القضاء به أي اعطاء ثلث العبد (لفلان في) ايصائه ببيعه (له) أي فلان (و) أن أوصى (بعتق عبد) معين وله مال حاضر ومال غائب (ولا يخرج) العبد المعين الموصى بعتقه (من ثلث) المال (الحاضر) لزيادة قيمته عليه (ويخرج من ثلث الجميع) (الحاضر والغائب) (وقف)

بِالثُلُثِ وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْحِصَصِ قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ يَزَادُ لِثُلُثِ قِيمَتِهِ ثُمَّ اسْتَوْفَى ثُمَّ وَرِثَ وَيَبِيعُ مِمَّنْ أَحَبَّ بَعْدَ الْقَتْلِ وَالْإِبَاءَةِ وَاشْتَرَا لِفُلَانٍ وَأَبَى بِخُلَا بَطَلَتْ لَزِيَادَةِ فَلِلْمَوْصَى لَهُ وَبِيعِهِ لِلْعَتَقِ نَقَصَ ثَلَاثُهُ وَالْأَخِيرُ الْوَارِثُ فِي بَيْعِهِ أَوْ عَتَقَ ثَلَاثُهُ أَوْ لَزِيَادَتِهِ لِفُلَانٍ فِي لَهُ وَبِعْتَقَ عَبْدًا يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثِ الْحَاضِرِ وَقَدْ كَانَ لَا شَهْرٍ بِسِيرَةٍ وَالْأَجَلُ عَتَقَ ثَلَاثُ الْحَاضِرِ ثُمَّ تَمَّ مِنْهُ وَلَزِمَ أَجَازَةُ الْوَارِثِ بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ بَعْدَهُ إِلَّا لِتَبَيُّنِ عَذْرِ بَسْكَوْنِهِ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلُفَ مَنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنْ لَهُ الرُّدَّ لَا بِصِحَّةٍ وَلَوْ بِكُسْفَرٍ وَالْوَارِثُ يُصِيرُ

(٤١) — جواهر الاكلیل — ثاني) العبد عن العتق (ان كان) يرجى اجتماع المال (لا شهر بسيرة) فإن اجتمع المال وحمل ثلثه العبد عتق جميعه (والا) أي وإن لم يرج اجتماع المال الا بعد أشهر كثيرة ولم يجدها الا امام مالك رضى الله تعالى عنه وحدها ابن المواز بسنة (عجل) عتق جزء من العبد بقدر (ثلث) المال (الحاضر) ثم تم (عتقه من المال الغائب اذا حضر فكلما يحضر شيء من الغائب يعتق من العبد بقدر ثلثه وهكذا حتى يتم عتقه (و) أن أوصى لوارثه أو لغيره بما زاد على ثلثه فأجازته وارثه (لزم اجازة الوارث) من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أي الوصية لوارث آخر أو الزائد على الثالث ان كانت الاجازة (برض) للموصى مخوف (لم يصح بعده) ومات منه في كل حال (الا لتبين عذر) للمجيز في اجازته مذكور (بكونه) أي المجيز (في نفقته) أي الموصى وخاف الوارث ان لم يجز وصيته المذكورة قطع نفقته عنه وهو محتاج له (أو) في (دينه) أي كود الوارث من دين الموصى بدین عاجز عن وفائه وخاف ان لم يجزها بحسبة في دينه مثلاً (أو) خوف الوارث من الموصى (ل) سلطانه (أي جاهه وقوته) (الا أن) يدعي الوارث انه جهل ان له رد الوصية المذكورة (و) (يخلف من يجهل مثله) لعدد عن العلماء (انه جهل ان له الرد) للوصية المذكورة فلا تلزمه الاجازة في كل صورة من هذه الصور كلا لا تلزمه في صحة الموصى ولا اجازته في مرضه الذي صح منه صحة بينة واليه أشار المصنف بقوله (لا) لزم الوارث اجازته الوصية لوارث اولغير بزائد الثالث (بصحة) للموصى أو بمرضه الذي صح منه صحة بينة ان كانت محض بل (وان) كانت (بسفر) فلا تلزم الوارث نظرا لصحة الموصى وروى عن الامام وأخذه ابن القاسم لزومها بسفر تغزلا لسفر منزلة المرض (والوارث) للموصى الذي أوصى له (بصحة)

غير وارث) له بولادة من حجبته بعد ايصاله كايصاله لاخته ثم ولد له ابن اعتبر ماله فتنفذ الوصية له (وعكسه) أي الموصي له غير الوارث للموصي يصير وارثه بموت من يحجبه كايصاله لاخته وله ابن مات الا بن قبل الموصي (المعتبر) في تنفيذ الوصية وعدمه (ما آله) أي ما آله أمر الموصي له اليه وتنفيذ في الاصل ولا تنفذ في عكسه الا أن يجزئه غيره من الورثة وهو رشيدان علم الموصي بما آله أمر الموصي له بل (ولو لم يعلم) الموصي يصير وراثته الموصي له غير وارث (و) اد اوصى بشراء رقبة وعتقها ككفارة لظهاره فلا ولم يسم ما تشتري به (اجتهد) الموصي (في) قدر (ثمن) رقيق (مشتري) ليعتق في كفارة (ظهار) مثلاً على الموصي (أو) (تطوع) فيجتهد (بقدر المال) الذي تركه الموصي فليس من ترك مائة كن ترك الف (ور) كن (سمي) في ايصاله بشراء رقبة لعتق (تطوع) منا (يسيراً) لا يبلغ ثمن رقبة (أو) سمي كثيراً و (فل الثالث) مال الموصي يوم التنفيذ عن ثمن رقبة (شورك به) أي المسمى او الثلث النقيض (في) شراء (رقبة) ليعتق ان وجد من يشارك في شرائها (والا) أي وان لم يوجد من يشارك في رقبة (ف) آخر نجح مكاتب يعان عليه بالمسمى أو الثالث لانه اقرب لغرض الموصي في المدونة لا بن العاصم رحمه الله تعالى ان سمي ثمناً لا يسعه الثلث اشترى ثلثه ان كان فيه ما يشتري به رقبة فان لم يبلغ في التطوع شورك به في رقبة فان لم يوجد اثنين به مكاتب في آخر نجح (و) ان سمي ثمناً تشتري به رقبة وتعتق فاشترى به الموصي رقبة (وأعتقها) عن الموصي (فطهر) عليه (دين) فان كان مستغرقاً لجميع تركه الموصي (يرده) أي ويرد الدين العبد كله للرقبة (أو) يرد (بعضه) للرقبة ان لم (٣٣٢) يكن مستغرقاً لجميع التركة ويرد الباقي للدين وهو جميع الرقبة

في الصورة الاولى وبعضها في الثانية

غَيْرُ وَاَرِثَ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَاجْتَهَدَ فِي ثَمَنِ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ
أَوْ لَتَطَوَّعَ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ يَسِيرًا أَوْ قُلُ الثَّلَاثِ شُورَكَ بِهِ
فِي عِبْدٍ وَالْآخِرُ نَجَحَ مُكَاتِبُ وَإِنْ عَتَقَ فَظَهَرَ دَيْنُ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقًى
الْمُقَابِلُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرَهُ لِمَبَاغِ الثَّلَاثِ وَبِشَاةٍ
أَوْ بَعْدَ دَيْنٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا سَمِيَ فَهُوَ لَهُ أَنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ
لَا ثَمَّ غَنَمِي فَمُتُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فَلَهُ شَاةٌ وَسَطُ وَإِنْ قَالَ مِنْ غَنَمِي
وَلَا غَنَمَ لَهُ بَطَلَتْ كَعَتَقِ عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ فَمَاتُوا وَقُدِّمَ لِضَيْقِ الثَّلَاثِ فَكُ
أَسِيرٌ ثُمَّ مَدَّ بَرَصَةً ثُمَّ صَدَّقَ مَرِيضٌ ثُمَّ زَكَاةٌ أَوْ صِيَّهَا لَا أَنْ يَعْتَرِفَ
بِحُلُولِهَا وَيُوصِي فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ

(وان مات) الرقيق المشتري
للعق (بعد اشترائه ولم يعتق)
أي مات بعد اشترائه للعق وقبل
عتقه (اشترى غيره) فان مات
قبل عتقه أيضاً اشترى غيره وهكذا
(لمباغ الثالث) مال الموصي يوم
التنفيذ (وان اوصى بشاة واحدة
غير معينة) (أو) اوصى (بهدد)
من الشياه كثلث غير معينة
(من ماله) وله شياه زائدة على
ما سمي (شارك) الموصي له الورثة
(بالجزء) أي بمثل نسبة ما سماه
مجموع شياهه فان سمي واحدة

من اثنين شارك بالنصف ومن ثلاث بالثلث ومن عشرة بالعشرة (وان) كان له حال
الا يصاب أكثر مما سمي ومات بعضه و (لم يبق الا ما سمي) الموصي (هو) أي الباقي كله (له) أي الموصي له (ان حمله الثلث) مال
الموصي يوم التنفيذ (لا) يختص الموصي له بما بقي بعد الموت وحمله الثلث في ايصاله له (ثلث غنمي) مثلاً (فتموت) غنمه الا ثلثها
فليس للموصي له الا ثلث ما بقي (وان اوصى له بشاة و (لم تسكن له) أي الموصي (غنم له) أي الموصي له (شاة وسط) بين العال
والدون تشتري له من ثلث مال الموصي (وان) قال له ساة (من غنمي ولا غنم له) يوم التنفيذ بطلت الوصية وشبه في البطال فقال
(ك) ايصاله (عتق عبد عبده فماتوا) جميعاً فبطل وصيته (و) ان اوصى بوصياً يوضح عنها الثلث (قدم لضيق الثلث) عما يجب
اخراجها (فك أسير) مسلم من الحربين اوصى به (ثم) يقدم (مدبر) في حال (صحة) له ان بقي شيء من الثلث بعد فك الاسير
(ثم) يقدم في باقي الثلث (صداق) زوجة زوج (مريض) مرضاً خود حال عقده عليها وبنيها ومات منه يلزمه لها الاقل
من المسمى وصداق مثلها والثلث اوصى بالصداق أم لا (ثم) يقدم من باقي الثلث (زكاة) لعين أو حرث أو ماشية (أو صي) (أخرجها)
من ماله فتخرج من باقي ثلثه بعد اخراج ما تقدم في كل حال (الا ان يعترف بحلولها) أي بحلول الزكاة عليه يتام حول المال من
يوم زكاته أو لمسكه (ويوصي) باخراجها (ف) يخرج (من رأس) أي جميع (المال) هكذا قال ابن القاسم وقال أشهب يخرج
من رأس المال وان لم يوص باخراجها وشبه في الاخراج من رأس المال فقال (ك) زكاة (الحرث و) زكاة (الماشية) ان

مات مالهما بعد افراك الحب وطيب الفرو ويحيى الساعى فتخرج من رأس المال ان أوصى باخراجها بل (وان لم يوصى) (اخرا) جها (ثم) يخرج من باقى الثلث زكاة (الفطر) من رمضان الماضية التى فرط فى اخراجها وأما الخاضرة التى مات بعد وجوبها عليه فتخرج من رأس ماله ان كان أوصى بها وان لم يوصى بها أمر وارثه باخراجها بلا جبر (ثم) يخرج من باقى الثلث (عتق) (كفارة) (ظهار) وعتق كفارة (قتل) خطأ فرتبتهما واحدة (واقرب بينهما) أى عتق الظهار وعتق القتل ان ضاق الباقي عنهما (ثم) يخرج من باقى الثلث كفارة يمين باسم الله تعالى وما ألحق به (ثم) يخرج من باقيه كفارة (الفطر رمضان ثم) يخرج كفارة (للفريط) أى تأخير قضاء فطر (هـ) الى دخول رمضان الذى يليه (ثم) يوفى من الباقي (النذر ثم الميتل) أى المنجز عتقه فى المرض (ومدبره) فى (المرض) الذى مات منه فهما سواء على ظاهر المذهب ان كان فى فور واحد والا قدم ساقهما (ثم) يخرج من الباقي الرقيق (الموصى بعتقه) حال كونه (معينا عنده) كبدى فلان (أو) معينا عند غيره كسعيد عبد زيد (يشترى له) (أو) معينا أوصى بعتقه (للكشهر) أو نحوه (أو) معينا (أوصى بعتقه على مال) يؤخذه فالاربعة فى مرتبة واحدة فيتحصون عند الضيق وأخرت عن ميتل المرض ومدبره لان له الرجوع فيهما دونهما (ثم) يخرج من الباقي (الموصى بكتابه) ولم يجعلها (والمعتق) بفتح التاء (بمال) ولم يجعله (والمعتق) بالفتح (الى اجل بعد) عن نحو الشهر ولم يبلغ سنة فمؤلا (٣٣٣) الثلاثة فى مرتبة واحدة فيتحصون

اذا ضاق (ثم) يخرج من الباقي (المعتق لسنة) ويقدم (على) المعتق الى (اكثرهما) أى السنة (ثم) ينفذ من الباقي (عتق) لرقيق (لم يعين) بان قال اعتقوا عني رقبة (ثم) ينفذ من الباقي (حج) عن الموصى باجرة (الا) (اموض) (ضرورة) اى لم يحج حجة الاسلام (فيتحصن) أى عتق غير المعين وحج الضرورة وشبه فى التحصن فقال (كعتق لم يعين ومعين غيره) أى العتق كهذا الثوب

وان لم يوص بها ثم الفطر ثم كفارة ظهار وقتل واقرب بينهما ثم كفارة يمين ثم فطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم الميتل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه معينا عنده أو يشترى أو لكشهر أو بمال فجعله ثم الموصى بكتابه ثم المعتق بمال والمعتق الى اجل بعد ثم المعتق لسنة على أكثر ثم يعتق لم يعين ثم حج الا لضرورة فيتحصن كعتق لم يعين ومعين غيره وجزئ له والمرىض لشراء من يعتق عليه بثمنه ويرث لا ان أوصى بشراء ابنه وعتق وقدم الابن على غيره وان أوصى بمنفعة معين أو بماليس فيها أو بعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خير الوارثين ان يجيز أو يخلع ثلث الجميع وينصيب ابنه أو مثله فبا لجمع لا يجعلوه وارثا معه

لزبد (و) صبة (جزء) من مال الموصى كثلثة فهذه الثلاثة فى مرتبة واحدة فتحصن فى الثلث اذا ضاق عنها ولا يقدم أحدهم على الآخر (و) يجوز (المرىض) اشتراء من يعتق عليه (من أصله وفراء وحاشيته القريبة) واذا جاز له ذلك فبشتره (بثلث ما) (هـ) ويرث المشتري بالفتح من المشتري باقى المال ان انرد حصته ان لم ينفذ لعتقه بنفس شرائه (لا) يرث المشتري بالفتح المشتري بالكسر (ان أوصى بشراء ابنه) مثلا فاشترى بعد موته (وعتق) بنفس شرائه من ثلثه وان لم يقل اعتقه اذ هو مدلول وصيته عرفا وكذا كل من يعتق عليه بنفس شرائه (و) ان اعتق عبده فى مرضه واشترى ابنه واعتقه وضاق الثلث عنهما (قدم الابن على غيره) فى تنفيذ عتقه من الثلث (وان أوصى بمنفعة) شىء (معين) كغلة عقاره سنين ولا يحملها ثلثه (أو) أوصى (بماليس فيها) يعنى تركته كاشتروا عبد العلان ولم يحمله الثلث (أو) أوصى (بعتق عبده) فلان (بعد موته) بشهر ولا يحمل ذلك (المذكور) من منفعة المعين وما ليس فيها وبعد فلان (الثلث) لانه يوم التنفيذ (خير الوارثين ان يجيز) الوصية (أو يخلع ثلث الجميع) مال الموصى للموصى له (و) ان أوصى لشخص (بنصيب ابنه أو) أوصى له (بمثله) أى مثل نصيب ابنه وله ابن واحد او وصية (ف) تنفيذ الوصية فى الصورتين للموصى له (بالجميع) مال الموصى وان كان له اثنان واجزاها فبا لنصف وان لم يجزها الواحد والاثنان نفذت فى الثلث فيهما وان كان له ثلاثة ابناء نفذت بالثلث اجازوا أولا ابن شاس ان قال أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب ابني وله ابن واحد ففى وصية بجميع المال فان اجازها الابن والا نفذت فى الثلث خاصة (لا) يستحق الموصى له جميع المال ان قال الموصى (اجعلوه) أى الموصى له (وارثا معه) اى مع ابن الموصى

(أو) قال (الحقوه به) أى يبنى في الارث (ف) يقدر الموصى له (زائدا) على عدد أبناء الموصى فان كان البنون ثلاثة فهو كإبن رابع وان كانوا أربعة فهو كإبن خامس ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث بنات لكان كإبن رابع مع الذكور ولو كانت الوصية لذات لكانت كإبنة من الاناث (و) لو أوصى لشخص (ب) نصيب أحد ورثته (أى) الموصى (ف) تنفذ الوصية (بجزء) من مال الموصى يوم التنفيذ نسبه له مثل نسبة واحد من الورثة (من) مجموع (عدد رؤسهم) ذكررا كانوا أو إناثا أو بعضهم ذكررا أو بعضهم إناثا فان كانوا عشرة فله العشر وان كانوا خمسة فله الخمس (و) ان أوصى له (بجزء) من ماله (أو) يد (سهم) منه (ف) ينفذ وصيته (ب) سهم من أصل (ف) يرضيه) كان أصنافا ستة فبشهم من ستة وان عالت فبشهم مما بلغته بعولها كسبعة وثمانية وتسعة وعشرة وان كان أربعة وعشرين فبشهم منها وان عالت الى سبعة وعشرين فبشهم منها (وفي كون ضيقه) أى الشيء الذى أضيف الضمف اليه (مثله) أى حكاية ابن القصار عن بعض شيوخه قال لم احفظ فيه عن الامام مالك ولا عن احده من اصحابه رضى الله تعالى عنهم خلافة (أو) كون ضعف الشيء (مثليه) حكاية ابن القصار ايضا عن الامامين ابى حنيفة والشافعى رضى الله تعالى عنهم اقاؤا هذا القوى في نفسه من جهة اللغة في الجواب (تردد) ابن شاش من اوصى بنصف نصيب ولده فقال القاضى أبو الحسن لست اعرف حكمها منعوصة غير انى وجدت لبعض شيوخنا انه يعطى مثل نصيب ولده مرة واحدة وحكى عن ابى حنيفة والشافعى رضى الله تعالى عنهم انها اقالا ضعف النصيب مثله مرتين ثم قال وهذا القوى في نفسه من جهة اللغة (و) ان اوصى لشخص (بمنافع عبد) معين ولم يقيد بحياة الموصى له ولا بحياة العبد فحمله ابن القاسم في المدونة على حياة العبد فان مات الموصى له والعبد حى (ورثت) منافعه (عن الموصى له) فلوارثه خدمة العبد ما بقى احبا (وان ما حدها) أى ان حدد الموصى (٣٢٤) المنافع الموصى بها بزمان كشهر او سنة (ف) الموصى له (كالستاجر) بكسر

أَوْ أَحَقُّوهُ بِهِ فَرَأَيْدُو بِنَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ فَبِجُزْءٍ مِنْ عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَبِجُزْءٍ أَوْ سَهْمٍ فَبِشَّهِمْ مِنْ فَرِيقَتِهِ وَفِي كَوْنِ ضِعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلِيَّةٍ تَرَدُّدٌ وَبِمَنَافِعِ عِبْدٍ وَرِثَتْ عَنِ الْمَوْصِي لَهُ وَإِنْ حَدَّدَهَا بَزَمَنْ فَكَأَلَسْتُمْ أَجْرًا فَإِنْ قُتِلَ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ أَوِ الْقِيَمَةُ كَأَنَّ جَنَى الْآنَ يَفْدِيهِ الْخَدْمُ أَوِ الْوَارِثُ فَتُسْتَمَرُّ وَهِيَ وَمُدَبَّرٌ أَنْ كَانَ بِمَرَضٍ فِيمَا عِلِمَ وَدَخَلَتْ فِيهِ وَفِي الْعُمُرَى وَفِي سَفِينَةٍ أَوْ عَبْدٍ شَهْرٍ تَلَفَّهْمَا ثُمَّ ظَهَرَتْ السَّلَامَةُ قَوْلَانِ لَا قِيَمًا أَقَرَّ

الجسم في ملك المنفعة في تلك المدة وجوز اجارته فيها لغيره وان تقالها لوارثه ان مات قبل يامها (فان قتل العبد) الموصى بخدمته عمدا عدوانا من عبدا ودمى (فلا وارث للموصى (القصاص) من قاتله الرق أو الذمي (أو القيمة) وتعين ان قتله حر مسلم وبطل حق الموصى له لانه انما كان في منفعة وقد

ذهبت بهوته وشبه في اختصاص الوارث فقال (كأن جنى) الرقيق الموصى بخدمته على نفس او طرف او مال قال الكلام به في اسلامه وفدائه لورثة الموصى وبطل حق الموصى له (الا ان يديه) من الجناية (المخدم) يفتح الدال (أو الوارث) له (فتستمر) الخدمة في الاول للمخدم وفي الثاني لوارثه الى انقضاء مدة خدمته التي حددها الموصى فان دفع وارث الموصى القداء للمخدم بالفتح او لوارثه اخذ العبد والابن بقى رقا للمخدم او وارثه (وهى) اى الوصية في صحة او مرض (ومدبر) يفتح الموحدة (ان كان) تدبيره (بمرض) بخوف لسيده ومات به اذا اريد تقويمهما لينظر هل بخرجان من الثلث ام لا فانما يقومان (فيا) أى المال الذى (علم) الموصى في مسألة الوصية والسيد في مسألة التدبير انه ماله لا فيما لا يعلمه ومفهوم الشرطان المدبر في الصحة يدخل فيما لم يعلم به وهو كذلك (ودخلت) الوصية بفك اسير والمدبر في الصحة وما بعدهما مما يقدم على مدبر المرض (فيه) اى المدبر في المرض فيباع لتنفيذها اذا ضاق الثلث وهذا قد علم من قوله المتقدم وقدم فك اسير ومدبر صحة (و) دخالت في الراجع من (العمرى) بموت المعمر بفتح الميم الثانية ابن شاش اماما كان يعلمه مثل المدبر في المرض وكل دار ترجع اليه بعد موته من عمرى فالوصايا تدخل فيه وفي المدونة كل ما يرجع بعد موته من عمرى فان الوصايا تدخل فيه وان بعد عشرين سنين (وهل) تدخل (في سفينة وعبد) مثالا للموصى كانا غائبين (وشهر) بضم فكسر (تلفهما) في غيبتهما يغرق السفينة وموت العبد حال ايصائه (ثم ظهرت السلامة) لهما وعدم دخولها فيهما (قولان) رواهما شهاب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة اختاب اذا قيل له غرقت سفينةك وآيس منها ثم جاءت سلامة فروى لا تدخل فيها وصاياه وقال ابن القاسم تدخل فيها ولا تشبه ما لم يعلم به وقال ابن الحاجب وفي العبد لا بقى والبغير الشاردان اشهر موتهما ثم ظهرت سلامتهما قولان وذكرهما ابن شاش روايتين لاشهاب (لا) تدخل الوصية (فيا) اى المال الذى (اقر) الموصى

به (في مرضه) الذي مات به لنحو صديقه و بطل اقراره به للتممة (أو أوصى به لوارث) له ولم يحجزه باقي ورثته (وان) مات الحر المميز المالك ووجد عنده وصية مكتوبة و (ثبت) بشهادة عدلين (ان عقدها) أي وثيقة الوصية (خطه) أي الموصي ولم يشهد عليها ولم يقل انفذوها فلا تنفذ عند الامام رضى الله تعالى عنه لاحتمال انه كتبها غير عازم أو انه رجع عنها (أو) كتب وصية و (قرأها) على الشهود (ولم يشهد) الموصى الشهوة على انها وصيته (أو) لم (يقول انفذوها لم) الاولى فلا (تنفذ) فان كان أشهد على ان ماقرأه وصيته أو قال انفذوها نفذت (ونذب فيه) أي الا بصاء (تقديم) ذكر (التشهد) أي انه يشهد لله سبحانه وتعالى انه لا اله الا هو وليس يدنا محمد صلى الله عليه وسلم نا نه رسول الله (ولهم) أي الشهود والذين أشهد هم على ان وصيته مكتوبة بهذه الوثيقة بخطه أو بخط غيره بامر (الشهادة) بان ما في الكتاب وصيته اذا كان قراءه عليهم أو كانوا اقرؤه وأشهدهم بان ما فيه وصيته بل (وان لم يقرؤه) ان كان فتح الكتاب وعرفوا ما فيه بل (ولا فتح) الكتاب وأمر أن لا يفتح حتى يموت فلم يفتح الشهادة وتنفيذ وصيته بما فيه ان كان عند غيره بل (ولو كانت) وثيقته (عنده) أي الموصي الى موته ان لم يكن فيها ربية (وان شهدا) أي العدلان (بما فيها) وهي مخنومة وقال لها حين اشهادها عليا (وما بقي) بعد تنفيذ الوصيا من ثلثي (فأهو) لفلان ففتحت فاذا فيها وما بقي (من الثلث بعد تنفيذ وصاياها) (ف هو) (للمساكين قدم) ما بقي من الثلث (بينهما) أي فلان والمساكين مناصفة (وان قال) الموصي (كتبها) أي وصيتي ووضعها (عند فلان) فاذا أنت (٣٢٥) وأخرج لكم كتابا وقال هذه وصية فلاني (فصدقه) في انها وصيتي فاذا مات وأتى فلان بوثيقة وقال هذه وصية الميت فانه يصدق وينفذ فيها (أو) قال الموصي (أوصيته) أي فلانا (؛) (كيفية تفرقة) ثلثي فصدقه (فاذا مات وأخبر فلان بالكيفية فانه (يصدق ان لم يقل) فلان أوصى بثلثه (لا بني) فان قال لا بني ونحوه ممن يتهم فيه فلا يصدق عند ابن القاسم وقال أشهب يصدق لان الميت أمر بتصدق به (و) ان قال في إيصائه فلان (وصى فقط) أي مقتصر

به في مرضه أو أوصى به لوارث وان ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ ونذب فيه تقديم التشهد ولهم الشهادة وان لم يقرؤه ولا فتح وتنفذ ولو كانت الوصية عنده وان شهدا بما فيها وما بقي فلان ثم مات ففتحت فاذا فيها وما بقي فليس مساكين قسم بينهما وكتبها عند فلان فصدقه أو أوصيته بثلثي فصدقه يصدق ان لم يقل لا بني ووصيتي فقط نعم وعلى كذا يخص به كوصيتي حتى يقدم فلان أو الى أن يتزوج زوجي وان زوج موصي على بيع تركته وقبض ديونه صح وانما يوصي على المحجور عليه أب أو وصية كأم ان قل ولا ولي وورث عنها لم يكلف مسام عدل كاف

على قوله وصي فانه (يعم) ايصاؤه كل شيء للموصي أو عليه حتى انكاح صغار بنيه وبالغات بناته الا بكار باذنهن ولا يجبرهن انفاقا وكذا الثيبات باذنهن (و) ان قال وصي (على كذا) كثلثي أو قضاء ديني فانه (يخص به) أي بما قصر الموصي ايصاءه عليه ولا يعم غيره وشبه في الاختصاص فقال (ك) قول فلان (وصى حتى يقدم فلان) فيكون هو الوصي فهو وصيه مادام فلان غائبا فان قدم ارتفعت وصيته وصار القادام وصيه (أو) قال فلان وصي (الى أن يتزوج) فلان (زوجتي) فلا يكون وصي وفي نسخة حتى تتزوج بفوقيتين فالعني فلانة زوجتي وصيتي حتى تتزوج فلا تكون وصيتي (وان) أوصى رجلا على بيع تركته وقبض ديونه ولم يوصد على تزويج بناته فتعدى (زوج) الوصي (الموصي على بيع تركته وقبض ديونه) بنات الموصي البالغات باذنهن (صح) تزويج الحصول ولاية الاسلام العامة عليهن وفي قوله صح اشارة الى أن الاولى لها ابتداء عدم تزويجهن ورفع أمرهن الى الامام لينظر في من يقدمه عليهن هو أو عاصبهن (وانما يوصي) بكسر الصاد (على المحجور عليه) لصغره أو جنونه أو سفهه (أب) رشيد (أو وصيه) أي الاب لا جد ولا عم ولا أخ ولا أم الا في مسألة أشار لها تشبهها بالاب في الايصاء على المحجور فقال (كأم) فلما الايصاء على ولدها (ان قل المال) الذي أرادت الايصاء فيه كستين دينار (ولا ولي) للولد الذي أرادت الايصاء على ماله من أب أو وصيه (ورث) المال القليل الموصى عايم (عنها) أي الام وانما يوصي الاب على المحجور عليه (المكاتب) بالغ عاقل فلا يصح ايصاء مجنون ولا معتق ولا صبي (مسلم) فلا يصح ايصاء كافر ولو قريبا (عدل) فلا يصح ايصاء فاسق (كاف) أي قادر على القيام بمصالح الموصي عليه فلا يصح

ايضا عاجز عن الكفاية ابن شاس الركن الاول الوصي وشرطه اربعة التكافؤ والسلام والعلة والكفاية اه تجوز الوصية لمن استوفى ما سبق ان كان بصيرا بل (وان) كان (أعمى) فلا يشترط كونه بصيرا ويصبح الايصاء مستوفى فيها ان كان رجلا بل (و) ان كان (امراة) ويصح له ان كان حرا بل (وان) كان (عبدا) قنا أو ذا شائبة (وتصرف) الرقيق الموصى علي محجور (باذن سيده) ولا يقبل الايصاء الا باذنه (واذا) أوصى عبده على أصاغر ولده وله أولاد كبار و (أراد) أولاد (الا كابر بيع) عبد (موصى) علي أولاده الا صاغر (اشتري) العبد الموصى أى نصيب الا كابر منه (ا) لأولاد (الا صاغر) الا كان لهم مال يفي به بلا ضرر والا باع الا كابر نصيبهم منه فقط الا أن ينقض ثمنه فباع جميعه ويبني لشرائه انه وصى علي الأولاد الا صاغر (و) ان أوصى الاب أو وصيه علي محجوره عدلا ثم طرأ له الفسق (و) طرأ له الفسق (لأو وصى) (يعزله) عن وصايته علي المحجور فعد الله شرط في الابتداء والدوام علي المشهور (ولا يبيع الوصى) علي الا صاغر (عبد) لهم (يحسن القيام به) خدمة (هم) لانه انما يتصرف لهم بالمصلحة وهذا ليس منها (ولا) يبيع الوصى علي الا صاغر الذين معهم أكاير (التركة الابحضره الكبير) الرشيد التركة اذ لا ولاية عليه فان غاب غيبة بعيدة والتركة عرض أو حيوان فيرفع الامر الى الامام ايقم قبا عن الغائب يبيع نصيبه (ولا يتقسم) الوصى علي الا صاغر عليهم و (على الغائب بالرفع) (الحاكم) فان قاسم الكبار وصى الا صاغر دون الامام جاز اذا اجتهد (و) ان أوصى ان أوصى الاب أو وصيه علي محجوره (لاثنين) بلفظ واحد أو بلفظين في وقت أو وقتين وأطلق (٣٣٦) في ايضائه لهما ولم يقيده باستقلال كل منهما بالتصرف له ولا بتعاونهما

علمية (حمل) ايضاؤه (على) قصد
(التعاون) منها على التصرف له
فليس لاحدهما الاستقلال به والا
يتوكل من صاحبه (فان مات
احدهما) أى الوصيين فالخاكم ينظر
اقرار الاخو وحده أو اقامة
آخر معه واقرار الخاكم له وحده
لا يلزمه الابرضاه لان له أن يقول
انى لم ألتزم النظر وحدى (أو
اختلفا) أى الوصيان فى التصرف
لحجورها (فالخاكم) ينظر فيما
أراده كل منهما فإرادته صوابا أمرها
به وإن كان الصواب غير

فلم أجدته افتتح شيئا من ذلك بما
افتتح به آية الفرائض ولا ختم
شيئا من ذلك بما ختمها به فانه قال
في أولها يوصيكم الله في أولادكم
فأخبر عن نفسه انه موصى بتبليها
على حكمته فيما أوصى به وعلى عدله
رحمته وقال حين ختم الآية وصية
من الله والله عليم حكيم اهـ
وعلم الفرائض العلم بالاحكام
الشرعية العملية المتعلقة بالمال
بعد موت مالكه تحقيقا أو تقدير
وموضوعه التركات لانه يبيح

(باب ۴)

يُخْرِجُ مِنْ تَوَكُّهِ الْمَيِّتِ حَقَّ تَعَالَى بِعَيْنِ كَارِهِوْنَ وَعَبْدِ جَنَى ثُمَّ مُوْنُ
تَجْهِيزِهِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تَقْفِي دِيُونَهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثَابِتِ الْبَاقِي ثُمَّ

فيه عن عوارضها الذاتية من دؤر تجهيزها واداءته وتنفذه وصيه وارثه وفدته ابطال الحقوق له بحقيها واستعماله من كتاب الله تعالى وأحاديث نبيه عليه السلام واجتهاد اصحابه رضى الله تعالى عنهم والاجماع واقياس والارث اسباب ثلاثة اقرباية والنكاح والولاء وشروطه ثلاثة هي تحقق الموت واستقرار حياة وارثه بعد دوايم بل درجة التي اجتمع فيها هو وانما خمسة اختلاف المدن واقل انعدام الدوار وانما في المنفعة اي السبب هو مانع لتحكم ابيه اعوار الرق واللعان والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة لا نه امانات قبل الموت ومنعاق بعينها كل من والجنبة أو بالدمكة كذلك امانات بالموت وهو امانات للميت وهي مؤن تجهيزه أو غيره بسببه وهي الوصية أو لغيره بنير سببه وهي الارث واليهما أشار ايه في قوله (يخرج من تركته الميت) أي من جميعها بعدى علي غيره وجودا وإن على جميعها (حق تعاق بعين) أي بذات معينة من التركة (ك) الشيء (الارثون) في حق فيقدم على دؤر تجهيزه (و) (ك) عبد جنى على نفسه أو عضوا أو مال ومات سيده قبل ان يملكه وفدته فيقدم فداؤه وبارش الجناية أو اسلامه وبعها على مؤن تجهيز سيده (وهو دؤر تجهيزه) أي الميت من كفن وأجرة حمل وغير ذلك مما يحتاج في تجهيز الميت اليه ونكود (بالارثون) بين الناس المدايب لتركته فله او كثره ان رشت أما الحقوق التي ليست بمعيات أو وكدها أو اولادها بالتبذنه من رأس المال الكائن وتجهيز الميت ثم تنقض (ديونه) من باقي تركته ولو أتى على جميعه (نم) تخرج (وصاياهم من ثلث الباقي) من تركته الميت بعد قضاء ديونه وحقوق الله تعالى ان وسما والا قدم الا كد فالأ كد على ما تقدم في بابها وقدم قضاء الدين على تنفيذ الوصايا لا نه حق واجب على الميت والوصايا تبع منه وقدت في قوله تعالى من بعده وصيه بوصى بها أو د بن لشبهها الموروث في الاخذ بغير عوض ومشقتها على الورثة بخلاف الدين فان نفوسهم مطعنة بادائه فقدت عليه في الذكر حشا على اخراجها والسا رعتها (نم)

يكون (الباقى) من تركه الميث بعد اخراج ما تقدم منها (لوارثة) بقرابة أو نكاح أو ولاء فرضاً أو تعصياً أو بهما والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة وللغرض في ترتيبها عبارات ملها واحد النصف ونصفه ونصف الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ويقال الثلث والربع ونصف كل ونصف كل ويقال النصف والربع والنمن والثلثان والثلث والسدس بالمدى ويدل هذا بالترقي وبدأ النصف بحساب النصف تبعاً لغرض فيما اعتدوه لان مقامه اول مقامات الكسور فزال مبيهاً لوارثه (من ذى) أى صاحب ومستحق (النصف) وهو خمسة (الزوج) لمن لا فرع لها وارث لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد (و بنت) لنفس الميت واحدة ذكرها كان للميت أو اني لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولان الابن اذا انفرد كان له الكل فهي اذا انفردت فلها النصف لانها على النصف منه في الاحكام (و بنت ابن) للميت واحدة (ان لم تكن) له (بنت) قياساً على البنت (وأخت) واحدة (شقيقة) للميت ذكرها كان أو اني ان لم يكن له ولد لقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ولا نها بنت أيتها فالأخوات بنات غير انهن بعدن برتبة تقدمت بنات الصلب عليهن (أو) أخت واحدة (لابن لم تكن) له أخت (شقيقة) قياساً على الشقيقة (وعصب) أى نقل من الارث بالغرض الى الارث بالتعصيب (كلا) منونا أى كل واحدة من البنت وبنت الابن والشقيقة والى لاب (أخ) لها وهو الابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ لاب (يساويها) في درجتها وقوتها فتقسم التركة أو باقيةا بعد الفرض بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين (و) عصب (الجدة) للميت الأخت الشقيقة والأخت لاب لا البنت ولا بنت الابن (و) عصب (الآخرين) أى الأخت الشقيقة أو الأخت لاب (الاوليان) كذلك أى البنت وبنت الابن أى عصب الجد والبنت وبنت الابن الأخت الشقيقة والأخت لاب قال امام الحرمين لانه اذا كان في المسألة بنتان (٣٢٨) أو بنات ابن مع أخوات لغير أم واخذ البنات أو بنات الابن الثلثين

و فرض للأخوات الثلثين أيضاً
واعيلت المسألة لزم نقص نصيب
البنات بسبب الأخوات ومزاحمة
أولاد الاب وأولاد الصلب وذلك
لا يصح ولا يمكن إسقاط أولاد
الاب جعلن عصبة ليدخل النقص
عليهن وحدهن اهـ ذكر أصحاب

الباقى لوارثه من ذى النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان لم تكن
بنت وأخت شقيقة أو لاب ان لم تكن شقيقة وعصب كلا أخ يساويها
والجد والأخوين الأوليان ولتعد هن الثلثان ولانما نية مع الأولى السدس
وان كثرن وحجبها ابن فوقها وبنتان فوقها

لا

الثلثين بقوله (ولتعد) أى المتعدد من (هن)
أى صاحبات النصف من البنت وبنت الابن ان لم تكن بنت والشقيقة والأخت لاب ان لم تكن بشقيقة فالبنات فاكثروا
بنت الابن كذلك أو الشقيقتين أو الأخنتين لاب كذلك (الثلثان) وصاحباهما أربعة وامامير انهن اكثر منهما ذابن وعشرين
بنتها لتعصبيها بالغرض قال الله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فاعتبر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ظاهر
اللفظ وجعل الثلثين ثلاث بنات فاكثروا للبنات النصف والصواب ان الله تعالى نص على الزائد على اثنتين في البنات ولم يذكر الاثنتين
فيهن ونص على الاثنتين في الأخوات ولم يذكر الزائد فيهن اكفاء بما في آية البنات في الأخوات وبما في آية الأخوات
البنات لان القرآن كله كما حكمه الواحدة يفسر بعضه بعضاً فاستقامت الظواهر وقامت الحجة لان الله تعالى اذا جعل الثلثين لأختين
قال بنات أولى بهما لا قريب بينهما فالتسوية بين البنات والأخت الواحدة خلاف القياس فسقط اعتبار زياد البنات على اثنتين وصح
ان أخا سعد منع ابنته الميراث وشكت امهما للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يقضي الله في ذلك فزلت آية الميراث فارسل اليه وقال
اعط ابنتي سعد الثلثين وهذا بيان لما في الكتاب لا نسخ له (وللثانية) أى بنت الابن واحدة كانت أو اكثر والأخت لاب كذلك
حال كونهما (مع الاولى) أى البنت الواحدة أو الشقيقة الواحدة (السدس) تسكيلة الثلثين مع نصف الاولى ففي صحيح البخارى
سئل ابو موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن
وأت ابن مسعود فانه سبناعى فسأل ابن مسعود واخبره بقول ابى موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المتدينين لا قصين فيها بما قضى
به رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكيلة الثلثين وما بقى فالأخت فأتى ابو موسى واخبره فقال
لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم (وحجبها) أى منع بنت الابن من الارث (ابن) للميت أولاً بنه (فوقها) أى أعلى من بنت الابن
بدرجة أو اكثر كما بن وبنت ابن وكما بن ابن وبنت ابن (و) حجبها ايضاً (بنتان) للميت أولاً بنه (فوقها) أى بنت الابن في

القرب للميت كبنتين وبنت ابن وكبنتي ابن وبنت ابن ابن فيحجبها عن الارث في كل حال (الا ل) وجود (ابن) لابن الميت معها (في درجتها) فيعصبها (مطلقا) عن تقييده بكونه أخاها فلا فرق بين كونه أخاها أو ابن عمها فتدخل معه في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (أو) لوجود ابن معها (أسفل) منها بدرجة أو أكثر (ف) هو (معصب) لها ان كانت محجوبة عن السدس كبنتين وبنت ابن وابن ابن ان فترث معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين فان ورثت السدس فلا يعصبها السافل عنها لاستغنائها عنه (وأخت) للميت (لاب) أي منه فقط واحدة (فأكثر) من واحدة حال كونها أو كونها أو كونها (مع) الأخت (الشقيقة) للميت الواحدة (فأكثر) منها حكمها (كذلك) أي حكم بنت الابن مع البنت الواحدة فأكثر في اخذ الواحدة مع الواحدة السدس تكملة الثلثين وحجبها بالابن الذي فوقها وبالانثيين لا الذكر معها فيعصبها فلاخت لاب مع الشقيقة السدس ويحجبها الشقيق كالشقيقتين إلا الاخ لاب فترث معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (الأ أنه انما يعصب) الأخت لاب (الاخ) لاب لا ابنه لأنه انما لم يعصب بنت الاخ التي في درجته لانها من ذوات الارحام واذالم يعصب من في درجته فلا يعصب من فوقه بالا ولي والفرق بينه وبين ابن الابن قوة البنوة (و) من ذوى (الربع الزوج) للميتة حال كونه (بفرع) لها وارث ولد أو ولد ابن من الزوج أو من غيره ولو من زنا لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الربع مما تركن (وزوجة) للميت واحدة (فأكثر) من واحدة ان لم يكن له فرع وارث لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد (و) من ذوى (الثلثين) وهو فرض (لها) أي الزوجة الواحدة (أو لهن) أي الزوجتين فأكثر حال كونها أو كونهن (بفرع) (٣٢٩) للزوج (لاحق) به في النسب سواء

كان ولدا أو ولد ابن منها أو من غيرها لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثين مما تركتم (و) من ذوى (الثلثين) وهو فرض (الذي) أي صاحب (النصف ان تعدد) كبنتين فأكثر أو بنتي ابن كذلك أو شقيقتين كذلك أو أختين لاب كذلك وهذا مكرر مع قوله ولتعددهن الثلثان وقد يقال انه انما أعاده لانه مقصود هنا لبيان

إلا الابن في درجتها مطلقاً أو أسفل فمعصب وأخت لاب فأكثر مع الشقيقة فأكثر كذلك إلا أنه انما يعصب الأخ والربع الزوج بفرع وزوجة فأكثر والثلثين لها ولهن بفرع لاحق والثلثين لذى النصف ان تعدد والثلث لأم وو لذيها فأكثر وحجبها من الثلث للسدس وكذا وإن سفل وأخوان أو أختان مطلقاً ولها ثلث الباقي في زوج وأبوين وزوجة وأبوين والسدس للواحد من وكذا الأم مطلقاً وسقط بابن وابنه وبنت وان سفلت وأب وجد

(٤٢) — جواهر الاكلیل — ثاني) الثلثين ثم نصفهما ثم نصف نصفهما وذكره أولاً استطراداً (و) من ذوى (الثلث) وهو فرض (الام) للميت الذي له فرع وارث ولا عدد من الاخوة (و) فرض (ولديها) أي أخوى الميت من أمه فقط (فأكثر) منهما ولا يفضل ذكرهم اتناهم ولا يعصبها أبوين مع من أدلوا به وبحجبه عنهم غيره ولو أحدهم السدس لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وأجمعوا على أن هذه الآية في الاخوة لام والآية التي في آخر السورة في الاخوة لاب (وحجبها) أي الام عن الثلث (للسدس ولد) للميت أولاً بنه ذكر أو أنثى واحداً أو متعدداً علاً بل (وان سفل) بشرط كونه وارثاً (و) حجبها أيضاً (أخوان أو أختان) للميت (مطلقاً) عن تقييدهما بكونهما شقيقتين لقوله تعالى فان كان له أخوة فلا له السدس (ولها) أي الام (ثلث الباقي) بعد فرض الزوج أو لزوج (في زوج وأبوين) أصلها اثنان مقام نصف الزوج والباقي بعده واحد لانه له فتضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين بستة فالزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأخت الباقي (أو) في (زوجة وأبوين) أصلها أربعة مقام فرض الزوجة ومنه تصح فالزوج واحد وللأم ثلث الباقي وللأخت الباقي (و) من ذوى (السدس) وهو فرض لسبعة تقدم اثنان لبنت الابن مع البنت وللأخت لاب مع الشقيقة (ولو احدهم ولد الام) دون الاب (مطلقاً) عن تقييده بذكورة أو أنوثة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس (وسقط) أي حجب ولد الام عن الارث (بابن) للميت (وابنه) أي الابن (وبنت) للميت (وان سفلت و) (ب) (باب و) (ب) (جد) وان علا بشرط كون كل

وارثا (و) لكل من (الاب والام مع ولد) وارث للميت ان علال (وان سفل) الولد كولد ابن ابن لقوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان كان الولد ذكرا فكل منهما السدس والباقي للولد وان كان أنثى فلكل منهما السدس ولها النصف والباقي للاب بالتعصيب (والجدة) أم أم الميت أو أم أبيه أو واحدة (فاكثر) منها كام أمه وأم أبيه ولم يورث الام مالك رضى الله تعالى عنه أكثر من جدتين لقوله لم أعلم أحدا ورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام وكأنه لم يصح عنده توريث زيد وعلي وابن عباس رضى الله تعالى عنهم أم أبي الاب أو لم يبلغه (وأسقطها) أى حجب الجدة عن الارث (الام مطلقا) عن تقييدها بكونها من جهتها (كالب) فيسقط الجدة التي (من جهته) فلا يسقط الجدة التي من جهة الام (و) أسقطت الجدة (القربى) التي (من جهة الام) الجدة (البعدي) التي (من جهة الاب والاب) أى وان لم تكن التي من جهة الام قربي والتي من جهة الاب بعدى بان استويا في الدرجة أو كانت التي من جهة الاب القربي والتي من جهة الام البعدي (اشتركتا) في السدس (و) السدس (أحد) فروض الجد غير المدلى) بانثى أى المنتسب للميت بمحض الذكور فان أدلى بانثى فهو من ذوى الارحام لا يرث شيئا (وله) أى الجد (مع الاخوة والاخت) سواء كانوا (أشقاء وأولاد الخير) أى الاكثر (من) أمرين (الثالث) من جميع التركة (أو) ما يخرج له (المقاسمة) مع الاخوة أو الاخوات في جميع التركة كأنه أخ معهم فلا حسن له المقاسمة ان كان الاخوة أو الاخوات أقل من مثليه فان زاد على (٣٣٠) مثليه فالثلث أحسن فيفرض له الثلث (و) ان اجتمع مع الجد أخ شقيق وأخ

والأب أو الأم مع ولد وان سفل والجدة فأكثر وأسقطها الأم مطلقاً
والأب الجدة من قبله والقربى من جهة الأم البعدي من جهة الأب والأب
اشتركتا وأحد فروض الجد غير المدلى بانثى وله مع الاخوة أو الاخوات
الأشقاء أو لأب الخير من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق بغيره ثم
رجع كالشقيقة بما لها لو لم يكن جد وله مع ذى فرض معها السدس أو
ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لأخت معه إلا في الأكدرية والغراء
زوج جد وأم وأخت شقيقة أو لأب فيفرض لها وله ثم يقاسمها وإن
كان محلها أخ لأب ومعه إخوة لأب سقط

لاب (عاد) أى حاسب (الشقيق) الجد عند قسمة التركة (بغيره) وهو الاخ لاب ليمتعه من كثرة الميراث (ثم) اذا أخذ الجد ما يخصه بالمعادة (رجع) الشقيق على الاخ لاب بما يخصه بالمقسمة لانه يحجبه عن الارث وشبهه في العدو والرجوع فقال (ك) الاخت (الشقيقة) الواحدة فاكثر فتعد على الجد الاخوة لاب ثم ترجع عليهم (ب) تام (مالها) وهو النصف ان كانت واجدة والثلثان ان كانتا اثنتين أو

أكثر (لو لم يكن جد) معها وان زاد عما لها شيء فهو للاخوة لاب (وله) أى الجد (مع ذى فرض معها) أى الجد والاخوة والاخوات بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الخير من أمور ثلاثة (السدس) من جميع التركة كبنتين وجدوا أخوين (أو ثلث الباقي) بعد الفرض كام وجدوا ثلاثة اخوة أو شقيقة وأخ وأخت لاب (أو) الخارج (بالمقاسمة) بين الجد والاخوة فيما بقى بعد الفرض كزوجة وجد وأخ ولا يفرض لأخت شقيقة أو لاب معه) أى الجد بل ترث معه بالتعصيب كاخيهما فله مثل حظيهما (الافى) المسئلة الملقبة (بالأكدرية و) (الغراء) ولها صورتان الاولى (زوج وجد وأم وأخت شقيقة) والثانية (أو) أخت (لاب) ندل الشقيقة مع الزوج والام والجد (يفرض لها) أى الشقيقة في الاولى والتي لاب في الثانية النصف ثلاثة زائدة على الستة التي هي أصل المسئلة (و) يفرض (له) أى الجد السدس واحد منها فلزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس واحد لانه لا ينقص عنه بحال فقد تمت الستة ولم يبق للشقيقة أو التي لاب شيء وهى ذات فرض لا سبيل لاسقاطها فيفرض لها النصف ثلاثة زائدة على الستة فتصير تسعة (ثم) يجمع نصف الاخت وسدس الجد (يقاسمها) أى يقاسم الجد الاخت في مجموعهما وهو أربعة له سهمان ولها سهم والاربعة لا تقسم على الثلاثة وتباينها فتضرب ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومنها نصف فلزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم اثنان في ثلاثة بستة وللجد والاخت أربعة في ثلاثة باثني عشر له ثمانية ولها أربعة (وان كان محلها) أى الاخت الشقيقة أو لاب في الأكدرية (أخ لاب ومعه) أى الاخ لاب (أخوة لام) اثنان فأكثر فتصير أركانها زوج وجد وأم وأخ لاب وأخوة لام (سقط) الاخ لاب لان الجد يقول له لو كنت دوني لم ترث شيئا لاستغراق القروض

والعاصب

التركة وأما الذي حجبته الاخوة لأم عن الثلث فانا اخذناه وحدي ووجودي معك لم يوجب لك شيئا وأصلها ستقوم منها تصحح للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللجد الثلث اثنان ثم شرع في بيان العاصب وثرثبه فقال (والعاصب) بنفسه وهو الذكر الذي لم يدخل في نسبه الى الميت أثنى ومن خواصه أنه ان انفرد (ورث المال) الذي تركه الميت كله (أو الباقي) بعد اخراج (القرض) اذا اجتمع مع ذي فرض فاكثروا وان استغرقت القروض المسئلة سقط والعاصب مشتق من العصب وأصله الشدة والقوة ولما كان أقارب الا انسان في نسبه يعضدونه وينصرونه سموا عصبه قال ابن عرفة العاصب من له اثار لم يتعلق به فرض وأما العاصب بغيره فالنسوة الاربع ذوات النصف اذا اجتمعن مع اخواتهن أو من في حكمهم والعاصب مع غيره من الاخوات الشقيقات أولاب مع البنات أو بنات الابن فالتعصيب بالغير يستلزم كون الغير عاصبا بنفسه والتعصيب مع الغير لا يستلزم ذلك (وهو) أى العاصب بنفسه (الابن) للميت ذكر اكره أو أنثى (ثم) يليه (ابنه) أى الابن وان سفل والا على يحجب الاسفل (وعصب كل) من الابن وابنه (أخته) فالابن يعصب البنات وابن الابن يعصب بنت الابن أخته كانت أو بنت عمه (ثم) يلي ابن الابن (الاب) للميت (ثم) يلي الاب (الجد) وان علا في عدم الاب (والاخوة) الاشقاء أولاب (كما تقدم) في اجتماعهم مع الجد (ثم) يقدم الاخ (الشقيق) ثم يليه الاخ (للأب وهو) أى الاخ لاب (كما الشقيق) في أحكامه (عند عدمه) أى عدم الاخ الشقيق (الافى) المسئلة الملقبة بـ (الحارية) لقول الشقيق فيها عمر رضى الله تعالى عنه لما أراد اسقاطه هب ان أبانا كان حمارا (و) بـ (المشركة) أيضا لا شراك الشقيق فيها مع الاخوة للام في الثلث (٣٣١) وأركانها (زوج وأم أو جدة) بدل الام

(واخوان لام) اثنان (فصاعدا)

أى زائد على الاثنين (و) أخ

(شقيق وحده أو مع غيره)

من شقاء ذكورا أو انا فاصلا

سنة مقام سدس الام أو الجدة

ويندرج فيه مقام نصف الزوج

ومقام ثلث الاخوة لام فلزوج

نصفها ثلاثة وللأم أو الجدة

سدسها واحد ويبقى ثلثها اثنان

(فيشاركون) أى الاخوة الاشقاء

ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الفرض وهو الابن ثم ابنته وعصب كل أخته ثم الأب ثم الجد والأخوة كما تقدم الشقيق ثم للأب وهو كاشقيق عند عدمه الا فى الحارية والمشاركة زوج وأم أو جدة وأخوان لا ثم وشقيق وحده أو مع غيره فيشارك كون الاخوة للام الذكر كالأثني وأسقطه أيضا الشقيقة التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر ثم بنوها ثم العم الشقيق ثم للأب ثم عم الجد الأقرب فالأقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوى الشقيق

(الاخوة للام) في الثلث الباقي (الذكر) فيه (كالاثني) لانهم انما ورثوا فيه باخوة الام فيراثهم بالفرض لا بالتعصيب ويختلف ما تصح منه باختلاف عددهم قلة وكثرة فان كان الاخوة لام اثنين والشقيق واحد فتصح من ثمانية عشر لا تكسار الاثنين على الثلاثة ومما يشترط في الستة في ثلاثة بشمانية عشر ومنها تصح فانزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم أو الجدة واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوة كلهم اثنان في ثلاثة بستة لكل أخ اثنان والى هذا رجع عمر رضى الله تعالى عنه في ثاني عام من خلافته وكان قضي فيها أول عام بأنه لا شيء للشقيق ولما أراد القضاء في ثاني عام حين نزلت تلك الواقعة بمثل ما قضي فيها أول عام احتج عليه الشقيق بان الاخوة لام انما ورثوا الثلث بأمرهم وهى أمى هب ان أبانا كان حمارا وحجرا ملقى في اليم أليست الام تجمعنا فاشرك بينهم فقبل له انك قضيت فيها عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي ولكونها مشتركة أربعة شروط أحدها كونها فيها زوجا فيها كونها فيها زوجا وسدس أم أو جدة ثالثا تعدد الاخوة لام اذ لو كان واحد الاخذ السدس والشقيق الباقي رابعا وجود شقيق واحد أو متعدد وكلها علمت من كلام المصنف (وأسقطه) أى الاخ لاب (أيضا) أى كاسقاطه في الحارية (الشقيقة التي) هى (كالعاصب) في حيازة ما بقى (الوجود) بنت (معها) كبت وشقيقة وأخ لاب (أو) (بنت ابن فاكثروا) من بنت أو بنت ابن كبنات وشقيقة وأخ لاب أو بنات ابن وشقيقة وأخ لاب (ثم بنوها) أى الاخ الشقيق والاخ لاب يليان الاخ لاب في التعصيب ويقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لاب (ثم) يلي بنى الاخوة (العم الشقيق ثم) العم (لاب) ثم بنوها ويقدم ابن العم الشقيق على ابن العم لاب (ثم عم الجد) الشقيق لاب ثم بنوها ويقدم (الأقرب) منهم (فالأقرب وان) كان الأقرب (غير شقيق) فيقدم الاخ لاب على ابن الاخ الشقيق والعم لاب على ابن العم الشقيق (ويقدم) الشقيق على الذى لاب (مع التساوى) في الدرجة كالاخوة

أو الأعمام وبنينهم (مطلقاً) أي في كل الدرجات (ثم) ان لم يكن للميت عاصب نسب وكان عتيقاً فعاصبه (المعتق) له ذكر اكان او أنثى (كما تقدم) في فصل الولاء من تقديم المعتق ثم عصبته من النسب (ثم) ان لم يكن للميت عاصب ولا عتيق (بيت المسال) فان لم يكن له صاحب فرض في بيت المال جميع ماله وان كان ولم يستغرق في ث الباقي (ولا يرد) ما فضل عن الفرض أو الفروض على ذي الفرض أو الفروض ان كان الوالي عدلاً يصرف مال بيت المال في مصارفه الشرعية (ولا يدفع) مال مالا وارث له (لذوي الارحام) كالأخوال والحالات وابي الام وولد البنت وولد الاخوت وبنت الاخ والعمة وبنت العم ان كان الامام عدلاً فان كان غير عدل فينبغي أن يورث ذوالارحام وان يرد ما فضل عن ذوي السهام عليهم (ويرث بفرض) ابتداء (وعصوبة) ما بقي بعد الفروض وانتهى (الاب) اذا كان من بنت أو بنت ابن أو مع بنتين أو بنتي ابن أو مع بنت وبنت ابن فيفرض له فيها السدس ثم يرث الباقي بالتعصيب (ثم) يرث بفرض وعصوبة (الجد) ان لم يكن أب حال كونه (مع بنت) أو بنت ابن (وان سلفت) أو بنتين أو بنتي ابن أو بنت وبنت ابن وشبه في الاورث بفرض وعصوبة فقال (كان عم أخ لام) فيفرض السدس باخوته لام ويرث الباقي له ببنوته لعم (وورث ذو فرضين) (ب) بالسب (الاقوى) وان كان فرضه اقل ان وقع ذلك من الكفار بل (وان اتفق ذلك في المسلمين) خطابان تزوجها بجاهلا عينا (كأم أو بنت) لميت هي (أخت) له بان تزوج بنته فولدت بنتاً فهي أخت امها لا بيها فان ماتت الكبرى عن الصغرى ورثتها بالبنوة لانها اقوى من الاختية لان البنوة (٣٣٢) لا تحجب والاختية تحجب وان ماتت الصغرى عن الكبرى فانها ترثها بالامومة

مطلقاً ثم المعتق كما تقدم ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوي الارحام ويرث بفرض وعصوبة الأب ثم الجد مع بنت وان سفلت كابن عم أخ لام وورث ذو فرضين بالاقوى وان اتفق في المسلمين كأم أو بنت أخت ومال الكتاني الحر المؤدى للجزية لأهل دينه من كوزته والأصول اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة واثنان عشر وأربعة وعشرون فالنصف من اثنين والرابع من أربعة والثلث من ثمانية والثلث من ثمانية والثلث من ستة والرابع من ثمانية أو السدس من اثنان عشر والثلث من ستة أو السدس من اثنان عشر والثلث من ستة أو السدس من اربعة وعشرين ومالا فرض فيها فاصلها عدد عصبته وضعف للذكر على الأنثى وإن زادت الفروض أعيلت

لانها اقوى من أختيه لكون (الامومة) لا تحجب والاختية تحجب ومال الكتاني الحر المؤدى للجزية لا هل دينه من كوزته) بضم الكاف أي بلده المجتمعين معه في ضرب الجزية عليهم (والاصول) لمسائل الفرائض سبعة عند الجمهور (اثنان واربعة وثمانية وثلاثة وستة واثنان عشر واربعة وعشرون فالنصف) وحده او مع نصف آخر (من اثنين) لانه اقل عدله نصف صحيح (والربع من اربعة) لانه اقل عدد له ربع صحيح (والثلث من ثمانية) لانه اقل عدله ثلث صحيح (والربع والثلث) من اربعة مقام الربع والثلاثة مقام الثلث والحاصل من ضرب احد هما في الآخر اثنان عشر (والثلث والثلث) من اربعة وعشرين) لانه اقل عدله ثلث وسدس صحيحان لتوافق الثمانية والستة في النصف والخارج من ضرب نصف احد هما في الآخر اربعة وعشرون (أو) الثلث (أو) الثلث (أراد به الثلثين لان الثلث لا يجتمع من الثلثين لان الثلثين شرطه الولد والثلث اما للام وأولادها أو الجد في بعض أحواله بشرط عدم الولد في الثلاث صور فالصواب أو الثلثان كزوجة وبنتي ابن وعاصب (وما) أي المسألة التي (لا فرض فيها فاصلها عدد رؤس عصبته) ان كانوا كلهم ذكورا (و) كان فيهم أنثى أكثر (ضعف للذكر على الأنثى) بان يعد الذكر اثنين والأنثى واحدة (وان زادت الفروض) الواجبة للورثة في المسألة على سهام المسألة (اعيلت) أي زيدت سهام المسألة حتى تساوى سهام الفروض وان نقص مقدار كل سهم منها فهو زيادة في عددها ونقص من مقاديرها كلها ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر رضي الله تعالى عنه وأول من وقع في زمنه عمر رضي الله تعالى عنه فقال لا أدري من قدمه الكتاب فاقدمه ولا من أخره فاؤخره ولكن رأيت رأيا فان يكن صوابا فمن الله تعالى وان يكن خطأ فمن عمر وهو داخل الضريد على جميعهم ولم يخالفه أحد من الصحابة الا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال او نظر عمر الى من قدمه الله فقدمه والى من أخره فاخره ما عالت فريضة وفسد ذلك بان ينظر الى أسوأ الورثة حالا وهم الذين يرتون بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى يوم البنات وبنات

فالأم

صحيح (والثلث من ثمانية) لانه اقل عدله ثلث صحيح (والربع والثلث) من اثنى عشر لانه اقل عدد له ربع وثلث صحيحان لتباين الاربعة مقام الربع والثلاثة مقام الثلث والحاصل من ضرب احد هما في الآخر اثنان عشر (والثلث والثلث) من اربعة وعشرين) لانه اقل عدله ثلث وسدس صحيحان لتوافق الثمانية والستة في النصف والخارج من ضرب نصف احد هما في الآخر اربعة وعشرون (أو) الثلث (أو) الثلث (أراد به الثلثين لان الثلث لا يجتمع من الثلثين لان الثلثين شرطه الولد والثلث اما للام وأولادها أو الجد في بعض أحواله بشرط عدم الولد في الثلاث صور فالصواب أو الثلثان كزوجة وبنتي ابن وعاصب (وما) أي المسألة التي (لا فرض فيها فاصلها عدد رؤس عصبته) ان كانوا كلهم ذكورا (و) كان فيهم أنثى أكثر (ضعف للذكر على الأنثى) بان يعد الذكر اثنين والأنثى واحدة (وان زادت الفروض) الواجبة للورثة في المسألة على سهام المسألة (اعيلت) أي زيدت سهام المسألة حتى تساوى سهام الفروض وان نقص مقدار كل سهم منها فهو زيادة في عددها ونقص من مقاديرها كلها ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر رضي الله تعالى عنه وأول من وقع في زمنه عمر رضي الله تعالى عنه فقال لا أدري من قدمه الكتاب فاقدمه ولا من أخره فاؤخره ولكن رأيت رأيا فان يكن صوابا فمن الله تعالى وان يكن خطأ فمن عمر وهو داخل الضريد على جميعهم ولم يخالفه أحد من الصحابة الا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال او نظر عمر الى من قدمه الله فقدمه والى من أخره فاخره ما عالت فريضة وفسد ذلك بان ينظر الى أسوأ الورثة حالا وهم الذين يرتون بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى يوم البنات وبنات

الابن والاخوات الشقيقات أولاب أما المتوغلون في الفرع بضعة فيقدمون لأن ذوى الفروض المجتمعين مع العصبية يقدمون عليه فليكن من له مدخل في التعصيب مؤخرًا عند ضيق المال عمن لا يرث إلا بالفرض (والعائل) من الأصول السبعة ثلاثة (الستة) تعول بواحد (لسبعة) إذا كان فيها سدس ونصفان كزوج وشقيقة أولاب وأم أو جدة أو أخ لام (و) تعول الستة باثنين إلى (ثمانية) إذا كان فيها سدسان ونصفان كجدة أو أم وولدها وزوج وشقيقة أولاب (و) تعول بثلاثة إلى (تسعة) إذا كان فيها ثلاثة سداس ونصفان كجدة أو أم وولدها وشقيقة أولاب وزوج (و) تعول الستة بأربعة إلى (عشرة) إذا كان فيها سدس ونصف وثلث وثلثان كأم أو جدة وزوج وولدى أم وشقيقتين أولاب (و) تعول (الأنا عشر) بواحد (ثلاثة عشر) إذا كان فيها سدس وربع وثلثان كأب وزوج وبنيتين (و) تعول (الأنا عشر بثلاثة إلى (خمسة عشر) إذا كان فيها ربع وثلث وثلثان كزوجة وأخوى أم وشقيقتين أولاب (و) تعول (الناشر بخمسة إلى (سبعة عشر) إذا كان فيها سدس وربع وثلث وثلثان كأم أو جدة وزوجة وولدى أم وشقيقتين أولاب (والاربعة والعشرون) تعول بثلاثة (لسبعة وعشرين) ومن صورها (زوجة وابوان وبنتان) أصلها أربعة وعشرون لتوافق مقامى الثمن والسدس بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر ولتباين مقامى الثمن والثلثين فيضرب أحدهما في الآخر والحاصل على كل أربعة وعشرون للبنيتين ستة عشر وللأبوين ثمانية فلهذه أربعة وعشرون فيزداد عليها ثلاثة للزوجة فتبلغ سبعة وعشرين (وهي المنبرية لقول علي) رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه لا تسئل عنها وهي نخطب على المنبر بحطبة قال فيها الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعه ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآل والرجعي فسئل فقال (صار ثمنها تسعا) أي صارت الثلاثة التي كانت ثمنًا للاربعة والعشرين قبل العول تسعا للسبعة والعشرين التي باعتهما (٣٣٣) بأول (ورد) الحاسب الناظر في المسألة (كل صنف) أى جماعة من

فالعائل الستة لسبعة ولثمانية ولتسعة ولعشرة والأنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر والأربعة والعشرون لسبعة وعشرين زوجة وأبوان وبنتان وهي المنبرية لقول علي صار ثمنها تسعا ورد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وقفه والآخر وقابل بين اثنين فأخذ أحد المثلين أو أكثر المتداخلين

الورثة مشتركة في فرض كالزوجات والاخوة لام والبنات أو في تعصيب كالبنين والاخوة (انكسرت عليه) أى النصف (سهامه) ووافقها أى الصنف فردة (إلى وفقه) أى جزء الصنف الذى وافق سهامه فيه من نصف أو ثلث أو ربع

أو خمس وضرب وفقه في أصل المسألة أن كان الانكسار على صنف واحد وخارج الضرب تصح المسألة منه ويسمى الوفاق جزء السهم لأن من له شئ في أصلها أخذه مضر وبافي جزء سهمها مثل الانكسار على نصف واحد مع الموافقة مثال ذلك أربع بنات أو بنات ابن وشقيقة أولاب أصلها ثلاثة مقام الثلثين للبنات أو بنات الابن اثنان منكسران موافقان للاربعة بالنصف فتزداد الاربعة لاثنتين وتضرب في الثلاثة أصل المسألة بستة للبنات أو بنات الابن اثنان في اثنين باربعة والباقي للشقيقة أولاب (والا) أى وإن لم يوافق النصف سهامه المنكسرة عليه بان بابها (ترك) الحاسب الردوا بقى الصنف بنامه ومضرب به في أصلها ومن له شئ منه ضرب فيه مثال ذلك زوج وأربعة بنين أو بنى ابن أو ابن وبنيتين أو ابن ابن وبنى ابن أصلها أربعة مقام ربع الزوج والثلاثة الباقية تنكسر على الاربعة وتباينها فتضرب الاربعة في الاربعة بستة عشر فلزوج واحد في أربعة بأربعة وللبنتين ثلاث في أربعة باثني عشر (وقابل) الحاسب (بين الاثنين) من الوفاقين إن كان كل منهما موافقا لسهامه أو نفس الصنفين إن باين كل منهما سهامه أى نظر ما بينهما من التماثل فيكتفى بأحدهما والتداخل فيكتفى بأكبرها والتوافق فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر والتباين فيضرب أحدهما في الآخر (وأخذ) الحاسب (أحد المثلين) وترك الآخر وضرب به في أصلها وضرب بالكل وارث منه فيه كام وأربعة أخوة ولها ستة أخوة أشقاء أولاب فاصلها ستة مقام سدس الام وثلث أولادها لها واحد ولأولادها اثنان منكسران على الاربعة موافقان للنصف فتزداد الاربعة إلى الاثنين وللأشقاء أولاب ثلاثة منكسرة على ستة موافقة لها بالثلث فتزداد الستة إلى اثنين أيضا مماثلين لراجع أولاد الام فيكتفى بأحدهما ويضرب في ستة باثني عشر فللام واحد في اثنين باثنين ولأولادها اثنان في اثنين بأربعة وللأشقاء ثلاثة في اثنين بستة (أو) (أخذ) أكثر (الراجعين المتداخلين) وضرب به في أصلها وضرب بالكل وارث فيه كام وثمانية أخوة لها وستة أشقاء أولاب أصلها ستة مقام سدس الام وثلث أولادها والاثنان تنكسر على الثمانية وتوافقها بالنصف فتزداد الثمانية إلى اربعة والثلاثة تنكسر على الستة وتوافقها بالثلث فتزداد

الستة الى اثنين والاثنا داخلان في الاربعة فيكتفى بها وتضرب في اصل المسألة باربعة وعشرين فللام واحد في اربعة باربعة ولا ولادها اثنا في اربعة ثمانية وللشقاء ثلاثة في اربعة باثني عشر (او) أخذ (حاصل ضرب وفق) بفتح الواو أى الجزء الذى حصلت الموافقة فيه بين الراجعين من (أحدهما) أى الراجعين فيضربه (في) جميع الراجع (الآخر ان توافقا) أى الراجعان (والا) أى وان لم يتأهل الراجعان ولم يتداخل ولم يتوافقا بان تباينا (ف) يضرب أحدهما (في كله) أى الآخر (ان تباينا) أى الراجعان ثم الخارج من الضرب هو جزء سهم المسألة فيضربها فيه ويضرب فيه مال كل وارث منها كام وأربع أخوة لها وست اخوت شقيقات اولاب اصلها ستة مقام سدس الام وثلاث اولادها وثلاث الشقيقات وتعمل اسبعة فللام واحد والاثنا منكسران على الاربعة موافقان لها بالنصف فتزد الاربعة الى الاثنين والاربعة تنكسر على الستة وتوافقها بالنصف فتزج الستة الى ثلاثة مبنية لاثني فتضرب احدهما في الآخر بستة هو جزء سهم المسألة فتضربه في سبعة باثنين واربعين فللام واحد في ستة بستة ولا ولادها اثنا في ستة باثني عشر وللشقيقات اربعة في ستة باربعة وعشرين (ثم) نظر (بين الحاصل) من الصنفين وهو احدهما ان تباينوا وكثرهما ان تداخلوا والخارج من ضرب احدهما في وفق الآخر ان توافقا وفي جميعه ان تباينا (و) بين الصنف (الثالث) باحدى النسب الاربعة التامات فيكتفى بأحدهما والتداخل فيكتفى باكثرهما أو التوافق فيضرب وفق احدهما في جميع الآخر أو التباين فيضرب أحدهما في الآخر واحدا المائتين أو أكبر المنداخلين او الخارج من ضرب الوفاق أو الكل هو جزء سهمها فتضرب فيه وذلك كجدتين واربع زوجات وخمس اخوات لام وسبع شقيقات اولاب اصلها اثنا عشر مقام ربع الزوجات وثلاث اخوة الام وثلاث الشقيقات اولاب وتعمل اسبعة عشر للجدتين اثنا وللزوجات ثلاثة منكسرة مبنية ولا أخوة الام اربعة منكسرة مبنية أيضا وللشقيقات ثمانية منكسرة مبنية لهن ففيها انكسار على (٣٣٤) اصناف ثلاثة والاربعة راجع الزوجات مبنية للخمسة راجع اخوة الام

وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا ولا فني كله ان تباينا ثم بين الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب في العول أيضا وفي الصنفين اثنا عشرة صورة لان كل صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينها أو يوافق أحدهما ويباين الآخر ثم كل إما أن يتداخل أو يتوافق أو يتباينا أو يتأثلا فالتداخل أن يفنى أحدهما الآخر أو لا والافان بقي

ومسطحهما عشرون مبنية للسبع راجع الشقيقات ومسطحهما مائة وأربعون هو جزء سهم المسألة فتضرب فيه بالفين وثلاثمائة وثمانين فللجدتين اثنا في مائة واربعين باثنين وثمانين وللزوجات ثلاثة في مائة واربعين باربعائة وعشرين ولا أخوة الام

واحد

اربعة في مائة واربعين بخمسمائة وستين

وللشقيقات ثمانية في مائة واربعين باب ومائة وعشرين (ثم) ما حصل من الاصناف الثلاثة نظر الحاسب بينه وبين الصنف الراجح الذى انكسرت عليه سهامه (كذلك) أى مثل ذلك النظر في كونه يتأهل فيكتفى بأحدهما او تداخل فيكتفى باكثرهما او توافق فيضرب احدهما في وفق الآخر او تباين فيضربه في جميعه والحاصل هو جزء السهم (و) ان عالت المسألة ضرب جزء سهمهما (فيها) ب(العول) كما تقدم (وفي) الانكسار على (الصنفين اثنا عشرة صورة) خارجة من ضرب ثلاثة في اربعة (لان كل صنف وسهامه) المنكسرة عليه (اما ان توافقا) أى الصنف وسهامه فيرد كل صنف الى وفقه ويسمى راجعا (أو يتباينا) أى الصنف وسهامه فيبقى كل صنف بحاله ويسمى راجعا ايضا (أو يتوافق أحدهما) أى الصنفين مع سهامه فيرد لوفقه وهو راجعه (ويتباين) الصنف (الآخر) مع سهامه فيترك بحاله وهو راجعه فهذه ثلاثة احوال حاصلة بالنظر الاول (ثم) ينظر ثانيا بين الراجعين (ف) اما (أن يتأهل ما حصل) بالنظر الاول بين كل صنف وسهامه (من كل واحد) من الصنفين وهو راجعه من وفقه أو نفسه فيكتفى بأحدهما أو يدخل احدهما في الآخر فيكتفى باكثرهما أو يتوافقا فيضرب أحدهما في وفق الآخر أو يتباينا فيضرب احدهما في الآخر فهذه اربعة احوال تضرب في الثلاثة الاولى يخرج اثنا عشر (فالتداخل) معناه دخول احد العددين في الآخر وكونه جزء منه كتنصيفه أو ثلثه أو ربعه أو نحوها وعلامته (أن يفنى أحدهما) أى يذهب أصغر العددين (الآخر) أى اكبرهما اذا طرح منه في مرتين كالنصف أو ثلاثة كالثالث أو اربعة كالرابع أو سبعة كالسبع أو عشرة كالعشر أو عشرين مرة كنصف العشر افناء (أولا) أى يفنيه بنفسه ولا يبقى منه شيئا كالخمس مع العشرة ومع الخمسة عشر ومع العشرين ومع الخمسة والعشرين ومع المائة ومع الاف (والا) أى وان لم يفن الاصغر الاكبر بان ابقى منه بقية أقل من الاصغر (فان بقي) من الاكبر بعد طرح الاصغر منه مرة

أو أكثر (واحد فـ) الا صغر (متباين) مع الاكبر كالثلاثة مع العشرة والاثنين مع التسعة (والا) أى وان لم يبق القليل من الكثير واحداً بان أبقى منه أكثر من واحد وكانت هذه البقية تغني القليل بطرحها منه مرتين أو أكثر كما نبهنا في عشرة أو تبقى بقيمة غير واحد مبنية بقيمة الكثير كسبعة وعشرة (فـ) بينهما (الموافقة) (بـ) مثل (نسبة) واحد (للعدد المتغني) للعدين المطلوب نسبتهم ما فان كان اثنين فبالنصف وثلاثة فبالثلاث وسبعة فبالسبع وعشرة فبالعشر وعلى هذا القياس (ولكل) من الورثة سواء كان ذا فرض أو عاصب قسم (من التركة) (بـ) مثل (نسبة حظه) أى سهامه (من) جامعة مصحح (المسألة) فان كانت سهامه ربع الجامعة كالزوج مع الفرع الوارث والزوجة مع عدمه فله ربع التركة وان كانت ثلثها كالزوجة مع فله ثلثها وان كانت نصفها كالبنات أو بنت الابن أو الشقيقة أو الاب أو الزوج عند عدمه فله نصفها وان كان ثلثها كإبن مع بنت أو ابن مع بنت ابن أو أخ شقيق مع شقيقة أو أخ لاب مع أخت له فله ثلثاها وان كانت ثلثها كالام عند عدم الفرع الوارث وعدد الاخوة لها فله ثلثها وان كانت سدسها كالجد وأخ الام فله سدسها وعلى هذا القياس (أو تقسم التركة على ما) أى العددا الذي (صححت منه المسألة) وتضرب لكل وارث سهامه من المسألة فيما خرج من قسمة التركة على المسألة وما يخرج من الضرب فله مثله من التركة (كزوج) له النصف حيث ليس معه فرع وارث (وأم) حيث لا فرع وارث معها ولا عدد من الاخوة (وشقيقة) لها النصف (من) ستة مقام النصف والثلث وتعمل الى (ثمانية للزوج ثلاثة) من الثمانية وللشقيقة ثلاثة (٣٣٥) وللأم اثنان (والتركة عشرون) ديناراً أو

درهماً فاللثة من ثمانية ربع وثمان

فياخذ (الزوج من العشرين
ربعاً وخمسة وثمانين ونصفاً
فيكون مجموعها (سبعة ونصفاً)
والشقيقة مثله والاثنان ربع
الثمانية فتأخذ الام ربع العشرين
خمسة (وان اخذ احدهم) أى
الورثة (عرضاً) فيما يخصه من
التركة بلا تقويم بل بتراضيه بذلك
(وأردت) خطاب للحاسب
(معرفة قيمته فاجعل) ايها
الحاسب (المسألة) بعد تصحيحها

وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَالْأَفَالُ مُوَافَقَةٌ بِنِسْبَةِ مُفْرَدٍ لِّلْعَدَدِ الْمُفْنِ آخِرًا وَلِكُلِّ مِنَ
التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حِظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تَقْسِيمِ التَّرَكَةِ عَلَى مَا صَحَّحْتَ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ
كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخْتٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالتَّرَكَةُ عِشْرُونَ فَالثَّلَاثَةُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ
رُبْعٌ وَمِنْ ثَمْنٍ فَيَأْخُذُ سَبْعَةً وَنِصْفًا وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرْضًا فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ
وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ فَاجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ اجْعَلِ لِسِهَامِهِ مِنْ
تِلْكَ النَّسْبَةِ فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لَيَأْخُذْ فَرْدًا عَلَى الْعِشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمِ وَإِنْ مَاتَ
بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَوَرِثَهُ الْبَاقُونَ كَثَلَاثَةٍ بَيْنَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُ
كَزَوْجٍ مَعَهُمْ وَلَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ وَالْأَفَالُ

(سهام غير الآخذ) بان تسقط سهامه من مصححها وتجعل الباقي هو المسألة وتقسم التركة عليها وتضرب سهام كل وارث في خارج القسمة يخرج ماله من التركة (ثم اجعل لسهامه) أى أخذ العرض (من) أى مثل (تلك النسبة) فما حصل فهي قيمة العرض (فان زاد)
من أخذ العرض (خمسة) من ماله (ليأخذ العرض) بتصيبه من التركة والخمسة التي زادها (فزدها) أى الخمسة (على العشرين)
دينارا التي تركها الميت مع العرض فتصير العين خمسة وعشرين (ثم اقسّم) الخمسة والعشرين على المسألة بعد إسقاط سهام أخذ
العرض منها واضرب سهام كل وارث في الخارج يخرج ماله من التركة واضرب سهام آخذها في الخارج أيضا وزد على خارج الضرب
الخمسبة التي زادها أخذ العرض يكون المجموع قيمة العرض فان كان الزوج هو الذي زاد خمسة وأخذ العرض فاقسم الخمسة والعشرين
على خمسة يخرج خمسة فللاخت ثلاثة في خمسة بخمسة عشرو للام اثنان في خمسة بعشرة واجعل للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر زد
عليها الخمسة تكن عشرين هي قيمة العرض (وان مات بعض) من ورثة الميت الاول (قبل القسمة) لتركة (ورثة) أى
الميت الثاني (الباقون) من ورثة الاول بالوجه الذي ورثوا الاول به (كثلاثة بنين) لرجل أو امرأة أو ماتت أو ماتت (ثم مات أحدهم)
أى البنين قبل قسم تركته الاول ولا وارث للثاني غير اخويه فالميت الثاني كما أنه لم يكن وقسم تركته الاول بين البنين الباقيين (أو)
ورث الميت الثاني (بعض) من الباقيين من ورثة الميت الاول وبعض منهم لا يرثه (كزوج معهم) اي البنين بان مات زوجته
عنه وعن بنينا الثلاثة ثم مات أحدهم قبل قسم تركتها (وليس) الزوج الذي معهم (أباهم) الميت الثاني (كالعدم) وكانها
ماتت عن زوج وابنين فللزوج الربع ولابنها الباقي (والا) أى وان لم يرث الثاني الباقيون أو بعضهم بالوجه الذي ورثوا به الاول

بان ورثة غيرهم أو غيرهم أو ورثة الباقون أو بعضهم بوجه آخر ف(صحح) المسألة (الاولى) المييت الاول وحفظ سهام المييت الثاني منها (ثم) صحح المسألة (الثانية) للمييت الثاني وانظر هل تنقسم سهام الثاني من الاولى على مسأله اولاً (فان انقسم نصيب المييت الثاني) من الاولى (على ورثته) صحت المسألة لان ما صحت منه الاولى فاجعلها جامعة للمسا لتين واقسم سهام الثاني من الاولى على ورثته (كابن وبنت) مات أبوهما أو أمهما ثم (مات) الابن قبل قسمة تركته أبيهما (وترك) الابن (اختاً) شقيقة أو لاب (وعاصياً) كعم فالأولى تصح من ثلاثة وسهام المييت الثاني منها اثنان وتصح الثانية من اثنين وسهامه منقسمان عليها (صححنا) أي المسألة ان ما صحت منه الاولى وهي الثلاثة فاعط البنت من الاولى واحداً ومن الثانية واحداً والواحد الباقي للعاصب (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على ورثته فانظر هل توافق سهامه من الاولى مسأله أو تبانيها فان وافقتها (فاضرب وفق) المسألة (الثانية) في كل المسألة (الاولى) وما يخرج بالضرب تصح منه المسألة لان فاجعله جامعة لها ومن له شيء من الاولى ضرب له في وفق الثانية وأخذ خارج الضرب ومن له شيء عن الثانية أخذ خارج ضرب به في وفق سهام الثاني (كابنين وابنتين) لرجل أو امرأة (مات أحدها) أي الابن قبل قسم تركته أبيهم أو أمهم (وترك) المييت الثاني (زوجة وبنتاً وثلاثة بنين) فتصح المسألة الاولى من ستة وسهام المييت الثاني منها اثنان والثانية من ثمانية وسهام ميته لا تنقسم عليها وتوافقها بالنصف فا ضرب نصف الثانية أربعة في الاولى ستة باربعة وعشرين فلان المييت الاول اثنان (٣٣٣) في أربعة وفق الثانية بما ينيه ولكل من بنيه واحد في أربعة باربعة ولزوجة الثاني واحد في وفق سهميه واحد واحد

صَحِّحَ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا وَعَاصِيًا صَحَّحْنَا وَالْأَوَّلَى وَفَقَّ يَنْ نَصِيبِهِ وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ وَاضْرِبْ وَفَقَّ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَثَلَاثَةَ بَنِينَ ابْنٌ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى ضُرِبَ لَهُ فِي وَفَقَّ الثَّانِيَةَ وَمِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَفِي وَفَقَّ سِهَامِ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقَا ضَرَبْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فِيمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عَنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ بِوَارِثٍ فَلَهُ مَا تَقَصَّ الْأَقْرَأُ تَعْمَلُ فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ ثُمَّ فَرِيضَةَ الْإِقْرَارِ ثُمَّ أَنْظُرْ مَا يَبْنِيهَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ الْأَوَّلِ

ولبنته أربعة في واحد باربعة ولبنين ابنة ثلاثة في واحد بثلاثة (وان لم يتوافقا) أي سهام الثاني من الاولى ومسأله بان تباني (ضربت ما) أي العدد الذي (صحت منه مسأله) أي الثاني (فيما) أي العدد الذي (صحت منه) المسألة (الاولى) فيخرج مصححهما وجامعةتهما (كموت أحدهما) أي لابنين في المثال المتقدم وهو بنين وبنتين ومات أحدهما (عن ابن وبنت) فتصح هذه من ثلاثة سهام ميتهما من الاولى اثنان مبايتان

والثاني

له افتضرب الثلاثة في الستة بما ينيه عشر ومن له شيء من الاولى

ضرب له في الثانية ومن له شيء من الثانية ضرب له في سهام الثاني من الاولى فلان الاول اثنان في ثلاثة بستة ولكل من بنيته واحد في ثلاثة بثلاثة ولابن الثاني اثنان في اثنين باربعة ولبنته واحد في اثنين باثنين (وان أقرأ أحد الورثة فقط) واكذبه الباقون في اقراره (بوارث فله) أي المقر له من سهام المقر (ما) أي القدر الذي (نقصه الاقرار) منها (فيعمل) أي تصحيح (فريضة) الورثة على تقدير (الانكار) من جميعهم (ثم) تصح (فريضة) الورثة باعتبار (الاقرار) من بعضهم وتحفظ سهام المقر منها ولا تنظر لسهام غيره منها لانك انما تريد معرفة سهامه منها لتعلم منها قدر ما نقصه اقراره من سهامه من مسألة الا انكار (ثم انظر ما بينهما) أي ما بين فريضة الانكار وفريضة الاقرار وبين ما يقوله (من تداخل وتباين وتوافق) الواو بمعنى أو في المطوفين فان تداخلنا اكنهت بكبراهما وان تباني ضربت أحدهما في الاخرى وان توافقا ضربت أحدهما في وفق الاخرى وما انتهى اليه عملك فهو مصحح الفريضتين وجامعةتهما ثم تقسم اليه ما انتهى اليه عملك من أكبر المتداخلين أو حاصل ضرب الكل في الكل أو في الوفاق على فريضة الانكار يخرج جزء سهامها وعلى فريضة الاقرار أيضا يخرج جزء سهامها أيضا وتضرب بالنكرين سهامهم من مسألة الانكار في جزء سهامها وتعطيهم الخارج وتضرب للمقر سهامها التي حفظتها من مسألة اقراره في جزء سهامها وتعطيهم ما يخرج وتضرب لسهامه من مسألة الانكار في جزء سهامها وتسقط من خارج الضرب ما استحققه من مسألة اقراره وتعطى الباقي المقر له (الاول) أي التداخل

(والثاني) أي العبا بن اى مناهما (كشقيةتين وعاصب) كاخ لاب تصح من ثلاثة وهى مسألة الانكار (أقوت واحدة) من الشقيةتين (بشقية) ثالثة وأنكرها الشقية الأخرى والعاصب فتصح من تسعة للمقرة منها اثنان والثلاثة فريضة الانكار داخله فيها فتكتفى بالتسعة وتقسما على فريضة الانكار يخرج جزء سهمها ثلاثة وعلى الاقرار يخرج جزء سهمها واحد فالشقية المنكرة واحد من فريضة الانكار في ثلاثة وكذا العاصب وله قرته من فريضة الاقرار اثنان في واحد ولو انكرت لهما واحد من فريضة الانكار في ثلاثة بثلاثة فقد نقصهما اقرارها سهمها تأخذ الشقية المقر بها (أو) أقوت أحد الشقيةتين (بشقيق) وأنكره الشقية الأخرى والعاصب فتصح هذه من أربعة مباينة الثلاثة ومسطحهما اثنا عشر والخارج من قسمها على الثلاثة أربعة وعلى الأربعة ثلاثة فللمنكرة واحد في أربعة وكذا العاصب للمقرة واحد في ثلاثة ولو انكرت لكان لها واحد في أربعة فنقصها اقرارها واحدا يأخذ المقر به (والثالث) أى التوافق (كابنتين وابن) تصح من أربعة أقر الابن (بابن) وأنكره الابن تصح هذه من ستة موافقة الأربعة بالنصف ومسطح أحدهما في نصف الآخر اثنا عشر والخارج من قسمتها على الأربعة ثلاثة وعلى الستة اثنان فلكل واحد من البنين واحدة في ثلاثة وللابن اثنان في اثنين بأربعة ولو أنكر لكان له اثنان في ثلاثة بستة فقد نقصه اقراره اثنين يأخذهما المقر به (و) ان كان الوارث الثابت ابنا و بنتا (أقر ابن) ثابت (ببنت) وأنكرتها البنت الثابتة (و) أقوت (بنت) ثابتة (بابن) وأنكره الابن الثابت وبقرهما كل منهما ينكر (٣٣٧) الآخر فتصح فريضة الانكار من ثلاثة (وافراره) أى الابن بالبنت يصح (من أربعة وهى) أى البنت يصح (أقراها) من خمسة (والثلاثة والأربعة والخمسة متباينة

(فيضرب أربعة في خمسة) بعشرين (ثم تضرب العشرين (في ثلاثة) بستين والخارج من قسمتها على ثلاثة وعشرون وعلى خمسة اثنا عشر وعلى أربعة خمسة عشر فللابن اثنان في خمسة عشر بثلاثين ولو أنكر لكان له اثنان في عشرين بأربعين فقد نقصه اقراره عشرة

وَالثَّانِي كَشْمِيَّتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقَرَّتْ وَاحِدَةً لِشَقِيْقَةٍ أَوْ شَقِيْقٍ وَالثَّالِثُ كَابْنَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِبِنْتٍ وَبِنْتُ بَابْنٍ فَلَا نِكَاحَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِقْرَاؤُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ بِعِشْرِينَ ثُمَّ فِي ثَلَاثَةٍ يَرُدُّ الْإِبْنَ عَشْرَةً وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَإِنْ أَقَرَّتْ زَوْجَةً حَامِلًا وَاحِدًا أَخَوَيْهِ أَنَّهَا وَلَدَتْ حَيًّا فَلَا نِكَاحَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ كَالْإِقْرَارِ وَفَرِيضَةُ الْإِبْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ تَضْرِبُ فِي ثَمَانِيَةٍ وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعٍ كَرُبْعٍ أَوْ جُزْءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَخَذَ مَخْرَجَ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ أَنْتَقَسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ كَابْنَيْنِ وَأَوْصَى بِالثَّلَاثِ

(٤٣) — جواهر الاكليل — ثاني) (يرد الابن) الثابت المقر للبنت التي أقر بها (عشرة) وللبنت واحد في اثني عشر باثني عشر ولو أنكرت لكان لها واحد في عشرين فقد نقصها اقرارها ثمانية (وهى) أى البنت الثابتة ترد الى الابن الذي أقرت به ثمانية (وان) مات عن زوجة وشقيقتين أو لاب (أقرت زوجة حامل واحد أخويه) أى المييت (انها ولدت) من حملها ابنا (حييا) حيانا مستقرة ثم ماتوا كذبهما الشقيق الآخر (فلا نكاح) يصح (من ثمانية كالأقرار) فيصح أيضا من ثمانية مقام ثمن الزوجة لها واحد والباقي للابن فتكتفى باحداهما (وفريضة الابن) المقر به تصح (من ثلاثة) لانه ترك اموال عشرين وسهامه من الأولى سبعة تباين الثلاثة (تضرب) الثلاثة (في ثمانية) بأربعة وعشرين والخارج من قسمتها على الثمانية ثلاثة وعلى الثلاثة ثمانية فللشقيق المنكر ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللشقيق المقر من فريضة الابن واحد في سبعة ولو أنكر أخيه لكان له تسعة فقد نقصه اقراره اثنين تأخذها الزوجة مع الربع فيجتمع لها ثمانية وكان الواجب لها بحسب اقرارها عشرة ثلاثة من فريضة زوجها وسبعة من فريضة ابنتها فقد ظلمها الأخ المنكر في اثنين (وإراد أوصى) الحرام (بما لا لك) (ب) جزء شائع ربع أو جزء من احد عشر أو ثلاثة عشر (أخذ) أى استخرج الحاسب (مخرج الوصية منه) أى الجزء أو الاجزاء الموصى بها صحيحة كاستخراج اصل المسألة من الغرض أو الفروض التي بها بعد تصحيح الفريضة بالوصية ويخرج منه الجزء أو الاجزاء الموصى بها ويحفظ الباقي (ثم) ينظر هل ينقسم الباقي عليها أم لا (فإن انقسم الباقي) من مخرج الوصية (على الفريضة) صححت الوصية والفريضة من المقام فاجعله جامعة واخرج منه الجزء أو الاجزاء الموصى بها واقسم بآية على الورثة (كابنين وأوصى بالثلاث) فصحيح المسألة ولا وصية من اثنين واعتبر مخرج الوصية ثلاثة

لأنه خرج الثالث وأخرج منه واحد للموصى له وباقيه اثنان وتصح الفريضة من اثنين والباقي اثنان منقسمان على الفريضة فاعطى لكل ابن واحدا (ف) مثل هذا القسم (واضح) (والا) أى وان لم ينقسم باقي مقام الوصية على الفريضة (فوفق بين الباقي) من المقام (وما) أى العدد الذى (صححت) المسألة (منه) أى انظر هل بينهما موافقة أو مباينة فان كانا متوافقين (ف) اضرب الوفق) أى الجزء الذى توافقا به من الفريضة (في خرج الوصية) فما خرج باضرب تصح منه الوصية والفريضة ومن له شيء من المقام أخذه مضروبا في وفق الفريضة وأخذه مضروبا في وفق الباقي (كاربعة أولاد) أى بنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من أربعة والمقام ثلاثة وباقيه اثنان موافقان للاربعة بالنصف فتضرب الاثنين في ثلاثة ستة فالموصى له واحد في اثنين ولكل ابن واحد في واحد (والا) أى وان لم يتوافق الباقي والفريضة (ف) اضرب (كاملها) أى الفريضة في خرج الوصية وما يخرج من الضرب تصح الوصية والفريضة منه ومن له شيء من الوصية يضرب له في الفريضة ومن له شيء في الفريضة يضرب له في الباقي (كثلاثة) من البنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من ثلاثة والمخرج ثلاثة وباقيه اثنان مباينان للفريضة فتضرب الثلاثة في ثلاثة بتسعة فالموصى له واحد من المقام في ثلاثة وللوارث اثنان في ثلاثة بستة لكل ابن اثنان (وان أوصى بسدس وسبع ضرب ستة) يخرج السدس (في سبعة) يخرج السبع لثبائنها باثنين وأربعين فهى خرج السدس والسبع أخرج منه سبعة وستة ومجموعهما ثلاثة عشر والباقي تسعة وعشرون (ثم) يعرض الباقي على ما تصح منه المسألة فان انقسم عليها كتسعة وعشرين ابنا أو أربعة عشر ابنا وبتنا صححت الوصية والفريضة من الاثنين (٣٣٨) والاربعين وان لم ينقسم عليها وباينها كثلاثة بنين فاضرب الاثنين

فَوَاضِحٌ وَالْأَوْفَقُ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ وَاضْرِبِ الْوَفْقَ فِي خُرْجِ الْوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ وَالْأَفْكَامُ بِهَا كَثَلَاثَةٍ وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسَبْعٍ ضَرَبْتَ سِتَّةً فِي سَبْعَةٍ ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فِي وَفْقِهَا وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ وَمُلَاعِنَةٌ وَتَوَامَاهُ شَقِيقَانِ وَلَا رَقِيقٌ وَلِسَيِّدٍ الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِرْتِهٍ وَلَا يُورِثُ إِلَّا الْمَكْتَابَ وَلَا قَاتِلٌ عَمْدًا عَدُوًّا وَانْأَتَى بِشُبْهَةٍ كَخَطِيٍّ مِنْ الدِّيَةِ وَلَا مُخَالَفٌ فِي دِينٍ كَمُسْلِمٍ مَعَ مُرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ وَكِيَهُودِيٍّ مَعَ نَصْرَانِيٍّ وَسِوَاهُمَا مِلَّةٌ وَحُكْمٌ بَيْنَ الْكُفَّارِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضٌ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ بَعْضٌ فَكَذَلِكَ

والاربعين (في أصل المسألة) ثلاثا يخرج مائة وستة وعشرون فالموصى له بالسدس سبعة في ثلاثة باحدى وعشرين وللموصى له بالسبع ستة في ثلاثة بثمانية عشر ولكل ابن واحد في تسعة وعشرين (أو) في (وفقها) أى الفريضة ان وافقها الباقي كثنائية وخمسين ابنا فتضرب الاثنين والاربعين في اثنين وفق الفريضة بأربعة وثمانين فمنها تصح الوصيتان والفريضة فالموصى له

بالسدس سبعة في اثنين وفق المسألة وللموصى

ان له بالسبع ستة فيهما ولكل ابن واحد في واحد وفق الباقي (ولا يرث ملأعن) زوجته التي لا عنها (ولا ترث) (ملأعنة) زوجها الذى لا عنها لا تفاسخ النكاح الذى كان بينهما بنام لعانها (وتوأمها) أى ولدا الملاءنة من الحمل الذى نفاه الزوج ولا عنها بسببه (شقيقان) على المشهور (و) لا يرث (رقيق) ولا يرث (وما له لسيده بالملك لا بالارث) (واسيد المعتق) بالفتح (بعضه جميع ارته) أى تركه المعتق بعضه بالملك فاسيده المال الذى يورث عنه لو كان حرا (الا المكاتب) الذى معه فى كتابته من يعتق عليه فيرثه من معه فيها بعد اداء الكتابة مما تركه فان كان ابنا أخذ الباقي كله وان كان بنتا أو اختا أخذت نصف الباقي وأخذ السيد الباقي على اختلاف فى كونه بالولاء أو بالرق (ولا) يرث (قاتل) مورثه (عمدا عبوانا) أى ظلما (وان أتى بشبهة) تسقط عنه القصاص بل ولو عفى عنه (ك) قاتل (مخطئ) فلا يرث (من الدية) ومفهوما انه يرث من المال وهو كذلك (ولا) يرث شخص (مخالف) للميت (في دينه) فلا يرث مسلم كافر ولا كافر مسلما لخبر لا توارث بين ملأعنين ومثل ذلك بقوله (كسليم مع) قريب أو زوج أو مولى (مرتد) عن دين الاسلام بعد تفرقه له (أو) مسلم (مع غيره) أى المرتد كيهودى أو نصرانى أو مجوسى (وكيهودى مع) قريب أو زوج أو مولى (نصرانى وسواهما) أى اليهودية والنصرانية من أنواع الكفر كله (وله) واحدة (وحكم) أى يحكم (بين الكفار) اذا ترافعا اليه فى ارثهم (بحكم) ارث (المسلم من المسلم) ان رضى بذلك جميعهم و (لم ياب بعض) من حكمنا بينهم بحكم الاسلام فان أبى بعضهم فلا يحكم بينهم فى كل حال (الا ان يسلم بعضهم) بعد موت مورثهم وقبل قسمة تركته ويبقى بعضهم على كفره فمعتنا من حكم الاسلام (فكذلك)

أى فكرضى جميعهم بحكم الاسلام فيحكم بينهم بحكم الاسلام (ان لم يكونوا) أى الكفار (كتابين والام) بان كانوا كتابين (ف) يحكم بينهم (بحكمهم) أى الكتابيين (ولا يرث (من جهل) بان لم يعلم (تاخر موته) عن موت مورثه بان ماتا بفراق أو حرق أو هدم أو بوباء أو قتال ولم يعلم المتقدم وليس من مسائل الشك موت أخوين مثلاً عند الزوال أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب (ووقف القسم) للتركة بين الورثة (ل) وضع (الحمل) الوارث معهم (و) وقف (مال المفقود) أى الذى غاب وانقطع خبره للحكم بموته افهم كلامه انه لا بد من الحكم بموته ولا يكفى مضي مدة التعمير وهو كذلك (وان مات مورثه) أى الشخص الذى يرثه المفقود وحده أو مع غيره (قدر) المفقود (حيا) ونظر ما يترتب على حياته له ولغيره من الميراث (و) قدر (ميتا) ونظر لذلك أيضا ونظر بين ما يترتب على تقدير حياته وما يترتب على تقدير موته فبدفع الحق على التقديرين لمستحقه (ووقف) (قدر) (المشكوك فيه) لترتبة على أحد التقديرين دون الآخر حتى تثبت حياته أو موته بينة فيعمل بمقتضاها (فان مضت مدة التعمير) ولم يثبت شئ منهما (ف) حكمه (ك) حكم (المجهول) وقت موته في منعه من الارث للشك في تأخر موته عن موت مورثه وانما وقف رجاء تحقق حياته بعد موت مورثه ومثل لذلك بقوله (ف) ميتة (ذات زوج وأم وأخت) شقيقة أو لأب (وأب مفقود فعلى تقدير (حياته) أى الاب عند موت بنته مسألتها تصبح (من ستة) للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهى إحدى الغراوين ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (و) على (٣٣٩) تقدير (موته) أى الاب عند موت

ابنته مسألتها (كذلك) أى تقدير حياته في كونها من ستة (و) لكن (نعول) الستة (لثمانية) للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنتان وبين الستة والثمانية توافق بالنصف (وتضرب الوفا) أى النصف من أحدهما (في الكل) (الآخرى باربعة وعشرين) ومن له شئ من الستة يأخذه مضروبا في أربعة ومن له شئ من الثمانية يأخذه مضروبا في ثلاثة (للمزوج تسعة) لأنها الحقيقة لانه على تقدير موت الاب

ان لم يكونوا كتابيين والا فيحكمهم ولا من جهل تأخر موته ووقف القسم لأحمل ومال المفقود للحكم بموته وان مات مورثه قدر حيا وميتا ووقف المشكوك فيه فان مضت مدة التعمير فكل المجهول فذت زوج وأم وأخت وأب مفقود فعلى حياته من ستة وموته كذلك وتعمل لثمانية وتضرب الوفا في الكل بأربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم أربعة ووقف الباقي فان ظهر أنه حي فليزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضي مدة التعمير فللاخت تسعة وللأم اثنتان وللخنثى المشكل نصف نصيب ذكروا أننى تصحح المسألة على التقديرات ثم تضرب الوفا في الكل ثم في

يستحق تسعة وعلى تقدير حياته يستحق اثني عشر (وللام أربعة) لأنها الحقيقة لها لانها على تقدير حياة الاب تستحق أربعة وعلى تقدير موته تستحق ستة (ووقف) (الباقى) من الاربعة والعشرين وهو احد عشر ثلاثة من نصف الزوج وثمانية للاب ان كان حيا او اثنتان من ثلث الام وتسعة للاخت ان كان الاب ميتا (فان ظهر أنه) أى الاب (حي) بعد موت بنته (ف) للزوج ثلاثة (من) الاحد عشر الموقوفة فيتم له النصف اثنا عشر (وللاب ثمانية) ثلث الباقي بعد فرض الزوج والام حقها معها وهو ثلث الباقي بعده ولا شئ للاخت لحجبها بالاب (أو) ظهر (موته) أى الاب قبل بنته (أو مضي مدة التعمير) ولم تظهر حياته ولا موته (فللاخت تسعة) من الاحدى عشر الموقوفة (وللام اثنتان) منها وقد أخذ الزوج حقه على هذا التقدير (وللخنثى المشكل) أى الذى لم يتضح ذكوره ولا أنوثته والى قدر ميراثه أشار المصنف بقوله (نصف نصيب ذكروا أننى) فله نصف نصيبه حال فرضه ذكرا ونصف نصيبه حال فرضه أنثى والى كيفية العمل أشار المصنف بقوله (تصحح المسألة على التقديرات) أراد بها ما زاد على واحد فان كان فيها خنثى واحد فتصححها على تقديره ذكرا وعلى تقديره أنثى وهكذا مهما زاد خنثى فتضعف عدد التقديرات وتصحح على كل تقدير مسألة ثم تنظر ما بين المسألتين أو المسائل من التماثل فتكفى بواحدة أو التداخل فتكتفى بالكبرى أو التوافق (ثم تضرب الوفا) من احدى المسألتين في كل الاخرى ان توافقتا (أو) التباين فتضرب (الكل) في الكل ان تباينتا (ثم تضرب أحد المثليين أو أكبر المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفا في الكل) (في)

عدد (حائى الخنثى) ان كان واحداً فنظر بين الحاصل منهما ثم تضرب الحاصل في عدد احوال الخنثى ثم تقسم الحاصل ومجموع لكل وارث ما يخرج في كل قسمة (وتأخذ للخنثى (من كل نصيب) يحصل بقسمة الجامعة على المسائلين فتأخذ له (من النصيبين (الاثنتين النصفين) لانه نسبة الواحد الى الاثنين (ف) تأخذ من كل نصيب من (أربعة) ان كانا خنثيين (الربع) لانه نسبة الواحد الى الاربعة عدد الاحوال (فما اجتمع) من النصفين أو الارباع (ف) هو (نصيب كل) من الخنثائي وغيرهم ومثل ذلك فقال (كذكر وخنثى) ابني أو ابني ابن أو أخوين لغير أم (فالتذكر) أى تقدير الخنثى ذكر أمسأله تصح (من اثنين والثاني) أى تقديره أى مسأله تصح (من ثلاثة) مائة الاثنين (فمن ضرب الاثنين فيها) أى الثلاثة ستة (ثم) تضرب الستة (في) اثنين عدد (حائى الخنثى) باثني عشر تقسمها على اثنين مصحح التذكر يخرج جزءها ستة وعلى ثلاثة مسأله الثاني يخرج جزءها (أربعة) (له في) تقدير (الذكورة ستة) وله في تقدير (الا نؤنة أربعة) ومجموعها عشرة ونسبة الواحد لاثنين نصف (ف) له (نصفها) خمسة وكذلك (أى مثل الخنثى في أخذ نصف ما اجتمع أو ربعه (غيره) بمن معه من الورثة فلا ذكر في الذكورة ستة وفي الا نؤنة ثمانية ومجموعها أربعة عشر وله نصفها سبعة ومجموعها مع الخمسة اثنا عشر (وخنثيين) ابني أو ابني ابن أو شقيقتين أو اب (وعاصب) كهم (ف) لهما (أربعة أحوال) تقديرها ذكرين (٣٤٠) وتقدير ذكورة الكبير وأنؤنة الصغير وعكسه كلاهما من ثلاثة

حائى الخنثى وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف وأربعة الربع فما اجتمع فنصيب كل كذكر وخنثى فالتذكر من اثنين والثاني من ثلاثة تضرب الاثنين فيها ثم في حائى الخنثى له في الذكورة ستة وفي الا نؤنة أربعة فنصفها خمسة وكذلك غيره وخنثيين وعاصب فأربعة أحوال تنتهي لأربعة وعشرين لكل أحد عشر وللعاصب اثنان فان بال من واحد أو كان أكثر أو سبق أو نبئت له لحيه أو ندى أو حصل حيض أو مني فلا إشكال

تم بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه

للتذكر اثنان وللأبى واحد ولا شىء للعاصب في الفرائض الثلاثة وتقديرها اثنين من ثلاثة أيضاً لكل خنثى واحد وللعاصب واحد فهذه أربع فرائض ثلاثة منها تصالة فيكتفى باحداها وتضرب في اثنين لتباينهما ستة تضرب في أربعة عدد أحوال الخنثيين (ف) انتهى (المسألة (لاربعة وعشرين) تقسمها على تذكرها فلكل خنثى اثنا عشر وعلى تذكر الكبير له ستة عشر وللصغير ثمانية وعلى تذكر الصغير له ستة عشر والكبير ثمانية وعلى تباينهما لكل خنثى

ثمانية وللعاصب ثمانية فيجتمع لكل خنثى أربعة وأربعون ونسبة الواحد للاربعة ربع فتجعل لكل واحد ربع ما اجتمع له (ف) (لكل) من الخنثيين (أحد عشر وللعاصب) (اثنان فان بال) الخنثى (من واحد) من فرجة دون الآخر حكم له بحكم الذكر ان بال من آله الذكور وبحكم الانثى ان بال من آله الاناث (أو) بال منهما (أو) كان بوله من أحدهما (أو) أكثر أو سبق في الخروج فالحكم لصاحب الأكثر أو السابق فان كان الذكر فذكر وان كان الفرج فأنثى (أو) نبئت له لحيه (عظيمة طحية الرجال دون ندى فذكر (أو) نبت له (ندى) كندى النساء دون لحيه فأنثى (أو) حصل حيض (أو) فاشى (أو) حصل (مني) من أحد فرجة دون الآخر فان كان الذكر فذكر وان كان الفرج فأنثى وجواب قول المصنف رحمه الله تعالى فان بال من واحد الخ قوله (فلا إشكال) في الخنثى لا تضاح ذكوره أو أنؤنته بعلمتها وفيه من براعة المقطع ما لا يخفى وهاتيان المتكلم آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق مع الإشارة الى أنه لا إشكال في هذا الكتاب بحسب ما ظهر له وحسن الانتهاء مما يتأكد التاقي فيه عند البلاء لانه آخر ما يعيه السمع ويرسم في النفس وانما الاعمال بخواتمها والحمد لله أولاً وآخراً سبحانه لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك والصلاة والسلام على من حاز كل الشرف ونفري الدنيا والاخرة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قد تم هذا الشرح بحون الله تعالى يوم الجمعة لثلاثة عشر أيام خلت من ربيع الثاني سنة ١٣٣٢)

يقول مصححه الراجي غفران المساوي * محمد محمد الرخاوي

نحمدك اللهم على ما بينت من الاحكام وارشدتنا بمعرفة الحلال والحرام ونهدينا على نبيك الذي
ارسلته بالحجة الباهرة وقذف الباطل بالحق فادعوه وعلى آله وصحبه ما أناب في الدين املأ
وعمل بالشرعية مكاف وصلي الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين
وسلم كثيرا

(أما بعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب (جواهر الاكلیل) على متن سيدي خليل في مذهب
عالم المدينة الامام مالك بن أنس رضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة متلقية ومثواه ومعلوم ان
المتن المذكور جمع من فروع المذهب الملقى بها كل شاردة وفاقه وارجعها بالانصاف الى تسريعها
واسكن اشدة اختياره صارا كما نازع من حلها ويصعب على المتناول فهمها فاذ لك كثرت ثمرة
واستطاعت وكلت الهمم عن الاستقصاء واستقامت فوق الله حضرة الاستاذ الفاضل والملاذ الكامل
(الشيخ صالح عبد السمیع الابن الازهري) زاده الله كالا ووهبه عز واجلالا لشرح بجواهر الاكلیل
نقاء شرحا لم يسبق له مثيل من عنونة لفظ تجعل المعاني على طرف انعام يتمكن من فهمها كل
خاص وعام مع التحقيق والسهولة والقدرة التي مزجت الشرح بالمتن حتى بينت أصوله
وفصوله فمنح من العناية الالهية ما حقق وكم ترك الاول للاخر وهو اب الله لا يختص
بها متقدم في الزمان عن متأخروا تحققت شركة (دار الكتب العربية
الكبرى) من منفعة هذا الشرح بادرت بطبعه بمطبعها على هامش المتن
مع شكله تسهيلا لقارئه واعانة له على فهمه وحله
فكان من حسنات هذه الشركة في هذه الازمان
وفقها الله لامثال طلع هذا المتن خدمة لبي

الانسان وكان الفراغ من طبعه ومحاسن

وضعه في شهر شوال

سنة ١٣٤٧ هجرية

على صاحبها افضل

الصلاة وأتم

التحية

أمين

(فهرست الجزء الثاني من كتاب جواهر الاكليل)
(شرح متن العلامة الشيخ خليل ابن اسحق المالكي)

صفحة	صفحة
١٧١ باب القراض توكيل على تجر	٢ باب ينقصد البيع بما يدل على الرضا
١٧٨ باب انما تصح مساقاة شجر الخ	١٧ فصل علة طعام الربا اقتيات وادخار
١٨٢ باب ندب الغرس وجازت المغارسة	٢٨ فصل ومنع للتهمة
١٨٤ باب صحة الاجارة بعاقده وأجر	٣٣ فصل جاز المطلوب منه سلفه الخ
١٩٣ فصل وكراء الدابة الخ	٣٤ فصل انما الخيار بشرط الخ
١٩٥ فصل جاز كراء جسم ودار غائبة	٥٥ فصل وجاز مرابحة
٢٠٠ باب صحة الجعل بالتزام اهل الاجارة الخ	٥٨ فصل تناول البناء والشجر الارض الخ
٢٠٢ باب موات الارض مسلم عن الاختصاص	٦٤ فصل ان يختلف المتبايعان الخ
٢٠٥ باب صح وقف مملوك الخ	٦٦ باب شرط السلم قبض رأس المال
٢١١ باب الهبة تمليك بلا عوض	٧٥ فصل يجوز قرض ما يسلم فيه
٢١٧ باب اللقطة مال معصوم	٧٦ فصل تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا
٢٢١ باب اهل القضاء عدل الخ	٧٧ باب الرهن بذل من له البيع
٢٣٢ باب العدل حر الخ	٨٧ باب للفرم منع من احاط الدين بماله الخ
٢٥٤ باب ان اتلف مكلف الخ	٩٧ باب الجنون محجور للافاقة الخ
٢٧٦ باب الباغية فرقة خالفت الامام	١٠٢ باب الصلح على غير المدعى بيع
٢٧٧ باب الردة كفر المسلم الخ	١٠٧ باب شرط الحواله الرضا الخيل والمحال فقط
٢٨٣ باب الزنا وطء مكلف مسلم الخ	١٠٩ باب الضمان شغل ذمة أخرى بالحق
٢٨٦ باب قذف المكلف حرا الخ	١١٥ باب الشركة اذن في التصرف لهما
٢٨٩ باب تقطع المني وتحسم بالنار	١٢٣ فصل لكل فسخ المزارعة الخ
٢٩٤ باب الحارب قاطع الطريق الخ	١٢٥ باب صحة الوكالة في قابل النيابة الخ
٢٩٥ باب شرب المسلم المكلف ما يسكر الخ	١٣٢ باب يؤخذ المكلف بلا حرج باقرار
٢٩٧ باب انما يصح اعتاق مكلف الخ	١٣٨ فصل انما يستلحق الاب مجهول النسب
٣٠٤ باب التدبير تعليق مكلف الخ	١٤٠ باب الايداع توكيل بحفظ مال
٣٠٧ باب ندب مكاتبة اهل التبوع	١٤٥ باب صح وندب اعارة مالك منفعة
٣١٢ باب ان أقر السيد وطء الخ	١٤٨ باب الغصب أخذ مال قهرا
٣١٤ فصل الولاء لمعتق الخ	١٥٤ فصل وان زرع فاستحققت الخ
٣١٦ باب صح ايضاء حر ميمز الخ	١٥٧ باب الشفعة أخذ شريك
٣٢٧ باب يخرج من تركه الميت حق الخ	١٦٤ باب القسمة تهاؤ في زمن